

5 كانون الأول/ديسمبر 2019
الأصل: اللغة الإنجليزية

الاجتماع الحادي والعشرون للأطراف المتعاقدة في
اتفاقية حماية البيئة البحرية
والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها

نابولي، إيطاليا، 2-5 كانون الأول/ديسمبر 2019

تقرير الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها



بدعوة كريمة من حكومة إيطاليا انعقد الاجتماع الحادي والعشرون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها في قلعة ديلوفو بنابولي، إيطاليا، في الفترة من 2 إلى 5 كانون الأول/ديسمبر 2019.

ضم الاجتماع جلسة وزارية عقدت في 4 كانون الأول/ديسمبر 2019. واعتمد تقرير الاجتماع في 5 كانون الأول/ديسمبر 2019. يتضمن القسم 1 من التقرير تفاصيل حول وقائع الاجتماع. وخلال الجلسة الوزارية في 5 كانون الأول/ديسمبر، اعتمد الاجتماع "إعلان نابلس الوزاري"، المقدم في القسم 2. كما اعتمد الاجتماع 13 قراراً مواضيعياً، عرضت في القسم 3 من التقرير. واعتمد أيضاً قراراً بشأن برنامج العمل والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في 2012-2020 ويرد في القسم 4.

لأسباب تتعلق بالبيئة والاقتصاد في التكاليف، يتم طباعة هذا المستند بعدد محدود. ويرجى من المنوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

جدول المحتويات

الصفحة		
1	تقرير الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها	القسم 1
17	إعلان نابولي الوزاري	القسم 2
22	القرارات المواضيعية التي اعتمدها الاجتماع الحادي والعشرون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط.	القسم 3
23	لجنة الامتثال	IG.24/1
55	الحوكمة	IG.24/2
159	التنفيذ والرصد والتقييم متوسط الأجل لإستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025 ولخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط	IG.24/3
173	دراسات التقييم	IG.24/4
254	إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية	IG.24/5
328	تحديد المواقع ذات الأهمية الخاصة بيئيًا في البحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليها، بما في ذلك المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتي لها أهمية في البحر الأبيض المتوسط	IG.24/6
351	الإستراتيجيات وخطط العمل بموجب البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط (SAP BIO) والإستراتيجية المتعلقة بفقمة الراهب وخطط العمل المتعلقة بالسلاحف البحرية والأسماك الغضروفية والنباتات البحرية؛ تصنيف أنواع الموائل البحرية القاعية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والقائمة المرجعية لأنواع الموائل البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط	IG.24/7
442	خارطة طريق لمقترح للتعيين المحتمل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة تحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت عملاً بالمرفق السادس من اتفاقية ماربول، ضمن إطار عمل اتفاقية برشلونة	IG.24/8

453	المبادئ التوجيهية والمعايير البحرية المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط: (أ) المعايير والتوجيهات المشتركة بشأن التخلص من النفط والخلائط النفطية، واستخدام سوانل الحفر، العينات الفتاتية والتخلص منها؛ (ب) المعايير والتوجيهات المشتركة المتعلقة بالقيود أو الشروط الخاصة للقطاعات المشمولة بحماية خاصة ضمن إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط البحرية	IG.24/9
471	العناصر الرئيسية للخطة الإقليمية الست للحد من/منع التلوث البحري من المصادر البرية؛ تحديث مرفقات المصادر البرية وبروتوكولات الإغراق في البحر لاتفاقية برشلونة	IG.24/10
489	المبادئ التوجيهية: تبنياً شاملاً؛ التخلص التدريجي من الأكياس البلاستيكية المعدة للاستخدام لمرة واحدة؛ توفير مرافق استقبال في الموانئ وتسليم النفايات الناتجة عن السفن؛ تطبيق الرسوم بتكاليف معقولة لاستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ	IG.24/11
631	مبادئ توجيهية محدثة تنظم موضع الشعاب الاصطناعية في البحر	IG.24/12
656	وضع مجموعة من التدابير الإقليمية لدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري وتعزيز الطلب على منتجات أكثر استدامة	IG.24/13
659	قرار اعتمده الاجتماع الحادي والعشرون للأطراف المتعاقدة في إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط: برنامج العمل والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	القسم 4
660	برنامج العمل والميزانية 2020 - 2021	IG.24/14
690	بيانات مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين	المرفق الأول
752	قائمة المشاركين	المرفق الثاني

القسم 1

تقرير الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط
وبروتوكولاتها

I. مقدمة

1. بدعوة كريمة من حكومة إيطاليا وتماشياً مع الاستنتاجات التي توصلت إليها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة) وبروتوكولاتها في اجتماعها العشرين المقام في تيرانا في الفترة من 17-20 كانون الأول/ديسمبر 2017، أقيم الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة في قلعة ديلوفو بنابولي، إيطاليا، في الفترة من 2 إلى 5 كانون الأول/ديسمبر 2019.

II. الحضور

2. مثلت في الاجتماع جميع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة: ألبانيا، والجزائر، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وقبرص، ومصر، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، واليونان، وإسرائيل، وإيطاليا، ولبنان، وليبيا، ومالطا، وموناكو، والجبل الأسود، والمغرب، وسلوفينيا، وإسبانيا، وسوريا، وتونس، وتركيا.
3. مثلت هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والأمانات العامة للاتفاقية والمنظمات الحكومية الدولية التالية كمراقبين: الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة للمحيط الأطلسي ((ACCOBAMS)، دائرة البرلمانيين المتوسطيين من أجل التنمية المستدامة ((COMPSUD)، الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ((GFCM)، مرفق البيئة العالمية ((GEF)، المنظمة البحرية الدولية، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ((IUCN)، الأراضي الرطبة لأجل منطقة متوسطة مستدامة ((MedWet)، الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، اتفاق راموج، أمانة اتفاقيات بازل وروتterdam واستكهولم، وأمانة الاتحاد من أجل المتوسط. كما حضر الاجتماع رئيس لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة ورئيس لجنة الامتثال.
4. مثلت المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى التالية أيضاً كمراقبين: الشبكة العربية للبيئة والتنمية ((RAED)، المكتب العربي للشباب والبيئة، جمعية تواصل الأجيال، المنظمة الدولية لحياة الطيور بمالطا، المركز الدولي للقانون البيئي المقارن ((CIDCE)، الاتحاد الإيكولوجي، المركز البيئي للإدارة والتكنولوجيا- تيرانا، FISP MED (الاتحاد الدولي للتنمية المستدامة ومكافحة الفقر في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود)، منظمة السلام الأخضر، جمعية إنسان للبيئة والتنمية ((HEAD)، الرابطة الدولية لمنتجي النفط والغاز، شبكة المدن الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ((MedCities)، جمعية البحر الأبيض المتوسط لإنقاذ السلاحف البحرية ((MEDASSET)، المكتب الإعلامي المتوسطي للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة ((MIO-ECSDE)، البرنامج المتوسطي للقانون البيئي الدولي والتفاوض، جامعة بانتيون (مركز مركز ميلين)، منظمة أوشيانا، منظمة أوشن كير، جمعية الحياة البرية في فلسطين، محمية بيلاجوس، شبكة حلول التنمية المستدامة- البحر الأبيض المتوسط/ جامعة سيبينا ((SDSN/UNISI)، مؤسسة يونيفردي، مكتب برنامج البحر الأبيض المتوسط للصندوق العالمي للطبيعة (WWF)، مؤسسة شباب حب مصر.

5. كما تم تمثيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ((UNEP)، بما في ذلك أمانة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ((MAP)- اتفاقية برشلونة، إلى جانب عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التالية: برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط ((MED POL)، ومركز النشاط الإقليمي للمعلومات والاتصالات ((INFO/RAC)، ومركز الخطة الزرقاء الإقليمي للأنشطة ((PB/RAC)، ومركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الإجراءات ذات الأولوية ((PAP/RAC)، المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط ((REMPEC)، ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة ((SPA/RAC)، ومركز النشاط الإقليمي للاستهلاك والإنتاج المستدامين ((SCP/RAC).

6. ترد في المرفق الرابع لهذا التقرير قائمة كاملة بالمشاركين.

III. افتتاح الاجتماع (البند 1 من جدول الأعمال)

7. افتتحت السيدة كلوديانا ماريكا (ألبانيا)، الرئيسة السابقة لمكتب الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة الاجتماع في الساعة 10.15 من صباح يوم الإثنين، 2 كانون الأول/ديسمبر 2019. وألقى البيانات الافتتاحية كل من لويجي دي ماجستيريس رئيس بلدية نابولي؛ وسيرجيو كوستا، وزير البيئة والأراضي والبحر في إيطاليا؛ وحبيب الهبر، منسق برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، متحدثاً نيابة عن إنجر أندرسن، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وغيتانو ليون، منسق الأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط- اتفاقية برشلونة.

8. أشارت السيدة ماريكا في بيانها إلى أن اتفاقية برشلونة قائمة منذ أكثر من 40 عامًا لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن الأنشطة البرية، وحماية التنوع البيولوجي والتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها. فلقد كانت حماية البيئة في صدارة جدول الأعمال العالمي، حيث استجاب السياسيون وصانعو السياسات للنتائج العلمية التي تثبت أن الحماية البيئية ضرورية لرفاهية الإنسان. فكانت صحة الإنسان معرضة للخطر، وكانت الأنواع مهددة بالانقراض، وكذلك كانت الشعب المرجانية

الضرورية للتنوع البيولوجي البحري في خطر بسبب الاحترار العالمي. ووافقت الأطراف المتعاقدة منذ عامين في اجتماعها العشرين على هذه التحديات، وخلال الفترة الفاصلة، أحرز كل من مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والمكتب تقدمًا كبيرًا، بدعم من الأمانة العامة. وأعربت السيدة ماريكا عن خالص تقديرها للأطراف المتعاقدة لالتزامها بحماية البحر الأبيض المتوسط والمنطقة الساحلية، كما أعربت عن شكرها، نيابة عن دولة ألبانيا، لدول البحر الأبيض المتوسط الشقيقة وهي كرواتيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والجزر الأسود وتركيا على دعمهم في أعقاب الزلزال الذي ضرب بلدها قبل بضعة أيام.

9. قدم السيد دي ماجستيريس في بيانه مدينة نابولي كمدينة ترحب بالعمل مع المدن الأخرى ليكون البحر الأبيض المتوسط بحرًا يجتمع فيه الناس ويزدهرون معًا. فلقد كانت نابولي مدينة أوروبية في وسط البحر الأبيض المتوسط وقلبها يرنو إلى الجنوب باتجاه الشعوب التي تواجه صعوبات. كما كانت المدينة الإيطالية الوحيدة التي يتوفر بها مصدر مياه عام، مع وجود خطط لإنشاء شواطئ عامة وإتاحة الواجهة البحرية للجميع، ومبادرة جديدة تهدف إلى جعل المنطقة المحيطة بالبحر خالية من البلاستيك. ودعا جميع الحاضرين في المؤتمر لنشر رسالة مفادها أن التغيير قائم، وليس من الأعلى بل من القاعدة الشعبية. وكان رؤساء البلديات قريبيين من المواطنين وعلموا أن المواطنين أرادوا إحداث تغيير، فعملت مدن البحر الأبيض المتوسط معًا لتحقيق ذلك. وكانت هناك حاجة لثورة ثقافية للابتعاد عن فكرة أن السعادة مرتبطة بالنزعة الاستهلاكية، وأن الكرامة أقل أهمية من المظهر، وأن الآخرين هم العدو. بل يجب أن تتحد دول البحر الأبيض المتوسط وتعمل معًا للدفاع عن الكوكب والطبيعة والصالح العام، وأن ترحب بالناس وتساعدتهم.

10. رحب السيد كوستا في بيانه بالمشاركين في الاجتماع في نابولي، فأعاد سرد أسطورة جزيرة ميجاريد، موقع قلعة ديلوفو، حيث عُقد الاجتماع، والتي بموجبها اختارت صفارات الإنذار الجزيرة كمكان حيث كانت تتمنى أن تعيش فيه إلى الأبد. إن التحديات التي واجهت منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي يبلغ عدد سكانها 500 مليون نسمة في ثلاث قارات و21 دولة، وبها أعلى تركيز للتنوع البيولوجي البحري في العالم، هي تحديات لجميع الشعوب والبلدان، ويجب إيجاد توازن يراعي البيئة البحرية من أجل صحة الكوكب والأجيال القادمة. فمن شأن الضغوط المتزايدة للنقل البحري وتدفق السائحين وارتفاع درجات حرارة الماء أن تؤثر على التنوع البيولوجي البحري وأنماط المناخ، مما يهدد الأنواع والموائل والأنظمة الإيكولوجية للتراث الطبيعي الثمين الذي تتميز به المنطقة. وقد مثل الاجتماع الحالي فرصة فريدة للأطراف المتعاقدة لتعزيز حماية البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما من تهديدات التغيير المناخي، وذلك من خلال اتخاذ خيارات طموحة واتخاذ إجراءات فعالة لتحقيق مرونة أكبر. وفي هذا الصدد، ستصدق إيطاليا قريبًا على قانون إنقاذ البحر "Salva mare"، والذي يهدف إلى حماية البحر وصاندي الأسماك والمواطنين، وأنشأت مجموعة عمل دائمة معنية بالبحر الأبيض المتوسط لمتابعة العمل ذي الصلة بطريقة تعاونية. وفي ضوء الدور الحيوي للشباب في حماية البيئات البحرية والساحلية، تم تنظيم تجمع شباب في نابولي في تشرين الأول/أكتوبر 2019، ونتج عنه ميثاق شباب يدعو الحكومات لإشراك الشباب في عمليات صنع القرار. ونظرًا لأن البيئة تراث مشترك تجب حمايته للأجيال القادمة، فإنه يجب بذل المزيد من الجهود لحماية الطبيعة والتنوع البيولوجي. وتحقيقًا لهذه الغاية، يجب على الحكومات أن تتبنى دون تأخير أدوات جديدة للتنمية المستدامة لتعالج معًا المشكلات الاقتصادية التي تواجهها جميعًا ولنضع البحر في واجهة جديدة للتنمية المستدامة، وفقًا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

11. قال السيد الهير في بيانه أن البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة تحمل أعباء ثلث السياحة في العالم، تعرض لضغط هائل على موارده البحرية والساحلية المحدودة. وفي إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، قطعت الأطراف المتعاقدة خطوات كبيرة في حماية البيئة البحرية والساحلية وإدارتها من خلال شراكات مع المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والصيد الملتزمة قانونًا بشأن القمامة البحرية. وعلى الرغم من هذه الجهود، سلطت التقييمات البيئية الكبرى الأخيرة الضوء على الضغط المتزايد على الأنظمة الإيكولوجية للبحر الأبيض المتوسط، محذرة من أن المنطقة تشهد أزمة بيئية كبيرة. ومع ذلك، ظل وثاقًا من أنه من خلال التعاون الدولي والإقليمي المشترك، يمكن معالجة هذه التحديات بفعالية. وإذ يذكر بأن الأطراف المتعاقدة ركزت في اجتماعها الحالي على المشكلات المرتبطة ارتباطًا لا ينفصم بالأنظمة الإيكولوجية الصحية والإنتاجية في المنطقة، مثل القمامة البحرية والمناطق البحرية المحمية والتنوع البيولوجي والتغير المناخي والاقتصاد الأزرق، شدد على الحاجة إلى التمويل المبتكر ودعم القطاع الخاص للصيد الملتزم قانونًا مثل نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط- اتفاقية برشلونة. وإذ يرحب بالتعاون الواعد الجاري مع مرفق البيئة العالمية (GEF) وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير والمفوضية الأوروبية والمانيين الآخرين، أعاد التأكيد على الالتزام القوي من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط واتفاقية برشلونة.

12. استعرض السيد ليون في بيانه الإنجازات الرئيسية بموجب الخطة التي تحققت على مدار فترة السنتين السابقة في جوانب، مثل التصديق على اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وتحقيق متطلبات إعداد التقارير بموجب هذه الصكوك، فضلًا عن الدمج المعزز للاستجابات في جميع جوانب الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية. وقد ساهم التواصل مع أصحاب المصلحة لحشد التحرك وإضفاء الطابع الرسمي على التعاون مع الاتفاقيات متعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية في زيادة وضوح الرؤية والاعتراف بعمل الاتفاقية على جميع المستويات، مما أرسى الأساس لعمل فترة السنتين المقبلة. وسلط الضوء على الإجراءات الفعالة المتخذة على المستوى المحلي، وخاصة من خلال الجهود المشتركة مع مديري مراكز الأنشطة الإقليمية. ويجب أن يدعم التقدم المحرز توسيع نطاق عمل نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط- اتفاقية برشلونة، بالنظر إلى الحقيقة المجردة التي تدعو إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لتخفيف الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية للبحر الأبيض المتوسط الناجمة عن النمو السكاني والتغير المناخي والزراعة ومصائد الأسماك والسياحة والصناعات الاستخراجية والنقل. ولقد مثل ارتفاع مستويات البحر والقمامة

البحرية والصيد المفرط تحديات تطلبت حشد جميع القدرات المتوافرة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وفي إطار مراجعة القضايا قيد النظر في الاجتماع الحالي، قال إن نجاح نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط- اتفاقية برشلونة اعتمد على إشراك أطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة. إن اعتماد برنامج العمل المقترح والقرارات التطلعية المعروضة على الاجتماع سيبعث برسالة اهتمام ومشاركة، ومن ثم حث الأطراف المتعاقدة على اتباع نهج إيجابي واستباقي تجاه المهام التي تواجهها والحفاظ على الروح التعاونية والبناءة التي ميزت نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط- اتفاقية برشلونة منذ إنشائها.

4. المسائل التنظيمية (البند 2 من جدول الأعمال)

أ. النظام الداخلي

13. وافقت الأطراف المتعاقدة على تطبيق النظام الداخلي لاجتماعات ومؤتمرات الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (UNEP/IG.43/6، الملحق الحادي عشر)، بصيغته التي عدلتها الأطراف المتعاقدة (UNEP(OCA)/MED IG.1/5 وUNEP(OCA)/MED IG.3/5) على مداواتهم في الاجتماع.

ب. انتخاب المسؤولين

14. طبقاً للمادة 20 من النظام الداخلي وبموجب مبادئ التمثيل الجغرافي والاستمرارية (المادة 19 من الاتفاقية والمادة 3 من اختصاصات مكتب الأطراف المتعاقدة)، انتخبت الأطراف المتعاقدة أعضاء المكتب من بين ممثلي الأطراف المتعاقدة على النحو التالي:

الرئيس:	ماريا كارميلا جياراتانو (إيطاليا)
نواب الرئيس:	يان ويرلينغ (فرنسا)
	أيليت روزن (إسرائيل)
	إيفانا ستويانوفيتش (الجبل الأسود)
	محمد أمين بيربينار (تركيا)
المقرر:	دومي الحسن (المغرب)

ج. اعتماد جدول الأعمال المؤقت

15. اعتمدت الأطراف المتعاقدة جدول الأعمال على أساس جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة UNEP/MED IG.24/1.

1. افتتاح الاجتماع.

2. المسائل التنظيمية:

- 2.1 النظام الداخلي؛
- 2.2 انتخاب المسؤولين؛
- 2.3 اعتماد جدول الأعمال؛
- 2.4 تنظيم الأعمال؛
- 2.5 التحقق من وثائق الاعتماد.

3. القرارات المواضيعية:

- 3.1 لجنة الامتثال؛
- 3.2 الحوكمة؛
- 3.3 التنفيذ والرصد والتقييم متوسط الأجل لإستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025 ولخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط؛
- 3.4 دراسات التقييم؛
- 3.5 إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- 3.6 تحديد المواقع ذات الأهمية الخاصة بينياً في البحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليها، بما في ذلك المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتي لها أهمية في البحر الأبيض المتوسط؛
- 3.7 الإستراتيجيات وخطط العمل بموجب البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك برنامج العمل الإستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والإستراتيجية الإقليمية المعنية بالحفاظ على قمة الراهب في البحر الأبيض المتوسط وخطط العمل المتعلقة بالسلاحف البحرية والأسماك الغضروفية والنباتات البحرية؛ وتصنيف أنواع الموائل البحرية القاعية لمنطقة

- البحر الأبيض المتوسط والقائمة المرجعية لأنواع الموائل البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط؛
- 3.8 خارطة الطريق للتعين المحتمل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة انبعاثات أكاسيد الكبريت عملاً بالمرفق السادس من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، ضمن إطار اتفاقية برشلونة؛
- 3.9 المبادئ التوجيهية والمعايير البحرية المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط:
- (a) المعايير والتوجيهات المشتركة بشأن التخلص من النفط والخلائط النفطية، واستخدام سواحل الحفر، والعينات الفتاتية والتخلص منها؛
- (b) المعايير والمبادئ التوجيهية المشتركة للقيود أو الشروط الخاصة للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط البحرية؛
- 3.10 العناصر الرئيسية للخطة الإقليمية الست للحد من أو منع التلوث البحري الناجم عن المصادر البرية؛ وتحديث ملاحق بروتوكول اتفاقية برشلونة بشأن الإلقاء والإغراق في البحر والأنشطة والمصادر البرية؛
- 3.11 المبادئ التوجيهية بشأن تبنُّ شاطئاً؛ التخلص التدريجي من الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام لمرة واحدة؛ توفير مرافق استقبال في الموانئ وتسليم النفايات الناتجة عن السفن؛ تطبيق الرسوم بتكاليف معقولة لاستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ؛
- 3.12 مبادئ توجيهية محدثة تنظم موضع الشعاب الاصطناعية في البحر؛
- 3.13 وضع مجموعة من التدابير الإقليمية لدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري وتعزيز الطلب على منتجات أكثر استدامة.

4. برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021.

5. الجلسة الوزارية:

- 5.1 افتتاح الجلسة؛
- 5.2 تقرير عن الأنشطة المنفذة في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط منذ الاجتماع العشرين للأطراف المتعاقدة؛
- 5.3 جلسة الاستعراض التفاعلي للسياسة الوزارية؛
- 5.4 جائزة إسطنبول للمدينة الصديقة للبيئة للفترة 2018-2019؛
- 5.5 إعلان نابولي الوزاري.
6. موعد ومكان انعقاد الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة.
7. مسائل أخرى.
8. اعتماد التقرير.
9. اختتام الاجتماع.

د. تنظيم الأعمال

16. وافقت الأطراف المتعاقدة على اتباع الجدول الزمني المقترح في ملحق جدول الأعمال المؤقت التفصيلي، ويخضع للتعديل حسب الاقتضاء. ووافقت على العمل في جلسات عامة وإنشاء مجموعة اتصال معنية بالميزانية برئاسة السيد الحسن (المغرب) للنظر في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021. كما وافقت الأطراف المتعاقدة على إنشاء مجموعة عمل غير رسمية للعمل على مسودة إعلان نابولي المحتمل اعتمادها خلال الجلسة الوزارية للاجتماع.

هـ. التحقق من وثائق الاعتماد

17. طبقاً للقاعدة 19 من النظام الداخلي لاجتماعات ومؤتمرات الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها ذات الصلة، المطبقة على الاجتماع الحالي، قام المكتب بفحص بيانات اعتماد ممثلي الأطراف المتعاقدة المشاركين في الاجتماع.

18. كان بين الحضور ممثلو 22 طرفاً متعاقداً. وإجمالاً، قدم 21 طرفاً متعاقداً وثائق اعتمادهم إلى الأمانة والتي وجدت جميعها سليمة.

5. القرارات المواضيعية (البند 3 من جدول الأعمال)

19. نظرت الأطراف المتعاقدة في مشروعات القرارات الموضحة في الوثائق UNEP/MED IG.24/4-17.

أ. لجنة الامتثال

20. قدمت رئيسة لجنة الامتثال عرضًا تقديميًا بالشرائح لعرض مشروع القرار على اللجنة، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/MED IG.24/4، لفتت فيه الانتباه إلى تقرير النشاط الوارد في الملحق 1 من القرار؛ وإلى برنامج عمل اللجنة الوارد في الملحق 2؛ والتوصيات الرامية إلى تعزيز الامتثال الواردة في الملحق 3. وأوضح المنسق، بالإشارة إلى الملحق 4، أن تشكيل اللجنة الخاصة بفترة السنين التالية لم يتحدد بعد وأنه يجب على الأطراف المتعاقدة تقديم مقترحات عضويتها في أقرب وقت ولانتهاء في الوقت المناسب من الاستعراض ذي الصلة.

21. في المناقشة التي تلت ذلك، أعرب عن التقدير العام للعمل الهام الذي قامت به لجنة الامتثال في مساعدة الأطراف المتعاقدة على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، مع اقتراح بعض الممثلين، أحدهم تحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، إدخال تعديلات على مشروع القرار وأخرى على توصيات اللجنة. فيما يتعلق بالتوصيات، أوضح المنسق أنه على الرغم من تمتع الأطراف المتعاقدة بسلطة قبول هذه التوصيات أو رفضها، إلا أنه لا يمكن تعديلها.

22. أقرت الأطراف المتعاقدة مشروع القرار، بصيغته المعدلة شفهيًا، للنظر فيه وإمكانية اعتماده (انظر القسم 10 من التقرير الحالي).

ب. الحوكمة

23. لدى تقديمه لهذا البند الفرعي، لفت المنسق الانتباه إلى مشروع قرار حول الحوكمة، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/MED IG.24/5 واستعرض العناصر المكونة له.

24. في المناقشة التي تلت ذلك، اقترح العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثلان تحدثا باسم مجموعة من البلدان، تعديلات، لا سيما على مرفقات مشروع القرار.

25. بعد ذلك، عقب مزيد من المناقشة، اقترحت الأمانة إضافة نص جديد بشأن التعاون المشترك بين أمانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، والمجلس العالمي لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، والاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة للمحيط الأطلسي (ACCOBAMS) والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN) بشأن تدابير الحماية المكانية والإدارة البحرية للتنوع البيولوجي البحري في المناطق البحرية المحمية. وطُلب من الأمانة العامة تقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الثاني والعشرين.

26. أقرت الأطراف المتعاقدة مشروع القرار، بصيغته المعدلة شفهيًا، للنظر فيه وإمكانية اعتماده (انظر القسم 10 من التقرير الحالي).

ج. التنفيذ والرصد والتقييم متوسط الأجل لإستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025 وخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط

27. لدى تقديمه لهذا البند الفرعي، لفت المنسق الانتباه إلى مشروع قرار حول التنفيذ والرصد والتقييم متوسط الأجل لإستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025 وخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/MED IG.24/6/Rev.1.

28. في أعقاب مناقشة اقترح فيها بعض الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان، تعديلات، أقرت الأطراف المتعاقدة مشروع القرار، بصيغته المنقحة من قبل الأمانة العامة والمعدلة شفهيًا، للنظر فيه وإمكانية اعتماده (انظر القسم 10 من التقرير الحالي).

د. دراسات التقييم

29. لدى تقديمه لهذا البند الفرعي، لفت المنسق الانتباه إلى مشروع قرار حول دراسات التقييم، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/MED IG.24/7 وحدد محتوى المرفقات الخمسة.

30. وفي المناقشة التي تلت ذلك، شدد عدد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان، على أهمية تضمين ذكر العمل الذي أنجزته مجموعة تنسيق نهج النظام الإيكولوجي في اجتماعها السابع، المعقود في أثينا، في 9 أيلول/سبتمبر 2019.

31. أقرت الأطراف المتعاقدة مشروع القرار، بصيغته المعدلة شفهيًا، للنظر فيه وإمكانية اعتماده (انظر القسم 10 من التقرير الحالي)، على أساس أن جميع التعليقات المقدمة على التوصيات قد أخذت في الاعتبار.
- ه. إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
32. لدى تقديمه لهذا البند الفرعي، لفت المنسق الانتباه إلى مشروع قرار حول إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/MED IG.24/8.
33. قدم أحد الممثلين تحديثًا على دراسة الجدوى المتعلقة بمشروع برنامج إدارة المناطق الساحلية العابر للحدود لمنطقة مضيق أوترانتو، بتنسيق من مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية تحت إشراف خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وقد أنجزت دراسة الجدوى للمشروع وكانت البلدان المعنية جاهزة للتنفيذ الكامل في فترة السنتين 2020-2021، بما في ذلك تطبيق واختبار المنهجيات والأدوات اللازمة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في إطار التخطيط المكاني البحري.
34. وأقرت الأطراف المتعاقدة مشروع القرار للنظر فيه وإمكانية اعتماده (انظر القسم 10 من التقرير الحالي).
- و. تحديد المواقع ذات الأهمية الخاصة بيئيًا في البحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليها، بما في ذلك المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتي لها أهمية في البحر الأبيض المتوسط
35. لدى تقديمه لهذا البند الفرعي، لفت المنسق الانتباه إلى مشروع قرار بشأن تحديد المواقع ذات الأهمية الخاصة بيئيًا في البحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليها، بما في ذلك المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتي لها أهمية في البحر الأبيض المتوسط، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/MED IG.24/9، مع ملاحظة أن بعض النصوص بقيت بين قوسين.
36. في المناقشة التي تلت ذلك، أقرت واحدة من الممثلين، متحدثًا بالنيابة عن مجموعة من البلدان وبدعم من ممثل آخر، أهمية مذكرة التفاهم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المشار إليها في النص. واقترحت أيضًا أن تكون الصياغة في مشروع القرار متسقة مع الصياغة في قرار الحوكمة.
37. وأقرت الأطراف المتعاقدة مشروع القرار للنظر فيه وإمكانية اعتماده (انظر القسم 10 من التقرير الحالي).
- ز. الإستراتيجيات وخطط العمل بموجب البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك برنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والإستراتيجية الإقليمية المعنية بالحفاظ على فقرة الراهب في البحر الأبيض المتوسط وخطط العمل المتعلقة بالسلاحف البحرية والأسماك الغضروفية والنباتات البحرية؛ وتصنيف أنواع الموائل البحرية القاعية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والقائمة المرجعية لأنواع الموائل البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط
38. لدى تقديمه لهذا البند الفرعي، لفت المنسق الانتباه إلى مشروع قرار حول الإستراتيجيات وخطط العمل بموجب البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك برنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والإستراتيجية الشاملة المعنية بالحفاظ على فقرة الراهب في البحر الأبيض المتوسط وخطط العمل المتعلقة بالسلاحف البحرية والأسماك الغضروفية والنباتات البحرية؛ وتصنيف أنواع الموائل البحرية القاعية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والقائمة المرجعية لأنواع الموائل البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/MED IG.24/10.
39. وردًا على تعليق من أحد المراقبين، قال أحد الممثلين إنه بفضل الحد الأدنى من الدعم المالي من الشركاء، تم بذل المزيد من الجهود وتم تنفيذ برامج تبلغ قيمتها ملايين الدولارات، رغم أنه لا تزال هناك حاجة إلى جهود متضافرة لخلق رؤية متماسكة لإطار ما بعد 2020.
40. وأقرت الأطراف المتعاقدة مشروع القرار للنظر فيه وإمكانية اعتماده (انظر القسم 10 من التقرير الحالي).
- ح. خارطة الطريق للتعيين المحتمل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط كمناطق لمراقبة انبعاثات أكاسيد الكبريت عملاً بالمرفق السادس من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، ضمن إطار اتفاقية برشلونة؛
41. لدى تقديمه لهذا البند الفرعي، لفت المنسق الانتباه إلى مشروع قرار بشأن خارطة طريق لإمكانية تعيين منطقة البحر الأبيض المتوسط كمناطق لمراقبة انبعاثات أكاسيد الكبريت عملاً بالمرفق السادس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (ماربول) في إطار اتفاقية برشلونة (UNEP/MED IG.24/11)
42. وفي المناقشة التي تلت ذلك، اقترح كثير من الممثلين، بما في ذلك اثنان من المتحدثين باسم مجموعة من البلدان، تعديلات على نص مشروع القرار المقترح، بما في ذلك ما يخص عنوان القرار. واتفقت الأطراف المتعاقدة على أنها ستبذل جهودًا، بصورة مستقلة عن

منطقة البحر الأبيض المتوسط لمراقبة الانبعاثات، لجمع الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشأن أكاسيد النيتروجين بالتنسيق مع المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

43. أقرت الأطراف المتعاقدة مشروع القرار، بصيغته المعدلة شفهيًا، للنظر فيه وإمكانية اعتماده (انظر القسم 10 من التقرير الحالي).

ط. المبادئ التوجيهية والمعايير البحرية المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط

44. لدى تقديمه لهذا البند الفرعي، لفت المنسق الانتباه إلى مشروع قرار بشأن المبادئ التوجيهية والمعايير البحرية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، على النحو المبين في الوثيقة UNEP/MED IG.24/12.

45. وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أقر عدة ممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، باستصواب الإشارة إلى مبادئ توجيهية أخرى ذات صلة، ولا سيما المبادئ التوجيهية الخاصة بالدراسات الزلزالية التي اعتمدها مؤخرًا الأطراف في الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة للمحيط الأطلسي.

46. أقرت الأطراف المتعاقدة مشروع القرار، بصيغته المعدلة شفهيًا، للنظر فيه وإمكانية اعتماده (انظر القسم 10 من التقرير الحالي).

ي. العناصر الرئيسية للخطط الإقليمية الست للحد من أو منع التلوث البحري الناجم عن المصادر البرية؛ وتحديث مرفقات بروتوكول اتفاقية برشلونة بشأن الإلقاء والإغراق في البحر والأنشطة والمصادر البرية؛

47. لدى تقديمه لهذا البند الفرعي، لفت ممثل الأمانة العامة الانتباه إلى مشروع قرار بشأن العناصر الرئيسية للخطط الإقليمية الست الرامية إلى الحد من التلوث البحري من المصادر البرية أو منعه؛ وتحديث مرفقات بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن المصادر والأنشطة البرية وبروتوكول منع تلوث البحر الأبيض المتوسط الناجم عن إلقاء وإغراق السفن والطائرات للنفايات أو ترميدها في البحر التابع لاتفاقية برشلونة، على النحو المبين في الوثيقة UNEP/MED IG.24/13. وأشار إلى أنه، نظرًا إلى أن هناك ثلاث خطط إقليمية تتطلب استكمالها، يلزم إنشاء عدة فرق عاملة.

48. أقرت الأطراف المتعاقدة مشروع القرار، بصيغته المعدلة شفهيًا، للنظر فيه وإمكانية اعتماده (انظر القسم 10 من التقرير الحالي).

ك. المبادئ التوجيهية: تبنّ شاطئًا؛ التخلص التدريجي من الأكياس البلاستيكية المعدة للاستخدام لمرة واحدة؛ توفير مرافق استقبال في الموانئ وتسليم النفايات الناتجة عن السفن؛ تطبيق الرسوم بتكاليف معقولة لاستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ؛

49. لدى تقديمه لهذا البند الفرعي، لفت المنسق الانتباه إلى مشروع قرار بشأن المبادئ التوجيهية بشأن مبادرة تبنّ شاطئًا؛ التخلص التدريجي من الأكياس البلاستيكية المعدة للاستخدام لمرة واحدة؛ توفير مرافق الاستقبال في الموانئ وتسليم النفايات الناجمة عن السفن؛ وتطبيق الرسوم بتكاليف معقولة لاستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ، على النحو المبين في الوثيقة UNEP/MED IG.24/14.

50. وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، أدلى ممثل مراقب لأمانة الاتفاق البيئي المتعدد الأطراف ببيان قدم فيه معلومات عن القرارات ذات الصلة المتخذة بموجب تلك الاتفاقات، ولا سيما فيما يتعلق بالنفايات البلاستيكية، وبشأن مجالات التعاون مع أمانة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط-اتفاقية برشلونة.

51. أقرت الأطراف المتعاقدة مشروع القرار، بصيغته المعدلة شفهيًا، للنظر فيه وإمكانية اعتماده (انظر القسم 10 من التقرير الحالي).

ل. مبادئ توجيهية محدثة تنظم موضع الشعاب الاصطناعية في البحر

52. لدى تقديمه لهذا البند الفرعي، لفت المنسق الانتباه إلى مشروع قرار بشأن المبادئ التوجيهية المحدثة التي تنظم موضع الشعاب الاصطناعية في البحر، على النحو المبين في الوثيقة UNEP/MED IG.24/15. وأشار إلى أنه بعد أن استعرضت مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط القرار في اجتماعها في أثينا، اقترح الاتحاد الأوروبي تعديلات إضافية يشار إليها بين قوسين معقوفين في مرفق مشروع القرار.

53. وأقرت الأطراف المتعاقدة مشروع القرار، بصيغته المعدلة مع مقترحات الاتحاد الأوروبي، للنظر فيها وإمكانية اعتمادها (انظر القسم 10 من التقرير الحالي).

- م. وضع مجموعة من التدابير الإقليمية لدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري وتعزيز الطلب على منتجات أكثر استدامة.
54. لدى تقديمه لهذا البند الفرعي، لفت المنسق الانتباه إلى مشروع قرار بشأن وضع مجموعة من التدابير الإقليمية لدعم تنمية الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري وتعزيز الطلب على منتجات أكثر استدامة، على النحو المبين في الوثيقة UNEP/MED IG.24/16.
55. وأقرت الأطراف المتعاقدة مشروع القرار للنظر فيه وإمكانية اعتماده (انظر القسم 10 من التقرير الحالي).
56. وفي وقت لاحق، قال أحد الممثلين، مرحباً بالقرار، إن بلده وضع إستراتيجية تدوير بمساعدة مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وهو يتلقى الدعم اللازم للاضطلاع بأنشطة مختلفة، بما في ذلك التخلص التدريجي من المواد البلاستيكية المعدة للاستخدام لمرة واحدة.
6. برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 (البند 4 من جدول الأعمال)
57. عرض ممثلو الأمانة العامة هذا البند، لافتين الانتباه إلى مذكرة من الأمانة العامة ومشروع قرار تضمن، في أحد ملاحقه، برنامج العمل والميزانية المقترحين للفترة 2020-2021، إلى جانب معلومات إضافية عن ملاحق برنامج العمل والميزانية المقترحين (UNEP/MED.IG.24/17) و Corr.1 و (UNEP/MED.IG.24/17Add.1)، وتقديم نظرة عامة على برنامج العمل، بما في ذلك الأنشطة والمؤشرات والأهداف، وخياران للميزانية اقترحتهما الأمانة العامة.
58. بعد ذلك، استمع المشاركون إلى بيان مسجل على شريط فيديو لكيتاك ليم، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، يعرب فيه عن دعمه لعمل نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط-اتفاقية برشلونة ويصف فيه أنشطة المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط (REMPEC). فلقد كان للمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي أنشأته المنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1976، دور فعال في إنفاذ التعاون الإقليمي للاستعداد للاستجابات النفطية من السفن والاستجابة لها. ووسّع تفويضه فيما بعد ليشمل القضايا البيئية الناشئة، مثل إدارة مياه الصابورة، والانبعاثات الناجمة عن السفن والقمامة البلاستيكية البحرية. ويحتل نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط-اتفاقية برشلونة حالياً صدارة المناقشات الدائرة حول إنشاء منطقة للتحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت في منطقة البحر الأبيض المتوسط بموجب الملحق 6 للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (ماربول) وساعد الدول لضمان وجود مرافق استقبال كافية في الميناء.
59. وعقب العروض، طلب ممثلان، أحدهما متحدتاً نيابة عن مجموعة من البلدان، لمزيد من المعلومات عن، من جملة أمور أخرى، الفوائد المترتبة وتكوينه، والأنشطة التي سيتم تمويلها من عنصر المدخرات في الفائض، والموارد الخارجية غير المضمونة، وصافي الرصيد النقدي، وطلباً أن يتم مشاركة المعلومات المدققة لفترة السنتين، بما في ذلك استخدام المساهمات التقديرية لفترة السنتين 2018-2019، بمجرد نشرها. وشدد ممثل ثالث على أهمية اعتماد عملية برنامج العمل والميزانية على موضوعات الإستراتيجية المتوسطة الأجل: هيكل نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط-اتفاقية برشلونة وآلية الدعم المالي الملازمة لمستوى الطموح وبالاعتماد على كل من المساهمات العادية والأموال الخارجية.
60. واقترحت نائبة المنسق، استجابةً للتعليقات، تناول الطلبات الخاصة بتوفير معلومات إضافية خلال المناقشة في مجموعة الاتصال المعنية بالميزانية. وبخصوص المسألة المثارة فيما يتعلق بالإستراتيجية، نوهت إلى أن الأمانة العامة ستقدم، خلال الإعداد للإستراتيجية المتوسطة الأجل القادمة، مقترحاً لضمان الاستقرار المالي لنظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط-اتفاقية برشلونة وأنه يمكن مناقشة المخاوف التي تم التعبير عنها ضمن ذلك البند الفرعي.
61. وقال أحد الممثلين، والذي أيدته ثلاثة ممثلين آخرين، إنه لا يمكنه الموافقة على الميزانية ما لم يتم توفير موارد كافية لدعم تنفيذ بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري وقاع البحار وترتيبه التحتية (البروتوكول البحري). غير أن عدداً آخر عارض إجراء تغييرات على أرقام الميزانية التي أوصى بها فريق الاتصال المعني بالميزانية.
62. وفي وقت لاحق، اقترح أحد الممثلين، متحدتاً بالنيابة عن مجموعة من البلدان وأيده ممثل آخر، زيادة التمويل المخصص لمراكز الأنشطة الإقليمية من أجل أنشطة محددة، على أساس استثنائي لفترة السنتين 2020-2021.
63. أقرت الأطراف المتعاقدة مشروع القرار بصيغته المعدلة شفويًا، للنظر فيه وإمكانية اعتماده (انظر القسم 10 من التقرير الحالي)، وذلك مرهون بتعديل الجداول بحيث تعكس الأرقام الدقيقة المطلوبة لتعكس مستويات التمويل التي طلبتها الأطراف المتعاقدة، إلى جانب الأرقام ذات الصلة في نص القرار.

7. الجلسة الوزارية (البند 5 من جدول الأعمال)

64. عُقدت جلسة وزارية يوم الأربعاء 4 كانون الأول/ديسمبر 2019، تتألف من ملاحظات تمهيدية؛ وتقرير عن الأنشطة المنفذة في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط منذ الاجتماع العشرين للأطراف المتعاقدة؛ وجلسة للاستعراض التفاعلي للسياسة، في شكل فريقين موضوعيين، وجولة من الأسئلة والأجوبة حول مواضيع الفريقين، وبيانات الوزراء ورؤساء الوفود؛ واعتماد إعلان نابولي الوزاري.

أ. افتتاح الجلسة

65. افتتح السيد كوستا الجلسة في الساعة 10.25 صباحًا يوم الأربعاء، 4 كانون الأول/ديسمبر 2019.

66. تلا ذلك كلمات ترحيبية من سيرجيو ماتاريلا، الرئيس الإيطالي، في خطاب ألقاه المنسق، وألقى البيانات الافتتاحية كل من بيتر تومسون، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالمحيطات، في خطاب عبر الفيديو؛ والسيد كوستا؛ وجويس مسويا، نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والمنسق؛ وممثلتين من الشباب: ديزيري كالياروتي (إيطاليا)، مقررة التجمع الشبابي "نحو مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين"، وفيدريكا جاسبارو (إيطاليا)، ناشطة بيئية.

67. أعاد السيد ماتاريلا في كلماته الترحيبية التأكيد على التزام بلده بالتنمية المستدامة وببذل الجهود الرامية إلى مكافحة التغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي، مؤكدًا على أهمية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (MAP) في توحيد الأساليب المشتركة لدول البحر الأبيض المتوسط لحماية المنطقة وحفظها للأجيال القادمة. وتمنى للمشاركين التوفيق في مداولاتهم.

68. سلط السيد كوستا في بيانه الضوء على الدور الأساسي لاتفاقية برشلونة ومكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في رفع مستوى الوعي بالتحديات المعقدة التي تواجه الموارد والتراث الطبيعي المشترك بين شعوب البحر الأبيض المتوسط، وفي ضمان حمايتها للأجيال القادمة من خلال تعزيز الهوية المتوسطة المشتركة واستغلالها. فلقد كان الاجتماع الحالي فرصة لمناقشة القضايا العابرة للحدود الرئيسية الكامنة وراء هذه التحديات، مثل القمامة البحرية وفقدان التنوع البيولوجي وانبعاثات غاز الدفيئة، وللدعوة للالتزام المشترك بمعالجتها في إعلان نابولي الوزاري. وكان من الهام التركيز على الإستراتيجيات لإنشاء مناطق محمية جديدة وضمان التحول إلى الاقتصاد الأزرق لتعزيز التعاون القائم على الأدلة بين بلدان الشمال والجنوب وذلك بالتعاون مع اليونيسكو ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى؛ ووضع صكوك تنقيفية وتعزيزها لتوعية الرأي العام وتسخير حماس وإبداع الشباب.

69. قال السيد تومسون إنه كان من المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة العالمية بمعدل 3 أو حتى 4 درجات على الأقل، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات البحر وتغير تيارات المحيطات، وتحرك الحياة البحرية نحو القطبين وموت الشعاب المرجانية. ولا توجد فرصة حقيقية لإنقاذ الحياة في المحيطات إلا من خلال إنجاز الانبعاثات الخالية من الكربون تمامًا بحلول عام 2050. ويمكن أن تؤدي تدابير الحوكمة الخاصة بالبحار الإقليمية حول العالم، والتي تشمل البحر الأبيض المتوسط، إلى خفض مستويات التلوث البحري بشكل كبير، ولا سيما من خلال وضع حد لإلقاء وإغراق كميات هائلة من المواد البلاستيكية التي تدخل في سلاسل الغذاء العالمية في المحيطات. كما دخلت المخلفات الزراعية والمعادن الثقيلة الناجمة عن الأنظمة الصناعية وشبكات المجاري إلى المحيطات، مما له تبعات هائلة على البيئة وسبل عيش الشعوب وأمنهم الغذائي. وفي الوقت ذاته، دعمت الدول أساطيل الصيد الصناعية بقيمة 20 مليار دولار سنويًا، على الرغم من أن حوالي 33 في المائة من مخزون الأسماك العالمي قد استنفد الآن بشكل خطير. وفي إطار لفت الانتباه إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات الذي سيقام في لشبونة في عام 2020، شدد على الحاجة الماسة إلى إنشاء مناطق بحرية محمية لحماية التنوع البيولوجي، وتحديد حلول قائمة على الطبيعة، مثل استعادة غابات المنغروف، وتنفيذ اتفاقيات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني والعمل مع منظمة التجارة العالمية للقضاء على الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك ودعم حقوق صغار الصيادين. وكانت هناك حاجة أيضًا لبذل جهود من أجل تعزيز توليد الطاقة البحرية وتربية الأحياء المائية المستدامة وتنفيذ القانون الدولي في أعالي البحار. ولتحقيق هذه الأهداف الطموحة، يحتاج المجتمع الدولي إلى إسهامات ومشورة علماء المحيطات الأبرز في العالم، والذين يجب أن يحصلوا على الموارد التي يحتاجون إليها لصياغة مسار عمل للسنوات القادمة.

70. أعربت السيدة مسويا في بيانها عن خالص تقديرها لجميع المشاركين لحضورهم وللحكومة المضيفة لقيادتها ودعمها لصحة البحر الأبيض المتوسط وكوكب الأرض ككل. وإذ تؤكد على أن نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط- اتفاقية برشلونة كان عاملاً رئيسياً في تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، فقد حثت الأطراف المتعاقدة، الذين أظهروا بالفعل التزامهم بتقديم 93 بالمائة من إسهاماتهم إلى الصندوق الاستئماني لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث، لتوسيع نطاق دعمهم وتعزيز خططهم الوطنية. ولقد كان الاجتماع الحالي فرصة لهم للوقوف على الوضع الحالي والدروس المستفادة، ووضع خطط مسار عمل التعاون الإقليمي على مدار فترة السنتين القادمة وما بعدها. وعند القيام بذلك، سيحتاجون إلى إرساء قوة يحتذى بها في العمل الجماعي للتغلب على التحديات المشتركة على المستوى العالمي.

71. قدمت السيدة كالياروتي في بيانها نظرة عامة على خلفية وهيكل التجمع الشبابي "نحو مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين"، المقام في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019 كجزء من العملية التحضيرية للاجتماع الحالي. وقالت أن الجيل الحالي من الشباب يتمتع بثقافة عالية ويمكنه المساهمة بشدة في التحولات النموذجية المطلوبة، كما يتضح من التجمع الشبابي، الذي حددت وثيقته الختامية- ميثاق الشباب حول البحر الأبيض المتوسط- الأولويات الرئيسية والإستراتيجيات المقترحة لمعالجتها، والتي عدتها. وفي النهاية، فقد كان هدف الاجتماع

إطلاق دورات مثمرة من التثقيف والحوار والشمولية، يعززها إيمان الشباب بقوة هوية البحر الأبيض المتوسط وتنوعه لمعالجة ما لم يكن مجرد حالة طارئة بيئية ولكن أيضًا حالة طارئة ثقافية.

72. قالت السيدة جاسبارو إن المشاركين في حدث الشباب "نحو مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين" قد أوضحوا مناطق التركيز المواضيعية للحدث وشددوا على الحاجة إلى رفع مستوى التوعية، ولا سيما بين المعلمين، بنطاق التحديات البيئية العالمية. وكان من الحيوي أيضًا تعزيز أساليب حياة أكثر محافظة على البيئة، بما في ذلك تبني البرامج الخالية من النفايات، وتدابير لتقليل التلوث البحري، ولا سيما إلقاء وإغراق المواد البلاستيكية غير القابلة للتحلل الحيوي في المحيطات. ويجب تعزيز تدابير حماية المناطق البحرية والساحلية المحمية، كما يجب بذل جهود لإنشاء المزيد من المناطق المماثلة، ولا سيما على الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ولتعزيز السياحة المستدامة في المناطق الساحلية والبحرية وتحديد أعداد السائحين. يجب أن يشارك الشباب، الذين لديهم العديد من الأفكار المبتكرة والشجاعة والعاطفة لاتخاذ خطوات صعبة، مشاركة كاملة في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بالحفاظ على البيئات البحرية والساحلية.

ب. تقرير عن الأنشطة المنفذة في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط منذ الاجتماع العشرين للأطراف المتعاقدة

73. قدم المنسق تقريرًا حول أنشطتها منذ الاجتماع السابق للأطراف المتعاقدة، على النحو المحدد بالتفصيل في المستندات UNEP/MED IG.24/3, UNEP/MED IG.24/20 و UNEP/MAP IG.24/21. وسلط الضوء بشكل خاص على التقدم المحرز في زيادة فاعلية وتنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في الاضطلاع بتفويضها وتعزيز دمج الاستجابات، التي أوضحت المزايا الفريدة لاتفاقية البحار الإقليمية بتفويض يشمل جميع جوانب الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛ وفي تقديم الدعم التقني لأصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين وحشد الموارد المالية لضمان الاستقرار ورفع مستويات الطموح في إطار الإستراتيجية وبرنامج العمل الحاليين على المدى المتوسط؛ وفي الوصول إلى أصحاب المصلحة الجدد والحاليين وإضفاء الطابع الرسمي على التعاون مع الاتفاقيات متعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية؛ وفي إبراز نتيجة خطة عمل نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط- اتفاقية برشلونة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛ وفي وضع أساس سليم لمزيد من التقدم في تطوير الإستراتيجيات والخيارات متوسطة الأجل لفترة السنتين المقبلة.

74. وفيما يتعلق بوضع التصديق وإعداد التقارير، أظهرت الأطراف المتعاقدة إشارات مشجعة لكن كانت هناك حاجة لالتزام قوي، وحث بشكل خاص الأطراف التي لم تصدق حتى الآن على تعديلات بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر للتصديق عليه في أقرب وقت ممكن. وعززت الشراكات مع، بالإضافة إلى آخرين، مرفق البيئة العالمية والاتحاد الأوروبي ووزارة البيئة والأراضي والبحر الإيطالية، وكذلك مع كيانات، مثل لجنة حماية البحر الأسود ضد التلوث ووكالة البيئة الأوروبية ((EEA)؛ وأقيمت علاقات قوية مع اتفاقيات البحار الإقليمية الأخرى، بما في ذلك جنوب غرب إفريقيا؛ وستستمر الجهود لتعزيز تطوير المسار الواعد لمقترحات المشاريع للجهات المانحة ذات الصلة. ولقد تحقق عمل رائد في مجال تقارير التقييم وتعزيز قاعدة المعرفة المشتركة لوضع السياسات القائم على المعرفة. وفيما يتعلق بالتلوث البري والبحري، فقد أحرز تقدم كبير في سد الفجوة في البيانات لتحسين الرصد، وصل الأدوات لمعالجة قضايا المواد البلاستيكية والقمامة البحرية، وتعزيز الاستعداد لحوادث التلوث البحري والاستجابة لها. كما أحرز تقدم في تعزيز منبر المعرفة وشبكة المناطق البحرية المحمية، وعمل أصحاب المصلحة ذوي الصلة على استكشاف إمكانية تعيين منطقة البحر الأبيض المتوسط كمناطقية للتحكم في انبعاثات أكسيد الكبريت. وفيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، فقد ساعدت الأمانة العامة الدول على تطوير خطط عمل وطنية. وبالنسبة إلى الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، فقد وُضع إطار عمل إقليمي مشترك لتيسير تنفيذ البروتوكول المرتبط بذلك، وحث الأطراف المتعاقدة التي لم تصدق على البروتوكول على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وتم اتخاذ إجراءات محدودة في جانب التغيير المناخي، ولكن ما زال العمل جاريًا لتوجيه تركيز أكبر، وأعد مقترح طموح لتقديمه إلى صندوق المناخ الأخضر.

ج. جلسة الاستعراض التفاعلي للسياسة الوزارية

75. تناولت جلسة الاستعراض التفاعلي للسياسة الوزارية موضوع التوجيه الإستراتيجي لإعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل التالية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط مع مراعاة السياق العالمي لخطة 2030؛ وإطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 لاتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتنفيذ اتفاق باريس، وتنفيذ الإطار الإستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030 في تلك الدول التي تعاني من حالات شديدة من الجفاف أو التصحر أو كليهما، وخاصة في إفريقيا، ويهدف هذا الإطار الإستراتيجي إلى تحييد أثر تدهور الأراضي؛ والقرارات ذات الصلة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة؛ والعمليات العالمية الأخرى ذات الصلة.

76. بدأت جلسة الاستعراض بحلقة نقاش عالية المستوى حول موضوع "حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط: إجراءات مصيرية نحو الاستدامة"، وكانت منقسمة إلى جزأين تحت عنوان "الأفق" و"الدفع"، وتبع ذلك جلسة قصيرة لتبادل الأسئلة والأجوبة. ترأست حلقة النقاش زينيا لويزيديو، سفير ساحل البحر الأبيض المتوسط لعام 2019. وتم اختتام جلسة الاستعراض بمجموعة من البيانات بلسان عدد من الوزراء ورؤساء الوفود.

1. حلقة النقاش

(أ) الجزء الأول: "الأفق": البحث في أفق البحر الأبيض المتوسط وما بعده

77. ركز الجزء الأول لحلقة النقاش على التحديات والفرص التي سينطوي عليها تقرير السياسات للوصول إلى حالة بيئية جيدة في البحر الأبيض المتوسط. قُدمت عروض من قبل كل من توماس فرويليتشر، مؤلف التقرير الخاص "للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير

المناخ (IPCC)" بشأن المحيط والغلاف الجليدي؛ وكوستاس باكوينيس، عمدة أثينا؛ وجافين إدواردز، منسق عالمي، الطبيعة 2020، الصندوق العالمي للطبيعة (WWF).

78. قدم السيد فرويليتشر النتائج الرئيسية للتقرير الخاص "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)" بشأن المحيط والغلاف الجليدي في مناخ متغير. أظهر التقرير أن في حالة استمرار انبعاثات الغازات الدفيئة في الزيادة، سيؤدي الاحترار العالمي إلى تغيير المحيطات بشكل جذري. كان البحر الأبيض المتوسط بؤرة ساخنة لتغير المناخ حيث أدت الأحداث المتطرفة وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات إلى تفاقم المشكلات البيئية والاجتماعية القائمة. ومع ذلك، أظهر التقرير أيضًا أن في حالة انخفاض الانبعاثات بدرجة كبيرة، من الممكن إدارة التبعات على الأشخاص وسبل العيش بشكل أفضل بالرغم من أن ذلك سيظل تحديًا كبيرًا. ووصف أيضًا التبعات المختلفة لاحتار وتحمض المحيطات والخيارات للحد من هذه التبعات. وعلى وجه الخصوص، اختتمت تصريحاته بأن أطر العمل السياسية مثل إدارة مصايد الأسماك والمناطق البحرية المحمية وفرت فرصًا للأشخاص للتكيف مع التغيرات القادمة والحد من المخاطر المحيطة بسبل العيش وفي الوقت نفسه تعزيز صمود المحيط.

79. صرح السيد باكوينيس بأن مدن البحر الأبيض المتوسط تشارك التحديات الحضرية والاجتماعية المشتركة بما في ذلك التدهور البيئي وتغير المناخ، وفي الوقت نفسه تحاول تحديث الخدمات العامة والبنية التحتية لديها والتحضير للثورة الصناعية الرابعة. كان وضع المدن في مركز عملية اتخاذ القرار طريقة فعالة لإعادة بناء الثقة والاستجابة لحالة التخوف وسياسات الغضب السائد في عالم اليوم، حيث كانت السلطات المحلية هي المؤسسات الأقرب إلى المواطنين ومنوطًا بها أن تعمل في سياق زيادة الشفافية والشرعية الديمقراطية. تستطيع السلطات المحلية توفير حلول حقيقية لمشكلات حقيقية وتحقيق نتائج ملموسة. وتعد كل من برشلونة ومدريد مثالاً للنهج الناجحة لتعزيز صمود المناخ. بما أن مشكلات تغير المناخ وأزمة المناخ كانت محل اهتمام الجميع، فكان الأمر يستدعي حلولاً من أعلى سيادة إلى أدناها، ولهذا أمام السلطات المحلية والحكومات المحلية دور حاسم تجاه ذلك.

80. تحدث السيد إدواردز عن العمل المنجز لحماية التنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط والطموح لجعل عام 2020 "عام قوي" يتم فيه تعزيز السياسة الدولية والإجراءات المحلية بشكل جذري. تلخيصًا للقيمة الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط والتهديدات التي يواجهها من تغير المناخ، بما في ذلك آثاره على التنوع البيولوجي والمجتمعات الساحلية، سلط السيد إدواردز الضوء على التأسيس المخطط له في 2020 لخطة العمل على مدى الـ 10 سنوات القادمة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، وتصعيد النظر في حلول قائمة على البيئة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واحتمالية توقيع معاهدة جديدة بشأن المحيطات تهدف إلى فرض سيطرة على أعالي البحار بما يفوق الولايات القضائية القومية. ولهذه القرارات إمكانية لتخطيط مسار جديد للحياة على الأرض والبشرية. وجنبًا إلى جنب مع الحكومات، يزداد وعي قطاع الأعمال بالفرص، وبدأ وزراء المالية أيضًا في النظر في مخاطر فقدان الطبيعة التي تواجه النظام المالي.

(ب) (b) الجزء الثاني من حلقة النقاش: "الدفع": نقاط التدخل لتقرير سياسات مدفوعة بالإجراءات وداعمة لصمود المناخ

81. كان الغرض من الجزء الثاني من حلقة النقاش هو التفكير الجماعي المدفوع بالإجراءات حول نقاط القوة التي ستسرع التحول المطلوب. قُدمت عروض من قبل كل من ليليا هاشم نعاس، مدير مكتب شمال إفريقيا للجنة الاقتصادية لإفريقيا (ECA)، بشأن نتائج الدراسات الأخيرة التي أجراها مكتب شمال إفريقيا للجنة الاقتصادية لإفريقيا بشأن السياسات البيئية والتقدم المحرز في تنفيذ خطة 2030؛ وجاكوب دبر، الرئيس والمدير التنفيذي للحالف للقضاء على النفايات البلاستيكية، بشأن إسهامات القطاع الخاص في معالجة أفة القمامة البلاستيكية البحرية، على المستوى الدولي وفي البحر الأبيض المتوسط؛ وأوجوستو جوسيببي نافوني، مدير المنطقة البحرية المحمية نافولارا في سردينيا بإيطاليا.

82. قالت السيدة نعاس في بيانها إن التقدم في الإدماج الاجتماعي والنمو الاقتصادي وحماية البيئة كان متأخرًا في إفريقيا، بل وحتى في شمال إفريقيا التي عانت أيضًا من الفقر والبطالة وعدم المساواة المتجذرة بعمق. وكان الاضطراب الاجتماعي الناجم عن ذلك، إلى جانب العوامل البيئية، هو الدافع للهجرة القسرية والإسراع بالتوسع الحضري؛ مما أثر سلبيًا على التنمية المستدامة. ويجب أن يكون النمو الاقتصادي في إفريقيا نموًا نظيفًا بإمكانه تحويل التحديات إلى فرص خاصة للشباب. ومن شأن التكنولوجيات الجديدة أن توفر مجالات عمل جديدة ومن شأن الاتفاقات التجارية الإقليمية الجديدة أن تخلق أوجه تآزر في السياسة التجارية واستراتيجيات تغير المناخ وتوليد الطاقة وتطوير البنية التحتية. أما التعاون الثلاثي والنهج الجديدة المصممة لاستثمارات القطاع الخاص فمن شأنها أن تعزز التجارة الإقليمية. وكانت هناك حاجة إلى بناء القدرات في مجال جمع البيانات لتتبع التقدم المحرز في التنمية المستدامة ويمكن لشمال أفريقيا، مع بعض أكثر البلدان نموًا في القارة، المساعدة في هذا الصدد. ويمكن للتعاون الثلاثي أيضًا أن ينشئ صلة بين العلوم والسياسات وأن يعزز الابتكار والرقمنة والتكيف؛ ما يعزز الاستجابة للمناخ ورصده في جميع البلدان الأفريقية.

83. قال السيد دبر إن التعاون المتعدد الأطراف بموجب الصكوك الملزمة قانونًا لم يكن كافيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: فقد كان للقطاع الخاص أيضًا دور حيوي مساعد للقيام به. واكتسبت مشكلة القمامة البحرية أهمية بارزة في الوعي العالمي، وأصبحت محور التغطية في جميع وسائل الإعلام. وقد أنشئ تحالف القضاء على النفايات البلاستيكية في وقت مبكر من عام 2019 لتحفيز المجتمعات على مواجهة التحدي المتمثل في معالجة النفايات البلاستيكية. وانضمت أكثر من 22 شركة إلى التحالف، وتم الالتزام بمليار دولار وتم وضع هدف لجمع 1.5 مليار دولار من القطاع الخاص. وقد كان مصدر معظم التلوث البحري البلاستيكي في العالم من 10 أنهار فقط في مناطق تفتقر إلى أنظمة إدارة النفايات والبنية التحتية. وإلى جانب الإضرار بالبيئة وقطاع السياحة، تؤدي النفايات البلاستيكية إلى خسائر اقتصادية

تصل إلى 120 مليار دولار في السنة. واستشهد السيد دير بأزمة ناجحة في إطار التحالف، إذ وضّح أن الشركات تعمل سويًا لإنتاج أنواع جديدة من الثروة، لم تكن موجودة قبلها سوى النفايات البلاستيكية.

84. قدم السيد نافون عرضًا تقديميًا حول منطقة تافولارا البحرية المحمية في سردينيا، إيطاليا، وهي منطقة صُنفت كمنطقة متمتعة بحماية خاصة تحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط وذلك في عام 2008. تضمنت إدارة المنطقة المواءمة المتنوعة بين اللوائح والقوانين الخاصة بالاتحاد الأوروبي الوطني واتفاقية برشلونة، واستتبع ذلك التنسيق بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الإقليميين. وتمثلت المهمة الرئيسية للمنطقة في حماية موانئها وأنواعها، وخاصةً من الآثار الضارة للسياحة، إذ تستقبل حوالي 5 ملايين سائح كل عام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تغير المناخ والمياه الدافئة والأنواع الغازية تضر بالأنواع المحلية والشعاب المرجانية، لكن النجاحات التي تحققت مؤخرًا، مثل القضاء على منطقة الفئران السوداء، كانت مشجعة. وقد كان العمل جاريًا منذ عقد من الزمن للحد من القمامة البلاستيكية البحرية ومكافحة الأنواع غير الأصلية من النباتات والحيوانات البحرية. كما تم تنفيذ مبادرات تعليمية وتوسيع نطاق التنفيذ، ويتضمن القيام بذلك التعاون مع المطارات المحلية لحجز القاذف والصخور المجمعّة بصورة غير قانونية من المنطقة وإعادتها إلى الشواطئ المحلية.

(ج) أسئلة وأجوبة

85. عقب إلقاء هذه البيانات، قال أحد الممثلين، الذي لاحظ أن المناخ كان ظاهرة طبيعية، إنه يجب على البشر أن ينظروا إلى التاريخ ليروا كيف تعامل البشر في السابق مع المناخ. كما أن الأمثلة الحالية للإجراءات المتخذة في أماكن مثل أثينا وميلانو ونابولي قد أعطت الأمل في إمكانية تغير البشر، لكن كان من المهم إظهار الثقة في أنه يمكن للبشر التعامل مع الطبيعة بدلاً من تخويفهم.

86. ورداً على ذلك، قال السيد فرويليشر إن هناك أدلة دامغة على أن البشر تسببوا في ظاهرة الاحترار العالمي، ولا سيما انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، التي كانت أعلى بنسبة تزيد على 50 في المائة عن أي وقت آخر خلال الـ 800 ألف عام الماضية. وأضاف السيد إدواردز أنه من المهم عدم التقليل من أهمية التحدي وأن مفتاح التعامل مع تغير المناخ هو بناء أنظمة بيئية مرنة.

87. وأقر ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية بالحاجة إلى التفاؤل وإيصال رسالة الثقة، لكنه شدد على أن الثقة تتطلب زيادة الجهود وإعادة وضع السياسات القائمة على العلم. كان أحد أكبر التحديات في الوقت الحالي يتمثل في الطريقة الخاطئة والمربكة التي قدم بها قادة العالم هذه القضايا. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون المجتمع المدني على دراية جيدة بالتنمية المستدامة عن طريق التعليم، حيث يتعين على الناس الاستعداد لتغيير أنماط حياتهم.

2. بيانات الوزراء ورؤساء الوفود

88. أعرب الوزراء ورؤساء الوفود، في بياناتهم، عن تقديرهم للبلد المضيف لكرم ضيافته ودوره في تنظيم الاجتماع الحالي، وللأمانة العامة على دعمها التقني في هذا الصدد، وتوجيهها ومساعدتها للمشاركين، وتقاريرها ومشاريع القرارات المقترحة، والتي بمجرد اعتمادها وتنفيذها، فقد تمهد الطريق لنهج إقليمية منسقة لمواجهة التحديات المشتركة والوفاء بمسؤولية مشتركة لتحقيق بحر متوسط نظيف وصحي ومنتج بشكل مستدام للأجيال الحالية والمقبلة. وتم التأكيد على أن جميع هذه النهج ينبغي أن تأخذ في الاعتبار السياقات الوطنية والأولويات الرئيسية.

89. وأعرب عن التأييد لمشروع إعلان نابولي الوزاري. بالإضافة إلى ذلك، كان يُنظر إلى الاجتماع الحالي على أنه فرصة لتقييم التقدم المحرز وتحديد أوجه القصور ومعالجتها والعمل معاً على وضع حلول عبر وطنية للمشكلات العابرة للحدود التي تشكل أخطر التهديدات الوشيكة للنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وبالتالي على الحياة في المنطقة: تغير المناخ والتلوث- لا سيما النفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية وانبعاثات ثاني أكسيد الكبريت- وفقدان التنوع البيولوجي.

90. وجدد العديد من ممثلي الأطراف المتعاقدة تأكيد التزامهم بنظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط- اتفاقية برشلونة. وقد أشاد به البعض كنموذج للتعاون الإقليمي ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في صنع القرار، بما في ذلك الحكومات المركزية والبلديات والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والجهات الاقتصادية الفاعلة. كان الكثيرون على ثقة من قدرة النظام على تنسيق الاستجابات، وضمان الأطر القانونية والمؤسسية ذات الصلة، وخلق بيئة مواتية للتعاون والشراكة، سواء على الصعيد الإقليمي أو الأكثر شمولاً- على سبيل المثال، مع اتفاقيات البحار الإقليمية الأخرى وأعرب عن التقدير لبناء القدرات وأشكال المساعدة الأخرى المقدمة إلى الأطراف المتعاقدة لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، مثل تقارير التمويل والتخطيط بشأن حالة البيئة البحرية. وأشار عدة ممثلين إلى زيادة تعزيز لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة كأولوية نظراً لدورها الرئيسي في بناء الأطر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، ولا سيما الهدف 14 (الحياة تحت الماء)، وكذلك في إيجاد الفرص للبلدان لإدماج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في السياسات الوطنية؛ وأعطيت أمثلة على الخطط الوطنية الجاري تطويرها لهذا الغرض. وفي غضون ذلك، دُعي إلى التقييم المعزز لفعالية الاتفاقية وبروتوكولاتها، وهو أمر حاسم لاستمرار جدوى النظام، من أجل تعزيز المؤشرات القانونية وغيرها، بمساعدة شركاء مثل المركز الدولي للقانون البيئي المقارن.

91. ومن بين الأطر الشاملة الرئيسية للعمل المنسق، استرعي الانتباه إلى استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة 2016-2025؛ وخطة 2030، واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 لاتفاقية التنوع البيولوجي؛ والاتفاق الأخضر الأوروبي الجديد والعديد من استراتيجيات وتوجيهات الاتحاد الأوروبي، مثل

التوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية؛ فضلا عن المعاهدات الإقليمية والدولية الأخرى، مثل اتفاقيات البحار الإقليمية واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

92. وفيما يتعلق بالمشاكل البيئية التي تواجهها المنطقة، أكد جميع من تحدثوا على حجم التهديد وعواقب التفاعل عن العمل. واستشهد العديد من ممثلي الأطراف المتعاقدة بالتقديرات العلمية القائمة على الأدلة من التقارير العالمية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والفريق الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وغيرها. كما وجه الكثيرون منهم النداء العاجل للعمل من العلماء ومن الشباب العالمي، والذي أكد العديد من المتحدثين أنه يجب أن يكون طموحاً وحاسماً ومدعوماً بنهج شمولي موجه لمعالجة الأسباب الجذرية، مثل أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، والاستخدام غير المسؤول للموارد الطبيعية والممارسات غير السليمة في إدارة النفايات، وموجه أيضاً إلى تسهيل الانتقال إلى اقتصاد دائري. وسلط عدد من ممثلي الأطراف المتعاقدة الضوء على الجهود الوطنية لتنظيم الاجتماعات وحلقات العمل وغيرها من المناسبات للبحث عن الحلول ومناقشتها ورفع مستوى الوعي بها.

93. وفيما يتعلق بتغير المناخ، شدد العديد من ممثلي الأطراف المتعاقدة على ضرورة بناء القدرة على مواجهة آثار الظواهر الجوية البالغة الشدة، مثل الجفاف الحاد والفيضانات، ومعالجة الآثار النفسية لهذه الظواهر على الناس. أعرب العديد عن دعمهم للإطار الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ، وسلطوا الضوء على الخطوات الجاري اتخاذها لتطوير خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية للمناخ. قال البعض إنه يمكن تنفيذ تدابير التكيف في خطة 2030 من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ومشاريع الترميم. تم التأكيد على الدور الرئيسي للبحر الأبيض المتوسط، باعتباره بالوعة خالصة للكربون، في معالجة تغير المناخ؛ وفي هذا الصدد، لوحظ أنه يمكن تسخير الظروف الفيزيائية والبيولوجية والإيكولوجية المتغيرة، من جملة أمور أخرى، لتوليد طاقة الأمواج والرياح أو تطوير البنية التحتية الخضراء مع تقليل الآثار على الموائل البحرية. وذهب اقتراح آخر إلى أنه ينبغي النظر في إمكانية إعادة استخدام البنية التحتية البحرية للنظف والغاز لتخزين الكربون ونقله.

94. فيما يتعلق بمسألة النفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية، استرعى الانتباه إلى استراتيجية الاتحاد الأوروبي للبلاستيك لسلسلة القيمة بأكملها، من مسؤولية المنتج وقيود السوق إلى حملات المعلومات الاستهلاكية والحظر الوشيك على المواد البلاستيكية المعدة للاستخدام لمرة واحدة. على الصعيد الوطني، أدخلت بلدان كثيرة تدابير رادعة، مثل مطالبة المتاجر بفرض رسوم على الأكياس البلاستيكية؛ وقد أطلقت عدة بلدان عمليات المراقبة والتنظيف؛ ودعمت بعض البلدان الأبحاث حول البدائل. كما تم إيلاء أهمية للجهود المتواصلة لمعالجة أشكال التلوث الأخرى، بما في ذلك من خلال تصميم المزيد من السفن الموفرة للطاقة وتعزيز الممارسات الأكثر استدامة في إدارة الأراضي والنفايات.

95. فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، شدد معظم المتحدثين على أهمية الجهود الإقليمية لضمان حمايته وحفظه، حيث أعرب العديد من ممثلي الأطراف المتعاقدة عن دعمهم لاعتماد إطار عالمي طموح وشامل للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 في الاجتماع القادم لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وحث العديدين جميع الأطراف المتعاقدة على زيادة التزاماتها الوطنية. إن العمل الفعال، وفقاً لعدة ممثلين، يتطلب تعميم التنوع البيولوجي في جميع السياسات البيئية ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بمصائد الأسماك المستدامة. أيد العديد من ممثلي الأطراف المتعاقدة هدف توسيع شبكة المناطق البحرية المحمية، حيث أعلن البعض عن خطط حكومية للاستثمار في تطوير مناطق جديدة، وقال آخرون أنه من المهم التركيز أيضاً على استراتيجية سياحة مستدامة طويلة الأجل. وأعرب عن التأييد لوضع برنامج إقليمي لما بعد عام 2020 لحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك مجموعة من مؤشرات التقدم المشتركة.

96. ولفت ممثلو المنظمات الشريكة، لدى تجديد التأكيد على التزام كياناتهم بالعمل مع نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط – اتفاقية برشلونة، الانتباه إلى أنشطتهم في قيادة وتنسيق العمل من خلال المشاريع والبرامج المشتركة التي تهدف، من جملة أمور أخرى، إلى تعزيز القدرة على التكيف مع المناخ والأمن المائي، وتحسين الصحة وسبل العيش لسكان المناطق الساحلية؛ وبناء قدرات خبراء جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك في مجال مراقبة الحياة البرية البحرية، لا سيما في مواجهة قضية القمامة البحرية؛ وتطوير القدرة البشرية لرصد الضوضاء تحت الماء؛ وتحسين نوعية الحياة في المدن وتقليل تأثيرها على التنوع البيولوجي البري والبحري؛ وحماية الأراضي الرطبة الساحلية. وشدد عدد من الممثلين على أهمية الحلول القائمة على الطبيعة، وسلط آخرون الضوء على الجهود المبذولة للبناء على أوجه التآزر ومواءمة نهج التعاون الثنائي مع الأمانة العامة، حيث دعا أحد المشاركين إلى إشراك الصناعة في وضع القواعد والمبادئ التوجيهية لضمان إمكانية إنفاذها. ودُعيت الأمانة العامة إلى تحديث وتعزيز خطة العمل لحفظ الموائل والأنواع. ولوحظ أيضاً أنه ينبغي التشديد بقوة أكبر على أهمية المناطق البحرية المحمية في إعلان نابولي الوزاري.

د. جائزة إسطنبول للمدينة الصديقة للبيئة 2018-2019

97. أعلن المنسق عن اختيار مدينة أشدود الإسرائيلية للفوز بجائزة مدينة إسطنبول الصديقة للبيئة 2018-2019، والتي تم إنشاؤها من قبل الأطراف المتعاقدة من أجل تقدير ومكافأة جهود السلطات المحلية لتحسين البيئة وجودة الحياة وتعزيز التنمية المستدامة في المدن والمدن الساحلية للبحر الأبيض المتوسط.

98. قيل ياشيل لاسري عمدة بلدية أشدود الجائزة معرباً عن امتنان مدينته لاختياره وأعرب عن شكره للحكومة التركية لإطلاق منافسة المدينة الصديقة للبيئة. وكانت أشدود، التي احتفلت منذ وقت قريب بالذكرى السنوية الثالثة والستين، موطناً للمهاجرين من 99 دولة. وكانت موقع أكبر ميناء إسرائيلي ومركزاً وطنياً للصناعات التقليدية والمتقدمة. وفي الوقت الذي كانت تقوم فيه بتعزيز التنمية الاقتصادية

وتوفير فرص العمل، نجحت سلطات المدينة باستعادة جزء كبير من البيئة الطبيعية للمدينة، وحتى عادت الأسماك إلى النهر الذي كان ملوثاً بشدة فيما مضى والذي يمر عبر المدينة. وكذلك، أطلقت المدينة برامج تثقيفية للبالغين والأطفال حول أهمية الحفاظ على البيئة، ووظفت الشباب المعرضين للخطر لتنظيف الشواطئ وتعزيز التوعية البيئية، وهو مشروع اقتدى به عدد من المدن الأخرى. كما سعت سلطات المدينة إلى تقليل استخدام السيارات بين السكان وجعلت أشدود مكاناً يقصده الفنانون والموسيقيون من مختلف أنحاء البحر الأبيض المتوسط.

99. في المناقشة التي تلت ذلك، صرح ممثل تركيا بأن الجائزة عززت تحقيق أهداف التنمية المستدامة وساعدت على لفت الانتباه إلى مدينة إسطنبول، والتي كانت جسراً مهماً بين الثقافات. وقال ممثل إسرائيل إن دولته أخذت الحماية البيئية بجدية تامة. فكل إنسان عليه واجب وأمامه فرصة لتحسين العالم. وأثنى على الجهود التي تبذلها الأطراف المتعاقدة لمعالجة التحديات البيئية التي يواجهها المجتمع العالمي.

ه. إعلان نابولي الوزاري

100. قدم ممثل الأمانة العامة نص مسودة الإعلان الوزاري، على النحو المذكور، إلى جانب تعليقات الأطراف المتعاقدة، في الوثيقة UNEP/MED IG.24/19/Rev.1.

101. عقب مناقشة المشروع، اعتمدت الأطراف المتعاقدة إعلان نابولي، على النحو الوارد في القسم 2 لهذا التقرير.

102. رحب السيد كوستا باعتماد الإعلان، قائلاً إنه ليس وثيقة سياسة فحسب، بل بياناً حقيقياً يضع جميع شعوب ودول منطقة البحر الأبيض المتوسط في قلب التحدي المشترك لبناء وحماية بيئة بحر متوسط نظيفة وسلمية وشاملة. وكان الإعلان، بتركيزه القوي على النتائج الملموسة، استجابة لصرخات السكان المحليين، الذين كانوا في وضع حرج. كانوا يطالبون بالعمل، وليس الكلمات، للحد من فقدان التنوع البيولوجي والتلوث البحري ومعالجة تغير المناخ. كان التشاور الواسع النطاق مع أصحاب المصلحة، ولا سيما الشباب، هو أساس المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف وسيستمر موضع تركيز طوال فترة رئاسة إيطاليا، التي تتطلع إلى لعب دور طموح في المؤتمرات القادمة للأطراف في الاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف، بروح من الشمول وعدم إغفال أحد. فالتعاون والحوار أمران أساسيان لحماية حوض البحر الأبيض المتوسط، ويجب على الجميع المشاركة. وسيكون النجاح مثلاً ليس فقط لهذه المنطقة ولكن لجميع سكان المناطق الساحلية وسيفتح الطريق نحو مستقبل مشترك وسلمي للجميع.

8. موعد ومكان انعقاد الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة (البند 6 من جدول الأعمال)

103. قبلت الأطراف المتعاقدة بامتنان عرضاً قدمته حكومة تركيا لاستضافة الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة في أنطاليا. واتفقوا على أنه من المقرر مبدئياً عقد الاجتماع في الفترة من 7 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر 2021.

9. مسائل أخرى (البند 7 من جدول الأعمال)

104. لم تُثار أية مسائل أخرى خلال الاجتماع.

10. اعتماد تقرير الاجتماع (البند 8 من جدول الأعمال)

105. اعتمدت الأطراف المتعاقدة هذا التقرير على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثيقة UNEP MED IG.24/L.1، بما في ذلك القرارات المواضيعية الواردة في القسم 3 من التقرير الحالي والقرار المتعلق ببرنامج عمل وميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لفترة السنتين 2020-2021، المبين في القسم 4 من هذا التقرير. كما هو مبين في القسم 7 (هـ) أعلاه، اعتمدت الأطراف المتعاقدة أيضاً، أثناء الجلسة الوزارية للاجتماع، إعلان نابولي الوزاري، الوارد في القسم 2 من هذا التقرير.

11. اختتام الاجتماع (البند 9 من جدول الأعمال)

106. وعقب تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الجلسة في تمام الساعة 6.05 مساءً يوم الخميس، 5 كانون الأول/ديسمبر 2019.

القسم 2

إعلان نابولي الوزاري

الإعلان الوزاري ل نابولي

نحن وزراء ورؤساء وفود الأطراف المتعاقدة باتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (المشار إليها باسم "اتفاقية برشلونة") وبروتوكولاتها، في اجتماعنا في نابولي بإيطاليا، في 4 كانون الأول/ديسمبر 2019

إذ ندرك الأهمية المطلقة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، موطننا المشترك للحماية والمحافظة، حيث عاشت مجتمعاتنا وازدهرت منذ آلاف السنين، والتي تعتمد رؤيتها للتنمية المستدامة والرفاهية والسلام على صحة البحر المتوسط، وتربط بيننا وتوحدنا منذ بداية الحضارة الإنسانية؛

وإذ ندرك أيضاً الدور الرئيسي والمعقد منقطع النظير الذي تتمتع به منطقتنا بفضل ثرائها بالتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والروابط التاريخية والثقافية، وأهمية اتفاقيات البحار الإقليمية وبرامجها في تنفيذ الإستراتيجيات وجداول الأعمال العالمية؛

به، (SDG) وإذ نشير إلى أن السياق العالمي يشمل عناصر مهمة مثل جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 الذي (CBD) وقرارات جمعية البيئة التابعة للأمم المتحدة، واتفاقية التنوع البيولوجي والإطار الإستراتيجي لاتفاقية (UNFCCC) سيتم اعتماده، وتنفيذ اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030، ونهجه الخاص بتحديد أثر تدهور الأراضي نهج الحياد لمعالجة أزمة المناخ وتعزيز إمدادات المياه وغيرها من التطورات والمنتديات ذات الصلة؛

المتعلقة بخطط العمل وقرارات التلوث ومجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين (MEA) وإذ نرحب بالاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف لمكافحة القمامة البحرية بالتأزر مع اتفاقية البحار الإقليمية، كزخم عالمي نحو التخلص طويل الأجل من تصريف القمامة والجزئيات البلاستيكية إلى المحيطات؛

وإذ نسلم بأن عام 2020 هو نقطة تحول حاسمة للمحافظة والإدارة المستدامة للبحر الأبيض المتوسط والساحل، على أساس التقارير القائمة (IPBES) على المعرفة والعلوم التي قدمها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والمنتديات الدولية المقبلة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام (IPCC) في عام 2019 والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والاجتماعات الوزارية لعام 2020 للاتحاد من أجل المتوسط، 2020 وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة 2021-2030، وعقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية 2021-2030؛

وإذ نسلم بالحاجة إلى الاعتماد على تعاوننا والتزاماتنا الطويلة الأمد من أجل صفقة جديدة خضراء بمشاركة جميع أصحاب المصلحة وخاصة الأجيال الشابة، لتعزيز ضميرنا البيئي وشعورنا بالمشؤولية؛

وإذ نرحب بالعملية التشاركية الواسعة والشاملة التي أدت إلى عقد مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين لاتفاقية برشلونة الذي روج له البلد مع الأطراف (UNEP/MAP) المضيف إيطاليا وأمانة اتفاقية برشلونة - برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المتعاقدة، واللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة (الاجتماع الثامن عشر، بودفا، الجبل الأسود، خلال الفترة من 11 إلى 13 حزيران/يونيو شباب حوض المتوسط) حدث الشباب، نابولي، إيطاليا، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019، (وأصحاب المصلحة) الاجتماع التشاوري، (2019) الإقليمي لأصحاب المصلحة، أثينا، اليونان، خلال الفترة من 24-25 تشرين الأول/أكتوبر 2019؛

ونظام اتفاقية (UNEP/MAP) وإذ نعيد التأكيد على التزامنا بالدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط برشلونة، وإطاره المؤسسي والتنظيمي والتنفيذي الفريد لحماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة لمناطقه الساحلية، وتوسيع نطاق إنفاذ الالتزامات العالمية والإقليمية في منطقتنا، والتقدم معاً من خلال الصكوك والإستراتيجيات والسياسات القانونية المشتركة، فضلاً عن البرامج والمشاريع والمبادرات العلمية والتقنية؛

وإذ نستذكر ونرحب بالإنجازات الرئيسية والعمل الجاري لنظام اتفاقية برشلونة - برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط إلى زيادة تعزيز ودعم حوكمتها وقدرتها؛ (UNEP/MAP) المتوسط

وإذ يساورنا بالغ القلق إزاء الضغوط المتزايدة التي تمارسها الأنشطة البشرية على الموارد الطبيعية للبحر الأبيض المتوسط ومناطقه الساحلية، وتأثيرها كما تم تحديده أيضاً في تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017 وتقرير حالة البيئة والتنمية لعام 2019 وإدراكاً للحاجة إلى تغيير منهجي مدعوم بإستراتيجيات وسياسات وسلوكيات تطلعية ومبتكرة؛

1. نرحب بموافقة ملخص صانعي القرار والرسائل الرئيسية لتقرير عام 2019 عن حالة البيئة والتنمية في البحر المتوسط، باعتبارها مهمة لتعريف الإستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 والسياسة الإقليمية الأخرى ذات الصلة والتطورات الاستراتيجية لنظام اتفاقية الأمم المتحدة للبيئة /خطة عمل البحر المتوسط - برشلونة؛

2. نلتزم باتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز مستوى حماية البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك منطقتيه الساحلية ، وحالته البيئية الجيدة ، كمكان للسلام والحوار والتضامن ، كجسر بين الحضارات وكنموذج للبيئة المحمية في سياق التنمية المستدامة والتعاون المتعدد الأطراف ، لصالح الأجيال الحالية والمقبلة ؛

3. نحن مصممون على مواصلة معالجة جهودنا على وجه الخصوص في أربعة مجالات ذات أولوية للعمل والالتزامات - من خلال والاستجابة للتحديات الناشئة عن تغير ، (MPAs) معالجة القمامة البحرية بشكل فعال ، وتعزيز وتوسيع شبكة المناطق البحرية المحمية المناخ ، ودعم الاقتصاد الأزرق المستدام والانتقال البيئي لمنطقتنا - وتحديد الاتجاهات الاستراتيجية لناعتقها معاً في السنوات القادمة؛

تشعر بالقلق من أن البحر الأبيض المتوسط ومناطقه الساحلية يواجه تحديات كبيرة في مواجهة التلوث، وهي واحدة من أكثر المناطق التي تتأثر بالقمامة البحرية في العالم، حيث تمثل المواد البلاستيكية ما يصل إلى 95% من إجمالي النفايات البحرية العائمة وأكثر من 50% من القمامة البحرية الراسية في قاع البحر، التي تنشأ في الغالب من المنتجات البلاستيكية للاستخدام مرة واحدة والتي تمثل أكثر من 60% من تكوين القمامة البحرية؛

وإذ نعيد التأكيد على التزامنا بالتنفيذ الكامل للخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن عشر في عام 2013، والمستكملة بواسطة خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (في البحر المتوسط (SCP؛

4. ونذكر الضرورة الملحة للقضاء على تسرب البلاستيك في البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2025 مع التزامات واضحة بخفض استهلاك البلاستيك، ودعم التصميم والابتكار البيئيين، وكفاءة الموارد والتحسين الفعال لإدارة النفايات، وكذلك تعزيز تدابير الرقابة والوقاية، مثل تدابير الحظر والحوافز والضرائب ومخططات المسؤولية الممتدة للمنتجين؛

5. نقرر تعزيز جهودنا لمعالجة مشكلة القمامة البحرية من خلال تمكين إطار العمل التنظيمي لتقليل المنتجات البلاستيكية المستخدمة لمرة واحدة، ووضع أهداف كمية طموحة، ودمج تدابير الخفض والتي تشمل الجزئيات البلاستيكية في جدول أعمال القمامة البحرية واتخاذ الإجراءات التالية:

أ (تعزيز تدابير الوقاية والنهج الدائرية لفتح فرص الاقتصاد الأخضر ؛ دعم أهداف إعادة التدوير القابلة للحياة على المدى الطويل ؛ اعتماد خطط وطنية لتحقيق تدريجي لجمع النفايات البلاستيكية بنسبة 100% وإعادة تدويرها بحلول عام 2025 ؛ ومخاطبة القطاع الخاص لتقليل العبوات البلاستيكية ؛

ب (تفعيل المراقبة الكاملة للقمامة البحرية القائمة على برنامج الرصد والتقييم في البحر المتوسط ، مع توفير تقييم لآثار القمامة البحرية في البحر المتوسط والمناطق الساحلية ؛

ج (مواصلة تعزيز الإجراءات المنسقة لأصحاب المصلحة ، من خلال منهاج التعاون الإقليمي بشأن النفايات البحرية ؛

د (إطلاق حملات توعية حول آثار النفايات ، وخاصة النفايات البلاستيكية والبلاستيكية الدقيقة ، على البيئة

وإذ نقر بقلق بأن 8.9% فقط من سطح البحر الأبيض المتوسط يخضع لوضع قانوني للحماية أو الوضع القانوني وأن منطقتنا يجب أن تلعب دوراً رئيسياً أيضاً في حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام ؛

لحفاظ على ما لا يقل عن 10% من المناطق البحرية والساحلية بحلول SDG 14.5 وإذ يساورنا القلق من أن منطقتنا لم تحقق بعد الهدف عام 2020 ؛ وأن الجهود لا تزال مطلوبة من أجل توزيع مكاني أكثر تجانساً للمناطق البحرية المحمية في حوض البحر المتوسط ؛ وأن فقط من المناطق البحرية المحمية لدينا تنفذ خطط الإدارة حسب الأصول ؛ 10%

6. نلتزم باستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتنفيذ الإدارة القائمة على العلم لصالح المجتمعات المحلية ، وتعميم حفظ التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات والبرامج القطاعية لتحقيق ما لا يقل عن 10% من تغطية البحر المتوسط بالمناطق المحمية البحرية بحلول نهاية عام 2020 ودعم تمويلها المستدام ، بما في ذلك من خلال مبادرة صندوق

7. نحن منخرطون بشكل واضح في تقاسم المسؤوليات والأهداف بين الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية للوصول إلى حلول هيكلية طويلة الأجل ، بهدف اعتماد تدابير حماية إضافية ، وبالتالي لحفظ (SAP BIO) أ (دعم خطة طموحة جديدة للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية من خلال تطوير برنامج العمل الاستراتيجي المنقح التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ، وتعزيز بناء القدرات والتأزر مع الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ؛ ب (تشجيع تعيين المناطق البحرية المحمية في البحر المتوسط، بناءً على المعلومات العلمية والتقنية ذات الصلة بما في ذلك المعلومات المتاحة من عملية المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً (وفقاً للقانون الدولي ، تسريع الإدارة الفعالة لشبكة المناطق البحرية المحمية الحالية وتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات لزيادة الجهود من أجل الأنواع الرئيسية والموائل وحفظ النظام الإيكولوجي ؛

ج (وضع آليات لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون في المجالات المواضيعية والنهج المتعددة التخصصات في المناطق البحرية المحمية ، كاتفاقات توأمة ، وللتخطيط والإدارة التشاركيين لإشراك أصحاب المصلحة الاجتماعية الاقتصادية المحلية بنشاط ، بما في ذلك الصيادين والجهات الفاعلة في السياحة ؛

إذ يساورنا القلق من أن البحر المتوسط هو نقطة ساخنة لتغير المناخ ، حيث يبلغ متوسط درجات الحرارة السنوية أعلى من الاتجاهات الحالية للاحتراق العالمي (+1.1 درجة مئوية) ، وارتفاع نسبة الحموضة البحرية وارتفاع مستوى البحر بوتيرة متسارعة ، والأحداث المتكررة والمتطرفة مثل الجفاف وهطول الأمطار ، والتي تفاقم المشاكل البيئية والاجتماعية القائمة ؛

وإذ ندرك أن تغير المناخ ، كما يتضح من التقرير الخاص الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام 2019 بشأن المحيطات والغلاف الجليدي وغيره من التقارير الإقليمية ذات الصلة بتغير المناخ ، يسبب مخاطر هامة لنظمنا الإيكولوجية الساحلية والبحرية - وبالتالي ، لرفاه الإنسان وأمنه - التنوع البيولوجي والمياه العذبة ، والأمن الغذائي ، والبنى التحتية الساحلية والمدن ، والتراث التاريخي والثقافي ، ولمواجهة هذه التحديات ي يجب علينا إنفاذ حوكمة البحر والمنطقة الساحلية ؛

8. وندرك أن هذه العمليات تتطلب إستراتيجية طموحة للتكيف مع التغير المناخي، وفقاً لخصائص البحر والسواحل، مع التركيز على إدارة المياه، بحيث يتم الاعتماد على الآليات الموضوعية في قرارات ومشاريع ومبادرات اتفاقية برشلونة، مثل إطار العمل الإقليمي للتكيف لعام 2017 وبرنامج إدارة المناطق الساحلية (RFCCA) مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط ((CAMP؛

9. ونعيد التأكيد على التزامنا تجاه الحوكمة واستجابات السياسات القائمة على الأدلة العلمية، لتعزيز تطبيق الإدارة المتكاملة للمناطق ودورها وثلثها، بتقديم الدعم من أجل (ICZM) الساحلية

a) جمع النتائج العلمية في صيغة يسهل الوصول إليها نيابةً عن صانعي القرار في أي مستوى ووضع بحث متعدد التخصصات وسياسات متعددة القطاعات لمواجهة التغير المناخي عبر نهج مشترك، وخاصةً في إطار العلاقة بين الماء والغذاء والطاقة؛
b) تقييم الأثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية لارتفاع مستوى سطح البحر والمخاطر الساحلية، المرتبطة بالتغير المناخي في المناطق الساحلية، بهدف ضمان أن يراعي تخطيط استخدام الأراضي والبنية الأساسية مراعاة كاملة سيناريوهات التغير المناخي وأوجه عدم اليقين ذات الصلة؛

c) تعزيز بناء القدرات ومشاركة مجموعة من الجهات الفاعلة، ولا سيما المجتمع العلمي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في تعيين إستراتيجيات المواءمة وتنفيذها، وحشد موارد التمويل، من بين أمور أخرى، من خلال إصلاحات الإعانات وتحصيل الضرائب الخضراء؛

وإذ ندرك المنافسة المتزايدة على استخدام الموارد والحيز البحري والساحلي في البحر الأبيض المتوسط، والحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى ضبط تقليل التأثيرات المرتبطة بتوسع القطاعات البحرية إلى الحد الأدنى ، وهذا على سبيل المثال ، في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على سبيل المثال ، كان لديها أدنى نسبة من الأرصد السمكية المستدامة في جميع أنحاء العالم (37.8 ٪) ، مع 78 ٪ من مخزونها السمكي على مستويات غير مستدامة بيولوجياً؛

وإذ ندرك الحاجة إلى الحد من الأثار المتزايدة للضغوط المرتبطة بمصادر التلوث البرية وخاصة التصريفات من البتروكيماويات، والصناعات الكيماوية ، وكذلك القطاعات السياحية

وبالنظر إلى أن موارد البحر المتوسط ينبغي أن تؤدي إلى الرخاء الاقتصادي والمساهمة في استقرار المنطقة من خلال توفير فرص العمل الخضراء وفرص الابتكار لقطاعات الاقتصاد البحري (تربية الأحياء المائية ، مصايد الأسماك ، السياحة ، الشحن ، الموانئ (وفي الناشئة) (التكنولوجيات الحيوية الزرقاء ، البحرية (المصادر المتجددة ، رقمنة الخدمات) ، مع الاحترام التام لحماية البيئة ، في نهج دائري ونمط الحكم الرشيد ، بدعم من تنفيذ استراتيجيات البحر المتوسط للتنمية المستدامة 2016-2025 ؛

10. بفاعلية في البحر الأبيض (MSP) وتخطيط الحيز البحري (ICZM) ونعيد التأكيد على أن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المتوسط، إلى جانب نهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، دور حاسم في تعزيز الاستخدامات المستدامة والتأزيرية للمناطق والموارد البحرية والساحلية ، إلى جانب البحث والابتكار ؛

11. نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال زيادة مستوى التصديق عليه ، وتعزيز الانتقال الأخضر ، والمبادرات المرتبطة التي يروج لها نظام اتفاقية برشلونة /خطة عمل برشلونة ، بما في ذلك الإطار الإقليمي الموحد كإداة لتنفيذ نموذج الإبلاغ الموحد ، ونلتزم بما يلي MSP للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية . ، وفيما يتعلق بـ
a) ضمان الاستخدامات المستدامة والمتكاملة للمناطق والموارد البحرية والساحلية ، وكذلك الاقتصاد الدائري والمنتجات والخدمات السياحية المبتكرة ، وتبادل الخبرات والمعلومات على جميع المستويات بين المؤسسات والمشاريع بما في ذلك الطاقات البحرية المتجددة ؛
b) ضمان التنفيذ الفعال لأحكام الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ، وكذلك من خلال تعميم ممارسات ومشاريع الإدارة الساحلية ، من خلال البحث والتدريب على الإدارة متعددة المستويات وإدارة أصحاب المصلحة والحوار ؛
c) وضع إطار لمؤشرات محددة لتقييم أثر السياحة البحرية والساحلية على الجهات ولتعزيز السياحة البيئية ؛

وإذ نقر بأهمية حماية البيئة وكذلك صحة الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط مع الأخذ في الاعتبار أن (منطقة التحكم في الانبعاثات (سيؤدي إلى فوائد كبيرة لصحة الإنسان والبيئة MED SOx ECA تعيين البحر المتوسط بأكمله كمنطقة وخاصة جودة الهواء ؛

12. نوافق على الانتهاء ، بناءً على نتائج الدراسات الإضافية والعمل التحضيري ، وتمشياً مع خريطة الطريق المتفق عليها ، من تطوير اقتراح مشترك ومنسق متفق عليه بشكل متبادل لتعيين المنظمة البحرية الدولية للبحر الأبيض المتوسط ، ككل ، كمنطقة للتحكم في ؛ MARPOL الانبعاثات لأكاسيد الكبريت عملاً بالملحق السادس من

إشارة إلى الحاجة إلى استخدام وتبادل المعرفة البيئية ، مثل تقرير حالة البيئة والتنمية لعام 2019 في تقرير البحر المتوسط وتقرير حالة جودة البحر المتوسط لعام 2017 ، من خلال التطوير والنشر والاتصال الموجه إلى السياقات المختلفة ، والإلحاح لإشراك الجميع أصحاب المصلحة المعنيين ، وخاصة الأجيال الشابة للمشاركة بشكل مباشر في القرارات التي تؤثر على مستقبلنا المشترك ؛

13. ندرك أن "التفكير الأخضر" من حيث التأثير البيئي لحياتنا اليومية ، يتطلب أن يتصرف المواطنون والمؤسسات المسؤولة وفقاً لها، وينطوي على دعوة لجميع الجهات الفاعلة للعمل ، محلياً وعالمياً ، والتي تعتمد عليها جودة حياة أطفالنا ؛

14. ونحث على تنفيذ المبادرات الشاملة متعددة القطاعات والرائدة التي روجت لها الأطراف المتعاقدة والشركاء باعتبارها اتجاهات تحويلية وإستراتيجية للأجيال لحماية بيئة البحر الأبيض المتوسط، مما يساهم في تنميتها المستدامة، على سبيل المثال

- a) إنشاء مناطق محمية خاصة أو المناطق المحمية البحرية بما يتماشى مع اتفاقية برشلونة ؛
- b) تعزيز تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة /خطة عمل البحر المتوسط في المجالات المشتركة مع برامج أو مبادرات الأمم المتحدة الهيئة العامة لمصايد ، (MAB) الأخرى ، مثل برنامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج المحيط الحيوي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والاتفاقية المتعلقة بحفظ الحيتانيات في البحر (GFCM) أسماك البحر الأبيض المتوسط واللجان الإقليمية للأمم المتحدة من أجل إفريقيا (ACCOBAMS) الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة المحيط الأطلسي المتجاورة ؛ (GEF) ومرفق البيئة العالمية (ESCWA ، UN-ECE ، UN-ECA) وأوروبا وغرب آسيا
- c) تنفيذ استراتيجية للاتصال البيئي ونشره من أجل تعزيز التنمية المستدامة ، وخطط تعليمية وتدريبية عالية الجودة ومبتكرة تستهدف وفقاً للسياسات المختلفة للوصول إلى جمهور متنوع والشباب ؛
- d) تعزيز التواصل الإقليمي بين العلوم والسياسات لإسناد السياسات إلى الخبرة العلمية ، حتى تكون هناك عملية صنع قرار استراتيجية لها أساس علمي سليم ؛

15. نوافق على مناطق الأولوية الأربع للإجراءات والالتزامات المحددة في الاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف لتكون جزءاً من الإستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - منظومة اتفاقية برشلونة، وتعزيز أليات الحوكمة والإنفاذ؛

16. وفي نهاية المطاف، نشرك أنفسنا وبلداننا في تجديد الالتزام الذي يمتد لعقود من الزمان نحو مسار مسؤول لحماية التنمية المستدامة للبحر المتوسط، وهو تراث مشترك نحن اليوم أمناء عليه فقط ولذا نحن مدعوون للحفاظ عليه وتعزيزه وتنظيفه ونقله إلى أجيال البحر الأبيض المتوسط المستقبلية

القسم 3

القرارات المواضيعية التي اعتمدها الاجتماع الحادي والعشرون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط.

القرار IG.24/1**لجنة الامتثال**

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها في اجتماعهم الحادي والعشرين،

الإشارة إلى القرار رقم 1/70 للجمعية العامة الصادر في 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

بالإشارة أيضاً إلى القرار رقم UNEP/EA.4/Res.20 لجمعية البيئة، الصادر في 15 آذار/مارس 2019، بعنوان "البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي ومراجعتة الدورية (برنامج مونتيفيديو الخامس): من أجل البشر والكوكب"، بدراسة المادتين 26 و 27 من اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط والأحكام ذات الصلة ببروتوكولاتها،

بالإشارة إلى القرار رقم IG.17/2 الصادر في الاجتماع الخامس عشر للأطراف المتعاقدة (COP 15) (ألميريا، إسبانيا، 15-18 كانون الثاني/يناير 2008) بشأن إجراءات الامتثال وألياته بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، بصيغته المعدلة بموجب القرار رقم IG.20/1 الصادر في الاجتماع السابع عشر للأطراف المتعاقدة (COP 17) (باريس، فرنسا، 8-10 شباط/فبراير 2012) والقرار رقم IG.21/1 للاجتماع الثامن عشر للأطراف المتعاقدة (COP 18) (إسطنبول، تركيا، 3-6 كانون الأول/ديسمبر 2013)،

بالإشارة أيضاً إلى القرار رقم IG.19/1 الصادر في الاجتماع السادس عشر للأطراف المتعاقدة (COP 16) (مراكش، المغرب، 3-5 تشرين الثاني/نوفمبر 2009) بشأن النظام الداخلي للجنة الامتثال، بصيغته المعدلة بموجب القرار IG.21/1 الصادر في الاجتماع الثامن عشر للأطراف المتعاقدة (COP 18) (إسطنبول، تركيا، 3-6 كانون الأول/ديسمبر 2013)،

بالإشارة إلى القرار IG.23/1 الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماعها العشرين (الاجتماع العشرون لمؤتمر الأطراف) الذي دعت الأطراف المتعاقدة بموجبه الأمانة العامة بأن تُقدّم في كل اجتماعات الأطراف المتعاقدة، بناءً على تحليل المعلومات الواردة في التقارير الوطنية، تقريراً عن التقدم العام المُحرز في المنطقة، متضمناً الصعيدين القانوني والمؤسسي، في سبيل تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها إلى جانب الاقتراح باتخاذ مزيد من التدابير حسب الضرورة.

بالتأكيد على الطبيعة التيسيرية للجنة الامتثال في تعزيز الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها عبر تقديم المشورة ومساعدة الأطراف المتعاقدة، فضلاً عن دور لجنة الامتثال في دراسة حالات محددة لعدم الامتثال الفعلي أو المحتمل من جانب الأطراف المتعاقدة، بناءً على طلب صادر في اجتماع الأطراف المتعاقدة، وكذلك دراسة قضايا الامتثال العامة وأي قضايا أخرى،

الملاحظة مع التقدير للعمل الذي أنجزته لجنة الامتثال خلال فترة السنتين 2018-2019، ولا سيما العمل الرائد في تقديم استنتاجات ومشروع توصيات رئيسية محددة ومستهدفة على أساس تقارير التنفيذ الوطنية لفترة السنتين 2014-2015 المقدمة من الأطراف المتعاقدة، بهدف اتخاذ إجراءات محددة الهدف لتعزيز الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، السعي إلى تشجيع تحديد، في أقرب وقت ممكن، تحديات التنفيذ التي تواجهها الأطراف المتعاقدة، واعتماد أنسب التدابير للتصدي لتلك التحديات والتوصيات الأكثر فعالية،

التأكيد على أن تقديم تقارير التنفيذ الوطنية من جانب الأطراف المتعاقدة، وفقاً للمادة 26 من اتفاقية برشلونة، هو أمر أساسي لتزويد لجنة الامتثال بالموارد اللازمة لأداء دورها في دراسة قضايا امتثال محددة وعامة،

الترحيب بتقديم تقارير التنفيذ الوطنية لفترة السنتين 2016-2017، باستخدام نظام تقديم التقارير عن اتفاقية برشلونة (BCRS) الجديد عبر الإنترنت، والتقدم الذي أحرزته الأطراف المتعاقدة في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها،

إدراك التحديات التي تواجهها الأطراف المتعاقدة في تقديم التقارير وتنفيذها، والحاجة إلى ضمان تقديم المشورة القانونية والتقنية لتسهيل عملية التقديم الخاصة بها، وبما أن الموارد تسمح وبالتعاون مع الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الأخرى، فسينبغي استكشاف مبادرات بناء القدرات لتعزيز تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها،

الوعي بضرورة مواصلة تعزيز فعالية أليات الامتثال وإجراءاته، وبالتالي تعزيز دور لجنة الامتثال في تيسير الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وتعزيزه،

بدراسة تقارير اجتماعات لجنة الامتثال لفترة السنتين 2018-2019،

1. تدوين ملاحظات عن تقرير نشاط لجنة الامتثال لفترة السنتين 2018-2019، الوارد في الملحق الأول لهذا

القرار؛

2. اعتماد برنامج عمل لجنة الامتثال لفترة السنتين 2020-2021، الوارد في الملحق الثاني من القرار الحالي؛

3. تدوين ملاحظات التوصيات لتعزيز الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وتحسين تنفيذها، المنصوص عليها في الملحق الثالث من القرار الحالي؛
4. حث الأطراف المتعاقدة التي لم تقدم حتى الآن تقارير التنفيذ الوطنية لفترة السنتين 2016-2017 بأن تقدمها في أقرب وقت ممكن ولكن قبل كانون الأول/ديسمبر 2019؛
5. دعوة الأطراف المتعاقدة لتقديم تقارير التنفيذ الوطنية لفترة السنتين 2018-2019 باستخدام نظام تقديم التقارير عن اتفاقية برشلونة الجديد عبر الإنترنت بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020؛
6. الانتخاب و/أو التجديد، وفقاً لإجراءات الامتثال وآلياته، وعضوية لجنة الامتثال، المنصوص عليها في الملحق الرابع لهذا القرار؛
7. مطالبة لجنة الامتثال بتقديم تقرير إلى الأطراف المتعاقدة في الاجتماع الثاني والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP 22) بشأن العمل الذي قامت به للاضطلاع بمهامها وفقاً للفقرة 31 من إجراءات الامتثال وآلياته بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.

المرفق الأول

تقرير نشاط لجنة الامتثال لفترة السنتين 2018-2019

تقرير نشاط لجنة الامتثال لفترة السنتين 2018-2019

القسم 1: مقدمة

1. يخضع دور لجنة الامتثال وعملها للقرار IG.17/2 بشأن إجراءات الامتثال وآلياته بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، بصيغته المعدلة بموجب القرارات IG. 1/20 و IG.1/21 والقرار 1/19IG بشأن النظام الداخلي للجنة الامتثال، بصيغته المعدلة بموجب القرار 1/21IG.
2. اجتمعت لجنة الامتثال مرتين خلال فترة السنتين 2018-2019. حيث عُقد الاجتماع الرابع عشر للجنة الامتثال في الفترة من 25 إلى 26 حزيران/يونيو 2018 في أثينا، اليونان، بمباني وحدة تنسيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP/MAP)، ثم عُقدت جلسة مستأنفة منه بالوسائل الإلكترونية (المؤتمر البعدي) في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2018 لانتخاب مسؤولي لجنة الامتثال لفترة السنتين الحالية. أما الاجتماع الخامس عشر للجنة الامتثال فقد عُقد في الفترة 25-26 حزيران/يونيو 2019، في أثينا، اليونان في مباني وحدة تنسيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.
3. في اجتماعها الرابع عشر والخامس عشر، راجعت لجنة الامتثال برنامج عملها لفترة السنتين 2018-2019، على النحو المعتمد في القرار IG. 2/23 الصادر في الاجتماع العشرين لمؤتمر الأطراف (COP 20) (تيرانا، ألبانيا، من 17-20 كانون الأول/ديسمبر 2017) وعملت على تقديمه في الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة (COP 21) (نابولي، إيطاليا، 5-2 كانون الأول/ديسمبر 2019). ويتم عرض النتائج الرئيسية لعمل لجنة الامتثال في هذا التقرير وفقاً للفقرة 31 من إجراءات الامتثال وآلياته.

القسم 2: القضايا العامة للامتثال بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها

توصيات لتعزيز الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وتحسين تنفيذها

4. وافقت لجنة الامتثال في اجتماعها الرابع عشر على "المبادئ التوجيهية للجنة الامتثال لاستعراض/النظر في المعلومات المقدمة بشأن تقارير التنفيذ الوطنية المستلمة للفترة 2014 - 2015، وتقديم النتائج والتوصيات الرئيسية للمؤتمر الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف " (UNEP/MED CC.15/4، الملحق الثالث). بموجب المبادئ التوجيهية المتفق عليها، تم إعداد ترتيبات العمل فيما بين الدورات للجنة الامتثال: (أ) إعداد النتائج الرئيسية بشأن تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها التي تحدد الصعوبات الرئيسية وقضايا عدم الامتثال العامة؛ (ب) صياغة توصيات لتحسين تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها إلى الاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف؛ و(ج) استخراج التحليل/تقييم الموجودات/الأدوات الممكنة بشأن كيفية تحسين منهجية إعداد النتائج والتوصيات الرئيسية في المستقبل، أي عندما تكون تقارير 2016-2017 متوفرة بناءً على التنسيق الجديد للتقديم.
5. استعرضت لجنة الامتثال، على النحو المنوط به بموجب المبادئ التوجيهية، المعلومات الواردة في تقارير التنفيذ الوطنية لفترة السنتين 2014 - 2015، على النحو الذي قدمته الأمانة العامة في تحليل التوليفة المُحدثة والنسخة المُحدثة من الحالة العامة للتقدم المحرز، وكذلك تقارير التنفيذ الوطنية حسب الاقتضاء، وسلمت مجمعة كمجموعة نتائج رئيسية، ومشاريع توصيات إلى الاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف وأدوات المنهجية المحتملة، والتي تم تقديمها في الاجتماع الخامس عشر للجنة الامتثال.
6. وفي اجتماعها الخامس عشر، أجرت لجنة الامتثال عملية تحديد الأولويات لمشروع التوصيات إلى الاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف، عبر التركيز على التوصيات المرتبطة بتلك النتائج الرئيسية التي تعكس انخفاض مستوى التنفيذ بين الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. وقد نتج عن ذلك مجموعة محسنة من "توصيات تعزيز الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وتحسين تنفيذها"، والتي وافقت لجنة الامتثال على التوصية بها لاعتمادها في الاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف، على النحو المرفق بمشروع القرار 1/24IG 21 للاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة، المعنون "لجنة الامتثال".
7. تمثل التوصيات المقترحة للاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف مجموعة مقربة من المقترحات ذات الطابع العملي لتعزيز الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، والتي تستهدف الأطراف المتعاقدة والأمانة العامة و/أو مكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وهي تتناول كلاً من القضايا المشتركة ذات الصلة باتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها والتي يلزم معالجتها من جميع الجوانب، والقضايا المحددة المرتبطة بالصك القانوني المعني، مثل اتفاقية برشلونة وكل من بروتوكولاتها. تشمل التوصيات الشاملة تلك التوصيات الهادفة إلى زيادة تقديم تقارير التنفيذ الوطنية وتعزيز جمع البيانات عبر عدة إجراءات، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات. وتغطي التوصيات المحددة مجالات مختلفة تتراوح من الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) إلى تقييمات الأثر البيئي (EIA).
8. كما وافقت لجنة الامتثال أيضاً على "النتائج والتوصيات الرئيسية لتعزيز الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وتحسين تنفيذها"، كما هو وارد في الملحق I من هذا التقرير. وهي حزمة شاملة تضم نتائج وتوصيات رئيسية، بما في ذلك التوصيات ذات الأولوية للاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف، والمرفقة بمشروع القرار 1/24 IG الخاص بالاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة، مما يوضح النطاق الكامل للممارسة التي أجرتها لجنة الامتثال بخصوص تقارير التنفيذ الوطنية لفترة السنتين 2014-2015.
9. فيما يتعلق بتطوير النتائج الرئيسية ومشروع التوصيات على أساس تقارير التنفيذ الوطنية لفترة السنتين 2016-2017، طلبت لجنة الامتثال من الأمانة العامة القيام بذلك لتسهيل المناقشة في الاجتماع السادس عشر للجنة الامتثال.

حالة تقديم التقارير بموجب المادة 26 من اتفاقية برشلونة

10. أكدت لجنة الامتثال على تزايد معدلات تقديم التقارير الإجمالية منذ إطلاق نظام تقديم التقارير لاتفاقية برشلونة (BCRS) عام 2008. حيث قدم ما مجموعه 15 طرفاً متعاقداً تقارير التنفيذ الوطنية لفترة السنتين 2008-2009. ثم ازداد هذا الرقم ليصل إلى 19 طرفاً متعاقداً لفترة السنتين 2014-2015. أما بخصوص فترة السنتين الحالية 2016-2017، فلا يزال تقديم تقارير التنفيذ الوطنية جارياً، حيث قدم ما مجموعه 15 طرفاً متعاقداً تقارير التنفيذ الوطنية في وقت كتابة هذا التقرير. وقد أشارت لجنة الامتثال إلى ضرورة مواصلة بذل الجهود لزيادة معدل تقديم تقارير التنفيذ الوطنية وتحقيق التقديم بنسبة 100٪.
11. فترات السنتين 2012-2013 و 2014-2015: عقب اختتام الاجتماع الرابع عشر للجنة الامتثال، تم إرسال خطاب من رئيس لجنة الامتثال إلى مراكز تنسيق خطة البحر الأبيض المتوسط في مصر وليبيا وسوريا وتونس، يستفسر فيه من هذه الأطراف المتعاقدة عن طبيعة الصعوبات التي يواجهونها في تقديم تقارير التنفيذ الوطنية المتعلقة للنظر في الحلول الممكنة. نتج عن هذا الإجراء ما يلي: (1) تقديم تقارير التنفيذ الوطنية من تونس لفترة السنتين 2012-2013، ومصر لفترة السنتين 2014-2015، و(2) تأكيد الأطراف المتعاقدة المتبقية للترتيبات الجارية لتقديم تقارير التنفيذ المتعلقة في أقرب وقت ممكن، أي ليبيا وسوريا لفترة السنتين 2012-2013 و 2014-2015، وتونس لفترة السنتين 2014-2015.
12. في اجتماعها الخامس عشر، رحبت لجنة الامتثال بتقارير التنفيذ الوطنية المقدمة من مصر وتونس، وأعربت عن تقديرها للجهد المستمر في ليبيا وسوريا وتونس من أجل تقديم تقارير التنفيذ الوطنية المتعلقة الخاصة بهم لفترة (فترات) التقرير 2012-2013 و/أو 2014-2015، وحثت تلك الأطراف المتعاقدة على مواصلة الجهود لتقديم تقاريرها قبل اجتماع مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وفي وقت كتابة هذا التقرير، قدمت تونس تقرير التنفيذ الوطني لفترة السنتين 2014-2015. كما حثت لجنة الامتثال ألبانيا واليونان وموناكو وسلوفينيا على تقديم تقارير التنفيذ الوطنية المتعلقة لفترة السنتين 2014-2015.
13. فترة السنتين 2016-2017: تناقشت لجنة الامتثال في اجتماعها الخامس عشر حالة تقديم التقارير لفترة السنتين 2016-2017، وحثت الأطراف المتعاقدة التي لم تقدم تقارير التنفيذ الوطنية الخاصة بها حتى الآن على تقديمها قبل اجتماع مراكز تنسيق خطة البحر الأبيض المتوسط؛ كما شجعت جميع الأطراف المتعاقدة على مواصلة العمل لتحسين توقيت وإكمال تقارير التنفيذ الوطنية الخاصة بها.
- معايير تحديد حالات عدم الامتثال الفعلي أو المحتمل
14. في سبيل متابعة نتائج الاجتماع الرابع عشر للجنة الامتثال، قامت الأمانة العامة، بالتشاور مع اللجنة العامة لمصادر الأسماك في البحر الأبيض المتوسط (GFCM) والأمانات العامة لاتفاقية بازل، وبالتعاون مع دانييلا أديس، عضو لجنة الامتثال، بإعداد مجموعة من مشاريع المعايير لتحديد الحالات الفعلية أو المحتملة لعدم الامتثال. وتغطي المعايير المذكورة أربعة جوانب للتقييم مقابل تقارير التنفيذ الوطنية لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وهي: (1) التقديم، (2) الجداول الزمنية، (3) الاكتمال و(4) التنفيذ، وهي مستوحاة من المعايير التي وضعتها اللجنة العامة لمصادر الأسماك في البحر الأبيض المتوسط واتفاقية بازل.
15. في اجتماعها الخامس عشر، نظرت لجنة الامتثال في المعايير المقترحة واختتمت بمطالبة الأمانة العامة مع مكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، باختبار مشروع المعايير مقارنة بتقارير التنفيذ الوطنية لفترة السنتين 2016-2017، وتقديم النتيجة في الاجتماع السادس عشر للجنة الامتثال. وسيسمح ذلك بالتحقق، أولاً، ما إذا كانت المعايير المقترحة تجسد الجوانب الأكثر أهمية التي ينطوي عليها الامتثال وإلى أي مدى، وثانياً، وما مدى تخصيص معايير متنوعة للصعوبة لأسئلة تقارير التنفيذ الوطنية.
16. في هذا السياق، ناقشت لجنة الامتثال أيضاً تطوير مؤشرات ببنية قانونية لقياس فعالية اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها كوسيلة ينبغي استكشافها في المستقبل.
- التحليل القانوني للخطة الإقليمية المعتمدة بموجب بروتوكول المصادر البرية
17. على النحو المتفق عليه في الاجتماع الثالث عشر للجنة الامتثال (أثينا، اليونان، 26-27 أيلول/سبتمبر 2017)، قام برنارد بريليت وخوسيه جوست رويز، أعضاء لجنة الامتثال، بالتنسيق مع الأمانة العامة، بغرض تقييم الامتثال، بتحليل الطبيعة القانونية للالتزامات الرئيسية الواردة في الخطة الإقليمية ذات الصلة ببروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية (LBS Protocol) والمعتمدة في اجتماع الأطراف المتعاقدة، أي (1) الخطة الإقليمية بشأن الملوثات العضوية الثابتة (POPs)؛ (2) الخطة الإقليمية بشأن تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين (BOD)؛ (3) الخطة الإقليمية للحد من مخدلات الزئبق؛ (4) الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط؛ (5) خطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط.
18. درست لجنة الامتثال في الاجتماع الرابع عشر التحليل الشامل المقدم على هذا النحو، والذي تم التطرق إليه سابقاً في كل الخطة الإقليمية للمصادر البرية: (1) الأساس القانوني لاعتماد الخطة الإقليمية، (2) الشكل العام والمصطلحات المستخدمة في الخطة الإقليمية، و(3) صياغة كل حكم محدد في الخطة الإقليمية ومحتواه. وافقت لجنة الامتثال على التحليل القانوني الذي سيتم تقديمه كنتيجة من الاجتماع الرابع عشر إلى الاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف كما هو موضح في الملحق II لهذا التقرير.

ملاحظة توضيحية يتم ربطها بتنسيق تقديم التقارير المنفج

19. درست لجنة الامتثال في الاجتماع الخامس عشر مذكرة توضيحية قصيرة تقدم إرشادات عامة للأطراف المتعاقدة تهدف إلى تحسين جودة تقديم التقارير عن طريق تجنب أي سوء فهم محتمل عند النظر في المعلومات الواردة في تقارير التنفيذ الوطنية. تعتمد المذكرة على الخبرة المكتسبة في فحص تقارير التنفيذ الوطنية المقدمة من الأطراف المتعاقدة لفترة السنتين 2016-2017 باستخدام تنسيق الإبلاغ المنقح المتفق عليه في الاجتماع العشرين لمؤتمر الأطراف. وقد طلبت لجنة الامتثال من الأمانة العامة نشرها بين الأطراف المتعاقدة وتوسيعها حسب الحاجة حيث يتم تحسين تجربة تقديم التقارير بمرور الوقت.

القسم 3: تقديمات محددة بموجب القسم الخامس من إجراءات الامتثال وآلياته بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها الاتصالات من علماء البيئة العاملين في منطقة مورسيانا (EARM) (إسبانيا)

20. في الاجتماع الرابع عشر للجنة الامتثال، قدّم المقرر المختص، الدكتور أور كاراسين، اتصالاً من علماء البيئة العاملين في منطقة مورسيانا بشأن تنفيذ إسبانيا للبروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب الوثائق الداعمة الإضافية المقدمة من هؤلاء العلماء. شعر أطراف الاجتماع أن اتخاذ قرار بشأن مقبولية الاتصال من علماء البيئة العاملين في منطقة مورسيانا كان سابقاً لأوانه في هذه المرحلة، وأن اتخاذ القرار المستنير بشأن مقبولية الاتصال يتطلب مزيداً من المعلومات.

21. بعد ذلك اختتمت لجنة الامتثال المقرر المختص مخاطبة علماء البيئة العاملين في منطقة مورسيانا، من خلال الأمانة العامة، ليطالب منهم تقديم المعلومات الإضافية التالية: (1) وثيقة تحدد وقائع عدم الامتثال المزعم توضيح كيفية تشكيلها حالة عدم امتثال لاتفاقية برشلونة و/أو بروتوكولاتها، (2) الطلب المخصص والمحدود إلى لجنة الامتثال، و(3) وثائق توضح ما إذا تم اتخاذ الجزاءات المتوفرة على المستوى الوطني و/أو الدولي، والوضع الحالي إذا اتخذت بالفعل. انطلاقاً من هذا الأساس

وبناءً على المعلومات التي سبق أن تلقاها علماء البيئة العاملون في منطقة مورسيانا، طُلب من المقرر المختص إعداد استنتاجاته وعرض اقتراحه لمشروع قرار أولي بشأن المقبولية.

22. قدم المقرر المختص نتائج مشروع قرار أولياً بشأن مقبولية البلاغ من علماء البيئة العاملين في منطقة مورسيانا في الاجتماع الخامس عشر للجنة الامتثال. في عرضه التقديمي، تفحص المقرر البلاغ الوارد من علماء البيئة العاملين في منطقة مورسيانا والمعلومات الداعمة مقابل الحد الأدنى من المتطلبات (الفقرة 15) ومعايير المقبولية (الفقرتان 12 و 13²) المنصوص عليها في "معايير قبول مصادر المعلومات ذات الصلة والإجراءات المنصوص عليها في الفقرة 23 - مكرر من إجراءات الامتثال وآلياته بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها" (الاجتماع العشرين لمؤتمر الأطراف، القرار IG.23/2، الملحق I)، وخلص إلى أن البلاغ الوارد من علماء البيئة العاملين في منطقة مورسيانا ينبغي اعتباره مقبولاً حالياً.

23. نظرت لجنة الامتثال في النتائج التي توصل إليها المقرر ومشروع القرار الأولي، مع التركيز على السؤال المطروح بشأن ما إذا كان البلاغ الصادر من علماء البيئة العاملين في منطقة مورسيانا مقبولاً وفقاً لمعايير القبول. كما عُقدت مناقشة حول ما إذا كانت الجزاءات المحلية مشمولة. وبالنسبة للبعض، لزم توفير توضيح إضافي بشأن معنى الشمولية في سياق معايير المقبولية ونطاق الإجراء المتخذ في هذا الصدد من جانب الحكومة الإسبانية الوطنية و/أو الإقليمية. بالنسبة للآخرين، لا يشير المعيار المرتبط بشمولية الجزاءات المحلية فقط إلى التقييم الواقعي للإجراءات التي اتخذها علماء البيئة العاملون في منطقة مورسيانا على المستوى المحلي. يطرح هذا المعيار مسألة ما إذا كانت لجنة الامتثال مقتنعة بأن علماء البيئة العاملين في منطقة مورسيانا كان ينبغي لهم اتخاذ إجراءات إضافية على المستوى المحلي أم لا. عند تناول هذا السؤال، نظرت لجنة الامتثال في الخصائص الملموسة والموارد المتاحة لعلماء البيئة العاملين في منطقة مورسيانا والوضع في المناطق للمناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط ببحيرة مار مينور (SPAMI Mar-Menor) ضمن عدة عوامل أخرى.

24. رحبت لجنة الامتثال بعمل المقرر وبناءً على معايير المقبولية لمصادر المعلومات ذات الصلة والإجراءات المنصوص عليها في الفقرة 23 - مكرر الخاصة بإجراءات الامتثال وآلياته بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، قررت منح الاتصال من علماء البيئة العاملين في منطقة مورسيانا. بعد معايير المقبولية، طلبت لجنة الامتثال من الأمانة العامة اتخاذ الترتيبات اللازمة للمضي قدماً في إخطار الاتصال.

25. لم ترد أي تقارير أخرى بموجب القسم الخامس من إجراءات الامتثال وآلياته بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، سواء في الاجتماع الرابع عشر أو الخامس عشر للجنة الامتثال.

القسم 4: التعاون مع إجراءات الامتثال وآلياته الأخرى للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف (MEA) وأنشطة رفع الوعي

¹ تنص الفقرة 5 من معايير القبول على ما يلي: "يجب تضمين الحد الأدنى من المتطلبات التالية في أي بلاغ يوجه إلى لجنة الامتثال:

- (أ) اسم جهة الاتصال وتفاصيل الاتصال به، سواء أكان هذا الشخص طبيعياً أو اعتبارياً، كما يلزم التوقيع على البلاغ وأن يكون مصحوباً ببيان موجز عن الغرض من الاتصال. ولن تنظر لجنة الامتثال في الطلبات مجهول الهوية، لكنها ستحترم أي طلب للسرية من جانب المُبلِّغ؛
- (ب) تحديد واضح للطرف أو الأطراف المعنية؛
- (ت) يستحسن تقديم ملخص يتألف من صفحة أو صفحتين يحتوي الحقائق الرئيسية المشكّلة؛
- (ث) وثيقة تعرض وقائع عدم الامتثال المزعم، وتذكر بوضوح كيف تشكل الوقائع المقدمة حالة عدم امتثال لاتفاقية برشلونة و/أو بروتوكولاتها؛
- (ج) الإشارة إلى ما إذا تم اتخاذ خطوات لاستخدام الجزاءات المتوفرة على المستوى الوطني و/أو الدولي."

² تنص الفقرة 12 من معايير القبول على ما يلي: "عند تحديد المقبولية، ستنظر لجنة الامتثال فيما إذا كان البلاغ: (أ) مجهول الهوية. (ب) ذو أهمية دنيا؛ (ج) غير قائم على أساس بشكل واضح". تنص الفقرة 13 من معايير القبول على ما يلي: "بالإضافة إلى ذلك، ستنظر لجنة الامتثال فيما إذا كانت الجزاءات المحلية قد استنفدت".

26. لتعزيز التعاون مع إجراءات الامتثال وآلياته المنشأة بموجب الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الأخرى، قدّم ممثلو اتفاقية/بروتوكول لندن للمنظمة البحرية الدولية ((IMO)، واللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط واتفاقيات بازل وروتterdam واستكهولم (BRS) عملهم، بما في ذلك العمل على معايير تقييم الامتثال في الاجتماع الرابع عشر للجنة الامتثال. تمت صياغة هذه المبادرة في إطار التعاون طويل الأمد مع هذه المنظمات، والذي تم التعبير عنه من خلال مختلف الصكوك القانونية، مثل مذكرة التفاهم (MU) مع اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، والتي بموجبها يعد الامتثال أحد مجالات التعاون.

27. أبرزت لجنة الامتثال أهمية دعوة ممثلين من إجراءات الامتثال وآلياته للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الأخرى للمشاركة في اجتماعاتها كوسيلة لبناء أوجه التآزر مع الامتثال ووافقت مع الأمانة العامة على مواصلة هذه الممارسة في الاجتماعات المستقبلية وإدراج النشاط ذي الصلة في برنامج عمل لجنة الامتثال لفترة السنتين 2016-2017.

28. وفي اجتماعها الرابع عشر، أشارت لجنة الامتثال إلى أن النهج القائمة على المعلومات، مثل التوعية العامة والدعاية، يمكن أن تكون فعالة للغاية في تعزيز الامتثال، وأن تغطية الرؤية الداخلية والخارجية هي أمر أساسي من منظور الاتصال. في هذا السياق، تم إعداد نشرة إلكترونية تعزز دور لجنة الامتثال وعملها وطلب من الأمانة العامة في الاجتماع الخامس عشر للجنة الامتثال استخدام هذه النشرة الإلكترونية لمواصلة تعزيز دور لجنة الامتثال وعملها.

القسم 5: الأداء الوظيفي للجنة الامتثال: إجراءات الامتثال وآلياته والنظام الداخلي للجنة الامتثال

انتخاب أعضاء لجنة الامتثال لفترة السنتين الحالية

29. في سبيل متابعة المناقشة التي أجريت في الاجتماع الرابع عشر للجنة الامتثال واستنتاجات الاجتماع السادس والثمانين لمكتب الأطراف المتعاقدة (المؤتمر البعدي، 11 تموز/يوليو 2018) بشأن تفسير المادة 10 من إجراءات الامتثال وآلياته³، عُقدت جلسة مستأنفة من الاجتماع الرابع عشر للجنة الامتثال بخصوص اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، من خلال الوسائل الإلكترونية (المؤتمر البعدي) في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2018 لانتخاب أعضاء لجنة الامتثال لفترة السنتين الحالية.

30. وفقاً للمادة 10 من إجراءات الامتثال وآلياته، والمادة 6 من النظام الداخلي للجنة الامتثال⁴، تم انتخاب لجنة الامتثال لفترة السنتين 2018-2019 للأعضاء التالية أسماؤهم: أوديتا كاتو (المجموعة الثالثة: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وإسرائيل، وموناكو، والجبل الأسود وتركيا) كرئيس للجنة الامتثال؛ برنارد بريليتي (المجموعة الثانية: كرواتيا، وقبرص، وفرنسا، واليونان، وإيطاليا، ومالطا، وسلوفينيا، وإسبانيا، والاتحاد الأوروبي) نائباً لرئيس لجنة الامتثال؛ وعز الدين جويني برزيني (المجموعة الأولى: الجزائر، ومصر، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وسوريا وتونس) كنائب لرئيس لجنة الامتثال.

التفسير القانوني لإجراءات الامتثال وآلياته والنظام الداخلي للجنة الامتثال

31. نظرت لجنة الامتثال في الاجتماع الخامس عشر في عدة مسائل متعلقة بالتفسير القانوني لإجراءات الامتثال وآلياته والنظام الداخلي للجنة الامتثال. القضايا التي أثبتت في الاجتماع الرابع عشر للجنة الامتثال والاجتماع السادس والثمانين للمكتب والتفسير القانوني الرئيسي الذي قدمه الموظف القانوني ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

32. أثناء الاجتماع:

(أ) فيما يتعلق بالسؤال المطروح عما إذا كان الأعضاء المناوبون للجنة الامتثال يمكن انتخابهم أعضاء في اللجنة (أي رئيساً ونائبين للرئيس) بموجب المادة 10 من إجراءات وآليات الامتثال، فقد وافقت لجنة الامتثال على انتخاب المسؤولين من عضوية لجنة الامتثال، أي الأعضاء السبعة؛

(ب) فيما يتعلق بالسؤال المطروح عما إذا كانت القاعدة 7 من الإجراءات والآليات⁵ تنطبق حصرياً على أعضاء لجنة الامتثال، تم الإعراب عن وجهات نظر متباينة وأُخذت نهجاً بشأن هذا الأمر، مما لا يمكن أن يؤدي إلى تفسير واحد. وابتاع نهج صارم، تنطبق القاعدة 7 على أعضاء لجنة الامتثال حصرياً. أما باتباع نهج مرن، فستنطبق القاعدة 7 على كل من الأعضاء والأعضاء المناوبين في لجنة الامتثال. بعد ذلك وافقت لجنة الامتثال على طرح الأمر إلى الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة (COP 21) لاتخاذ قرار نهائي. وإذا كان القرار بأن المادة 7 تنطبق بالتساوي على الأعضاء والأعضاء المناوبين بلجنة الامتثال، فمن المستحسن مراجعة القاعدة 7 الخاصة بالإجراءات والآليات؛

(ج) قررت لجنة الامتثال أن تدرج في برنامج عملها لفترة السنتين 2020-2021 النشاط التالي: "مراجعة النظام الداخلي للجنة الامتثال من أجل زيادة وضوح عدة مسائل معلقة وتقديم اقتراح حسب الاقتضاء لتعديل الإجراءات والآليات المتعلقة بالامتثال وفقاً لها لينظر فيها أثناء الاجتماع الثاني والعشرين لمؤتمر الأطراف".

برنامج عمل لجنة الامتثال لفترة السنتين 2020-2021

³ تنص المادة 10 من الإجراءات والآليات على ما يلي: "تنتخب اللجنة أعضاؤها- رئيساً ونائبين للرئيس - على أساس التمثيل الجغرافي والتناوب العادل."

⁴ تنص المادة 6 من النظام الداخلي للجنة الامتثال على ما يلي: "تنتخب اللجنة رئيساً ونائبين للرئيس لمدة عامين. لن يعمل أي مسؤول لأكثر من فترتين متتاليتين."

⁵ تنص المادة 7 من الإجراءات والآليات على ما يلي: "يكون أعضاء اللجنة من مواطني الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة. لا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من مواطن من الدولة ذاتها".

33. وافقت لجنة الامتثال في اجتماعها الخامس عشر على برنامج عملها لفترة السنتين 2010-202، على النحو المرفق بمشروع القرار IG.24/1 الصادر في الاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف، المعنون "لجنة الامتثال". يتكون برنامج العمل من أربعة أقسام تتناول: (1) تقارير محددة بموجب القسم الخامس من إجراءات الامتثال وآلياته، (2) قضايا عامة خاصة بالامتثال بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، (3) أنشطة تعزيز و(4) أداء لجنة الامتثال.

القسم 6: توصيات إضافية من لجنة الامتثال للاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة

34. بالنظر إلى برنامج العمل المكثف وعبء العمل الذي يواجهه أعضاء اللجنة أثناء الاجتماعات وفيما بين الدورات، أكدت لجنة الامتثال على ضرورة تخصيص وقت إضافي لاجتماعاتها وكذلك موارد إضافية للمضي قدمًا ببرنامج عملها لفترة السنتين 2020-2021. في اجتماعها الخامس عشر، عملت لجنة الامتثال على ما يلي:

- (a) حث مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي والعشرين على النظر بشكل إيجابي في تخصيص الموارد اللازمة لعقد اجتماعات أطول للجنة الامتثال؛
- (b) وحث مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي والعشرين على تخصيص موارد إضافية تسمح للجنة الامتثال بالمضي قدمًا في برنامج العمل لتصميم تدابير بناء القدرات لتحسين الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وتنفيذها، خاصة تقارير الأطراف المتعاقدة.

الملحق الأول

التوصيات والنتائج الرئيسية لتعزيز الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وتحسين تنفيذها

التوصيات والنتائج الرئيسية لتعزيز الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وتحسين تنفيذها

1. من أجل تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، يتعين على الأطراف المتعاقدة وضع التدابير التشريعية والسياسية اللازمة، وإنشاء الهياكل المؤسسية المرتبطة لتنفيذها، ومتابعة فعالية هذه التدابير نحو الوضع البيئي الجيد للبحر الأبيض المتوسط وتقييمها. ويُعد إنشاء هيكل ومؤسسات الحوكمة اللازمة أمرًا أساسيًا لتنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها. وقد درست لجنة الامتثال هذه المؤسسات الأساسية فيما بين الدورات، على أساس تحليل التوليف المحدث (UNEP/MED CC.15/Inf.3) والنسخة المحدثّة من الحالة العامة للتقدم المحرز (UNEP/MED CC.15/Inf.4) التي أعدتها الأمانة العامة، وكذلك على بناءً على تقارير التنفيذ الوطنية لفترة السنتين 2014-2015، حسب الاقتضاء. وكنتيجة لذلك، يتم لاحقًا تقديم النتائج الرئيسية والتوصيات المرتبطة بها لتعزيز الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وتحسين تنفيذها.
2. تحدد النتائج الرئيسية القضايا العامة المؤثرة على امتثال عدد من الأطراف المتعاقدة التي تقدم التقارير تجاه التزاماتها بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها. وعند صياغة النتائج الرئيسية، تم التركيز على تلك القضايا التي تعكس انخفاض مستوى التنفيذ بين الأطراف المتعاقدة التي تقدم التقارير. حيث تهدف التوصيات ذات الصلة إلى تحسين تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها. وسيتم إرفاق هذه المجموعة الشاملة من النتائج والتوصيات الرئيسية بتقرير نشاط لجنة الامتثال لفترة السنتين 2018-2019 إلى الاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف المتعاقدة.
3. اعتبرت التوصيات التي تم إبرازها باللون الرمادي قضايا ذات أولوية عليا، وبالتالي تحت لجنة الامتثال الأطراف المتعاقدة على توجيه الجهود واتخاذ إجراءات مهمة على النحو المفصل. وسيتم إرفاق التوصيات ذات الأولوية بمشروع القرار IG.24/1 للاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف المعنون "لجنة الامتثال".
4. ينبغي فهم النتائج الرئيسية والتوصيات الأولية المرتبطة المقدمة أدناه في إطار القيود التي تنشأ عن عدم تقديم جميع الأطراف المتعاقدة لتقارير التنفيذ الوطنية الخاصة بها لفترة السنتين 2014-2015، والعدد المحدود من الأطراف المتعاقدة في بعض البروتوكولات بالإضافة إلى الفارق في مقدار المعلومات المقدمة من الأطراف المتعاقدة في تقارير التنفيذ الوطنية الخاصة بها.

توصيات شاملة لتعزيز الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها	
التوصيات	النتائج الرئيسية
تذكير الأطراف المتعاقدة المعنية بأن عدم تقديم تقارير التنفيذ الوطنية بموجب المادة 26 من اتفاقية برشلونة يقود لجنة الامتثال، على أساس كل حالة على حدة ضمن ولايتها، إلى تحريك آلية الامتثال التي تؤدي إلى النظر في التدابير المنصوص عليها في القسم السابع من إجراءات الامتثال وآلياته.	لا تزال تقارير التنفيذ الوطنية لاتفاقية برشلونة و/أو بروتوكولاتها معلقة من جانب بعض الأطراف المتعاقدة
مطالبة الأمانة العامة باستكشاف الالتزام بالموارد الكافية (المالية وغيرها المتاحة على حد سواء) والإجراءات اللازمة لتنفيذ تدابير بناء القدرات في إطار اتفاقية برشلونة، مما سيسمح أيضًا للجنة الامتثال بالمضي قدمًا في برنامج عمل لتصميم تدابير بناء القدرات وتنفيذها لتحسين الامتثال وخاصة الإبلاغ من جانب الأطراف المتعاقدة.	تم الإبلاغ عن تحديات التنفيذ من جانب كل الأطراف المتعاقدة
زيادة معدل تقديم تقارير التنفيذ الوطنية بموجب المادة 26 من اتفاقية برشلونة وإكمالها، بدعوة رئيس لجنة الامتثال أو الممثل المعين الآخر للمشاركة، إسناد دور نشط إليه، في اجتماعات الحوكمة الرئيسية لاتفاقية برشلونة.	بيانات محدودة و/أو متأخرة مقدمة من الأطراف المتعاقدة
تعزيز جمع البيانات من خلال نظام منبر المعارف التابع للأمم المتحدة بمنطقة البحر المتوسط الحالي ومواصلة تطويره واستكشاف الوسائل والسبل اللازمة لدعم الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق ببناء القدرات بهدف ضمان الاتساق على المستوى الوطني ولضمان توفر البنية الأساسية اللازمة وإمكانية الوصول إليها لتوفير إدارة متسقة للبيانات لأغراض إعداد التقارير.	بيانات محدودة و/أو متأخرة مقدمة من الأطراف المتعاقدة
حث الأطراف المتعاقدة المعنية على الإبلاغ عن تدابير الإنفاذ.	الإبلاغ المحدود عن تدابير الإنفاذ

اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط
(اتفاقية برشلونة)

اتفاقية برشلونة

(حالة تقديم التقارير اعتبارًا من 10 مايو 2019)

التوصيات	النتائج الرئيسية
<p>عدد الأطراف المتعاقدة باتفاقية برشلونة لعام 1976 في فترة السنتين 2015/2014: 22</p> <p>عدد الأطراف المتعاقدة باتفاقية برشلونة لعام 1995 في فترة السنتين 2014-2015: 21</p> <p>عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2014-2015: 17</p> <p>عدد الأطراف المتعاقدة التي لم تقدم تقاريرها حتى الآن لفترة السنتين 2014-2015: 5</p>	<p>آليات التعاون في عمليات تقييم الأثر البيئي (EIA) العابر للحدود:</p> <p>المادة 4.3 "ج" و "د"</p> <ul style="list-style-type: none"> لم تعتمد 7 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 17 طرفاً حتى الآن إطاراً قانونياً للإخطار وتبادل المعلومات والتشاور بين الأطراف المعنية، عند إجراء تقييم الأثر البيئي (EIA) في سياق عابر للحدود. لم تقم حتى الآن 5 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 17 طرفاً بإنشاء الهياكل المؤسسية لإجراء تقييم الأثر البيئي أو تنفيذ عملية الإخطار في حالة عمليات تقييم الأثر البيئي العابر للحدود
<p>حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها بتطوير التقييم البيئي وتحسينه، خاصة تقييم الأثر البيئي (EIA) والتقييم البيئي الإستراتيجي (SEA) في المنطقة الساحلية وكذلك في السياق العابر للحدود، وإنشاء آليات تعاون في حالات عمليات تقييم الأثر البيئي العابر للحدود من خلال اعتماد الإطار القانوني المطلوب ووضع الترتيبات المؤسسية المرتبطة.</p>	<p>الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: المادة 4.3 "هـ"</p> <ul style="list-style-type: none"> لم تقم 3 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 17 طرفاً بدمج مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية حتى الآن في أطرها القانونية والسياسية. لم تقم 6 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 17 طرفاً بدمج مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية حتى الآن في خططها المادية للمنطقة الساحلية. لم تقم 4 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 17 طرفاً حتى الآن بتطوير الهياكل المؤسسية اللازمة لتطبيق عمل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي.
<p>حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها بإنشاء الإطار القانوني والهياكل المؤسسية اللازمة لرصد التلوث البحري، واعتبارهما من المهام ذات الأولوية العليا، بما في ذلك تخصيص تلك الدول الموارد الكافية لتحقيق هذه الأهداف.</p>	<p>الرصد: المادة 12</p> <p>لم تقم 4 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 17 طرفاً حتى الآن بإنشاء هياكل مؤسسية أو وضع برامج لرصد التلوث البحري</p>
<p>حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها بإنشاء الإطار القانوني المطلوب لضمان مشاركة الجمهور في عملية صنع القرار النهائي للموافقة على الأنشطة المحتمل تسببها في إلحاق الضرر بالبيئة الساحلية والبحرية.</p> <p>حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها بالتشجيع على تبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما بينهم لتعزيز المشاركة العامة في صنع القرار.</p>	<p>المشاركة العامة في اتخاذ القرارات البيئية النهائية: المادة 15</p> <p>لم تقم 7 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 17 طرفاً حتى الآن بتنفيذ إطار قانوني للسماح بمشاركة الجمهور في عملية الموافقة على الأنشطة المقترحة المحتمل تسببها في إلحاق الضرر بالبيئة البحرية ومناطقها الساحلية</p>
<p>حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها بوضع الإطار القانوني والهياكل المؤسسية اللازمة لتطبيق الصكوك الاقتصادية لحماية البيئة البحرية والساحلية.</p> <p>حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها بتعزيز تبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم لتعزيز استخدام الصكوك الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.</p>	<p>استخدام الصكوك الاقتصادية: المادة 4.3 "ب"</p> <ul style="list-style-type: none"> لم تقم 7 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 17 طرفاً حتى الآن باعتماد الصكوك الاقتصادية لأطرها القانونية والسياسية مثل الضرائب والرسوم والصناديق والمصاريف بهدف تعزيز حماية البيئة البحرية ومناطقها الساحلية وحفظ التنوع البيولوجي. لم تقم 3 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 17 طرفاً حتى الآن بإنشاء الهياكل المؤسسية لتنفيذ مبدأ تغريم الملوّث
<p>حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها باعتماد التدابير اللازمة لضمان وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بالأنشطة المنجزة لتنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.</p>	<p>وصول الجمهور إلى المعلومات: المادة 15</p> <ul style="list-style-type: none"> لم تقم 4 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 17 طرفاً حتى الآن بتنفيذ تدابير وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بالأنشطة الجارية لتنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها. لم تقم 3 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 17 طرفاً حتى الآن بنشر تقارير وبيانات تقييم دورية عن حالة البيئة البحرية ومناطقها الساحلية. أيضاً لم تقم 3 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 17 طرفاً حتى الآن بتوفير البيانات البيئية العامة عن حالة البيئة ومنطقتها الساحلية.

بروتوكول منع تلوث البحر الأبيض المتوسط الناجم عن إلقاء وإغراق السفن والطائرات للنفايات أو ترميدها في عرض البحر والتخلص من هذا التلوث

(بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر)

بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر (حالة تقديم التقارير اعتبارًا من 10 مايو 2019)	
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الأطراف المتعاقدة في بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر لعام 1976 في فترة السنتين 2015/2014: 21 • عدد الأطراف المتعاقدة في بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر لعام 1995 في فترة السنتين 2015/2014: 15 • عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2015-2014: 14 • عدد الأطراف المتعاقدة التي لم تقدم تقاريرها حتى الآن لفترة السنتين 2015-2014: 7 	
التوصيات	النتائج الرئيسية
<p>يطلب من الأمانة العامة أن تستكشف بالتعاون مع أنشطة الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الأخرى لبناء قدرات الإنفاذ في سبيل ضمان التنفيذ الفعال لبروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر. قد يتم ذلك في صورة ورش عمل أو حلقات دراسية أو أنشطة تدريبية.</p>	<p>الإنفاذ والفعالية</p> <ul style="list-style-type: none"> • لم تقم 9 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 13 طرفًا حتى الآن (لا ينطبق ذلك على الاتحاد الأوروبي) بتوفير بيانات عن تدابير الإنفاذ • لم تقم 10 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 13 طرفًا حتى الآن (لا ينطبق ذلك على الاتحاد الأوروبي) بتوفير بيانات عن مؤشرات الفعالية.
<p>تعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية التقنية المعتمدة بموجب بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر، وتطوير الأنشطة التدريبية الإقليمية وتبادل أفضل الممارسات وتنظيم ورش العمل بالتعاون مع الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة. يطلب من الأمانة العامة استكشاف هذا الطريق.</p>	<p>تنفيذ المبادئ التوجيهية المعتمدة للنفائيات أو غيرها من المسائل المدرجة في المادة 4.2: المادة 6</p> <p>لم تقم 10 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 14 طرفًا حتى الآن بتقديم معلومات حول ما إذا تم إيلاء الاعتبار الواجب للمبادئ التوجيهية المقابلة عند تقييم طلبات إلقاء النفائيات أو غيرها أو إغراقها في البحر من المسائل المدرجة في المادة 4.2</p>

البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط في حالات الطوارئ
(بروتوكول المنع والطوارئ)

بروتوكول المنع والطوارئ (حالة تقديم التقارير اعتبارًا من 10 مايو 2019)	
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الأطراف المتعاقدة في بروتوكول المنع والطوارئ لعام 1976 في فترة السنتين 2015/2014: 21 • عدد الأطراف المتعاقدة في بروتوكول المنع والطوارئ لعام 2002 في فترة السنتين 2015/2014: 14 • عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2015-2014: 17 • عدد الأطراف المتعاقدة التي لم تقدم تقاريرها حتى الآن لفترة السنتين 2015-2014: 5 	
التوصيات	النتائج الرئيسية
<p>ولضمان أن يكون لدى الأطراف نظام فعال للالبيات والإجراءات اللازمة لإدارة التواصل بين الدول ومع المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط (REMPEC) في حوادث التلوث، وينبغي اتخاذ الإجراءات في هذا الصدد ضمن الإستراتيجية الإقليمية للمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط لمنع التلوث البحري الناجم عن السفن والتصدي له (2021-2016) (القرار رقم IG.22/4 الذي اتخذته الأطراف المتعاقدة في اجتماعها التاسع عشر).</p>	<p>توصيل المعلومات والتقارير المتعلقة بحوادث التلوث: المادة 8</p> <p>أفادت فقط 5 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 16 طرفًا (لا تنطبق على الاتحاد الأوروبي) باتخاذ إجراءات للتغلب على الحواجز المصادفة لضمان استقبال التقارير والمعلومات العاجلة المتعلقة بحوادث التلوث وإرسالها ونشرها</p>
<p>لتعزيز جمع البيانات المتعلقة بحوادث التلوث، يجب وضع نظام إبلاغ على الإنترنت سهل الاستخدام وبسيط.</p> <p>لتشجيع الأطراف المتعاقدة على الإبلاغ عن حوادث التلوث بموجب نظام تقديم التقارير لاتفاقية برشلونة (BCRS).</p> <p>دعم الأمانة العامة في تنفيذ (على الصعيد الدولي والإقليمي) عملية مقارنة بين إجراءات الإبلاغ الحالية بالفعل وأشكالها.</p>	<p>إجراء تقديم التقارير</p> <p>المادة 9.1:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أفادت فقط 5 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 16 طرفًا (لا تنطبق على الاتحاد الأوروبي) باتخاذ إجراءات لمعالجة الصعوبات التي تعترض سفنها وطائراتها للإبلاغ عن حوادث النفط الفعلية أو المحتملة وحوادث المواد الخطرة والضرارة إلى السلطة أو السلطات الوطنية المختصة وأقرب دولة ساحلية؛ • قامت فقط 4 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 16 طرفًا (لا ينطبق ذلك على الاتحاد الأوروبي) بتقديم معلومات عن الحوادث وحوادث الانسكاب <p>المادة 9.6:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قامت فقط 4 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 16 طرفًا (لا ينطبق ذلك على الاتحاد الأوروبي) بالإبلاغ عن اتخاذ إجراءات للتغلب على العوائق التي تواجه نقل المعلومات المطلوبة إلى المركز الإقليمي للاستجابة في

	<p>حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط في حوادث التلوث</p> <ul style="list-style-type: none"> ● المادة 9.7: قامت فقط 6 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 16 طرفاً (لا ينطبق ذلك على الاتحاد الأوروبي) بالإبلاغ عن اتخاذ إجراءات للتصدي للتحديات التي تواجه نقل المعلومات المطلوبة إلى تلك الأطراف المحتمل أن تتأثر بحادث تلوث
--	---

*بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن أنشطة ومصادر برية
(بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية)*

التوصيات	النتائج الرئيسية
<p>بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية (حالة تقديم التقارير اعتباراً من 10 مايو 2019)</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد الأطراف المتعاقدة في بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية لعام 1980 في فترة السنتين 2015/2014: 22 ● عدد الأطراف المتعاقدة في بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية لعام 1996 في فترة السنتين 2015/2014: 17 ● عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2014-2015: 17 ● عدد الأطراف المتعاقدة التي لم تقدم تقاريرها حتى الآن لفترة السنتين 2014-2015: 5
<p>لتعزيز تقديم البيانات وتجنب أي غموض عند تفسير البيانات المقدمة، يجب على الأمانة العامة مواصلة العمل في مساعدة الأطراف المتعاقدة على الإبلاغ عن بيانات موثوقة عن أحمال الملوثات التي يتم تفرغها في البحر الأبيض المتوسط بشكل مباشر وغير مباشر من خلال نظام منبر المعارف التابع للأمم المتحدة بمنطقة البحر المتوسط الحالي عبر الإنترنت (الميزانية الأساسية الوطنية-NBB وسجل إطلاق الملوثات ونقلها-PRTR) والعمل على تعزيز قدرات الأطراف المتعاقدة من أجل الاستخدام الفعال لنظام منبر المعارف التابع للأمم المتحدة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.</p>	<p>جودة التقارير</p> <ul style="list-style-type: none"> ● معدل الإبلاغ عن تلك الأسئلة التي تجمع معلومات غير كمية (مثل التدابير القانونية، والرصد) مرتفع. ومع ذلك، من تحليل الإجابات التي قدمتها الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير، يبدو أن هناك بعضاً من أوجه عدم اليقين الناشئة عن صياغة الأسئلة. ● معدل الإبلاغ عن تلك الأسئلة التي تجمع المعلومات الكمية (مثل تراخيص التفريغ الممنوحة، وإطلاق الملوثات وتدابير الإنفاذ) منخفض، ويأتي من نصف أو أقل من نصف عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير.
<p>لتوفير الدعم للدول لتحسين محتوى تقارير التنفيذ الوطنية المقابلة للفترة 2016-2017، في حدود الموارد المتاحة، باستخدام تنسيق تقديم التقارير الجديد المعتمد. ربما يتضمن الدعم ما يلي:</p> <p>(أ) إعداد "قواميس البيانات" لتسهيل جمع البيانات؛ و</p> <p>(ب) تقييم الصعوبات التي تواجه الدول على المستوى دون الإقليمي وتقديم الحلول التي تسمح لها بالمضي قدماً في إعداد تقارير الجودة.</p>	
<p>تجب صياغة الأسئلة التي تجمع معلومات غير كمية في نموذج تقديم التقارير بشكل واضح وبدقة لتجنب أي سوء فهم يؤدي إلى ردود غامضة أو غير متسقة. وينبغي أن تقدم الأمانة العامة التوضيح اللازم للأسئلة ذات الصلة بتنسيق الإبلاغ الجديد ودعوة الأطراف المتعاقدة إلى تقديم مزيد من التوضيح بشأن صعوبات التنفيذ.</p>	
<p>مطالبة الأمانة العامة بمواصلة دعم المفاهيم ومتابعة خطط العمل الوطنية المحدثة (NAP) والحصول على ملكية من المؤسسات الأخرى بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية (IFI) بشأن مشاريع إزالة التلوث.</p> <p>ينبغي على برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط (MED POL) دعوة الأطراف المتعاقدة إلى تقديم قائمتها الحالية لمشاريع الاستثمار في إزالة التلوث وكذلك تحديد المناطق شديدة التلوث، بما يتماشى مع اختصاصات الأمانة العامة لخطط العمل الوطنية (NAP). وينبغي على الأمانة العامة توفير خريطة</p>	<p>جودة تنفيذ بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية</p> <p>يوجد مجال للتحسين في هذا الجانب من خلال تبني أهداف أكثر دقة ومراقبة منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ ومعالجة كل المناطق شديدة التلوث.</p>

<p>للمشروعات ذات الأولوية والمناطق شديدة التلوث لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.</p>	
<p>لتعزيز عملية تقييم تقارير التنفيذ الوطنية لبروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية من خلال دعم الأطراف المتعاقدة لجمع البيانات المطلوبة مثل تجنب ازدواجية العمل مع أنظمة الإبلاغ الأخرى⁶.</p> <p>ينبغي أن تعزز اجتماعات برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط عملية مناقشة الصعوبات في تقديم تقارير التنفيذ الوطنية مع الأطراف، والحصول منهم على مزيد من المعلومات أو التوضيحات في حالة وجود تقارير غير كاملة أو غامضة، وتحديد إجراءات ملموسة للتغلب على الصعوبات التي تتم مواجهتها عند التقديم و/أو التنفيذ.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك:</p> <p>(a) لكي تقدم لجنة الامتثال تقييمًا كاملاً عن حالة تنفيذ بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية، سيلزم تحليل تقارير التنفيذ الوطنية نفسها، وكذلك المعلومات الإضافية، بما في ذلك التقييمات البيئية؛</p> <p>(b) وينبغي اختصار الفترة الزمنية من وقت تقديم التحليل التجميعي لتقارير التنفيذ الوطنية إلى لجنة الامتثال حتى تقوم لجنة الامتثال بصياغة توصياتها إلى مؤتمر الأطراف.</p>	<p>عملية الإبلاغ والامتثال</p> <ul style="list-style-type: none"> لم تقدم 5 أطراف متعاقدة حتى الآن تقارير التنفيذ الوطنية الخاصة بها. يتعين على لجنة الامتثال صياغة توصيات تغطي جانبين رئيسيين وهما: تنفيذ تدابير بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية وفعالية هذه التدابير. كلما طالت الفترة الزمنية بين التحليل التجميعي لتقارير التنفيذ الوطنية وصياغة توصيات لجنة الامتثال، كانت الإجراءات التصحيحية الموصى بها من لجنة الامتثال قديمة

البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط (بروتوكول SPA/BD)

<p>بروتوكول SPA/BD</p> <p>(حالة تقديم التقارير اعتبارًا من 10 مايو 2019)</p>	
<p>عدد الأطراف المتعاقدة في البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة لعام 1982 في فترة السنتين 2014/2015: 21</p> <p>عدد الأطراف المتعاقدة في البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي لعام 1995 في فترة السنتين 2014/2015: 17</p> <p>عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2014-2015: 19</p> <p>عدد الأطراف المتعاقدة التي لم تقدم تقاريرها حتى الآن لفترة السنتين 2014-2015: 3</p>	<p>عدد الأطراف المتعاقدة في البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة لعام 1982 في فترة السنتين 2014/2015: 21</p> <p>عدد الأطراف المتعاقدة في البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي لعام 1995 في فترة السنتين 2014/2015: 17</p> <p>عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2014-2015: 19</p> <p>عدد الأطراف المتعاقدة التي لم تقدم تقاريرها حتى الآن لفترة السنتين 2014-2015: 3</p>
التوصيات	النتائج الرئيسية
<p>حثَّ الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها بالاستمرار في تحديد المناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA) وإنشاؤها وترشيح القطاعات المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط (SPAMIs)، زيادة تطويق مناطق البحار المفتوحة، بما في ذلك أعماق البحار، التي تعاني من نقص كبير في المناطق المحمية في البحر الأبيض المتوسط والقطاعات المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وكذلك اعتماد الإجراءات اللازمة للتنفيذ الكامل للمادة 7.2 من بروتوكول المناطق المشمولة بحماية خاصة/ذات التنوع البيولوجي.</p>	<p>التخطيط والإدارة: المادة 7</p> <ul style="list-style-type: none"> المادة 7.2 أ: قامت فقط 5 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 18 طرفاً (لا تنطبق على الاتحاد الأوروبي) بالإبلاغ عن وضع خطط إدارة لجميع المناطق المتمتعة بحماية خاصة لديها. وتم تحديد التحديات في هذا المجال، وتتراوح بين المشاركة العامة والصعوبات الفنية. المادة 7.2 ب: قام فقط 12 طرفاً متعاقداً قدموا تقاريرهم من أصل 18 طرفاً (لا تنطبق على الاتحاد الأوروبي) بالإبلاغ عن إعداد برامج في المناطق المتمتعة بحماية خاصة لديها لمراقبة التغيرات الحاصلة في النظم الإيكولوجية والرصد العلمي لها وحول تأثير الأنشطة البشرية.
<p>يعد الدعم الذي يقدمه مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة عاملاً رئيسياً في التصدي للتحديات المُبلَّغ عنها التي تواجه الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير عند وضع خطط إجراءات الإدارة الخاصة بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة.</p>	<p>إنشاء قائمة بالقطاعات المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط: المادة 8</p> <p>قامت 8 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 18 طرفاً (لا ينطبق ذلك على الاتحاد الأوروبي) بالإبلاغ عن إنشاء قائمة بالقطاعات المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط.</p>

⁶ يمكن اتخاذ الإجراءات التالية: (1) تشجيع الأطراف المتعاقدة على تقديم "تقارير عديمة القيمة"، و(2) نشر "بطاقات هوية البيانات" (أي قواميس البيانات) المطورة على نحو مماثل في إطار مشروع نظام المعلومات البيئية المشترك، و(3) استكشاف ما إذا كان يمكن استخدام/تبسيط مجموعات البيانات ذات الصلة من أنظمة الإبلاغ الأخرى (على سبيل المثال لا الحصر، نظام تقديم التقارير لاتفاقية بازل وروتterdam واستكهولم، ونظام الإبلاغ عن سجلات إطلاق الملوثات ونقلها) وكيفية ذلك

<p>حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها بالمضي قدماً في جرد مكونات التنوع البيولوجي البحري والساحلي وفقاً للمادة 3.3 من بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي.</p>	<p>حفظ مكونات التنوع البيولوجي البحري والساحلي: المادة 3.3 قامت 9 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 19 طرفاً بالإبلاغ عن جرد مكونات التنوع البيولوجي البحري والساحلي.</p>
<p>حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها بوضع برامج تكاثر خارج الموقع تكفل حفظ الأنواع المحمية ومدّ جسور التعاون متعدد الأطراف لحماية الأنواع المهاجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.</p>	<p>التدابير الوطنية المتخذة لحماية الأنواع وحفظها: المادة 11.6: قامت 5 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 19 طرفاً بالإبلاغ عن وضع برامج تكاثر خارج الموقع تكفل حفظ الأنواع المحمية.</p> <p>المادة 11.4: قامت 10 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 19 طرفاً بالإبلاغ عن وضع ترتيبات تعاون متعددة الأطراف لحماية الأنواع المهاجرة.</p>
<p>تحسين تنفيذ خطط العمل الإقليمية المعتمدة بموجب بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي، يتم حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها بما يلي:</p> <p><u>خطط العمل الإقليمية بشأن الأسماك الغضروفية:</u> وضع برامج حفظ محددة في سياق خطة العمل الدولية لحفظ أسماك القرش وإدارتها التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرامج التدريب المعنية بالأسماك الغضروفية.</p>	<p>خطط العمل الإقليمية</p> <ul style="list-style-type: none"> • خطط العمل الإقليمية بشأن الأسماك الغضروفية <p>قام طرف واحد متعاقد قدم تقريره من أصل 19 طرفاً بالإبلاغ عن وضع برامج تدريب بشأن الأسماك الغضروفية.</p> <p>قامت 5 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 19 طرفاً بالإبلاغ عن وضع برامج محددة لحماية الأسماك الغضروفية وحفظها في سياق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.</p>
<p><u>تشير خطة العمل الإقليمية المعنية بإدخال الأنواع غير الأصلية إلى:</u></p> <p>(1) وضع خطط عمل لمراقبة إدخال الأنواع البحرية غير الأصلية، و(2) رصد عمليات تصريف مياه الصابورة في المياه الإقليمية ومراقبتها و(3) وضع برامج إنقاذ الوعي لمراقبة إدخال الأنواع البحرية غير الأصلية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • خطة العمل الإقليمية المعنية بإدخال الأنواع غير الأصلية <p>قام طرف واحد متعاقد قدم تقريره من أصل 19 طرفاً بالإبلاغ عن وضع خطة عمل للتحكم في إدخال الأنواع البحرية غير المحلية قامت 6 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 19 طرفاً بالإبلاغ عن وجود اليات لرصد عمليات تصريف مياه الصابورة في مياهها الإقليمية ومراقبتها.</p> <p>قامت 7 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 19 طرفاً بالإبلاغ عن وضعها لبرامج إنقاذ الوعي.</p>
<p><u>خطة العمل الإقليمية المتعلقة بحفظ أنواع الطيور:</u> إعداد خطط عمل لحماية أنواع الطيور المدرجة في المرفق الثاني من بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • خطة العمل الإقليمية المعنية بحفظ أنواع الطيور <p>قامت 9 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 19 طرفاً بالإبلاغ عن أن لديها خطط عمل لحماية أنواع الطيور المدرجة في المرفق الثاني من بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي.</p>
<p><u>خطة العمل الإقليمية المتعلقة بحفظ الحوتيات:</u> وضع خطط عمل لحفظ الحوتيات وتعيين مناطق بحرية متمتعة بالحماية أو القطاعات المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط لحمايتها.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • خطة العمل الإقليمية المتعلقة بحفظ الحوتيات <p>قامت 5 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 19 طرفاً بالإبلاغ عن وضع خطط عمل لحفظ الحوتيات.</p> <p>قامت 9 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 19 طرفاً بالإبلاغ عن وجود إما مناطق بحرية متمتعة بالحماية أو القطاعات المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط لحماية الحوتيات.</p>
<p><u>خطة العمل الإقليمية المعنية بحفظ النباتات البحرية:</u> (1) وضع خطط عمل لحفظ النباتات البحرية و(2) إنشاء مناطق بحرية متمتعة بالحماية الخاصة لحماية النباتات البحرية ذات الأهمية للبيئة البحرية و(3) إجراء دراسات وأبحاث علمية لجرد التكوينات النباتية البحرية التي تمثل معالم بحرية وتحديد مواقعها.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • خطة العمل الإقليمية المعنية بحفظ النباتات البحرية <p>قام طرف واحد متعاقد قدم تقريره من أصل 19 طرفاً بالإبلاغ عن وضع خطط عمل لحفظ النباتات البحرية.</p> <p>قام 11 طرفاً متعاقداً قدم تقاريره من أصل 19 طرفاً بالإبلاغ عن إنشاء مناطق بحرية متمتعة بالحماية لحماية النباتات البحرية.</p> <p>قامت 10 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 19 طرفاً بالإبلاغ عن إجراء دراسات وأبحاث علمية لجرد النباتات البحرية وتحديد مواقعها.</p>
<p><u>خطة العمل الإقليمية المتعلقة بحفظ فقمة الراهب:</u> إنشاء مناطق محمية لحفظ قطعان فقمة الراهب، إذا ما اعتُبر ذلك مناسباً.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • خطة العمل الإقليمية المرتبطة بحفظ فقمة الراهب <p>قامت 6 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 19 طرفاً بالإبلاغ عن إنشاء مناطق محمية لحفظ قطعان فقمة الراهب.</p>
<p><u>خطة العمل الإقليمية المتعلقة بحفظ السلاحف البحرية:</u> (1) وضع تدابير لتقليل الصيد العرضي للسلاحف البحرية و(2) اعتماد خطط عمل لحفظ السلاحف البحرية و(3) إجراء عمليات جرد لشواطئ تعشيش السلاحف.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • خطة العمل الإقليمية المتعلقة بحفظ السلاحف البحرية <p>قامت 8 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 19 طرفاً بالإبلاغ عن اتخاذ تدابير لتقليل الصيد العرضي للسلاحف البحرية</p> <p>قامت 8 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 19 طرفاً بالإبلاغ عن اعتماد خطط عمل لحفظ السلاحف البحرية وجرد شواطئ تعشيش السلاحف.</p>

البروتوكول المتعلق بمنع تلوث البحر الأبيض المتوسط بسبب تحركات النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود
(بروتوكول النفايات الخطرة)

بروتوكول النفايات الخطرة (حالة تقديم التقارير اعتباراً من 10 مايو 2019)	
<ul style="list-style-type: none"> عدد الأطراف المتعاقدة ببروتوكول النفايات الخطرة لعام 1996 في فترة السنتين 2015/2014: 7 عدد البلدان المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2015-2014: 12 عدد الأطراف المتعاقدة التي لم تقدم تقاريرها حتى الآن لفترة السنتين 2015-2014: 2 	
التوصيات	النتائج الرئيسية
تستكشف الأمانة العامة بالتعاون مع الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة، مع إيلاء تركيز خاص على اتفاقية بازل، كيفية تعزيز التنسيق والتعاون بين الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بإجراءات الإخطار الخاصة بنقل النفايات العابرة للحدود وتعزيز الترتيبات المؤسسية لضمان الشفافية والإنفاذ والمشاركة العامة؛	<p>إجراءات الإخطار والتحركات العابرة للحدود: المادة 6</p> <p>قامت 8 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 12 طرفاً بالإبلاغ عن تفعيل إجراءات إخطار خاصة بتحركات النفايات العابرة للحدود</p> <p>إجراءات الإخطار والتحركات العابرة للحدود: المادة 6</p> <p>معلومات ومشاركة الجمهور: المادة 12</p> <p>قامت 5 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 12 طرفاً بالإبلاغ عن اتخاذ الترتيبات المؤسسية اللازمة لتنفيذ المادتين 6 و12 من البروتوكول.</p>
<p>زيادة عدد الأطراف المتعاقدة ببروتوكول النفايات الخطرة ومعدلات التقارير الوطنية على السواء، يوصى بما يلي:</p> <p>(a) إجراء مراكز التنسيق الوطنية لبرنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط لمناقشة متطلبات إعداد التقارير بموجب بروتوكول النفايات الخطرة (برنامج سكايب، محادثات هاتفية جماعية)؛</p> <p>(b) تعد الأمانة العامة "قواميس البيانات" من أجل زيادة دقة تقديم التقارير حول البيانات المطلوبة فيما يتعلق بنموذج تقديم التقارير؛</p> <p>(c) تنظم الأمانة العامة فعاليات جانبية إعلامية أو جلسات جانبية بشأن بروتوكول النفايات الخطرة، وهو ما يُمكن الأطراف المتعاقدة من تبادل الخبرات والممارسات الجيدة وتكرار النجاح المُحرز؛</p> <p>(d) ووضع مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم المحرز في التنفيذ</p>	<p>عدد الأطراف المتعاقدة بالبروتوكول 7 من أصل 22 طرفاً متعاقداً باتفاقية برشلونة</p> <p>عدد الأطراف المتعاقدة بالبروتوكول التي قدمت تقارير التنفيذ الوطنية الخاصة بها: 5</p>

بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وترتيبه التحتية
(البروتوكول البحري)

البروتوكول البحري (حالة تقديم التقارير اعتباراً من 10 مايو 2019)	
<ul style="list-style-type: none"> عدد الأطراف المتعاقدة في البروتوكول البحري لعام 1994 في فترة السنتين 2015/2014: 7 عدد البلدان المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2015-2014: 12 عدد الأطراف المتعاقدة التي لم تقدم تقاريرها حتى الآن لفترة السنتين 2015-2014: 3 	
التوصيات	النتائج الرئيسية
توجيه تحذير قوي للأطراف المتعاقدة المعنية بخصوص الالتزام بتقديم بيانات عن التراخيص والتصاريح للأنشطة البحرية وإزالة المنشآت المهجورة وعمليات التفقيش وتدبير الإنفاذ المعتمدة في النهاية؛	<p>منح التراخيص: المادة 6</p> <p>قام طرفان فقط من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير من أصل 12 طرفاً بتقديم بيانات عن التراخيص والتصاريح الخاصة بالأنشطة البحرية</p> <p>إزالة المنشآت: المادة 20</p> <p>لم يُقدّم أي طرف من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير بيانات حول إزالة المنشآت البحرية المهجورة أو غير المستخدمة</p> <p>تدابير الإنفاذ</p> <p>قام طرفان فقط من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير من أصل 11 طرفاً (لا ينطبق ذلك على الاتحاد الأوروبي) بتقديم معلومات حول عمليات التفقيش.</p>

<p>توجيه تحذير قوي للأطراف المتعاقدة المعنية بشأن الحاجة إلى الامتثال للالتزامات المتعلقة بالتخلص من فضلات الأغذية بعيداً عن الأرض قدر الإمكان، وحظر التخلص من البلاستيك ومنع حدوث التلوث في المناطق المتمتعة بحماية خاصة.</p>	<p>النفائيات: المادة 12</p> <ul style="list-style-type: none"> • سنتت 7 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 12 طرفاً أطراً قانونية للتخلص من فضلات الأغذية بعيداً عن الأرض قدر الإمكان • سنتت 9 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 12 طرفاً أطراً قانونية لحظر تصريف البلاستيك
	<p>المناطق المتمتعة بحماية خاصة: المادة 21</p> <p>قامت 7 أطراف متعاقدة قدمت تقاريرها من أصل 12 طرفاً بالإبلاغ عن وجود تدابير لمنع التلوث الناجم عن الأنشطة البحرية في المناطق المتمتعة بحماية خاصة والحد منه ومكافحته والسيطرة عليه</p>

*البروتوكول المعنى بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط
(بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية)*

<p>بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (حالة تقديم التقارير اعتباراً من 10 مايو 2019)</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الأطراف المتعاقدة في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في فترة السنتين 2015/2014: 9 • عدد البلدان المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2015-2014: 12 • عدد الأطراف المتعاقدة التي لم تقدم تقاريرها حتى الآن لفترة السنتين 2015-2014: 2 	
التوصيات	النتائج الرئيسية
<p>حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها بدمج بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في التخطيط المادي في مناطقهم الساحلية وإنفاذ الأحكام المتعلقة بمناطق الارتداد باعتبار أن المناطق غير المبنية ربما تتجاوز مسافة البروتوكول البالغة 100 متر، لا سيما فيما يتعلق بعوامل مثل المخاطر الطبيعية والتغير المناخي، والحاجة إلى حماية التراث الطبيعي والمناظر الطبيعية؛</p>	<p>حماية المناطق الساحلية ومناطق الارتداد والاستخدام المستدام لها المادة 8</p> <p>لا يزال إنفاذ العمل في مناطق الارتداد يُشكّل تحدياً.</p>
<p>حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها باتخاذ تدابير لحماية المناظر الطبيعية الساحلية والبحرية وكذلك خصائص بعض النظم الإيكولوجية الساحلية المحددة، وعلى وجه الخصوص استعادة الدور الإيجابي وإعادة تفعيله في العمليات البيئية الساحلية للأراضي الرطبة الساحلية ومصبات الأنهار والجزر.</p>	<p>النظم الإيكولوجية الساحلية المحددة: المادة 10</p> <p>لم يتخذ عدد قليل من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير حتى الآن تدابير إيجابية لاستعادة الدور الإيجابي للأراضي الرطبة الساحلية (هناك مجال لإحراز تقدم فيما يتعلق بتدابير التعويض) والجزر وإعادة تفعيلها.</p> <p>المناظر الطبيعية الساحلية: المادة 11</p> <p>لا تزال التدابير المحددة الخاصة بالمناظر الطبيعية الساحلية ضئيلة، وتستند حماية المناظر الطبيعية بشكل عام إلى تدابير أوسع لحماية المناظر الطبيعية.</p>
<p>حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها باعتماد إستراتيجيات وطنية لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على المستوى الإقليمي المناسب من خلال الخطط والبرامج الساحلية، ووضع مؤشرات لتقييم فعالية هذه الإستراتيجيات والخطط والبرامج.</p>	<p>الإستراتيجيات والخطط والبرامج الساحلية الوطنية، والتعاون العابر للحدود: المادة 18</p> <p>يبدو أنه لا توجد منهجية مشتركة لتفسير الطبيعة أو إجراء عمليات تقييم لاستخدام السواحل وإدارتها. وربما هذا المجال يتطلب المزيد من التطوير.</p>
<p>حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها بأن تحدد في التشريعات الوطنية مؤشرات اقتصادية محددة تتعلق بالاستخدام المستدام للمناطق الساحلية.</p>	<p>الأنشطة الاقتصادية: المادة 9</p> <p>يعد استخدام المؤشرات لتقييم التأثيرات الاقتصادية على المناطق الساحلية محدوداً مع وجود قدر ضئيل من النشاط الشامل في هذا المجال.</p>
<p>حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها باعتماد تدابير لحماية مواقع التراث الثقافي المغمورة بالماء وإتاحة الوصول إليها.</p>	<p>التراث الثقافي: المادة 13</p> <p>لا تزال تدابير حماية المواقع المغمورة بالماء وإتاحة الوصول إليها غير مطورة بالقدر الكافي.</p>
<p>حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها بتنفيذ العملية التشاركية في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ووضع أحكام لإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في كل مراحل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وذلك من بداية عملية التخطيط وحتى مرحلة التنفيذ/المراقبة.</p>	<p>المشاركة: المادة 14</p> <p>هناك مجال كبير للتحسين في هذا المجال.</p>
<p>حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها بتنفيذ إجراءات لتحسين إدكاء الوعي والتدريب والتثقيف والبحث المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لإنشاء و/أو تعزيز عمل المراكز المخصصة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وربط أنشطة البحث العلمي وإجراء جرد ساحلي</p>	<p>إدكاء الوعي والتدريب والتثقيف والبحث: المادة 15</p> <p>ثمة افتقار إلى الإجراءات المتخذة، ولكن إلى جانب التعريف بالإجراءات على الصعيدين الإقليمي والمحلي. ويوجد عدد قليل نسبياً من المراكز المخصصة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية،</p>

<p>وطني بشأن المصادر والأنشطة، وكذلك بشأن المؤسسات والتشريعات والتخطيط الذي قد يؤثر على المناطق الساحلية.</p>	<p>ولكن العديد منها يعمل في المجالات ذات الصلة التي تتناول الموضوع. هناك حاجة مستمرة للربط بين أنشطة البحث العلمي. المراقبة والمراجعة: المادة 16 يبدو أن هناك القليل من التركيز على المناطق الساحلية، ويوجد نقص في الجرد الساحلي الفريد على الصعيدين الوطني والمحلي.</p>
<p>حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها باتخاذ تدابير مناسبة لاعتماد الصكوك الاقتصادية والمالية و/أو الضريبية ذات الصلة التي تهدف إلى دعم المبادرات المحلية والإقليمية والوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.</p>	<p>الصكوك الاقتصادية والمالية والضريبية: المادة 21 قامت أقلية صغيرة من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير بالإشارة إلى استخدام الصكوك الاقتصادية أو المالية لدعم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.</p>
<p>حث الأطراف المتعاقدة المعنية وتوصيتها باستخدام أدوات تقنية المعلومات القائمة، مثل منصة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي أنشأها مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية لتبادل الممارسات الجيدة والمعلومات ذات الاهتمام المشترك.</p>	<p>تبادل المعلومات والأنشطة ذات الاهتمام المشترك: المادة 27 هناك حاجة إلى تقييم فعالية تنفيذ مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وفعاليتها.</p>

المرفق الثاني

تحليل الطبيعة القانونية للالتزامات الرئيسية الواردة في الخطط الإقليمية التي اعتمدها اجتماع الأطراف المتعاقدة بموجب بروتوكول المصادر البرية

تحليل الطبيعة القانونية للالتزامات الرئيسية الواردة في الخطط الإقليمية التي اعتمدها اجتماع الأطراف المتعاقدة بموجب بروتوكول المصادر البرية

مقدمة

1. تعرض هذه الوثيقة تحليلاً للطبيعة القانونية للالتزامات الرئيسية الواردة في الخطط الإقليمية التي اعتمدها اجتماع الأطراف المتعاقدة بموجب بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن أنشطة ومصادر برية لأغراض الامتثال. ويتضمن ذلك الخطط الإقليمية التالية:

- (أ) الخطط الإقليمية بشأن الملوثات العضوية الثابتة (POP) (قرارات مؤتمر الأطراف رقم IG.19/8 و IG.19/9 و IG.20/8.3)؛
- (ب) الخطط الإقليمية بشأن الحد من الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام (قرار مؤتمر الأطراف رقم IG.19/7 و IG.20/8.2)؛
- (ت) الخطة الإقليمية للحد من مدخلات الزئبق (قرار مؤتمر الأطراف رقم IG.20/8.1)؛
- (ث) الخطة الإقليمية بشأن إدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط (قرار مؤتمر الأطراف رقم IG.21/7)؛
- (ج) خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط (قرار مؤتمر الأطراف رقم IG.22/5).

2. عند إجراء التحليل الحالي، تمت مراعاة العناصر التالية لكل من الخطط الإقليمية المدرجة أعلاه: (1) الأساس القانوني لاعتماد الخطط الإقليمية، و(2) الشكل العام والمصطلحات المستخدمة في الخطط الإقليمية، و(3) صياغة كل حكم محدد في الخطة الإقليمية ومحتواه.

التحليل

المرحلة الأولى: الأساس القانوني لاعتماد الخطط الإقليمية

3. عند تقييم الطبيعة القانونية للالتزامات الرئيسية للخطط الإقليمية، كنقطة المغادرة، يتمثل العنصر الأول الذي يتعين مراعاته في المادة (المواد) ذات الصلة من اتفاقية برشلونة وبروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية التي تم اعتماد الخطة الإقليمية بناءً عليها. في هذا الصدد، جرى فحص فقرات ديباجة قرارات مؤتمر الأطراف التي تعتمد الخطة الإقليمية على النحو التالي.

4. فيما يتعلق بالخطط الإقليمية بشأن الملوثات العضوية الثابتة والحد من الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام وبشأن مدخلات الزئبق وإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، تشير قرارات مؤتمر الأطراف التي جرى فحصها إلى المواد التالية على وجه التحديد:

- (1) المادة 8 من اتفاقية برشلونة، والتي بموجبها تلتزم الأطراف المتعاقدة باتخاذ جميع التدابير الملائمة لمنع تلوث البحر الأبيض المتوسط والحد منه ومكافحته وتقليله لأقصى قدر ممكن وإعداد خطط وتنفيذها للحد من المواد السامة والثابتة والتي تكون عرضة للتراكم الأحيائي الناشئ عن مصادر برية والتخلص التدريجي منها؛
- (2) المادة 5 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية؛ التي تحدد التزامات الأطراف المتعاقدة بالقضاء على التلوث الناتج من أنشطة ومصادر برية، ولا سيما التخلص التدريجي من مدخلات المواد السامة والثابتة والتي تكون عرضة للتراكم الأحيائي المدرجة في الملحق الأول من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية. وتحققاً لهذه الغاية، يتعين على الأطراف المتعاقدة وضع خطط عمل وطنية وإقليمية وتنفيذها وكذلك برامج تضم تدابير وجدول زمنية لتنفيذ تلك الخطط؛
- (3) والمادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية، حيث يعتمد اجتماع الأطراف خطط عمل إقليمية وبرامج تضم تدابير وجدول زمنية لهذا التنفيذ المنصوص عليه في المادة 5 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية. تنص الفقرة 3 من المادة 15 على أن: "التدابير والجدول الزمني المعتمدة ... تصبح ملزمة بعد مرور مئة وثمانين يوماً من تاريخ إخطار الأطراف التي لم تخطر الأمانة العامة بالاعتراض خلال مائة وتسعة وسبعين يوماً من تاريخ الإخطار." (التأكيد مضاف)

5. تشير معظم قرارات مؤتمر الأطراف التي جرى فحصها في ديباجتها إلى القرار رقم IG.17/8 لمؤتمر الأطراف الخامس عشر، بعنوان "تنفيذ خطط العمل الوطنية وإعداد التدابير والجدول الزمني الملزمة قانوناً التي تنص عليها المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج من مصادر وأنشطة برية (التأكيد مضاف). لذلك، يمكن استنتاج أن المادتين 5 و15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية توفران الأساس القانوني الذي جرى بموجبه اعتماد الخطط الإقليمية بشأن الملوثات العضوية الثابتة والحد من الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام وتقليل مدخلات الزئبق والقمامة البحرية. وعلاوة على ذلك، وعلى النحو المنصوص عليه بوضوح في المادة 15، تفرض التدابير والجدول الزمني الواردة في الخطط الإقليمية التزامات ملزمة للأطراف المتعاقدة.

6. وفيما يتعلق بخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين ((SCP)، توفر المادة 4 من اتفاقية برشلونة الأساس القانوني للاعتماد. وبموجب هذه المادة، يقع على الأطراف المتعاقدة التزام عام باتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع تلوث منطقة البحر

الأبيض المتوسط والحد منه ومكافحته والقضاء عليه بأقصى حد ممكن وحماية البيئة البحرية في هذه المنطقة وتعزيزها وذلك للمساهمة في التنمية المستدامة.

7. ويضيف هذا إلى الإقرار بأن أدوات ووسائل خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين وثيقة الصلة في: (1) المادة 5.4 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية، التي تنص على تنفيذ أفضل التقنيات المتاحة (BAT) وأفضل الممارسات البيئية (BEP)؛ (2) المادة 5.2 من بروتوكول النفايات الخطرة، والتي بموجبها تتخذ الأطراف جميع التدابير المناسبة لتقليل توليد النفايات الخطرة والقضاء عليه بقدر الإمكان؛ و(3) المادة 9 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بشأن التنمية المستدامة للأنشطة الاقتصادية التي على مقربة من المناطق الساحلية أو داخلها. وتبرز المواد المشار إليها الطبيعة الشاملة لخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين كأداة شاملة لدعم تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها إلى جانب إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة.

8. وعلاوة على ذلك، يحث القرار الذي يعتمد خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين الأطراف المتعاقدة على "تعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في سياسات التنمية الوطنية والمحلية، وفقاً للقوانين الوطنية" و"تضمين المعلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ خطة العمل" عند إعداد التقارير.

9. تشكل المراجع أعلاه معاً صورة عن الأساس القانوني لخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تختلف اختلافاً كبيراً عن الأساس القانوني للخطط الإقليمية بشأن الملوثات العضوية الثابتة والحد من الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام وتقليل مدخلات الزئبق والقمامة البحرية.

المرحلة الثانية: الشكل العام والمصطلحات المستخدمة في الخطط الإقليمية

10. في المرحلة الثانية، من الأهمية بمكان أخذ الشكل العام والمصطلحات المستخدمة في صياغة الخطط الإقليمية بعين الاعتبار. في حالة الخطط الإقليمية بشأن الملوثات العضوية الثابتة والحد من الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام وتقليل مدخلات الزئبق والقمامة البحرية، فهي تستخدم عن قصد شكل ولغة المعاهدة ("مادة"، "تلتزم"، "توافق"، "التزامات"، "طرف" وغيرها). ويعطي هذا مؤشراً قوياً على الطابع الملزم لهذه الخطط الإقليمية، التي صيغت بوضوح بدخولها في حيز التنفيذ، على النحو التالي: تدخل خطة العمل الإقليمية الحالية حيز التنفيذ وتصبح ملزمة في اليوم الـ 180 الذي يلي تاريخ الإخطار من جانب الأمانة العامة وفقاً للفقرتين 3 و4 من المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية" (التأكيد مضاف).

11. ويظهر موقف مختلف تماماً فيما يتعلق بخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتي تم وضعها كإطار تطوعي لاستكمال أطر السياسة الوطنية والإقليمية الحالية والعمل بالتآزر الكامل عليه. ويستجيب ذلك للولاية المحددة من مؤتمر الأطراف الثامن عشر لوضع خطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين "كإطار ديناميكي وتطوعي يدمج قدرات الأدوات والتدابير المختلفة للسياسة والتي تتناول الأنشطة البشرية المستهدفة التي لها تأثير خاص على البيئة البحرية والساحلية والقضايا المستعرضة/الشاملة لعدة قطاعات". ولما كانت خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين قد وضعت باعتبارها "إطاراً تطوعياً" يتطلب تنفيذها اعتماد مبادئ توجيهية محددة، فمن الضروري النظر إليها في سياق القانون غير الملزم.

المرحلة الثالثة: صياغة كل حكم محدد في الخطة الإقليمية ومحتواه

12. بالإضافة إلى ذلك، وهذا يقودنا إلى المرحلة الثالثة من هذا التحليل، ومن أجل مزيد من التوضيح للمحتوى الملزم لكل حكم محدد في الخطة الإقليمية، من المهم مراجعة كل حكم ذي صلة من الخطط الإقليمية في ضوء المعايير التالية: (أ) صياغة الالتزامات (الشروط الملزمة أو الطموحة)، و(ب) محتوى الالتزامات (الالتزام بالوسائل أو الالتزام بالنتيجة)، و(ج) دقة الالتزامات (تدابير وجدول زمنية محددة)، و(د) اعتبارات القانون الملزم وغير الملزم. يركز هذا التقييم، باعتباره طريقة عملية تقودنا إلى الأمام، على الأحكام المدرجة لكل خطة إقليمية في النموذج المنقح لتقييم التقارير (قرار مؤتمر الأطراف رقم IG. 1/23) كما هو مبين أدناه.

الخطط الإقليمية بشأن الملوثات العضوية الثابتة

(1) حظر و/أو اتخاذ التدابير القانونية والإدارية اللازمة للقضاء على إنتاج الملوثات العضوية الثابتة ونفاياتها واستخدامها واستيرادها وتصديرها؛

(2) تطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية للإدارة السليمة بيئياً للملوثات العضوية الثابتة؛

و(3) اتخاذ التدابير المناسبة للتعامل مع نفايات الملوثات العضوية الثابتة، بما في ذلك المنتجات والمواد بعد أن تتحول إلى نفايات وجمعها ونقلها وتخزينها والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً

13. تصاغ جميع أحكام الخطة الإقليمية المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة بعبارات إلزامية: ويشمل ذلك الالتزامات المتعلقة بتقليل النفايات واستخدامها وتطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية والتدابير المناسبة للتعامل معها وجمعها ونقلها وتخزينها والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً. يكون للمصطلحات المستخدمة طابع ملزم وواضح. بوجه عام، تُفسر أحكام الخطة الإقليمية المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة على أنها التزامات بالنتائج وليست التزامات بالوسائل وتستخدم مصطلحات قاطعة مثل "تحظر"، "تضمن"، "تتخذ تدابير مناسبة"، "يلزم الإبلاغ". وفيما يتعلق بتطبيق أفضل ممارسات تربية المائيات وأفضل الممارسات البيئية، فإن الفقرة الثانية من المادة 4 من كلا القرارين المتعلقين بالملوثات العضوية الثابتة تستخدم المصطلح "تسعى" وهو الصياغة المناسبة للالتزام الإجرائي. وفي بعض الحالات النادرة فقط، يُقال إن الأطراف "ينبغي" أن تتصرف بطريقة معينة (كما هو الحال في

تحديد المدى الممكن عملياً للمخزونات المحتوية على نفايات الملوثات العضوية الثابتة في المادة السادسة من القرار رقم IG.19/8. وترد أيضاً الجداول الزمنية والمواعيد النهائية للتنفيذ بدقة شديدة في المادة 3 من كلا القرارين المتعلقين بالملوثات العضوية الثابتة.

الخطى الإقليمية للحد من نفايات الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام

- (1) اعتماد القيم الوطنية للحدود القصوى للانبعاثات للحد من نفايات الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في المياه المستعملة في المناطق الحضرية بعد المعالجة وفقاً لمتطلبات الخطة الإقليمية (المادة الثالثة، البندين 2 و3)؛
- (2) مراقبة عمليات التصريف من محطات معالجة مياه الصرف الصحي البلدية للتحقق من الامتثال لمتطلبات الخطة الإقليمية مع مراعاة المبادئ التوجيهية الواردة في المرفق الثاني من الخطة الإقليمية (المادة 3، البند 4)؛
- (3) التأكد من أن جميع التجمعات التي يزيد عدد سكانها عن 2000 نسمة تجمع وتعالج مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية قبل تصريفها في البيئة (المادة 3، [1] المرفق الأول والمرفق الثالث)؛
- (4) تحديد الحدود القصوى للانبعاثات والترخيص المتوافقة مع التشغيل وقيم تصريف الانبعاثات في خطة معالجة مياه الصرف في المناطق الحضرية، في حالة تصريف مخلفات منشآت قطاع الأغذية في نظام الصرف الصحي (المادة 4.1)؛
- (5) مراقبة تصريف مخلفات منشآت قطاع الأغذية للتحقق من الامتثال لمتطلبات الخطة الإقليمية مع مراعاة المبادئ التوجيهية الواردة في المرفق الأول من الخطة الإقليمية (المادة 4.2).

14. تصاغ أحكام الخطة الإقليمية المتعلقة بتخفيض الحد من نفايات الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام، سواء من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية أو في قطاع الأغذية، بمصطلحات إلزامية في الغالب. تعتبر المصطلحات المستخدمة قاطعة وتعبّر عموماً عن التزامات ملزمة للأطراف المتعاقدة، والتي تصاغ باستخدام الفعل "يلزم". الالتزامات المقررة هي التزامات حاصلة كناية عن الحد من نفايات الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام وليس التخلص التام منها. وهذا ما يفسر سبب كون اللغة المستخدمة أقل جذرية أحياناً من اللغة المستخدمة في قرارات الملوثات العضوية الثابتة. كما أن حدود كمية التصريفات المسموح بها دقيقة للغاية وكذلك الجداول الزمنية والمواعيد النهائية لتنفيذ تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام. ويمكن بعد ذلك استنتاج أن جميع الالتزامات الخمسة المذكورة أعلاه ملزمة ويجب تنفيذها كما هو موضح في الأحكام ذات الصلة.

الخطة الإقليمية للحد من مدخلات الزئبق

- (1) حظر إنشاء مصانع الكلور والقلويات الجديدة التي تستخدم خلايا الزئبق ومصانع إنتاج مونومر كلوريد الفينيل التي تستخدم الزئبق كمحفز (المادة الرابعة "أ")؛
- (2) ضمان توقف إطلاقات الزئبق من نشاط مصانع الكلور والقلويات بحلول عام 2020 على أقصى تقدير (المادة الرابعة "ب")؛
- (3) اعتماد القيم الوطنية للحدود القصوى للانبعاثات (ELV) بحلول عام 2015 و2019 لانبعاثات الزئبق بناءً على القيم المدرجة في الخطة الإقليمية المعنية بالحد من مدخلات الزئبق من صناعات أخرى بخلاف الكلور والقلويات (المادة الرابعة "ب")؛
- (4) رصد إطلاقات الزئبق في الماء والهواء والتربة من أجل التحقق من الامتثال لمتطلبات الخطة الإقليمية (المادة الرابعة "د")؛
- (5) تحقيق الإدارة البيئية السليمة للزئبق المعدني من المصانع التي أوقفت تشغيلها (المادة الرابعة "أ")؛
- (6) التقليل التدريجي لعمليات إطلاقات الزئبق الكلية (إلى الهواء والماء وإلى المنتجات) من مصانع الكلور والقلويات الحالية وصولاً إلى إيقافها نهائياً بهدف ألا تتجاوز 1.0 جم لكل طن متري من السعة الإنتاجية لإنتاج الكلور في كل مصنع (المادة الرابعة "أ")؛
- (7) اتخاذ التدابير المناسبة لعزل النفايات المحتوية على الزئبق ومنع انتشارها (المادة الرابعة "د").

15. يتراوح التعبير المستخدم في صياغة الأحكام المحددة لهذه الخطة الإقليمية ما بين صيغ مباشرة قابلة للمعارضة (على سبيل المثال "يقوم الأطراف بحظر إنشاء خطط جديدة للكلور والقلويات باستخدام خلايا الزئبق ذات التأثير الفوري") (المادة الرابعة "أ" 1) أو "يحظر على الأطراف فتح مناجم جديدة أو إعادة فتح مواقع تعدين الزئبق القديمة" (المادة الرابعة "ب" 6) أو "ستدخل خطة العمل الإقليمية الحالية حيز التنفيذ وتصبح ملزمة" بعد مرور 180 يوماً من الإخطار بالقرار (المادة الثامنة)) إلى صيغ أخرى أضعف تدريجياً من حيث الفعالية (على سبيل المثال "يتعين على الأطراف تحديد المواقع الحالية التي كانت ملوثة بالزئبق سابقاً... واتخاذ تدابير الإدارة البيئية فيما يتعلق بهذه المواقع... حسب الاقتضاء" (الفقرة الرابعة "ب" 5) أو "يلتزم الأطراف باتخاذ الخطوات اللازمة لإنفاذ التدابير المذكورة أعلاه" (المادة الرابعة "ب" 8)).

16. بالإضافة إلى ذلك، تصاغ بعض أحكام الخطة الإقليمية كالتزامات بالنتائج (على سبيل المثال، "تعتمد الأطراف بحلول عام 2015 و2019 [الحدود القصوى للانبعاثات] (ELV) الوطنية لانبعاثات الزئبق من صناعة الكلور والقلويات" (المادة الرابعة "ب")؛ تضمن الأطراف إيقاف إطلاق الزئبق من نشاط مصانع الكلور والقلويات بحلول عام 2020 على أبعد تقدير (المادة الرابعة "أ" 3)، أو "على الأطراف ضمان التخفيض التدريجي للزئبق المطلق إجمالاً (في الهواء، الماء والمنتجات) من مصانع الكلور والقلويات

الحالية حتى يتوقف الإطلاق نهائياً بهدف ألا يتجاوز 1.0 جرام لكل طن متري ("المادة الرابعة أ" 3:ii)، بينما تصاغ الأحكام الأخرى كالتزامات بالوسائل (على سبيل المثال، "يتعين على الأطراف تقديم تقرير إلى الأمانة العامة بحلول يناير 2013" عن المواقع المحددة [التي كانت ملوثة بالزئبق سابقاً] ("المادة الرابعة ب" 5:ii) أو "تضمن الأطراف مراقبة سلطاتها المختصة أو هيئاتها المناسبة لعمليات إطلاق الزئبق في الماء والهواء والتربة للتحقق من الامتثال لمتطلبات الجدول أعلاه ("المادة الرابعة ب" 7).

17. بناءً على التحليل الوارد أعلاه، يمكن القول إن الالتزامات الواردة في الخطة الإقليمية للحد من مدخلات الزئبق ملزمة قانونياً. يعتمد تنفيذ الإجراءات الإدارية والقانونية وغيرها من التدابير المنصوص عليها في الخطة على الأطراف المتعاقدة، ويعتقد أن الأمانة العامة لها دور رئيسي في متابعة تنفيذ الخطة كما ورد في تقارير التنفيذ الوطنية. عند القيام بذلك، سيلزم مراعاة أن جميع التزامات الخطة الإقليمية (سواء التزامات الوسائل أو النتيجة) تهدف إلى تحقيق الهدف العام لحماية البيئة الساحلية والبحرية وصحة الإنسان من الآثار الضارة للزئبق (المادة II.2).

الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط

- (1) الحد من جزء نفايات التغليف البلاستيكية التي تذهب إلى موقع دفن النفايات أو الترميد (الفقرة 9 الجدول الزمني 2019)؛
- (2) ضمان وجود أنظمة كافية للصرف الصحي في المناطق الحضرية، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، وأنظمة إدارة النفايات لمنع جريان المياه والمدخلات النهرية للقمامة البحرية (المادة 9 الجدول الزمني 2020)؛
- (3) تطبيق تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع أي قمامة بحرية من أنشطة التجريف (المادة 9 الجدول الزمني 2020)؛
- (4) تستند إدارة النفايات الصلبة في المناطق الحضرية إلى تخفيضها عند المصدر باستخدام التسلسل الهرمي للنفايات التالي: الوقاية، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، والاستعادة والتخلص بطريقة سليمة بيئياً (المادة 9 الجدول الزمني 2025)؛
- (5) تعزيز الوعي والتثقيف العام بشأن التلوث وإشراك مختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإدارة القمامة البحرية (المادة 16 الجدول الزمني: حسب الاقتضاء)؛
- (6) اعتماد تدابير وقائية لتقليل مدخلات البلاستيك في البيئة البحرية (المادة 9 الجدول الزمني 2017)؛
- (7) تنفيذ برامج بشأن إزالة تراكمات القمامة البحرية/المناطق شديدة التأثير بها بصورة منتظمة والتخلص منها بطريقة سليمة (المادة 10 الجدول الزمني 2019)؛
- (8) إزالة القمامة المتراكمة الحالية من القطاعات المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط (SPAMI) والقمامة التي تؤثر على الأنواع المهددة بالانقراض المدرجة في الملحقين الثاني والثالث لبروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي (المادة 10 الجدول الزمني 2019)؛
- (9) القرب من مواقع تفرغ النفايات الصلبة غير القانونية الموجودة (المادة 9 الجدول الزمني 2020)؛
- (10) استكشاف تنفيذ الحملات الوطنية لتنظيف القمامة البحرية، والمشاركة في الحملات والبرامج الدولية لتنظيف السواحل، وتطبيق "اعتماد الشاطئ" أو ممارسات مشابهة وتطبيق ممارسات "الصيد مقابل القمامة" (المادة 10. الجدول الزمني 2019)؛
- (11) استكشاف نظام الرسوم غير الخاصة وتنفيذه في مرافق الموانئ المستخدمة لتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة 10 من الخطة الإقليمية بشأن إزالة القمامة البحرية الحالية والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً (المادة 10. الجدول الزمني 2019).

18. عند تقييم الطبيعة القانونية للالتزامات الرئيسية الواردة في الخطة الإقليمية المعنية بالقمامة البحرية، سيلزم النظر في حقيقة أن الغرض منها مزدوج: بمعنى، إنشاء "إطار إستراتيجي" لإدارة القمامة البحرية و"مكافحة التلوث بالمواد الاصطناعية الثابتة" في البحر الأبيض المتوسط (الفقرة الثالثة من الديباجة). ونتيجة لذلك، تجمع أحكام الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية بين "التدابير" و"الأهداف التشغيلية" (الجزء الثاني)، والتي ليست كلها من نفس الطبيعة القانونية.

19. يتضح ذلك من خلال تحليل مقارن للمادة 9، والذي يستخدم لغة المعاهدة ("الأطراف المتعاقدة"، "يلزم التنفيذ بحلول العام"، وما إلى ذلك)، وغيرها من المواد، مثل المادة 16، التي تستخدم تعبيراً أقوى إلى حد ما ("يلزم أن يتعهد"، "عند اللزوم"، وما إلى ذلك). فالإجراءات المذكورة أولاً أقرب إلى التزامات بالنتائج، بينما قد توصف الإجراءات الأخيرة بأنها التزامات بالوسائل. لكن هذا بحد ذاته لا يغيّر من طابعه المعياري وقوته الملزمة قانونياً.

20. بمزيد من التفصيل، يوضح تحليل أحكام الفقرة 9 من الخطة الإقليمية للقمامة البحرية أن معظم الالتزامات المنصوص عليها تمت صياغتها بعبارات إلزامية وبالتالي يتعين على الأطراف المتعاقدة تنفيذها خلال المواعيد النهائية المحددة. وهذا يشمل الالتزامات (1) إلى (4) المذكورة أعلاه. تنص الأحكام الأخرى للخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية على التزامات موصوفة بمصطلحات مثل "حسب الاقتضاء" و"إلى أقصى حد ممكن" وأشكال التعبير الأخرى المماثلة. ومع ذلك، تعتبر هذه الالتزامات ملزمة بنفس القدر الوارد في المصطلحات للأطراف المتعاقدة والتي ستتعهد بتنفيذ الإجراءات المعنية خلال المواعيد النهائية المحددة. رغم ذلك، فمن الصحيح أيضاً أن هذه الأحكام، والتي تشمل الالتزامات (5) إلى (11) المذكورة أعلاه، عن طريق وصفها بالمصطلحات "حسب الاقتضاء" أو "إلى أقصى حد ممكن" تمنح الأطراف المتعاقدة درجة كبيرة من المرونة عندما يتعلق الأمر

بتنفيذها. كما ينبغي أن تراعي الهيئات المعنية هذا الأمر عند تقييم الامتثال، مع التركيز بشكل خاص على الأسباب التي قدمها الطرف المتعاقد المعني بشأن مستوى التنفيذ المنجز.

خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط

- (1) الغذاء ومصائد الأسماك والزراعة (FFA): اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة (GAP) وتنفيذها بما يتماشى مع الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي والمبادئ التوجيهية لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- (2) الغذاء ومصائد الأسماك والزراعة (FFA): اعتماد ممارسات الصيد المستدام وتنفيذها بما يتماشى مع الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي والمبادئ التوجيهية لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- (3) الغذاء ومصائد الأسماك والزراعة (FFA): وضع خطط لإصدار الشهادات (العلامات البيئية) التي تؤكد الإنتاج المستدام للمنتجات الغذائية والسلمكية؛
- (4) الغذاء ومصائد الأسماك والزراعة (FFA): اعتماد خطط المشتريات العامة المستدامة (SPP) للمنتجات الغذائية والسلمكية؛
- (5) الغذاء ومصائد الأسماك والزراعة (FFA): اعتماد إجراءات في مجال الاتصالات والتعليم لتعزيز استهلاك الأغذية المستدامة والصحية والمحلية؛
- (6) تصنيع البضائع: اعتماد إجراءات لتنفيذ التسلسل الهرمي لإدارة النفايات، ووضع خطط طويلة الأجل للمسؤولية المنتجة، وتشجيع الاقتصاد الدائري؛
- (7) تصنيع البضائع: تطوير أدوات السياسة لدعم القطاع الخاص؛
- (8) تصنيع البضائع: اعتماد المشتريات العامة المستدامة (SPP) وتنفيذها في قطاع تصنيع السلع؛
- (9) تصنيع البضائع: وضع خطط لإصدار الشهادات (العلامات البيئية) للسلع المصنعة وزيادة الوعي بين السكان بشأن استهلاك السلع ذات العلامات البيئية؛
- (10) السياحة: فرض ضرائب أو رسوم بيئية أو مصروفات لاستيعاب العوامل الخارجية للأنشطة السياحية؛
- (11) السياحة: مراجعة التشريعات الوطنية الحالية للسياحة لدمج المبدأ والتدابير المستدامة؛
- (12) السياحة: اعتماد تدابير لتعزيز تنوع العرض السياحي من السياحة الجماعية إلى أشكال بديلة للسياحة؛
- (13) السياحة: اعتماد تدابير لتعزيز العلامات البيئية للسياحة وتسهيل منح المنشآت السياحية لها؛
- (14) الإسكان والبناء: وضع إجراءات لدعم التنمية الحضرية الساحلية المستدامة والبناء الأخضر، مع مراعاة دورة حياة المباني بأكملها؛
- (15) تعزيز المشتريات العامة المستدامة في قطاع الإسكان والبناء العام.

21. وفقاً للصياغة، فإن بعض أحكام خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين لها طابع التنظيم العام، وبالتالي فهي ملزمة قانوناً. ويشمل ذلك على سبيل المثال الإجراءات العامة الهادفة إلى "تطوير إطار عمل مؤسسي لتشجيع اتخاذ القرارات الوطنية والمحلية المتكاملة" (الإجراء 17، الهدف التشغيلي 2.2) أو "تطوير سياسات تنظيمية وتحفيزية وتشجيعهما" (الإجراء 41، الهدف التشغيلي 4.2). أما الأحكام الأخرى فهي ذات طابع تقني بدرجة كبيرة، مثل "[اعتماد] خطط الممارسات الزراعية الجيدة (GAP) (الإجراء 1، الهدف التشغيلي 1.1) أو "[تنفيذ] أنظمة إدارة البيئة (EMS) والعلامات البيئية" (الإجراء 21، الهدف التشغيلي 2.2).

22. في ظل هذه الخلفية، يمكن أن نستنتج أن خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين هي إحدى أدوات "القانون غير الملزم"، والتي توفر التزامات الوسائل بشكل أساسي. رغم ذلك، فإن خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين مفيدة في تحقيق هدف الحد من الضغوط البشرية على البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي فهي شرط ضروري لتحقيق أهداف اتفاقية برشلونة وإبقاء منطقة البحر الأبيض المتوسط في وضع حفاظ جيد.

23. تقع مهمة تنفيذ خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيدين الوطني والمحلي على عاتق الأطراف المتعاقدة. بالإضافة إلى ذلك، كما هو موضح في فقرة من منطوق قرار اعتماد الخطة، يطلب من وحدة التنسيق ومكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط "ضمان التنفيذ المنسق للإجراءات الإقليمية لدعم جهود الدول في تنفيذ خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وباختصار، فإن تنفيذ خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين متروك للأطراف المتعاقدة، مع متابعة الأمانة العامة للتنفيذ إجمالاً. وفي هذا الإطار، يصبح تقديم تقارير عن التنفيذ الوطني للخطة من الأمور الأساسية. أولاً، تقييم لجنة الامتثال لقضايا الامتثال العامة، مع التركيز بشكل خاص على الإجراءات المشار إليها في الفقرة 21 أعلاه. ثانياً، قيام الأمانة العامة عام 2020 بإجراء تقييم منتصف المدة على أساس المؤشرات لتنفيذ خطة العمل.

ملاحظات ختامية

24. على النحو المنصوص عليه في إجراءات الامتثال وآلياته، فإن هدف لجنة الامتثال هو تسهيل الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وتعزيزه. وفي هذا السياق، يتمثل دور لجنة الامتثال في دراسة حالات محددة من عدم الامتثال الفعلي أو المحتمل من جانب الأطراف الفردية وكذلك قضايا الامتثال العامة، بناءً على طلب اجتماع الأطراف المتعاقدة. يمكن للجنة الامتثال تقديم توصيات إلى اجتماع الأطراف المتعاقدة بشأن حالات عدم الامتثال، ضمن تلك الولاية، بعد دراسة قضايا الامتثال. وفي هذا الإطار، فإن دور لجنة الامتثال في تقديم المشورة والحافز هما من الأمور الحاسمة لتحقيق أهداف اتفاقية برشلونة.

25. وبرغم أن تباين الصياغة والارتباطات الواردة في التزامات الخطط الإقليمية التي تم بحثها مسبقاً قد يؤثر على الكثافة المعيارية ونطاق التدابير المعنية، إلا إنه لن يكون بمثابة إجراءات عزل للجنة الامتثال لممارسة وظائفها على النحو المحدد في إجراءاتها وآلياتها

26. ويجب التأكيد على أن مهمة لجنة الامتثال هي التحقق من وجود حالات عدم امتثال محتملة والتوصية بالإجراءات التعاونية التصحيحية المناسبة في اجتماع الأطراف المتعاقدة. لأغراض عمل لجنة الامتثال، يكفي التحقق من أن التدابير الواردة في تنسيق التقارير تتسم بطابع معياري (توجيهي)، وبالتالي، يمكن تقييم الامتثال أو عدم الامتثال لها من جانب الأطراف المتعاقدة وعلى هذا الأساس للبت في التدابير المناسبة، بما في ذلك تقديم توصيات في اجتماع الأطراف المتعاقدة.

المرفق الثاني

برنامج عمل لجنة الامتثال لفترة السنتين 2020-2021

برنامج عمل لجنة الامتثال لفترة السنتين 2020-2021		
الجدول الزمني/الموعد	القيادة/من	النشاط
تقديمات محددة بموجب القسم الخامس من إجراءات الامتثال وآلياته بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولها		
الاجتماعان السادس عشر والسابع عشر للجنة الامتثال	لجنة الامتثال	1. النظر في أي عمليات تقديم و/أو إحالات وفقاً للقسم الخامس من إجراءات الامتثال وآلياته
القضايا العامة للامتثال بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها		
الاجتماعان السادس عشر والسابع عشر للجنة الامتثال	لجنة الامتثال	2. النظر في حالات محددة من عدم الامتثال الفعلي أو المحتمل من جانب أطراف فردية وفقاً للمادة الرابعة من إجراءات الامتثال وآلياته
الاجتماعان السادس عشر والسابع عشر للجنة الامتثال	لجنة الامتثال	3. النظر في قضايا الامتثال العامة وفقاً للقسم 4 من إجراءات الامتثال وآلياته، بناءً على طلب اجتماع الأطراف المتعاقدة
الاجتماعان السادس عشر والسابع عشر للجنة الامتثال	لجنة الامتثال	4. النظر في أي قضايا أخرى بناءً على طلب اجتماع الأطراف المتعاقدة وفقاً للمادة الرابعة من إجراءات الامتثال وآلياته
أنشطة التحسين		
الاجتماعان السادس عشر والسابع عشر للجنة الامتثال	لجنة الامتثال	5. مواصلة العمل من أجل تحسين فعالية إجراءات الامتثال وآلياته
الاجتماعان السادس عشر والسابع عشر للجنة الامتثال	لجنة الامتثال	6. وضع مؤشرات قانونية محددة، من حيث النوعية والكمية، من أجل التنفيذ الفعال، والتبسيط المحتمل لتنسيق تقديم التقارير
الاجتماعان السادس عشر والسابع عشر للجنة الامتثال	لجنة الامتثال	7. مواصلة تحديد وتعزيز وتقوية أوجه التآزر، حسب اللزوم، مع الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الأخرى (MEAs) للجنة الامتثال
الأداء الوظيفي للجنة الامتثال		
الاجتماعان السادس عشر والسابع عشر للجنة الامتثال	لجنة الامتثال	8. مراجعة النظام الداخلي للجنة الامتثال من أجل زيادة وضوح عدة مسائل معلقة وتقديم اقتراح حسب الاقتضاء لتعديل الإجراءات والآليات المتعلقة بالامتثال وفقاً لها لينظر فيها أثناء الاجتماع الثاني والعشرين لمؤتمر الأطراف.

المرفق الثالث

توصيات لتعزيز الامتثال لاتفاقية برشلونة وبرتوكولاتها وتحسين تنفيذها

توصيات لتعزيز الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وتحسين تنفيذها

1. من أجل تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، يتعين على الأطراف المتعاقدة وضع التدابير التشريعية والسياسية اللازمة، وإنشاء الهياكل المؤسسية المرتبطة لتنفيذها، ومتابعة فعالية هذه التدابير نحو الوضع البيئي الجيد للبحر الأبيض المتوسط وتقييمها. ويُعد إنشاء هياكل ومؤسسات الحوكمة اللازمة أمرًا أساسيًا لتنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها. وقد درست لجنة الامتثال هذه المؤسسات الأساسية فيما بين الدورات، على أساس تحليل التوليف المحدث (UNF.3/15UNEP/MED CC.) والنسخة المحدثة من الحالة العامة للتقدم المحرز (UNF.4/15UNEP/MED CC.) التي أعدتها الأمانة العامة، وكذلك بناءً على تقارير التنفيذ الوطنية لفترة السنتين 2014-2015، حسب الاقتضاء. وكنتيجة لذلك، يتم لاحقاً تقديم التوصيات المقترحة لتعزيز الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.
2. اعتبرت التوصيات المقترحة الواردة أدناه من القضايا ذات الأولوية العليا، وبالتالي تحت لجنة الامتثال الأطراف المتعاقدة على توجيه الجهود واتخاذ إجراءات مهمة على النحو المفصل. وهي تشكل جزءاً من المجموعة الشاملة للنتائج الرئيسية والتوصيات الإضافية والتي سيتم إرفاقها بتقرير نشاط لجنة الامتثال لفترة السنتين 2018-2019 إلى الاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف المتعاقدة.

3. ينبغي فهم التوصيات المقترحة المقدمة أدناه في إطار القيود التي تنشأ عن حقيقة عدم تقديم بعض الأطراف المتعاقدة لتقارير التنفيذ الوطنية الخاصة بها لفترة السنتين 2014-2015، والعدد المحدود من الأطراف المتعاقدة في بعض البروتوكولات بالإضافة إلى الفارق في مقدار المعلومات المقدمة من الأطراف المتعاقدة في تقارير التنفيذ الوطنية الخاصة بها.

توصيات شاملة لتعزيز الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها

1. تذكير الأطراف المتعاقدة المعنية بأن عدم تقديم تقارير التنفيذ الوطنية بموجب المادة 26 من اتفاقية برشلونة يفقد لجنة الامتثال، على أساس كل حالة على حدة ضمن ولايتها، إلى تحريك آلية الامتثال التي تؤدي إلى النظر في التدابير المنصوص عليها في القسم السابع من إجراءات الامتثال وآلياته؛
2. مطالبة الأمانة العامة باستكشاف الالتزام بالموارد الكافية (المالية وغيرها المتاحة على حد سواء) والإجراءات اللازمة لتنفيذ تدابير بناء القدرات في إطار اتفاقية برشلونة، مما سيسمح أيضاً للجنة الامتثال بالمضي قدماً في برنامج عمل لتصميم تدابير بناء القدرات وتنفيذها لتحسين الامتثال وخاصة الإبلاغ من جانب الأطراف المتعاقدة؛
3. لزيادة معدل تقديم تقارير التنفيذ الوطنية بموجب المادة 26 من اتفاقية برشلونة وإكمالها، لدعوة رئيس لجنة الامتثال أو الممثل المعين الآخر للمشاركة، بإسناد دور نشط إليه، في اجتماعات الحوكمة الرئيسية لاتفاقية برشلونة؛
4. تعزيز جمع البيانات من خلال نظام منبر المعارف التابع للأمم المتحدة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط الحالي ومواصلة تطويره واستكشاف الوسائل والسبل اللازمة لدعم الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق ببناء القدرات بهدف ضمان الاتساق على المستوى الوطني ولضمان توفر البنية الأساسية اللازمة وإمكانية الوصول إليها لتوفير إدارة متسقة للبيانات لأغراض إعداد التقارير؛
5. حث الأطراف المتعاقدة المعنية على الإبلاغ عن تدابير الإنفاذ؛

توصيات لتعزيز الامتثال لاتفاقية برشلونة

حث الأطراف المتعاقدة المعنية والتوصية بما يلي:

6. تطوير التقييم البيئي وتحسينه، خاصة تقييم الأثر البيئي (EIA) والتقييم البيئي الإستراتيجي (SEA) في المنطقة الساحلية وكذلك في السياق العابر للحدود، وإنشاء آليات تعاون في حالات عمليات تقييم الأثر البيئي العابر للحدود من خلال اعتماد الإطار القانوني المطلوب ووضع الترتيبات المؤسسية المناظرة؛
7. دمج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في التخطيط المادي لمنطقتهم الساحلية؛ ودعوة مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) لاستكشاف أفضل طريقة لمساعدة الأطراف المتعاقدة في هذا المجال؛
8. إنشاء الإطار القانوني والهياكل المؤسسية اللازمة لرصد التلوث البحري، واعتبارهما من المهام ذات الأولوية العليا، بما في ذلك تخصيص تلك الدول الموارد الكافية لتحقيق هذه الأهداف؛

توصيات لتعزيز الامتثال لبروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر

9. يطلب من الأمانة العامة أن تستكشف بالتعاون مع أنشطة الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الأخرى لبناء قدرات الإنفاذ في سبيل ضمان التنفيذ الفعال لبروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر. قد يتم ذلك في صورة ورش عمل أو حلقات دراسية أو أنشطة تدريبية؛

توصيات لتعزيز الامتثال لبروتوكول المنع والطوارئ

10. ضمان أن يكون لدى الأطراف المتعاقدة نظامًا فعالاً للآليات والإجراءات اللازمة لإدارة الاتصال بين الدول والمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط في حوادث التلوث، وينبغي اتخاذ الإجراءات في هذا الصدد ضمن الإستراتيجية الإقليمية للمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط لمنع التلوث البحري الناجم عن السفن والتصدي له (2016-2021) (القرار رقم IG.22/4 لمؤتمر الأطراف في اجتماعه التاسع عشر).

توصيات لتعزيز الامتثال لبروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية

11. لتعزيز تقديم البيانات وتجنب أي غموض عند تفسير البيانات المقدمة، يجب على الأمانة العامة مواصلة العمل في مساعدة الأطراف المتعاقدة على الإبلاغ عن بيانات موثوقة عن أحمال الملوثات التي يتم تفريغها في البحر الأبيض المتوسط بشكل مباشر وغير مباشر من خلال نظام منبر المعارف التابع للأمم المتحدة بمنطقة البحر المتوسط الحالي عبر الإنترنت (الميزانية الأساسية الوطنية-NBB وسجل إطلاق الملوثات ونقلها-PRTR) والعمل على تعزيز قدرات الأطراف المتعاقدة من أجل الاستخدام الفعال لنظام منبر المعارف التابع للأمم المتحدة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط؛
12. مطالبة الأمانة العامة بمواصلة دعم المفاهيم ومتابعة خطط العمل الوطنية المحدثة (NAP) والحصول على ملكية من المؤسسات الأخرى بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية (IFI) بشأن مشاريع إزالة التلوث؛
13. ينبغي على برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط (MED POL) دعوة الأطراف المتعاقدة إلى تقديم قائمتها الحالية لمشاريع الاستثمار في إزالة التلوث وكذلك تحديد المناطق شديدة التلوث، بما يتماشى مع اختصاصات الأمانة العامة لخطط العمل الوطنية (NAP). وينبغي على الأمانة العامة توفير خريطة للمشروعات ذات الأولوية والمناطق شديدة التلوث لمنطقة البحر الأبيض المتوسط؛

توصيات لتعزيز الامتثال لبروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي

حث الأطراف المتعاقدة المعنية والتوصية بما يلي:

14. للاستمرار في تحديد المناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA) وإنشائها وترشيح القطاعات المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط (SPAMIs)، زيادة تطبيق مناطق البحار المفتوحة، بما في ذلك أعماق البحار، التي تعاني من نقص كبير في المناطق المحمية في البحر الأبيض المتوسط والقطاعات المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وكذلك اعتماد الإجراءات اللازمة للتنفيذ الكامل للمادة 7.2 من بروتوكول المناطق المشمولة بحماية خاصة/ذات التنوع البيولوجي؛
15. المضي قدمًا في جرد مكونات التنوع البيولوجي البحري والساحلي وفقًا للمادة 3.3 من بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي؛

توصيات لتعزيز الامتثال لبروتوكول النفايات الخطرة

16. تستكشف الأمانة العامة بالتعاون مع الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة، مع إيلاء تركيز خاص على اتفاقية بازل، كيفية تعزيز التنسيق والتعاون بين الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بإجراءات الإخطار الخاصة بنقل النفايات العابرة للحدود وتعزيز الترتيبات المؤسسية لضمان الشفافية والإنفاذ والمشاركة العامة؛

توصيات لتعزيز الامتثال للبروتوكول البحري

17. توجيه تحذير قوي للأطراف المتعاقدة المعنية بخصوص الالتزام بتقديم بيانات عن التراخيص والتصاريح للأنشطة البحرية وإزالة المنشآت المهجورة وعمليات التفتيش وتدابير الإنفاذ المعتمدة في النهاية؛

توصيات لتعزيز الامتثال لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

حث الأطراف المتعاقدة المعنية والتوصية بما يلي:

18. دمج بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في التخطيط المادي في منطقتهم الساحلية وفرض الاعتماد على مناطق الانتكاس باعتبار أن المناطق غير المبنية ربما تتجاوز مسافة البروتوكول البالغة 100 متر، لا سيما فيما يتعلق بعوامل مثل المخاطر الطبيعية والتغير المناخي، والحاجة إلى حماية التراث الطبيعي والمناظر الطبيعية؛
19. اتخاذ تدابير لحماية المناظر الطبيعية الساحلية والبحرية وكذلك خصائص بعض النظم الإيكولوجية الساحلية المحددة، وعلى وجه الخصوص استعادة الدور الإيجابي وإعادة تنشيطه في العمليات البيئية الساحلية للأراضي الرطبة الساحلية ومصبات الأنهار والجزر.
20. اعتماد إستراتيجيات وطنية لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على المستوى الإقليمي المناسب من خلال الخطط والبرامج الساحلية، ووضع مؤشرات لتقييم فعالية هذه الإستراتيجيات والخطط والبرامج.

المرفق الرابع

تجديد عضوية أعضاء لجنة الامتثال أو انتخابهم

الأعضاء والأعضاء المناوبون في لجنة الامتثال بجدد أو ينتخبون بواسطة
الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة

المجموعة الأولى: الجزائر، ومصر، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وسوريا، وتونس

الآنسة سميرة حميدي كعضو في لجنة الامتثال من الجزائر لمدة أربع سنوات، حتى الاجتماع الثالث والعشرين لمؤتمر الأطراف
الآنسة هيا صلاح الدين شراوي كعضو في لجنة الامتثال من مصر لمدة أربع سنوات، حتى الاجتماع الثالث والعشرين لمؤتمر
الأطراف
السيد عبد العزيز زينه كعضو مناوب من المغرب في لجنة الامتثال لمدة أربع سنوات، حتى الاجتماع الثالث والعشرين لمؤتمر
الأطراف
الآنسة رولا جبور كعضو مناوب من سورية في لجنة الامتثال لمدة أربع سنوات، حتى الاجتماع الثالث والعشرين لمؤتمر الأطراف

المجموعة الثانية: كرواتيا، وقبرص، وفرنسا، واليونان، وإيطاليا، ومالطا، وسلوفينيا، وإسبانيا، والاتحاد الأوروبي

السيد إيفانجيلوس رافتوبولوس كعضو في لجنة الامتثال من اليونان لمدة أربع سنوات، حتى الاجتماع الثالث والعشرين لمؤتمر
الأطراف

تعيين خبير كعضو بديل في لجنة الامتثال لمدة أربع سنوات ، حتى الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف ، رهناً بانتخاب المكتب
في اجتماعهم الأول لفترة السنتين 2020-2021

المجموعة الثالثة: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وإسرائيل، وموناكو، والجبل الأسود، وتركيا

الآنسة أوديتا كاتو كعضو في لجنة الامتثال من ألبانيا لمدة أربع سنوات، حتى الاجتماع الثالث والعشرين لمؤتمر الأطراف

الآنسة أور كاراسين كعضو مناوب في لجنة الامتثال من اسرائيل لمدة أربع سنوات، حتى الاجتماع الثالث والعشرين لمؤتمر
الأطراف

القرار IG.24/2**الحوكمة**

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبرتوكولاتها في اجتماعهم الحادي والعشرين،

إذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نريده"، والتي أقرتها الجمعية العامة في قرارها 288/66 في 27 تموز/يوليو 2012، وبخاصة الفقرات ذات الصلة بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة وبمشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين،

وإذ تشير أيضًا إلى قرار الجمعية العامة 1/70 بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ تضع في اعتبارها التزامات المجتمع الدولي المعرب عنها في الإعلان الوزاري لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في جلستها الرابعة،

وإذ تشير إلى القرار IG.17/5 بشأن حوكمة منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة، الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماع مؤتمرها الخامس عشر (أميريا، إسبانيا، 15-18 كانون الثاني/يناير 2008)، والقرار IG.19/6 بشأن تعاون المجتمع المدني وشراكته في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، والذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماع مؤتمرها السادس عشر (مراكش، المغرب، 3-5 تشرين الثاني/نوفمبر 2009)،

وإذ تشير أيضًا إلى القرارين IG.20/13 وIG.21/13 بشأن الحوكمة، والانتقال من عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط إلى مراكز التنسيق المواضيعية، واتفاقات البلدان المضيفة وفقًا لنموذج موحد، اللذين اعتمدهما الأطراف المتعاقدة في مؤتمرها السابع عشر (باريس، فرنسا، 8-10 شباط/فبراير 2012) والثامن عشر (إسطنبول، تركيا، 3-6 كانون الأول/ديسمبر 2013) على التوالي،

وإذ تشير كذلك إلى القرار IG.22/1 بشأن الاستراتيجية متوسطة الأجل لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة 2016-2021، الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماع مؤتمرها التاسع عشر (أثينا، اليونان، 9-12 شباط/فبراير 2016)،

وإذ تشير إلى القرار IG.22/17 بشأن إصلاح لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة ووثائقها التأسيسية المحدثة، والذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماع مؤتمرها التاسع عشر (أثينا، اليونان، 9-12 شباط/فبراير 2016)،

وإذ تشير إلى القرار IG.22/3 بشأن الحوكمة، والذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماع مؤتمرها العشرين (تيرانا، ألبانيا، 17-20 كانون الأول/ديسمبر 2017)،

وإذ تشير أيضًا إلى القرار IG.22/3 بشأن الحوكمة، والذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماع مؤتمرها العشرين (تيرانا، ألبانيا، 17-20 كانون الأول/ديسمبر 2017)،

وإذ تشير إلى ولاية مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال وأهميتها بالنسبة لتنفيذ إستراتيجية الاتصال التشغيلية وسياسة إدارة البيانات في إطار منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة، ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة فيما يتعلق بتنفيذ إستراتيجية التعاون المشترك بشأن تدابير الإدارة والحماية المكانية للتنوع البيولوجي البحري (الإستراتيجية المشتركة).

وإذ تشير إلى القرار IG.21/3 الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في مؤتمرها الثامن عشر، حيث أعتمدت بموجبه مبادئ مشاركة بيانات منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - لاتفاقية برشلونة وقدمت في المرفق التاسع، والذي دُعيت الأمانة العامة بموجبه إلى التأكد من تنفيذ مبادئ مشاركة بيانات نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لاتفاقية برشلونة من خلال أنشطة جميع عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لاتفاقية برشلونة،

وإذ تؤكد على أهمية وجود إطار مؤسسي معزز في منطقة البحر الأبيض المتوسط يستجيب بشكل متنسق وفعال للتحديات الحالية والمستقبلية، بوسائل، من بينها، تعزيز الاتساق والتنسيق، وتجنب تكرار الجهود ومراجعة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبرتوكولاتها والإستراتيجية متوسطة الأجل للفترة (2016-2021) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط،

وإذ نشدد على أهمية تعزيز الروابط مع الأمانات الأخرى والبناء عليها والتنسيق معها فيما يتعلق بالإدارة المكانية والمحافظه عليها في البحر المتوسط ، باعتبارها مكوناً رئيسياً لآليات الحوكمة في المنطقة ، من أجل المساهمة في تحقيق هدف التنمية المستدامة 14 وأيشي الهدف 11 من اتفاقية التنوع البيولوجي ؛

وإذ تقدر التوجيهات والمشورة التي قدمها مكتب الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة للأمانة العامة بشأن جميع المسائل السياسية والإدارية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها خلال فترة السنتين 2018-2019، وبعد النظر في تقارير اجتماعاتها الخامس والثمانين، والسابع والثمانين والثامن والثمانين التي عُقدت في نيسان/أبريل 2018 وتشرين الثاني/نوفمبر 2018 وأيار/مايو 2019 على التوالي،

1. تعتمد إستراتيجية الاتصال التشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة 2020-2021 على النحو المبين في المرفق الأول للقرار الحالي؛
2. تطلب من منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة أن تنفذ إستراتيجية الاتصال التشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بشكل كامل، بتوجيه من وحدة التنسيق وبالتعاون الوثيق مع فريق العمل المعني بالاتصال في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط؛
3. تقر بالحاجة طويلة الأجل لدعم أنشطة الاتصال في وحدة التنسيق؛
4. تشجع الأطراف المتعاقدة على توسيع نطاق جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف المحددة في إستراتيجية الاتصال التشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة 2020-2021، عن طريق تعزيز الشبكات ووضع أسس الشراكات مع شركاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة؛
5. تقر العناصر الرئيسية وخارطة الطريق لإعداد سياسة لإدارة بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، على النحو الوارد في المرفق الثاني من القرار الحالي، وتطلب من الأمانة العامة (مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال) أن تضع هذه السياسة، بالتعاون الوثيق مع عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى وبالمشاركة الكاملة من الأطراف المتعاقدة، وأن تقدمها إلى الأطراف المتعاقدة في اجتماع مؤتمرها الثاني والعشرين؛
6. تقر قائمة شركاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الجدد والمجددة عضويتهم، على النحو الوارد في المرفق الثالث للقرار الحالي وتطلب من الأمانة العامة وعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط مواصلة تعزيز المساهمة والمشاركة الفاعلة لشركاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة فيما يتعلق بتنفيذ ولاية منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة، استناداً إلى خبرتهم واتصالهم بتلك الولاية.
7. تعتمد عضوية لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة لفترة السنتين 2020-2021، على النحو المبين في المرفق الرابع من القرار الحالي؛
8. تدعو أعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، والأمانة العامة وشركاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط إلى حشد عبارات الاهتمام بعضوية لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة لفترة السنتين 2022-2023، وتطلب من اللجنة التوجيهية التابعة للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، بدعم من الأمانة العامة، أن تحدد وتنفذ الطرق الممكنة لإبقاء أعضاء اللجنة المنتهية ولايتهم منخرطين في عملها؛
9. تعتمد خارطة طريق لتقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021، وإعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2022-2027، على النحو الوارد في المرفق الخامس من القرار الحالي؛
10. تطلب من الأمانة العامة أن تعد الإستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2022-2027 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بالتعاون الوثيق مع عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والمشاركة الكاملة من الأطراف المتعاقدة، تحت إشراف المكتب ومن خلال لجنة توجيهية مخصصة تتألف من المكتب تستكملها مجموعة محدودة من الأطراف المتعاقدة المهتمة (3 أشخاص إضافيين ، يرشحهم كل فريق فرعي ، لضمان تمثيل جغرافي متوازن) وتقديم مقترح مشروع أولي إلى مجموعة العمل مفتوحة العضوية لتقدمه بشكل نهائي إلى الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الثاني والعشرين (COP 22) ؛
11. تحيط علماً بنتائج تقييم اجتماع مراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي والذي نُظّم على سبيل التجربة في فترة السنتين 2018-2019 وبالتحليل ذي الصلة على النحو الوارد في المرفق السادس من القرار الحالي، وتطلب من الأمانة العامة تنظيم اجتماع لجهات اتصال SPA / التنوع البيولوجي بناءً على الدروس المستقاة والنظر في

تنظيم اجتماعات متابعة للمنسقين،

12. تطلب من الأمانة مواصلة تحديد وتعزيز أوجه التأزر مع الأمانات الأخرى في تدابير الحماية والإدارة المكانية للتنوع البيولوجي البحري في منطقة البحر المتوسط من خلال البناء على العمل الحالي على المستويات ذات الصلة وتعزيز التعاون مع الأهداف الرامية إلى ضمان الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري في البحر المتوسط من خلال تطبيق نهج النظام الإيكولوجي ؛

13. تطلب من الأمانة بتقديم تقرير إلى الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الثاني والعشرين (COP 22) بشأن الإجراءات المتخذة لبناء التأزر وتعزيز التعاون مع الأمانات الأخرى في تدابير الحماية والإدارة المكانية للتنوع البيولوجي البحري في منطقة البحر المتوسط ؛

14. تحيط علماً "بالتذييل المنقح لاستراتيجية تعبئة الموارد المحدثة" ، على النحو الوارد في الملحق السابع بهذا المقرر ؛

15. - تحيط علماً بمجالات التعاون مع برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو ، على النحو الوارد في المرفق الثامن لهذا القرار ، وتحث الأمانات ذات الصلة على إضفاء الطابع الرسمي عليها وكفالة الشراكات الأكثر فعالية ومفيدة في الميادين ذات الصلة ، بهدف توسيع التعاون مع اليونسكو في المستقبل ؛

16. ترحب بالمجموعة المتفق عليها من الأحكام المشتركة لاتفاقيات البلد المضيف على النحو الوارد في الملحق التاسع من هذا المقرر ، وتحث الأمانة بالتعاون مع الأطراف المتعاقدة التي تستضيف مراكز الأنشطة الإقليمية لخطة عمل البحر المتوسط على وضع اللمسات الأخيرة على مجموعة لتقديم الحد الأدنى من الأحكام المشتركة إلى مؤتمر الأطراف 22 للنظر ، بالاستناد إلى المدخلات المقدمة من الأطراف المتعاقدة التي تستضيف مراكز الأنشطة الإقليمية لخطة عمل البحر المتوسط.

المرفق الأول

إستراتيجية الاتصال التشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة 2020-2021

جدول المحتويات

- .1 معلومات أساسية
- .2 تحليل الثغرات
- .3 الأهداف
- .4 توحيد الاتصال: هدف شامل جديد
 - 4.1 المبادئ التوجيهية
 - 4.2 أساليب العرض
 - 4.3 إرشادات هوية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
 - 4.4 تمثيل الهوية البيئية للأمم المتحدة
- .5 الرسائل الرئيسية
- .6 المنهجية
- .7 الأنشطة الرئيسية
- .8 الرصد
- .9 المسؤوليات
- .10 الجدول الزمني

1. معلومات أساسية

تعمل وحدة تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والعناصر معاً على أساس اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وعلى أساس الإستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021.

تهدف إستراتيجية الاتصال التشغيلية تلك إلى دعم تنفيذ الإستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2020-2021 والإسهام، عبر الاتصالات والدعوات المشتركة، في التنفيذ الناجح لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها. وقد وضعت تلك الإستراتيجية على أساس إستراتيجية اتصال خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة 2018-2023 (المرفق الأول من القرار IG.23/3 – الحوكمة).

وتتوافق الإستراتيجية مع المبادئ التوجيهية للنشر والإعلام والهوية المرئية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتتسجم الإستراتيجية أيضاً مع الجهود على صعيد منظومة الأمم المتحدة لتحقيق مزيد من الاتساق في أنشطة الاتصال مع التركيز المتزايد على نهج توحيد الاتصال. كما سترعى السياسات والتوجيهات الأخرى الصادرة عن المنظمة عند تنفيذها.

ستُعزز الأنشطة التي تم تنفيذها بالفعل خلال فترة السنتين السابقة في الفترة 2020-2021 وسيجري التخطيط لأنشطة جديدة، مع مراعاة الحاجة إلى تحقيق منجزات ملموسة وقابلة للقياس، ولا سيما من حيث جدوى المنجزات المخطط لها، وعدد الإجراءات المتوخاة ومداهما وتجميع الإجراءات ذات الطبيعة المماثلة (برنامج العمل للفترة 2020-2021).

وقد أقرت المنجزات المخطط لها باعتبار أن تنفيذ الأنشطة سيمتد إلى ما بعد عام 2021 وذلك لإتاحة تحقيق المرونة مع الإعداد القادم للإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة.

وتتفق إستراتيجية الاتصال التشغيلية مع التنظيم الجديد لمراكز التنسيق المواضيعية.

2. تحليل الثغرات

يبرز تحليل الثغرات التالي ثغرات الاتصال في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط من حيث (1) الهوية، (2) الرسائل والمحتوى، (3) القنوات والشبكات. كما أنه يعرض الفرص الإستراتيجية التي يمكن تحقيقها عن طريق معالجة تلك الثغرات في إستراتيجية الاتصال التشغيلية الحالية.

<p>بناء العلامة التجارية: تتواصل عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في المقام الأول في دوائر مغلقة، وتنفذ هوياتها المرئية الخاصة بها وتوصل رسائلها المختلفة. ونتيجة لذلك، أصبح من الصعب على الجمهور الخارجي أن ينظر إلى خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ككيان موحد.</p> <p>اسم خطة عمل البحر الأبيض المتوسط: الاسم الكامل لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط هو "برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط"</p> <p>- الأمانة العامة لاتفاقية برشلونة"، وهو اسم معقد. ويزداد الاسم تعقيداً عند استخدامه مع أسماء عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، مما يزيد من صعوبة النظر لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ككيان واحد.</p>	<p>الثغرات</p>	<p>خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الهوية</p>
<p>جعل خطة عمل البحر الأبيض المتوسط نظاماً واحداً، يتألف من عناصر مختلفة، ولكنها توحد الاتصال فيما يخص القضايا الإقليمية ذات الأولوية؛ بهدف توحيد وتعزيز "هوية العلامة التجارية" لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط.</p>	<p>الفرصة</p>	

<p>اختيار الموضوعات: معظم أنشطة الاتصال في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط هي أنشطة تفاعلية، تبدأ بمناسبة الاجتماعات/الأحداث. لا تتبع خطة عمل البحر الأبيض المتوسط خطة أو جدولاً زمنياً يبرز مواضيع إستراتيجية ذات أولوية في إطار زمني محدد.</p> <p>توافر البيانات: إن رفع مستوى الوعي بشأن حالة البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط يتطلب الاتصال القائم على البيانات. بيد أن البيانات/الاتجاهات الموحدة بشأن المواضيع الرئيسية على الصعيد الإقليمي لا تتوافر في بعض الأحيان.</p> <p>الأسلوب: إن أسلوب خطة عمل البحر الأبيض المتوسط هو في كثير من الأحيان أسلوب فني ويصعب فهمه من قبل الجمهور غير المتخصص.</p> <p>اللغة: اللغة الإنجليزية والفرنسية هما أكثر اللغات المستخدمة في التواصل. ومع ذلك، فإن اللغتين العربية والإسبانية هما أيضاً لغات رسمية في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، حيث إن 7 من الأطراف المتعاقدة تتخذ اللغة العربية كلغة رسمية.</p>	التغريات	
<p>نشر تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط وتقرير حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط: ستوفر تلك التقارير أساساً لتوضيح الرسائل عن حالة البيئة كجزء من عملية البناء السريدي المستمرة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وسيعزز هذا بدوره جهود الدعوة التي تضطلع بها قيادة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.</p> <p>الوعي المتزايد بأهمية المحيطات: سواء في سياق الاستجابة العالمية لتغير المناخ (بالوعات الكربون)، أو فيما يتعلق بسبل كسب العيش والأمن الغذائي (ارتفاع مستوى سطح البحر، تحمض المحيطات، الاحترار، انخفاض الأرصدة السمكية، التلوث/الجزئيات البلاستيكية)، فإن المحيطات (بالمفهوم الأعم) تحظى بمركز الصدارة.</p> <p>هدف التنمية المستدامة 14 (الحياة تحت الماء): كهدف عالمي مكرس تحديداً للمحيطات والبحار، يوفر الهدف 14 للتنمية المستدامة الفرصة لربط أعمال خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بخطة 2030 للتنمية المستدامة، والتي تسترعي اهتمام واضعي السياسات والمواطنين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة البحر الأبيض المتوسط.</p> <p>الوضع المعترف به لنظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط: أحدث إطار قانوني ومؤسسي تم إنشاؤه في أحد البحار الإقليمية؛</p> <p>الزخم الملائم في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط: تشمل الأدلة على هذا الزخم، على سبيل المثال لا الحصر، التصديقات الأخيرة على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ومبادرة مناطق التحكم في الانبعاثات.</p> <p>التواصل بشكل إستراتيجي، مع التركيز على أهداف واضحة وملموسة، بلغة وأسلوب مصممين خصيصاً لجمهور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.</p>	الفرصة	الرسائل والمحتوى

<p>الإعلام التقليدي: لخطّة عمل البحر الأبيض المتوسط حضور محدود في وسائل الإعلام التقليدية. على سبيل المثال، في عام 2017، دُكر اسم خطّة عمل البحر الأبيض المتوسط أقل من 10 مرات في الصحف الرئيسية على شبكة الإنترنت في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وكانت التغطية الإعلامية للأحداث الهامة الأخيرة (التصديق الجديد) والتقارير الرئيسية (تقرير وضع الجودة) محدودة في السنوات الأخيرة.</p> <p>شبكات التواصل الاجتماعي: يتواصل نظراء خطّة عمل البحر الأبيض المتوسط الرئيسيون على موقع تويتر (الغالبية العظمى من الأطراف المتعاقدة، ومسؤولو الأطراف المتعاقدة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، وما إلى ذلك)، ويذكرون أحياناً خطّة عمل البحر الأبيض المتوسط. ولكن، لا تمتلك خطّة عمل البحر الأبيض المتوسط حساباً مؤسسياً على أي منصة تواصل اجتماعي. بينما تحتفظ أربعة من مراكز الأنشطة الإقليمية بحسابات على تويتر.</p> <p>وعلى عكس الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف الأخرى، لا تمتلك الأمانة العامة لاتفاقية برشلونة حساباً على موقع تويتر لتغرد عبره عن التطورات المنفذة بموجب الاتفاقية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إدخال التعديلات على البروتوكولات، تعيين قطاعات جديدة مشمولة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط، أو إضافات إلى القوائم الحالية للأنواع المهددة بالانقراض (من بين أمور أخرى).</p> <p>وثمة حاجة إلى وجود #وسم يشير إلى ولاية خطّة عمل البحر الأبيض المتوسط وأهدافها (على غرار: #HealthyMediterranean (#بحر أبيض متوسط صحي)؛ #Action4Med (#التحرك من أجل البحر الأبيض المتوسط)؛ #MedEnvironment (#بيئة البحر الأبيض المتوسط).</p>	القنوات والشبكات	
<p>تعزيز حضور خطّة عمل البحر الأبيض المتوسط على القنوات الرئيسية وتشجيع التواصل من خلال شبكة شركاء خطّة عمل البحر الأبيض المتوسط للمساعدة في زيادة الوعي بالقضايا المشتركة لخطّة عمل البحر الأبيض المتوسط إذكاء الوعي بعمل هذه الخطّة.</p> <p>مجتمع البحر الأبيض المتوسط المدني النابض بالحياة: تتيح الشراكات مع المجتمع المدني فرصاً لتعظيم قدرات بث خطّة عمل البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى جمهور أوسع، بما في ذلك على الصعيد الوطني. يمكن السعي إلى إقامة شراكات التواصل ذات المنفعة المتبادلة مع منظمات المجتمع المدني في منطقة البحر الأبيض المتوسط (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أعضاء شبكة خطّة عمل البحر الأبيض المتوسط)، وذلك مثلاً من خلال إنتاج مجموعات أدوات اتصال قابلة للتنزيل (تتضمن ملصقات قابلة للطبع، مطويات إعلامية، مقاطع فيديو، وما إلى ذلك) بشأن المواضيع الرئيسية لخطّة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة التي يمكن أن تستخدمها منظمات المجتمع المدني في أنشطتها المتعلقة بالاتصال وإذكاء الوعي. يمكن أيضاً عقد دورات توعية مشتركة مع المنظمات "الشعبية" من أجل إتاحة إمكانية وصول خطّة عمل البحر الأبيض المتوسط إلى مناطق لم تُطرق من قبل فيما يتعلق بالمشاركة العامة.</p>	الفرصة	

3. الأهداف

تهدف خطّة عمل البحر الأبيض المتوسط، من خلال إستراتيجية الاتصال التشغيلية، إلى تنفيذ الأهداف الثلاثة للإستراتيجية متوسطة الأجل المتعلقة بالاتصال، فضلاً عن هدف شامل جديد:

1. تعزيز معرفة وفهم حالة البحر الأبيض المتوسط وساحله من خلال التقييمات المقررة لوضع سياسات مستنيرة.
2. تعزيز المعرفة بخطّة عمل البحر الأبيض المتوسط ونظام المعلومات الخاص بها، وجعلها في متناول عملية صنع السياسات، وزيادة الوعي والفهم.
3. زيادة الوعي والاتصال.
4. تعزيز العلامة التجارية لخطّة عمل البحر الأبيض المتوسط ورسائلها من خلال نهج "توحيد الاتصال".

وتصنف الأهداف المحددة في إستراتيجية الاتصال للفترة 2018-2023 ضمن الأهداف الرئيسية الأربعة المذكورة أعلاه، حسب الاقتضاء:

أهداف إستراتيجية الاتصال للفترة 2018-2023	
الهدف 1	تعزيز حالة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط كصوت مسؤول عن بيئة البحر الأبيض المتوسط. تحسين نوعية مواد المعلومات ونشرها.
الهدف 2	ضمان التزام أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل دعم قضايا وأنشطة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، والعمل كمؤيدين لها بشكل مباشر أو غير مباشر. تحسين نوعية مواد المعلومات ونشرها. تشجيع مساهمة الباحثين أو الكيانات المشاركة.
الهدف 3	ضمان ظهور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ودورها وإنجازاتها. إن رفع الوعي، بين مجموعة كبيرة من الجمهور ولكنها محددة، بمنتجات اتصال معينة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، مثل رسائل خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الإخبارية، يمكن برغم ذلك أن يستهدف مجموعة من الجمهور محددة بشكل جيد بينما يظل في الوقت نفسه في متناول جمهور أكبر من خلال "الأثر المضاعف". وبين مجموعات المستخدمين، بشأن الدور المهم الذي تلعبه منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في حماية بيئة البحر الأبيض المتوسط وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة.
الهدف 4	إبراز الحاجة إلى الحوكمة الرشيدة والإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية البحرية والبرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. إبلاغ سكان منطقة البحر الأبيض المتوسط وتعبئتهم برسالتنا من خلال المعلومات الرئيسية والقنوات الإعلامية. زيادة جودة وكمية التغطية الإعلامية. تحسين ممارسات الاتصال الداخلي في وحدة تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وعناصرها.

4. توحيد الاتصال: هدف شامل جديد

يدعم توحيد الاتصال عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط من أجل تعزيز فهم الخطة ومعرفتها، ومواءمة رسائلها وتعظيم تأثيرها ورسالتها. تقدم الاتصالات المشتركة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بوصفها كياناً متماسكاً دون أن تحل محل جهود الاتصال التي تبذلها العناصر الفردية، بل إنها تسخرها وتضخمها بطريقة إستراتيجية. وتتوافق المبادئ والإرشادات التوجيهية الواردة أدناه مع دليل الأمم المتحدة بشأن "توحيد الاتصال". تتولى وحدة التنسيق التأكد من تنسيق الاتصالات في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بشكل عام تحت إشراف مكتب منسق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

4.1 النهج التوجيهية

النُّهج التوجيهية لتوحيد الاتصال هي:

- التأكيد على القيم المشتركة والولاية والرسائل الرئيسية لنظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. يعزز الاتصال المشترك لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط عمل كل عنصر من خلال التأكيد على أهمية الجهود المشتركة الرامية إلى تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.
- تكييف التوجيه مع السياق الخاص بالعنصر. وتفسر هذه المبادئ التوجيهية وفقاً لسباق معين وتطبق بمرونة لتلبية الاحتياجات والقدرات لكل عنصر.
- يجب أن تكون الرسائل الخاصة بكل عنصر متسقة مع المواقف المشتركة المتفق عليها وأن تكمل الجهود المشتركة التي كُلفت بها خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.
- تعتبر الرسائل المتسقة والمتراطة ومسؤولية مشتركة بين وحدة التنسيق وعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. لا يعني توحيد الاتصال أن يتحدث كيان واحد أو يتصرف وكأنه المتحدث الرسمي عن خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. يمكن لعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط أن تحدد معا متحدثاً رسمياً عن قضية معينة أو أن تقود مبادرات الاتصال والدعوة في المجالات القطاعية/المواضيعية وفقاً للولايات والكفاءة الفنية.

- التنسيق وتبادل المعلومات في الوقت المناسب بين وحدة التنسيق وعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط أمر مهم، خاصة فيما يتعلق بأنشطة الاتصال الخاصة بالعناصر التي تغطي القضايا الشائكة أو الحساسة أو القضايا التي قد تكون لها آثار على نطاق المنظومة. فالتنسيق بشأن هذه القضايا على الصعيد الإقليمي يعد أمرًا هامًا.

4.2 أساليب العرض

توجد ثلاث طرائق لعرض أنشطة الاتصال، بحسب السياق. تنطبق هذه الأساليب على جميع المواد المنشورة، مثل المواقع الإلكترونية والتصريحات والنشرات الصحفية واللافتات والمنشورات والأحداث، وما إلى ذلك. ويتسم أعضاء فريق العمل المعني بالمعلومات (يرجى الاطلاع على القسم 9 للمزيد من المعلومات التفصيلية عن فريق العمل) بالمرونة في تحديد النهج الذي يلائم مبادرة اتصال أو منتجًا معينًا على النحو الأنسب.

- الطريقة 1: تقديم خطة عمل البحر الأبيض المتوسط كهوية واحدة: تختص هذه الطريقة بمواد الاتصال التي يجري إنتاجها أو دعمها بصورة مشتركة، أو بمواد الاتصال التي تهدف، على نحو إستراتيجي، إلى أن توصل رسالة بأن خطة عمل البحر الأبيض المتوسط كيان واحد. يبرز هذا العرض هوية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، التي يمثلها شعار الخطة والمبادئ التوجيهية للهوية المرئية الخاصة بالخطة (3.4)

- الطريقة 2: تقديم عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط مجتمعة في شراكة: يبرز هذا العرض المنسق هويات العناصر المتعددة من خلال استخدام شعارات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وشعارات العناصر والمبادئ التوجيهية للهوية المرئية الخاصة بالخطة (3.4). وهي بذلك تنقل فكرة أن العناصر تعمل معًا في شراكة أو أنها تشارك في تأليف المواد المنشورة.
- الطريقة 3: تقديم كل عنصر بشكل منفصل: فيما يتعلق بالاتصالات الخاصة بالولاية، يوصى باستخدام عرض مستقل ومفرد للهويات يعرض شعارًا واحدًا لكل عنصر وعلامته التجارية، وفقًا للتوجيه الخاص بالعنصر.

4.3 إرشادات هوية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

المصطلحات:

لتيسير مفهوم خطة عمل البحر الأبيض المتوسط باعتبارها نظامًا واحدًا، يشار إلى خطة عمل البحر الأبيض المتوسط باسم "خطة عمل البحر الأبيض المتوسط" (MAP) في مواد الاتصال الخارجية.

وعند الاقتضاء، تُفسر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بذكر أن خطة عمل البحر الأبيض المتوسط عبارة عن برنامج للبحار الإقليمية تابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأنها بمثابة أمانة عامة لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.

وسوف يتم صياغة نبذة وصفية مفصلة ومتسقة توضح ولاية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وتعرض الإنجازات/قصص النجاح التي حققتها العناصر إلى جانب التقدم المحرز في إطار اتفاقية برشلونة، بحيث تحتوي على مدخلات من فريق العمل المعني بالاتصال التابع لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

الهوية المرئية:

يجب استخدام هوية مرئية مشتركة عند "عرض خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ككيان واحد - الطريقة 1" أو عند "عرض عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط مجتمعة في شراكة - الطريقة 2". يساعد الاستخدام الثابت لمجموعة محددة من الألوان والخطوط على الحفاظ على الاتساق والشكل المنسق في جميع المنتجات. تتماشى هوية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المرئية مع المبادئ التوجيهية للهوية المرئية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة:

- الشكل الطباعي للحروف: إن مجموعة خطوط "Roboto" هي الشكل الطباعي للحروف التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية. والخط Noto Kufi هو الشكل الطباعي للحروف الذي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة لجميع مواد الاتصال باللغة العربية. يجب استخدام تلك الخطوط لجميع أغراض الاتصال الخارجية.

- اللون: اللون الأساسي المحدد هو السماوي، لون برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

اللغة والأسلوب

من أجل حشد الجهود وتحفيزها، تحتاج خطة عمل البحر الأبيض المتوسط إلى المزج بين المعرفة العلمية واللغة والأسلوب الميسرين. وينبغي لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط أن تسعى لتكثيف صوتنا ونبرتنا لتلبية احتياجات كل جمهور وكل موقف.

- تماشيًا مع إستراتيجية المحتوى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ينبغي لأسلوب ولغة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط:
- أن يتسما: بالإلهام واليسر والموثوقية والتعاونية والإنسانية والإيجابية والبساطة والاحترام والتنوع.
 - ألا يتسما: بالتكلف والتعالي والعاطفية والحصريّة والفتور وعدم الجدوى والتعقيد.

اللغات الرسمية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط هي العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية، ويجب أن تُبذل الجهود لضمان توفر مواد الاتصال بجميع اللغات قدر الإمكان.

4.4 تمثيل الهوية البيئية للأمم المتحدة

- جميع الشعارات هي إقرار بمحتويات المنتجات التي تظهر عليها؛ ويشير استخدام الشعارات على المواد المنشورة إلى أن المسؤول المكلف قد وافق على عرضها. يجب استخدام شعار برنامج الأمم المتحدة للبيئة بحذر. خاصة في الحالات التالية:
- المواد المنشورة التي تحمل شعار برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب أن تحصل على موافقة مجلس النشر التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (المبادئ التوجيهية للنشر الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة).
 - يجب أن تتم الموافقة على المواد الإعلامية، مثل النشرات الصحفية، والتي تعرض شعار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من قبل المسؤول المكلف التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

5. الرسائل الرئيسية

تمكن الرسائل الرئيسية الأفراد من التحدث عن علم وبشغف عن المنظمة وعملها وأدوارهم في دعم ولايتها. وتمثل الرسائل الرئيسية إطارًا إستراتيجيًا مبسطًا يسترشد به في الاتصال والأسلوب. كما تصف باختصار رؤية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وولايتها. وتتماشى الرسائل الرئيسية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط مع الإطار السردى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

رسائل خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الرئيسية هي:

- **القضية:** نحن نعتقد أن البحر الأبيض المتوسط والمنطقة الساحلية مهددان بسبب استغلالنا الجماعي والمستمر للموارد البيئية.
 - **الهدف:** إن تغيير مسار عملنا الحالي يبدأ من خلال إبلاغ الشعوب والحكومات وتحفيزهم وتمكينهم ليقوموا باتخاذ إجراءات جادة وجماعية.
 - **الدعوة للعمل:** وبصفتنا الهيئة الرائدة في مجال الاستدامة البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإننا نسعى جاهدين إلى وضع أجندة إقليمية تقود البحوث والسياسات والحوافز الاقتصادية.
 - **الحل:** وسنكون قد نجحنا عندما تُنفذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها لضمان وجود "منطقة بحر أبيض متوسط صحية ونظم إيكولوجية بحرية وساحلية منتجة ومتنوعة بيولوجيًا، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة".
- خلال حملات الاتصال والأحداث المجدولة، سيتم أيضًا وضع الرسائل الرئيسية للمواضيع المحددة.

6. المنهجية

تعتمد المنهجية على ثلاث خطوات رئيسية تعمل على تصريف الرسائل وتهيئة الرسالة لتتفق مع مختلف القنوات والأهداف. يجب أن تكون الخطوات الثلاث أساسًا لأي من إجراءات الاتصال:

1. تحديد الرسالة بوضوح؛
2. تحديد الجمهور المستهدف وتصميم الرسالة تبعًا لذلك؛

3. نشر الرسالة عبر القنوات المناسبة.

يجب وضع العناصر التالية في الاعتبار:

- تحديث وتحسين وتعزيز منصات البث الخاصة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي؛
- الدخول في شراكات إستراتيجية مع المؤسسات الإعلامية وغيرها من المؤسسات ذات التأثير المضاعف، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي من المعروف أن لها امتدادًا جوهريًا على المستوى الوطني؛
- الاستفادة من الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء المؤسسيين الآخرين، بما في ذلك مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي.

الجماهير المستهدفة:

الأساسي: صناع القرار المعنيون بولاية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، مثل مسؤولي الأطراف المتعاقدة ومراكز التنسيق؛

الثاني: الجهات الفاعلة الرئيسية ذات الصلة بولاية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مثل الشركاء في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية وأعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة والجهات المانحة والشركات؛

الثالث: الجهات المؤثرة، مثل الصحفيين والمجتمع العلمي والمجتمع الأكاديمي والمنظمات غير الحكومية.

القنوات ذات الأولوية:

المنصات الإلكترونية	البريد الإلكتروني	الموقع الإلكتروني	شبكات التواصل الاجتماعي	الإعلام	الاجتماعات	المنصات	الجماهير
	X	X	X		X	الجمهور الأساسي: صناع القرار	1 2
	X		X		X	الجمهور الثاني: الأطراف المؤثرة	
		X	X	X	X	الجمهور الثالث: أصحاب التأثير	3 4
X	X				X	أعضاء فريق العمل	
X	X				X	موظفو خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بالكامل	

7. الأنشطة الرئيسية

تهدف الأنشطة المعروضة في هذه الإستراتيجية إلى استكمال الأنشطة المنشأة في إطار برنامج العمل / الإستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021.

يعرض الجدول التالي الأنشطة التي ستُنفذ بشكل مشترك، على المستوى الإقليمي، بواسطة وحدة تنسيق وعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. يجب أن يستمر كل عنصر في دعم الرسائل والمنتجات وأنشطة الاتصال المحددة لمشاريع خاصة أو ولايات محلية أو دون إقليمية خاصة، مع تطبيق هوية العلامة التجارية الخاصة بكل منها، بشرط أن تكون تلك الرسائل المحددة للولاية متنسقة مع المواقف المشتركة المتفق عليها ضمن نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وأن تكمل جهود الاتصال المشتركة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

نظرة عامة على أنشطة استراتيجية الاتصال التشغيلية:

الهدف 1: تعزيز معرفة وفهم حالة البحر الأبيض المتوسط وساحله من خلال التقييمات المقررة لوضع سياسات مستنيرة.	
النتائج	الأنشطة
1.1 الوصول إلى منشورات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الرئيسية وتعديلها لتناسب جمهور الخطة المستهدف.	1.1.1 إنشاء حزمة اتصالات للمنشورات الرئيسية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط.
1.2 تعتبر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط مرجعاً للمعلومات عن بيئة البحر الأبيض المتوسط، بشأن المواضيع العامة والمستجدة على حد سواء.	1.2.1 إعداد مواد اتصال لتعزيز الوصول إلى المعلومات الأساسية المتعلقة بولاية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. 1.2.2 إصدار نشرة كل سنتين عن المواضيع/التحديات المستجدة تسلط الضوء على الثغرات المعرفية القائمة.

الهدف 2: تعزيز المعرفة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ونظام المعلومات الخاص بها، وجعلها في متناول عملية صنع السياسات، وزيادة الوعي والفهم.	
النتائج	الأنشطة
2.1 الاستفادة من قواعد البيانات المتعددة ونظم المعلومات الخاصة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط من أجل زيادة الوعي والفهم.	2.1.1 إنشاء واجهة عامة واحدة للعرض المرئي للبيانات تسلط الضوء على البيانات الرئيسية المستمدة من قواعد البيانات المتعددة الخاصة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

الهدف 3: زيادة الوعي والاتصال.	
النتائج	الأنشطة
3.1 وصول خطة عمل البحر الأبيض المتوسط إلى جمهورها المستهدف من خلال التواصل عبر القنوات الرئيسية.	3.1.1 زيادة حضور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على منصة التواصل الاجتماعي 3.1.2 زيادة التفاعل مع وسائل الإعلام، بطريقة استباقية وتفاعلية.
3.2 تعزيز المعرفة بحالة البيئة.	3.2.1 تنظيم حملة اتصال واحدة حول "حالة البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (SOE) بالنسبة لجميع الحملات، سيتم تطوير مواد اتصال مخصصة لكل حملة. 3.2.2 تنظيم حملة اتصال واحدة حول الموضوع الرئيسي المحدد لفترة السنتين.
3.3 تعزيز المعرفة بولاية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وإجراءاتها	3.2.3 تنظيم حملات اتصال في المناسبات المهمة مثل احتفالات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة. 3.3.1 تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات العامة الموجودة على موقع خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على الويب، وضمان تعديل المحتوى ليناسب الجمهور 3.3.2 وضع تقرير سنوي يسلط الضوء على الإنجازات الرئيسية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط 3.3.3 تنظيم حملة اتصال لكل مؤتمر من مؤتمرات الأطراف المتعاقدة. 3.3.4 تعزيز ظهور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في الفعاليات عالية المستوى. 3.3.5 تعزيز ظهور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط من خلال إصدار منشور دوري: أخبار البحر الأبيض المتوسط 3.3.6 تعزيز ظهور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط من خلال استخدام منتجات متعددة الوسائط: مقاطع الفيديو والإعلانات وعروض الشرائح والأفلام الوثائقية العلمية

الهدف 4: تعزيز العلامة التجارية ل خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ورسائلها من خلال نهج "توحيد الاتصال".	
النتائج	الأنشطة
4.1. تعزيز "العلامة التجارية" لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط وتوحيدها.	4.1.1 تتبع وحدة تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وعناصرها ووحدات إدارة المشاريع المبادئ التوجيهية الخاصة بـ "توحيد الاتصال" فيما يتعلق بمنتجات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط واتصالاتها المشتركة.
	4.1.2 إنشاء مجموعة من القوالب ذات الصلة لاستخدامها بواسطة جميع عناصر ومشروعات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.
	4.1.3 إنشاء مجموعة من مواد العروض الإيضاحية (مقاطع الفيديو باستخدام برنامج PowerPoint وصحائف الوقائع والكتيبات والخرائط والمنشورات
	4.1.4 إنشاء مواد إعلامية إقليمية للظهور تحمل العلامة التجارية لخطة عمل البحر المتوسط: سلسلة من تصاميم المنشورات.
	4.1.5 التصميم الرسومي المؤسسي لمنشورات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط: سلسلة من تصاميم المنشورات.
4.2 زيادة الوصول إلى خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	4.2.1 تقوم وحدة تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وعناصرها ووحدات إدارة المشاريع بالترويج لحملات الاتصالات السنوية.
4.3 تعزيز الاتصال الداخلي بين أعضاء فريق العمل المعني بالمعلومات.	4.3.1 عقد اجتماعات منتظمة لفريق العمل المعني بالمعلومات.
4.4 تعزيز قدرة اتصال موظفي خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	4.4.1 إجراء تدريب على الاتصال لموظفي خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.
	4.4.2 تعزيز الربط الشبكي الداخلي لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط وتعزيز مشاركة المعلومات: دليل بجميع عمليات صيانة وتحديث شبكة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (سجل بأسماء مراكز التنسيق الوطنية المكلّفة)؛ جداول عبر الإنترنت بمواعيد الأحداث الخاصة بجميع مبادرات الصيانة وعمليات التحديث لشبكة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط؛ توافر البرمجيات الجماعية لجميع شبكات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط: أداة اتصال لإدارة مستودع الوثائق ومجموعات المصالح؛ d. توافر منصة للدراسات الاستقصائية والاستبيانات؛ الدعم الفني والمساعدة اللازمة لجميع عناصر شبكة InfoMAP.

8. الرصد

لتقييم النجاح، سيتم تطبيق نهج ذي شقين للقياس، يجمع بين المقاييس ذات الصلة والتفسير الإستراتيجي والرؤى التطلعية، بما في ذلك ما يلي:

1. **المقاييس الكمية:** يحدد المرفق الثاني - خطة الرصد، الأهداف الكمية والمؤشرات لكل نشاط من الأنشطة.
2. **المقاييس النوعية:** يتم قياس الدعوة والسمعة من خلال إجراء استطلاعات على الإنترنت موجهة إلى كل جمهور من الجماهير المستهدفة.

الجدول الزمني للرصد:

- سيتم إعداد عمليات الرصد والتقارير التي تعرض نتائجها سنويًا على النحو التالي
- إجراء تقييم خط الأساس في كانون الثاني/يناير 2020؛ ويسلم تقريره بحلول آذار/مارس 2020؛
 - إجراء تقييم منتصف المدة في كانون الثاني/يناير 2021؛ ويسلم تقريره بحلول آذار/مارس 2021؛
 - إجراء تقييم نهائي في كانون الثاني/يناير 2022؛ ويسلم تقريره بحلول آذار/مارس 2022؛

وترد معلومات إضافية عن أنشطة الرصد المقررة في المرفق الأول.

9. المسؤوليات

مع الإشارة إلى أن التواصل هو "عمل الجميع"، إلا أن بعض الموظفين يتحملون مسؤوليات محددة لتنفيذ إستراتيجية الاتصال التشغيلية. وترد المسؤولية عن تنفيذ كل نشاط في المرفق الأول - الأنشطة التفصيلية.

الآلية الرئيسية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط لتنسيق أنشطة الاتصال هي "فريق العمل المعني بالاتصال في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط". حيث يوفر هذا الفريق منصة لتبادل المعلومات والتنسيق. وتشمل مسؤوليات فريق العمل المعني بالمعلومات على وجه الخصوص ما يلي:

- دعم تنفيذ إستراتيجية اتصال تشغيلية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط؛
- تعزيز التعاون بين العناصر بشأن الاتصال في الوقت المناسب؛
- دعم صورة مترابطة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وضمان جودة واتساق الرسائل بشأن القضايا الحاسمة التي تحتاج خطة عمل البحر الأبيض المتوسط إلى الاتصال بصوت واحد من أجلها؛
- تحديد طرق جديدة ومبتكرة لبيان كيفية تحقيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للنتائج؛
- استخلاص الدروس المستفادة من أعمال الاتصال المشتركة وأعمال الاتصال المحددة للعناصر ومشاركتها لدعم تحسين الاتصال.

يقوم ممثل عن كل عنصر بتعيين مركز تنسيق للمشاركة في "فريق العمل المعني بالاتصال في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط". وفي الوقت الراهن، يتم ضمان التمثيل على النحو التالي:

- مسؤول شؤون الإعلام التابع لوحدة التنسيق ومساعد لشؤون الإعلام؛
- كبير مسؤولي نهج النظام الإيكولوجي بمركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال واستكشاف المفاهيم والتعاريف (CE&D).
- مسؤول برامج مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية؛
- موقع المعلومات والاتصال لمسؤول مشاريع مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء؛
- مسؤول برامج مبتدىء في المركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط؛
- مسؤول الاتصال في مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين؛
- مساعد شؤون الاتصال بمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة؛

يجب أن يعمل كل عضو أيضًا كمركز تنسيق للمشاريع المنفذة تحت قيادة العنصر الخاص به.

فريق العمل المعني بالاتصال متاح لمناقشة المعلومات المتعلقة بالشبكات مع مراكز التنسيق لجميع مشاريع خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

10. الجدول الزمني

يوضح الجدول الزمني الأنشطة المخطط لها لفترة السنتين 2020-21. سيجرى تنفيذ بعض الأنشطة بشكل مستمر، وستبدأ أنشطة أخرى في الوقت المناسب، بينما سيبقى غيرها من الأنشطة فترة إعداد. يرد في المرفق الثاني مزيد من المعلومات حول محتوى وجدول الأنشطة المخطط لها.

إستراتيجية الاتصال التشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - المرفق الأول: الأنشطة التفصيلية

الأنشطة	المنجزات	تفاصيل الأنشطة	مراكز التنسيق	الجدول الزمني	الجماهير	القنوات
الهدف 1: تعزيز المعرفة والفهم لحالة البحر الأبيض المتوسط والساحل من خلال التقييمات المطلوبة لوضع سياسات مستنيرة						
1.1.1. إمكانية الوصول إلى منشورات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الرئيسية وتعديلها لتناسب جمهور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المستهدف	1.1.1 إنشاء حزمة اتصالات للمنشورات الرئيسية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط	إنتاج مجموعة من مواد الاتصال مصممة خصيصاً لجماهير خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لزيادة إمكانية الوصول إلى منشورات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الرئيسية (مثل حالة البيئة المتوسطة) وملاءمتها. يمكن أن تتضمن حزمة الاتصالات: ملخصاً تنفيذياً ومنتجات العرض المرئي للبيانات وصفحة ويب تفاعلية للتقارير وصحائف وقائع على الصعيد القطري لتوفير محتوى محلي، وما إلى ذلك. يتم نشر حزمة الاتصالات من خلال النشاط 3.2.1.	مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال ووحدة التنسيق مع فريق العمل المعني بالاتصال في البحر الأبيض المتوسط	يبدأ قبل 12 شهرًا من تاريخ النشر	الأساسي والثاني والثالث	المواقع ورسائل البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي
1.2.1. اعتبار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط مرجعًا للحصول على معلومات حول بيئة البحر الأبيض المتوسط، في كل من الموضوعات العامة والمستجدة	1.2.1 إنتاج مواد اتصال لتعزيز الوصول إلى المعلومات الأساسية المتعلقة بولاية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	إنتاج مجموعة من مواد اتصال مصممة خصيصاً لجماهير خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لزيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمواضيع الرئيسية (التنوع البيولوجي والتلوث، وما إلى ذلك..). يمكن أن تتضمن المواد: صحائف الوقائع ومنتجات عرض البيانات ومقاطع الفيديو، وما إلى ذلك.	مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال ووحدة التنسيق مع فريق العمل المعني بالاتصال في البحر الأبيض المتوسط	كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر 2020	الأساسي والثاني والثالث	المواقع ورسائل البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي
1.2.2 إصدار منشور كل سنتين حول الموضوعات والتهديدات المستجدة التي تبرز الثغرات المعرفية الحالية	1.2.2 إصدار منشور كل سنتين حول الموضوعات والتهديدات المستجدة التي تبرز الثغرات المعرفية الحالية	تحديد موضوع/تهديد مستجد به ثغرة معرفية كل سنتين، وإعداد منشور لعرض المعرفة المتاحة حول الموضوع وأنشطة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ذات الصلة. التأكد من توزيع المنشور من خلال النشاط 3.2.2.	مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال ووحدة التنسيق مع فريق العمل المعني	يبدأ قبل 12 شهرًا من تاريخ النشر	الأساسي والثاني والثالث	المواقع ورسائل البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي

			بالاتصال في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط				
الهدف 2: تعزيز المعرفة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ونظام المعلومات الخاص بها، وجعلها في متناول عملية صنع السياسات، وزيادة الوعي والفهم							
المواقع			مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والإتصال	الاستفادة من قواعد البيانات المتعددة الخاصة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط (تقييم التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط والتحكم فيه، ونظام الإبلاغ الخاص باتفاقية برشلونة) وربطهما	توضيحات منتجات الخرائط والبيانات	2.1.1 إنشاء واجهة عامة للعرض المرئي للبيانات الفردية تسلط الضوء على البيانات الرئيسية المستمدة من قواعد البيانات المتعددة الخاصة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط	2.1. الاستفادة من قواعد البيانات المتعددة الخاصة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط
	الأساسي والثاني والثالث	كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسم بر 2020		من خلال منصة واحدة تسلط الضوء على مجموعة مختارة من البيانات/المعلومات ذات الصلة. تكون المنصة سهلة الاستخدام ومتاحة لجميع جماهير خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. لزيادة إمكانية الوصول، يتم تقديم البيانات من خلال أدوات العرض المرئي للبيانات مثل الخرائط أو الرسومات. يتم إنشاء أدوات العرض المرئي للبيانات تلقائيًا من قواعد بيانات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وتشمل المعلومات المقدمة بيانات عن حالة البيئة، وإجراءات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وحالة التصديق على اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، ومعلومات عن مراكز التنسيق. ويمكن أن تنشئ المنصة لوحات لمتابعة المعلومات، جاهزة للتنزيل والاستخدام دون اتصال بالإنترنت.	باستخدام واجهة عامة للعرض المرئي للبيانات تسلط الضوء على البيانات الرئيسية المستمدة من قواعد البيانات المتعددة الخاصة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط		نظم المعلومات لرفع الوعي وزيادة الفهم

الهدف 3: زيادة الوعي والاتصال							
شبكات التواصل الاجتماعي	الأساسي والثاني والثالث	أذار/مارس 2020	وحدة التنسيق وبدعم من فريق العمل المعني بالاتصال في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	إنشاء حساب مؤسسي على تويتر لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ونشر المعلومات عن أنشطة خطة عمل منطقة البحر الأبيض المتوسط وإنجازاتها، وكذلك عن حالة البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.	حضور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على منصة التواصل الاجتماعي تويتر	3.1.1 زيادة حضور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على منصة التواصل الاجتماعي تويتر	3.1. وصول خطة عمل البحر الأبيض المتوسط إلى الجماهير المستهدفة من خلال التواصل عبر القنوات الرئيسية
البريد الإلكتروني ووسائل الإعلام الاجتماعية والتواصل الشخصي	الثالث	مستمر	وحدة التنسيق وبدعم من فريق العمل المعني بالاتصال في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	زيادة التفاعل مع وسائل الإعلام بطريقة استباقية وتفاعلية لضمان أن ينظر الصحفيون إلى خطة عمل البحر الأبيض المتوسط باعتبارها مرجعًا في جميع القضايا المرتبطة بالبيئة المتوسطية: استباقياً: بتحديد أخبار قوية وعرضها بنشاط على الصحفيين. يجب دراسة نوع الأخبار بعناية، ولا يجب التفاعل مع وسائل الإعلام إلا عندما يكون هناك شيء قوي يمكن قوله بخصوص خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. تفاعلياً: استجابة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لقصة إخبارية تم إنشاؤها بواسطة جهة خارجية. تتطلب فرص وسائل الإعلام التفاعلية أقل جهد ويمكن أن تؤدي إلى انتشار واسع النطاق.	التفاعل مع وسائل الإعلام، بطريقة استباقية وتفاعلية	3.1.2 زيادة التفاعل مع وسائل الإعلام، بطريقة استباقية وتفاعلية	

وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والمواقع	الأساسي والثاني والثالث	يبدأ قبل 12 شهرًا من تاريخ النشر	مركز الأنشطة الإقليمية للأعلام والاتصال ووحدة التنسيق وفريق العمل المعني بالاتصال في البحر الأبيض المتوسط من أجل التعميم	تنظيم حملات إقليمية بالشراكة مع عناصر ومشروعات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بمناسبة صدور منشور أو/وفي المناسبات المهمة (اليوم العالمي للبيئة ويوم الساحل المتوسطي، وما إلى ذلك) بهدف تحسين المعرفة حول حالة البيئة. وتستخدم كل حملة قنوات متعددة للوصول إلى جميع شرائح الجمهور المستهدفة في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما الوسائط التقليدية والاجتماعية.	أ) حملة اتصال واحدة لكل منشور عن "حالة البيئة في البحر الأبيض المتوسط" ب) حملة اتصال واحدة حول الموضوع الرئيسي المحدد لفترة السنتين ج) حملات اتصال في المناسبات المهمة مثل احتفالات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة	3.2.1 تنظيم حملة اتصال واحدة حول "حالة البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (SoE بالنسبة لجميع الحملات، سيتم تطوير مواد اتصال مخصصة لكل حملة 3.2.2 تنظيم حملة اتصال واحدة حول الموضوع الرئيسي المحدد لفترة السنتين 3.2.3 تنظيم حملات اتصال في المناسبات المهمة مثل احتفالات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة	3.2. تعزيز المعرفة بحالة البيئة
المواقع	الثالث	كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر 2020	مركز الأنشطة الإقليمية للأعلام والاتصال ووحدة التنسيق وفريق العمل المعني بالاتصال في البحر الأبيض المتوسط	إعادة تصميم/إعادة كتابة صفحات الويب الدائمة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، واستخدام أدوات العرض المرئي للبيانات من أجل تسهيل الفهم على جميع شرائح جمهور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المستهدفة.	تحسين إمكانية الحصول على المعلومات العامة على موقع خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على الويب، وضمان تعديل المحتوى ليناسب الجمهور المستهدف	3.3.1 تحسين إمكانية الحصول على المعلومات العامة على موقع خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على الويب، وضمان تعديل المحتوى ليناسب الجمهور المستهدف	3.3 تعزيز المعرفة بولاية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وإجراءاتها
المواقع الإلكترونية والبريد الإلكتروني	الأساسي	يكون التقرير جاهزًا بحلول منتصف	مركز الأنشطة الإقليمية للأعلام والاتصال ووحدة	إصدار تقرير سنوي موجز يسلط الضوء على الإنجازات الرئيسية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط. التقرير ليس شاملاً ولكنه يركز على عدد محدود من الموضوعات/الإجراءات المحددة التي يتم	تقرير سنوي يسلط الضوء على الإنجازات الرئيسية لخطة	3.3.2 إنتاج تقرير سنوي يسلط الضوء على الإنجازات الرئيسية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط	

		كانون الأول/ديسم بر من كل عام	التنسيق وفريق العمل المعني بالاتصال في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	تلخيصها جميعاً والتي يمكن للجمهور المستهدف الوصول إليها.	عمل البحر الأبيض المتوسط		
وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والمواقع	الأساسي والثاني والثالث	مؤتمر الأطراف المتعاقدة الثاني والعشرين	مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والإتصال ووحدة التنسيق وفريق العمل المعني بالاتصال في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	إعداد حزمة اتصال لكل مؤتمر للأطراف المتعاقدة لزيادة ظهور الحدث بشكل أكبر. مشاركة القرارات الرئيسية المتخذة في مؤتمر الأطراف المتعاقدة مع الجماهير ذات الصلة. E4	حملة اتصال لمؤتمر الأطراف المتعاقدة الثاني والعشرين	3.3.3. تنظيم حملة اتصال لكل مؤتمر من مؤتمرات الأطراف المتعاقدة	

شبكات التواصل الاجتماعي	الأساسي والثاني والثالث	خلال الاجتماعات (بشكل أني)	مركز التنسيق لكل اجتماع (جميع مراكز الأنشطة الإقليمية)	التواصل بشأن حضور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في الاجتماعات الرئيسية والمشاركة في المحادثات على وسائل التواصل الاجتماعي. إتاحة مواد العروض الإيضاحية العامة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط تعميمها خلال الاجتماعات وفقاً لذلك.	زيادة ظهور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في الفعاليات عالية المستوى	3.3.4 زيادة ظهور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في الفعاليات عالية المستوى
الموقع الإلكتروني	الأساسي والثاني والثالث	كل ثلاثة شهور	مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال ووحدة التنسيق وجميع أعضاء فريق العمل المعني بالاتصال في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	يتم إعدادها وتسليمها كل ثلاثة أشهر. الأقسام الرئيسية: التقدم المحرز في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والنشرات الإخبارية الموجزة والفعاليات المقبلة والفعاليات المستدامة. سيتم تطوير المشاركة الفعالة من قبل مراكز التنسيق الوطنية التابعة لمركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال وتعزيز توسيع عدد المساهمين في المؤسسات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الأخرى. ستؤخذ إعادة التنظيم الجديدة لمراكز التنسيق الوطنية المواضيعية في الاعتبار.	أخبار البحر الأبيض المتوسط - الرسالة الإخبارية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط	3.3.5 زيادة ظهور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط من خلال منشور دوري: أخبار البحر الأبيض المتوسط
المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي	الأساسي والثاني والثالث	سنوياً	مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال ووحدة التنسيق وجميع أعضاء فريق العمل المعني بالاتصال في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	سيتم إعداد مقطع فيديو محدد في إطار الفعاليات والحملات الإقليمية: الإعلانات والمقاطع والأفلام الوثائقية وفقاً للهدف.	مقاطع الفيديو والإعلانات وعروض الشرائح والأفلام الوثائقية العلمية	3.3.6 زيادة ظهور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط من خلال استخدام منتجات متعددة الوسائط: مقاطع الفيديو والإعلانات وعروض الشرائح والأفلام الوثائقية العلمية

الهدف 4: توحيد الاتصال من أجل تعزيز العلامة التجارية الخاصة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ورسائلها							
جميع المنصات	الأساسي والثاني والثالث	كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر 2020	مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال ووحدة التنسيق مع فريق العمل المعني بالاتصال في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	يتم إنشاء المبادئ التوجيهية بشأن "توحيد الاتصال" وإتاحتها لمنتجات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط واتصالاتها المشتركة. وهذا يشمل مجموعة من رسائل الدعوة المشتركة الرئيسية، وهوية مرئية مشتركة ثابتة، ودليل الأسلوب التحريري ودليل التواصل مع وسائل الإعلام. تعرض وسائل الاتصال المشتركة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بوصفها كياناً متماسكاً دون أن تحل محل جهود الاتصال التي تبذلها العناصر الفردية، بل يمكن تسخيرها وتعظيمها بطريقة إستراتيجية وبمبسطة.	وسيتبع كل عنصر ومشروع تابع لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط المبادئ التوجيهية بشأن "توحيد الاتصال" فيما يخص منتجات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط واتصالاتها المشتركة	4.1.1 يتبع كل عنصر ومشروع تابع لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط المبادئ التوجيهية بشأن "توحيد الاتصال" فيما يخص منتجات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط واتصالاتها المشتركة.	4.1 تعزيز "العلامة التجارية" لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط وتوحيدها
الاجتماعات والمواقع الإلكترونية	الأساسي والثاني	الربع الثاني 2020	مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال ووحدة التنسيق مع فريق العمل المعني بالاتصال في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	إنشاء مجموعة من القوالب وإتاحتها لجميع العناصر. وهذا يتضمن قوالب مثل برنامج PowerPoint والتقارير وصحائف الوقائع والمنشورات، وما إلى ذلك.	مجموعة من القوالب لاستخدامها من قبل جميع عناصر ومشروعات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	4.1.2 إنشاء مجموعة من القوالب لاستخدامها من قبل جميع عناصر ومشروعات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	

المواقع الإلكترونية الخاصة بالاجتماعات	الأساسي والثاني	الربع الثاني 2021	مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال ووحدة التنسيق مع فريق العمل المعني بالاتصال في البحر الأبيض المتوسط	يتم إنشاء مجموعة من المواد التي تعرض خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وجعلها متاحة لجميع العناصر لتسهيل تقديم العروض الإيضاحية الموحدة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط إلى الجماهير المستهدفة. وهذا يتضمن عروض برنامج PowerPoint ومقاطع الفيديو وصحائف الوقائع والكتيبات والخرائط والمنشورات والملصقات.	مجموعة من مواد العروض الإيضاحية	4.1.3 إنشاء مجموعة من مواد العروض الإيضاحية	
المواقع الإلكترونية الخاصة بالاجتماعات	الأساسي والثاني والثالث	كانون الثاني/يناير - آب/أغسطس 2020	مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال ووحدة التنسيق مع فريق العمل المعني بالاتصال في البحر الأبيض المتوسط	إنشاء مجموعة من المواد الإعلامية للظهور وإتاحتها للتوزيع أثناء الاجتماعات الرئيسية. على وجه الخصوص، تستثمر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في مفاتيح وحدات التخزين النقالة USB التي تحمل العلامات التجارية بصورة مجانية من أجل توزيع المنشورات دون استعمال الورق، وذلك تمشياً مع إستراتيجية الاجتماعات المستدامة. دراسة وتطوير تصميم مختلف لكل نوع من أنواع منشورات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. تتحمل وحدة تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والشركاء الآخرون مسؤولية طباعة الأوراق.	مواد إعلامية إقليمية للظهور تحمل علامة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	4.1.4 إنشاء مواد إعلامية إقليمية للظهور تحمل علامة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط 4.1.5 التصميم الرسومي المؤسسي لمنشورات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط: سلسلة من تصاميم المنشورات	
جميع المنصات	الثالث	مستمر	جميع مراكز الأنشطة الإقليمية	مشاركة أنشطة الاتصال الإقليمية ونشرها من خلال جميع قنوات عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.	مشاركة جميع عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في حملات الاتصال السنوية	4.2 زيادة الوصول إلى خطة عمل البحر الأبيض المتوسط عن طريق الاتصال المشترك	
شخصية وعن طريق skype	داخلي	اجتماع شخصي: كل 6 أشهر. اجتماعات	مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال	تنظيم اجتماعات مواضيعية ودورية بين أعضاء فريق العمل المعني بالمعلومات. تعقد الاجتماعات من خلال المنصات الإلكترونية كما تعقد الاجتماعات الشخصية. وتتضمن	عقد اجتماعات منتظمة لفريق العمل المعني بالاتصال في	4.3 تحسين	

		عبر الإنترنت: كل شهر	وحدة التنسيق وجميع أعضاء فريق العمل المعني بالاتصال في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	بناء الفريق، وتبادل الأفكار ومجموعات التركيز، والتأزر والتواصل الداخلي.	خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	4.3.1 عقد اجتماعات منتظمة لفريق العمل المعني بالمعلومات	الاتصال الداخلي
المنصات الإلكترونية	داخلي	حلقة دراسية شبكة واحدة كل 6 أشهر	مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال	يتم إجراء دورات تدريبية لغير موظفي الاتصالات حول المواضيع ذات الصلة بالاتصالات، مثل الكتابة للجماهير الخارجية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وما إلى ذلك.	تدريب على الاتصال لموظفي خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	4.4.1 إجراء تدريب على الاتصال لموظفي خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	4.4. تعزيز قدرة اتصال موظفي خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

المنصات الإلكترونية	داخلي	مستمر	مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال	التأكد من صيانة وتحديث جميع الأدوات بشكل مستمر من قبل مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال.	a. دليل جميع عمليات صيانة وتحديث شبكة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (سجل بأسماء مراكز التنسيق الوطنية المكلفة)؛ جداول عبر الإنترنت بمواعيد الأحداث الخاصة بجميع مبادرات الصيانة وعمليات التحديث لشبكة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط؛ توافر البرمجيات الجماعية لجميع شبكات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط: أداة اتصال لإدارة مستودع الوثائق ومجموعات المصالح؛ توافر منصة للدراسات الاستقصائية والاستبيانات؛ الدعم الفني والمساعدة اللازمة لجميع عناصر شبكة InfoMAP.	4.4.2. تعزيز الشبكات الداخلية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومشاركة المعلومات باستخدام أدوات مختلفة	
---------------------	-------	-------	---	--	--	---	--

إستراتيجية الاتصال التشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط- المرفق الثاني: خطة الرصد

المجموع في عام 2022	نتائج عام 2022	نتائج عام 2021	خط الأساس	المجموع	هدف عام 2021	هدف عام 2020	المؤشرات
الهدف 1: تعزيز المعرفة والفهم لحالة البحر الأبيض المتوسط والساحل من خلال التقييمات المطلوبة لوضع سياسات مستنيرة							
				2	1	1	إنشاء حزمة اتصال لكل منشور رئيسي.
				14	0	14	إنتاج مادة اتصال لكل موضوع متعلق بالإستراتيجية متوسطة الأجل (على الأقل اثنان حسب الموضوعات =
				1	1	0	إنشاء حزمة اتصال لكل منشور رئيسي.
الهدف 2: تعزيز المعرفة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ونظام المعلومات الخاص بها، وجعلها في متناول عملية صنع السياسات، وزيادة الوعي والفهم							
				1	0	1	إنشاء واجهة عامة لعرض البيانات الأساسية المستمدة من قواعد بيانات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
							إنتاج مواد اتصال لتعزيز الوصول إلى المعلومات الأساسية المتعلقة بولاية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
							إصدار منشور كل سنتين حول الموضوعات والتهديدات المستجدة التي تبرز الثغرات المعرفية الحالية
الهدف 3: زيادة الوعي والاتصال							
				1	0	1	سيفتح حساب موقع تويتر بحلول حزيران/يونيو 2020 يتم تحديث الحساب على أساس أسبوعي
				20+	%10+	%10+	زيادة التغطية الصحفية
				1	0	1	وضع خطة للحملة لكل حالة من حالات البيئة وتنفيذها
				1	1	0	وضع خطة للحملة وتنفيذها
							زيادة حضور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على منصة التواصل الاجتماعي، تويتر
							زيادة التفاعل مع وسائل الإعلام، بطريقة استباقية وتفاعلية
							تنظيم حملة اتصال واحدة لكل منشور عن "حالة البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (SoE).
							تنظيم حملة اتصال واحدة حول الموضوع الرئيسي المحدد لفترة السنتين

				4	2	2	وضع خطة للحملة وتنفيذها	3.2.3 تنظيم حملات اتصال في المناسبات المهمة مثل احتفالات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة
				-	-	-	يجرى القياس عن طريق إجراء دراسات استقصائية عبر	3.3.1 تحسين إمكانية الحصول على المعلومات العامة على موقع خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على الويب، ضمان تعديل المحتوى المناسب المناسب
				2	1	1	إعداد تقرير واحد كل عام	3.3.2 إنتاج تقرير سنوي يسلط الضوء على الإنجازات الرئيسية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط
				1	1	0	إنشاء حزمة اتصال لمؤتمر الأطراف المتعاقدة تتم تغطية مؤتمر الأطراف المتعاقدة من قبل وسائل الإعلام	3.3.3 تنظيم حملة اتصال لكل مؤتمر من مؤتمرات الأطراف المتعاقدة
				نشر المحتوى عدد 24	نشر المحتوى عدد 12	نشر المحتوى عدد 12	يتم نشر المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط بمناسبة الفعاليات، فقرة المستثم	3.3.4 زيادة ظهور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في الفعاليات عالية المستوى
				20+ %	%10+	%10+	يجرى القياس عن طريق إجراء دراسات استقصائية عبر الإنترنت وعدد المشتركين	3.3.5 زيادة ظهور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط من خلال منشور دوري: أخبار البحر الأبيض المتوسط
				20+ %	%10+	%10+	يجرى القياس عن طريق إجراء دراسات استقصائية عبر الإنترنت وعدد زيارات مواقع الويب	3.3.6 زيادة ظهور خطة عمل البحر الأبيض المتوسط من خلال استخدام منتجات متعددة الوسائط: مقاطع الفيديو والإعلانات وعروض الشرائح والأفلام
الهدف 4: توحيد الاتصال لتعزيز العلامة التجارية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ورسائلها								
				-	-	-	يجرى القياس عن طريق إجراء دراسات استقصائية عبر الإنترنت	4.1.1 يتبع كل عنصر ومشروع تابع لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط المبادئ التوجيهية بشأن "توحيد الاتصال" فيما يخص منتجات خطة عمل البحر
				1	0	1	إنشاء مجموعة من القوالب (بما في ذلك التقرير وعروض برنامج PowerPoint وصحائف الوقائع	4.1.2 إنشاء مجموعة من القوالب لاستخدامها من قبل جميع عناصر ومشر وعاءت خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
				1	1	0	إنشاء مجموعة من المواد الصحفية (بما في ذلك التقرير وعروض برنامج PowerPoint وصحائف الوقائع	4.1.3 إنشاء مجموعة من مواد العروض الإيضاحية
				توافر مواد إعلامية	توافر مواد إعلامية	توافر مواد إعلامية	إنشاء مواد إعلامية للظهور وإنتاجها	4.1.4 إنشاء مواد إعلامية إقليمية للظهور تحمل علامة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

				6	0	6	توافر سلسلة من تصاميم المنشورات	4.1.5 التصميم الرسومي المؤسسي لمنشورات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط: سلسلة من تصاميم المنشورات
				7	7	7	عدد العناصر المشاركة في حملات الاتصال السنوية	4.2.1 تشارك جميع عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في حملات الاتصال السنوية
				100 %	%100	%100	إجراء اجتماعين شخصيين وتنفيذ الأنشطة الشهرية للشبكات	4.3.1 عقد اجتماعات منتظمة لفريق العمل المعني بالمعلومات
				5	3	2	إجراء عدد من المؤتمرات عن بعد	4.4.1 إجراء تدريب على الاتصال لموظفي خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
				20+ %	%10+	%10+	عدد مرات الوصول إلى الأدوات الإعلامية وعدد المستخدمين المسجلين	4.4.2 تعزيز الربط الشبكي الداخلي لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط وتعزيز مشاركة المعلومات: أ. دليل بجميع عمليات صيانة وتحديث شبكة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (سجل بأسماء مراكز التنسيق الوطنية المكلّفة)؛ ب. جداول بمواعيد الأحداث عبر الإنترنت لجميع مبادرات الصيانة والتحديث لشبكة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط؛ ج. توافر البرمجيات الجماعية لجميع شبكات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط: أداة اتصال لإدارة مستودع الوثائق ومجموعات المصالح؛ د. توافر منصة للدراسات الاستقصائية والاستبيانات؛ هـ. مكتب للدعم الفني والمساعدة لجميع عناصر شبكة InfoMAP.

المرفق الثاني

العناصر الرئيسية وخارطة الطريق لإعداد سياسة إدارة بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

الفهرس

النطاق

الإطار القانوني

مشاركة مبادئ المعلومات البيئية

جمع البيانات

نوع بروتوكولات تدفق البيانات

تنسيق البيانات

تراخيص البيانات

البيانات الوصفية وتوليد البيانات

فترات حظر البيانات

المصادقة والترخيص والمحاسبة

نظام المصادقة

ملف تعريف المستخدمين ودورهم

الإجراء الأمني

درجة دقة البيانات

إنتاج البيانات

تجميع البيانات

منتجات الخرائط والوثائق

الوصول إلى البيانات وتوزيعها

نموذج سياسة البيانات

ملف المستخدم ومصفوفة دقة البيانات

الثغرات التي يجب التعامل معها

دور الأطراف المتعاقدة وتأثيرها على سياسة البيانات

خارطة الطريق التشغيلية لسياسة البيانات

بناء القدرات لدعم سياسة البيانات

المرفق الأول: أمثلة على هيكل سياسة البيانات

المرفق الثاني: أفضل الممارسات

النطاق

تهدف سياسة البيانات إلى ضمان إدارة البيانات بشفافية، والتأكد من تعميمها والاعتراف بها بشكل صحيح، وفقاً للمبادئ والقواعد المماثلة على مستوى جميع البلدان وأصحاب المصلحة.

كفرضية عامة، ينبغي إدارة البيانات والمعلومات من مصدرها في أقرب وقت ممكن، وجمعها مرة واحدة ومشاركتها مع الآخرين لأغراض عديدة وإتاحتها بسرعة لإنجاز برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بسهولة. وينبغي أن تتاح البيانات والمعلومات البيئية بصورة أكثر تحديداً لإتاحة إمكانية إجراء مقارنات للبيئة على النطاق الجغرافي المناسب، المتاح بصورة كاملة للجمهور العام، لتمكين المواطنين من المشاركة؛ وتكون البيانات مدعومة من خلال معايير برمجية عامة وحررة ومفتوحة وإجراءات خاصة تستند إلى بنية أساسية قابلة للتشغيل المتبادل للمعلومات المكانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ستغطي السياسة البيانات والمعلومات البيئية التي يجرى جمعها والحصول عليها ومعالجتها ونشرها بواسطة منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة من خلال نظام مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال الذي يطلق عليه اسم

InfoMAP.

وثيقة سياسة إدارة البيانات هي إطار وصف عام، للبدء في تحديد سياسة البيانات في بلدان البحر الأبيض المتوسط من أجل دعم تدفق البيانات بموجب منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة، وتعتمد بشكل رئيسي على محورين: أحدهما إدارة المساءلة والأمان الواجب وفقاً للأدوار في نظام InfoMAP، والثاني هو درجة دقة البيانات الواجبة وفقاً لاختلاف أنواع البيانات التي يتعامل معها النظام. سيكون الهدف النهائي، بناءً على الهيكل الوارد في المرفق الثاني، تحديد سياسة بيانات لكل تدفق بيانات يتم جمعه في النظام.

معلومات أساسية

تتمثل مهمة مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال في توفير خدمات كافية في مجال المعلومات والاتصال وتقنيات البنية الأساسية للأطراف المتعاقدة لتنفيذ المادة 12 من اتفاقية برشلونة بشأن المشاركة العامة والمادة 26 بشأن تقديم التقارير. في هذا الإطار، تشكل وثيقة إدارة سياسة البيانات مرجعاً إلزامياً لضمان مشاركة البيانات واستخدامها.

وفقاً للميثاق الدولي للبيانات المفتوحة، هناك ستة مبادئ لإصدار البيانات:

- مفتوحة تلقائياً؛
- في وقتها المناسب وشاملة؛
- يمكن الوصول إليها وقابلة للاستخدام؛
- قابلة للمقارنة والتشغيل المتبادل؛
- بهدف تحسين الحوكمة ومشاركة المواطنين؛ و
- بهدف التنمية الشاملة والابتكار.

وعلى صعيد السباق الدولي الأوسع نطاقاً، فمن المسلم به أيضاً أهمية مشاركة البيانات في تحقيق رؤية المنظومة العالمية لنظم رصد الأرض (GEOS) والمساهمة في الفوائد المجتمعية المترابطة فيما بينها. وبالفعل، فإن مبادئ مشاركة البيانات وأعمال الفريق المعني برصد الأرض (GEO) هي لبنة أساسية في تطوير المنظومة العالمية لنظم رصد الأرض.

وعلى مستوى خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة، وتمشياً مع المادة 14 من اتفاقية برشلونة والعديد من المواد التي تتناول وصول الجمهور إلى المعلومات في بروتوكولات اتفاقية برشلونة وقرارات اجتماع الأطراف المتعاقدة، يقدم إنشاء نظام InfoMAP السياسة التي تغطي البيانات والمعلومات البيئية التي يجرى جمعها والحصول عليها ومعالجتها ونشرها بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وعناصرها من خلال نظام مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال.

على المستوى الأوروبي، يحدد توجيه البنية التحتية للمعلومات المكانية في المجتمع الأوروبي (INSPIRE) شروطاً متناسقة للوصول إلى مجموعات البيانات المكانية وخدماتها ويسهل مشاركة مجموعات البيانات المكانية والخدمات بين السلطات العامة في الدول الأعضاء وبين الدول الأعضاء والمؤسسات وهيئات المجتمع.

وباتباع أفضل الممارسات على المستويات الإقليمية والعالمية والأوروبية، واحتياجات منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة، هناك حاجة لتحديد سياسة لتنظيم مشاركة البيانات ونشرها، بالإضافة إلى توثيقها مع البيانات الوصفية، والحق في الوصول إلى استخدام مجموعات البيانات والخدمات هذه.

مشاركة مبادئ المعلومات البيئية

منذ عام 2008، بدأت المفوضية الأوروبية التواصل فيما يتعلق بمبادئ نظام المعلومات البيئية المشترك ((SEIS)، وبُذلت جهود كثيرة لإنشاء نظام المعلومات البيئية المشترك وتنفيذ ركائزه. وقد تم الاعتراف بفوائد عملية إبلاغ التقارير المعتمدة على نظام المعلومات البيئية المشترك للتقييم البيئي لتحسين نظم المعلومات الحالية والعمليات القائمة على المستوى العالمي. تم اعتماد مبادرة الآلية الأوروبية للجوار (ENI) من قِبَل الوكالة الأوروبية للبيئة ((EEA)، التي تمتد لمبادئ نظام المعلومات البيئية المشترك، وإلى الدول المجاورة أيضاً، من أجل فهم وحل المشكلات البيئية العابرة للحدود فيما يتعلق

بالطبيعة ويمكن أن تؤدي دورًا على الصعيد العالمي.

يمثل نظام المعلومات البيئية المشترك في الاتحاد الأوروبي الامتداد الطبيعي لقواعد توجيه البنية التحتية للمعلومات المكانية في المجتمع الأوروبي بشأن البنية التحتية للبيانات المكانية لمشاركة المعلومات والبيانات البيئية بطريقة مشتركة.

يتعلق نظام المعلومات البيئية المشترك أيضًا بتحول في النهج، من البلدان الفردية أو المناطق التي تقوم بإبلاغ تقارير عن البيانات إلى منظمات دولية محددة، إلى إنشاء أنظمة عبر الإنترنت مزودة بخدمات توفر المعلومات لعدة مستخدمين — الأشخاص والآلات على حد سواء. ويحدث هذا التحول بطريقة تدرجية، مما يضمن أن يظل نظام المعلومات البيئية المشترك عاملاً دافعاً للوصول إلى المعلومات البيئية وتكاملها في الاقتصاد القائم على المعرفة.

ويتمثل الهدف الرئيسي الشامل لنظام المعلومات البيئية المشترك في توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات البيئية، وتوسيع نطاق استخدامها وتحسينه. ويجعل تطبيق مبادئ نظام المعلومات البيئية المشترك ذلك أكثر سهولة.

غالبًا ما يتم إنشاء المعلومات لغرض محدد، ولكن هناك العديد من الاستخدامات المحتملة، حيث يمكن إعادة استخدام هذه البيانات للحصول على استخدام وفهم أوسع للظواهر. فعلى سبيل المثال، على الرغم من كون المعلومات المتعلقة بالانهايار الأرضي ضرورية للتخفيف من الآثار المحتملة على الأراضي، إلا أنها تمثل قيمة كبيرة كذلك لشركات التأمين ومشتري المنازل لتقييم المخاطر العقارية.

فيما يلي المبادئ السبعة لنظام المعلومات البيئية المشترك:

1. إدارته بشكل وثيق الصلة قدر الإمكان بمصدره.
2. جمعه مرة واحدة ومشاركته مع الآخرين لأغراض عديدة.
3. التوافر الفوري للوفاء بالتزامات إعداد التقارير بسهولة.
4. إمكانية الوصول إليه بسهولة من قبل جميع المستخدمين.
5. إمكانية الوصول إليه لتمكين إجراء مقارنات على النطاق الجغرافي المناسب ومشاركة المواطنين.
6. التوافر الكامل لعامة الناس وعلى المستوى الوطني باللغة (اللغات) الوطنية ذات الصلة.
7. الحصول على الدعم عبر معايير البرامج العامة والمجانية والمفتوحة.

يجب أن يكون نظام المعلومات البيئية المشترك العملي قائمًا على ثلاث ركائز:

- المحتوى (البيانات)؛
- البنية التحتية (البنية التحتية للمعلومات المكانية)؛
- التعاون (السياسة).

بعد تحديد النظام لأنواع المحتوى (البيانات) المطلوبة ومصادرها المحتملة، وكخطوة ثانية، نحتاج إلى بنية تحتية تقنية فعالة قابلة للاستخدام على الويب تستفيد بالكامل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك خدمات الويب. أما الخطوة الثالثة فهي بنية الحوكمة والتعاون لإدارة الموارد البشرية والمدخلات والشبكات وضمان الموافقة على مشاركة البيانات.

تعريف المنتجات والبيانات البيئية

تُعرّف البيانات البيئية بأنها سجلات أو عناصر فردية (رقمية وتمثيلية على حد سواء) يتم الحصول عليها عادةً عن طريق قياس أو ملاحظة أو نمذجة العالم الطبيعي وتأثير البشر عليه، بما في ذلك جميع عمليات المعايرة ومراقبة الجودة الضرورية. ويشمل ذلك البيانات المستمدة من خلال أنظمة معقدة، مثل خوارزميات استرداد المعلومات وأساليب استيعاب البيانات وتطبيق النماذج الرقمية. ومع ذلك، فإنها لا تتضمن النماذج نفسها.

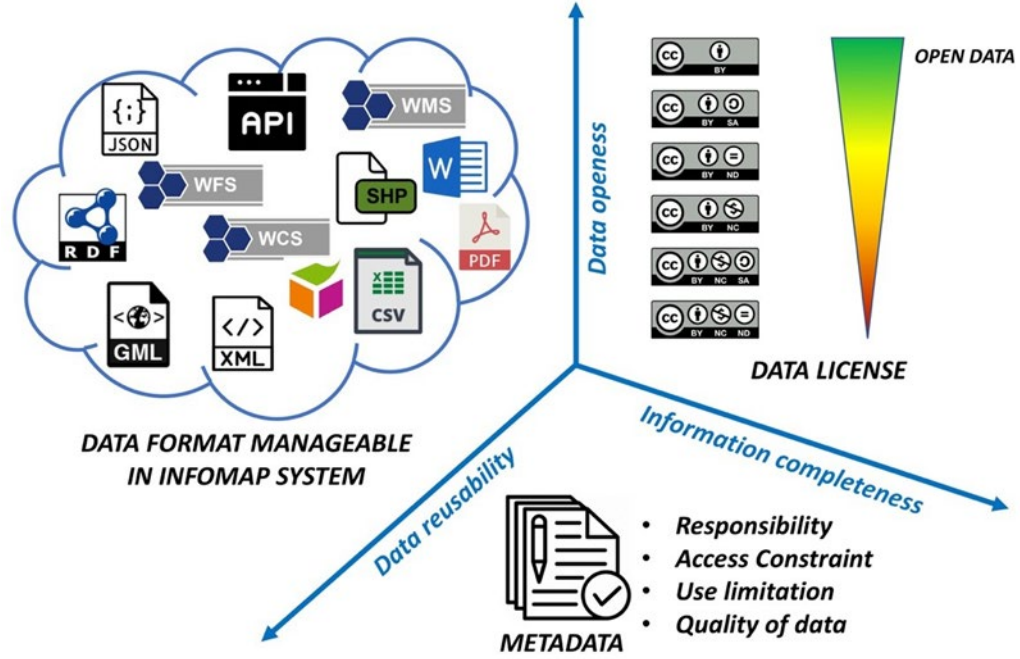
يتم إعداد المنتجات البيئية عن طريق إضافة مستوى من الإسهام الفكري الذي يعمل على تنقيح البيانات أو إضافة قيمة إليها من خلال التفسير و/أو الجمع مع البيانات الأخرى. وهي تنتج عن تحليل البيانات أو إعادة تجميعها بطريقة تقدم قيمة مضافة كبيرة (فكرية أو تجارية).

جمع البيانات

يجب أن تراعي عملية تدفق البيانات الإطار العالمي الذي تعمل فيه اتفاقية برشلونة، بالإضافة إلى إجراء الاتحاد الأوروبي المحدد في الشبكة الأوروبية للمعلومات والمراقبة البيئية (EIONET). ويمكن لجميع مجموعات البيانات المكتسبة في الإطار الإقليمي لاتفاقية برشلونة وفي لائحة الاتحاد الأوروبي أن تأخذ في الحسبان جزءًا من عملية جمع البيانات.

إن جمع البيانات هو عملية تجميع وقياس المعلومات بشأن المتغيرات المستهدفة في نظام InfoMAP، مما يتيح، بالتالي، الإجابة على الأسئلة ذات الصلة وتقييم نتائج الوضع البيئي الجيد.

يصف الفصل الخاص بجمع البيانات إمكانيات نظام InfoMAP لإدارة البيانات والمعلومات المرتبطة وتراخيص البيانات. يمكن تمثيل النظام وفقاً لثلاثة محاور (الشكل 1) تصف: التنسيق التي يديرها النظام أو الممكن إدارتها من خلال النظام وأنواع التراخيص التي يمكن ربطها بالبيانات والمعلومات الوصفية ذات الصلة التي تصف البيانات وتنسيقاتها وطرق الوصول والاستخدام. تتم إدارة عملية جمع البيانات بواسطة نظام تقديم التقارير الذي يتميز بإجراءات ونهج مختلفة تتعلق بالسلسلتين الرئيسيتين المتاحتين: بروتوكولات نظام الإبلاغ الخاص باتفاقية برشلونة وإجراءات الرصد للبرنامج المتكامل للرصد والتقييم.



الشكل 1 - قدرات بيانات نظام InfoMAP وإدارتها.

نوع بروتوكولات تدفق البيانات

نظرًا لأن مركز البيانات تم وضعه لجمع التقارير المقدمة من الأطراف المتعاقدة، فقد تم تصميمه لكي يضع في اعتباره ليس بروتوكول نقل البيانات المتاح في الوقت الحالي على أنه أكثر قوة فحسب، بل يمتد إلى تطويره في المستقبل أيضًا.

وفي هذه المرحلة، تم تصميم كل من (نظام الإبلاغ الخاص باتفاقية برشلونة والبرنامج المتكامل للرصد والتقييم) لجمع البيانات من هياكل وبروتوكولات البيانات القياسية، استنادًا إلى إجراء إنشاء الخدمة أو تعبئتها مباشرةً في ملفات XML/GML. وفي الوقت نفسه، يمكن لمعد التقارير أيضًا تحميل جداول البيانات التي أعدها الدولة.

إن جميع البيانات المقدمة إلى نظام InfoMAP تخضع إلى عمليات للتحقق من الصحة وتقييم الجودة لضمان جودة البيانات التي يتم الحصول عليها.

يمكن أيضًا جمع طبقة البيانات الجغرافية الأساسية مع حملة استدعاء بيانات محددة في InfoMapNode لضمان تحديد موقع البيانات المقدمة جغرافيًا.

تنسيق البيانات

يوجد العديد من التنسيقات القياسية لتبادل البيانات والمعلومات ومشاركتها، يرد أدناه مثال على ذلك، ولكن لا يضمن ذلك في حد ذاته قابلية التشغيل البيئي الصحيحة إذا لم ننفذ بشكل صحيح بعض الافتراضات العامة حول تنسيق البيانات.

التنسيق CSV	القيم مفصولة بواسطة فواصل	نوع من المستندات بتنسيق بسيط مفتوح لتمثيل البيانات في تنسيق جدول، في أعمدة مفصولة بواسطة فواصل (أو فواصل منقطعة، حيث تكون الفاصلة هي العلامة العشرية) والصفوف عبارة عن فواصل أسطر. يجب أن تكون الحقول التي تحتوي على فاصلة أو فاصل أسطر أو علامة اقتباس مزدوجة محاطة بعلامات اقتباس مزدوجة. فهي لا تشير إلى مجموعة محددة من الرموز، ولا كيفية تحديد موقع وحدات البايت، ولا تنسيق فاصل الأسطر. الامتدادات المستخدمة هي .txt و .csv.
التنسيق DOC	برنامج Microsoft Office Word	تنسيق مغلق لنقل النصوص المنسقة أو غير المنسقة. يمكن أن يحتوي على نصوص وصور ورسومات وروابط. تعمل نسخة 2007 بتنسيق جديد، docx، وهي نسخة أكثر تقدمًا وتضغط الوثيقة بشكل أكبر.
التنسيق GML-XML	لغة الترميز الجغرافي	لغة الترميز الجغرافي (GML) هي قواعد لغة الترميز القابلة للامتداد (XML) المعروفة من قبل اتحاد الخدمات الأرضية الفضائية المفتوحة (OGC) للتعبير عن الخصائص الجغرافية. تعمل GML كلغة نمذجة للأنظمة الجغرافية وتعمل أيضًا كتتنسيق تبادل مفتوح للمعاملات الجغرافية على الإنترنت. تتمثل فائدة GML الأساسية في قدرتها على دمج جميع أشكال المعلومات الجغرافية، حيث لا تقتصر فقط على "المتجهات" التقليدية أو الكائنات المنفصلة، ولكنها تشمل أيضًا التغطيات وبيانات الاستشعار.
التنسيق JSON	ترميز كائنات JavaScript	تنسيق تبادل بيانات خفيف الوزن وسهل الفهم ويوفر البساطة للآلات في الإنشاء والتفسير. وهو يستند إلى مجموعة فرعية من لغة البرمجة JavaScript، مناسبة للبرمجة من قبل العميل.
التنسيق PDF	تنسيق المستندات المنقولة	تنسيق عام للمستندات المنقولة يحافظ على مظهر المستندات بغض النظر عن نظام تشغيل المستخدم (يعمل على منصات متعددة). يشمل أي مزيج من النصوص والوسائط المتعددة والنصوص المتشعبة ويمكن أيضًا تفسير المحتوى وتوقيعه رقميًا. فهو معيار ISO، من عام 2008، الخاص بملفات حاوية المستندات الإلكترونية للحماية طويلة الأمد. وهو مواصفات يمكن إنشاؤها أو تصورها أو تعديلها باستخدام أدوات برمجية مجانية. كان هذا التنسيق ملكية خاصة في الأصل (حتى عام 2008).
التنسيق RDF-XML	البنية الأساسية لوصف الموارد	نموذج لتمثيل موارد الويب باستخدام تعبيرات في هيئة فاعل-فعل-مفعول به. الفاعل هو المورد الموصوف، والفعل هو الخاصية التي سيتم إنشاء المورد عليها ويكون المفعول به هو قيمة الخاصية التي يتم إنشاء العلاقة بها. يتيح الجمع بين RDF والأدوات الأخرى إضافة معنى للصفحات وهو يُعد إحدى التقنيات الأساسية لشبكة الويب الدلالية. ولتكون قابلة للتفسير، يتم تمثيلها بتنسيق XML.

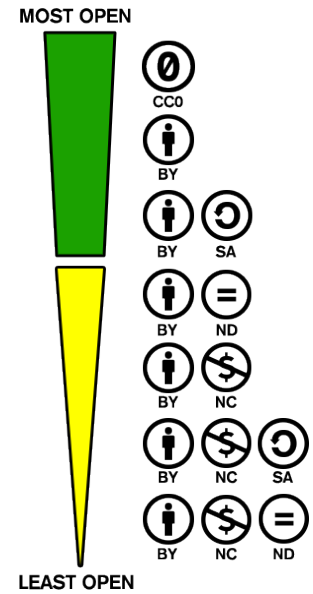
<p>Shapefile هو تنسيق خاص بالبيانات المكانية وهو معيار تبادل المعلومات الجغرافية بين أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS). فهو تنسيق منتهج للتخزين الرقمي حيث يتم تخزين موقع العناصر الجغرافية والسماط المرتبطة بها، ولكن بدون القدرة على تخزين المعلومات الطوبولوجية. ويتم إنشاؤه بواسطة العديد من الملفات، بحد أدنى 03 وله 03 من أنواع الامتدادات: shp و shx و dbf</p>	ESRI	التنسيق SHP
<p>لغة موحدة للاستعلام عن بيانات إطار توصيف الموارد، المطوعة بواسطة ائتلاف الشبكة العنكبوتية العالمية (W3C). هو توصية رسمية من ائتلاف الشبكة العنكبوتية العالمية منذ كانون الثاني/يناير عام 2008 لتطوير شبكة الويب الدلالية.</p>	البروتوكول البسيط ولغة استعلام RDF إطار توصيف الموارد	SPARQL
<p>هي واجهات برمجة تطبيقات أو web APIs يتم الوصول إليها من خلال HTTP ويتم تشغيلها على نظام استضافة عن بُعد للخدمات المطلوبة. خدمات الويب هي أنظمة برمجية مصممة لدعم التفاعل المتبادل من جهاز لجهاز آخر عبر إحدى الشبكات. فهي تحتوي على واجهة موصوفة في تنسيق قابل للمعالجة بواسطة آلة وتفاعل الأنظمة الأخرى مع خدمة الويب بطريقة موصوفة في وصفها باستخدام بروتوكول رسائل SOAP، التي يتم نقلها عبر HTTP مع تسلسل XML بالاقتران مع المعايير الأخرى المتعلقة بالويب.</p>	واجهة برمجة التطبيقات	خدمات الويب - API
<p>تعتمد معايير اتحاد الخدمات الأرضية الفضائية المفتوحة (OGC) على بنية معممة مسجلة في مجموعة من المستندات يُطلق عليها بصورة جماعية "المواصفات المجردة"، والتي تصف نموذج البيانات الأساسي لتمثيل الخصائص الجغرافية، ولقد تم تطويرها لدعم المحتوى المضمّن كذلك. والهدف هو دعم حالات الاستخدام مثل توزيع نتائج البحث، وتبادل مجموعة من الموارد مثل، خدمة خصائص الويب (WFS) الخاصة باتحاد الخدمات الأرضية الفضائية المفتوحة ((OGC)، وخدمة خرائط الويب ((WMS)، وخدمة تجانب خرائط الويب ((WMTS)، وخدمة تغطية الويب (WCS) وغير ذلك في "صورة تشغيلية مشتركة".</p>	خدمات ويب اتحاد الخدمات الأرضية الفضائية المفتوحة لمشاركة البيانات والمعلومات	خدمات WxS OGC
<p>هي لغة وصفية بسيطة ولكن صارمة، تم تطويرها من قبل ائتلاف الشبكة العنكبوتية العالمية. وهي تعمل على تحديد دور أساسي في تبادل مجموعة كبيرة ومتنوعة من البيانات. XML هي تنسيق يسمح بتفسير البيانات من خلال العديد من التطبيقات. وهي تبسيط وتكييف للغة الترميز القياسي العام (SGML) وتسمح بتحديد القواعد النحوية للغات معينة. في الواقع، إن XML هي وسيلة لتحديد اللغات لتلبية احتياجات مختلفة.</p>	لغة الترميز القابلة للامتداد	التنسيق XML

تراخيص البيانات

هناك العديد من أنواع التراخيص التي يمكن تطبيقها على تدفق بيانات اتفاقية برشلونة، فيما يلي التراخيص الرئيسية المحددة لإدارة جميع أنواع البيانات في نظام InfoMAP.

انطلاقاً من مفهوم المشاركة المفتوحة، قمنا بتقييم الوضع الحديث لاتجاهات ترخيص مواد ومعلومات القطاع العام، وفقاً لتوجيه معلومات القطاع العام للاتحاد الأوروبي PSI 1 الخاص بالدول الأوروبية أو ما تستخدمه المجتمعات الجغرافية المكانية لضمان استخدام البيانات والمنتجات وإعادة استخدامها.

كانت التراخيص، التي تم أخذها في الاعتبار، هي تلك التي توفرها تراخيص المشاع الإبداعي (CCL - <http://creativecommons.org>) وهي التراخيص الأكثر شيوعاً واستخداماً المتوفرة للمواد الرقمية. يعتبر اختيار تراخيص المشاع الإبداعي مدفوعاً بالمرونة التي توفرها سلسلة من "الحقوق الأساسية"، مع نسب المصنف (CC-BY) كمتطلب أساسي، إلى جانب ثلاثة "عناصر ترخيص" أخرى يمكن خلطها ودمجها للحصول على ستة أنواع رئيسية مخصصة للتراخيص (الشكل 2) من خلال واجهة ويب للإشارة والنقر، تنتقل من كونها أكثر انفتاحاً إلى مقيدة.



الشكل 2 - تراخيص المشاع الإبداعي - نطاق تقييدي مفتوح (أُخذت الصورة من موقع ويب المشاع الإبداعي)

فيما يلي وصف لأنواع التراخيص الرئيسية الستة للحصول على نظرة عامة كاملة، سيتم تحديد المعايير المعتمدة من أجل InfoMAP في المادة 10 "ترخيص البيانات" من سياسة البيانات وفقاً للمخطط المقترح في الفصل نموذج سياسة البيانات.

¹ توجيه معلومات القطاع العام للاتحاد الأوروبي (توجيه 98/2003/EC - 31 كانون الأول/ديسمبر 2003)، يقدم التوجيه الخاص بإعادة استخدام معلومات القطاع العام إطاراً قانونياً مشتركاً لسوق أوروبية للبيانات المتوفرة لدى الحكومة (معلومات القطاع العام). يعتبر هذا التوجيه مبنياً على ركيزتين أساسيتين للسوق الداخلية: الشفافية والمنافسة العادلة. <http://ec.europa.eu/digital-agenda/en/european-legislation-reuse-public-sector-information>

نوع الترخيص	الاسم	الوصف الرئيسي
	ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف نسب المصنف - دولي CC BY	يتيح هذا الترخيص للآخرين توزيع عملك ومزجه وتعديله والإضافة إليه، حتى بشكل تجاري، طالما ينسبون إليك فضل الإنشاء الأصلي. موصى به بهدف نشر المنتجات والبيانات المرخصة وإستخدامها إلى أقصى حد.
	ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف - والترخيص بالمثل نسب المصنف مشاركة بالمثل دولي CC BY-SA	يتيح هذا الترخيص للآخرين إعادة مزج أعمالك وتعديلها والإضافة إليها، حتى للأغراض التجارية، طالما أنهم ينسبون الفضل إليك ويرخصون إبداعاتهم الجديدة بموجب الشروط المماثلة. ستحمل جميع الأعمال الجديدة المستندة إلى أعمالك نفس الترخيص، وبالتالي، سوف تسمح أي مشتقات أخرى بالإستخدام التجاري كذلك.
	ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف - والترخيص دون مشتقات ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف - والترخيص دون مشتقات - دولي CC BY-ND	يسمح هذا الترخيص بإعادة التوزيع، التجاري وغير التجاري، طالما يتم نقله بشكل كامل ودون تغيير مع نسب الفضل إليك.
	ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف - والترخيص بالمثل غير تجاري نسب المصنف والترخيص بالمثل - غير تجاري - دولي CC BY-NC	يتيح هذا الترخيص للآخرين إعادة مزج أعمالك وتعديلها والإضافة إليها، ولكن ليس لأغراض تجارية، طالما ينسبون إليك فضل الإنشاء الأصلي.
	ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري والترخيص بالمثل CC BY-NC-SA	يتيح هذا الترخيص للآخرين إعادة مزج أعمالك وتعديلها والإضافة إليها، ولكن ليس لأغراض تجارية، طالما أنهم ينسبون الفضل إليك ويرخصون إبداعاتهم الجديدة بموجب شروط مماثلة. ستحمل جميع الأعمال الجديدة المستندة إلى أعمالك نفس الرخصة، وبالتالي، سوف تنفذ أي مشتقات أخرى ولكن ليس لأغراض تجارية.
	ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري والترخيص دون مشتقات CC BY-NC-ND	يسمح هذا الترخيص بإعادة التوزيع غير التجاري ونسب الفضل لك، طالما تم تمريره بشكل كامل ودون تغيير. ويعتبر ذلك الحد الأقصى لتقييد البيانات والمنتجات.

البيانات الوصفية وتوليد البيانات

سوف تحتوي جميع البيانات التي تم جمعها، من أجل تسهيل البحث والاكتشاف لإدارة الوصول إلى الموارد، على وثيقة بيانات وصفية تصف مجموعة البيانات والخدمة بالتفصيل؛ تتم إدارة البيانات الوصفية وحفظها بشكل مباشر أو كخدمة حصاد في دليل البيانات الوصفية لنظام InfoMAP وتكون متوفرة على بوابة InfoMapNode الجغرافية.

تُعرض المعلومات الأساسية المتوفرة في البيانات الوصفية في صورة قالب في هذا القسم، وفقاً للمعايير الدولية ولضمان قابلية تشغيل بيبي كافية بين نظام InfoMAP والمنصات الأخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولكن أيضاً لتخزين قيود الوصول وتقييم الاستخدام.

وبنفس الطريقة، عند توليد مجموعة بيانات جديدة في نظام InfoMAP، يجب إعداد البيانات الوصفية وخدمة الشبكة لمشاركة هذه البيانات وإتاحتها للاستخدام العام مع أدنى حد ممكن من القيود. يجب تعيين معرف ثابت فريد لكل مجموعة بيانات بهدف تنظيم البيانات بأفضل طريقة والتعرف بسهولة على مصدر مجموعة البيانات.

قالب البيانات الوصفية

1. المتطلبات العامة
 - 1.1. معرّف الملف
 - 1.2. لغة البيانات الوصفية
 - 1.3. نقطة اتصال البيانات الوصفية
 - 1.4. تاريخ البيانات الوصفية
2. قسم معلومات التعريف
 - 2.1. عنوان الموارد
 - 2.2. ملخص الموارد
 - 2.3. الطرف المسؤول
 - 2.4. دور الطرف المسؤول
 - 2.5. المرجع الزمني
 - 2.5.1. المدى الزمني للموارد الموصوفة
 - 2.5.2. تاريخ النشر أو تاريخ آخر مراجعة أو 2.5.3. تاريخ الإنشاء
 - 2.6. الكلمات الدالة
 - 2.6.1. المفردات الناشئة الخاضعة للرقابة
 - 2.7. القيود المفروضة على الوصول العام
 - 2.8. الشروط المطبقة على الوصول والاستخدام
 - 2.9. مربع الإحاطة الجغرافي
3. معلومات جودة البيانات
4. البيانات الوصفية لخصائص مجموعات البيانات
 - 4.1. نوع الموارد
5. قسم معلومات التعريف
 - 5.1. معرّف الموارد الفريد
 - 5.2. الكلمات الدالة لموضوع (موضوعات) البيانات المكانية
 - 5.3. الاستبانة المكانية
 - 5.4. لغة الموارد
 - 5.5. فئة الموضوع
6. قسم معلومات التوزيع
 - 6.1. محدد موقع الموارد
7. قسم معلومات جودة البيانات
 - 7.1. النطاق
 - 7.2. المطابقة
 - 7.3. الخط التطوري

فترات حظر البيانات

يتم فرض حالات حظر على مستوى مجموعة البيانات. بالنسبة إلى مجموعات البيانات المحظورة، تعتبر البيانات الوصفية الأساسية قابلة للعرض بشكل عام، ولكن مجموعات البيانات نفسها ليست كذلك. تتضمن البيانات الوصفية الأساسية إحداثيات جغرافية مكانية واسم الموقع ونوع مجموعة البيانات وتاريخ نهاية الحظر الحالي وأسماء الباحثين.

سيكون لكل مجموعة من مجموعات بيانات الحظر مدير وصول واحد أو أكثر، وعادةً ما يكون مولد البيانات الأصلي أو محمل البيانات. يمكن لمديري الوصول أو الأشخاص المعيّنين الوصول إلى بياناتهم المحظورة في نظام infoMAP، باستخدام نظام الدخول الأحادي والأدوات القياسية مثل بوابة InfoMapNode الجغرافية، ومستودع مركز البيانات، وواجهة برمجة التطبيقات. سيتم تمكين الوصول عبر معرف ثابت فريد (PID).

لا تكون عملية الحظر تلقائية؛ يجب طلب الحظر من قبل المساهمين في البيانات ذات الصلة.

تعتبر حالات الحظر مؤقتة وتستمر لفترة زمنية محددة. عادةً ما يستمر الحظر لمدة عامين بعد تحميل مجموعة البيانات على النظام، أو حتى تتم الموافقة على النشر، أيهما أقرب.

- سيتم رفع الحظر تلقائيًا بعد عامين ما لم تتطلب الجهات المولدة للبيانات فترة تمديد إضافية. يمكن طلب فترات تمديد لمدة تصل إلى عامين.
- سياسة بيانات نظام InfoMAP، والتي عادةً ما تتاح فيها البيانات للجمهور في وقت النشر.

المصادقة والترخيص والمحاسبة

المصادقة والترخيص والمحاسبة (ويشار إليها أيضًا بـ AAA) هي البنية الأساسية لنظام InfoMAP لإدارة إمكانية الوصول ذات التحكم الذكي إلى موارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وفرض السياسات وتوفير المعلومات اللازمة للاستخدام فيما يتعلق بالخدمات. تعتبر هذه العناصر الثلاثة هامة للإدارة الفعالة للشبكات وأمنها.

الركائز الثلاث للتحكم في الأمن وحقوق الجهات الفاعلة هي:

- المصادقة هي عملية التأكد من أن الشخص هو المقصود بالفعل.
- تشير المصادقة إلى القواعد/الأذونات التي تحدد الأشخاص المسموح لهم باتخاذ إجراءات ما.
- تدور المحاسبة حول تتبع الموارد المستخدمة لأغراض مالية أو مراجعة الحسابات.

نظام المصادقة

المصادقة هي عملية تحديد هوية الأشخاص، أو هويتهم التي يدعونها. توفر تقنية المصادقة التحكم في الوصول للأنظمة عن طريق التحقق مما إذا كانت وثائق اعتماد المستخدم تتطابق مع وثائق الاعتماد في قاعدة بيانات مستخدم مصرح بها أو في خادم مصادقة البيانات.

يتم تعريف المستخدمين عادةً بمعرف المستخدم، ويتم إجراء المصادقة عندما يقدم المستخدم بيانات اعتماد صحيحة، مثل كلمة مرور، تتطابق مع معرف المستخدم في قاعدة البيانات. يعتبر معظم المستخدمين أكثر دراية باستخدام كلمة المرور، باعتبارها جزءًا من المعلومات التي يجب أن يعرفها المستخدم فقط، وتسمى عامل مصادقة المعرفة.

في نظام InfoMAP، من أجل دعم المستخدم في حالة عدم وجود بيانات اعتماد محددة في كل مكون، وبناءً على المعيار المفتوح OpenLDAP، تم دمج نظام مصادقة تسجيل الدخول الأحادي. تم وصف الأمن الذي يوفره هذا النظام في قسم الأمن أدناه.

ملف تعريف المستخدم ودوره

إن المستخدم، بشكل عام، هو أي كيان (شخص طبيعي أو مؤسسة) يتفاعل مع نظام InfoMAP. يتكون نظام InfoMAP من مكونات مختلفة لتدفقات البيانات للسماح بالجمع من مصادر مختلفة للبيانات وعرض مجموعات البيانات والخدمات والخرائط. إذا احتاج المستخدم إلى مصادقته في النظام، فسيتم ذلك من خلال إجراء تسجيل الدخول، باستخدام اسم مستخدم وكلمة مرور تم تقديمها مسبقاً. لتسهيل هذا الإجراء، وحد نظام InfoMAP إجراءات الوصول وتم إعداد نظام تسجيل دخول أحادي. في دليل المستخدم لمكونات النظام، يوجد قسم مخصص لشرح كيفية الحصول على بيانات الاعتماد الصحيحة للوصول. هناك تركيبة مختلفة من الأدوار في كل إجراء تدفق بيانات لضمان الحق الصحيح المخصص لجميع المستخدمين المعنيين. لدى كل مستخدم، وفقاً لدوره، مجموعة من الأدوار مطابقة داخل النظام.

يكون هيكل ملفات التعريف والحقوق المرتبطة بها في نظام InfoMAP على النحو التالي:

- **مستخدمو الطرف المتعاقد:** قد يكون لكل نظام من أنظمة جمع البيانات تركيبة مختلفة لدور وطني، لضمان النقل الصحيح للمعلومات البيئية، وقد تم تصميم ثلاثة مستويات مختلفة لإدارة تدفق البيانات:
 - مستخدم مركز التنسيق الوطني
 - مستخدم الخبراء الوطنيين
 - مستخدم معد للقرارات
- مستخدمو عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط: يوجد لكل من المستخدمين الذين يكونون من موظفي أمانة وعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، دور مختلف في النظام وفقاً لاختصاص الأنشطة المنفذة ودورها في تدفق البيانات المختلفة وتقييم البيانات. يرد فيما يلي التقسيم الفرعي المحتمل:
 - أمانة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط هي المشرف بوجه عام على نظام InfoMAP، ويتمتع أعضاؤها بجميع حقوق الوصول إلى جميع المنتجات والبيانات البيئية، وبالنسبة إليهم، يجب تحديد حق محدد لإدارة مجموعة البيانات الرسمية.
 - مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال هو المسؤول بوجه عام عن نظام InfoMAP. يحتفظ مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال بجميع الحقوق لحماية أمن البيانات والنظام، ومع ذلك لن يقوم مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال بإدارة مجموعة البيانات، ما لم تطلب الجهة المالكة للبيانات ذلك.
 - إن برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط، والمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية، ومركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء، ومركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج النظيف، ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة هم عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المشاركة في نظام الإبلاغ الخاص باتفاقية برشلونة والبرنامج المتكامل للرصد والتقييم والميزانية الأساسية الوطنية وغيرها من أنظمة جمع البيانات من أجل إعداد طبقة تقييم محددة أو المنتجات البيئية وضمان الجودة. ويمكنهم عرض جزء كبير من البيانات ولكن لا يمكنهم إدارتها إذا لم تكن مطلوبة.
- شركاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومستخدمو الجهات الخارجية: هم المستخدمون الذين يتمتعون بالمستوى الأدنى من الوصول إلى توفير البيانات أو خدمات بيانات الويب التي يمكن استخدامها لدعم التحليلات البيئية.
- المستخدمون مجهولون الهوية: يمثلون المستخدمين الذين لم تتم مصادقتهم ويتمتعون فقط بإمكانية البحث وعرض البيانات الوصفية والبيانات المتاحة للجمهور. وإذا كانت البيانات متاحة للتنزيل العام، فيمكن تطبيق ذلك.

يمكن لكل مستخدم مصادق عليه الوصول إلى مجالات البيانات وإدارتها، استناداً إلى دور المستخدم الذي تمت تهيئته داخل النظام. يتمتع كل دور بمجموعة من الأدوار المطابقة داخل النظام، من أجل إدارة وتحرير وعرض بيانات محددة.

الإجراء الأمني

تساعد خبرات خدمات أمن تكنولوجيا المعلومات في تقليل المخاطر في تشغيل وإدارة شبكة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومركز البيانات والخوادم وأصول تكنولوجيا المعلومات الأخرى، وسيضمن مدير نظام InfoMAP حقوقاً كافية.

فعلى الرغم من توفر مجموعة متنوعة من النماذج والتقنيات لإدارة البيانات الجغرافية المكانية والوصول إليها ومشاركتها، إلا أننا نحتاج إلى إيلاء الاهتمام بكيفية معالجة المخاوف الأمنية، مثل سياسات التحكم في الوصول والأمن والخصوصية وبشكل خاص تطوير تطبيقات أنظمة المعلومات الجغرافية بشكل آمن وبصورة قابلة للتشغيل البيئي.

ومن أجل ضمان الحق الصحيح لكل مستخدم مصادق عليه، تم تحديد إجراء رسمي لاستلام بيانات الاعتماد لنظام تسجيل الدخول الأحادي في نظام InfoMAP؛ باستخدام بروتوكول وصول إلى الدليل مركزي. يتم تنظيم نظام الأمن بشكل أساسي على تسلسل هرمي "متفرع" بسيط يتكون من المستويات التالية:

- الدول؛
- المنظمات؛
- الوحدات التنظيمية (الأقسام والإدارات وما إلى ذلك)؛
- الأفراد (بما في ذلك الأشخاص والملفات والموارد المشتركة)

تم تعيين ملف تعريفى ودور لكل عنصر فردي.

علاوة على ذلك، يضمن الإجراء الأمني أن تتم معالجة البيانات المخزنة في نظام InfoMAP بشكل صحيح وحمايتها من أي حالة من حالات الاحتيال أو فقدان البيانات، باستخدام نظام نسخ احتياطي مناسب بشكل يومي ودار حماية ذي شبكة متعدد المستويات.

درجة دقة البيانات

يصف هذا الجزء من الوثيقة نوع البيانات المدارة والمجموعة ضمن خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في إطار عمل اتفاقية برشلونة. يتم تمثيل درجة دقة البيانات من خلال التفاصيل المختلفة للبيانات والمصدر المختلف الذي يقدم البيانات نفسها. وسيتم اقتراح توصية ترخيص لكل منها ولكن قد يتم تغييرها لكل حالة على حدة باستخدام إجراءات مختلفة لجمع تدفقات البيانات.

إنتاج البيانات

إنتاج البيانات هو كل البيانات الأولية التي تنتجها وتدرجها الأطراف المتعاقدة ضمن بروتوكولات محددة أو تدفق بيانات لاتفاقية برشلونية، بالإضافة إلى جميع البيانات التي ينتجها عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط مباشرة أو مع بعض المشروعات، لدعم الوضع البيئي الجيد وفقاً للإستراتيجية متوسطة الأجل. ويمكن النظر في مجموعة معينة من بيانات الإنتاج الخاصة بالبيانات التي تنتجها جهات خارجية، مثل مختلف كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية العاملة في مجال حماية البيئة في البحر الأبيض المتوسط والتي لا تكون جزءاً رسمياً من اتفاقية برشلونة، ولكنها مشاركة باعتبارها شريكاً في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

إن البيانات الرئيسية والموثوقة لإنتاج جميع التقييمات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط هي تلك التي تمثلها البيانات المقدمة رسمياً من الأطراف المتعاقدة في نظام الإبلاغ الخاص باتفاقية برشلونة أو في نظام معلومات البرنامج المتكامل للرصد والتقييم Infosystem. تنقسم البيانات إلى نوعين:

- بيانات الطبقة الأساسية
- البيانات البيئية

تمثل بيانات الطبقة الأساسية جميع البيانات المكانية اللازمة لدعم البيانات البيئية والتقييم، وتعتمد تفاصيل هذه البيانات على حساسية البلد وقد تكون بعض هذه المعلومات غير متاحة للاستخدام العام لأسباب أمنية. ستنتج قائمة محددة بالبيانات المحفوظة أو البيانات الخاضعة للحظر. وستحتاج جميع بيانات الطبقة الأساسية المتوفرة للاستخدام العام في نظام InfoMAP عن طريق خدمات الشبكة. الترخيص المقترح لهذه البيانات هو رخصة المشاع الإبداعي - نسب المصنف. CC-BY

البيانات البيئية هي جميع المعايير والملاحظات والقياسات البيئية التي جُمعت في إطار برنامج رصد بحري محدد والمقدمة من الأطراف المتعاقدة من خلال تدفق بيانات نظام InfoMAP على نظام الإبلاغ الخاص باتفاقية برشلونة أو عند استدعاء بيانات البرنامج المتكامل للرصد والتقييم.

البيانات التي تنتجها عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط هي بيانات جُمعت في مجالها المواضيعي الخاص من أجل دعم البرامج والبروتوكولات البيئية، إلى جانب تقارير الوضع البيئي الجيد وحالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط. تعتبر هذه البيانات ملكية خاصة لنظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة وهي متاحة للاستخدام والعمل العام عبر رخصة المشاع الإبداعي - نسب المصنف CC-BY.

تُعالج البيانات التي تنتجها أطراف أخرى في نظام InfoMAP، باستخدام خدمات التشغيل البيئي المسجلة والمرتبطة على InfoMapNode SDI أو تُحفظ كعينة من مجموعة بيانات في البنية الأساسية لنظام InfoMAP. تتوفر هذه البيانات بما يتفق مع إطلاق ترخيص المالك، والذي يُعبر عنه عادة في البيانات الوصفية المصاحبة لمجموعات البيانات أو الخدمات. وهذه البيانات ليست بيانات رسمية لإعداد تقرير وتقييم، ولكن يمكن استخدامها لإثراء التحليل البيئي.

تجميع البيانات

يمثل تجميع البيانات الحد الأدنى المشترك من إنتاج البيانات الرسمية الذي توفره الأطراف المتعاقدة والذي تتم إدارته على مستوى خبراء مركز التنسيق المواضيعي أو في إطار ولاية عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ذات الصلة.

وبالنسبة لكل مجال مواضيعي، يمكن تحديد بروتوكولات أو جمع تدفقات البيانات بمستوى مختلف من التجميع، ويجب تحديد هذا الاتفاق المشترك بشكل منفصل على أساس كل حالة على حدة في إطار فريق الخبراء المواضيعي أو مركز تنسيق الخريطة الوطنية.

تنتج عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط طبقات التجميع، وينبغي أن تعود حقوق الملكية الفكرية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التي أنتجتها. ستكون مجموعات البيانات متاحة لأي غرض وللجال العام، وبصورة رئيسية عبر ترخيص المشاع الإبداعي أو نسب المصنف - والترخيص بالمثل. في جميع الأحوال، ستكون هناك حاجة إلى تحديد اتفاق مخصص بشأن هذا المستوى من التجميع والتوقيع عليه.

لا يمكن في هذه المرحلة وضع قائمة شاملة لكافة طرق تجميعات البيانات المتاحة، ولكن يمكن نشر قائمة محدثة كل فصل في نظام InfoMAP.

منتجات الخرائط والوثائق

الخرائط والوثائق التي تنتج في إطار عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط هي بيانات ومعلومات معدة لأغراض عامة وينبغي أن تكون متاحة لجميع المستخدمين ولكافة الأغراض. تمثل هذه البيانات ما يتم تطويره وإنتاجه بشكل مباشر بوصفه تقييمًا بيئيًا أو تقييمًا لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. ستوفر هذه المنتجات عبر بوابة InfoMapNode و/أو موقع مركز الأنشطة الإقليمي الإلكتروني المعني بوصفها بيانات مفتوحة المصدر ومتاحة عبر ترخيص المشاع الإبداعي - نسب المصنف. بالنسبة لتجميع البيانات التي يوفرها نظام InfoMAP واتفاقية برشلونة، ستكون هناك حاجة للإشارة إلى مصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، مع الاستشهاد كذلك بما يلي:

"مصدر بيانات من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط يوفره نظام InfoMAP، جميع الحقوق محفوظة @عام".

الوصول إلى البيانات وتوزيعها

يجب أن تكون كافة البيانات التي يحتويها نظام InfoMAP متوفرة دون أية تكلفة، باستثناء الحالات التالية:

- تطبيق القيود الناشئة عن القواعد الملزمة، بما في ذلك التشريعات الوطنية للأطراف المتعاقدة، والتي تشمل حماية البيانات الشخصية وسرية الإحصاءات وحماية حقوق الملكية الفكرية وحماية مجموعات البيانات ذات الحساسية الوطنية والدفاع أو الأمن القومي.
- البيانات التي توفرها عناصر نظام InfoMAP تأتي مصحوبة بترخيص استخدام البيانات. البيانات التي توفر في الأصل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط من قبل أطراف أخرى قد يكون لها اتفاقات وتراخيص خاصة بها للوصول إلى البيانات، متفق عليها مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، والتي تقيد أسلوب نظام InfoMAP في توفير البيانات للآخرين؛
- يتجاوز طلب الوصول إلى البيانات قدرات المعالجة بمركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال.

سيضمن نظام InfoMAP توافر جميع الأدوات لتمكين الوصول إلى مصادر البيانات التي تركز عليها منتجات وخدمات عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، فيما يخص: (أ) البيانات التي يحتويها نظام InfoMAP والتي تكون مملوكة لآخرين، (ب) البيانات التي يحتويها نظام InfoMAP والتي تمت تهيئتها أو دمجها أو توفيقها، (ج) البيانات الموجودة، والمدارة والمتوفرة للعام في كيانات أخرى، أو الموزعة، على سبيل المثال الإدارات الوطنية طبقاً لمبادئ البنية التحتية للمعلومات المكانية في المجتمع الأوروبي ونظام المعلومات البيئية المشتركة، (د) البيانات التي طلب من نظام InfoMAP ترتيب إمكانية وصول لها، مثل، العمل كمزود بيانات للأطراف الأخرى.

سُتقدم البيانات من خلال الاكتشاف والعرض، وقدر الإمكان، عبر خدمات التنزيل والتي تتماشى مع المعايير الموضوعية من قبل المنظمة الدولية للمعايير ISO وأوبن جيوستاتال كونسورتيوم OGC ومبادئ البنية التحتية للمعلومات المكانية في المجتمع

الأوروبي وغيرها من جهات المعايير. سيحتفظ مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال، بصفته مديرًا للنظام، بالبيانات، حيثما يرى ذلك مناسبًا، وسيهدف المركز إلى تقديم المعلومات التعريفية عن جميع البيانات.

نموذج سياسة البيانات







يحدد نموذج سياسة البيانات لكل مجموعة من تدفقات البيانات، بناءً على محورين رئيسيين: يتكون المحور الأول من درجة دقة البيانات طبقًا لما ذُكر في القسم السابق، والمحور الثاني هو الذي يُعرض فيه نموذج التصديق تبعًا لتنوع المستخدم. بالنسبة لكل خلية من خلايا المصفوفة، يمكن تحديد الحقوق، ومنها أيضًا الترخيص الرئيسي المطبق. يمكن لكل من الأطراف المتعاقدة أن يفرض قيودًا معينة على البيانات البيئية المقدمة.

ملف المستخدم ومصفوفة دقة البيانات

في الشكل 3 أدناه، تعرض المصفوفة المعيارية المستخدمة لاستبيان كل من تدفقات البيانات (نظام الإبلاغ الخاص باتفاقية برشلونة، البرنامج المتكامل للرصد والتقييم والطبقة الأساسية)، والحق في الوصول إلى البيانات، للحصول على صورة كاملة (لكل دولة على حدة) من أجل الإدارة الصحيحة للبيانات المجمعة في نظام InfoMAP. ويرد مثال في المرفق الثاني عن كيفية قيام كل بلد بملء المصفوفة في إطار مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال.

		Data Production				Data Aggregation		Map and document products
		Contracting Parties Data		MAP Components data	Third Party data	Minimum Common layer	Aggregation layer	
		Base Layer data	Environmental data					
Contracting Party users	National Focal Point user							
	National Expert user							
	Reporter user							
MAP Component users	CU							
	INFO/RAC							
	MEDPOL							
	REMPEC							
	PB/RAC							
	PAP/RAC							
	SCP/RAC							
	SPA/RAC							
MAP Partners								
Anonymous users								

الشكل 3 نموذج مصفوفة سياسة إدارة البيانات اللازمة للحصول على الحق والدور من الجهات الفاعلة في البيانات. ويُعرض الحق المحتمل في استخدام البيانات في صورة تخطيطية في الشكل أدناه (الشكل 4)

Legend	
	All right to view, download and edit/manage data
	All right to view, download and edit/manage National data
	Right to view and download data
	Right to view and download national data
	Right to view only data
	No right

الشكل 4 مجموعة ممكنة من حقوق البيانات

الثغرات التي يجب التعامل معها

في الوقت الراهن، لم يتم بعد تحديد صورة واضحة لكل من الأطراف المتعاقدة بشأن ما هو متاح من البيانات للاستخدام العام أو القيود المفروضة عليها. ويلزم تجميع قائمه بالبيانات الحساسة أو المقيدة المحتملة لأسباب أمنية.

تقدم الوثيقة أهمية تحديد كل نوع من البيانات المنتجة، وما هو قيد الوصول والاستخدام، من أجل استغلال الاستخدام المحتمل في التحليل والتقييم البيئيين.

سُجّرت مقابلة بشأن البيانات مع كل بلد من البلدان من أجل إعداد قائمة بالبيانات الأساسية، فضلاً عن البيانات البيئية العامة أو المقيدة. بالنسبة لكل مجموعة بيانات، يجب أن يكون لدينا بيانات وصفية متاحة على المستوى الوطني عبر دليل الدولة أو المنظمة، أو على مستوى البحر الأبيض المتوسط عن طريق استخدام دليل البيانات الوصفية InfoMap. ولا بد من جمع معلومات البيانات الوصفية، باستخدام معلومات النموذج القياسي الواردة في القسم السابق، لتقييم الترخيص المرتبط بمجموعة البيانات، إذا لم تكن هذه المعلومات متاحة، فيجب تحديث وثيقة البيانات الوصفية وفقاً لذلك.

وبالتوازي مع ذلك، نحتاج إلى تحديد ما هي الطبقة الدنيا المشتركة لتجميع معلومات البيانات في كل تدفق للبيانات، بشكل رئيسي فيما يخص البرنامج المتكامل للرصد والتقييم ورصد البيانات.

دور الأطراف المتعاقدة وتأثيرها على سياسة البيانات

يعتبر تحديد سياسة البيانات عملية طويلة تتطلب التعاون بين واضع السياسات ومدير البيانات ومنتج البيانات؛ وفي هذه السباق، تمثل وحدة التنسيق واضع السياسات، ويمثل مدير البيانات مركز الأنشطة الإقليمي للإعلام والاتصال لنظام InfoMAP، ويمثل منتج البيانات الرئيسي السلطات العامة المشاركة المعنية من قبل الأطراف المتعاقدة.

وينبغي أن تكون جميع الجهات الفاعلة على علم بالعملية التي تفضي إلى اتفاق مشترك بشأن إجراء تراخيص البيانات ومشاركتها على نظام InfoMAP.

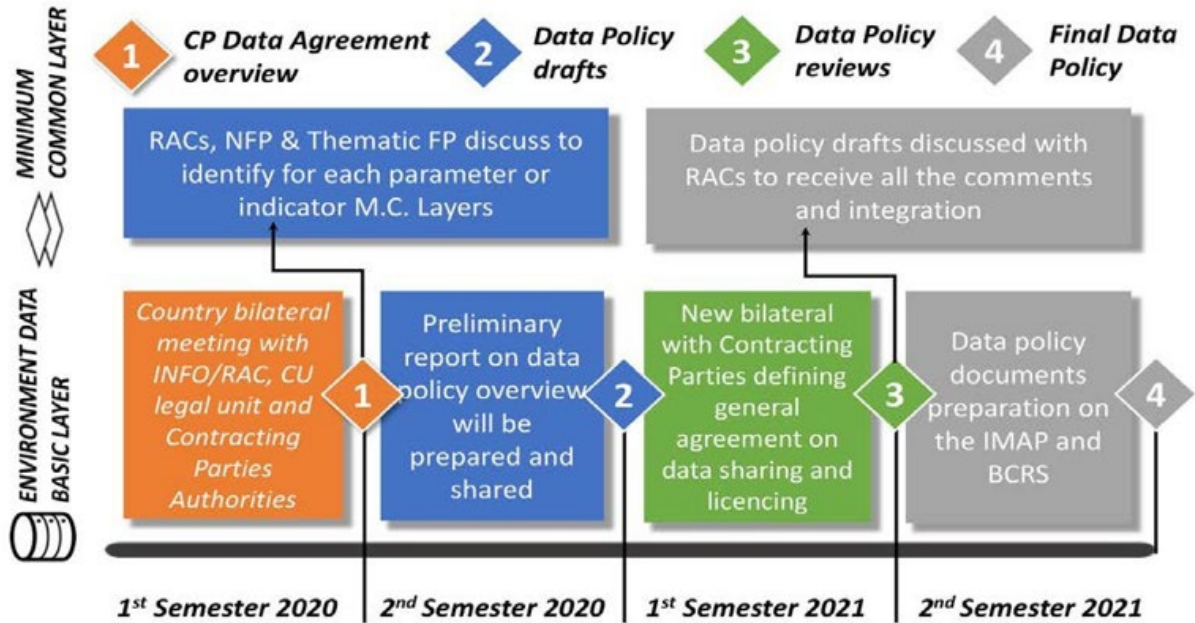
يجب على كل طرف متعاقد أن يحدد أي من مجموعات البيانات تعتبر حساسة أو مقيدة أو محدودة الاستخدام وأنها تعتبر بيانات الطبقة الأساسية الرسمية (أي الوحدات الإدارية، الخط الساحلي، الهيدرولوجيا، وما إلى ذلك) والمتوفرة لجميع المستخدمين وجميع الأغراض.

خارطة الطريق التشغيلية لسياسة البيانات

ولضمان أن تكون سياسة البيانات محددة لكل نوع من البيانات المعالجة في نظام InfoMAP، فمن الضروري سد الفجوة أو نقص المعلومات من جانب الدولة. وفي فترة السنتين المقبلة سيجري تقييمًا مبدئيًا، من أجل إثراء هدفين في الأساس هما:

- تحديد قيود البيانات وقيود الطبقة الأساسية والبيانات البيئية لدى كل من الأطراف المتعاقدة.
- تحديد الحد الأدنى من طبقة التجميع المشتركة لكل مسألة مواضيعية.

ولضمان هذه الأهداف، تم تصميم خارطة الطريق التشغيلية التالية، ممثلة بيانياً في الشكل 5:



الشكل 5 خارطة طريق سياسات البيانات - من خلال خارطة الطريق هذه، بعد عامين من المشاورات، سيتم تحديد سياسة بيانات مشتركة لكل تدفق من البيانات في اتفاقية برشلونة.

بناء القدرات لدعم سياسة البيانات

النطاق الرئيسي لهذه الوثيقة الفنية، التي تصف المفهوم الأساسي لسياسة إدارة بيانات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المستقبلية هو إعداد ثلاثة اتفاقات مختلفة بشأن سياسة البيانات:

- سياسة بيانات البرنامج المتكامل للرصد والتقييم، والتي تحدد قواعد الوصول إلى، واستخدام وإعادة استخدام، البيانات التي تجمعها وتديرها منصة البرنامج المتكامل للرصد والتقييم (InfoMAP)؛
- سياسة بيانات نظام الإبلاغ الخاص باتفاقية برشلونة والتي تراعي التدفق الكامل للبيانات المشاركة في نظام الإبلاغ الخاص باتفاقية برشلونة؛ و
- سياسة تدفق البيانات والتي ستتضمن أيضاً تحديد اتفاق محدد بشأن جميع البيانات التي ينتجها برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط إلى جانب تحديد إمكانية الوصول إلى شبكة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وقواعد استخدامها.

لتحقيق الأهداف وإصدار الوثائق الثلاثة المتعلقة بسياسة البيانات، سيقدم مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال بالتعاون مع الأمانة العامة العديد من الأدوات الداعمة إلى الأطراف المتعاقدة من أجل دعم إدارة البيانات

وستهدف هذه الأدوات إلى دعم أنشطة بناء القدرات في المجالات التالية:

- **التنسيق:** العمل مع الأطراف المتعاقدة لتحسين التعاون مع مزودي خدمات البيانات، والتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة في البيانات، وكذلك الحد من الفجوة في تبادل البيانات، والحساسية، وإمكانية الوصول.
- **إدارة البيانات:** لدعم الأطراف المتعاقدة، يجب إنشاء منصة نظام InfoMAP لضمان الربط الآمن والتشغيل البيئي للطبقات ومجموعة البيانات. ينبغي على الأطراف المتعاقدة، من جانبها، أن تنشئ وتحسن بنيتها التحتية ومنصتها لتتماشى مع المعايير الدولية لضمان، قدر الإمكان، التشغيل البيئي والمشاركة الصحيحة والديناميكية للبيانات والمعلومات. وقد وضع مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال بالفعل مبادئ توجيهية محددة في هذا الصدد ويمكن تنفيذها في فترة السنتين المقبلة.
- **المهارات الفنية:** في منصة التدريب التي طورها مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال، ستتوفر حزم تدريبية متنوعة، وستحتوي كل منها على وحدات أو دورات تدريبية مجانية ومفتوحة المصدر عبر الإنترنت. ويمكن استغلال هذه الوحدات التدريبية على مستويات إدارية مختلفة من قبل البلدان، علاوة على ذلك، إذا لزم الأمر، يمكن أن تنظم عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط أنشطة تدريبية إذا طلبت الأطراف المتعاقدة ذلك

المرفق الأول: أمثلة على هيكل سياسة البيانات

بوجه عام، صُممت وثيقة سياسة البيانات بعد تحديد المستوى المختلف من المعرفة بالبيانات والدور المحتمل الذي يمكن لمستخدم أو منتج آخر القيام به في النظام. ويجب أن تشمل الوثيقة الأساسية المواد التالية وأن تُلحق بها كمرفق، جميع التراخيص المحددة بوصفها المطبقة على سياسة البيانات.

الهيكل العام كالتالي:

مادة 1: الموضوع

يصف البيانات موضوع السياسة

مادة 2: الأهداف

تصف الغرض من سياسة البيانات

المادة 3: توفير البيانات

تصف جميع البيانات المدرجة في السياسة.

المادة 4: إمكانية الوصول وإعادة التوزيع

تحدد قواعد الوصول وإعادة استخدام وإعادة استخدام البيانات وكيفية الإحالة إلى الاستشهاد المرجعي لمصدر البيانات.

المادة 5: حالة حظر البيانات (اختيارية)

تصف البيانات التي قد تخضع إلى الحظر، والإطار الزمني للحظر وقواعده ومرات تكراره.

المادة 6: التعرف على مصادر البيانات

تحدد كيفية الاستشهاد بمصادر البيانات وأين يمكن العثور على المراجع.

المادة 7: الضمان

تشير إلى الضمان على مصادر البيانات والحق في البيانات الخاصة بأطراف خارجية.

المادة 8: الجودة

تشير إلى جودة البيانات ونطاق الاستخدام الصحيح للبيانات.

المادة 9: تكرار التحديث (اختياري)

تحدد معدل تحديث الوثيقة.

المادة 10: الترخيص المطبق

أشارت إلى أنواع تراخيص البيانات المطبقة في إطار عمل سياسة البيانات الوارد وصفه في المادتين 1 و 2.

المرفق الثاني: أفضل الممارسات

		Data Production				Data Aggregation		Map and document products
		Contracting Parties Data		MAP Components data	Third Party data	Minimum Common layer	Aggregation layer	
		Base Layer data	Environmental data					
Contracting Party users	National Focal Point user							
	National Expert user							
	Reporter user							
MAP Component users	CU							
	INFO/RAC							
	MEDPOL							
	REMPEC							
	PB/RAC							
	PAP/RAC							
	SCP/RAC							
	SPA/RAC							
MAP Partners								
Anonymous users								

المرفق الثالث

قائمة بشركاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الجدد والمجدد اعتمادهم

قائمة بشركاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المجدد اعتمادهم

المؤسسات التالية التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف المتعاقدة الثامن عشر كشركاء لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط تم تجديد اعتمادهم لست سنوات أخرى:

- إيكو بيس الشرق الأوسط
- المركز البيئي للإدارة والتكنولوجيا (ECAT تيرانا)
- Fondazione IMC-Centro Marino Internazionale ONLUS
- شبكة البصمة العالمية (GFN)
- جرين بيس الدولية
- الجمعية الهيلينية لحماية البيئة البحرية (HELMEPA)
- الجمعية الدولية لغابات البحر الأبيض المتوسط (AIFM)
- المركز العالمي للقانون البيئي المقارن (CIDCE)
- مؤسسة الشواطئ المتوسطية (MEDCOAST)
- المكتب الإعلامي المتوسطي للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة (MIO-ECSDE)
- البرنامج المتوسطي للقانون والتفاوض البيئي العالمي (MEPIELAN)
- شبكة المناطق المتوسطية المحمية (MEDPAN)
- أوشيانا
- الجمعية السورية لحماية البيئة (SEPS)
- معهد أرافا للدراسات البيئية (AIES)
- مركز أبحاث المحافظة على المناطق المتوسطية الرطبة Tour du Valat Foundation
- المؤسسة التركية لأبحاث البحار (TUDAV)
- الصندوق العالمي لحفظ الطبيعة التابع لمكتب برنامج البحر الأبيض المتوسط (WWF Med)

قائمة بشركاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الجدد

تم اعتماد المؤسسات التالية كشركاء جدد لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط:

- Asociación ONDINE
- بيرد لايف مالطا (BLM)
- مركز الطاقة والبيئة والموارد الطبيعية (CENER21)
- مركز التوثيق والبحوث والتجارب بشأن التلوث العرضي للمياه (CEDRE)
- إيكو - يونيون
- منتدى مدن البحر الأدرياتيكي والأيووني (FAIC)
- Surfriider España
- أكاديمية المياه الفرنسية
- جمعية إنسان للبيئة والتنمية (HEAD)
- شبكة المدن المتوسطية (Med Cities)
- الأمانة العامة لمبادرة المناطق الرطبة المتوسطية (MedWet)
- وكالة المدن والأقاليم المستدامة في البحر الأبيض المتوسط (AVITEM)
- جمعية الحياة البرية في فلسطين
- الجمعية الدولية لمقاولين الجيوفيزياء (IAGC)
- رابطة الابتكار والتطوير (INNODEV)
- منظمة شبكة إنقاذ المتوسط (MedSOS)
- أوشان كير
- الرابطة الدولية لمنتجات النفط والغاز (IOGP)
- مؤسسة يونيفيردي

المرفق الرابع

تشكيل لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة 2020-2021 - أعضاء الأطراف غير المتعاقدة

تشكيل لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة 2020-2021 أعضاء الأطراف غير المتعاقدة

عضوية الأطراف غير المتعاقدة في لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، على نحو ما رُحِب به الاجتماع الثامن عشر للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (بودفا، الجبل الأسود، 11-13 حزيران/يونيو 2019). يشار إلى الأعضاء الجدد بأحرف داكنة:

- مجموعة السلطات المحلية: وكالة المدن والأقاليم المستدامة في البحر الأبيض المتوسط ((AVITEM)، منتدى مدن البحر الأدرياتيكي والأيوبي (FAIC)، منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة ((UCLG)،
- مجموعة أصحاب المصالح الاجتماعية الاقتصادية: شبكة استثمار أنيما، إيكونوميك، اتحاد الغرف التجارية والصناعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (ASCAME)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في اليونان (ESCG)؛
- مجموعة المنظمات غير الحكومية: إيكو يونيون، المنتدى المصري للتنمية المستدامة (ESDF)، وشبكة مديري المحميات البحرية في البحر الأبيض المتوسط (MedPAN)،
- مجموعة المجتمع العلمي: المنتدى الأوروبي ومتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية ((FEMISE)، شبكة الحلول المتوسطة للتنمية المستدامة ((Med-SDSN)، والبرنامج المتوسطي للقانون والتفاوض البيئي العالمي ((MEPIELAN)؛
- مجموعة المنظمات الحكومية الدولية: المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED)، شراكة العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط (GWP-Med)، والأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط ((UfMS)؛ و
- البرلمانيون: تجمع البرلمانيين المتوسطيين من أجل التنمية المستدامة ((COMPSUD)، الجمعية البرلمانية المتوسطية ((PAM)، والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (PA-UfM).

المرفق الخامس

خارطة طريق لتقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل الحالية وإعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل القادمة

خارطة طريق تقييم إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط متوسطة الأجل للفترة 2016-2021، وإعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل القادمة.

1. المقدمة والمبادئ

تعرض هذه الوثيقة منهجًا لتقييم/مراجعة إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط متوسطة الأجل الحالية وإعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل القادمة. تستند هذه الوثيقة إلى المبادئ والمتطلبات التالية:

- اعتمد مؤتمر الأطراف المتعاقدة التاسع عشر الإستراتيجية متوسطة الأجل الحالية والتي تغطي فترة ست سنوات حتى مؤتمر الأطراف المتعاقدة الثاني والعشرين (أي، للفترة 2016-2021)؛ وينبغي اعتماد الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة في المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة في عام 2021، مع الوضع في الاعتبار تقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل الحالية؛
- يجري تقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل الحالية بناءً على طلب الأطراف المتعاقدة على النحو الوارد في القرار IG.22/1: "يطلب من الأمانة العامة أن تبدأ تقييمًا مستقلًا لتنفيذ الإستراتيجية متوسطة الأجل في عام 2020 للنظر فيه من قبل المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة في عام 2021، مع التركيز بوجه خاص على الروابط المشتركة مع أهداف الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025 والأهداف الأيكولوجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط القائمة على نهج الأنظمة الأيكولوجية"؛
- يجب أن تتواءم الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة مع السياق العالمي لخطة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، وإطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 لاتفاقية التنوع البيولوجي، وتنفيذ اتفاقية باريس، وقرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة ذات الصلة وتنفيذ الاتفاقيات البيئية العالمية متعددة الأطراف في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط؛
- ستعتمد الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة على العناصر التالية، من بين عناصر أخرى:
 - تفرد ولاية نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في المنطقة؛
 - المزايا النسبية التي تتمتع بها منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة بأبعادها الثلاثة (المؤسسية والتنظيمية والتنفيذية)؛
 - الخبرات والإنجازات والعمليات الكبرى والدروس المستفادة على مدار العقود الأربعة الماضية وبخاصة في فترة العامين الأخيرة؛
 - احتياجات الأطراف المتعاقدة وسياساتها والتزاماتها على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛
 - الرؤية والاعتبارات الرئيسية وتقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل الحالية إلى جانب الدروس المستفادة من تنفيذها؛
 - أعمال التقييم الأكثر دقة التي يجري الاضطلاع بها في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛
 - تحليل التحديات البيئية الكبرى التي ستواجهها منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال الأعوام القادمة؛
 - تحليل القضايا الناشئة ذات الأهمية الخاصة للمنطقة؛
 - النموذج الجديد اللازم لتنفيذ خطة 2030، والذي لا يجري فيه العمل على قضايا البيئة والتنمية المستدامة في دوائر مغلقة، بل يرتبط بها بصورة جوهرية؛
 - تنفيذ وتعزيز الأدوات الشاملة لمنظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة؛
 - الاهتمام المتزايد الذي تبديه الجهات الفاعلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وخارجها فيما يتعلق بمشاركة منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة؛
 - الفرص المتاحة في المنطقة من حيث إمكانية الوصول إلى الموارد المالية والمعرفة ومشاركة أصحاب المصلحة؛ و
 - المزايا التي تتمتع بها الجهة بكونها جزءًا من آلية عالمية مشتركة بين الحكومات مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمم المتحدة

- وسيحفز التركيز والتكامل والتنوع في الاستجابات والنهج على تطوير الإستراتيجية متوسطة الأجل لتعكس تنوع المنطقة (ربما من خلال إدراج نهج القوة المحركة-الضغط-الحالة-التأثير-الاستجابة في تطوير الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة)؛
- ولا بد أن يراعي تقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل الحالية وإعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل القادمة عمليات التقييم ذات الصلة ضمن منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة (بما في ذلك تقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025، والتقييم متوسط الأجل لخطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتقرير حالة الجودة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لعام 2017، وحالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2019 وإعداد الدراسة الاستبصارية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط 2050)؛
- ولا بد من إجراء العملية تحت قيادة المكتب، ويجب أن يكون إعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة مدفوعاً من قبل الأطراف المتعاقدة، وأن يشمل مشاركة فريق التنسيق التنفيذي، وأن يكفل مشاركة أصحاب المصلحة على أوسع نطاق ممكن.

2. المنهجية وخارطة الطريق

A. تقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021

وصف عملية تقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل الحالية

سيُجرى تقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل الحالية خلال العام الأول من فترة العامين 2020-2021. ويجب أن يعتمد على مؤشرات الأداء والأهداف الخاصة بها، والتي وضعت ضمن برنامج عمل وميزانية كل عامين، لتمكين خطة عمل البحر الأبيض المتوسط من قياس التقدم المحرز في مقابل هذه الإنجازات المتوقعة. كما أشير إليه في نص الإستراتيجية متوسطة الأجل، فإن النتائج والنواتج الإستراتيجية التي يتعين تحقيقها هي محور إطار الأداء. ولذلك، من المقترح تقديم تقارير عن الأداء على مستوى النتائج والنواتج. ولتحقيق هذه الغاية، يجب اتباع الخطوات التالية:

- وضع قيم خط الأساس
- مجموع عدد المؤشرات (استناداً إلى كل برنامج عمل لفترة سنتين)
- تقييم مدى تحقيق الأهداف (على مستوى المخرج الإستراتيجي)
- تقييم التنفيذ المالي للإستراتيجية متوسطة الأجل

بناءً على طلب القرار IG. 1/22، يجب أن يقدم تقييم العملية أيضاً تركيزاً خاصاً على الروابط المشتركة مع أهداف الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025 والأهداف الإيكولوجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط القائمة على الأنظمة الإيكولوجية.

سيكون مدى تحقيق الأهداف والتنفيذ المالي مكتملاً/نهائياً للعامين الأولين ومتوقعاً للعام الثالث، حيث إن هذه الممارسة ستُجرى خلال العام الأول من فترة العامين الثالثة من تنفيذ الإستراتيجية الحالية متوسطة الأجل.

كما سيتضمن التقييم مقارنة بين المنجزات التي تم اعتمادها وتلك المتحققة، وسيفحص أيضاً ما إذا كان هيكل ونواتج الإستراتيجية متوسطة الأجل لا يزالان مناسبين، أخذاً في الاعتبار كذلك العمليات الجارية على الصعيد العالمي.

سيفحص التنفيذ المالي للإستراتيجية متوسطة الأجل كل من الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط والتمويلات الخارجية التي دعمت كل نتيجة إستراتيجية وسيتم ربط ذلك بتنفيذ إستراتيجية تعبئة الموارد.

ومن الممكن دعوة المستشارين في بداية عام 2020 لإجراء تقييماً مستقلاً. ويقترح أن يوظف بالجزء الإستراتيجي من التقييم مجموعة من الخبراء الذين لديهم مهارات وخبرات مختلفة، نظراً لتعقيد العملية والطابع متعدد الأبعاد للإستراتيجية متوسطة الأجل.

الإطار الزمني لعملية تقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل الحالية

يمكن تحديد الخطوات الرئيسية للعملية على النحو التالي:

- كانون الأول/ديسمبر 2019/ كانون الثاني/يناير 2020: إطلاق عملية تقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل ووضع الصيغة النهائية لاختصاصات المستشارين
- آذار/مارس 2020: النتائج المبدئية للتقييم
- نيسان/أبريل 2020: استعراض النتائج الأولية التي توصل إليها المكتب (الاجتماع الأول لمكتب فترة السنتين)
- حزيران/يونيو 2020: إعداد مسودة أولية عن التقييم ونشرها من أجل التشاور مع الأطراف المتعاقدة وأصحاب

- المصلحة (أسبوعين من المشاورات عبر الإنترنت، وقد تكون باللغة الإنجليزية فقط بسبب ضيق الوقت)
- تشرين الأول/أكتوبر 2020: تقرير تقييم المسودة (شاملاً التنفيذ المالي) ومجموعة من التوصيات التي تعالج الثغرات والاتجاهات المستقبلية (من منظور التقييم)
- تشرين الثاني/نوفمبر 2020: التشاور مع المكتب بشأن تقرير المسودة (اجتماع المكتب الثاني)
- كانون الأول/ديسمبر 2020: إعداد تقرير تقييم المسودة الثاني ونشره من أجل التشاور مع الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة (أسبوعين من المشاورات عبر الإنترنت، وقد تكون باللغة الإنجليزية فقط بسبب ضيق الوقت)
- شباط/فبراير 2021: إنهاء التقرير النهائي عن فترة السنتين 2020-2021 من أجل تقديمه إلى اجتماع مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (ربيع 2021).

B. إعداد الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2022-2027

وصف عملية إعداد الاستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة

باتباع المبادئ والمتطلبات المشار إليها في الجزء التمهيدي من هذه المذكرة المفاهيمية، يجب أن يعتمد إعداد الاستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة على عدد من الوثائق والعمليات الرئيسية. ندرج فيما يلي الرئيسية منها:

- تقييم الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021؛
- تقييم الاستراتيجية متوسطة الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025 (والذي سيجري بالتوازي، خلال فترة العامين 2020-2021)
- نتائج الدراسات الرئيسية لتقييم خطة عمل البحر الأبيض المتوسط: تقرير حالة الجودة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لعام 2017 (والذي سيقدم أيضاً الروابط المشتركة بالأهداف الإيكولوجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط القائمة على الأنظمة الإيكولوجية) وتقرير حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2019، بالإضافة إلى نتائج دراسات التقييم العالمية، مثل توقعات البيئة العالمية (GEO-6) والتقرير الخاص بشأن المحيط والغلاف الجليدي في مناخ متغير (SROCC) الصادر عن اللجنة الدولية للتغيرات المناخية ((IPCC؛
- العمليات العالمية أو ذات الصلة، مثل خطة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 لاتفاقية التنوع البيولوجي ((CBD)، تنفيذ اتفاقية باريس بما في ذلك نتائج الاجتماع الخامس والعشرون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في 2019، "مؤتمر الأطراف الأزرق"، قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة ذات الصلة، والاتفاقيات العالمية البيئية متعددة الأطراف؛
- عمليات التقييم الأخرى ذات الصلة التي أجريت خلال فترة العامين 2020-2021، مثل التقييم متوسط الأجل لخطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين وإعداد الدراسة الاستقصائية المتوسطة لعام 2050.

ستقوم الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة على أساس الإستراتيجية الحالية وستراعي العمليات والمبادرات العالمية ذات الصلة، وستعكس أيضاً الإرشاد الإستراتيجي المقدم من خلال إعلان نابولي الوزاري.

ستوفر عملية إعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة الفرصة لإعادة التفكير، وعند الضرورة، مراجعة وتحديث الرؤية المدرجة في الإستراتيجية متوسطة الأجل الحالية، وتعكس الدور الإستراتيجي لمنظمة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة ومكانته في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

علاوة على ذلك، يجب أن يصحب إعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة تحليلاً نظامياً عاماً لهيكل واحتياجات الأمانة العامة وجميع عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، من أجل ضمان تنفيذها بكفاءة، عن طريق إمكانية تعزيز الأمانة العامة وعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

من المقترح أن تتبع الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة نفس الإطار الزمني للإستراتيجية متوسطة الأجل الحالية، بحيث تغطي برامج عمل لثلاث فترات كل منها عامين.

يجب أن يبدأ إعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة خلال عملية تقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل الحالية، للاستفادة منها وكذلك لتمكين تطوير المسودة الأولى للإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة في الوقت المناسب.

المشاورات مع الأطراف المتعاقدة

ستتسم العملية بالشفافية والتشاركية وستكون مدفوعة من قبل الأطراف المتعاقدة، وستجرى بإرشاد من المكتب.

وقد يكون إنشاء لجنة توجيهية، والتي لن تضم أعضاء المكتب فحسب، بل أيضاً الأطراف المتعاقدين الآخرين، مع مراعاة توازن التمثيل الجغرافي، خياراً مطروحاً. وإن كان هذا هو الحال، فينبغي الاتفاق على أعضاء هذه اللجنة التوجيهية في أقرب وقت

يمكن بعد مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين. وإذا كان هذا الخيار مفضلاً، فيمكن أن يتبع اجتماعات المكتب لفترة السنتين 2020-2021 اجتماعاً للجنة التوجيهية (1-2 يوم).

يتمثل الخيار البديل في إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للأطراف المتعاقدة، يرأسه منسق من بين أعضاء الفريق ويتفق عليه الفريق نفسه. وإذا كان هذا هو الخيار المفضل، فيمكن لفريق العمل مفتوح باب العضوية (OWG) أن يجتمع مع المكتب بعد اجتماعه مباشرة أو في وقت آخر من خلال اجتماعات يحضرها المشاركون شخصياً أو خلال مشاورات عبر الإنترنت، إذا ما رأى ذلك مناسباً. وسيجري استشارة الأطراف المتعاقدة في جميع المراحل، بما في ذلك ما يتعلق بتحديد الأولويات والرؤية المستقبلية للإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة.

المشاورات مع عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

ستشمل العملية أيضاً المشاركة المبكرة لجميع عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، من خلال فريق التنسيق التنفيذي، سواء في مرحلة تقييم الوضع/الحالة الراهنة، وفي مرحلة إعداد الموضوعات والنتائج الإستراتيجية/النواتج الرئيسية للإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة.

المشاورات مع أصحاب المصلحة

إضافة إلى ذلك، سيتضمن الأمر إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية/شركاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، ومنظمات الشباب والمنظمات المعنية بالقضايا المتعلقة بنوع الجنس، ومنظمات القطاع الخاص والجهات المانحة المحتملة، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف الأخرى. ستجري المشاورات مع المجتمع المدني من خلال الوسائل الإلكترونية (على سبيل المثال من خلال التشاور عبر الإنترنت لفترة تستمر من 2-3 أسابيع)، بينما يمكن ترتيب اجتماع مفتوح العضوية بالحضور شخصياً، بناءً على توافر الموارد.

الجدول الزمني لعملية إعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة

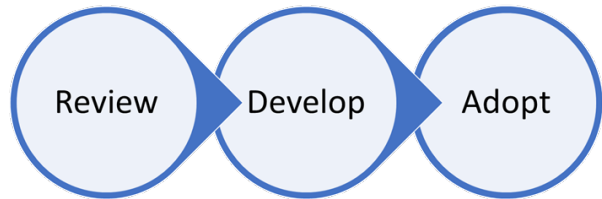
يمكن تحديد الخطوات الرئيسية للعملية على النحو التالي:

- آذار/مارس - نيسان/أبريل 2020: وضع اللمسات الأخيرة على الاختصاصات المرجعية لإعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة (استناداً إلى التوجيه الوارد في الإعلان الوزاري الصادر عن مؤتمر الأطراف المتعاقدة الحادي والعشرين والنتائج الأولية لتقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة للفترة 2016-2021)
- أيار/مايو - حزيران/يونيو 2020: بدء عملية إعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة، بعد الاجتماع الأول للمكتب لفترة السنتين
- حزيران/يونيو - آب/أغسطس 2020: تقييم الوضع/الحالة الراهنة (العمليات العالمية والإقليمية)
- تشرين الأول/أكتوبر 2020: مجموعة من التوصيات تتناول الثغرات والتوجهات المستقبلية من عملية تقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل الحالية
- تشرين الثاني/نوفمبر 2020: دراسة التوجهات الرئيسية للإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة، أثناء اجتماع اللجنة التوجيهية أو الفريق العامل مفتوح باب العضوية إذا وقع الخيار على هذه الخيارات (بعد الاجتماع الثاني للمكتب لفترة السنتين مباشرة)
- شباط/فبراير 2021: التشاور عبر الإنترنت مع الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة بشأن الاتجاهات الرئيسية للإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة
- ربيع 2021: اجتماع مخصص لمراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بغرض مناقشة الاتجاهات الرئيسية والنتائج الإستراتيجية للإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة والتصديق عليها، بناءً على مدخلات المشاورات عبر الإنترنت
- حزيران/يونيو - تموز/يوليو 2021: آخر اجتماع للمكتب لفترة السنتين، يليه اجتماع للجنة التوجيهية أو فريق العمل مفتوح باب العضوية، إذا وقع الخيار على هذه الخيارات، لمراجعة الوثيقة لتقديمها إلى الاجتماع الثاني لمراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لفترة السنتين
- تموز/يوليو 2021: وضع اللمسات النهائية على مشروع الإستراتيجية متوسطة الأجل وتقديمه إلى مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
- أيلول/سبتمبر 2021: دراسة مشروع الإستراتيجية متوسطة الأجل في الاجتماع الثاني لمراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لفترة السنتين
- كانون الأول/ديسمبر 2021: المصادقة على الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة من قبل مؤتمر الأطراف الثاني والعشرون

ستحتاج هذه العملية إلى موارد مالية كافية في إطار الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط، التي تنعكس في برنامج العمل والميزانية المقترح لفترة السنتين 2020-2021، تحت العنوان المخرجات الرئيسية 1.1.2.

نظرة تخطيطية عامة على العملية:

الشكل 1: مراحل التخطيط الإستراتيجي للإستراتيجية متوسطة الأجل



الشكل 2: خارطة الطريق للتخطيط الإستراتيجي للإستراتيجية متوسطة الأجل

	2019	2020			2021		
REVIEW		Evaluation of current MTS: December 2019 – February 2021					
		1 st Bureau Meeting	Online Consultation	2 nd Bureau Meeting & SC/OWG	Online Consultation		
DEVELOP		Preparation of new MTS: March 2020 – July 2021					
		1 st Bureau Meeting		2 nd Bureau Meeting & SC/OWG	Online Consultation	1 st MAP Focal Points Meeting	2 nd MAP Focal Points Meeting
						3 rd Bureau Meeting & SC/OWG	
ADOPT						1 st MAP Focal Points Meeting (endorsement of evaluation report)	COP 22 (adoption of the new MTS)

المرفق السادس

تقييم لاجتماع مراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي الذي عقد على أساس تجريبي في
فترة السنتين 2018-2019

تقييم لاجتماع مراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وذات التنوع البيولوجي الذي عقد على أساس تجريبي في فترة السنتين 2018-2019

المقدمة والمعلومات الأساسية

ينص البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة وذات التنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة في عام 1995، في المادة 24 منه على أن "يعين كل طرف مركز تنسيق وطني للعمل كنقطة اتصال مع المركز بشأن الجوانب العلمية والفنية لتنفيذ هذا البروتوكول". كما ينص على أن تجتمع مراكز التنسيق الوطنية بشكل دوري للاضطلاع بالمهام المنصوص عليها في البروتوكول.

وتُعقد الاجتماعات العادية لمراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي كل سنتين بواسطة مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة للنظر في التقدم المحرز في تنفيذ بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي مع التركيز على نحو خاص على الأنشطة المنجزة وفقاً لبرنامج العمل الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة لفترة السنتين. وخلال اجتماعاتهم، تعمل مراكز التنسيق أيضاً على (1) تقييم، وفقاً للمادة 14 من البروتوكول، الاقتراح المقدم من الأطراف لتعديلات مرفقات البروتوكول، (2) ودراسة كل مجال مقترح للإدراج في قائمة المناطق المشمولة بحماية خاصة ذات الأهمية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، فيما يتعلق بمدى توافقه مع المبادئ التوجيهية والمعايير المشتركة المعتمدة (المادة 9 من البروتوكول).

بالإضافة إلى مراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي، تُدعى المنظمات الشريكة وكذلك أمانات الاتفاقيات ذات الصلة إلى تعيين ممثلين لحضور اجتماعات مراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي كمراقبين، وعادة ما تُبلغ وحدة تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى بموعد انعقاد اجتماعات مراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي، وجدول أعمال هذه الاجتماعات، ومكان انعقادها.

تم قبل عام 2019 تنظيم 13 اجتماعاً عادياً واجتماع واحد استثنائي لمراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي. وتم إرسال توصياتهم من خلال وحدة التنسيق لتتخذها الأطراف المتعاقدة.

في إطار تنفيذ إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط متوسطة الأجل لفترة 2016-2021، وجهود الأطراف المتعاقدة لتعزيز الترابط بين الموضوعات الأساسية والموضوعات الشاملة، وكذلك تيسير عملية التنسيق على المستوى الوطني عبر القطاعات ذات الصلة، تعتزم الأطراف المتعاقدة دراسة آثار عملية التحول إلى مراكز تنسيق مواضيعية ضمن منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وتحققاً لهذه الغاية، طلبوا من مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة "أن يعد، على أساس تجريبي، اجتماعاً لمراكز التنسيق المواضيعية المعنية بالمناطق المتمتعة بالحماية الخاصة وذات التنوع البيولوجي لفترة السنتين 2018-2019، تحت إشراف وحدة التنسيق، لتحقيق أقصى قدر ممكن من التكامل مع الموضوعات الأخرى للإستراتيجية متوسطة الأجل" (القرار أي جي.23/3). كما طلبوا من وحدة التنسيق تقديم نتائج تقييم تلك التجربة إلى جانب أي تحليل آخر ذي صلة، إلى الأطراف المتعاقدة قبل اجتماعهم الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، عقد مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة الاجتماع الرابع عشر لمراكز التنسيق المواضيعية المعنية بالمناطق المتمتعة بالحماية الخاصة/تنوع بيولوجي. وقد عُقدت في بورتوروز (سلوفينيا) في الفترة من 18 إلى 21 حزيران/يونيو 2019. وقد أعدت الأمانة هذه المذكرة لتقديم تقرير إلى الأطراف المتعاقدة بشأن هذه الممارسة التجريبية.

المشاركة

دعا مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة جميع مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وجميع مراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي لحضور الاجتماع أو لتعيين ممثلهم. وقد قُدمت الدعوة أيضاً إلى المنظمات الشريكة. وقد حضر الاجتماع:

ممثلو الأطراف:

- مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في ألبانيا، والجزائر، وقبرص، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وسلوفينيا
- مراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي في ألبانيا، والجزائر، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وقبرص، ومصر، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وإسرائيل، وإيطاليا، ولبنان، وليبيا، ومالطا، وموناكو، والجبل الأسود، والمغرب، وتركيا، وتونس، وسلوفينيا، وإسبانيا

ممثلو المنظمات الشريكة:

ومثلت المنظمات التالية في الاجتماع: أمانة الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتان في البحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط، والمنطقة المتاخمة للمحيط الأطلسي ((ACCOBAMS)، واتفاق راموج، والرابطة الدولية لمنتجي النفط والغاز، ومركز التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ((IUCN- Med)، ورابطة البحر الأبيض المتوسط لإنقاذ السلاحف البحرية ((MEDASSET)، والصندوق البيئي للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط (The

(MedFund)، وشبكة مديري المناطق البحرية المشمولة بالحماية في البحر الأبيض المتوسط (MedPAN)، والمؤسسة الخيرية شارك ترست التابعة للجمعية الدولية للمدافعين عن سمكة القرش، والصندوق العالمي لحفظ الطبيعة (WWF) التابع لمكتب برنامج البحر الأبيض المتوسط.

ممثلو عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

إضافة إلى منسق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وموظفي مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، مُثلت عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى التالية في الاجتماع: مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية، ومركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال، والمركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط.

بالمقارنة مع الاجتماعات السابقة لمراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي، فإن التغيير الملحوظ في الحضور يتعلق بمشاركة بعض مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط أو ممثليهم ومشاركة ممثلين من عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وبالنسبة لمشاركة الممثلين عن المنظمات الشريكة، تتعاون معظم المنظمات الممثلة منذ فترة طويلة مع مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، ومن ثم فقد اعتادت على حضور اجتماعات مراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي، باستثناء الرابطة الدولية لمنتجي النفط والغاز. تتعلق مشاركة هذه المنظمة بشكل رئيسي بالبند 5.4 من جدول الأعمال (المبادئ التوجيهية والمعايير البحرية المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط: مسودة المبادئ التوجيهية لإجراء تقييم الأثر البيئي) والبند 6.5 (المبادئ التوجيهية والمعايير البحرية المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط: مسودة المعايير والمبادئ التوجيهية المشتركة للقيود أو الشروط الخاصة للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط البحرية). وقد تم إدراج بندي جدول الأعمال في جدول أعمال الاجتماع بناءً على اقتراح من المركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط.

الموضوعات التي تغطيها بنود جدول أعمال الاجتماع

كانت الموضوعات التي تناولتها بنود جدول الأعمال تتفق مع تلك المتعلقة بالتنوع البيولوجي في الإستراتيجية متوسطة الأجل. وقد كان معظمها مشابهًا للبنود المدرجة في جداول أعمال الاجتماعات السابقة لمراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي. غير أنه كانت هناك موضوعات جديدة تم إدراجها في جدول أعمال اجتماع مراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي من قبل عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى التي قدمت وثائق العمل ذات الصلة وعرضتها خلال الاجتماع، على النحو التالي:

- الموضوعات التي اقترحها ممثل المركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط وقدمها خلال الاجتماع:

5.4. المبادئ التوجيهية والمعايير البحرية المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط: مسودة المبادئ التوجيهية لإجراء تقييم الأثر البيئي

6.5. المبادئ التوجيهية والمعايير البحرية المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط: مسودة المعايير والمبادئ التوجيهية المشتركة للقيود أو الشروط الخاصة للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط البحرية

- الموضوعات التي اقترحها البرنامج المعني بتقييم التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط والتحكم فيه وعرضها خلال اجتماع مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة:

5.5. مبادئ توجيهية محدثة لتنظيم وضع الشعاب الاصطناعية في البحر

- الموضوعات التي اقترحها ممثلو مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية وقدموها خلال الاجتماع:

7.3. التوجيه المنهجي لإطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط

8.2. تحليل الاتساق بين الوثائق الإقليمية المعتمدة بموجب بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي وإطار عمل سياسة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

- الموضوعات التي اقترحها ممثلو مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والاتصال وقدموها خلال الاجتماع:

7.2. منصة نظام معلومات البرنامج المتكامل للرصد والتقييم المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومجموعة الأنواع غير الأصلية

الجوانب المالية

يتضمن خيار تنظيم اجتماع لمراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي بدلاً من اجتماع مراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي العادي نفقات إضافية تتعلق بشكل أساسي بزيادة عدد المشاركين نتيجة لهذا الخيار الجديد. وفي المجمل، غطى مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة تكاليف السفر والإقامة لـ 28 ممثلاً للأطراف؛ لم يكن ليشارك تسعة منهم إذا كان الاجتماع اجتماعاً لمراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي وليس اجتماعاً لمراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي.

تكاليف الاجتماع الرابع عشر لمراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي التي غطاها مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة:

التكلفة الإجمالية للاجتماع	التكلفة الإضافية*	المصروفات المتعلقة باجتماع مراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية	
€ 162 21	€ 316 2	€ 846 18	مصاريف السفر ومصروفات السفر النثرية
€ 920 18	€ 159 2	€ 761 16	الإقامة
€ 066 12	€ 766 1	€ 300 10	البذل اليومي
€ 875 4	€ 375	€ 500 4	وجبات الغذاء
€ 868 3	€ 298	€ 570 3	استراحات تناول القهوة
€ 250 8	€ 500	€ 750 7	غرفة الاجتماع
€ 527 6	€ 544	€ 983 5	معدات الترجمة الفورية
€ 668 75	€ 958 7	€ 710 67	المجموع

*التكلفة الإضافية الخاصة بخيار اجتماع مراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي ترتبط بمشاركة ست مراكز تنسيق من أطراف خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

بالإضافة إلى نفقات الاجتماع التي يغطيها مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، أدى خيار اجتماع مراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي إلى نفقات يغطيها عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الآخرين فيما يتعلق بمشاركة ممثلهم في الاجتماع.

وجهات نظر المشاركين وآراؤهم

تواصلت الأمانة مع جميع الوفود خلال الاجتماع لجمع وجهات النظر المشاركين وآراءهم فيما يتعلق بالقيمة المضافة التي يرونها في خيار تنظيم اجتماعات مراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي بدلاً من اجتماعات مراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي. وفي هذا السياق، وُضِع استبيان وأُتيح للمشاركين (المرفق الأول بهذه المذكرة).

يرد في المرفق الثاني بهذه المذكرة ملخص للردود على الاستبيان (حيث تم تلقي 19 ردًا). ويوضح الاستبيان تباين آراء ممثلي الطرف المتعاقد فيما يتعلق بالقيمة المضافة لخيار تنظيم اجتماعات مراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي: إذ أوضح 64% منهم أنهم يرون للأمر قيمة مضافة واضحة، بينما أوضح 36% إلى أنهم لا يرون للأمر قيمة مضافة واضحة. وتجدر الإشارة إلى أن من أوضحوا أنهم لا يرون للأمر قيمة مضافة واضحة هم فقط مراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي أو ممثلو مراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي.

أظهر تحليل الردود على الاستبيانات أيضاً أنه قبل الحضور إلى الاجتماع، لم تتشاور معظم مراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي مع مراكز التنسيق الأخرى في بلدانهم حول القضايا التي تم تناولها في جدول أعمال الاجتماع.

وأوضحت الردود على الاستبيان الواردة من ممثلي المنظمات الشريكة (وردت أربعة ردود) إلى أنهم يرون للأمر قيمة مضافة واضحة.

الاستنتاجات والتوصيات

من الجلي أن اجتماعات مراكز التنسيق المواضيعية التي تعقد للموضوعات الأساسية والشاملة للإستراتيجية متوسطة الأجل تزيد من احتمالات تعزيزها لتكامل جهود تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها. وقد أظهر الاجتماع الرابع عشر لمراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي، الذي عقد على أساس تجريبي، أن هذه الاجتماعات يمكن أن تعزز التبادل بين نقاط التنسيق لعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، إذ سيعود ذلك بالفائدة على عمل منظومة خطة عمل البحر

الأبيض المتوسط وهياكلها. غير أن هذا التبادل كان محدودًا نسبيًا خلال هذا الاجتماع نظرًا لحضور عدد قليل من مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للاجتماع أو إرسال ممثلهم. إضافة إلى ذلك، أوضح العديد من المندوبين أنهم قبل الحضور إلى الاجتماع، لم يتشاوروا مع مراكز تنسيق عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الآخرين في بلدانهم حول القضايا التي جرى تناولها في جدول أعمال الاجتماع.

لقد تباينت وجهات نظر المشاركين في الاجتماع حول جدوى هذا النهج إلى حد ما. ويتجلى هذا التباين في المناقشات التي أجريت مع المشاركين في الاجتماع وفي تحليل الردود على الاستبيانات التي وزعت لهذا الغرض. ومن الأهمية بمكان الانتباه إلى أن مراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي أو ممثلهم هم فقط من أضحوا أنهم لا يرون أي قيمة مضافة واضحة للنهج.

أظهر تحليل التكاليف الإضافية أنه، مقارنة بالاجتماع "التقليدي" لمراكز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي، نتج عن تنظيم الاجتماع الرابع عشر لمراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي زيادة قدرها 11.75٪ في النفقات اللازمة لتغطية رسوم السفر والإقامة لوفود الطرف المتعاقد والنفقات الأخرى اللازمة للخدمات اللوجستية. وترجع هذه الزيادة إلى مشاركة ست مراكز تنسيق لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط أو ممثلهم. وتضمن الاجتماع أيضًا تكاليف إضافية تتعلق بمشاركة ممثلي عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، التي تكبدتها العناصر ذاتها.

لا يمكن، في هذه المرحلة، استخلاص استنتاجات قاطعة فيما يتعلق بمدى ملاءمة وجدوى وفعالية تكلفة النهج الذي تم اختياره، على أساس تجريبي، مع المنظمة فيما يخص الاجتماع الرابع عشر لمراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي. ويبدو من هذه التجربة أن الإعداد لهذا الاجتماع ينبغي أن يبدأ من وضع برنامج العمل لفترة السنتين لتوجيه أنشطة عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المعنية نحو مزيد من التكامل والتعاون والعمل المشترك.

لا بد من بذل الجهود على مستوى الطرف المتعاقد، وذلك لتوفير مزيد من التبادل بين مراكز التنسيق لمختلف عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للطرف المتعاقد نفسه وكذلك مع مركز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. ولتعزيز التكامل وضمان مزيد من التأثير الإيجابي على اجتماعات مراكز التنسيق المواضيعية، يُقترح أن تعقد وفود الطرف المتعاقد اجتماعات تحضيرية في بلدانهم تشمل مراكز التنسيق لجميع عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومراكز التنسيق لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وخلال هذه الاجتماعات التحضيرية، ينبغي لهم أن يستعرضوا بشكل مشترك وثائق العمل والمعلومات الخاصة بوثائق اجتماع مراكز التنسيق المواضيعية الذي سيحضرونه.

إضافة إلى ذلك، يُقترح أن يكون لكل اجتماع لمراكز تنسيق عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط طابع مواضيعي من خلال عقد جلسة مخصصة لضمان معالجة مسألة التكامل مع المواضيع الأخرى للإستراتيجية متوسطة الأجل. وعلى وجه الخصوص، سيكون هذا هو الحال للقضايا (والوثائق ذات الصلة) التي تتطلب عناية مراكز التنسيق المواضيعية لعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الآخرين، وكذلك عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الآخرين أنفسهم. وفيما يتعلق بهذه المسائل، ينبغي للأمانة أن تلفت، في أقرب وقت ممكن في الدعوة وجدول الأعمال المشروحة، انتباه ووعي مراكز التنسيق المعنية بالمواضيع/العناصر المحددة، بحيث تتشاور داخليًا في الوقت المناسب مع مراكز التنسيق المعنية بالعناصر/المواضيع ذات الصلة التابعة للطرف المتعاقد نفسه.

وفي الوقت نفسه، بالنسبة لهذه المسائل المتعلقة بالمواضيع الأخرى للإستراتيجية متوسطة الأجل، ثمة حاجة إلى المشاركة في اجتماع عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الآخرين، على مستوى الخبراء، بشأن المسائل التي تتطلب خبرة عنصر معين. سيعزز ذلك أيضًا التكامل داخل وحدة التنسيق وجميع عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، حيث تعمل منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - وحدة تنسيق كوحدة واحدة. ويمكن أن يكون لهذا النهج تأثير ضئيل نسبيًا على الميزانية، وهو ما من شأنه أن يكون مجددًا إذ سيزيد التكامل بكفاءة.

خلاصة القول، سيتضمن هذا الاقتراح الإجراءات التالية: (أ) ستضيف جميع اجتماعات مراكز التنسيق المواضيعية/عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في جدول أعمالها بنودًا يتناول المسائل الشاملة والتكامل. وتحت بند جدول الأعمال هذا، ستسلط الأمانة الضوء على المسائل/الوثائق التي تتطلب مراجعة وإسهامات بخلاف ما هو محدد من مراكز التنسيق المواضيعية/عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لكل طرف متعاقد؛ (ب) سيتم تمثيل جميع عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ذوي الصلة في الاجتماع - وربما يكون ذلك خلال جلسة التكامل فقط - بواسطة خبير واحد على الأقل. ستشمل الآثار المترتبة في الميزانية تكاليف السفر لما يصل إلى 6 إلى 7 خبراء يمثلون عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، بينما يمكن استخدام الوسائل الإلكترونية (مثل skype) إذا كان ذلك مناسبًا لخفض التكاليف. سידعم هذا النهج كل اجتماع لمراكز التنسيق المواضيعية/عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لزيادة التكامل مع الموضوعات الأخرى للإستراتيجية متوسطة الأجل، وفي نهاية المطاف لتحقيق اعتبار كلي لمنظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة.

في فترة السنتين المقبلة، وتمشيًا مع برنامج العمل والميزانية المقترح، ستطلب العديد من وثائق السياسات والمبادئ التوجيهية مثل هذا النهج التكاملية (مثل خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإعداد سياسة

إدارة البيانات، وإعداد الإستراتيجية الإقليمية من أجل منع التلوث البحري الناجم عن السفن والتصدي له، والخطط الإقليمية الست للحد من/منع التلوث البحري من المصادر البرية، وما إلى ذلك). وتحقيقاً لهذه الغاية، ستعمل الأمانة على حشد الخبرات الداخلية من جميع عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، ولن يتم ذلك أثناء اجتماعات مراكز التنسيق المواضيعية/عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط فحسب، وإنما أيضاً في العملية التحضيرية، قبل اجتماعات الخبراء ذات الصلة التي سيتم تنظيمها في فترة السنتين المقبلة وأثناءها. إضافة إلى ذلك، تهدف الأمانة إلى زيادة تسهيل التكامل على مستوى الطرف المتعاقد، من خلال إعداد بنود جدول الأعمال ذات الصلة بطريقة متكاملة، وذلك بإشراك جميع عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ذوي الصلة والاستفادة من خبراتهم من مرحلة مبكرة، ومن خلال ضمان إبراز المسائل التكاملية وإتاحة الوثائق لجميع مراكز التنسيق الخاصة بعنصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بحيث يمكن لكل طرف متعاقد التنسيق على نحو أفضل داخلياً.

المرفق الأول: استبيان لتقييم خيار اجتماع مراكز التنسيق المواضيعية في إطار اتفاقية برشلونة

معلومات أساسية

القرار IG.23/3 للأطراف المتعاقدة "طلب من مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة أن يعد، على أساس تجريبي، اجتماعاً لمراكز التنسيق المواضيعية المعنية بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة وذات التنوع البيولوجي لفترة السنتين 2018-2019، تحت إشراف وحدة التنسيق، لتحقيق أقصى قدر ممكن من التكامل مع الموضوعات الأخرى للإستراتيجية متوسطة الأجل".

كما طلب من وحدة التنسيق تقييم التجربة وتقديم نتائج التقييم إلى الأطراف المتعاقدة قبل اجتماعها الأطراف الحادي والعشرين.

يهدف هذا الاستبيان إلى جمع وجهات نظر وآراء ممثلي الأطراف المتعاقدة والمنظمات الشريكة التي حضرت اجتماع مراكز التنسيق المواضيعية، الذي عقد في الفترة من 18 إلى 21 حزيران/يونيو 2019، في بورتوروز (سلوفينيا).

1. Are you:

- The SPA/RAC Focal Point
- A Representative of the SPA/RAC Focal Point
- The MAP Focal Point
- A Representative of the MAP Focal Point
- Representative of a partner organisation
- Other (Please specify)

2. Did you know before the meeting that this is a SPA/BD thematic focal points meeting?

Yes No

3. If yes, how you were informed?

From the MAP Focal Point of your country (if applicable)

From the meeting invitation and documents

Other (please specify)

4. Did you have preparatory meeting(s)/consultation at national level with your MAP Focal Point and the Focal points of the other MAP Components?

Yes No Only with some of them (partially)

5. How do you assess the usefulness of organizing a Thematic Focal Points meeting instead of the RAC's Focal points meetings, with regards to increased integration at the national level and within the MAP system?

Useful with evident added value

No evident added value

Added value could be obtained through the following improvements: (please specify)

6. Please indicate here any further remarks or suggestions

المرفق الثاني: تجميع الإجابات الواردة من المشاركين ردًا على الاستبيان

ملاحظات/اقتراحات أخرى 4	يمكن الحصول على قيمة مضافة من خلال التحسينات التالية 3	جدوى الاجتماع المواضيع ي لمراكز التنسيق 3	الاجتماع التحضيري مع مراكز التنسيق على	كيف أخطرت بأنه كان اجتماعاً مواضيعياً لمراكز التنسيق 1	نوع المشارك
أجد أن اجتماع مراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي مفيداً للغاية، إذ أنه منح الفرصة للاطلاع على نظرة متكاملة على المجالات المترابطة من مختلف الأنشطة/التطورات الجارية من خلال مختلف عناصر مراكز الأنشطة الإقليمية. لا يمكن حماية التنوع البيولوجي البحري والمناطق البحرية المتمتعة بالحماية إذا لم تؤخذ العناصر الأخرى في الاعتبار. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون وضع المبادئ التوجيهية المختلفة والوثائق ذات الصلة لمختلف العناصر، مثل الأنشطة البحرية والشعاب الاصطناعية، والإدارة	يعزز التنسيق الوطني مع مراكز التنسيق لدى مركز الأنشطة الإقليمية ذي الصلة من أجل الحصول على نهج متكامل وشامل بشأن الموضوعات المعنية. يساهم بشكل كبير في تحقيق نهج النظام الإيكولوجي، إذ يتطلب تنفيذه نهج تكاملي في المجالات المترابطة.	مفيد ويقدم قيمة مضافة واضحة	نعم	من دعوة الاجتماع والوثائق	1-مركز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
Dans mon pays, nous parvenons à nous organiser en interne entre les points focaux du PAM et les points focaux des CAR afin d'obtenir une vision transversale et intégrée des sujets traités au sein du PAM. Le fait que le point focal du PAM soit également point focal de deux CAR facilite cette intégration. Cette organisation pourrait être		لا يقدم قيمة مضافة واضحة	نعم	من دعوة الاجتماع والوثائق	1-مركز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

¹السؤالان 2 و 3 من الاستبيان

²السؤال 4 من الاستبيان

³السؤال 5 من الاستبيان

⁴السؤال 6 من الاستبيان

ملاحظات/اقتراحات أخرى4	يمكن الحصول على قيمة مضافة من خلال التحسينات التالية3	جدوى الاجتماع المواضيع ي لمراكز التنسيق3	الاجتماع التحضيري مع مراكز التنسيق على المستوى الوطني2	كيف أخطرت بأنه كان اجتماعاً مواضيعياً لمراكز التنسيق1	نوع المشارك
لم تضع حتى بعض البلدان الممثلة أو تنفذ خطة عمل بشأن الأنواع، فقد اتخذت بعض المبادرات في إطار اتفاقات مختلفة مع مؤسسات أو جهات مانحة أخرى (كما هو الحال مع (M2PA)، ما ساعد على تحسين الوضع فيما يتعلق بحفظ هذه الأنواع. وأعتقد أن هذا النوع من المساهمات يجب ذكره أيضاً في الاجتماعات المستقبلية (من خلال الفعاليات الجانبية مثلما حدث في هذه الفعالية)، كقيمة إضافية للتنفيذ الناجح لخطة العمل والإستراتيجيات الإقليمية.		مفيد ويقدم قيمة مضافة واضحة	بشكل جزئي (مع بعض مراكز التنسيق الوطنية (فحسب)	من دعوة الاجتماع والوثائق	2- ممثل مركز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
On souhaiterait dans l'avenir de nous faire parvenir les documents de travail dans les deux versions pour être plus efficient Poursuite de l'appui du CAR/ASP Le développement des capacités financières, techniques et institutionnelles est très important pour la mise en œuvre de toutes les activités. La coordination intersectorielle doit parvenir au point focal du PAM	Réunion thématique très intéressante et fructueuse de bonnes présentations beaucoup d'information ont été données Qualité et niveau de participation élevés Présentation des opportunités nouvelles Très convivial, bons échanges ; différents partenaires s'informent mutuellement sur leurs activités	مفيد ويقدم قيمة مضافة واضحة	نعم	من دعوة الاجتماع والوثائق	2- ممثل مركز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
	نرحب بهذا النهج المتكامل، نظراً لأن التنوع البيولوجي هو موضوع أفقي ويجب مواكبه وتنسيقه مع برنامج عمل مراكز الأنشطة	مفيد ويقدم قيمة	نعم	من دعوة الاجتماع والوثائق	3- مركز تنسيق للمناطق المتمتعة بحماية خاصة

1السؤالان 2 و3 من الاستبيان

2السؤال 4 من الاستبيان

3 السؤال 5 من الاستبيان

4 السؤال 6 من الاستبيان

ملاحظات/اقتراحات أخرى 4	يمكن الحصول على قيمة مضافة من خلال التحسينات التالية 3	جدوى الاجتماع المواضيع لمراكز التنسيق 3	الاجتماع التحضيري مع مراكز التنسيق على المستوى الوطني 2	كيف أخطرت بأنه كان اجتماعاً مواضيعياً لمراكز التنسيق 1	نوع المشارك
	الإقليمية الأخرى ضمن منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.	مضافة واضحة			
		مفيد ويقدم قيمة مضافة واضحة	بشكل جزئي (مع بعض مراكز التنسيق الوطنية فحسب)	من دعوة الاجتماع والوثائق	3- مركز تنسيق للمناطق المتمتعة بحماية خاصة
لا أدرك الغرض من هذا النهج، كان الأمر أشبه بالاجتماع العادي لمراكز التنسيق الوطنية.		لا يقدم قيمة مضافة واضحة	بشكل جزئي (مع بعض مراكز التنسيق الوطنية فحسب)	من دعوة الاجتماع والوثائق	3- مركز تنسيق للمناطق المتمتعة بحماية خاصة
			الوطنية (فحسب)		
	التنسيق المنتظم على المستوى الوطني لمعالجة المسائل التي يتم تناولها في البروتوكولات الأخرى و/أو عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط؛ إمكانية التأثير على أنشطة/قرارات/إجراءات مراكز الأنشطة الإقليمية الأخرى؛	لا يقدم قيمة مضافة واضحة	لا	من دعوة الاجتماع والوثائق + مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة	3- مركز تنسيق للمناطق المتمتعة بحماية خاصة
	في البلدان الصغيرة، نفس الأشخاص الذين يمثلون الاجتماعات المواضيعية والمنظمة.	لا يقدم قيمة مضافة واضحة	نعم	من دعوة الاجتماع والوثائق	3- مركز تنسيق للمناطق المتمتعة بحماية خاصة
		مفيد ويقدم قيمة مضافة واضحة	بشكل جزئي (مع بعض مراكز التنسيق الوطنية فحسب)	من دعوة الاجتماع والوثائق	3- مركز تنسيق للمناطق المتمتعة بحماية خاصة
		مفيد	بشكل جزئي	مركز تنسيق	3- مركز تنسيق للمناطق

ملاحظات/اقتراحات أخرى 4	يمكن الحصول على قيمة مضافة من خلال التحسينات التالية 3	جدوى الاجتماع المواضيع ي لمراكز التنسيق 3	الاجتماع التحضيري مع مراكز التنسيق على المستوى الوطني 2	كيف أخطرت بأنه كان اجتماعاً مواضيعياً لمراكز التنسيق 1	نوع المشارك
		ويقدم قيمة مضافة واضحة	(مع بعض مراكز التنسيق الوطنية فحسب)	خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	المتمتعة بحماية خاصة

ملاحظات/اقتراحات أخرى 4	يمكن الحصول على قيمة مضافة من خلال التحسينات التالية 3	جدوى الاجتماع المواضيع ي لمراكز التنسيق 3	الاجتماع التحضيري مع مراكز التنسيق على	كيف أخطرت بأنه كان اجتماعاً مواضيعياً لمراكز التنسيق 1	نوع المشارك
	يمكن الحصول على قيمة مضافة من خلال التحسينات التالية: (يرجى التحديد) على الرغم من أن الاجتماع تضمن عدة عناصر خارج اجتماع مراكز التنسيق للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/تنوع بيولوجي، فإن هذه العناصر مترابطة بالتنوع البيولوجي البحري وكان من المفيد للغاية للمشاركة في مثل هذه الوثائق والإجراءات (مثل بروتوكول المناطق البحرية، تقييم الأثر البيئي، الشعاب الاصطناعية وما إلى ذلك).	مفيد ويقدم قيمة مضافة واضحة	نعم	من دعوة الاجتماع والوثائق	4- ممثل مركز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية الخاصة
		لا يقدم قيمة مضافة واضحة	بشكل جزئي (مع بعض مراكز التنسيق الوطنية فحسب)	من دعوة الاجتماع والوثائق	4- ممثل مركز تنسيق المناطق المتمتعة بحماية الخاصة

1السؤالان 2 و 3 من الاستبيان

2السؤال 4 من الاستبيان

3 السؤال 5 من الاستبيان

4 السؤال 6 من الاستبيان

<p>أرى أنه ينبغي أن تؤكد أمانة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على أن التنسيق والتواصل بين مراكز التنسيق التابعة لمراكز الأنشطة الإقليمية وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط يجب أن يحدث في المقام الأول على المستوى الوطني، وهذا في حقيقة الأمر يمثل أحد أدوارها الرئيسية، مما يضمن بالتالي تنفيذ منسق للاتفاقية ومتطلبات مراكز الأنشطة الإقليمية.</p> <p>إذا كانت هناك حاجة لعقد اجتماع لمناقشة المسائل والأمور المتخصصة، متعددة القطاعات والشاملة، فيمكن اعتبار ذلك فرصة لعقد مثل هذا الاجتماع المواضيعي، حيث سينتج بالتأكيد قيمة مضافة. إلا أنني لا أرى القيمة المضافة الناتجة عن اجتماع مواضيعي مثل الذي عُقد في سلوفينيا، مع الإشارة إلى أن التنظيم واللوجستيات كانا لا تشوبهما شائبة كما هو الحال دائماً.</p>		<p>لا يقدم قيمة مضافة واضحة</p>	<p>بشكل جزئي (مع بعض مراكز التنسيق الوطنية فحسب)</p>	<p>من دعوة الاجتماع والوثائق + نظام الشبكة الوطنية</p>	<p>4- ممثل مركز تنسيق المناطق المتمنعة بحماية الخاصة</p>
--	--	---------------------------------	--	--	--

ملاحظات/اقتراحات أخرى 4	يمكن الحصول على قيمة مضافة من خلال التحسينات التالية 3	جدوى الاجتماع المواضيع لمراكز التنسيق 3	الاجتماع التحضيري مع مراكز التنسيق على	كيف أخطرت بأنه كان اجتماعاً مواضيعياً لمراكز التنسيق 1	نوع المشارك
		مفيد ويقدم قيمة مضافة واضحة	لا	من دعوة الاجتماع والوثائق	5- ممثل المنظمة الشريكة
		مفيد ويقدم قيمة مضافة واضحة	لا	من دعوة الاجتماع والوثائق	5- ممثل المنظمة الشريكة
ربما سيكون من المفيد وضع عروض تقديمية قصيرة على برنامج PowerPoint لشرح الموضوعات وتقديم العناصر الرئيسية للوثائق؛ حتى يتسنى للأطراف التي قد لا تكون أعدت بالكامل جميع وثائق الاجتماع أن تساهم بشكل مباشر كذلك، وفقاً للعناصر الرئيسية للوثائق المقدمة خلال العرض التقديمي.	من خلال الربط مع مراكز تنسيق أخرى تابعة لمركز الأنشطة الإقليمية ربما حسب الموضوعات الرئيسية المناقشة (على سبيل المثال مراكز التنسيق التابعة لمركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية إذا كانت المناقشة تدور حول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية/التنوع البيولوجي)	مفيد ويقدم قيمة مضافة واضحة	لا	من دعوة الاجتماع والوثائق	5- ممثل المنظمة الشريكة
نود أن نشكر الأمانة العامة لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة على الدعوة. نحن نقدر كثيراً الحصول على فرصة للمشاركة في الاجتماع. ونأمل أن نستطيع أن نكون شريكاً مهماً ونتطلع إلى العمل سوياً.	نظراً لأنها كانت أول مشاركة لنا في اجتماع خاص بمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، فلا يمكننا التعليق على الفائدة التي تعود من عقد اجتماعات مراكز التنسيق المواضيعية.		لا	من دعوة الاجتماع والوثائق	5- ممثل المنظمة الشريكة
		مفيد ويقدم قيمة	لا	من دعوة الاجتماع والوثائق	6- غير ذلك (استشاري) مركز

1السؤالان 2 و 3 من الاستبيان

2السؤال 4 من الاستبيان

3 السؤال 5 من الاستبيان

4 السؤال 6 من الاستبيان

		مضافة واضحة			الأنشطة الإقليمية للمناطق المتنعة بحماية خاصة
--	--	----------------	--	--	--

المرفق الثامن

التذييل المنقح للإستراتيجية المحدثة لتعبئة الموارد

(التذييل المنقح للإستراتيجية المحدثة لتعبئة الموارد وفقاً للقرار IG.23/5 مراعاة متطلبات الموارد لكل نتيجة إستراتيجية
وصلة الجهات المانحة المحتملة بكل من هذه النتائج)

الجدول 1. النتائج الإستراتيجية والنواتج الإرشادية الرئيسية للحكومة

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	الموارد المطلوبة (باليورو)	قائمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.
1.1 دعم الأطراف المتعاقدة في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وإستراتيجياتها الإقليمية وخطط العمل الخاصة بها.	1.1.1 دعم التصديق على اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها من جانب جميع الأطراف المتعاقدة.	الجهات المانحة الثنائية ¹		الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) - الانتقال السياسي والمدني؛ الانتقال الإقليمي والإيكولوجي
	1.1.2 توفير الدعم القانوني والسياسي واللوجستي الفعال لعملية صنع القرار في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، ويشمل ذلك اجتماعات الهيئات الاستشارية.	الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي		الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID) (البيئة وتغير المناخ)
	1.1.3 تعزيز الروابط المشتركة بين الموضوعات الأساسية والموضوعات الشاملة وتيسير التنسيق على الصعيد الوطني في جميع القطاعات ذات الصلة. وفي هذا السياق، دراسة آثار الانتقال إلى مراكز التنسيق المواضيعية في إطار منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لتقديمها إلى المؤتمر العشرين للأطراف المتعاقدة للنظر فيها.	الجهات المانحة الثنائية والحكومات الوطنية ومؤسسات التنمية الإقليمية	18.000	البنك الدولي (التكامل الإقليمي؛ السياسات والمؤسسات البيئية)
	1.1.4 تحديد فرص التمويل للأولويات الإقليمية والوطنية، وإعلام وإشراك الجهات المانحة/الشركاء، من خلال تنفيذ إستراتيجية تعبئة الموارد المحدثة ومساعدة الأطراف المتعاقدة في تعبئة الموارد.	الاتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمية والحكومات الوطنية.		إستراتيجية مرفق البيئة العالمية 7: مجالات التركيز المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والكيمواويات والنفايات والمياه الدولية.
				اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: "التكيف والقدرة على الصمود"، "التخفيف"، "العمل بشأن المناخ وأهداف التنمية المستدامة"
				الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط: موضوع "التنمية المستدامة" - "البيئة المائية والاقتصاد الأزرق" و "الطاقة والعمل المناخي".
				الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA): البيئة والمناخ

¹ تشمل الجهات المانحة الثنائية كذلك المساهمات الطوعية المخصصة من الأطراف المتعاقدة

<p>الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) - الانتقال السياسي والمدني؛ الانتقال الإقليمي والإيكولوجي)</p> <p>الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID) (البيئة وتغير المناخ)</p> <p>البنك الدولي (التكامل الإقليمي؛ السياسات والمؤسسات البيئية)</p>		<p>يمكن أن تكون المنظمة الدولية لقانون التنمية (IDLO) شريكاً محتملاً لتقديم المساعدة الفنية/القانونية للبلدان. يمكن أن تكون المؤسسات العالمية جهات تمويل</p>	<p>1.2.1 عمل أليات الامتثال بشكل فعال وتقديم المشورة الفنية والقانونية إلى الأطراف المتعاقدة، بما في ذلك توفير المساعدات الفنية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها، بما في ذلك إعداد التقارير.</p>	<p>1.2 دعم الأطراف المتعاقدة بما يمثل مع اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وإستراتيجياتها الإقليمية وخطط العمل الخاصة بها.</p>
<p>وزارة البيئة، والأراضي، والبحار الإيطالية (IMELS)</p> <p>الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) - الانتقال السياسي والمدني؛ الانتقال الإقليمي والإيكولوجي)</p> <p>البنك الدولي (التكامل الإقليمي؛ السياسات والمؤسسات البيئية)</p>	50.000	<p>الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي بنوك التنمية الإقليمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اتفاقية الأمم</p>	<p>1.3.1 أنشطة تعاون إقليمي تعزز الحوار والمشاركة الفعالة للمنظمات والشركاء العالميين والإقليميين، ويشمل ذلك ما يتعلق بخطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والقمامة البحرية والاستهلاك والإنتاج المستدامين والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ويمكن أن تدعم الكيانات المعنية تمويل التعاون الإقليمي الخاص بالتخطيط المكاني البحري وتغير المناخ (مثل المؤتمر الإقليمي، اجتماعات الجهات المانحة).</p>	<p>1.3 تعزيز المشاركة والانخراط وأوجه التأزر والتكامل بين المؤسسات العالمية والإقليمية.</p>
<p>إستراتيجية مرفق البيئة العالمية 7: مجالات التركيز المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والكيماويات والنفايات والمياه الدولية.</p> <p>اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: "التكيف والقدرة على الصمود"، "التخفيف"، "العمل بشأن المناخ وأهداف التنمية المستدامة"</p>	30.000	<p>الجهات المانحة الثنائية، المنظمات الحكومية الدولية</p>	<p>1.3.2 المشاركة في المبادرات والمحاور الدولية الحالية أو الجديدة ذات الصلة (مثل المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، المناطق البحرية المتمتعة بالحماية، المناطق البحرية، التنمية المستدامة) من أجل تسليط الضوء على الخصائص الإقليمية للبحر المتوسط وزيادة أوجه التأزر.</p>	
<p>الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط: موضوع "التنمية المستدامة" - "البيئة المائية والاقتصاد الأزرق" و "الطاقة والعمل المناخي".</p>	75.000	<p>صندوق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، صندوق التكيف، صناديق أخرى مماثلة</p>	<p>1.3.3 الشروع في تنفيذ الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة من خلال اتخاذ إجراءات متعلقة بالوضوح وبناء القدرات وإعداد المبادئ التوجيهية لمساعدة البلدان على تكيف الإستراتيجية مع الأطر الوطنية الخاصة بها.</p>	

<p>وزارة البيئة، والأراضي، والبحار الإيطالية (IMELS)</p> <p>الآلية الأوروبية للجوار (ENI)</p> <p>المنافع والتحديات العامة العالمية (GPGC) في الاتحاد الأوروبي</p> <p>الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي: التعاون الإنمائي الإقليمي</p> <p>مؤسسة منطقة البحر الأبيض المتوسط، الاقتصاد المستدام، المشروعات العالمية (MAVA)</p>	280.000	<p>الجهات المانحة الثنائية، كيانات ومؤسسات القطاع الخاص، بنك الاستثمار الأوروبي، البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، الاتحاد الأوروبي</p>	<p>1.4.1 نشر تقييمات دورية تستند إلى نهج القوة المحركة-الضغط-الحالة-التأثير-الاستجابة (DPSIR) تعالج من بين أمور أخرى جودة حالة البيئة البحرية والساحلية والتفاعل بين البيئة والتنمية، بالإضافة إلى سيناريوهات وتحليل للتنمية المستقبلية على المدى الطويل. تشمل هذه التقييمات مواطن الضعف المتعلقة بتغير المناخ والمخاطر ذات الصلة بالمناطق البحرية والساحلية، بالإضافة إلى الفجوات المعرفية الخاصة بالتلوث البحري، وخدمات النظام الإيكولوجي، والتدهور الساحلي، والآثار التراكمية وآثار الاستهلاك والإنتاج.</p>	<p>1.4 تعزيز المعرفة والفهم لحالة البحر الأبيض المتوسط وساحله من خلال التقييمات المطلوبة لوضع سياسات مستنيرة.</p>
<p>مؤسسة ألبير الثاني أمير موناكو (على سبيل المثال المبادرة (الزرقاء))</p>	115.000	<p>مرفق البيئة العالمية، الاتحاد الأوروبي، مؤسسات القطاع الخاص، المنظمات الحكومية الدولية</p>	<p>1.4.2 رصد تنفيذ الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، حسب الاقتضاء والتقييم، حسب الحاجة على أساس دوري من خلال مجموعة المؤشرات المتفق عليها بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ولوحة متابعة الاستدامة.</p>	
<p>وكالة البيئة وإدارة الطاقة ((ADEME، فرنسا (شبكة الطاقة الأوروبية))</p> <p>وكالة Rhône Méditerranée Corse المعنية بالمياه، فرنسا</p>	400.000	<p>الاتحاد الأوروبي (المديريات التابعة للاتحاد الأوروبي وثيقة الصلة)، مرفق البيئة العالمية</p>	<p>1.4.3 تنسيق وتنفيذ البرنامج المتكامل للرصد والتقييم القائم على نهج النظام الإيكولوجي، بما في ذلك صحائف الوقائع الخاصة بالمؤشرات العامة للوضع البيئي الجيد، ودعمه من خلال مراكز المعلومات للبيانات ليتم دمجها في منصة Info/MAP.</p>	
<p>إستراتيجية مرفق البيئة العالمية 7: مجالات التركيز المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والكيماويات والنفايات والمياه الدولية.</p> <p>الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط: موضوع "التنمية المستدامة" - "البيئة المائية والاقتصاد الأزرق" و "الطاقة والعمل المناخي".</p>	120000	<p>الاتحاد الأوروبي، المؤسسات، الجهات المانحة الثنائية، المؤسسات العلمية</p>	<p>1.4.4 تعزيز الترابط بين العلم وعمليات وضع السياسات من خلال تحسين التعاون مع المؤسسات العلمية العالمية والإقليمية ومنصات تبادل المعارف وعمليات الحوار المشتركة وتبادل المنشورات والممارسات الجيدة.</p>	
<p>الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط: موضوع "التنمية المستدامة" - "البيئة المائية والاقتصاد الأزرق" و "الطاقة والعمل المناخي".</p> <p>الشراكة العالمية من أجل التعليم (GPE)</p>	30.000	<p>المؤسسات والجامعات والمؤسسات التعليمية</p>	<p>1.4.5 تنظيم البرامج التعليمية، بما في ذلك منصات التعلم الإلكتروني والدرجات العلمية الخاصة بالمرحلة الجامعية، المتعلقة بالحوكمة والموضوعات التخصصية ذات الصلة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط بالتعاون مع مؤسسات مختصة.</p>	

البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية): التعليم للجميع				
وزارة البيئة، والأراضي، والبحار الإيطالية (IMELS)	490.000	الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة الثنائية كيانات القطاع الخاص المنخرطة في مجال المعلوماتية، شركات تكنولوجيا المعلومات	1.5.1 التطوير الكامل لمنصة Info/MAP ومنصة تنفيذ البرنامج المتكامل للرصد والتقييم بشكل إضافي، وربطهم مع نظم المعلومات الخاصة بعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وغيرها من منصات المعرفة الإقليمية ذات الصلة؛ للتسهيل على المديرين وصناع القرار والجهات المعنية وعامة الجمهور إمكانية الوصول إلى المعارف المختلفة. 1.5.2 تحديث نظام الإبلاغ الخاص باتفاقية برشلونة وتشغيله وتحسينه وصيانتته واستكمالها وجعله متماشياً مع المتطلبات الأخرى لإعداد التقارير.	1.5 تعزيز المعرفة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ونظام المعلومات الخاص بها، وجعلها في متناول عملية صنع السياسات، وزيادة الوعي والفهم.
وزارة البيئة، والأراضي، والبحار الإيطالية (IMELS) الآلية الأوروبية للجوار (ENI) المنافع والتحديات العامة العالمية (GPGC) في الاتحاد الأوروبي مؤسسة MAVA (البحر الأبيض المتوسط، الاقتصاد المستدام، المشروعات العالمية) مؤسسة ألبير الثاني أمير موناكو (على سبيل المثال المبادرة الزرقاء) مؤسسة إلين ماك آرثر (المبادرات النظامية، أوروبا)	680.000	المؤسسات، وشبكات الاتصالات والعلاقات العامة (خدمات مجانية)	1.6.1 تحديث إستراتيجية الاتصال الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وتنفيذها.	1.6 زيادة الوعي والاتصال.

الجدول 2. النتائج الإستراتيجية والنواتج الإرشادية الرئيسية المتعلقة بالتلوث البري والبحري

قائمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.	الموارد المطلوبة (باليورو)	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	النواتج الإرشادية الرئيسية	النتائج الإستراتيجية
<p>وزارة البيئة، والأراضي، والبحار الإيطالية (IMELS)</p> <p>المنافع والتحديات العامة العالمية (GPGC) في الاتحاد الأوروبي</p> <p>مؤسسة إيلين ماك آرثر (المبادرات النظامية، أوروبا)</p> <p>مؤسسة منطقة البحر الأبيض المتوسط، الاقتصاد المستدام، المشروعات العالمية (MAVA)</p> <p>إستراتيجية مرفق البيئة العالمية 7: هدف مجال التركيز الخاص بالمواد الكيميائية والنفايات: التخلص من المواد الكيميائية المنصوص عليها بموجب اتفاقيتي ستوكهولم وميناماتا.</p> <p>اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: "التكيف والقدرة على الصمود"، "التخفيف"، "العمل بشأن المناخ وأهداف التنمية المستدامة"</p> <p>الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط: موضوع "التنمية المستدامة" - "البيئة المائية والاقتصاد الأزرق" و "الطاقة والعمل المناخي".</p>	140.000	الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي، المنظمات الحكومية الدولية، المنظمات الإقليمية، مرفق البيئة العالمية	2.1.1 تيسير التدابير محددة الأهداف الخاصة بالخطط/الإستراتيجيات الإقليمية وتنفيذها.	2.1 تعزيز التنفيذ الإقليمي للالتزامات بموجب اتفاقية برشلونة والبروتوكولات الأربعة المتعلقة بالتلوث، وبرامج التدابير الخاصة بالإستراتيجيات الإقليمية وخطط العمل القائمة ذات الصلة.
وزارة البيئة، والأراضي، والبحار الإيطالية (IMELS)	140.000	مؤسسات القطاع الخاص،	2.2.1 المبادئ التوجيهية وأدوات دعم اتخاذ القرارات والمعايير والمقاييس المشتركة المنصوص عليها	2.2 تطوير أو تحديث

قائمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.	الموارد المطلوبة (باليورو)	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	النواتج الإرشادية الرئيسية	النتائج الإستراتيجية
<p>مؤسسة إين ماك آرثر (المبادرات النظامية، أوروبا)</p> <p>الصناديق الهيكلية والاستثمارية الأوروبية، على سبيل المثال، الصندوق الأوروبي للشؤون البحرية ومصائد الأسماك ((EMFF)، والصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية (ERDF)</p> <p>إستراتيجية مرفق البيئة العالمية 7: مجال التركيز الخاص بالمياه الدولية.</p> <p>الهدف الأول: التعزيز من فرص الاقتصاد الأزرق</p> <p>إستراتيجية مرفق البيئة العالمية 7: هدف مجال التركيز الخاص بالمواد الكيميائية والنفايات:</p> <p>التخلص من المواد الكيميائية المنصوص عليها بموجب اتفاقيتي ستوكهولم وميناماتا.</p> <p>الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط: موضوع "التنمية المستدامة" - "البيئة المائية والاقتصاد الأزرق" و "الطاقة والعمل المناخي".</p>	100.000	<p>المنظمات الإقليمية، مرفق البيئة العالمية</p> <p>الصندوق الأخضر للمناخ، مرفق البيئة العالمية، الاتحاد الأوروبي، المنظمات الإقليمية، الجهات المانحة الثنائية، شركاء القطاع الخاص</p>	<p>في البروتوكولات والخطط الإقليمية التي تم تطويرها و/أو تحديثها من أجل المجالات أو القطاعات ذات الأولوية الرئيسية.</p> <p>2.2.2 تحديد برامج التدابير الإقليمية والتفاوض عليها فيما يتعلق بالملوثات/الفئات (القطاعات) التي تبين اتجاهات متصاعدة، بما في ذلك مراجعة الخطط الإقليمية ومجالات الاستهلاك والإنتاج القائمة.</p>	<p>خطط العمل الجديدة/القائمة، التدابير والبرامج، المعايير والمقاييس العامة، المبادئ التوجيهية.</p>
<p>الاتحاد الأوروبي (مثل سويتش ميد) مبادرة أفق 2020 وبرنامج سويتش ميد SwitchMed</p>	180.000	<p>الكيانات الوطنية، الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي، بنك الاستثمار الأوروبي، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير،</p>	<p>2.3.1 تنفيذ برامج خطط العمل الوطنية المعتمدة (المادة 15، بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية)، وتقديم النواتج المستهدفة في الوقت الملائم</p>	<p>2.3 تعزيز التشريعات والسياسات المتعلقة بمنع التلوث البحري ومكافحته وتنفيذها</p>

قائمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.	الموارد المطلوبة (باليورو)	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	النواتج الإرشادية الرئيسية	النتائج الإستراتيجية
<p>مؤسسة إيلين ماك آرثر (المبادرات النظامية، أوروبا)</p> <p>مؤسسة منطقة البحر الأبيض المتوسط، الاقتصاد المستدام، المشروعات العالمية (MAVA)</p> <p>إستراتيجية مرفق البيئة العالمية 7: هدف مجال التركيز الخاص بالمواد الكيميائية والنفايات: التخلص من المواد الكيميائية المنصوص عليها بموجب اتفاقيتي ستوكهولم وميناماتا.</p> <p>اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: "التكيف والقدرة على الصمود"، "التخفيف"، "العمل بشأن المناخ وأهداف التنمية المستدامة"</p> <p>الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط: موضوع "التنمية المستدامة" - "البيئة المائية والاقتصاد الأزرق" و "الطاقة والعمل المناخي".</p> <p>الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي: البيئة والمناخ</p>	500.000	<p>البنك الدولي، الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة، مرفق البيئة العالمية</p> <p>الكيانات الوطنية، المنظمات الحكومية الدولية</p> <p>الاتحاد الأوروبي، المنظمة البحرية الدولية</p> <p>القطاع الخاص، المؤسسات، الجهات المانحة الثنائية، المنظمات الحكومية الدولية، الاتحاد الأوروبي، مرفق البيئة العالمية</p>	<p>2.3.2 تطوير برامج العمل الوطنية لتنفيذ الإستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري الناجم عن السفن والاستجابة له.</p> <p>2.3.3 تعميم خطة العمل الإقليمية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين (الأنشطة المتعلقة بالتلوث) وتنفيذها من خلال خطط العمل الوطنية والعمليات الوطنية، مثل خطط العمل الوطنية الخاصة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.</p>	<p>على الصعيد الوطني، ويشمل ذلك من خلال عدة وسائل من ضمنها التنفيذ والاندماج داخل العمليات القطاعية.</p>
<p>اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: "التكيف والقدرة على الصمود"، "التخفيف"، "العمل بشأن المناخ وأهداف التنمية المستدامة"</p> <p>الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط: موضوع "التنمية المستدامة" - "البيئة المائية والاقتصاد الأزرق" و "الطاقة والعمل المناخي".</p>		<p>الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي، برنامج العمل العالمي</p> <p>الاتحاد الأوروبي، بنك الاستثمار الأوروبي،</p>	<p>2.4.1 تحديث برامج رصد التلوث والنفايات الوطنية لتشمل مؤشرات التلوث والنفايات للبرنامج المتكامل للرصد والتقييم ذات الصلة، وتنفيذها ودعمها من خلال ضمان جودة البيانات ومراقبتها.</p> <p>2.4.2 تحديث قوائم جرد الأحمال الملوثة (الميزانية الأساسية الوطنية، وسجل إطلاق الملوثات الناتجة من المصادر البرية ومن</p>	<p>2.4 رصد التلوث البحري وتقييمه.</p>

قائمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.	الموارد المطلوبة (باليورو)	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	النواتج الإرشادية الرئيسية	النتائج الإستراتيجية
		البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، التعاون الفني مع شركات الشحن، برنامج العمل العالمي	المناطق البحرية وخدمات الشحن) بانتظام وإعداد تقارير عنها وتقييمها.	
		الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي، مرفق البيئة العالمية	2.4.3 تطوير أدوات تقييم التلوث البحري (عمليات تقييم مواضيعية عميقة وصحائف وقائع خاصة بالمؤشرات وخرائط) وتحديثها من أجل معرفة الملوثات الرئيسية والقطاعات الموجودة داخل نهج النظام الإيكولوجي.	
وزارة البيئة، والأراضي، والبحار الإيطالية (IMELS) الصناديق الهيكلية والاستثمارية الأوروبية، على سبيل المثال، الصندوق الأوروبي للشؤون البحرية ومصائد الأسماك (EMFF)، والصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية (ERDF) مبادرة أفق 2020	350.000	الكيانات الوطنية، الاتحاد الأوروبي، المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة	2.5.1 برامج وورش عمل تدريبية في مجالات مثل مراقبة التلوث، قوائم جرد المواد الملوثة، تنفيذ السياسات الموضوعية، المبادئ التوجيهية الفنية العامة، هيئات الترخيص وعمليات التفتيش، الامتثال للتشريعات الوطنية.	2.5 تعزيز القدرات على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، ويشمل ذلك المساعدات الفنية وبناء القدرات.
مؤسسة إلين ماك آرثر (المبادرات النظامية، أوروبا) مؤسسة منطقة البحر الأبيض المتوسط، الاقتصاد المستدام، المشروعات العالمية (MAVA) إستراتيجية مرفق البيئة العالمية 7: هدف مجال التركيز الخاص بالمواد الكيميائية والنفايات:	2.600.000	البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرفق البيئة العالمية، الاتحاد الأوروبي، كيانات القطاع الخاص	2.5.2 تنفيذ المشروعات التجريبية بشأن القمامة البحرية والحد من الملوثات العضوية الثابتة والزئبق وعمليات التصريف غير المشروعة، ويشمل ذلك من خلال عدة وسائل منها توفير حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين لبدائل الملوثات العضوية الثابتة والمواد الكيميائية السامة، والحد من المصادر الرئيسية للنفايات البحرية الخاصة بالأعمال التجارية وأصحاب المشروعات والمؤسسات المالية والمجتمع المدني.	

قائمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.	الموارد المطلوبة (باليورو)	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	النواتج الإرشادية الرئيسية	النتائج الإستراتيجية
<p>التخلص من المواد الكيميائية المنصوص عليها بموجب اتفاقيتي ستوكهولم وميناماتا.</p> <p>اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: "التكيف والقدرة على الصمود"، "التخفيف"، "العمل بشأن المناخ وأهداف التنمية المستدامة"</p> <p>الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط: موضوع "التنمية المستدامة" - "البيئة المائية والاقتصاد الأزرق" و "الطاقة والعمل المناخي".</p> <p>الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي: البيئة والمناخ</p> <p>إستراتيجية مرفق البيئة العالمية 7: مجال التركيز الخاص بالمياه الدولية.</p> <p>الهدف الأول: التعزيز من فرص الاقتصاد الأزرق</p> <p>الهدف الثالث: تعزيز الأمن المائي في النظم الإيكولوجية للمياه العذبة</p>		الجهات المانحة الثنائية، مرفق البيئة العالمية	2.5.3 دمج تدابير منع التلوث البحري ومراقبته والتقييم داخل مشروعات تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وخطط إدارة المناطق الساحلية وتقييمات الأثر البيئي الإستراتيجية ذات الصلة.	
<p>المنافع والتحديات العامة العالمية (GPGC) في الاتحاد الأوروبي</p> <p>مؤسسة إيلين ماك آرثر (المبادرات النظامية، أوروبا)</p> <p>مؤسسة منطقة البحر الأبيض المتوسط، الاقتصاد المستدام، المشروعات العالمية (MAVA)</p>	30.000	المنظمات الإقليمية، والاتحاد من أجل المتوسط، المنظمات البيئية الدولية، والاتحاد الأوروبي	<p>2.6.1 إبرام اتفاقيات وإيجاد أوجه تآزر وتبادل أفضل الممارسات مع الشركاء ذوي الصلة والجهات المعنية الرئيسية على الصعيدين العالمي والإقليمي مع التركيز بشكل خاص على القمامة البحرية.</p> <p>2.6.2 شبكات ومبادرات الشركات وأصحاب المشاريع والمجتمع المدني</p>	2.6 تعزيز التعاون على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية لمنع التلوث البحري ومكافحته.

قائمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.	الموارد المطلوبة (باليورو)	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	النواتج الإرشادية الرئيسية	النتائج الإستراتيجية
<p>إستراتيجية مرفق البيئة العالمية 7: هدف مجال التركيز الخاص بالمواد الكيميائية والنفايات: التخلص من المواد الكيميائية المنصوص عليها بموجب اتفاقيتي ستوكهولم وميناماتا.</p> <p>اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: "التكيف والقدرة على الصمود"، "التخفيف"، "العمل بشأن المناخ وأهداف التنمية المستدامة"</p> <p>الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط: موضوع "التنمية المستدامة" - "البيئة المائية والاقتصاد الأزرق" و "الطاقة والعمل المناخي".</p>		<p>المنظمات البيئية، مرفق البيئة العالمية شركاء القطاع الخاص</p>	<p>توفير حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تساهم في استخدام بدائل للملوثات العضوية الثابتة والمواد الكيميائية السامة ودعم الحد من المصادر الرئيسية للقمامة البحرية والتنسيق في ذلك الشأن.</p>	
<p>اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: "التكيف والقدرة على الصمود"، "التخفيف"، "العمل بشأن المناخ وأهداف التنمية المستدامة"</p> <p>مؤسسة العلوم الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي (ESF)</p>	210.000	<p>المؤسسات، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة الثنائية</p>	<p>2.7.1 وضع استعراضات/موجزات للسياسات وتقديمها إلى الأطراف المتعاقدة بشأن الملوثات الناشئة وتحمُّص المحيطات وتغير المناخ والروابط مع العمليات العالمية ذات الصلة.</p>	<p>2.7 تحديد القضايا الجديدة والناشئة ومعالجتها، بحسب الاقتضاء.</p>

الجدول 3 النتائج الإستراتيجية والنواتج الإرشادية الرئيسية للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	الموارد المطلوبة (باليورو)	قائمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.
3-1 تعزيز التنفيذ الإقليمي للالتزامات المحددة بموجب اتفاقية برشلونة، والبروتوكولات ذات الصلة وغيرها من الصكوك.	3.1.1 إنشاء وتنفيذ شبكة متماسكة شاملة من المناطق البحرية المتمتعة بالحماية والمدارة بشكل جيد، بما في ذلك المناطق المشمولة بحماية خاصة ذات الأهمية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، لتحقيق إعداد وتنفيذ الهدف 11 من أهداف آيتشي في البحر المتوسط.	الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي، مرفق البيئة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	560.000	وزارة البيئة، والأراضي، والبحار الإيطالية (IMELS) مؤسسة ليوناردو دي كابريو، برنامج "انترغ ميد" التابعة للاتحاد الأوروبي
	3.1.2 تحديد معظم تدابير الإدارة على أساس المناطق وتنفيذها بالتعاون مع المنظمات العالمية والإقليمية المختصة، من خلال الأدوات العالمية والإقليمية (المناطق المشمولة بحماية خاصة ذات الأهمية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، والمناطق التي يُحظر فيها صيد الأسماك، والمناطق البحرية البالغة الحساسية، وما إلى ذلك)، التي تشمل الحفاظ على المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، مع مراعاة المعلومات المتعلقة بالمناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية في البحر المتوسط.	البنك الدولي، مرفق البيئة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة الأخرى		مجال التركيز المتعلق بالتنوع البيولوجي لمرفق البيئة العالمية 7: الهدف الثالث: تعزيز سياسة التنوع البيولوجي والأطر المؤسسية. إستراتيجية مرفق البيئة العالمية 7: مجال التركيز الخاص بالمياه الدولية. الهدف الثاني: تحسين الحوكمة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (ABNJ) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: "التكيف والقدرة على الصمود"، "التخفيف"، "العمل بشأن المناخ وأهداف التنمية المستدامة"
3-2 وضع خطط عمل وبرامج وتدابير وقواعد ومعايير مشتركة ومبادئ توجيهية جديدة للحفاظ	3.2.1 تحديث خطط العمل الإقليمية المتعلقة بحفظ الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض والموائل الرئيسية في البحر المتوسط، والمتعلقة بإدخال الأنواع وكذلك إستراتيجية وخطة عمل البحر المتوسط بشأن إدارة مياه صابورة السفن من أجل تحقيق الوضع البيئي الجيد.	اتفاقية التنوع البيولوجي، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، اتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة، معاهدة التجارة العالمية لأصناف الحيوان والنبات البري المهدد	520.000	وزارة البيئة، والأراضي، والبحار الإيطالية (IMELS) الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية (FFEM) مجال التركيز المتعلق بالتنوع البيولوجي لمرفق البيئة العالمية 7:

فائمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.	الموارد المطلوبة (باليورو)	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	النواتج الإرشادية الرئيسية	النتائج الإستراتيجية
<p>الهدف الأول: تعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات وكذلك داخل أماكن الإنتاج الطبيعية والبحرية الهدف الثاني: تقليل العوامل المحركة المباشرة لنقص التنوع البيولوجي</p> <p>الهدف الثالث: تعزيز سياسة التنوع البيولوجي والأطر المؤسسية.</p> <p>اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: "التكيف والقدرة على الصمود"، "التخفيف"، "العمل بشأن المناخ وأهداف التنمية المستدامة"</p> <p>الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط: موضوع "التنمية المستدامة" - "البيئة المائية والاقتصاد الأزرق" و "الطاقة والعمل المناخي".</p> <p>الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي: البيئة والمناخ والتنمية المجتمعية المستدامة</p>	25.000	<p>اللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، الاتحاد الأوروبي، مرفق البيئة العالمية</p> <p>البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، البنك الدولي، مرفق البيئة العالمية، الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة الثنائية</p>	<p>3.2.2 وضع المبادئ التوجيهية وغيرها من الأدوات وتحديثها ونشرها لحفظ الأنواع الساحلية والبحرية المهددة والمعرضة للانقراض والموائل الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط، والسيطرة على الأنواع غير الأصلية ومنعها، إضافة إلى إدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية.</p> <p>3.2.3 تطبيق التخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في مناطق محددة على مستوى تجريبي يربط بين المناطق الساحلية والمناطق البحرية المفتوحة التي تتعرض لضغوط كبيرة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن استخدام المعلومات المتعلقة بالمناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية.</p>	التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية.
<p>الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية (FFEM)</p> <p>مؤسسة ليوناردو دي كابريو</p> <p>مؤسسة ألبير الثاني أمير موناكو (على سبيل المثال المبادرة الزرقاء)</p>	59,500	<p>المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعنى بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، المؤسسات، المنظمات الحكومية الدولية، اتفاقية التنوع البيولوجي، مرفق البيئة العالمية</p>	<p>3.3.1 وضع/تحديث خطط العمل الوطنية المتعلقة بحفظ الأنواع المعرضة للخطر والمهددة بالانقراض والموائل الرئيسية في البحر المتوسط والمتعلقة بإدخال الأنواع والأنواع الغازية.</p> <p>3.3.2 وضع تدابير وطنية وتنفيذها لتعزيز حماية المواقع البحرية والساحلية ذات الصلة وإدارتها، ولا سيما تلك التي تحتوي على الموائل والأنواع المهددة بالانقراض (بما في ذلك الموائل في أعماق البحار).</p>	3.3 تعزيز التنفيذ الوطني للسياسات، والإستراتيجيات، والتدابير التشريعية المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي.

فانمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.	الموارد المطلوبة (باليورو)	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	النواتج الإرشادية الرئيسية	النتائج الإستراتيجية
	15,000	الشراكة مع المنظمات البيئية والمنظمات غير الحكومية والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة	3.3.3 دمج إجراءات حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في برامج إدارة المناطق الساحلية، وغيرها من مشاريع تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتقييمات الأثر البيئي الإستراتيجي.	
الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية (FFEM) المنافع والتحديات العامة العالمية (GPGC) في الاتحاد الأوروبي	621,000	الاتحاد الأوروبي، مرفق البيئة العالمية، المؤسسات، المعاهد البحثية	3.4.1 وضع برامج لرصد الأنواع والموائل الرئيسية وكذلك الأنواع الغازية وتنفيذها، على النحو المنصوص عليه في البرنامج المتكامل للرصد والتقييم، بما في ذلك فيما يتعلق بفعالية المناطق المحمية البحرية والساحلية وفيما يتعلق بآثار تغير المناخ.	3.4 رصد التنوع البيولوجي، وجرده، وتقييمه مع التركيز على الأنواع المعرضة للخطر والمهددة بالانقراض، والأنواع غير الأصلية، والموائل الرئيسية.
مبادرة أفق 2020 مؤسسة ليوناردو دي كابريو		اتفاقية التنوع البيولوجي، مرفق البيئة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاتحاد الأوروبي، الكيانات الوطنية	3.4.2 وضع أدوات تقييم حفظ التنوع البيولوجي وتحديثها (التقييم المواضيعي المتعمق، والخرائط، وصحائف وقائع المؤشرات) لإظهار الاتجاهات على المستويات الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية، وقياس فعالية تنفيذ خطط العمل الوطنية وخطط العمل الإقليمية بشأن برنامج العمل الإستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.	
مؤسسة ألبير الثاني أمير موناكو (على سبيل المثال المبادرة الزرقاء)	35,000	اتفاقية التنوع البيولوجي، الاتحاد الأوروبي، المؤسسات	3.4.3 رصد المؤشرات المشتركة لنهج النظام الإيكولوجي بشأن التنوع البيولوجي والأنواع غير الأصلية من خلال البرنامج المتكامل للرصد والتقييم في المناطق البحرية المتمتعة بالحماية والمناطق المشمولة بحماية خاصة ذات الأهمية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وإنشاء مجموعات البيانات ذات الصلة.	
مجال التركيز المتعلق بالتنوع البيولوجي لمرفق البيئة العالمية 7: الهدف الأول: تعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات وكذلك داخل أماكن الإنتاج الطبيعية والبحرية الهدف الثاني: تقليل العوامل المحركة المباشرة لنقص التنوع البيولوجي الهدف الثالث: تعزيز سياسة التنوع البيولوجي والأطر المؤسسية.	100,000	المنظمة البحرية الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، الاتحاد الأوروبي	3.4.4 إجراء جرد للنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية الضعيفة والهشة ووضع تقييم لحساسية النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وقدراتها على التكيف مع التغيرات في الظروف البحرية وكذلك تطوير دور الخدمات التي تقدمها.	إستراتيجية مرفق البيئة العالمية 7: مجال التركيز الخاص بالمياه الدولية.

فائمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.	الموارد المطلوبة (باليورو)	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	النواتج الإرشادية الرئيسية	النتائج الإستراتيجية
الهدف الأول: التعزيز من فرص الاقتصاد الأزرق الهدف الثالث: تعزيز الأمن المائي في النظم الإيكولوجية للمياه العذبة				
الصفحة الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية (FFEM) الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) - الانتقال الإقليمي والإيكولوجي مؤسسة ليوناردو دي كابريو مؤسسة البير الثاني أمير موناكو (على سبيل المثال المبادرة الزرقاء) الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط: موضوع "التنمية المستدامة" - "البيئة المائية والاقتصاد الأزرق" و "الطاقة والعمل المناخي".	660.000 200.000	المؤسسات، القطاع الخاص، الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة الثنائية الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتان في البحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط، والمنطقة المتاخمة للمحيط الأطلسي، المؤسسات الخاصة، الشركات، مؤسسات القطاع الخاص، الاتحاد الأوروبي الجهات المانحة الثنائية، مرفق البيئة العالمية، الاتحاد الأوروبي	3.5.1 وضع وتنفيذ برامج لبناء القدرات تتعلق بتطوير المناطق البحرية والساحلية المحمية وإدارتها، وحفظ الأنواع والموائل الرئيسية الساحلية والبحرية المعرضة للخطر والمهددة بالانقراض، ومسائل الرصد التي تتناول تغير المناخ والتنوع البيولوجي، بما في ذلك البرامج التجريبية التي تهدف إلى دعم الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق متمتع بالحماية وقطاعات مشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط وتنفيذها. 3.5.2 تقديم برامج تدريبية وبرامج لرفع الوعي إلى الشركات وأصحاب المشاريع والمؤسسات المالية والمجتمع المدني بشأن حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تساهم في الحفاظ على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.	3.5 المساعدة الفنية وبناء القدرات على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية لتعزيز تنفيذ السياسات والامتثال للتشريعات الوطنية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي.
الاتحاد الأوروبي (سويتش ميد) مؤسسة إلين ماك آرثر (المبادرات النظامية، أوروبا) مجال التركيز المتعلق بالتنوع البيولوجي لمرفق البيئة العالمية 7: الهدف الثاني: تقليل العوامل المحركة المباشرة لنقص التنوع البيولوجي		الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمؤسسات، المجلس العالمي لتنمية الأعمال	3.6.1 وضع إستراتيجيات وبرامج مشتركة بشأن حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، مع مراعاة خطط العمل الوطنية بالتعاون مع المنظمات الشريكة ذات الصلة على الصعيدين العالمي والإقليمي. 3.6.2 تشجيع الشركات وأصحاب المشاريع والمجتمع المدني على استخدام الشبكات لنشر حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تساهم في حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية	3.6 تعزيز التعاون على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية لحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وحفظها.

فائمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.	الموارد المطلوبة (باليورو)	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	النواتج الإرشادية الرئيسية	النتائج الإستراتيجية
			بالتنسيق من خلال آليات ملائمة.	
		الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة الثنائية، مرفق البيئة العالمية	3.7.1. التنسيق مع العملية الجارية بهدف اعتماد اتفاق تنفيذي بشأن المناطق الواقعة في خارج نطاق الولاية الوطنية (أي فيما يتعلق بالموارد الجينية البحرية والمناطق البحرية المشمولة بالحماية في المناطق الواقعة في خارج نطاق الولاية الوطنية وتقييم الأثر الاجتماعي).	3.7 تحديد القضايا الجديدة والناشئة ومعالجتها، بحسب الاقتضاء.

الجدول 4. النتائج الإستراتيجية والنواتج الإرشادية الرئيسية للتفاعلات والعمليات البرية والبحرية

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	الموارد المطلوبة (باليورو)	قائمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.
4.1 تعزيز التنفيذ الإقليمي للالتزامات المحددة بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، وبرامج التدابير الخاصة بالإستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية القائمة ذات الصلة.	4.1.1 قدمت الأطراف المتعاقدة المساعدة لتحديد بعض التدابير والأدوات وتنفيذها وتقييمها للحد من الضغوط على المناطق الساحلية والبحرية (مثل المناطق الساحلية العازلة، وتدابير سياسة الأراضي، وتقسيم المناطق).	الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي، مرفق البيئة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"		إستراتيجية مرفق البيئة العالمية 7: مجال التركيز الخاص بالمياه الدولية.
4.2 وضع خطط عمل وبرامج تدابير ومعايير ومقاييس مشتركة ومبادئ توجيهية جديدة.	4.2.1 وضع أدوات ومبادئ توجيهية للتقييمات البيئية وتطبيقها (مثل، تقييم الأثر البيئي، والتقييمات التراكمية، والتقييم البيئي الإستراتيجي).	الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير		وزارة البيئة والأراضي والبحار الإيطالية (IMELS) الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) - الانتقال الإقليمي والإيكولوجي إستراتيجية مرفق البيئة العالمية 7: مجال التركيز الخاص بالمياه الدولية.
	4.2.2 تحديد التخطيط المكاني البحري في سياق اتفاقية برشلونة وتطبيقه، بحسب الاقتضاء.	الهيئات والمؤسسات الوطنية، مرفق البيئة العالمية، الاتحاد الأوروبي	200.000	

فانمة إرشادية إستراتيجية لجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.	الموارد المطلوبة (باليورو)	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	النواتج الإرشادية الرئيسية	النتائج الإستراتيجية
وزارة البيئة والأراضي والبحار الإيطالية (IMELS) الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) - الانتقال الإقليمي والإيكولوجي) وكالة حماية السواحل، فرنسا (Délégation Europe et International) (Délégation Europe et International) وكالة Rhône Méditerranée Corse المعنية بالمياه، فرنسا	600.000	المؤسسات الوطنية، الاتحاد الأوروبي، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير	4.3.1 إعداد جيل جديد من برامج إدارة المناطق الساحلية لتعزيز التفاعلات البرية والبحرية وكذلك معالجة الجوانب العابرة للحدود، بحسب الاقتضاء.	4.3 تعزيز التنفيذ الوطني.
وزارة البيئة والأراضي والبحار الإيطالية (IMELS) الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) - الانتقال الإقليمي والإيكولوجي) وكالة حماية السواحل، فرنسا (Délégation Europe et International) (Délégation Europe et International) وكالة Rhône Méditerranée Corse المعنية بالمياه، فرنسا إستراتيجية مرفق البيئة العالمية 7: مجال التركيز الخاص بالمياه الدولية.	200.000	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية	4.4.1 تطوير التخطيط لآليات التفاعل بشأن البيئة الساحلية والبحرية على المستويين الإقليمي والمحلي، بما في ذلك تقييم مخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر والتآكل الساحلي، وأثرهما على البيئة الساحلية والمجتمعات المحلية.	4.4 الرصد والتقييم.
	200.000	الكيانات الوطنية، الاتحاد الأوروبي، مرفق البيئة العالمية	4.4.2 وضع البرامج الوطنية لرصد السواحل والجغرافيا المائية وتحديثها، بحيث تشمل المؤشرات، والتفاعلات والعمليات ذات الصلة بالبرنامج المتكامل للرصد والتقييم.	

	100.000	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، البنك الإفريقي للتنمية	4.5.1 تنفيذ بناء القدرات لتطبيق أدوات تقييم التفاعلات ودمجها في تخطيط/إدارة البيئة الساحلية والبحرية.	4.5 تعزيز القدرات على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية بما في ذلك
--	---------	---	---	--

فائمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.	الموارد المطلوبة (باليورو)	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	النواتج الإرشادية الرئيسية	النتائج الإستراتيجية
				المساعدة الفنية وبناء القدرات.
وزارة البيئة والاراضي والبحار الإيطالية (IMELS) وكالة حماية السواحل، فرنسا (Délégation Europe et International)، فرنسا	50.000	الجهات المانحة الثنائية	4.6.1 إنشاء شبكات برامج إدارة المناطق الساحلية وغيرها من أنشطة تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتنفيذ التعاون مع الشركاء الآخرين لتعزيز تبادل البيانات والخبرات والممارسات الجيدة.	4.6 تعزيز القدرات على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية.
وكالة Méditerranée Corse Water Agency المعنية بالمياه، فرنسا	200.000	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مجلس المياه العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	4.7.1 تقييم الضغوط الإضافية ذات الصلة بالاتفاقية المتعلقة بالموارد المائية الناتجة عن تغير المناخ بالتعاون مع الجهات المعنية الإقليمية الأخرى	تحديد القضايا الجديدة والناشئة ومعالجتها، بحسب الاقتضاء.
			4.7.2 وضع استعراضات/موجزات السياسة وتقديمها إلى الأطراف المتعاقدة، واستكشاف الآثار المترتبة على حالات تسونامي المحتملة، بين جملة أمور أخرى.	

الجدول 5 النتائج الإستراتيجية والنواتج الإرشادية الرئيسية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	الموارد المطلوبة (باليورو)	قائمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.
5.1 تعزيز التنفيذ الإقليمي للالتزامات المحددة بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، وبرامج التدابير الخاصة بالإستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية القائمة ذات الصلة.	5.1.1 تحديد الإطار الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ووضع موضع التنفيذ.	الجهات المانحة الثنائية	200.000	وزارة البيئة، والأراضي، والبحار الإيطالية (IMELS) وكالة حماية السواحل، فرنسا (Déléгат Europe et International) وكالة Rhône Méditerranée Corse المعنية بالمياه، فرنسا
	5.1.2 التنفيذ المتكامل لبرنامج العمل الإستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي وإستراتيجية حفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبرنامج العمل البحري والإستراتيجية، بما في ذلك من خلال الإطار الإقليمي للبحر الأبيض المتوسط، على النحو المبين في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل تعزيز الاستخدام المستدام للموارد البحرية والساحلية.	آلية التمويل الابتكارية، شركاء القطاع الخاص، الاتحاد الأوروبي		اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: "التكيف والقدرة على الصمود"، "التخفيف"، "العمل بشأن المناخ وأهداف التنمية المستدامة" الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط: موضوع "التنمية المستدامة" - "البيئة المائية والاقتصاد الأزرق" و "الطاقة والعمل المناخي". الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي: البيئة والمناخ والتنمية المجتمعية المستدامة
	5.1.3 مواصلة تنفيذ خطة العمل الخاصة بتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ والإبلاغ عن حالة التنفيذ.	شركاء القطاع الخاص، الهيئات الوطنية		
5.2 وضع خطط عمل وبرامج وتدابير ومعايير ومقاييس مشتركة ومبادئ توجيهية جديدة.	5.2.1 تحديث خطة العمل الخاصة بتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.	الهيئات الوطنية		وكالة حماية السواحل، فرنسا (Déléгат Europe et International)
	5.2.2 وضع إطار منهجي للتفاعلات البرية والبحرية وتطبيقه، مع الأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص التخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.	الكيانات الوطنية، الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة الثنائية		وكالة Rhône Méditerranée Corse المعنية بالمياه، فرنسا

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	الموارد المطلوبة (باليورو)	قائمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.
5.3 تعزيز التنفيذ الوطني.	5.3.1 الإعداد والتطبيق للإستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بما في ذلك تبسيط التلوث، والتنوع البيولوجي، والتكيف مع تغير المناخ والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتفاعل البري والبحري، إلى جانب المدن المستدامة.	البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، اتفاقية التنوع البيولوجي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	350.000	وكالة حماية السواحل، فرنسا (Délégation Europe et International) وكالة Rhône Méditerranée Corse المعنية بالمياه، فرنسا
	5.3.2 مساعدة البلدان على إجراء تحليل الثغرات على الأطر الوطنية القانونية والمؤسسية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل تعميم أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على التشريعات الوطنية وفق الحاجة.	الهيئات الوطنية، الاتحاد الأوروبي،		
	5.3.3 تعميم أنشطة خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين وقضايا التكيف مع تغير المناخ وتنفيذها من خلال الإستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وكذلك برامج إدارة المناطق الساحلية، وغيرها من مشروعات تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.	الاتحاد الأوروبي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الجهات المانحة الثنائية		
5.4 الرصد والتقييم.	5.4.1 وضع صحائف الوقائع الخاصة بمؤشرات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لتقييم فعالية تدابير إدارة الموارد الساحلية والبحرية.	الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة		وكالة حماية السواحل، فرنسا (Délégation Europe et International) وكالة Rhône Méditerranée Corse المعنية بالمياه، فرنسا
5.5 تعزيز القدرات على الأصدعة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، ويشمل ذلك المساعدات الفنية وبناء القدرات.	5.5.1 التحديث والتنفيذ المنتظم للبرنامج التدريبي MedOpen بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بالتنسيق مع مراكز الاتصال الوطنية ذات الصلة.	الاتحاد الأوروبي، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	70.000	وكالة حماية السواحل، فرنسا (Délégation Europe et International) وكالة Rhône Méditerranée Corse المعنية بالمياه، فرنسا

قائمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.	الموارد المطلوبة (باليورو)	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	النواتج الإرشادية الرئيسية	النتائج الإستراتيجية
وكالة حماية السواحل، فرنسا (Délégation Europe et International)، فرنسا وكالة Rhône Méditerranée Corse المعنية بالمياه، فرنسا	80.000	المؤسسات الوطنية، الكيانات الإقليمية، الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة الثنائية	5.6.1 تعزيز تنسيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال: (i) منصة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط؛ (ii) هيئات التنسيق الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.	5.6 تعزيز القدرات على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية.

الجدول 6. النتائج الإستراتيجية والنواتج الإرشادية الرئيسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	الموارد المطلوبة (باليورو)	فانمه إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.
6.1 وضع خطط عمل وبرامج وتدابير ومعايير ومقاييس مشتركة ومبادئ توجيهية جديدة، وتنفيذ الحالي منها.	6.1.1 تحديد وتنفيذ الإجراءات المحددة ل خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تساهم مباشرة في منع التلوث البحري، والحد منه، والقضاء عليه وحماية/تعزيز التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وكذلك معالجة تغير المناخ في المناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط.	الاتحاد الأوروبي، شركاء القطاع الخاص، اتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المؤسسات، آليات التمويل الابتكارية	800.000	الاتحاد الأوروبي (سويتش ميد)
	6.1.2 وضع أدوات منهجية لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الإستراتيجيات والأطر الإقليمية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.	الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة الثنائية، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،	500.000	
	6.1.3 تنفيذ الأدوات المنهجية لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجالات الاستهلاك والإنتاج ذات الأولوية في خطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين - السياحة، والغذاء، والإسكان، وتصنيع السلع المنفذة، ووضع أدوات منهجية جديدة للقطاعات الأخرى.	الاتحاد الأوروبي، الكيانات الوطنية، شركاء القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية، الشركات، المدارس	800.000	
6.2 الرصد والتقييم.	6.2.1 تعريف مؤشرات خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين المتوائمة مع الأعمال ذات الصلة بإستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة	الجهات المانحة الثنائية، الاتحاد الأوروبي		الاتحاد الأوروبي (سويتش ميد)
6.3 تعزيز القدرات على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية بما في ذلك	6.3.1 تقديم برنامج تدريبي ودعمي لأصحاب المشاريع الخضراء والمجتمع المدني باعتبارهما عاملين دافعين للاستهلاك والإنتاج المستدامين.	القطاع الخاص، آليات التمويل الابتكارية	500.000	الاتحاد الأوروبي (سويتش ميد)

فائمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.	الموارد المطلوبة (باليورو)	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	النواتج الإرشادية الرئيسية	النتائج الإستراتيجية
				المساعدة الفنية وبناء القدرات.
<p>الاتحاد الأوروبي (سويتش ميد)</p> <p>مجال التركيز الخاص بالمواد الكيميائية والنفايات لمرفق البيئة العالمية 7: الهدف: التخلص من المواد الكيميائية المنصوص عليها بموجب اتفاقيتي ستوكهولم وميناماتا التي تُستخدم في القطاعات الصناعية والزراعية أو التي تنبعث منها.</p>	<p>400.000</p> <p>500.000</p>	<p>الاتحاد الأوروبي، شركاء القطاع الخاص، المؤسسات</p> <p>الاتحاد الأوروبي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرفق البيئة العالمية</p>	<p>6.4.1 دعم إنشاء شبكات ومبادرات للشركات وأصحاب المشاريع والمجتمع المدني وإتاحة حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين.</p> <p>6.4.2 إنشاء مركز للاستهلاك والإنتاج المستدامين للبحر المتوسط يستهدف تبادل المعارف والتواصل حيث أصبح يعمل بكامل طاقته ويؤدي دورًا باعتباره نقطة وصل وقوة دافعة للشراكات والمبادرات الجديدة التي تتيح حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين.</p>	<p>6.4 تعزيز التعاون على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية لمنع التلوث البحري ومكافحته</p>

الجدول 7. النتائج الإستراتيجية والنواتج الإرشادية الرئيسية للتكيف مع تغير المناخ

النتائج الإستراتيجية	النواتج الإرشادية الرئيسية	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	الموارد المطلوبة (باليورو)	قائمة إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.
7.1. تعزيز التنفيذ الإقليمي للالتزامات المحددة بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، وبرامج التدابير الخاصة بالإستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية القائمة ذات الصلة.	7.1.1 تحديد الأنشطة الرئيسية للتكيف مع تغير المناخ ودمجها في تنفيذ الإستراتيجيات، وخطط العمل، والتدابير الإقليمية القائمة.	الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة الثنائية، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، صندوق المناخ الأخضر، الصندوق الخاص بتغير المناخ		
	7.1.2 تنفيذ الإجراءات المحددة ل خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تساهم بشكل مباشر في التصدي لتغير المناخ في المناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط.	مجلس الأعمال المعني بتغير المناخ، الاتحاد الأوروبي، الكيانات الوطنية		
7.2 وضع خطط عمل وبرامج وتدابير ومعايير ومقاييس مشتركة ومبادئ توجيهية جديدة.	7.2.1 دمج الأنشطة الرئيسية للتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك مواطن الضعف والمخاطر ذات الصلة في عملية وضع الإستراتيجيات الإقليمية الجديدة المحدثة، وخطط العمل والتدابير الإقليمية التي تتناول التنوع البيولوجي، والتلوث، والتفاعل البري والبحري.	صندوق التكيف، اتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الاتحاد الأوروبي، الصندوق الخاص بتغير المناخ	150.000	إستراتيجية برمجة مرفق البيئة العالمية بشأن التكيف مع تغير المناخ لصالح صندوق البلدان الأقل نمواً والصندوق الخاص بتغير المناخ ومن أجل إدخال تحسينات تشغيلية مجالات التركيز المتعلقة بتغير المناخ لمرفق البيئة العالمية 7: الهدف الأول: تعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا من أجل تحقيق إنجازات في مجال الطاقة المستدامة الهدف الثاني: توضيح خيارات التخفيف مع التأثيرات المنهجية الهدف الثالث: تعزيز تهيئة ظروف مواتية من أجل إدماج الشواغل المتعلقة بالتخفيف في إستراتيجيات التنمية المستدامة.
	7.2.2 مراعاة أوجه الضعف والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ عند وضع الإستراتيجيات، وخطط العمل، والتدابير الإقليمية الخاصة بالتنوع البيولوجي، والتلوث، والتفاعل البري والبحري وتنفيذها في نهج النظام الإيكولوجي.	اتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية		
	7.2.3 تعزيز دمج الاستجابات القائمة على النظم الإيكولوجية في الإستراتيجيات الوطنية	الاتحاد الأوروبي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، صندوق		

فائمه إرشادية لإستراتيجيات الجهات المانحة المحتملة وأدوات التمويل ذات الصلة المحتملة بالنتائج الفردية.	الموارد المطلوبة (باليورو)	الجهات المانحة والشركاء الرئيسيون المحتملون	النواتج الإرشادية الرئيسية	النتائج الإستراتيجية
		التكيف	للتكيف مع تغير المناخ.	
	150.000	الكيانات الوطنية، الاتحاد الأوروبي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الصندوق الخاص بتغير المناخ	7.3.1 تحديد المجالات ذات الأولوية في التكيف مع تغير المناخ ودمجها في سياسات خطة عمل البحر المتوسط ذات الصلة، بحسب الاقتضاء	7.3 تعزيز التنفيذ الوطني.
إستراتيجية برمجة مرفق البيئة العالمية بشأن التكيف مع تغير المناخ لصالح صندوق البلدان الأقل نموًا والصندوق الخاص بتغير المناخ ومن أجل إدخال تحسينات تشغيلية مجالات التركيز المتعلقة بتغير المناخ لمرفق البيئة العالمية 7: الهدف الأول: تعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا من أجل تحقيق إنجازات في مجال الطاقة المستدامة الهدف الثاني: توضيح خيارات التخفيف مع التأثيرات المنهجية الهدف الثالث: تعزيز تهيئة ظروف مواتية من أجل إدماج الشواغل المتعلقة بالتخفيف في إستراتيجيات التنمية المستدامة.		اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، صندوق التكيف، صندوق المناخ الأخضر، الصندوق الخاص بتغير المناخ	7.4.1 مراعاة القضايا المتعلقة بقابلية التأثر بتغير المناخ في برامج الرصد الحالية.	7.4 الرصد والتقييم.

المرفق التاسع

مجموعة متفق عليها من الأحكام المشتركة لاتفاقات البلد المضيف لمراكز الأنشطة الإقليمية

مجموعة متفق عليها من الأحكام المشتركة لاتفاقيات البلد المضيف لمراكز الأنشطة الإقليمية

- (1) تحديد الأطراف المنضمة إلى التقييم القطري المشترك: سيحدد النص المحتمل للنهج المنسق المشترك الأطراف التي دخلت في اتفاق البلد المضيف ، وهو برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والممثل المعين لحكومة البلد المضيف.
- (2) غرض للدخول في قانون الإجراءات المنسقة (HCA): سيحدد النص المحتمل للنص المنسق المقيم الشروط والأحكام التي بموجبها ستنفذ مراكز الأنشطة الإقليمية ولايتها الإقليمية عملاً باتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وقرارات اجتماع الأطراف المتعاقدة في برشلونة ذات الصلة الاتفاقية وبروتوكولاتها.
- (3) الدور الإقليمي لمراكز الأنشطة الإقليمية (RACS): سيحدد نص HCA المحتمل الدور الإقليمي لمركز الأنشطة الإقليمية ذات الصلة وفقاً للقرار 16 لمؤتمر الأطراف IG 19/5 بشأن ولاية مكونات خطط عمل البحر المتوسط.
- (4) الموارد المالية:
 - سوف يتضمن النص المحتمل للنص المنسق المقيم أحكاماً تحدد الإدارة والمحاسبة المنفصلة لعمليات نقل MTF ويشير إلى متطلبات الإبلاغ والمراجعة المطلوبة بما يتماشى مع اتفاقات التعاون في المشروع أو أي صكوك قانونية أخرى موقعة بين برنامج البيئة والمراكز الإقليمية لنقل الموارد المالية.
 - من الممكن أن يصف نص تقييم المخاطر الائتمانية المحتمل مصدر التمويل بما في ذلك مساهمة حكومة البلد المضيف.
 - تعتبر حصة تحويلات MTF إلى مراكز الأنشطة الإقليمية قراراً يقع على عاتق مؤتمر الأطراف.
- (5) مساهمة حكومة البلد المضيف: سيعالج النص المحتمل مساهمة حكومة البلد المضيف (المالية والعينية) ، بما في ذلك تحديد ما إذا كانت مباني مركز الأنشطة الإقليمية يتم توفيرها دون تكلفة.
- (6) موظفو مراكز الأنشطة الإقليمية ، بما في ذلك المدير: لا يبدو أن إنشاء نظام خاص يأخذ عناصر من الاتفاقية العامة لموظفي مراكز الأنشطة الإقليمية ، بما في ذلك المدير ، يعد خياراً ، إلا إذا كان ذلك ، كما ترى حكومة البلد المضيف، تُمنح مراكز الأنشطة الإقليمية مركز الكيانات الدولية أو الحكومية الدولية وإلى الحد المسموح به بموجب القوانين الوطنية.
- (7) الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها مراكز الأنشطة الإقليمية: تقديم امتيازات وحصانات مكافئة لممثلي الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة المشاركين في الاجتماعات التي تعقدها مراكز الأنشطة الإقليمية ليس خياراً قابلاً للتطبيق ما لم يكن مركز الأنشطة الإقليمية ، كما ترى حكومة البلد المضيف ، منح وضع الكيانات الدولية أو الحكومية الدولية والقدر المسموح به بموجب القوانين الوطنية.
- (8) مذكرات التفاهم: يبدو أن إدراج الإجراءات القياسية والمعايير التي تتناول إبرام مذكرات التفاهم في اتفاقيات البلد المضيف المحتملة غير مستحسن.
- (9) الأحكام المعيارية النهائية: من شأن نص قانون الإجراءات المنسقة المحتمل أن يتناول تسوية المنازعات / الدخول في حيز النفاذ / المدة / التعديل.

القرار IG.24/3**التنفيذ والرصد والتقييم متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025 وخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط**

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها في اجتماعهم الحادي والعشرين،

إذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نريده"، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها رقم 288/66 في 27 تموز/يوليو 2012،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة رقم 1/70 بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

ومع مراعاة اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، وخصوصاً مادتها 4 بشأن الالتزامات العامة،

وإذ تشير إلى القرارات IG.22/2 و IG.22/5 و IG.22/17، التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة في اجتماع مؤتمرها التاسع عشر (أثينا، اليونان، 9-12 شباط/فبراير 2016)، بشأن الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025، وخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط، وإصلاح لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة على التوالي،

وإذ تشير أيضاً إلى القرار IG.23/4، الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في مؤتمرها العشرين (تيرانا، ألبانيا، 17-20 كانون الأول/ديسمبر 2017) بشأن تنفيذ ومراقبة الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025 وخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط،

إذ يشير إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن المحيطات والبحار (10/2) الذي اعتمد في اجتماعها الثاني في عام 2016،

وإذ تشير إلى ولايات مركز الأنشطة الإقليمية التابع للخطة الزرقاء في إطار منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة وأهميتها لتنفيذ هذا القرار،

وإذ تؤكد على الطابع العملي للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025، باعتبارها وثيقة توجيهية إستراتيجية لجميع أصحاب المصلحة والشركاء فيما يتعلق بترجمة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بفعالية إلى إجراءات ملموسة على المستويات الوطنية والإقليمية والإقليمية، والدور الرائد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة في تيسير التنفيذ المنسق والمتسق لأجندة أعمال التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وكذلك في ضمان الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق في منطقة البحر الأبيض المتوسط،

وإذ تم النظر في الاستنتاجات المستخلصة في الاجتماع الثامن عشر للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، المنعقدة في بودفا، الجبل الأسود، في 11-13 حزيران/يونيو 2019، وبناءً على نتائج الاجتماع الثاني عشر لمراكز التنسيق الوطنية لمركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، المنعقد في برشلونة، إسبانيا، في 14-15 أيار/مايو 2019، واجتماع مراكز التنسيق الوطنية لمركز الأنشطة الإقليمية التابع للخطة الزرقاء الذي عقد في مارسيليا، فرنسا، في 28-29 أيار/مايو 2019،

1. ترحب بالعمل وتحيط علماً بالقائمة المحدثة لمؤشرات لوحة معلومات استدامة البحر المتوسط لرصد تنفيذ إستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة 2016-2025، الواردة في الملحق الأول بهذا القرار، وتطلب من الأمانة نشر المؤشرات باستخدام المصادر الحالية للمعلومات والبيانات مع إعطاء الأولوية لتلك التي تتناول القضايا المتعلقة بالسواحل والمتعلقة بالبحر؛

2. تدرك الطبيعة الديناميكية لقائمة مؤشرات لوحة استدامة البحر المتوسط والحاجة إلى إبقائها قيد المراجعة تحت إشراف اللجنة التوجيهية للجنة التنمية المستدامة في البحر المتوسط، وبدعم تقني من مركز الخطة الزرقاء للأنشطة الإقليمية، مع التقدم بالعمل دولياً على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

3. تطلب من الأمانة دمج قائمة مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، التي رحبت وأحاطت بها الأطراف المتعاقدة بقرارهم IG.23/4 المعتمد في اجتماع المؤتمر العشرين للأطراف المتعاقدة (تيرانا، ألبانيا، 17-20 كانون الأول/ديسمبر 2017)، في لوحة متابعة الاستدامة المتوسطة؛

4. توافق على "التقييم متوسط الأجل للفترة (2020-2021) لخارطة الطريق للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025" و"التقييم متوسط الأجل (2020-2021) لخارطة الطريق لخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين"، على النحو المنصوص عليه في المرفقين الثاني والثالث من هذا القرار؛

5. تطلب من الأمانة إجراء تقييم متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025؛

6. تطلب من الأمانة أيضًا إجراء تقييم متوسط الأجل لخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط؛
7. تحث الأطراف المتعاقدة على دعم عمليات التقييم متوسط الأجل بتوفير البيانات والوصول إلى المعلومات بغرض الرصد الفعال والدقيق لتنفيذ الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025 وخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط؛
8. تشجع الأطراف المتعاقدة، ولا سيما الأطراف المشاركين كأعضاء في لجناتها التوجيهية وأولئك الذين نفذوا بالفعل الاستعراضات الوطنية التطوعية في منتدى السياسات الرفيع المستوى للأمم المتحدة، على المشاركة في الطبعة الثالثة لآلية استعراض الأقران المبسطة؛
9. تحث على تكثيف الجهود من أجل التنفيذ الكامل لاستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة 2016-2025 ومبادراتها الرائدة، وفقاً للمقرر 2/22؛
10. تطلب من الأمانة إطلاق الإصدار الأول من جائزة الأعمال المراعية للبيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بصفتها مبادرة رائدة للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025، بما يتماشى مع المذكرة المفاهيمية الواردة في المرفق الرابع من هذا القرار.

المرفق الأول

لوحة متابعة الاستدامة المتوسطة - قائمة محدثة من المؤشرات، على النحو المتفق عليه في الاجتماع الثامن عشر للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (بودفا، الجبل الأسود، 11-13 حزيران/يونيو 2019)

المرفق الأول: لوحة متابعة الاستدامة المتوسطة - قائمة محدثة من المؤشرات، على النحو المتفق عليه في الاجتماع الثامن عشر للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (بودفا، الجبل الأسود، 11-13 حزيران/يونيو 2019)

المؤشر	الهدف الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة	الرقم
البصمة البيئية (*)	عالمي	1
مؤشر التنمية البشرية	عالمي	2
معدل النمو السنوي العالمي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (*) (مؤشر هدف التنمية المستدامة 8.1.1)، النتائج المحلي الإجمالي (*)، الناتج المحلي الإجمالي للفرد (*)	عالمي	3
معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة (*)	عالمي	4
نسبة التسجيل في المدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي للفتيات/الفتيان (*)	عالمي	5
عدد التصديقات ومستوى الامتثال حسب ما ورد في تقارير الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة	1	6
تغطية المناطق المشمولة بالحماية فيما يتعلق بالمياه الإقليمية البحرية (*)	1	7
نسبة الأرصدة السمكية ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً (*) (مؤشر هدف التنمية المستدامة 14.4.1)	1	8
عدد المناطق المشمولة بالحماية المشاركة في مبادرة القائمة الخضراء (*)	2	9
المساعدة الإنمائية الرسمية والإنفاق العام على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية (*) (مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.15.1)	2	10
مؤشر الأمن الغذائي العالمي	2	11
مستوى الإجهاد المائي: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة (*) (مؤشر هدف التنمية المستدامة 6.4.2)	2	12
الطلب على المياه، الإجمالي وحسب القطاع، مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي (*)	2	13
نسبة السكان الذين يستخدمون خدمة مياه الشرب المدارة بأمان (*) (مؤشر هدف التنمية المستدامة 6.1.1) (**)	2	14
حصة السكان الذين يمكنهم الانتفاع بنظام صرف صحي محسن (في المجمل، وحضرياً، وريفياً) (*) (**)	2	15
نسبة المنتجات الزراعية عالية الجودة (*) و/أو حصة مساحة الأراضي الزراعية التي تستخدم في الزراعة العضوية (*)	2	16
مؤشر القائمة الحمراء (الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة) (*) (مؤشر هدف التنمية المستدامة 15.5.1)	2	17
نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو إسكان غير ملائم (*) (مؤشر هدف التنمية المستدامة 11.1.1)	3	18
حالة مواقع التراث العالمي التابعة لليونسكو (*)	3	19
النفائات الناتجة والمعالجة حسب نوع النفائات ونوع المعالجة (*) (**)	3	20
انبعاثات الغازات الدفيئة (المتعلقة بالنتائج المحلي الإجمالي)	4	21
شدة الطاقة المقاسة من حيث الطاقة الأولية والنتائج المحلي الإجمالي (*) (مؤشر هدف التنمية المستدامة 7.3.1) و/أو حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة (*) (مؤشر هدف التنمية المستدامة 7.2.1)	4	22
استهلاك المواد المحلي، واستهلاك المواد المحلي للفرد، واستهلاك المواد المحلي للنتائج المحلي الإجمالي (*) (مؤشر هدف التنمية المستدامة 12.2.2)	5	23
عدد الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة المعتمدة أو المحدثة [وعدد التحديثات منذ الطبعة الأولى] (*)	6	24
نسبة الائتمان المصرفي المخصص للقطاع الخاص - وجود أنظمة تمويل بديلة تستخدم الائتمان المصرفي	6	25
نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (*) (مؤشر هدف التنمية المستدامة 9.5.1)	6	26
عدد البلدان التي لديها آليات واضحة منفذة لضمان مشاركة الجمهور وضمان حصول الجمهور على المعلومات البيئية (*)	6	27
عدد البلدان التي تنفذ إستراتيجيات/ خطط عمل وطنية بشأن التثقيف بالتنمية المستدامة	6	28

(*) تتناسب مع/ترتبط بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، (**) المرتبطة بمؤشر منظومة المعلومات البيئية المشترك 2/ برنامج أفق

المرفق الثاني

خارطة الطريق للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025
التقييم متوسط الأجل (2020-2021)

المرفق الثاني: خارطة الطريق للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025 التقييم متوسط الأجل (2020-2021)

1. المعلومات الأساسية والسياق

1. يوصي الإجراء الإقليمي للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة رقم 7.2.4 "بإجراء تقييم تشاركي متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025 بناءً على السنوات الخمس الأولى من البيانات المتعلقة بتنفيذها، باستخدام المؤشرات المرتبطة بالإجراءات، فضلاً عن لوحة المتابعة المقترحة لمؤشرات الاستدامة". ستقدم نتائج تقييم متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة إلى المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة في عام 2021، مما يوفر فرصة لتنفيذ الإستراتيجية، في مرحلتها الثانية، على نحو أكثر كفاءة والتركيز على الفجوات وأوجه القصور والفرص.

2. وفقاً للقرار IG.22/5 "خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، من المتوقع أيضاً إجراء تقييم متوسط الأجل المستند إلى خطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين في 2020-2021. نظراً لأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين هو أحد الموضوعات الثلاثة الشاملة في الإستراتيجية متوسطة الأجل لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة 2016-2021، فينبغي أن يصب التقييم متوسط الأجل المستند إلى المؤشرات لخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في إعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2022-2027. سوف يسلط هذا التقييم الضوء على التطورات الرئيسية المتعلقة بالزراعة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأربعة التي تغطيها خطة العمل: الأغذية ومصايد الأسماك والزراعة؛ والسياحة؛ وتصنيع السلع؛ والإسكان والبناء.

3. يتماشى توقيت التقييمات متوسطة الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة وخطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين مع دورة الإستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021. وستوفر هذه العمليات المعلومات لبعضها البعض، كما هو مبين في الجدول 1 أدناه، وينبغي أن يستفيد إعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2022-2027 من التقييمات متوسطة الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة وخطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وستتم عمليات الإستراتيجية متوسطة الأجل والإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة وخطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين بالتوازي مع اتباع نهج شامل. وينبغي تشجيع استخدام الأساليب/الأدوات المشتركة قدر الإمكان لدعم هذا النهج الشامل.

الجدول 1: الجدول الزمني الإرشادي لعمليات الإستراتيجية متوسطة الأجل والإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة وخطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين

مؤتمر الأطراف	عملية الإستراتيجية متوسطة الأجل	عملية الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة والإنتاج المستدامين	عملية خطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين
مؤتمر الأطراف الحادي والعشرون (نهاية فترة السنتين 2018-2019)	بدء استعراض وتقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021	بدء التقييم متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة (5 سنوات للبيانات - للفترة 2016-2020)	بدء التقييم متوسط الأجل المستند إلى المؤشرات
مؤتمر الأطراف الثاني والعشرون (نهاية فترة السنتين 2020-2021)	اعتماد الإستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2022-2027	الموافقة على التقييم متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة	اعتماد التقييم متوسط الأجل المستند إلى المؤشرات

4. في اجتماعه الخامس والثمانين (أثينا، اليونان، 18-19 نيسان/أبريل 2018)، طلب مكتب الأطراف المتعاقدة من "الأمانة أن تعد، في الوقت المناسب، مشروع قرار مواضيعي، بما في ذلك خارطة طريق مخصصة، تتعلق بعمليات التقييم متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة والتقييم متوسط الأجل المستند إلى المؤشرات لخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتقديمه إلى الاجتماع المقبل لمراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للنظر فيه وتقديمه إلى المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة".

5. ستضمن الأمانة الاتساق بين خارطة الطريق الخاصة بالتقييمات متوسطة الأجل لكل من الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة وخطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين التي سينفذها مركز الأنشطة الإقليمية التابع للخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، بالتعاون الوثيق مع لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة ومراكز التنسيق لمركزي الأنشطة الإقليمية هذين. ومن المتوقع أن تضطلع لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، من خلال لجناتها التوجيهية، بدور رائد في التقييم التشاركي متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، وعلى الجانب الآخر ينبغي أن يكون التقييم متوسط الأجل لخطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين، بصفتها ممارسة مستندة إلى المؤشرات، مسعى أكثر مباشرة توجهه الأمانة (مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين).

6. في اجتماعها العشرين (أثينا، اليونان، 23-24 كانون الثاني/يناير 2019)، أوصت اللجنة التوجيهية للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة بأن يقدم التقييم متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة معلومات حول التقدم المحرز

والشعرات المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية وحالة الاستدامة في البحر الأبيض المتوسط. وينبغي تقييم فعالية الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة في مرحلة لاحقة أثناء عملية استعراض الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة في الفترة 2024-2025.

7. ينبغي أن يكون التقييم متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة عملية مفتوحة وتشاركية، ونتاج لجهود جماعية، تجمع بين الخبرات الداخلية والخارجية، بما في ذلك كل من التحليل النظري والتشاور مع أصحاب المصلحة. وفي اجتماعها العشرين، أوصت اللجنة التوجيهية للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة باستخدام المنهجيات الحالية/المعروفة لهذا النوع من التقييمات وأن تستند في تقييم عنصر "التقييم الذاتي" للتقييم متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة إلى التشاور مع هيئات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وشركائها، من خلال المقابلات وورش العمل، واستخدام قنوات الاتصال ذات الصلة ضمن منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.
8. اتفق أعضاء اللجنة التوجيهية للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة على أن التقييم متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة ينبغي أن يستند أيضاً إلى معايير كمية ونوعية، مع الاستفادة من جملة أمور من بينها لوحة متابعة الاستدامة المتوسطة والدراسات التقييمية (حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2019، الدراسة المتوسطة لعام 2050)، والاستفادة من تنفيذ المبادرات الرئيسية للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، وجمع المدخلات من أعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، وشركاء وعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.
9. وأخيراً، أوصت اللجنة التوجيهية للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة الأطراف المتعاقدة ومراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والأمانة بتخصيص الموارد اللازمة لتقييم الإستراتيجيات الإقليمية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط في برنامج عمل وميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة 2020-2021.

II. عناصر الاختصاصات ومشروع خارطة الطريق

10. سيستند التقييم متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة إلى المبادئ والمتطلبات التالية:
 - يوفر التقييم متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة فرصة لتنفيذ الإستراتيجية، في مرحلتها الثانية، على نحو أكثر كفاءة والتركيز على الفجوات وأوجه القصور والفرص.
 - سيجري الاسترشاد بالتقييمات متوسطة الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة وخطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين في إعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2022-2027، إذ يتوقع أن تتم العمليات الثلاث بالتوازي مع اتباع نهج شامل يعتمد على أساس الأساليب/الأدوات المشتركة.
 - ستضطلع لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، من خلال لجنتها التوجيهية، بدور رائد في التقييم التشاركي متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة.
 - ينبغي أن يكون التقييم متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة عملية مفتوحة وتشاركية، ونتاجاً لجهود جماعية، تجمع بين الخبرات الداخلية والخارجية، بما في ذلك كل من التحليل النظري والتشاور مع أصحاب المصلحة.
 - سيستند عنصر "التقييم الذاتي" في التقييم متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة إلى التشاور مع هيئات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وشركائها.
 - سيستند التقييم متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة إلى معايير كمية ونوعية، مع الاستفادة من جملة أمور من بينها لوحة متابعة الاستدامة المتوسطة والدراسات التقييمية، والاستفادة من تنفيذ المبادرات الرئيسية للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، وجمع المدخلات من أعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، وشركاء وعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.
 - ستقدم نتائج التقييم متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة إلى المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في عام 2021.
11. يتضمن مشروع خارطة الطريق للتقييم متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة المراحل التالية:
 - المرحلة 1 (الربع 1 - الربع 3 من عام 2020): إعداد العملية وإطلاقها
 - a. تحديد الهيكل التنظيمي لإدارة التقييم؛
 - b. جمع المعارف داخلياً، والمواد الأولية، والأدلة على تنفيذ الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة ضمن منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة، بما في ذلك أفضل الممارسات والخبرات المتاحة، وكذلك العقبات التي تمت مواجهتها؛
 - c. حشد خبراء مستقلين لإجراء التقييم الخارجي؛
 - d. إنشاء منصة على الإنترنت لدعم التشاور مع هيئات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وشركائها؛
 - e. صياغة مشروع وثيقة استشارية بناءً على تحليل نظري يحدد النجاحات والممارسات الجيدة والتحديات، بالإضافة إلى نتائج التقييم الخارجي.

• المرحلة 2 (الربع 4 من عام 2020 - الربع 2 من عام 2021): إجراء التقييم التشاركي متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة

- a. تحديد فرق الخبراء الاستشاريين وصياغة اختصاصاتهم، مع مراعاة أهداف الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة الستة ومستويي التنفيذ، أي الإقليمي والوطني؛
- b. تحديد رؤساء/قادة فرق الخبراء؛
- c. حشد المشاركين في فرق الخبراء، لا سيما من هيئات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ذات الصلة؛
- d. بدء التشاور مع أصحاب المصلحة، عبر الإنترنت (مؤتمرات عن بعد، استبيانات)، ووجهاً لوجه (ورش عمل)، بناءً على وثيقة التشاور؛
- e. دمج نتائج التشاور وصياغة التقرير النهائي.

.12 المرحلة 3 (الربع 2 - الربع 4 من عام 2021) وضع اللمسات النهائية والتقديم للاعتماد

- a. التشاور مع لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة ولجنتها التوجيهية بشأن صياغة التقرير النهائي للتقييم التشاركي متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة؛
- b. بدء الاستعراض الداخلي ضمن اللجنة التوجيهية للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة والأمانة، ويشمل ذلك جميع عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
- c. التقديم لمراحل مختلفة من الاعتماد: اجتماعات مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ولجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، والمؤتمر الثاني والعشرون للأطراف المتعاقدة.

المرفق الثالث

خارطة الطريق لخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في التقييم متوسط الأجل المتوسطي
(2021-2020)

المرفق الثالث: خارطة الطريق لخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في التقييم متوسط الأجل المتوسطي (2021-2020)

- سيجري الاسترشاد بالتقييم متوسط الأجل لخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر المتوسط، إلى جانب التقييم متوسط الأجل للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة ((MSSD)، في إعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2022-2027 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، ومن المتوقع أن تتم العمليات الثلاث بشكل متوازٍ باتباع نهج شامل يستند إلى طرق وأدوات مشتركة.
- يوفر التقييم متوسط الأجل لخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين فرصة لتقييم تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة وتحديد التحديات، والاحتياجات، والفرص الحالية، ووضع أولوية للإجراءات خلال المرحلة الثانية من التنفيذ.
- سيتضمن التقييم كلاً من التحليل النظري والمشاورات مع أصحاب المصلحة وسيدعمه الخبراء الخارجيون الذين سيجري اختيارهم من خلال عملية اختيار مفتوحة.
- سيجري التشاور مع مراكز تنسيق مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أثناء عملية الإعداد للتقييم متوسط الأجل.
- سَيُنظَر في التقارير المقدمة من الدول حول تنفيذ خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (بموجب بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية).
- سيستند التقييم متوسط الأجل لخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى معايير كمية ونوعية وسيُنظَر في المعلومات المتاحة في قاعدة البيانات المحدثة لمؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين.
- ستقدم نتائج التقييم متوسط الأجل لخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة في عام 2021.
- تتضمن خارطة الطريق للتقييم متوسط الأجل لخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين الخطوات التالية:

الزمان (الفترة)	الماهية (المهمة، الخطوة)
نصف العام الأول لعام 2020	<ul style="list-style-type: none"> • إعداد مذكرة مفاهيمية مفصلة للتقييم • إعداد اختصاصات الخبراء الخارجيين وعملية الاختيار • بدء التشاور مع الأطراف المتعاقدة • تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين سيجري التشاور معهم
نصف العام الثاني لعام 2020	<ul style="list-style-type: none"> • إعداد التقييم مع الخبراء المختارين، وإجراء المقابلات مع الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة • مشاركة مشروع المسودة الأولى للتقييم متوسط الأجل مع مراكز تنسيق مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين
نصف العام الأول لعام 2021	<ul style="list-style-type: none"> • مسودة موحدة للتقييم المتوسط الأجل المعد لاجتماع مراكز تنسيق مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين
نصف العام الثاني لعام 2021	<ul style="list-style-type: none"> • تقديم المسودة النهائية إلى مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط • تقديم التقييم في المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة

المرفق الرابع

مذكرة مفاهيمية حول جائزة الأعمال المراعية للبيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط
المبادرة الرئيسية للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025

المرفق الرابع: مذكرة مفاهيمية حول جائزة الأعمال المراعية للبيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط - المبادرة الرئيسية للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025

في اجتماعهم السابع عشر (أثينا، اليونان، 5-7 تموز/يوليو 2017)، أعرب أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة عن دعمهم للأنشطة الرامية إلى تعزيز النظم الإيكولوجية لزيادة الأعمال المراعية للبيئة في المنطقة ومواصلة هذه الأنشطة. وبالمثل، فيما يتعلق بالمبادرة الرئيسية للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة المتعلقة بجائزة الأعمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط للابتكار البيئي، رحبت لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة بتجربة وكالة النفايات الكتالونية ((ARC)، وهي الوكالة المستضيفة لمركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، في تنظيم جائزة للأعمال التجارية المستدامة، التي يمكن أن توفر أساساً قوياً لتلك المبادرة الرئيسية للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة.

أنشأت وكالة النفايات الكتالونية جائزة الأعمال المستدامة في عام 2001 بهدف تشجيع دمج التصميم المراعي للبيئة في عملية الإنتاج، وتعزيز النهج الشامل ونقل المعرفة، وتعزيز استهلاك وإنتاج خدمات ومنتجات مستدامة. وتكرم الجائزة المنتجات والخدمات الابتكارية التي تعزز التصميم المراعي للبيئة وحلول اقتصاد التدوير. وفي عام 2015، أفتتح الإصدار التجريبي من الجائزة لرواد الأعمال والأعمال التجارية من جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط وتلقي 45 طلباً من 11 بلداً. وأقيم حفل توزيع الجوائز في برشلونة بحضور أكثر من 150 ممثلاً من بلدان البحر الأبيض المتوسط. ولم يتم حتى الآن استنساخ هذه النسخة التجريبية الناجحة.

تقترح المذكرة المفاهيمية الحالية إنشاء جائزة مناسبة للأعمال المراعية للبيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بناءً على التجربة الناجحة بقوة لوكالة النفايات الكتالونية وعلى الدروس المستفادة من إنشاء الإصدار التجريبي المذكور أعلاه. وستربط هذه الجائزة من الناحية العملية بتنفيذ المبادرة الرئيسية ذات الصلة للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة.

تتمتع منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة بولاية مؤسسية، من خلال المبادرة الرئيسية للإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، لإنشاء جائزة الأعمال المراعية للبيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والترويج لها. وقد نظم مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين المبادرة التجريبية الأولى لجائزة البحر الأبيض المتوسط حيث يتمتع المركز بالمهارات والخبرات اللازمة لدعم العملية الفنية لتلك المبادرة. وستتاح الموارد الخارجية لتمويل تنظيم الإصدار الأول من جائزة الأعمال المراعية للبيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وإعداد إستراتيجية طويلة الأجل لتكرارها على مر الأعوام. ومن المتوقع أن يستهدف الإصدار الأول دول جنوب البحر المتوسط، بما في ذلك الأردن وفلسطين، بصفتها دولاً مؤهلة لبرنامج SwitchMed. وسيتمكن وضع عدة فئات من جائزة الأعمال المراعية للبيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

أهداف جائزة الأعمال المراعية للبيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

سُتستلهم جائزة الأعمال المراعية للبيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط من وقائع أول تجربة وضعها مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في عام 2015 بدعم من وكالة النفايات الكتالونية. وستهدف هذه الجائزة إلى تكريم ومكافأة وتشجيع جهود رواد الأعمال لإدماج الابتكار البيئي والتصميم المراعي للبيئة في عملية الإنتاج، لتعزيز نقل المعرفة واتباع نهج شامل بين الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة، وتعزيز حلول اقتصاد التدوير، واستهلاك المنتجات والخدمات المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وستتمثل أهداف هذه الجائزة فيما يلي:

- تكريم ومكافأة جهود رواد الأعمال لإدماج الابتكار البيئي والتصميم المراعي للبيئة في عملية الإنتاج الخاصة بهم؛
- تشجيع رواد الأعمال على الانتقال إلى أنماط إنتاج صديقة للبيئة، وتعزيز حلول اقتصاد التدوير وتطبيقاتها العملية، وكذلك استهلاك المنتجات والخدمات المستدامة؛
- تمكين رواد الأعمال من التصرف كقدوة يحتذى بها لإلهام رواد الأعمال الآخرين، وتعزيز نقل المعرفة بين أصحاب المشاريع المراعية للبيئة، وزيادة تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات؛
- زيادة وعي الجمهور بالابتكارات الصديقة للبيئة للأعمال؛
- توفير استجابة عملية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما هدف التنمية المستدامة 12، في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

سيدعى رواد الأعمال من منطقة البحر الأبيض المتوسط وشركات التدوير إلى تقديم طلب، بناءً على الدعوة المفتوحة. وقد تتضمن الفئات المحتملة المنتجات المتاحة بالفعل في السوق، أو المنتجات التي لا تزال قيد التطوير، أو إستراتيجيات الترويج للمنتجات التي يتم تطويرها في بلدان البحر الأبيض المتوسط والتي تأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية بهدف الحد من التأثير البيئي للمنتج على مدار دورة حياته.

بالنسبة للإصدار الأول، ينبغي أن تُقدم الطلبات من قبل رواد الأعمال وشركات التدوير من بلدان جنوب البحر المتوسط، بما في ذلك الأردن وفلسطين. وينبغي توجيه الدعوة لتقديم طلب إلى أي شخص أو شركة يقع موطنه أو يقع مقره الرئيسي في تلك البلدان، ويصمم أو يصنع منتجاً أو خدمة، أو يروج أو يصمم منتجاً أو خدمة قيد التطوير، أو يروج لأي إستراتيجية للابتكار البيئي.

ولزيادة تفصيل أهداف ومعايير الجائزة، يمكن الاستعانة "بجائزة الاستدامة الأوروبية" التي أطلقتها المفوضية الأوروبية مؤخراً بدعم من منصة الاتحاد الأوروبي لأصحاب المصلحة المتعددين لأهداف التنمية المستدامة بهدف تكريم المبادرات (التي يقدمها

القطاع الخاص، والشركات الكبرى، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والوكالات العامة، والمجتمع المدني، والشباب) والرامية إلى تحويل أهداف التنمية المستدامة إلى حلول وفرص ملموسة، بصفتها مصدرًا محتملاً للإلهام والمعلومات.

التقديم بطلب، والتقييم، وعملية الترشيح

يجب وضع نموذج الطلب بتقسيمه إلى جزأين رئيسيين: 1. أسئلة مفتوحة لتقديم رائد الأعمال/العمل التجاري ومنتجاته/خدماته/إستراتيجياته؛ 2. أسئلة محددة تستند إلى المعايير الوارد ذكرها أعلاه.

بعد الفحص الأول للتحقق من أهلية المتقدمين، ينبغي تقييم الطلبات المقبولة على يد فريق من الخبراء المستقلين الذين تختارهم الأمانة (وحدة تنسيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين)، مع مراعاة خلفياتهم وخبراتهم المختلفة فيما يتعلق بنطاق الجائزة ومعايير التقييم.

سيحدد تكوين لجنة التحكيم في مرحلة لاحقة وينبغي أن يشمل رئيس لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة.

وينبغي أن يسمح للمتقدمين المحتملين بطرح الأسئلة قبل التقديم. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي إنشاء مكتب للمساعدة عند بدء الدعوة للتقديم، بحيث يتمكن مقدمو الطلبات المحتملون من إجراء المزيد من الاستفسارات عن الجائزة من خلال مكتب المساعدة.

من المحتمل أن يجري الاختيار من خلال الخطوات الرئيسية الثلاث التالية:

- الخطوة الأولى - الفحص الأولي: بحلول الموعد النهائي للتقديم، سيجري مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين فحصاً أولياً لضمان استيفاء المتقدمين لمعايير الأهلية وملء استمارات التقديم بشكل صحيح.
- الخطوة الثانية - قائمة انتقائية: سيختار مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، بدعم من خبراء مستقلين، العدد المناسب من المتقدمين للجائزة. وسيُرسل تقرير تقييم إلكترونيًا إلى لجنة التحكيم لاعتماده. وسيُرسل خطاب إلى رواد الأعمال المدرج أسماؤهم في القائمة الانتقائية حول ترشحهم.
- الخطوة الثالثة - الاختيار: ستختار لجنة التحكيم رائد (رواد) الأعمال/العمل (الأعمال) التجاري الفائز من خلال الوسائل الإلكترونية. وينبغي بذل كل جهد ممكن لاتخاذ قرار بإجماع الآراء. وفي حالة وجود أكثر من فائز واحد، يجب ضمان التوازن الجغرافي.

منح الجائزة والحفل

يجب أن تتكون الجائزة من مجلس شرفي على الأقل (تذكاري) وإذن باستخدام رائد (رواد) الأعمال/العمل (الأعمال) التجاري الفائز لشعار الجائزة. سيُنظر في إمكانية الحصول على تمويل للمكافئين أيضًا لمن لديهم منتج مصمم بحيث يراعي البيئة في مرحلة التصور أو في مرحلة مبكرة من التطوير. وسيتم ذلك كجزء من الصندوق الاستئماني لبرنامج Switch الذي يطره حاليًا مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، على النحو المحدد في النشاط 6.4.1.1 من برنامج العمل والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة 2020-2021.

ستحقق التغطية الإعلامية والرؤية أيضًا قيمة مضافة. يجب منح الجائزة على أساس نصف سنوي خلال الاجتماع العادي للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، أو الفعاليات الأخرى ذات الصلة (مثل SwitchMed Connect).

الجدول الزمني العام:

الزمان (الفترة)	الماهية (المهمة، الخطوة)
نصف العام الأول لعام 2020	<ul style="list-style-type: none"> • وضع معايير للمقارنة بالجوائز الأخرى ذات الصلة • تعريف المذكرة المفاهيمية وفئات ومعايير الجائزة • تعريف الهوية المرئية، بما في ذلك الشعار
نصف العام الثاني لعام 2020	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير قاعدة بيانات لمراكز الاتصال الخاصة بنشر الجائزة • إعداد إستراتيجية تواصل • تحديد/حشد لجنة التحكيم
نصف العام الأول لعام 2021	<ul style="list-style-type: none"> • إطلاق الجائزة • حملة تواصل واسعة النطاق • تقييم المرشحين المحتملين
نصف العام الثاني لعام 2021	<ul style="list-style-type: none"> • اختيار المرشحين المحتملين وترشحهم • الاحتفال بالجائزة • وسينظر في المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة في تصميم إستراتيجية لتكرار الجائزة (على سبيل المثال في سياق تنفيذ إستراتيجية تعبئة موارد خطة عمل البحر الأبيض المتوسط)

قرار IG.24/4

دراسات التقييم

الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها في اجتماعهم الحادي والعشرين،

إذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نريده"، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها رقم 288/66 في 27 تموز/يوليو 2012،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة رقم 1/70 بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ تشير كذلك إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة في 15 آذار/مارس 2019 رقم UNEP/EA.4/Res.23 المعنون "إبقاء حالة البيئة العالمية قيد المراجعة المستمرة: تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتأييد توقعات البيئة العالمية"،

وإذ تراعي اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها، وخصوصاً مادتها 4 بشأن الالتزامات العامة،

وإذ تشير إلى القرار رقم IG.23/4 بشأن "تنفيذ ورصد الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025 وخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط"، الذي يطالب الأمانة العامة بالكشف عن التقدم المحرز في المرحلة الأولى من الدراسة المتوسطة لعام 2050 في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الضغوط المتزايدة على البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، على النحو الموضح في تقرير حالة البيئة البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2012 وتقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017، مع استمرار أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة في المنطقة،

وإدراكاً بأن هناك ثغرات معرفية بشأن حالة البيئة وحاجة ملحة إلى مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى سد تلك الثغرات من خلال بناء الآليات القائمة وتعزيزها،

وإذ تعرب عن تقديرها للعمل الذي أنجزته الأطراف المتعاقدة، وأعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، وشركاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ((MAP)، وأعضاء اللجنة التوجيهية والمجلس العلمي، والأمانة العامة وعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لإعداد تقرير حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2019،

وإذ تقدر أيضاً التقدم الذي أحرزته شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط في تقرير التقييم الأول عن الحالة الراهنة ومخاطر التغيرات المناخية والبيئية في البحر الأبيض المتوسط (MAR 1)،

وإذ تشير إلى ولايات جميع عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وصلتها بتنفيذ هذا القرار،

وإذ تنتظر في الاستنتاجات المستخلصة من اجتماع المنسقين الوطنيين لمركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء المنعقد في مرسيليا، فرنسا، بتاريخ 28-29 أيار/مايو 2019، الاجتماع الثامن عشر للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة المنعقد في بودفا، الجبل الأسود، بتاريخ 11-13 حزيران/يونيو 2019، والمجموعة (7) لتنسيق نهج النظام الإيكولوجي، 9 سبتمبر 2019، أثينا، اليونان.

1. الموافقة على الملخص لصانعي القرار والرسائل الرئيسية لتقرير عام 2019 عن حالة البيئة والتنمية في البحر المتوسط (الملحقان الأول والثاني) كمدخل مهم لتعريف الإستراتيجية متوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة 2022-2027 وتطورات السياسات والإستراتيجيات ذات الصلة الأخرى لمنظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في اتفاقية برشلونة؛

2. دعوة الأطراف المتعاقدة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لإدماج الشواغل المثارة في المرفقين الأول والثاني لهذا المقرر في سياساتها البيئية بدعم من الأمانة؛

3. تشجيع الأطراف المتعاقدة والأمانة العامة ببذل كل الجهود الممكنة للتغلب على الثغرات المعرفية المحددة في تقرير حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2019؛

4. تصادق على خارطة طريق تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط وتقييم الاحتياجات على النحو الوارد في المرفق الخامس من هذا القرار، وتطالب الأمانة العامة بمزيد من التحديد في عام 2020، بمساعدة الأطراف المتعاقدة ومجموعات المراسلة حول الرصد في البحر الأبيض المتوسط التي تندرج في إطار نهج النظام الإيكولوجي ((CORMONs)، للمتطلبات الملموسة والمواعيد النهائية لتسليم المخرجات على مستوى المؤشرات المشتركة لكل طرف متعاقد من أجل ضمان فعالية جمع البيانات، ولمعالجة الثغرات المعرفية في سبيل تمكين نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بالكامل من تقديم تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023 بنجاح؛

5. تصادق على خارطة الطريق المنفحة المقترحة للدراسة الاستبصارية المتوسطة لعام 2050، على النحو الوارد في المرفق الثالث من القرار الحالي، وتطالب الأمانة العامة بتنفيذ خارطة الطريق المقترحة؛

6. تشجع الأطراف المتعاقدة على المشاركة في المرحلة الثانية من الدراسة الاستقصائية المتوسطية لعام 2050، وتنظيم حلقات عمل وطنية أو دون إقليمية على أساس طوعي، وترشيح الخبراء المعنيين أو أصحاب المصلحة المعنيين الوطنيين، بما في ذلك الممثلون من الشباب للمساهمة في الدراسة؛

7. الموافقة على عناصر مشروع خارطة الطريق للتشاور مع صانعي القرار وأصحاب المصلحة بشأن تقرير التقييم الأول عن الحالة الراهنة ومخاطر التغيرات المناخية والبيئية في البحر المتوسط (مارس 1) على النحو المبين في المرفق الرابع من القرار الحالي، وتتضمن منسقي خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، منسقي عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، ولجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة؛

8. تطالب أيضاً الأمانة العامة بإجراء حملة نشر واتصال واسعة النطاق من أجل تقرير حالة البيئة والتنمية في البحر المتوسط لعام 2019 والتواصل بشأن تطوير دراسة التبصر MED 2050 وشبكة خبراء البحر المتوسط حول التغيرات المناخية والبيئية في البحر المتوسط (MedECC) في سياق التشاور ذات الصلة.

المرفق الأول

تقرير عن حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2019
الرسائل الرئيسية

جدول المحتويات

- I. مقدمة
- II. الدوافع المحركة والضغوط الأساسية، والاتجاهات المرتبطة بها
- III. الحالة والأثر
- IV. المعرفة من أجل العمل
- V. إدارة المناطق البحرية والساحلية
- VI. المعرفة من أجل العمل
- VII. الاستنتاج

إخلاء المسؤولية:

لا تنطوي التسميات المستخدمة في الوثيقة الحالية، ولا طريقة عرض المادة التي تتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو خطوطها الفاصلة. وليس هناك ما يضمن أن يكون توصيف واستخدام الحدود، والأسماء الجغرافية، والبيانات ذات الصلة الموضحة على الخرائط والمضمنة في القوانين، والجداول، والمستندات، وقواعد البيانات الموجودة في الوثيقة الحالية خاليًا من الأخطاء، ولا ينطوي بالضرورة على إقرار أو قبول رسمي من جانب الأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة. ولا تتحمل الأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة المسؤولية عن البيانات ولا تضمن أنها صحيحة، أو دقيقة، أو كاملة. وتقبل الأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة فقط الحدود الدولية والإدارية المعتمدة من الأمم المتحدة.

المرفق الأول: تقرير عن حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2019. مسودة الرسائل الرئيسية

I. مقدمة: الربط بين تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017، وتقرير حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2019، والدراسة المتوسطة لعام 2050

1. منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، اتفقت بلدان البحر الأبيض المتوسط على التعاون حتى تضع "تحت تصرف الزعماء السياسيين وصانعي القرارات جميع المعلومات التي ستمكّنهم من وضع خطط من المحتمل أن تضمن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المثلى المستدامة دون التسبب في تدهور البيئة"¹. لمواصلة تحقيق هذا الهدف، طالبت تلك البلدان الأمانة العامة لاتفاقية برشلونة بإصدار ثلاثة تقارير رئيسية في الفترة من 2016 إلى 2021.

2. في عام 2018، نُشر تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017 (MED QSR 2017)، والذي كان أول تقييم يستند إلى الأهداف الإيكولوجية لخطّة عمل البحر الأبيض المتوسط ومؤشرات برنامج التقييم والرصد المتكاملين (IMAP) التي تبنتها في عام 2016 جميع البلدان المشاطنة للبحر الأبيض المتوسط، وأطراف اتفاقية برشلونة. وعلى الرغم من محدودية توفر البيانات وحقيقة أن تنفيذ برنامج التقييم والرصد المتكاملين كان لا يزال في مرحلة مبكرة، فقد قدّم تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017 التفاصيل ذات الصلة عن حالة النظم الإيكولوجية في المناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط وتحقيق الوضع البيئي الجيد ((GES)، باستخدام البيانات المتاحة لتوثيق المؤشرات المشتركة في برنامج التقييم والرصد المتكاملين².

3. يتميز تقرير حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2019 بنطاق أوسع وأكثر منهجية. ويراعي تقرير حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2019 مجموعة من قضايا الاستدامة المتعلقة بالبيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويحدد تفاعلاتها. بالنسبة إلى النظم الإيكولوجية البحرية، على سبيل المثال، يسهم تقرير SoED 2019 في تقييم الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة". ومن ثم، يضع تقرير حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2019 مؤشرات برنامج التقييم والرصد المتكاملين، وغيرها، في سياق شبكة من الروابط والتفاعلات السببية. وتتطابق قائمة الضغوط والآثار المحددة في تقرير حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2019 تمامًا مع الضغوط والآثار الرئيسية على البيئة البحرية المحددة في تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017. يستند تقرير حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2019 إلى الرسائل الرئيسية لتقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017، حيث يتناول العوامل الاجتماعية والاقتصادية للمحركات والضغوط الرئيسية الموجودة في البيئة البحرية للبحر الأبيض المتوسط.

4. ستستخدم دراسة استقصائية إقليمية في أفق 2050، الدراسة المتوسطة لعام 2050، المقرر تطويرها بحلول 2021، كأداة من تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017 وتقرير حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2019 كأسس لاستكشاف السيناريوهات ومسارات التحول نحو مستقبل مستدام وشامل في البحر الأبيض المتوسط.

5. ستساعد التدريبات الثلاثة صانعي القرارات في البحر الأبيض المتوسط على تحديد المجالات الرئيسية التي تستدعي مزيداً من الإجراءات المشتركة أو المنسقة، واستخلاص عناصر من أجل الإستراتيجية متوسطة الأجل لخطّة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة 2022-2027 في المستقبل.

II. الدوافع المحركة والضغوط الأساسية، والاتجاهات المرتبطة بها

6. على الرغم من الاختلافات الموجودة بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، فإنها ما زالت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً. يجمع بين البلدان الواقعة على طول البحر الأبيض المتوسط تراثاً مشتركاً، وتشابهاً في أنماط الحياة والقيم، والتعرض للمخاطر والآثار المناخية والبيئية، والتحضر والتآكل الساحلي، والضغط السياحي المتزايد. جدير بالذكر أن التباينات مهمة أيضاً، مع الديناميات الديمغرافية المختلفة، والوصول إلى الموارد الطبيعية، والدخل، والاستثمار في حماية البيئة، وسياسات اللامركزية، والأنظمة الحكومية وأنظمة الإدارة، والتدابير المتخذة لمنع الفساد، وضمان المشاركة العامة والمساءلة، وضمان الاستقرار السياسي وإنفاذ الأطر القانونية، وغير ذلك. وتؤدي هذه الاختلافات إلى ثغرات ضخمة في قدرات البلدان على منع الأزمات المحتملة والتكيف معها. وتتعرض بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (SEMC) للمخاطر بشكل خاص. في الوقت ذاته، ترتبط المنطقة من خلال التدفقات الكثيفة من الأفراد (المهاجرون والسياح)، والسلع ومنتجات الطاقة (وبخاصة عن طريق النقل البحري)، والموارد المالية (الاستثمار والتعاون الأجنبي)، وتبادل المعلومات والتفاعلات الاجتماعية، وكذلك عن طريق التدفقات البيئية (التدفقات النهرية والتيارات البحرية)، والمحافل السياسية. ومن ثم، تظل منطقة البحر الأبيض المتوسط مقياساً وثيق الصلة للغاية لتقييم التفاعلات بين البيئة والتنمية، ولكن يتطلب ذلك النظر إلى أوجه عدم التجانس دون الإقليمية، بالإضافة إلى العلاقات خارج الحدود الإقليمية مع إفريقيا، والشرق الأقصى، وشمال أوروبا.

¹ Inter-governmental Meeting, UNEP/IG.5/7, 1977

Results are available on the following website: <https://www.medqsr.org/ft2>

الحقيقة الرئيسية رقم 1 - الاتجاهات الديمغرافية: يستمر عدد السكان في النمو في المناطق الساحلية والحضرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع سكان أصغر سنًا في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط

7. بلغ عدد سكان البلدان المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط³ نحو 514 مليون نسمة في عام 2018⁴، وهو ما يمثل 6.8% من عدد سكان العالم. وفي حين استقر عدد السكان في الشمال منذ عام 1980، فقد زاد في جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط بأكثر من الضعف (من 153 مليون في عام 1980 إلى 314 مليون في عام 2018)، ومن المتوقع أن يزداد بمقدار 122 مليون نسمة بحلول عام 2050. في عام 2018، كان يعيش 39% من سكان بلدان البحر الأبيض المتوسط على الشاطئ الشمالي، و61% على الشواطئ الجنوبية والشرقية. وبترتيب تنازلي، فقد كان معدل النمو السكاني في العقود الماضية الأعلى في فلسطين، ولبنان، وإسرائيل، ومصر، والجزائر، وسوريا. وتمثل مصر البلد الأكثر اكتظاظًا بالسكان، حيث بلغ عدد سكانها 98 مليون نسمة في عام 2018، يليها تركيا (82 مليون)، وفرنسا (67 مليون). وكانت الكثافة السكانية في عام 2018 الأعلى في موناكو، ومالطة، وفلسطين، والأهل في ليبيا (تتراوح بين 4 و26,000 شخص تقريبًا لكل كيلومتر مربع)⁵.

8. لقد اكتمل التحول الديمغرافي في ثلثي بلدان البحر الأبيض المتوسط ويجري حاليًا في الثلث الباقي. ويعد التقارب الديمغرافي مع بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط (NMC) لاقًا للنظر في لبنان، وتونس، وتركيا. في المغرب وليبيا، حيث تستمر معدلات الخصوبة في الانخفاض، لم يبق على هذا التقارب إلا سنوات قليلة. يتماشى هذا الاتجاه مع زيادة التوسع الحضري؛ حيث تنخفض معدلات الخصوبة في التحول الديمغرافي عمومًا أسرع في المناطق الحضرية، وتظل المعدلات الأعلى في أبعد المناطق الريفية المأهولة. وعلى عكس التوقعات السابقة، يبدو أن التحول الديمغرافي قد توقف فجأة أو شهد زيادة جديدة في الجزائر ومصر. وتظهر معدلات الخصوبة في جميع بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط عند معدل التعويض البالغ 2.1 أو أعلى منه؛ ما يؤدي إلى نمو سكاني، باستثناء لبنان (1.7). وفي مصر، وإسرائيل، وفلسطين، تجاوزت معدلات الخصوبة الحد الرمزي المحدد بمعدل ثلاثة أطفال لكل امرأة. وتقل الخصوبة عن معدل التعويض في جميع بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط؛ وهو ما يؤدي إلى انخفاض عدد السكان وشيخوختهم.

9. يقل عمر السكان في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط 14 عامًا عن سكان بلدان الشمال. في حين يتراوح متوسط العمر في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بين 20 و31 عامًا، فإن متوسط العمر في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط يتراوح بين 34 و45 عامًا.

10. يعيش قرابة 70% من سكان البحر الأبيض المتوسط في المناطق الحضرية. استمر عدد سكان الحضر في الازدياد في جميع أنحاء المنطقة خلال العقد الماضي؛ حيث كان أكثر من نصف عدد السكان من الحضر في عام 2017 في جميع البلدان، باستثناء مصر (57% من سكان الريف) والبوسنة والهرسك (52%). وقد تجلت ظاهرة جديدة؛ ألا وهي انخفاض الأعداد المطلقة من سكان الريف في ألبانيا (-2,4%)، وكرواتيا (-1%)، والجبل الأسود (-1%)، والجزائر (-0,4%)، وسلوفينيا (-0,5%)، وتركيا (-0,5%)، بينما لا زالت مصر تسجل معدل نمو سنوي قدره 2% من سكان الريف. ويرافق التحضر المستمر زيادة في عدد سكان المدن المطلقة على البحر الأبيض المتوسط؛ مما يضع عراقيل أمام التخطيط الحضري، بما في ذلك البنية التحتية للنقل والبيئة.

11. في بلدان البحر الأبيض المتوسط، يعيش واحد من كل ثلاثة أشخاص في منطقة ساحلية متوسطة⁶. وتتراوح نسبة سكان المناطق الساحلية بين 5% في سلوفينيا و100% في البلدان الجزرية (قبرص، ومالطة) وموناكو. ويقود التحضر الساحلي جزئيًا السياحة، إذ تستقبل بلدان البحر الأبيض المتوسط أكثر من 337 مليون سائح دولي وافر في العام، أي حوالي 27% من السياحة العالمية في عام 2016⁷، وتتركز بشكل كبير في المناطق الساحلية وشهور الصيف.

الحقيقة الرئيسية رقم 2 - التنمية البشرية: في الوقت الذي أحرز فيه التعليم والصحة تقدمًا ملحوظًا في جنوب وشرق الحوض، ما زالت هناك ثغرات كبيرة بين الشمال الشرقي/الجنوب تحركها الفوارق المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتتسبب الصراعات في تفاقمها

12. شهدت اقتصادات بلدان البحر الأبيض المتوسط تغيرات مهمة في الفترة بين 2007 و2017، حيث تعرضت للأزمة المالية العالمية في 2008 وأزمة الديون الأوروبية التي بدأت في أواخر عام 2009. وتعرضت جميع البلدان الأوروبية المطلقة على البحر الأبيض المتوسط إلى انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2008 و2009. بعد مرور عشر سنوات، لم تستطع قبرص واليونان، اللتان تأثرتا بشكل خاص بأزمة الديون الأوروبية، العودة إلى ما كان عليه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة. وقد أظهرت بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط مرونة مذهلة في تعاملها مع أزمة 2008،

³Including State of Palestine

⁴United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2019), World Population Prospects 2019, online edition

⁵United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2019). World Population Prospects 2019, online edition

⁶Plan Bleu computations, national sources (referring to NUTS 3 or equivalent)

⁷World Tourism Organization (2018), UNWTO Tourism Highlights, 2018 Edition

غير أن عدم الاستقرار السياسي والصراعات التي ظهرت على السطح منذ ثورات الربيع العربي تركت المنطقة مع معدلات نمو منخفضة نسبيًا.

13. على الرغم من النمو الديمغرافي، فقد شهدت الصعوبات الجغرافية السياسية، والتنمية البشرية، حسب قياسها بموجب دليل التنمية البشرية (HDI)، اتجاهًا تصاعديًا على مدى العقد الماضي؛ حيث ارتفعت بشكل كبير في جميع البلدان تقريبًا. لا تزال الثغرات الرئيسية بين الشواطئ الشمالية والجنوبية/الشرقية للبحر الأبيض المتوسط قائمة، ولكنها تقلصت⁸. في عام 2017، كان دليل التنمية البشرية الأعلى في إسرائيل، وفرنسا، وسلوفينيا، وإسبانيا، وإيطاليا (بترتيب تنازلي، تراوحت جميع البلدان بين 22 و28 في التصنيف العالمي)، وكان متوسطًا في مصر، والأقل في سوريا (155 في التصنيف العالمي). وحققت كل من ألبانيا، والجزائر، والبوسنة والهرسك، وتركيا أكبر تقدم، مع زيادات كبرى في متوسط العمر المتوقع في الجزائر وتركيا، وزيادات كبيرة في إجمالي الدخل القومي في ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا. في ليبيا، انخفض دليل التنمية البشرية نتيجة انهيار الاقتصاد، بينما انهار دليل التنمية البشرية في سوريا بسبب التدهور الشديد في جميع العناصر الثلاثة التي يتكون منها دليل التنمية البشرية: متوسط العمر المتوقع، ومدة الدراسة، والدخل القومي للفرد.

14. شهد التعليم الأساسي تحسنًا ملحوظًا على مدار العقد الماضي، ولا سيما في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، حيث أظهرت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة زيادات كبيرة، وبخاصة في المغرب، وتونس، وتركيا. ولوحظ تقدم كبير للغاية في التعليم الأساسي في الفترة بين 2000 و2016 في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، لا تزال فرص الحصول على التعليم الجامعي غير متكافئة.

15. لقد تحسن تعليم الفتيات، ولكن ما تزال حصة المرأة في القوة العاملة منخفضة. وارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين في معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية في معظم بلدان البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، كانت حصة المرأة في القوة العاملة في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط وإسرائيل أعلى من 33%، وأقل من 33% في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط في عام 2017، بعدما شهدت زيادة طفيفة فقط في جميع البلدان تقريبًا خلال العقد الماضي⁹.

16. تمثل منطقة البحر الأبيض المتوسط بؤرة ساخنة عالمية للهجرة. وترتبط هذه القضية، بين جملة أمور أخرى، بالضغط البيئية، وتؤثر بشكل كبير في التنمية البشرية. تستضيف تركيا أكبر عدد من اللاجئين في جميع أنحاء العالم؛ حيث يُقدر بنحو 3.54 ملايين شخص، وتستقبل أكثر من 300 ألف طالب لجوء. بينما تستضيف لبنان أعلى نسبة من اللاجئين في العالم (16.4% من إجمالي عدد السكان)¹⁰. تبلغ هذه النسبة 4.3% في تركيا، تليها مالطة (1.7%). وتستلزم تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للمهاجرين الوافدين استجابة مرنة وفعالة في البلدان المضيفة. ويحتل الحصول على المياه، والغذاء، والخدمات الصحية، بالإضافة إلى إدارة النفايات، أهمية خاصة في تشغيل مخيمات اللاجئين. وسوريا هي البلد الذي خرج منه أكبر عدد من اللاجئين في العالم؛ حيث غادرها ما يُقدر بنحو 34.5% من عدد سكانها. وشهد عدد اللاجئين والمهاجرين الذين دخلوا أوروبا عبر طرق غرب (إسبانيا)، ووسط (إيطاليا)، وشرق (اليونان) البحر الأبيض المتوسط زيادة لم يسبق لها مثيل في عام 2015؛ مع وصول أكثر من مليون شخص في ذلك العام، مقارنةً بحوالي 370,000 في 2016، و185,000 في 2017، و140,000 في 2018¹¹. وتضمنت أماكن المغادرة الرئيسية سوريا، وفلسطين، وبلاد المغرب العربي، بالإضافة إلى البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى. في البلدان الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، تتراوح تدفقات المهاجرين بين 8,400 مهاجر دولي جديد في العام في مالطة و332,600 في فرنسا¹². وقد أدى تدفق المهاجرين هذا إلى ضرورة إقامة حوار بين البلدان وتناول التحديات التي تواجه القدرات المؤسسية¹³. ومن جملة أمور أخرى، يمكن أن تكون التغيرات البيئية والمناخية محركات مهمة للهجرة، ولا سيما في البلدان التي تعاني من ندرة المياه، وفي المناطق المعرضة للخطر، مثل الأراضي الزراعية البعلية، ومواقع المياه الملوثة، والأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية.

17. تتسبب البلدان مرتفعة الدخل في البحر الأبيض المتوسط في آثار ثانوية اجتماعية واقتصادية وبيئية كبيرة؛ حيث تصدّر كميات كبيرة من التلوث، والنفايات، وعوامل خارجية سلبية أخرى، ومن ثم، تقيّد قدرة البلدان الأخرى على تحقيق التنمية المستدامة¹⁴. تشمل القضايا الحرجة التي تؤثر في بعض البلدان منخفضة الدخل ما يلي: الطلب الدولي على زيت الزيتون والسلع الأخرى التي توجع إزالة الغابات المدارية، والملاذات الضريبية التي تؤدي إلى صعوبات في جمع الإيرادات العامة لتمويل أهداف التنمية المستدامة، والتسامح مع معايير العمالة الفقيرة في سلاسل التوريد الدولية، وغير ذلك.

⁸ UNDP (2018), Human Development databank

⁹ ILO (2019), ILOSTAT

¹⁰ UNHCR (2017), Migration Data Portal

¹¹ UNHCR (2019), Operational Portal Refugee Situations

¹² UN DESA (2013), Migration Data Portal

¹³ Werz and Hoffman, 2017 Climate change and Migration in the Mediterranean, IEMED

¹⁴ Sachs, et al. (2019), Sustainable Development Report 2019. New York: Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network (SDSN)

الحقيقة الرئيسية رقم 3 - وضع الاقتصاد الكلي: تتعرض بلدان البحر الأبيض المتوسط على نحو متزايد لظروف خارجية وصددمات، بما في ذلك الصدمات البيئية

18. تتعرض بلدان البحر الأبيض المتوسط لظروف خارجية وصددمات. على وجه التحديد في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، تعكس الهياكل الاقتصادية غير المتنوعة، مقترنة بالعجز التجاري العام (ميزان المدفوعات الخارجية) وعجز الميزانية، وتزيد الصعوبة التي تواجهها الاقتصادات الوطنية لتطوير منتجات أكثر تنافسية يمكن أن تسهم في تحسين المرونة الاقتصادية¹⁵.
19. لم تحقق أطر التعاون ومخططات التكامل في العلاقات الأوروبية المتوسطية الرخاء المشترك. وقد كان التكامل السياسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط محدودًا طوال العقد الماضي، وركز بشكل أساسي على المؤتمرات الوزارية المواضيعية والاجتماعات البرلمانية في إطار الاتحاد من أجل المتوسط، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن بعض التعاون حول القضايا المتعلقة بالأمن. وكان التكامل الاقتصادي أكثر وضوحًا بسبب إلغاء التعريفات الجمركية بموجب اتفاقيات التجارة الحرة المطبقة بالفعل والتوقيع على عدد من الاتفاقات التجارية الإضافية، بشكل رئيسي بين الاتحاد الأوروبي والمرشحين للانضمام، مع أنه ظل محدود نسبيًا بالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم. وتم إحراز تقدم ضئيل في مسألة إلغاء الحواجز غير التعريفية أمام التجارة، وبخاصة المفروضة على الإعانات التي ما زالت شائعة في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك الإعانات التي تعتبر ضارة بيئيًا¹⁶. لم يزد حجم التجارة بين بلدان الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط بوتيرة أسرع من التجارة بين بلدان الاتحاد الأوروبي وباقي أنحاء العالم، بينما ما زالت حصة الواردات بين بلدان البحر الأبيض المتوسط مستقرة، وازدادت الصادرات من الاتحاد الأوروبي إلى بلدان البحر الأبيض المتوسط الأخرى قليلاً بين 2005 و2015، ما يعني أن الهيكل الإقليمية للتجارة ما زالت منخفضة في منطقة البحر الأبيض المتوسط¹⁷.
20. تمثل بطالة الشباب قضية بالغة الأهمية في معظم دول الحوض. وتتفاوت معدلات البطالة الإجمالية على نطاق واسع؛ إذ تتراوح بين 4% من إجمالي القوة العاملة (إسرائيل ومالطة) و21% (البوسنة والهرسك)¹⁸. وتُظهر بطالة الشباب (سن 15-24) معدلات تصل إلى ثلاثة أضعاف المستوى الوطني للبطالة¹⁹، مع نسب عالية بشكل خاص بين الشباب غير الملتحقين بالتعليم، أو العمالة أو التدريب - وهو مؤشر يستثني الطلاب من معدل بطالة الشباب - في ألبانيا، والجزائر، والبوسنة والهرسك، ومصر، ولبنان، وفلسطين، وتونس، وتركيا (< 20%) ويتجاوز 15% في إيطاليا (19%) والجبل الأسود (16%)²⁰. وقد بات خلق فرص عمل جديدة، ولا سيما للشباب، شاعلاً ذا أولوية شاملة لصانعي السياسات في البحر الأبيض المتوسط. ويمكن أن يسهم ظهور قطاعات ابتكارية داخل الاقتصاد الأخضر، والأزرق، واقتصاد التدوير في خلق فرص العمل المطلوبة تلك²¹، ويخضع مقترح التحول البيئي في القطاعات الاقتصادية أو قطاعات الإسكان للدراسة في ضوء الشواغل المتعلقة بالتوظيف.
21. على مدار العشرين عامًا الماضية، تراجعت الزراعة والاقتصاد في حين تطورت الخدمات²². في بلدان البحر الأبيض المتوسط، تستأثر الخدمات بشكل عام بما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي الوطني أو أعلى منه؛ حيث تمتلك ألبانيا (47%) والجزائر (46%) أدنى حصة من الخدمات، بينما تمتلك مالطة (75%)، وقبرص (74%)، ولبنان (74%) أعلى حصة. في ثلاثة فقط من بلدان البحر الأبيض المتوسط، تمثل الصناعة حوالي 30% من القيمة المضافة الوطنية أو أكثر: الجزائر (مع اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على النفط والغاز)، ومصر (البلد المتوسطي الوحيد الذي شهد مؤخرًا زيادة كبيرة في مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي)، وتركيا. حققت إسرائيل (19%) ولبنان (12%) أدنى مساهمة للصناعة في اقتصاداتهما الوطنية. تقل حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني بشكل عام عن 10%، باستثناء خمسة بلدان: ألبانيا (19%)، والجزائر (12%)، والمغرب (12%)، ومصر (11%)، وتونس (10%). والجزائر هي البلد المتوسطي الوحيد الذي يحقق زيادة في حصة القطاع الزراعي (من 8% في 1990 إلى 12% في 2017). ولم يدخل القطاع غير الرسمي، الذي له ثقل كبير في العديد من بلدان البحر الأبيض المتوسط، في حساب الإحصاءات المذكورة.
22. تعتمد اقتصادات البحر الأبيض المتوسط بشكل متزايد على الديون. على مدى العقد الماضي، ارتفعت الديون الحكومية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، في معظم بلدان البحر الأبيض المتوسط، باستثناء إسرائيل، ولبنان، ومالطة، وتركيا. وتقترب الديون الحكومية في مقابل معدل الناتج المحلي الإجمالي من 60% أو تزيد في جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط، باستثناء الجزائر، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وتقترب من 100% أو تزيد في قبرص، ومصر، وفرنسا، واليونان، وإيطاليا،

Salman et al. (2018), External and internal imbalances in South Mediterranean countries, FEMISE Research Paper 42-13

OECD/IEA (2019), "Update on recent progress in reform of inefficient fossil-fuel subsidies that encourage wasteful consumption"

Ayadi et al. (2017), Regional Integration in the Euro-Mediterranean, EMNES Working Paper N°1 2017¹⁷

World Bank (2019), World Development Indicators Database extraction¹⁸

ILO (2019), ILOSTAT¹⁹

ILO (2018), ILOSTAT; data missing for Libya, Morocco and Syria²⁰

According to ILO, the green economy would provide jobs to 24 million people in the world, before 2030²¹

World Bank (2019), World Development Indicators Database extraction²²

ولبنان، وإسبانيا، بينما زادت عن 180% في اليونان²³. وقد تشكل معدلات الديون المرتفعة والعالية خطراً على الاستدامة المالية لحكومات البحر الأبيض المتوسط، وتعرقل الاستثمارات العامة في قطاع البيئة.

23. حوض البحر الأبيض المتوسط غير قادر على إنتاج ما يكفي استهلاكه من المنتجات الزراعية والغذائية، ومن ثم، يعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الدولية والواردات من المنتجات الزراعية، ويتأثر بتقلب الأسعار الدولية. يرجع عجز الإنتاج الزراعي، من ناحية إلى الظروف المناخية الزراعية، ومن ناحية أخرى إلى ندرة الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية. فضلاً عن ارتباطه بانخفاض كفاءة استعمال المياه وإنتاجية الأراضي في بعض أجزاء حوض البحر الأبيض المتوسط، وبهدر الغذاء بكميات كبيرة. وفي مواجهة زيادة الطلب على المنتجات الغذائية، وبخاصة الحبوب، يتعرض الأمن الغذائي لتهديد متزايد في البلدان التي تشهد تزايداً في عدد السكان، وتغيرات في نمط الحياة وعادات التغذية، ومن ثم، يستمر الطلب. تستأثر بلدان البحر الأبيض المتوسط بثلاث واردات العالم من الحبوب، وخاصة القمح، من أجل 7% فقط من سكان العالم. تأتي مصر والجزائر بين أكبر مستوردي الحبوب في العالم، ونسبة الاتكال على استيراد الحبوب (نسبة الاستيراد/الاستهلاك) مرتفعة جداً في البحر الأبيض المتوسط (42% في مصر، و60% في تونس، و72% في الجزائر، و86% في لبنان). في حين أن فرنسا وإسبانيا هما البلدان الوحيدان اللذان لديهما فائض في الميزان الزراعي. ولا ينبغي التقليل من أهمية مساهمة الزراعة الأسرية على نطاق صغير في تحقيق الأمن الغذائي، إذ يسهم إنتاج المحاصيل والماشية على نطاق صغير في المزارع الأسرية بشكل كبير في استهلاك المزارعين وأسرههم للأغذية، وتوفير الغذاء الملئم للأذواق المحلية، بما في ذلك لسكان المدن.

الحقيقة الرئيسية رقم 4 - الوضع البيئي الجيد: تعتمد اقتصادات البحر الأبيض المتوسط على السلامة البيئية، وبصفة خاصة في المناطق الساحلية

24. تعتمد بلدان، ومجتمعات، واقتصادات البحر الأبيض المتوسط على الموارد الساحلية والبحرية الطبيعية لتكوين الثروات، وتوفير فرص العمل، واستمرار التنمية المحلية. ومن ثم، من الضروري إدراك أهمية الاستدامة البيئية لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في بلدان البحر الأبيض المتوسط.

25. لا تزال بلدان البحر الأبيض المتوسط الوجهة السياحية الرائدة في العالم؛ حيث تستقبل قرابة 30% من السياح الدوليين الوافدين، وقد تضاعفت الأعداد المطلقة في 20 عاماً. في الأونة الأخيرة، تركّز هذا النمو في البلدان الشمالية؛ إذ تقل أعداد الوافدين الدوليين منذ عام 2011 في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. لقد تطور قطاع السياحة الساحلية والبحرية بإسهاب في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط، وشهد نمواً ملحوظاً في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، قبل التحول البطيء في عام 2011. وزاد عدد السياح الدوليين الوافدين في منطقة البحر الأبيض المتوسط من 58 مليون في 1970 إلى أكثر من 337 مليون في 2016، ومن المتوقع أن يبلغ 500 مليون بحلول عام 2030²⁴. ويوفر قطاع السياحة حوالي 11% من إجمالي العمالة في بلدان البحر الأبيض المتوسط و11% من الناتج المحلي الإجمالي²⁵، بشكل مباشر وغير مباشر.

26. البحر الأبيض المتوسط هو ثاني أكبر منطقة للرحلات البحرية في العالم (16.7% من انتشار أسطول الرحلات البحرية العالمي في 2018)، بعد منطقة البحر الكاريبي. في عام 2018، شهد البحر الأبيض المتوسط أكثر من 28 مليون عملية نقل للمسافرين بالبحر، مقارنةً بما يزيد قليلاً عن 8.5 ملايين في عام 2000، وتتطور البنية التحتية للموانئ من أجل الرحلات البحرية باستمرار لاستيعاب هذا النمو السريع.

27. تسهم مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط بدور قوي في الاقتصاد²⁶. يوفر الصيد في البحر الأبيض المتوسط 227,000 فرصة عمل، ويبلغ التأثير الاقتصادي المباشر وغير المباشر حوالي 6.35 مليارات دولار أمريكي سنوياً²⁷. بينما تمثل تربية الأحياء المائية أكثر من 50% من إجمالي إنتاج الأسماك، وتؤدي دوراً مهماً في المجتمعات الساحلية؛ إذ تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمالة (أكثر من 120,000 فرصة عمل مباشرة و750,000 فرصة عمل غير مباشرة)²⁸.

28. يتباين دور الزراعة في البحر الأبيض المتوسط في تكوين الثروات الوطنية وتوفير فرص العمل باختلاف البلدان. توفر الزراعة ما يتراوح بين 1.5% (فرنسا) و19% (ألبانيا) من الناتج المحلي الإجمالي الوطني في بلدان البحر الأبيض المتوسط وبين 1% (إسرائيل) و40% (ألبانيا) من فرص العمل الوطنية، مع اتجاه تنازلي عام في حصة الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل (باستثناء اليونان، وليبيا، وسوريا؛ حيث ارتفعت العمالة الزراعية نسبياً في السنوات الأخيرة).

²³ IMF (2016), Database extraction

²⁴ World Tourism Organization (2018), UNWTO Tourism Highlights, 2018 Edition, UNWTO, Madrid

²⁵ WTTC (2015). Economic impact of Travel and Tourism in the Mediterranean

²⁶ Piante et al. (2015), Méditerranée : La croissance bleue face au défi du Bon État Écologique - Résumé. Projet MedTrends. WWF-France

²⁷ Based on FAO (2018), The State of Mediterranean and Black Sea Fisheries. General Fisheries Commission for the Mediterranean. Rome. 172 pp. Licence: CC BY-NC-SA 3.0 IGO

²⁸ Piante et al. (2015), Méditerranée : La croissance bleue face au défi du Bon État Écologique - Résumé. Projet MedTrends. WWF-France

29. تمثل التكنولوجيات الأحيائية وأعمال التنقيب الأحيائي البحري ذات الاستخدامات في الطب، والغذاء، والمواد، والطاقة، ومستحضرات التجميل قطاعات ابتكارية ومنتامية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويجعل ارتفاع معدل الاستيطان وكمية الأنواع ذات الإمكانات الكبيرة للاستخدام (مثل الإسفنج والكائنات الدقيقة للغاية) البحر الأبيض المتوسط منطقة واعدة لهذه الأنشطة، مع إمكانية كبيرة لتوليد الإيرادات وتوفير فرص العمل (تتطلب مؤهلات عالية).

الحقيقة الرئيسية رقم 5 - الضغوط البيئية من القطاعات الاقتصادية: على الرغم من ظهور حلول منخفضة التأثير، فإن القطاعات الاقتصادية تمارس ضغوطاً متزايدة على البيئة، مدفوعة بالنمو السريع في القطاعات التي تسبب التلوث وتنوع الأنشطة الاقتصادية في المناطق البحرية

30. يوجد في منطقة البحر الأبيض المتوسط إحدى أعلى حالات العجز الإيكولوجي في العالم. وتزيد البصمة البيئية للفرد²⁹ في البحر الأبيض المتوسط (3.2 هكتارات عالمية³⁰/الفرد) عن المتوسط العالمي (2.8 هكتار عالمي/الفرد)، في حين أن القدرة البيولوجية للفرد لدعم هذه البصمة أقل من المتوسط العالمي في معظم بلدان البحر الأبيض المتوسط (باستثناء فرنسا، وكرواتيا، والجبل الأسود، وسلوفينيا). تتجاوز البصمة البيئية القدرة البيولوجية في جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط؛ ما يؤدي إلى عجز إيكولوجي. في الفترة بين 2010 و2014، انخفضت البصمة البيئية للفرد في معظم بلدان البحر الأبيض المتوسط؛ ما يرجع ذلك في الغالب إلى آثار الأزمة الاقتصادية، التي أدت إلى تباطؤ استهلاك الموارد، وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط، والنمو السكاني في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط الذي وزع إجمالي معدل البصمة على عدد أكبر من السكان. ولا زالت التباينات في البصمة البيئية تقترن بالتباينات في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من ملاحظة معدل نمو أبطأ للبصمة البيئية مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي.

31. يبدو أن المواطنين في بلدان البحر الأبيض المتوسط التابعة للاتحاد الأوروبي لديهم قلق أكبر من مواطني الاتحاد الأوروبي العاديين إزاء تأثير القضايا البيئية في حياتهم اليومية، وتأثير المواد الكيميائية والبلاستيكية المستخدمة في المنتجات اليومية في صحتهم والبيئة. في غياب إجراء دراسة شاملة عن المواقف البيئية وسلوك المواطنين في بلدان البحر الأبيض المتوسط، يقدم مسح على نطاق الاتحاد الأوروبي بعض العناصر عن المواقف تجاه البيئة في بلدان البحر الأبيض المتوسط التابعة للاتحاد الأوروبي³². يعد تلوث الهواء أهم قضية بيئية، يليه التغير المناخي وزيادة كمية النفايات. إن المواطنين في بلدان البحر الأبيض المتوسط التابعة للاتحاد الأوروبي أغلبية وأكثر عدداً من مواطني الاتحاد الأوروبي العاديين ليعربوا عن إدراكهم لتدهور نوعية الهواء خلال آخر 10 سنوات. وعند السؤال عن طرق فعالة لمعالجة المشكلات البيئية، يقدم المواطنون في الاتحاد الأوروبي دعماً قوياً للتشريعات البيئية (غرامات أعلى للانتهاكات، وإنفاذ أقوى للقوانين، وتشريعات أكثر صرامة)، إلى جانب مزيد من الاستثمار في البحث والتطوير للحلول التكنولوجية. فضلاً عن أنهم أغلبية لقول إن الإجراء المتخذ لحماية البيئة ليس كافياً على جميع المستويات.

32. على الرغم من الأرباح الاقتصادية التي تدرها السياحة الجماعية الساحلية على المدى القصير، فإنها تسبب في ضرر بيئي كبير (فقدان الموئل، وزيادة استهلاك المياه وإنتاج النفايات، واضطراب الأنواع المحمية والمهددة بالانقراض، والذي يعود بشكل أساسي إلى الضجيج تحت الماء، وتلوث المياه، وإدخال الأنواع الغازية، وغير ذلك). بالإضافة إلى ذلك، لا تستثمر الأرباح بالضرورة في التنمية المحلية. تواجه السياحة في بلدان البحر الأبيض المتوسط ثلاثة تحديات تكميلية: لاستدامة وتوسيع نطاق تطوير عرض بديل للسياحة الجماعية، يكون أقل موسمية، وأكثر استدامة بيئياً ومفيداً اجتماعياً، بناءً على الثروات الريفية والثقافية (بما في ذلك السياحة البيئية) لتعزيز قدرة القطاع، بين جملة أمور أخرى، على التكيف مع التغير المناخي؛ تقليل بصمة السياحة الجماعية بصورة متزامنة، وضغطها على الموارد الطبيعية النادرة، والنظم الإيكولوجية الهشة (سريعة التأثر) والبنية التحتية البيئية المكلفة؛ وأخيراً لتعزيز روابط قطاع السياحة مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد المحلي لإدراج استحقاقات غير مباشرة على العمالة المحلية، مع احتمال زيادة الطلب على المنتجات المستدامة.

33. يمثل النقل القطاع الأعلى استهلاكاً للطاقة (حيث يبلغ 31% من إجمالي استهلاك الطاقة في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط و38% في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط)، ومع الاعتماد القوي للغاية على الوقود الأحفوري، فإنه ضمن أكبر المساهمين في انبعاثات الاحتباس الحراري في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تنتج انبعاثات الاحتباس الحراري في المنطقة بشكل أساسي عن حركة المرور البرية، وبنسبة أقل عن حركة المرور البحرية والجوية. يستأثر النقل البري بنسبة 70% من استخدام الطاقة في النقل في حوض البحر الأبيض المتوسط، وينجم ذلك بالأساس عن المركبات الخاصة. يؤدي النقل أيضاً إلى تلوث الهواء بشكل كبير، وبخاصة في المدن، ويمثل تحدياً كبيراً لصحة الإنسان.

The Ecological Footprint measures how much biocapacity humans demand, and how much is available and²⁹ does not address all aspects of sustainability, nor all environmental concerns. Biocapacity is the area of productive land available to produce resources or absorb carbon dioxide waste, given current management practices.

Global hectares (gha) is a unit of world-average bioproductive area, in which Ecological Footprint and³⁰ biocapacity are expressed

Global Footprint network (2019), online database³¹

TNS political & social at the request of the European Commission, Directorate-General for Environment³² (2017), Special Eurobarometer 468 - October 2017 "Attitudes of European citizens towards the environment"

34. يضم البحر الأبيض المتوسط أكثر الممرات الملاحية ازدحاماً في العالم، حيث يستقبل أجزاء كبيرة من الأسطول العالمي الذي يمر عبر قناة السويس، ومضيق البوسفور، ومضيق الدردنيل، ومضيق جبل طارق، ويربط بين موانئ آسيا وأوروبا الغربية ويخدم الموانئ المتنامية في مناطق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود ويربطها بقارات أخرى. حازت قناة السويس/خط أنابيب سوميد والمضائق التركية على أكثر من 13% من تجارة النفط المنقولة بحراً في العالم في عام 2015، ويمثل أسطول الدول الساحلية في البحر الأبيض المتوسط أكثر من 17% من قدرة السفن الصهرجية في عام 2017. وتشمل ضغوط النقل البحري بشكل أساسي انبعاثات ملوثات الهواء، مع ضغوط عالية بشكل خاص على مدن الموانئ، والتصريف المحتمل العرضي (مع اتجاه تنازلي واضح) وغير المشروع للنفط والمواد الضارة الخطرة (مسألة عالقة)، والقمامة البحرية، وتصريف المياه، بما في ذلك مياه الصابورة، والمواد العالقة بجسم السفينة (الشحن هو المصدر الرئيسي لما يزيد عن 1000 نوع غير محلي مستقر في البحر الأبيض المتوسط)، وانبعاثات الهواء من السفن (الغازات والجسيمات، مثل أكاسيد الكبريت (SOx) وأكاسيد النيتروجين (NOx)، التي تعتبر سامة للإنسان، والاحتباس الحراري)، والضجيج تحت الماء، والاصطدام مع الثدييات البحرية، والاستحواذ على اليابسة من خلال البنية التحتية للموانئ، وإرساء السفن (يهدم النظم الإيكولوجية في قاع البحر).

35. تواصل منطقة البحر الأبيض المتوسط الاعتماد على واردات الطاقة والوقود الأحفوري، رغم التحسينات التي طرأت على إنتاج الطاقة المتجددة. تشكل بلدان البحر الأبيض المتوسط 7% من الطلب على الطاقة الأولية عالمياً في عام 2015 (بمعدل نصيبها من تعداد سكان العالم)؛ وهو ما يمثل أكثر من 955 مكافئاً لمليون طن من النفط (Mtoe). وقد زاد الطلب على الطاقة الأولية بنسبة 38% بين 1990 و2015، رغم الركود النسبي الذي وقع بين 2008 و2015. وتشكل بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط قرابة ثلثي إجمالي الطلب على الطاقة في البحر الأبيض المتوسط، في حين تستهلك بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط نحو 19% و18% على التوالي. في عام 2040، من المتوقع أن يتجاوز الطلب على الطاقة في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط الطلب عليها من بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط. ويشهد إجمالي إنتاج الطاقة زيادة منذ عام 1990، حيث بلغ 549 مكافئاً لمليون طن من النفط في عام 2015، وهو أقل بكثير من الطلب على الطاقة في المنطقة. وتضاعف الطلب على الكهرباء تقريباً بين 1990 و2015. وزاد إنتاج الكهرباء غير المائنة المتجددة من 1% من إجمالي الإنتاج في 1990 إلى 11% في 2015. يتضمن مزيج توليد الكهرباء لعام 2015 أيضاً ما يلي: 29% غاز، و25% نووي (87% منها في فرنسا)، و16% فحم، و13% مياه، و7% نفط³³. توجد إمكانية هائلة، ولكن غير مستغلة، لزيادة مصادر الطاقة المتجددة (الرياح والشمس)، وبخاصة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، التي يمكنها أن تسهم في ضمان قطاع طاقة أنظف وتقليل الاعتماد على الطاقة (تستورد المنطقة حالياً نحو 58% من طلبها على الوقود الأحفوري؛ 90% في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط و20% في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط). وهناك إمكانية كبيرة أيضاً لتحقيق المزيد من وفورات الطاقة والكفاءة في استخدامها.

36. تعمل أكثر من مائتي منصة بحرية لاستخراج النفط والغاز في البحر الأبيض المتوسط. ومع الاكتشافات الجديدة لاحتياطيات الوقود الأحفوري الكبيرة وعمليات التنقيب في المنطقة، من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم. يمكن أن يكشف التنقيب البحري المستمر في حوض بحر الشام، في لبنان وسوريا، بالإضافة إلى حوض دلتا النيل وحوض بحر إيجة عن احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، وقد يتسبب في تحول النظم الإيكولوجية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط واقتصاداتها.

37. تزيد كميات الأسمدة ومبيدات الآفات المستخدمة في الزراعة في بلدان البحر الأبيض المتوسط عن المتوسط العالمي. يبلغ متوسط استهلاك الأسمدة للهكتار 176 كجم في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط، و185 كجم في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، وذلك مقارنةً بالمتوسط العالمي الذي بلغ 138 كجم³⁴ في عام 2015. وبلغ متوسط استهلاك مبيدات الآفات في حوض البحر الأبيض المتوسط 6.7 كجم للهكتار في عام 2015، مقارنةً بالمتوسط العالمي الذي بلغ 2.12 كجم. تمثل فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وتركيا بلدان البحر الأبيض المتوسط التي تستخدم أو تباع أكبر كميات من مبيدات الآفات للقطاع الزراعي في عام 2016³⁵.

38. تبيّن وجود بصمات مائية كبيرة للفرد في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط بما يتجاوز المتوسط العالمي³⁶، مع وجود كميات كبيرة من المياه على وجه الخصوص في السلع والخدمات المستوردة. تعتمد بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط أكثر على واردات المياه الافتراضية تلك (مثل مصر، وإسرائيل، وسوريا). وبيّن استخدام المياه داخل الأنظمة الوطنية للاستهلاك والإنتاج في بلدان البحر الأبيض المتوسط عجزاً في المياه (كميات المياه المستخرجة أعلى من موارد المياه المتجددة المتاحة) في جميع بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. وتشهد تحلية المياه تطوراً في سياق ندرة المياه؛ ما يجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط واحدة من أكثر المناطق التي تمارس نشاط تحلية المياه في العالم. وعلى الرغم من التطور التكنولوجي، فما زال رفض محطات تحلية المياه مصدر قلق بيئي للنظم الإيكولوجية الساحلية؛ حيث ترتبط هذه المحطات عموماً برفض نفايات المياه

³³ OME (2018), OME database

³⁴ World Bank (2019), World Development Indicators Database

³⁵ FAO (2016), FAOSTAT database

³⁶ Mekonnen, M.M. and Hoekstra, A.Y. (2011) National water footprint accounts: the green, blue and grey water footprint of production and consumption, Value of Water Research Report Series No. 50, UNESCO-IHE, Delft, the Netherlands

المالحة عالية التركيز التي تنتج عن المحطة ووحدات المعالجة الأولية، فضلاً عن عمليات التنظيف. وتعمل هذه الملوثات على زيادة درجة حرارة مياه البحر، والملوحة، والتيار المائي وتعكر المياه، وتسبب في هجرة الأسماك³⁷.

III. الحالة والأثر

الحقيقة الرئيسية رقم 6 - تغير الغطاء الأرضي واستخدام الأراضي: لم تكن الأهداف الطموحة وتدابير السياسات المتباعدة كافية للحفاظ على الغطاء الأرضي الطبيعي واستخدام الأراضي الزراعية، ولا سيما في المناطق الساحلية

39. يواصل الغطاء الأرضي واستخدام الأراضي في منطقة البحر الأبيض المتوسط التغير نتيجة للأنشطة البشرية، مع الزحف الحضري العشوائي (التوسع في المناطق السكنية، والسياحية، والتجارية، والصناعية) ونشر البنية التحتية في جميع أنحاء المنطقة. وتتعرض المناظر الطبيعية في العادة للتفتيت بسبب كثرة استخدامات الإنسان للأراضي، وتشكل الاستمرارية الإيكولوجية عقبة أمام العديد من عناصر التنوع البيولوجي.

40. تمثل التربة أحد العناصر الرئيسية المساهمة في عمل النظام الإيكولوجي الزراعي والأمن الغذائي. في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فقد نحو 8.3 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة منذ عام 1960³⁸ وانخفضت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بمعدل 13% في المتوسط خلال الفترة بين 1995 و2015، والتي تتراوح بين خسارة 42% من الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين إلى زيادة قدرها 21% في البوسنة والهرسك. وانخفضت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة للفرد بمعدل 41% في المتوسط خلال نفس الفترة الزمنية؛ أي أكثر من ضعف المعدل المتوسط في البلدان متوسطة الدخل على مستوى العالم. ودول البحر الأبيض المتوسط الأكثر تأثراً بهذا الانخفاض في نصيب الفرد من الهكتار هي فلسطين (-68%) ولبنان (-62%). ينتج تدهور التربة بدرجة كبيرة عن **تكتيف استخدام الأراضي** الزراعية وغير الزراعية، والذي ينشأ عن التوسع في أساليب الزراعة الكثيفة، والمناطق الصناعية والحضرية؛ ما يؤدي بشكل رئيسي إلى التعرية بفعل المياه والرياح، والتلحح، وتصلب التربة وتلبدها، وفقدان المادة العضوية والفقدان الدائم للغطاء النباتي، والتأثير في التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

41. في إطار حدود المنطقة الأحيائية للبحر الأبيض المتوسط، ظل نطاق الغابات ثابتاً، مع وجود تباين بين الشواطئ الشمالية والجنوبية. في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط، تسبب التخلي عن الأراضي في المناطق الريفية، المرتبط بنقص السكان، في التجدد الطبيعي وتوسيع نطاق الغابات. وفي بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، لا تزال الضغوط على النظم الإيكولوجية الزراعية والحرجية كبيرة بسبب الضغوط الديمغرافية القوية على الموارد الأرضية والمائية، والزحف الحضري العشوائي، والاستغلال المفرط للغابات، والرعي المفرط³⁹. على الرغم من زيادة مساحة منطقة الغابات في بلدان البحر الأبيض المتوسط على المستوى الوطني من 68 مليون هكتار في عام 1990 إلى 82 مليون هكتار في عام 2015⁴⁰، فإن الغابات في المنطقة الأحيائية للبحر الأبيض المتوسط تغطي 18% من إجمالي المنطقة وما زالت ثابتة. وتتعرض الغابات في منطقة البحر الأبيض المتوسط للتفتيت بسبب تغير الغطاء الأرضي، بما في ذلك الزحف الحضري العشوائي والتوسع في البنية التحتية. وقد تقلصت مساحة الأراضي المشجرة الأخرى (الأشجار الصغيرة، والشجيرات، والجنباث) من 36 مليون هكتار في عام 1990 إلى 32 مليون هكتار في عام 2015. بينما زادت تغطية الأشجار خارج الغابات (موجودة في نظم الزراعة الحرجية، والغابات في المناطق الحضرية) وكمناصر ضمن المناظر الطبيعية) بين 2000 و2010⁴¹. وتؤدي حالات الجفاف وموجات الحر لفترات طويلة الناجمة عن تغير المناخ، المصحوبة بتكدس الكتلة الأحيائية غير المتحكم به بسبب التخلي عن الأراضي في البلدان الشمالية، إلى زيادة مخاطر الحرائق البرية.

42. تستمر مناطق الأراضي الرطبة الساحلية في التناقص. يضم حوض البحر الأبيض المتوسط 19-26 مليون هكتار من الأراضي الرطبة⁴²، ووفقاً لعينة عريضة من 400 موقع أراضي رطبة في البحر الأبيض المتوسط، فإن المنطقة فقدت نحو 48% من موائل الأراضي الرطبة الطبيعية بين 1970 و2013. انخفضت المساحة السطحية للأراضي الرطبة الساحلية الطبيعية، مثل المروج الرطبة والمستنقعات بما يزيد عن 10% خلال العقود الماضية، في حين زادت الأراضي الرطبة الصناعية، مثل البرك المائية، والخزانات، وأحواض التخزين بأكثر من 50%⁴³، وقد تم تصميم الأخيرة بشكل رئيسي لأغراض الزراعة وتربية الأحياء المائية.

43. في الحزام الساحلي، شهدت المنطقة المعمورة زيادة كبيرة في العقود الماضية؛ مما ترك مساحة أقل للنظم الإيكولوجية الساحلية الطبيعية وزادت المخاطر على الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة الساحلية. في الفترة بين 1975 و2015، ضاعفت

Al-Mutaz, 1991, Research paper: Environmental impact of seawater desalination plants - Environ Monit Assess. 1991 Jan;16(1):75-84. doi: 10.1007/BF00399594

Zdruli P. (2014), Land resources of the Mediterranean: status, pressures, trends and impacts on future regional development. Land Degrad Develop 25: 373-384

FAO and Plan Bleu (2018), State of Mediterranean Forests 2018³⁹

FAO (2015), Global Forest Resources Assessment programme⁴⁰

FAO and Plan Bleu (2018), State of Mediterranean Forests 2018⁴¹

Mediterranean Wetland Observatory, 2018⁴²

Tour du Valat and MedWet (2014), MWO LAND COVER REPORT 2014⁴³

ثلاثة من بين أربعة بلدان في البحر الأبيض المتوسط، أو أكثر من الضعف، المنطقة المعمورة في الحزام الواقع في نطاق 1 كم من خط الساحل. ويأتي التوسع الحضري والتصنيع حول المدن الساحلية مدفوعاً بتنمية الواجهات المائية من أجل أنشطة اقتصادية، مثل السياحة والعقارات، والمرافئ البحرية، وموانئ الصيد والتجارة، والمنشآت الصناعية التي تحتاج إلى القرب من مياه البحر للتبريد أو لتصدير الإنتاج (الطاقة، والمعادن)، وتحلية المياه، وغير ذلك، مع آثار بيئية واجتماعية متنوعة. وينص بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، في مادته رقم 8، على أن تنشئ الأطراف المتعاقدة في المناطق الساحلية، منطقة لا يقل عرضها عن 100 متر يكون البناء فيها محظوراً. ومع ذلك، فإن المنطقة المعمورة داخل أول حزام عرضه 150 متراً على طول خط الساحل تزيد عن 20% في نصف بلدان البحر الأبيض المتوسط تقريباً في 2015⁴⁴، وتجدر الإشارة إلى أن معظم المنطقة المعمورة قديمة يعود تاريخها إلى ما قبل دخول بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية حيز النفاذ في عام 2011. ويسهم التطوير في الماضي والحاضر للموانئ البحرية، والحواسر الصخرية والمنشآت الساحلية الأخرى في زيادة انخفاض مساحة الشواطئ الصخرية والمنحدرات، والذي نقص بما يقارب 20% خلال آخر 50 سنة في بلدان الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الشواطئ. يمثل التغير في استخدام الأراضي والتفتت اللاحق محرراً رئيسياً لفقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في حوض البحر الأبيض المتوسط حتى يومنا هذا⁴⁵.

الحقيقة الرئيسية رقم 7 - خدمات النظم الإيكولوجية والآثار المترابطة: تجتمع الضغوط العديدة التي يسببها الإنسان لتهديد الموارد الحرجة، وعناصر التنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية

44. تقدم النظم الإيكولوجية الأرضية الساحلية في البحر الأبيض المتوسط خدمات مهمة لسكان حوض البحر الأبيض المتوسط؛ غير أن عملها معرض للتهديد بسبب سوء إدارة استخدام الأراضي في الماضي والحاضر. وتشمل خدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها الأراضي الرطبة وخزانات المياه الجوفية تنقية المياه، وتخفيف آثار الفيضان والجفاف، وتوفير المياه، وغير ذلك. وتعد الخدمات التي توفرها هذه النظم الإيكولوجية أهم بكثير من مساحة الأرض النسبية التي تشغلها. ومع ذلك، فإن فقدان موائل الأراضي الرطبة الطبيعية والإفراط في استخراج المياه الجوفية يحد من قدرة هذه النظم الإيكولوجية على توفير الخدمات. توفر السواحل الناعمة والصخرية (مثل الشواطئ، والمنحدرات)، التي تمثل غالبية خط ساحل البحر الأبيض المتوسط⁴⁶، خدمات، مثل خط دفاع طبيعي من خطر البحر، وتدوير المغذيات ومكافحة التعرية وإتاحة فرص للسياحة. ويؤدي تطوير البنية التحتية الساحلية، وتغيير تدفق المياه والرواسب على نطاق مستجمعات المياه، والتلوث، إلى تغيير عمل هذه النظم الإيكولوجية وخدماتها. وتتأثر النظم الإيكولوجية الزراعية، والغابات، وأراضي الجنبات، بالإضافة إلى خدمات النظم الإيكولوجية (مثل إنتاج الغذاء، والوقود، والألياف)، بدرجة كبيرة بتجزئة الأراضي الطبيعية.

45. تعد المنطقة بؤرة ساخنة للتنوع البيولوجي البحري والتوطن، وهي هشّة (سريعة التأثر) ومهددة بانقراض الأنواع وفقدان الموئل. على الرغم من أن البحر الأبيض المتوسط نظام إيكولوجي منخفض الإنتاجية الأولية بسبب قلة المدخلات من المغذيات النهرية والقادمة من المحيط الأطلسي، ومع أنه يغطي 0.82% فقط من سطح المحيطات في العالم، فإنه يضم أكثر من 17,000 نوع من الأنواع البحرية ويسهم بنحو 4-18% من الأنواع البحرية المعروفة في العالم. يمثل البحر الأبيض المتوسط أعلى نسبة من الموائل البحرية المهددة في أوروبا (32%)؛ وتنقسم إلى 21% موائل معرضة للخطر و11% موائل مهددة بالانقراض، بينما تواجه النظم الإيكولوجية للنباتات البحرية أسرع عملية انحسار. وتدعم النظم الإيكولوجية البحرية تعويض الفاقد من الأرصد السمكية، والتكيف مع تغير المناخ، وأنشطة الإبحار، والغوص، ومراقبة الحياة البرية، على سبيل المثال. وبعد صيد وجمع الموارد المائية، عند الوضع في الاعتبار الصيد المفرط والصيد العرضي والآثار المدمرة على الموائل البحرية، المحرك الرئيسي لزيادة مخاطر انقراض أنواع الأسماك في منطقة البحر الأبيض المتوسط⁴⁷. خلال الفترة من 1950 إلى 2011، انخفضت وفرة عدد المفترسات العليا، بما في ذلك عدد الثدييات البحرية بمعدل 41%، وقلت أنواع الأسماك بمعدل 34%، وتشمل الأنواع التجارية وغير التجارية، في حين لوحظت زيادة حوالي 23% في نسبة الكائنات الحية في أسفل الشبكة الغذائية⁴⁸.

46. تؤدي مروج الأعشاب البحرية التي تتكون في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الأنواع المستوطنة نباتة بوسيدون المحيطية (*Posidonia oceanica*)، دوراً مهماً من حيث توفير الموائل من أجل التنوع البيولوجي، وتنظيم جودة المياه، وحماية المناطق الساحلية، وتثبيت الكربون وتخزينه. وقد تم تسجيل تراجعات موضعية في المنطقة، تتعلق بالضغوط الطبيعية والبشرية، مثل المرسى، وصيد الأسماك الذي يحدث اضطراباً في قاع البحر، والإفراط في تصريف الرمال والمواد العضوية.

47. تسهم التجمعات المرجانية في التكيف مع تغير المناخ وتؤدي إلى إنتاجية طبيعية استثنائية تساعد على حفظ الموارد السمكية وتطويرها. وتستخدم العديد من الأنواع (أكثر من 1,700 نوع، أي 15 إلى 20% من الأنواع في البحر الأبيض

44 UNEP GRID Geneva (2017), Evolution of the built-up area in coastal zones of Mediterranean countries between 1975 and 2015. PAP/RAC

IUCN (2018), The IUCN Red List of Threatened Species. Version 2018-2⁴⁵

Furlani et al. 2014, The rock coast of the Mediterranean and Black Seas, Geological Society London ⁴⁶

Memoirs 40(1):89-122

IUCN (2018), The IUCN Red List of Threatened Species. Version 2018-2⁴⁷

Piroddi et al. (2017), Historical changes of the Mediterranean Sea ecosystem: modelling the role and impact ⁴⁸

7of primary productivity and fisheries changes over time, Scientific Reports

المتوسط) البيئات المرجانية كمناطق للتغذية، أو التكاثر، أو التفريخ، بما في ذلك الأنواع ذات الأهمية التجارية لمصادر الأسماك والأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض. علاوة على ذلك، نظرًا لكونها جذابة لممارسة الغوص بأجهزة التنفس، فإن التجمعات المرجانية تدعم الأنشطة الاقتصادية الترفيهية المهمة التي يعتمد وجودها على وجود تلك التجمعات وحالة حفظها.

48. تتعرض 78% من الأرصد السمكية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود إلى الصيد بمستويات لا يمكن للاستدامة البيولوجية تحملها⁴⁹. وتراجع حصيلة صيد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط بشكل غير منتظم منذ عام 1994، وما يعقب ذلك من انخفاض في القيمة الاقتصادية، وقد بلغت الحصيلة 850,000 طن في عام 2016. وارتفع عدد الأرصد السمكية التي تعرضت للاستغلال المفرط أو الانهيار في البحر الأبيض المتوسط في الفترة بين 1970 و2010⁵⁰. ويعد نمط استغلال الأرصد السمكية المختلفة وحالتها أمرًا بالغ الأهمية بشكل خاص في شرق البحر الأبيض المتوسط. ويمثل الاستغلال المفرط لمصادر الأسماك المحرك الرئيسي لجماعات الكائنات البحرية، وقد أدى إلى الحالة السيئة لأكثر أرصد الأسماك التجارية، وقلة وفرة المفترسات العليا.

49. البحر الأبيض المتوسط، وبخاصة حوض بحر الشام، هو بؤر ساخنة لإدخال الأنواع الغريبة، والتي يتسبب بعضها في انخفاض أعداد جماعات الأنواع الأصلية أو انهيارها. وقد تم تسجيل أكثر من 1,000 نوع بحري غير محلي في البحر الأبيض المتوسط، منها 618 نوعًا مستقرًا⁵¹. ومن ضمن العديد من المسارات المهمة التي تسببت من خلالها أفعال البشر في إدخال أنواع غريبة غازية إلى البحر الأبيض المتوسط الشحن (عن طريق مياه الصابورة والمواد العالقة بجسم السفينة)، والممرات، والنقل البحري والمجاري المائية، وتربية الأحياء المائية، والإتجار في الكائنات البحرية الحية (تجارة المزارع المائية وطعم السمك) وغير ذلك (مثل أنشطة الصيد ومعارض الأحياء المائية). ويؤدي الاحترار في البحر الأبيض المتوسط إلى انتشار بعض الأنواع الغازية في "المياه الدافئة" ونقص أعداد بعض الأنواع المحلية. وهناك أدلة على أن بعض الأنواع الغازية تسببت بالفعل في أثر بيئي قوي على النظم الإيكولوجية، والمجمعات، والأنشطة البحرية، بينما أصبحت أنواع أخرى موارد صيد مستغلة تجاريًا.

50. تُعد ندرة المياه أحد العوامل الرئيسية التي تمثل تحديًا أمام التنمية المستدامة، وبخاصة في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط والدول الجزرية. ويوزع إجمالي الموارد المائية المتجددة بشكل غير متساو في جميع أنحاء الحوض؛ مع 67% في المنطقة دون الإقليمية الشمالية، و23% في المنطقة دون الإقليمية الشرقية، و10% في البلدان الجنوبية⁵². يعيش حوالي 30% من سكان البحر الأبيض المتوسط في بلدان تعاني من ندرة المياه⁵³، و13% آخرون في بلدان تواجه شح المياه المطلق⁵⁴. ومع أقل من 500 متر مكعب من إجمالي الموارد المائية المتجددة للفرد في السنة، تواجه الجزائر، وإسرائيل، وليبيا، ومالطة، وفلسطين، وتونس تحديات مهمة ذات صلة بالمياه. وعلى النقيض، فإن البلدان الشمالية في حالة من الأمن المائي النسبي (< 1,700 متر مكعب للفرد في السنة). ومع ذلك، تنطوي المتوسطات الوطنية على تباينات محلية وموسمية مهمة، وتتفاقم ندرة المياه الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حتى في الشمال، نتيجة النمو السكاني، والتوسع الحضري، وتزايد الطلب على الطعام والطاقة، والتلوث، وتغير المناخ.

51. توجد فروق بيئية في نسبة الطلب على المياه بين مستجمعات المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط ذات التغيرات الموسمية العالية. بحلول عام 2050، وفي إطار سيناريو بقاء الأمور على حالها في استخدام المياه، من المتوقع أن يصل معدل سحب المياه إلى الضعف أو حتى ثلاثة أضعاف في مستجمعات المياه في الحواف الجنوبية والشرقية نتيجة النمو السكاني، وتوسيع نطاق المناطق المروية، وتزايد احتياجات مياه المحاصيل بسبب الظروف المناخية الأكثر حرارةً وجفافًا⁵⁵. ويمثل الطلب على المياه لأغراض الري أكثر من نصف إجمالي الطلب على المياه في جميع مستجمعات المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط (لإنتاج الحبوب، والخضروات، والحضيات)، باستثناء فرنسا وإيطاليا؛ حيث يغلب الطلب على المياه لأغراض الطاقة والصناعة، وفي سلوفينيا وكرواتيا؛ حيث يغلب الطلب على المياه للأغراض المنزلية⁵⁶. تتباين أسباب الطلب على المياه على مدار العام، وبخاصة فيما يتعلق بالزراعة والسياحة. وغالبًا ما يتم التقليل من أهمية المتطلبات البيئية (التدفقات البيئية) الضرورية للحفاظ على

⁴⁹FAO (2018), The State of Mediterranean and Black Sea Fisheries

⁵⁰Tsikliras et al. (2015), The Mediterranean and Black Sea Fisheries at Risk from Overexploitation,

doi:10.1371/journal.pone.0121188

⁵¹MedQSR, UNEP/MAP, Athens, 2017

⁵²FAO (2016), AQUASTAT

⁵³TRWR per capita < 1000 m3/inhab/year but > 500 m3/inhab/year, Source: Plan Bleu calculations based on

data from AQUASTAT, FAO, 2014

⁵⁴TRWR per capita < 500 m3/inhab/year, Source: Plan Bleu calculations based on data from AQUASTAT,

FAO, 2014

⁵⁵Milano et al. (2012), Facing climatic and anthropogenic changes in the Mediterranean basin: What will be the

medium-term impact on water stress?, doi:10.1016/j.crte.2012.07.006

⁵⁶Margat & Treyer (2004), L'eau des Méditerranéens : situation et perspectives. No. 158 de la Série des

Facing climatic and anthropogenic changes in the Mediterranean basin: What will be the medium-term impact on water stress?,

doi:10.1016/j.crte.2012.07.006

الاستمرارية الإيكولوجية، والإنتاجية المشاطئة والعديد من الخدمات الأخرى التي توفرها نظم الأنهار، وتعرض للإهمال والتأثر الشديد بالإفراط في استخراج المياه.

52. لا تزال مساهمة البحر الأبيض المتوسط في الأهداف العالمية لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون غير كافية. بينما بلغت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط ذروتها في عام 2005 وانخفضت منذ ذلك الحين، فقد استمرت تلك الانبعاثات في الزيادة في معظم بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما بسبب النمو الديمغرافي. يمثل إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من بلدان البحر الأبيض المتوسط 5% من تقديرات الانبعاثات في العالم. وظل إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بلدان البحر الأبيض المتوسط مستقرًا بين 2000 و2014⁵⁷، حيث اقتربت الزيادة في الانبعاثات في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط من مستوى انخفاض الانبعاثات في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط. والآن، تنبعث من كل من بلدان شمال وجنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط نحو 1 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا⁵⁸. ويبلغ معدل الانبعاثات لكل فرد حوالي 4 أطنان في المتوسط، وتظل متباينة للغاية بين البلدان (تتراوح بين 0.5 و10 أطنان للفرد). تشمل بلدان البحر الأبيض المتوسط ذات أعلى معدل إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (أكثر من 100 كيلوطن في عام 2014) تركيا، وإيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، واليونان، والجزائر (بالترتيب التنازلي). في حين انخفض إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بين 2000 و2014 في كرواتيا، وقبرص، واليونان، وفرنسا، وإيطاليا، وسلوفينيا، وإسبانيا (البلدان الشمالية)، وسوريا، وزادت الانبعاثات في إسرائيل، ولبنان، وتركيا (الشرق)، والجزائر، ومصر، وليبيا، والمغرب، وتونس (الجنوب)، والبوسنة والهرسك (الشمال). وعلى المستوى العالمي، تشير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) إلى ضرورة تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما يقارب 45% عن مستويات عام 2010 بحلول 2030، حتى تتوافق مع سيناريو الاحترار بمقدار 1.5 درجة مئوية⁵⁹.

53. تعد المغذيات، والمعادن الثقيلة، والملوثات العضوية الثابتة (POPs)، ومبيدات الآفات، والمواد الهيدروكربونية، والقمامة البحرية الملوثات الرئيسية للبحر الأبيض المتوسط، ولم تفلح الجهود المبذولة حتى الآن في تحقيق الوضع البيئي الجيد للمياه في العديد من الأماكن. وتُظهر مستويات الملوثات الرئيسية اتجاهًا تنازليًا، بالرغم من أنه ما زالت هناك قضايا مهمة، ولا سيما فيما يخص المعادن الثقيلة في الرواسب الساحلية، وكذلك في البور الساخنة المعروفة المرتبطة بالمناطق الساحلية الحضرية والصناعية. وقد لوحظ وجود اتجاه تنازلي للنفايات المانعة من قطاعات صناعية معينة، مثل الأغذية والمشروبات، وإنتاج المعادن ومعالجتها، وإنتاج الورق والخشب، في حين لوحظت اتجاهات متزايدة لإدارة النفايات والصرف الصحي وقطاعات الطاقة والمواد الكيميائية⁶⁰. وتمثل الملوثات البلاستيكية، مثل الإضافات اللدانية، ومستحضرات التجميل، والملدنات، والجسيمات النانوية، والمستحضرات الصيدلانية، تهديدًا لا يخضع لتحقيق كافٍ على النظام الإيكولوجي وصحة الإنسان، والتي تستحق الاهتمام، وبخاصة لأن محطات المعالجة البلدية غير قادرة على التخلص منها حتى الآن. ويعد الضجيج تحت الماء أيضًا مسألة مثيرة للقلق نتيجة آثارها الكبرى على الحيتانيات، وبخاصة فيما يتعلق بالبور الساخنة المحددة التي تتداخل مع الموائل المهمة للحيتانيات، مثل محمية بيلاغوس ومضيق صقلية. على المستوى الأوروبي، بالنظر إلى 16 منطقة من مناطق حوض النهر التي تخضع للمراقبة من حيث تلوث المياه السطحية وتدهور الموئل على طول خط ساحل البحر الأبيض المتوسط، فإن 49% من الأجسام المائية في المتوسط تخضع في تحقيق الوضع الإيكولوجي الجيد، وقد تم العثور على أعلى نسبة في صقلية، وإيطاليا، وأقل نسبة في كورسيكا، وفرنسا⁶¹. وتمثل وفرة المغذيات قضية كبرى في المناطق الساحلية المتأثرة بالمدخلات الطبيعية والبشرية من المغذيات، مثل خليج ليون وخليج قابس، والبحر الأدرياتي، وشمال بحر إيجة، والنيل-بحر الشام. وقد أدت أعمال التنقيب واستكشاف حقول الغاز البحرية الكبيرة المكتشفة حديثًا إلى زيادة المخاطر البيئية، والصحية، ومخاطر السلامة، وبخاصة في حوض بحر الشام.

54. تتباين ممارسات إنتاج النفايات وإدارتها تباينًا كبيرًا في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط. ويزيد إجمالي كمية النفايات الصلبة البلدية الناتجة قليلاً عن 183 مليون طن سنويًا، أي بمتوسط 370 كجم للفرد سنويًا (نحو 1 كجم للفرد يوميًا). في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط، تتراوح القيم بين 1.1 و1.7 كجم للفرد يوميًا، مع حد أقصى أكثر من 3 كجم في موناكو. وفي بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، تتراوح القيم بين 0.5 كجم للفرد يوميًا في المغرب، و1.1 في الجزائر (القيمة لإسرائيل مماثلة لبلدان الاتحاد الأوروبي). في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط وإسرائيل، تتراوح نسبة النفايات الغذائية والعضوية بين 30% و52%، بينما لا يزال هذا المعدل في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط أعلى (من 52% في لبنان إلى 70% في ليبيا). وتختلف معدلات إعادة التدوير اختلافًا كبيرًا أيضًا. في البلدان الشمالية، يتجاوز معدل إعادة التدوير 13% ويصل إلى 46% في سلوفينيا (باستثناء في البوسنة والهرسك التي لا يوجد لديها إعادة تدوير تقريبًا). في الشواطئ الجنوبية، تحقق مصر أعلى معدل إعادة تدوير (12.5%)، في حين أن المعدل منخفض للغاية في فلسطين، وسوريا، وتركيا. وتُطرح حصة كبيرة نسبيًا من النفايات في مقالب نفايات مكشوفة أو مصيرها مجهول، ما يجعل من المحتمل حدوث تسريب في البيئة، وينتهي بها المطاف كقمامة بحرية.

55. يمثل البحر الأبيض المتوسط واحدًا من أكثر المناطق في العالم تأثرًا بالقمامة البحرية بسبب الزيادة في استخدام اللدائن، وعدم اللجوء إلى إعادة التدوير، وأنماط الاستهلاك غير المستدامة، وإدارة النفايات غير الكافية أو الفعالة، والضغط العالية من

⁵⁷ World Bank (2019), World Development Indicators Database extraction

⁵⁸ Carbon Dioxide Information Analysis Center (2019), U.S. Department of Energy Berkeley Lab

⁵⁹ IPCC Special Report on the impacts of global warming of 1.5°C above pre-industrial levels and related

global greenhouse gas emission pathways

NBB 2003, 2008 and 2013 and E-PRTR 2013⁶⁰

⁶¹ European Environment Agency (2018), Dashboard, Ecological status of surface water bodies

السياحة والشحن، ويقترن ذلك بمدخلات الملوثات الكبيرة في الأنهار. وتؤثر القمامة البحرية سلبيًا في الموارد البحرية، بما في ذلك الحياة البرية وسلامة المحيطات. تشكل اللدائن ما يصل إلى 95% إلى 100% من إجمالي القمامة البحرية العائمة، وأكثر من 50% من القمامة البحرية المستقرة في قاع البحر⁶². ويتأثر البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص باللدائن الدقيقة، حيث تزيد التركيزات في سطح البحر بشكل كبير عن 100,000 عنصر لكل كيلومتر⁶³ مربع، وما يزيد عن 64 مليون جسيم سايق لكل كيلومتر مربع⁶⁴. ومن المتوقع أن تزيد هذه التركيزات في السنوات القادمة. تؤثر القمامة البحرية في الكائنات البحرية بشكل رئيسي من خلال التشبُّك والابتلاع، وكذلك الاستيطان والتكسُّس. فضلاً عن أنها تتسبب في عبء اقتصادي من خلال تكاليف التنظيف، واحتمال خسارة الدخل وفرص العمل من السياحة، وقيم العقارات السكنية، والأنشطة الترفيهية ومصائد الأسماك. وتمثل آثار اللدائن الدقيقة والنانوية وتلك المرتبطة بالملوثات العضوية الثابتة والمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء (EDC) في البيئة البحرية خطرًا إضافيًا على صحة الإنسان والكائنات البحرية.

56. على الرغم من هيمنة المصادر البرية على إنتاج القمامة البحرية، فإن المصادر البحرية تسهم أيضًا في المشكلة، حيث يشير متوسط التقديرات في الاتحاد الأوروبي إلى 32% وتصل القيم إلى 50% في بعض الأحواض البحرية. ويُقدَّر أن قطاعي الصيد والترفيه من العوامل المساهمة بشكل كبير نسبيًا في المصادر البحرية، إذ تبلغ حصتهما 30% و19% على التوالي (الرصيد ناتج عن الشحن التجاري). إذا افترضنا معالجة 25% في المتوسط، فيسكون إجمالي إنتاج النفايات حوالي 1.2 مليون طن سنويًا لجميع قطاعات الشحن في الاتحاد الأوروبي. وتشكل سفن الصيد والترفيه معًا حوالي نصف إجمالي إنتاج النفايات بموجب المرفق الخامس من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (MARPOL).

الحقيقة الرئيسية رقم 8 – صحة الإنسان: على الرغم من تحسُّن الصحة عمومًا في المنطقة، فإن الملوثات، وتغير المناخ، وأنماط الحياة الجديدة، وأنماط الاستهلاك تثير مخاوف صحية متزايدة

57. في البحر الأبيض المتوسط، تُعزى 15% من الوفيات إلى عوامل بيئية قابلة للتعديل⁶⁵، وذلك مقارنةً بنسبة 23% في جميع أنحاء العالم⁶⁶. وبين بلدان البحر الأبيض المتوسط، يتراوح عدد الوفيات المنسوبة إلى عوامل بيئية قابلة للتعديل بين 8% و27% في 2012⁶⁷. وقد أشارت تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أنه، في بلدان البحر الأبيض المتوسط، توفي أكثر من 228,000 شخص مبكرًا في عام 2016 بسبب التعرض لتلوث الهواء المحيط؛ ما يجعله المسؤول الرئيسي عن العبء البيئي للأمراض في المنطقة.

58. إن تلوث الهواء أمر بالغ الأهمية، وقد تم توثيق أثره السلبي في مختلف عناصر الصحة توثيقًا جيدًا على نحو متزايد. وأفضل توثيق لمستويات تلوث الهواء المحيط في المناطق الحضرية هو للجسيمات العالقة (PM_{2.5})، وفي بلدان البحر الأبيض المتوسط، تم تسجيل أعلى المستويات في مصر (100.6 ميكروغرام/متر مكعب)، أعلى بكثير من المعدلات المتوسطة في العالم وأوروبا (39.6 ميكروغرام/متر مكعب، و14.2 ميكروغرام/متر مكعب، على التوالي). وتشمل بلدان البحر الأبيض المتوسط الأخرى التي تبلغ المستويات فيها <40 ميكروغرام/متر مكعب البوسنة والهرسك وليبيا⁶⁸. في عام 2016، تخطى ما يقرب من ثلثي بلدان البحر الأبيض المتوسط العتبة التي حددتها منظمة الصحة العالمية، وهي 25 ميكروغرام/متر مكعب من الجسيمات العالقة (PM_{2.5}).

59. تؤثر مياه الشرب الملوثة في صحة الإنسان. في بعض المناطق، ما زالت مياه الشرب ملوثة بمياه المجاري غير المعالجة؛ ما يؤدي إلى زيادة عدد النترين والبكتريولوجي. وتتأثر مصادر مياه الشرب أيضًا بتسرب النترات من الاستخدام المكثف للأسمدة في الأنشطة الزراعية، والذي يتسبب في ارتفاع مستويات النترات.

60. انخفضت وفيات الأطفال دون 5 سنوات من العمر التي تعود إلى أسباب بيئية في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، تظل الزيادة محتملة. في عام 2016، بلغ عبء المرض المرتبط بأمراض الإسهال الناجمة عن المياه، والنظافة، والصرف الصحي أعلى من 30,000 سنة عمر معدلة حسب الإعاقة (DALY) لدى الأطفال دون 5 سنوات في الجزائر، ومصر، والمغرب، وسوريا.

61. يُزيد تغير المناخ من المخاطر على صحة الإنسان. تعد موجات الحر المتزايدة والأطول من العوامل التي تمثل خطرًا على الصحة، وبخاصة المسنين. ويسهل انتقال الأمراض المنقولة بالنواقل، والطعام، والمياه بسبب درجات الحرارة المرتفعة.

⁶² UNEP/MAP (2015), Marine Litter Assessment in the Mediterranean, Athens

⁶³ UNEP/MAP (2015), Marine Litter Assessment in the Mediterranean, Athens

⁶⁴ Exceptionally high abundances of microplastics in the oligotrophic Israeli Mediterranean coastal waters. Mar Pollut Bull., 2017. Van der Hal et al. (2017). 155-151: (2-1)116Mediterranean coastal waters. Mar Pollut Bull., j.marpolbul.2016.12.052/10.1016/doi: .

⁶⁵ تشمل العوامل البيئية القابلة للتعديل لتلوث الهواء، أو الماء، أو التربة بمواد كيميائية أو بيولوجية؛ الأشعة فوق البنفسجية والإشعاع المؤين؛ الضوضاء، والحقول الكهرومغناطيسية؛ المخاطر المهنية؛ البيئات المبنية؛ بما في ذلك المساكن، وأنماط استخدام الأراضي، والطرق؛ أساليب الزراعة، ونظم الري؛ تغير المناخ بسبب الأنشطة البشرية، تغير النظم الإيكولوجية؛ السلوك المرتبط بتوفر المياه الآمنة للشرب ومرافق الصرف الصحي، مثل غسل الأيدي، وتلوث الطعام بمياه غير صالحة للشرب أو أيدي غير نظيفة.

⁶⁶ WHO (2012), Global Health Observatory

⁶⁷ WHO (2012), Global Health Observatory

⁶⁸ Mean annual concentration of fine suspended particles of less than 2.5 microns in diameters, Global Health Observatory data repository

ويزداد خطر الضرر الشخصي مع زيادة وتيرة وشدة الظواهر الجوية القسوى. وتؤدي التعديلات في أنماط حبوب اللقاح إلى الربو والحساسية. وأخيرًا، تتعرض مصادر مياه الشرب لخطر فقدان، وتناقص الجودة، والتلح من خلال تسرب المياه المالحة، والذي من المحتمل أن يؤدي إلى ارتفاع كبير في نسبة الأمراض القلبية الوعائية.

62. تمثل الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري أمرًا واقعيًا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي قادرة على تغيير وصول السكان المؤقت أو الدائم إلى بنية تحتية وخدمات ببنية آمنة. البحر الأبيض المتوسط هو منطقة ذات نشاط زلزالي وبركاني مرتفع نسبيًا، مع تسجيل سلسلة من الزلازل المدمرة، والثورات البركانية، وأمواج التسونامي، والتي تسببت في نزوح ومقتل الآلاف من سكان البحر الأبيض المتوسط. وتجبر حالات الطوارئ الناجمة عن النشاط البشري والمرتبطة بالاضطرابات السياسية والحرب أعدادًا كبيرة على الفرار والبحث عن مساكن وسبل عيش جديدة، غالبًا ما تكون فجأة وبدون دراسة. وفي مثل هذه الحالات الطارئة، يمثل توفير البيئات الصحية والأمنة للأشخاص تحديًا كبيرًا. ويمكن أن يتسبب النزوح القسري أيضًا في التدهور البيئي، ليس فقط في المناطق (المدممة) المتروكة، ولكن أيضًا في المناطق التي تستقبل تدفقات سكانية هائلة. وتشكل خطط الطوارئ والتأهب، ودمج الاعتبارات الصحية والبيئية، عناصر أساسية في عملية إدارة الكوارث في سبيل حماية الصحة والنظم الإيكولوجية.

63. في العديد من بلدان البحر الأبيض المتوسط، يمكن ملاحظة وجود عبء تغذوي ثلاثي؛ زيادة نقص التغذية، والإفراط في التغذية (السمنة والأمراض غير السارية)، والعوز التغذوي. وقد لوحظت زيادة مقلقة في معدلات زيادة الوزن والسمنة في الفترة بين 2012 و2016 في جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط⁶⁹. تجاوزت معدلات السمنة بين البالغين 30% في عام 2016 في مصر، ولبنان، وليبيا، ومالطة، وتركيا. وتقل المعدلات في دول البلقان، غير أنها تتجاوز 20% في كل مكان (باستثناء في البوسنة والهرسك)؛ ما يؤدي إلى زيادة المخاطر على الصحة العامة (الأمراض القلبية الوعائية، وداء السكري من النوع الثاني، ومتلازمة الأيض).

64. يحدّ تدهور النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية منافعتها التي تعود على البشرية. توفر النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية عددًا من المنافع الصحية التي تتراوح بين توفير الغذاء، بما في ذلك الأحماض الدهنية الصحية للغاية الموجودة في الأسماك، وتوفير نواتج الأيض النشطة حيويًا المستخدمة في الأدوية، وتوفير الأنشطة الترفيهية التي تسهم في الصحة الجسدية والنفسية. ويؤثر تدهور النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية سلبيًا في قدرتها على توفير خدمات النظم الإيكولوجية المذكورة، ومن ثم، تقلل المنافع الصحية التي تعود على البشرية منها.

65. في حين تؤثر العوامل البيئية في صحة الإنسان، فإن قطاع الصحة نفسه يؤثر في حالة البيئة، لينتج عنه مجموعة كبيرة من مختلف أنواع النفايات، بما في ذلك المخلفات الصيدلانية غير المعالجة في الصرف الصحي التي تجتاز أحواض المياه، وينتهي بها المطاف في البيئة البحرية، وربما في السلسلة الغذائية. ويمكن أن تحتوي النفايات السائلة من مرافق الرعاية الصحية على عناصر مشعة، ومعادن ثقيلة، ومواد خطرة من المختبرات، وبكتيريا وعوامل مسببة للأمراض، ودم، وغير ذلك؛ مما يؤدي إلى تلوث البيئة ومخاطر صحية، إذا لم يتم التخلص منها بشكل صحيح وكامل بواسطة عمليات محددة. وفي حال التخلص من النفايات الطبية السائلة مباشرة في شبكات الصرف الصحي البلدية، فمن المحتمل أن تظل غير معالجة؛ لأن مرافق معالجة مياه الصرف الصحي البلدية غير مؤهلة لمعالجة مثل هذه النفايات.

الحقيقة الرئيسية رقم 9 – نداعيات تغير المناخ: يؤثر تغير المناخ بالفعل في البحر الأبيض المتوسط؛ مما يؤدي إلى تفاقم التحديات الموجودة سابقًا

66. يتأثر حوض البحر الأبيض المتوسط بتغير المناخ بوتيرة أعلى بكثير من المتوسط العالمي، وبخاصة بسبب احترار الهواء المحيط وسطح البحر بسرعة أكبر في جميع فصول السنة. بينما يزيد متوسط درجة حرارة الهواء في الأرض الآن بنحو 1.1 درجة مئوية عن القيم المسجلة قبل الحقبة الصناعية، فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط يقترب فيها الاحترار من 1.6 درجة مئوية. ومن المتوقع أن ترتفع درجة الحرارة بمعدل 2.2 درجة مئوية في الفترة بين 2030 و2052، في حين يُتوقع أن يصل متوسط درجة الحرارة في الأرض إلى 1.5 درجة مئوية؛ وهي العتبة التي تم تسليط الضوء عليها في اتفاق باريس. ودون تخفيف إضافي لآثار الضرر، من المتوقع أن يتجاوز ارتفاع درجة الحرارة في بعض مناطق البحر الأبيض المتوسط 3.8 درجة مئوية بحلول عام 2100. وبالتالي مع ذلك، فقد ارتفعت درجة حرارة سطح البحر في البحر الأبيض المتوسط بالفعل بنحو 0.4 درجة مئوية لكل عقد خلال الفترة بين 1985 و2006، ومن المتوقع أن تتراوح بين +1.8 درجة مئوية و+3.5 درجة مئوية بحلول 2100 مقارنةً بالفترة بين 1961 و1990. لقد أصبحت موجات الحر أقوى وأكثر تواترًا، وتتزايد بشكل خاص في المراكز الحضرية بسبب أثر جزر الاحترار. ومن المتوقع أن ينخفض معدل تساقط الأمطار في الصيف بنسبة تتراوح بين 10 و30% مع ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي العالمي بمعدل 2 درجة مئوية، ومن المحتمل أن تزداد حدة ظواهر تساقط الأمطار الغزيرة وتصبح غير منتظمة أكثر. يمتص البحر ثاني أكسيد الكربون، الذي يتسبب في تحمّض المحيطات بمعدل غير مسبوق، يتراوح بين -0.018 إلى -0.028 وحدة درجة تركيز الأس الهيدروجيني لكل عقد في المياه السطحية في شمال غرب البحر الأبيض المتوسط، مع عواقب وخيمة ومتوقعة على الكائنات المتكلسة؛ ما يؤثر في التنوع البيولوجي البحري وتربية الأحياء المائية. ويصبح هذا الوضع أكثر حدة عند الأخذ في الحسبان حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله من المياه السطحية إلى أعماق المياه: -0.055 و-0.156 وحدة درجة

تركيز الأس الهيدروجيني منذ قبل الحقبة الصناعية⁷⁰. وتزايد مخاطر الحرائق البرية بسبب طول فترة موسم الحرائق الناجمة عن تغير المناخ وموجات الحر المتزايدة التي يصاحبها جفاف.

67. يؤدي تغير المناخ بالفعل إلى تفاقم التحديات الإقليمية، ما يسفر عن زيادة مخاطر الجفاف، والفيضانات، والتعرية، والحرائق. في العقود المقبلة، من المتوقع أن يشكل تغير المناخ مزيداً من التهديد على الأمن الغذائي والمائي، فضلاً عن سبل معيشة الإنسان وصحته. وقد بدأ بالفعل تأثر السياحة، ومصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والزراعة سلبيًا بكل من التغيرات في الأنماط المناخية العامة والظواهر القصوى. تتناقض جودة موارد المياه العذبة وكميتها، بينما يؤدي الاحترار وانخفاض معدلات تساقط الأمطار على الصعيد المحلي إلى انخفاض الغلة (وبخاصة محاصيل الشتاء والربيع في الجنوب) وزيادة متطلبات الري. وبالاقتران مع الزيادة المحتملة في الآفات، سيصبح الاعتماد على واردات الأغذية الدولية في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط أقوى. ومن المرجح أن يتغير تكوين الأرصد السمكية وتوزيعها، مع زيادة أنواع المياه الدافئة والانخفاض في حجم الأسماك. ويُحتمل أن تهيمن التغيرات غير المواتية في تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط، لتؤثر سلبيًا في الاستثمار والنمو في قطاع من المتوقع أن يكون الركيزة الأساسية التي تقوم عليها زيادة الإمدادات الغذائية البحرية لتلبية الطلب المتزايد.

68. نظرًا لمحدودية مدى المد والجزر، غالبًا ما تكون البنى التحتية والمستوطنات الساحلية في البحر الأبيض المتوسط أقرب إلى متوسط مستوى سطح البحر مما هي عليه في معظم المناطق في العالم⁷¹، ما يجعلها شديدة التعرض لارتفاع مستوى سطح البحر، والمد العاصفي، والفيضانات، والتعرية، وهبوط الأرض المحلي. يرتفع مستوى سطح البحر بمعدل سريع يتراوح بين 2.6 و2.9 ملم في العام، والذي يشير إلى زيادة تقدر حاليًا بمعدل 52 إلى 190 سم بحلول 2100⁷². ومع مراعاة التركيز العالي للسكان من البشر والأنشطة في المنطقة الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، فإن المخاطر مرتفعة. يتسبب ارتفاع مستوى سطح البحر أيضًا في تملح الأراضي الرطبة الساحلية وخزانات المياه الجوفية، وعندما يجتمع ذلك مع التوازن المتداعي للرواسب على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، فإنهما يؤديان إلى التعرية. وقد تخضع توقعات مستوى سطح البحر لمراجعات كبيرة في السنوات القادمة، وبخاصة بسبب الذوبان السريع غير المسبوق للأغطية الجليدية.

69. أدى تغير المناخ، مع غياب الآليات التنظيمية والرقابية، إلى تسريع انتشار الأنواع غير المحلية؛ مما تسبب في تحول في تكوين الأنواع وعمل النظم الإيكولوجية. تستجيب الأنواع المتوسطة جزئيًا للتغيرات المناخية من خلال تغيير توزيعها الجغرافي. ومع ذلك، فإن الهجرة المتوقعة للأنواع إلى مناطق أكثر برودة مع ارتفاع درجة حرارة المحيط محدودة في البحار المغلقة، مثل البحر الأبيض المتوسط. وسيؤدي ارتفاع درجة حرارة المياه إلى وقوع ظواهر الوفيات الجماعية بشكل أكثر تواترًا، وبخاصة في التجمعات المرجانية، ولكنها ستقع أيضًا في الإسفنج والرخويات، بما في ذلك قطاعات تربية الأحياء المائية. وتتعرض الكائنات المتكلسة بشكل خاص للتحمُّض. يؤثر الاحترار العالمي، إلى جانب التأثيرات البشرية المباشرة، مثل استخراج المياه والتلوث، بشكل كبير في ميزانيات المياه في الأراضي الرطبة في البحر الأبيض المتوسط (الملوحة، والاستمرارية، والعمق، والغمر)، ومن ثم، في بنية المجتمعات التي تعيش فيها، مثل الطيور⁷³.

70. مع مراعاة مستوى معين من شدة التأثير المناخي المستحث (ارتفاع درجة الحرارة، وانخفاض معدل تساقط الأمطار، والتحمُّض، وزيادة الظواهر القصوى) والتأثير غير المناخي المستحث (النمو السكاني، بما في ذلك زيادة وفود السياح)، وقابلية الضرر والتعرض لمخاطر كبرى (الغطاء الأرضي، والكثافة السكانية، والأنشطة الاقتصادية، والمواقع التراثية)، يعد حوض البحر الأبيض المتوسط بؤرة ساخنة لتغير المناخ. يُظهر تقييم المخاطر متعدد المستويات أن هناك مناطق في ثلاثة من كل أربعة بلدان في البحر الأبيض المتوسط عرضة "لمخاطر عالية للغاية"، مع الغلبة لبلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط وإيطاليا⁷⁴.

IV. الاستجابات – تقدم كبير في معالجة القضايا الإقليمية

الحقيقة الرئيسية رقم 10 – لحرز تقدم في التعامل مع تحديات السياسات: ظل التعاون في المسائل البيئية نشطًا رغم الظروف الجغرافية السياسية غير المواتية

- Hassoun et al. (2015), Acidification of the Mediterranean Sea from anthropogenic carbon penetration, Deep Sea Research Part I: Oceanographic Research Papers, Volume 102, August 2015, Pages 1-15
- 71 Becker et al. (2012), Climate change impacts on international seaports: knowledge, perceptions, and planning efforts among port administrators. Climatic Change, 110(1), 5-29
- 72 IPCC Fifth Assessment Report (AR5) projects between 52 and 98 cm above present levels by 2100 (Church, J. A. et al. in Climate Change 2013: The Physical Science Basis (eds Stocker, T. F. et al.) Ch. 13 (IPCC, Cambridge Univ. Press, 2013)), and a semi-empirical model projects between 75 and 190 cm by 2100 (Vermeer, M. & Rahmstorf, S. Global sea level linked to global temperature. Proc. Natl Acad. Sci. USA 106, 21527-21532 (2009))
- 73 Ramírez, et al. (2018), Spatial congruence between multiple stressors in the Mediterranean Sea may reduce its resilience to climate impacts. Sci. Rep. 8, 14871. <https://doi.org/10.1038/s41598-018-33237-w>
- 74 Towards a multi-scale coastal risk index for the Mediterranean. (2015 Satta et al.)

71. حددت التقارير السابقة عن حالة التفاعلات بين البيئة والتنمية، والتوقعات المتعلقة بها، في البحر الأبيض المتوسط التي نشرتها الخطة الزرقاء في عام 1989 و2005 ثلاثة تحديات رئيسية للسياسات: (1) تعزيز التعاون الإقليمي، و(2) دمج البيئة في السياسات القطاعية، و(3) تعزيز التنمية المستدامة المحلية والمتعلقة بإقليم محدد.

- ظل التعاون الإقليمي في المسائل البيئية نشطاً في البحر الأبيض المتوسط رغم الظروف الجغرافية السياسية غير المواتية. وقد اعتمدت البلدان أهدافاً مشتركة، والتزامات، وإطارات رصد. هذا فضلاً عن توسع شبكات أصحاب المصلحة المعنيين وتنوعها. مع تزايد مصادر المعلومات ذات الصلة والتجارب الرائدة، سيظل التعاون شرطاً أساسياً لإحراز التقدم المعني بالبيئة والتنمية في العقود القادمة، وذلك مع إعطاء أطر التعاون الدائم عبر مختلف المؤسسات وأنواع أصحاب المصلحة المعنيين أولوية رئيسية.
- فيما يتعلق بدمج البيئة في السياسات القطاعية، تم إحراز تقدم من خلال اتفاقية برشلونة وإنشاء أدوات متكاملة، بما في ذلك بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ((ICZM)، ونهج النظام الإيكولوجي، وخطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP). ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي فعله؛ حيث نادراً ما يتم تنفيذ الاتفاقات البيئية الإقليمية والدولية الطموحة تنفيذاً كاملاً على أرض الواقع، وما زالت هناك ثغرات مهمة في التطبيق. وتعاني الوزارات المسؤولة عن البيئة من قلة الاهتمام والتمويل الكافي. ومع التطور السريع للقطاعات التي تؤثر في البيئة، يظل ضمان الانتقال نحو قطاعات أكثر استدامة بيئياً وشمولاً اجتماعياً هدفاً بالغ الأهمية، كما يتضح من التبعة بشأن الاقتصاد الأزرق، والأخضر، واقتصاد التدوير. وبناءً على مجالات السياسات، فإن التنظيم، أو التمويل، أو التخطيط الحضري، أو إصلاح الهيكل التحفيزي أدوات ذات أولوية. وتتطلب القضايا الأكثر تعقيداً أو انتشاراً تنفيذ مجموعة من الأدوات من خلال مزيج من التدابير السياسة العامة متماسكاً.
- تعزيزت النهج الإقليمية بنجاح مع المضي قدماً في تطبيق اللامركزية في بعض البلدان، والدعوة للتقدم في اتخاذ القرارات المحلية من خلال محافل متنوعة. تؤدي السلطات المحلية، على سبيل المثال، دوراً حاسماً في التخطيط لتدابير ملموسة لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتنفيذ تلك التدابير. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتمكين الحكومات المحلية، حسب الاقتضاء.

72. مع أن هناك تقدماً ملحوظاً في بعض قضايا التلوث المشتركة، فما زالت هناك مجالات بيئية أخرى مثيرة للقلق، بما في ذلك الزحف الحضري العشوائي وتفتيت النظام الإيكولوجي، وتلوث الهواء، وإدارة النفايات، والقمامة البحرية، وغيرها، مع آثار مهمة على صحة الإنسان ورفاهيته، فضلاً عن القطاعات الاقتصادية البالغة الأهمية في المنطقة. يؤدي تغير المناخ بالفعل إلى تفاقم قابلية التضرر الحالية مع التكامل المحدود حتى الآن في أدوات السياسات المعنية. ولا تزال معالجة تحديات السياسات الثلاثة المذكورة أعلاه غير كافية. ويمثل تنفيذ اللوائح والإنفاذ، وتوسيع نطاق المبادرات الرائدة لتعزيز التحولات الفعالة، على وجه الخصوص، عقبات حرجة.

الحقيقة الرئيسية رقم 11 - التعاون الإقليمي بشأن الأهداف المشتركة: اعتمدت بلدان البحر الأبيض المتوسط أهدافاً مشتركة وأطر تعاون، ووضعت مساراً مشتركاً نحو تحقيق التنمية المستدامة

73. لا تزال البيئة والتنمية المستدامة مجالين رئيسيين للتعاون الإقليمي:

- على مدى أكثر من 40 عاماً، أدت اتفاقية برشلونة إلى اعتماد 7 بروتوكولات ملزمة قانوناً والعديد من الإستراتيجيات وخطط العمل، بما في ذلك في السنوات الأخيرة بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (2008)، والإطار الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ للمناطق البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2016، وخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين لعام 2016، بالإضافة إلى الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025⁷⁵. ويدل اعتماد خطة العمل الإقليمية لعام 2018 لمصائد الأسماك صغيرة النطاق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود تحت إشراف الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM) أيضاً على هذه الرغبة في التعاون بشأن تحديات الاستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

- عملت بلدان البحر الأبيض المتوسط على تعزيز قدرتها القانونية والمؤسسية لحماية المناطق الساحلية. يحث بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على وضع تنظيم وتشريع ساحلي وطني، وتأسيس وكالات ساحلية. وقد صدقت نصف الأطراف المتعاقدة على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، كما وقعت ستة أطراف أخرى عليه. وفي الفترة بين 2014-2015، قدم اثنا عشر بلداً تقارير التنفيذ الوطنية لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية⁷⁶. وتطبق سبعة بلدان إطاراً قانونياً لحماية الساحل⁷⁷، وشرعت سبعة بلدان أخرى في عملية الإعداد. يوجد لدى سبعة بلدان إستراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية⁷⁸، وبدأت خمسة بلدان أخرى في إعداد إستراتيجية. أنشئت وكالات الحماية الساحلية أو الهيئات المحلية لحماية الساحل في ستة بلدان⁷⁹. وفي أربعة بلدان إضافية، توجد صناديق مالية مخصصة، والبيات لحيازة الأراضي أو خطط تنمية لإدارة المناطق

⁷⁵ تستند الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة إلى رؤية تتكون من "منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تنعم بالرخاء والسلام، حيث يتمتع أهلها بمستوى معيشة مرتفع وتشهد تنمية مستدامة في حدود طاقات تحمل النظم الإيكولوجية الصحية"

⁷⁶ Latest report on General Status of Progress in the Implementation of the Barcelona Convention and its

Protocols (UNEP (DEPI)/MED IG.23/Inf.14)

Algeria, Egypt, France, Israel, Morocco, Spain, Turkey⁷⁷

Algeria, Croatia, France, Israel, Malta, Montenegro, Spain⁷⁸

Spain, France, Italy, Algeria, Israel, Tunisia⁷⁹

الساحلية. بينما يجري تطوير "إطار العمل الإقليمي المشترك" بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في عام 2019، ويتمثل الهدف الأساسي في إدخال تخطيط الحيز البحري باعتباره عملية/أداة مهمة لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الجزء البحري من المنطقة الساحلية. وينبغي أن يساعد إطار العمل ذلك البلدان على التخطيط للأنشطة البشرية وإدارتها بما يتفق مع نهج النظام الإيكولوجي.

• تعد معالجة القمامة البحرية إحدى مجالات السياسة ذات الأولوية والمعترف بها موضع الاهتمام المشترك وتنسيق الأعمال. يضع الاعتراف بأهمية الوقاية وتطبيق مبادئ اقتصاد التدوير المستدام، والخطة الإقليمية بشأن إدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط (2013) مجموعة من تدابير السياسات العامة، والتدابير القانونية، والمؤسسية، والتنظيمية، والاقتصادية، والتقنية، التي تعالج جوانب مختلفة من سبل منع وإدارة القمامة البحرية من المصادر البرية والبحرية. على المستوى الوطني، أعمدت تدابير وقائية مهمة في غالبية بلدان البحر الأبيض المتوسط. وتوجد تشريعات وسياسات وطنية لإعادة التدوير (8 بلدان) وللحد من استخدام الأكياس البلاستيكية المعدة للاستخدام مرة واحدة (17 بلدًا)، والتي تعالج عناصر القمامة البحرية الرئيسية الموجودة في البحر الأبيض المتوسط. ويساعد منبر التعاون الإقليمي بشأن القمامة البحرية الذي تأسس في عام 2016 على تبادل الممارسات الجيدة، ومشاركة المعلومات، والبحث عن حلول معًا.

74. وقَّعت بلدان البحر الأبيض المتوسط على اتفاقات بيئية عالمية ومعنية بالتنمية المستدامة:

• التصديق على الاتفاقيات الدولية مرتفع في العادة. وقد صدّقت على اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، واتفاقية بازل، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ((UNFCCC)، واتفاقية مكافحة التصحر (UNCCD) جميع البلدان المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط البالغ عددها 21 بلدًا والاتحاد الأوروبي. ولاقت اتفاقيات واتفاقات أخرى معنية بالحفاظ على التنوع البيولوجي وخفض التلوث دعمًا قويًا في المنطقة، مثل معاهدة التجارة العالمية لأصناف الحيوان والنبات البري المهدد بالانقراض ((CITES)، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة ((CMS)، واتفاق بشأن حفظ الطيور المائية الإفريقية - الأوروبية - الآسيوية المهاجرة ((AEWA)، والاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي ((ACCOBAMS)، واتفاقية استكهولم (بشأن الملوثات العضوية الثابتة). ومع ذلك، صدّقت على بروتوكول ناغويا⁸⁰، واتفاقية ميناماتا⁸¹، واتفاقية آر هوس⁸²، واتفاقية إسبو⁸³ أقل من 50% من بلدان البحر الأبيض المتوسط.

• تمثل خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) إطارًا مرجعيًا مشتركًا لتصميم السياسات وتقييمها. وقد نحتت العديد من بلدان البحر الأبيض المتوسط، أو بصدد تنقيح، إستراتيجيتها الوطنية بشأن التنمية المستدامة لتغيير خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. وأسهمت الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، ولوحة الرصد وآلية استعراض الأقران المبسطة (SIMPEER) الخاصة بها، في تنفيذ خطة 2030 الإقليمية والوطنية، مع الوضع في الاعتبار الخصوصيات الإقليمية، والوطنية، والمحلية.

• تلتزم معظم بلدان البحر الأبيض المتوسط باتفاق باريس المتعلق بتغير المناخ. صدّقت 85% من البلدان المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط على اتفاق باريس، وقدمت 80% من البلدان أول المساهمات المحددة وطنيًا (NDC). وأظهرت بعض بلدان البحر الأبيض المتوسط حشدًا مهمًا على الساحة الدولية، ورحبت بظواهر دولية أو إقليمية متعلقة بتغير المناخ (مثل المغرب، وفرنسا). بالإضافة إلى ذلك، تشير الزيادة بمعدل 15% في استهلاك الطاقة المتجددة (2005-2015) على المستوى الإقليمي⁸⁴ إلى بذل جهد للتحويل من استخدام مصادر الطاقة كثيفة الانبعاثات الكربونية إلى مصادر بديلة. ومع ذلك، تشير بعض تطورات الطاقة المتجددة نقاشات حول المقايضات البيئية المحتملة المرتبطة بالآثار على التنوع البيولوجي، واستهلاك الموارد، وإعادة التدوير، وغير ذلك التي تستحق مزيدًا من التقييم.

الحقيقة الرئيسية رقم 12 – نهج النظام الإيكولوجي، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والتخطيط المكاني البحري: يتزايد الاعتراف بنهج التكامل والنهج القائمة على النظم باعتبارها أكثر الطرق فعالية في معالجة العوامل النظامية، والضغط المشتركة، والآثار المجتمعة

⁸⁰ Nagoya Protocol on Access to Genetic Resources and the Fair and Equitable Sharing of Benefits Arising from their Utilization (linked to the Convention on Biological Diversity) (2014)

⁸¹ Minamata Convention on Mercury (2017)

⁸² اتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا الخاصة بإتاحة الحصول على المعلومات عن البيئة، ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (2001)، وبروتوكول بشأن سجلات إطلاق الملوثات ونقلها (2009) (PRTRs). تمثل اتفاقية آر هوس وبروتوكولاتها بشأن سجلات إطلاق الملوثات ونقلها الصكوك العالمية الملزمة قانونًا الوحيدة المتعلقة بالديمقراطية البيئية، وتمكين الأشخاص من حق الحصول على معلومات، والمشاركة في اتخاذ القرارات بشأن المسائل البيئية، والسعي لتحقيق العدالة.

⁸³ اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي (1997). تحدد اتفاقية إسبو التزامات الأطراف بتقييم الأثر البيئي لبعض الأنشطة في مرحلة مبكرة من التخطيط. وتفرض أيضًا الالتزام العام على الدول بإخطار بعضها البعض، والتشاور فيما بينها، بشأن جميع المشروعات الرئيسية قيد النظر التي يُحتمل أن يكون لها تأثير بيئي ضار كبير عبر الحدود.

⁸⁴ World Bank (2019), World Development Indicators Database extraction

75. تحل نهج النظام الإيكولوجي المتكاملة محل النهج القطاعية وتكملها. في عام 2000، اعتمدت الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي على المستوى العالمي نهج النظام الإيكولوجي (EcAp)، الذي تم تعريفه على أنه "إستراتيجية للإدارة المتكاملة للأراضي، والمياه، والموارد الحية تعزز الحفظ والاستخدام المستدام على نحو منصف. وتقوم النهج على تطبيق المنهجيات العلمية المناسبة التي تركز على مستويات التنظيم البيولوجي الذي يشمل العمليات، والوظائف، والتفاعلات الأساسية بين الكائنات الحية وبيئاتها". نهج النظام الإيكولوجي "يقر بأن البشر، بتنوعهم الثقافي، يشكلون جزءاً لا يتجزأ من عناصر النظم الإيكولوجية"⁸⁵. منذ عام 2008، اتفقت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة على التطبيق التدريجي لنهج النظام الإيكولوجي في سبيل إدارة الأنشطة البشرية في البحر الأبيض المتوسط، مع الهدف النهائي المتمثل في تحقيق الوضع البيئي الجيد⁸⁶.

76. يُعترف بالأحوال الهيدرولوجية (مستجمعات المياه التي تصرّف في البحر الأبيض المتوسط) على أنها مقياس متماسك لإدارة الأنشطة البشرية والموارد الطبيعية. ويدعم انسياب المياه في أرجاء حوض البحر الأبيض المتوسط إلى البحر (مع كمية محددة من التدفق، والجودة، والتوقيت، والمدة) تدفقات المغذيات، والرواسب، والكربون الضرورية لعمل النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية. وتترك الزيادة في عدد وكفاءة السدود في بلدان البحر الأبيض المتوسط⁸⁷، بالإضافة إلى الغطاء الأرضي المتغير، واستخراج المياه والتلوث الناتج عن المصادر المباشرة والمنتشرة، آثاراً ملحوظة على النظم الإيكولوجية (الساحلية والبحرية) باتجاه التيار والخدمات التي تزودها، ومن ثمّ تستدعي الإدارة على مستوى الحوض الهيدروليكي، كما هو موضح في بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية ((LBS)، مع إيلاء الاعتبارات الواجبة للاتجاهات وتدابير السياسات المحتملة في الإدارة المستدامة للأراضي، بما في ذلك الزراعة، والغابات، والتربة...

77. ويظل ظهور النهج النظامية، وتوحيدها وتنفيذها أساساً لمعالجة الخلل الوظيفي والعقبات، داخل النظام الاجتماعي الإيكولوجي/الاقتصادي في البحر الأبيض المتوسط، وهي المسؤولة عن العديد من المحركات، والضغوط، والإجراءات والجهات الفاعلة وتفاعلاتها، بدلاً من عوامل محددة ومعزولة. في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بوجه خاص، تفرض الموارد المائية الشحيحة بشكل متزايد إدارة متكاملة للمياه ومراعاة الترابط بين المياه، والغذاء، والطاقة عند وضع السياسات القطاعية. وتسهّل النهج النظامية أيضاً توفيق الجداول الزمنية المتضاربة بين السياسات وديناميات النظم الإيكولوجية، مع إيلاء الاعتبار الواجب إلى الجداول الزمنية طويلة المدى. ومن أعلى الحوض المائي إلى حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة، يتزايد اعتبار نهج النظام الإيكولوجي (EcAp)، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ((ICZM)، وتخطيط الحيز البحري ((MSP)، والنظم الإيكولوجية البحرية الضخمة (LME) مصدرًا للنهج المتكاملة والمفصلة.

الحقيقة الرئيسية رقم 13 - مصادر التلوث: عالجت الاستثمارات ومبادرات التعاون بعض مصادر التلوث الرئيسية والمخاطر الصحية

78. يستخدم معظم سكان البحر الأبيض المتوسط خدمات مياه الشرب التي تُدار بطريقة مأمونة⁸⁸ في عام 2015؛ مما يدل على استمرار التقدم في الحصول على المياه برغم النمو السكاني. ومع ذلك، لا يزال يتعين تقديم الخدمات لأكثر من 26 مليون نسمة⁸⁹. لا يوجد لدى 6 من بين 22 دولة متوسطة (الجزائر، ومصر، وليبيا، وفلسطين، وسوريا، وتركيا) بيانات رصد بعد عن استخدام خدمات مياه الشرب التي تُدار بطريقة مأمونة⁹⁰؛ مما يشير إلى صعوبة في رصد تحقيق الهدف 6.1 من أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، تُظهر البيانات المتاحة تقدماً كبيراً في الفترة بين 2005 و2015 (زيادة من 83% إلى 90% في عدد السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب التي تُدار بطريقة مأمونة في بلدان خاضعة للرصد⁹¹). إلا أن، في ألبانيا، ولبنان، والمغرب، لا يزال أكثر من 30% من السكان لا يستخدمون خدمات مياه الشرب التي تُدار بطريقة مأمونة.

79. زادت نسبة سكان البحر الأبيض المتوسط الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي التي تُدار بطريقة مأمونة في معظم البلدان، ولكن الأهداف لا تزال بعيدة المنال. في العقد الماضي، زاد الوصول إلى خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الكافية والعادلة من 58% (2005) إلى 65% (2015) من عدد السكان باستخدام خدمات الصرف الصحي التي تُدار بطريقة مأمونة⁹². وسُجل التقدم بشكل خاص في ألبانيا، ومصر، وإسرائيل، ولبنان، والمغرب، وتونس، وتركيا، وتقلصت الفجوة بين بلدان شمال البحر

⁸⁵ Convention on Biological Diversity COP 5, CBD 2000

⁸⁶ Decision IG.17/6; 2008

⁸⁷ NASA's Earth Observing System Data and Information System, Global Reservoirs and Dams Database

hosted by Columbia University

⁸⁸ تُدار بطريقة مأمونة = مصدر محسن للمياه، موجود/يمكن الحصول عليه في المباني، ومتوفر عند الحاجة، وخالي من التلوث (المصدر:

برنامج الرصد المشترك لإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WDI) التابع لمنظمة الصحة العالمية/اليونيسيف

⁸⁹ برنامج الرصد المشترك لإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (2017) التابع لمنظمة الصحة العالمية/اليونيسيف

⁹⁰ برنامج الرصد المشترك لإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (2017) التابع لقاعدة بيانات الأمم المتحدة للإحصاءات ومنظمة

الصحة العالمية/اليونيسيف

⁹¹ الدول المتوسطية، باستثناء تركيا، وسوريا، وفلسطين، ومصر، وليبيا، والجزائر

⁹² الدول المتوسطية باستثناء موناكو، والجبل الأسود، وسوريا

الأبيض المتوسط وبلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، لا يستخدم أكثر من 160 مليون شخص خدمات الصرف الصحي التي تُدار بطريقة مأمونة. وما زال يمثل الحصول على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الكافية والعدالة تحديًا هائلًا، وبخاصة في مصر، والمغرب، وتركيا (مع افتقار أكثر من 100 مليون شخص خدمات الصرف الصحي التي تُدار بطريقة مأمونة في هذه البلدان الثلاثة مجتمعة).

80. لقد أدى التحسن الملحوظ في معالجة مياه الصرف إلى تحسن كبير في نوعية مياه الاستحمام، ولكن ما زالت المشكلات الموضوعية موجودة وقد تنتشر على نطاق واسع عند حدوث ظواهر تساقط الأمطار الغزيرة بسبب فيضان مياه العواصف. في عام 2017، أصدرت معظم بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط تقارير تفيد بتحقيق أكثر من 75% من نوعية مياه الاستحمام الممتازة وأكثر من 90% من نوعية مياه الاستحمام الجيدة أو الممتازة، باستثناء ألبانيا، مع حوالي 12% من نوعية مياه الحوض السيئة المشمولة بالعينة⁹³. في جزء من البحر الأبيض المتوسط، لا تزال نوعية مياه الاستحمام عائقًا دائمًا أو عرضيًا أمام السياحة وتشكل خطرًا صحيًا، وبخاصة بسبب صعوبة التعامل مع ظواهر تساقط الأمطار الثقيلة، والأنشطة الموسمية (السياحة) التي تضع البنية التحتية المحدودة تحت الضغط.

81. على الرغم من الزيادة المطردة في كميات النفط والبضائع الأخرى المنقولة بالسفن، فقد انخفضت معدلات الانسكابات العرضية للنفط والمواد الضارة الأخرى من السفن في البحر الأبيض المتوسط. في الفترة بين 1994 و2013، تسرب نحو 32,000 طن من النفط في مياه البحر الأبيض المتوسط بسبب الحوادث. وانخفضت نسبة الحوادث التي تتضمن انسكابات النفط من 56% في الفترة بين 1977 - 1993 إلى 40% في الفترة بين 1994 - 2013. تسببت 61% من هذه الحوادث في حدوث انسكاب أقل من طن واحد⁹⁴. في البحر الأبيض المتوسط، انخفضت كميات المواد الخطرة أو الضارة (HNS) التي تسكب عرضيًا انخفاضًا ملحوظًا خلال الفترة بين 1994 - 2013 وأصبحت مسألة غير مهمة منذ عام 2003. وقد أسهم تأثير الإطار التنظيمي الدولي الذي اعتمدته المنظمة البحرية الدولية، بالإضافة إلى التعاون التقني على المستوى الإقليمي في تحقيق هذه النتيجة المواتية، ولا سيما في منع التلوث العرضي. ويسهم دعم المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط (REMPEC) المقدم إلى الدول الساحلية المتوسطية منذ عام 1976 في هذا الاتجاه الإيجابي. ومع ذلك، لا يمكن القضاء نهائيًا على المخاطر المرتبطة بنقل النفط والمواد الخطرة الضارة بواسطة السفن، والتي لها عواقب ضارة محتملة على الكائنات الحية والنظم الإيكولوجية، ولا سيما في المناطق شديدة التأثر، مثل البحر الأبيض المتوسط.

القرارات الحقيقية الرئيسية رقم 14 – سياسات التكيف: تترديد القدرة على توليد المعارف، بناءً على أطر التقييم المشتركة والبيانات لاتخاذ

82. زادت القدرة على توليد المعارف زيادة هائلة وظهرت مصادر معلومات جديدة فعالة من حيث التكلفة. وقد ساعدت البيانات الضخمة والمفتوحة، والاستخدام واسع النطاق للاستشعار عن بُعد وأنظمة المعلومات الجغرافية، والطائرات بدون طيار والفواصات تحت الماء، وغيرها، على زيادة ملحوظة في القدرة على توليد بيانات جديدة ومعالجتها. وأتاح الوصول إلى الإنترنت والبرامج مفتوحة المصدر ظهور المشروعات العلمية للمواطنين باعتبارها مكانًا افتراضيًا وماديًا؛ حيث يمكن للمواطنين، والباحثين، وصانعي القرارات التعاون لرصد حالة البيئة في البحر الأبيض المتوسط، وبخاصة فيما يتعلق ببيولوجيا أو إيكولوجيا الحفظ (مثل COMBER⁹⁵، و CIGESMED⁹⁶ ومن ثم، يمكن أن توفر المعلومات التي تم جمعها أساسًا قويًا للتخطيط واتخاذ القرارات في الأمدين القصير والطويل في المنطقة، بينما يتم تنقيف عموم الناس وتحسين مشاركة العامة.

83. في الوقت ذاته، اعتمدت بلدان البحر الأبيض المتوسط أطر التقييم والرصد المشتركة لتحسين عملية اتخاذ القرارات القائمة على المعلومات:

- يجري تطوير برنامج التقييم والرصد المتكاملين في سياق نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، في سبيل تقييم مدى التقدم المحرز نحو الوضع الإيكولوجي الجيد. ويستند برنامج التقييم والرصد المتكاملين إلى أحد عشر هدفًا إيكولوجيًا (EO)، و28 هدفًا تشغيليًا مقابلاً ومؤشراتها ذات الصلة البالغ عددها 61 مؤشرًا (27 مؤشرًا مشتركًا و34 مؤشرًا مرشحًا) التي تغطي أربع مجموعات (1) التلوث والقمامة البحرية، و(2) الملوثات ووفرة المغذيات، و(3) التنوع البيولوجي البحري ومصائد الأسماك، و(4) الساحل والهيدرولوجيا. وقد أسفرت مرحلة التنفيذ الأولي لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين (2016-2019) عن وضع أول تقرير عن حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017.

- نظام المعلومات البيئية المشترك. تتعاون بلدان البحر الأبيض المتوسط لتحسين مدى توفر البيانات والوصول إلى المعلومات البيئية. ويجري دمج نظام معلومات إقليمي لدعم عملية جمع البيانات، وتقديم التقارير عنها، وتقييمها من أجل برنامج التقييم والرصد المتكاملين في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط-اتفاقية برشلونة. علاوة على ذلك، يعزز نظام المعلومات البيئية المشترك (SEIS) المدعوم من الاتحاد الأوروبي للحد من التلوث البحري الإنتاج والمشاركة المنتظمين للبيانات،

⁹³ الوكالة الأوروبية للبيئة (2017)، نوعية مياه الاستحمام في أوروبا في 2017

⁹⁴ REMPEC (2014), REMPEC Statistical Analysis – Alerts and Accidents Database

⁹⁵ Citizens' Network for the Observation of Marine Biodiversity

⁹⁶ Coralligenous based indicators to evaluate and monitor the "Good Environmental Status" of the Mediterranean coastal waters

والمؤشرات، والمعلومات البيئية التي خضعت لتقييم الجودة في الجزائر، ومصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وفلسطين، وتونس.

- مؤشرات التنمية المستدامة. في إطار خطة 2030، التزمت البلدان بإطار مؤشرات عالمية⁹⁷ مع 232 مؤشرًا لرصد 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة و169 هدفًا آخر. وعلى مستوى البحر الأبيض المتوسط، قدمت خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الدعم من خلال لوحة متابعة الاستدامة في البحر الأبيض المتوسط، التي تعتمد إلى حد كبير على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وقد شهد الوعي وتقديم التقارير عن الرابط بين الظروف البيئية وصحة الإنسان تحسنًا. منذ عام 2012، أصدرت منظمة الصحة العالمية تقارير عن "العبء البيئي للأمراض" على المستوى العالمي والوطني.

V. الاستجابات: التحديات المستمرة والناشئة

على الرغم من التقدم الملحوظ، فإن بلدان البحر الأبيض المتوسط ليست في سبيلها إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها وتنفيذها بالكامل، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والأهداف الإيكولوجية للوضع البيئي الجيد في البحر الأبيض المتوسط وساحله. وتُظهر غالبية الاتجاهات الملحوظة تطورات إما تتقدم نحو تحقيق أهداف محددة ولكن بمعدل غير كافٍ أو متفاوتة عبر البلدان، وإما تتباعد عن الهدف. ولم تحقق تسعة من بين 21 بلدًا من بلدان البحر الأبيض المتوسط أيًا من أهداف التنمية المستدامة 2030 في عام 2019، والحد الأقصى لعدد أهداف التنمية المستدامة التي تحققت لكل بلد هو هدفين (من أصل 17)⁹⁸. ولا يزال هناك أحد عشر هدفًا من أهداف التنمية المستدامة لم يتحقق في جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط، ومن بينها هدف التنمية المستدامة رقم 13 "العمل المناخي"، والهدف رقم 14 "الحياة تحت الماء"، والهدف رقم 15 "الحياة في البر". فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة رقم 2 عن "الجوع"، ورقم 5 "المساواة بين الجنسين"، ورقم 11 "مدن ومجتمعات محلية مستدامة"، ورقم 14 "الحياة تحت الماء"، لم تُظهر أي من بلدان البحر الأبيض المتوسط اتجاهًا يتماشى مع تحقيق الأهداف بحلول 2030. وهناك حاجة ملحة لإجراء تغييرات كبرى في أنماط الإنتاج والاستهلاك للتقدم بشكل حاسم نحو تنمية مستدامة شاملة، مع التركيز على مخاوف تغير المناخ، وحماية التنوع البيولوجي وإصلاح النظام الإيكولوجي، ومنع التلوث، واقتصاد التدوير. ويمثل التحول نحو الاقتصاد الأزرق/الأخضر تحديًا رئيسيًا في المنطقة، بما يستدعي إعادة توجيه تمويل الأنشطة المسببة للتلوث نحو الأنشطة المستدامة. تتوافق الرسائل الرئيسية التالية مع جدول أعمال الأمم المتحدة 2030 للتنمية وأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة.

الرسالة الرئيسية رقم 1 – الإنفاذ: ضمان الإنفاذ الفعال للأهداف والالتزامات المشتركة المتفق عليها

84. بينما اعتمدت بلدان البحر الأبيض المتوسط أهدافًا طموحة، وأحيانًا اتفاقات ملزمة قانونًا (بما في ذلك البروتوكولات بموجب اتفاقية برشلونة)، فلا تزال هناك ثغرات حرجة في تنفيذها وإنفاذها:

85. تقدم اتفاقية برشلونة آلية مزدوجة لضمان إنفاذ أحكامها، غير أنه لم يتم سنها بالكامل بعد: (1) لجنة الامتثال و(2) تقارير الأطراف المتعاقدة عن التدابير المنفذة وفعاليتها (المادة 26) التي استعرضها مؤتمر الأطراف للتوصية بالتدابير التصحيحية المحتملة (المادة 27). وقد أنشئت لجنة الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها في عام 2008 للمساعدة على تحديد صعوبات التنفيذ والامتثال في أقرب وقت ممكن. ويمكن أن تبدأ الأطراف المتعاقدة، والأمانة العامة، ولجنة الامتثال ذاتها مهام اللجنة، ولكنها لم تبدأ حتى الآن. جدير بالذكر أن التقارير الوطنية المقدمة عن التدابير المتخذة وتقييم مدى فعاليتها غير كافية، وذلك مع وجود عدد كبير من التقارير غير المقدمة أو غير المكتملة. ولا تنص اتفاقية برشلونة على آلية معاقبة في حالة عدم الامتثال. ويمثل تعزيز تنفيذ المادتين 26 و27 فرصة لإغلاق دورة سياسات التكيف من التخطيط، إلى التنفيذ، والإنفاذ، والرصد، والتقييم، بناءً على التدابير المتفق عليها بصورة مشتركة.

86. لا يزال الإنفاذ أيضًا محدودًا على المستوى الوطني. وغالبًا ما تكون الموارد البشرية، والتدريب، والميزانيات في هذا المجال غير كافية لتقديم حلول فعالة، وتكون الآليات المعاقبة في الغالب غير موجودة أو غير فعالة. ويظل الإدماج المنهجي لأدوات التنفيذ والإنفاذ التشغيلية في السياسات البيئية ثغرة رئيسية، ويتطلب زيادة الجهود وبناء القدرات.

87. تشمل المجالات الحاسمة لزيادة الإنفاذ: التخلص من النفايات وإغراقها بصورة غير مشروعة، بالإضافة إلى الاتجار في النفايات والأنواع المحمية (بما في ذلك الأنشطة الإجرامية)، والتعدين غير القانوني (بما في ذلك استخراج الرمال والتعريب غير المشروع⁹⁹)، والصيد غير القانوني (بما في ذلك في المناطق البحرية المحمية، مع الحاجة إلى الإنفاذ على طول سلسلة القيمة)، والبناء غير القانوني في المناطق الساحلية والمناطق الساحلية المحمية، وغير ذلك. ويمكن أن تكون تدابير الإنفاذ المتخذة مؤخرًا (مثل التدابير المعنية بتلوث الهواء بواسطة السفن) والتعاون دون الإقليمي (مثل التدابير المعنية بالتصريف غير المشروع في البحر) أمثلة على رفع مستوى الرقابة والإجراءات القانونية بشأن اللوائح البيئية.

Last amended in March 2019⁹⁷

Sachs et al. (2019), Sustainable Development Report 2019, New York: Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network (SDSN)

UNEP (2019), Sand and sustainability: Finding new solutions for environmental governance of global sand resources. GRID-Geneva, United Nations Environment Programme, Geneva, Switzerland

88. تتضمن التوجيهات المعنية بتعزيز الإنفاذ ما يلي:
- وضع مجموعة من المعايير والمؤشرات ذات الصلة واختبارها لتقييم مدى الامتثال (ويشمل ما يتعلق باتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها)؛
 - اعتماد الأحكام الضرورية في التشريعات الوطنية للسماح باتخاذ إجراءات قانونية، بما في ذلك مفاهيم المبدأ الوقائي، والتحيز البيئي، وعدم التراجع عن اللوائح البيئية، والوقاية البيئية...؛ واعتماد آليات قانونية وإدارية فعالة لتنفيذ هذه المبادئ؛
 - تعزيز التعاون بين الهيئات القضائية والإدارية؛
 - بناء قدرات الأجهزة القضائية والإدارية على طول سلسلة الإنفاذ، فيما يتعلق بالأطر القانونية البيئية، والسوابق القضائية، والمخاطر البيئية والاقتصادية، مع برنامج توعية عام وتدريب متخصص؛
 - تطوير التعاون والتآزر مع لجان الامتثال للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الأخرى في مجالات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الأنشطة المشتركة لتعزيز الامتثال وتيسيره؛
 - تطوير التعاون القضائي على مستوى البحر الأبيض المتوسط. في إطار اتفاقية برشلونة، تم وضع توجيهات واعدة للتعاون القضائي فيما يتعلق بالكشف عن التلوث المتعمد الناتج عن النقل البحري والمعاقبة عليه. وما فتئت شبكة البحر الأبيض المتوسط من مسؤولي إنفاذ القانون ذات الصلة بالاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (MARPOL) داخل إطار عمل اتفاقية برشلونة (MENELAS) تستكشف سبل التطوير المحتمل للتعاون الإقليمي بين الاختصاص القضائي والنظم القضائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب تقرير مشترك يمكن محاكم الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة من مقاضاة جميع الأفراد، بغض النظر عن مكان التلوث. وظلت تدرس شبكة البحر الأبيض المتوسط من مسؤولي إنفاذ القانون ذات الصلة بالاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (MARPOL) داخل إطار عمل اتفاقية برشلونة (MENELAS) إمكانية أن يرافق هذا التعاون القضائي إنشاء "صندوق أزرق" إقليمي، والذي سيحول إليه جزء من العقوبات المالية المفروضة. وذكر أصحاب المصلحة مواعيد مستوى العقوبات أو طبيعة البراهين المقبولة باعتبارها مجالات محتملة لإدخال تقدم في المستقبل. ويمكن توسيع نطاق التعاون الإداري والقضائي أكثر ليشمل مجالات سياسات أخرى ذات اهتمام مشترك.
89. سُجّلت العديد من الدعاوى القضائية في البلدان الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط¹⁰⁰. ويرتبط أحد الاتجاهات في التقاضي المتعلق بتغير المناخ بمطالبة الحكومات بالتزاماتها التشريعية والسياساتية، ومن ثم إنفاذ التزامات المناخ عن طريق الإجراءات القانونية.

الرسالة الرئيسية رقم 2 – القدرة المؤسسية: إبراز أهمية المؤسسات والمخاطر البيئية

90. تستمر عملية وضع السياسات في مواجهة عقبات تعوق الاعتبارات طويلة الأجل في القرارات، في حين يتطلب تكيف النظم الإيكولوجية وإصلاحها عمومًا نطاقات زمنية تتجاوز مدة حياة الإنسان. ويستدعي إبراز أهمية المؤسسات والمخاطر البيئية إجراءات أكثر حسماً بشأن المجالات المعروفة جيداً عمومًا، غير أنها تُعالج بوتيرة لا تتناسب مع حجم التحديات الحالية، وتتضمن مثل تلك المجالات:

- زيادة وعي أصحاب المصلحة ومشاركتهم

91. يمثل تحسين فرص حصول الجمهور على المعلومات وإشراك الجمهور، فضلاً عن التعليم من أجل التنمية المستدامة عناصر أساسية لاتخاذ إجراءات شاملة من أجل التحولات وإبراز الأهمية السياسية للقضايا البيئية.

92. يتطلب وضع سياسات فعالة للتحول نحو الاستدامة نهجاً شاملاً ومتكاملاً يوجه التغييرات السلوكية على جميع المستويات، ولا يقتصر على مشاركة واضعي السياسات فحسب، ولكن أيضاً إجراء حوارات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في جميع مراحل دورة السياسات. وينبغي أن تولي التنمية الشاملة الاهتمام لأوجه انعدام المساواة وتُشرك المجتمع المدني في القرارات والإجراءات. وعلى وجه الخصوص، النساء اللاتي يمكن أن يؤدّن دوراً رئيسياً: (1) في التشجيع على الاستهلاك والاستثمار المستدامين في الأسر المعيشية (على سبيل المثال في الغذاء/الزراعة، وفي الطاقة) من أجل الأمن الغذائي وحفظ التنوع البيولوجي، و(2) في ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية. تدمج السياسات المتوسطة بشكل متزايد الأدوات التشاركية ومتعددة أصحاب المصلحة، على سبيل المثال، عن طريق التشريعات المتعلقة بتقييمات الأثر البيئي (EIA) والتقييم البيئي الإستراتيجي ((SEA)، وتتضمن تلك التقييمات عمليات تشاور عامة إلزامية. وتعد الأجيال الشابة ومطالبها وإمكانية اتخاذ إجراءات عناصر محورية لإحراز التقدم على الأمدن القصير والطويل، بما في ذلك البلدان ذات التوجهات الديمغرافية القوية في الوقت الحالي وفي المستقبل.

93. منذ بداية عام 2000، أتلحت الزيادة الكبيرة في اشتراكات الهواتف المحمولة وعدد الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت فرصاً جديدة للحصول على المعلومات ومشاركة الجمهور في النقاش البيئي، بما في ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، هناك 12 فقط من أصل 22 طرفاً متعاقداً في اتفاقية برشلونة أطرافاً بالفعل في اتفاقية آرهوس بشأن الوصول إلى المعلومات،

ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، التي تربط بين حماية البيئة وحقوق الإنسان. ويعد تعميم الانضمام إلى الاتفاقية والوفاء بالتزاماتها عوامل رئيسية للتحويلات الشاملة.

94. تمثل تقييمات الأثر البيئي مصدرًا رئيسيًا للمعلومات عن أصحاب المصلحة. وقد اعتمدت جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط إطار عمل لإجراء تقييمات الأثر البيئي (EIA) المسبقة، بما يتماشى مع المادتين 4.3c و4.3d من اتفاقية برشلونة (في 100% من بلدان البحر الأبيض المتوسط، يعد تقييم الأثر البيئي شرطًا قانونيًا، بينما سنت 72% من البلدان إطارًا قانونيًا من أجل التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) ويتطلب توسيع نطاقها ليشمل التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) والتقييم الاجتماعي، فضلاً عن التطبيق والإنفاذ الصارمين، بذل مزيدًا من الجهود.

- فهم ومعالجة المخاطر غير البيئية المرتبطة بالقرارات البيئية

95. إن الأمن الغذائي، وتوظيف الشباب، والحصول على المياه الجيدة والكمية المطلوبتين، والصحة (وبخاصة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية) مسائل شديدة الأهمية تتعلق بالسياسات ذات اهتمام واسع في بلدان البحر الأبيض المتوسط. ومن الأهمية بمكان تقييم ومشاركة المنافع المشتركة والمقايضات المتوقعة المعنية بالقرارات البيئية بشأن أولويات تلك السياسات، ومناقشتها مع أصحاب المصلحة، بهدف تعزيز دمج الأهداف البيئية في سياسات التنمية.

96. وفي هذا الصدد، تشمل المعلومات الإستراتيجية لأصحاب المصلحة تقييمات تثبت المنافع الاقتصادية والاجتماعية المشتركة (بما في ذلك الصحة) المتعلقة بالإجراءات البيئية، وتشمل تكلفة التقاعس عن اتخاذ الإجراءات. ويمكن زيادة تطوير حصر رأس المال الطبيعي، والنظام الإيكولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية كأحد عناصر الحسابات القومية. وتبدو المعلومات الغذائية ووضع الملصقات على نفس القدر من الأهمية، ولا سيما في الجزء الشرقي من الحوض.

- إبراز أهمية الإدارات المسؤولة

97. تفقر الإدارات المسؤولة عن البيئة في كثير من الأحيان إلى القوة المؤسسية لفرض تكامل السياسات البيئية. ويجب تطبيق الآليات القانونية والمؤسسية المعنية بضمان تكامل السياسات، بما في ذلك المواعيد النهائية الصريحة وآلية الإبلاغ (مثلًا عن طريق آليات التنسيق في أعلى مستويات الحكومة، وتقديم التقارير إلى البرلمان) على نطاق أوسع.

- إزالة الحواجز الضارة

98. يتطلب أيضًا إدماج منظور البيئة في السياسات القطاعية التخلص التدريجي من الممارسات غير المستدامة وإزالة الحواجز التي تحول دون التغيير، بما في ذلك الإعانات الضارة بيئيًا. وتشمل الأولويات مواصلة إزالة الإعانات عن الطاقات غير المتجددة (ما يدل على اتجاه تصاعدي على المستوى العالمي بعد فترة انخفاض كبير)، واستخراج المياه الجوفية. ومن شأن استهداف دعم الاستهلاك المباشر بشكل كافٍ للمجموعات الأشد فقرًا وضعفًا المساعدة على تحسين كفاءة التدابير البيئية، وبخاصة في قطاعي المياه والطاقة اللذين يحتلان أهمية بالغة في البحر الأبيض المتوسط.

- الارتقاء بمستوى الطموح المرتبط بلوائح محددة

99. تعزيز اعتماد البروتوكولات. بينما هناك ستة من أصل سبعة بروتوكولات من اتفاقية برشلونة نافذة المفعول في 2019، فقد وقّع على ثلاثة منها فقط نصف الأطراف المتعاقدة أو أقل، وما زالت تلك البروتوكولات بحاجة إلى اهتمام خاص لضمان التغطية الإقليمية الكاملة. وتشمل تلك البروتوكولات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (11 تصديقًا)، والبروتوكول البحري (8 تصديقات)، وبروتوكول النفايات الخطرة (7 تصديقات).

100. الإعداد لتعيين البحر الأبيض المتوسط كأحد مناطق مراقبة الانبعاثات (ECA). تشير دراسات الجدوى (2019)¹⁰¹ التي تنتظر في إمكانية تعيين البحر الأبيض المتوسط، أو أجزاء منه، كمناطق لمراقبة انبعاثات أكاسيد الكبريت (SOx) بموجب المرفق السادس من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (MARPOL)، إلى أن مناطق مراقبة الانبعاثات في البحر الأبيض المتوسط ستؤدي إلى منافع صحية وبيئية كبيرة، فضلاً عن تقليل عدد حالات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والأمراض القلبية الوعائية وتجنب حالات الوفاة المبكرة سنويًا، مع تحقيق منافع صحية أكبر بكثير من التكلفة المتوقعة. وتسلسل إحدى الدراسات أيضًا الضوء على منافع تقليل انبعاثات أكاسيد النيتروجين عن طريق مناطق مراقبة انبعاثات أكاسيد النيتروجين.

101. تنظيم الأنشطة الناشئة في البحر والملوثات الناشئة. لا تواكب الممارسات الحالية في استخدام المواد ذات الاهتمام المستحدث، والتي لم تجرى عليها دراسات كافية عن الآثار على البيئة وصحة الإنسان، المبدأ الوقائي وتستدعي مزيدًا من اللوائح. وتتسم دراسة العديد من الملوثات الناشئة وتفاعلاتها مع البيئة وصحة الإنسان ومعالجتها بأنها معقدة للغاية ومكلفة. ولم تجرى دراسة كافية لعدد من المواد، ولا تواكب حاليًا وتيرة استحداث مواد جديدة، وإجراء الأبحاث عليها، ودخولها السوق. حتى الآن، سجلت الوكالة الأوروبية للمواد الكيميائية أكثر من 22,000 مادة¹⁰² بموجب لائحة تسجيل وتقييم وترخيص وتقييم المواد الكيميائية

(REACH)، بينما يوجد أكثر من 142 مليون مادة على مستوى العالم¹⁰³. ووفقاً لذلك، تواجه اللائحة صعوبة في مواكبة ظهور الأنشطة الجديدة في البحر، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية القضائية الوطنية.

102. دمج التسلسل الهرمي للتخفيف في اللوائح وتصميم البرامج. يمكن تنظيم الأنشطة الضارة بيئياً أو اجتماعياً بطريقة تراعي التسلسل الهرمي للتخفيف، بناءً على الخطوات الثلاث المتعلقة بالتجنب، والتقليل إلى أدنى حد ممكن، ثم التعويضات/معاوضة الأثر المترتبة؛ ما يؤدي إلى نتائج بيئية وأثر اجتماعية أكثر إيجابية. في حين يمثل تطبيق التسلسل الهرمي للتخفيف في البيئة البحرية تحدياً خاصاً، فإن الأبحاث التي أجريت مؤخراً والمشروعات التجريبية عبر العالم تقدم نتائج مشجعة وأساساً لمشاركة الممارسات الجيدة وتعزيز اللوائح.

الرسالة الرئيسية رقم 3 – الإجراءات المحلية: تحويل الالتزامات الوطنية والدولية إلى إجراءات محلية تتناسب مع السياق الإقليمي

103. يجب سد الفجوة بين الطموح المتعلق بالاتفاقات الدولية وتنفيذها على المستوى المحلي مع مراعاة الخصوصيات المحلية. وقد تم وضع العديد من استراتيجيات والالتزامات التنموية المستدامة واعتمادها على المستوى الوطني أو الدولي، ولكن على المستوى المحلي، يمكن اتخاذ إجراءات ملموسة لحفظ الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل رفاهية الإنسان. وينطبق هذا بشكل خاص على التكيف مع تغير البيئة والمناخ. وغالباً ما تفتقر الآليات الواضحة لتعميم الالتزامات الدولية في التخطيط المحلي إلى أدوات فعالة تحتاج إلى تلبية مراحل اللامركزية المختلفة في بلدان البحر الأبيض المتوسط. ويتطلب التنسيق بين الإدارات المحلية والخدمات التقنية القطاعية المركزية واللامركزية، حسب الاقتضاء، مزيداً من القدرة على بناء الدعم وتنفيذه ليصبح أكثر مرونة وفعالية.

104. ستمثل إدارة المخاطر المحلية، وأحياناً ندرة الموارد تحدياً خاصاً أمام المجتمعات المحلية أو الحكومات، حسب الاقتضاء، في سياق تغير المناخ. وتختلف درجة مرونة المجتمعات المحلية وقدرتها على التكيف اختلافاً كبيراً في حوض البحر الأبيض المتوسط. ويمكن أن تعكس نهج التخطيط المحلية هذه الخصوصيات عن طريق دمج المعارف المحلية المتعلقة بسياقات محلية محددة.

105. تشمل الإجراءات الخاصة بالأراضي حفظ أو استعادة النظم الإيكولوجية التي توفر الخدمات الرئيسية، والمتوقع أن تصبح بالغة الأهمية في المناخ المتغير، مثل الأراضي الرطبة، والغابات القريبة من المناطق الحضرية والنظم الإيكولوجية الحراجية، والتربة الزراعية الصحية، والموائل الشاطئية في البحار الضحلة، بما في ذلك القيعان البحرية المغطاة بالأعشاب البحرية من نوع بوسيدون والتجمعات المرجانية. ويعد الحد من التفتت عن طريق الممرات أولوية إقليمية مهمة أخرى في كل من تخطيط استخدام الأراضي والاستثمار في الترميم. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يكون منع حدوث الحرائق ومكافحتها، والوقاية من الفيضانات، ومنع أثر الجزيرة الحرارية وإدارته أمراً بالغ الأهمية في عدد من الأماكن، مع مسؤوليات محلية.

106. جزر البحر الأبيض المتوسط. بينما لا تقتصر قضايا الإدارة المستدامة للموارد، والحد من تدمير الموائل الطبيعية، والرقابة على الأنواع الغريبة الغازية، وتخفيف أثر تغير المناخ والتكيف معه على الجزر، إلا أنها تتفاقم بشكل خاص في هذه الأراضي المعزولة، حيث تكون الموارد نادرة، والمساحة محدودة، والتكنولوجيا محظورة. ومع ذلك، لا ينبغي حصر الجزر في الأراضي المعرضة للخطر؛ حيث إنها تمثل مختبرات المرونة وسهولة التكيف للابتكار من أجل حفظ التنوع البيولوجي، والتنمية المستدامة، وأهداف التحول. ويلزم تشجيع الربط الشبكي بين هذه الأراضي في البحر الأبيض المتوسط وخارجه، ويجب مواصلة تنفيذ السياسات التي تعترف بتفرد هذه الأراضي (بما يتماشى مع الجهود المبذولة بموجب إعلان ريو+20، وأهداف أيشي والفريق العامل المعني بالتنوع البيولوجي الجزري، والقرار رقم XII.14 من اتفاقية رامسار، وبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية).

107. تعزيز النظم الابتكارية على المستوى المحلي ونماذج الإدارة، حول سلاسل القيمة الناشئة (أو المنبعثة مرة أخرى). ينبغي العمل على زيادة تعزيز ودعم التنظيم الجماعي وابتكارات المواطنين في قطاعات الزراعة، وتربية الأحياء المائية، ومصائد الأسماك، والسياحة البيئية المستدامة، وخلق فرص عمل، وتنويع الاقتصاد. ويشجع نهج سلسلة القيمة على مشاركة المنتجين المحليين، الذين يصبحون "عرضة للمخاطر" فرادى، في مجموعات والعمل الجماعي للتغلب على الحواجز السوقية وزيادة الإيرادات. ويمكن لنهج سلسلة القيمة أيضاً المساعدة على تحديد الفرص نحو إقامة اقتصاد تدوير بدرجة أكبر. وتتعرض جاذبية الأراضي الريفية وحفظها للخطر بسبب نزوح المهنيين الشباب الذين يفتقرون إلى المهارات، ورأس المال، والوصول إلى الائتمان والأرض من الأرياف إلى المدن لتطوير أعمال مستدامة في قطاعات الزراعة، وتربية الأحياء المائية، ومصائد الأسماك، والسياحة البيئية. وينبغي مواصلة تنفيذ آليات تقييم المنتجات المحلية، أي وضع الملصقات، في سبيل تقييم الممارسات المستدامة وحماية صحة المستهلك. وفي المناطق التي لا تزال الأنشطة الريفية التقليدية - بما في ذلك الرعي والأنشطة الأخرى التي تستخدم الغابات أو المناطق الحراجية - تقدم إسهامات اقتصادية مهمة (وبخاصة في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط)، فإن إدارة تلك الأنشطة بشكل مستدام أمر بالغ الأهمية.

الرسالة الرئيسية رقم 4 – تعزيز التحولات نحو الاستدامة: تحسين وتنويع مزيج من تدابير السياسات العامة

108. تتطلب السياسات البيئية الفعالة مزيجًا من تدابير السياسة العامة المعدلة¹⁰⁴، حيث نادرًا ما يمكن حل القضايا العامة باستخدام التدابير التنظيمية وحدها. ولا يمكن معالجة التحديات البيئية المرتبطة بالعديد من الضغوط والأنشطة، بما في ذلك المصالح الاقتصادية القوية، إلا باقتراح أدوات منسقة عن طريق مزيج من تدابير السياسة العامة، وربط التدابير التنظيمية بما يلي: (1) الأدوات الاقتصادية، والتدابير المالية، والمسؤولية الممتدة للمنتج عن طريق مبدأ تغريم الملوث، وآليات التمويل المتنوعة والشراكات، و(2) زيادة الوعي، والتثقيف، ووضع الملصقات، والاتفاقات الطوعية، و(3) الأدوات التي تدعم حيازة الأراضي، واستخدامها، والتخطيط لاستخدامها الصديق للبيئة في مناطق تقع تحت ضغوط كبيرة.

109. بخلاف المستوى الوطني والمحلي، يمكن تعزيز المزيج من تدابير السياسات العامة على المستوى الإقليمي، على سبيل المثال من خلال تنفيذ الخطوة السابعة من خارطة طريق نهج النظام الإيكولوجي التي تهدف إلى وضع خطط عمل وبرامج تدابير لتحقيق الوضع البيئي الجيد في البحر الأبيض المتوسط.

• استكمال اللوائح والخطط باستخدام آليات التمويل الملائمة

110. يجري تصميم العديد من الإستراتيجيات، والبرامج، والخطط الإقليمية للاستدامة دون وضع خطط وآليات تمويل كافية. وشكلت الاستثمارات في تنمية البنية التحتية، بما في ذلك إمدادات المياه، والصرف الصحي، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وإدارة النفايات، والطاقة المتجددة التي ظهرت مؤخرًا أساسًا لتحقيق التقدم في مؤشرات الاستدامة، وبخاصة في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. ومن المتوقع أن تستمر الاحتياجات إلى الاستثمار في هذه المجالات مع استمرار النمو السكاني في تلك البلدان. ومع ذلك، يُتوقع أيضًا ظهور تحديات تتطلب استثمارات كبيرة من القطاعين العام والخاص، بشرط اتخاذ إجراء مبكر لمنع التكاليف المستقبلية الضخمة. وفيما يخص السياسات البيئية الأخرى، بما في ذلك حفظ التنوع البيولوجي، يعد ضمان التمويل لتغطية التكاليف المتكررة شرطًا للفعالية.

111. من المتوقع أن يتطلب التكيف مع تغير المناخ في الجوانب الزراعية، والحضرية، والساحلية استثمارات كبرى. ويمكن أن يسهم التنبؤ بالتكيف، واختيار الحلول الناجعة، بما في ذلك الحلول القائمة على الطبيعة، وإشراك القطاع الخاص بفعالية (بما في ذلك البنوك والتأمين) في تقليل احتياجات التمويل إلى الحد الأدنى.

112. ستحتاج إدارة الطلب على المياه، وإدخال التحسينات على كفاءة استخدام المياه، وتقليل الخسائر وتعبئة الموارد غير التقليدية، بما في ذلك إعادة الاستخدام، تمهيدًا لزيادة الموارد المائية المتاحة من خلال حلول تكنولوجية إلى استثمارات وتحديد الأسعار. وتُقدر الخسائر والتسريبات في أنظمة إمدادات المياه، والعيوب في كفاءة الاستخدام والنفايات في الري والاستخدام للأغراض المنزلية بحوالي 100 مليار متر مكعب في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالكامل، بما يعادل 45% تقريبًا من إجمالي الطلب على المياه لكلا القطاعين، والتي يمكن تجنب جزء كبير منها. وتُظهر التجارب الإيجابية في المنطقة أنه يمكن إعادة تدوير مياه الصرف الصحي بأمان لاستخدامها في الري أو تغذية طبقة المياه الجوفية. تعد إسرائيل رائدة في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، مع معدل إعادة استخدام يزيد عن 85% من إجمالي مياه الصرف التي تم جمعها. في أوروبا، تمثل قبرص ومالطة أكثر البلدان تقدمًا، مع إعادة استخدام 90% و60% من مياه الصرف المعالجة على التوالي، وهو ما يتجاوز بكثير المعدل المتوسط الأوروبي (2.4%)¹⁰⁵. وللحفاظ على الاستثمارات الضرورية وتعزيز تحديد أولويات الطلب، أصبحت سياسة تحديد الأسعار ذات أهمية متزايدة، وبخاصة في الزراعة.

113. تفتقر المناطق المحمية البحرية بصورة حرجة إلى تمويل دائم لتكاليف التشغيل. وقد وصلت مساحة المنطقة البحرية التي تغطيها تدابير الحفاظ (المناطق المحمية البحرية وتدابير الحفاظ الفعالة الأخرى) إلى 226,665 كم مربع في كانون الثاني/يناير 2019؛ أي ما يزيد قليلاً عن 9% من سطح البحر الأبيض المتوسط، وقريب من هدف أيشي لعام 2020 الذي يبلغ 10%. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن حوالي 10% فقط من المواقع المعلنة لديها إجراءات تنفيذ سليم لخططها الإدارية، والذي تعد أحد العوامل الرئيسية المحددة لمدى فعالية المناطق المحمية. ويستدعي وضع تلك الخطط الإدارية وتنفيذها وجود قدرة مالية وبشرية دائمة كافية، وهو ما تفتقر إليه منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل عام. وسعيًا لإدارة المناطق الساحلية والبحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط، تم إنشاء صندوق انتماني للجهات المانحة من القطاعين العام والخاص - الصندوق البيئي للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط (MedFund) - في عام 2019، ليكون آلية تمويل مستدام. وقد تمكّن الصندوق البيئي للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط من تجميع حوالي ربع الهبات المالية المقرر جمعها على مدى 3 سنوات لدعم إدارة 20 منطقة بحرية متمتعة بالحماية في البحر الأبيض المتوسط. وبحسب الصندوق إلى زيادة التمويل لتغطية أهدافه والتوسع ليشمل المزيد من المناطق البحرية المتمتعة بالحماية في البحر الأبيض المتوسط. ويمثل تطوير آليات تمويل مبتكرة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، عنصرًا أساسيًا أيضًا لاستدامة التمويل.

• التحول نحو الاقتصاد الأخضر، والأزرق، واقتصاد التدوير

¹⁰⁴ التعريف من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: يمكن فهم "المزيج من تدابير السياسة العامة" على أنه مجموعة مسوغات السياسات، والترتيبات، والأدوات المنفذة لتقديم الإجراءات العامة في مجالات سياسات محددة، فضلاً عن تفاعلاتها. ومن ثم، يشير مفهوم "مزيج من تدابير السياسات العامة" إلى: (1) تشكيل "مزيج من تدابير السياسات العامة"، أي التوازن النسبي بين عناصره، و(2) التفاعلات بين عناصره". في تقرير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2016
¹⁰⁵ المفوضية الأوروبية، في معهد الاستبصار الاقتصادي لعالم البحر الأبيض المتوسط (IPEMED) (2019)، إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة في البحر الأبيض المتوسط

114. على مدى العقود الماضية، شهدت منطقة البحر الأبيض المتوسط ظهور عدد مباشر من الابتكارات الواعدة، التي تسهم إما في إصلاح البيئة أو تقدم بدائل لحلول ضارة بيئياً (مثلاً عن طريق برامج تمويل الابتكار في الاتحاد الأوروبي، مثل برنامج BlueMed وبرنامج InterregMED). وتشمل القطاعات الابتكارية: السياحة المستدامة والبيئية، وإعادة استخدام النفايات في اقتصاد التدوير، واستبدال المواد السامة، والزراعة الحراجية، والزراعة الإيكولوجية، ومصائد الأسماك المستدامة، وتربية الأحياء المائية المستدامة، ونظم الأغذية الزراعية المحلية، ومصادر الطاقة غير الأحفورية/المتجددة (وتشمل استخلاص الطاقة من النفايات)، وغير ذلك. وما زالت الجهود المبذولة لتوسيع نطاق هذه الابتكارات حاسمة لإحداث أثر كبير على الجودة البيئية وخلق فرص العمل. للتقدم بشكل حاسم نحو الاقتصاد الأزرق، والأخضر، واقتصاد التدوير، يجب أن تعتمد الحكومات والمؤسسات في منطقة البحر الأبيض المتوسط على ما يلي: (1) مزيج من الأدوات التنظيمية والاقتصادية، مع إيلاء الاهتمام للأسعار، والضرائب، والإعانات الملائمة، و(2) تطوير الابتكارات التكنولوجية والاجتماعية ونشرها / توسيع نطاقها من خلال الرسملة والتعميم، و(3) مصادر التمويل المتعددة (بما يتماشى مع اتفاق أديس أبابا لعام 2015): الائتمان الوطني والدولي، والعام والخاص، والتقليدي وغير التقليدي، وبالغ الصغر...، و(4) المعلومات، وزيادة الوعي، وبرامج التدريب بما في ذلك الوحدات النموذجية الجامعية المتخصصة، و(5) رصد التقدم الواقعي من خلال المؤشرات والبيانات.

115. تستدعي أيضاً معالجة عملية التحول بكفاءة فهماً دقيقاً للقضايا والمخاطر غير البيئية، بما في ذلك المنافع والآثار الاقتصادية والمتعلقة بالتوظيف، بالإضافة إلى الجوانب التشغيلية، والاجتماعية، والثقافية، والسلوكية المرتبطة بالقطاعات أو القضايا التي يتم تناولها. ويتطلب ذلك على الأرجح العمل مع القطاع الخاص وممثلي المجتمعات المحلية في المناطق الفرعية المستهدفة، وربما يحتاج إلى مزيد من تطوير المعارف القطاعية والسلوكية بما في ذلك نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط – اتفاقية برشلونة.

• حماية المنطقة الساحلية من الزحف الحضري العشوائي والضغط الاقتصادي

116. على النحو الذي أبرزته مسودة إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المقرر تقديمها في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين لاتفاقية برشلونة المنعقد في كانون الأول/ديسمبر 2019، فإن حماية المنطقة الساحلية من الضغوط المتراكمة في كل من الجوانب البرية والبحرية على الحدود المشتركة بين البر والبحر تتطلب مجموعة متكاملة من أدوات السياسات التكميلية والمنسقة. وإلى جانب الإطار القانوني، تشمل الأدوات بالغة الأهمية الرصد والتقييم، وعمليات التخطيط المنسقة، وآليات الإدارة، وآليات التمويل المخصصة (مثل الأدوات الاقتصادية أو المالية)، وأدوات سياسة الأراضي (مثل حيازة الأراضي، والامتياز، والفصل بين الملكية وحق الاستخدام، وإدارة الأراضي، وغيرها)، والتدريب، والاتصالات، والمعلومات، ونظم الإنفاذ الفعالة.

الرسالة الرئيسية رقم 5 – إقامة الشبكات والبناء المشترك: تطوير أطر تعاونية دائمة

117. تطوير الروابط المشتركة طويلة الأجل التي تصل بين شبكات أصحاب المصلحة ومحاقل الإدارة. منذ مؤتمر ريو 1992 واتفاق باريس لعام 2015، تزايد حشد أصحاب المصلحة بشأن أهداف التنمية المستدامة، مع ظهور عدد من شبكات أصحاب المصلحة ومحاقل الإدارة. في البحر الأبيض المتوسط، كثيراً ما تجمع الشبكات أصحاب المصلحة من ذوي سمات متماثلة، وتركز محاقل الإدارة في كثير من الأحيان على موضوع متخصص. وتتسم أوجه الترابط بين أنواع أصحاب المصلحة المختلفين وعبر محاقل الإدارة عموماً بأنها محدودة من حيث الوقت وتعتمد على مشروعات ممولة خارجياً. وتشمل بعض الاستثناءات المنتدى المصري للتنمية المستدامة على المستوى الوطني، والبرلمان البحري في منطقة أوسيتاني الفرنسية على المستوى المحلي، وعلى المستوى الإقليمي، لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، التي أوصت بإنشاء منتدى البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة. ويلزم بذل جهود لتطوير أوجه الترابط طويلة الأجل أو الدائمة.

118. الاستثمار في منابر السياسات يمكن أن يساعد على فهم ومشاركة خبرات عن توليفات أدوات السياسات المناسبة. ويمكن أن تزود منابر السياسات أيضاً سياقاً يتيح التعامل بشكل أفضل مع أوجه التآزر والمفاضلة بين التدابير، وتعمل على تحسين تعلم السياسات بين البلدان. وفيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بشكل خاص بالقطاعات الاقتصادية، ينبغي على البلدان إقامة تحالفات نشطة من الحكومات، والمؤسسات، والعلماء، وقادة الرأي لتنفيذ الاتفاقات الدولية والالتزامات ذات الصلة على المستوى العالمي (مثل اتفاقية المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، وقانون البحار)، وعلى مستوى البحر الأبيض المتوسط (مثل اتفاقية برشلونة، والإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة)، وبين البلدان المجاورة.

119. وينبغي أن تشكل استدامة آلية التعاون شاعراً رئيسياً منذ مرحلة التصميم. ونظراً لأن معظم آليات التعاون تعتمد حالياً على تمويل المشروعات، فقد تكون هناك حاجة إلى الابتكار من أجل تصور تركيبات مؤسسية مرنة، ونشطة، وذات منفعة متبادلة. وينطبق ذلك بشكل خاص على الترابط طويل الأجل بين السياسات والعلوم.

الرسالة الرئيسية رقم 6 – الاستبصار: توقع تحول المناطق الساحلية والبحرية، والأنشطة، والمناظر الطبيعية

120. لن تكون تدابير التنظيف والإجراءات العلاجية كافية. تتسم التدابير التي تمنع حدوث التدهور بأنها عموماً أقل تكلفة وتؤدي إلى نتائج بيئية واجتماعية أفضل. ولا يمكن تحقيق الإجراءات الوقائية لمواجهة التدهور البيئي بشكل كافٍ إلا من خلال التغيير التحويلي في أنماط استخدام الموارد.

121. مع الزيادة المتوقعة في ارتفاع مستوى سطح البحر، والتآكل الساحلي، والظواهر الساحلية القسوى، ستكون هناك حاجة إلى إستراتيجيات تكيف لتنظيم المعتكف الإستراتيجي عند الحاجة، وضمان التحول المستدام في الأنشطة الاقتصادية والمستوطنات البشرية حسب الاقتضاء. ومن المتوقع أن تصنع هذه التحولات فارقاً وتحتاج إلى دمجها في السياسات الجديدة والقائمة.

122. يمثل "تعزيز الأهمية الاقتصادية لخط الساحل" المرتبط بالأنشطة البشرية اتجاهاً ناشئاً يزيد أثر "الزحف العمراني على المناطق الساحلية" المستمر. تتطلب هذه الظاهرة توسيع نطاق نهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وممارساتها ليشمل المزيد من المياه البحرية من خلال تخطيط الحيز البحري. ويزداد توغل الأنشطة البشرية في البحر، مع الزيادة المستمرة في الأنشطة البحرية الحالية وظهور أنشطة جديدة أصبحت ممكنة بفضل التطور التكنولوجي في البحر. وتعد المنطقة الساحلية، التي تخضع بالفعل لضغط مستمر من الأنشطة البرية والتنمية الحضرية، وملبئة بمناطق معمورة في بعض الأجزاء، قاعدة لا مناص منها لهذه الأنشطة البحرية الجديدة، والمتوقع أن تسفر عن ضغوط إضافية على النظم الإيكولوجية الهشة، وبخاصة في المناطق الساحلية الضحلة. ومن المتوقع أن يشكل تجنب هذه الآثار، أو التخفيف من وطأتها، أو التعويض عنها تحدياً كبيراً في العقود القادمة.

123. رصد وتنظيم صناعات التكنولوجيا البيولوجية البحرية واستخراج المعادن من تحت الماء. لا تزال صناعات التكنولوجيا البيولوجية البحرية واستخراج المعادن من تحت الماء، بما في ذلك في أعماق البحار ضئيلة للغاية في بلدان البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، نظراً لعدم التيقن من آثارها على النظم الإيكولوجية والأضرار البيئية المحتملة، فإن هذه الأنشطة تحتاج إلى مزيد من الدراسة، وسيطلب توسيعها إدخال تعديلات على نظم ولوائح الرصد الحالية وتوسيع نطاقها.

VI. المعرفة من أجل العمل

بالنظر إلى الطبيعة الانتشارية لمصادر المعلومات وعمليات جمع البيانات، فإن الاتجاهات الواعدة التي سبق وصفها للمخاطر لا تزال غير مترابطة إلى حد كبير؛ مما يقلل بدرجة كبيرة من أهميتها في وضع السياسات. ويلزم اتخاذ إجراء حاسم لضمان أن تفيد القدرة الجديدة على توليد المعارف مباشرة أطر الرصد المشتركة المتفق عليها على المستويين الإقليمي و/أو الوطني (بما في ذلك من خلال توسيع نطاقها ليشمل مؤشرات جديدة)، وعمليات ومؤسسات المراقبة المستدامة. ويمكن تحديد هذه المبادئ كشرط في البرامج التي تمول عملية جمع البيانات أو معالجتها (مع استثناءات واضحة للبحث الأساسي/النظري).

الرسالة الرئيسية رقم 7 – المعرفة المفيدة: الاستفادة من المعارف الحالية

124. تتولد المعرفة الضرورية في مراكز المعرفة، أو الجامعات، أو المؤسسات، أو التقييمات المحلية، أو البرامج البحثية، أو تمتلكها المجتمعات المحلية والأخصائيين الممارسين، غير أنها تنتقل بشكل غير كافٍ أو غير فعال إلى صانعي القرارات. وعلى الرغم من تطوير أدوات متنوعة للتعاون العلمي (في البحث والابتكار)، مع تلقي دعم قوي من الاتحاد الأوروبي، فما زالت هناك تباينات كبيرة في مستوى دعم الرصد والابتكار بين بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط، وبلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. عند وجود تعاون وتبادل للمعلومات بين العلوم والسياسات والممارسات، فغالباً ما يعتمد ذلك على مشروع بذاته، ومن ثم يكون هذا التعاون والتبادل قصير الأجل، مع تكاليف مدخلات مرتفعة ورسملة محدودة عبر الزمن. ومن هنا، تمهد المبادرات التي ظهرت مؤخراً، مثل شبكة خبراء المتوسط حول التغير المناخي والبيئي العلمية المتعلقة بتغير المناخ الطريق أمام مصادر معرفة موحدة أكثر و"جاهزة للاستخدام". فضلاً عن أنه يمكن زيادة تعميم الجهود المبذولة من خلال تطوير منصات فعالة لتبادل البيانات والمخرجات.

الرسالة الرئيسية رقم 8 – الرصد: تنفيذ أطر عمل الرصد المشتركة واستدامتها وتوسيع نطاقها

125. الاعتماد على أطر العمل المشتركة القائمة شرط للمتابعة الفعالة للجهود التي بذلت مؤخراً. وتشمل الأولويات في سياق اتفاقية برشلونة:

- تنفيذ برامج الرصد الوطنية التي تتماشى مع برنامج التقييم والرصد المتكاملين؛ لسد الثغرات المعرفية ذات الأولوية المحددة في تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017. حدد تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017 مجموعة واسعة من الثغرات المعرفية لتنفيذ برنامج التقييم والرصد المتكاملين ووضع تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023. وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي الساحلي والبحري، على سبيل المثال، لا تزال البيانات الخاصة بالموائل البحرية شحيحة ومجزأة ويتم تخفيضها مع مرور الوقت وسوف تستفيد من التخطيط الكامل لأهم الموائل البحرية.
- وضع بروتوكولات تبادل البيانات،
- تناول المسائل التي تشكل شواغل ناشئة ليس هناك رصد كافٍ في الوقت الحالي لعمليات استخراج المعادن وغيرها من الأنشطة البحرية الناشئة، فضلاً عن انتشار الملوثات التي تشكل شواغل ناشئة؛
- توسيع نطاق الرصد ليشمل أيضاً العوامل المحركة والضغوط والآثار والاستجابات، لتوفير معلومات متكاملة للتصميم الفعال للتدابير من أجل تحقيق الوضع البيئي الجيد.

الرسالة الرئيسية رقم 9 – الشفافية: توثيق المخاطر التي ينطوي عليها التدهور البيئي والتفاوت الاجتماعي - الاقتصادي والإبلاغ

بها

126. إن زيادة دمج التنمية المستدامة في القرارات العامة والخاصة وقرارات المواطنين تتطلب توثيق المخاطر المرتبطة بالتدهور البيئي وأوجه التفاوت المتزايدة والإبلاغ بها، لا سيما المخاطر المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الصحة والأمن الغذائي والحد من الفقر من خلال التوظيف. وفيما يتعلق بالجوانب البيئية، على وجه الخصوص، ينطوي ذلك على تقييم الخدمات الرئيسية للنظام الإيكولوجي والآثار الاجتماعية والاقتصادية بخصوص (1) التهديدات المحتملة مثل ارتفاع مستوى سطح البحر والتآكل الساحلي والظواهر الشديدة و(2) الأهداف البيئية مثل الحفاظ على النظام الإيكولوجي أو إصلاحه أو إنشاؤه على المستوى الإقليمي.

الرسالة الرئيسية رقم 10- التعلم عن طريق الممارسة: التعلم من خلال تشارك الخبرات والنيات استعراض الأقران من أجل سياسات تكيفية

127. تم تطوير العديد من الابتكارات الفنية والاجتماعية والإدارية في العقد الماضي، وما زال الكثير منها مستمرًا، بمشاركة عدد كبير من الجهات الفاعلة، وغالبًا ما تكون نواذ التمويل قصيرة الأجل. ثمة حاجة لوجود جهود رأسمالية جيدة التنظيم؛ لضمان الانتفاع من الدروس المستفادة والأدوات التجريبية في وضع السياسات المستقبلية والإجراءات الخاصة. يجب دمج الرسمة في عمليات المشاريع والبرامج، بدلًا من التعامل معها كفكرة لاحقة. حيث ينبغي إشراك الأخصائيين والخبراء في تحديد الشروط والأدوات الرئيسية اللازمة لمضاعفة الابتكارات الواعدة وتوسيعها كشرط من شروط التمويل.

128. إن إغلاق دورة السياسات بإجراء تقييمات لاحقة هو أمر أساسي لوضع سياسات متنسقة وشفافة وفعالة. ويمكن للأدلة المستمدة من التقييمات اللاحقة المستنيرة عن طريق عمليات تقييم مشتركة أن تسهم إلى حد كبير في وضع سياسات أكثر استنارة وفعالية، ونهج متعدد الاختصاصات بشكل أكبر، مع الخضوع للمساءلة، كما يمكن أن تقلل العبء التنظيمي. وبدلاً من العمليات والإحصاءات العامة وحدها، ينبغي للتقييم اللاحق أن ينظر في بعض التطبيقات العملية على أرض الواقع، وأن تجرى مناقشات مع الممارسين لتحديد الدروس المستفادة، وإجراءات المواءمة المنفذة خلال فترة المشروع، والعوائق المتكررة بما في ذلك الجوانب السلوكية.

129. تنص اتفاقية برشلونة على آلية شاملة لتقييم السياسات فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذها الأطراف المتعاقدة في تطبيق الاتفاقية؛ ولكن يتم تنفيذها بشكل جزئي، ولا تسمح هذه الآلية حاليًا باستخلاص استنتاجات بشأن فعالية إجراءات الأطراف المتعاقدة تلتمز الأطراف المتعاقدة بتقديم تقارير لاحقة حول التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها والتوصيات الصادرة عن مؤتمر الأطراف المتعاقدة بالإضافة إلى مدى فعالية هذه التدابير، وذلك بمقتضى المادة 26 من اتفاقية برشلونة. وتنص المادة 27 كذلك على أن يقيم مؤتمر الأطراف المتعاقدة، استنادًا إلى هذه العناصر، مدى الامتثال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها ويوصي بالتدابير التصحيحية الممكنة. تعد آلية تقييم السياسات هذه بالغة الأهمية من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقية وأدواتها وتتطلب مزيدًا من الدعم للأطراف المتعاقدة للتطبيق الكامل لأحكام الاتفاقية.

130. من المرجح أن تظل فجوات البيانات حقيقة واقعة في المستقبل، ويجب ألا يمنع ذلك صناع القرارات من اتخاذ أي إجراءات. وعملاً بالمبدأ الوقائي المنصوص عليه في اتفاقية برشلونة، يدعى أصحاب المصلحة إلى اتخاذ إجراءات مستندة إلى الأدلة تشمل مختلف مصادر البيانات المتاحة، دون تأخير تنفيذ التدابير الحاسمة عندما تكون البيانات غير مكتملة.

الاستنتاج

131. لقد أظهرت الأقسام أعلاه أن الهدف الشامل لاتفاقية برشلونة، وهو "الحفاظ على التراث المشترك وتنميته المستدامة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية"، لا يمكن تحقيقه من خلال مواصلة السير في المسارات الحالية وأنه يتطلب تغييرًا تحويليًا. فالتعديل المنهجي للسلوك يستدعي اتباع نهج شامل بمشاركة نشطة من جميع أصحاب المصلحة في مختلف خطوات دورة السياسات. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لتكامل المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في مسارات تحول واقعية ولكن مرغوبة.

موجز بالحقائق والرسائل الرئيسية

<p>الحقائق الرئيسية: إن المنطقة ليست على المسار الصحيح لتحقيق أهداف الاستدامة المشتركة المتفق عليها</p> <p>1 – الاتجاهات الديموغرافية: في تصاعد وهي شمالية جنوبية وحضرية بشكل متزايد، مع وجود الفئات الأصغر سنًا في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (SEMC)</p> <p>2 – التنمية البشرية: أحرز تقدمًا كبيرًا في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط مع استمرار وجود انقسامات كبيرة بين الشمال-الشرق/الجنوب</p> <p>3 – الوضع الاقتصادي الكلي: زيادة مواطن الضعف المرتبطة بالاعتماد على الأسواق الدولية والاتجاهات العالمية</p> <p>4 – الوضع البيئي الجيد: يعتمد تطوير الأنشطة البشرية على جودة البيئة</p> <p>5 – الضغوط الناتجة عن القطاعات الاقتصادية: في ازدياد بسبب النمو المستمر والسريع في القطاعات الملوثة والمستهلكة للموارد وتوزيع الأنشطة في المناطق البحرية</p> <p>6 – التغيرات في الغطاء الأرضي والاستخدام الأرضي: خسارة مستمرة للغطاء الأرضي الطبيعي واستخدام الأراضي الزراعية، لا سيما في المناطق الساحلية</p> <p>7 – توفير خدمات النظم الإيكولوجية مهدد بالآثار المترتبة: تؤدي الضغوط المتعددة التي يسببها الإنسان إلى وجود آثار تراكمية تهدد التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بما في ذلك توفير الموارد الحيوية</p> <p>8 – صحة الإنسان: تحسنت ولكن يثير تغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية وتلوث الهواء والماء، بما في ذلك من خلال، النفايات وأنماط الاستهلاك والإنتاج شواغل صحية متزايدة</p> <p>9 – آثار تغير المناخ: تؤثر بالفعل على البحر الأبيض المتوسط، مما يؤدي إلى تفاقم التحديات الحالية</p> <p>10 – التقدم المتعلق بتحديات التي تواجه السياسات: ظل التعاون نشطًا في عدد من القضايا البيئية رغم الظروف الجغرافية السياسية الصعبة</p> <p>11 – التعاون الإقليمي فيما يتعلق بالأهداف المشتركة: سمح التعاون الإقليمي بتحديد الأهداف والمقاصد المشتركة الخاصة بالاستدامة والاتفاق عليها بصورة جماعية</p> <p>12 – النهج الخاصة بالنظام الإيكولوجي والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري: يتم الاعتراف بها بشكل متزايد كأدوات فعالة لمعالجة العوامل النظامية والضغوط المجتمعة والتأثيرات المترتبة</p> <p>13 – مصادر التلوث: عالجت الاستثمارات ومبادرات التعاون بعض مصادر التلوث الرئيسية والمخاطر الصحية، ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة</p> <p>14 – السياسات التكيفية: تتزايد القدرة على توليد معارف تتسم بالترابط فيما بينها وقابلة للاستخدام بصورة جماعية وقابلة للمقارنة مع غيرها، وذلك استنادًا إلى أطر التقييم المشتركة والتكنولوجيا</p>

<p>الرسائل الرئيسية: اتخاذ إجراءات مستتيرة تحويلية من أجل التنمية المستدامة</p> <p>1 – الإنفاذ: إنفاذ الأهداف والالتزامات المشتركة المتفق عليها على المستوى الإقليمي:</p> <ul style="list-style-type: none">- وضع مجموعة من المعايير والمؤشرات ذات الصلة واختبارها لتقييم مدى الامتثال، بما في ذلك اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.- تطوير التعاون القضائي على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط وعلى المستويات دون الإقليمية، بما في ذلك ما يتعلق باكتشاف التلوث المتعمد الناشئ عن النقل البحري وفرض العقوبات عليه من خلال شبكة البحر الأبيض المتوسط من المسؤولين المكلفين بإنفاذ القوانين ذات الصلة بالاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن (MARPOL). <p>على المستوى الوطني:</p> <ul style="list-style-type: none">- اعتماد الأحكام اللازمة في التشريعات الوطنية للسماح باتخاذ الإجراءات القانونية.- تعزيز التعاون بين الهيئات القضائية والإدارية.- بناء قدرات الأفراد والمؤسسات القضائية والإدارية. <p>على المستوى المحلي:</p> <ul style="list-style-type: none">- تشجيع مبادرات الإدارة الحالية (مثل إدارة موارد المياه) والإستراتيجيات (مثل بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية) والشبكات الخاصة بها <p>2 – القدرة المؤسسية: إبراز دور المؤسسات البيئية وتوضيح المخاطر على المستوى الإقليمي:</p> <ul style="list-style-type: none">- تعزيز عملية التصديق على بروتوكولات اتفاقية برشلونة، وخاصة بروتوكول النفايات الخطرة (7 تصديقات)، والبروتوكول البحري (8 تصديقات)، وبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (11 تصديقًا).- الإعداد لتعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة من مناطق مراقبة الانبعاثات (ECA).- تنظيم الأنشطة الناشئة في البحر والملوثات الناشئة.
--

- دمج التسلسل الهرمي الخاص بالتخفيف في اللوائح وتصميم البرنامج من خلال تبادل الممارسات الحسنة وتعزيز اللوائح.

على المستوى الوطني:

- تعزيز المؤسسات من أجل إدماج الشواغل البيئية في السياسات القطاعية.
- إلغاء الإعانات على مصادر الطاقة غير المتجددة واستخراج المياه الجوفية، واستهداف الدعم الاستهلاكي المباشر للفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً.

على المستوى المحلي:

- زيادة وعي أصحاب المصلحة ومشاركتهم من خلال:
 - إتاحة الوصول العام إلى المعلومات وفرص المشاركة؛
 - التثقيف بشأن التنمية المستدامة؛
 - المساواة بين الجنسين: الاستهلاك والاستثمار المستدامان، سبل المعيشة والتنمية الاقتصادية؛
 - الاستخدام الكامل للفرص التكنولوجية التي توفرها شبكة الإنترنت من خلال الأجهزة المحمولة وشبكات التواصل الاجتماعي؛
 - إنفاذ تقييم الأثر البيئي وامتداده إلى التقييم البيئي الإستراتيجي بما في ذلك التقييمات الاجتماعية؛
 - إجراء التقييمات الاقتصادية التي تبين المنافع الاقتصادية والاجتماعية المشتركة الخاصة بالإجراءات البيئية، بما في ذلك المعلومات الغذائية ووضع الملصقات التعريفية.
- تعزيز القدرات الإدارية للحكومات المحلية (البلديات) والوكالات الفنية وأنشطة التعاون فيما بينها.

3 – الإجراءات المحلية: تحويل الالتزامات الوطنية والدولية إلى إجراءات محلية تتناسب مع السياق الإقليمي

على المستوى الوطني:

- وضع آليات مناسبة لتعميم الالتزامات الدولية في التخطيط المحلي من خلال التنسيق بين الإدارات المحلية والخدمات الفنية القطاعية المركزية واللامركزية.

على المستوى المحلي:

- وفي سياق تغير المناخ، تعزيز المحافظة على نظم إيكولوجية معينة وإصلاحها، مثل الأراضي الرطبة والغابات المحيطة بالمدن والترب الزراعية السليمة وموائل شواطئ البحار الضحلة مثل مروج بوسيدونيا.
- تشجيع إنشاء شبكات بين جزر البحر الأبيض المتوسط الصغيرة، مع الاعتراف بتفرد هذه المناطق وقيمتها.
- تعزيز أشكال الحوكمة المحلية المبتكرة من خلال التنظيم الجماعي والإبداعات التي يقودها المواطنون في قطاعات الزراعة المستدامة وتربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك والسياحة البيئية، وخلق فرص العمل وتنويع الاقتصاد.
- تعزيز نهج سلاسل القيمة (بما في ذلك اقتصاد التدوير) من أجل إضفاء القيمة على المنتجات المحلية، مثل وضع الملصقات التعريفية والممارسات المستدامة وحماية صحة المستهلك.

4 – التحول نحو مستقبل مستدام: تحديث وتنويع مزيج السياسات

على المستوى الإقليمي:

- تحديد السيناريوهات المعقولة لمستقبل مستدام يتبع نهجاً تشاركياً.
- تعيين التدابير والاستثمارات اللازمة على المدى القصير والمتوسط والطويل لضمان حدوث انتقال مستدام.
- إلى جانب تنفيذ خارطة طريق نهج النظام الإيكولوجي على نحو يساهم في تحقيق الوضع البيئي الجيد في منطقة البحر الأبيض المتوسط، اعتماد مشروع إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وإنفاذه، والتوصية باستخدام مجموعة متكاملة من أدوات السياسة التكميلية والمنسقة، بما في ذلك الرصد والتقييم، وعمليات التخطيط المنسقة وآليات الحوكمة، وآليات التمويل المخصصة، والتدريب والاتصال والمعلومات وأدوات السياسات المتعلقة بالأراضي، ونظم الإنفاذ الفعالة

على المستوى الوطني:

- تطوير أدوات منسقة من خلال مزج السياسات، وربط التدابير التنظيمية بالأدوات الاقتصادية (مثل التدابير المالية، والمسؤولية الاجتماعية الخاصة بالمنتجين، مبدأ تحميل الملوث عواقب عمله، الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وما إلى ذلك)، وزيادة الوعي والاتفاقات الطوعية، والتخطيط المستدام لاستخدام الأراضي.
- استكمال اللوائح والخطط باستخدام آليات التمويل المناسبة التي تشمل القطاع الخاص بما في ذلك البنوك وشركات التأمين.
- تشجيع الاستثمارات وتحديد الأسعار من أجل تحسين كفاءة استخدام المياه، بما في ذلك إعادة تدوير مياه الصرف الصحي لاستخدامها في الري أو تغذية طبقات المياه الجوفية مع تشجيع تحديد أولويات الطلب من خلال سياسة التسعير، ولا سيما في قطاع الزراعة.

على المستوى المحلي:

- توفير تمويل دائم للتكاليف التشغيلية الخاصة بالمناطق البحرية المتمتع بالحماية، وبالتحديد تشجيع صناديق الجهات المانحة من القطاعين العام والخاص مثل الصندوق البيئي للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط (MedFund) الذي تم إنشاؤه مؤخراً على المستوى الإقليمي.

- تعزيز الممارسات المبتكرة، لا سيما فيما يتعلق بتنمية السياحة البيئية، وإعادة استخدام النفايات في اقتصاد التدوير، واستبدال المواد السامة، والزراعة الحراجية، والزراعة الإيكولوجية، وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك المستدامة، ومصادر الطاقة غير الأحفورية، وما إلى ذلك.

5 - إقامة الشبكات والبناء المشترك: تطوير أطر العمل التعاونية الدائمة

على المستوى الإقليمي:

- تعزيز مكانة لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة وتأثيرها وإنشاء منتدى البحر الأبيض المتوسط بشأن التنمية المستدامة.
- تعزيز التعاون بين شبكات أصحاب المصلحة والمؤسسات الإقليمية التي لها ولاية تكميلية.

على المستوى الوطني:

- تعزيز إنشاء لجان وطنية معنية بالتنمية المستدامة تضم أصحاب المصلحة المتعددين، وتعزيز التفاعلات الوطنية والمواضيعية بين العلوم والسياسات.

على المستوى المحلي:

- تعزيز الشراكات المحلية الدائمة بين السلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

6 - الاستبصار: توقع تحول المناطق الساحلية والبحرية

على المستوى الإقليمي:

- وضع إطار عمل قوي وعملي من أجل إدارة المياه الدولية في البحر الأبيض المتوسط.
- دعم تطوير المناطق البحرية المتمتعة بالحماية الكبيرة في المياه الدولية على امتداد تحديد المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية (EBSA).

على المستوى الوطني:

- وبغية مواجهة توسيع الأنشطة البشرية في البحر، بما في ذلك صناعات التكنولوجيا الحيوية المستقبلية، وعمليات استخراج الطاقة والمعادن من تحت سطح الماء، يتعين أن يمتد نهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وممارساتها إلى المياه البحرية من خلال تخطيط الحيز البحري وأن يشمل ذلك المناطق البحرية المتمتعة بالحماية.

على المستويات الوطنية/المحلية:

- وفيما يتعلق بآثار تغير المناخ، ينبغي تصميم استراتيجيات تكيفية خاصة بارتفاع مستوى سطح البحر الحالي والمرتبب، والتآكل الساحلي، والظواهر الساحلية الشديدة، من خلال عدة وسائل من ضمنها الاستخدام واسع النطاق للحلول التي تستند إلى الطبيعة.

7 - المعرفة المفيدة: استغلال المعرفة المتوفرة حاليًا

على المستوى الإقليمي:

- تعزيز منصات الترابط بين العلوم والسياسات (SPI)، مثل الشبكة العلمية الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط نحو المزيد من الموارد المعرفية الموحدة والجاهزة للمستخدمين.

على المستوى الوطني:

- تشجيع المراصد الوطنية من خلال تطوير منصات فعالة لمشاركة البيانات والنواتج (مثل المرصد الوطني للمناطق الساحلية والبحرية).

على المستوى المحلي:

- تشجيع الاستخدام المشترك للمعرفة العلمية والمحلية لحل المشكلات المحلية.

8 - الرصد: العمل على تنفيذ القوانين وتحقيق عنصر الاستدامة وتوسيع أطر عمل الرصد المشترك

على المستوى الإقليمي:

- تطوير نظام المؤشرات المشتركة الخاص ببرنامج التقييم والرصد المتكاملين من خلال بروتوكولات تبادل البيانات المناسبة.
- توسيع أطر عمل المؤشرات المشتركة لتشمل أهداف التنمية المستدامة، علاوة على الضغوط البيئية الرئيسية والعوامل المحركة الاجتماعية والاقتصادية.

على المستوى الوطني:

- تنفيذ برامج الرصد الوطنية التي تتماشى مع برنامج التقييم والرصد المتكاملين؛ لسد فجوات المعرفة ذات الأولوية المحددة في تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017.
- مواصلة تطوير عملية جمع البيانات وتبادلها على مستوى مستجمعات المياه والمستوى المحلي لضمان تغطية البيانات لحوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله.

على المستوى المحلي:

- بناء الوسائل والقدرات لجمع البيانات ومشاركتها دعمًا للمبادرات المحلية.

9 - الشفافية: توثيق المخاطر المتعلقة بالتدهور البيئي وأوجه التفاوت الاجتماعية والاقتصادية وإبلاغها

على المستوى الإقليمي:

- تطوير دليل لتفاعلات أهداف التنمية المستدامة وآليات استعراض الأقران في سياق البحر الأبيض المتوسط.

على المستوى الوطني:

- تقييم خدمات النظام الإيكولوجي الرئيسية والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بالتهديدات الحالية والمحتملة والأهداف البيئية مثل الحفاظ على النظام الإيكولوجي وإصلاحه.

على المستوى المحلي:

- المشاركة في توثيق المخاطر المرتبطة بالتدهور أو أوجه التفاوت المتزايدة فيما يتعلق بالمكونات البيئية والاجتماعية والاقتصادية وإبلاغها، وذلك من خلال المنصات المحلية الحالية.

10 - التعلم عن طريق الممارسة: التعلم من خلال تشارك الخبرات وآليات استعراض الأقران من أجل سياسات**تكيفية****على المستوى الإقليمي:**

التطبيق الكامل لآلية تقييم شاملة لسياسة اتفاقية برشلونة حيث تلتزم الأطراف المتعاقدة بتقديم تقارير لاحقة عن التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها (المادة 26)، وتقييم مؤتمر الأطراف لمدى الامتثال والتوصية بالتدابير التصحيحية الممكنة (المادة 27)

على المستوى الوطني:

دعوة جميع أصحاب المصلحة والمؤسسات إلى اتخاذ إجراءات قائمة على الأدلة تنطوي على مختلف مصادر البيانات المتاحة دون تأخير تنفيذ التدابير الأساسية عندما تكون البيانات غير مكتملة (مبدأ وقائي).

على المستوى المحلي:

- بناء الرسمة كجزء من عمليات المشروع والبرنامج، وتحديد الشروط والأدوات الرئيسية اللازمة لمضاعفة الابتكارات الواعدة وتوسيع نطاقها.
- إجراء تقييم لاحق مع مراعاة الإنجازات العملية على أرض الواقع مع الممارسين لتحديد الدروس المستفادة وعملية تكيف السياسة اللازمة خلال فترة عمل المشروع بأكملها.

المرفق الثاني

تقرير عن حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2019

ملخص لصناع القرار

جدول المحتويات

العوامل المحركة والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية	.I
تغير المناخ	.II
التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي	.III
الأنشطة الاقتصادية وما يترتب عليها من ضغوط	.IV
إدارة المناطق البحرية والساحلية	.V
الأمن الغذائي والمائي	.VI
البيئة والصحة	.VII
الحوكمة	.VIII
تقرير تجميعي حول التقدم المحرز والتحديات المستمرة التي لا تزال قائمة	.IX

إخلاء المسؤولية:

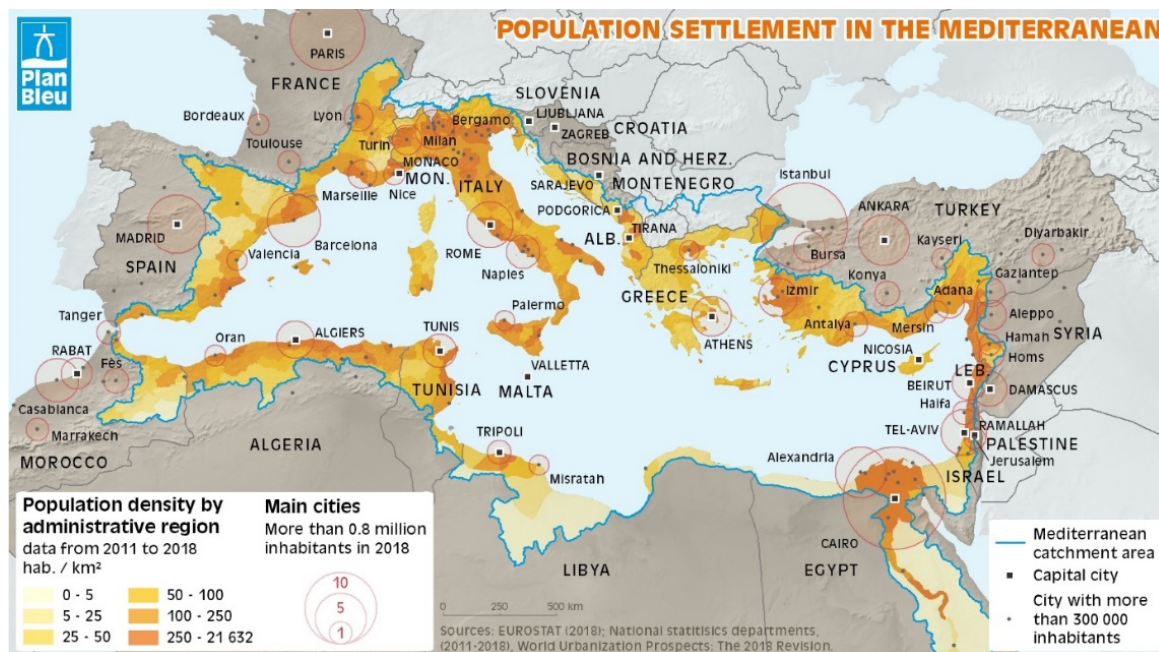
لا تتطوي التسميات المستخدمة في الوثيقة الحالية، ولا طريقة عرض المادة التي تتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو خطوطها الفاصلة. وليس هناك ما يضمن أن يكون توصيف واستخدام الحدود، والأسماء الجغرافية، والبيانات ذات الصلة الموضحة على الخرائط والمضمنة في القوائم، والجداول، والمستندات، وقواعد البيانات الموجودة في الوثيقة الحالية خاليًا من الأخطاء، ولا ينطوي بالضرورة على إقرار أو قبول رسمي من جانب الأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة. ولا تتحمل الأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة المسؤولية عن البيانات ولا تضمن أنها صحيحة، أو دقيقة، أو كاملة. وتقبل الأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة فقط الحدود الدولية والإدارية المعتمدة من الأمم المتحدة

المرفق الثاني: تقرير عن حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2019. ملخص لصناع القرار

مقدمة

1. تتعرض منطقة البحر الأبيض المتوسط لضغوط بشرية متزايدة أدت إلى تدهور البيئة على مر العقود الماضية بسبب النمو السكاني وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة والتطور التكنولوجي المصاحب لذلك، بالإضافة إلى العلاقة المستمرة بين النمو الاقتصادي واستهلاك الموارد وانبعاثات الكربون. ومن المتوقع أن تتسبب التغيرات المتصاعدة في استخدام الأراضي والمناطق البحرية، واستغلال الموارد والكائنات، والتلوث وتغير المناخ في تفاقم مواطن الضعف النظامية والمجتمعة الموجودة بالفعل في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والمؤدية إلى وجود "العديد من الضغوطات وأوجه الإخفاق النظامية" (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2014) مما يُعرض أمور الصحة وسبل المعيشة للخطر.
2. هناك تقدم في الاستجابة للسياسات والإجراءات من أجل إدارة منطقة البحر الأبيض المتوسط بطريقة أكثر استدامة، مما أدى إلى وجود نتائج إيجابية مقارنة بسيناريوهات عدم التدخل. ومع ذلك لم تكن هذه النتائج كافية لتقليل أكبر الضغوطات الواقعة على البيئة والسماح بحماية البحر الأبيض المتوسط للأجيال الحالية والمستقبلية مع تلبية احتياجات التنمية البشرية. لا تسمح الاتجاهات الحالية بتحقيق الوضع البيئي الجيد للبحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2020. وتماشياً مع الاتجاهات في جميع أنحاء العالم، "لا يمكن تحقيق الأهداف العالمية لعام 2030 وما بعدها إلا من خلال التغييرات التحويلية عبر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية" (المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعنى بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، 2019).
3. يمكن حماية بيئة البحر الأبيض المتوسط مع تعزيز التنمية البشرية في آن واحد، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات بين دول البحر الأبيض المتوسط، عن طريق بذل الجهود العاجلة والجماعية من أجل إحداث تغييرات تحويلية. هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات إعادة تنظيم أساسية للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التغييرات في النماذج والقيم، وذلك لمتابعة مشاركة البلدان في تحقيق الوضع البيئي الجيد للبحر الأبيض المتوسط والمناطق الساحلية، وعلى نطاق أوسع من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار جدول أعمال عام 2030 في المنطقة.

I. العوامل المحركة والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية

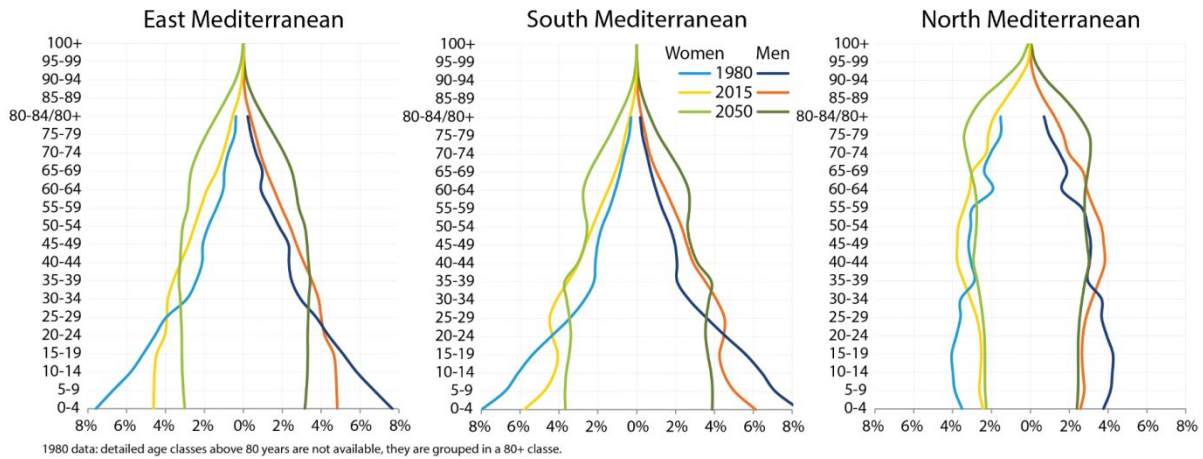


الشكل 1: الكثافة السكانية حسب المنطقة الإدارية والمدن الرئيسية في منطقة مستجمعات المياه في البحر الأبيض المتوسط (المصدر: يوروستات، 2018؛ إدارات الإحصاءات الوطنية، 2011-2018، آفاق التحضر في العالم: تنقيح عام 2018)

4. وعلى الرغم من اختلافاتها، فإن بلدان البحر الأبيض المتوسط ما زالت على اتصال وثيق. يجمع بين البلدان الواقعة على طول البحر الأبيض المتوسط تراثاً مشتركاً، وتشابهاً في أنماط الحياة والقيم، والتعرض للمخاطر والآثار المناخية والبيئية، والتحضر والتآكل الساحلي، والضغط السياحي المتزايد. إن التباينات مهمة أيضاً: استمرت الفجوة على مدار العقد الماضي بين بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط وبلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بالتنمية البشرية والديناميات الديموغرافية وإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية وحماية البيئة. تؤدي هذه الاختلافات إلى حدوث تفاوتات كبيرة في القدرة على الصمود والقدرة التكيفية للتعامل مع التغيرات البيئية والمناخية الحالية والمتوقعة. لا تزال دول المنطقة متصلة فيما بينها، في الوقت الذي تواجه فيه

مواقف متباينة، من خلال التدفقات المكثفة للأشخاص (الهجرة والسياحة)، والسلع ومنتجات الطاقة (خاصة عبر النقل البحري)، والموارد المالية (الاستثمارات الأجنبية)، وتبادل المعلومات والنفعالات الاجتماعية (زيادة اشتراكات الهاتف المحمول وعدد الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي)، وكذلك عبر التدفقات البيئية (التدفقات النهرية والتيارات البحرية).

5. سكان دول منطقة البحر الأبيض المتوسط هم القوى المحركة للتغير البيئي. زاد العدد الإجمالي من حوالي 475 مليون نسمة في عام 2010 إلى 514 مليون نسمة في عام 2018، وهو ما يمثل 6.8% من سكان العالم. يعيش ما يقرب من ثلث سكان البحر الأبيض المتوسط في المنطقة الساحلية ويقيم أكثر من 70% منهم في المدن. تتم الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. ويكون السياق الديموغرافي الإقليمي متنوع للغاية في الشواطئ الشمالية والجنوبية. تتميز بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط بانخفاض معدل الخصوبة، والسكان المسنين، ومعدل منخفض نسبيًا من القوة العاملة. تمر دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بمرحلة تحول ديموغرافي، مع نمو سكاني أعلى نسبيًا، وسكان أصغر سنًا بشكل عام، وبالتالي معدل أعلى من القوة العاملة.

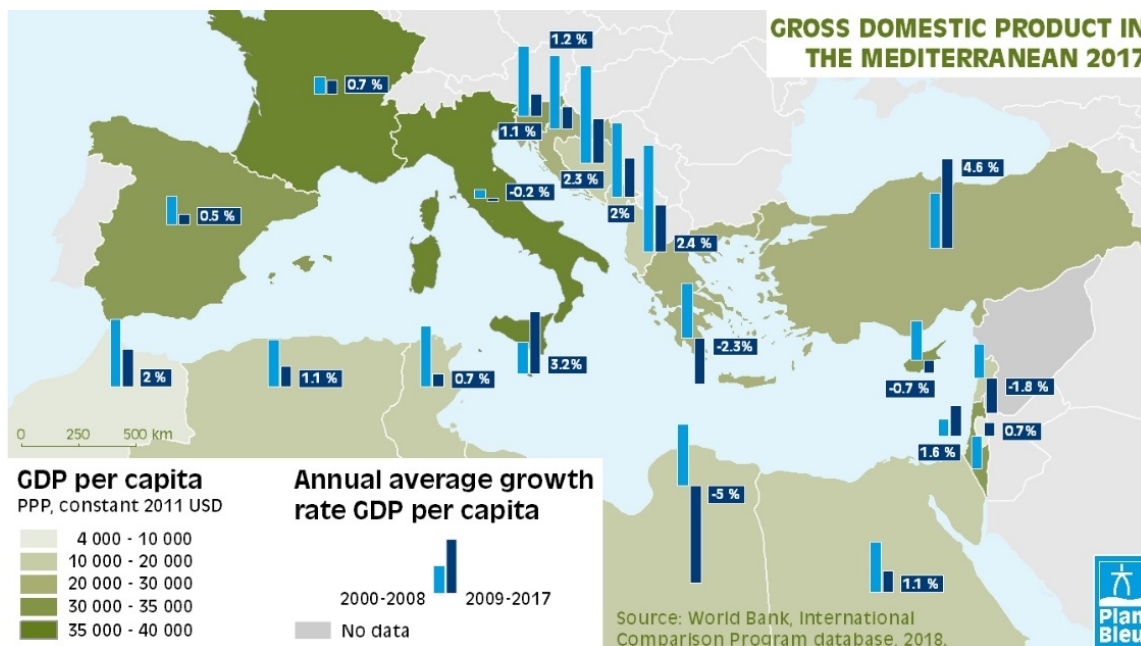


الشكل 2: التوزيع العمري للسكان في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وجنوبه وشماله، لعام 1980 و 2015 وتوقعات عام 2050 (المصدر: التوقعات السكانية في العالم، 2017)

6. كانت المنطقة دوماً مفترق طرق لهجرة الأشخاص والمجتمعات. شملت الهجرة داخل دول البحر الأبيض المتوسط غير التابعة للاتحاد الأوروبي فحسب حوالي 7.5 مليون شخص، في حين شملت الهجرة من دول البحر الأبيض المتوسط غير التابعة للاتحاد الأوروبي إلى دول البحر الأبيض المتوسط التابعة للاتحاد الأوروبي حوالي 5.7 مليون شخص. إن عدد اللاجئين القادمين من دول البحر الأبيض المتوسط مرتفع بشكل خاص، إذ يأتيون بشكل رئيسي من فلسطين وسوريا. وعدد اللاجئين المستضافين في بلدان البحر الأبيض المتوسط مرتفع كذلك، سواء من حيث العدد المطلق للاجئين أو من حيث نسبة السكان في البلد المضيف، لا سيما في لبنان ومالطا وتركيا. فالحرب وانعدام الفرص الاقتصادية، والتغيرات المناخية والبيئية هي من بين أهم الأسباب الجذرية المؤدية للهجرة.

7. وعلى الرغم من هذه الصعوبات الديموغرافية والجيوسياسية، شهدت التنمية البشرية، وفقاً لقياس مؤشر التنمية البشرية، اتجاهًا عامًا صاعدًا خلال العقد الماضي. كذلك تقلصت الفجوات بين الشواطئ الشمالية والجنوبية والشرقية ولكنها ما تزال موجودة. لقد تحسن التعليم الأساسي في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط لا سيما على مدار العقد الماضي. حيث وصل تعليم البنات إلى مستويات تعادل تعليم البنين في المراحل الابتدائية والثانوية، رغم أن النسبة التي تُمثّلها النساء من القوة العاملة لا تزال منخفضة بالنسبة لمعظم المنطقة. تعد بطالة الشباب أيضاً مشكلة رئيسية في معظم أجزاء حوض البحر الأبيض المتوسط، إذ تصل معدلات البطالة إلى ثلاثة أضعاف معدلات البطالة على المستوى الوطني.

8. معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط أعلى بصورة طفيفة من معدلات النمو في دول البحر الأبيض المتوسط التابعة للاتحاد الأوروبي، ولكنها لا تسمح في الحالي لهذه الدول بالتحاق سريعاً بالركب. انخفضت حصة القيمة الزراعية والصناعية المضافة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني خلال السنوات العشرين الماضية في غالبية دول البحر الأبيض المتوسط لصالح الخدمات التي تستأثر بشكل عام بما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي الوطني أو أكثر. تستمر الأنظمة الاقتصادية الخاصة ببلدان البحر الأبيض المتوسط في الاعتماد على الاستهلاك غير المستدام للمواد وانبعاثات الكربون لإنتاج القيمة المضافة، حتى إذا تم تحقيق بعض التحسينات في العديد من بلدان البحر الأبيض المتوسط.



الشكل 3: الناتج المحلي الإجمالي في بلدان البحر الأبيض المتوسط، 2017 (المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات برنامج المقارنة الدولية، 2018)

9. يتميز السياق الاقتصادي في المنطقة بشكل عام باعتماد اقتصادي كبير على الواردات، لا سيما الوقود الأحفوري والحبوب. تعكس حالات العجز التجاري العام المقترن بهياكل اقتصادية غير متنوعة وعجز في الميزانية، لا سيما في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، مدى الصعوبات التي تواجهها النظم الاقتصادية الوطنية من أجل تعزيز قدرتها على الصمود أمام الظروف والصدمات الداخلية والخارجية وتعزز ذلك. وعلى نحو متوازٍ، ازداد الدين الحكومي على مدار العقد الماضي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الوطني في معظم البلدان ووصل إلى ما يقرب من 100% أو أعلى من الناتج المحلي الإجمالي الوطني في ثلث بلدان البحر الأبيض المتوسط. يمكن أن تشكل معدلات الديون المرتفعة والمتصاعدة خطراً على عنصر الاستدامة المالية وقد تعرقل الاستثمارات العامة المطلوبة في قطاع البيئة. وإحدى السمات الأخرى التي تتميز بها العديد من النظم الاقتصادية في بلدان البحر الأبيض المتوسط هي وجود قطاع غير رسمي كبير.

الشكل 4: إجمالي الدين العام للحكومة، ونسبته المئوية من إجمالي الناتج المحلي عام 2007 و2016 (المصدر: التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي)

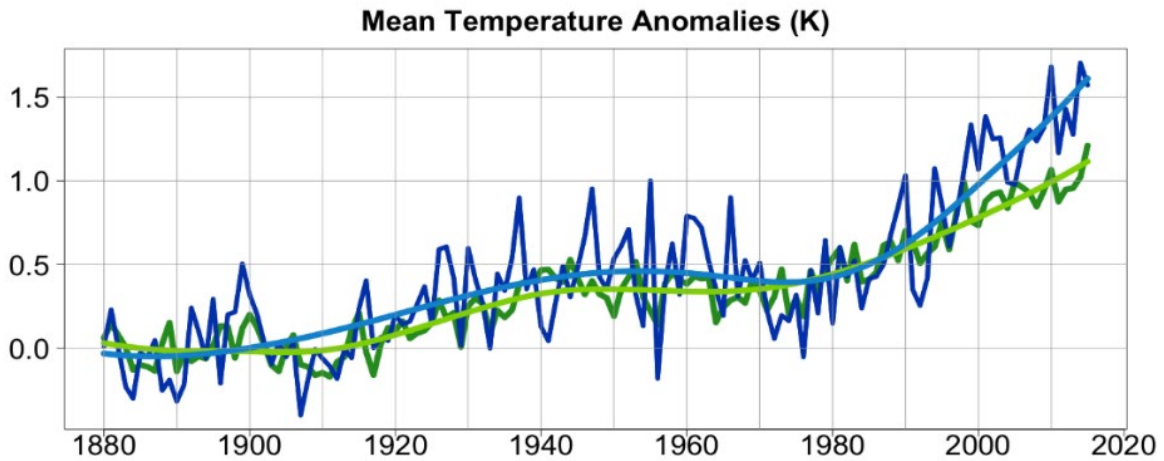
10. لم تحقق أطر التعاون ومخططات التكامل المتعلقة بالعلاقات الأوروبية المتوسطية الرخاء المشترك على مدار العقد الماضي. واعتمد الاندماج السياسي على المؤتمرات الوزارية المواضيعية والاجتماعات البرلمانية، والتعاون في المسائل المتعلقة بالأمن. حقق التكامل الاقتصادي تقدماً ملحوظاً مع إلغاء التعريفات الجمركية بموجب اتفاقيات التجارة الحرة، وخاصة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام. ومع ذلك، ما زالت التجارة الاقتصادية داخل المنطقة محدودة.

II. تغيير المناخ

11. إن حوض البحر الأبيض المتوسط يعاني بالفعل من تغيير المناخ، بمعدلات تتجاوز متوسط المعدلات العالمية. حيث يُصنّف تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ IPCC AR5 منطقة البحر الأبيض المتوسط على أنها منطقة "سريعة التأثير للغاية بتغيير المناخ" بسبب تأثير عوامل الإجهاد المتعددة و"أوجه الإخفاق النظامية" ذات الصلة المتوقعة من خلال تفاقم أوجه الضعف الموجودة بالفعل، بما في ذلك التحول الحضري المرتفع في المناطق الساحلية والقدرة التكييفية المحدودة للبلدان الساحلية، لا سيما في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط.

12. ارتفعت درجة حرارة الهواء في حوض البحر الأبيض المتوسط بالفعل بمقدار + 1.6 درجة مئوية وهي قيمة أعلى من القيم السابقة للعصر الصناعي، وتتجاوز بكثير المتوسط العالمي، وتشير التوقعات المستقبلية إلى ارتفاع درجات الحرارة بحوالي + 2.2 درجة مئوية، في حين أن المتوسط العالمي سيتجاوز الحد + 1.5 درجة مئوية. وسيكون الانحترار أكثر وضوحاً خلال أشهر الصيف، ومن المتوقع التعرض لموجات حر بشكل متكرر أكثر من الماضي، خاصة في الشرق، مع تفاقم الوضع بشكل أكبر في

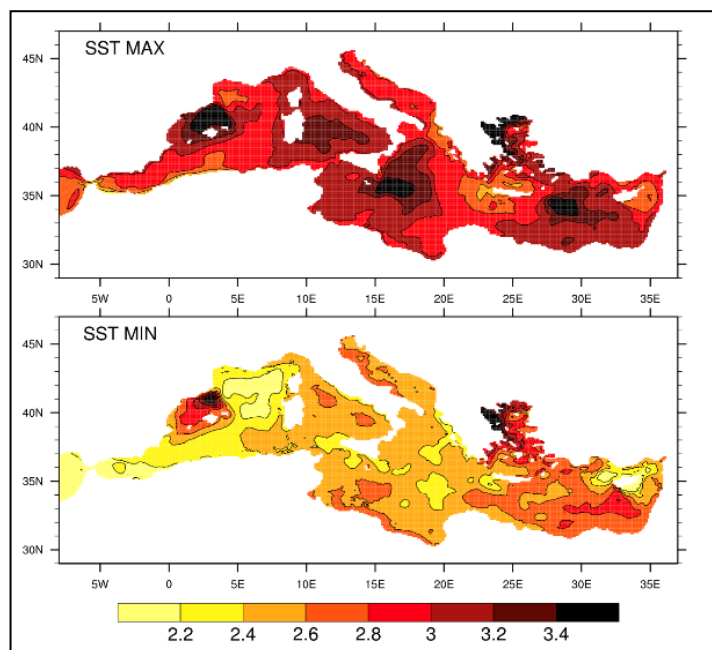
المدن بسبب تأثير "جزر الاحترار الحضرية". لقد زادت وتيرة وحدة كل من فترات الجفاف وأحداث هطول الأمطار الغزيرة بالفعل منذ عام 1950، ومن المتوقع أن تستمر في الازدياد. من المرجح أن يكون الاحترار العالمي البالغ 2 درجة مئوية مصحوبًا بانخفاض في معدل هطول الأمطار في الصيف بنسبة تتراوح من 10% إلى 15% تقريبًا في بعض المناطق، في حين أن الزيادة في درجة حرارة التي تتراوح من 2 إلى 4 درجات مئوية سنويًا ستشير بدورها إلى انخفاض في معدلات هطول الأمطار بنسبة تصل إلى 30% في جنوب أوروبا، خاصة في فصلي الربيع والصيف. من المرجح أن تشتد فترات هطول الأمطار الغزيرة بنسبة من 10% إلى 20% في جميع فصول السنة باستثناء فصل الصيف. ومن المتوقع أيضًا أن ترتفع درجة حرارة مياه البحر الأبيض المتوسط ما بين +1.8 درجة مئوية و +3.5 درجة مئوية بحلول عام 2100، مع توقع وجود بؤر ساخنة في شرق إسبانيا وشرق البحر الأبيض المتوسط. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يرتفع مستوى سطح البحر بنحو 3 سم في كل عقد، وهي زيادة حادة مقارنة بالفترة من 1945 إلى 2000 (0.7 مم في السنة) ومماثلة للزيادة في منسوب سطح البحر عالميًا. وأخيرًا، فإن مياه البحر الأبيض المتوسط عُرضة لتحميص المحيطات¹⁰⁶.



الشكل 5: احتراز الغلاف الجوي على مر التاريخ، على مستوى العالم وفي حوض البحر الأبيض المتوسط. تُعرض حالات انحراف المتوسط السنوي في درجة حرارة الهواء فيما يتعلق بالفترة من عام 1880 إلى 1899، مع عرض منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط (باللون الأزرق)

¹⁰⁶ انخفاض درجة الحموضة في الماء بسبب امتصاص ثاني أكسيد الكربون المنبعث عن الأنشطة البشرية

وباقى الكرة الأرضية (باللون الأخضر) بعد تسوية المنحنيات ودون تسويتها. تتوفر البيانات من بيركلي إيرث عبر الموقع: <http://berkeleyearth.org> (المصدر: كرامر وآخرون، 2018).



الشكل 6: الحدود القصوى (في الأعلى) والحدود الدنيا (في الأسفل) لحالات انحراف درجة حرارة سطح البحر، للفترة 2009-2019 (مقابل الفترة 1990-1961) بالدرجات المئوية (المصدر: أدلوف وآخرون، 2015).

13. من المتوقع أن يكون لتغير المناخ تأثيرات كبيرة على البيئة البرية والساحلية والبحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتشمل تلك التأثيرات حدوث زيادة متوقعة للجفاف، بسبب انخفاض معدل هطول الأمطار والاحترار؛ وتساعد مخاطر حدوث حرائق أكثر تواتراً وشدة مع زيادات متوقعة في المناطق المحترقة بنسبة من 40% و100%؛ والآثار السلبية على الحياة البرية في الأراضي الرطبة الداخلية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة بسبب انخفاض مستويات المياه وانخفاض جودة المياه أيضاً. سيؤدي الانخفاض المتوقع في سلامة النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي وقدرة تخزين الكربون إلى تعرية التربة وتقليل خصوبتها وحدث التصحر. من المتوقع أن ينخفض إجمالي إنتاجية المحاصيل إلى أكثر من 20% في عام 2080 في بلدان البحر الأبيض المتوسط، مع حدوث انخفاض شديد يبلغ قرابة 40% في الجزائر والمغرب، مما يهدد الأمن الغذائي الذي يمثل تحدياً بالفعل للسكان الذين من المتوقع أن يزداد عددهم.

14. إن الكثافة العالية بشكل خاص لسكان المناطق الساحلية والبنية التحتية للخط الساحلي، المرتبطة بنطاق المد والجزر المحدود، تجعل ساحل البحر الأبيض المتوسط معرضاً بشكل خاص للتغيرات المتعلقة بالمناخ ومستوى سطح البحر. ستسهم الأمطار الغزيرة وفترات الجفاف، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر، في زيادة مخاطر الفيضانات وحالات التآكل الساحلية، مع زيادة في الأضرار التي ستلحق بالبنية التحتية الرئيسية والمدن المتنامية والمكتظة بالسكان، والتي تقع بالدرجة الأولى في المناطق الساحلية. بشكل خاص من المتوقع أن تكون الآثار الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر مرتفعة بالنسبة لمعظم السواحل المنخفضة في حوض البحر الأبيض المتوسط. ومن المحتمل وقوع هذه المخاطر بشكل أكبر على امتداد الشواطئ الجنوبية والشرقية، حيث تكون أنظمة الرصد محدودة والقدرة التكيفية أقل بشكل عام مما هي عليه في الشمال. ستؤدي حالات التآكل والفيضانات الساحلية إلى فقدان الأراضي الساحلية حيث توجد مواقع مهمة للتراث الثقافي من خلال تعرض 85% من مواقع التراث الثقافي العالمي الواقعة على السواحل المنخفضة التسعة والأربعين لخطر حدوث الفيضانات وتعرض 75% منها لخطر التآكل الساحلي في الوقت الحالي بالفعل.

15. من المتوقع أن يكون لارتفاع درجة حرارة البحر وتحمض المحيطات آثار سلبية على التنوع البيولوجي البحري والأنشطة البشرية التابعة، بينما من المرجح أن يتناقص نشاط الأمواج ومد العواصف في المستقبل الذي يتسم بوجود درجات حرارة أكثر ارتفاعاً. إن ارتفاع درجات حرارة المياه سوف يؤدي إلى ارتفاع في معدلات الوفيات الجماعية للأنواع البحرية الحساسة (خاصة التجمعات المرجانية والإسفننج والرخويات)، وسوف يكون في صالح الأنواع البحرية التي تنجذب للمياه الدافئة، بما في ذلك الكائنات غير الأصلية على حساب الأنواع البحرية الأخرى التي تنجذب للمياه الباردة، ويتسبب في نقص الأكسجين أو عوز الأكسجين بمعدل متزايد في المناطق الساحلية الكبيرة. سيؤثر تحمض المحيطات على الكائنات الحية المنتجة للأصداف والهياكل التي تحتوي على الكربون، مثل الكائنات الحية من العوالق المتكلسة والكائنات البحرية والقاعية الأخرى التي تنتم بأجزاء جسم كلسية، مثل الشعاب المرجانية وبلح البحر والإسفننج، مما يؤثر على السياحة وتربية الأحياء المائية.

16. تقوم دول البحر الأبيض المتوسط بتصميم أطر عمل وطنية للحد من تغير المناخ والتكيف معه. يجب تنفيذ هذه الجهود بصورة عاجلة وإنفاذاً بفعالية وتعزيز طموحها في سياق أصحاب المصلحة المتعددين.

III. التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي

17. إن البحر الأبيض المتوسط هو بحر شبه مغلق به أنواع متعددة من السواحل، بما في ذلك مناطق الدلتا والسهول الساحلية والمنحدرات العالية والمناطق الجبلية، وينطوي على العديد من المناظر الطبيعية والاصطناعية، علاوة على أن به أنواعاً متعددة من قيعان البحر التي تحوي أنظمة إيكولوجية وموائل متنوعة. وهو يحتوي على أكثر من 17000 نوع بحري (4% إلى 18% من الأنواع البحرية المعروفة في العالم)، بينما يمثل فقط حوالي 1% من حجم المحيطات العالمية. يحتفظ البحر الأبيض المتوسط أيضاً بأعلى معدل من معدلات التوطن على المستوى العالمي (20% إلى 30% من الأنواع مستوطنة). ويعتبر بؤرة ساخنة للتنوع البيولوجي.

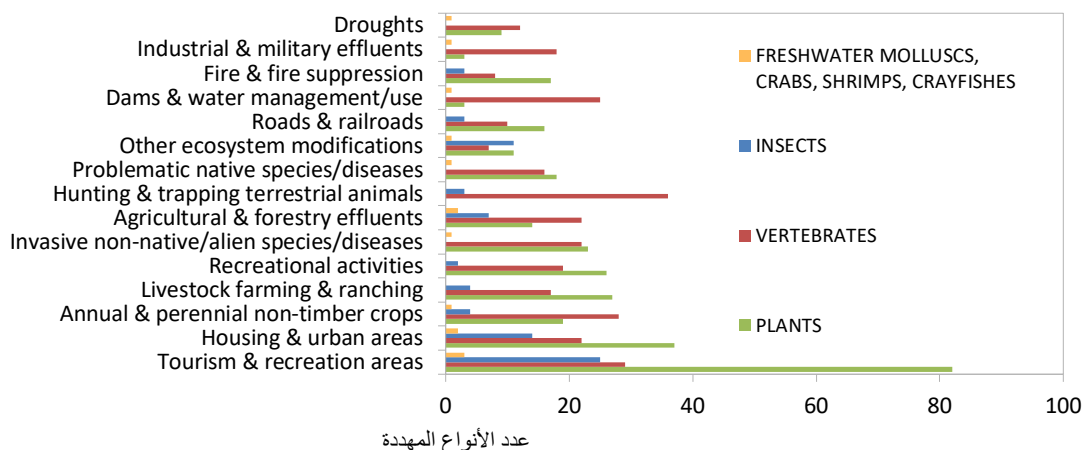
18. حيث تشمل النظم الإيكولوجية الساحلية للبحر الأبيض المتوسط الأراضي الرطبة وطبقات المياه الجوفية الساحلية والغابات والأراضي الزراعية والشواطئ الصخرية والناعمة. وتتميز الأراضي الرطبة في البحر الأبيض المتوسط بأنها غنية بعنصر التوطن، وتستضيف عشرات الملايين من الطيور البحرية المهاجرة والشتوية والمتناسلة. توفر الأراضي الرطبة العديد من خدمات النظام الإيكولوجي، بما في ذلك القدرة على الحد من آثار الفيضانات، وتوفير المياه العذبة، واحتجاز الكربون، والخدمات الترفيهية. ومع ذلك، فإن الأراضي الرطبة تعاني من فقدان الموائل (-48% منذ 1970)، بسبب الضغوط المختلفة مثل تحويل الأراضي الرطبة إلى مناطق زراعية وحضرية، وتلوث المياه، وتغيير الأداء الوظيفي الهيدرولوجي، والصيد الجائر للأسمك، وتراجع الخط الساحلي، وارتفاع مستوى سطح البحر. تم تحديد ما مجموعه 397 أرضاً من الأراضي الرطبة للبحر الأبيض المتوسط ذات الأهمية على الصعيد الوطني (منها 113 موقعاً ساحلياً وبحرياً بالأساس)، وذلك في إطار اتفاقية رامسار، وقد وضعت 44% منها خططاً للإدارة.

19. وتشكل طبقات المياه الجوفية الساحلية مصدرًا أساسيًا لإمدادات المياه في مستجمعات المياه في البحر الأبيض المتوسط، ولكنها محدودة وغير موزعة توزيعاً متساوياً. وهي تدعم العديد من النظم الإيكولوجية، وتوفر الخدمات الأساسية للنظم الإيكولوجية، بما في ذلك تنقية المياه وتخزينها، والتحلل الأحيائي للملوثات، وإعادة تدوير المواد المغذية، والتخفيف من الفيضانات والجفاف. تنشأ الضغوط الحالية على موارد المياه من الطلب المتزايد على المياه المرتبط ديناميات السكان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاتجاهات التكنولوجية، وزيادة تغير المناخ. وكثيراً ما تؤدي هذه الضغوط إلى تلوث المياه الجوفية ونضوب المستوى وتسرب مياه البحر إلى المياه الجوفية، مما يؤدي بدوره إلى تملح التربة والموارد الجوفية. لذلك من الضروري إدارة المياه الجوفية باستخدام نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM)، بالاقتران مع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

20. إن مساحات الغابات في بلدان البحر الأبيض المتوسط في تزايد مستمر وقد وصلت من 68 مليون هكتار في عام 1990 إلى 82 مليون هكتار في عام 2015. وهي مهمة بشكل خاص من حيث كونها تمثل الهوية الإقليمية للمنطقة ومصدرًا للثروة الاقتصادية وعنصرًا أساسيًا في إدارة مستجمعات المياه بشكل مستدام في منطقة مُعرضة لمشكلات التآكل. حيث توفر السلع والخدمات المهمة، مثل الموارد الخشبية وغير الخشبية، وإنتاج المواد الأولية، وإعادة تدوير المواد المغذية، وتنظيم جودة الهواء والمناخ والعمليات الهيدرولوجية، وحماية التربة من التآكل، والخدمات الثقافية والترفيهية. تعد خدمات النظام الإيكولوجي هذه ذات أهمية تحديداً بالقرب من المناطق الحضرية التي تُقاسي أيضاً من أكبر أنواع الضغوط. نسب حرائق الغابات اليوم في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط أعلى من النسب التي كانت موجودة من نصف قرن مضى، وذلك بسبب زيادة مخاطر حدوث الحرائق الناجمة عن تراكم الكتلة الحيوية التي يتسبب هجر الأراضي في وجودها؛ وعلى الجانب الآخر، يوجد تدهور كبير في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بسبب استخراج أخشاب الوقود ورعي الماشية بصورة مكثفة. يمثل تغير المناخ وما يرتبط به من زيادة ممتدة لفترات الجفاف ومخاطر الحرائق تحدياً أكبر لديناميات الغابات. واعترافاً بأهمية حماية الغابات، أقرت ثمان دول من دول البحر الأبيض المتوسط (الجزائر وفرنسا وإسرائيل ولبنان والمغرب وإسبانيا وتونس وتركيا)، بالإضافة إلى إيران والبرتغال، بالالتزام باتفاقية آغادير التي تجبرهم على استعادة ما لا يقل عن ثمانية ملايين هكتار من النظم الإيكولوجية المتدهورة للغابات بحلول عام 2030.

21. تعتمد النظم الإيكولوجية الزراعية الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط على زراعة المحاصيل المروية (على النطاقات الواسعة والصغيرة، وعلى مستوى الزراعة التقليدية والتجارية)، بالإضافة إلى اعتمادها على الاستغلال الرعوي/الحيواني والزراعة بالأمطار. وهذا يتوفر في منطقتين مشهورتين، هما على وجه التحديد المناطق الخصبة التي تعتمد على المحاصيل المروية والزراعة بالأمطار على نطاق واسع، والمناطق المهمشة الموجودة في المناطق الجبلية أو في الحقول شبه القاحلة غير المروية حيث تختلط فيها الزراعة مع رعي الماشية. تكون المحاصيل المعتادة في أشهر الصيف الجافة والحارة عبارة عن: أشجار الزيتون والعنب والليمون والمكسرات والخضروات الطازجة والبقوليات والقمح. ترتبط النظم التقليدية بتقافة زراعة الحبوب أو البقوليات بالأشجار (أشجار الزيتون/اللوز، وما إلى ذلك) ومن المعتقد أنها توفر إنتاجية عالية وكفاءة في استخدام الموارد وقدرة على التكيف مع الظروف. ومع ذلك، فإن دورها في الإنتاج الزراعي وخدمات النظام الإيكولوجي الأخرى، مثل احتجاز الكربون والتنوع البيولوجي وحفظ التربة، وتنظيم المياه، وعمليات التلقيح، والخدمات الثقافية، يواجه تحديات تتمثل في التحديث والتكيف. تساهم نظم الزراعة الأسرية محدودة النطاق مساهمة كبيرة في ضمان توفير الغذاء للأسر الريفية، وذلك عن طريق تقديم المنتجات التي تناسب مع الاحتياجات المحلية والقوة الشرائية، وبهذا فهي تدعم توفير الأمن الغذائي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

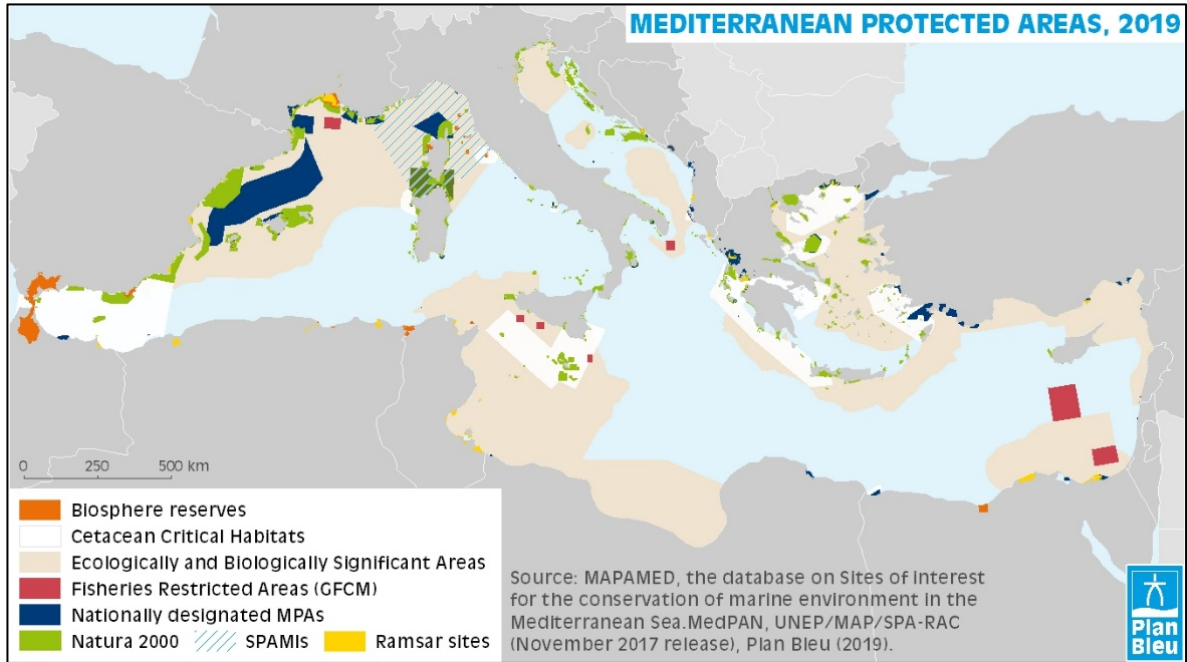
22. وتوفر البيئات الساحلية في البحر الأبيض المتوسط (السواحل ذات الرواسب اللينة والبيئات الطينية والشواطئ الرملية والصخرية والمنحدرات) خدمات مهمة للنظام الإيكولوجي، مثل تثبيت واستقرار الشواطئ وتوفير الدفاع الساحلي وتخزين المياه الجوفية وتنقية المياه. ويعاني هذا النوع من البيئات من تسارع معدلات التآكل وفقدان الطبقة التحتية للشواطئ الصخرية بسبب التوسع الحضري السريع وتوسع البنية التحتية الساحلية وارتفاع مستوى سطح البحر وانخفاض مدخلات رواسب الأنهار. حدد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية حوالي 1,238 نوعاً من الأراضي الساحلية على أنها مهددة بالانقراض. وتشمل الدوافع الرئيسية لانقراض هذه الأنواع السياحة والأنشطة الترفيهية، والتوسع الحضري، والزراعة، والثروة الحيوانية، والأنواع الغازية.



الشكل 7: التهديدات الرئيسية التي تؤثر على الأنواع الساحلية المهددة بالانقراض (فئات القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة تشمل: الأنواع المهددة بشكل حرج بالانقراض (CR) والأنواع المهددة بالانقراض (EN) والأنواع المعرضة للانقراض (VU) في منطقة البحر الأبيض المتوسط (المصدر: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة)

23. تعتبر مروج الأعشاب البحرية والتجمعات المرجانية والنظم الإيكولوجية المظلمة أكثر النظم الإيكولوجية البحرية تمثيلاً خاصة بالنسبة للبحر الأبيض المتوسط. تظهر مروج الأعشاب البحرية، وخاصة الأنواع المستوطنة مثل نبتة بوسيدون المحيطية، مؤشرات توحى بتدهور حالتها بسبب كل من الضغوط الطبيعية والبشرية. تغطي النظم الإيكولوجية الخاصة بالتجمعات المرجانية حوالي 2,760 كيلومتر مربع؛ إذ تساهم في بناء قدرة أكبر على التكيف مع آثار تغير المناخ، وتولد منتجات طبيعية مهمة تسهم في الحفاظ على الموارد السمكية وتنميتها، وفي نفس الوقت تكون أيضاً جذابة للسياح والغواصين. تشكل معدات الصيد المدمرة، وعمليات إرساء القوارب، والأنواع الغازية، والتلوث، وتغير المناخ أهم التهديدات التي تواجه الموائل المرجانية والأنواع التي تستضيفها، إذ يتم الإبلاغ عن معدلات وفيات جماعية ومعدلات أبطأ للنمو. تعد البيئات المظلمة، التي تعتمد عليها النظم الإيكولوجية التي لا تتعرض لأي ضوء، من أكثر المكونات الهشة والمغمورة بالمتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري في البحر الأبيض المتوسط. كما أنها تدعم موارد الصيد التجارية ولها دور فعال في الدورات الكيميائية البيولوجية وهي تحافظ بذلك على توازن السلسلة الغذائية البحرية. وهم مهددون بسبب المغذيات البرية وتصريف النفايات (بما في ذلك القمامة) وأنشطة النفط والغاز. هناك وعي متنامٍ تجاه الحاجة إلى الحفاظ على الموائل المظلمة، ففي عام 2005، اعتمدت الهيئة العامة لمصايد الأسماك لمنطقة البحر الأبيض المتوسط (GFCM) التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قراراً يقضي بحظر استخدام معدات الصيد بالجر في أعماق تتجاوز 1000 متر. ولا يزال من الضروري تحسين المعرفة الحالية بخصوص هذه النظم الإيكولوجية بعينها، ويتعين تعزيز بناء القدرات من أجل رسم خرائط الموائل ومشاركة المعلومات بين البلدان الساحلية. ما لا يقل عن 78 نوعاً من الأنواع البحرية التي قيمها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة مهددة بالانقراض، خاصة الأسماك الغضروفية والثدييات البحرية والزواحف والشعاب المرجانية، بسبب التفاعل الناتج عن مصايد الأسماك والصيد الجائر والضغوط البشرية الأخرى. فقد البحر الأبيض المتوسط، من عام 1950 إلى 2011، 41٪ من أبرز الحيوانات المفترسة بما في ذلك الثدييات البحرية. تشير التوقعات إلى أن أكثر من 30 نوعاً من الأنواع المستوطنة ستقرض بحلول نهاية القرن.

24. وأخيراً، تتواجد الأنواع غير المحلية والغازية بشكل متزايد في منطقة البحر الأبيض المتوسط. في عام 2017، تم تسجيل أكثر من 1,000 نوع بحري غير محلي في البحر الأبيض المتوسط، مع اعتبار 618 نوعاً منها على أنها أنواع ثابتة. وتتمثل المنجهاث الرئيسية لتلك الإدخالات في الممرات والنقل البحري (عبر مياه الصابورة والمواد العالقة بجسم السفينة). قد يكون للأنواع غير الأصلية والأنواع الغازية آثاراً سلبية على النظم الإيكولوجية البحرية والنظم الاقتصادية والمجتمعات التي تعتمد عليها.



الشكل 8: المناطق المحمية في البحر الأبيض المتوسط، 2017 (المصدر: المناطق البحرية المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، 2017، الخطة الزرقاء 2019)

25. يُشكل بناء شبكة متماسكة وتمثيلية ومدارة بطريقة جيدة للمناطق البحرية المحمية أولوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. حتى الآن، تغطي حوالي 1,200 منطقة بحرية متمتعة بالحماية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة المتعلقة بكل منطقة أكثر من 8.9% من البحر الأبيض المتوسط، وهذا مقارب لتغطية الـ 10% التي حققها الهدف 11 أيتشي العالمي والهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. غير أن حوالي 10% فقط من هذه المواقع تنفذ الخطط الإدارية بشكل صحيح، بسبب نقص الموارد المالية وقلة الموظفين المهرة، فضلاً عن الثغرات القانونية والسياساتية.

IV. الأنشطة الاقتصادية وما يترتب عليها من ضغوط

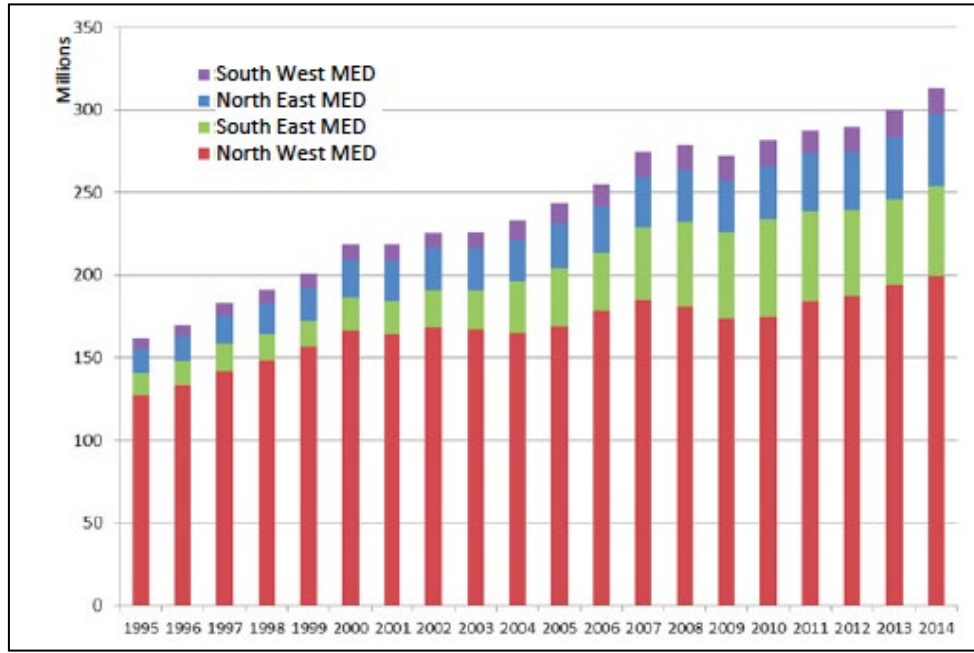
26. فقد شهدت أنماط الإنتاج والاستهلاك في منطقة البحر الأبيض المتوسط تغيرات عميقة على مدى العقود الأخيرة، الأمر الذي أدى، إلى جانب النمو الديموغرافي والتوسع الحضري وارتفاع مستويات المعيشة، إلى زيادة استهلاك الموارد والتدهور البيئي. وتفتقر الزيادة في الطلب على المواد الغذائية المجهزة والمكررة، والسلع المصنعة وزيادة السياحة الساحلية مع فقدان الأغذية والاستخدام المفرط للمواد البلاستيكية الخاصة بتعبئة النفايات وتغليفها وما يرتبط بذلك من خسائر في الموارد النادرة مثل المياه والأراضي والطاقة. وهذا من شأنه أن يضيف إلى العمليات الصناعية غير الفعالة والإدارة غير المستدامة للنفايات، الأمر الذي يفرض المزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها اقتصادات منطقة البحر الأبيض المتوسط.

27. لقد لعبت الزراعة دائماً دوراً مهماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهي جزء راسخ من هوية البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، فقد انخفضت أهميتها انخفاضاً تدريجياً في العقود الماضية، سواء من حيث حصتها في الناتج المحلي الإجمالي المتولد، وفيما يتعلق كذلك بعدد المزارع والأفراد الموظفين. يرجع ذلك بالأساس في الساحل الشمالي إلى التحديث الزراعي وما ينجم عنه من زيادة في إنتاجية العمل. وأدت التحديات الزراعية والهجرات الجماعية الهائلة من المناطق الريفية إلى وجود فائض في الأراضي والعمالة؛ لم يحدث هذا التحول الهيكلي العميق في البلدان الجنوبية. إن كميات الأسمدة والمبيدات المستخدمة في الزراعة في بلدان البحر الأبيض المتوسط أعلى من المتوسط العالمي، حيث يبلغ متوسطها 6.7 كيلو جرام من المبيدات لكل هكتار مقابل متوسط عالمي يبلغ 2.1 كيلو جرام؛ و 176 كيلو جراماً (في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط) و 185 كيلو جراماً (في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط) من الأسمدة لكل هكتار مقارنةً بالمتوسط العالمي الذي بلغ 138 كيلو جراماً في عام 2015. تشمل الآثار البيئية الرئيسية للقطاع الزراعي التسبب في حدوث تسرب للمواد الغذائية والكيمائيات الزراعية في البحر، مما يؤدي إلى تكاثر الطحالب والعوالق النباتية، وتلوث المغذيات، والتراكم الحيوي للملوثات الكيميائية، فضلاً عن الاستهلاك المرتفع للموارد (المياه والتربة والطاقة).

28. تلعب مصايد الأسماك دوراً اجتماعياً واقتصادياً مهماً في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط، فمن ناحية إنتاج المواد الغذائية (تمثل إزالات الصيد 850 ألف طن في عام 2016)، والإيرادات (حوالي 2.44 مليار دولار أميركي سنوياً¹⁰⁷) والعمالة (< 227,000 وظيفة مباشرة على متن سفن الصيد، بالإضافة إلى فرص العمل غير المباشرة لتجهيز الأسماك). تتمتع كل من تركيا وإيطاليا بأعلى طاقة للإنتاج السمكي وبها أكبر مستويات للإنتاج في المنطقة. تهيمن الأسماك البحرية الصغيرة على منتجات مصايد الأسماك (خاصة السردين والأنشوجة الأوروبية). تمثل السفن متعددة التخصصات 77.8٪ من أسطول الصيد في البحر الأبيض المتوسط، مما يدل على هيمنة الصيد البحري المتنوع الذي يوفر فرص عمل مهمة. ومن الشائع استخدام سفن شبك الصيد أيضاً (تمثل 8.6٪ من أسطول الصيد)، وخاصة في غرب حوض البحر الأبيض المتوسط والبحر الأدرياتيكي، وهذه السفن تُدر أعلى الإيرادات. تتعرض مصائد الأسماك مع ذلك للتهديد الشديد بسبب الصيد الجائر والتلوث وتدهور الموائل والأنواع الغازية وتغير المناخ. يتم صيد 78٪ من ثروات البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (التي تتوفر عنه تقييمات موثوقة) على مستويات بيولوجية لا تتسم بالاستدامة، استناداً إلى مؤشرات الأهداف البيولوجية المتعلقة بالكتل الحيوية ومعدلات نفوق الأسماك وإجمالي عمليات إزالات الصيد. إن مؤشر الاستغلال المفرط لمعظم الأنواع التي تم تحديدها على أنها "أنواع ذات أولوية" مستمر في التناقص منذ عام 2012 (باستثناء سمك السردين والأنشوجة الأوروبية)، ومع ذلك، فبالنظر إلى معدلات النفوق الحالية، يتضح أن المصايد الإقليمية تتجه حالياً نحو الانهيار غير تاركة بذلك أي أسماك للأجيال القادمة. يُعتبر المصيد المرتجع نافذة للتحسين في قطاع صيد الأسماك حيث يتم التخلص من 18٪ من إجمالي المصيد في الوقت الحالي. وتفرض تربية الأحياء المائية ضغوطاً إضافية على الأرصد السمكية بسبب استخدام الأسماك غير المستزرعة في إطعام الأنواع غير الأصلية ونقلها.

29. يُهيمن البحر الأبيض المتوسط على 4.6٪ من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي و 4.2٪ من احتياطي النفط العالمي، ويتواجد هذا الاحتياطي بصورة شبه كاملة قبالة سواحل الجزائر وليبيا ومصر. ومع ذلك، هناك مناطق إنتاج أخرى قبالة ساحل إيطاليا واليونان وتركيا، بالإضافة إلى الاكتشافات الحديثة لاحتياطيات الغاز الرئيسية في حوض بحر الشام والعديد من المناطق التي من المحتمل أن يوجد بها هيدروكربونات ولم يتم اكتشافها بعد. والضغط الرئيسية التي يشكلها التنقيب والحفر في البحر هي نفاذ الموارد والضجيج الناتج تحت سطح الماء وعمليات الصرف غير المقصودة للنفط والمواد الأخرى. وتسبب الضجيج الناتج تحت الماء في وقوع ضرر مادي وتغيرات سلوكية في الثدييات البحرية. وفي الوقت نفسه، تؤدي التسربات النفطية إلى التقليل من وجود العوالق، والضرر المادي وانخفاض نسبة الثروة السمكية والثدييات البحرية والطيور. وأخيراً، يؤدي تسرب المواد الكيميائية الأخرى إلى تفاقم آثار التلوث، مثل التراكم الحيوي والتضخم البيولوجي للكائنات البحرية.

30. تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط الوجهة السياحية الرائدة في العالم، حيث تستقبل حوالي ثلث السياح الدوليين في العالم، بفضل توفر المزيج الفريد من المناخ المعتدل، والتاريخ الغني والتراث الثقافي، والموارد الطبيعية الاستثنائية وقربها من الأسواق الرئيسية للموارد. حوض البحر الأبيض المتوسط هو أيضاً ثاني أكبر وجهة في العالم للسفن السياحية. تساهم السياحة بشكل مباشر في حوالي 11% من إجمالي الثروة الاقتصادية والوظائف المتاحة في المنطقة. وتم تطوير السياحة على نطاق واسع في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط وشهدت نمواً ملحوظاً في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط على مدار العشرين عاماً الماضية، على الرغم من انخفاض عدد الوافدين الدوليين في الجنوب من عام 2011 وما بعدها، مما يدل على تقلب القطاع وضعف قدرته على التكيف مع الصدمات. وفي نفس الوقت، حدثت زيادة ملحوظة وسريعة في حركة السفن السياحية خلال العقد الماضي؛ حيث كان عدد ركاب الرحلات الفردية في 2017 (24 مليوناً) أكثر من الضعف مقارنة بعام 2006. كان النمو الاقتصادي للأنشطة السياحية في كثير من الأحيان على حساب السلامة البيئية والعدالة الاجتماعية. وتعد السياحة الجماعية ذات الموسمية المرتفعة مستهلكاً رئيسياً للموارد الطبيعية، وخاصة المياه والغذاء والطاقة، وتلوث البيئات البحرية والمياه العذبة. قد تؤدي البنية التحتية الساحلية المرتبطة بالسياحة من صنع الإنسان إلى تغيير وتدمير المناظر الطبيعية.



الشكل 9: السياح الدوليون الوافدون لمنطقة البحر الأبيض المتوسط 1995-2014 (المصدر: الخطة الزرقاء لعام 2016، استنادًا إلى بيانات منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة عام 2016) (في انتظار الأرقام المحدثة)

31. إن وسائل النقل هي أعلى قطاع مستهلك للطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويتم تطوير أنظمة النقل العام والقطارات في الشاطئ الشمالي، في حين أنها تحتاج إلى مزيد من التطوير في الشواطئ الجنوبية والشرقية. يتسبب النقل البري في تلوث الهواء المحيط، مما يعرض الناس لانبعاثات خطيرة ناجمة عن تلوث الهواء، كما يُعرضهم للضوضاء، والحرارة الناجمة عن النشاط البشري، ويصاحب ذلك تكاليف باهظة فيما يتعلق بفقدان المكاسب الاجتماعية. هناك حاجة إلى الاستثمار في النقل العام والكهرباء، فضلاً عن ضرورة توفير تدابير رامية للتخطيط الحضري للحد من هذه الآثار. في الوقت نفسه، يستمر الطيران التجاري في النمو في منطقة البحر الأبيض المتوسط بمعدل أكثر من 300 مليون مسافر سنويًا. يعتبر الطيران مسؤولاً عن حوالي 4.9% من انبعاثات الغازات الدفينة البشرية العالمية، والحلول التكنولوجية الحالية لإزالة الكربون عن الطيران غير ناضجة في هذه المرحلة.

32. إن البحر الأبيض المتوسط هو مفترق طرق لممرات الملاحة العالمية الرئيسية، وهي قناة السويس ومضيق جبل طارق ومضيق البوسفور والدرديل. تمثل عمليات النقل داخل البحر الأبيض المتوسط 58% من إجمالي العمليات، مع وجود زيادة مستمرة خلال العقد الماضي. وتعتبر أوروبا الرابط الرئيسي للشحن، إذ تستقبل حوالي 40 إلى 50% من إجمالي عمليات النقل خارج البحر الأبيض المتوسط. يعتبر نقل النفط والسياحة عن طريق البواخر السياحية أهم نشاطين بحريين. يستضيف البحر الأبيض المتوسط خطوط نقل رئيسية للنفط؛ وإجمالاً شكلت قناة السويس والمضائق التركية حوالي 13% من تجارة النفط المنقول بحرًا في العالم في عام 2015. تشمل الآثار الرئيسية للنقل البحري التلوث الناتج عن عمليات التشغيل أو التلوث غير المقصود أو المتعمد الناجم عن تسرب النفط وإلقاء القمامة والمواد الخطرة والضارة في المياه، بما في ذلك الغازات السامة والجسيمات، مثل أكاسيد الكبريت (SOx) وأكاسيد النيتروجين (NOx)، بالإضافة إلى انبعاثات الغازات الدفينة؛ وإدخال الأنواع غير الأصلية عبر مياه الصابورة؛ والتسبب في وجود ضجيج تحت الماء.

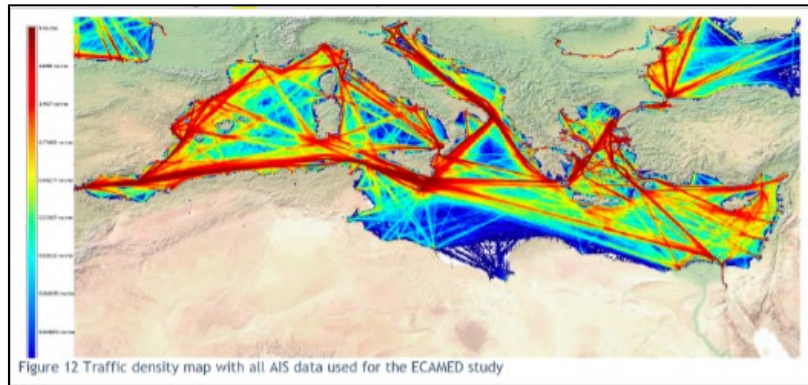
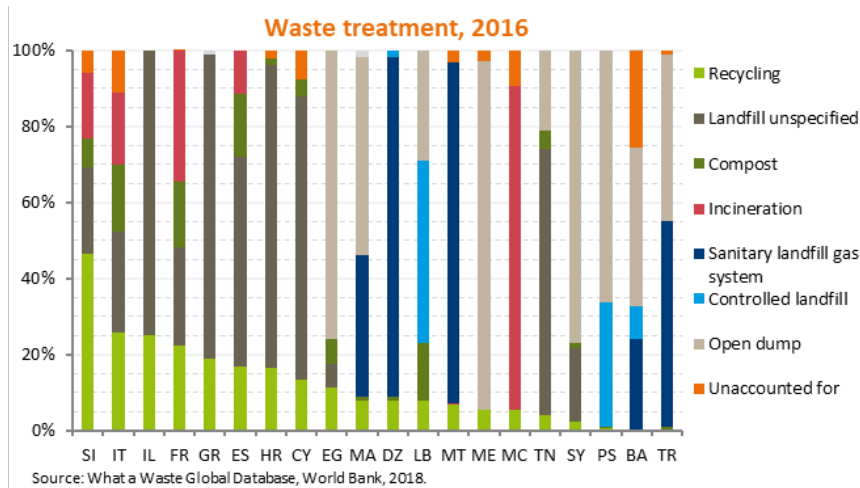


Figure 12 Traffic density map with all AIS data used for the ECAMED study

الشكل 10: الكثافة المرورية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (المصدر: المعهد الوطني الفرنسي للبيئة الصناعية ومخاطرها، 2019)

33. تشمل القطاعات الناشئة التي يمكن أن تخضع للتطوير قطاع التكنولوجيا الحيوية البحرية، أي البحث عن الجينات والجزينات والكاننات العضوية ذات الميزات التي قد تكون ذات فائدة للمجتمع ولها قيمة بالنسبة للتنمية التجارية والتعدين البحري والفاقي، أي الإنتاج والاستخراج ومعالجة الموارد غير الحية الموجودة في قاع البحر أو في مياه البحر. ولا توجد حالياً أي أنشطة تعدين في أعماق البحار في البحر الأبيض المتوسط، ويرجع ذلك أساساً إلى قلة الموارد المتاحة في المنطقة، علاوة على وجود تطورات تكنولوجية محدودة، كما أن تنظيم هذه الأنشطة غير متاح حالياً. قد تؤثر أنشطة التعدين الواقعة في أعماق البحار بطريقة سلبية على النظم الإيكولوجية في أعماق البحار عن طريق إحداث تغييرات مادية، وتحريك رشاش الرواسب التي يمكن أن تكون سامة، وإثارة الضوضاء، والاهتزاز والضوء المستحث، أو من خلال إدارة النفايات بشكل غير مناسب.



الشكل 11: معالجة النفايات في بلدان البحر الأبيض المتوسط، 2016
(المصدر: قاعدة بيانات *What a Waste* العالمية، البنك الدولي، 2018)

34. تشمل الملوثات الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط المواد الغذائية، والمعادن الثقيلة، والملوثات العضوية الثابتة، والمبيدات الحشرية، والمواد الهيدروكربونية، والقمامة البحرية. وتمثل وفرة المغذيات قضية كبرى في المناطق الساحلية التي يُعرف أنها متأثرة بالمدخلات الطبيعية والبشرية من المغذيات، مثل خليج ليون وخليج قابس، والبحر الأدرياتي، وشمال بحر إيجة، والنيل-بحر الشام. وتُظهر مستويات الملوثات الرئيسية اتجاهًا تنازليًا، بالرغم من أنه ما زالت هناك مسائل مهمة، ولا سيما فيما يخص المعادن الثقيلة في الرواسب الساحلية، وكذلك في البور الساخنة المعروفة المرتبطة بالمناطق الساحلية الحضرية والصناعية. وقد لوحظ وجود اتجاه تنازلي للنفايات المائية من قطاعات صناعية معينة، مثل الأغذية والمشروبات، وإنتاج المعادن ومعالجتها، وإنتاج الورق والخشب، في حين لوحظت اتجاهات متزايدة لإدارة النفايات والصرف الصحي وقطاعات الطاقة والمواد الكيميائية. وتمثل الملوثات البازعة، مثل الإضافات اللدانية، ومستحضرات التجميل، والملدنات، والجسيمات النانوية، والمستحضرات الصيدلانية، تهديدًا لا يخضع لتحقيق كافٍ على النظام الإيكولوجي وصحة الإنسان، والتي تستحق الاهتمام، وبخاصة لأن محطات المعالجة البلدية غير قادرة على التخلص منها حتى الآن. ويعد الضجيج تحت الماء أيضًا مسألة مثيرة للقلق نتيجة آثارها الكبرى على الحيتانيات، وبخاصة فيما يتعلق بالبور الساخنة المحددة التي تتداخل مع الموانئ المهمة للحيتانيات، مثل محمية بيلاغوس ومضيق صقلية.

35. يعد البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق في العالم المتأثرة سلبًا بالقمامة البحرية. حيث يبتلع البحر الأبيض المتوسط أكثر من 200 طن من البلاستيك يوميًا، وتمثل المواد البلاستيكية من 95% إلى 100% تقريبًا من إجمالي القمامة البحرية العائمة على السطح، وأكثر من 50% من الفضلات المترسبة في قاع البحر. تمثل المواد البلاستيكية التي لا يمكن استخدامها سوى مرة واحدة أكثر من 60% من إجمالي القمامة البحرية المسجل وجودها في شواطئ البحر الأبيض المتوسط، والتي عادة ما تكون مخلفات ناتجة عن الأنشطة الترفيهية الشاطئية. تشمل الأسباب الرئيسية للتلوث الناتج عن المواد البلاستيكية: زيادة استخدام البلاستيك، والاعتماد على الأنماط الاستهلاكية التي لا تتسم بالاستدامة، واعتماد أساليب غير فعالة وتفقر للكفاءة فيما يتعلق بإدارة النفايات. يتم إعادة تدوير أقل من ثلث البلاستيك الذي يتم إنتاجه سنويًا في دول البحر الأبيض المتوسط. وتعد مياه الصرف الصحي أيضًا عاملاً مهمًا يتسبب في تسرب القمامة البحرية إلى البحر. فحتى الآن، تخضع أقل من 8% من مياه الصرف الصحي للمرحلة الثالثة من المعالجة. إن المصادر المهمة الأخرى المتسببة في وجود القمامة البحرية هي مصائد الأسماك والسياحة والشحن. تؤثر القمامة البحرية في الكائنات البحرية بشكل رئيسي من خلال التشبُّك والابتلاع، وكذلك الاستيطان والتكدس. فضلًا عن تأثيرها على النظم الاقتصادية والاجتماعية من خلال تكاليف التنظيف، بالإضافة إلى احتمالات فقدان الدخل وفرص العمل في السياحة، وقيم العقارات السكنية، والأنشطة الترفيهية ومصائد الأسماك.

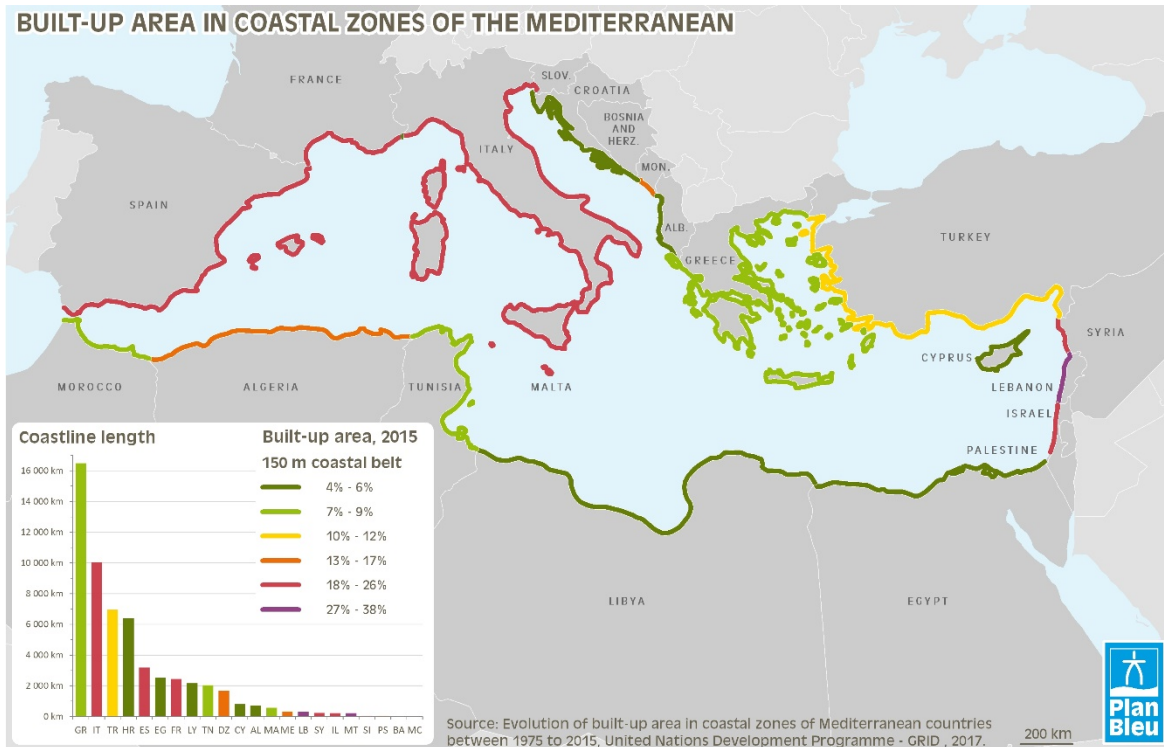
36. اعتمدت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة خطة العمل الإقليمية لبرنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP) في البحر الأبيض المتوسط في عام 2016. تعترف خطة العمل بضرورة تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، وذلك من أجل فصل

التنمية البشرية عن تدهور البيئة البحرية والساحلية، كما توفر مبادئ توجيهية تساعد على الانتقال نحو أنماط للاستهلاك والإنتاج المستدام وتوسع في سبيل تحقيق عنصر الاستدامة على المدى الطويل، بالإضافة إلى دعمها اقتصاد التدوير والنماذج الجديدة في استخدام الموارد، مع مراعاة تغير المناخ والمساهمة في جدول أعمال 2030. ينبغي استكمال خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين عن طريق توفير خارطة طريق واضحة، ويلزم بذل مزيد من الجهود لتنفيذها بشكل فعال.

V. إدارة المناطق البحرية والساحلية

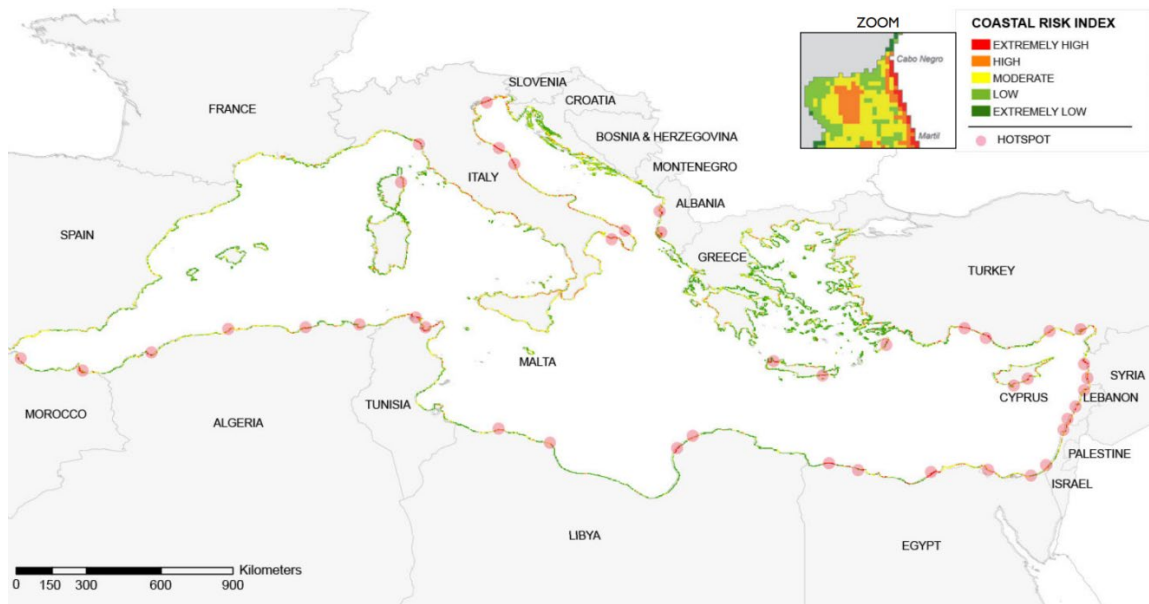
37. بالنسبة للنظم الاقتصادية والمجتمعات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كان الخط الساحلي منذ فترة طويلة منطقة من المناطق التي تحظى بالتركيز لما بها من كثافة سكانية عالية متزايدة وما يتصل بها من بنيات أساسية، بالإضافة إلى ما تنطوي عليه من مخاطر سياحية وتجارية وصناعية يقع الكثير منها بالقرب من متوسط مستوى البحر. وهذه الاستخدامات الساحلية الكثيفة هي سبب نشأة العديد من الآثار التي تغير المعلم الأساسي الذي لا يُقدر بثمن ألا وهو البحر الأبيض المتوسط، مما يؤدي إلى تخریب المناظر الطبيعية بشكل متزايد وتعطيل تحقيق الاستمرارية الإيكولوجية. كما أن ذلك يجعل المناطق الساحلية معرضة بدرجة عالية لارتفاع مستوى سطح البحر والمد العاصفي والفيضانات والتآكل.

38. استمرت المساحة المبنية في الحزام الساحلي للبحر الأبيض المتوسط في الزيادة في جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط طوال العقد الماضي؛ وبين عامي 1965 و2015، تضاعفت مساحة المناطق المبنية في ثلاث دول من أصل أربع دول في البحر الأبيض المتوسط أو زادت مساحة تلك المناطق عن الضعف في الحزام الساحلي الذي يبعد بمقدار كيلو متر عن الخط الساحلي. هذا يترك حيزاً أقل أمام النظم الإيكولوجية الساحلية الطبيعية، مما يقلص من عدد الخدمات التي يمكن لهذه الأنظمة تقديمها، ويزيد من المخاطر الساحلية التي قد يتعرض لها الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الساحلية. وينص بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الخاص باتفاقية برشلونة، في المادة 8، على أن تنشئ الأطراف المتعاقدة في المناطق الساحلية، منطقة لا يقل عرضها عن 100 متر يكون البناء فيها محظوراً. ومع ذلك، فإن المساحة المبنية داخل أول حزام يبلغ عرضه 150 متراً¹⁰⁸ على طول الساحل تتجاوز 20% في نصف دول البحر الأبيض المتوسط تقريباً (في عام 2015).



الشكل 12: المساحات المبنية في المناطق الساحلية لدول البحر الأبيض المتوسط (نسبتها المئوية داخل الحزام الساحلي البالغ 150 متراً)

¹⁰⁸ لا تتوفر بيانات حول الحزام 100 متر.



الشكل 13: خريطة تقييم المخاطر الإقليمية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وفقاً لمؤشر قياس المخاطر في البحر الأبيض المتوسط (المصدر: Satta وآخرون، 2016) CRI-Med

39. يصاحب الجاذبية المتزايدة المتعلقة بالمناطق والمدن الساحلية انخفاض في الديناميات الاقتصادية الريفية والسكانية. في حين أن الهجرة من الريف في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط أصبحت حقيقة قائمة منذ عهد بعيد، إلا أنها أمرًا أكثر حداثة في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، مما يؤدي إلى تغيير توزيع السكان لأقل من 50% من السكان على الصعيد الوطني الذين يعيشون في المناطق الريفية في جميع دول البحر الأبيض المتوسط اليوم باستثناء دولتين منهم. لا تزال التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين المناطق الريفية والحضرية مستمرة مع المناطق الريفية الأكثر فقرًا بشكل عام والمناطق الريفية التي يصعب فيها الوصول إلى الخدمات وتفتقر لوجود بنية أساسية مناسبة.

40. وتظهر مؤخرًا أنشطة جديدة مثل الطاقات البحرية المتجددة أو استخراج المعادن والكانات البحرية، وذلك بالإضافة إلى وجودها مع الأنشطة البحرية الأخرى مثل النفط والغاز البحري، والنقل البحري ومع المناطق البحرية المحمية. تمثل الاستخدامات البحرية المتعددة والكثيفة تحديات جديدة من أجل تحقيق الوضع البيئي الجيد للبحر الأبيض المتوسط أو الحفاظ عليه.

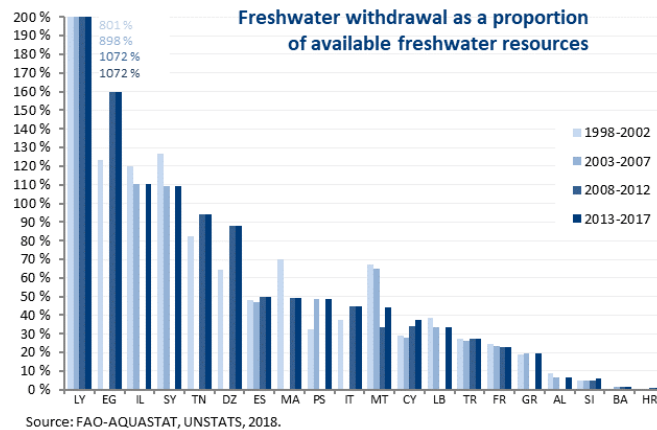
41. تقدم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري استجابات منسقة بشأن التحديات الحالية التي تواجه سواحل البحر الأبيض المتوسط. تم استكمال بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لاتفاقية برشلونة في عام 2017 من خلال "إطار العمل الإقليمي المشترك" لإدخال تخطيط الحيز البحري في تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. تتعامل كل من الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري مع عمليات التفاعل البرية والبحرية، ويتصديان للزاعات بين الاستخدامات البشرية والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية ويدافعان عن وجود مزيج متماسك من السياسات العامة. يتطلب تجنب المزيد من التدهور في المناطق الساحلية بالبحر الأبيض المتوسط وإصلاح النظم الإيكولوجية التنفيذ العاجل لمثل هذه الأدوات وتطبيقها ومتابعتها.

VI. الأمن الغذائي والمائي

42. تتركز موارد المياه المتجددة في حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل رئيسي في البلدان الشمالية (بنسبة 67%). في عام 2015، كان حوالي 220 مليون شخص يعانون من ندرة المياه أو أوضاع صعبة في بلدان البحر المتوسط، ولاسيما في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. أدت ندرة المياه إلى الاستهلاك غير المستدام والإفراط في استخراج موارد المياه السطحية والجوفية، مما ساهم في نقص الموارد المائية بصورة أكبر. وهناك استنزاف لخزانات المياه الجوفية، مما يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية وتسرب مياه البحر إلى المياه الجوفية في المناطق الساحلية. إن الزراعة المرورية هي القطاع الأكثر استهلاكًا للمياه (55% من الإجمالي)، ويلها قطاع الطاقة والقطاع المحلي وإمدادات توفير المياه في المناطق الحضرية والريفية والأنشطة السياحية. يختلف الطلب على المياه بشكل كبير على مدار العام وعلى المستوى المحلي، ويبلغ أعلى مستويات له في فصل الصيف بالنسبة للري والسياحة بشكل خاص. يقل إجمالي استهلاك المياه عن إجمالي الموارد المتاحة في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط بكثير، بينما يتجاوز في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط موارد المياه المتاحة. وبحلول عام 2050، من المتوقع أن يزداد الطلب على المياه بمعدل ضعفين أو ثلاثة أضعاف، بسبب النمو السكاني والاقتصادي، وتوسيع نطاق المناطق المرورية، والاحتياجات المتزايدة من مياه المحاصيل الناتجة عن الظروف المناخية الأكثر حرارة وجفافاً. تعتبر كفاءة استخدام الموارد المائية منخفضة بشكل خاص في قطاع الزراعة، بسبب فواقد المياه التي تتطلب تحديث أنظمة الري. لا يحصل حوالي 10 ملايين شخص، أي ما يعادل

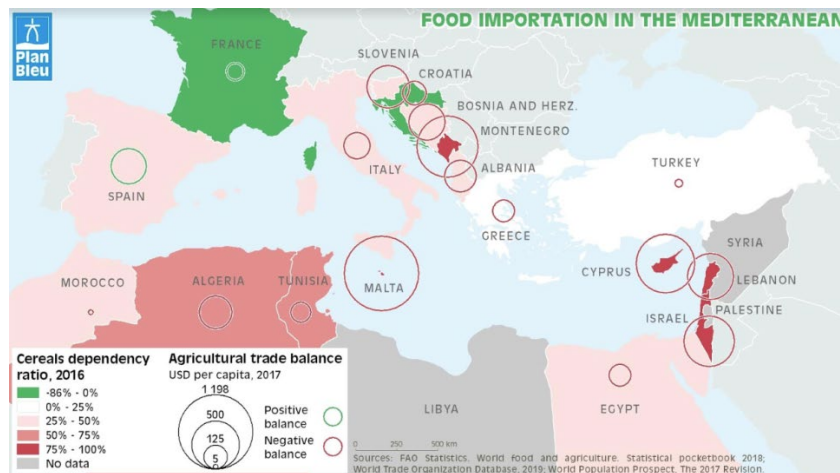
2% من إجمالي سكان منطقة البحر الأبيض المتوسط على مياه شرب آمنة أو خدمات للصرف الصحي، ومعظمهم يقيمون في المناطق الجنوبية الشرقية، على الرغم من إجراء تحسينات مهمة.

43. يمكن توفير الأمن الغذائي عندما يكون لدى السكان قدرة مادية واقتصادية مستمرة في الحصول على ما يكفي من الطعام الصحي والمغذي الذي يسمح لهم بتلبية احتياجاتهم من الطاقة وتفضيلاتهم الغذائية في الوقت الذي يقضون فيه حياة صحية ونشطة. يفوق حجم الإنتاج الغذائي في بلدان البحر الأبيض المتوسط من الفاكهة والخضروات والنبذ وزيت الزيتون حجم استهلاكها، في حين يوجد نقص في الحبوب الغذائية بشكل مزمن. ويُعزى هذا العجز بشكل أساسي إلى الظروف المناخية الزراعية وإلى قلة توافر المياه والأراضي الصالحة للزراعة بشكل عام. تؤدي المحدودية الفعلية للموارد الطبيعية والمعدلات الحالية للنمو السكاني، خاصة في الجنوب والشرق، إلى زيادة في مدى الاعتماد على الواردات من المواد الغذائية. وتشير التوقعات إلى أن هذا الوضع سوف يزداد سوءاً في العقود القادمة، وخاصة في ظل ضغط تغير المناخ والنمو السكاني. تشير الإحصاءات الحالية إلى أن إمكانية الحصول على الغذاء أصبحت أقل بشكل عام في المناطق الريفية، بسبب الأسباب المادية (مثل عدم وجود البنى التحتية والأسواق) أو الأسباب الاقتصادية (مثل انخفاض القوة الشرائية وارتفاع الأسعار)، مما يجعل سكان المناطق الريفية معرضين للخطر بصفة خاصة. تتغير العادات الغذائية تدريجياً في العقود الماضية، مع ترك النظام الغذائي التقليدي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والاتجاه نحو نمط غذائي "غربي" غني بالبروتينات والدهون والحبوب المكررة. وقد تحسّن وضع الأمن الغذائي في بلدان البحر الأبيض المتوسط المتعلق بالأغذية المنتجة محلياً والأغذية الموسمية والمتنوعة، وغالباً ما يكون ذلك على حساب النوعية الغذائية، كما تحسنت الممارسات التقليدية المتعلقة بمعرفة طرق الحفاظ على الموارد. هذه التغييرات لها تأثيرات بيئية واقتصادية وأثار على صحة الإنسان، بما في ذلك نقص التنوع البيولوجي والهدر الغذائي، والاعتماد الزائد على الواردات من الحبوب، والتعرض لتقلبات الأسعار الدولية بشكل أكبر، وكذلك ظواهر سوء التغذية (مثل فقر الدم) والإفراط في التغذية. تُظهر السمعة اتجاهًا تصاعديًا في الفترة من 2012 إلى 2016، حيث تزيد نسبة السمعة عن 20% في جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط تقريباً وتصل ذروتها إلى أكثر من 30% في مصر ولبنان وليبيا ومالطا وتركيا في عام 2016.



الشكل 14: تراجع نسبة المياه العذبة من موارد المياه العذبة المتاحة، 1998-2017 (المصدر: النظام العالمي للمعلومات لمنظمة الفاو بشأن المياه والزراعة، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، 2018)

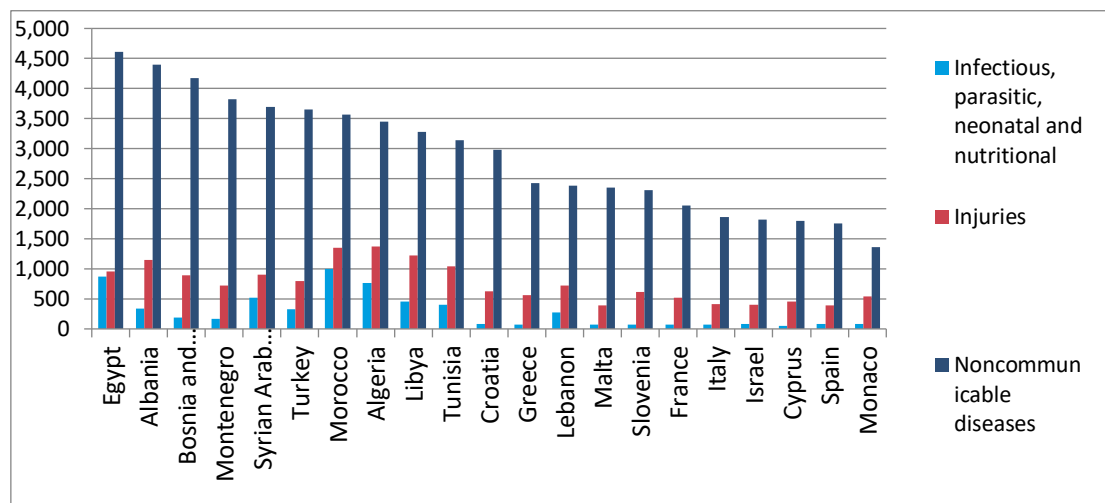
44. يفرض استنزاف الموارد (المياه والتربة) ضغوطاً متزايدة على إمكانية توافر المواد الغذائية والمياه. تؤدي التغييرات في استخدام الأراضي وتكثيف الزراعة المترتب على ذلك إلى النمو السكاني (خاصة في الجنوب) أو يؤدي الحصول على الإعانات (دول الاتحاد الأوروبي) إلى زيادة تآكل التربة الذي يؤثر على الإنتاجية الزراعية ويزيد من التلوث وفقر المغذيات، مع زيادة مخاطر حدوث السيول العارمة وترسب الطمي في الخزانات. يرتبط تلوث التربة بشكل أساسي باستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية، التي تستخدم بشكل متزايد في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مما يشكل في الوقت نفسه تهديدات على صحة الإنسان والبيئة من خلال انتشار تلوث المياه، ونفوق الحيوانات، وتلوث التربة. سيؤدي تغير المناخ إلى تضخيم معظم هذه الضغوط والتأثيرات فيما يتعلق بتوافر المياه ونوعيتها واستقرارها وإمكانية الحصول على المياه والمواد الغذائية، مما يزيد من التهديدات المتعلقة بتوفير المياه والأمن الغذائي. إن ضمان الأمن المائي والغذائي لسكان منطقة البحر الأبيض المتوسط هو أساس تحقيق التنمية المستدامة الخاصة بهم ويتطلب اتباع نهج متكامل يراعي أوجه الترابط بين استخدامات الموارد.



الشكل 15: نسبة الاعتماد على الحبوب، عام 2018، والميزان التجاري الزراعي بالدولار الأمريكي لكل فرد، عام 2017 (المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة 2018)

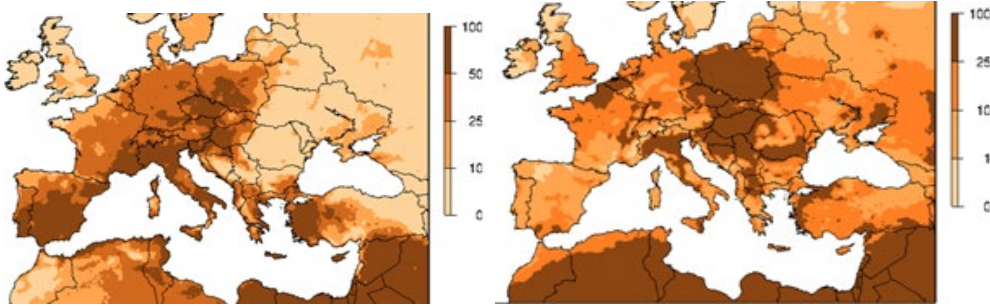
VII. البيئة والصحة

45. يعترف المجتمع الدولي بمدى عمق العلاقة بين الظروف البيئية وصحة الإنسان وتعقيدها باعتبارها قضية ملحة ناشئة ومثيرة للقلق. تُعزى 15% من الوفيات في بلدان البحر الأبيض المتوسط إلى عوامل بيئية يمكن تعديلها، مقارنة بنسبة 23% من الوفيات في جميع أنحاء العالم، وتتراوح بين 8% و27% عبر مختلف البلدان في عام 2012. تتبع المخاطر الرئيسية التي تهدد صحة الإنسان من تلوث الهواء المحيط وبعضها متعلق بنوعية مياه الشرب غير الملائمة وخدمات الصرف الصحي. من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم المخاطر المتعلقة بصحة الإنسان، ويمكن أن تؤثر الزيادة المتوقعة على درجات حرارة الهواء، ويشمل ذلك ارتفاع وتيرة موجات الحرارة وشدها، تأثيراً خطيراً على صحة الفئات السكانية الأكثر ضعفاً، بما في ذلك كبار السن في فئة السكان المسنين. هناك دلائل تؤكد بقوة أن الاتجاهات المناخية المرصودة مؤخراً ستسهم في انتشار الأمراض المنقولة عن النواقل والمواد الغذائية والمياه في المستقبل. ومن المرجح أن يتوسع نطاق المناطق التي ترتفع فيها احتمالية الإصابة بعدوى غرب النيل، المرتبطة بتغير المناخ، ليشمل الأمر في نهاية المطاف معظم دول البحر الأبيض المتوسط. قد تؤدي الظواهر العنيفة، مثل الفيضانات، إلى انتشار الأمراض المعدية التي تنقل عبر المياه ونواقل العدوى (مثل البعوض). تتسبب الفيضانات أيضاً في إلحاق الأضرار الشخصية والالتهابات المعوية وتزيد من مشاكل الصحة العقلية وتؤدي إلى وجود تلوث محتمل ناجم عن المواد الكيميائية السامة. ومن المتوقع أيضاً حدوث زيادة في أمراض الحساسية، بسبب التعديلات التي طرأت على نطاق التوزيع الجغرافي لبعض الأنواع النباتية، وامتداد موسم حبوب اللقاح، وزيادة إنتاج حبوب اللقاح. قد يؤدي تسرب المياه المالحة إلى المياه الجوفية، الناجم عن ارتفاع مستوى سطح البحر، إلى حرمان شرائح من السكان من مياه الشرب وزيادة نسبة الملوحة في مصادر مياه الشرب، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى التسبب في عواقب صحية خطيرة.



الشكل 16: سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة (DALYs) تبعا للفئة العمرية والتي تعزى إلى البيئة لكل 100000 نسمة في عام 2012 (المصدر: منظمة الصحة العالمية، 2019)

46. في بلدان البحر الأبيض المتوسط، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 228000 شخص وافتهم المنية قبل الأوان في عام 2016 بسبب التعرض لتلوث الهواء المحيط. تشمل الملوثات التي تعد الدليل الأقوى على وجود شواغل تتعلق بالصحة العامة على المواد الجسيمية (PM) والأوزون (O3) وثنائي أكسيد النيتروجين (NO2) وثنائي أكسيد الكبريت (SO2)، ومعظمها ينتج عن وسائل المواصلات وغيرها من طرق استهلاك الوقود. تلوث الهواء يكلف الدول ثمنًا باهظًا حيث قدر البنك الدولي خسائر الرفاهية الناجمة بسبب المواد الجسيمية PM2.5، الناتجة عن وسائل المواصلات، بنسبة 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و7.4% في أوروبا وآسيا الوسطى. هناك خطورة خاصة على مصر حيث يتعرض أكثر من 85% من السكان للتلوث المحيط الذي يتجاوز القيمة الحدية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية¹⁰⁹. تظهر بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط عمومًا مستويات تعرض أقل، إذ يتعرض السكان إلى التلوث بنسبة تتراوح بين 25% و42%. يبقى الاتجاه العام في بلدان البحر الأبيض المتوسط ثابتًا نسبيًا، مع انخفاض التعرض للمواد الجسيمية بشكل طفيف فقط بعد أن بلغ ذروته في عام 2011، بينما في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، زاد التعرض للمواد الجسيمية، إلا في إسرائيل حيث تحسن الوضع هناك بشكل طفيف.



الشكل 17: اليسار - تم تجاوز عدد الأيام التي أوصت فيها منظمة الصحة العالمية بحدود تعرض تبلغ 25 ج/م³ من المواد الجسيمية (PM2.5) في عام 2016. اليمين - تم تجاوز عدد الأيام التي أوصت فيها منظمة الصحة العالمية بحدود تعرض للأوزون تبلغ 100 ج/م³ في عام 2016 (المصدر: خدمة كوبرنيكوس لمراقبة الغلاف الجوي، المفوضية الأوروبية، 2019)

47. تمثل الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري أمرًا واقعيًا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولديها القدرة على تغيير وصول السكان المؤقت أو الدائم إلى بنية تحتية وخدمات بيئية آمنة. البحر الأبيض المتوسط هو منطقة ذات نشاط زلزالي وبراكين مرتفع نسبيًا، مع تسجيل سلسلة من الزلازل المدمرة، والثورات البركانية، وأمواج التسونامي، والتي تسببت في نزوح ومقتل الآلاف من سكان البحر الأبيض المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، تجبر حالات الطوارئ الناجمة عن النشاط البشري والمرتبطة بالاضطرابات السياسية والحروب أعدادًا كبيرة من الأفراد على الفرار والبحث عن مساكن وسبل عيش جديدة، غالبًا ما يكون ذلك بشكل مفاجئ وبدون دراسة، بما في ذلك خدمات المياه والصرف الصحي. وبالتالي، فإن توفير بيانات صحية للناس يمثل تحديًا خاصًا. ويمكن أن يتسبب النزوح القسري للأشخاص أيضًا في التدهور البيئي، ليس فقط في المناطق (الدمرة) المتروكة، ولكن أيضًا في المناطق التي تستقبل تدفقات سكانية هائلة. وتشكل خطط الطوارئ والتأهب، ودمج الاعتبارات الصحية والبيئية، عناصر أساسية في عملية إدارة الكوارث في سبيل حماية صحة البشر والنظم الإيكولوجية.

48. تتأثر صحة الإنسان ورفاهيته بالسلع والخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية المتوسطة. تحظى العلاقة بين صحة الإنسان والنظم الإيكولوجية الطبيعية باهتمام متزايد من قبل الباحثين. في المناطق البحرية، يساهم الصيد الجائر والاحترار البحري في استنفاد الثروة السمكية، في حين أن التلوث الميكروبي والكيميائي والسموم الناتجة عن تكاثر الطحالب الضارة يهدد جودة المأكولات البحرية، وهي عنصر مهم في النظام الغذائي المتوسطي. تهدد الأنشطة البشرية، مثل الصيد بالشباك التي تجر على قاع البحار، والتلوث الميكروبي والكيميائي، الكائنات البحرية في البحر الأبيض المتوسط التي تقدم مواد حيوية نشطة، والتي تستخدم لتطوير عقاقير جديدة لعلاج الأمراض البشرية الرئيسية، مثل السرطان. كما يؤثر التلوث سلبيًا على الاستخدام الترفيهي للمياه الساحلية والبحرية، وقدرتها على توفير فوائد للمستخدمين. وبالتالي، هناك حاجة إلى حماية السلع والخدمات التي يوفرها النظام الإيكولوجي البحري في البحر الأبيض المتوسط من أجل تعزيز الفوائد الصحية وتقليل المخاطر الصحية. يجب على الباحثين وواضعي السياسات ومقدمي الرعاية الصحية والممارسين في مجال الصحة العامة والجمهور معالجة أوجه التفاعل وقيمة النظم الإيكولوجية في البحر الأبيض المتوسط لصحة الإنسان ورفاهيته.

¹⁰⁹ المصادر الطبيعية لتلوث الهواء (غبار الصحراء وملح البحر) نشطة للغاية في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. ولسوء الحظ، لم يتم إجراء الكثير من دراسات توزيع المصادر في هذه البلدان. تشير قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية لدراسات توزيع المصادر إلى أن أكثر من 50% من المواد الجسيمية PM10 وPM2.5 تأتي من الموارد الطبيعية، وهي قضية مهمة للغاية إذا تطرقنا للحديث عن إدارة جودة الهواء وإذا تناولنا التصورات التي مفادها أن تلوث الهواء الطبيعي ليس سامًا مثل التلوث الذي يأتي من مصادر أخرى.

الشكل 18: تصديق كل طرف من الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.

51. إن تعدد أطر عمل الإدارة المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط يدعو إلى معالجة التنمية المستدامة بطريقة متكاملة، عبر ثلاثة محاور رئيسية: تكامل الإدارة الإقليمية بين الهيئات القائمة؛ ودمج مستويات الإدارة المختلفة، بدءاً من المستوى الإقليمي إلى المستوى الوطني والمحلي؛ ودمج كل من الإدارة البرية والبحرية. وهذا يتماشى مع الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، التي تم تبنيها في عام 2016 من قبل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، كوثيقة إستراتيجية توجيهية لجميع أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ مبادئ جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

52. بلغت نهج التخطيط المحلي واللامركزية مراحل مختلفة من التنفيذ في دول البحر الأبيض المتوسط. ويمكن اتخاذ إجراءات ملموسة على المستوى المحلي للحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل رفاهية الإنسان استناداً إلى أفضل معرفتنا بالسياقات المحلية المحددة. يعتمد التحدي المتمثل في التكيف مع البيئة وتغيير المناخ بشكل خاص على التخطيط والتنفيذ المحليين. تتطلب الترجمة المحلية للاتفاقات الوطنية والدولية وتنفيذها وكذلك التنسيق بين الإدارات المحلية والخدمات الفنية القطاعية اللامركزية مزيداً من بناء القدرات ودعم التنفيذ.

53. تعد مشاركة الجمهور وأصحاب المصلحة مسألة محورية في عملية التخطيط للتنمية المستدامة. وضعت دول البحر الأبيض المتوسط مجموعة من الالتزامات من أجل تطبيق العمليات التشاركية الخاصة بسياسات مثل تقييم الأثر البيئي (تقييم الأثر البيئي؛ في جميع البلدان)، والتقييم البيئي الإستراتيجي (التقييم البيئي الإستراتيجي؛ حوالي ثلاثة أرباع البلدان لديها تشريع مطبق بشأن التقييم البيئي الإستراتيجي)، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، من خلال اتباع النهج المحدد في اتفاقية آر هوس بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في عملية صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى العدالة في المسائل البيئية. تؤدي المشاركة المستنيرة في عملية صنع القرار إلى اتخاذ قرارات أفضل، مما يعزز ثقة الجمهور في القرارات الحكومية، ويساهم في نهاية المطاف في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية المستدامة. حتى الآن، 12 من 22 دولة من دول البحر الأبيض المتوسط هي أطراف في اتفاقية آر هوس. من الممكن إتاحة فرص جديدة للوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في النقاش البيئي، وذلك بفضل الزيادة الكبيرة في الاشتراكات في خوادم الهواتف المحمولة والأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في دول البحر الأبيض المتوسط.

54. إن التعليم والبحث والابتكار وبناء القدرات أمور مترابطة بحكم طبيعتها فهي توفر فرصاً كبيرة لتطوير الأصول الطبيعية والثقافية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، إذ إنها تعتبر بمثابة العوامل المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. يوجد تفاعل نشط بين الشمال والجنوب كما توجد مجموعة من القوى الدافعة السياسية والاجتماعية الاقتصادية، مثل أنشطة بناء القدرات لخدمة عمل البحر الأبيض المتوسط، ومبادرات مختلفة يقودها الاتحاد الأوروبي، وأنشطة الاتحاد من أجل المتوسط من أجل تحقيق التعاون في التعليم العالي والبحث، بما في ذلك إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة، التي اعتمدت في عام 2014 باعتبارها الأولى من نوعها في العالم. لا بد من زيادة تبسيط هذه الأدوات لمعالجة قضايا التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على تطوير المعلومات العلمية "المناسبة للغرض" التي يمكن إبلاغ صانعي القرارات بها عبر الترابط الفعال الذي يجمع بين العلوم والسياسات.

IX. تقرير تجميعي حول التقدم المحرز والتحديات المستمرة التي لا تزال قائمة

55. على مدار العقد الماضي، تحقق تقدم كبير في معالجة قضايا الاستدامة في البحر الأبيض المتوسط وساهمت منظومة اتفاقية برشلونة إلى حد كبير في هذه الإنجازات:
- فعلى مدار السنوات العشر الماضية، تبنت دول البحر الأبيض المتوسط أطر تعاونية وأهداف عالمية وإقليمية مشتركة، ما أدى إلى تحديد سبيل مشترك نحو التنمية المستدامة؛
 - يتزايد الاعتراف بتهج التكامل والتهج القائمة على النظم باعتبارها أكثر الطرق فعالية في معالجة العوامل النظامية، والضغوط والآثار المجتمعة؛
 - عالج كل من الاستثمار والتعاون بعض مصادر التلوث الرئيسية والمخاطر الصحية وعمل على تخفيفها؛
 - تم اعتماد أطر مشتركة للرصد والتقييم لتحسين عملية صنع القرار القائمة على المعلومات؛
 - أدى انتشار شبكات أصحاب المصلحة والتهج الشاملة والتطور التكنولوجي إلى تحسين فرص مشاركة أصحاب المصلحة وانخراطهم.

56. وعلى الرغم من هذه الجهود والابتكارات، فإن التحديات لا تزال قائمة:

- على الرغم من الإنجازات التي تحققت في وضع الالتزامات المشتركة والاتفاق عليها، إلا أنه لا تزال هناك ثغرات جوهرية في الإنفاذ والتطبيق؛
 - لا تزال هناك حاجة إلى طرح الملف التعريفي للمؤسسات البيئية والمخاطر من أجل تحقيق التكامل البيئي الفعال؛
 - لا يزال الانتقال من الالتزامات الوطنية والدولية إلى اتخاذ إجراءات ملموسة على المستوى المحلي يمثل تحديًا ويتطلب المزيد من بناء القدرات والدعم، مع الاعتراف بالحاجة إلى التكييفات المحلية؛
 - سيرتفع مستوى طموح الأنظمة البيئية المحددة؛ حيث أثبتت الأدلة العلمية على وجه الخصوص أن إعلان منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة من مناطق مراقبة الانبعاثات من شأنه أن يولد فوائد تفوق التكاليف بكثير؛
 - ما زالت هناك مجالات بحاجة إلى تحسينها مثل اعتماد مزيج من السياسات الفعالة، ورفع مستوى استخدام الأدوات الاقتصادية، وأدوات حيازة الأراضي، ووعي أصحاب المصلحة وإشراكهم. يعتبر مزيج السياسات الفعالة شرطًا أساسيًا لضمان الانتقال نحو الاقتصاد الأزرق والأخضر والتدويري عن طريق رفع مستوى الابتكارات التقنية والاجتماعية الواعدة، من خلال مجموعة من آليات التمويل التكميلية. هناك حاجة أيضًا إلى مزيج من السياسات المنسقة لمنع المزيد من عمليات الاستحواذ على اليابسة والضغط الاقتصادي على المنطقة الساحلية الموجودة على جانبي الحدود المشتركة بين البر والبحر كما هو موضح في إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المزمع اعتماده في الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة؛
 - يلزم بذل مزيد من الجهود لتطوير أطر تعاونية دائمة من خلال شبكات أصحاب المصلحة المتخصصة ومنتديات الإدارة؛
 - هناك حاجة إلى تمويل محدد للتحويلات البيئية والاقتصادية؛ وسيطلب الأمر على وجه الخصوص توظيف استثمارات للتكيف مع تغير المناخ وتطوير كفاءة استخدام المياه وإعادة استخدامها في المناطق التي تعاني من ندرة المياه. تعتمد الإدارة المستدامة للمناطق المحمية ذات التنوع البيولوجي على آليات التمويل المستدام لتغطية تكاليف الإدارة والمراقبة والإنفاذ المتكررة؛
 - ينبغي توقع حدوث تحول في المناطق والأنشطة والمناظر الطبيعية الساحلية والبحرية بشكل أكبر في السياسات والإجراءات.
57. بشكل شامل، فإن المعرفة بجميع جوانب الاستدامة وفهمها أمران أساسيان لدعم العمل القائم على الأدلة من أجل تحقيق عملية التحول. تشمل طرق تحسين فعالية استخدام المعرفة ما يلي:
- الاستفادة، أي جمع المعرفة الحالية والممارسات الجيدة والابتكارات المحلية وتحليلها ونقلها ونشرها؛
 - إجراء المزيد من البحوث حول مخاطر التدهور البيئي؛
 - تنفيذ أطر الرصد المشتركة واستدامتها وتوسيع نطاقها
 - الاستفادة من الخبرات من خلال إجراء تقييم لاحق للسياسات من أجل اتخاذ قرارات أكثر فعالية.

X. الاستنتاجات

58. لقد أحرز تقدم خلال العقد الماضي؛ حيث تم تطوير سياسات التنمية المستدامة والأطر الاستراتيجية وخطط العمل وتحسينها، كما زاد مستوى المعرفة بالنظم الإيكولوجية ودورها في رفاهية الإنسان. ومع ذلك، فإن عناصر التقدم هذه لم تكن كافية لتقليل الضغوط على البيئة الساحلية والبحرية في البحر الأبيض المتوسط وتدهورها، فهي لم تسمح لسكان ساحل البحر الأبيض المتوسط بالتكيف مع التغير البيئي والتغير المناخي الحالي والمتوقع كما أنها لم تعمل على تعزيز قدرتهم على التكيف. ومن أجل الوصول إلى الأهداف والغايات الموضوعية بشكل عام، مثل تحقيق الوضع البيئي الجيد لساحل البحر الأبيض المتوسط والبحر ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل خاص، وتجنب الإخفاقات المتوقعة، يجب تصحيح المسارات الحالية بشكل عاجل. تتطلب عمليات التحول نحو مسارات أكثر استدامة تغييرات جذرية في السلوك على جميع المستويات وفي جميع المجالات، حيث إن الدافع الرئيسي لزيادة الضغوط والتدهور هو أنماط الإنتاج والاستهلاك الخاصة بنا.

59. تعتبر عمليات التحول ضرورية في جميع أنظمة الإنتاج والاستهلاك، ولا يمكن أن تتحقق عن طريق صانعي السياسة وحدهم. إن تغيير مسارات التنمية هي مسؤولية مشتركة لجميع أصحاب المصلحة في المجتمع المدني والقطاع الخاص بما في ذلك البنوك والتأمين والمجتمع العلمي والأنظمة القضائية، وما إلى ذلك، كما أن تعزيز المشاركة والاستفادة من حشد أصحاب المصلحة للمشاركة في الحوار والعمل المنسق من شأنه تحسين نتائج وضع السياسات على جميع المستويات. يجب على واضعي السياسات اغتنام فرصة الحشد الحالي للشباب من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ إذ يجب عليهم مراعاة الأهداف طويلة الأجل، وتنفيذها في

شكل استثمارات وإصلاحات قصيرة ومتوسطة الأجل. يحشد العلماء قواهم بشكل متزايد لإعداد تقييمات ذات صلة بالسياسة ويتعاونون مع بعضهم البعض لتعزيز الترابط المنظم الذي يجمع بين العلوم والسياسات مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أو المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، أو على مستوى البحر الأبيض المتوسط، شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تتعامل النظم القضائية بشكل متزايد مع الدعاوى البيئية والمناخية وتدعم تطبيق اللوائح المتعلقة بالاستدامة. يتزايد الاعتراف بالدور القوي للقطاع الخاص في تمويل وابتكار أساليب حياة مستدامة.

60. يمكن أن تلعب منظومة اتفاقية برشلونة دورًا رئيسيًا في تعزيز عمليات التحول نحو الاستدامة. غير أن ذلك يتطلب خطوة عاجلة من التخطيط والمشاركة والابتكار المحلي إلى التنفيذ واسع النطاق على أرض الواقع والإنفاذ الفعال، بالتعاون مع السلطات المحلية وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص ووكالات التمويل ذات الصلة. فالتنفيذ والإنفاذ لا يواكبان طموح الأهداف والتدابير المتفق عليها بشكل مشترك، ويخاطران بالتشكيك في شموليتهما والإنجازات الرئيسية في الدبلوماسية البيئية في المنطقة. إن التهديد الوشيك بحدوث ضرر جسيم لا رجعة فيه للنظم الإيكولوجية وما يتلوه من ضرر على رفاه الإنسان يستدعي التنفيذ والإنفاذ العاجلين للإجراءات المتفق عليها، ورسملة العديد من الابتكارات ذات الصلة وتوسيع نطاقها ونشرها في نهج متنسق، والرصد والتقييم الكافيين لضمان تحقيق التدابير للأثار المرجوة، والتعديلات اللازمة عند تراجع الإنجازات.

المرفق الثالث

الصيغة المنقحة لمسودة خارطة طريق الدراسة الاستبصارية المتوسطة لعام 2050

المرفق الثالث: الصيغة المنقحة لمسودة خارطة طريق الدراسة الاستبصارية المتوسطة لعام 2050

مقدمة

1. منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، قررت بلدان البحر الأبيض المتوسط التعاون من أجل وضع "جميع المعلومات، التي ستمكّن من وضع خطط من شأنها أن تضمن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المثلى المستدامة دون التسبب في تدهور البيئة، تحت تصرف الزعماء السياسيين وصانعي القرارات"، ومساعدة "حكومات الدول الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط على توسيع معرفتها بالمشاكل المشتركة التي تواجهها، سواء في البحر الأبيض المتوسط أو في مناطقها الساحلية" (الاجتماع الحكومي الدولي. UNEP/IG.5/7, 1977).
 2. ضمن هذا السياق وفي إطار تنفيذ المادة 4 من اتفاقية برشلونة والإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، تم تكليف مركز الأنشطة الإقليمية التابع للخطة الزرقاء (مركز الخطة الزرقاء) بـ "إعداد التحليلات والدراسات المستقبلية للمساعدة في تكوين الرؤى المستقبلية كأداة تساعد في صنع القرار" و"نشر نتائج هذا العمل في مختلف الأشكال والقنوات المناسبة، بما في ذلك المنشورات الدورية لتقارير حالة البيئة والتنمية وتوقعات البيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (القرار IG.19/5، 2009).
 3. قام مركز الخطة الزرقاء بتنسيق ونشر دراستين استبصاريتين رئيسيتين حتى الآن: "مستقبل حوض البحر الأبيض المتوسط: الخطة الزرقاء" (1989) و"المستقبل المستدام لمنطقة البحر الأبيض المتوسط: توقعات البيئة والتنمية الخاصة بالخطة الزرقاء" (2005). كان هذان التقريران بمثابة مرجع لإعداد سياسات البيئة والتنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، حيث دعما التخطيط الإقليمي والوطني والقطاعي في مختلف المجالات، وقد تم الاستشهاد بهما مئات المرات. وعلى الرغم من أنهما لم يعودا منطقيين الآن وأنه يفضل استخدامهما كمرجع تاريخي، إلا أن صانعي القرار والخبراء لا زالوا يطلبون المعلومات المستمدة من هذين التقريرين من مركز الخطة الزرقاء نظراً لعدم وجود عمل يحقق نفس الأهداف.
 4. تؤكد إستراتيجية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المتوسطة الأجل للفترة 2016-2021 مجدداً على الهدف ذاته وهو "إجراء تقييمات قائمة على المعرفة بالبيئة المتوسطة ووضع سيناريوهات متعلقة باتخاذ القرارات المستنيرة وبعمل أصحاب المصلحة" (القرار IG.22/1).
 - ولتنفيذ هذا القرار، أدرجت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة في برنامج العمل والميزانية الخاصة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة 2016-2017 وضع "خارطة طريق لإعداد تقرير البحر الأبيض المتوسط لعام 2050"، باعتباره النشاط الرئيسي 1.4.1.3 (القرار IG.22/20).
 5. ولوضع خارطة الطريق هذه، نظم مركز الخطة الزرقاء ورشة عمل للخبراء (في كانون الأول/ديسمبر 2016)، وأجرى دراسة مرجعية بشأن نقاط القوة والضعف والثغرات الموجودة في 35 دراسة استبصارية حديثة في منطقة البحر الأبيض المتوسط¹¹⁰، بالتشاور مع ممثلين وخبراء وطنيين. تم تقديم مسودة الدراسة المتوسطة لعام 2050 ومناقشتها في اجتماع مراكز تنسيق الخطة الزرقاء (نيسان/أبريل 2017)، والاجتماع السابع عشر للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (تموز/يوليو 2017) واجتماع مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (أيلول/سبتمبر 2017) والاجتماع العادي العشرين للأطراف المتعاقدة (الاجتماع العشرين للأطراف المتعاقدة، تيرانا، ألبانيا، كانون الأول/ديسمبر 2017). رحبت الأطراف المتعاقدة بخارطة الطريق هذه، واعتمدت مرحلتها الأولى، وطلبت من الأمانة العامة (مركز الخطة الزرقاء) تقديم عرض عن التقدم المحرز في المرحلة الأولى في الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة لتمكينها من توفير توجيهات يمكن الاسترشاد بها في المرحلة الثانية (القرار IG.23/4)، ويتضمن ذلك إعداد خارطة طريق منقحة للمرحلة الثانية. تحقق الوثيقة الحالية هذا الهدف.
1. **تحديد النطاق والاتجاهات الرئيسية للدراسة المتوسطة لعام 2050**
 6. أثبتت الأنشطة التحضيرية (الدراسة المرجعية وورش عمل الخبراء والمشاورات التي جرت مع أصحاب المصلحة) أهمية الدراسة الاستبصارية الجديدة التي أجريت بشأن البيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تطور سياق البحر الأبيض المتوسط تطوراً كبيراً منذ تطبيق الدراسة الاستبصارية الأخيرة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط التي نُشرت في عام 2005، عن الربيع العربي، وتسارع تغير المناخ، والصدمة الارتدادية التي انهارت بسببها أسعار النفط، والاضطرابات الجغرافية السياسية الوطنية والإقليمية والعالمية، وما إلى ذلك. ويتطلب إعداد الوثائق الإستراتيجية المقبلة، بما في ذلك الإستراتيجية متوسطة الأجل لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومراجعة إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، رؤية مستقبلية جديدة. سيكون للعود القادمة أهمية حاسمة في حل المشكلات البيئية، عن طريق تحديد الفرص الناشئة واغتنامها وتمهيد الطريق لمنطقة تنعم بالرخاء والسلام في البحر الأبيض المتوسط، حيث سيتمتع فيها الأشخاص بنوعية حياة جيدة وستحدث فيها تنمية مستدامة في حدود طاقات تحمل النظم الإيكولوجية الصحية. سوف تلقي الدراسة المتوسطة لعام 2050 الضوء على هذه الأهداف المهمة.

7. قدمت الأنشطة التحضيرية للدراسة المتوسطة لعام 2050 أيضًا نظرة متعمقة حول كيفية تطوير هذه العملية لسد الثغرات وتسهيل عملية صنع القرار في العقد المقبل، مع الاستفادة من المعرفة والموارد الحالية. تم تصميم الدراسة المتوسطة لعام 2050 وفقًا للاتجاهات الرئيسية التالية:

- أفاق 2050 - مع الأفاق المتوسطة لعام 2030 (وفقًا لأهداف التنمية المستدامة). يسمح منظور عام 2050 بالنظر في القضايا طويلة الأجل، مثل تغير المناخ، واحتمال تعطل النظام الإيكولوجي والنتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك (العواقب الوخيمة على الزراعة ومصائد الأسماك وأنماط الحياة والهجرة والتحضر وسياسات الطاقة، وما إلى ذلك)، وتحديد المراحل الانتقالية اللازمة.
 - تمشيًا مع شواغل اتفاقية برشلونة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، يوضع الاقتصاد البحري والشؤون البحرية على رأس أولوياتنا خلال عملية التفكير، في إطار منهجي.
 - تستند الدراسة المتوسطة لعام 2050 إلى نهج تشاركي لدعم توثيق الرؤى المتباينة لمستقبل البحر الأبيض المتوسط، وستقر بأن البلدان وأصحاب المصلحة لهم أوضاع وجهات نظر مختلفة، وستساعد في وضع الأهداف المشتركة على المدى المتوسط والطويل.
 - تحقيق التوازن بين النهجين الكمي والنوعي، والجمع بين استخدام معلومات الاتجاهات الحالية وإجراء تحليل ذو طابع نوعي أكبر للاضطرابات والإشارات الضعيفة.
 - ستستخدم الدراسة المتوسطة لعام 2050، إلى جانب التوقعات المستقبلية (التنبؤ)، نهجًا إستراتيجيًا، وستأخذ تباين السيناريوهات في الاعتبار، وستحدد مسارات التحول (التنبؤ العكسي).
 - استثمار أقوى في الاتصالات. ستتاح نتائج الدراسة المتوسطة لعام 2050، حتى في المراحل المتوسطة، لفئات مختلفة من الجماهير المهتمة بالأمر - بدءًا من المتخصصين إلى المواطنين العاديين.
8. يتم تنظيم خارطة الطريق المنقحة المقترحة حول أربع وحدات رئيسية للنشاط: الوحدة 1: الاتجاهات والمعوقات والإشارات الضعيفة؛ الوحدة 2: مقارنة الرؤى المتباينة ومشاركتها؛ الوحدة 3: وضع السيناريوهات؛ الوحدة 4: المشاركة في وضع إستراتيجيات التحول. تم إشراك العلماء وخبراء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بالفعل، أو سيتم إشراكهم، في كل هذه الوحدات. يرد في التذييل 1 رسم بياني يلخص هذه المكونات. يرد في التذييل 2 جدول زمني مؤقت.
9. شملت المرحلة الأولى من الدراسة المتوسطة لعام 2050، التي أجريت خلال فترة السنتين 2018-2019، أنشطة البدء (حشد الموارد الحالية، وإنشاء شبكة ووضع إستراتيجية المشاركة)، والوحدة 1 التي تتناول تقييم الاتجاهات والمعوقات والإشارات الضعيفة. تتوافق المرحلة الثانية من الدراسة المتوسطة لعام 2050 مع الأنشطة المخطط لها خلال فترة السنتين 2020-2021 (الوحدات من 2 إلى 5 أدناه، المفصلة في التذييل 4).
- ii. أنشطة البدء: حشد الموارد الحالية وإنشاء شبكة معنية بمستقبل البحر الأبيض المتوسط (المرحلة الأولى: 2018-2019)**
10. المشاورات. تشاورت الأمانة العامة (مركز الخطة الزرقاء) مع مختلف أصحاب المصلحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (مراكز تنسيق الخطة الزرقاء وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وأعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة وشركاء وخبراء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وما إلى ذلك) بغية تحديد الخبرات والتوقعات الوطنية والأطراف المهتمة بالمشاركة في الدراسة المتوسطة لعام 2050 أو من أجل دعم ورش العمل الإقليمية أو دون الإقليمية أو الوطنية.
11. في نيسان/أبريل 2018، تم عقد ورشة عمل لتبادل الأفكار في مركز الخطة الزرقاء، لوضع إطار لتفعيل الدراسة المتوسطة لعام 2050.
12. وفي حزيران/يونيو 2018، نظم مركز الخطة الزرقاء مؤتمرًا دوليًا بعنوان "البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط بالأمس واليوم وغدا"، بالاشتراك مع مؤسسة سيرجي أنطوان، حيث جمع أكثر من 130 مشاركًا وخبيرًا وصانع سياسات من دول البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى ممثلين عن عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومؤسسات وطنية وأوروبية دولية وأعضاء من المجتمع المدني. تم عرض الاتجاهات الرئيسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومناقشتها، وكانت أهداف الدراسة المتوسطة لعام 2050 في محور المناقشات.
13. جرى تعزيز تبادل الآراء والمعلومات وإقامة العلاقات من خلال العديد من الشبكات المواضيعية في 2018-2019، لا سيما حول مواضيع البحر والبيئة الريفية والزراعة والديموغرافيا، كما جرى إنشاء جهات اتصال من خلال شبكة PROSPER (مدير الدراسات الاستقصائية للأبحاث العامة الفرنسية). ما زالت الاتصالات مع الكيانات المعنية بالدراسات الاستقصائية في بلدان البحر الأبيض المتوسط الأخرى مستمرة بدعم من مراكز تنسيق الخطة الزرقاء وأعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة. يتم إجراء المقابلات لتعزيز التعاون.
14. تنظيم المشاريع. تعتمد الدراسة المتوسطة لعام 2050 على خمس مجموعات تكميلية (التذييل 3):

- يقوم فريق عمل الخطة الزرقاء بتنفيذ الدراسة المتوسطة لعام 2050، بالتعاون الوثيق مع كيانات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى. عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط تقدم الخبرة الأساسية وتسهل التآزر مع العمليات الأخرى لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط.
- ستكون اللجنة العلمية مسؤولة عن ضمان الاتساق العلمي لنتائج المشاريع. لن يجتمع أعضاؤها، وهم خبراء معترف بهم، إلا في مناسبات قليلة فقط.
- سيكون للمجموعة الاستبصارية دورًا رئيسيًا في الإنتاج خلال المشروع.
- سيتم تجميع مجموعات مخصصة لورش العمل الخاصة، من أجل جمع الرؤى المتباينة ومناقشتها على وجه الخصوص.
- تقع الشبكة الاستبصارية للدراسة المتوسطة لعام 2050 في صميم عملية تبادل المعلومات حول النتائج والتحليلات ووجهات النظر والأسئلة الرئيسية، وذلك باستخدام منصة الويب المخصصة للدراسة المتوسطة لعام 2050 (المربع 1). تم تصميم الشبكة كواجهة ديناميكية تربط بين العلوم والسياسات، الأمر الذي يسهل حشد الموارد الحالية والحوار بين أصحاب المصلحة ويبسّر استيعاب نتائج البحوث في وضع السياسات. باب المشاركة في الشبكة مفتوح وقد تتطور خلال المشروع اعتمادًا على تطور الموضوعات والاهتمامات. وأعرب العديد من أصحاب المصلحة عن اهتمامهم الكبير بالمشاركة في الشبكة الاستبصارية للدراسة المتوسطة لعام 2050 بدرجات متفاوتة. تمت دعوة المؤسسات والخبراء المشاركون في الدراسات الاستبصارية الحديثة والمستمرة في البحر الأبيض المتوسط، وكذلك الشبكات والمؤسسات العلمية ذات الصلة للمشاركة في الشبكة. كما تمت دعوة مراكز تنسيق الخطة الزرقاء وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط للمشاركة ولتحديد المشاركين والممثلين الوطنيين. ولا تزال الشبكة قيد الإنجاز في جنوب وشرق الحوض.

المربع 1: منصة الويب الخاصة بالدراسة المتوسطة لعام 2050، هي أداة إستراتيجية للتفكير في مستقبل حوض البحر الأبيض المتوسط

تم إنشاء منصة الويب المخصصة للدراسة المتوسطة لعام 2050 في حزيران/يونيو 2018، وسيتم تطويرها مع تقدم المشروع تعتبر هذه المنصة مكانًا لتبادل الخبرات ومشاركة الوثائق (الدراسات أو الأحداث أو الوثائق المكتوبة أو مقاطع الفيديو...) حيث تهدف إلى إثراء التفكير بشأن مستقبل حوض البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2050. بمجرد تطوير منصة الدراسة المتوسطة لعام 2050، ستتضمن ما يلي:

- مساحة مخصصة لمبادرة الدراسة المتوسطة لعام 2050، مع صفحة تمهيدية حول المشروع، وأهدافه، والوحدات المتعاقبة، وروابط إلى منصة تشاورية محددة واحدة أو أكثر، لا سيما لإثراء الوحدة 2 برؤى متباينة، ومنطقة عمل أكثر عمومية مع إمكانية نشر التعليقات والأراء والأفكار... لن يعمل هذا القسم الأخير كمدونة مفتوحة؛ لتقليل الحاجة إلى عمليات الإشراف، ولن يتم تلقي التعليقات والمساهمات إلا من قبل فريق التنسيق ولن يتم عرضها بشكل علني.
- مساحة مخصصة لأعمال الدراسة الاستبصارية على المستويين الوطني والإقليمي؛
- مساحة مخصصة للأدوات الاستبصارية واستخدامها، مع صفحة عن الطرق الاستبصارية التشاركية المحلية تتبلور حول التخيل والاستشراف المناخي، وأمثلة على حالات ملموسة لاستخدام هذه الأساليب، وما إلى ذلك.

15. النهج التشاركي. تنص المرحلة الثانية من خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، التي تم تبنيها في عام 1995، على أن "المعلومات والمشاركة العامة هما بعدان أساسيان للتنمية المستدامة والحماية البيئية". في الاجتماع السابع عشر (أثينا، اليونان، 4-5 تموز/يوليو 2017)، دعت لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة أيضًا إلى إيلاء اهتمام أكبر للنهج التشاركية التي تشمل إجراء مشاورات أوسع نطاقًا لأصحاب المصلحة، من خلال عدة طرق منها استخدام الأدوات الإلكترونية (منصات الويب)، بالإضافة إلى مشاركة الحكومات الوطنية. ستعتمد الدراسة المتوسطة لعام 2050 بالتالي على إستراتيجية مشاركة مبتكرة وفعالة، مما يجعل المبادرة مفتوحة وتعاونية. كما أوصى مركز تنسيق الخطة الزرقاء (مرسيليا، فرنسا، 28-29 أيار/مايو 2019)، ستوفر طرق المشاركة مكانًا محددًا للممثلين من الشباب خلال العملية.

16. النشرة الإخبارية. سيتم توفير نشرة إخبارية على منصة الويب. لن تركز هذه النشرة الإخبارية على النتائج العلمية فقط. سوف تترك مجالاً للأسئلة، وتبادل الخبرات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، ومعلومات عن المشاريع الحالية، ومناقشة الخيارات والسيناريوهات المستقبلية. يمكن تجميع المقالات المتعاقبة حول نفس الموضوع وتوليها لإنتاج كتيبات مواضيعية. ستساهم هذه المنتجات الوسيطة في إعداد التقرير النهائي، وستدعم إستراتيجية التواصل من خلال استهداف جمهور أوسع من التقرير النهائي.

17. التقويم. وقد تطلبت كل من الرسملة والتشاور وإنشاء الشبكة اهتمامًا خاصًا في 2018-2019. ستستمر هذه الأنشطة خلال فترة السنتين 2020-2021، للاستفادة من التطورات الجديدة وضمان الحوار المستمر بين الأطراف المعنية. سيتم تقديم النواتج الوسيطة إلى الهيئات المختلفة لنظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

III. الوحدة 1: تقييم الاتجاهات والمُعوقات والإشارات الضعيفة في السياق الجديد للبحر الأبيض المتوسط (المرحلة 1: 2018-2019)

18. تركز الوحدة 1 من الدراسة المتوسطة لعام 2050 على وصف الاتجاهات الرئيسية (النوعية والكمية)، وتحديد المُعوقات والإشارات الضعيفة وتحليلها. يجري حاليًا تنفيذ الوحدة 1 مع إعداد تقرير تجميعي يُتوقع صدوره بنهاية فترة السنتين 2018-2019.

19. لضمان الاستخدام الفعال للموارد، تستفيد الوحدة 1 من أوجه التآزر مع العمل الجاري المشمول في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وغير المشمول بها، بما في ذلك التقرير عن حالة البيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط لعام 2019، ونظام المعلومات البيئية المشترك، وبرنامج الرصد والتقييم المتكاملين، ولوحة معلومات استدامة البحر الأبيض المتوسط، وتقرير التقييم الأول لشبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وما إلى ذلك.

20. تشمل الوحدة 1 تطوير قاعدة بيانات ذات سلاسل طويلة لمقارنة الاتجاهات الموصوفة في التقرير الاستبصاري السابق لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط (2005) والاتجاهات التي تمت ملاحظتها بالفعل. يعرض تقرير حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2019 تقييمًا لاتجاهات البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط. تم التخطيط لنشره في أوائل عام 2020، وهو نتيجة جهد جماعي للأطراف المتعاقدة وعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والشركاء الخارجيين. سيكون تقرير التقييم الذي تعدده شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بمثابة مساهمة أساسية في الوحدة 1 من الدراسة المتوسطة لعام 2050.

21. لتطوير الوحدة 1، أقامت الخطة الزرقاء شراكة مع Labex Med، وهو برنامج للتميز في تعزيز البحوث متعددة التخصصات في العلوم الإنسانية والاجتماعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تعتبر هذه الشراكة فرصة مهمة للتعاون مع مختبرات البحوث، وخلق أوجه التآزر، وإنشاء الدراسة المتوسطة لعام 2050 على أساس عمل معترف به علميًا، بما في ذلك في نهجها متعدد التخصصات. تتيح هذه الشراكة الفرصة لباحثي مرحلة ما بعد الدكتوراه للعمل لمدة عام واحد في الخطة الزرقاء، لتجاوز نطاق التحليلات القطاعية أو المؤسسية المنفصلة وفهم اتجاهات الهيكلية في إطار منهجي، وضمان اتساق الفرضيات وطرح أوجه التفاعل والترابط بين التحليلات المواضيعية. سيتم تقديم نتائج هذا العمل إلى المجموعة الاستبصارية لمناقشتها، الأمر الذي يؤدي إلى إنتاج المنتج الأول من الدراسة المتوسطة لعام 2050: تقرير عن الاتجاهات والمُعوقات والإشارات الضعيفة، بحلول نهاية عام 2019.

IV. الوحدة 2: مقارنة الرؤى المتباينة ومشاركتها في منطقة البحر الأبيض المتوسط

(المرحلة الثانية: 2020-2021)

22. لن تعتمد الدراسة المتوسطة لعام 2050 على عمل الخبراء فقط، وذلك على عكس معظم التحليلات المحددة في الدراسة المرجعية. سيتم التشاور مع الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة بشأن رؤيتها لمستقبل البحر الأبيض المتوسط (وجهات نظرها وتطلعاتها)، بهدف تبادل الرؤى المتباينة المحتملة في مناطق البحر الأبيض المتوسط دون الإقليمية.

23. هناك خياران متوخيان لتنفيذ الوحدة 2، اعتمادًا على الموارد:

• الخيار 1: تشاور الخبراء وصانعي القرار على الصعيد الوطني والمحلي عن بُعد، بشأن رؤيتهم لمستقبل البحر الأبيض المتوسط. سيسمح هذا الخيار بجمع رؤى متباينة، باستخدام طرق استشارية موثوقة للتنبؤ، وذلك على الرغم من عدم الوصول إلى جميع أصحاب المصلحة وعدم السماح بإجراء حوار حقيقي بينهم.

• الخيار 2: ورش العمل الوطنية ودون الإقليمية. سيتم تنظيم العديد من ورش العمل الاستبصارية في مناطق دون إقليمية محددة بغيّة إشراك أصحاب المصلحة (الخبراء وصانعي القرار والمجتمع المدني) وتشاورها بشأن رؤيتها لمستقبل حوض البحر الأبيض المتوسط. يمكن تنظيم ورش العمل هذه حول النقاط التالية: مناقشة نتائج الوحدة 1 في فرق عمل (الاتجاهات والمُعوقات والإشارات الضعيفة)، وإجراء عمليات استبصارية مشتركة تسمح بظهور رؤى متباينة للمستقبل، ثم مشاركة هذه الرؤى وتوحيدها. سيتيح هذا الخيار الكشف عن الخصائص المحددة للرؤى دون الإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

24. في إطار كلا الخيارين، يمكن فتح الوحدة 2 لإجراء مشاورات أخرى أوسع نطاقًا يتم نقلها بواسطة قادة الشبكة. سيتم إعداد الاستبيانات ونشرها وتحليلها باستخدام أساليب استبصارية معترف بها، من خلال إقامة شراكات مع قادة الشبكة الحاليين وممثلي أصحاب المصلحة ومناقشة القضايا الرئيسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الأعضاء المهتمين بالأمر من لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة.

25. وفي هذا السياق، سيولى اهتمام خاص للبحر، من خلال عقد ورشة عمل محددة إن أمكن. وسيجتمع خبراء الاستبصار والمتخصصون في البيئة البحرية في هذه المناسبة للعمل معًا وسيطرحون رؤى متباينة لمستقبل البحر الأبيض المتوسط.

V. الوحدة 3: التوفيق بين الاتجاهات والمُعوقات والإشارات الضعيفة والرؤى المتباينة لتحديد سيناريو مفضل وواقعي في الوقت ذاته (المرحلة الثانية): (2020-2021)

26. في إطار الوحدة 3 من الدراسة المتوسطة لعام 2050، ستتولى المجموعة الاستبصارية مسؤولية توضيح نتائج الودحتين 1 و2. ستحدد المجموعة الاستبصارية الأهداف المشتركة أو المتقاربة، وستضع العديد من السيناريوهات المتباينة، مع مراعاة وجهات النظر المختلفة للبلدان والمناطق دون الإقليمية وأصحاب المصلحة. ووفقاً لتوصية مراكز تنسيق الخطة الزرقاء، ستنظر هذه الوحدة في سيناريوهات التعطل المتوافقة مع تحقيق التحول نحو الاستدامة. سيكون أحد السيناريوهات الذي يتم تحديده على أنه الأكثر واقعية ورغبة (حظي بتوافق الآراء) بمثابة مرجع (الوضع المستهدف) لتطوير الوحدة 4 التي تتناول مسارات التحول.

VI. الوحدة 4: المشاركة في إنشاء مسارات وإستراتيجيات التحول على المدى القصير والمتوسط والطويل (المرحلة الثالثة): (2020-2021)

27. إن السؤال الرئيسي الذي يُرتقب الإجابة عليه لا يتعلق بالشكل الذي سيكون عليه المستقبل في عام 2050، ولكنه متعلق بعملية التحول: كيف يمكن الانتقال من المواقف والأزمات الحالية إلى خطط العمل المتوسطة الأجل والأهداف طويلة الأجل؟ في الاجتماع المُنعقد في عام 2019، شجعت مراكز تنسيق الخطة الزرقاء نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على متابعة أهداف التحول الطموحة والواقعية (مرسيليا، فرنسا، 28-29 أيار/مايو). إن الوحدة 4 من الدراسة المتوسطة لعام 2050 تتوافق مع النشاط الاستبصاري الإستراتيجي لتصميم مسارات التحول التي تستند إلى حقائق وأهداف تشغيلية. ستساعد الوحدة 4 في تحديد العقبات الرئيسية والاستجابات المبكرة التي لا تزال قابلة للتنفيذ وكذلك الفرص لتحقيق مستقبل مرغوب فيه. سيساعد ذلك على توقع حالات الطوارئ وتجنب تكاليف الإصلاح وزيادة الفوائد المشتركة.

28. ستراعي مسارات التحول المنظورات الزمنية المختلفة. سيمكّن الاتفاق على سيناريو المستقبل المرغوب أو المقبول بحلول عام 2050 (الأهداف طويلة الأجل) من تحديد إستراتيجيات تحول بديلة على المدى المتوسط (أفق 2030) وإجراء تقييمات مقارنة لمدى معقوليتها، بالإضافة إلى طرح استثمارات مهمة.

29. ستراعي الدراسة المتوسطة لعام 2050 أوجه عدم التجانس دون الإقليمية. وبالتالي فإن الدراسة المتوسطة لعام 2050 تستهدف دعم جهود تحقيق الإستراتيجيات وجدول الأعمال المستقبلية، بما في ذلك الخطط الوطنية والقطاعية.

VII. حشد الموارد المالية

30. ستعتمد مجموعة من الأنشطة الأساسية - التي تكفي لإنتاج تقرير البحر الأبيض المتوسط لعام 2050 للاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة - فقط على الشراكات الفنية وتمويل الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط والتمويل المشترك المحدود، على النحو المقترح في برنامجي خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة 2018-2019 و2020-2021. قدمت الأمانة العامة من خلال مركز الخطة الزرقاء طلباً للحصول على تمويل للبحوث متعددة التخصصات، مع تحقيق نجاح متباين. تم حشد التمويل المشترك اللازم لفترة السنتين الأولى. تتطلب الأنشطة الإضافية أو الطموحة حشد التمويل الإضافي والشراكات المتكاملة. وعلى الرغم من أن الاختيار قد وقع في البداية على مشروع متعدد التخصصات يتسم بالطموح من أجل المرحلة النهائية من تمويل H2020 إلا أن ذلك تغيّر حال الوصول للمرحلة النهائية، ولكن يمكن أن يصلح استخدامه كأساس يقوم عليه مقترح آخر. وثمة فرص أخرى للتمويل قيد المناقشة ولكنها لا تزال بحاجة إلى استكمال.

31. سيساعد تنظيم الدراسة المتوسطة لعام 2050 في وحدات ومجموعات من الأنشطة على العثور على أموال إضافية مرتبطة بالأنشطة والمنتجات الواضحة. على سبيل المثال، يمكن أن تهتم بنوك التنمية أو الاستثمار (البنك الدولي أو البنك الأوروبي للاستثمار أو البنك الأفريقي للتنمية أو الوكالة الفرنسية للتنمية، وما إلى ذلك) بالحصول على معايير لوضع إستراتيجيات الاستثمار المستقبلية، من خلال تمويل الأنشطة التي تستهدف مسارات التحول والاستثمارات الهامة في أجزاء حوض البحر الأبيض المتوسط المختلفة. تم إجراء العديد من الاتصالات الأولية. إن تقديم أول منتجات الدراسة المتوسطة لعام 2050 من شأنه أن يسهل حشد الموارد اللازمة للمرحلة الثانية.

32. سيسمح التمويل المقدم من الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط والدعم الرسمي من الأطراف المتعاقدة بإنشاء آليات التمويل المشترك المطلوب وإقامة شراكات، مع ضمان أن منتجات الدراسة المتوسطة لعام 2050 ستدعم جهود تحقيق الهدف المحدد لإستراتيجية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط متوسطة الأجل للفترة 2016-2021.

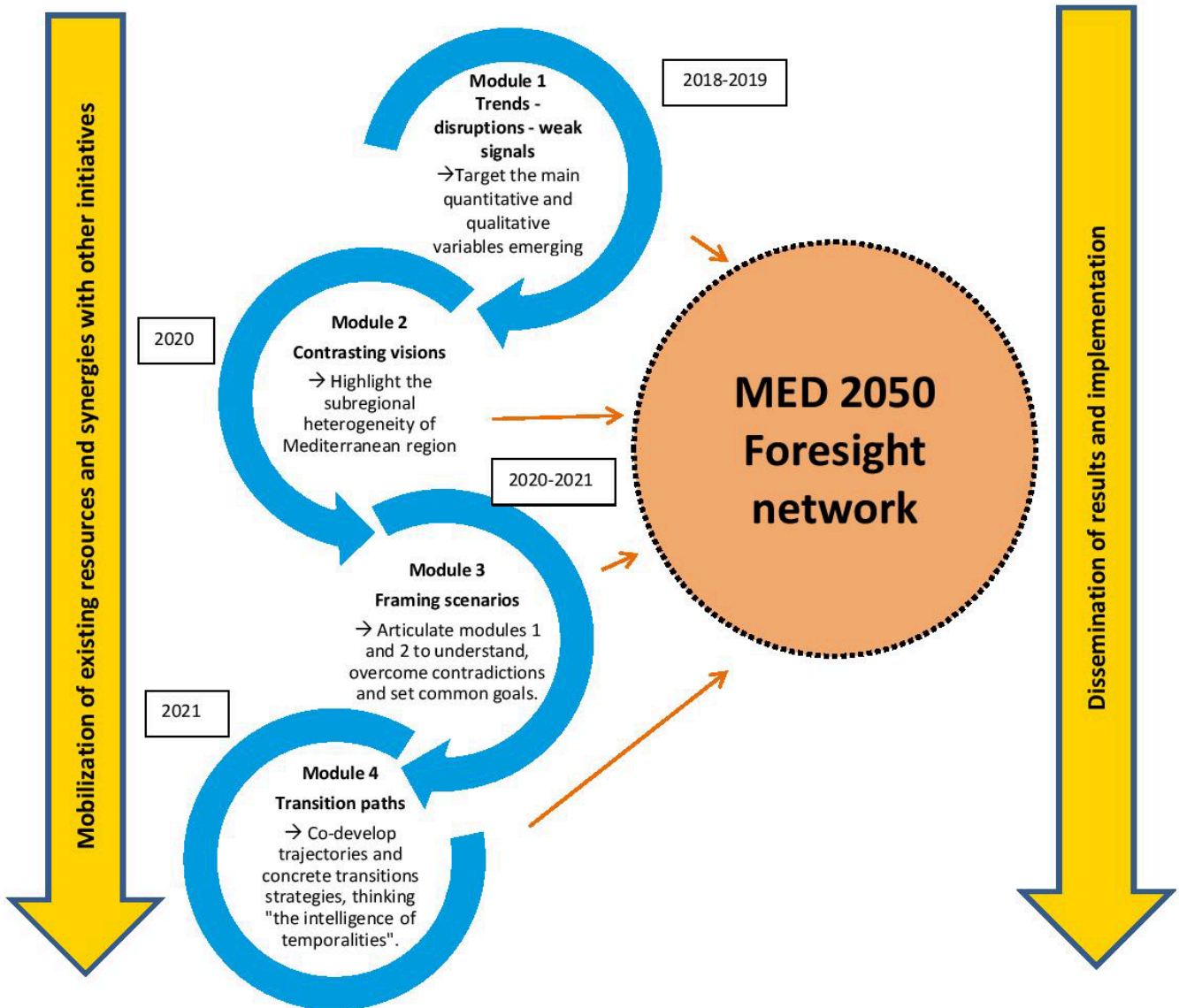
VIII. النواتج المتوقعة: تعميم النتائج وبناء المعرفة والقدرات

33. سيتم تسليم فصول تقرير البحر الأبيض المتوسط لعام 2050 على مراحل، إذ سيُسلم الفصل الذي يتناول الاتجاهات في عام 2019، والفصل الذي يتناول الرؤى في عام 2020، والفصل الذي يتناول مسارات التحول والاستثمارات الهامة في عام 2021. ستناقش هيئات نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التقرير النهائي في عام 2021 بهدف تقديمه إلى الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الثاني والعشرين في عام 2021. سيتم حشد منصة الويب أيضاً كأداة إستراتيجية لنشر نتائج الدراسة المتوسطة لعام 2050، من خلال النشرات الإخبارية والنشرات المواضيعية وغيرها من المنتجات.

34. وبالتالي، فإن الدراسة المتوسطة لعام 2050 سُسهم في تسليط الضوء على منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة. أكدت مراكز تنسيق الخطة الزرقاء (مارسيليا، فرنسا، 28-29 أيار/مايو 2019)، وأعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (بودفا، ومونتينيغرو، 11 - 13 حزيران/يونيو) على أهمية تطوير منتجات الاتصال التي يتم تطويرها حتى تناسب طائفة عريضة من الجماهير، بما في ذلك الشباب.

35. يمكن أن تدعم الخطة الزرقاء أيضاً الأطراف المتعاقدة المعنية في تطوير أوجه القصور الموجودة بالدراسة المتوسطة لعام 2050 على المستوى الوطني أو دون الإقليمي، ريثما يتم تحديد التمويل الإضافي المستهدف، وذلك عن طريق تقديم نتائج الدراسة المتوسطة محلياً أو تقديم مساعدات فنية لدمج هذه النتائج مع الدراسات الاستقصائية والإستراتيجيات وخطط العمل على المستويات دون الإقليمية والوطنية والمحلية. يمكن للخطة الزرقاء أن تضع دليلاً منهجياً لتبادل الخبرات والممارسات الحسنة. يمكن تطبيق الأسلوب المنهجي، الذي يهدف إلى الجمع بين مبادرات البحر الأبيض المتوسط، على مستويات مختلفة داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط وخارجها، إذ يمكن أن يجتذب المبادرات في البحار الإقليمية الأخرى ويعززها.

التذييل 1: المكونات المقترحة للدراسة المتوسطة لعام 2050



التذييل 2: الجدول الزمني المؤقت للدراسة المتوسطة لعام 2050

النشر والمساعدة الفنية	المنشورات والاتصالات	الشبكة	أوجه التأزر وحشد الموارد	تبادل الآراء ورش العمل أو حلقات دراسية عبر الإنترنت ¹¹¹	التشاور ونظام تحويل خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	التوقيت
	تقرير ورشة العمل	تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية	الخريطة المرجعية للبرامج والمنتجات الحالية	ورشة عمل استباقية	مراكز تنسيق الخطة الزرقاء	T3
						T4
	التقرير المرجعي					T1
	تقرير ورشة العمل					T2
		إنشاء الشبكات	حشد الموارد والشراكات الفنية والمؤسسية والمالية	ورشة عمل استباقية ورش عمل استباقية لإطلاق الشبكة	التشاور - الدعوة للمشاركة	T3
						T4
						T1
						T2
	تقرير ورشة العمل	تنسيق الشبكات وتنشيطها	حشد الموارد والشراكات الفنية والمؤسسية والمالية	ورشة عمل أو حلقة دراسية عبر الإنترنت الاتجاهات والمُعوقات (الوحدة 1)	مراكز تنسيق الخطة الزرقاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة	T2
	الفصل الذي يتناول الاتجاهات					T3
	فصول التقرير					T4
	النشرات الإخبارية والكتيبات المواضيعية					T1
بناء القدرات والمساعدة الفنية (إنما تم تمويلها)				ورشة عمل أو حلقة دراسية عبر الإنترنت البحر، النظم الإيكولوجية (الوحدة 2)	إجراء مشاورات بشأن السيناريوهات المستقبلية	T2
النشر من خلال شبكة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والشركاء المؤسسين ووسائل الإعلام وعامة الجمهور						T3
						T4
						T1
				ورشة عمل أو حلقة دراسية عبر الإنترنت المشاركة في وضع سيناريوهات مهيكلية (الوحدة 3)	مراكز تنسيق الخطة الزرقاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة	T2
						T3
						T4
						T1
	التقرير			ورشة عمل أو حلقة دراسية عبر الإنترنت المشاركة في إنشاء مسارات التحول (الوحدة 4)	مراكز تنسيق الخطة الزرقاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة	T3
						T4
						T1
						T2

¹¹¹ مرهون بحشد الموارد المالية ذات الصلة.

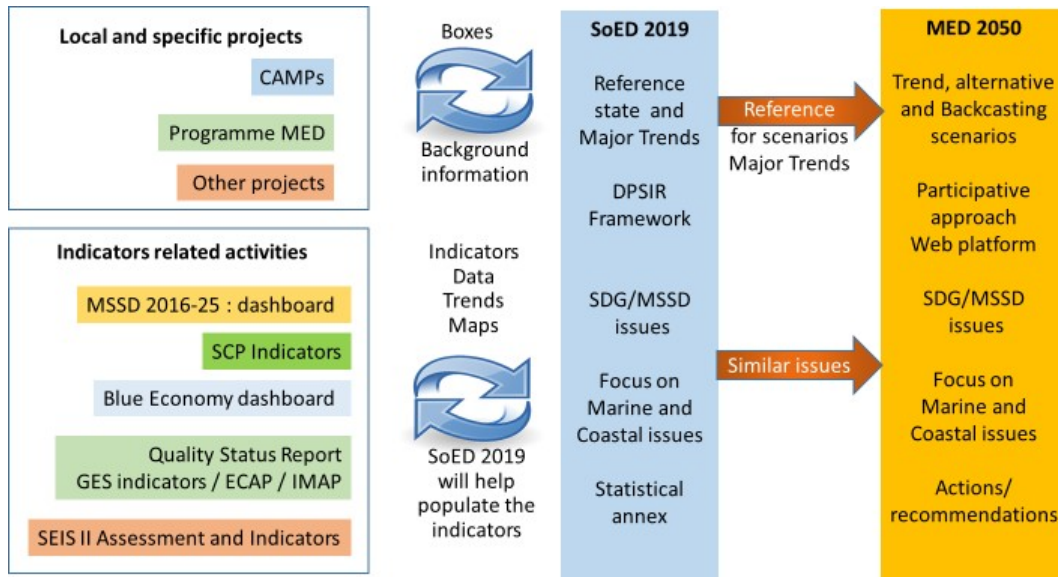
التذييل 3: إنشاء شبكة الدراسة المتوسطة لعام 2050

مرحلة التدخل	وتيرة عقد الاجتماعات	الوظيفة	التكوين	
طوال فترة عمل المشروع	وتيرة منتظمة	تنشيط الدراسة المتوسطة لعام 2050	فريق عمل الدراسة المتوسطة لعام 2050 وشركاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	فريق عمل الخطة الزرقاء
المرحلة الأولى من الوحدة 1 في نهاية الوحدة 4	مرتين (للمراحل الأولى من المشروع، والمراحل النهائية للتحقق من صحة العمل/النتائج)	التحقق العلمي « الضمان الأخلاقي والعلمي » للدراسة المتوسطة لعام 2050	حوالي 15 شخصاً الشرعية التمثيل	اللجنة العلمية
طوال فترة عمل المشروع في المقام الأول: الوحدة 3 // سيناريوهات مهيكلة	وتيرة منتظمة	دور الإنتاج	حشد من 15 إلى 20 شخصاً وتقسيمهم كالاتي: يكون على الأقل 3/1 الأشخاص من ذوي الخبرة الاستبصارية و3/2 من الخبراء المواضيعيين ومن أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك أعضاء من مركز الخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الإقليمية الأخرى. التمثيل	المجموعة الاستبصارية
الوحدة 2 // رؤى متباينة	عقد ورش عمل كل 3/2 أيام في كل منطقة دون إقليمية، أو مرتين كل 3/2 أيام (أو بحسب الرؤى المتباينة للخبراء الوطنيين، ويعتمد ذلك على الإمكانيات المتاحة)	تسليط الضوء على الرؤى المتباينة البدء من أوضاع الدول تصميم ورشة عمل بشأن البحر، إذا توفرت الإمكانيات المالية	« إضفاء الطابع اللامركزي » على المجموعة الاستبصارية (التكوين: خبراء ومجموعات تمثيلية → وفقاً للإمكانيات المالية)	ورش عمل محددة
المشاورات غير المتكررة // الوحدة 2 طوال فترة المشروع وبعده (المراقبة الإستراتيجية // النشرات الإخبارية // الكتيبات المواضيعية // تبادل المعلومات)	نشط بشكل متواصل عبر المنصة (سيتم رفعها على موقع الويب الجديد) المشاورات غير المتكررة	تبادل المعلومات / إبداء المشورة / مركز الموارد / القدرة على نشر الوثائق / المراقبة الإستراتيجية	الشبكة غير الرسمية. التمثيل (عن البلدان والأشخاص)	الشبكة الموسعة

التذييل 4: الوحدات وإستراتيجية المشاركة والعناصر المنهجية

العناصر المنهجية	من الأطراف المشاركة في هذه الخطوة؟	الوحدات	
مرحلة ما بعد الدكتوراه: تحليل الاتجاهات فيما يتعلق بفريق عمل الخطة الزرقاء، والقيام بمزيد من العمل النوعي على المُعوقات والإشارات الضعيفة المجموعة الاستبصارية: سينعقد الاجتماع الأول في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 للعمل في مجموعات على هذه الوحدة	فريق RED لعام 2019 شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط باحثي مرحلة ما بعد الدكتوراه بالشراكة مع LabexMed . أعضاء الخطة الزرقاء وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط المجموعة الاستبصارية الشبكة الموسعة	الاتجاهات - المُعوقات - الإشارات ضعيفة	1
الفرضية 1: تتشاور الخبراء وصانعي القرار على الصعيدين الوطني والمحلي عن بُعد، بشأن رؤيتهم لمستقبل حوض البحر الأبيض المتوسط الفرضية 2: ورش العمل الوطنية ودون الإقليمية أياً كانت الفرضية التي سيؤخذ بها: المشاركون واسعة النطاق التي يتم إجراؤها بواسطة رؤساء الشبكات، وبناءً على الميزانية، ورش العمل المتخصصة حول الرؤية الاستبصارية للبحار	عقد ورش عمل في حلقات تدريبية مخصصة (المجموعات الاستبصارية اللامركزية) (أو خبراء فقط في حالة نقص الموارد المالية) الشبكة الموسعة لفريق عمل الخطة الزرقاء وشركاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، خاصةً باستخدام طريقة المناوئة من خلال رؤساء الشبكات الشريكة //المشاورات غير متكررة	الرؤى المتباينة	2
توضح المجموعة الاستبصارية نتائج الودعتين 1 و 2 من أجل مراعاة الاختلافات في وجهات النظر والتطلعات، لوضع العديد من السيناريوهات المتباينة والاحتفاظ بالسيناريو الأكثر واقعية ورغبة	المجموعة الاستبصارية فريق عمل الخطة الزرقاء وشركاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الشبكة الموسعة	السيناريوهات المهيكلة	3
تقوم المجموعة الاستبصارية والجهات الفاعلة المشاركة في هذه الوحدة بترتيب العقبان والعوامل المواتية والفرص والمخاطر التي يجب التغلب عليها حسب الأولوية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة وبناء مسارات تحول ملموسة وواقعية (بما في ذلك الاستثمارات وتدابير السياسة المهمة)	المجموعة الاستبصارية مع زيادة مشاركة الجهات الفاعلة (المؤسسات والجمعيات والمجتمع المدني والجهات المانحة) فريق عمل الخطة الزرقاء وشركاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الشبكة الموسعة	مسارات التحول	4
الدور الرئيسي لمنصة الويب الخاصة بالدراسة المتوسطة لعام 2050 طوال المشروع: مكان لتبادل ومشاركة الممارسات والخبرات والمعلومات، وما إلى ذلك. أحد النواتج النهائية المحتملة: وضع دليل منهجي حول إعداد دراسة مستقبلية قائمة على المشاركة تحت مسمى الدراسة المتوسطة لعام 2050	فريق عمل الخطة الزرقاء وشركاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المجموعة الاستبصارية الشبكة الموسعة	تعميم النتائج والتنفيذ	1 ل ج م ي ع

التذييل 5: أوجه التآزر مع المبادرات والأنشطة الأخرى لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط



المرفق الرابع

تقديم مسودة خارطة الطريق من أجل التشاور مع صانعي القرار وأصحاب المصلحة بشأن تقرير التقييم الأول حول الحالة الراهنة ومخاطر التغيرات المناخية والبيئية في البحر الأبيض المتوسط

المرفق الرابع: تقديم مسودة خارطة الطريق من أجل التشاور مع صانعي القرار وأصحاب المصلحة بشأن تقرير التقييم الأول حول الحالة الراهنة ومخاطر التغيرات المناخية والبيئية في البحر الأبيض المتوسط

مقدمة

1. الخبراء المعنيون بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (MedECC، www.medecc.org) هي شبكة من الخبراء العلميين تهدف إلى جمع، وتحديث، وتوحيد أفضل المعارف العلمية عن التغير المناخي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وجعلها في متناول صانعي السياسات، وأصحاب المصلحة الرئيسيين، والمواطنين. حتى الآن، تضم شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط أكثر من 600 عضو علمي من 35 دولة، بما في ذلك 19 طرفاً من الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة.
2. تدعم الأمانة العامة لبرنامج خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالاشتراك مع الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط (UfMS) بُغية المساهمة في توفير إجراءات محددة جيداً بشأن التقييم على المستويين المتوسطي والعالمي.
3. تلعب مبادرة البحر الأبيض المتوسط هذه دوراً مهماً في عمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، حيث تساهم في تقرير التقييم السادس (AR6)؛ الذي سيتضمن ورقة بحثية مخصصة لأول مرة للبحر الأبيض المتوسط، إذ سيتم إعدادها تحت قيادة أحد منسقي شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مما يضمن تحقيق تآزر قوي في تقارير التقييم.
4. يتماشى دعم خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لشبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط مع الأهداف التالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط:
 - تتناول إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط متوسطة الأجل للفترة 2016-2021 التكيف مع تغير المناخ باعتباره أحد الموضوعات الشاملة، حيث تحدد الهدف من فهم آثار تغير المناخ بشكل أفضل باعتباره شرط لتعزيز القدرة على الصمود. ولتحقيق هذا الهدف، تشير الإستراتيجية متوسطة الأجل إلى ضرورة تعزيز التفاعل بين العلوم وصنع السياسات من خلال تعزيز التعاون مع المؤسسات العلمية (الناتج الرئيسي 1.4.4).
 - وبناءً على ذلك، يتضمن برنامج عمل وميزانية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة 2018-2019 النشاط 1.4.4.1 "وضع آلية للمساعدة في تنفيذ اتفاقية برشلونة مع المؤسسات العلمية ودعمها وتعزيزها".
 - تحدد الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025، بموجب الهدف 4 "معالجة تغير المناخ باعتباره قضية ذات أولوية بالنسبة للبحر الأبيض المتوسط"، إنشاء "آلية إقليمية للتفاعل بين العلوم والسياسات (...)" بهدف إعداد تقييمات وإرشادات علمية إقليمية موحدة بشأن اتجاهات تغير المناخ وآثاره وخيارات التكيف والتخفيف" كمبادرة إقليمية رئيسية.
 - يدعو الإطار الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ في منطقة البحر الأبيض المتوسط أيضاً إلى "اتخاذ قرارات مستنيرة بشكل أفضل من خلال البحث والتعاون العلمي وتوافر واستخدام البيانات والمعلومات والأدوات الموثوقة" (الهدف الإستراتيجي 4) من خلال "تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات وإمكانية الوصول إلى المعارف والمعلومات ذات الصلة".
5. دعمت الأمانة العامة، من خلال مركز الأنشطة الإقليمي التابع للخطة الزرقاء، تطوير شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ إنشائها في عام 2015. تشارك الأمانة العامة في اللجنة التوجيهية لشبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويستضيف مركز الخطة الزرقاء الأمانة العامة العلمية لشبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مدينة مرسيليا الفرنسية، ويتم تمويله من الاتحاد من أجل المتوسط من خلال الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.
6. في عام 2016، شرعت شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من خلال سلسلة من ورش العمل الموضوعية والمحددة النطاق، في إعداد تقرير التقييم الأول (MARI) لشبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط حول الحالة الراهنة ومخاطر التغير المناخي والبيئي في المنطقة.
7. وفي ربيع عام 2018، تقدم 160 عالماً من 24 دولة - بما في ذلك 15 طرفاً من الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة - بطلب من أجل المساهمة في إعداد تقرير التقييم الأول لشبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط على أساس تطوعي. وفي آذار/مارس 2019، اجتمع المؤلفون الرئيسيون المنسقون لضمان الاتساق وتحديد الثغرات والرسائل الرئيسية والعمل على الملخصات التنفيذية للفضول (ميلان، إيطاليا، 4-7 آذار/مارس 2019). وفي أيار/مايو 2019، تم إجراء مراجعة داخلية أولية لمسودة التقرير.
8. تشمل الخطوات القادمة (الجدول المنقح) ما يلي:
 - حزيران/يونيو - أيلول/سبتمبر 2019: وضع المسودة الثانية ((SOD)؛
 - تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2019: المراجعة الخارجية للمسودة الثانية من قبل خبراء علميين (دعوة واسعة النطاق)؛

- تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2019: إصدار ملخص لصانعي السياسات ((SPM)؛
- كانون الأول/ديسمبر 2019: تنسيق اجتماع المؤلفين الرئيسيين واللجنة التوجيهية لمناقشة ملخص صانعي السياسات؛
- كانون الأول/ديسمبر 2019 - شباط/فبراير 2020: وضع مسودة نهائية ((FD)؛
- شباط/فبراير - آذار/مارس 2020: مراجعة المسودة النهائية وملخص صانعي السياسات من قبل صانعي القرارات وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، ومراكز تنسيق عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وأعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة.
- نيسان/أبريل - حزيران/يونيو 2020: الانتهاء من تقرير التقييم الأول وملخص صانعي السياسات الخاص به؛
- 2020 (سيتم تأكيد التاريخ لاحقًا): إجراء مناقشة عامة حول ملخص صانعي السياسات، تشارك فيها مراكز تنسيق الخطة الزرقاء واللجنة التوجيهية للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، إلى حين توافر التمويل.

عملية التشاور المقترحة

9. سلط اجتماع مراكز تنسيق الخطة الزرقاء (مرسلييا، فرنسا، 28-29 أيار/مايو 2019) الضوء على أهمية تقرير التقييم الأول لشبكة خبراء المتوسط حول التغير المناخي والبيئي بالنسبة لجميع سياسات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، حيث إن تغير المناخ له علاقة بمعظم الموضوعات المهمة بالنسبة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وأوصت المراكز بإجراء عملية تشاور واسعة النطاق لجميع عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومراكز التنسيق الخاصة بها حيث ستتولى الأمانة العامة (الخطة الزرقاء) عملية التنظيم بالتعاون مع لجنة التوجيه العلمية والأمانة العامة لشبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
10. وسيتم تنسيق عملية التشاور هذه أيضًا من خلال فرق الخبراء المعنية بتغير المناخ والبيئة في الاتحاد من أجل المتوسط.
11. يُقترح إجراء عملية مكونة من خطوتين هما:
 - دعوة عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومراكز التنسيق الخاصة بها وأعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للمشاركة في مراجعة المسودة النهائية وملخصها من أجل تقديمها لصانعي السياسات، في شباط/فبراير 2020، كما هو مخطط له مبدئيًا؛
 - دعوة مراكز تنسيق الخطة الزرقاء واللجنة التوجيهية للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة لحضور مناقشة عامة حول ملخص صانعي السياسات في ربيع 2020، إلى حين تأكيد الميزانية المتاحة. خلال المناقشة العامة، ستتم مناقشة النتائج الواردة في ملخص صانعي السياسات لضمان الوضوح والتبرير الكامل.

المرفق الخامس

خارطة الطريق وتقييم الاحتياجات من أجل تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023

المرفق الخامس: خارطة الطريق وتقييم الاحتياجات من أجل تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023

I. تقرير حالة الجودة في منطقة البحر الأبيض المتوسط من عام 2017 إلى عام 2023

في سياق تنفيذ خارطة طريق نهج النظام الإيكولوجي التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها في عام 2008 (القرار IG.17/6)، تم تسليم نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط خلال فترة السنتين الأخيرة 2016-2017، وهو أول تقرير عن حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط على الإطلاق (يشار إليه فيما يلي باسم تقرير حالة الجودة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لعام 2017، (<https://www.medqsr.org>)). يستند منتج التقييم هذا إلى أهداف إيكولوجية على مستوى المنطقة ومؤشرات مشتركة مبنية على البيانات الحالية ومكملة بمدخلات من العديد من المصادر المتنوعة.

مع التأكيد على أهمية هذا الإنجاز الكبير والمبتكر لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، أشار القرار IG. 6/23 بشأن تقرير حالة الجودة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لعام 2017 (الاجتماع العشرون لمؤتمر الأطراف المتعاقدة، تيرانا، ألبانيا، 17-20 كانون الأول/ديسمبر 2017) إلى عدة ثغرات (على النحو المنصوص عليه في الفصل الثاني من هذه الوثيقة) وطلب من الأمانة العامة "أن تعد بالتعاون مع الأطراف المتعاقدة من خلال هيكل إدارة نهج النظام الإيكولوجي، في السنة الأولى من فترة السنتين 2018-2019، خارطة طريق مصحوبة بتقييم للاحتياجات بشأن كيفية تحسين جمع البيانات من أجل معالجة الثغرات المعرفية وتعزيز قدرات النظام (خارطة طريق تقرير حالة الجودة لعام 2023). ولتحقيق هذا الهدف، يجب تحديد الأنشطة ذات الأولوية اللازمة لتقديم تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023 بنجاح لإدراجها في برنامج العمل".

وفي متابعة للقرار IG.23/6، طلب المكتب في اجتماعه الخامس والثمانين (أثينا، اليونان، 18-19 نيسان/أبريل 2018) "تقديم خارطة الطريق وتقييم الاحتياجات لتقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023، حيث جرى إعدادها بالتعاون الوثيق مع فريق تنسيق نهج النظام الإيكولوجي، في اجتماعه السادس والثمانين".

تصف هذه الورقة النهج الذي تتبعه الأمانة العامة في وضع خارطة طريق تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023 بما يتماشى مع ولاية الاجتماع العشرين للأطراف المتعاقدة المذكورة أعلاه كما تمثل المسودة الأولى لخارطة الطريق. وعلى هذا النحو، فهي تفصل العمليات والمراحل الرئيسية والنواتج والجدول الزمني ذات الصلة، التي يتيح تنفيذها لنظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط أن يملأ الثغرات المعرفية المحددة وأن يوفر، قدر الإمكان، تقرير حالة جودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023 مكتمل الأركان ومضمون الجودة ومستند إلى البيانات على نطاق المنطقة (المسودة الأولى).

تحتوي المسودة الأولى على قسم سردي يصف نتائج التقييم الأولي للاحتياجات الأساسية والمراحل الرئيسية المقترحة والخطوات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات المحددة. بعد ذلك، تُعرض التفاصيل في شكل جدول لخارطة الطريق الأولية لتقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023 بالإضافة إلى الرؤية والعمليات والمراحل الرئيسية والنواتج ذات الصلة (مع الجداول الزمنية المقترحة)، بما في ذلك المشاركة اللازمة لآلية إدارة نهج النظام الإيكولوجي.

سيتم إعداد مسودة خارطة طريق تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023 ومناقشتها، تمشياً مع القرار IG.23/6، بالتعاون الوثيق مع الأطراف المتعاقدة من خلال هيكل إدارة نهج النظام الإيكولوجي.

II. تقييم الاحتياجات الرئيسية لمعالجة الثغرات المعرفية وتعزيز قدرات النظام

أشار القرار IG.23/6 بشأن تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017 إلى العديد من الثغرات وأوصى باتباع الإرشادات العامة التالية من أجل تقديم تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023 بنجاح:

- (i) مواعاة طرق الرصد والتقييم وتوحيدها؛
- (ii) تحسين توافر وضمان سلسلة زمنية طويلة من البيانات مضمونة الجودة لرصد الاتجاهات في حالة البيئة البحرية؛
- (iii) تحسين توافر مجموعات البيانات المتزامنة من أجل تقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك استخدام البيانات المخزنة في قواعد البيانات الأخرى التي تساهم فيها بعض بلدان البحر الأبيض المتوسط بانتظام؛
- (iv) تحسين إمكانية الوصول إلى البيانات بهدف تحسين المعرفة بالبيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط وضمان تشغيل نظام معلومات/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وتحديثه باستمرار، من أجل استيعاب البيانات المقدمة لجميع المؤشرات المشتركة لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين.

من أجل معالجة الاتجاهات الرئيسية المذكورة أعلاه على وجه التحديد عند وضع تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023، استعرضت الأمانة العامة وعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الحالة الراهنة للتنفيذ الوطني لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين، إذ ركزت على أفضل الممارسات والتحديات التي تعترض جوانب مختلفة من تنفيذه على المستوى الوطني، كما شرعت في مناقشة عدد من القضايا الشاملة والتحديات على مستوى المنطقة، والتي تعتبر ضرورية لضمان إجراء تقييم متكامل وفعال للوضع البيئي الجيد. جرى إعداد تقييم أولي للاحتياجات حول كيفية تحسين جمع البيانات لمعالجة الثغرات المعرفية وتعزيز قدرات النظام في "التقرير المرحلي الذي يتناول تنفيذ القرار IG.22/7 بشأن برنامج التقييم والرصد المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وسواحله ومعايير التقييم ذات الصلة" (UNEP/MED WG.450/3). تم تقديم هذه الوثيقة في الاجتماع الإقليمي حيث تناولت تنفيذ برنامج التقييم والرصد المتكاملين: أفضل الممارسات والثغرات والتحديات المشتركة (10-12 تموز/يوليو، روما، اجتماع روما) التي أسفرت عن دروس قيمة مستفادة واستنتاجات وتوصيات. توجه هذه الأمور عمل الأمانة العامة نحو إعداد تقييم أكثر تفصيلاً عن

الاحتياجات، إذ سيتم تقديمه على أساس كل مجموعة على حدة ومناقشته في الاجتماعات القادمة لمجموعة المراسلة حول الرصد في البحر الأبيض المتوسط التي تدرج في إطار نهج النظام الإيكولوجي وضمن هيكل إدارة نهج النظام الإيكولوجي.

سيتم عرض القضايا التالية لاستعراضها ومناقشتها بعمق في الاجتماعات القادمة لمجموعة المراسلة حول الرصد في البحر الأبيض المتوسط التي تدرج في إطار نهج النظام الإيكولوجي:

- (a) تحسين أوجه الترابط بين الأنشطة/الضغط/التأثيرات وتوضيح تعريف التأثيرات مع ملاحظة أن هذا التعريف ينبغي أن يركز في المقام الأول على التنوع البيولوجي؛
 - (b) توضيح تعريفات قواعد التكامل والتجميع. في هذا الصدد، طلب اجتماع روما من الأمانة العامة إجراء التغييرات اللازمة في الوثيقة UNEP/MED WG.3/450 حيث اختار الاجتماع إعطاء الأولوية في هذه المرحلة من تنفيذ برنامج التقييم والرصد المتكاملين للعمل على التجميع الجغرافي وتوسيع نطاق التقييم بدلاً من التكامل.
- تمشيًا مع نتائج اجتماع روما، والاعتراف بالإنجازات والدروس المستفادة والتحديات القائمة خلال المرحلة الأولية الحالية لتنفيذ برنامج التقييم والرصد المتكاملين على المستوى الوطني، سيتم تقديم العناصر التالية من أجل مناقشتها في الاجتماعات القادمة لمجموعة المراسلة حول الرصد في البحر الأبيض المتوسط التي تدرج في إطار نهج النظام الإيكولوجي:
- (a) ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى التنفيذ الوطني المنسق لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين، لا سيما من خلال المقترحات الفنية؛
 - (b) ينبغي وضع أنشطة مخصصة لبناء القدرات لسد الثغرات التي تم تحديدها بوضوح خلال التدريبات الوطنية لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالقدرات الفنية، والبرمجيات، وبروتوكولات الرصد، والموارد البشرية اللازمة، وما إلى ذلك؛
 - (c) يجب على الأطراف المتعاقدة بذل المزيد من الجهود لإنشاء المزيد من مجموعات البيانات المتزامنة من أجل إجراء عمليات التقييم (جمع البيانات مضمونة الجودة على نحو متسق وتوافر سلسلة البيانات طويلة الأمد لرصد الاتجاهات)؛
 - (d) يجب أن يكون نظام المعلومات التجريبي المتوافق مع برنامج التقييم والرصد المتكاملين في صيغته النهائية لمرعاة ما يقوم به الأطراف المتعاقدة من الإبلاغ عن البيانات المتوافقة مع برنامج التقييم والرصد المتكاملين، مع التمييز الواضح بين البيانات الإلزامية والبيانات الاختيارية؛
 - (e) يجب مواءمة بروتوكولات الرصد وأساليب التقييم وتوحيدها، بما في ذلك المعايير المنسقة على مستوى المنطقة للشروط المرجعية والقيم الحدية/ المحددة لكل مجال من مجالات التقييم، حسب الاقتضاء والجدوى؛
 - (f) هناك حاجة إلى مزيد من التطوير للنهج القائمة على المخاطر، ومنهجيات التحليل والاختبار التحليلي، ومعايير التقييم لطرق التقييم الكيميائي والبيولوجي المتكامل واختبار الأدوات الجديدة التي أثبتت فعاليتها في البحث لرصد التأثيرات السمية، وكذلك تحسين المعرفة بالمواد الكيميائية الناشئة؛
 - (g) يجب إجراء اختبار لمعايير التقييم الأساسية (BACs) ومعايير التقييم البيئي (EACs) وتطبيق حدود على أساس تجريبي وعلى المستويين الإقليمي ودون الإقليمي؛
 - (h) ينبغي تحديد مواقع تراكم القمامة البحرية وتقييمها (تدفقات جنوح السفن والأحمال والربط بمصادر محددة) والبؤر الساخنة من خلال استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية ورسم الخرائط وأدوات النمذجة، بما في ذلك فهم ديناميات النقل ومناطق التراكم بطريقة أفضل؛
 - (i) يجب تعزيز واجهة الترابط بين العلوم والسياسات، وهيكلتها ودعمها، من خلال دعم برامج الرصد الوطنية، لضمان تلبية المشروعات العلمية الجارية لاحتياجات التنفيذ الوطنية لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين؛
 - (j) ينبغي تعزيز التعاون على المستوى دون الإقليمي للمؤشرات المشتركة، حسب الاقتضاء، لتبادل أفضل الممارسات ومعالجة الثغرات المحددة في برامج الرصد الوطنية؛
 - (k) ينبغي تشجيع وإقامة تبادل مستمر لأفضل الممارسات بين الخبراء المواضيعيين، ربما من خلال أدوات الاتصال عبر الإنترنت لمجموعات الثلاث الخاصة ببرنامج التقييم والرصد المتكاملين.

بناءً على نتائج تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017 والقرار IG.23/6 ذي الصلة، وكذلك توصيات اجتماع روما، خلصت الأمانة العامة إلى إجراء تحليل منسق بمشاركة جميع العناصر ذات الصلة حول الإنجازات الرئيسية والثغرات الموجودة في تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017 والاحتياجات الملحة والقضايا المحددة التي يجب معالجتها لكل مجموعة من مجموعات برنامج التقييم والرصد المتكاملين. جرى أيضاً تنسيق توصيات محددة بشأن الاحتياجات الإجرائية (بما في ذلك الاجتماعات والتنسيق)، بناءً على الدروس المستفادة من تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017، من أجل إيجاد طرق ووسائل واقعية لمعالجة وسد الثغرات التي تم تحديدها في تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017.

أسفرت نتيجة رسم الخرائط المحددة هذه عن الآتي:

(a) رؤية لتقييم أفضل للوضع البيئي الجيد (GES) الأكثر تكاملاً والمستند إلى نهج "القوة المحركة-الضغط-الحالة-التأثير-الاستجابة" في تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023 و

(b) إعداد قائمة مختصرة بالاحتياجات الملحة الرئيسية التي يجب تليبيتها من أجل تحقيق هذه الرؤية، مصحوبة بالعمليات والمراحل الرئيسية والنواتج ذات الصلة.

استنادًا إلى نتائج الخطوات المذكورة أعلاه التي اتخذتها الأمانة العامة، فإن الاحتياجات الملحة الرئيسية التي يجب تليبيتها من أجل تقييم الوضع البيئي الجيد المستند إلى نهج "القوة المحركة-الضغط-الحالة-التأثير-الاستجابة" في تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023 هي كما يلي:

1. الاتفاق على نطاق (نطاقات) الرصد والتقييم والإبلاغ، لتمكين إجراء تقييم لمجموعات البيانات القابلة للمقارنة؛
2. الاتفاق على الأدوات المنهجية ومعايير التقييم اللازمة للسماح بإجراء تقييم متكامل للوضع البيئي الجيد وتعزيزه؛
3. التنفيذ الكامل لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين، مع توليد البيانات في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط؛
4. وضع نظام معلومات برنامج التقييم والرصد المتكاملين يعمل بشكل كامل وقائم على نظام المعلومات البيئية المشترك حتى يتسنى تقديم التقارير للأطراف المتعاقدة في الوقت المناسب؛
5. إتاحة بروتوكولات الرصد وضمان جودة البيانات ومراقبة الجودة للمؤشرات المشتركة لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين من أجل توجيه الأطراف المتعاقدة؛
6. يجب سد الثغرات في القدرات والثغرات المعرفة الوطنية لضمان الاتساق وتوافر البيانات على مستوى المنطقة؛
7. قدرة الشركاء الإقليميين والمشاريع على الإسهام في العملية بطريقة منسقة؛
8. وضع آليات للتنسيق الإقليمي المنتظم والفعال (والأكثر تواترًا) مع الأطراف المتعاقدة.

III. تحقيق الرؤية والمراحل الرئيسية من أجل تقديم تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023 بنجاح

الرؤية: إعداد تقييم للوضع البيئي الجيد المتكامل والمستند إلى نهج "القوة المحركة-الضغط-الحالة-التأثير-الاستجابة" استنادًا إلى مجموعات بيانات رصد موحدة ومضمونة الجودة، وإصدار تقارير به ومعالجته من خلال نظام معلومات برنامج التقييم والرصد المتكاملين الفعال والقابل للتشغيل المتبادل مع شبكات الرصد والإبلاغ الوطنية والإقليمية الأخرى.

وضع خارطة طريق تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023 حول المراحل والعمليات التالية:

1. التفاوض والاتفاق بين الأطراف المتعاقدة في الوقت المناسب من خلال إنشاء هيكل إدارة نهج النظام الإيكولوجي على المستوى الإقليمي (ودون الإقليمي، حسب الاقتضاء) على نطاق (نطاقات) الرصد والتقييم والإبلاغ؛
2. تعزيز العلاقة والاتفاق بين الأطراف المتعاقدة من خلال إنشاء هيكل إدارة نهج النظام الإيكولوجي حول الأدوات المنهجية ومعايير التقييم اللازمة للسماح بإجراء تقييم متكامل للوضع البيئي الجيد وتعزيزه على مستوى الأهداف الإيكولوجية وإلى أقصى حد ممكن، في جميع الأهداف الإيكولوجية ذات الصلة؛
3. التنفيذ الكامل لبرامج الرصد الوطنية التي تستند إلى برنامج التقييم والرصد المتكاملين في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط لتمكين المنطقة من توليد بيانات مضمونة الجودة وحقيقية في الوقت الفعلي خلال الفترة 2020-2022 (تسليم مجموعتين من البيانات على الأقل لكل مجموعة من مجموعات برنامج التقييم والرصد المتكاملين¹¹²)؛
4. تسليم وتشغيل نظام معلومات برنامج التقييم والرصد المتكاملين سهل الاستخدام والقائم على نظام المعلومات البيئية المشترك لجمع ومعالجة البيانات التي تنتجها برامج الرصد الوطنية التي تستند إلى برنامج التقييم والرصد المتكاملين؛
5. وضع وتنفيذ بروتوكولات رصد وضمان جودة البيانات ومراقبة جودة المؤشرات المشتركة لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين (اعتمادًا على طبيعة المؤشرات المشتركة، التي سيتم وضعها على المستوى الإقليمي/دون الإقليمي أو الوطني ومناقشتها والاتفاق عليها من قبل الأطراف المتعاقدة من خلال المستوى ذي الصلة من هيكل إدارة نهج النظام الإيكولوجي)؛
6. تقديم الدعم المستمر والمساعدة الفنية للأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بجميع المجالات المذكورة أعلاه؛
7. التواصل مع الشركاء الإقليميين لتقديم إسهامات في تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023، وإقامة شراكات قوية وتطوير إستراتيجية للتواصل والوضوح لتقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023؛

¹¹² مع الإشارة إلى أنه تمشيًا مع المشاورات التي أجريت في نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، فمن المحتمل أن يكون هناك على الأقل مجموعتان من البيانات في مجالات التلوث والقمامة البحرية والسواحل والهيدروغرافيا، بينما يمكن ضمان وجود مجموعة بيانات واحدة فقط للتنوع البيولوجي والأنواع غير الأصلية في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط.

8. تعزيز التعاون والتنسيق الإقليمي المنتظم والفعال مع الأطراف المتعاقدة، من خلال اجتماعات مجموعة المراسلة حول الرصد في البحر الأبيض المتوسط التي تندرج في إطار نهج النظام الإيكولوجي، تحت إشراف فريق تنسيق نهج النظام الإيكولوجي.

يوضح الجدول 1 الوارد أدناه تفاصيل كل من العمليات والمراحل الرئيسية المذكورة أعلاه في خارطة الطريق، بالإضافة إلى النواتج الرئيسية والجدول الزمني للتسليم.

بمجرد استعراضه من قبل المكتب في اجتماعه الثامن والثمانين في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، سيجري تناول المسودة الأولى بمزيد من التوضيح وذلك بالتنسيق الوثيق مع الأطراف المتعاقدة من خلال هيكل إدارة نهج النظام الإيكولوجي. على وجه الخصوص، سيطلب من أعضاء فريق تنسيق نهج النظام الإيكولوجي التعليق على المسودة الأولى، بما في ذلك آراء المكتب. ستتبع اجتماعات مجموعة المراسلة حول الرصد في البحر الأبيض المتوسط التي تندرج في إطار نهج النظام الإيكولوجي توصيات فريق تنسيق نهج النظام الإيكولوجي من أجل مواصلة تلبية الاحتياجات المحددة والإجراءات الضرورية ذات الأولوية لتنفيذ النواتج الواردة في الجدول 1، الخاصة بمجموعاتها، على النحو المنصوص عليه في القرار IG.23/6 بشأن تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017.

رؤية تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023:

إعداد تقييم للوضع البيئي الجيد المتكامل والمستند إلى نهج "القوة المحركة-الضغط-الحالة-التأثير-الاستجابة"، حول مجموعات بيانات رصد موحدة ومضمونة الجودة، والإبلاغ عنه ومعالجته من خلال نظام معلومات برنامج التقييم والرصد المتكاملين الفعال والقابل للتشغيل المتبادل مع شبكات الرصد والإبلاغ الوطنية والإقليمية الأخرى.

خصائص تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017 (نقطة البداية)

يتضمن أول منتج تقييم إقليمي، الذي يستند إلى 23 مؤشرًا مشتركًا لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين، نتائج واستنتاجات واضحة ورسائل رئيسية تتعلق بكل مؤشر. تشمل مصادر بيانات التقييم مجموعات بيانات الأطراف المتعاقدة كجزء من قاعدة بيانات برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط، والبيانات الأخرى ذات الصلة المقدمة من عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومشروع خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الذي تم تنفيذه، واللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط وغيرها من مصادر البيانات الإقليمية، بما في ذلك المشاريع. يجرى توفير مجموعات البيانات قدر الإمكان لجميع المؤشرات المشتركة ولكنها غير كاملة، كما أن توافر البيانات محدود بالنسبة للمنطقة بأسرها. يقتصر التقييم على تقييم الوضع البيئي الجيد المتكامل (يتم توفيره، إن وجد، فقط عبر المؤشرات المشتركة لأهداف إيكولوجية محددة). يعترف التقييم بالحاجة إلى معالجة أوجه الترابط بين الضغوط/الأثار وحالة البيئة البحرية، بيد أنه لا يمكنه تقديم التفاصيل اللازمة.

ينص القرار **IG.23/6** الصادر في الاجتماع العشرين للأطراف المتعاقدة بشأن إعداد تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023 على ما يلي:

- (i) مواءمة طرق الرصد والتقييم وتوحيدها؛
- (ii) تحسين توافر وضمان سلسلة زمنية طويلة من البيانات مضمونة الجودة لرصد الاتجاهات في حالة البيئة البحرية؛
- (iii) تحسين توافر مجموعات البيانات المتزامنة من أجل تقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك استخدام البيانات المخزنة في قواعد البيانات الأخرى التي تساهم فيها بعض بلدان البحر الأبيض المتوسط بانتظام؛
- (iv) تحسين إمكانية الوصول إلى البيانات بهدف تحسين المعرفة بالبيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط وضمان تشغيل نظام معلومات برنامج التقييم والرصد المتكاملين وتحديثه باستمرار، لاستيعاب البيانات المقدمة لجميع المؤشرات المشتركة لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين.

العمليات والمراحل الرئيسية				
1. نطاقات الرصد والتقييم والإبلاغ	2. التقييم المتكامل للوضع البيئي الجيد	3. تنفيذ برامج التقييم والرصد المتكاملين الوطنية في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط 6. المساعدة والدعم الفني	4. نظام معلومات برنامج التقييم والرصد المتكاملين 5. بروتوكولات الرصد وضمان جودة البيانات ومراقبة الجودة	7. التواصل والوضوح
النواتج				
إجراء تحليل لكل مجموعة من مجموعات برنامج التقييم والرصد المتكاملين حول الثغرات المعرفية، مع التركيز على نطاقات الرصد (منتصف 2019 - نهاية 2020)؛ تحديد النهج المتعلقة بنطاقات الرصد للمؤشرات المشتركة لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين المدرجة في نظام المعلومات التجريبي لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين (2019-2020)؛ تحديد نهج تحديد الضغوط/التأثيرات/حالة البيئة البحرية للمؤشرات المشتركة المذكورة أعلاه لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين (اجتماع روما)؛ (2019-2020). وضع واقتراح مفهوم منهجي لتقييم أجه الترابط بين الضغوط/الأثار/حالة البيئة البحرية (2020)؛ الاتفاق على مفهوم منهجي واختباره بهدف دعم تكامل منتجات التقييم المواضيعي المتعلقة ببرنامج التقييم والرصد المتكاملين بشكل أفضل - أي التكامل بين الأهداف الإيكولوجية المشتركة (على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي) (2020 - 2021)؛ إعداد منتجات التقييم المواضيعي (2021-2022)؛	إصدار تقرير عن حالة التنفيذ الوطني لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين من قبل الأطراف المتعاقدة (2018/2019 و 2020/2021 و 2022/2021)؛ إصدار تقرير حول 3 مجموعات على الأقل من البيانات المتعلقة بالمؤشرات المشتركة لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين (الأهداف الإيكولوجية 5 و 9 و 10) من قبل الأطراف المتعاقدة (2019 و 2020 و 2021/2022)؛ إصدار تقرير حول مجموعة واحدة على الأقل من البيانات (الهدف الإيكولوجي 1 و 2) من قبل الأطراف المتعاقدة (2021/2022)؛ إصدار تقرير حول مجموعتين على الأقل من البيانات (الهدف الإيكولوجي 7 و 8) من	وضع سياسة برنامج التقييم والرصد المتكاملين لتبادل المعلومات والبيانات (2019)؛ وضع نظام معلومات تجريبي لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين جاهز لتحميل بيانات الرصد (في نهاية عام 2019)؛ وضع اللمسات الأخيرة على قواميس البيانات ومعايير البيانات لجميع المؤشرات المشتركة لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين (منتصف عام 2021)؛ تحديث نظام المعلومات التجريبي لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين ليشمل جميع المؤشرات المشتركة لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين (منتصف عام 2022)؛	تحديد الجدول الزمني لتبادل البيانات مع الشركاء الإقليميين (2019-2021)؛ التوصل إلى اتفاقات مع الشركاء الإقليميين (2020)؛ وضع إستراتيجية التواصل والوضوح لتقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2030 والاتفاق عليها (2021)؛ التواصل مع الشركاء الرئيسيين وعقد الاجتماعات ذات الصلة (2019-2020)؛ تنفيذ إستراتيجية التواصل والوضوح لتقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2030 (2021-2023)؛	

<p>نشر تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023 بلغتين وتوفيره على الإنترنت وتقديمه في الاجتماع الثالث والعشرين للأطراف المتعاقدة.</p>	<p>التشغيل الكامل لنظام معلومات برنامج التقييم والرصد المتكاملين لتمكين الأطراف المتعاقدة من الإبلاغ عن بيانات الرصد الخاصة بها في عام 2020 و2021 و2022.</p> <p>صياغة بروتوكولات الرصد للمؤشرات المشتركة لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين المدرجة في نظام المعلومات التجريبي لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين؛ (2019/2018).</p> <p>إدراج مخططات ضمان الجودة ومراقبة الجودة المطبقة للمؤشرات المشتركة لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين في نظام المعلومات التجريبي لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين (2019-2020)؛</p> <p>توسيع نطاق خطط ضمان الجودة ومراقبة الجودة لتشمل جميع المؤشرات المشتركة لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين (2021-2022).</p>	<p>قبل الأطراف المتعاقدة (2020)، 22/2021؛</p> <p>تنظيم دورات تدريبية لبناء القدرات القطرية بما يتماشى مع احتياجاتها (2019-2021)؛</p> <p>تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية دون إقليمية/إقليمية، في مجالات الاحتياجات المشتركة لبناء القدرات والثغرات المعرفية، (بحد أدنى ورشتان أو دورتان لكل منطقة دون إقليمية)، (2019-2021)؛</p> <p>تصميم وتنفيذ برامج رصد مشتركة (بحد أدنى برنامجين في الدول المشاركة)، (2019-2021).</p>	<p>تسليم تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2023 (2023)؛</p>	<p>إدراج المعايير/القيم الحدية/قيم خطط الأساس المقترحة/المحدثة الخاصة بالتقييم للمؤشرات المشتركة لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين في نظام المعلومات التجريبي لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين (2020-2021)؛</p> <p>وضع المعايير/القيم الحدية/قيم خطط الأساس الخاصة بالتقييم لجميع المؤشرات المشتركة لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين (2021-2022)؛</p> <p>تعديل نماذج التقارير بحيث تتوافق مع نطاقات الرصد ونطاقات منتجات التقييم (2021-2022).</p>
8. التعاون الإقليمي الفعال				
<ul style="list-style-type: none"> ● عقد اجتماعات مجموعة المراسلة حول الرصد في البحر الأبيض المتوسط التي تندرج في إطار نهج النظام الإيكولوجي (بحد أدنى مرة واحدة سنويًا/لمجموعة واحدة بين عامي 2019-2022)؛ ● عقد الاجتماعات المتكاملة لمجموعة المراسلة حول الرصد في البحر الأبيض المتوسط التي تندرج في إطار نهج النظام الإيكولوجي (بحد أدنى مرة واحدة في فترة السنتين 2020 و2022)؛ 				

- عقد اجتماعات فريق تنسيق نهج النظام الإيكولوجي (بعد أدنى مرة واحدة سنوياً بين عامي 2019-2023)؛
- عقد اجتماعات فرق خبراء دون إقليمية لمعالجة رصد وتقييم الخصائص دون الإقليمية، بما في ذلك نطاقات منتجات التقييم وتكاملها (بعد أدنى مرة واحدة في فترة السنتين لجميع المناطق الفرعية الأربعة بطريقة متكاملة، لجميع المجموعات)؛
- عقد اجتماعات لفرق الخبراء عبر الإنترنت لكل مجموعة، لضمان استمرار العمل بين اجتماعات مجموعة المراسلة حول الرصد في البحر الأبيض المتوسط التي تندرج في إطار نهج النظام الإيكولوجي (ستتم إعادة تأسيسها في مجموعات المراسلة حول الرصد في البحر الأبيض المتوسط التي تندرج في إطار نهج النظام الإيكولوجي في عام 2019)؛
- عقد اجتماعات ثنائية بشأن تنفيذ مذكرات التفاهم والنظر في مذكرات تفاهم جديدة وتعزيز الشراكات مع الشركاء الرئيسيين؛
- تقديم التقارير المرحلية إلى اجتماعات مكتب الأطراف المتعاقدة واجتماعات مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومؤتمرات الأطراف (2019-2023) للحصول على التوجيه والموافقة، بحسب الاقتضاء.

القرار IG.24/5

إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها في اجتماعهم الحادي والعشرين،

بالإشارة إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها رقم 288/66 في 27 تموز/يوليو 2012،

وإذ تشير أيضًا إلى قرار الجمعية العامة رقم 1/70 بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

مع مراعاة بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط (2008)، وخصوصًا المادة 17 من هذا البروتوكول، بشأن إستراتيجية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط،

بالإشارة إلى القرار IG.22/11، الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماعها التاسع عشر (COP 19) (أثينا، اليونان، 9-12 شباط/فبراير 2016)، بشأن التقييم متوسط الأجل لخطة العمل لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (2012-2019)،

وبالإشارة أيضًا إلى القرار IG.23/7، الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماعها العشرين (COP 20) (تيرانا، ألبانيا، 17-20 كانون الأول/ديسمبر 2017)، بشأن تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: الهيكل المشروح لإطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والإطار المفاهيمي لتخطيط الحيز البحري،

بالإشارة إلى ولاية مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الإجراءات ذات الأولوية (PAP/RAC) في إطار نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة وأهميته لتنفيذ هذا القرار،

مع الالتزام بتقوية التعاون من أجل تعزيز التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وذلك من خلال ضمان توافق الأنشطة الجارية في الأجزاء البحرية والبرية للمناطق الساحلية مع بعضها، ومن ثم احترام سلامة النظام البيئي وتحقيق وضع بيئي جيد (GES) أو الحفاظ عليه،

مع الاعتراف بالجهود التي بذلتها الأطراف المتعاقدة حتى الآن لتسهيل التخطيط المنسق وإدارة الأجزاء البحرية والبرية للمناطق الساحلية، على النحو المحدد في المادة 3 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية،

مع الوضع في الاعتبار أن الغرض من إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية يتمثل في تقديم الإرشاد للأطراف المتعاقدة من أجل التنفيذ المنسق والمعزز للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية دون توسيع نطاق الالتزامات القانونية بموجب بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وباعتباره أداة لتنفيذه،

بعد النظر في نتائج اجتماع مراكز التنسيق الخاصة ببرنامج الإجراءات ذات الأولوية/مراكز الأنشطة الإقليمية، المنعقد في مدينة سبليت، كرواتيا، في يومي 8-9 أيار/مايو 2019،

1. اعتماد إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، المحدد في مرفق هذا القرار، كوثيقة إرشادية لتسهيل تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛

2. الاعتراف بالطبيعة الحية لملاحق إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وضرورة إبقائه قيد المراجعة؛

3. مطالبة الأمانة العامة بمواصلة تنقيح ملحق إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛

4. حث الأطراف المتعاقدة التي لم تصدق بعد على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على التصديق في أقرب وقت ممكن بهدف ضمان دخوله حيز التنفيذ في منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها؛

5. حث الأطراف المتعاقدة على مواصلة عملها في تطوير إدارتها الوطنية المتكاملة للمناطق الساحلية/إستراتيجياتها الساحلية أو تحديثها وفقًا لأحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وباستخدام إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية كأداة إرشادية؛

6. حث الأطراف المتعاقدة على دعم إدخال وتنفيذ أدوات تخطيط الحيز البحري ومتابعة ذلك بما يتماشى مع إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والتعهد بتبادل أفضل الممارسات في المنطقة.

المرفق

إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

I.	مقدمة (المادة 1، و17، و18).....	4
II.	نطاق إطار العمل الإقليمي المشترك (المادة 3 و8).....	4
III.	الأهداف والمبادئ العامة لإطار العمل الإقليمي المشترك (المادة 5-7، و18، و19، و22، و28، و29).....	5
IV.	الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي من أجل جودة الوضع البيئي واستدامة التنمية (المادة 8-15 و22-24).....	6
	4.1 الوصول إلى الوضع البيئي الجيد من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (المادة 5 و6).....	6
	4.2 معالجة التفاعلات بين الأرض والبحر (المادة 3، و5، و6، و9، و22).....	7
V.	أدوات وآليات تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك (المادة 16-22).....	8
	5.1 مراقبة البيئة والأنشطة (المادة 8-21 و25-29).....	9
	5.2 التقييمات البيئية (المادتان 19 و29).....	9
	5.3 تنسيق عمليات التخطيط وآليات الحوكمة (المواد 6، و7، و14، و20، و28، و29).....	11
	5.4 تخطيط الحيز البحري (المواد 3، و5، و6، و10، و11).....	11
	5.5 السياسة الأرضية (المادة 20) 13	
	5.6 الأدوات الاقتصادية والمالية (المادة 21).....	15
	5.7 التدريب والتواصل والمعلومات (المواد 14، و15، و25، و26).....	16
	5.8 التعاون الدولي من أجل تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك (المواد 16، و25-28).....	17
VI.	تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك.....	17
	6.1 دعم الأطراف المتعاقدة من جانب أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناتها.....	18
	6.2 خطة عمل التنفيذ.....	19
VII.	تقدير وتقييم تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك.....	24
	المرفق: التوجيه المنهجي للوصول إلى الوضع البيئي الجيد من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.....	25

1. مقدمة (المادة 1، و17، و18)

يتمثل الهدف النهائي لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط (بروتوكول ICZM) في المساهمة في رؤية البحر الأبيض المتوسط والساحل على النحو التالي: "منطقة بحر أبيض متوسط صحية ونظامًا إيكولوجية بحرية وساحلية منتجة ومتنوعة بيولوجيًا، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة". (الإستراتيجية متوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة 2016-2021).

فيما يتعلق بالمادة 1 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يجب على الأطراف المتعاقدة (CP) في اتفاقية برشلونة "إنشاء إطار عمل مشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الإقليمي لهذا الغرض" ليتم تنفيذه بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناتها، والتنسيق العام الذي يضمنه برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مراكز الأنشطة الإقليمية.

تنص المادة 17 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بشأن إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، على أن الأطراف المتعاقدة "تتعهد بالتعاون من أجل تعزيز التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، مع مراعاة إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة واستكمالها عند الضرورة. وتحقيقًا لهذه الغاية، تحدد الأطراف، بمساعدة المركز، إطار عمل إقليميًا مشتركًا للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط يتم تنفيذه من خلال خطط العمل الإقليمية المناسبة والأدوات التشغيلية الأخرى، وكذلك إستراتيجياتهم الوطنية".

تنص المادة 18 على قيام "كل طرف بتعزيز أو صياغة إستراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وخطط وبرامج التنفيذ الساحلية بما يتماشى مع إطار العمل الإقليمي المشترك".

ويجب اعتبار إطار العمل الإقليمي المشترك هذا الأداة الإستراتيجية التي تهدف إلى تسهيل تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. كما يجب أن يعمل دون الإخلال ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، الذي ينبغي أن تسود أحكامه دائمًا.

2. نطاق إطار العمل الإقليمي المشترك (المادة 3 و8)

تحدد المادة المجمعة 4 من اتفاقية برشلونة والمادتان 3 و28 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية النطاق والمستوى الجغرافيين لإطار العمل الإقليمي المشترك؛ حيث تدعو الأطراف المتعاقدة، فرديًا أو جماعيًا، على النحو المحدد في المادة 1 من اتفاقية برشلونة ضمن التغطية الجغرافية على النحو المحدد في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، لاتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع تلوث منطقة البحر الأبيض المتوسط والتخفيف منه ومكافحته والقضاء عليه إلى أقصى حد ممكن، وكذلك حماية البيئة البحرية والموارد الطبيعية وتعزيزها في ذلك المجال للإسهام في التنمية المستدامة، ولا سيما تعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، مع مراعاة حماية المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية والمناظر الطبيعية والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وتنسيق إستراتيجياتهم وخططهم الوطنية الساحلية المتعلقة بالمناطق الساحلية المجاورة على نحو ثنائي أو متعدد الأطراف عندما تقتضي الحاجة.

يجب التعامل مع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على مستويات جغرافية وإدارية مختلفة: على نطاق البحر الأبيض المتوسط، تتم معالجة الحوض البحري بأكمله من خلال التعاون بين جميع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط؛ وعلى المستوى شبه الإقليمي - حيثما كان ذلك مناسبًا وممكنًا - معالجة القضايا العابرة للحدود في المناطق الفرعية على النحو المحدد بغرض تنفيذ خارطة طريق نهج النظام الإيكولوجي، والسعي إلى التآزر مع الإستراتيجيات والخطط شبه الإقليمية الأخرى الموجودة؛ وذلك على المستوى الوطني وشبه الوطني (المحلي) تماشيًا مع المبادئ المتفق عليها إقليميًا.

يوفر إطار العمل الإقليمي المشترك توجيهات إستراتيجية بشأن كيفية تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بشكل مشترك ضمن التغطية الجغرافية بين الحد الخارجي للبحر الإقليمي للأطراف المتعاقدة وحد الوحدات الساحلية المختصة على النحو الذي حددته الأطراف المتعاقدة، باستخدام نهج منسقة ومتناغمة.

كما تُعد الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أيضًا أداة أساسية لتحقيق أغراض اتفاقية برشلونة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لأنها توفر سياقًا مشتركًا يضم توصيات محددة تركز على ما يلي: (أ) تماسك السياسات/الوثائق الإستراتيجية وتوجيه الإجراءات؛ و(ب) طرق تعزيز التكامل والتعاون الإقليمي/شبه الإقليمي، مع مراعاة التفاعلات بين البر والبحر والجوانب العابرة للحدود.

يهدف إطار العمل الإقليمي المشترك إلى تقديم مجموعة من التوصيات والإجراءات لتعزيز التعاون الإقليمي من أجل ما يلي:

- العمليات: تسريع تحقيق النتائج المتفق عليها والنواتج/المخرجات المحددة؛

- المؤشرات: الأدوات الأساسية لمتابعة التقدم، ودعم تقييم السياسات، وإخبار الجمهور وصانعي القرار؛
 - الطرق والممارسات: تحقيق الأهداف والمبادئ العامة لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- بالإضافة إلى ذلك، اعتمد الاجتماع العشرون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (COP 20، تيرانا، ألبانيا، 2017) القرار رقم IG.23/7 الذي يتصور إدخال تخطيط الحيز البحري في نظام اتفاقية برشلونة وبروتوكولاته، مما يستلزم تطوير الوسائل المناسبة لإدخال تخطيط الحيز البحري في تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال إطار العمل الإقليمي المشترك هذا. وفي هذا الصدد، فإن إطار العمل الإقليمي المشترك له هدفان رئيسيان:
- إدخال تخطيط الحيز البحري في إطار عمل اتفاقية برشلونة، وبشكل خاص ربطه بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، مع اعتبار أن تخطيط الحيز البحري هو الأداة/العملية الرئيسية لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الجزء البحري من المنطقة الساحلية، وتحديدًا لتخطيط الأنشطة البشرية البحرية وإدارتها وفقًا لأهداف نهج النظام الإيكولوجي (على النحو المحدد في القسم 3 من إطار العمل المشترك)؛
 - توفير سياق مشترك للأطراف المتعاقدة من أجل تنفيذ تخطيط الحيز البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
3. الأهداف والمبادئ العامة لإطار العمل الإقليمي المشترك (المادة 5-7، و18، و19، و22، و28، و29)

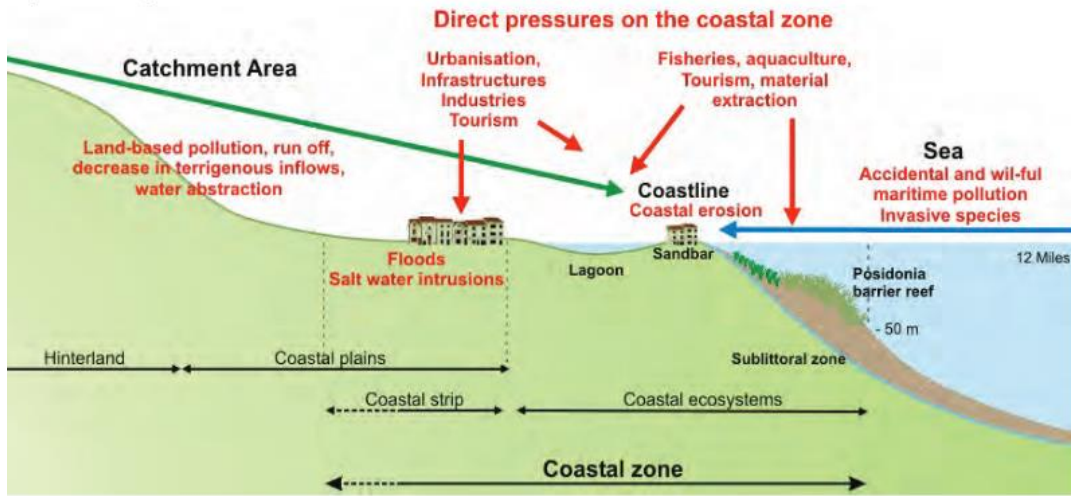
من أجل تعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية عبر إطار العمل الإقليمي المشترك وتحقيق التنمية المستدامة للمناطق الساحلية عن طريق ضمان مراعاة البيئة والمناظر الطبيعية بما يتوافق مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينبغي تصور الأهداف التالية مع المبادئ العامة الملائمة:

- (أ) استخدام الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي لضمان التنمية المستدامة وسلامة المنطقة الساحلية، وأنظمتها البيئية والخدمات والمناظر الطبيعية المرتبطة بهما من خلال ما يلي:
- مراعاة جميع عناصر المناطق الساحلية بطريقة متكاملة لاحترام القدرة الاستيعابية ومعالجة الآثار التراكمية ومنع و/أو الحد من الآثار السلبية للكوارث الطبيعية أو المخاطر وكذلك الآثار السلبية للتنمية؛
 - مراعاة التفاعلات بين الأرض والبحر كظاهرة معقدة تنطوي على تفاعلات كل من العمليات الطبيعية والأنشطة البشرية، كميّار لتحديد المناطق التي يتعين إدارتها وكميّار في عمليات وإجراءات التخطيط؛
 - صياغة الإستراتيجيات والخطط والبرامج المناسبة لاستخدام الأرض/البحر للأنشطة المقامة في المنطقة الساحلية، ومن خلال الأدوات المناسبة أيضًا، وخصوصًا تخطيط الحيز البحري والتقييم البيئي الإستراتيجي ((SEA)؛
 - تعزيز التعاون بين الأطراف المتعاقدة وفيما بينها في إجراءات تقييم الأثر البيئي المتعلقة بالأنشطة الخاضعة لولايتهم أو سيطرتهم، والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير سلبي كبير على البيئة البحرية والساحلية للأطراف المتعاقدة الأخرى أو المناطق الخارجة عن النطاق الجغرافي لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وذلك على أساس الإخطار وتبادل المعلومات والتشاور.
- (ب) معالجة المخاطر الطبيعية وآثار الكوارث الطبيعية، وخصوصًا تآكل السواحل والتغير المناخي من خلال ما يلي:
- مراعاة الالتزامات الخاصة باتفاقية باريس بشأن التغير المناخي، وجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 لبناء القدرة على مواجهة التغير المناخي والبرنامج الإستراتيجي لاتفاقية التنوع البيولوجي ((CBD)؛
 - إعداد خطط إدارة بتوقيينات محددة لمنع الآثار السلبية على المناطق الساحلية والحد منها وتخفيفها إلى أدنى حد؛
 - تعزيز نهج النظام الإيكولوجي والحلول القائمة على الطبيعة للحفاظ على القدرة الطبيعية للساحل على التكيف مع التغيرات واستعادتها؛
 - المساعدة في تعميم مواءمة السواحل في الأطر المؤسسية والسياسية الملائمة؛
 - المشاركة في رفع الوعي وإشراك الأطراف المعنية وبناء القدرات لمواجهة المخاطر الساحلية؛
 - تعزيز استخدام أفضل الممارسات وأفضل البيانات والمعلومات والأدوات المتاحة.
- (ج) تحقيق الحوكمة الرشيدة بين الجهات الفاعلة المشاركة في المناطق الساحلية و/أو المتعلقة بها من خلال ما يلي:
- ضمان مخططات الحوكمة المناسبة، وخاصةً التنسيق المؤسسي متعدد القطاعات ومتعدد المستويات والمشاركة المناسبة لجميع الأطراف المعنية في عملية تتسم بالشفافية لصنع القرار؛
 - ضمان اتساق وتكامل جميع الإستراتيجيات والسياسات والخطط والمبادرات وعمليات التخطيط والتمويل على جميع المستويات التي تؤثر على المناطق الساحلية: ومن أجل تحقيق هذه الغاية، زيادة تعزيز التعاون بين مكونات نظام اتفاقية برشلونة والجهود المنسقة، وضمان التأزر مع الوثائق الإستراتيجية الأخرى ذات الصلة وتشجيع التكامل والانسجام بين البيئة الساحلية والأنشطة الاجتماعية الاقتصادية ذات الصلة والمجتمعات البشرية التي تعيش في المناطق الساحلية؛

- تعزيز التنسيق المناسب بين مختلف السلطات المختصة لكل من المناطق البحرية والبرية للمناطق الساحلية في مختلف الخدمات الإدارية، وذلك على جميع المستويات ذات الصلة؛
- تنظيم اقتناء وتبادل واستخدام أفضل المعلومات والبيانات ذات الصلة المتاحة بناءً على مبادئ نظام المعلومات البيئية المشترك ((SEIS)؛
- تعزيز اتساق وتنسيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على الصعيدين الإقليمي وشبه الإقليمي لضمان التعاون عبر الحدود عندما تقتضي الحاجة؛
- ضمان التعاون مع جميع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة/المختصة.

4. الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي من أجل جودة الوضع البيئي واستدامة التنمية (المادة 8-15 و 22-24)

يتمثل جوهر نهج الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي في معالجة المنطقة الساحلية باعتبارها سلسلة متصلة من الأرض والبحر، والحفاظ على سلامة نظمها الإيكولوجية والتعامل مع العمليات التي تحدث فيها والتأثير عليها بطريقة متكاملة (الشكل 1). ويهدف هذا النهج إلى ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وجودة حياة سكان المناطق الساحلية. حيث تستند الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي بطبيعتها إلى نهج متكامل ينصب فيه التركيز على القدرة على فهم ومعالجة المخاطر والآثار التراكمية الناتجة عن الأنشطة البشرية والمؤثرة على عالم الطبيعة.



الشكل 1: الضغوط المفروضة على المنطقة الساحلية (المصدر: الخطة الزرقاء، 1995)

تطورت الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية باعتبارها النهج الأنسب لإدارة التضاربات المحتملة بين مختلف السياسات القطاعية (التضاربات المتعلقة بالمساحة والموارد والبنى التحتية...)، وكذلك بين السياسات البحرية والأرضية من خلال ضمان بُعد التكامل وتماسك حوكمة التخطيط وإدارة المناطق الساحلية وأنشطتها على المناطق البرية أو البحرية. فهي توفر تناسقاً أفضل وتعزز أوجه التآزر وتزيد من تنسيق تنفيذ السياسات القطاعية بهدف ضمان سلامة النظم الإيكولوجية، بالإضافة إلى معالجة التفاعلات القائمة بين البر والبحر (LSI) على نحو ملائم وضمان توافق الاستخدامات البرية والبحرية من خلال تنفيذ تخطيط الحيز البحري وتوضيح روابطه مع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

كما يسمح تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أيضاً بدمج حماية البيئة في التخطيط المكاني والتنمية الاقتصادية؛ أي دمج السياسات ووضع أطر للتعاون بين جميع الأطراف المعنية. حيث تُعد مشاركتهم النشطة ورفع مستوى الوعي والقدرة الكافية أفضل ضمانات التغيير المطلوب في السلوك المتبع تجاه البيئة: من خلال التعامل مع مصدر التلوث عبر تطبيق مبادئ الوقاية والاحتياطات، يمكن مواجهة التلوث قبل حدوثه، وهذا هو البُعد الحاسم لتحقيق الاستدامة. ينبغي معالجة هذه التحديات من خلال تطبيق النهج المتكامل لإدارة المناطق الساحلية التي تساعد في السيطرة على التوسع الحضري؛ والحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية؛ والتوجيه نحو الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والثقافية.

4.1 الوصول إلى الوضع البيئي الجيد من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (المادة 5 و 6)

تم اعتماد هدف الوصول إلى الوضع البيئي الجيد (GES) للبحر الأبيض المتوسط والساحل في برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في اتفاقية برشلونة كهدف نهائي يتم التوصل إليه من خلال الأطراف المتعاقدة، والتي التزمت بتطبيق نهج النظام الإيكولوجي كمبدأ شامل.

ويمكن تعريف نهج النظام الإيكولوجي على أنه نهج شمولي للأرض والمياه والموارد الحية، والذي يستهدف تقديم خدمات النظم الإيكولوجية على نحو مستدام بطريقة عادلة. حيث يتجاوز مجرد دراسة القضايا أو الأنواع أو وظائف النظام البيئي بصورة فردية منعزلة عن غيرها. ولكنه يعترف بالنظم البيئية على حقيقتها: مجموعات متنوعة غنية من العناصر التي تتفاعل مع بعضها بشكل

مستمر. ويُعد هذا الأمر مهمًا بشكل خاص للسواحل والبحار، حيث تحافظ طبيعة المياه فيها على اتصال النظم والوظائف إلى حد بعيد.

لذلك يتطلب تحقيق الأهداف الإيكولوجية (EO) والوضع البيئي الجيد اتباع نهج متكامل من أجل معالجة الضغوط المركبة والآثار التراكمية في المناطق الساحلية والبحرية. وهذا النهج مضمّن بالفعل في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، الذي ينص على الوصول إلى الوضع البيئي الجيد فيما يتعلق بأهداف المجموعات الثلاث من الأهداف الإيكولوجية: التلوث والتوفر الغذائي؛ والتنوع البيولوجي ومصائد الأسماك؛ والساحل والهيدرولوجيا. تُعد كل هذه العناصر مهمة لتحقيق الوضع البيئي الجيد، وتساهم الأدوات التي تستخدمها الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في تحقيق نهج أكثر شمولاً يبحث في سلامة النظم الإيكولوجية الساحلية.

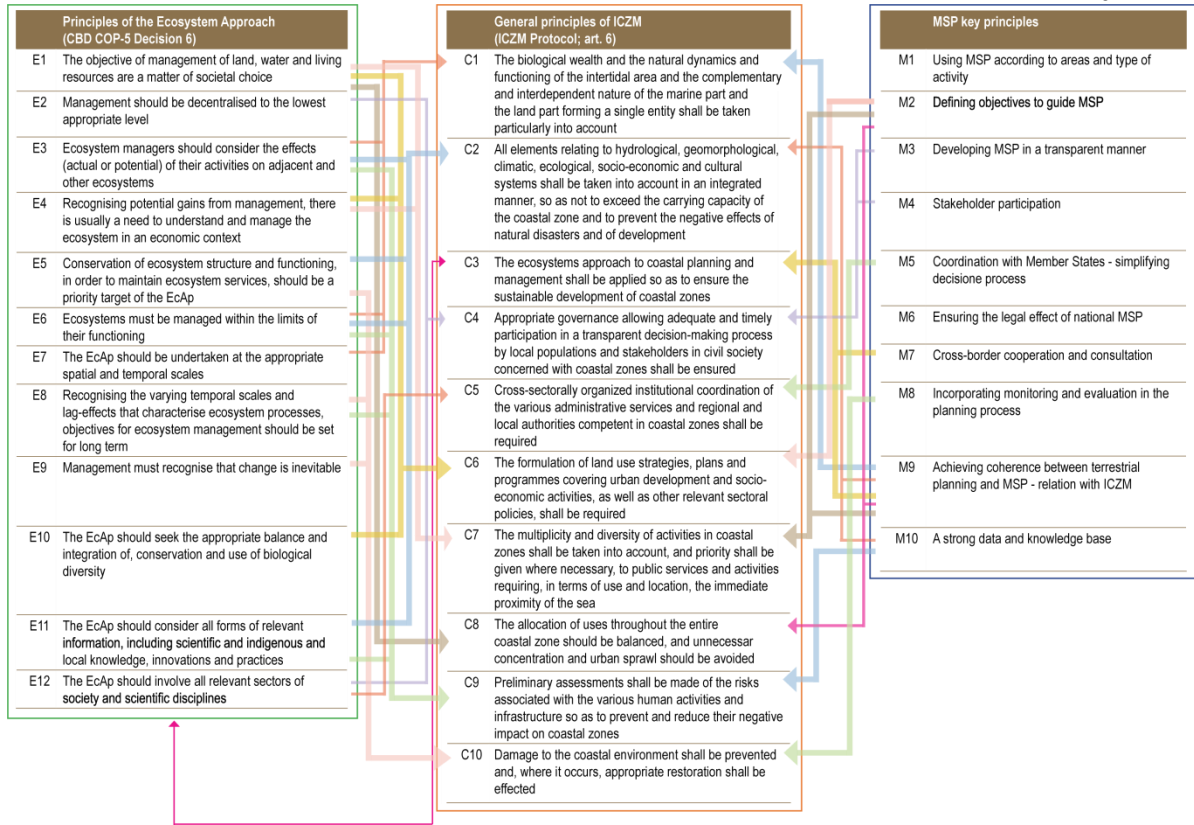
بناءً على مصفوفة التفاعلات بين أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للجزأين 2 و4، والأهداف الإيكولوجية والوثائق الإستراتيجية والسياسة الإقليمية الرئيسية الواردة في المرفق 1.2 من القرار IG.23/7 الذي اعتمده الاجتماع العشرون لمؤتمر الأطراف، تم اقتراح إرشاد منهجي للوصول إلى الوضع البيئي الجيد من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المرفق.

4.2 معالجة التفاعلات بين الأرض والبحر (المادة 3، و5، و6، و9، و22)

يُعد فهم التفاعلات بين الأرض والبحر (LSI) ومعالجتها أمرًا حاسمًا لضمان الإدارة والتنمية المستدامين للمناطق الساحلية والتخطيط المتسق للأنشطة القائمة على البر والبحر. على الرغم من عدم وجود تعريف وحيد ومعترف به للتفاعلات بين الأرض والبحر، إلا أنه يمكن تعريفه على أنه "تفاعلات تؤثر فيها الظواهر الطبيعية البرية أو الأنشطة البشرية على البيئة والموارد والأنشطة البحرية والتفاعلات العكسية التي تؤثر فيها الظواهر الطبيعية البحرية أو الأنشطة البشرية على البيئة والموارد والأنشطة الأرضية". كنتيجة للتعريف الوارد أعلاه، ينبغي الإقرار بثلاثة مستويات رئيسية للتفاعلات بين الأرض والبحر:

- التفاعلات المتعلقة بالعمليات الطبيعية البرية والبحرية. يجب تحديد وتقييم تأثير هذه العمليات على الإدارة الساحلية والتخطيط لبدائل الأنشطة البرية والبحرية، مع مراعاة طبيعتها الديناميكية. ويمكن في الوقت نفسه أن تتداخل الأنشطة البشرية مع العمليات الطبيعية، مما يؤثر على البيئة الساحلية والبحرية. ينبغي أن يشمل تحليل الآثار المتوقعة للأنشطة البرية والبحرية - ضمن إطار التقييم البيئي الإستراتيجي - تقييم آثارها على العمليات الطبيعية للتفاعلات بين الأرض والبحر والآثار المترتبة المحتملة على الموارد الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي.
- التفاعلات القائمة بين الاستخدامات والأنشطة البرية والبحرية. تحتاج جميع الاستخدامات البحرية تقريبًا إلى منشآت دعم على الأرض، بينما توسع العديد من الاستخدامات الموجودة في الغالب في الجزء الأرضي من أنشطتها لتصل إلى البحر أيضًا. يجب تحديد هذه التفاعلات وتخطيطها وتقييم آثارها التراكمية والمزايا والتعارضات المحتملة وأوجه التآزر. يمكن أن تمتد أنشطة التفاعلات بين الأرض والبحر إلى أبعد من المناطق الساحلية، على سبيل المثال فيما يتعلق بالاتصالات بعيدة المدى المتعلقة بالنقل وتوزيع الطاقة أو هجرة الأسماك ضد التيار وتقليل الحاجة إلى الممرات الزرقاء. على الرغم من أن التركيز الأساسي ينصب على التكاليف، إلا أن تحديد تلك الروابط الأوسع ورسمها وتقييم آثارها البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمكانية يُعد أمرًا مهمًا أيضًا. ومن المهم ملاحظة أن المادة 9 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية تتطلب من الأطراف المتعاقدة "إيلاء اهتمام خاص بالأنشطة الاقتصادية التي تتطلب الاقتراب المباشر من البحر". ويُعد هذا أيضًا أحد المبادئ العامة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (المادة 6، الفقرة ز).
- تفاعلات عمليات التخطيط وخطط المناطق البرية والبحرية. من المهم التأكد من تنسيق العمليات القانونية والإدارية والاستشارية والتقنية (على أمل أن تكون مرتبطة) لتجنب الازدواجية غير الضرورية، و/أو عدم الاتساق، و/أو التضاربات، و/أو إهدار الموارد، و/أو الطلب الزائد لجهود الأطراف المعنية. ويتمثل التحدي في تخطيط الأنشطة الشاطئية والبحرية وإدارتها بطريقة متناغمة مع مراعاة السلامة الوظيفية للسلسلة البرية البحرية. وهذا يعني أيضًا تخصيص مساحة برية (والبنية التحتية والخدمات ذات الصلة) لبعض الأنشطة البحرية (و/أو تخصيص مساحة بحرية لبعض الأنشطة البرية). وأخيرًا، يتطلب تحقيق هذا التماسك أيضًا توافق/تكامل الطرق والمناهج والأدوات المختلفة المطبقة على التوالي على البر وفي البحر (الشكل 2).

تجب معالجة التفاعلات بين الأرض والبحر على مجموعة متنوعة من النطاقات المكانية: (1) النطاق المحلي للتعامل مع قضايا محددة وتنفيذ الإجراءات ذات الصلة، (2) النطاقات شبه الوطنية والوطنية التي يمكن فيها للإستراتيجيات والخطط أن توجه الجهود المحددة المتعلقة بالتفاعلات بين الأرض والبحر، (3) النطاق شبه الإقليمي الذي قد ينتج عن التعاون عبر الوطني فيه إستراتيجية مشتركة لتوجيه جهود التفاعلات الوطنية بين الأرض والبحر ومعالجة القضايا العابرة للحدود.



الشكل 2: الروابط بين مبادئ نهج النظام الإيكولوجي وتخطيط الحيز البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

ستؤثر المخاطر والأخطار الطبيعية، وخصوصاً التغير المناخي وتآكل السواحل، على جميع المستويات الثلاثة المحددة سابقاً لتفاعلات بين الأرض والبحر. وتوجد المنطقة الساحلية في الواقع في المقدمة بالنسبة لهذه التحديات المناخية. لا يمكن أن تؤخذ العمليات الطبيعية البرية البحرية في الاعتبار بشكل منفصل عن التغيرات التي يحدثها البشر في الطبيعة. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر وظواهر الطقس الشديدة وهبوب العواصف إلى إنتاج ضغوط إضافية تؤدي إلى تناوب الخطوط الساحلية وزيادة التآكل الساحلي. كما سيؤثر ارتفاع مستوى سطح البحر أيضاً على باطن الأرض لأنه سيؤدي إلى تضخيم تملح طبقات المياه الجوفية الساحلية بسبب استخراج المياه وغيرها من الأنشطة البشرية. وسيؤثر ارتفاع درجة الحرارة على كل من النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية. وستؤثر تأثيرات التغير المناخي أيضاً على الأنشطة البرية والبحرية، مثل تفاقم ظروف المياه للسياحة. لذلك يجب أن تراعي عمليات التخطيط والخطط الخاصة بالتفاعلات بين الأرض والبحر بالضرورة التغير المناخي المتوقع من خلال التكيف مع زيادة الغموض والارتفاع المحتمل للأخطار والمخاطر الطبيعية.

5. أدوات وآليات تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك (المادة 16-22)

الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية هي عملية إستراتيجية طويلة الأجل تنطوي على التوافر والاستخدام المناسب لمجموعة متنوعة من الأدوات والمعدات التشغيلية لضمان الاستخدام والإدارة المستدامين للمناطق الساحلية، وهو ما يضمن تقليل احتياجات المستوطنات البشرية والأنشطة الاقتصادية من التأثيرات على الموارد الطبيعية وحماية المواطن الطبيعية الهشة والنظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية والتراث الثقافي من التلوث وأنواع التدهور الأخرى بما فيها الأنواع الناجمة عن المخاطر والأخطار الطبيعية. وهذا يشير في المقام الأول إلى الأدوات والمعدات الواردة في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية نفسه، ويوجد لدى العديد منها بالفعل "تاريخ وتراث" معين للاستخدام من خلال الأطراف المتعاقدة، بينما لا يزال البعض الآخر بحاجة إلى التطوير والتوضيح والاختبار والتحقق.

ولبعض هذه الأدوات والمعدات أهمية كبرى لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وكذلك لتنفيذ السياسات والإستراتيجيات المهمة الأخرى في المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، وخصوصاً تلك المعتمدة على المستوى شبه الإقليمي. ومن بين هذه الأدوات، تُعد الأدوات التالية ذات أهمية خاصة وارتباط خاص لتنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك:

5.1 مراقبة البيئة والأنشطة (المادة 8-21 و 25-29)

هناك حاجة لمراقبة بيئة المنطقة الساحلية (الأرضية والبحرية) والأنشطة البشرية (الساحلية أو غير الساحلية) التي يُحتمل أن يكون لها تأثير عليها (بشكل فردي أو تراكمي) بطريقة ثابتة:

- ينبغي أن تستند مراقبة/البيئة البحرية على برنامج التقييم والرصد المتكاملين (IMAP)¹؛
- ينبغي أن يستند رصد البيئة الأرضية إلى أفضل الخبرات المتاحة في تنفيذ برامج الرصد الوطنية لحالة البيئة الساحلية (التنوع البيولوجي الأرضي، المياه الساحلية، الهواء، التربة)، والتي تتوافق مع الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة للأمم المتحدة، ومتطلبات الوكالة الأوروبية للبيئة حيثما يكون ذلك مناسباً، بما في ذلك توجيهات المفوضية الأوروبية (مثل توجيهات المواطن والطيور، والتوجيه الإطاري بشأن المياه، إلخ)
- يجب أن يراعي رصد البيئة البحرية والبرية تقييم الضغوط البشرية (سواء في المصدر أو في البحر) للأنشطة البشرية (الأنشطة الساحلية البرية والبحرية) وتأثيراتها التي تمنع تحقيق الوضع البيئي الجيد (GES) للبيئة البحرية وحماية البيئة الأرضية. يجب أن تستند إدارة الأنشطة البشرية التي تهدف إلى الحد من الضغوط، بما في ذلك آثارها على المناظر الطبيعية والقيم الثقافية والأنماط الاجتماعية، إلى المعلومات التي تم جمعها من خلال رصد البيئة البحرية والبرية وتقييمها حسبما يقتضي الأمر، بما في ذلك التنفيذ الملزم لتقييم الأثر البيئي (EIA) والتقييم البيئي الاستراتيجي ((SEA)؛
- يجب أن تكون معلومات الرصد في متناول جميع الأطراف المعنية.

وتنفيذاً لهذا الغرض، ووفقاً للمواد 8-21 والمواد 25-29 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يتم تشجيع الأطراف المتعاقدة على تحقيق ما يلي بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناته، حسب الاقتضاء:

- استخدام وتعزيز وإنشاء آليات مناسبة للرصد والمراقبة المنتظمين لحالة وتطور مناطقها الساحلية والموارد والأنشطة التي تشملها؛
- إنشاء أو تحسين نظم الحوكمة ومؤسساتها وتشريعاتها وتخطيطها التي قد تؤثر على المناطق الساحلية، مع اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لضمان اطلاع الجمهور على المعلومات؛
- التعاون في تحديد مؤشرات إدارة المناطق الساحلية واستخدامها، واستخدام الموارد والأنشطة الاقتصادية، مع مراعاة المؤشرات الحالية، وذلك لضمان الاستخدام المستدام للمناطق الساحلية وتقليل الضغوط التي تتجاوز قدرتها الاستيعابية؛
- تنفيذ تقييمات مناسبة بشأن استخدام المناطق الساحلية وإدارتها والتأكد من استخدام النتائج لصياغة استجابات سياسية كافية؛
- تبادل المعلومات والخبرات العلمية والتقنية، والبيانات والممارسات الجيدة، وتعزيز تقديم المساعدة العلمية والتقنية من خلال عدة أمور منها تدريب الموظفين العلميين والتقنيين والإداريين، وتنسيق برامج الأبحاث وتنفيذ الأنشطة ذات الاهتمام المشترك (مثل المشروعات الإيضاحية لإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية)، داخل شبكة المنطقتين الساحلية للبحر الأبيض المتوسط؛
- تبادل النتائج والخبرات المتاحة في تنفيذ برامج الرصد والتقييم المتكاملة للبيئة البحرية مع الاتفاقيات البحرية الإقليمية الأخرى والوكالة الأوروبية للبيئة، وضمان عمليات التبادل مع الدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ التوجيه المتعلق بإطار الاستراتيجية البحرية وتخطيط الحيز البحري وتوجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة الأخرى.

5.2 التقييمات البيئية (المادتان 19 و29)

يمثل التقييم البيئي، أي التقييم البيئي الاستراتيجي على المستوى الاستراتيجي للسياسات والخطط والبرامج، وكذلك تقييم الأثر البيئي على المستوى التشغيلي للمشروعات والأنشطة الفردية، أولى أدوات تحقيق الوضع البيئي الجيد والتنمية المستدامة.

إن المساهمة التي يقدمها تقييم الأثر البيئي في تطوير عملية صنع القرار معترف بها على نطاق واسع، وتطبق جميع دول البحر الأبيض المتوسط هذه الأداة عملياً على مقترحات التنمية واسعة النطاق. يوجد نطاق لمزيد من التقدم، وخصوصاً فيما يتعلق بتأثير التغير المناخي. وبالمقارنة مع تقييم الأثر البيئي، لا يزال التقييم البيئي الاستراتيجي أقل تطوراً واستخداماً على الرغم من أهميته في السعي نحو تحقيق جودة بيئية أفضل من خلال مستوى أعلى لصنع القرار بالنسبة للسياسات والإستراتيجيات والخطط والبرامج المعترف بها من جميع البلدان المتشاطئة. ومع ذلك، ونظراً لأن التقييم البيئي الاستراتيجي يتخذ أشكالاً متعددة ويستخدم مجموعة متنوعة من الأساليب والإجراءات، وأحياناً يكون ذلك دون إطار قانوني وإعداد مؤسسي، فلا تزال هناك صعوبات، وخصوصاً فيما يتعلق بقابلية المقارنة في سياق عابر للحدود.

¹ تُعد مراقبة البحر والساحل وتقييمهما، بناءً على المعرفة العلمية، الأساس الذي لا غنى عنه لإدارة الأنشطة البشرية، وذلك بهدف تعزيز الاستخدام المستدام للبحار والسواحل والحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية وتنميتها المستدامة. اتفق مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة عشرة في عام 2016 على برنامج التقييم والرصد المتكاملين (IMAP) للبحر الأبيض المتوسط وسواحه ومعايير التقييم المرتبطة به (IMAP) في القرار رقم IG. 7/22 الذي يرسخ مبادئ المراقبة المتكاملة، والتي سوف تراقب لأول مرة التنوع البيولوجي والأنواع غير الأصلية والتلوث والقمامة البحرية والساحل والهيدرولوجيا بطريقة متكاملة. ويتم تنفيذ برنامج التقييم والرصد المتكاملين وفقاً للمادة 12 من اتفاقية برشلونة والعديد من الأحكام المتعلقة بالرصد بموجب بروتوكولات مختلفة بهدف رئيسي يتمثل في تقييم الوضع البيئي الجيد. والركيزة الأساسية لهذا البرنامج هي المؤشرات المشتركة البالغة 27 على النحو الوارد في القرار IG 22/7. برنامج التقييم والرصد المتكاملين.

يُدمج تطبيق تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي تنفيذ مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (المادة 6 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية) بما في ذلك الحاجة إلى مراعاة جميع عناصر الأنظمة الطبيعية والثقافية بطريقة متكاملة؛ وتطبيق نهج النظم الإيكولوجية في تخطيط الحيز وإعداد السياسات والإستراتيجيات؛ والمشاركة في الوقت المناسب في صنع القرار والتأكد من تقليل الأنشطة الاقتصادية من استخدام الموارد الطبيعية ومراعاتها لاحتياجات الأجيال المقبلة. يمكن تقديم التقييم البيئي الإستراتيجي من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية كجزء مهم لا يتجزأ من عملية التخطيط المكاني، وتوفير آلية لاعتبار الإستراتيجيات للأثار البيئية، وتقييم خيارات التخطيط المختلفة، وتحديد تدابير تخفيف هذه الآثار وتقييمها، ومن ثم ضمان الاستدامة البيئية.

يمكن أن تساعد خطط عملية التقييم البيئي الإستراتيجي والسياسات التي تتناول المنطقة الساحلية، سواء جغرافياً (مثل الإستراتيجيات الساحلية) أو حسب الموضوع (مثل خطط تنمية الاستزراع المائي، السياحة)، في إنشاء إطار للسياسة يوجه التنمية إلى مواقع أكثر ملاءمة. وعلى غرار تقييم الأثر البيئي، يُعد التقييم البيئي الإستراتيجي أيضاً أداة تدعم الشفافية والمساءلة لأنها تتيح الفرصة للجمهور للمشاركة في العملية والإطلاع على القرارات المتخذة بشأن الخطط والسياسات المعتمدة.

وتسعى كل من عمليات التقييم البيئي إلى تحديد الخيارات البديلة والنظر في الآثار التراكمية، وتشجيع صانعي السياسات وصناع القرار على النظر في مختلف الخيارات السياسية والتكنولوجية والتفكير في السيناريوهات المستقبلية التي قد تنجم عن الخطط والمشروعات المعتمدة. وتعتمد إدارة المناطق الساحلية على تطبيق نهج مماثلة طويلة الأجل لحماية النظم الإيكولوجية الصحية، وخصوصاً في ظل المناخ المتغير.

وفي السياقات العابرة للحدود، يساعد تطبيق التقييم البيئي الإستراتيجي وتقييم الأثر البيئي على تعزيز التعاون بين الدول المتجاورة حيث تسمح كلتا العمليتين بإجراء مشاورات عند تحديد القضايا الهامة المحتملة ذات الطبيعة العابرة للحدود من خلال عملية التقييم. ونتيجة لذلك، مع احترام الاختصاص الوطني، يمكن للتقييم البيئي الإستراتيجي وتقييم الأثر البيئي المساعدة في تعزيز التعاون بحيث يكون للخطط والسياسات والمشروعات الوطنية المنفذة إمكانات أعلى للمساهمة في الجهود الإقليمية لحماية البحر الأبيض المتوسط.

وبالنسبة لهذه الأدوات لدعم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، سيكون من المثالي الاحتفاظ بقاعدة بيانات للتقييمات التي تم إجراؤها والتقارير التي يتم إعدادها بهدف مراقبة نوع ودرجة الضغوط المرتبطة بالتنمية على السواحل؛ والإبلاغ بالتقييمات البيئية الجديدة لمنع ازدواجية الجهود، وخصوصاً عندما تكون البيانات متاحة بالفعل؛ ودعم المبادرات الأخرى ولا سيما تنفيذ برنامج التعاون الاقتصادي من خلال البيانات المجمعّة والقرارات المتخذة. وقد تكون قواعد البيانات هذه متاحة على المستويين الوطني والإقليمي، وذلك لتعزيز المعرفة على المستوى الإقليمي وتسهيل التعاون عبر الحدود. لا ينبغي إنشاء قواعد بيانات جديدة؛ بل سيتم تحسين القواعد الحالية بسبب التعاون الوثيق ومساهمة جميع مكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

وفي سياق إطار العمل الإقليمي المشترك، يجب التأكيد على ما يلي:

- يشكل التقييم البيئي الإستراتيجي جزءاً مهماً من تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي؛
- ينبغي تنشيط عملية التقييم البيئي الإستراتيجي عبر الحدود، بما في ذلك التشاور العابر للحدود، عند الضرورة، وذلك عندما يُتوقع أن يكون للسياسة أو الإستراتيجية أو الخطة أو البرنامج آثار بيئية كبيرة عابرة للحدود²؛
- ينبغي أن يعمل التقييم البيئي الإستراتيجي وتقييم الأثر البيئي على تقييم التأثير على كل من البر والبحر، وكذلك النظر في الآثار المتبادلة للأنشطة البحرية على الأرض والأنشطة الأرضية على البحر، استناداً إلى التفاعلات بين الأرض والبحر المحددة الأكثر ملاءمة؛
- يجب أن يراعي التقييم البيئي الإستراتيجي القضايا الجديدة والناشئة، وخصوصاً التغير المناخي وآثاره.

وتنفيذاً لهذا الغرض، ووفقاً للمواد 19 و29 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يتم تشجيع الأطراف المتعاقدة على تحقيق ما يلي بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناته، حسب الاقتضاء:

- تنفيذ التقييمات البيئية، مع مراعاة الآثار التراكمية على المناطق الساحلية وقدرتها الاستيعابية. وقد تستند هذه التقييمات إلى استخدام الأهداف البيئية لنهج النظام الإيكولوجي والمؤشرات ذات الصلة، كما هو موضح في المنهجية التي تم تطويرها واختبارها مؤخراً من خلال مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية³. باستخدام مؤشرات نهج النظام الإيكولوجي، تتيح المنهجية تقييم قيمة البيئة الطبيعية البحرية والساحلية

² وكمثال على الممارسات الجيدة في التعاون عبر الحدود بين البلدان المتجاورة، تجدر الإشارة إلى إجراء تقييم بيئي إستراتيجي لخطة وبرنامج العمل الإطاريين (FPP) لاستكشاف المواد الهيدروكربونية في البحر الأدرياتيكي واستغلالها. تم تطوير خطة وبرنامج العمل الإطاريين المذكورين للمحافظة على سجل دقيق لأنشطة استكشاف واستغلال المواد الهيدروكربونية، وإصدار التراخيص، ومنح العقود، والتزامات المستثمرين، وفرض الرسوم والغرامات، وكذلك لتتبع احتياطي المواد الهيدروكربونية في باطن البحر الأدرياتيكي. وقد تم إنتاجها بواسطة الوكالة الكرواتية للمواد الهيدروكربونية جنباً إلى جنب مع التقرير البيئي المرافق لهما، ووفقاً لاتفاقية إسبو للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والبروتوكول الخاص بالتقييم البيئي الإستراتيجي الملحق باتفاقية إسبو للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا لعام 1991، تم إخطار السلطات المختصة في إيطاليا والجزر الأسود وسلوفينيا بعملية التقييم البيئي الإستراتيجي، وخطة وبرنامج العمل الإطاريين والتقرير البيئي المصاحب لهما. وفي عملية التقييم البيئي الإستراتيجي عبر الحدود، أرسلت إيطاليا والجزر الأسود وسلوفينيا آراءها حول كلتا الوثيقتين اللتين تم تعديلهما وفقاً لذلك.

³ تم اختبار المنهجية في خليج بوكا كوتورسكا، الجبل الأسود (<http://msp-platform.eu/practices/ecap-base-marine-> vulnerability-assessment-basis-msp-montenegro).

وكذلك مستوى الضغوط الحالية عليها. كذلك تسمح المنهجية بتحديد الآثار المكانية لتلك الضغوط. كما أنها تتيح إمكانية تحديد مستوى تعرض البيئة البحرية والساحلية للأنشطة المستقبلية (المخطط لها) من خلال دراسة الضغوط الحالية ومدى التغير المتوقع وقدرة البيئة على التكيف مع التغير. ويتيح هذا النهج إمكانية تحديد المناطق الأكثر هشاشة وقيمة، والتي يجب الحفاظ عليها من التدهور في المستقبل، ومن ثمّ المواقع التي تحتاج إلى تخطيط الأنشطة فيها بعناية. تُقدّم هذه المنهجية هنا كمثال ولا يمكن لتطبيقها المحتمل أن يحل محل العمليات الوطنية القائمة للتقييم البيئي الاستراتيجي وتقييم الأثر البيئي أو يؤثر عليها.

- تضمين التفاعلات بين الأرض والبحر في التقييمات البيئية (بما في ذلك التقييمات العابرة للحدود)، وخصوصاً التفاعلات والآثار التي يمكن أن تغير توازن المناطق البحرية والبرية بسبب العمليات الطبيعية (مثل التآكل الساحلي، والفيضانات، والحوادث الزلزالية، وتسرب المياه المالحة...) وكذلك التأثيرات المتبادلة للأنشطة البحرية على الأرض والأنشطة البحرية على البحر التي يمكن أن تغير الاستقرار البيئي وتقلل من مرونة الأنظمة الطبيعية. لذلك قد تتضمن هذه التفاعلات بين الأرض والبحر تفاعلات معقدة بين العناصر البيئية والاجتماعية والاقتصادية والحوكمة. يجب تقييم هذه التفاعلات في النطاق الجغرافي المناسب، مع أخذ الديناميكية الزمنية للتفاعلات في الاعتبار أيضاً.
- واعترافاً بتعقيد عمليات التقييم البيئي، وخصوصاً في السياق العابر للحدود، ينبغي اعتماد أكبر عدد ممكن من المبادئ التوجيهية للتعاون بشأن إجراءات الإخطار وتبادل المعلومات والتشاور في جميع المراحل، لنبتم تطويرها بمساعدة وحدة التنسيق (CU) ومكوناتها. يجب أن تتناول هذه المبادئ التوجيهية القضايا المذكورة أعلاه (الوضع البيئي الجيد والأهداف ذات الصلة، وجوانب التفاعلات بين الأرض والبحر بما في ذلك التآكل الساحلي، والآثار التراكمي وتقييم القابلية للتأثر، والقدرة الاستيعابية) وكذلك بعض القضايا مثل آثار التغير المناخي، وتحليل دورة الحياة، إلخ.

5.3 تسويق عمليات التخطيط وآليات الحوكمة (المواد 6، و7، و14، و20، و28، و29)

يُعد إنشاء آلية حوكمة متعددة المستويات وعملها السلس أمراً أساسياً لتحقيق الأهداف المعقدة والطموحة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لأنها تهيئ الساحة للإدارة والتعاون الفعالين. وسيعتمد نجاحها على التغذية المتبادلة بين أطر التعاون على الصعيدين الدولي والوطني وكذلك إقامة الشراكات وربط المبادرات المحلية بالسياسات العليا. وربما يكون تحقيق التوازن بين الاهتمامات الإستراتيجية والمحلية من أصعب المشكلات في إدارة المناطق الساحلية. وأخيراً، يتمثل التحدي الجديد لجميع مبادرات التخطيط في التكيف مع المستوى الجديد، وهو أعلى بكثير من حالات الغموض الناتجة عن المخاطر الطبيعية، وخصوصاً آثار التغير المناخي على المناطق الساحلية.

ولتحقيق أهداف الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتسهيل التكامل من خلال التخطيط الفعال، يجب إجراء التنسيق المؤسسي عبر القطاعات في مختلف السلطات الإدارية المختصة في المناطق الساحلية، والتي تغطي كلاً من الأجزاء البحرية والبرية. كما يجب أيضاً وضع خطط حوكمة مناسبة تسمح بالمشاركة الكافية والمناسبة في التوقيت في صنع قرارات شفافة للسكان المحليين والأطراف المعنية.

وتنفيذاً لهذا الغرض، ووفقاً للمواد 6-د، هـ، 7، و14، و20، و28، و29 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يتم تشجيع الأطراف المتعاقدة على تحقيق ما يلي بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناته، حسب الاقتضاء:

- وضع مخططات وعمليات إدارية تسهل التنسيق الأفقي (القطاعي) والرأسي (بين المستويات الجغرافية والإدارية المختلفة) لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (مثل هيئات التنسيق المشتركة بين القطاعات، ومجموعات العمل والتدريب المشتركة، وما إلى ذلك)، واعتماد أشكال قانونية للتزكية/وضع هذا النوع من العمليات، مثل اللوائح والمراسيم على المستوى الوطني أو مذكرات الاتفاق على المستوى الإقليمي أو شبه الإقليمي، والمشاركة في التواصل من أجل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لإنشاء الكتلة الحرجة من الناس والخبرات والمعارف من أجل تنفيذها بفعالية؛
- ضمان إدخال واستخدام أدوات السياسة الأرضية المناسبة في عملية تخطيط المناطق الساحلية؛
- تنسيق الإستراتيجيات والخطط والبرامج الساحلية الوطنية المتعلقة بالمناطق الساحلية المجاورة حسب الاقتضاء؛
- ضمان الإخطار وتبادل المعلومات والتشاور في حالات التقييمات البيئية ذات الآثار العابرة للحدود، بما في ذلك التقييم البيئي العابر للحدود، حسب الاقتضاء؛
- ضمان مشاركة الأطراف المعنية في أوائل عملية التخطيط.

5.4 تخطيط الحيز البحري (المواد 3، و5، و6، و10، و11)

يُعد التخطيط المكاني للمنطقة الساحلية أداة أساسية لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في "تسهيل التنمية المستدامة للمناطق الساحلية من خلال التخطيط الرشيد للأنشطة عبر ضمان مراعاة البيئة والمناظر الطبيعية بالتوافق مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (المادة 5). كما ورد التخطيط أيضاً في

مواد أخرى من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، مثل المواد التي تتناول حماية الأراضي الرطبة ومصبات الأنهار والمواطن البحرية (المادة 10) أو حماية المناظر الطبيعية الساحلية (المادة 11).

على الرغم من عدم ذكر تخطيط الحيز البحري صراحةً في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، إلا أن النطاق الجغرافي للبروتوكول وتعريف المنطقة الساحلية الوارد في المادة 3 يشمل الأرض والبحر. ويترتب على ذلك أنه ينبغي تطبيق التخطيط بالتساوي على كلا المكونين وأن تخطيط المساحة البحرية قد تم أخذه في الحسبان بالفعل.

ويُعد تخطيط الحيز البحري أداة للتنسيق وصنع القرار عبر القطاعات، والتي تمكّن السلطات العامة والأطراف المعنية من تطبيق نهج متكامل يعتمد على السياسات العابرة للحدود في تنظيم البيئة البحرية وإدارتها وحمايتها، مع مراعاة المنافسة في البحار للنقل البحري، وتنمية النفط والغاز، والطاقة المتجددة البحرية، والاستزراع المائي البحري، واستخراج النفط والغاز، ومصايد الأسماك، واستخراج الرمال والحصى، والسياحة والترفيه، والتخلص من النفايات، وغيرها من القضايا مثل قضايا الحفاظ على النظم البحرية والدفاع العسكري؛ كما يُعد أداة أيضًا لتحليل وتخصيص التوزيع المكاني والزمني للأنشطة البشرية في المناطق البحرية لتحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تم تحديدها من خلال العملية الفنية والسياسية.

تركز الجوانب البيئية لتخطيط الحيز البحري على الحل الفعال للتضاربات القائمة بين الاستخدامات البحرية والحفاظ على البيئة البحرية. يوفر تنفيذ تخطيط الحيز البحري فرصة لتطوير القطاعات البحرية واستخدام وظائف وموارد النظام الإيكولوجي بطريقة مستدامة. لذلك؛ يمكن تلخيص الأهداف البيئية لتخطيط الحيز البحري بشكل عام على النحو التالي:

- تحقيق الاستخدام المستدام لخدمات النظام الإيكولوجي وضمان الحفاظ على سلامة هذا النظام؛
- ضمان تحديد الآثار التراكمية للأنشطة البشرية والحد منها في الوقت المناسب على النظم الإيكولوجية البحرية؛
- السماح بالحفاظ والإدارة المستدامين للبيئة البحرية بما في ذلك تحديد وحفظ المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً؛
- دمج أهداف التنوع البيولوجي في عملية التخطيط وتخصيص مساحة للتنوع البيولوجي والحفاظ على الطبيعة؛
- تطوير نهج تخطيط مناسبة للمناطق البحرية المحمية.

تغطي الجوانب الاقتصادية لتخطيط الحيز البحري الأهداف والغايات التي تساهم في تحقيق عائد اقتصادي من استخدام الموارد البحرية، ويمكن صياغتها على النحو التالي:

- ضمان النمو المستدام للأنشطة البحرية المختلفة مع التأثير على الدخل والتوظيف؛
- ضمان توفير بيئة آمنة للاستثمارات طويلة الأجل؛
- تشجيع الاستخدام المتسم بالكفاءة للموارد الطبيعية والحد من التضاربات القائمة بين الاستخدامات غير المتوافقة وبين الطبيعة وبعض الاستخدامات مثل علاقة المصايد بالطبيعة، ومن ثم تأمين مستقبل طويل الأجل للصناعات التي تعتمد عليها؛
- ضمان تحقيق أقصى فوائد من استخدام البحر من خلال تشجيع تواجد الاستخدامات المتوافقة في نفس المنطقة وتحقيقها لأقصى قيمة؛
- تعزيز التماسك مع أنظمة التخطيط الأخرى؛
- مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف المعاملات للأنشطة البحرية.

تُعد الجوانب الاجتماعية المكانية لعملية تخطيط الحيز البحري مهمة أيضًا. ويغطي كل من البُعد الاجتماعي والثقافي لتخطيط الحيز البحري الأهداف والغايات التي تساهم في رفاهية السكان من البشر وتضمن توازن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البيئة البحرية، مثل الأهداف المتعلقة بما يلي:

- دعم الاقتصاد البيئي من خلال الترويج للأنشطة التي تعتمد على الجودة البيئية مثل الترفيه وصيد الأسماك والفرص السياحية (الغوص، سياحة الحياة البرية، إلخ)؛
- تحسين إشراك الأطراف المعنية ومشاركة المواطنين في عملية التخطيط من خلال إنشاء آلية تتسم بالشفافية والتنظيم يمكن من خلالها تمثيل مصالح القطاعات المختلفة وتوفيقها، وكذلك إدارة النزاعات المحتملة والآثار المكانية بطريقة منسقة؛
- تعزيز اليقين القانوني لجميع الأطراف المعنية في الميدان البحري؛
- تعزيز التنسيق وتبسيط عمليات اتخاذ القرارات؛
- تعزيز التعاون العابر للحدود، حسب الاقتضاء؛
- الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي؛
- تحديد القيم الاجتماعية وغير الملموسة الخاصة بالمنطقة من حيث استخدام المناطق البحرية والحفاظ عليها؛

- تخصيص مساحة للاستخدامات المختلفة من خلال تحليل شامل، ومن ثم زيادة الأمان بالنسبة للعمليات التجارية في البيئة البحرية.

كذلك يُعد تخطيط الحيز البحري إحدى الأدوات اللازمة لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي كنهج إستراتيجي تجاه التنمية المستدامة في المنطقة يضم جميع مكوناته الثلاثة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية) ويضمن توازنها. تُعد العلاقة بين نهج النظام الإيكولوجي وتخطيط الحيز البحري علاقة ثنائية الاتجاهات، حيث يمكن أن تسهم الثانية في الهدف العام المتمثل في تحقيق الوضع البيئي الجيد، وكذلك من خلال تحديد الموقع المناسب وكثافة الأنشطة البحرية وتعزيز إطار العمل التنظيمي ذي الصلة.

لم يتأثر المكون البحري للمنطقة الساحلية تقليدياً بنفس مقدار وتنوع الضغوط التي يتعرض لها الجزء الأرضي، مما أدى إلى أن أدوات الإدارة المعتمدة منذ عدة سنوات كانت عبارة عن أدوات قطاعية تتناول أساساً النقل وصيد الأسماك والبنية التحتية وحماية البيئة. وكنتيجة لذلك، نجد أنه في المناطق الساحلية التي يقتصر فيها التخطيط المكاني على الجانب الأرضي، لا تزال التآزرات في الحوكمة بهدف الحد من الآثار البيئية وصراعات المستخدمين في البحر وعلى طول الواجهة البرية والبحرية يمثل تحدياً. ويركز تخطيط الحيز البحري استناداً إلى نهج النظام الإيكولوجي على الجزء البحري الذي يتم تعريف الحدود فيه وفقاً للمناطق ذات الأهمية الإيكولوجية، كما أنه يوفر التكامل مع الجزء الأرضي الذي يغطي المنطقة الساحلية والمناطق الموجودة خلفها. عند توسيع التخطيط المكاني ليشمل البحر، فإن الإجراءات التنظيمية قد حسنت التنسيق بين الهيئات التنظيمية المختلفة ودعمت أيضاً استعمال بعض الأدوات مثل التقييمات البيئية. تؤدي التدابير المتخذة من خلال تخطيط الحيز البحري لجمع البيانات وإدارتها، والرصد البيئي، ووضع الخطط، وصياغة السياسات، واتخاذ القرارات وإنفاذها، إلى تعزيز إمكانية مراعاة التفاعلات بين الأرض والبحر ضمن نهج متكامل، داخل إطار منطقة معينة.

إن سياق المنطقة الساحلية المحددة، من حيث الأطر التنظيمية الحالية، ومستويات الضغوط الحالية والمتوقعة الناتجة عن الأنشطة البشرية والخصائص البيئية هي التي توجه عادةً كيفية استعمال تخطيط الحيز البحري. توجد خيارات مختلفة يمكن فيها تطوير تخطيط الحيز البحري باعتباره تخصصاً مستقلاً أو امتداداً لآلية تنظيمية قائمة تتراوح بين تخطيط استخدام الأرض أو حماية البيئة أو إدارة موانئ الأسماك أو إدارة النقل. والخيار الأمثل هو أن يسترشد القرار النهائي بالتطلع إلى الوصول إلى أقوى إطار عمل تنسيقي على المستوى الوطني، وذلك لتحقيق أهداف بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار تخطيط الحيز البحري بمثابة الأداة/العملية الرئيسية لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الجزء البحري من المنطقة الساحلية، وبالتحديد لتنفيذ التخطيط والإدارة المستدامين. كما تحدد المادة 3 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أيضاً النطاق الجغرافي للتطبيق التشغيلي لتخطيط الحيز البحري الذي ينبغي أن يركز على المنطقة البحرية داخل البحر الإقليمي لإحدى البلدان. كما أن متطلبات مراعاة التفاعلات بين الأرض والبحر محددة في المادة 6.

وتنفيذاً لهذا الغرض، ووفقاً للمادتين 3 و6 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يتم تشجيع الأطراف المتعاقدة على تحقيق ما يلي بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناته، حسب الاقتضاء:

- تحسين معالجة قضايا التخطيط والإدارة في الجزء البحري من المنطقة الساحلية؛
- دعم تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الجزء البحري من المنطقة الساحلية من خلال تطبيق تخطيط الحيز البحري مع التركيز بقوة على التفاعلات بين الأرض والبحر وبالتوافق مع إطار العمل العام لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي:
- الحد من مصدر الضغط البحري الذي يؤثر على البيئة البحرية من خلال الكفاءة المكانية والتحكم في التوزيع الزمني للأنشطة البشرية؛
- الحد من التضاربات القائمة بين الاستخدامات البحرية وحماية المناطق ذات الأهمية الطبيعية والبيئية العالية؛
- تحديد المناطق المطلوب حمايتها من أجل الحفاظ على العمليات والوظائف الضرورية لتحقيق الوضع البيئي الجيد؛
- تحديد مناطق البؤر الساخنة البيئية في البحر التي يلزم فيها اتخاذ تدابير محددة؛
- تحديد العناصر التي تضمن التواصل بين الموائل ذات الصلة.

5.5 السياسة الأرضية (المادة 20)

في نطاق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ومع مراعاة التفاعلات بين الأرض والبحر، يلزم تنسيق كل من التخطيط الأرضي والبحري بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية.

تُعد السياسة الأرضية واحدة من أدوات تنفيذ تخطيط استخدام الأراضي. حيث تحدد حقوق الملكية والقواعد والمبادئ المتعلقة بالأرض والموارد الطبيعية التي تحتوي عليها؛ والأطر القانونية الخاصة بالوصول والاستخدام؛ والمصادقة ونقل حقوق الملكية هذه. بتطبيق السياسة الأرضية على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، فإنها تسهم في تخطيط الأنشطة البرية، والحفاظ على المناطق الطبيعية غير المأهولة، وتسهيل وصول الجمهور إلى الساحل والبحر. فهي أداة ملائمة للحد من تدهور البيئة الساحلية بسبب التحضر وشغل المناطق الساحلية من خلال تنمية الأنشطة البشرية. وعلاوة على ذلك، فإن الحفاظ على المناطق الساحلية الطبيعية من خلال تنفيذ أدوات استخدام الأرض يُعد حلاً فعالاً واقتصادياً للتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها.

كما تُعد السياسة الأرضية أيضاً أداة فعالة ليس فقط من حيث تخطيط استخدام الأرض، ولكن أيضاً بالنسبة لحماية المناظر الطبيعية الساحلية والجزر والتراث الثقافي.

ونظراً لأن الضغوط والتلوثات المؤثرة على البيئة البحرية تأتي أساساً من الأرض، فإن السياسة الأرضية تساهم في الحد من هذه الضغوط من جنورها والحفاظ على البيئة الساحلية والبحرية على حد سواء. ومن المهم مراعاة التفاعلات بين الأرض والبحر عند تطبيق أدوات السياسة الأرضية. توجد أنواع مختلفة من أدوات وتدابير السياسة الأرضية. وفيما يلي التحليلات الإرشادية والممارسات الجيدة بخصوص الأدوات الأكثر تحديداً.

يُعد امتلاك الأراضي واحداً من أدوات الحفاظ على المناطق الساحلية الطبيعية. وفي نطاق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يُنصح بتسهيل إجراءات الامتلاك الودية لصالح المنظمات العامة أو الخاصة المسؤولة عن الحفظ المستدام للمناطق الساحلية، وذلك من خلال الأسبقية والتبرع بالأراضي والمصادرة إذا لزم الأمر. وتتمثل ميزة امتلاك الأراضي في أنها توفر حماية قوية ودائمة للمناطق. ويجب استخدام هذه الأداة في نطاق إستراتيجية التخطيط المحلية التي تستوعب التنمية والسكان وحماية البيئة.

وتتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ آليات الامتلاك في مواردها التمويلية ووضع إجراءات إدارية وقانونية فعالة. يمكن لحق الأسبقية تسهيل إجراءات امتلاك الأراضي العامة. وهو يتيح للسلطات العامة التي تهدف إلى امتلاك مناطق ساحلية حساسة بهدف إدارتها بشكل مستدام إمكانية التمتع بأولوية التملك.

يُعد الامتياز أداة من أدوات السياسة الأرضية، والتي تسمح لمالك الأرض بمنح إدارة موقع محدد لأحد المستفيدين (صاحب الامتياز) مقابل رسوم استخدام. ويكون المستفيد هو المسؤول عن تنفيذ أنشطة الإدارة طويلة الأجل. كما يتيح الامتياز للدولة أو البلديات أيضاً إمكانية التصريح مؤقتاً بشغل خاص لأملكها العامة مقابل رسوم. كما تمثل هذه الممارسة أيضاً⁴ وسيلة لجمع الأموال (عن طريق رسوم الامتياز) التي يمكن إعادة استثمارها في أنشطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ويتيح هذا النوع من العلاقات التعاقدية أيضاً إمكانية النظر في الشغل غير الدائم للمناطق التي يُحتمل أن تكون عرضة لمخاطر الغمر أو التآكل الساحلي، وذلك في ضوء تثمينها السياحي أو الاقتصادي المؤقت.

الفصل بين الملكية وحق الاستخدام أداة محتملة للسياسة الأرضية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ حيث يوافق مالك الأرض على فقدان جزء من الحقوق التي يمارسها على أرضه. مثل التنازل عن بناء العناصر الطبيعية أو الموروثة في الموقع أو تدميرها مقابل تعويضات. يمكن أيضاً أن يؤدي هذا الامتناع المتعمد إلى نشأة التزامات بالإجراءات لضمان إدارة الموقع الساحلي. وهناك أنواع مختلفة من الممارسات لفصل الملكية، بما في ذلك حق الانتفاع، وهو التزام مفروض على مالك الأرض لصالح مالك أرض آخر يمكن تطبيقه على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. على سبيل المثال، من أجل تسهيل وصول الجمهور إلى الساحل، يمكن تصميم حق الانتفاع لإنشاء حق مرور على طول الساحل على الممتلكات الخاصة المظلة على الأملاك العامة البحرية.

تمثل ملكية الأرض أداة للسياسة الأرضية تشمل ملاك الأراضي ومستخدميها في الحفاظ على الطبيعة والمناظر الطبيعية بدعم من المجتمع المدني. ومن خلال الاتفاقيات التطوعية بين ملاك/مستخدمي الأراضي ومنظمات الإشراف على الأراضي (المعروفة أيضاً باسم صناديق إدارة الأراضي)، تتيح إدارة الأراضي إمكانية الحفاظ على البيئة وإدارتها واستعادتها. حيث يُعد نهج الإدارة مفهوماً مفيداً بشكل خاص في العديد من الحالات التي تكون فيها الإدارة المستدامة هي الهدف بدلاً من الحماية المطلقة أو الحفظ المطلق. تُستخدم هذه الأداة في منطقة البحر الأبيض المتوسط على سبيل المثال في منطقة كتالونيا (إسبانيا) التي طورت شبكة لإدارة الأراضي⁵. هناك ثلاثة مستويات من اتفاقيات إدارة الأراضي بين مالك الأرض ومنظمة إدارتها: اتفاقيات دعم الإدارة؛ واتفاقيات نقل الإدارة؛ واتفاقية نقل الملكية.

تحقيقاً لهذه الغاية، وفقاً للمادة 20 بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يتم تشجيع الأطراف المتعاقدة على تحقيق ما يلي بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناته، حسب الاقتضاء:

- إجراء تشخيص للمناطق الساحلية الحساسة المهتدة بالتوسع الحضري والتغير المناخي في جميع المناطق الساحلية من أجل تحديد المناطق ذات أولوية الامتلاك أو الحماية، وتصميم إستراتيجية لامتلاك المناطق الساحلية وحمايتها بالإضافة إلى أنشطة تخطيط استخدام الأراضي؛
- إعداد سجل للأراضي، أو إحدى أدوات الأراضي المعادلة، والتي توفر معلومات دقيقة ومفصلة عن ملكية هذه الأراضي، وترابطها بالمعلومات ذات الصلة عن شغل واستخدام مناطق الخط الساحلي؛
- تطبيق أدوات وآليات السياسة الأرضية بالتنسيق مع التخطيط المكاني، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لأن هذه السياسة الأرضية تُعد أداة أساسية للحد من الضغوط الجزرية الناتجة عن الأرض؛
- دعم المراقبة العلمية المستمرة لتطورات المناطق الساحلية، وخصوصاً ملاحظات سيناريوهات التغير المناخي وتصورات آثار ذلك، من أجل دعم اتخاذ القرارات في إطار التخطيط والتنمية الساحلية؛
- تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بشأن أدوات وآليات السياسة الأرضية، وبشكل خاص من خلال شبكة من وكالات إدارة المناطق الساحلية و/أو الإدارة.

⁴ وتتبنى جمعية حماية الطبيعة في لبنان هذا الامتياز العام بشكل منظم.

⁵ Xarxa de Custodià del Territori (XCT)

5.6 الأدوات الاقتصادية والمالية (المادة 21)

يُعد التمويل المستدام للإجراءات التي تقلل من الضغوط المؤثرة على المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط أمراً ضرورياً للتنفيذ الفعال للإدارة المستدامة وتحقيق وضع بيئي جيد في المنطقة. حيث تتوفر الأموال اللازمة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال الميزانيات الحكومية الوطنية وبرامج الجهات المانحة والمساهمات التطوعية والشراكات القائمة مع القطاعات الخاصة وغيرها من الآليات المالية (بما في ذلك الصناديق البيئية المتخصصة). وعادةً ما يتم تقديم الأدوات المالية (بما في ذلك الضرائب والإعانات) وآليات السوق (مثل الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي) لمعالجة العوامل الخارجية والمساعدة في تحقيق أهداف حماية البيئة.

هناك غرضان مختلفان للأدوات المالية البيئية للمنطقة الساحلية. تمتلك بعض الأدوات هدفاً مالياً فقط؛ حيث يتم إنشاؤها لتوفير أموال للميزانيات العامة. وفي هذه الحالة، يوصى بإعادة توزيع هذه الأموال لتمويل أنشطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. بينما تمتلك بعض الأدوات المالية الأخرى هدفاً إستراتيجياً للتأثير على ممارسات الأطراف المعنية. حيث يتم إنشاؤها للتأثير على الأطراف المعنية الاقتصادية وسلوك الأشخاص من خلال الحوافز أو أدوات الردع.

وبالإضافة إلى إنشاء أدوات مالية لتوفير الأموال أو دعم تغيير ممارسات الأطراف المعنية، من المهم أيضاً تقليل الأدوات والإعانات المالية التي يكون لها تأثير سلبي على البيئة (الأدوات الضارة بالبيئة) أو تجنبها. يتعلق الأمر بشكل رئيسي بالحوافز المالية والاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز الأنشطة الاقتصادية القطاعية في المناطق الساحلية التي تتعارض مع أهداف الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. مثل الأدوات المالية التي تدعم تدمير المناطق الطبيعية (الإعانات الخاصة بتجفيف الأراضي الرطبة). ينبغي النظر بعناية في التأثيرات والمفاضلات الخاصة بالتوزيع في عملية إصلاح الأدوات الضارة بالبيئة.

فيما يتعلق بالضرائب المدرة للدخل، توجد بعض الأمثلة الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط حول الممارسات الجيدة لإعادة التوزيع في إجراءات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ والتي تتمثل في فرض ضريبة على أعمال إنشاء المباني التي يعاد توزيعها على السلطات العامة المحلية لتنفيذ السياسات الأرضية التي تسهم في الحفاظ على المناطق الساحلية⁶، أو تخصيص رسوم ترخيص الصيد أو ضريبة السياحة على الميزانيات البيئية للسلطات المحلية⁷. يُعد قرار تخصيص الدخل الناتج عن الضريبة لميزانية محددة قراراً سياسياً بالطبع، ولكن يمكن للأطراف المعنية بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية توجيه هذه القرارات من خلال تحديد الإجراءات ذات الصلة بالتمويل والدخول المالية التي يمكن إعادة توزيعها. كما يمكن أيضاً استحداث بعض الضرائب المخصصة لتمويل الحفاظ على البيئة الساحلية والبحرية. مثل فرض ضريبة على المسافرين على متن وسائل النقل البحري المتجهة إلى المناطق الطبيعية المحمية. حيث تُحصّل الضريبة من خلال شركات النقل لمصلحة الجهة العامة التي تدير المنطقة الطبيعية المحمية وتُخصّص للحفاظ على المنطقة⁸.

يمكن أيضاً إنشاء حافز مالي، مثل نظام التبرعات بالأراضي من خلال خطط دفع التعويضات الضريبية (الدفع العيني)، والتي يمكن أن تساعد في إخضاع الأراضي إلى الملكية العامة، والتي يمكن نقلها إلى المنظمات المسؤولة عن إدارتها المستدامة⁹. تهدف بعض الأدوات المالية إلى دعم الأطراف المعنية في تغيير الممارسات من أجل الحفاظ على المناطق الساحلية. فمثلاً فيما يتعلق بتغيير السلوكيات، فرضت ضريبة على الأكياس البلاستيكية في بعض الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط مثل كرواتيا واليونان وإسرائيل ومالطا وسلوفينيا وإسبانيا¹⁰.

اعتبار خدمات النظام البيئي: تُعد خدمات النظام الإيكولوجي بمثابة المزايا التي يحصل عليها الأشخاص من النظم الإيكولوجية دون الحاجة إلى الدفع مباشرة للحصول عليها. يوفر الجزء الأرضي والبحري من المناطق الساحلية العديد من خدمات النظام الإيكولوجي، والتي تتعرض إلى تهديدات متزايدة بسبب الضغوط على البيئة. وسيطلب فقدان هذه الخدمات تطوير بدائل مكلفة. لذلك يلزم رفع الوعي بالقيمة الاقتصادية لخدمات النظام الإيكولوجي. سيتيح الاستثمار الآن في رأس المال الطبيعي إمكانية توفير المال على المدى الطويل.

تتكون مدفوعات خدمات النظام البيئي (PES) من الدفع مقابل تقديم الخدمات: حيث يتم الدفع للأطراف المعنية بشرط الحفاظ على خدمة النظام البيئي المحددة أو استعادتها. وفي نطاق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يمكن أن تُجرى مدفوعات خدمات النظام البيئي لصالح المزارعين أو ملاك الأراضي الذين وافقوا على تنفيذ إجراءات لإدارة أراضيهم التي تقدم خدمة النظام البيئي. ونظراً لأن الدفع يوفر حافزاً لملاك الأراضي ومديريها، فإن مدفوعات خدمات النظام البيئي تُعد آلية سوقية على غرار الضرائب أو الإعانات. ويتمثل الهدف في دعم الحفاظ على الموارد الطبيعية بهدف محدد (منطقة عازلة للانغمار أو الفيضان، وبالوعة الكربون الأزرق، والأراضي الرطبة لصرف المياه الطبيعية، إلخ).

استخدام التحليل الاقتصادي لتقييم مختلف خيارات وتدابير ومشاريع وسياسة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: يمكن أن تدعم أدوات التحليل والتقييم الاقتصادي عملية اتخاذ القرارات الفعالة المتعلقة بسياسات ومشاريع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. يتكون تحليل التكلفة والعائد من مجموعة من منهجيات التقييم الاقتصادي للبيئة. ويُستخدم لتقييم التغيير الطارئ على خدمات النظام البيئي بسبب أحد المشروعات أو إحدى السياسات. حيث يعقد تحليل التكلفة والكفاءة مقارنة بين تكلفة وكفاءة

⁶ المثال الفرنسي على الضريبة الإقليمية على المناطق الطبيعية الحساسة.

⁷ هذا المثال موجود في المغرب.

⁸ المثال الفرنسي على الضريبة المفروضة على المسافرين البحريين المتجهين إلى المناطق الطبيعية المحمية.

⁹ المثال الفرنسي على العطاء بمقابل.

¹⁰ مؤسسة Surfrider. لقد حان الوقت لتحرك أوروبا ضد التلوث الناتج عن الأكياس البلاستيكية. 2018. 24 صفحة

إستراتيجيتين بديلتين تهدفان إلى تحقيق الهدف نفسه. وفي نطاق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يتيح هذا النهج إمكانية تحديد أهداف حفظ البيئة الساحلية وتحليل وسائل لتحقيقه بالطريقة الأكثر فعالية. وأخيراً، يُعد تحليل القرار متعدد المعايير منهجية لدعم حالات اتخاذ القرارات المعقدة في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بأهداف متعددة ومتضاربة في كثير من الأحيان، والتي تقيّمها الأطراف المعنية بشكل مختلف. وتساهم جميع أدوات التحليل والتقييم الاقتصادي هذه في زيادة الوعي بقيمة خدمات النظام البيئي.

تحقيقاً لهذه الغاية، ووفقاً للمادة 21 بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يتم تشجيع الأطراف المتعاقدة على تحقيق ما يلي بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناته، حسب الاقتضاء:

- تعزيز قدرات الأطراف المعنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط على تحديد الموارد والبرامج المتاحة، وتطوير المقترحات المالية، ومراقبة الأموال المخصصة بطريقة تتسم بالكفاءة؛
- تطوير إستراتيجيات تمويل مستدامة لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على المستويين الوطني والإقليمي؛
- تبادل المعلومات حول الممارسات الجيدة والنتائج المحققة من خلال تنفيذ الأدوات الاقتصادية والمالية في المنطقة. يمكن النظر في تطبيق الأدوات التي أثبتت فعاليتها في بلدان أخرى؛
- العمل من أجل إعادة توزيع الإيرادات العامة بصورة أفضل لتمويل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل ضمان التمويل المستدام وتقليل الاعتماد على الصناديق الخارجية. فمثلاً يمكن تخصيص الإيرادات العامة من رسوم استخدام المجال البحري العام أو رسوم الممتلكات العامة حسب الأولوية لأنشطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- تعزيز تطبيق الأدوات الاقتصادية/السوقية ذات الصلة لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- خفض الإعانات الضارة بالبيئة تدريجياً مع وضع تدابير تعويضية لمعالجة الخسائر الاجتماعية والاقتصادية التي قد تحدث؛
- تعزيز استخدام التحليل الاقتصادي لتقييم مختلف خيارات سياسة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وذلك لضمان الاستدامة وكفاءة اتخاذ القرارات في إطار صياغة خطط وإستراتيجيات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- تعزيز استخدام تقييم خدمات النظام البيئي لزيادة الوعي بالقيمة الاقتصادية لخدمات النظام البيئي الساحلي.

5.7 التدريب والتواصل والمعلومات (المواد 14، و15، و25، و26)

من أجل المساهمة في التنفيذ الفعال للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ولتحقيق وضع بيئي جيد في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من المهم إنشاء مجموعة أدوات للتدريب على التواصل والتوعية والبحث داخل نطاق الأطراف المتعاقدة، وكذلك على المستوى الإقليمي. ويجب أن تستهدف هذه الأدوات صناعات السياسات والأطراف المعنية الاقتصادية المشاركة في الأنشطة البرية والبحرية، والجمعيات، والجامعات، والباحثين، والمجتمع المدني.

ينبغي أن تركز التدريبات بشكل خاص على المزايا الاقتصادية للحفاظ على البيئة الساحلية والتقييم البيئي وإدارة التضاربات. وفي إطار هذه الأدوات التدريبية وأدوات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يلزم تضمين مكونات لتسهيل فهم الأطراف المعنية في الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية واعتمادها. وباعتباره أداة ملزمة من الناحية القانونية، يُعد البروتوكول أداة تأييد قوية لصالح الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والتي يمكن استخدامها من خلال الأطراف المعنية المحلية كحجة عند مواجهة الانتقادات حول شرعية السياسات المحلية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

وفيما يتعلق بأدوات وآليات البحث، ينبغي أن تدعم البحث العلمي متعدد التخصصات بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ويتمثل الهدف في زيادة المعرفة بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل تسهيل اتخاذ القرارات العامة والخاصة والمساهمة في المعلومات العامة. ويجب إشراك الجمهور في عملية صنع القرار في إطار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال أدوات الاستشارة العامة.

وتنفيذاً لهذا الغرض، ووفقاً للمواد 14، و15، و25، و26 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يتم تشجيع الأطراف المتعاقدة على تحقيق ما يلي بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناته، حسب الاقتضاء:

- تطوير أدوات وتدريبات حول الممارسات الجيدة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للأطراف المعنية المحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛
- تطوير أدوات وتدريبات على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية نفسها لتسهيل تخصيصها واستخدامها من خلال الأطراف المعنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛
- تضمين مكونات الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية والبحرية في الجامعات المرتبطة بتدريب المتخصصين المستقبليين في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛

- تطوير مجموعة من الآليات لدعم البحث العلمي متعدد التخصصات حول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتفاعلات بين الأنشطة البشرية وتأثيراتها على المناطق الساحلية والحلول المبتكرة لزيادة استدامة الممارسات الاقتصادية؛
- تطوير أدوات نشر لإتاحة نتائج البحث العلمي للجميع.
- تضمين المشاركة العامة في خطط وبرامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية واتخاذ القرارات المتعلقة بها.

5.8 التعاون الدولي من أجل تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك (المواد 16، و25-28)

يعتمد نجاح الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية إلى حد كبير على التعاون بين الأطراف المتعاقدة التي تدعمها المنظمات والمؤسسات والمنشآت الدولية. تتوفر العديد من الأدوات والوسائل بالفعل أو يُتَظَنر توفرها في إطار نظام اتفاقية برشلونة، والتي يجب تقديم إرشادات خاصة بها لتعزيز أوجه التآزر فيما بينها بغرض تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وإطار العمل الإقليمي المشترك:

(أ) في مجال الرصد والمراقبة (المادة 16)

- تم تعيين برنامج التقييم والرصد المتكاملين مع الوضع البيئي الجيد كهدف بيئي نهائي يتم الوصول إليه من خلال إدارة الضغوط البشرية على البيئة الساحلية والبحرية في محاولة لضمان الاستدامة؛
- قوائم جرد ساحلية وطنية موحدة ومتناغمة، وكذلك الإبلاغ عن حالة المناطق الساحلية وتطورها؛
- الإبلاغ عن العمليات الخاصة بتنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها؛
- شبكة المناطق الساحلية المتوسطة بما في ذلك منصة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية كمحور للمبادرات التي تحمل شعار ICZM وخطط إدارة المناطق الساحلية وغيرها من المشروعات والمعلومات والوثائق بالإضافة إلى جهاز للتواصل بين صناعات القرار والسياسات والممارسين وغيرهم من الجهات الفاعلة في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على المستويات كافة.

(ب) في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية/إعداد الإستراتيجيات الساحلية وتنفيذها (المادة 28)

- الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، والتي تعتمد على نظام اتفاقية برشلونة للهدف I الخاص بضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية وتوجهها الإستراتيجي I.1. تعزيز تنفيذ بروتوكولات اتفاقية برشلونة وغيرها من صكوك ومبادرات السياسة الإقليمية التي تستكملها النهج الوطنية والامتثال لها؛
- الإستراتيجيات والخطط والبرامج الإقليمية للمناطق الساحلية المتجاورة، والتي سوف تستخدم التقييم البيئي الإستراتيجي وتقييم الأثر البيئي في سياق عابر للحدود كأحدى الأدوات الرئيسية (المادة 28).

(ج) في مجال التدريب والبحث والتعاون الفني والعلمي (المواد 25-27)

- دورة MedOpen التدريبية الافتراضية كوسيلة ممتازة لتدريس مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأهدافها وطرق تنفيذها؛
- منصة معلومات/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لتخزين وتبادل البيانات والمعلومات القابلة للتشغيل المتبادل؛
- التعاون داخل إطار المشروعات البحثية المصممة خصيصاً لحاجة إدارة المناطق الساحلية متعددة القطاعات، والتي تركز على التواصل بين العلوم والسياسات.

كما تُعد مشاركة الجهات المانحة الدولية في الوقت المناسب وبشكل استباقي أمراً أساسياً في التنفيذ الفعال للأنشطة المذكورة أعلاه. ويجب أن تشارك الجهات المانحة في مرحلة مبكرة لضمان وضع الأنشطة المحددة ضمن إطار العمل الإقليمي المشترك في مقترحات المشروعات التي تلبي الاحتياجات المحددة لكل منظمة تمويل. لقد كان مرفق البيئة العالمية (GEF) في الماضي القريب نشطاً في دعم عملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المنطقة. وقد تم تجديد هذا الدعم في عام 2016 من خلال الموافقة على مشروع "مرفق البيئة العالمية الأدرياتي" و"برنامج البحر الأبيض المتوسط (MedProgramme): تعزيز الأمن البيئي" الموجود قيد التطوير حالياً. لقد عبّرت المفوضية الأوروبية عن اهتمامها بدعم عملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بالتنسيق مع تخطيط الحيز البحري وبرنامج التقييم والرصد المتكاملين. وينبغي بذل الجهود لإبلاغ هذه المنظمات وغيرها من المنظمات المانحة الناشطة في البحر الأبيض المتوسط بزيادة دعمها لإطار العمل الإقليمي المشترك.

6. تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك

تم وضع عدد كبير من السياسات القطاعية والأدوات ذات الصلة في إطار نظام اتفاقية برشلونة الذي يتناول التلوث، والتنوع البيولوجي، والتغير المناخي، والجوانب الاجتماعية الاقتصادية، والقمامة البحرية، والقطاعات الاقتصادية الرئيسية، وما إلى ذلك، والتي يساهم تنفيذها في حماية المناطق الساحلية. من المقترض أن يتم تنفيذ الالتزام الذي تعهدت به الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بهذه السياسات بطريقة منسقة. ومع ذلك؛ لا يزال النهج القطاعي مسيطراً على أذهان الجهات الفاعلة والأطراف المعنية، ويُظَنر إلى التكمال على أنه عبء إضافي وليس قيمة مضافة تزيد من الكفاءة وتسمح بترشيد الجهد والوقت والمال.

وإدراكاً من الأطراف المتعاقدة للحاجة إلى توفير إطار إستراتيجي لتحسين تماسك وكفاءة نظام اتفاقية برشلونة، في اجتماعهم العادي التاسع عشر (COP19) المنعقد في أثينا في فبراير 2016، اعتمدت هذه الأطراف إستراتيجية متوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط 2016-2021 (القرار IG.22/1) كوثيقة إرشادية تهدف إلى ضمان التآزر وتنسيق الجهود وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

وقد انعكس هذا الهدف بالكامل في برامج العمل الممتدة لعامين لبرنامج عمل (PoW) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وخاصة من خلال موضوعه الشامل رقم 1 لعدة قطاعات حول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية باعتباره "سياسة مستعرضة، مع خيارات إستراتيجية وخطط وتدابير إدارية، والتي يمكن دمجها وعكسها على نفس الوحدة الجغرافية الساحلية (مع أجزائها الأرضية والبحرية) وجميع السياسات المواضيعية والأبعاد الأفقية، والتي تشمل تدابير التنمية، وحماية البيئة، والتخطيط والإنتاج المستدامين، والتكيف مع التغير المناخي، وما إلى ذلك".

وبالنظر إلى تعريف المنطقة الساحلية في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، فإن جميع البروتوكولات الأخرى لاتفاقية برشلونة تقريباً مرتبطة به بطريقة أو بأخرى. ومن ثمّ؛ يمكن للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية تقديم الدعم لتنفيذ العديد من هذه البروتوكولات وينبغي أن تفعل ذلك، ومن ثمّ ينبغي مراعاة الأهداف والأحكام ذات الصلة بهذه البروتوكولات في جميع الأنشطة المرتبطة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وفي ضوء تعظيم أوجه التآزر مع السياسات الأخرى، ينبغي أن تراعي أنشطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، على أساس استثنائي، بعض المبادئ التوجيهية التقنية التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة، والتي ليس لها نفس الطابع الملزم قانوناً مثل البروتوكولات والخطط الإقليمية، ولكنها توفر التوجيه والالتزامات، كما هو الحال في أربعة مبادئ توجيهية معتمدة في إطار بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر. وينبغي في الوقت نفسه أن تكون قرارات السياسة العامة وخطط العمل المنبثقة عن البروتوكولات الأخرى متسقة مع أهداف الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ومكملة لهذه الأهداف.

6.1 دعم الأطراف المتعاقدة من جانب أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناتها

يهدف تحسين ممارسة إدارة المناطق الساحلية، لتلتزم أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناتها بتقديم المساعدة المحددة التالية إلى الأطراف المتعاقدة لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وإطار العمل الإقليمي المشترك:

على المستوى الإقليمي/شبه الإقليمي

- تحسين اتساق إطار العمل القانوني والإستراتيجي لحماية وإدارة البيئة الساحلية البحرية عن طريق قبول الأدوات السارية بالفعل وتنفيذها وتنسيقها وإنفاذها، وكذلك تكييفها حسبما يقتضي الأمر؛
 - تقديم التوجيه من أجل التنفيذ المتسق والمكمل للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري، وخصوصاً معالجة التفاعلات بين الأرض والبحر؛
 - تخصيص الطرق والأدوات الحالية وتطوير طرق وأدوات جديدة لتفعيل مفاهيم نهج النظام الإيكولوجي ضمن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري، مثل المبادئ التوجيهية لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي، وتقييم التأثير التراكمي، وتخطيط خدمة النظام الإيكولوجي وتحديد كمياتها، وتحديد الممرات الزرقاء، وما إلى ذلك؛
 - وضع مؤشرات ساحلية إضافية لتكملة مؤشرات نهج النظام الإيكولوجي الحالية، التي تكون ذات توجه بحري في الغالب، لتعكس بشكل أفضل التفاعل بين النظم الإيكولوجية الأرضية والموائل والأنواع البحرية وتقليص ضغوط الأنشطة الاقتصادية التي تتجاوز القدرة الاستيعابية، مع مراعاة مجموعات المؤشرات الحالية، مثل مؤشرات برنامج التقييم والرصد المتكاملين وخطط العمل الوطنية والإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة والاستهلاك والإنتاج المستدامين وهدف التنمية المستدامة، وذلك في ضوء مضاعفة أوجه التآزر وتيسير عمليات الرصد والإبلاغ. فيما يلي قائمة إرشادية للمؤشرات الحالية التي يمكن استخدامها كمؤشرات محتملة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية:
1. يكون طول الخط الساحلي عرضة للاضطرابات المادية بسبب تأثير الهياكل التي يصنعها الإنسان
 2. تغير استخدام الأراضي
 3. يتم الحفاظ على سلامة وتنوع النظم البيئية الساحلية ومناظرها الطبيعية وعلم شكل الأرض
 4. معدل استهلاك الأراضي مقابل معدل النمو السكاني
 5. نسبة المدن التي لديها هيكل للمشاركة المباشرة للمجتمع المدني في التخطيط والإدارة الحضريين، والتي تُدار بشكل منظم وديمقراطي
 6. النسبة المئوية للمناطق الساحلية والبحرية المحمية [الخاضعة للولاية الوطنية]؛
- تقديم التوجيه لإنشاء قوائم جرد وطنية موحدة ومتناغمة، وكذلك الإبلاغ عن حالة المناطق الساحلية وتطورها؛
 - تقديم التوجيه للاستجابة في الوقت المناسب وبشكل مناسب للقضايا الناشئة، كما في حالة التغير المناخي؛
 - مواصلة إجراءات التقييم البيئي الإستراتيجي عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط وتعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ التقييم البيئي الإستراتيجي، بما في ذلك السياق العابر للحدود؛

- تعزيز مدونات الممارسات الجيدة بين السلطات العامة والجهات الفاعلة الاقتصادية والمنظمات غير الحكومية؛
- تحديث وتقديم البرامج التعليمية والتدريب والتوعية بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- تعزيز شبكة مبادرات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري، وخصوصاً برامج إدارة المناطق الساحلية والمشروعات المشابهة لهذه البرامج.

على المستوى الوطني

- دعم إعداد الإستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية القائمة على المبادئ التوجيهية للإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية¹¹، وذلك لدراسة وتحسين اتساقها مع بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، مع مراعاة خطط العمل الوطنية الموضوعية في إطار عمل بروتوكولات اتفاقية برشلونة الأخرى والخطط الإقليمية، بما في ذلك الخطط المتعلقة بمصادر التلوث البرية، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتنوع البيولوجي، إلخ؛
- دعم تطوير أو تحديث خطط العمل الوطنية بما يتوافق مع أحكام البروتوكولات الملزمة وخطط العمل الإستراتيجية والإقليمية؛
- دعم تنفيذ برامج إدارة المناطق الساحلية وغيرها من مشروعات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري للمناطق الساحلية المختارة.

6.2 خطة عمل التنفيذ

صُممت خطة العمل (AP) الواردة في الجدول 1 أدناه لتوفير دعم وتوجيه ملموسين للتنفيذ المشترك لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال إطار العمل الإقليمي المشترك. حددت خطة العمل عام 2027 كهدف، وهو ما يقابل فترة السنتين 2020-21 والتي سيتم فيها إعداد الإستراتيجية متوسطة المدى (MTS) الخاصة بـ 6 سنوات قادمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، والفترة التي تغطيها الإستراتيجية متوسطة الأجل. تحدد خطة العمل النتائج الرئيسية المطلوب التوصل إليها مع التكاليف المقدرة، والجهات الفاعلة الرئيسية، ومؤشرات التقدم المناظرة. تُعد الموارد إرشادية، ويتم تقديرها فقط من أجل الدعم الذي سيقدّمه نظام اتفاقية برشلونة إلى الأطراف المتعاقدة من خلال الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط والمصادر الأخرى التي يجمعها النظام. وهي لا تشمل الموارد التي قد تجمعها الأطراف المتعاقدة بأنفسها بغرض تنفيذ خطة العمل أو الشركاء الخارجيين الآخرين الذين قد يتحدون مع الأطراف المتعاقدة ونظام اتفاقية برشلونة.

¹¹ برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/ برنامج الإجراءات ذات الأولوية: مبادئ توجيهية لإعداد الإستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي يتطلبها بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) للبحر الأبيض المتوسط. برنامج الإجراءات ذات الأولوية في مدينة سيليت. 2015. <http://pap-theoastcentre.org/pdfs/National%20ICZM%20Guidelines.pdf> و <http://pap-theoastcentre.org/pdfs/National%20ICZM%20Guidelines%20FR.pdf>

الجدول 1: خطة عمل التنفيذ

النتائج	الأنشطة	الجهات الفاعلة الرئيسية	الموارد الإرشادية (في 000 يورو)	الجدول الزمني الإرشادي	مؤشرات التقدم
إعداد إطار الحوكمة لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وعمله على جميع المستويات	التصديق على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ¹²	الأطراف المتعاقدة بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية ووحدة التنسيق			عدد التصديقات؛ عدد الأطراف المتعاقدة التي اعتمدت إستراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ عدد الإستراتيجيات شبه الإقليمية المُعدة؛ عدد الهيئات المشتركة بين القطاعات المؤسسة والوظيفية؛ عدد الأطراف المتعاقدة التي أنشأت مرصداً ساحلياً
	إعداد الإستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (بما في ذلك تخطيط الحيز البحري والإجراءات المناخية) ¹³	الأطراف المتعاقدة بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية			
	إنشاء وتشغيل هيئات وطنية مشتركة بين القطاعات لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	الأطراف المتعاقدة بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية			
	إعداد إستراتيجيات شبه إقليمية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (بما في ذلك تخطيط الحيز البحري والإجراءات المناخية)	الأطراف المتعاقدة بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية والهيئات شبه الإقليمية الأخرى			
	إنشاء وتشغيل هيئات شبه إقليمية لتنفيذ الإستراتيجيات شبه الإقليمية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (بما في ذلك تخطيط الحيز البحري والإجراءات المناخية)	الأطراف المتعاقدة بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية والهيئات شبه الإقليمية الأخرى			
	تعريف آلية لمراقبة حالة المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وتطورها	الخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والتواصل بالتعاون مع الأطراف الأبييض المتوسط الأخرى			
	تعزيز أو إنشاء آليات وطنية لمراقبة حالة المناطق الساحلية وتطورها	الأطراف المتعاقدة بدعم من الخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والتواصل			
	الإرشادات والأدوات المنهجية الضرورية المقدمة إلى الأطراف المتعاقدة من أجل التنفيذ المتسق والمتكامل للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري	تقديم إرشادات للتنفيذ المتسق والمتكامل للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري، وخصوصاً معالجة التفاعلات بين الأرض والبحر والتكيف مع التغير المناخي ¹⁴	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بدعم من برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط، والمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن		

¹² تُعد مساعدة الأطراف المتعاقدة في عملية التصديق نشاطاً دائماً ويتم تضمينها أيضاً في برنامج العمل لعامي 2020-2021.

¹³ تم تضمين دعم إعداد الإستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في مصر ولبنان وتونس ضمن برنامج MedProgramme الخاص بمرفق البيئة العالمية في برنامج العمل لعامي 2020-2021.

¹⁴ مدرج في برنامج العمل لعامي 2020-2021.

النتائج	الأنشطة	الجهات الفاعلة الرئيسية	الموارد الإرشادية (في 000 يورو)	الجدول الزمني الإرشادي	مؤشرات التقدم	
عدد المؤشرات المتفق عليها	إعداد مبادئ توجيهية لاحترام القدرة الاستيعابية للمناطق الساحلية والبحرية وضع مؤشرات ساحلية إضافية لإكمال الهدف الإيكولوجي 8، مع إبراز التفاعل بين النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية إعداد مبادئ توجيهية لتعميم التكيف مع التغير المناخي في الإستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري والخطط الساحلية إعداد مبادئ توجيهية لتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأهدافها عبر القطاعات الساحلية والبحرية الرئيسية تصميم منصة تفاعلية لتقنية المعلومات كأداة تشغيلية لدعم تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك ¹⁵ إنشاء منصة تفاعلية مخصصة لتقنية المعلومات لدعم تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك تحديث التوجيه المنهجي للوصول إلى الوضع البيئي الجيد من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية تحديد مجموعة من المؤشرات التي ستستخدمها المرصد الساحلية ¹⁶	التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بالتعاون مع مكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بالتعاون مع مكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى	
		مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بالتعاون مع مكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بالتعاون مع مكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى	مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والتواصل بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية	مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والتواصل بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بدعم من البرنامج المعني بتقييم التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط والتحكم فيه، ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة
		مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والتواصل بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية	مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والتواصل بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية	الخطة الزرقاء بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية ومكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى		

¹⁵ يوصى بتضمينها في برنامج العمل لعامي 2020-2021.

¹⁶ يوصى بتضمينها في برنامج العمل لعامي 2020-2021.

النتائج	الأنشطة	الجهات الفاعلة الرئيسية	الموارد الإرشادية (في 000 يورو)	الجدول الزمني الإرشادي	مؤشرات التقدم
بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية يتم تنفيذه بالممارسة	تنفيذ برنامج إدارة المناطق الساحلية العابر للحدود والمشروعات الإيضاحية الأخرى التي تركز على تنفيذ أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ¹⁷	الأطراف المتعاقدة بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية ومكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى، حسب الاقتضاء			عدد مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية المنفذة؛ عدد المشروعات الرائدة التي اختبرت التوجيه المنهجي لإطار العمل الإقليمي المشترك؛ عدد المشروعات المتعلقة بتخطيط الحيز البحري المنفذة؛ عدد المناطق الفرعية التي أنتجت مصفوفة محددة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مقابل الأهداف الإيكولوجية
	الاختبار العملي للتوجيه المنهجي للوصول إلى الوضع البيئي الجيد من خلال إطار العمل الإقليمي المشترك في المواقع التجريبية في السياقات شبه الوطنية والوطنية والعابرة للحدود ¹⁸	الأطراف المتعاقدة بدعم من مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بالتعاون مع برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة			
	تنفيذ تخطيط الحيز البحري كجزء من تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ومعالجة التفاعلات بين الأرض والبحر والتكيف مع التغير المناخي ¹⁹	الأطراف المتعاقدة بدعم من مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بالتعاون مع برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط، والمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة			
	وضع مصفوفة محددة من التفاعلات بين أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والأهداف الإيكولوجية لجميع المناطق الفرعية للبحر الأبيض المتوسط	الأطراف المتعاقدة بدعم من مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بالتعاون مع برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة			
تقديم دورات MedOpen التدريبية المتقدمة ²⁰	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية				عدد الدورات التدريبية المنظمة؛

¹⁷ يوجد برنامج وطني واحد لإدارة المناطق الساحلية وبرنامج مماثل واحد على الأقل عابر للحدود في برنامج العمل لعامي 2020-2021.

¹⁸ الاختبار على أساس تطوعي ضمن برنامج العمل لعامي 2020-2021.

¹⁹ مدرج بالفعل في برنامج العمل لعامي 2020-2021.

²⁰ تضمين دورة واحدة متقدمة كل عام بما في ذلك في عامي 2020 و 2021 في برنامج العمل المعني.

النتائج	الأنشطة	الجهات الفاعلة الرئيسية	الموارد الإرشادية (في 000 يورو)	الجدول الزمني الإرشادي	مؤشرات التقدم
تعزيز قدرات الأطراف المتعاقدة لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري	تضمين الدورة التدريبية المتقدمة MedOpen في المناهج الأكاديمية ²¹	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الإجراءات ذات الأولوية والمؤسسات الأكاديمية للأطراف المتعاقدة			عدد المتدربين
	تنظيم دورات تدريبية مباشرة حول عمليات وأدوات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري (مثل التفاعلات بين الأرض والبحر، والتقييم البيئي الإستراتيجي، والتكيف مع التغير المناخي، إلخ) ²²	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية			
تعزيز المعلومات والتواصل وتوعية الأطراف المتعاقدة والجهات الفاعلة الأخرى فيما يتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية	تنظيم الاحتفالات الإقليمية بيوم الساحل المتوسطي ²³	برامج مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الإجراءات ذات الأولوية والأطراف المتعاقدة			عدد فعاليات رفع التوعية المنظمة؛ عدد المشاركين في الفعاليات؛ عدد الملفات المحملة على منصة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ عدد المشاركين في الشبكة
	تنظيم احتفالات يوم الساحل الوطنية/المحلية ²⁴	الأطراف المتعاقدة بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية			
	التطوير المستمر لمنصة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وشبكة مشروعات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ²⁵	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بدعم من مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والتواصل			
	إعداد تقارير عن حالة المناطق الساحلية وتطورها (في إطار تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط، تقرير حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط إلخ) ²⁶	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الإجراءات ذات الأولوية بتوجيه من وحدة التنسيق			

²¹ مدرج في برنامج العمل لعامي 2020-2021.

²² الدورات التدريبية الإقليمية حول تخطيط الحيز البحري والتقييم البيئي الإستراتيجي مضمنة في برنامج العمل لعامي 2020-2021.

²³ نشاط سنوي منذ عام 2007، مضمن في برنامج العمل لعامي 2020-2021.

²⁴ مضمن في برنامج العمل لعامي 2020-2021 كجزء من مشروع مؤسسة منطقة البحر الأبيض المتوسط، الاقتصاد المستدام، المشروعات العالمية (MAVA).

²⁵ نشاط دائم، مضمن في برنامج العمل لعامي 2020-2021 أيضاً.

²⁶ مدرج في برنامج العمل لعامي 2020-2021.

7. تقدير وتقييم تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك

ستعمل المؤشرات الواردة في خطة العمل على تقييم التقدم المحرز وستكمل التقارير المنتظمة من خلال الأطراف المتعاقدة حول تنفيذ اتفاقية برشلونة وبرتوكولاتها ضمن تنسيق تقديم التقارير الحالي لبرتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

المرفق: التوجيه المنهجي للوصول إلى الوضع البيئي الجيد من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

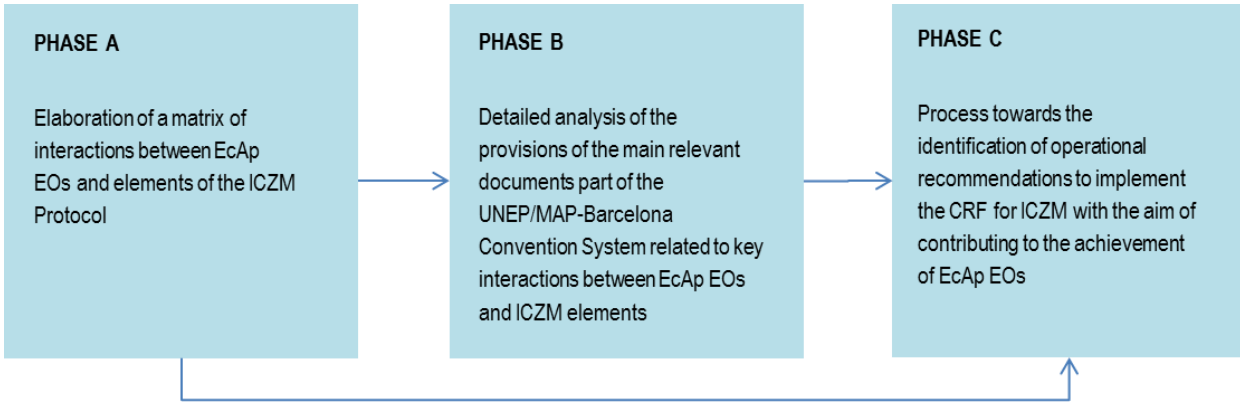
1. مقدمة

يوفر إطار العمل الإقليمي المشترك بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، كأداة إستراتيجية تهدف إلى تسهيل تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، عددًا من الإرشادات المخصصة بشكل أساسي للمستويات الإقليمية (المتوسطة) وشبه الإقليمية (أربع مناطق فرعية للبحر المتوسط، وفقًا لنهج النظام الإيكولوجي)، استنادًا إلى نهج مرن يمكن تكراره على المستويات الجغرافية الدنيا (الوطنية، شبه الوطنية).

يهدف التوجيه المنهجي الحالي إلى دعم تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، داخل نطاق إطار العمل الإقليمي المشترك، تجاه تحقيق الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي، بطريقة منسقة ومتكاملة مع نظام اتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (وبالتالي النظر في البروتوكولات الأخرى والوثائق الرئيسية ذات الصلة)، وفي ضوء الأدوات الدولية ذات الصلة.

يعتمد التوجيه المنهجي المقترح على ثلاث مراحل رئيسية (الشكل 1):

- المرحلة أ - إعداد مصفوفة تفاعلات بين الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي والأنشطة الاقتصادية والعناصر الطبيعية والثقافية التي لها أهمية كبيرة للمناطق الساحلية، وذلك وفقًا لمحتوى بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (تُعرف اختصارًا في الأجزاء اللاحقة بـ "عناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية").
- المرحلة ب - تحليل مفصل لأحكام الوثائق الرئيسية ذات الصلة - الجزء المتعلق بالتفاعلات الرئيسية بين الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي وعناصر الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في نظام اتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. يتم إجراء التحليل من خلال مجموعات من الأهداف الإيكولوجية: 1. التنوع البيولوجي، 2. مصائد الأسماك، 3. الساحل والهيدرولوجيا، 4. التلوث والقمامة.
- المرحلة ج - العملية المتجهة نحو تحديد التوصيات التشغيلية لتنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بهدف المساهمة في تحقيق الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي والوضع البيئي الجيد بشكل متنسق مع الأدوات الأخرى لنظام اتفاقية برشلونة.



الشكل 1: مراحل التوجيه المنهجي.

تقترح الوثيقة الحالية - على أساس أن تكون وثيقة قابلة للتعديل وأن المرحلة ج تحتاج إلى مزيد من التطوير - منهجية لتحديد مجموعة من التوصيات التشغيلية، إذا لزم الأمر وحسب الاقتضاء، والتي يجب معابرتها وتحديثها بانتظام وفقًا للسباق الجغرافي والزمني المحدد، وكذلك على قواعد تكامل التأثير التراكمي.

بالنظر إلى أنه ينبغي مراعاة إطار العمل الإقليمي المشترك بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وإدارته كأداة عملية (تفسر من الناحية التشغيلية أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بطريقة متكاملة ومتآزرة مع نظام اتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والأدوات الأخرى ذات الصلة التي تنظم المسائل المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وترجمه على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية)، فإنه ينبغي إنشاء منصة تفاعلية محددة لتقنية المعلومات كأداة

تشغيلية لدعم تنفيذ العملية. يجب تنسيق أداة تقنية المعلومات هذه ودعمها من خلال مركز معلومات موجود، ويجب دمجها في منصة موجودة. تتيح المنصة وصول صناع القرار والمؤسسات ذات الصلة إلى ما يلي:

- البحث عن جميع المواد والوثائق والبيانات والمعلومات ذات الصلة وتنزيلها؛
- تحميل المعلومات والبيانات المطلوبة؛
- استخدام الأدوات المصممة خصيصاً (مثل مصفوفات التقييم، المؤشرات، إلخ)؛
- تحديث المعلومات والبيانات المدخلة دورياً.

2. المرحلة أ - مصفوفة التفاعلات

تتمثل المرحلة الأولى من التوجيه المنهجي في وضع مصفوفة تفاعلات بين الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي وعناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. تعتمد المصفوفة المقترحة على مبدأ الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي للوصول إلى الوضع البيئي الجيد، وكذلك على مبادئ التكامل والتأثير التراكمي، وتتكون من عناصر التدقيق التبادلي لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مع الأهداف الإيكولوجية المنظمة في أربع مجموعات: 1. التنوع البيولوجي، 2. مصائد الأسماك، 3. الساحل والهيدروغرافيا، 4. التلوث والقمامة. يتم تطوير المصفوفة وبنغي استخدامها مباشرة كأداة تقييم تدعم آليات صنع القرار على مختلف المستويات (الإقليمية، وشبه الإقليمية، والوطنية، وشبه الوطنية): يُعد تحديد النطاقات المكانية والزمانية (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) خطوة أولية أساسية للتحليل الشامل (من المرحلة أ إلى المرحلة ج)، بما في ذلك وضع مصفوفة التفاعلات.

للتحليل على المستوى الإقليمي (أي البحر الأبيض المتوسط بأكمله)، تم تحديث المصفوفة الواردة في القرار رقم IG.23/7 الصادر عن الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف ودمجها بصورة أكبر بناءً على الاقتراحات التي عبرت عنها جهات التنسيق الوطنية في الاجتماع المنعقد في مدينة سبليت في 26-27 أيلول/سبتمبر 2018 ونتائج تحليل الوثائق الرئيسية التي تم بحثها في المرحلة ب (الشكل 2).²⁷ يتم تنظيم المصفوفة على النحو التالي.

في الخلية الأولى في أعلى اليسار، تتم الإشارة إلى النسخة المختصرة للأهداف الرئيسية الثلاثة لإطار العمل الإقليمي المشترك بخصوص الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ وهي: (1) استخدام الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية لضمان التنمية المستدامة وسلامة المنطقة الساحلية وأنظمتها الإيكولوجية والخدمات والمناظر الطبيعية ذات الصلة؛ و(2) معالجة المخاطر الطبيعية وآثار الكوارث الطبيعية، وخصوصاً تآكل السواحل والتغير المناخي؛ و(3) تحقيق الحوكمة الرشيدة.

ويُشار إلى هذه الأهداف في المصفوفة لتوفير رابط منطقي مع النطاق العام لإطار العمل الإقليمي المشترك على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، منذ بداية التحليل (المرحلة أ). وكما هو موضح في المرحلة ج، تُستخدم هذه الأهداف أيضاً لتأطير صياغة التوصيات التشغيلية للتفاعلات الرئيسية المحددة للمصفوفة.

في المحور الرأسي، تُحدّد الأنشطة الاقتصادية والعناصر الطبيعية (النظم الإيكولوجية) والثقافية (المناظر الطبيعية، التراث الثقافي)، التي يكون لها أهمية كبيرة بالنسبة للمناطق الساحلية وفقاً لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وتجمع هذه العناصر في المكونات الرئيسية الثلاثة التي تكوّن سلسلة متصلة عبر المنطقة الساحلية (المنطقة الساحلية باتجاه الأرض، والواجهة الأرضية البحرية، والمنطقة الساحلية باتجاه البحر، بالإضافة إلى فئة محددة تشير إلى الجزر) بشكل متسق مع ما تم تطويره في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وتخطيط الحيز البحري، والتفاعلات بين الأرض والبحر. وعلى الرغم من هذا التمييز، فإن تحليل التفاعلات بين الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي وعناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية يراعي دائماً سلامة (ترابطات) المنطقة الساحلية بأكملها. علاوةً على ذلك، يتم تمييز العناصر المدروسة في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بفئتين: "الضغوط" (أي الأنشطة التي تسبب ضغطاً على البيئة الساحلية والبحرية)، والمشار إليها في المصفوفة باللون الأزرق؛ و"الحالة" (مكونات البيئة، أي المناظر الطبيعية الساحلية والغابات الساحلية والأخشاب والتراث الثقافي ونوعية المياه والموائل، إلخ) أو "الآثار" (أي التآكل الساحلي)، والمشار إليها باللون الأسود في المصفوفة.

في المحور الرأسي، تُدرج الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي وتُجمّع في أربع مجموعات محددة بألوان مختلفة. وتكون مجموعات التنوع البيولوجي ومصائد الأسماك مميزة باللون الأزرق، ولكنها تتميز عن بعضها بدرجتين من اللون، لأنها مرتبطة بقوة.

²⁷ على وجه الخصوص، أُضيف عدد قليل من الخطوط على طول المحور العمودي: على وجه التحديد، تم تقسيم عنصر "الأنشطة البحرية" في خطوط مختلفة للعناية الصحيحة بالتجانس والخصائص المختلفة لهذه الأنشطة. تم إدخال تعديلات طفيفة على المصفوفة بناءً على نتائج تحليل الوثائق الرئيسية التي تم بحثها في المرحلة ب (انظر الجدول 8). تم فحص محتويات المصفوفة مرتين من خلال تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط (QSR) لعام 2017.

تحدد ألوان الخلايا أهمية التفاعلات بين الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي وعناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: حيث يشير اللون الأحمر إلى الأهمية العالية، ويشير اللون الأصفر إلى الأهمية المتوسطة، بينما يشير اللون الأزرق إلى الأهمية المنخفضة، بينما يشير اللون الأبيض إلى عدم وجود تفاعلات. يجب تقييم مستوى الأهمية مع مراعاة المعلومات المتعلقة بكل من التفاعلات الحالية والتفاعلات المتوقعة في المستقبل نتيجة للبرامج والخطط الاستراتيجية المعروفة.

وتجدر الإشارة إلى أن مصفوفة الشكل 2 توضح الفهم الحالي للتفاعلات بين عناصر الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والأهداف الإيكولوجية على نطاق البحر الأبيض المتوسط بأكمله (النطاق الإقليمي). ويمكن أن يتغير هذا التقييم استجابةً للظروف البعيدة والجغرافية والزمنية المحددة التي يراعيها التحليل. لذلك ينبغي مراعاة ثلاثة جوانب رئيسية في أي تطبيق لأداة المصفوفة:

1. تشير الجوانب البعيدة إلى مستوى التحليل المستخدم، أي المستوى الإقليمي (البحر الأبيض المتوسط بأكمله) أو شبه الإقليمي أو المستوى الوطني أو شبه الوطني.
2. تشير الجوانب الجغرافية إلى الخاصية المحددة للمنطقة الخاضعة للتقييم. ينبغي مراعاة الجوانب الجغرافية على طول الواجهة البحرية المواجهة للبحر، من أجل متابعة التسلسل الجغرافي للمنطقة الساحلية (من الأرض إلى البحر؛ إضافة الجزر كمكون محدد عند اللزوم).
3. تشير الجوانب الزمنية إلى فترة التحليل؛ وقد يراعي هذا الجانب المنظور قصير أو متوسط أو طويل الأجل.

تُعد المصفوفة في الواقع أداة ديناميكية حتى عندما يكون المقياس والأبعاد الجغرافية والزمنية للتحليل ثابتة. بمجرد توفر البيانات والمعلومات والمعارف الجديدة، قد تكون هناك حاجة لتحديث تقييم المصفوفة.

يمكن تحسين المصفوفة نفسها وزيادة تفصيلها اعتمادًا على توفر المعلومات والأولويات المحددة؛ حيث يمكن تفصيل الأنشطة الساحلية والبحرية، التي تراعيها أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والمشار إليها في مصفوفة الشكل 1 بشكل أكبر، وذلك بناءً على الضغوط التي تنشأ عنها والطريقة التي تؤثر بها على النظام البيئي. يمكن استخدام عدة أدوات متنوعة لدعم تحديث المصفوفة وتحسينها. وقد تم تطوير واحدة من هذه الإجراءات من خلال برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط، بناءً على نهج القوة المحركة - الضغط - الحالة - التأثير - الاستجابة (DPSIR) الشهير، والذي يوصى أيضًا بتقييمه تحت مظلة نظام اتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. ويرد في المربع 1 وصف موجز للأداة، بينما يرد توضيح أكثر تفصيلاً في وثيقة المعلومات "مثال على العلاقات الشاملة بين برنامج التقييم والرصد المتكاملين وإطار القوة المحركة - الضغط - الحالة - التأثير - الاستجابة المطبق على النظام الإيكولوجي البحري والساحلي" (UNEP/MED WG)./463. Inf.9).

الهدف الإيكولوجي: 11: الضوضاء	الهدف الإيكولوجي: 10: القمامة البحرية والساحلية	الهدف الإيكولوجي: 9: الملوثات	الهدف الإيكولوجي: 5: فرط المغذيات	الهدف الإيكولوجي: 8: النظم الإيكولوجية الساحلية والمناظر الطبيعية	الهدف الإيكولوجي: 7: الظروف الهيدروغرافية	الهدف الإيكولوجي: 4: الشبكات الغذائية	الهدف الإيكولوجي: 3: الأسماك والقشريات	الهدف الإيكولوجي: 6: سلامة قاع البحار	الهدف الإيكولوجي: 2: الأنواع غير الأصلية	الهدف الإيكولوجي: 1: التنوع البيولوجي	الهدف الإيكولوجي: (الوضع البيئي الجيد/نهج النظام الإيكولوجي)	أهداف إطار العمل الإقليمي المشترك المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
في اتجاه البر												
												الزراعة
												الصناعة
												استخدام الموارد الطبيعية: التعدين
												الزحف الحضري العشوائي
												المناظر الطبيعية الساحلية
												الغابات الساحلية والأشجار
												التراث الثقافي
الواجهة												
												البنى التحتية: الموانئ والدفاع الساحلي وغيرها
												البنى التحتية للطاقة
												السياحة والرياضة والأنشطة الترفيهية
												استخدام الموارد الطبيعية: محطات تحلية المياه
												الأراضي الرطبة ومصبات الأنهار
												الكتبان الرملية
												التراث الثقافي
												تآكل السواحل
في اتجاه البحر												
												الصيد
												تربية الأحياء المائية
												السياحة والرياضة والأنشطة الترفيهية
												الأنشطة البحرية: النقل البحري
												الأنشطة البحرية: الطاقة البحرية
												الأنشطة البحرية: استخراج الرمال / المعادن
												الأنشطة البحرية: الكابلات وخطوط الأنابيب
												الموائل والأنواع البحرية
												التراث الثقافي
الجزيرة												
												التراث الثقافي
												تآكل السواحل

الأنشطة الاقتصادية والعناصر الطبيعية والثقافية لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

الشكل 2: مصفوفة التفاعلات بين عناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والأهداف الإيكولوجية (الأحمر = تفاعل عالي الأهمية؛ الأصفر = تفاعل متوسط الأهمية؛ الأزرق = تفاعلات منخفضة الأهمية؛ الأبيض = عدم الأهمية).

المربع 1 - مثال على أداة للتحليل المفصل للتفاعلات بين الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي وعناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

تعتبر الأداة التي وضعها برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط أن المنهجيات شبه الكمية - كما هو الحال في نظام تسجيل النتائج هنا - موصى بها ويمكن تطبيقها عندما يكون التقييم الكمي غير ممكن أو قابلاً للتنفيذ جزئياً فقط. وعلى الرغم من أن هذه الأنظمة ليست كمية، فهي تعتمد على أفضل تقدير متاح للخبراء وتوفر أساساً لتحديد العلاقة بين الدوافع والضغوط والآثار والحالة والاستجابات. بالنظر إلى حقيقة أنه لا يزال يتعين تحديث/الموافقة على مستويات برنامج التقييم والرصد المتكاملين الخاصة واختبارها، تُعد منهجية بطاقات النتائج شبه الكمية مفيدة لمعالجة عمليات تقييم القوة المحركة - الضغط - الحالة - التأثير - الاستجابة للعمليات المعقدة، كما يحدث في المنطقة الساحلية.

وفقاً لمنهجية بطاقة النتائج المقترحة وكما هو موضح في قالب الجدول، يتم تصنيف الأنشطة البشرية القائمة على الساحل كدوافع. يميز القالب كل نشاط في تصنيفات محددة، وبالنسبة لكل تصنيف يشير إلى الضغوط ذات الصلة والحالات المتأثرة والتأثيرات الناتجة. بالتوافق مع النهج المستخدم في مصفوفة الشكل 2، يتم تنفيذ تحليل القوة المحركة-الضغط-الحالة-التأثير-الاستجابة على طول المنطقة البرية والبحرية للمنطقة الساحلية.

لكل سلسلة من العناصر التي تعد جزءاً من التحليل (الدافع الاقتصادي < نوع النشاط < الضغط < الحالة < الآثار) يوفر قالب الجدول الرابط إلى الهدف الإيكولوجي ذي الصلة والمؤشرات المشتركة لنظام قياسات اتفاقية برشلونة (أي برنامج التقييم والرصد المتكاملين) الذي اعتمدته الأطراف المتعاقدة في قرارها رقم IG.22/7 في الاجتماع العادي التاسع عشر (COP 19)، أثينا، اليونان، 9-12 شباط/فبراير 2016). تتمثل القيمة المضافة للمنهجية المقترحة في توفير رؤية واضحة للمتطلبات والمسؤوليات من منظور كل من النظم الإدارية وأنظمة القياس. وبشكل خاص، يشرح الجدول بالتفصيل أنواع النشاط (التي نشأت عن الدوافع الرئيسية)، والتي تُعرف على نحو مشترك وتتوافق مع نظام قياس برنامج التقييم والرصد المتكاملين متعدد الأبعاد الحالي (مع أهدافها الإيكولوجية ومؤشراتها المشتركة) لمعالجة السيناريوهات الحالية للضغوط والحالة والآثار

ثم يتم إكمال النهج المذكور أعلاه من خلال أداة Excel والتي يمكن استخدامها لإجراء التقييم القائم على الخبراء. يعكس هيكل ملف Excel محتوى القالب المذكور في الجدول. من ناحية، يسمح أحد جداول بيانات Excel (الجدول 7) بتقدير (بالنسبة المئوية) عدد العناصر (برنامج التشغيل الاقتصادي < نوع النشاط < الضغط < الحالة < التأثيرات) التي تحدث في المنطقة الساحلية والتي من المحتمل أن تهددها. يمكن للخبراء المشاركين في هذا التقييم تقديم تقييم لكل نوع من الأنشطة بدرجة 1/0: حيث يشير الرقم 1 إلى وجود خطر محتمل بينما يشير الرقم 0 إلى عدم وجوده. ثم يتم التعبير عن النتيجة النهائية في صورة نسبة مئوية، مع قسمة المجموع الكلي للدرجات على عدد العناصر الحاصلة على درجات (أنواع الأنشطة).

من ناحية أخرى، يتيح جدول بيانات مختلف (الجدول 8) إمكانية تقدير حجم التأثيرات (بالنسبة المئوية). لكل نوع من الأنشطة، يتم دعوة الخبراء المشاركين في التقييم للتعبير عن نتيجة تتراوح من 0 إلى 3 نقاط: يشير الرقم 0 إلى عدم وجود التأثير، بينما تشير الأرقام 1 و 2 و 3 على التوالي إلى وجود تأثير ذي حجم منخفض ومعتدل ومرتفع. على غرار التحليل المتعلق بحدوث التهديدات المحتملة، يتم التعبير عن النتيجة النهائية كنسبة مئوية ويتم الحصول عليها عبر قسمة المجموع الكلي للدرجات على الحد الأقصى للدرجة النظرية (أي ما يعادل عدد العناصر الحاصلة على درجات x 3). وتجدر الإشارة إلى أن الأداة المقترحة لا توفر تعريفاً بديهياً لطول الامتداد الساحلي الذي ينبغي تطبيق نفس الأداة فيه؛ حيث يجب أن يكون هذا محدداً مسبقاً من خلال المستخدمين.

يتوفر التحليل الكامل في وثيقة المعلومات "مثال على العلاقات الشاملة بين برنامج التقييم والرصد المتكاملين وإطار القوة المحركة-الضغط-الحالة-التأثير-الاستجابة المطبق على النظام البيئي الساحلي والبحري" (UNEP/MED WG.463/Inf.9).

3. المرحلة ب - تحليل أحكام الوثائق الرئيسية ذات الصلة في نظام اتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

يتعلق الجزء الأولي من المرحلة ب بتحديد التفاعلات الأكثر أهمية بين الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي وعناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بناءً على التحليل الذي تم إجراؤه في المرحلة أ. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن تطبيق طرق وأساليب مختلفة لتحديد هذه التفاعلات، والتي تعتمد أيضاً على مستوى التحليل المحدد (الإقليمي، شبه الإقليمي، الوطني، شبه الوطني). قد تتضمن أمثلة طرق تحديد الأولويات ما يلي: (1) تحديد عناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بأكثر عدد من الخلايا الحمراء في المصفوفة؛ أو (2) اختيار عناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بأدنى عدد من الخلايا الحمراء في المصفوفة وغير ذلك؛ حيث يمكن أن تركز الأولوية أيضاً على التفاعلات المهمة جداً بين عوامل الضغط (الأنشطة البشرية) والأهداف الإيكولوجية (وحالة البيئة ذات الصلة) الناشئة بقوة وبشكل واضح عن تحليل المعلومات المتاحة ومعرفة الخبراء (مثل وجود مشكلة بيئية محددة ومعروفة للغاية في سياق معين).

يقدم الجزء الثاني من المرحلة ب تحليلاً مفصلاً لأحكام الجزء الرئيسي من الوثائق ذات الصلة من نظام اتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المتعلقة بالتفاعلات الرئيسية بين الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي وعناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المحددة سابقاً. ولغرض هذا المستوى الإقليمي (البحر الأبيض المتوسط بأكمله)، تم تحديد التفاعلات الرئيسية للتقييم من خلال مراعاة عناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي تُظهر تفاعلاً واحداً عالي الأهمية على الأقل (العناصر الموضحة باللون الأحمر في مصفوفة الشكل 2) مع أحد الأهداف الإيكولوجية. وقد اختير هذا النهج لتحديد جميع عناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المدرجة في مصفوفة المرحلة أ للغرض المحدد لتحليل المرحلة ب على النطاق الإقليمي

بالنسبة لكل عنصر من عناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، حدد التحليل الجزء الرئيسي من الوثائق والأدوات في نظام اتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (الجدول 1) الذي يتعين مراعاته والعناصر/الأحكام الإستراتيجية الرئيسية الواردة في هذه الوثائق. كما يوفر الجدول 1 أيضاً إشارة إلى درجة الأولوية (1 أو 2) لكل وثيقة مدرجة، بالإضافة إلى الرابط المؤدي إلى الإصدار الرسمي للوثيقة. وقد ركز التحليل على وثائق المستوى 1. ولم يتم تحليل وثائق المستوى 2 بالتفصيل، ولكن تم اقتباس هذه الوثائق من أجل بعض الجوانب المحددة من الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

وكإطار شامل، تراعى أيضاً المراجع الدولية الرئيسية والتابعة للاتحاد الأوروبي حول الموضوعات المختلفة التي تمت مراعاتها وتم تضمينها في الجدول 2. وقد تم اعتبار هذه الوثائق أساساً لوضع إطار صحيح لتفسير وثائق الجدول 1 التي تم تحليلها، والتي لا تزال تمثل جوهر التحليل، مع مراعاة أنها لا تضم كل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة.

يوفر الجدول 3 القالب الذي تم استخدامه لمسح وثائق الأولوية المدرجة في الجدول 1 (وتحديداً الوثائق المحددة عبر المعرف رقم 1-16). بالنسبة لكل عنصر من عناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والذي يتميز بالتفاعل ذي الصلة مع الأهداف الإيكولوجية، يتطلب الجدول تحديد ما يلي:

- مراجع لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (العمود الثالث)؛
- وثائق الأولوية المدرجة في الجدول 1 والتي تتعلق بهذا التفاعل المحدد (العمود الرابع)؛
- الأحكام والمبادئ التوجيهية المدرجة في كل من الوثائق المتصلة بالتفاعل (العمود الخامس).

مضمن أيضاً مراجع للوثائق الأكثر تحديداً من المستوى 2 والمدرجة في الجدول 1، عند الضرورة.

تُبَلِّغ نتائج التحليل الذي تم إجراؤه للوثائق الرئيسية في الجدول 5، والذي يهدف إلى تقديم ما يشبه "الدليل" الذي يرجع إليه المستخدمون وفقاً لتركيزهم المحدد.

وفي النهاية، تجدر الإشارة إلى أن الجدول 1 يتضمن وثيقتين أساسيتين أخريين: "خريطة طريق تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي" (المعرف 17) و"تقرير تقدم تنفيذ القرار IG.22/7 بشأن برنامج التقييم والرصد المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وسواحله ومعايير التقييم ذات الصلة (برنامج التقييم والرصد المتكاملين)" (المعرف 18) الشاملة/العابرة للقطاعات بطبيعتها. لذلك؛ يجب أن تدعم هاتان الوثيقتان التحليل بأكمله ويمكن استخدامهما، إلى جانب نتائج المرحلة ب، لصياغة التوصيات التشغيلية على نحو متسق مع النظام المشار إليه بالكامل ووفقاً لعملية المرحلة ج.

يجب اتباع العملية نفسها في تطبيق تحليل المرحلة ب على مستوى مكاني مختلف. وخارج نطاق الوثائق المدرجة في الجدول 1 (وفي الجدول 2)، قد تكون هناك أهمية خاصة للوثائق والأدوات الأخرى ذات الصلة على مستوى أكثر تفصيلاً وينبغي مراعاتها في المرحلة ب.

الجدول 1: تتم مراعاة الجزء الخاص بالوثائق في نظام اتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في المرحلة ب من التحليل، وتكون مصنفة حسب مستوى الأولوية (1 أو 2)

الم ع ر ف	الوثيقة	الأولوية	الرابط
	البروتوكولات		
1	البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط (بروتوكول SPA/BD)		
2	بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن أنشطة ومصادر برية (بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية)		
3	البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط في حالات الطوارئ (بروتوكول المنع والطوارئ)		
4	بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية (البروتوكول البحري)		
5	البروتوكول المتعلق بمنع تلوث البحر الأبيض المتوسط بسبب تحركات النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (بروتوكول النفايات الخطرة)		
6	بروتوكول منع تلوث البحر الأبيض المتوسط الناجم عن إلقاء وإغراق السفن والطائرات للنفايات أو ترميدها في عرض البحر والتخلص من هذا التلوث (بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر)		
7	الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة للأعوام 2016-2025		
8	برنامج العمل الإستراتيجي لمعالجة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية (SAP-MED)		
9	خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي في البحر الأبيض المتوسط - (SAP BIO (2003):		

الم ع ر ف	الوثيقة	الأولوية	الرباط
	تحديث برنامج حفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط بخصوص التغير المناخي (2009)		
10	الإستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري الناجم عن السفن والتصدي له (2016-2021)		
11	إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)		
12	خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP)		
13	خطة العمل البحرية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط في إطار "البروتوكول البحري"		
14	الإستراتيجية المتوسطة لإدارة مياه صابورة السفن		
19	خطة العمل المتعلقة بمراقبة فقمة الراهب		
20	خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على السلاحف البحرية		
21	خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على الحورليات		
22	خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على النباتات البحرية		
23	خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على أنواع الطيور المسجلة في المرفق 2 لبروتوكول المناطق المتمتع بحماية خاصة والتنوع البيولوجي		
24	خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على الأسماك الغضروفية في البحر الأبيض المتوسط		
25	خطة العمل المتعلقة بإدخال الأنواع العادية والأنواع المغيّرة		
26	خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على التكتلات المرجانية وغيرها من التكتلات الحيوية الجيرية في البحر الأبيض المتوسط		
27	خطة العمل للمحافظة على الموائل والأنواع المرتبطة بالجزال البحرية والكهوف والأخاديد الموجودة تحت الماء والأحواض الصلبة المعتمة والظواهر الكيميائية الاصطناعية في البحر الأبيض المتوسط		
الخطط الإقليمية (RP) المعتمدة تشبها مع الأحكام الواردة في إستراتيجية حفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط			
5	الخطة الإقليمية المعنية بإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط		القرار IG.21/7 - الخطة الإقليمية المعنية بإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط في إطار عمل المادة 15 من بروتوكول المصادر البرية - القرار IG.22/10 - تنفيذ الخطة الإقليمية المتعلقة بالقمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط

الم ع ر ف	الوثيقة	الأولوية	الرباط
28	الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مدخلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التخلص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من الليندين والإندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من حمض السلفونيك البيروفلوروكثاني وأملحه وفلوريد السلفونيل البيروفلوروكثاني؛ الخطة الإقليمية للتخلص من سداسي كلور الهكسان ألفا، وسداسي كلور الهكسان، وسداسي كلور حلقي الهكسان، وكلورديكون، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين.		مشروع القرار IG.20/8 - الخطط الإقليمية في إطار عمل المادة 15 من بروتوكول المصادر والأنشطة البرية في اتفاقية برشلونة
29	الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من مادة ال- DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلص من مادة ألدرين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين		القرار IG.19/9 "الخطة الإقليمية المعنية بالتخلص التدريجي من مادة ال- DDT في إطار تنفيذ المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية" القرار IG.19/7 "الخطة الإقليمية المعنية بالحد من الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية في إطار تنفيذ المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية" القرار IG.19/8 "الخطة الإقليمية المعنية بالتخلص من الألدرين، والكلوردان، والديلدرين، والإندرين، وسباعي الكلور، والميركس، والتوكسافين في إطار تنفيذ المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية"
خرائط الطريق			
16	خريطة الطريق للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية		
17	خريطة طريق تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي		القرار IG.20/4 - تنفيذ خريطة طريق نهج النظام الإيكولوجي لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط: الأهداف الإيكولوجية والتشغيلية المتوسطة والمؤشرات والجدول الزمني لتنفيذ خريطة طريق نهج النظام الإيكولوجي
أخرى			
18	تقرير تقدم تنفيذ القرار IG.22/7 بشأن برنامج التقييم والرصد المتكاملين (IMAP) للبحر الأبيض المتوسط وسواحله ومعايير التقييم ذات الصلة		

الجدول 2: المراجع الرئيسية الدولية والتابعة للاتحاد الأوروبي حول هذا الموضوع، التي يتعين مراعاتها لتأطير التحليل التفصيلي

الم ع ر ف	بالنسبة لإطار العمل الشامل، والمراجع على المستوى الدولي وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي
أ	اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار (UNCLOS)
ب	<p>نظام المنظمة البحرية الدولية (الاتفاقيات المعتمدة برعاية المنظمة البحرية الدولية، أي MARPOL 73/78، اتفاقية لندن وبروتوكول لندن)</p> <p>الاتفاقيات الرئيسية للمنظمة البحرية الدولية</p> <ul style="list-style-type: none"> الاتفاقية الدولية لسلامة الحياة في البحر ((SOLAS، 1974، بصيغتها المعدلة الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، 1973، بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول عام 1978 المتعلق بها وبروتوكول عام 1997 ((MARPOL الاتفاقية الدولية بشأن معايير التدريب والإجازة والخفارة للملاحين (STCW) بصيغتها المعدلة، بما في ذلك تعديلات مانبلا لعامي 1995 و2010 <p>الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالسلامة والأمن البحري وواجهة السفن/الموانئ</p> <ul style="list-style-type: none"> الاتفاقية المعنية باللوائح الدولية لمنع التصادم في البحار ((COLREG، 1972 الاتفاقية المعنية بتيسير حركة النقل البحري الدولي ((FAL، 1965 الاتفاقية الدولية بشأن خطوط التحميل (LL)، 1966 الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ البحري (SAR)، 1979 اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية (SUA)، 1988، وبروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة الموجودة على الجرف القاري (وبروتوكولات عام 2005) الاتفاقية الدولية للحاويات الأمانة (CSC)، 1972 الاتفاقية المتعلقة بالمنظمة الدولية للأقمار الصناعية البحرية ((IMSO C، 1976 اتفاقية توريمولينوس الدولية لسلامة سفن الصيد 1977 ((SFV)، التي حلت محلها اتفاقية توريمولينوس لعام 1993؛ اتفاقية كيب تاون لعام 2012 بشأن تنفيذ أحكام بروتوكول عام 1993 المتعلق باتفاقية توريمولينوس الدولية لسلامة سفن الصيد الاتفاقية الدولية المتعلقة بمعايير تدريب طواقم سفن الصيد وإصدار تراخيصهم ومراقبتهم ((STCW-F، 1995 الاتفاق المتعلق بسفن الركاب التجارية الخاصة ((STP، 1971، والبروتوكول المتعلق بمتطلبات السعة لسفن المسافرين التجارية الخاصة، 1973 <p>الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بمنع التلوث البحري</p> <ul style="list-style-type: none"> الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في أعالي البحار عند وقوع حوادث تلويث نفطي لمياه البحر ((INTERVENTION، 1969 اتفاقية منع تلوث البحار الناجم عن رمي النفايات ومواد أخرى فيها (اتفاقية لندن)، 1972 (وبروتوكول لندن لعام 1996) الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في مكافحة التلوث النفطي ((OPRC، 1990 بروتوكول بشأن الاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان أحداث التلوث بواسطة المواد الضارة الخطرة، 2000 (بروتوكول OPRC-HNS) الاتفاقية الدولية لمراقبة النظم الضارة المضادة للحشيش على السفن ((AFS، 2001 الاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها، 2004 اتفاقية هونغ كونغ لإعادة التدوير الآمنة والسليمة بينيا للسفن لعام 2009 <p>اتفاقيات تغطي المسؤولية والتعويض</p> <ul style="list-style-type: none"> الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن التلوث النفطي ((CLC، 1969 بروتوكول عام 1992 للاتفاقية الدولية لإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث النفطي ((FUND 1992)

الم ع ف	بالنسبة لإطار العمل الشامل، والمراجع على المستوى الدولي وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي
<ul style="list-style-type: none"> • الاتفاقية المتعلقة بالمسؤولية المدنية في مجال النقل البحري للمواد النووية (NUCLEAR)، 1971 • اتفاقية أثينا المتعلقة بنقل المسافرين وأمتعتهم بالبحر ((PAL، 1974 • اتفاقية تحديد المسؤولية المتعلقة بالمطالبات البحرية ((LLMC، 1976 • الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل المواد الخطرة والضرارة بحرا (HNS) لعام 1996 (وبروتوكولها لعام 2010) • الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث بوقود السفن الزيتي لعام 2001 • اتفاقية نيروبي الدولية لإزالة الحطام لعام 2007 • مواضيع أخرى • الاتفاقية الدولية لقياس حمولة السفن (TONNAGE) لعام 1969 • الاتفاقية الدولية للانتشال (SALVAGE) لعام 1989 • اتفاقية إنشاء المنظمة البحرية الدولية • اتفاقية إنشاء المنظمة البحرية الدولية 	
<p>http://www.unece.org/fileadmin/DAM/env/eia/Publications/2015/ECE_MP.EIA.21_Convention_on_Environmental_Impact_Assessment.pdf</p> <p>https://www.unece.org/fileadmin/DAM/env/eia/documents/legaltexts/pr_otocolenglish.pdf</p>	<p>ج اتفاقية إسبو وبروتوكول كييف (التقييم البيئي الإستراتيجي/تقييم الأثر البيئي)</p>
<p>https://unfccc.int</p> <p>نص الاتفاقية: http://unfccc.int/cop4/conv/conv_002.htm</p> <p>بروتوكول كيوتو: http://unfccc.int/cop4/resource/docs/cop3/107a01.pdf</p>	<p>د اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي</p>
<p>https://www.unece.org/fileadmin/DAM/env/pp/documents/cep43e.pdf</p>	<p>هـ اتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آر هوس)</p>
<p>https://www.cbd.int/convention/text/</p>	<p>و اتفاقية بشأن التنوع البيولوجي</p>
<p>https://www.cms.int/sites/default/files/instrument/CMS-text.en_.PDF</p>	<p>ز معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية (CMS/معاهدة بون)</p>
<p>https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/rms/0900001680078aff</p>	<p>ح اتفاقية حفظ الأحياء البرية الأوروبية وموائلها الطبيعية (اتفاقية برن)</p>
<p>https://www.cites.org/sites/default/files/eng/disc/CITES-Convention-EN.pdf</p>	<p>ط اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES)</p>
<p>مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (CCRF)</p> <p>http://www.fao.org/3/a-i5450e.pdf</p> <p>http://www.fao.org/3/a-i7340e.pdf</p>	<p>ي الاتفاقيات والصكوك المعتمدة بموجب رعاية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والهيئة العامة لمصائد الأسماك للإستراتيجية المتوسطة</p>
<p>توجيه بشأن الطيور:</p> <p>http://ec.europa.eu/environment/nature/legislation/birdsdirective/index_en.htm</p> <p>توجيه بشأن الموئل:</p> <p>http://ec.europa.eu/environment/nature/legislation/habitatsdirective/index_en.htm</p>	<p>ك توجيهات الاتحاد الأوروبي لمآزررة البيئة (للطيور والموئل) لعام 2000</p>

الم ع ف	بالنسبة لإطار العمل الشامل، والمراجع على المستوى الدولي وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي
ل	السياسة البحرية المتكاملة <u>Integrated Maritime Policy work programme</u> (12.03.2012) <u>Regulation (EU) No 1255/2011 of the European Parliament and of the Council of 30 November 2011 establishing a Programme to support the further development of an Integrated Maritime Policy</u> (05.12.2011) <u>Progress Report</u> (15.10.2009) and <u>Annex to the Progress Report listing all actions from the Action Plan</u> (15.10.2009) <u>"Blue Book" - Communication on an Integrated Maritime Policy for the European Union</u> (10.10.2007) <u>Guidelines to Member States on an Integrated Approach to Maritime Policy</u> <u>Communication on the international dimension of the Integrated Maritime Policy</u>
م	https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:32000L0060 https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:32007L0060
ن	https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:32008L0056
س	https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:32008L0056
ع	https://ec.europa.eu/fisheries/cfp_en (CFP)

الجدول 3: نموذج جدول لتحليل المستندات الرئيسية (الجدول 1) للتفاعلات الرئيسية المرتبطة بالضغط وعناصر الحالة/التأثيرات ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

أنشطة معالجة التفاعلات الخطرة (الضغط)

المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	التفاعلات المحددة	
وصف موجز للعناصر الرئيسية ذات الصلة.	المعرف واسم المستندات ذات الصلة بالجدول 1	حدد الأحكام الرئيسية ذات الصلة في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المادة، القانون، البند	حدد التفاعل الرئيسي المحدد والمظلل باللون الأحمر في المصفوفة الشكل 2 على سبيل المثال، الزراعة	المنطقة الساحلية في اتجاه البر
وصف موجز للعناصر الرئيسية ذات الصلة.	المعرف واسم المستندات ذات الصلة بالجدول 1	المادة، القانون، البند	حدد التفاعل الرئيسي المحدد والمظلل باللون الأحمر في المصفوفة الشكل 2.	الحدود المشتركة بين البحر والبر

المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	التفاعلات المحددة
			على سبيل المثال، البنية التحتية: الموانئ والدفاع الساحلي والبنى التحتية الساحلية الأخرى
وصف موجز للعناصر الرئيسية ذات الصلة.	المعرف واسم المستندات ذات الصلة بالجدول 1	المادة، القانون، البند	حدد التفاعل الرئيسي المحدد والمظلل باللون الأحمر في المصفوفة الشكل 2. على سبيل المثال، الصيد

تفاعلات مرتبطة بالحالة والتأثيرات الحاصلة على المناطق الساحلية والبحرية

المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	التفاعلات المحددة
وصف موجز للعناصر الرئيسية ذات الصلة	المعرف واسم المستندات ذات الصلة بالجدول 1	حدد الأحكام الرئيسية ذات الصلة في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المادة، القانون، البند	حدد التفاعل الرئيسي المحدد والمظلل باللون الأحمر في المصفوفة الشكل 2. على سبيل المثال، المناظر الطبيعية الساحلية
وصف موجز للعناصر الرئيسية ذات الصلة	المعرف واسم المستندات ذات الصلة بالجدول 1	المادة، القانون، البند	حدد التفاعل الرئيسي المحدد والمظلل باللون الأحمر في المصفوفة الشكل 2. على سبيل المثال، التآكل الساحلي
وصف موجز للعناصر الرئيسية ذات الصلة	المعرف واسم المستندات ذات الصلة بالجدول 1	المادة، القانون، البند	حدد التفاعل الرئيسي المحدد والمظلل باللون الأحمر في المصفوفة الشكل 2. على سبيل المثال، الموانئ البحرية

4. المرحلة ج - العملية المفوضية إلى تحديد التوصيات التشغيلية

بناءً على نتائج المرحلتين أ وب، تقترح المرحلة الثالثة (ج) التوجيه المنهجي الذي يقترح عملية مفوضية إلى تحديد التوصيات التشغيلية لتنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في سبيل تحقيق نهج النظام الإيكولوجي للأهداف الإيكولوجية. تجدر الإشارة إلى أن التوصيات التشغيلية تعتمد بشكل صارم على مقياس التحليل المكاني (إقليمي، أو دون إقليمي، أو وطني، أو دون وطني، أو محلي) والموقت (قصير، ومتوسط، وطويل الأجل)، الذي يلزم تحديده في بداية العملية المنهجية. علاوة على ذلك، يتعين عليها التركيز على عناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي تُظهر تفاعلات أكثر صلة مع الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي (التفاعلات ذات الأولوية)، وفقاً للمراحل السابقة والتي من أجلها تم تحليل مستندات السياسة في المرحلة ب.

لذلك من المتوقع وضع توصيات تشغيلية لكل تفاعل ذي أولوية ويرتبط بأول هدفين من الأهداف الرئيسية لإطار العمل الإقليمي المشترك ضمن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (شريطة أن يكون الهدف الثالث حول "الحوكمة الرشيدة" هو الشمولية بين الهدفين الآخرين):

- ضمان التنمية المستدامة وسلامة المنطقة الساحلية، ونظمها الإيكولوجية والخدمات ذات الصلة والمناظر الطبيعية، على هذا النحو من أجل:

- معالجة العملية التي يمكن من خلالها للقطاعات ذات الصلة ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛
- وتحسين حماية النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية والحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية ذات الصلة.
- معالجة المخاطر الطبيعية وآثار الكوارث الطبيعية - خاصة التآكل الساحلي والتأثيرات الأخرى ذات الصلة بالمناخ - وبالتالي المساهمة في تقليل عوامل المخاطر ، قدر الإمكان، والتي يمكن أن تمنع تحقيق الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي.

تجدر الإشارة إلى أن بعض العناصر المحددة يمكن أن تخضع لنفس التوصيات أو توصيات مماثلة. وفي هذه الحالة يوصى بتجميعها، كما هو الحال في أمثلة التجميع المذكورة في المربعين التاليين 2 و3، على التوالي للأنشطة الساحلية والبحرية والعناصر الطبيعية والثقافية التي ينظر فيها بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

المربع 2 - مثال على تجميع الأنشطة الساحلية والبحرية

يمكن تصنيف الأنشطة الساحلية والبحرية (الضغوط) الواردة في أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على النحو التالي:
الأنشطة البرية، والتي يمكن تمييزها أكثر في:

- الأنشطة الاقتصادية البرية: (1) الزراعة، مع التركيز خصيصاً على المواد الخطرة والمواد الغذائية؛ و(2) الصناعة، مع التركيز خصيصاً على المواد الخطرة؛ و(3) التعدين، مع التركيز خصيصاً على المواد الخطرة؛
 - الزحف الحضري العشوائي: التركيز على التدهور المادي (تعكر الرواسب) وإنتاج النفايات والمواد الخطرة (الاصطناعية) والمواد الغذائية.
- الأنشطة التي تحدث بشكل رئيسي في الحدود المشتركة بين البحر والبر، والتي تتميز أكثر في:
- الأنشطة المحلية: (1) الموانئ والدفاع الساحلي والبنى التحتية الساحلية الأخرى، مع التركيز خصيصاً على التدهور المادي (تعكر الرواسب، وتآكل الموانئ) والمواد الخطرة؛ و(2) البنية التحتية للطاقة على طول الساحل، مع التركيز خصيصاً على التدهور المادي والاضطرابات البيولوجية؛ و(3) محطات تحلية المياه، مع التركيز خصيصاً على الاضطرابات البيولوجية؛
 - أنشطة منتشرة: السياحة والأنشطة الترفيهية الموجودة على الساحل. ركز على التأثيرات المباشرة (الاضطراب، استخدام الموارد الحيوية، إلخ) والتأثيرات غير المباشرة (زيادة إنتاج الملوثات والقمامة البحرية، إلخ) على الحيوانات والنباتات والموائل الطبيعية.

الأنشطة البحرية، والتي تتميز أكثر في:

- الأنشطة القائمة على الموارد الطبيعية: (1) الصيد، مع التركيز خصيصاً على التدهور المادي (شباك الجرّ) والاضطرابات البيولوجية؛ و(2) تربية الأحياء المائية البحرية، مع التركيز خصيصاً على التدهور المادي وإطلاق المواد المغذية والنفايات الخطرة.
- الأنشطة القائمة على البنية التحتية الصلبة والحلول: (1) الطاقة البحرية، مع التركيز خصيصاً على التدهور المادي والمواد الخطرة؛ و(2) استخراج الرمال والتعدين المعدني، مع التركيز خصيصاً على التدهور المادي والمواد الخطرة؛ و(3) الكابلات وخطوط الأنابيب البحرية، مع التركيز خصيصاً على التدهور المادي والاضطرابات البيولوجية.
- الأنشطة القائمة على السفن: (1) الأنشطة السياحية والترفيهية عند البحر (بما في ذلك اليخوت والرحلات البحرية)، مع التركيز خصيصاً على التآكل المادي وإزعاج الحيوانات؛ و(2) الشحن، مع التركيز خصيصاً على التلوث الضوضائي، والنفايات والمواد الخطرة، والإزعاج والتأثير المباشر (الاصطدام) بالحيوانات، والاضطرابات البيولوجية (إدخال أنواع غير أصلية).

المربع 3 - مثال للفئات الفرعية من الفئة الرئيسية "الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي ومعالجة المخاطر"

يمكن تصنيف قضايا الحالة والتأثير (المتعلقة بالبيئة الطبيعية والتراث الثقافي)، التي تم بحثها في أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بمزيد من التفاصيل على النحو التالي:

- المحافظة على التنوع البيولوجي.
- المحافظة على النظم الإيكولوجية الضعيفة؛ يذكر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية التالية: الغابات الساحلية والأدغال والكثبان الرملية والأراضي الرطبة ومصبات الأنهار والأنواع البحرية والموائل والجزر.
- المحافظة على التراث الثقافي، خاصة التراث الأثري والتاريخي بما في ذلك التراث الثقافي المغمور بالمياه.
- المحافظة على المناظر الطبيعية الساحلية
- تحسين المعرفة بالنظم الإيكولوجية، بما في ذلك: آليات الجرد والرصد والمراقبة والشبكات.
- معالجة المخاطر، بما في ذلك التآكل الساحلي على وجه الخصوص.

يمكن أن تكون التوصيات التشغيلية ذات طبيعة مختلفة ويتوقع أن تركز على جوانب التقييم والإدارة. وبما أن جوانب الحوكمة تقع في صميم بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ومستند إطار العمل الإقليمي المشترك، فسنبغي النظر في كل توصية من تلك التوصيات التشغيلية من وجهة نظر الحوكمة لتنفيذها بشكل صحيح.

وبمجرد تحديدها، يمكن تنظيم التوصيات التشغيلية في النموذج المشترك المقترح في الجدول 4. وينبغي موازنة النموذج على مستويات مختلفة، مع مراعاة الدروس المستفادة من التنفيذ الوطني لزيادة تطوير التوصيات التشغيلية وذلك (1) على المستوى الوطني وشبه الوطني، مع منظور زمني قصير الأجل، و(2) على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي، على مدى زمني طويل ومتوسط الأجل.

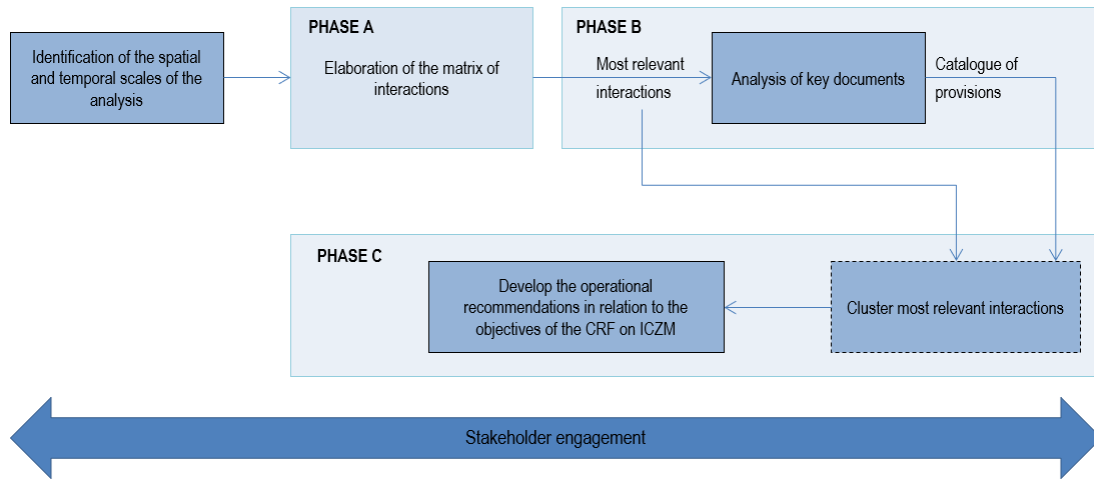
يتم تنظيم النموذج على النحو التالي:

- يحدد العمود الأول التفاعل ذا الأولوية (أو مجموعة التفاعلات) التي وضعت التوصيات التشغيلية بشأنها؛
- يحتوي العمود الثاني على التوصيات التشغيلية؛
- يمكن العمود الثالث من اقتراح مؤشرات التقدم لرصد تنفيذ كل توصية من التوصيات التشغيلية؛
- يُستخدم العمودان الرابع والخامس للإشارة إلى أي هدف رئيسي لإطار العمل الإقليمي المشترك بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي ترتبط بها التوصية المقترحة: يمكن اختيار أحدهما أو حتى كليهما؛
- تُستخدم الأعمدة من السادس إلى التاسع للإشارة إلى مجموعات الأهداف الإيكولوجية التي تساهم بها التوصية المقترحة من حيث تحقيق الوضع البيئي الجيد؛
- يمكن استخدام العمود العاشر لتحديد الجوانب التي تغطيها التوصيات التشغيلية المحددة: التقييم (A)، والإدارة (M) و/أو الحوكمة (GO).

يجب وضع الصيغة النهائية للنموذج المقترح بناءً على نتائج تطبيقه. وكما هو مذكور في مقدمة هذا التوجيه المنهجي، قد يكون النموذج جزءاً من منصة تكنولوجيا المعلومات المعدة كأداة تشغيلية لدعم تنفيذ العملية بأكملها؛ هذا سيبسط التجميع والاستخدام التشغيلي.

كما هو مذكور صراحة في إطار العمل الإقليمي المشترك بالمستند الرئيسي الخاص بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الرئيسية، من المعروف والمعتزف به عموماً أن التنسيق والتكامل (عبر المستويات الرأسية للحوكمة وأفقياً بين القطاعات المختلفة) بالإضافة إلى مشاركة أصحاب المصلحة هي مكونات أساسية لعملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. يتطلب تنفيذ جميع مراحل هذا التوجيه المنهجي، خاصة المرحلة ج، إنشاء أو استخدام آليات تم تشكيلها بالفعل لتتيح إشراك أصحاب المصلحة، وتحسين السياسات والإستراتيجيات، وتكامل الخطة والممارسات والتنسيق بينهما. سيكون ذلك من الإنشاء المشترك للتوصيات التشغيلية وتحسين ملكيتها، وهو أمر ضروري لتنفيذها.

يظهر النهج التدريجي لجميع المراحل الثلاث في الشكل 3.



الشكل 3: العملية التدريجية نحو تطوير التوصيات التشغيلية

الجدول 5: تحليل المستندات الرئيسية لـ الجدول 1 للتفاعلات بين قضايا الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والأهداف الإيكولوجية (الشكل 2).

أنشطة معالجة التفاعلات الخطرة (الضغط)		التفاعلات المحددة	الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة			
المنطقة الساحلية في اتجاه البر	الزراعة	المادة 9، القانون 1 و2، البند أ المادة 5، القانون 1، البند ج (استخدام المياه) والمادة 6 المادة 8 المواد 17، و18، و14، و19، و27	2. بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية	7، و15: يتعين على الأطراف إعداد خطط للإجراءات، وبرامج وتدابير للحد من تلوث المصادر البرية، مع إعطاء الأولوية للمواد السامة والمستمرة والمعرضة للتراكم الأحيائي. المادة 6: تصريف المصدر الثابت الخاضع بشكل صارم للترخيص والتنظيم. الزراعة وتربية الحيوانات (الملحق الأول) هي قطاعات النشاط التي يجب مراعاتها في هذا الصدد.	المواد 5، و7، و15: يتعين على الأطراف إعداد خطط للإجراءات، وبرامج وتدابير للحد من تلوث المصادر البرية، مع إعطاء الأولوية للمواد السامة والمستمرة والمعرضة للتراكم الأحيائي. المادة 6: تصريف المصدر الثابت الخاضع بشكل صارم للترخيص والتنظيم. الزراعة وتربية الحيوانات (الملحق الأول) هي قطاعات النشاط التي يجب مراعاتها في هذا الصدد.			
						8. برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية	5: الأهداف والأنشطة المقترحة على المستويين الإقليمي والوطني لمنع التلوث والحد منه والقضاء عليه؛ المراد تنفيذها من خلال خطة العمل الوطنية (الفصل 10). يوفر القسم 5.2.5 أهدافاً وإجراءات محددة للزراعة وتربية الأحياء المائية (بصورة مكثفة) فيما يتعلق أحمال المغذيات.	الفصل 5: الأهداف والأنشطة المقترحة على المستويين الإقليمي والوطني لمنع التلوث والحد منه والقضاء عليه؛ المراد تنفيذها من خلال خطة العمل الوطنية (الفصل 10). يوفر القسم 5.2.5 أهدافاً وإجراءات محددة للزراعة وتربية الأحياء المائية (بصورة مكثفة) فيما يتعلق أحمال المغذيات.
						12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين	تركز الأهداف والإجراءات التشغيلية 1 - أيضاً على الزراعة، على سبيل المثال: اعتماد ممارسات الزراعة الجيدة (1.1)، نهج دورة الحياة في تجهيز الأغذية ومصائد الأسماك (1.1)، تمويل أخضر للزراعة المستدامة (1.2)، والمعلومات وحملات التثقيف (1.3)، ونحو ذلك.	تركز الأهداف والإجراءات التشغيلية 1 - أيضاً على الزراعة، على سبيل المثال: اعتماد ممارسات الزراعة الجيدة (1.1)، نهج دورة الحياة في تجهيز الأغذية ومصائد الأسماك (1.1)، تمويل أخضر للزراعة المستدامة (1.2)، والمعلومات وحملات التثقيف (1.3)، ونحو ذلك.
						15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية	الفقرة 17 - ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في الزراعة المشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة.	الفقرة 17 - ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في الزراعة المشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة.
						28. الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مدخلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التلخص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من الليندين واليندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من حمض السلفونيك البيروفلوروكثاني وأملأحه وفلوريد السلفونيل البيروفلوروكثاني؛ الخطة الإقليمية للتخلص من سداسي كلور الهكسان ألفا، وسداسي كلور الهكسان بيتا، وكلورديكون، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين.	28. الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مدخلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التلخص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من الليندين واليندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من حمض السلفونيك البيروفلوروكثاني وأملأحه وفلوريد السلفونيل البيروفلوروكثاني؛ الخطة الإقليمية للتخلص من سداسي كلور الهكسان ألفا، وسداسي كلور الهكسان بيتا، وكلورديكون، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين.	28. الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مدخلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التلخص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من الليندين واليندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من حمض السلفونيك البيروفلوروكثاني وأملأحه وفلوريد السلفونيل البيروفلوروكثاني؛ الخطة الإقليمية للتخلص من سداسي كلور الهكسان ألفا، وسداسي كلور الهكسان بيتا، وكلورديكون، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين.
						29. الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من مادة الـ DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلص من مادة ألدرين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين	29. الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من مادة الـ DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلص من مادة ألدرين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين	29. الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من مادة الـ DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلص من مادة ألدرين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين
						5. بروتوكول النفايات الخطرة	المادة 8: التعاون الإقليمي من أجل طريقة الإنتاج نظيفة بشأن النفايات الناتجة عن إنتاج المبيدات الحيوية والمستحضرات الصيدلانية النباتية وتركيبها واستخدامها (الملحق الأول) في الزراعة بما في ذلك معالجة الأراضي (الملحق الثالث).	المادة 8: التعاون الإقليمي من أجل طريقة الإنتاج نظيفة بشأن النفايات الناتجة عن إنتاج المبيدات الحيوية والمستحضرات الصيدلانية النباتية وتركيبها واستخدامها (الملحق الأول) في الزراعة بما في ذلك معالجة الأراضي (الملحق الثالث).
						1. بروتوكول SPA/BD	حتى فيما يتعلق بأنشطة مثل الزراعة، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئياً (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيراً هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).	حتى فيما يتعلق بأنشطة مثل الزراعة، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئياً (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيراً هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).

<p>9. خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي هي وثيقة المعلومات الأساسية لإطار العمل الإقليمي المشترك كونهج النظام الإيكولوجي، واللذين يوفران المبادئ والإجراءات والتدابير الملموسة والمنسقة ذات الأولوية، والغايات والأهداف ذات الصلة، والإجراءات المحددة على المستوى الوطني والعاور للحدود والإقليمي من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والساحلي للبحر الأبيض المتوسط؛ في إطار الاستخدام المستدام ومن خلال تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط. الأهداف: تحسين المعرفة؛ وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية؛ وحماية الأنواع والموائل المهددة بالانقراض؛ وتعزيز التشريعات وبناء القدرات؛ وجهود جمع الأموال. ومن بين أمور أخرى، تأييد الإجراءات الملموسة والعملية التي تهدف إلى تعزيز سياسات القطاع الصديق للحفظ الحيوي وإجراءاته وتقنياته، لا سيما فيما يتعلق بالزراعة.</p>	<p>9. خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي</p>		
<p>الأهداف 1 (هدف التنمية المستدامة - (SDG14)ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. التوجيهات الإستراتيجية (SD) تكملها إجراءات وطنية وإقليمية: تعزيز تنفيذ نظام برشلونة والامتثال له وما يتصل به؛ وإنشاء وإنفاذ آليات تنظيمية، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لمنع الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة ومكافحته.</p> <p>الهدف الثاني (SDG 2، و15، و6): تعزيز إدارة الموارد وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي من خلال أشكال مستدامة للتنمية الريفية. التوجيه الإستراتيجيالمحافظة على أنواع النباتات الأصلية أو التقليدية والسلالات الحيوانية المحلية واستخدامها، وتقييم المعارف والممارسات التقليدية في قرارات الإدارة الريفية، ووصول المنتجين المحليين إلى قنوات التوزيع والأسواق، بما في ذلك سوق السياحة.</p> <p>الهدف 4 (SDG 13): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة.</p> <p>الهدف (SDG 8، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزم غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.</p>	<p>7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025</p>		
<p>التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - وتشمل الأولويات: قابلية التضرر وتفاعلات القطاعات، بما في ذلك الزراعة والغابات، بالإضافة إلى إدارة الموارد المائية.</p>	<p>11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)</p>		
<p>المواد 5، و7، و15: يتعين على الأطراف إعداد خطط للإجراءات، وبرامج وتدابير للحد من تلوث المصادر البرية، مع إعطاء الأولوية للمواد السامة والمستمرة والمعرضة للتراكم الأحيائي. المادة 6: تصريف المصدر الثابت الخاضع بشكل صارم للترخيص والتنظيم. [الصناعة (الملحق 1) هو أحد قطاعات النشاط التي يتعين أخذها بعين الاعتبار في هذا الصدد.</p>	<p>2. بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية</p>	<p>المادة 9، القانون 1 و2، البند أ</p>	<p>الصناعة</p>

<p>الفصل 5: الأهداف والأنشطة المقترحة على المستويين الإقليمي والوطني لمنع التلوث والحد منه والقضاء عليه، المراد تنفيذها من خلال خطة العمل الوطنية (الفصل 10). يركز الفصل 5.2 على الصناعة: (1) المواد السامة والمستمرة والمعرضة للتراكم الأحيائي، و(2) المعادن الثقيلة الأخرى، و(3) مركبات الهالوجين العضوي، و(4) مواد مشعة، و(5) مواد غذائية ومواد صلبة عالقة، و(6) نفايات خطرة.</p>	<p>8. برنامج العمل الاستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية</p>	<p>المادتان 5 و6 المادة 8 المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و27</p>	
<p>تركز الأهداف والإجراءات التشغيلية 2 - على تصنيع السلع، على سبيل المثال: ترويج أفضل التقنيات المتاحة (BAT) وأفضل الممارسات البيئية (2.1) (BEP)، لا سيما في إدارة النفايات، وحساب التكلفة والأدوات المستندة إلى السوق (2.2)، إلخ.</p>	<p>12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين</p>		
<p>المادة 17 - ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في الصناعة المشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة. المادة 9 منع القمامة البحرية - (33): وضع الإجراءات ومنهجيات التصنيع معاً بجانب صناعة البلاستيك لتقليل خصائص تحلل البلاستيك، للحد من البلاستيك المجهر.</p>	<p>15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية</p>		
<p>28. الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مدخلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التخلص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من الليندين واليندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من حمض السلفونيك البيروفلوروكتاني وأملحه وفلوريد السلفونيل البيروفلوروكتاني؛ الخطة الإقليمية للتخلص من سداسي كلور الهكسان ألفاء وسداسي كلور الهكسان بيتا، وكلورديكون، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين.</p> <p>29. الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من مادة الـ DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلص من مادة ألدرين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين</p>	<p>5. بروتوكول النفايات الخطرة</p>		
<p>المادة 8: التعاون الإقليمي من أجل أسلوب إنتاج نظيف بخصوص كل النفايات الخطرة (الملحق 1)، جميع الخصائص (الملحق 2)، وجميع عمليات التخلص المدرجة (الملحق 3).</p>	<p>1. بروتوكول SPA/BD</p>		
<p>حتى فيما يتعلق بأنشطة مثل الصناعة، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئياً (الفقرة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيراً هاملاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).</p>	<p>7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025</p>		
<p>الهدف 1 (SDG 14): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. التوجيه الاستراتيجي: تعزيز تنفيذ نظام برشلونة والامثال له وما يتصل به؛ وإنشاء وإنفاذ آليات تنظيمية، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لمنع الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة ومكافحته.</p> <p>الهدف 5 (SDG 8، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الاستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكرامة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.</p>			

<p>المواد 5، 7، و15: يتعين على الأطراف إعداد خطط للإجراءات، وبرامج وتدابير للحد من تلوث المصادر البرية، مع إعطاء الأولوية للمواد السامة والمستمرة والمعرضة للتراكم الأحيائي. المادة 6: تصريف المصدر الثابت الخاضع بشكل صارم للترخيص والتنظيم. [التعدين (الملحق 1) هو أحد قطاعات النشاط التي يتعين أخذها بعين الاعتبار في هذا الصدد.</p>	<p>2. بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية</p>	<p>المادة 9، القانون 1 و2، البند المادتان 5 و6</p>	<p>استخدام موارد طبيعية محددة: التعدين</p>
<p>تنطبق الأهداف التشغيلية والإجراءات المحددة لتصنيع الجيد (2) وللإسكان والبناء (3) أيضًا على التعدين، كما هو محدد في المقدمة.</p>	<p>12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين</p>	<p>المادة 8 المادة 23، القانون 2</p>	<p>المواد 17، و18، و14، و19، و27</p>
<p>28. الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مخدلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التخلص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من الليثين والاندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من حمض السلفونيك البيروفلوروكتاني وأملأه وفلوريد السلفونيل البيروفلوروكتاني؛ الخطة الإقليمية للتخلص من سداسي كلور الهكسان ألفا، وسداسي كلور الهكسان بيتا، وكلوريد بيكون، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين.</p> <p>29. الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من مادة الـ DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلص من مادة ألدرين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين</p>	<p>5. بروتوكول النفايات الخطرة</p>	<p>المادة 8: التعاون الإقليمي من أجل أسلوب إنتاج نظيف فيما يتعلق بالمخلفات الناشئة عن عمليات التخلص من النفايات الصناعية(الملحق 1)، والسامة والسمية البيئية (الملحق 2)، والترسب داخل الأرض أو عليها (الملحق 3).</p>	<p>حتى فيما يتعلق بأنشطة مثل استخدام الموارد الطبيعية المحددة وخاصة التعدين، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا. (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هاملاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).</p>
<p>الهدف 1 (SDG 14): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. التوجيه الاستراتيجي: تعزيز تنفيذ نظام برشلونة والامتثال له وما يتصل به؛ وإنشاء وإنفاذ آليات تنظيمية، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لمنع الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة ومكافحته.</p> <p>الهدف 5 (SDG 8، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الاستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.</p>	<p>1. بروتوكول SPA/BD</p>	<p>7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025</p>	<p>الزحف الحضري العشوائي</p>
<p>الفصل 5: الأهداف والأنشطة المقترحة على المستويين الإقليمي والوطني لمنع التلوث والحد منه والقضاء عليه، المراد تنفيذها من خلال خطة العمل الوطنية (الفصل 10). الفصل 5.1 يركز على البيئة الحضرية: (1) مياه الصرف الصحي البلدية، و(2) النفايات الصلبة الحضرية، و(3) تلوث الهواء.</p> <p>تركز الأهداف والإجراءات التشغيلية 4 - على الإسكان والبناء، على سبيل المثال: التنمية الحضرية الساحلية المستدامة والبناء الأخضر من أجل الاستخدام الفعال للموارد وحماية النظم الإيكولوجية (4.2).</p>	<p>8. برنامج العمل الاستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية</p>	<p>المادتان 5 و6 المادة 8 المادة 23، القانون 2</p>	<p>12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين</p>

<p>المادة 9 - منع القمامة البحرية - (1): الإدارة الأساسية للنفايات الصلبة الحضرية لتخفيضها عند المصدر، و(4) إنشاء الصرف الصحي في المناطق الحضرية، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، وأنظمة إدارة النفايات لمنع الجريان السطحي ومدخلات الملوثات في الأنهار الناجمة عن القمامة.</p>	<p>15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية</p>	<p>المواد 17، 18، و14، و19، و27</p>	
<p>28. الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مدخلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التخلص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من الليندين والاندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من حمض السلفونيك البيروفلوروكتاني وأملحه وفلوريد السلفونيل البيروفلوروكتاني؛ الخطة الإقليمية للتخلص من سداسي كلور الهكسان ألفا، وسداسي كلور الهكسان بيتا، وكلورديكون، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين.</p> <p>29. الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من مادة ال- DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلص من مادة ألدرين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين</p>	<p>28. الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مدخلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التخلص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من الليندين والاندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من حمض السلفونيك البيروفلوروكتاني وأملحه وفلوريد السلفونيل البيروفلوروكتاني؛ الخطة الإقليمية للتخلص من سداسي كلور الهكسان ألفا، وسداسي كلور الهكسان بيتا، وكلورديكون، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين.</p> <p>29. الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من مادة ال- DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلص من مادة ألدرين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين</p>		
<p>المادة 8: التعاون الإقليمي لطريقة الإنتاج النظيف بشأن النفايات المنزلية(الملحق 1)، المواد المعدنية وذات السُمِّية البيئية (الملحق 2)، الحجز السطحي والإطلاق في المسطحات المائية وفي البحار/المحيطات (الملحق 3).</p>	<p>5. بروتوكول النفايات الخطرة</p>		
<p>الهدف 1 (SDG 14): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. التوجيه الاستراتيجي: تعزيز تنفيذ نظام برشلونة والامتثال له وما يتصل به؛ وإنشاء وإنفاذ آليات تنظيمية، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لمنع الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة ومكافحته.</p> <p>الهدف 3 (SDG 11): (7) تخطيط مدن البحر الأبيض المتوسط المستدامة وإدارتها. التوجيه الاستراتيجي: تطبيق عمليات شاملة ومتكاملة للتخطيط المكاني؛ والتشجيع على التوسع الحضري الشامل؛ وتعزيز المرونة في المناطق الحضرية للحد من التعرض للمخاطر الناجمة عن الأخطار الطبيعية والأخطار التي يسببها الإنسان؛ وتعزيز حماية المناطق الحضرية التاريخية وإعادة تأهيلها؛ والإدارة المستدامة للنفايات؛ والأنماط المكانية الحضرية والخيارات التكنولوجية التي تقلل من الطلب على وسائل النقل وتحفز التنقل المستدام؛ والمباني الخضراء والحد من البصمة البيئية للبيئة المعمرة. الهدف: تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030؛ والحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال.</p> <p>الهدف 4 (SDG 13): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الاستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة.</p> <p>الهدف 6 (SDG 16): تحسين الحوكمة لدعم التنمية المستدامة. التوجيه الاستراتيجي: تعزيز الحوار والتعاون الدوليين، بما في ذلك الاستعداد للطوارئ؛ والقدرات الإقليمية لإدارة المعلومات؛ وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة لتأمين عمليات شاملة والنزاهة في صنع القرار؛ والتنفيذ والامتثال للالتزامات والاتفاقات البيئية، بما في ذلك من خلال تماسك السياسات على أساس التنسيق بين الوزارات؛ والتعليم والبحث. الهدف: انضمام ثلثي بلدان البحر الأبيض المتوسط إلى اتفاقية آر هوس، بحلول عام 2025.</p>	<p>7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025</p>		

<p>التوجيه الإستراتيجي 1.2 (تعزيز الأطر المؤسسية والسياسية الكافية) - وتشمل الأولويات: تقييم المخاطر والآثار المتعلقة بالتغير المناخي قبل استثمارات البنية التحتية الرئيسية في المناطق الساحلية والبحرية.</p> <p>التوجيه الإستراتيجي 1.5 (دمج التكيف مع المناخ في الخطط المحلية لحماية المناطق ذات الاهتمام الخاص وإدارتها) المدن الساحلية الضخمة</p> <p>التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - وتشمل الأولويات: قابلية التضرر وتفاعلات القطاعات، بما في ذلك التوسع الحضري.</p>	<p>11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)</p>			
<p>المواد 5، 7، و15: يتعين على الأطراف إعداد خطط للإجراءات، وبرامج وتدابير للحد من تلوث المصادر البرية، مع إعطاء الأولوية للمواد السامة والمستمرة والمعرضة للتراكم الأحيائي. المادة 6: تصريف المصدر الثابت الخاضع بشكل صارم للترخيص والتنظيم. تشغيل الميناء (الملحق 41) هو أحد قطاعات النشاط التي يتعين أخذها بعين الاعتبار في هذا الصدد.</p>	<p>2. بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية</p>	<p>المادة 9، القانون 1 و2، البند 5 و6 المادتان 5 و6 المادة 8</p>	<p>البنى التحتية: الموانئ والدفاع الساحلي والبنى التحتية الساحلية الأخرى</p>	<p>الحدود المشتركة بين البحر والبر</p>
<p>لم تذكر الموانئ صراحة في برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية عند تحديد الأهداف والأنشطة المقترحة. ومع ذلك، يمكن استيعاب الموانئ في الصناعة (الفصل 5.2). كما تم ذكرهم أيضاً بين المناطق شديدة التأثير (الفصل 11).</p>	<p>8. برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية</p>	<p>المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و27</p>		
<p>الفقرة 17 - ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع البحري المشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة.</p> <p>المادة 9 - منع القمامة البحرية - (5): تنفيذ وسائل لفرض رسوم مقابل استخدام مرافق الاستقبال بالميناء وتطبيق نظام الرسوم غير الخاصة.</p>	<p>15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية</p>			
<p>تتعلق المادة 6 بإجراءات النقل والإخطار عبر الحدود، بينما تشجع المادة 8 على التعاون الإقليمي من أجل طريقة إنتاج نظيف، أما المادة 9، فتدين الاتجار غير المشروع. يحتمل هنا أن تكون معنية بجميع النفايات الخطرة بما في ذلك الهيدروكربونات (الملحق 1)، مع خصائص خطرة متنوعة (الملحق 2)، وجميع العمليات المدرجة فيما يتعلق باسترداد الموارد أو إعادة التدوير أو الاستصلاح أو إعادة الاستعمال المباشر أو الاستخدامات البديلة.</p>	<p>5. بروتوكول النفايات الخطرة</p>			
<p>مرافق لاستقبال الميناء (المادة 14) معنية بتلبية احتياجات السفن: يلزم أن تكون كافية وأن تعمل بكفاءة للحد من أي تأثير لعمليات التصريف إلى البيئة البحرية.</p>	<p>3. بروتوكول المنع والطوارئ</p>			
<p>بموجب القسم 4، تتعلق عدة أهداف محددة (رقم 4، 5، 6) مباشرة بموانئ بما في ذلك مذكرة التفاهم بشأن المراقبة من قبل دولة الميناء (4)، وتوفير مرافق الاستقبال في الموانئ (5)، وتسليم النفايات الناتجة عن السفن (6). هذا يعني أن كل طرف متعاقد يحافظ على تفويضه إلى المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط (4)، مما يتيح استخدام الاستقبال والمرافق الملائمة مقابل رسوم معقولة للقمامة والنفايات الزيتية، والمواد السائلة السامة، والصرف الصحي، والمواد المستنفدة للأوزون، وبقايا تنظيف غازات العادم، ومياه الصابورة والرواسب (5)، مما ينشئ نظاماً للإخطار بالميناء التالي للسفينة بشأن حالة المواد التي تحتفظ بها على متن السفينة (6).</p>	<p>10. إستراتيجية بخصوص التلوث الحاصل من السفن</p>			
<p>في الملحق 1، تم ذكر "نقطتي عمل" متعلقتين بالميناء: (1) لإنشاء نظام قوي للمراقبة من قبل دولة الميناء ومراقبة الامتثال والتنفيذ (CME) في منطقة البحر الأبيض المتوسط، و(2) لإنشاء نظام للاستبيان، والمراقبة البيولوجية وتقييم المخاطر لموانئ البحر الأبيض المتوسط تحت إشراف المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط.</p>	<p>14. إستراتيجية بشأن مياه الصابورة</p>			

<p>حتى فيما يتعلق بالبنى التحتية والأنشطة المرتبطة بها، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هامًا، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).</p>	<p>1. بروتوكول SPA/BD</p>		
<p>الهدف 1 (SDG 14): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية الهدف 3 (SDG 11): تخطيط مدن البحر الأبيض المتوسط المستدامة وإدارتها. التوجيه الاستراتيجي: تطبيق عمليات شاملة ومتكاملة للتخطيط المكاني؛ والتشجيع على التوسع الحضري الشامل؛ وتعزيز المرونة في المناطق الحضرية للحد من التعرض للمخاطر الناجمة عن الأخطار الطبيعية والأخطار التي يسببها الإنسان؛ وتعزيز حماية المناطق الحضرية التاريخية وإعادة تأهيلها؛ والإدارة المستدامة للنفايات؛ والأنماط المكانية الحضرية والخيارات التكنولوجية التي تقلل من الطلب على وسائل النقل وتحفز التنقل المستدام؛ والمباني الخضراء والحد من البصمة البيئية للبيئة المعمورة. الهدف: تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030؛ والحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال. الهدف 4 (SDG 13): معالجة التغير المناخي كفضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الاستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة. الهدف 5 (SDG 8، 9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الاستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزم غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.</p>	<p>7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025</p>		
<p>التوجيه الاستراتيجي 1.2 (تشجيع الأطر المؤسسية والسياسية الكافية) - وتشمل الأولويات: نهج متكامل للحد من التهديدات غير المرتبطة بالمناخ والتي تقوض قدرات المجتمعات والنظم الإيكولوجية على التكيف مع التغير المناخي، بما في ذلك بناء السدود. التوجيه الاستراتيجي 1.2 (تعزيز الأطر المؤسسية والسياسية الكافية) - وتشمل الأولويات: تقييم المخاطر والآثار المتعلقة بالتغير المناخي قبل استثمارات البنية التحتية الرئيسية في المناطق الساحلية والبحرية. التوجيه الاستراتيجي 3.1 - وتشمل الأولويات: تجنب الإجراءات غير القابلة للتكيف والبنى التحتية "المادية" غير الفعالة للتدابير قليلة المخاطر لتحسين مرونة المناخ. التوجيه الاستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - وتشمل الأولويات: قابلية التضرر وتفاعلات القطاعات، بما في ذلك البنية التحتية الرئيسية والنقل.</p>	<p>11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)</p>		

<p>المواد 5، 7، و15: يتعين على الأطراف إعداد خطط للإجراءات، وبرامج وتدابير للحد من تلوث المصادر البرية، مع إعطاء الأولوية للمواد السامة والمستمرة والمعرضة للتراكم الأحيائي. المادة 6: تصريف المصدر الثابت الخاضع بشكل صارم للترخيص والتنظيم. إنتاج الطاقة (الملحق 1) هو أحد قطاعات النشاط التي يتعين أخذها بعين الاعتبار في هذا الصدد.</p> <p>يُعد إنتاج الطاقة ضمن قطاع الصناعة؛ الذي من أجله يحدد الفصل 5.2 الأهداف والأنشطة المقترحة على المستويين الإقليمي والوطني لمنع التلوث والحد منه والقضاء عليه (انظر الصناعة)، والذي سيتم تنفيذه عبر خطة العمل الوطنية (الفصل 10).</p>	<p>2. بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية</p> <p>8. برنامج العمل الاستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية</p>	<p>المادة 9، القانون 1 و2، البند المادتان 5 و6 المادة 8 المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و27</p>	<p>البنية التحتية للطاقة على طول الساحل</p>
<p>28. الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مدخلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التخلّص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلّص التدريجي من الليندين والإندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلّص التدريجي من حمض السلفونيك البيروفلوروكتاني وأملأحه وفلوريد السلفونيل البيروفلوروكتاني؛ الخطة الإقليمية للتخلّص من سداسي كلور الهكسان أفاءً وسداسي كلور الهكسان بيتا، وكلوريد بيك، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين.</p> <p>29. الخطة الإقليمية للتخلّص التدريجي من مادة الـ DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلّص من مادة ألدرين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين</p>	<p>1. بروتوكول SPA/BD</p>		
<p>حتى فيما يتعلق بالبنية التحتية للطاقة والأنشطة المرتبطة بها، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلًا، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).</p>			
<p>الهدف 1 (SDG 14): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية.</p> <p>الهدف 5 (SDG 5، 8، 9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الاستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزم غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.</p>	<p>7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025</p>		
<p>التوجيه الاستراتيجي 1.2 (تعزيز الأطر المؤسسية والسياسية الكافية) - وتشمل الأولويات: تقييم المخاطر والآثار المتعلقة بالتغير المناخي قبل استثمارات البنية التحتية الرئيسية في المناطق الساحلية والبحرية.</p> <p>التوجيه الاستراتيجي 3.1 - وتشمل الأولويات: تجنب الإجراءات غير القابلة للتكيف والبنية التحتية "المادية" غير الفعالة للتدابير قليلة المخاطر لتحسين مرونة المناخ.</p> <p>التوجيه الاستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - وتشمل الأولويات: قابلية التضرر وتفاعلات القطاعات، بما في ذلك الطاقة.</p>	<p>11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)</p>		
<p>المواد 5، 7، و15: يتعين على الأطراف إعداد خطط للإجراءات، وبرامج وتدابير للحد من تلوث المصادر البرية، مع إعطاء الأولوية للمواد السامة والمستمرة والمعرضة للتراكم الأحيائي. المادة 6: تصريف المصدر الثابت الخاضع بشكل صارم للترخيص والتنظيم. السياحة (الملحق 1) هو أحد قطاعات النشاط التي يتعين أخذها بعين الاعتبار في هذا الصدد.</p>	<p>2. بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية</p>	<p>المادة 9، القانون 1 و2، البند</p>	<p>السياحة والرياضة والأنشطة الترفيهية:</p>

<p>في منطقة البحر المتوسط، يتفاقم التلوث المرتبط بالسياق الحضري بسبب السياحة. يتم النظر في هذا القطاع في الفصل 5 الذي يحدد الأهداف والأنشطة المقترحة على المستويين الإقليمي والوطني لمنع التلوث والحد منه والقضاء عليه (انظر الزحف الحضري العشوائي)، الذي سيتم تنفيذه من خلال خطط العمل الوطنية (الفصل 10).</p>	<p>8. برنامج العمل الاستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية</p>	<p>المادتان 5 و6 المادة 8 المادة 23، القانون 2</p>	<p>الأنشطة المقامة على طول الساحل</p>
<p>تركز الأهداف والإجراءات التشغيلية 3 - على السياحة، على سبيل المثال: السياحة المستدامة وشبكة من الجهات السياحية المستدامة (3.1)، والتنوع (3.1)، والضرائب والرسوم البيئية (3.2)، وتقييم القدرة الاستيعابية للسياحة (3.2)، إلخ.</p>	<p>12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين</p>	<p>المواد 17، و18، و14، و19، و27</p>	
<p>المادة 17 - ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع السياحة المشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة.</p>	<p>15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية</p>		
<p>بموجب القسم 4، يرتبط هدف واحد محدد (رقم 9) بالحد من التلوث الناتج عن أنشطة مركب النزهة؛ بشكل خاص (أولوية عليا) تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بأنشطة مركب النزهة وحماية البيئة البحرية بالاقتران مع الأحكام ذات الصلة باتفاقية ماريبول والخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية</p>	<p>10. إستراتيجية بخصوص التلوث الحاصل من السفن</p>		
<p>حتى فيما يتعلق بأنشطة مثل السياحة والرياضة، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلًا، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).</p>	<p>1. بروتوكول SPA/BD</p>		
<p>خطة العمل الاستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي هي وثيقة المعلومات الأساسية لإطار العمل الإقليمي المشترك ونهج النظام الإيكولوجي، واللذين يوفران المبادئ والإجراءات والتدابير الملموسة والمنسقة ذات الأولوية، والغايات والأهداف ذات الصلة، والإجراءات المحددة على المستوى الوطني والعاور للحدود والإقليمي من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والساحلي للبحر الأبيض المتوسط؛ في إطار الاستخدام المستدام ومن خلال تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط. الأهداف: تحسين المعرفة؛ وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية؛ وحماية الأنواع والموائل المهددة بالانقراض؛ وتعزيز التشريعات وبناء القدرات؛ وجهود جمع الأموال. ومن بين أمور أخرى، تأييد الإجراءات الملموسة والعملية التي تهدف إلى تعزيز سياسات القطاع الصديقة للحفظ الحيوي وإجراءاته وتقنياته، لا سيما فيما يتعلق بالسياحة.</p>	<p>9. خطة العمل الاستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي</p>		
<p>تتضمن خريطة الطريق الإجراءات الموصى بها بشكل تام بما يتماشى مع عملية نهج النظام الإيكولوجي، مع الأهداف (O) الرئيسية التالية:</p> <p>الهدف 3: تعزيز مشاركة المنافع البيئية والاجتماعية-الاقتصادية للمناطق البحرية المتمتعة بالحماية بالبحر الأبيض المتوسط ودمج هذه المناطق في السياق الأوسع للاستخدام المستدام للبيئة البحرية وتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي وتخطيط الحيز البحري.</p> <p>الإجراءات المقترحة: تعزيز السياسات والآليات الشاملة لعدة قطاعات لدمج الإستراتيجيات والسياسات الوطنية للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية مع قطاعات النشاط البشري الأخرى؛ خاصة مصائد الأسماك والسياحة، من خلال تطوير الأطر الإدارية المناسبة، بما في ذلك الترتيبات القانونية والمؤسسية ذات الصلة. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر، التنسيق بين عدة قطاعات، وتشريع تخطيط الحيز البحري، ومجموعات الدعم من قطاعات الأعمال لإدارة المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية والأدوات القانونية للشراكات بين القطاعين العام والخاص.</p>	<p>16- خريطة الطريق للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية</p>		

<p>الهدف 1 (SDG 14): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. التوجيه الإستراتيجي: تعزيز تنفيذ نظام برشلونة والامتثال له وما يتصل به؛ وإنشاء وإنفاذ آليات تنظيمية، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لمنع الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة ومكافحته.</p> <p>الهدف الثاني (SDG 2، و15، و6): تعزيز إدارة الموارد وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي من خلال أشكال مستدامة للتنمية الريفية. التوجيه الإستراتيجي: وصول المنتجين المحليين إلى قنوات التوزيع والأسواق، بما في ذلك سوق السياحة.</p> <p>الهدف 4 (SDG 13): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة.</p> <p>الهدف 5 (SDG 8، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.</p>	<p>7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025</p>		
<p>التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - وتشمل الأولويات: قابلية التضرر وتفاعلات القطاعات، بما في ذلك السياحة.</p>	<p>11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)</p>		
<p>حتى فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية المحددة والأنشطة ذات الصلة، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلًا، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).</p>	<p>1. بروتوكول SPA/BD</p>	<p>المادة 9، القانون 1 و2، البند المادتان 5 و6 المادة 8 المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و27</p>	<p>استخدام موارد طبيعية محددة: محطات تحلية المياه</p>
<p>الهدف 1 (SDG 14): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية.</p> <p>الهدف 5 (SDG 8، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.</p>	<p>7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025</p>		
<p>تركز الأهداف والإجراءات التشغيلية 1 - أيضًا على مصائد الأسماك، على سبيل المثال: اعتماد ممارسة صيد مستدامة (1.1)، نهج دورة الحياة في تجهيز الأغذية ومصائد الأسماك (1.1)، تمويل أخضر لمصائد الأسماك المستدامة (1.2) وحملات المعلومات والتعليم (1.3).</p>	<p>12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين</p>	<p>المادة 9، القانون 1 و2، البند ب</p>	<p>الصيد المنطقة الساحلية في اتجاه البحر</p>

<p>المادة 17 - ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في مصائد الأسماك المشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة.</p> <p>المادة 9 - منع القمامة البحرية - (3 هـ): إنشاء نظام للرواسب والعودة والاستعدادة لمصنّاديق البوليسترين القابلة للتوسع، و(6) تنفيذ ممارسة الصيد مقابل القمامة، و(7) تنفيذ "وسم معدات الصيد للإشارة إلى المالك" ومفاهيم "الحياد البيئي عند تدهور الشباك والفخاخ".</p>	<p>15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية</p>	<p>المادتان 5 و6 المادة 8، القانون 1 المواد 17، و18، و14، و19، و29، و27، و28</p>	
<p>المادة 4: يحظر إلقاء النفايات وغيرها من المواد من السفن والطائرات باستثناء تلك الواردة في المادة 4.2، والتي تشمل أيضاً فضلات الأسماك والمواد العضوية الناتجة عن معالجة الأسماك والكائنات البحرية الأخرى. يتطلب الإغراق الحصول على تصريح خاص (المادة 5).</p>	<p>6. بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر</p>		
<p>المادة 8 - تشجيع التعاون الإقليمي لطريقة الإنتاج النظيف فيما يتعلق بالنفايات الزيتية/المائية، مخاليط الهيدروكربونات/المياه (الملحق 1) ذات الطابع السمي البيئي (الملحق 2)، وعمليات التخلص بما في ذلك الإطلاق في جسم مائي (ميناء)؛ الإطلاق في البحر (الملحق 3).</p>	<p>5. بروتوكول النفايات الخطرة</p>		
<p>الملحق 3: الموضوع الإرشادي للبحث والتطوير المحتمل: مصائد الأسماك: التأثير قصير وطويل الأجل لصناعة النفط والغاز (O&G) على مصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط.</p>	<p>13. خطة العمل البحرية</p>		
<p>حتى فيما يتعلق بالصيد والأنشطة المرتبطة به، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسلمية بيئياً (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيراً هاملاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).</p>	<p>1. بروتوكول SPA/BD</p>		
<p>خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي هي وثيقة المعلومات الأساسية لإطار العمل الإقليمي المشترك ونهج النظام الإيكولوجي، واللذين يوفران المبادئ والإجراءات والتدابير الملموسة والمنسقة ذات الأولوية، والغايات والأهداف ذات الصلة، والإجراءات المحددة على المستوى الوطني والوطني والحدود والإقليمي من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والساحلي للبحر الأبيض المتوسط؛ في إطار الاستخدام المستدام ومن خلال تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط. الأهداف: تحسين المعرفة؛ وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية؛ وحماية الأنواع والموائل المهددة بالانقراض؛ وتعزيز التشريعات وبناء القدرات؛ وجهود جمع الأموال. ومن بين أمور أخرى، تأييد الإجراءات الملموسة والعملية التي تهدف إلى تعزيز سياسات القطاع الصديقة للحفظ الحيوي وإجراءاته وتقنياته، لا سيما فيما يتعلق بمصائد الأسماك.</p>	<p>9. خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي</p>		
<p>تتضمن خريطة الطريق الإجراءات الموصى بها بشكل تام بما يتماشى مع عملية نهج النظام الإيكولوجي، مع الأهداف (O) الرئيسية التالية:</p> <p>الهدف 3: تعزيز مشاركة المنافع البيئية والاجتماعية-الاقتصادية للمناطق البحرية المتمتعة بالحماية بالبحر الأبيض المتوسط ودمج هذه المناطق في السياق الأوسع للاستخدام المستدام للبيئة البحرية وتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي وتخطيط الحيز البحري.</p> <p>الإجراءات المقترحة: تعزيز السياسات والآليات الشاملة لعدة قطاعات لدمج الإستراتيجيات والسياسات الوطنية للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية مع قطاعات النشاط البشري الأخرى؛ خاصة مصائد الأسماك والسياحة، من خلال تطوير الأطر الإدارية المناسبة، بما في ذلك الترتيبات القانونية والمؤسسية ذات الصلة. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر،</p>	<p>16. خريطة الطريق للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية</p>		

<p>التنسيق بين عدة قطاعات، وتشريع تخطيط الحيز البحري، ومجموعات الدعم من قطاعات الأعمال لإدارة المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية والأدوات القانونية للشرارات بين القطاعين العام والخاص.</p>			
<p>25. خطة العمل المتعلقة بإدخال الأنواع العادية والأنواع المغيّرة</p>			
<p>الهدف 1 (SDG 14): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. التوجيه الاستراتيجي: تعزيز تنفيذ نظام برشلونة وما يتصل به والامتثال له؛ وإنشاء وإنفاذ آليات تنظيمية، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لمنع الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة ومكافحته. الهدف: تنظيم ممارسات الحصاد وإنهاء الصيد على نحو فعال، وممارسات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والصيد المُدمر وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل استعادة الأرصد السمكية في أقصر وقت ممكن، على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تنتج أقصى محصول مستدام على النحو الذي تحدده الخصائص البيولوجية بحلول عام 2020.</p> <p>الهدف الثاني (SDG 2، و15، و6): تعزيز إدارة الموارد وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي من خلال أشكال مستدامة للتنمية الريفية. التوجيه الاستراتيجي: الحفاظ على سلالات الحيوانات الأليفة الأصلية أو التقليدية أو المحلية واستخدامها، وتقييم المعارف والممارسات التقليدية في قرارات الإدارة الريفية، ووصول المنتجين المحليين إلى قنوات التوزيع والأسواق، بما في ذلك سوق السياحة.</p> <p>الهدف 4 (SDG 13): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الاستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة.</p> <p>الهدف 5 (SDG 8، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الاستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمته غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.</p>	<p>7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025</p>		
<p>التوجيه الاستراتيجي 1.2 (تشجيع الأطر المؤسسية والسياسية الكافية) - وتشمل الأولويات: نهج متكامل للحد من التهديدات غير المرتبطة بالمناخ والتي تقوض قدرات المجتمعات والنظم الإيكولوجية على التكيف مع التغير المناخي، بما في ذلك الصيد المفرط. التوجيه الاستراتيجي 4.1 (فهم قابلية الضرر) - وتشمل الأولويات: قابلية الضرر وتفاعلات القطاعات، بما في ذلك مصائد الأسماك.</p>	<p>11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)</p>		
<p>المواد 5، و7، و15: يتعين على الأطراف إعداد خطط للإجراءات، وبرامج وتدابير للحد من تلوث المصادر البرية، مع إعطاء الأولوية للمواد السامة والمستمرة والمعرضة للتراكم الأحيائي. المادة 6: تصريف المصدر الثابت الخاضع بشكل صارم للترخيص والتنظيم. تربية الأحياء المائية (بما في ذلك تربية الأحياء البحرية؟) هي أحد قطاعات الأنشطة التي يتعين أخذها بعين الاعتبار في هذا الصدد.</p>	<p>2. بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية</p>	<p>المادة 9، القانون 1 و2، البند ب المادتان 5 و6</p>	<p>تربية الأحياء المائية</p>

<p>الفصل 5: الأهداف والأنشطة المقترحة على المستويين الإقليمي والوطني لمنع التلوث والحد منه والقضاء عليه. يوفر القسم 5.2.5 أهدافاً وإجراءات محددة للزراعة وتربية الأحياء المائية (بدرجة مكثفة) (بما في ذلك تربية الأحياء البحرية؟) بما يرتبط بأحمال المغذيات، المراد تنفيذها من خلال خطة العمل الوطنية (الفصل 10).</p>	<p>8. برنامج العمل الاستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية</p>	<p>المادة 8، القانون 1 المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و29، و27، و28</p>	
<p>تنطبق الأهداف والإجراءات التشغيلية 1 المخصصة لمصادر الأسماك أيضاً على تربية الأحياء المائية، كما هو محدد في المقدمة.</p>	<p>12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين</p>		
<p>المادة 17 – ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في تربية الأحياء المائية المشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة. بعض إجراءات المادة 9 المتعلقة بمصادر الأسماك ترتبط أيضاً بتربية الأحياء المائية.</p>	<p>15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية</p>		
<p>المادة 8 - تشجيع التعاون الإقليمي لطريقة الإنتاج النظيف بشأن النفايات الصيدلانية (المضادات الحيوية) (الملحق 1)، ذات الطابع السمي البيئي (الملحق 2)، المطلقة في البحار/المحيطات (الملحق 3).</p>	<p>5. بروتوكول النفايات الخطرة</p>		
<p>حتى فيما يتعلق بتربية الأحياء المائية والأنشطة المرتبطة بها، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئياً (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيراً هاملاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).</p>	<p>1. بروتوكول SPA/BD</p>		
<p>الهدف 1 (SDG 14): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية الهدف 2 (SDG 2، 15، و6): تعزيز إدارة الموارد وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي من خلال أشكال مستدامة للتنمية الريفية. التوجيه الإستراتيجي يحفظ سلالات الحيوانات الأليفة الأصلية أو التقليدية أو المحلية واستخدامها، وتقييم المعارف والممارسات التقليدية في قرارات الإدارة الريفية، ووصول المنتجين المحليين إلى قنوات التوزيع والأسواق، بما في ذلك سوق السياحة. الهدف 4 (SDG 13): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة. الهدف 5 (SDG 8، 9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزم غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.</p>	<p>7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025</p>		
<p>تركز الأهداف والإجراءات التشغيلية 3 - على السياحة، على سبيل المثال: السياحة المستدامة وشبكة من الوجهات السياحية المستدامة (3.1)، والتنوع (3.1)، والضرائب والرسوم البيئية (3.2)، وتقييم القدرة الاستيعابية للسياحة (3.2)، إلخ.</p>	<p>12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين</p>	<p>المادة 9، القانون 1 و2، البند د</p>	

<p>المادة 17 - ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع السياحة المشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة.</p>	<p>15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية</p>	<p>المادتان 5 و6 المادة 8</p>	<p>السياحة، والرياضة، والأنشطة الترفيهية: اليخوت والتجديف</p>
<p>المادة 3: تنطبق أحكام البروتوكول أيضًا على سفن اليخوت والتزهر. يحظر إلقاء النفايات وغيرها من المواد (انظر "الأنشطة البحرية: النقل البحري" لمزيد من المعلومات).</p>	<p>6. بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر</p>	<p>المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و29، و27، و28</p>	
<p>بموجب القسم 4، يرتبط هدف واحد محدد (رقم 9) بالحد من التلوث الناتج عن أنشطة مركب النزهة، بشكل خاص (أولوية عليا) تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بأنشطة مركب النزهة وحماية البيئة البحرية بالاقتران مع الأحكام ذات الصلة بالاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناتج من السفن والخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية.</p>	<p>10. إستراتيجية بخصوص التلوث الحاصل من السفن</p>		
<p>حتى فيما يتعلق بالسياحة والرياضية ونحو ذلك، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسلمية بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلًا، يجب التقويم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).</p>	<p>1. بروتوكول SPA/BD</p>		
<p>خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي هي وثيقة المعلومات الأساسية لإطار العمل الإقليمي المشترك ونهج النظام الإيكولوجي، واللذين يوفران المبادئ والإجراءات والتدابير الملموسة والمنسقة ذات الأولوية، والغايات والأهداف ذات الصلة، والإجراءات المحددة على المستوى الوطني والعايير للحدود والإقليمي من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والساحلي للبحر الأبيض المتوسط؛ في إطار الاستخدام المستدام ومن خلال تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط. الأهداف: تحسين المعرفة؛ وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية؛ وحماية الأنواع والموائل المهددة بالانقراض؛ وتعزيز التشريعات وبناء القدرات؛ وجهود جمع الأموال. ومن بين أمور أخرى، تأييد الإجراءات الملموسة والعملية التي تهدف إلى تعزيز سياسات القطاع الصديقة للحفظ الحيوي وإجراءاته وتقنياته، لا سيما فيما يتعلق بالسياحة.</p>	<p>9. خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي</p>		
<p>تتضمن خريطة الطريق الإجراءات الموصى بها بشكل تام بما يتماشى مع عملية نهج النظام الإيكولوجي، مع الأهداف (O) الرئيسية التالية:</p> <p>الهدف 3: تعزيز مشاركة المنافع البيئية والاجتماعية-الاقتصادية للمناطق البحرية المتمتعة بالحماية بالبحر الأبيض المتوسط ودمج هذه المناطق في السياق الأوسع للاستخدام المستدام للبيئة البحرية وتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي وتخطيط الحيز البحري.</p> <p>الإجراءات المقترحة: تعزيز السياسات والآليات الشاملة لعدة قطاعات لدمج الإستراتيجيات والسياسات الوطنية للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية مع قطاعات النشاط البشري الأخرى؛ خاصة مصائد الأسماك والسياحة، من خلال تطوير الأطر الإدارية المناسبة، بما في ذلك الترتيبات القانونية والمؤسسية ذات الصلة. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر، التنسيق بين عدة قطاعات، وتشريع تخطيط الحيز البحري، ومجموعات الدعم من قطاعات الأعمال لإدارة المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية والأدوات القانونية للشراكات بين القطاعين العام والخاص.</p>	<p>16. خريطة الطريق للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية</p>		
<p>الهدف 1 (SDG 14): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية</p> <p>الهدف 4 (SDG 13): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة</p>	<p>7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025</p>		

<p>القطاعات الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة.</p> <p>الهدف 5 (SDG 8، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.</p>			
<p>التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - وتشمل الأولويات: قابلية التضرر وتفاعلات القطاعات، بما في ذلك السياحة.</p>	<p>11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي</p>		
<p>يُعد النقل أحد القضايا المستعرضة (الفصل 2) التي وُضعت في الحسبان في خطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين وبالتالي مقاربتها بكل مجال من مجالات الأولويات الأربعة.</p>	<p>12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين</p>	<p>المادة 9، القانون 1 و2، البندين و، ز المادتان 5 و6 المادة 8</p>	<p>الأنشطة البحرية: النقل البحري</p>
<p>الفقرة 17 - ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع البحري المشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة. انظر أيضاً الإجراءات المتعلقة بالموانئ (المادة 9).</p>	<p>15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية</p>	<p>المادة 23، القانون 2</p>	
<p>المادة 4: يحظر إلقاء النفايات وغيرها من المواد من السفن والطائرات باستثناء تلك الواردة في المادة 4.2 (المواد المجرّفة، نفايات الأسماك والمواد العضوية الناتجة عن معالجة الأسماك والسفن حتى 31.12.2000، والمنصات وغيرها من الهياكل البشرية في ظل ظروف محددة). يتطلب الإغراق الحصول على تصريح خاص (المادة 5)</p>	<p>6. بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر</p>	<p>المواد 17، و18، و14، و19، و29، و27، و28</p>	
<p>ويرد وصف إجراءات النقل والإخطار العابر للحدود في المادة 6، بينما تشجع المادة 8 على التعاون الإقليمي من أجل طريقة الإنتاج النظيف، ومكافحة الاتجار غير المشروع (المادة 9)، فيما يتعلق بجميع النفايات المحددة المحتملة (الملحق 1)، ذات الخصائص الخطرة المذكورة في (الملحق 2)، والتي يتم إطلاقها بشكل رئيسي في مسطح مائي (ميناء) وفي البحار/المحيطات (الملحق 3).</p>	<p>5. بروتوكول النفايات الخطرة</p>		
<p>المادة 7 - تشجع على نشر معلومات وتبادلها حول الطرق الجديدة التي يمكن بها تجنب التلوث الناجم عن السفن، وإجراءات جديدة لمكافحة التلوث؛ التطورات الجديدة في برامج الرصد والدراسة، في حين أن المادة 10 تخوّل الإجراءات التشغيلية: بأن تُلزم أي طرف بإجراء التقييمات اللازمة لطبيعة ومدى العواقب المحتملة لحادث التلوث. فيما يتعلق بإجراءات الطوارئ (المادة 11)، يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن يكون على متن السفن التي ترفع علمها خطة طوارئ للتلوث، في حين شمول المخاطر البيئية (المادة 15) على تقييم لها يتضمن الطرق المعترف بها المستخدمة في النقل البحري.</p>	<p>3. بروتوكول المنع والطوارئ</p>		
<p>يرتبط هدفان محددان (رقم: 10 و 11) مباشرة بالنقل البحري بواسطة تقليل خطر الاصطدام من خلال إنشاء أنظمة توجيه السفن (10)، وبواسطة تحسين السيطرة على حركة الملاحة البحرية (11). عند اللزوم، وحيثما كان ذلك ممكناً، ينبغي على الأطراف المتعاقدة أن تقترح على المنظمة البحرية الدولية أنظمة توجيه مناسبة إضافية وفقاً للقانون الدولي ومن خلال تخطيط الحيز البحري (MSP) الخاضع لولايتها (10)، كما يلزم تحسين التعاون التقني بشكل مستمر بين مراكز أنظمة حركة السفن وتبادل المعلومات حول السفن باستخدام النظام العالمي للتعرف الآلي على السفن في منطقة المراقبة المشتركة (11)</p>	<p>10. إستراتيجية بخصوص التلوث الحاصل من السفن</p>		
<p>في الملحق 1، توجد "نقطتا عمل" مهمتان تتعلقان بالنقل البحري: 1) تصديق الأطراف المتعاقدة على الاتفاقية الدولية من أجل التحكم في مياه صابورة السفن ورواسبها (اتفاقية إدارة مياه الصابورة) وإدارتها، و2) اعتماد الترتيبات المنسقة لتبادل مياه</p>	<p>14. إستراتيجية بشأن الصابورة</p>		

<p>الصابورة في البحر الأبيض المتوسط بدعم من المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط.</p>			
<p>حتى فيما يتعلق بالنقل البحري، فسيلازم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (الفقرة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلًا، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).</p>	<p>1. بروتوكول SPA/BD</p>		
<p>الهدف 1 (SDG 14): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. الهدف 5 (SDG 8، 9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.</p>	<p>7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025</p>		
<p>التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - وتشمل الأولويات: قابلية التضرر وتفاعلات القطاعات، بما في ذلك النقل.</p>	<p>11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)</p>		
<p>المادة 4: ينطبق البروتوكول أيضًا على التصريفات الملوثة الناجمة عن الهياكل البحرية البشرية الثابتة بخلاف تلك المستخدمة لاستكشاف الموارد المعدنية واستغلالها؛ ويلزم مراعاتها في خطط العمل، والبرامج والإجراءات المعنية بالقضاء على تلوث المصادر البرية (المادة 5)، مع إعطاء الأولوية للمواد السامة والثابتة والمعرضة للتراكم الأحيائي.</p>	<p>2. بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية</p>	<p>المادة 9، القانون 1 و2، البندين و، ز المادتان 5 و6</p>	<p>الأنشطة البحرية: الطاقة البحرية (النفط والغاز، ومصادر الطاقة المتجددة)</p>
<p>الفقرة 17 - ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع البحري المشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة.</p>	<p>15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية</p>	<p>المادة 8، القانون 23</p>	
<p>المادة 3: ينطبق حكم البروتوكول أيضًا على المنصات وغيرها من الهياكل البشرية الموجودة في البحر ومعداتنا. يحظر إلقاء النفايات وغيرها من المواد من السفن والطائرات (انظر "الأنشطة البحرية: النقل البحري" لمزيد من المعلومات).</p>	<p>6. بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر</p>	<p>المواد 17، و18، و14، و19، و29، و27، و28</p>	
<p>المادة 8 - تنص على التعاون الإقليمي لطريقة الإنتاج النظيف خصيصًا فيما يتعلق بالنفايات الزيتية/المائية، مخاليط الهيدروكربونات/المياه 1 (الملحق 1) ذات الطابع السمي البيئي (الملحق 2)، ومن خلال عمليات التخلص مثل الإطلاق في جسم مائي (ميناء)؛ أو الإطلاق في البحر (الملحق 3).</p>	<p>5. بروتوكول النفايات الخطرة</p>		
<p>ستتطلب الإجراءات الخاصة بالتلوث (استخدام، المواد والخامات الضارة أو السامة وتخزينها، وتصريفها) الناتجة عن الأنشطة المتعلقة باستكشاف و/أو استغلال الموارد، استخدام أفضل التقنيات المتاحة والفعالة بيئيًا والملائمة اقتصاديًا؛ إزالة المنشآت؛ بما في ذلك خطوط الأنابيب، المهمل وغير المستعملة، مع مراعاة الإرشادات والمعايير الحالية. (المواد 1، و3، و4، و5، و6، و20؛ القسم 3، المواد 8-14). وستفرض عقوبات عند مخالفة الالتزامات (المادة 7).</p>	<p>4. البروتوكول البحري</p>		

<p>يلزم اتخاذ إجراءات السلامة فيما يتعلق بالتصميم، والبناء، والموضع، والمعدات، ووضع العلامات، وتشغيل المنشآت وصيانتها، وامتلاك أجهزة ومعدات كافية لمنع التلوث العرضي ومكافحة وتيسير الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ؛ كما سيلزم تنسيق خطط الطوارئ ذات الصلة وضبطها وفقاً للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المنظمة الدولية المختصة ووفقاً لأحكام الملحق 7 من البروتوكول البحري (المادتان 15 و16، الملحق 7).</p>			
<p>تهدف خطة العمل إلى تطوير التقارير والرصد الإقليميين والمتفق عليها بشكل شائع مع نهج النظام الإيكولوجي ومؤشراته ذات الصلة.</p> <p>الهدف المحدد (SO): 1: للتصديق على البروتوكول البحري.</p> <p>الهدف المحدد 2: تعيين ممثلي الأطراف المتعاقدة للمشاركة في هيئات الإدارة الإقليمية.</p> <p>الهدف المحدد 3: إقامة تعاون تقني وبرنامج بناء القدرات، للتعاون بهدف وضع برامج مساعدة لأنظمة التحكم وتنفيذها.</p> <p>الهدف المحدد 4: حشد الموارد لتنفيذ خطة العمل.</p> <p>الهدف المحدد 5: تعزيز الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار.</p> <p>الهدف المحدد 6: تعزيز النقل الإقليمي للتكنولوجيا.</p> <p>الهدف المحدد 7: تطوير المعايير البحرية الإقليمية واعتمادها. خاصة في الحالات التالية: (أ) المعايير الإقليمية لتقييم الأثر البيئي التي وضعت بناءً على المعايير الحالية؛ (ب) معايير مشتركة، بشأن استخدام المواد والخامات الضارة أو السامة وتصريفها، بما يتماشى مع المعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي تحدد، جملة أمور من بينها، الحدود والمحظورات الموضوعة والمعتمدة؛ و(ج) تحديد التعديلات المطلوبة للملحق 1 و2 و3 وتحديد المواد الكيميائية التي ينبغي تغطيتها وعدم تغطيتها بموجب هذه المعايير وشروطها؛ و(د) معايير مشتركة بشأن التخلص من الزيوت والخلائط النفطية واستخدام سواحل الحفر والتخلص منها وصياغتها واعتمادها، ومراجعة الحدود المنصوص عليها في المادة 10 من البروتوكول البحري والوصف المشار إليه في الملحق الخامس من البروتوكول؛ و(هـ) عادة ما يتم الاتفاق على الطريقة المستخدمة لتحليل محتوى الزيت واعتمادها؛ و(و) إجراءات التخطيط للطوارئ، والإبلاغ عن الانسكابات العرضية والتلوث العابر للحدود الموحد وفقاً لبروتوكول الطوارئ؛ و(ز) القيود أو الشروط الخاصة بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة المحددة والمطبقة؛ و(ح) المعايير والقواعد والإجراءات المشتركة المعتمدة لإزالة المنشآت والجوانب المالية ذات الصلة؛ و(ط) المعايير والقواعد والإجراءات المشتركة المعتمدة لتدابير السلامة بما في ذلك متطلبات الصحة والسلامة؛ و(ي) الحد الأدنى المعتمد لمعايير التأهيل المشتركة للمهنيين والطواقم.</p> <p>الهدف المحدد 8: تطوير المبادئ التوجيهية البحرية الإقليمية واعتمادها. خاصة في الحالات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المبادئ التوجيهية الإقليمية بشأن (أ) تقييم الأثر البيئي؛ و(ب) استخدام المواد والخامات الضارة أو السامة وتصريفها؛ و(ج) التخلص من الزيوت والخلائط النفطية واستخدام سواحل الحفر - والعينات الفتاتية والتخلص منها والإجراءات التحليلية؛ و(د) إزالة المنشآت والجوانب المالية ذات الصلة؛ و(هـ) تدابير السلامة عند التركيب بما في ذلك متطلبات الصحة والسلامة؛ و(و) الحد الأدنى من معايير التأهيل للمهنيين والطواقم؛ و(ز) متطلبات الترخيص بناءً على المعايير المذكورة أعلاه؛ - تقرير يقيم القواعد والإجراءات والممارسات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالمسؤولية والتعويض عن الخسارة والأضرار الناتجة عن الأنشطة التي يتناولها البروتوكول البحري. <p>الهدف المحدد 9: وضع إجراءات وبرامج إقليمية للرصد البحري، وأن يتم تطويرها بما يتماشى مع خريطة طريق نهج النظام الإيكولوجي خاصة مع برنامج التقييم والرصد المتكاملين.</p> <p>الهدف المحدد 10: تقديم تقرير عن تنفيذ خطة العمل.</p>	13. خطة العمل البحرية		

<p>حتى فيما يتعلق بالأنشطة البحرية مثل الطاقة البحرية، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلًا، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).</p>	<p>1. بروتوكول SPA/BD</p>		
<p>27. خطة العمل للمحافظة على الموائل والأنواع المرتبطة بالجبال البحرية والكهوف والأخاديد الموجودة تحت الماء والأحواض الصلبة المعتمة والظواهر الكيميائية الاصطناعية في البحر الأبيض المتوسط.</p>			
<p>الهدف 1 (SDG 14): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. التوجيه الإستراتيجي: تعزيز تنفيذ نظام برشلونة وما يتصل به والامتثال له؛ وإنشاء وإنفاذ آليات تنظيمية، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لمنع الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة ومكافحته.</p> <p>الهدف 5 (SDG 8، 9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزم غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.</p>	<p>7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025</p>		
<p>التوجيه الإستراتيجي 1.2 (تعزيز الأطر المؤسسية والسياسية الكافية) - وتشمل الأولويات: تقييم المخاطر والآثار المتعلقة بالتغير المناخي قبل استثمارات البنية التحتية الرئيسية في المناطق الساحلية والبحرية.</p> <p>التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - وتشمل الأولويات: قابلية التضرر وتفاعلات القطاعات، بما في ذلك الطاقة.</p>	<p>11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)</p>		
<p>المادة 9 - منع القمامة البحرية - (8): تدابير لمنع القمامة البحرية من أنشطة الجرف تمشيًا مع المبادئ التوجيهية الموضوعية في إطار بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر.</p>	<p>15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية</p>	<p>المادة 9، القانون 1 و2، البند هـ</p>	<p>استخدام موارد طبيعية محددة: استخراج الرمال والتعدين</p>
<p>المادة 8 - تنص على التعاون الإقليمي لطريقة الإنتاج النظيف بشأن النفايات المحتوية على معادن ثقيلة (الملحق 1)، ذات الطابع السمي البيئي (الملحق 2)، عند إطلاقها في البحار/المحيطات (الملحق 3).</p>	<p>5. بروتوكول النفايات الخطرة</p>	<p>المادتان 5 و6 المادة 8</p>	
<p>حتى فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية مثل استخراج الرمل والتعدين، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلًا، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).</p>	<p>1. بروتوكول المناطق المتمتع بحماية خاصة/التنوع البيولوجي</p>	<p>المادة 23، القانون 2 المواد 17، 18، و14، و19، و29، و27، و28</p>	
<p>27. خطة العمل للمحافظة على الموائل والأنواع المرتبطة بالجبال البحرية والكهوف والأخاديد الموجودة تحت الماء والأحواض الصلبة المعتمة والظواهر الكيميائية الاصطناعية في البحر الأبيض المتوسط.</p>			

<p>الهدف 1 (SDG 14): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. التوجيه الاستراتيجي: تعزيز تنفيذ نظام برشلونة وما يتصل به والامتثال له؛ وإنشاء وإنفاذ آليات تنظيمية، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لمنع الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة ومكافحته.</p> <p>الهدف 5 (SDG 8، 9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الاستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.</p>	<p>7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025</p>		
<p>التوجيه الإستراتيجي 1.2 (تشجيع الأطر المؤسسية والسياسية الكافية) - وتشمل الأولويات: نهج متكامل للحد من التهديدات غير المرتبطة بالمناخ والتي تقوض قدرات المجتمعات والنظم الإيكولوجية على التكيف مع التغير المناخي، بما في ذلك استخراج الرمال (من الأراضي؟).</p>	<p>11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)</p>		
<p>ستتطلب الإجراءات الخاصة بالتلوث (استخدام، المواد والخامات الصارة أو السامة وتخزينها، وتصريفها) الناتجة عن الأنشطة المتعلقة باستكشاف و/أو استغلال الموارد، استخدام أفضل التقنيات المتاحة والفعالة بيئيًا والملائمة اقتصاديًا؛ إزالة المنشآت؛ بما في ذلك خطوط الأنابيب، المهملة وغير المستعملة، مع مراعاة الإرشادات والمعايير الحالية. (المواد 1، و3، و4، و5، و6، و20؛ القسم 3، المواد 8-14). وستفرض عقوبات عند مخالفة الالتزامات (المادة 7).</p> <p>يلزم اتخاذ إجراءات السلامة فيما يتعلق بالتصميم، والبناء، والموضع، والمعدات، ووضع العلامات، وتشغيل المنشآت وصيانتها، وامتلاك أجهزة ومعدات كافية لمنع التلوث العرضي ومكافحة وتيسير الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ؛ كما سيلزم تنسيق خطط الطوارئ ذات الصلة وضبطها وفقًا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المنظمة الدولية المختصة ووفقًا لأحكام الملحق 7 من البروتوكول البحري (المادتان 15 و16، الملحق 7).</p>	<p>4. البروتوكول البحري</p>	<p>المادة 9، القانون 1 و2، اليندان و، ز المادتان 5 و6 المادة 8 المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و29، و27، و28</p>	<p>الأنشطة البحرية: الكابلات وخطوط الأنابيب</p>
<p>حتى فيما يتعلق بالأنشطة البحرية، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلًا، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).</p>	<p>1. بروتوكول SPA/BD</p>		
<p>الهدف 1 (SDG 14): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية.</p> <p>الهدف 5 (SDG 8، 9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الاستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.</p>	<p>7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025</p>		

27. خطة العمل للمحافظة على الموائل والأنواع المرتبطة بالجبال البحرية والكهوف والأخاديد الموجودة تحت الماء والأحواض الصلبة المعتمدة والظواهر الكيميائية الاصطناعية في البحر الأبيض المتوسط.		
--	--	--

تفاعلات مرتبطة بالحالة والتأثيرات الحاصلة على المناطق الساحلية والبحرية

المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	التفاعلات المحددة
المادة 10 - (ج) حملات التنظيف الساحلي الدولية؛ و(د) تطبيق ممارسة "تبن شاطئاً" والممارسات الشبيهة لتعزيز الوعي. المادة 11 - (1) تقييم حالة النفايات البحرية وأثر القمامة البحرية على البيئة الساحلية والبحرية.	15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية	المادة 11 المادتان 5 و 6 المادة 8، القانون 1 المادة 23 المواد 17، و18، و14، و19، و29، و27، و28	المنطقة الساحلية في اتجاه البر المناظر الطبيعية الساحلية
سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئياً (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيراً هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17). سيلزم اتخاذ جميع إجراءات الحماية اللازمة (المواد 6، و7، و11، و12 و13، و15، و16، و18) بما في ذلك الرصد المستمر للعمليات البيئية، وديناميات السكان، والمناظر الطبيعية، وكذلك آثار الأنشطة البشرية (المادة 7 ب).	1. بروتوكول SPA/BD		
الهدف 1 (SDG 14): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية الهدف 4 (SDG 13): معالجة التغير المناخي كفضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة.	7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025		
سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئياً (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيراً هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17). سيلزم اتخاذ جميع إجراءات الحماية اللازمة (المواد 6، و7، و11، و12 و13، و15، و16، و18) بما في ذلك الرصد المستمر للعمليات البيئية، وديناميات السكان، والمناظر الطبيعية، وكذلك آثار الأنشطة البشرية (المادة 7 ب).	بروتوكول SPA/BD	المادة 10، القانون 3	الغابات الساحلية والأخشاب

المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	التفاعلات المحددة
في الفصل 5، حدد برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية الأهداف والأولويات الخاصة بمنع التلوث والحد منه والقضاء عليه. يركز الفصل 5.3 على التغيير المادي للموائل وتدميرها، بهدف حماية خدمات النظام الإيكولوجي والموائل والأنواع. وتُعد برامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أحد الأنشطة المقترحة.	8. برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية	المادة 10، القانون 1 المادتان 5 و 6 المادة 8	الحدود المشتركة للأراضي الرطبة ومصبات الأنهار
مقدمة - تتناول خطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين الأنشطة البشرية الرئيسية (الأغذية ومصائد الأسماك والزراعة؛ تصنيع السلع؛ السياحة؛ الإسكان والبناء) التي لها تأثير على البيئة البحرية والساحلية؛ وهذه هي المحركات الرئيسية لتوليد التلوث وإحداث الضغوط على النظم الإيكولوجية.	12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين	المواد 17، و18، و14، و19، و27	
28. الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مدخلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التلخيص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من الليندين والإندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من حمض السلفونيك البيروفلوروكتاني وأملحه وفلوريد السلفونيل البيروفلوروكتاني؛ الخطة الإقليمية للتخلص من سداسي كلور الهكسان ألفا، وسداسي كلور الهكسان بيتا، وكلورديكون، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين.	29. الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من مادة ال- DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلص من مادة ألدرين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين		
يشير تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017 إلى وجود معادن ثقيلة في الرواسب الساحلية (المدخلات النهرية والانسباب المنتشر ساحلياً، المناطق الحضرية والصناعية، تطوير الشحن والموانئ) مع مصادر متصلة (عمليات تصريف غير مشروع) من السفن (رغم تناقص مصدر الحوادث). لذا يلزم تطوير المراقبة في المناطق المكتظة بالسكان مثل مصبات الأنهار والأراضي الرطبة.	5. بروتوكول النفايات الخطرة 3. بروتوكول المنع والطوارئ		
سيُلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئياً (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيراً هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).	1. بروتوكول SPA/BD		
الهدف 1 (SDG 14): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. الهدف 4 (SDG 13): معالجة التغير المناخي كفضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة.	7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025		

المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	التفاعلات المحددة
<p>مقدمة - الهدف الرئيسي من إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي هو وضع نهج إستراتيجي لزيادة مرونة الأنظمة البحرية والساحلية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والأنظمة الاجتماعية-الاقتصادية للتغير المناخي. التوجيه الإستراتيجي 1.5 (دمج التكيف مع المناخ في الخطط المحلية لحماية المناطق ذات الاهتمام الخاص وإدارتها) بما في ذلك المحميات الطبيعية وغيرها من البؤر الساخنة الطبيعية</p> <p>التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - تشمل الأولويات: دور المرونة والتخطيط للنظم الإيكولوجية الساحلية، وارتفاع مستوى البحر، وتسلسل المياه المالحة التي تؤثر على المياه الجوفية والأراضي الرطبة.</p>	<p>11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)</p>		
<p>سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلًا، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).</p> <p>سيلزم اتخاذ جميع إجراءات الحماية اللازمة (المواد 6، 7، 11، و12 و13، و15، و16، و18) بما في ذلك الرصد المستمر للعمليات البيئية، وديناميات السكان، والمناظر الطبيعية، وكذلك آثار الأنشطة البشرية (المادة 7 ب).</p>	<p>1. بروتوكول SPA/BD</p>	<p>المادة 10، القانون 4 المادتان 5 و6</p>	<p>الكثبان الرملية</p>
<p>خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي هي وثيقة المعلومات الأساسية لإطار العمل الإقليمي المشترك ونهج النظام الإيكولوجي، واللذين يوفران المبادئ والإجراءات والتدابير الملموسة والمنسقة ذات الأولوية، والغايات والأهداف ذات الصلة، والإجراءات المحددة على المستوى الوطني والعاور للحدود والإقليمي من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والساحلي للبحر الأبيض المتوسط؛ في إطار الاستخدام المستدام ومن خلال تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط.</p> <p>الأهداف: تحسين المعرفة؛ وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية؛ وحماية الأنواع والموائل المهددة بالانقراض؛ وتعزيز التشريعات وبناء القدرات؛ وجهود جمع الأموال. من بين أمور أخرى، تؤيد الإجراءات الملموسة والعملية التي تهدف إلى الحد من الأسباب، وتعديل الظروف (الحد من الإجهاد)، ومنع الآثار الضارة أو تخفيفها في سبيل حفظ التنوع البيولوجي؛ وتنفيذ إجراءات مشتركة شاملة لمراكز خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وبرامجها ذات الصلة فيما يخص جوانب حفظ التنوع البيولوجي الأكثر شمولاً؛ وتعزيز الإجراءات والبرامج والحملات التشاركية وتنفيذها؛ وإعلام الجمهور وزيادة الوعي بخصوص حفظ التنوع البيولوجي.</p>	<p>9. خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي</p>		
<p>الهدف 1 (SDG 14): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية.</p> <p>الهدف 4 (SDG 13): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية</p>	<p>7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025</p>	<p>المادة 23 المادتان 5 و6 المادة 8 المواد 17، 18، و14، و19، و27</p>	<p>تآكل السواحل</p>

المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	التفاعلات المحددة
والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعال لاستجابات التغيير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة.			
التوجيه الإستراتيجي 1.2 (تعزيز الأطر المؤسسية والسياسية الكافية) - وتشمل الأولويات: نهج متكامل للحد من التهديدات غير المرتبطة بالمناخ والتي تقوض قدرات المجتمعات والنظم الإيكولوجية على التكيف مع التغيير المناخي، بما في ذلك استخراج الرمال وبناء السدود. التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية الضرر) - تشمل الأولويات: الأنماط المؤثرة على ديناميكيات الخط الساحلي.	11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغيير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)		
ستأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المحتملة على النظم الإيكولوجية البحرية والموائل والأنواع (الملحق 2) عند تطبيق البروتوكول خاصة عند التصريح بالتصريف من مصدر ثابت (المادة 6).	2. بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية	المادة 10، القانون 2 المادة 16، القانون 1 (عمليات الجرد)	المنطقة الساحلية في اتجاه البحر
في الفصل 5، حدد برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية الأهداف والأولويات الخاصة بمنع التلوث والحد منه والقضاء عليه؛ بشأن العوامل التالية: (1) تدهور البيئة البحرية، و(2) اضطراب التنوع البيولوجي، و(3) الأصل البري، و(4) الطبيعة العابرة للحدود (الفصل 4). يركز الفصل 5.3 على التغيير المادي للموائل وتدميرها، بهدف حماية خدمات النظام الإيكولوجي والموائل والأنواع. وتُعد برامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أحد الأنشطة المقترحة.	8. برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية	المادتان 5 و6 المادة 8 المواد 17، و18، و14، و19، و29، و27، و28	
مقدمة - تتناول خطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين الأنشطة البشرية الرئيسية (الأغذية ومصائد الأسماك والزراعة؛ تصنيع السلع؛ السياحة؛ الإسكان والبناء) التي لها تأثير على البيئة البحرية والساحلية؛ وهذه هي المحركات الرئيسية لتوليد التلوث وإحداث الضغوط على النظم الإيكولوجية.	12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين		
المادة 4 - الهدف (أ): منع التلوث الناتج عن القمامة البحرية والحد منه في البحر الأبيض المتوسط وأثره على خدمات النظم الإيكولوجية والموائل والأنواع. المادة 10 - (أ) تحديد المناطق شديدة التلوث من القمامة البحرية وتنفيذ برامج لإزالتها؛ (ب) حملات التنظيف البحرية الوطنية. المادة 11 - (1) تقييم حالة النفايات البحرية وأثر القمامة البحرية على البيئة الساحلية والبحرية.	15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية		
28. الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مدخلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التخلص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من الليندين والإندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من حمض السلفونيك البيروفلوروكثاني وأملأحه وفلوريد السلفونيل البيروفلوروكثاني؛ الخطة الإقليمية للتخلص من سداسي كلور الهكسان ألفا، وسداسي كلور الهكسان بيتا، وكلورديكون، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين. 29. الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من مادة الـ DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلص من مادة الـ درين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين			

المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	التفاعلات المحددة
يحظر إلقاء النفايات والمواد الأخرى في البحر (المادة 4). يُعرف الإغراق (المادة 3) بأنه "أي عملية للتخلص المتعمد من النفايات أو غيرها من المواد في البحر سواء من السفن أو الطائرات" وكذلك أي "تخلص متعمد أو تخزين للنفايات ودفنها أو غيرها من المواد في قاع البحر أو في تربته التحتية". وتُعد حماية الموائل البحرية أحد أهداف البروتوكول.	6. بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر		
مصادر متصلة (عمليات تصريف غير مشروعة) من السفن رغم تناقص مصدر الحوادث (تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017).	5. بروتوكول النفايات الخطرة 3. بروتوكول المنع والطوارئ		
بموجب القسم 4، توجد 3 أهداف محددة متعلقة بالموائل والحياة البحرية (رقم 2، 12، 13) بخصوص الحشف الأحيائي للسفن من أجل تقليل نقل الأنواع المائية الغازية (2)، وتحديد المناطق البحرية البالغة الحساسية -PSSA- (12)، والحد من الضوضاء البحرية الناجمة عن السفن (13). هذا يعني أن تطبيق إرشادات 2011 للتحكم في الحشف الأحيائي للسفن وإدارته وتقديم تقرير إلى المنظمة البحرية الدولية وفقاً لذلك (2)، وتبدأ العملية بأن يطلب من المنظمة البحرية الدولية تمكين تعيين المناطق البحرية البالغة الحساسية بدعم من المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (12)، وحث المصممين وبناء السفن والمشغلين على تنفيذ إستراتيجيات تخفيف الضوضاء على متن سفنهم.	10. إستراتيجية بخصوص التلوث الحاصل من السفن		
وفقاً لمتطلبات ومعايير اتفاقية إدارة مياه الصابورة، تركز هذه الإستراتيجية على التحكم في مياه صابورة السفينة وإدارتها فيما يتعلق باحتمال إطلاق "أنواع دخيلة غازية، أي "كائنات مائية ضارة وعوامل مسببة للأمراض" كما هو محدد في المادة 1.8 من الاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها لعام 2004 (اتفاقية إدارة مياه الصابورة). وقد أجرى المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط تقييماً أولياً للإستراتيجية (REMPEC/WG.41/7، 10 مايو 2017).	14. إستراتيجية بشأن مياه الصابورة		
ستتخذ تدابير خاصة لمنع التلوث الناجم عن الأنشطة المتعلقة باستكشاف و/أو استغلال الموارد والحد منها ومكافحتها والسيطرة عليها، بما في ذلك القيود أو الشروط الخاصة عند منح التراخيص، مثل تقييم الأثر البيئي ووضع أحكام خاصة تتعلق بمراقبة المنشآت وإزالتها وحظر أي تصريف؛ وتبادل المعلومات بشكل مكثف بين المشغلين والسلطات المختصة والأطراف والمنظمة فيما يتعلق بالمسائل التي ربما تؤثر على المناطق المحمية. (المادة 21)	4. البروتوكول البحري		
الملحق 3: الموضوعات الإرشادية للبحث والتطوير المحتملين: تقييم الأثر البيئي على الضوضاء الناتجة عن الأنشطة البحرية؛ ومراقبة البيئة البحرية؛ والاستجابة للتلوث البحري من خلال تقييم الأثر البيئي لعمليات الحرق المتعددة في الموقع على انسكابات النفط الرئيسية من المنصات البحرية، وتقييم الأثر البيئي للاستخدام واسع النطاق إذا كانت عوامل التشيبت على الانسكابات النفطية الرئيسية من المنصات البحرية، ونمذجة رصد الانسكاب النفطي والتنبؤ به، والدراسة والأدوات الخاصة بتقييم مخاطر تسرب النفط في البحر الأبيض المتوسط.	13. خطة العمل البحرية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط		
سيُلم اتخاذ تدابير لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئياً (المادة 3). وفي سبيل تحقيق هذه الغاية سيُلم توفر بعض الأدوات والعمليات المحددة وهي: التعاون؛ وتحديد قوائم جرد عناصر التنوع البيولوجي المهمة لحفظها والاستخدام المستدام لها؛ واعتماد إستراتيجيات وخطط وبرامج بما في ذلك حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام	1. بروتوكول SPA/BD		

المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	التفاعلات المحددة
<p>للموارد البيولوجية البحرية والساحلية؛ ومراقبة مكونات التنوع البيولوجي، وتحديد عمليات وفئات الأنشطة المؤثرة أو المحتمل تأثيرها سلبًا بدرجة هائلة على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، ورصد آثارها. (المواد 3، و4، و5).</p> <p>في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلًا، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).</p> <p>يلزم اتخاذ إجراءات الحماية، لا سيما حظر إلقاء أو تصريف النفايات وغيرها من المواد المحتمل إضرارها بشكل مباشر أو غير مباشر على سلامة المنطقة؛ وتنظيم مرور السفن وأي عملية توقف أو إرساء لها؛ وتنظيم إدخال الأنواع غير الأصلية والأنواع المعدلة وراثيًا والأنواع الموجودة حاليًا أو كانت موجودة في المنطقة؛ وتنظيم أي نشاط لاستكشاف أو تعديل التربة أو استغلال التربة التحتية من الجزء الأرضي أو قاع البحر أو تربته التحتية؛ وتنظيم نشاط البحث العلمي؛ وتنظيم أو حظر صيد الأسماك أو الاصطياد، أو أخذ الحيوانات أو حصاد النباتات أو تدميرها، أو الاتجار في الحيوانات أو أجزاء من الحيوانات أو النباتات أو أجزاء من النباتات؛ والتي تنشأ في المنطقة؛ وتنظيم أو حظر أي نشاط أو عمل آخر يحتمل أن يضر أو يزعج الأنواع أو قد يعرض للخطر حالة حفظ النظم الإيكولوجية أو الأنواع أو قد يضر بالخصائص الطبيعية أو الثقافية للمنطقة؛ واعتماد أي إجراء آخر يهدف إلى حماية العمليات الإيكولوجية والبيولوجية والمناظر الطبيعية؛ واعتماد التخطيط والإدارة والإشراف والرصد، وقوائم الجرد والمبادئ التوجيهية والمعايير المشتركة (المواد 6، و7، و11، و12، و13، و15، و16، و18).</p>			
<p>خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي هي وثيقة المعلومات الأساسية لإطار العمل الإقليمي المشترك النهج النظام الإيكولوجي، واللذين يوفران المبادئ والإجراءات والتدابير الملموسة والمنسقة ذات الأولوية، والغايات والأهداف ذات الصلة، والإجراءات المحددة على المستوى الوطني والوطني والحدود والإقليمي من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والساحلي للبحر الأبيض المتوسط؛ في إطار الاستخدام المستدام ومن خلال تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط. الأهداف: تحسين المعرفة؛ وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية؛ وحماية الأنواع والموائل المهددة بالانقراض؛ وتعزيز التشريعات وبناء القدرات؛ وجهود جمع الأموال. من بين أمور أخرى، تؤيد الإجراءات الملموسة والعملية التي تهدف إلى الحد من الأسباب، وتعديل الظروف (الحد من الإجهاد)، ومنع الآثار الضارة أو تخفيفها في سبيل حفظ التنوع البيولوجي؛ وتنفيذ إجراءات مشتركة شاملة لمراكز خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وبرامجها ذات الصلة فيما يخص جوانب حفظ التنوع البيولوجي الأكثر شمولاً؛ وتعزيز الإجراءات والبرامج والحملات التشاركية وتنفيذها؛ وإعلام الجمهور وزيادة الوعي بخصوص حفظ التنوع البيولوجي.</p>	9. خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي		
<p>تتضمن خريطة الطريق الإجراءات الموصى بها بشكل تام بما يتماشى مع عملية نهج النظام الإيكولوجي، مع الأهداف (O) الرئيسية التالية:</p> <p>الهدف 1: تعزيز شبكات المناطق المحمية على الصعيدين الوطني والمتوسطي، بما في ذلك في أعالي البحار وفي المناطق الـ 8 الواقعة في خارج نطاق الولاية الوطنية، كمساهمة في تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها عالميًا.</p> <p>الهدف 2: تحسين شبكة المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية بالبحر الأبيض المتوسط من خلال إدارة فعالة ومنصفة.</p>	16. خريطة الطريق للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية		

المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	التفاعلات المحددة
<p>الهدف 3: تعزيز مشاركة المنافع البيئية والاجتماعية-الاقتصادية للمناطق البحرية المتمتعّة بالحماية بالبحر الأبيض المتوسط ودمج هذه المناطق في السياق الأوسع للاستخدام المستدام للبيئة البحرية وتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي وتخطيط الحيز البحري.</p> <p>الهدف 4: ضمان استقرار شبكة المنطقة البحرية المتمتعّة بالحماية بالبحر الأبيض المتوسط من خلال تعزيز استدامتها المالية.</p>			
<p>الهدف 1 (SDG 14): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. التوجيه الإستراتيجي: تعزيز تنفيذ نظام برشلونة وما يتصل به والامتثال له؛ وإنشاء وإفاد آليات تنظيمية، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لمنع الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة ومكافحته. الهدف: الحفاظ على ما لا يقل عن 10 في المائة من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتماشى مع القانون الوطني والدولي واستنادًا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020.</p> <p>الهدف الثاني (SDG 2، و15، و6): تعزيز إدارة الموارد وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي من خلال أشكال مستدامة للتنمية الريفية. التوجيه الإستراتيجي: الترويج لشبكات المناطق المحمية إيكولوجيًا، وتعزيز وعي أصحاب المصلحة بقيمة خدمات النظام الإيكولوجي وأثار فقدان التنوع البيولوجي. الهدف: اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية والتجزؤ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها، واتخاذ المزيد من الإجراءات حسب الحاجة بحلول عام 2030.</p> <p>الهدف 4 (SDG 13): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة.</p>	<p>7. الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025</p>		
<p>مقدمة - الهدف الرئيسي من إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي هو وضع نهج إستراتيجي لزيادة مرونة الأنظمة البحرية والساحلية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والأنظمة الاجتماعية-الاقتصادية للتغير المناخي.</p> <p>التوجيه الإستراتيجي 1.5 (دمج التكيف مع المناخ في الخطط المحلية لحماية المناطق ذات الاهتمام الخاص وإدارتها) بما في ذلك المحميات الطبيعية وغيرها من البؤر الساخنة الطبيعية.</p> <p>التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - تشمل الأولويات: حساسية الأنواع البحرية وقدرتها على التكيف والنظم الإيكولوجية (بما في ذلك إدخال الأنواع الغريبة) ودور رسم الخرائط والمرونة بالنظم الإيكولوجية البحرية، وقابلية تضرر المناطق البحرية المتمتعّة بالحماية.</p>	<p>11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)</p>		
	<p>19. خطة العمل الإقليمية المتعلقة بحماية قمة الراهب</p> <p>20. خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على السلاحف البحرية</p> <p>21. خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على الحوتيات</p> <p>22. خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على النباتات البحرية</p>		

المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	التفاعلات المحددة
<p>23. خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على أنواع الطيور المسجلة في المرفق 2 لبروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي</p> <p>24. خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على الأسماك الغضروفية في البحر الأبيض المتوسط</p> <p>25. خطة العمل المتعلقة بإدخال الأنواع العادية والأنواع المغيّرة</p> <p>26. خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على التكتلات المرجانية وغيرها من التكتلات الحيوية الجبرية في البحر الأبيض المتوسط</p> <p>27. خطة العمل للمحافظة على الموائل والأنواع المرتبطة بالجزر البحرية والكهوف والأخاديد الموجودة تحت الماء والأحواض الصلبة المعتمدة والظواهر الكيميائية الاصطناعية في البحر الأبيض المتوسط.</p>			
<p>لا تحتوي الوثائق الرئيسية التي تم تحليلها من الجدول 1 على أحكام أو مبادئ توجيهية محددة تتعلق بالتراث الثقافي. إلى جانب معالجتها بوضوح بواسطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، سيتم النظر في القضية بطريقة أو بأخرى في اتفاقية برشلونة والتي تشير إلى: "الشراكة في الشؤون الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تنمية الموارد البشرية، وتعزيز التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية".</p> <p>المراجع المهمة الإضافية هي: (1) اتفاقية اليونسكو لعام 2001 بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، ودعوة الدول إلى التعاون على المستوى الإقليمي لتعزيز الحفاظ في الموقع الطبيعي وحظر الاستغلال التجاري للتراث الثقافي المغمور بالمياه؛ و(2) اتفاقية اليونسكو لعام 2003 لحماية التراث الثقافي غير الملموس.</p>	-----	<p>المادة 13، القانون 1 و2 (الحفظ في الموقع)، القانون 3 (التراث الثقافي المغمور بالمياه)</p> <p>المادتان 5 و6</p> <p>المادة 8</p> <p>المواد 17، 18، و14، و19، و27</p>	<p>التراث الثقافي (من البر إلى البحر)</p> <p>عناصر أخرى</p>
<p>نظرًا لأن البحر الأبيض المتوسط يضم 162 جزيرة مساحتها تزيد عن 10 كيلومتر مربع وحوالي 4,000 جزيرة أصغر، فإن بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (المادة 12) يشجع على الإدارة والحماية الخاصة لهذه المناطق، مع مراعاة خصائصها المحددة. وهذا لا يشير بالضرورة إلى تطوير الإستراتيجيات والخطط والبرامج التي تركز على هذه المجالات خصيصًا، ولكنه يعني أن طبيعتها الخاصة يلزم على الأقل أخذها بعين الاعتبار في الصكوك القائمة على البرامج.</p> <p>هذا يعني أيضًا أن جميع وثائق الجدول 1 الرئيسية وأحكامها/مبادئها التوجيهية المُلحقة في الأسطر المذكورة أعلاه من الجدول 5 الحالي ربما تكون ذات صلة (بناءً على الخصائص الخاصة بالموقع) لهذه المناطق، لا سيما مع مراعاة أربعة مجالات رئيسية للجزر: التنوع البيولوجي، وموارد المياه، وإمدادات الطاقة، ومنع الكوارث.</p>	-----	<p>المادة 12</p> <p>المادتان 5 و6</p> <p>المادة 8</p> <p>المواد 17، 18، و14، و19، و27</p>	الجزر

الجدول 6: نموذج لتأثير الأنشطة الساحلية والبحرية - وفقاً لنهج القوة المحركة-الضغط-الحالة-التأثير-الاستجابة - ويربطها بنظام قياسات اتفاقية برشلونة (خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/برنامج التقييم والرصد المتكاملين). يوجد أدناه نموذج يشمل الزراعة كمثال.

حافز اقتصادي	باتجاه اليابسة - داخلياً			منطقة ساحلية				باتجاه البحر - بحري			مؤشرات التقييم والرصد المتكاملين، الهدف الإيكولوجي، المؤشرات المشتركة
	الضغط	الحالة	التأثير (ES)	الضغط	الحالة	التأثير (ES)	الضغط	الحالة	التأثير (ES)		
نوع النشاط				نوع النشاط				نوع النشاط			مؤشرات تستند إلى الحالة، والضغط والتأثير
1 الزراعة	المحاصيل (أي نوع)	التعديلات الهيدرولوجية	تحويلات الأنهار	تدهور الموائل	ساحلي (الهدف الإيكولوجي 8): المؤشر المشترك 25	الانسياب/النهر (الكلور العضوي الساحلي/التلوث فرط المغذيات الأخرى)	تلوث التلوث (أي نوع)	تدهور الموائل تلوث الماكولات البحرية	التنوع البيولوجي (الهدف الإيكولوجي 1): المؤشران المشتركان 1، 5	فرط المغذيات (الهدف الإيكولوجي 5): المؤشران المشتركان 13، 14	التنوع البيولوجي (الهدف الإيكولوجي 9): المؤشرات المشتركة 17، 18، و20
	التغيرات الجيومورفولوجية	تغيير الأرض	فقدان التنوع البيولوجي تناقص عدد السكان (الأنواع)	المحاصيل (أي نوع) 25	ساحلي (الهدف الإيكولوجي 8): المؤشر المشترك 25	الانسياب (القمامة النهرية)	ظهور القمامة الساحلية (الشواطئ، السطح وقاع البحر)	المحاصيل (تأثيرات باتجاه البحر)	التنوع البيولوجي (الهدف الإيكولوجي 1): المؤشران المشتركان 1، 5	القمامة البحرية (الهدف الإيكولوجي 10): المؤشرات المشتركة 22، و24	
	محاصيل الأراضي	استخدام الأرض	تدهور التربة (ملوثة، خاملة)	تدهور الأراضي	المحاصيل (أي نوع) 25	ساحلي (الهدف الإيكولوجي 8): المؤشر المشترك 25	التغيرات في تدفق الرواسب باتجاه البحر	المحاصيل (تأثيرات باتجاه البحر)	المحاصيل (تأثيرات باتجاه البحر)	المحاصيل (تأثيرات باتجاه البحر)	المؤشر المشترك 16
	محاصيل الأراضي الرطبة	استخدام الأراضي الرطبة	تدهور الأراضي الرطبة	تدهور الأراضي الرطبة	محاصيل دلتاوية	ساحلي (الهدف الإيكولوجي 8): المؤشر المشترك 25	استغلال الموارد المتأثرة	تدهور الدلتا (ملوثة، خاملة)	استخدام الدلتا	استغلال الموارد المتأثرة	المؤشر المشترك 16

الجدول 7: جدول بيانات Excel لتقييم عدد العناصر المحتمل أن تعالج المنطقة الساحلية. يوجد أدناه نموذج يشمل الزراعة كمثال.²⁸

ITEM SCORES		Yes (1)	NO (0)												
(choose YES/NO)															
Overall items (Ecosystem Services) affecting the ICZM (%)											98.3				
	LANDWARD - INLAND				ITEMS SCORE	COASTAL AREA				ITEMS SCORE	SEAWARD - LAGOONS - ISLANDS - OFFSHORE				ITEMS SCORE
Economic (Driver)	Pressure	State	Impact (Ecosystem)	% of total items	Activity type	Pressure	State	Impact (Ecosystem)	% of total items	Activity type	Pressure	State	Impact (Ecosystem)	% of total items	
				100.0					98.0					97.5	
1) Agriculture	Crops (any)	Hydrological alterations	River diversions	Habitats deterioration	1	Crops (any)	Runoff/River (organochlorinated and other chemicals)	Coastal contamination/pollution Eutrophication	Habitats deterioration seafood contamination	0	Crops (effects seaward)	Runoff/River (organochlorinated and other chemicals)	Coastal and offshore contamination/pollution Eutrophication	Ecosystems deterioration Seafood contamination	0

يمثل الجدول 7 والجدول 8 الأجزاء الأولية فقط لجدول بيانات Excel الأطول، والتي تتضمن تحليلاً كاملاً لمجموعة كاملة من الأنشطة المؤثرة على الساحل. تشير النسب المئوية المدرجة في كلا الجدولين إلى التحليل الكامل (أي التحليل الوارد في جداول بيانات Excel) وليست متسقة مع المعلومات المحدودة الواردة في التقرير كالمثال المذكور في هذه الجداول. ويتاح التحليل الكامل في وثيقة المعلومات "إقران أنظمة الإدارة وأنظمة القياس لإطار تشغيلي لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط".

الجدول 7 (تابع)

	Crops (any)	Geomorphological changes	Land alteration	Loss of biodiversity/ Population (species) decreases	1	Crops (any)	Runoff (river litter)	Costal litter occurrence (beach, surface and seabed)	Species threaten Natural resources affected Landscape visual impairment	1	Crops (effects seaward)	Runoff (river litter)	Costal litter occurrence (surface, water column, seabed and deep-sea bed)	Long-lived species threaten Natural resources affected Marine ecosystems deterioration	1
	Land crops	Land use	Land degradation	Soil degradation (contaminated, inert)	1	Crops (any)	Seaward sediment flux alterations	Coastal erosion	Coastal surface decrease (beaches, dunes, etc.)	1	Crops (effects seaward)	Seaward sediment flux alterations	Subsidence, unsustainable costaline	Loss of coastline	1
	Wetland crops	Wetlands use	Wetlands degradation	Flooding vulnerability / Clean water provision	1	Deltaic crops	Delta use	Delta degradation (contaminated, inert)	Exploited resources affected	1	Crops (harvesting)	Coastal micro- and macro algae harvesting	Habitat alterations	Natural resources affected	1

الجدول 8 : جداول بيانات Excel لتقييم حجم الأثار. يوجد أدناه نموذج يشمل الزراعة كمثال. 29

IMPACT SCORES ESTIMATION		None (0)		Low (1)		Moderate (2)		High (3)							
(choose 0, 1, 2 or 3 to estimate impact)															
Overall of Pressure-Impact (Ecosystem Services) at the ICZM (%)									98.3						
Economic (Driver)	LANDWARD - INLAND				IMPACT SCORE	COASTAL AREA				IMPACT SCORE	SEAWARD - LAGOONS - ISLANDS - OFFSHORE				IMPACT SCORE
	Activity type	Pressure	State	Impact (Ecosystem)	% of maximum impact	Activity type	Pressure	State	Impact (Ecosystem)	% of total impacts	Activity type	Pressure	State	Impact (Ecosystem)	% of total impacts
					98.8					98.7					97.5
1) Agriculture	Crops (any)	Hydrological alterations	River diversions	Habitats deterioration	2	Crops (any)	Runoff/River (organochlorinated and other chemicals)	Coastal contamination/pollution Eutrophication	Habitats deterioration seafood contamination	1	Crops (effects seaward)	Runoff/River (organochlorinated and other chemicals)	Coastal and offshore contamination/pollution Eutrophication	Ecosystems deterioration Seafood contamination	0

الجدول 8 (تابع)

	Crops (any)	Geomorphological changes	Land alteration	Loss of biodiversity/ Population (species) decreases	3	Crops (any)	Runoff (river litter)	Costal litter occurrence (beach, surface and seabed)	Species threaten Natural resources affected Landscape visual impairment	3	Crops (effects seaward)	Runoff (river litter)	Costal litter occurrence (surface, water column, seabed and deep-sea bed)	Long-lived species threaten Natural resources affected Marine ecosystems deterioration	3
	Land crops	Land use	Land degradation	Soil degradation (contaminated, inert)	3	Crops (any)	Seaward sediment flux alterations	Coastal erosion	Coastal surface decrease (beaches, dunes, etc.)	3	Crops (effects seaward)	Seaward sediment flux alterations	Subsidence, unsustainable costaline	Loss of coastline	3
	Wetland crops	Wetlands use	Wetlands degradation	Flooding vulnerability / Clean water provision	3	Deltaic crops	Delta use	Delta degradation (contaminated, inert)	Exploited resources affected	3	Crops (harvesting)	Coastal micro- and macro algae harvesting	Habitat alterations	Natural resources affected	3

قرار IG.24/6

تحديد المواقع ذات الأهمية الخاصة بيئيًا في البحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليها، بما في ذلك المناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط

الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها في اجتماعهم الحادي والعشرين،

إذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نريده"، والتي أقرتها الجمعية العامة في قرارها 288/66 في 27 تموز/يوليو 2012، وبشكل أكثر تحديدًا الفقرات ذات الصلة بالمحيطات والبحار والتنوع البيولوجي،

وإذ تشير أيضًا إلى القرار 1/70 للجمعية العامة الصادر في 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وتقر بأهمية حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وإدارته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،
وإذ تشير كذلك إلى القرار UNEP/EA.4/Res.10 لجمعية الأمم المتحدة للبيئة الصادر في 15 آذار/مارس 2019 المعنون "الابتكار في التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي"،

وإذ تراعي أهداف الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020، بما في ذلك أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي، واتفاقية التنوع البيولوجي، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ولا سيما الهدف 14: الحياة تحت الماء،

وإذ تضع في اعتبارها التزام المجتمع الدولي المعرب عنه في الإعلان الوزاري لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في جلستها الرابعة باتخاذ إجراءات ترميم النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وحمايتها،

وإذ تلاحظ مع التقدير العملية الشاملة والتحضيرية لوضع إطار عالمي طموح وتحولي لما بعد عام 2020 للتنوع البيولوجي 2020،

وإذ تشير إلى مذكرة التفاهم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفته أمانة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالنيابة عن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وإذ تؤكد على ضرورة تنفيذ التدابير لتجنب حدوث آثار سلبية كبيرة لمصايد الأسماك على السلالات المرجانية مهددة وفقًا للمرفق الثاني للبروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط والامتثال للالتزامات بموجب المادتين 11 و12 من البروتوكول،

وإذ تراعي البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما المواد 8 و16 و19 و23 والمرفق الأول من هذا البروتوكول، بشأن إنشاء قائمة بالمناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط؛ والمبادئ التوجيهية والمعايير المشتركة، والإعلان والمعلومات والوعي العام والتعليم؛ والتقارير المقدمة إلى الأطراف؛ والمعايير المشتركة لاختبار المناطق البحرية والساحلية المتمتعة بالحماية التي يمكن إدراجها في قائمة المناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط، على التوالي،

وإذ تشير إلى القرار IG.17/12، الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الخامس عشر (ألميريا، إسبانيا، 15-18 كانون الثاني/يناير 2008) بشأن الإجراء الخاص بمراجعة المناطق المدرجة في قائمة المناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط، والتي تنص على أنه بالنسبة لكل منطقة من المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط، ينبغي إجراء مراجعة دورية كل ست سنوات من قِبل لجنة استشارية فنية وطنية/مستقلة،

وإذ تشير أيضًا إلى القرار IG.19/13، الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماعها السادس عشر (مراكش، المغرب، 3-5 تشرين الثاني/نوفمبر 2009)، بشأن برنامج العمل الإقليمي للمناطق الساحلية والبحرية المتمتعة بالحماية في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك مناطق أعالي البحار،

وإذ تشير كذلك إلى ولاية مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة ضمن منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة وأهميتها لتنفيذ هذا القرار؛

وإذ تشير إلى القرار IG.22/13، الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماعها التاسع عشر (أثينا، اليونان، 9-12 شباط/فبراير 2016)، بشأن خارطة الطريق لشبكة شاملة ومتسقة من المناطق البحرية المتمتعة بالحماية المدارة جيدًا لتحقيق هدف آيتشي 11 في البحر الأبيض المتوسط،

وإذ تشير كذلك إلى القرار IG.23/9، الذي اعتمدته الأطراف المتعاقدة في اجتماعها العشرين (تيرانا، ألبانيا، 17-20 كانون الأول/ديسمبر 2017)، بشأن تحديد المواقع ذات الأهمية الإيكولوجية الخاصة في البحر الأبيض المتوسط وحفظها، بما في ذلك المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط،

وإذ تحيط علماً بتعريف "تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق" المعتمدة بموجب القرار 8/14 للاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي (شرم الشيخ، مصر، 17-29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)،
وإذ تنتظر في نتائج الاجتماع الرابع عشر لمراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي (بورتوروز، سلوفينيا، 18-21 حزيران/يونيو 2019)¹،

وإذ تعرب عن تقديرها للتقدم الذي أحرزته الأطراف المتعاقدة نحو تحقيق الجوانب الكمية لهدف آيتشي 11 في مناطق البحر الأبيض المتوسط، وخاصة فيما يتعلق بتغطية المناطق البحرية المتمتعة بالحماية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق التي تقدر بحوالي 8.9% من البحر الأبيض المتوسط، وتشير إلى الحاجة إلى مزيد من التقدم لتحقيق شبكة شاملة ومتسقة من المناطق البحرية المتمتعة بالحماية المدارة جيداً، حيث توضح التغطية الكلية المذكورة أعلاه عدم التوازن الجغرافي والانحياز القوي فيما يتعلق بنوع النظم الإيكولوجية المحمية، نظراً لكونها ساحلية وواقعة في المياه التي يقل عمقها عن 50 متراً بشكل رئيسي، مما يؤدي إلى قصور في تمثيل النظم الإيكولوجية الأعمق،

وإذ تنتظر في المقترحات المقدمة على التوالي من فرنسا وإيطاليا وسلوفينيا وإسبانيا وفقاً للمادة (3)9 من البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط، وحسب ما أقره الاجتماع الرابع عشر لمراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي (بورتوروز، سلوفينيا، 18-21 حزيران/يونيو 2019) وفقاً للمادة 25 (h) من البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط، بإدراج أربعة مناطق جديدة في قائمة المناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط،

وإذ تنتظر أيضاً في نتائج المراجعة العادية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط المقدمة إلى مراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي في اجتماعها الرابع عشر (بورتوروز، سلوفينيا، 18-21 حزيران/يونيو 2019) وتوصياتها،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء نتائج المراجعة العادية لعام 2019 للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط، حيث يُوصى بإدراج خمس مناطق متمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط من أصل التسع عشرة منطقة التي تمت مراجعتها في فترة ذات طابع مؤقت بما يتماشى مع القرار IG.17/12 (المؤتمر الخامس عشر للأطراف المتعاقدة، أميريا، إسبانيا، 15-18 كانون الثاني/يناير 2008) فيما يتعلق بإجراءات مراجعة المناطق المدرجة في قائمة المناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط،

1. تشجع بقوة الأطراف المتعاقدة على اتخاذ إجراءات هامة نحو تحقيق الهدف آيتشي 11 في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويشمل ذلك من خلال إنشاء إدارة فعالة ومنصفة، وتعزيز الصفة التمثيلية البيئية، وقابلية ارتباط مناطقها البحرية والساحلية المتمتعة بالحماية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق ودمجها في النطاق الأوسع من المناظر الطبيعية والبحرية؛

2. تطلب من الأمانة العامة وضع خارطة طريق [متموحة وتحوليلة] لما بعد عام 2020 بشأن المناطق البحرية المتمتعة بالحماية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق في البحر الأبيض المتوسط، بما يتماشى مع إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 لاتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها من العمليات الإقليمية والعالمية الجارية والناشئة، وبالتشاور مع المنظمات العالمية والإقليمية ذات الصلة، لتنتظر فيها الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الثاني والعشرين؛

3. تقرر إنشاء فريق خبراء مخصص متعدد التخصصات للمناطق البحرية المتمتعة بالحماية في البحر الأبيض المتوسط لدعم الأمانة العامة والأطراف المتعاقدة لإحراز تقدم في جدول أعمال المناطق البحرية المتمتعة بالحماية لعام 2020 وما بعد عام 2020 والعمل على المسائل ذات الصلة مثل إعداد المبادئ التوجيهية ووضع التعريفات والمؤشرات القابلة للقياس وتكييف المفاهيم والمناهج العالمية وفقاً لسياق البحر الأبيض المتوسط؛

4. تطلب من الأمانة العامة إنشاء دليل للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط وفقاً للمواد 16 (المبادئ التوجيهية والمعايير المشتركة)، و19 (الإعلان والمعلومات والوعي العام والتعليم) و23 (تقارير الأطراف) من البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط ومن مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق

¹راجع UNEP/MED WG.468/Inf.7 (تقارير اجتماعات مراكز تنسيق عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (نيسان/أبريل-حزيران/يونيو 2019)) تقرير عن الاجتماع الرابع عشر لمراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي (UNEP/MED) (SPABD) (WG.461/28).

المتمتعة بحماية خاصة وضع معايير لإدراج المناطق المتمتعة بحماية خاصة في الدليل، لتتظر فيها الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الثاني والعشرين؛

5. تشجع الأطراف المتعاقدة على تعزيز دور المناطق البحرية المتمتعة بالحماية باعتبارها مواقع مرجعية بموجب برنامج التقييم والرصد المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط والسواحل ومعايير التقييم ذات الصلة؛

6. تقرر إدراج محمية سيربير-بانبولز البحرية الطبيعية (فرنسا) ومنطقة جزر إيجادي البحرية المتمتعة بالحماية (إيطاليا) ومحمية سترونجان للمناظر الطبيعية (سلوفينيا) وممر هجرة الحيتان في البحر الأبيض المتوسط (إسبانيا) في قائمة المناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط؛

7. تشجع على مواصلة التعاون والمشاركة في إدارة وحفظ المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط بين الأطراف المتعاقدة وكذلك فيما بين المناطق الفردية المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط، بشكل أساسي من خلال (1) الدعم الفني والمؤسسي والمالي؛ و(2) نقل التكنولوجيا؛ و(3) بناء القدرات؛ و(4) أفضل الممارسات وتبادل الخبرات؛ و(5) التوأمة والوسائل المناسبة الأخرى؛

8. تطلب من الأمانة العامة صياغة المفاهيم من أجل إعداد يوم المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط وشهادة المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (دبلوم البحر الأبيض المتوسط للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط)، وتقديمها إلى الأطراف المتعاقدة للنظر فيها في اجتماعها الثاني والعشرين؛

9. تقرر إدراج المناطق الخمس المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط المذكورة أدناه في فترة ذات طابع مؤقت لا تزيد عن ست سنوات:

- محمية جزر النخيل الطبيعية (لبنان)،
- محمية شاطئ صور الطبيعية (لبنان)،
- جزر الكناس (تونس)،
- أرخبيل جالطة (تونس)،
- منتزه زيميرا وزيميريتا الوطني (تونس)؛

10. تطلب من الأمانة العامة دعم لبنان وتونس على سبيل الأولوية في تحديد وإطلاق مجموعة من التدابير التصحيحية الملائمة وإبلاغ الاجتماع الخامس عشر لمراكز التنسيق للمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي بشأن التقدم المحرز، وتشجيع الأطراف الأخرى، وغيرها من المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط وآليات التمويل المناسبة على المساهمة في تنفيذها؛

11. تطلب من لبنان وتونس إبلاغ الاجتماع الخامس عشر لمراكز التنسيق للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي بشأن تحديد وإطلاق التدابير التصحيحية الملائمة لهذه المناطق؛

12. ترحب باستعداد الصندوق البيئي للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط (MedFund) لدعم المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط بشكل عام، ولا سيما تلك المناطق المدرجة في فترة ذات طابع مؤقت، وتشجيع الدعم والرعاية من أي جهات مانحة أخرى ذات صلة؛

13. تعتمد الصيغة المحدثة للمراجعة الدورية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط، على النحو المنصوص عليه في مرفق هذا القرار، وتطلب من الأمانة العامة تطبيقها وفقاً لذلك في منظومة التقييم عبر الإنترنت الخاص بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط؛

14. تطلب من الأمانة العامة العمل مع السلطات الوطنية المختصة ذات الصلة في قبرص وفرنسا وإيطاليا والمغرب وإسبانيا لإجراء المراجعة الدورية العادية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط الإحدى عشرة المدرجة أدناه، وفقاً للإجراءات المحددة في القرار IG.17/12، المعتمد من قبل الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الخامس عشر (ألميريا، إسبانيا، 15-18 كانون الثاني/يناير 2008) وأن تسترعي انتباه الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الثاني والعشرين إلى نتائج عملية المراجعة هذه؛

15. يتم إجراء مراجعة للمناطق الخمسة التالية المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط في عام 2020:

- محمية لارا توكسفترا للسلاحف (قبرص)،
- منطقة تافولارابونتا كودا كافالو البحرية المتمتعة بالحماية (إيطاليا)،

- منطقة البحرية المتمتعة بالحماية والمحمية الطبيعية لتوري غواتشينو (إيطاليا)،
- منطقة ميراماري البحرية المتمتعة بالحماية (إيطاليا)،
- منطقة بليميريو البحرية المتمتعة بالحماية (إيطاليا)؛

يتم إجراء مراجعة للمناطق الست التالية المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط

.16 في عام 2021:

- محمية بوج دو بونيفاسيو الطبيعية (فرنسا)،
- منطقة كابو كاتشا-أيزولا بيانا البحرية المتمتعة بالحماية (إيطاليا)،
- منطقة بونتا كامانيللا البحرية المتمتعة بالحماية (إيطاليا)،
- منتزه الحسيمة الوطني (المغرب)،
- منتزه أرخبيل كابريرا الوطني (إسبانيا)،
- جروف ماروسيرو جوردو (إسبانيا).

المرفق

الصيغة المحدثة للمراجعة الدورية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (SPAMI)

الصيغة المحدثة للمراجعة الدورية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط

www.rac-spa.org/spami_eval

تم إنشاء قائمة بالمناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط في عام 2001 (إعلان موناكو) من أجل تعزيز التعاون في إدارة المناطق الطبيعية وحفظها بالإضافة إلى حماية الأنواع المهددة وموائلها. علاوة على ذلك، إن الغرض من المناطق المدرجة في قائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط هو أن تكون ذات قيمة نموذجية وتشكل مثالا على حماية التراث الطبيعي للمنطقة.

خلال المؤتمر الخامس عشر للأطراف المتعاقدة (ألميريا، إسبانيا، كانون الثاني/يناير 2008)، اعتمدت الأطراف المتعاقدة إجراءات مراجعة المناطق المدرجة في قائمة المناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط وطلبت من مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة تنفيذها.

يهدف الإجراء إلى تقييم مواقع المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط من أجل فحص ما إذا كانت تفي بمعايير بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي. يجب إجراء مراجعة عادية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول في البحر الأبيض المتوسط كل ست سنوات، اعتباراً من تاريخ إدراج الموقع في قائمة المناطق المشمولة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط.

	اسم المنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط:
--	--

القسم الأول: المعايير الإلزامية لإدراج منطقة في قائمة المناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط

1. قيمة المناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط

الدرجة	
?	<p>1.1 ما زالت المناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط تفي بمعيار واحد على الأقل من المعايير المتعلقة بالقيمة الإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط كما هو موضح في المرفق الأول من بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي.</p> <p>مقياس التقييم: 0 = لا، 1 = نعم</p>
	تبرير الدرجة

الدرجة	
?	<p>1.2 طرأت سلسلة من التغييرات السلبية خلال فترة تقييم الموائل والأنواع التي تعتبر كخصائص طبيعية في تقرير العرض التقديمي للمناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط المقدم لإدراج المنطقة في قائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط.</p> <p>مقياس التقييم: 0 = تغييرات كبيرة 1 = تغييرات متوسطة 2 = تغييرات طفيفة 3 = لا يوجد تغيير سلبي</p>
	تبرير الدرجة

الدرجة	
?	<p>1.3 هل يتم مواصلة تحقيق الأهداف، المحددة في طلب التعيين الأصلي للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط، بنشاط؟</p> <p>مقياس التقييم: 0 = لا 1 = بعض منها فقط 2 = نعم بالنسبة لمعظمها 3 = نعم بالنسبة لجميعها</p>
	تبرير الدرجة

2. الترتيبات القانونية والمؤسسية

الدرجة	
?	<p>2.1 الوضع القانوني للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (مع الإشارة إلى وضعها القانوني في تاريخ تقرير التقييم السابق). مقياس التقييم:</p> <p>0 = تغيير سلبي كبير في الوضع القانوني للمنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط</p> <p>1 = تغيير سلبي طفيف في الوضع القانوني للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط</p> <p>2 = حافظت المنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط على وضعها القانوني أو حسنته</p>
تبرير الدرجة	

الدرجة	
?	<p>2.2 هل الاختصاصات والمسؤوليات محددة بوضوح في النصوص التي تدير المنطقة؟ مقياس التقييم:</p> <p>0 = الاختصاصات والمسؤوليات ليست محددة بوضوح</p> <p>1 = تحتاج عملية تحديد الاختصاصات والمسؤوليات إلى تحسينات طفيفة</p> <p>2 = حددت المنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط الاختصاصات والمسؤوليات بوضوح</p>
تبرير الدرجة	

الدرجة	
?	<p>2.3 هل يوجد في المنطقة هيئة إدارية تتمتع بصلاحيات كافية؟ (لا ينطبق على المناطق متعددة الأطراف المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (العابرة للحدود أعالي البحار)) مقياس التقييم:</p> <p>0 = لا توجد هيئة إدارية، أو الهيئة الإدارية لا تتمتع بصلاحيات كافية</p> <p>1 = الهيئة الإدارية ليست مكرسة بالكامل للمنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط</p> <p>2 = لدى المنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط هيئة إدارة مكرسة بالكامل وصلاحيات كافية لتنفيذ تدابير الحفظ</p>
تبرير الدرجة	

في حالة المناطق متعددة الأطراف المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (العابرة للحدود أعالي البحار)

الدرجة	
?	<p>2.4 هل توجد في المنطقة هيئات إدارية تتماشى مع الطلب الأصلي للإدراج في قائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط؟</p> <p>مقياس التقييم:</p> <p>0 = لا توجد هيئات إدارية 1 = توجد بعض الهيئات الإدارية فقط 2 = توجد هيئات إدارية، لكنها لا تعمل بشكل منتظم (على سبيل المثال: ليست هناك أعمال أو اجتماعات دورية) 3 = لدى المنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط هيئات إدارية مكرسة بالكامل وصلاحيات كافية للتصدي لتحديات الحفظ</p>
	تبرير الدرجة

3. إدارة الموارد وتوافرها

الدرجة	
?	<p>3.1 هل لدى المنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط خطة إدارية؟</p> <p>مقياس التقييم:</p> <p>0 = لا توجد خطة إدارية 1 = يتم تقييم مستوى تنفيذ الخطة الإدارية باعتباره "غير كافٍ" 2 = لم يتم اعتماد الخطة الإدارية بشكل رسمي ولكن يتم تقييم تنفيذها باعتباره "كافياً" 3 = تم اعتماد خطة الإدارة رسمياً وتنفيذها بشكل كافٍ</p>
	تبرير الدرجة

الدرجة	
?	<p>3.2 تقييم مدى كفاية الخطة الإدارية مع مراعاة أهداف المنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط والمتطلبات المنصوص عليها في المادة 7 من البروتوكول والقسم 8.2.3 من الصيغة المشروحة (AF²).</p> <p>مقياس التقييم: 0 = منخفض 1 = متوسط 2 = جيد 3 = ممتاز</p>
	تبرير الدرجة

الدرجة	
?	<p>3.3 تقييم مدى كفاية الموارد البشرية المتاحة للمنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط.</p> <p>مقياس التقييم: 0 = منخفض جدًا / غير كافٍ 1 = منخفض 2 = كافٍ 3 = ممتاز</p>
	تبرير الدرجة

الدرجة	
?	<p>3.4 تقييم مدى كفاية الوسائل المالية والمادية المتاحة للمنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (لا ينطبق على المناطق متعددة الأطراف المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (العابرة للحدود أعالي البحار)).</p> <p>مقياس التقييم: 0 = منخفض جدًا 1 = منخفض 2 = كافٍ 3 = ممتاز</p>
	تبرير الدرجة

في حالة المناطق متعددة الأطراف المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (العابرة للحدود أعالي البحار):

²الصيغة المشروح لتقارير العروض التقديمية للمناطق المقترح إدراجها في قائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط

الدرجة	
?	<p>3.4.1 . تقييم مدى كفاية الوسائل المالية والمادية المتاحة لتنفيذ تدابير إدارة/حفظ المنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط على المستوى الوطني</p> <p>مقياس التقييم: 0 = منخفض 1 = متوسط 2 = جيد 3 = ممتاز</p>
تبرير الدرجة	

في حالة المناطق متعددة الأطراف المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (العابرة للحدود أعالي البحار):

الدرجة	
?	<p>3.4.2 . تقييم مدى كفاية الوسائل المالية والمادية المتاحة للهيئات الإدارية متعددة الأطراف الخاصة بالمنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط</p> <p>مقياس التقييم: 0 = منخفض 1 = متوسط 2 = جيد 3 = ممتاز</p>
تبرير الدرجة	

الدرجة	
?	<p>3.5 هل يوجد في المنطقة برنامج رصد؟</p> <p>مقياس التقييم: 0 = لا يوجد برنامج رصد 1 = يتم تقييم مستوى تنفيذ برنامج الرصد باعتباره "غير كافٍ" 2 = يحتاج برنامج الرصد إلى التحسين ليشمل المعايير الأخرى المهمة بالنسبة للمنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط 3 = يتم تنفيذ برنامج الرصد بشكل كافٍ ويسمح بتقييم وضع وتطور المنطقة، بالإضافة إلى فعالية تدابير الحماية والإدارة</p>
<p>تبرير الدرجة</p> <p>إذا حددت اللجنة الاستشارية التقنية (TAC) المعايير المهمة التي لا يشملها برنامج الرصد الخاص بالمنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط، فينبغي إدراجها هنا مع السبب المنطقي ذي الصلة.</p>	

الدرجة	
?	<p>3.6 هل هناك آلية للتغذية المرتدة تقيم صلة واضحة بين نتائج الرصد وأهداف الإدارة، والتي تتيح تكييف تدابير الحماية والإدارة؟</p> <p>مقياس التقييم: 0 = منخفض 1 = متوسط 2 = جيد 3 = ممتاز</p>
تبرير الدرجة	

الدرجة	
?	<p>3.7 هل تم تنفيذ الخطة الإدارية بفعالية؟</p> <p>مقياس التقييم: 0 = منخفض 1 = متوسط 2 = جيد 3 = ممتاز</p>
تبرير الدرجة	

الدرجة	
?	<p>3.8 هل تم تنفيذ أي تدابير وأنشطة وإجراءات ملموسة للحفاظ؟</p> <p>مقياس التقييم: 0 = منخفض 1 = متوسط 2 = جيد 3 = ممتاز</p>
تبرير الدرجة	

القسم الثاني: الخصائص التي تقدم قيمة مضافة إلى المنطقة
(القسم ب4 من المرفق الأول، والالتزامات الأخرى الخاصة بالمنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط، والمادة 6 و7 من البروتوكول)

4. التهديدات والسياق المحيط بها

4.1 تقييم مستوى التهديدات داخل الموقع بالنسبة للقيم البيئية والبيولوجية والجمالية والثقافية بالمنطقة (ب4.أ المرفق الأول).

خاصة في الحالات التالية:

الدرجة	
?	4.1.1 أ) الاستغلال غير المنظم للموارد الطبيعية (مثل استخراج الرمال، المياه، الأخشاب، الموارد الحية) راجع 5.1.1 في الصيغة المشروحة الدرجة: 0 تعني "لا توجد تهديدات"؛ 3 تعني "تهديدات خطيرة للغاية"
تبرير الدرجة	

الدرجة	
?	4.1.1 ب) الجهود (الإجراءات) المبذولة خلال فترة التقييم لمعالجة/للحد من الاستغلال غير المنظم للموارد الطبيعية (مثل استخراج الرمال، المياه، الأخشاب، الموارد الحية) راجع 5.1.1 في الصيغة المشروحة الدرجة: 0 تعني "لا توجد جهود"؛ 3 تعني "جهود كبيرة"
تبرير الدرجة	

الدرجة	
?	4.1.2 أ) التهديدات التي تتعرض لها الموانئ والأنواع (مثل الاضطرابات، الجفاف، التلوث، الصيد غير المشروع، الأنواع الغريبة المدخلة) راجع 5.1.2 في الصيغة المشروحة الدرجة: 0 تعني "لا توجد تهديدات"؛ 3 تعني "تهديدات خطيرة للغاية"
تبرير الدرجة	

الدرجة	
?	4.1.2 ب) الجهود (الإجراءات) التي بذلت خلال فترة التقييم لمعالجة/للحد من الأخطار التي تهدد الموانئ والأنواع (مثل الاضطرابات، الجفاف، التلوث، الصيد غير المشروع، الأنواع الغريبة المدخلة) راجع 5.1.2 في الصيغة المشروحة الدرجة: 0 تعني "لا توجد جهود"؛ 3 تعني "جهود كبيرة"
تبرير الدرجة	

الدرجة	
؟	4.1.3 أ) زيادة التأثير البشري (مثل السياحة، القوارب، المباني، الهجرة...) راجع 5.1.3 في الصيغة المشروحة الدرجة: 0 تعني "لا توجد تهديدات"؛ 3 تعني "تهديدات خطيرة للغاية"
تبرير الدرجة	

الدرجة	
؟	4.1.3 ب) الجهود (الإجراءات) المبذولة خلال فترة التقييم لمعالجة/للحد من زيادة التأثير البشري (مثل السياحة، القوارب، المباني، الهجرة...) راجع 5.1.3 في الصيغة المشروحة الدرجة: 0 تعني "لا توجد جهود"؛ 3 تعني "جهود كبيرة"
تبرير الدرجة	

الدرجة	
؟	4.1.4 أ) النزاعات بين المستخدمين أو مجموعات المستخدمين. راجع 5.1.4 و6.2 في الصيغة المشروحة الدرجة: 0 تعني "لا توجد تهديدات"؛ 3 تعني "تهديدات خطيرة للغاية"
تبرير الدرجة	

الدرجة	
؟	4.1.4 ب) الجهود (الإجراءات) المبذولة خلال فترة التقييم لمعالجة/للحد من النزاعات بين المستخدمين أو مجموعات المستخدمين. راجع 5.1.4 و6.2 في الصيغة المشروحة الدرجة: 0 تعني "لا توجد جهود"؛ 3 تعني "جهود كبيرة"
تبرير الدرجة	

يُرجى إدراج قائمة مفصلة بالتهديدات (لم يتم تقييمها أو ذكرها أعلاه) التي تشكل مصدر قلق ويتم تقييمها بشكل فردي	
--	--

4.2 تقييم مستوى التهديدات الخارجية على القيم الأيكولوجية والبيولوجية والجمالية والثقافية بالمنطقة (ب.4.2.1 من المرفق الأول) والجهود المبذولة لمعالجة/الحد من هذه التهديدات. راجع 5.2. في الصيغة المشروحة

خاصة في الحالات التالية:

الدرجة	
?	4.2.1. أ) مشاكل التلوث الناجمة عن المصادر الخارجية بما في ذلك النفايات الصلبة وتلك التي تؤثر على تيار المياه التصاعدي. راجع 5.2.1. في الصيغة المشروحة الدرجة: 0 تعني "لا توجد تهديدات"؛ 3 تعني "تهديدات خطيرة للغاية"
تبرير الدرجة	

الدرجة	
?	4.2.1. ب) الجهود (الإجراءات) المبذولة خلال فترة التقييم لمعالجة/الحد من مشكلات التلوث الناجمة عن المصادر الخارجية بما في ذلك النفايات الصلبة وتلك التي تؤثر على تيار المياه التصاعدي. راجع 5.2.1. في الصيغة المشروحة الدرجة: 0 تعني "لا توجد جهود"؛ 3 تعني "جهود كبيرة"
تبرير الدرجة	

الدرجة	
?	4.2.2. أ) الآثار الكبيرة على المناظر الطبيعية والقيم الثقافية. راجع 5.2.2 في الصيغة المشروحة الدرجة: 0 تعني "لا توجد تهديدات"؛ 3 تعني "تهديدات خطيرة للغاية"
تبرير الدرجة	

الدرجة	
?	4.2.2. ب) الجهود (الإجراءات) المبذولة خلال فترة التقييم لمعالجة/الحد من الآثار الكبيرة على المناظر الطبيعية والقيم الثقافية. راجع 5.2.2 في الصيغة المشروحة الدرجة: 0 تعني "لا توجد جهود"؛ 3 تعني "جهود كبيرة"
تبرير الدرجة	

الدرجة	
?	4.2.3 أ) التطور المتوقع للتهديدات على المنطقة المحيطة. راجع 6.1 في الصيغة المشروحة الدرجة: 0 تعني "لا توجد تهديدات"؛ 3 تعني "تهديدات خطيرة للغاية"
	تبرير الدرجة

الدرجة	
?	4.2.3 ب) الجهود (الإجراءات) المبذولة خلال فترة التقييم لمعالجة/للحد من التطور المتوقع للتهديدات على المنطقة المحيطة. راجع 6.1 في الصيغة المشروحة الدرجة: 0 تعني "لا توجد جهود"؛ 3 تعني "جهود كبيرة"
	تبرير الدرجة

يُرجى إدراج قائمة مفصلة بالتهديدات (لم يتم تقييمها أو ذكرها أعلاه) التي تشكل مصدر قلق ويتم تقييمها بشكل فردي:

يُرجى إدراج قائمة مفصلة بالتهديدات (لم يتم تقييمها أو ذكرها أعلاه) التي تشكل مصدر قلق وتم إزالتها أو حلها:

4.3 هل هناك خطة متكاملة لإدارة السواحل أو قوانين لاستخدام الأراضي في المنطقة الحدودية مع المنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط أو المحيطة بها؟ (ب.4. هـ المرفق الأول). راجع 5.2.3 في الصيغة المشروحة

الدرجة	
?	الدرجة: 0 = لا / 1 = نعم
	تبرير الدرجة

4.4 هل الخطة الإدارية للمنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط لها تأثير على إدارة المنطقة المحيطة؟ (D5.d المرفق الأول). راجع 7.4.4 في الصيغة المشروحة

الدرجة	
?	الدرجة: 0 = لا / 1 = نعم
	تبرير الدرجة

5. إنفاذ تدابير الحماية

5.1 تقييم مدى إنفاذ تدابير الحماية

خاصة في الحالات التالية:

الدرجة	
?	5.1.1. هل حدود المنطقة تم تحديدها بشكل كافٍ على اليابسة، إذا كان ذلك منطبقاً، وفي البحر؟ راجع 8.3.1. في الصيغة المشروحة (لا تنطبق على المناطق متعددة الأطراف المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (العابرة للحدود أعالي البحار)) الدرجة: 0 = لا / 1 = نعم
	تبرير الدرجة

في حالة المنطقة متعددة الأطراف المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (العابرة للحدود أعالي البحار):

الدرجة	
?	5.1.1. (أ) هل تم تصوير المنطقة بشكل رسمي على الخرائط البحرية/الأرضية الدولية؟ الدرجة: 0 = لا / 1 = نعم
	تبرير الدرجة

في حالة المنطقة متعددة الأطراف المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (العابرة للحدود أعالي البحار):

الدرجة	
?	5.1.1. (ب) هل تم الإبلاغ بشكل رسمي عن المنطقة بالخرائط البحرية/الأرضية لكل دولة من الأعضاء في المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط؟ الدرجة: 0 = لا / 1 = نعم
	تبرير الدرجة

في حالة المنطقة متعددة الأطراف المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (العابرة للحدود أعالي البحار):

الدرجة	
?	5.1.1 ج هل يمكن الوصول بسهولة إلى إحدائيات المنطقة (الخرايط، الإنترنت، وما إلى ذلك)؟ الدرجة: 0 = لا / 1 = نعم
تبرير الدرجة	

الدرجة	
?	5.1.2 هل هناك أي تعاون من السلطات الأخرى في حماية ومراقبة المنطقة، وإذا كان ذلك منطبقاً، هل هناك خدمة لخفر السواحل تساهم في الحماية البحرية؟ راجع 8.3.2 و8.3.3 في الصيغة المشروحة الدرجة: 0 = لا / 1 = نعم
تبرير الدرجة	

الدرجة	
?	5.1.3 هل وكالات الجهات الخارجية مخولة أيضاً بإنفاذ اللوائح المتعلقة بتدابير الحماية الخاصة بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط؟ (لا ينطبق على المناطق متعددة الأطراف المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (العابرة للحدود أعالي البحار)) الدرجة: 0 = لا / 1 = نعم
تبرير الدرجة	

الدرجة	
?	5.1.4 هل هناك عقوبات وصلاحيات كافية للإنفاذ الفعال؟ راجع 8.3.4 في الصيغة المشروحة الدرجة: 0 = لا / 1 = نعم
تبرير الدرجة	

الدرجة	
?	5.1.5 هل يتمتع الموظفون الميدانيون بسلطة فرض الجزاءات؟ راجع 8.3.4 في الصيغة المشروحة الدرجة: 0 = لا / 1 = نعم
تبرير الدرجة	

الدرجة	
?	5.1.6. هل وضعت المنطقة خطة طوارئ لمواجهة التلوث العرضي أو حالات الطوارئ الخطيرة الأخرى؟ (المادة 7.3 في البروتوكول، توصيات الاجتماع الثالث عشر للأطراف المتعاقدة) الدرجة: 0 = لا / 1 = نعم
تبرير الدرجة	

6. التعاون والاتصال

الدرجة	
?	6.1 هل تتعاون المنظمات الوطنية أو الدولية الأخرى لتوفير الموارد البشرية أو المالية؟ (مثل الباحثين، الخبراء، المتطوعين...). راجع 9.1.3 في الصيغة المشروحة الدرجة: 0 = لا / 1 = ضعيف / 2 = معتدل / 3 = ممتاز
تبرير الدرجة	

الدرجة	
?	6.2 تقييم مستوى التعاون والتبادل مع المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى (وخاصة في الشعوب الأخرى) (المادة 8، المادة 21.1، المادة 22.1، المادة 22.3 من البروتوكول، أ.د في المرفق الأول) الدرجة: 0 = لا / 1 = غير كاف / 2 = معتدل / 3 = ممتاز
تبرير الدرجة	

القسم الثالث: متابعة التوصيات المقدمة من خلال التقييم (التقييمات) السابق
(عند الاقتضاء: لا ينطبق على المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط التي تخضع لأول
مراجعة دورية عادية لها)

7. تنفيذ التوصيات المقدمة من خلال التقييمات السابقة

7.1 تقييم إلى أي مدى تم تنفيذ التوصيات التي ربما قدمتها التقييمات السابقة: توصيات مقدمة من اللجنة (اللجان)
الاستشارية الفنية و/أو تمت الموافقة عليها من قبل مراكز التنسيق للمناطق المتمتعة بحماية خاصة فيما يتعلق
بالقسم الأول

الدرجة	مقياس التقييم:
?	0 = "لا" بالنسبة لجميعها 1 = "نعم" بالنسبة لبعضها 2 = "نعم" بالنسبة لمعظمها 3 = "نعم" بالنسبة لجميعها

7.2 تقييم إلى أي مدى تم تنفيذ التوصيات التي ربما قدمتها التقييمات السابقة: توصيات مقدمة من اللجنة (اللجان)
الاستشارية الفنية و/أو تمت الموافقة عليها من قبل مراكز التنسيق للمناطق المتمتعة بحماية خاصة فيما يتعلق
بالقسم الثاني

الدرجة	مقياس التقييم:
?	0 = "لا" بالنسبة لجميعها 1 = "نعم" بالنسبة لبعضها 2 = "نعم" بالنسبة لمعظمها 3 = "نعم" بالنسبة لجميعها

الاستنتاجات والتوصيات

القسم الأول: المعايير الإلزامية لإدراج منطقة في قائمة المناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط

1. قيمة المناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط
الدرجة الكلية: ؟
(المنطقة الساحلية الوطنية المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط - بحد أقصى: 7؛ المنطقة متعددة الأطراف المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (العابرة للحدود أعالي البحار) - بحد أقصى: 7)

2. الترتيبات القانونية والمؤسسية
الدرجة الكلية: ؟
(المنطقة الساحلية الوطنية المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط - بحد أقصى: 6؛ المنطقة متعددة الأطراف المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (العابرة للحدود أعالي البحار) - بحد أقصى: 7)

3. إدارة الموارد وتوافرها
الدرجة الكلية: ؟
(المنطقة الساحلية الوطنية المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط - بحد أقصى: 24؛ المنطقة متعددة الأطراف المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (العابرة للحدود أعالي البحار) - بحد أقصى: 27)

القسم الثاني: الخصائص التي تقدم قيمة مضافة إلى المنطقة

4. التهديدات والسياق المحيط بها
الدرجة الكلية: ؟
(المنطقة الساحلية الوطنية المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط - بحد أقصى: 42؛ المنطقة متعددة الأطراف المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (العابرة للحدود أعالي البحار) - بحد أقصى: 42)

5. إنفاذ تدابير الحماية
الدرجة الكلية: ؟
(المنطقة الساحلية الوطنية المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط - بحد أقصى: 6؛ المنطقة متعددة الأطراف المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (العابرة للحدود أعالي البحار) - بحد أقصى: 7)

6. التعاون والاتصال
الدرجة الكلية: ؟
(المنطقة الساحلية الوطنية المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط - بحد أقصى: 6؛ المنطقة متعددة الأطراف المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (العابرة للحدود أعالي البحار) - بحد أقصى: 6)

القسم الثالث: متابعة التوصيات المقدمة من خلال التقييم (التقييمات) السابق

7. تنفيذ التوصيات المقدمة من خلال التقييمات السابقة (لا ينطبق على المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط التي تخضع لأول مراجعة دورية عادية لها)
الدرجة الكلية: ؟

(المنطقة الوطنية المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط - بحد أقصى: 6؛ المنطقة متعددة الأطراف المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (العابرة للحدود أعالي البحار) - بحد أقصى: 6)

درجة المجموع الكلي: ؟
(المنطقة الوطنية المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط - بحد أقصى: 99³؛ المنطقة المتعددة الأطراف المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (العابرة للحدود أعالي البحار) - بحد أقصى: 104⁴)

³ 93 إذا كانت المنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط خاضعة لأول مراجعة دورية عادية لها.
⁴ 98 إذا كانت المنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط خاضعة لأول مراجعة دورية عادية لها.

تقييم الدرجة:

- ستقترح اللجنة الاستشارية الفنية إدراج المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط في فترة ذات طابع مؤقت (وفقاً للفقرة 6 من إجراء مراجعة المناطق المدرجة في قائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط) إذا كان لدى المنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط:
- درجة >1 بالنسبة إلى 1.1 أو 2.1 أو 2.2 أو 2.3 أو 3.1 أو 3.2 أو 3.3 أو 3.4 أو 3.5 أو 3.6
 - درجة >2 بالنسبة إلى 1.2 أو 1.3 أو 7.1 أو 7.2

وعلاوة على ذلك، نظرًا إلى أن الغرض من المواقع المدرجة في قائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط هو أن تكون ذات قيمة نموذجية وتشكل مثالاً على حماية التراث الطبيعي للمنطقة (الفقرة أ.هـ من المرفق 1 ببروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي)، سوف تقترح اللجنة الاستشارية الفنية أيضاً إدراج المنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط في فترة ذات طابع مؤقت إذا كانت الدرجة الكلية للتقييم أقل من 59⁵ بالنسبة إلى منطقة ساحلية وطنية متمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط أو أقل من 72⁶ بالنسبة إلى منطقة متعددة الأطراف متمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط (عابرة للحدود أعالي البحار) (=70% من الحد الأقصى للدرجة الكلية 99 و104، على التوالي).

استنتاجات (استناداً إلى تقييم الدرجات) اللجنة الاستشارية الفنية من أجل التقييم الحالي:

توصيات اللجنة الاستشارية الفنية للتقييم المستقبلي:

التوصية 1:

التوصية 2:

وما إلى ذلك.

التوقيعات

الخبراء المستقلون

مراكز التنسيق الوطنية

مدير (مديرو) المنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط
الخبير الوطني

⁵ 65 إذا كانت المناطق المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط خاضعة لأول مراجعة دورية لها.
⁶ 68 إذا كانت المنطقة المتمتعة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول البحر الأبيض المتوسط خاضعة لأول مراجعة دورية عادية لها.

قرار IG.24/7

الإستراتيجيات وخطط العمل بموجب البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ((SAP BIO)، والإستراتيجية المتعلقة بفقمة الراهب، و خطط العمل المتعلقة بالسلاحف البحرية والأسماك الغضروفية والنباتات البحرية؛ تصنيف أنواع الموائل البحرية القاعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والقائمة المرجعية لأنواع الموائل البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها في اجتماعهم الحادي والعشرين،

تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، والتي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها رقم 288/66 في 27 تموز/يوليو 2012، وبخاصة تلك الفقرات المتعلقة بالتنوع البيولوجي،

تشير أيضًا إلى القرار 1/70 للجمعية العامة الصادر في 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، والإقرار بأهمية حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وإدارته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

تشير بشكل إضافي إلى القرار UNEP/EA.4/Res.10 لجمعية الأمم المتحدة للبيئة الصادر في 15 آذار/مارس 2019 المعنون "الابتكار في التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي"،

تراعي التزام المجتمع الدولي المعرب عنه في الإعلان الوزاري لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة بتنفيذ تدابير مستدامة لإصلاح النظم الإيكولوجية وحفظها وإدارة المناظر الطبيعية لمكافحة نقص التنوع البيولوجي، وكذلك وضع إطار عالمي طموح وواقعي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020،

وإذ تلاحظ مع التقدير العملية الشاملة والتضيرية لتطوير إطار التنوع البيولوجي العالمي الطموح والتحويلي لما بعد عام 2020،

تراعي البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط، وخاصة المادتان 11 و12 منه، اللتان تتناولان التدابير الوطنية والتعاونية لحماية الأنواع وحفظها،

تشير إلى برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ((SAP BIO)، الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الثالث عشر (COP 13) (كاترينا، إيطاليا، 11-14 تشرين الثاني/نوفمبر 2003)،

تشير أيضًا إلى إعلان كاتانيا، الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الثالث عشر (COP 13)، والذي بموجبه وافقت الأطراف المتعاقدة، على جملة أمور من بينها أن برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط (SAP BIO) يشكل مساهمة كبيرة في التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط وينبغي تنفيذه، حسب الاقتضاء، ومتابعته بفعالية بدعم وموارد كافية،

تشير كذلك إلى القرار IG.22/7، الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماعها التاسع عشر (COP 19) (أثينا، اليونان، 9-12 شباط/فبراير 2016)، حول برنامج التقييم والرصد المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وسواحه ومعايير التقييم ذات الصلة،

تشير إلى القرار IG.23/8، الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماعها العشرين (COP 20) (تيرانا، ألبانيا 17-20 كانون الأول/ديسمبر 2017)، حول خطة العمل المحدثة لحفظ أنواع الطيور البحرية والساحلية المدرجة في المرفق الثاني لبروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط والقائمة المرجعية المحدثة لأنواع الموائل البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط، حيث طلبت من مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، بالتشاور مع جهات التنسيق، وضع اللمسات الأخيرة على تصنيف أنواع الموائل البحرية القاعية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والقائمة

المرجعية لأنواع الموائل البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط، بهدف تقديمها إلى الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الحادي والعشرين (نابولي، إيطاليا، 2-5 كانون الأول/ديسمبر 2019)،

تشير أيضًا إلى ولاية مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة ضمن نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لاتفاقية برشلونة وأهميتها لتنفيذ هذا القرار؛

تعرب عن تقديرها للجهود التي بذلتها الأطراف المتعاقدة والمنظمات ذات الصلة حتى الآن لتنفيذ برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ((SAP BIO)، مع التشديد على ضرورة مواصلة تركيز الجهود والموارد لضمان التنفيذ الفعال للبرنامج،

تراعي التطورات في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة منذ اعتماد برنامج الحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ((SAP BIO)، بالإضافة إلى العمليات العالمية الجارية القائمة على التنوع البيولوجي، مثل إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020،

تراعي نتائج تقييم تنفيذ الإستراتيجية الإقليمية للحفاظ على فقمة الراهب في البحر الأبيض المتوسط، وخطط العمل للحفاظ على السلاحف البحرية والأسماك الغضروفية والنباتات البحرية في البحر الأبيض المتوسط،

تلتزم بمواصلة تبسيط الأهداف الإيكولوجية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط وما يرتبط بها من تحقيق الأهداف والوضع البيئي الجيد، وكذلك برنامج التقييم والرصد المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وسواحه ومعايير التقييم ذات الصلة في خطط العمل الإقليمية للحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض والمعرضة للخطر والحفاظ على الموائل التي تعتمد عليها هذه الأنواع في إطار البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة وذات التنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط،

تنتظر في نتائج الاجتماع الرابع عشر الذي عقده جهات التنسيق المواضيعية المعنية بالمناطق المتمتعة بالحماية الخاصة وذات التنوع البيولوجي (بورتوروز، سلوفينيا- 18-21 حزيران/يونيو 2019)¹،

1. **تطالب الأمانة العامة بإعداد "برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد عام 2020" في الفترة 2020-2021 ((Post-2020 SAP BIO)، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وبالمواءمة مع إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 لاتفاقية التنوع البيولوجي من خلال النظر في سياق البحر الأبيض المتوسط، واتباع التوصيات وخارطة الطريق المقترحة في وثيقة التقييم²، على النحو المنصوص عليه في المرفق الأول لهذا القرار، وتقديمه إلى الأطراف المتعاقدة للنظر فيه في اجتماعها الثاني والعشرين ((COP 22؛**

2. **تدعو المنظمات المعنية، وخاصة أعضاء اللجنة الاستشارية لبرنامج العمل الإستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي، إلى المساهمة في وضع البرنامج الجديد لما بعد عام 2020؛**

3. **تعتمد الإستراتيجية المحدثة للحفاظ على فقمة الراهب في البحر الأبيض المتوسط، وخطط العمل المحدثة للحفاظ على السلاحف البحرية والأسماك الغضروفية والنباتات البحرية في البحر الأبيض المتوسط، على النحو الوارد في المرفق الثاني والثالث والرابع والخامس من هذا القرار؛**

4. **تطالب الأطراف المتعاقدة باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية وخطط العمل المحدثة وتقديم تقارير عن تنفيذها في الوقت المناسب، باستخدام نظام تقديم التقارير عبر الإنترنت في اتفاقية برشلونة؛**

5. **تطالب الأمانة العامة كذلك بمواصلة تقديم الدعم الفني وبناء القدرات من أجل التنفيذ الكامل والفعال لخطط العمل والإستراتيجية المحدثة؛**

¹ راجع UNEP/MED WG.468/Inf.7 ("تقارير اجتماعات جهات تنسيق مكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (نيسان/أبريل-حزيران/يونيو 2019)"): تقرير عن الاجتماع الرابع عشر لجهات التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي (UNEP/MED WG.461/28)

² تنتظر في UNEP/MED WG.468/Inf.11 ("تقييم تنفيذ برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط (SAP BIO) والتوجهات الخاصة بوضع برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد عام 2020 كما استعرضتها مراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي في اجتماعها الرابع عشر")

6. تطالب الأمانة العامة أيضاً بتحديث خطة العمل المتعلقة بحفظ الحيتانيات في البحر الأبيض المتوسط وخطة العمل الخاصة بحفظ الموائل والأنواع المرتبطة بالجبال البحرية والكهوف والأخاديد الموجودة تحت الماء والأحواض الصلبة المعتمدة والظواهر الكيميائية الاصطناعية في البحر الأبيض المتوسط وتقديمها إلى الأطراف المتعاقدة لاعتمادها في اجتماعها الثاني والعشرين (COP 22)؛

7. تعتمد التصنيف المحدث لأنواع الموائل البحرية القاعية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والقائمة المرجعية المحدثّة لأنواع الموائل البحرية من أجل اختيار المواقع التي ستدرج في قوائم الجرد الوطنية للمواقع المهمة بالمحافظة على الطبيعة في البحر الأبيض المتوسط، على النحو الوارد في المرفقين السادس والسابع لهذا القرار؛

8. تشجيع الأطراف المتعاقدة على استخدام القائمة المرجعية لأنواع الموائل البحرية من أجل اختيار المواقع التي ستدرج في قوائم الجرد الوطنية للمواقع المهمة بالمحافظة على الطبيعة في البحر الأبيض المتوسط، عند الضرورة، كأساس لتحديد الموائل المرجعية التي يتعين رصدها على المستوى الوطني في إطار برنامج التقييم والرصد المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وسواحله ومعايير التقييم ذات الصلة.

المرفق 1

استنتاجات وتوصيات عملية التشاور لتقييم تنفيذ برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط (BIO) SAP، على النحو الذي استعرضته مراكز التنسيق المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي في اجتماعها الرابع عشر

1. لعب برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي تم اعتماده في كانون الأول/ديسمبر 2003، دورًا مهمًا كإطار إستراتيجي لتنفيذ بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي على الصعيدين الوطني والإقليمي من حيث مواعمة عملية التخطيط لحفظ التنوع البيولوجي وتنسيقها، كما لعب دورًا في تسهيل التبادلات بين الإدارات داخل البلدان وفيما بينها بشأن الشواغل المشتركة في حفظ التنوع البيولوجي.
2. تشير التغييرات في سياق وسياسات التنوع البيولوجي خلال الخمسة عشر سنة التي انقضت منذ اعتماد برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى أنه يجب أن يكون للبرنامج الجديد لما بعد عام 2020 توجهات جديدة إذ ينبغي أن يركز على الأولويات المصممة لمواجهة التحديات الإقليمية والوطنية الحالية والمستقبلية في البحر الأبيض المتوسط.
3. مع مراعاة نتائج تقييم تنفيذ برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط (حسب الاقتضاء) خلال الفترة 2004-2018، من الضروري ضمان تحقيق أقصى قدر من المواعمة بين التوجهات والأولويات الجديدة التي سيتم الترويج لها في برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد عام 2020 والتوجهات والأولويات التي سيتم تحديدها على المستوى العالمي في إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 الذي سنتبناه اتفاقية التنوع البيولوجي في تشرين الأول/أكتوبر 2020. يجب أيضًا ضمان تحقيق المواعمة بين برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد عام 2020 والأطر العالمية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، مثل خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.
4. أظهر التقييم أن إحدى الصعوبات في تنفيذ برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة 2004-2018 تتعلق بتعقيد الأولويات والأنشطة وبرامج العمل الوطنية. لتسهيل عملية التنفيذ، ينبغي أن يستند برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد عام 2020، على الرغم من طموحاته العالية، إلى قائمة مختصرة من الأولويات الملموسة والواقعية وأن يكون مركزًا وسهل المتابعة والتقييم، بالإضافة إلى وجود معايير محددة جيدًا.

الخطوات الموصى بها لإعداد برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد عام 2020

الخطوة أ: تحديد الأولويات والتوجهات

5. ينبغي أن يستند برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد عام 2020 أولاً إلى المشاورات في البلدان لتحديد الأولويات الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي والإجراءات المطلوبة. ينبغي تحديد مبادئ توجيهية مشتركة لضمان تحقيق المواعمة بين المشاورات الوطنية وإقامة روابط وثيقة بين التوجهات التي ستدرج في إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 لاتفاقية التنوع البيولوجي والمبادرات ذات الصلة على المستوى الإقليمي، ولا سيما عملية نهج النظام الإيكولوجي وبرنامج التقييم والرصد المتكاملين.
6. يجب أن تتم المشاورات الإقليمية الذي سيتم إجرائها في الخطوة "أ" من قبل مجموعة عمل مخصصة، إذ سييسرها مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة من خلال استخدام أدوات عبر الإنترنت (مثل المؤتمرات بالفيديو ومنصات العمل المشتركة عبر الإنترنت) بغية ضمان التعاون والتبادل بين البلدان.
7. استنادًا إلى نتائج المشاورات التي ستجرى على المستوى الوطني، سيحدد مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة أنشطة الدعم الإقليمية اللازمة لتضمينها في العنصر الإقليمي لبرنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد عام 2020، بدعم من الاجتماع الأول للجنة الاستشارية والاجتماع الأول للمراسلين الوطنيين لبرنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد عام 2020.

8. نظرًا لأن الخطوة أ ستتم بالتزامن مع اجتماعات وورش عمل الأمانة العامة لاتفاقية التنوع البيولوجي لوضع إطار للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، يتعين على مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة تحديد الاجتماعات وورش العمل الأكثر صلة بالموضوع والمشاركة فيها من أجل ضمان تحقيق أقصى قدر من المواءمة بين برنامج العمل الإستراتيجي الجديد للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وإطار التنوع البيولوجي لما بعد 2020 وتسليط الضوء على العمل على أجندة ما بعد 2020 في البحر الأبيض المتوسط في الساحة العالمية.

الخطوة ب: وضع مسودة برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد عام 2020

9. سيتم إعداد المسودة الأولى من برنامج العمل الإستراتيجي الجديد للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط بواسطة مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة بالاستعانة بنتائج الخطوة أ، وسيتم تقديمها لإجراء مشاورات بشأنها من قبل المنظمات ذات الصلة والأمانات العامة للهيئات الإقليمية ذات الصلة (مثل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، والاتفاق المتعلق بحفظ الحيتان في البحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط، والمنطقة المتاخمة للمحيط الأطلسي، والمفوضية الأوروبية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة). تحقيقًا لهذه الغاية، سيتم عقد اجتماع ثانٍ للجنة الاستشارية لبرنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط بواسطة مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة.

10. في حالة توفر الدعم المالي الخارجي، يمكن تنظيم الخبرة الفنية واجتماعات تنسيق الخبراء لدعم إعداد الوثائق الإقليمية المواضيعية الرئيسية والمشروعات البحرية والساحلية لإستراتيجيات خطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في كل بلد.

11. يمكن تقديم المسودة الأولى من برنامج العمل الإستراتيجي الجديد للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط للجهات المانحة المحتملة للإشارة إلى التوجهات والأولويات الرئيسية والتمويل اللازم لتنفيذ برنامج العمل الإستراتيجي الجديد.

12. سيتم عقد اجتماع ثانٍ للمرسلين الوطنيين لبرنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد عام 2020 لاستعراض المسودة الأولى وتعديلها عند الضرورة، بهدف تقديمها إلى الأطراف المتعاقدة لاعتمادها. يجب أن يعقد الاجتماع بعد الاجتماع الخامس عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية التنوع البيولوجي في أكتوبر 2020، حيث من المتوقع أن يعتمد إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

الخطوة ج: اعتماد برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد عام 2020

13. ستتم مراجعة مسودة برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد عام 2020، التي تم إعداد صيغتها النهائية خلال الاجتماع الثاني للمرسلين الوطنيين لبرنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد عام 2020، الذي يتم انعقاده بموجب الخطوة ب، من قِبل مراكز التنسيق³ المواضيعية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي ومراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وسيتم تقديمها لاعتمادها من قِبل مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني والعشرين في اتفاقية برشلونة.

الجدول الزمني الأولي

الخطوة أ: تحديد الأولويات والتوجهات كانون الثاني/يناير 2020 - شباط/فبراير 2021

الخطوة ب: وضع مسودة برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد عام 2020 كانون الثاني/يناير 2021 - أيار/مايو 2021

³ إذا وافقت الأطراف المتعاقدة على اتباع هذا النهج المواضيعي في الاجتماعات المقبلة لجهات التنسيق.

وإلا فيتم الرجوع إلى جهات تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي

الخطوة ج: اعتماد برنامج العمل الإستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي
في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد عام 2020
وفقاً لجدول اجتماعات جهات التنسيق المواضيعية،
وجهاً تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
والأطراف المتعاقدة

المرفق الثاني
الإستراتيجية الإقليمية المحدثة للحفاظ على فقمة الراهب في البحر الأبيض المتوسط

المحتويات

2	I	المقدمة والمنهجية
3	II	الإستراتيجية
3	2.1	الرؤية
3	2.2	الأهداف
4	2.2	الأهداف والغايات والأهداف الموضوعية
4		الهدف 1. تنفيذ الإستراتيجية
7		الهدف 2. بلدان "المجموعة أ"
9		الهدف 3. بلدان "المجموعة ب"
11		الهدف 4. بلدان "المجموعة ج"
13	III	مراجعة الإستراتيجية
22	IV	المراجع

إخلاء المسؤولية:

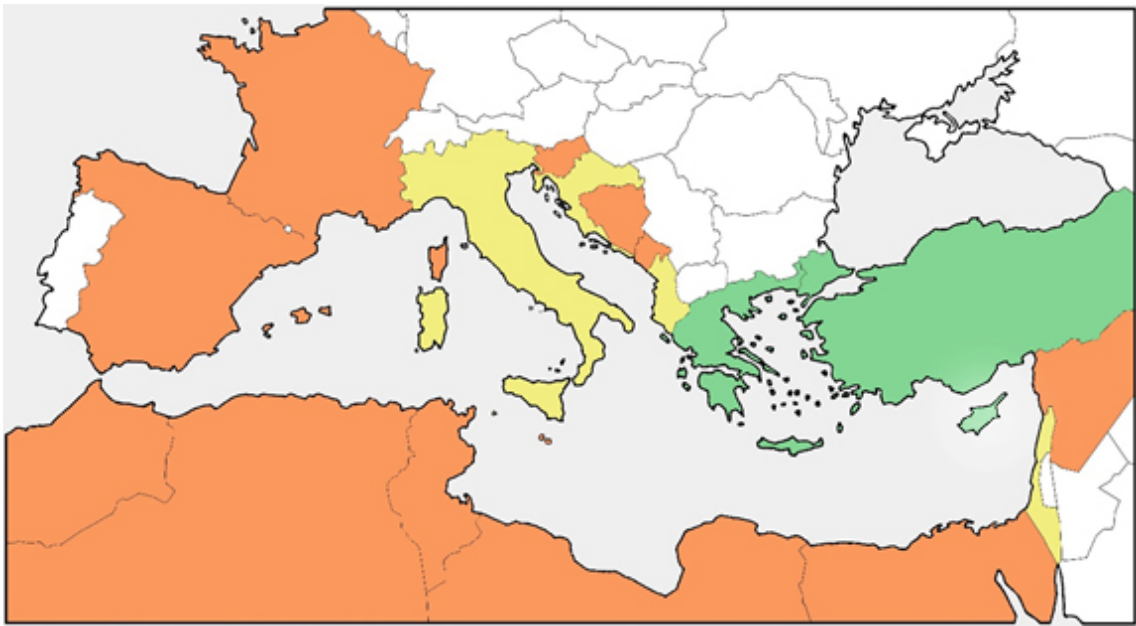
لا تنطوي التسميات المستخدمة في الوثيقة الحالية، ولا طريقة عرض المادة التي تتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو خطوطها الفاصلة. وليس هناك ما يضمن أن يكون توصيف واستخدام الحدود، والأسماء الجغرافية، والبيانات ذات الصلة الموضحين على الخرائط والمدرجة في القوائم، والجداول، والوثائق، وقواعد البيانات في الوثيقة الحالية خاليًا من الأخطاء، ولا ينطوي بالضرورة على إقرار أو قبول رسمي من جانب أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة. ولا تتحمل أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة المسؤولية عن البيانات ولا تضمن أنها صحيحة، أو دقيقة، أو كاملة. وتقبل الأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة فقط الحدود الدولية والإدارية المعتمدة من الأمم المتحدة.

I. المقدمة والمنهجية

1. تتبّع الإستراتيجية هذه الإرشادات المفصلة في "دليل وضع إستراتيجيات الحفاظ على الأنواع" (IUCN/SSC 2008).

ووفقاً لذلك، تتمحور الإستراتيجية هذه حول العناصر التالية:

- الرؤية، جنباً إلى جنب مع الأهداف ذات الصلة وغايات الأهداف المحددة والقابلة للقياس والقابلة للتحقيق وذات الصلة والمحددة زمنياً⁴؛
- الأهداف اللازمة لتحقيق غايات الأهداف خلال الفترة الزمنية المحددة، بالإضافة إلى الأهداف الموضوعية المحددة والقابلة للقياس والقابلة للتحقيق وذات الصلة والمحددة زمنياً.



الشكل 1. حالة الحفاظ على فقمة الراهب حسب البلد (تم التحديث في 31.04.2019). اللون الأخضر: بلدان "المجموعة أ" (حيث تم الإبلاغ عن تكاثر فقمة الراهب بعد عام 2010). اللون الأصفر: بلدان "المجموعة ب" (حيث لم يتم الإبلاغ عن تكاثر فقمة الراهب، ولكن تم الإبلاغ عن رؤيتها بصورة متكررة (<3) منذ عام 2010). اللون الحنطي: بلدان "المجموعة ج" (حيث لم يتم الإبلاغ عن تكاثر فقمة الراهب، ولكن تم الإبلاغ عن رؤيتها بصورة نادرة أو عدم رؤيتها على الإطلاق (>3) منذ عام 2010).

2. إن المشكلة الرئيسية في وضع إستراتيجية على مستوى المنطقة تنبع من تنوع حالات حفظ فقمة الراهب تماماً في الجزء المختلف من البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي اختلاف الأولويات والمسؤوليات التي تقع على عاتق مختلف دول مراتع فقمة الراهب تماماً.

3. لمواجهة هذا التحدي، يُقترح هنا وضع دول البحر الأبيض المتوسط في ثلاث مجموعات (الشكل 1):

- البلدان التي تم فيها الإبلاغ عن تربية فقمة الراهب بعد عام 2010⁵؛
- البلدان التي لم يتم الإبلاغ فيها عن تكاثر فقمة الراهب، ولكن تم الإبلاغ عن رؤيتها بصورة متكررة (<3) منذ عام 2010؛
- البلدان التي لم يتم فيها الإبلاغ عن تكاثر فقمة الراهب، ولكن تم الإبلاغ عن رؤيتها بصورة نادرة أو عدم رؤيتها على الإطلاق (>3) منذ عام 2010.

⁴ محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة ومحددة زمنياً

⁵ تم اختيار سنة 2010 كمعيار لفصل التقييم الحالي عن التقييم القطري الموضح في الإستراتيجية الإقليمية السابقة (مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، 2013)

4. إننا ندرك أن ما ورد أعلاه عبارة عن مؤشرات تقريبية (على سبيل المثال، يمكن أن توجد فقمة الراهب في مكان ما حتى إذا لم تتم رؤيتها، حيث أن المشاهدات تعتمد على وجود مراقبين ويمكن أن يكون للحيوانات سلوكيات غير واضحة للغاية؛ وقد لا يحدث التكاثر في بعض البلدان بسبب عدم وجود موائل للتكاثر، ولكن قد يكون هناك وجود جيد للحيوانات في هذا البلد؛ وما إلى ذلك). ومع ذلك، فإن المؤشرات المذكورة أعلاه تهدف إلى تقسيم البلدان إلى فئات رئيسية وفقاً لأهميتها الحالية لفقمة الراهب، وهذا يتضمن بالتالي اتخاذ أنواع مختلفة من الإجراءات.
5. المجموعة أ البلدان التي يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة فيها لأن هذه البلدان هي أفضل أمل أمامنا في الوقت الحالي للحفاظ على بقاء النوع. تستضيف هذه البلدان فقمة الراهب المستوطنة التي تتكاثر ومعظم مجموعات الأنواع.
6. المجموعة ب تعتبر البلدان مهمة، لأن سجلات رؤية فقمة الراهب الحالية تشير إلى احتمال بقاء النوع وتوسعه في المناطق الواقعة خارج حدود بلد المجموعة "أ". قد تتضمن بلدان المجموعة ب امتدادات مختلفة للموائل الساحلية المهمة لفقمة الراهب، والتي من المحتمل إعادة استعمارها، مما قد يؤدي إلى تكاثر الأنوية التناسلية للأنواع المقيمة، إذا كانت الظروف مواتية (كما يتضح من الظهور المتكرر لفقمة الراهب في العديد من المواقع).
7. المجموعة ج تعتبر البلدان مهمة أيضاً لأنه على الرغم من أنها تتميز بندرة ظهور فقمة الراهب، إلا أنها تحتوي على موائل تاريخية مهمة لفقمة الراهب. ستزداد احتمالية استعادة تواجد فقمة الراهب إذا نجحت الإجراءات المتخذة في بلدان المجموعة ب المجاورة وإذا أصبحت الظروف البيئية في الموائل التاريخية المهمة مواتية. في حالة عدم وجود آليات لجمع البيانات، فإن بعض البلدان، المعروفة باستضافة فقمة الراهب والظروف البيئية المناسبة في الماضي القريب، قد تدرج حالياً في فئة المجموعة ج.
8. لتحقيق الرؤية، تحدد الإستراتيجية أربعة أهداف. يتعلق الهدف الأول بإنشاء هيكل لدعم الحفظ على المستوى الدولي، في حين أن الأهداف الثلاثة الأخرى تتعلق بكل مجموعة من المجموعات الثلاث التي تم تخصيصها لمختلف البلدان.

II. الإستراتيجية

2.1 الرؤية

9. على مدار العقود القادمة، سيحدث انتعاشاً إيكولوجياً لفقمة الراهب في البحر الأبيض المتوسط عندما تستقر المستعمرات المتعددة في جميع الموائل الرئيسية في أراضيها التاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاعلها بطرق مهمة من الناحية الإيكولوجية مع الأنواع الأخرى على أكمل وجه ممكن، وإثراء الثقافات الإنسانية وبناء جسر يربط بينها.

2.2 الأهداف

10. الهدف 1. تنفذ دول البحر الأبيض المتوسط هذه الإستراتيجية وفقاً للرؤية، من خلال وضع واعتماد السياسات والأطر الإدارية الوطنية المناسبة على وجه السرعة، وبدعم فعال ومنسق من المجتمع المدني والمنظمات الدولية ذات الصلة.
11. الهدف 2. حماية الأنوية التناسلية لفقمة الراهب الموجودة في الأماكن الواقعة في بلدان "المجموعة أ" من عمليات القتل المتعمدة وتدهور الموائل، حتى تزداد أعداد الفقمة في هذه الأماكن وتكون قادرة على التفرق في المناطق المجاورة وإعادة استعمارها.
12. الهدف 3. التواجد الدائم لفقمة الراهب في المواقع التي تتم فيها رؤيتها بشكل متكرر اليوم في بلدان "المجموعة ب"، واستئناف عمليات التكاثر. تمت ترقية بلدان "المجموعة ب" إلى "المجموعة أ".

13. الهدف 4. الإبلاغ بصورة متكررة عن تواجد فقمة الراهب في الموائل التاريخية للأصناف في بلدان "المجموعة ج"، وترقية بلدان "المجموعة ج" هذه إلى "المجموعة ب". بمجرد ترقية جميع بلدان "المجموعة ج"، يتم حذف المجموعة ج.

2.2 الأهداف والغايات والأهداف الموضوعية

الهدف 1. تنفيذ الاستراتيجية.

14. تنفذ دول البحر الأبيض المتوسط هذه الإستراتيجية وفقاً للرؤية، من خلال وضع واعتماد السياسات والأطر الإدارية الوطنية المناسبة، وبدعم فعال ومنسق من المجتمع المدني والمنظمات الدولية ذات الصلة.

غاية الهدف 1.1. وضع إطار لتنفيذ إستراتيجية للحفاظ على فقمة الراهب في البحر الأبيض المتوسط من قبل دول البحر الأبيض المتوسط.

سيشمل الإطار إنشاء لجنة استشارية لفقمة الراهب (MSAC).

15. الهدف 1.1.1.

ينشئ مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة لجنة استشارية لفقمة الراهب (MSAC) ستشمل مهام اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب ما يلي:

- تقديم الدعم إلى مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في تنفيذ الإستراتيجية ومراجعتها وتحديثها (على سبيل المثال، من خلال تحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف الموضوعية المختلفة)؛
- تقديم التوصيات والمشورة بشأن المسائل المتعلقة بالحفاظ على فقمة الراهب؛
- دعم مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في إقامة منتدى للممارسين المعنيين بالحفاظ على فقمة الراهب، من أجل تبادل المعلومات والخبرات ذات الصلة، وتسهيل عمليات التبادل، ومناقشة التحديات، وتعزيز المبادرات التعاونية، والحفاظ على شفافية الإجراءات وانفتاحها.

16. يجب أن تتألف اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب من أعضاء ممثلين عن المنطقة الجغرافية، ويجب تناوب عضوية اللجنة في إطار زمني محدد للسماح بتبادل الأدوار الاستشارية بطريقة ملائمة من قبل خبراء مختلفين.

17. يتم دعم عمل اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب بواسطة مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، وقد تستفيد من الهيئات ذات الصلة داخل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والمنظمات الدولية الأخرى.

18. الهدف الموضوعي 1.1.1.1. تأسيس اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب بحلول عام 2020. تجتمع اللجنة الاستشارية مرة واحدة على الأقل كل عام لتقييم آخر المستجدات بشأن تحقيق الأهداف والغايات في غضون الإطار الزمني للإستراتيجية ولدعم تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في الإستراتيجية.

19. الهدف الموضوعي 1.1.1.2. انعقاد الاجتماع الأول للجنة الاستشارية لفقمة الراهب في حزيران/يونيو 2020. تُقدّم التوصيات إلى مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة من أجل التنسيق مع الأطراف المتعاقدة حسب الاقتضاء.

20. الهدف الموضوعي 1.1.1.3. تنسيق أنشطة اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب، حيثما كان ذلك مناسباً، وفقاً لتوجيهات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالموائل، وبجهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في إطار عملية نهج النظام الإيكولوجي من أجل تحقيق الوضع البيئي الجيد في البحر الأبيض المتوسط، أي لتحقيق الهدف الإيكولوجي 1 "التنوع البيولوجي" والأهداف التشغيلية 1.1 ("الحفاظ على توزيع الأنواع")، و1-2 ("الحفاظ على عدد الأنواع المحددة")، و1.3 ("الحفاظ على حالة الأنواع المحددة")، و1.4 ("عدم فقدان الموائل الساحلية والبحرية الرئيسية")، وذلك فيما يتعلق بفقمة الراهب.

21. الهدف الموضوعي 1.1.1.4. تضع الدول الأعضاء برنامجًا وطنيًا متعدد السنوات يستند إلى خطة العمل والأهداف الإستراتيجية، حيث يتضمن تدابير الرصد وبناء القدرات والحفظ في البرامج الوطنية القائمة ذات الصلة والتي تشمل رصد التنوع البيولوجي البحري وتدابير الحماية المكانية التي تمت صياغتها من أجل تنفيذ السياسة الوطنية والدولية (أي الرصد وفقًا لبرامج نهج النظام الإيكولوجي على مستوى المنطقة، والتوجيه المتعلق بالموائل، والتوجيه الإطاري للإستراتيجية البحرية للدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية، وتطوير شبكة المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية، وإنشاء شبكة ناتورا 2000 البحرية لدول البحر الأبيض المتوسط بالمفوضية الأوروبية). تستعرض اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب البرامج والتقارير متعددة السنوات أمام مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، وتوصي بتحسين المحتوى من أجل تنسيق جهود الحفظ على المستوى الإقليمي مع الأهداف المشتركة والجهود المماثلة. ستوفر اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب الدعم اللازم لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة حتى يتم تحديد البرامج الوطنية متعددة السنوات بحلول نهاية عام 2020.

22. الهدف 1.1.2.

تضمن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة معالجة الأنشطة التي توصي بها اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب.

23. الهدف الموضوعي 1.1.2.1. تعتمد الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة قرارات لدعم التوصيات المحددة للجنة الاستشارية لفقمة الراهب فيما يتعلق بتنفيذ هذه الإستراتيجية.

غاية الهدف 1.2. استنادًا إلى هذه الإستراتيجية، توفر اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب الدعم اللازم لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة حتى يتم وضع وتنفيذ إجراءات حفظ محددة لها نطاق إقليمي.

24. الهدف 1.2.1.

تتمثل المهمة الأولى للجنة الاستشارية لفقمة الراهب في دعم مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في الإشراف على تحقيق الأهداف 2 و3 و4.

25. الهدف 1.2.2.

التخطيط لأنشطة بناء القدرات والتوعية والترويج لها في دول مراتع فقمت الراهب بواسطة مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة بالاستعانة بمشورة ودعم من اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب بحيث يتم تبني الحفاظ على فقمة الراهب واستردادها بشكل فعال على المستوى الوطني. وسيشمل ذلك إعداد موقع إلكتروني مخصص والإصدار المنتظم لنشرة معلومات مختصرة عن فقمت الراهب يتم توزيعها على نطاق واسع بعدد كافٍ من اللغات المختلفة.

26. الهدف الموضوعي 1.2.2.1. بناء القدرات: يتم فرز فئات الجهات المعنية واقتراحها بواسطة اللجنة الاستشارية لفقمت الراهب كما جرى تحديدها من قبل مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، مع إجراء تقييم للأطر الوطنية المتعلقة بالقطاعات ذات الصلة، المصممة لكل دولة من دول مراتع فقمت الراهب (مع إعطاء الأولوية الأولى لـ "بلدان المجموعة أ" والأولوية الثانية لـ "بلدان المجموعة ب")، ويتم أيضًا إعداد الدورات التدريبية والتخطيط لها (انظر الهدف 2.2 و3.5). يُفضل عقد فعاليات تدريبية في الموقع في مواقع محددة لها صلة خاصة بحفظ فقمة الراهب، بالتعاون مع المجموعات المحلية، ويعقبها تقديم "خدمة مشورة" مستمرة أو عملية مصاحبة لضمان تحقيق الاستفادة الكاملة وطويلة الأمد التي تستند إلى الجهد المبذول.

27. الهدف الموضوعي 1.2.2.2. من أجل تسهيل التعاون والتواصل بين الخبراء المعنيين بحفظ فقمة الراهب في جميع أنحاء المنطقة، تقدم اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب الدعم إلى مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة لتنظيم ورش عمل دورية حول أفضل الممارسات لتقنيات رصد فقمة الراهب وحفظها، ويفضل أن تتم الاستفادة من الاجتماعات الأخرى التي تجرى تنظيمها بشكل دوري (على سبيل المثال، مؤتمرات اللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر الأبيض المتوسط والاجتماعات السنوية للجنة الاقتصادية لأوروبا).
- يتم تحرير الإجراءات ونشرها على نطاق واسع (على سبيل المثال، بواسطة ملف pdf عبر الإنترنت) في تنسيقات حيث ستكون بمثابة "المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات".
28. الهدف الموضوعي 1.2.2.3. بالتشاور مع اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب، يتم الترويج لإجراءات التوعية بواسطة مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، مع إعطاء الأولوية الأولى لـ "بلدان المجموعة أ" (باستثناء اليونان) والأولوية الثانية لـ "بلدان المجموعة ب"، بالتعاون مع المجموعات المحلية، مع استهداف الجهات المعنية ذات المصالح الخاصة مثل الصيادين والمجتمعات الساحلية المحلية.
29. الهدف الموضوعي 1.2.2.4. سيصدر مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة نشرة إخبارية إلكترونية حول فقمة الراهب سنويًا بناءً على توصيات اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب (على سبيل المثال، من خلال استئناف النشر في *Monachus Guardian*)، بدءًا من عام 2020.
30. الهدف 1.2.3. تقديم التشجيع والدعم اللازمين لرصد توزيع فقمة الراهب ووفرته، فضلاً عن تشجيع التقدم المحرز في المعارف المهمة للحفاظ على فقمة الراهب، من قبل مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة من خلال التدريب وعقد ورش العمل وتيسير برامج البحث والرصد.
- يتم إجراء عملية الرصد بما يتماشى مع متطلبات الرصد المماثلة في إطار عملية نهج النظام الإيكولوجي بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، مع التوجيه الإطاري للإستراتيجية البحرية وتوجيه المفوضية الأوروبية المتعلق بالموائل (عند الاقتضاء).
- تقدم اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب الدعم اللازم لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة من أجل استكشاف طرق لتخزين بيانات الرصد المتاحة وجعلها في متناول الجمهور.
31. الهدف الموضوعي 1.2.3.1. تقدم اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب الدعم اللازم لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة من أجل استكمال قوائم الجرد الخاصة بمواقع تكاثر فقمة الراهب في "بلدان المجموعة أ" بحلول عام 2025.
32. الهدف الموضوعي 1.2.3.2. تقدم اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب الدعم اللازم لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة لإجراء رصد سنوي للمؤشرات المتعلقة بمجموعات فقمة الراهب (مثل وفرة الأعداد والاتجاهات وإنتاج صغار الفقمة) في مواقع التكاثر في "بلدان المجموعة أ"، بدءًا من عام 2025.
33. الهدف الموضوعي 1.2.3.3. تقدم اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب الدعم اللازم لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة لرصد المؤشرات المتعلقة بفقمة الراهب (مثل توزيع الأنواع ووفرة الأعداد ومستويات الوفيات والأسباب) في مناطق "بلدان المجموعة ب" من خلال المشاهدات المتكررة، وكذلك توافر الموائل، وتدابير الحماية المكانية للأنواع.
34. الهدف الموضوعي 1.2.3.4. تقدم اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب الدعم اللازم لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة لإنشاء قواعد بيانات مشتركة (مثل كتالوجات صور الهوية).
35. الهدف 1.2.4. ستقدم اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب الدعم اللازم لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة لتسهيل تحديد بروتوكول على مستوى المنطقة لمراكز وبرامج الإنقاذ وإعادة التأهيل، وستوفر الدعم والمشورة، حسب الاقتضاء، لمثل هذه المراكز والبرامج التي تدعمها دول المراتع المختلفة.

36. الهدف الموضوعي 1.2.4.1. وضع بروتوكول على مستوى المنطقة لمراكز وبرامج الإنقاذ وإعادة التأهيل حيث ستحدده اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب بحلول عام 2022، مع تقييم المبادرات الناجحة التي تم تنفيذها خلال الثلاثين سنة الماضية

37. الهدف 1.2.5. تقدم اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب الدعم اللازم لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة لوضع خطط طوارئ للأحداث الكارثية (على سبيل المثال، تفشي الأوبئة الحيوانية الفتاكة وانسكاب كميات هائلة من النفط داخل موانئ فقمة الراهب) ولحالات الطوارئ التي قد تنجم عن التغير البيئي الكارثي. من الناحية المثالية، ينبغي القيام بذلك بالتعاون مع الهيئات المماثلة المعنية بالحفاظ على فقمة الراهب في البحر الأبيض المتوسط في المحيط الأطلسي، مع الحفاظ على الحوتيات في البحر الأبيض المتوسط (أي في إطار الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة للمحيط الأطلسي)، ومع الهيئات المناسبة التابعة لـ "نظام اتفاقية برشلونة" (على سبيل المثال، المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط).
ستشمل خطة الطوارئ جمع المادة الوراثية لفقمة الراهب في البحر الأبيض المتوسط وتخزينها بشكل آمن، الأمر الذي قد يدعم استعادة الأنواع في المستقبل، إذا اقتضى الأمر.

38. الهدف الموضوعي 1.2.5.1. وضع خطة طوارئ ينسقها مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة بدعم من اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب في عام 2023 وتبنيها من قبل مؤتمر الأطراف في اتفاقية برشلونة.

39. **الهدف الموضوعي 1.2.6** تقدم اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب الدعم اللازم لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة من أجل تنظيم مؤتمر متوسطي منظم باعتباره فرصة لتقييم المعرفة المكتسبة وتعزيز التعاون وتنفيذ إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط. يجب أن يتم ذلك بالتأزر مع الهيئات الإقليمية الأخرى المعنية بالحفاظ على فقمة الراهب.

الهدف 2. بلدان "المجموعة أ".

40. حماية الأنوية التناسلية لفقمات الراهب الموجودة في الأماكن الواقعة في بلدان "المجموعة أ" من عمليات القتل المتعمدة وتدهور الموائل، حتى تزداد أعداد الفقمات في هذه الأماكن وتكون قادرة على التفرق في المناطق المجاورة وإعادة استعمارها.

غاية الهدف 2.1. الحفاظ على وجود فقمة الراهب وتأمينها في مناطق الثدييات البحرية المهمة (IMMAs) التي حددتها فرقة العمل المعنية بالمناطق البحرية المحمية للثدييات التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)⁶، مع إيلاء اهتمام خاص للمواقع التالية: أ) الجزر الأيونية اليونانية (ليفكادا، وكيفالونيا، وإثاكا، وزاكينثوس، والجزر والبحار المحيطة)؛ ب) سبوراديس الشمالية؛ ج) جياروس؛ د) كيمولوس وبولياجوس؛ هـ) كارباتوس-ساريا؛ و) ساحل بحر إيجه التركي والبحر الأبيض المتوسط؛ ز) قبرص.

حماية الأنوية التناسلية لفقمات الراهب الموجودة في المواقع المذكورة أعلاه من عمليات القتل المتعمدة وتدهور الموائل، حتى تزداد أعداد الفقمات في هذه الأماكن وتكون قادرة على التفرق في المناطق المجاورة وإعادة استعمارها.

41. الهدف 2.1.1. تطبيق التشريعات الحالية التي تحظر حمل الأسلحة النارية والمتفجرات على متن سفن الصيد في اليونان وتركيا وقبرص، مع إيلاء اهتمام خاص في المواقع المدرجة في غاية الهدف 2.1.

42. الهدف الموضوعي 2.1.1.1. إنفاذ الامتثال للقوانين الحالية المتعلقة بالأسلحة النارية والمتفجرات على متن سفن الصيد في اليونان وتركيا وقبرص بشكل روتيني في كل مكان، ليصبح ساريًا بشكل عاجل.
الاحتفاظ بالإحصاءات المناسبة الخاصة بالمخالفات ونشرها.

⁶ راجع <https://www.marinemammalhabitat.org/imma-atlas/>

مقاضاة مرتكبي المخالفات بعقوبات مناسبة من أجل التصدي لتدمير الأنواع المهددة بالانقراض. القضاء على ممارسات الصيد غير القانونية الحالية.

43. الهدف 2.1.2. تحديد المواقع المدرجة في الهدف 2.1 والمواقع الأخرى التي لا تقل أهمية والتي قد يتم اكتشافها في المستقبل، جغرافيًا وحمايتها وإدارتها قانونًا.
- يجب أن تكون الشبكة الناتجة للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية متماسكة من الناحية الإيكولوجية كما يجب إدارتها بفعالية من أجل ضمان حالة حفظ ملائمة.
44. الهدف الموضوعي 2.1.2.1. التأسيس الرسمي للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية لفقمة الراهب (أو شبكة المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية) التي تضم أهم موائل فقمة الراهب في المنطقة في الجزر الأيونية اليونانية بحلول عام 2024.
45. الهدف الموضوعي 2.1.2.2. إنشاء الموقع الحالي لشبكة ناتورا 2000 حول جزيرة جباروس رسميًا باعتباره أحد المناطق البحرية المتمتعة بالحماية لفقمة الراهب بحلول عام 2020.
46. الهدف الموضوعي 2.1.2.3. التأسيس الرسمي للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية لفقمة الراهب في كيمولوس وبولياجوس بحلول عام 2024.
47. الهدف الموضوعي 2.1.2.4. التأسيس الرسمي للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية لفقمة الراهب في كارباتوس-ساريا بحلول عام 2024.
48. الهدف الموضوعي 2.1.2.5. التأسيس الرسمي للمناطق البحرية المتمتعة بالحماية لفقمة الراهب على طول ساحل بحر إيجه التركي والبحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2024، وذلك لحماية الموائل المهمة لفقمة الراهب وفقًا لما تحدده اللجنة الوطنية التركية لفقمة الراهب.
49. الهدف الموضوعي 2.1.2.6. التأسيس الرسمي للمناطق البحرية المتمتعة بالحماية لفقمة الراهب في قبرص- دافلوس، وشبه جزيرة كارباسيا، وفي منطقة غرب كهوف ليمناتيس وبيبا البحرية بحلول عام 2024.
50. الهدف 2.1.3. حماية المناطق الموجودة في المواقع المدرجة في الهدف 2.1 بشكل فعال من خلال (أ) اتخاذ الإجراءات الإدارية المناسبة، و(ب) إشراك المجتمعات المحلية، مما يضمن حالة حفظ جيدة لفقمات الراهب الموجودة هناك. وضع إطار إداري وتنفيذه، وتحديد التدابير المكانية والزمانية والمحددة اللازمة في الموائل المهمة لأنواع (مثل تنظيم إمكانية الوصول إلى الكهوف)، وبالتالي توفير حماية فعالة للمواقع البرية التي تخرج إليها الفقمات ومواقع ولادة الفقمات الصغيرة.
51. الهدف الموضوعي 2.1.3.1. إلى أن يتم إنشاء وتطبيق نظام للحماية الرسمية في المناطق المدرجة في الهدف 2.1، يجري تنظيم دوريات لأهم المواقع والكهوف البرية التي تخرج إليها الفقمات ومواقع ولادة الفقمات الصغيرة، على الأقل خلال فصل الصيف وموسم التكاثر، بدءًا من عام 2020.
- يمكن القيام بدوريات من قبل متطوعين مدربين تدريبًا جيدًا وربما محليين، كما يمكنهم أيضًا القيام بأعمال توعية في الموقع، فضلاً عن طلب تدخل الجهات المنفذة للقانون، عند الضرورة.
52. الهدف الموضوعي 2.1.3.2. أن تتمتع جميع المناطق البحرية المتمتعة بالحماية لفقمة الراهب التي جرى إنشائها بموجب الهدف 2.1.2، وكذلك منتزه الونيسوس البحري الوطني - سبوراديس الشمالية، بهيئة إدارة فعالة وخطة إدارة قابلة للتكيف وقائمة على النظام الإيكولوجي وسيتم تنفيذها بالكامل بحلول عام 2024.
53. الهدف الموضوعي 2.1.3.3. إدارة المناطق البحرية المتمتعة بالحماية لفقمة الراهب التي جرى إنشائها بموجب الهدف 2.1.2، وكذلك منتزه الونيسوس البحري الوطني - سبوراديس الشمالية، بطريقة تشاركية، بمشاركة كاملة من الصيادين الحرفيين المحليين والمجتمعات المحلية ككل، وبالتعاون مع قطاعات مصايد الأسماك (على سبيل المثال، راجع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر

⁷ أنشأت اليونان بالفعل هيئة إدارة المناطق المحمية في كارباتوس في عام 2007، إلا أنه لم يتم بعد الإعلان قانونيًا عن المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية.

غاية الهدف 3.3. التواجد الدائم لفقمة الراهب في إيطاليا، في المناطق التي تتم مشاهدتها فيها بشكل متكرر، وتوافر الموائل وقربها من مستعمرات النكاثر القريبة، واستئناف تكاثرها.

59. الهدف 3.3.1. تعزيز مخطط الإبلاغ لاكتشاف التواجد العرضي لفقمة الراهب وإنذار السلطات على طول المناطق الساحلية التي تتميز بالمشاهدات المتكررة والموائل الساحلية التي تستخدمها الأنواع منذ عهد بعيد

60. الهدف 3.3.2. رصد توزيع فقمة الراهب ووفرتها وسلوكها (بما في ذلك إنتاج صغار الفقمة في نهاية المطاف) في جزر إيجادي.

61. الهدف الموضوعي 3.3.2.1. مواصلة وتعزيز تقنيات رصد غير انتهاكية وسليمة علمياً، حيث يتم تطبيقها على الكهوف في المواقع المناسبة داخل المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية في جزر إيجادي.

62. الهدف الموضوعي 3.3.2.2. مواصلة وتعزيز برنامج يستهدف المجتمع المحلي والزوار، يهدف إلى رفع الوعي وتعزيز تدابير حماية الأنواع.

63. الهدف 3.3.3. الرصد المنتظم لتواجد فقمة الراهب والقيام بإجراءات توعية في المناطق التي تحتوي على موائل فقمة الراهب منذ عهد بعيد والتي تتميز بمشاهدات متكررة في جزيرة سردينيا.

64. الهدف 3.3.4. الرصد المنتظم لتواجد فقمة الراهب والقيام بإجراءات توعية في المناطق التي تحتوي على موائل فقمة الراهب منذ عهد بعيد في أرخبيل توسكان.

65. الهدف 3.3.5. إجراء رصد منتظم لتواجد فقمة الراهب والقيام بإجراءات توعية في المناطق التي تحتوي على موائل فقمة الراهب منذ عهد بعيد والتي تتميز بمشاهدات حديثة ومتكررة في الجزر الصغرى في مضيق صقلية (جزر بانتيليريا، والجزر البلاجية)

66. الهدف 3.3.5. إجراء رصد منتظم لتواجد فقمة الراهب في سالنتو (بوليا) في المناطق الساحلية التي تحتوي على موائل فقمة الراهب منذ عهد بعيد والتي تتميز بالمشاهدات المتكررة.

غاية الهدف 3.4. التواجد لفقمة الراهب في لبنان بصورة دائمة.

67. الهدف 3.4.1. استمرار تنفيذ مخطط للإبلاغ للكشف عن التواجد العرضي لفقمة الراهب وإنذار السلطات على طول المنطقة الساحلية اللبنانية، وإجراء أعمال التوعية في المناطق المعنية.

68. الهدف 3.4.2. إجراء دراسة لتقييم الموائل الساحلية في المناطق التي تتميز بمشاهدات حديثة ومتكررة لفقمة الراهب والشروع في وضع برنامج طويل المدى لرصد الكهوف في شمال لبنان.

غاية الهدف 3.5. التواجد لفقمة الراهب في إسرائيل بصورة دائمة.

69. الهدف 3.5.1. استمرار تنفيذ مخطط للإبلاغ للكشف عن التواجد العرضي لفقمة الراهب وإنذار السلطات على طول المنطقة الساحلية الإسرائيلية، وإجراء أعمال التوعية في المناطق التي تتميز بالمشاهدات الحديثة أو ملاءمة الموائل الساحلية.

70. الهدف 3.5.2. إجراء دراسة لتقييم الموائل الساحلية، وتنفيذ برنامج طويل المدى لرصد الكهوف في شمال إسرائيل.

غاية الهدف 3.6. التواجد لفقمة الراهب في الجبل الأسود بصورة دائمة.

71. الهدف 3.6.1. استمرار تنفيذ مخطط للإبلاغ للكشف عن التواجد العرضي لفقمة الراهب وإنذار السلطات على طول المنطقة الساحلية للجبل الأسود.

72. **الهدف 3.6.2**. الانتهاء من دراسات تقييم الموانئ الساحلية، وتنفيذ برامج طويلة الأجل لرصد الكهوف في الجبل الأسود.

غاية الهدف 3.7. تمكين تنفيذ غاية الهدفين 3.1 - 3.6 من خلال أنشطة بناء القدرات المناسبة والتعاون دون الإقليمي.

73. الهدف 3.7.1. بناء القدرات.تنظيم دورات تدريبية في المجالات ذات الصلة بالمواقع المدرجة في غاية الهدفين 3.1 - 3.6، بدعم من اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب (راجع الهدف الموضوعي 1.2.2.1).

سيركز التدريب، على الأقل في البداية، على المجموعات الوطنية/المحلية التي تعمل على وضع برامج رصد وتوعية موجهة نحو تخفيف التهديدات الرئيسية التي تتعرض لها فقمة الراهب (القتل العمد، وتدهور الموانئ، والتشابكات العرضية). يمكن أن تستهدف أنشطة بناء القدرات أيضًا الجهات المعنية التي حددها المجموعات الوطنية/المحلية بدعم من اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب (على سبيل المثال، الصيادون وشركات السياحة وموظفو إنفاذ القوانين والقضاة). سيتم إعداد الدورات التدريبية بالتعاون مع المجموعات المحلية وسيبته "خدمة مشورة" مستمرة أو عملية مصاحبة لضمان تحقيق الاستفادة الكاملة من الجهد المبذول.

74. الهدف 3.7.2. مناقشة عملية تبسيط نتائج المشاهدة ورصد الكهوف المنفذة في غاية الهدفين 3.1 - 3.4 أعلاه على المستوى دون الإقليمي من أجل تقييم حالة الأنواع في بلدان "المجموعة ب" بشكل أفضل في سياق جغرافي يتجاوز حدود البلد، ومن أجل تحديد المجالات ذات الأولوية التي تكون فيها تدابير الحماية المكانية ضرورية.

75. الهدف 3.7.3. بناء قدرات مديري المناطق البحرية المتمتعة بالحماية الذين يعملون في مناطق توزيع فقمة الراهب المحددة من خلال تنفيذ غاية الهدفين 3.1 - 3.6.

6، من أجل مناقشة تدابير الإدارة والتخفيف المحسنة التي سيتم تقديمها في المناطق البحرية الحالية المتمتعة بالحماية.

76. الهدف 3.7.4. تنفيذ الهدفين 3.1-3.6، قدر الإمكان، من خلال وضع أطر تعاون دولية، تهدف إلى ضمان تبادل الخبرات ورصد النتائج بين البلدان المجاورة بغرض تقييم الوضع دون الإقليمي وتحقيق أهداف الحفظ.

يكتسي هذا الهدف الأخير أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي لديها عدد محدود من الموانئ الساحلية المناسبة والمشاهدات المتكررة بالإضافة إلى البلدان التي تقع على حدودها مستعمرات التكاثر أو البلدان التي لديها مشاهدات وموانئ واسعة ومناسبة. قد يشمل ذلك مبادرات التعاون المتبادل التي تتضمن مزيجًا من المجموعة "أ" و"ب" و"ج" (أي تركيا وقبرص وسوريا ولبنان وإسرائيل وليبيا ومصر واليونان وألبانيا وإيطاليا والجبل الأسود وكرواتيا وإيطاليا وتونس والجزائر والمغرب).

الهدف 4. بلدان "المجموعة ج".

77. الإبلاغ بصورة متكررة عن تواجد فقمة الراهب في الموانئ التاريخية للأنواع في بلدان "المجموعة ج"، وترقية بلدان "المجموعة ج" هذه إلى "المجموعة ب". بمجرد ترقية جميع بلدان "المجموعة ج"، يتم حذف المجموعة ج.

غاية الهدف 4.1. الإبلاغ عن تواجد فقمة الراهب في مواقع سواحل البحر الأبيض المتوسط المغاربية والجزر المرفقة في الجزائر والمغرب وتونس وجزر إشفارن (إسبانيا) بشكل متكرر ودائم.

78. الهدف 4.1.1. تنفيذ مخطط للإبلاغ للكشف عن تواجد فقمة الراهب من خلال المشاهدة وإنذار السلطات على طول سواحل البحر الأبيض المتوسط المغاربية والجزر المرفقة التي تتميز بتواجد فقمة الراهب فيها منذ عهد بعيد وبالمشاهدات الحديثة. ويشمل ذلك مناطق مثل: شمال تونس والجزائر والمغرب وجزر إشفارن (إسبانيا)؛ وإجراء عمليات التوعية في المناطق المعنية.

79. الهدف 4.1.2. بدأت أنشطة رصد الكهوف على المدى الطويل في الموانئ الساحلية التي تم تحديدها على أنها مناسبة في المنتزه الوطني للحسمة ورأس ثلاثة المذراة من أجل تقييم تواجد فقمة الراهب في المنطقة الساحلية المغربية.

80. الهدف 4.1.3. بدأت أنشطة رصد الكهوف على المدى الطويل في الموانئ الساحلية التي تم تحديدها على أنها مناسبة في جزر إشفارن من أجل تقييم تواجد فقمة الراهب في المنطقة.

81. الهدف 4.1.4. بدأت أنشطة رصد الكهوف على المدى الطويل في الموانئ الساحلية التي تم تحديدها على أنها مناسبة في الدراسات السابقة التي أجريت في مواقع جزائرية مختارة من أجل تقييم تواجد فقمة الراهب في المنطقة.

82. الهدف 4.1.5. بدأت أنشطة رصد الكهوف على المدى الطويل في الموانئ الساحلية التي تم تحديدها على أنها مناسبة في جزر أرخبيل جالطة من أجل تقييم تواجد فقمة الراهب في المنطقة.

غاية الهدف 4.2. الإبلاغ عن تواجد فقمة الراهب في جزر البليار، إسبانيا، بشكل متكرر ودائم.

83. الهدف 4.2.1. تنفيذ مخطط للإبلاغ للكشف عن التواجد العرضي لفقمة الراهب وإنذار السلطات، وإجراء أعمال التوعية حول جزر البليار، إسبانيا.

غاية الهدف 4.3. الإبلاغ عن تواجد فقمة الراهب في البوسنة والهرسك وسلوفينيا بشكل متكرر ودائم.

84. الهدف 4.3.1. الرصد المنتظم لتواجد فقمة الراهب وإجراء أعمال التوعية في الموانئ التاريخية للأنواع في البوسنة والهرسك وسلوفينيا.

غاية الهدف 4.4. تأكيد تواجد فقمة الراهب في كورس بشكل متكرر ودائم.

85. الهدف 4.4.1. الرصد المنتظم لتواجد فقمة الراهب وإجراء أعمال التوعية في الموانئ التاريخية للأنواع في كورس.

غاية الهدف 4.5. الإبلاغ عن تواجد فقمة الراهب مرة أخرى في فرنسا القارية.

86. الهدف 4.5.1. الرصد المنتظم لتواجد فقمة الراهب وإجراء أعمال التوعية في الموانئ التاريخية للأنواع في كورس وفرنسا القارية.

غاية الهدف 4.6. الإبلاغ عن تواجد فقمة الراهب في ليبيا والقرب من غرب مصر بشكل متكرر ودائم.

87. الهدف 4.6.1. رصد بيئة وسلوك فقمة الراهب في ليبيا (برقة) والساحل المصري المجاور (بدءًا من الحدود مع ليبيا، بما في ذلك المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية في السلوم، إلى مرسى مطروح).

88. الهدف الموضوعي 4.6.1.1. إجراء مسح كامل لموائل فقمة الراهب الموجود في أقصى الساحل الشرقي الليبي الواقع على الحدود مع مصر، ورصد الكهوف على المدى الطويل في هذه المنطقة وكذلك في الكهوف المحددة في المشاريع السابقة.

89. الهدف الموضوعي 4.6.1.2. إجراء أعمال توعية في ليبيا، تستهدف السكان المحليين ولا سيما الصيادين، بهدف تعزيز الاحترام وجمع بيانات عن المشاهدات.

90. الهدف الموضوعي 4.6.1.3. إجراء مسح كامل لتواجد فقمة الراهب من خلال جمع بيانات عن المشاهدات وتنظيم فعاليات للتوعية في مصر (بدءًا من الحدود، بما في ذلك المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية في السلوم، إلى مرسى مطروح) بحلول عام 2025.

91. الهدف الموضوعي 4.6.1.4. إجراء مسح كامل لموائل فقمة الراهب في المناطق المصرية التي تتميز بالمشاهدات المتكررة وبوجود ساحل مناسب من الناحية الجيومورفولوجية، ورصد الكهوف على المدى الطويل.

غاية الهدف 4.7. الإبلاغ عن تواجد فقمة الراهب في مالطا.

92. الهدف 4.7.1. الرصد المنتظم لتواجد فقمة الراهب وإجراء أعمال التوعية في الموائل التاريخية لأنواع في مالطا.

غاية الهدف 4.8. تأكيد تواجد فقمة الراهب في سوريا بشكل متكرر ودائم.

93. الهدف 4.8.1. استمرار تنفيذ مخطط للإبلاغ للكشف عن التواجد العرضي لفقمة الراهب وإنذار السلطات على طول المنطقة الساحلية السورية، وإجراء أعمال التوعية في المناطق المعنية.

غاية الهدف 4.9. تمكين تنفيذ غاية الهدفين 4.1 - 4.8. من خلال القيام بأنشطة بناء القدرات المناسبة والتعاون دون الإقليمي.

94. الهدف 4.9.1. بناء القدرات: تنظيم دورات تدريبية في المواقع المدرجة في غاية الهدفين 4.1-4.8، بدعم من اللجنة الاستشارية لفقمة الراهب (راجع الهدف الموضوعي 1.2.2.1).

95. الهدف 4.9.2. تنفيذ الهدفين 4.1-4.8، قدر الإمكان، من خلال وضع أطر تعاون دولية، تهدف إلى ضمان تبادل الخبرات ورصد النتائج بين البلدان المجاورة بغرض تقييم الوضع دون الإقليمي وتحقيق أهداف الحفظ (راجع الهدف 3.7.4).

III. مراجعة الإستراتيجية

96. الأفق الزمني المقترح لهذه الإستراتيجية هو ست سنوات، إذ يجب الانتهاء منها في عام 2025، عند إجراء مراجعة شاملة لإنجازات الإستراتيجية وأوجه قصورها، مع مراعاة الإجراءات المحتملة التي يتعين اتخاذها بعد عام 2025. يتزامن هذا التوقيت أيضاً مع العملية التي تتطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقديم تقارير بشأن الموائل، الأمر الذي يسهل تنفيذ إجراءات الإستراتيجية التي تتخذها هذه الدول. سيساهم ذلك أيضاً في التوجيه الإطاري للإستراتيجية البحري (MSFD) في عام 2022.

97. يوصى أيضاً بإجراء تقييم منتصف المدة لنتائج التنفيذ في عام 2022، لتقييم بلوغ الأهداف والغايات ضمن الإطار الزمني للإستراتيجية ولتحديد التعديلات المتواضعة، إذا لزم الأمر.

المراجع

- Anonymous. 2008. Mediterranean News: Spain. Seal returns after 50-year absence. The Monachus Guardian 11(2).
- Anonymous. 2010. Mediterranean News: Lebanon. Seal sightings in Lebanon. The Monachus Guardian 13(2).
- Anonymous. 2012. <http://www.monachus-guardian.org/wordpress/2012/08/23/monk-seal-sighting-in-albania/>
- Alfaghi I.A., Abed A.S., Dendrinis P., Psaradellis M., Karamanlidis A.A. 2013. First confirmed sighting of the Mediterranean monk seal (*Monachus monachus*) in Libya since 1972. Aquatic Mammals 39(1):81-84. DOI 10.1578/AM.39.1.2013.81
- Bakiu R., Cakalli M. 2018. New Mediterranean biodiversity records (December 2017). 5.2 Recent sightings of the Mediterranean monk seal (*Monachus monachus*) in the Albanian Ionian Sea. Mediterranean Marine Science 18:542–544.
- Bouderbala M., Bouras D., Bekrattou D., Doukara K., Abdelghani M.F., Boutiba Z. 2007. First recorded instance of a hooded seal (*Cystophora cristata*) in Algeria. The Monachus Guardian 10(1).
- Bundone L., Panou A., Molinaroli E. 2019. On sightings of (vagrant?) monk seals, *Monachus monachus*, in the Mediterranean Basin and their importance for the conservation of the species. Aquatic Conservation, marine and freshwater ecosystems. Online version 20 February 2019 <https://doi.org/10.1002/aqc.3005>
- Font A., Mayol J. 2009. Mallorca's lone seal: the 2009 follow-up. The Monachus Guardian 12(2).
- GFCM. 2011. Recommendation GFCM/35/2011/5 on fisheries measures for the conservation of the Mediterranean monk seal (*Monachus monachus*) in the GFCM Competence Area. Report of the General Fisheries Commission for the Mediterranean's 35th Session, Rome.
- Gomerčić T., Huber D., Đuras Gomerčić M., Gomerčić H. 2011. Presence of the Mediterranean monk seal (*Monachus monachus*) in the Croatian part of the Adriatic Sea. Aquatic Mammals 37(3):243-247. DOI 10.1578/AM.37.3.2011.243
- Güçlüsoy H., Kýraç C.O., Veryeri N.O., Savas Y. 2004. Status of the Mediterranean monk seal, *Monachus monachus* (Hermann, 1779) in the coastal waters of Turkey. E.U. Journal of Fisheries & Aquatic Sciences 21(3-4):201–210.
- Gucu A.C. 2004. Is the broken link between two isolated colonies in the Northeastern Mediterranean re-establishing? The Monachus Guardian 7(2).
- Gucu A.C., Sakinan S., Ok M. 2009b. Occurrence of the critically endangered Mediterranean monk seal, *Monachus monachus* (Hermann, 1779), at Olympos-Beydaglarý National Park, Turkey. Zoology in the Middle East 46:3-8.
- Hamza A., Mo G., Tayeb K. 2003. Results of a preliminary mission carried out in Cyrenaica, Libya, to assess monk seal presence and potential coastal habitat. The Monachus Guardian 6(1).
- IUCN/SSC. 2008. Strategic planning for species conservation: a handbook. Version 1.0. IUCN Species Survival Commission, Gland, Switzerland. 104 p.
- Jony M., Ibrahim A. 2006. The first confirmed record for Mediterranean monk seals in Syria. Abstract, p. 54 in: UNEP/MAP, RAC/SPA. 2006. Report of the International Conference on Monk Seal Conservation. Antalya, Turkey, 17-19 September 2006. 69 p.
- Khatib B. 2016. Evaluating the status of Monk seal population in Lebanon Date of Report: 25 January 2016. CEPF FINAL PROJECT COMPLETION REPORT <https://www.cepf.net/sites/default/files/sg71038-final-report.pdf>
- Marcou, M. 2015. The Mediterranean monk seal *Monachus monachus* in Cyprus. The Monachus Guardian. Available at: <http://www.monachus-guardian.org/wordpress/2015/05/21/themediterranean-monk-seal-monachus-monachus-in-cyprus/>. (March 2017).
- Mo G. 2011. Mediterranean monk seal (*Monachus monachus*) sightings in Italy (1998-2010) and implications for conservation. Aquatic Mammals 37(3):236-240. DOI 10.1578/AM.37.3.2011.236

- Mo G., Bazairi H., Bayed A., Agnesi S. 2011. Survey on Mediterranean monk seal (*Monachus monachus*) sightings in Mediterranean Morocco. *Aquatic Mammals* 37(3):248-255. DOI 10.1578/AM.37.3.2011.248
- Mo G., Gazo M., Ibrahim A., Ammar I., Ghanem W. 2003. Monk seal presence and habitat assessment: results of a preliminary mission carried out in Syria. *The Monachus Guardian* 6(1).
- Notarbartolo di Sciara G., Adamantopoulou S., Androukaki E., Dendrinis P., Karamanlidis A.A., Paravas V., Kotomatas S. 2009. National strategy and action plan for the conservation of the Mediterranean monk seal in Greece, 2009-2015. Report on evaluating the past and structuring the future. Publication prepared as part of the LIFE-Nature Project: MOFI: Monk Seal and Fisheries: mitigating the conflict in Greek Seas. Hellenic Society for the Study and Protection of the p. 71Mediterranean monk seal (MOM), Athens.
- Notarbartolo di Sciara G., Fouad M. 2011. Monk seal sightings in Egypt. *The Monachus Guardian*, online edition. 29 April 2011.
- Panou A. 2009. Monk seal sightings in the central Ionian Sea: a network of fishermen for the protection of the marine resources. Archipelagos – Environment and Development, Greece. Presentation at the “Who are our seals?” Workshop, European Cetacean Society Annual Conference, Istanbul, Turkey, 28 February 2009, 6 p.
- Panou A., Varda D., Bundone L. 2017. The Mediterranean monk seal, *Monachus monachus*, in Montenegro. In V. Pešić (Ed.), *The Proceedings of the 7th International Symposium of Ecologists—October 2017* (pp. 94–101). Podgorica, Montenegro: Institute for 7ISEM7, Sutomore, Montenegro, 4-Biodiversity and Ecology.
- RAC/SPA 2012. http://www.rac-spa.org/monk_seal_death
- Scheinin A.P., Goffman O., Elasar M., Perelberg A., Kerem D.H. 2011. Mediterranean monk seal (*Monachus monachus*) resighted along the Israeli coastline after more than half a century. *Aquatic Mammals* 37(3):241-242. DOI 10.1578/AM.37.3.2011.241
- Sergeant D., Ronald K., Boulva J., Berkes F. 1979. The recent status of *Monachus monachus* the Mediterranean monk seal. Pp. 31-54 in: K. Ronald, R. Duguay (editors), *The Mediterranean monk seal. Proceedings of the First International Conference, Rhodes, Greece, 2-5 May 1978*. UNEP Technical Series, Volume 1. Pergamon Press, Oxford. 183 p.
- UNEP-MAP-RAC/SPA. 1994. Present status and trend of the Mediterranean monk seal (*Monachus monachus*) populations. Meeting of experts on the evaluation of the implementation of the Action Plan for the management of the Mediterranean monk seal, Rabat, Morocco, 7-9 October 1994. UNEP(OCA)/MED WG. 87/3. 44 p.
- UNEP-MAP-RAC/SPA. 2003a. Action Plan for the management of the Mediterranean monk seal (*Monachus monachus*). Reprinted, RAC/SPA, Tunis. 12 p.
- UNEP-MAP-RAC/SPA. 2003b. The conservation of the Mediterranean monk seal: proposal of priority activities to be carried out in the Mediterranean Sea. Sixth Meeting of National Focal Points for SPAs, Marseilles, 17-20 June 2003. UNEP(DEC)/MED WG.232/Inf 6. 45 p.
- UNEP-MAP-RAC/SPA. 2005. Rapid assessment survey of important marine turtle and monk seal habitats in the coastal area of Albania, October – November 2005, By M. White, I., Haxhiu, V. p. 36Kouroutos, A., Gace, A., Vaso, S. Beqiraj, A. Plytas and Z. Dedej.
- UNEP-MAP-RAC/SPA. 2006. Propositions d’actions concrètes pour la mise en oeuvre d’un plan de p. 42conservation et de gestion pour le phoque moine sur le littoral ouest algérien. Par Z. Boutiba.
- UNEP-MAP-RAC/SPA, 2011. National action plan for the conservation of the Mediterranean monk seal in Cyprus. by Demetropoulos A. Contract RAC/SPA: N°20/RAC/SPA_2011. 24 p.
- UNEP-MAP-RAC/SPA, 2012. Action Plan for the conservation/management of the Monk seal in low density areas of the Mediterranean. by Gazo M., Mo G. Contract RAC/SPA, MoU n. 34/RAC/SPA_2011. 29 p.
- UNEP-MAP-RAC/SPA 2013. Draft regional strategy for the conservation of the monk seals in the Mediterranean, 2014--2020. By G. Notarbartolo di Sciara. Contract RAC/SPA N° 33. 37 p.

- Anonymous. 2008. Mediterranean News: Spain. Seal returns after 50-year absence. The Monachus Guardian 11(2).
- Anonymous. 2010. Mediterranean News: Lebanon. Seal sightings in Lebanon. The Monachus Guardian 13(2).
- Anonymous. 2012. <http://www.monachus-guardian.org/wordpress/2012/08/23/monk-seal-sighting-in-albania/>
- Alfaghi I.A., Abed A.S., Dendrinou P., Psaradellis M., Karamanlidis A.A. 2013. First confirmed sighting of the Mediterranean monk seal (*Monachus monachus*) in Libya since 1972. Aquatic Mammals 39(1):81-84. DOI 10.1578/AM.39.1.2013.81
- Bakiu R., Cakalli M. 2018. New Mediterranean biodiversity records (December 2017). 5.2 Recent sightings of the Mediterranean monk seal (*Monachus monachus*) in the Albanian Ionian Sea. Mediterranean Marine Science 18:542–544.
- Bouderbala M., Bouras D., Bekrattou D., Doukara K., Abdelghani M.F., Boutiba Z. 2007. First recorded instance of a hooded seal (*Cystophora cristata*) in Algeria. The Monachus Guardian 10(1).
- Bundone L., Panou A., Molinaroli E. 2019. On sightings of (vagrant?) monk seals, *Monachus monachus*, in the Mediterranean Basin and their importance for the conservation of the species. Aquatic Conservation, marine and freshwater ecosystems. Online version 20 February 2019 <https://doi.org/10.1002/aqc.3005>
- Font A., Mayol J. 2009. Mallorca's lone seal: the 2009 follow-up. The Monachus Guardian 12(2).
- GFCM. 2011. Recommendation GFCM/35/2011/5 on fisheries measures for the conservation of the Mediterranean monk seal (*Monachus monachus*) in the GFCM Competence Area. Report of the General Fisheries Commission for the Mediterranean's 35th Session, Rome.
- Gomerčić T., Huber D., Đuras Gomerčić M., Gomerčić H. 2011. Presence of the Mediterranean monk seal (*Monachus monachus*) in the Croatian part of the Adriatic Sea. Aquatic Mammals 37(3):243-247. DOI 10.1578/AM.37.3.2011.243
- Güçlüsoy H., Kýraç C.O., Veryeri N.O., Savas Y. 2004. Status of the Mediterranean monk seal, *Monachus monachus* (Hermann, 1779) in the coastal waters of Turkey. E.U. Journal of Fisheries & Aquatic Sciences 21(3-4):201–210.
- Gucu A.C. 2004. Is the broken link between two isolated colonies in the Northeastern Mediterranean re-establishing? The Monachus Guardian 7(2).
- Gucu A.C., Sakinan S., Ok M. 2009b. Occurrence of the critically endangered Mediterranean monk seal, *Monachus monachus* (Hermann, 1779), at Olympos-Beydaglarý National Park, Turkey. Zoology in the Middle East 46:3-8.
- Hamza A., Mo G., Tayeb K. 2003. Results of a preliminary mission carried out in Cyrenaica, Libya, to assess monk seal presence and potential coastal habitat. The Monachus Guardian 6(1).
- IUCN/SSC. 2008. Strategic planning for species conservation: a handbook. Version 1.0. IUCN Species Survival Commission, Gland, Switzerland. 104 p.
- Jony M., Ibrahim A. 2006. The first confirmed record for Mediterranean monk seals in Syria. Abstract, p. 54 in: UNEP/MAP, RAC/SPA. 2006. Report of the International Conference on Monk Seal Conservation. Antalya, Turkey, 17-19 September 2006. 69 p.
- Khatib B. 2016. Evaluating the status of Monk seal population in Lebanon Date of Report: 25 January 2016. CEPF FINAL PROJECT COMPLETION REPORT <https://www.cepf.net/sites/default/files/sg71038-final-report.pdf>
- Marcou, M. 2015. The Mediterranean monk seal *Monachus monachus* in Cyprus. The Monachus Guardian. Available at:

<http://www.monachus-guardian.org/wordpress/2015/05/21/themediterranean-monk-seal-monachus-monachus-in-cyprus/>. (March 2017).

Mo G. 2011. Mediterranean monk seal (*Monachus monachus*) sightings in Italy (1998-2010) and implications for conservation. *Aquatic Mammals* 37(3):236-240. DOI 10.1578/AM.37.3.2011.236

Mo G., Bazairi H., Bayed A., Agnesi S. 2011. Survey on Mediterranean monk seal (*Monachus monachus*) sightings in Mediterranean Morocco. *Aquatic Mammals* 37(3):248-255. DOI 10.1578/AM.37.3.2011.248

Mo G., Gazo M., Ibrahim A., Ammar I., Ghanem W. 2003. Monk seal presence and habitat assessment: results of a preliminary mission carried out in Syria. *The Monachus Guardian* 6(1).

Notarbartolo di Sciara G., Adamantopoulou S., Androukaki E., Dendrinou P., Karamanlidis A.A., Paravas V., Kotomatas S. 2009. National strategy and action plan for the conservation of the Mediterranean monk seal in Greece, 2009-2015. Report on evaluating the past and structuring the future. Publication prepared as part of the LIFE-Nature Project: MOFI: Monk Seal and Fisheries: mitigating the conflict in Greek Seas. Hellenic Society for the Study and Protection of the Mediterranean monk seal (MOM), Athens. 71 p.

Notarbartolo di Sciara G., Fouad M. 2011. Monk seal sightings in Egypt. *The Monachus Guardian*, online edition. 29 April 2011.

Panou A. 2009. Monk seal sightings in the central Ionian Sea: a network of fishermen for the protection of the marine resources. Archipelagos – Environment and Development, Greece. Presentation at the “Who are our seals?” Workshop, European Cetacean Society Annual Conference, Istanbul, Turkey, 28 February 2009, 6 p.

Panou A., Varda D., Bundone L. 2017. The Mediterranean monk seal, *Monachus monachus*, in Montenegro. In V. Pešić (Ed.), *The Proceedings of the 7th International Symposium of Ecologists—ISEM7*, Sutomore, Montenegro, 4-7 October 2017 (pp. 94–101). Podgorica, Montenegro: Institute for Biodiversity and Ecology.

RAC/SPA 2012. http://www.rac-spa.org/monk_seal_death

Scheinin A.P., Goffman O., Elasar M., Perelberg A., Kerem D.H. 2011. Mediterranean monk seal (*Monachus monachus*) resighted along the Israeli coastline after more than half a century. *Aquatic Mammals* 37(3):241-242. DOI 10.1578/AM.37.3.2011.241

Sergeant D., Ronald K., Boulva J., Berkes F. 1979. The recent status of *Monachus monachus* the Mediterranean monk seal. Pp. 31-54 in: K. Ronald, R. Duguay (editors), *The Mediterranean monk seal. Proceedings of the First International Conference*, Rhodes, Greece, 2-5 May 1978. UNEP Technical Series, Volume 1. Pergamon Press, Oxford. 183 p.

UNEP-MAP-RAC/SPA. 1994. Present status and trend of the Mediterranean monk seal (*Monachus monachus*) populations. Meeting of experts on the evaluation of the implementation of the Action Plan for the management of the Mediterranean monk seal, Rabat, Morocco, 7-9 October 1994. UNEP(OCA)/MED WG. 87/3. 44 p.

UNEP-MAP-RAC/SPA. 2003a. Action Plan for the management of the Mediterranean monk seal (*Monachus monachus*). Reprinted, RAC/SPA, Tunis. 12 p.

UNEP-MAP-RAC/SPA. 2003b. The conservation of the Mediterranean monk seal: proposal of priority activities to be carried out in the Mediterranean Sea. Sixth Meeting of National Focal Points for SPAs, Marseilles, 17-20 June 2003. UNEP(DEC)/MED WG.232/Inf 6. 45 p.

UNEP-MAP-RAC/SPA. 2005. Rapid assessment survey of important marine turtle and monk seal habitats in the coastal area of Albania, October – November 2005, By M. White, I. Haxhiu, V. Kouroutos, A. Gace, A. Vaso, S. Beqiraj, A. Plytas and Z. Dedej. 36 p.

UNEP-MAP-RAC/SPA. 2006. Propositions d’actions concrètes pour la mise en oeuvre d’un plan de conservation et de gestion pour le phoque moine sur le littoral ouest algérien. Par Z. Boutiba. 42 p.

UNEP-MAP-RAC/SPA, 2011. National action plan for the conservation of the Mediterranean monk seal in Cyprus. by Demetropoulos A. Contract RAC/SPA: N°20/RAC/SPA_2011. 24 p.

UNEP-MAP-RAC/SPA, 2012. Action Plan for the conservation/management of the Monk seal in low density areas of the Mediterranean. by Gazo M., Mo G. Contract RAC/SPA, MoU n. 34/RAC/SPA_2011. 29 p.

UNEP-MAP-RAC/SPA 2013. Draft regional strategy for the conservation of the monk seals in the Mediterranean, 2014--2020. By G. Notarbartolo di Sciara. Contract RAC/SPA N° 33. 37 p.

المرفق الثالث

خطة عمل محدثة للحفاظ على السلاحف البحرية في البحر الأبيض المتوسط

جدول المحتويات

21	I	مقدمة
23	II	الأهداف
23	III	الأولويات
23	III.1	حماية وإدارة الأنواع وموائلها
24	III.2	البحث والرصد
24	III.3	توعية الجمهور وتثقيفه
24	III.4	بناء القدرات/التدريب
25	III.5	التنسيق
25	IV	تدابير التنفيذ
25	IV.1	الحماية والإدارة
27	IV.2	البحث العلمي والرصد
28	IV.3	توعية الجمهور وتثقيفه
28	IV.4	بناء القدرات/التدريب
29	IV.5	خطط العمل الوطنية
29	IV.6	هيكل التنسيق الإقليمي
30	IV.7	المشاركة
30	IV.8	"شركاء خطة العمل"
31		المرفق الأول - الجدول الزمني للتنفيذ
33		المرفق الثاني - توصيات وإرشادات حول التوسيم في البحر الأبيض المتوسط
33	VI.1	توصيات عامة
33	VI.2	مبادئ توجيهية أساسية لتقليل الأضرار/الاضطرابات التي تتعرض لها السلاحف عن طريق عملية التوسيم

I. مقدمة

1. أدرجت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة حماية السلاحف البحرية المتوسطية ضمن أهدافها ذات الأولوية للفترة 1985-1995 (إعلان جنوة، سبتمبر 1985). ولهذا الغرض واستجابة للقلق الدولي المتزايد حول وضع السلاحف البحرية المتوسطية، التي تواجه تهديدات مختلفة، مثل الوفيات في معدات الصيد وفقدان الموائل الحيوية على الأرض (شواطئ التعشيش)، اعتمدت خطة العمل من أجل الحفاظ على السلاحف البحرية المتوسطية في عام 1989. في عام 1996، أكدت الأطراف التزامها بالحفاظ على السلاحف البحرية من خلال إدراج 5 أنواع من السلاحف البحرية المسجلة في البحر الأبيض المتوسط في قائمة الأنواع المعرضة للخطر والمهددة بالانقراض المرفقة بالبروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط (برشلونة، 1995). يدعو البروتوكول الأطراف إلى مواصلة التعاون في تنفيذ خطط العمل المعتمدة بالفعل.
2. منذ عام 1989، جرت مراجعة خطة العمل ثلاث مرات. جرت المراجعة الأولى في عام 1999، عند اعتماد النسخة المحدثة من خطة العمل في المؤتمر الحادي عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (COP11 Malta). وجرت المراجعة الثانية في عام 2007 وتناولت فقط تحديث الجدول الزمني للفترة 2008-2013. وجرت المراجعة الأخيرة في عام 2013 حيث تم تحديث الجدول الزمني للفترة 2014-2019.
3. يوجد نوعان من السلاحف في البحر الأبيض المتوسط هما السلحفاة البحرية ضخمة الرأس (*Caretta caretta*) والسلحفاة البحرية الخضراء (*Chelonia mydas*). يتم تسجيل رؤية سلحفاة المحيط جلدية الظهر (*Dermochelys coriacea*) بشكل منتظم إلى حد ما في هذا البحر، في حين أنه نادراً ما تتم مشاهدة النوعين الآخرين (لجأة صقرية المنقار ولجأة كعب). تدخل السلاحف البحرية ضخمة الرأس أيضاً البحر الأبيض المتوسط من المحيط الأطلسي كصغار في مرحلتها المحيطية وتعود إلى المحيط الأطلسي.
4. السلاحف البحرية هي زواحف تطورت على الأرض. وعلى الرغم من تكيفها جيداً للعيش في البحر، إلا أن صلاتها بأسلافها، تجعلها ترجع إلى الأرض لتضع بيضها وتتكاثر. أدى الاستغلال المكثف للسلاحف خلال معظم القرن الماضي إلى انهيار فعلي لتجمعات السلاحف في البحر الأبيض المتوسط. تواجه التجمعات المتبقية تهديدات جديدة نسبياً مثل الصيد العرضي والوفيات في معدات الصيد وفقدان موائل التعشيش وكذلك ابتلاع المواد البلاستيكية والاشتباكات. يحتاج الحفاظ على السلاحف، نتيجة لخصائصها البيولوجية، إلى معالجة التهديدات والقضايا على الأرض وفي البحر. السلاحف البحرية هي زواحف تعيش لفترة طويلة وبالتالي فإن استعادة التجمعات هي عملية تستغرق فترة طويلة. يشكل تكاثرها على الأرض تهديدات لها، لكنه من الناحية العملية يوفر فرصاً لمساعدة الأنواع على الانتعاش، على سبيل المثال عن طريق قلة تعرضها للاقتراس. تُعد المعرفة الجيدة بخصائصها البيولوجية واحتياجاتها أمراً ضرورياً إذا اغتُمت هذه الفرصة بشكل صحيح. لا تعشش السلاحف كل عام وتعتبر التقلبات الكبيرة التي تحدث من عام إلى آخر في نشاط التعشيش أمر معتاد، خاصة في السلاحف البحرية الخضراء. وبالتالي، لا بد من توفير بيانات طويلة الأجل عند دراسة التجمعات واستخلاص النتائج.
5. يجب أن تؤخذ القضايا الأوسع نطاقاً الخاصة بحفظ التنوع البيولوجي في الاعتبار عند حفظ أي نوع، مثل السلاحف البحرية. الأنواع المهددة بالانقراض هي عناصر من النظام الإيكولوجي ويجرى التأكيد هنا على الترابط القائم بين تنفيذ خطط عمل مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة المختلفة للأنواع المهددة بالانقراض والحفاظ على التنوع البيولوجي.
6. هناك دليل واضح على وجود آثار سلبية مهمة على تجمعات السلاحف البحرية المتوسطية بسبب الأنشطة البشرية. أخطر التهديدات/ الآثار الحالية التي يتعرض لها السلاحف هي:

a. تدهور الموائل بالغة الأهمية بالنسبة لدورة حياة السلاحف البحرية، مثل مناطق التعشيش والتغذية والمناطق التي تحتمي فيها من برودة الشتاء وممرات الهجرة الرئيسية

b. التأثيرات المباشرة على تجمعات السلاحف نتيجة للصيد العرضي في مصايد الأسماك والقنطريون والصيد الجائر واستغلال البيض والاصطدام بالقوارب

c. التلوث، الذي يمكن أن يكون له آثار على كل من الموائل والأنواع

7. تتزايد معرفة الأصول الوراثية للسلاحف البحرية وحالتها وخصائصها البيولوجية وسلوكها بشكل سريع في البحر الأبيض المتوسط وعلى الرغم من وجود ثغرات، إلا أنه تتوفر معلومات كافية لأغراض الحفظ. تُستخدم هذه المعلومات في تحديث وتحسين أحكام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الحالية للحفاظ على السلاحف البحرية المتوسطية⁴⁵. تتوفر معلومات كافية أيضاً في معظم الحالات لوضع خطط عمل وطنية للحفاظ على السلاحف البحرية.

8. يعد وضع وتنفيذ خطط عمل لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي طريقة فعالة لتوجيه الجهود التي تبذلها بلدان البحر الأبيض المتوسط وتنسيقها وتكثيفها لحماية التراث الطبيعي للمنطقة. يعترف نهج النظام الإيكولوجي المعتمد (EcAp) لإدارة الأنشطة البشرية الذي يهدف إلى الحفاظ على التراث البحري الطبيعي وحماية خدمات النظم الإيكولوجية الحيوية بأنه لتحقيق حالة بيئية جيدة، "يتم الحفاظ على التنوع البيولوجي أو تعزيزه".

في هذا السياق، تم وضع ثلاثة مؤشرات عامة تتعلق بالسلاحف البحرية ضمن 27 مؤشراً عاماً لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وسواحلها ومعايير التقييم المرتبطة به (IMAP):

المؤشر العام 3: نطاق التوزيع النوعي (الهدف الإيكولوجي الأول المتعلق بالتدبيبات البحرية والطيور البحرية والزواحف البحرية)؛

المؤشر العام 4: وفرة التجمعات في الأنواع المختارة (الهدف الإيكولوجي الأول المتعلق بالتدبيبات البحرية والطيور البحرية والزواحف البحرية)؛

المؤشر العام 5: الخصائص الديموغرافية للتجمعات (الهدف الإيكولوجي الأول، على سبيل المثال، حجم الجسم أو هيكل الفئة العمرية ونسبة الذكور إلى الإناث ومعدلات الخصوبة ومعدلات البقاء/الوفيات بالنسبة للتدبيبات البحرية والطيور البحرية والزواحف البحرية)

9. انصب تركيز تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017 (QSR) 8، في إطار التحليل الذي تم إجرائه حول المؤشر العام 3 (نطاق التوزيع النوعي)، والمؤشر العام 4 (وفرة التجمعات في الأنواع المختارة) والمؤشر العام 5 (الخصائص الديموغرافية للتجمعات) فيما يتعلق بالهدف الإيكولوجي الأول حول التدبيبات البحرية والطيور البحرية والزواحف البحرية، على الثغرات الرئيسية القائمة المتعلقة بالمعرفة الحالية حول وجود هذه الأنواع البحرية وتوزيعها واستخدامها للموائل وتفضيلاتها، مع التشديد على الحاجة إلى زيادة الجهود المبذولة لسد هذه الثغرات للتنبؤ بيقيناً بسلامة تجمعات السلاحف البحرية في المستقبل في البحر الأبيض المتوسط.

10. تم أخذ المعلومات من الواردة من مصادر مختلفة في الاعتبار في خطة العمل هذه. تعتبر الحماية والإدارة الفعالة لمناطق التعشيش، والتدابير العملية الرامية إلى الحد من الصيد العرضي للسلاحف، فضلاً عن إدارة مناطق التغذية، بالاستناد إلى المعلومات العلمية، من العناصر الرئيسية التي يمكن أن تساعد في ضمان بقاء واستعادة تجمعات السلاحف البحرية. تم إيلاء هذه العناصر الاهتمام الواجب،

كما تم إيلاء الاهتمام الواجب في هذه الخطة للمعلومات العلمية المتعلقة بديناميات التجمعات، والتوسيم، والخصائص البيولوجية، وعلم وظائف الأعضاء، والتوعية العامة وما إلى ذلك.

11. إن الحماية الفعالة والمستدامة للسلاحف البحرية المتوسطة تقتضي إدارة البحر الأبيض المتوسط ككل، مع أخذ نهج النظام الإيكولوجي في الاعتبار، وينبغي الاستفادة من الإجراءات التي اتخذتها جميع الجهات المعنية وتنفيذها بالتعاون مع المنظمات والبرامج والخطط على المستوى الوطني وفوق الوطني مثل خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ((MAP)؛ وخطط إدارة مصايد الأسماك (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط)؛ وفريق أخصائيو السلاحف البحرية (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة/اللجنة المعنية ببقاء الأنواع)؛ والهيئة الدولية لصيانة التونة في الأطلسي ((ICCAT)؛ واللجنة الدولية للاستكشاف العلمي في البحر الأبيض المتوسط ((ICSEM)؛ والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة؛ والمؤسسات البحثية؛ والجامعات، وما إلى ذلك.

12. تحدد خطة العمل هذه الأهداف والأولويات وتدابير التنفيذ في مختلف المجالات بالإضافة إلى تنسيقها. تعزز المكونات المختلفة لخطة العمل بعضها بعضاً وقد تعمل بطريقة تآزرية.

13. سيتم استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل في كل اجتماع من اجتماعات جهات التنسيق الوطنية لبروتوكولات المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي، على أساس التقارير الوطنية والتقارير المقدمة من مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة بشأن الجوانب الإقليمية لخطة العمل. سيتم تقييم خطة العمل وتنقيحها وتحديثها عند الضرورة، كل خمس سنوات، ما لم يُرى غير ذلك في اجتماعات جهات تنسيق المناطق المتمتعة بحماية خاصة.

II. الأهداف

14. يتمثل الهدف من خطة العمل هذه في استعادة تجمعات السلاحف البحرية ضخمة الرأس والسلاحف البحرية الخضراء في البحر الأبيض المتوسط (مع إعطاء الأولوية للسلاحف البحرية الخضراء، حيثما كان ذلك مناسباً) من خلال ما يلي:

- توفير الحماية المناسبة والحفاظ على موائل السلاحف البحرية وإدارتها، بما في ذلك مناطق التعشيش والتغذية والاحتماء من برودة الشتاء وممرات الهجرة الرئيسية.
- تحسين المعرفة العلمية من خلال البحث والرصد

III. الأولويات

15. الاعتراف بالتقدم المحرز خلال السنوات الماضية وانتشار المشاريع والأنشطة والإجراءات في العديد من بلدان المنطقة، إذ إن هذا يعتبر إجراءً شاملاً ذا أولوية لمواصلة وتعزيز مثل هذه المشاريع والأنشطة الجارية المتعلقة بالحفاظ على السلاحف البحرية والبحث عنها ورصدها. تم تحديد الأولويات التالية لكل عنصر من عناصر خطة العمل هذه:

III.1. حماية وإدارة الأنواع وموائلها

- وضع تشريعات محددة بشأن السلاحف البحرية وتنفيذها وتطبيقها؛
- الحماية والإدارة الفعالة لمناطق التعشيش (بما في ذلك البحار المجاورة)؛
- حماية وإدارة مناطق التغذية والاحتماء من برودة الشتاء والتزاوج وممرات الهجرة الرئيسية؛
- التقليل من الصيد العرضي ومكافحة عمليات القتل العمد.
- إصلاح شواطئ التعشيش المتهورة.

III.2. البحث والرصد

16. يجب تحسين المعرفة في المواضيع التالية:

- a. تحديد مناطق التزاوج والتغذية والاحتفاء من برودة الشتاء وممرات الهجرة الرئيسية؛
- b. تحديد مناطق التعشيش المحتملة والجديدة؛
- c. الخصائص البيولوجية للأنواع، لا سيما الجوانب المتعلقة بدورات الحياة وديناميات واتجاهات التجمعات والجينات الوراثية؛
- d. تقييم تفاعلات مصائد الأسماك (على سبيل المثال، الصيد العرضي) والوفيات المرتبطة بها، بما في ذلك تعديل معدات الصيد والقضايا الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة؛
- e. تقييم تقنيات إدارة شواطئ التعشيش وتحسينها؛
- f. تعزيز الشبكة الإقليمية للشبكات المعنية برعاية الثدييات البحرية الجانحة
- g. تعزيز آليات جمع البيانات المتعلقة بالسلاحف البحرية الجانحة من خلال الشبكات الوطنية المعنية برعاية الثدييات الجانحة ومراكز الإنقاذ.
- h. تقييم اتجاهات التجمعات من خلال برامج الرصد طويلة الأجل، سواء على شواطئ التعشيش أو في البحر بالاستناد إلى برنامج التقييم والرصد المتكاملين الذي تم وضعه في إطار عملية نهج النظام الإيكولوجي لاتفاقية برشلونة وكذلك متطلبات الرصد المنصوص عليها في إطار التوجيه الإطاري للإستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي.
- i. تأثير الملوثات (بما في ذلك المواد البلاستيكية) على صحة الأفراد والتجمعات، وكذلك تأثير تغير المناخ.

III.3. توعية الجمهور وتنقيته

17. لتنفيذ خطة العمل هذه، يلزم دعم الجمهور. يجب أن تستهدف الحملات الإعلامية والتنقيفية المتعلقة بقضايا الحفاظ على السلاحف مجموعات مثل:

- a. السكان المحليون لمناطق التعشيش وزوارها؛
- b. الصيادون والجهات المعنية الأخرى؛
- c. السياح والمنظمات ذات الصلة بالسياحة؛
- d. تلاميذ المدارس والمعلمون؛
- e. صناعات القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية.
- f. يمكن توفير التدريب/التعليم المناسب للجهات المعنية (مثل الصيادين والعاملين في قطاع السياحة)

III.4. بناء القدرات/التدريب

18. تدريب المديرين وغيرهم من الموظفين المعنيين بالمناطق المحمية على تقنيات الحفظ والإدارة وتدريب العلماء والباحثين وغيرهم من الموظفين على تقنيات الحفظ والبحث والرصد في القضايا ذات الأولوية التي تغطيها خطة العمل.

III.5. التنسيق

19. تشجيع التعاون وتعزيزه والتنسيق بين الأطراف المتعاقدة، وشركاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، والمنظمات ذات الصلة، والمشاريع المنفذة في مجال حفظ السلاحف البحرية.

يجب إعطاء الأولوية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل هذه بانتظام.

IV. تدابير التنفيذ

20. لا يمكن تنفيذ التدابير الموصى بها في خطة العمل هذه إلا بدعم مناسب من الأطراف والمنظمات الدولية المختصة، خاصة فيما يتعلق بتوفير الدعم المالي الكافي، من خلال برامج التمويل الوطنية والإقليمية ومن خلال دعم الطلبات المقدمة إلى الجهات المانحة لتمويل المشاريع. تم إحراز تقدم كبير خلال السنوات الماضية، كما انتشرت المشاريع والبرامج والأنشطة والإجراءات في العديد من البلدان في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط. من المتوقع أن يُستفاد في تنفيذ وتنسيق هذه الأنشطة الجارية المتعلقة بحفظ السلاحف البحرية والبحث عنها ورصدها من أحكام خطة العمل هذه.

IV.1. الحماية والإدارة

21. يوصى باتخاذ التدابير التالية فيما يتعلق بالحماية والإدارة:

(a) التشريع

22. يجب على الأطراف المتعاقدة التي لم توفر بعد الحماية القانونية للسلاحف البحرية أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن.

23. يجب على كل طرف من الأطراف المتعاقدة أن وضع وتنفيذ التشريعات اللازمة لحماية و/أو حفظ و/أو إدارة المناطق المهمة للسلاحف البحرية في أقرب وقت ممكن، مثل التعشيش (بما في ذلك البحار المجاورة)، ومناطق التغذية والاحتواء من برودة الشتاء والتزاوج وممرات الهجرة الرئيسية.

24. من أجل تحقيق ما ذكر أعلاه، يجب على الأطراف المتعاقدة مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والتشريعات التي تتجاوز الحدود الوطنية وكذلك "المبادئ التوجيهية لسن التشريعات واللوائح المتعلقة بحفظ وإدارة تجمعات السلاحف البحرية وموائلها" لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة.

25. يجب إنفاذ التشريعات المتعلقة بالقتل المتعمد وتحديثها في بعض البلدان ووضعها في البلدان الأخرى التي تفتقر تمامًا إلى هذه التدابير

(b) حماية الموائل وإدارتها

26. ينبغي وضع خطط الإدارة المتكاملة وتنفيذها في المناطق الأرضية والبحرية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للتعشيش والتغذية والاحتواء من برودة الشتاء والتزاوج وكذلك ممرات الهجرة الرئيسية.

27. ينبغي وضع التدابير وقواعد الإدارة التي تهدف إلى حماية الموائل بالغة الأهمية وتنفيذها، في البر والبحر. في حالة مناطق التعشيش، يجب أن تغطي هذه التدابير قضايا مثل إمكانية وصول الجمهور، واستخدام المركبات، وركوب الخيل، واستخدام الأنوار الاصطناعية، والأنشطة الملاحية، وتقليل الاقتراس، والغمر، والاضطرابات التي تحدث أثناء التعشيش، والاضطرابات في المياه المجاورة، وما إلى ذلك، وفي حالة المناطق البحرية، يجب أن تعالج مثل هذه التدابير

حركة القوارب وصيد الأسماك.
يتم تشجيع الأطراف المتعاقدة على استخدام "المبادئ التوجيهية الخاصة بإنشاء وإدارة المناطق المتمتعة بحماية خاصة
للسلاحف البحرية في البحر الأبيض المتوسط" لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة⁹

28. يعتبر تدريب الموظفين المشاركين في أنشطة الحماية والإدارة شرطاً أساسياً للإدارة الجيدة.

(c) التقليل من الصيد العرضي ومكافحة عمليات القتل العمد.

29. يمكن الحد من الصيد العرضي والوفيات عن طريق ما يلي:

a. تطبيق اللوائح المناسبة المتعلقة بعمق مياه صيد الأسماك والمواسم ومعدات الصيد، وما إلى ذلك، وخاصة في المناطق التي ترتفع فيها نسبة السلاحف؛

b. تعديل معدات الصيد وأساليبه وإستراتيجياته التي أثبتت فعاليتها، وعند الاقتضاء، إدخالها في التشريعات المتعلقة بمصايد الأسماك وممارسات الصيد؛

c. تعليم الصيادين وتدريبهم على نقل السلاحف التي يتم صيدها بالصدفة والتعامل معها وإطلاقها وتسجيلها بشكل صحيح.

يرد وصف كيفية استخدام الطرق المناسبة في منشور مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة "دليل الصيادين للتعامل مع السلاحف البحرية"

30. يمكن مكافحة القتل والاستغلال المتعمدين للسلاحف البحرية عن طريق ما يلي:

a. تطبيق وإنفاذ التشريعات المناسبة؛

b. القيام بحملات بين الصيادين من أجل حثهم على إطلاق السلاحف البحرية التي يتم صيدها بالصدفة والمشاركة في شبكات المعلومات الخاصة بالسلاحف (الإبلاغ عن مشاهدات السلاحف، والوسوم، والمشاركة في برامج التوسيم، وما إلى ذلك)؛

c. القيام بحملات للصيادين والسكان المحليين لتيسير تنفيذ التشريعات التي تحظر استغلال/استهلاك وتجارة/استخدام جميع المنتجات المشتقة من السلاحف البحرية.

d. سوف يساعد ما سبق على الحد من تشويه وقتل السلاحف بسبب الجهل و/أو التحامل.

(d) تدابير أخرى لتقليل الوفيات

31. يُقترح إنشاء وتشغيل مراكز إنقاذ ومحطات إسعافات أولية كوسيلة إضافية للحد من معدل وفيات السلاحف. قد تلعب مراكز الإنقاذ أيضًا دورًا مهمًا في الحفاظ على التجمعات من خلال المساهمة في أنشطة مثل رفع الوعي والتثقيف وجمع البيانات.

يوصى باستخدام "المبادئ التوجيهية لتحسين مشاركة مراكز الإنقاذ البحرية للسلاحف البحرية" لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة.

32. هناك حاجة إلى وضع منهجية مشتركة لإدارة مراكز الإنقاذ بما في ذلك طرق جمع ونقل البيانات ذات الصلة

33. يعد تدريب الموظفين المعنيين أمرًا ضروريًا. بالإضافة إلى ذلك، يجب إنشاء شبكة إنقاذ على مستوى البحر الأبيض المتوسط، للمساعدة في تبادل المعرفة والخبرات بين الأشخاص المعنيين بالسلاحف عند مواجهة صعوبات. يجب أن تتضمن الشبكة مراكز الإنقاذ الموجودة بالفعل كما يجب تشجيع إنشاء مراكز إنقاذ جديدة في البلدان التي تفتقر حاليًا إلى الهياكل المناسبة.

IV.2. البحث العلمي والرصد

34. ينبغي أن تركز برامج البحث والرصد وتبادل المعلومات على المجالات ذات الأولوية للحفاظ على تجمعات السلاحف البحرية، وذلك باستخدام طرق مختلفة، مثل المسوحات الشاطئية ورصد شواطئ التعشيش - وخاصة الرصد على المدى الطويل، والتوسيم (مراعاة أحكام المبادئ التوجيهية للتوسيم لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)، وتسجيل البيانات، والقياس عن بعد عبر الأقمار الصناعية، وأنظمة المعلومات الجغرافية (GIS)، وعلم الوراثة، والمراقبين على متن السفن، والنمذجة.

(a) البحث العلمي

يجب أن تتضمن برامج البحث عدة أمور منها ما يلي (الترتيب ليس بحسب الأولوية):

- a. تحديد مناطق التزاوج والتغذية والاحتماء من برودة الشتاء وممرات الهجرة الرئيسية؛
- b. تحديد مناطق التعشيش المحتملة أو الجديدة؛
- c. الخصائص البيولوجية للأنواع، لا سيما الجوانب المتعلقة بدورات الحياة وديناميات واتجاهات التجمعات والجينات الوراثية. يتم تشجيع الأطراف المتعاقدة على استخدام "المبادئ التوجيهية لتوحيد المنهجيات من أجل تقدير المؤشرات الديموغرافية لتجمعات السلاحف البحرية في البحر الأبيض المتوسط".
- d. تقييم الصيد العرضي للسلاحف ومعدلات الوفيات ذات الصلة من معدات الصيد المختلفة، بما في ذلك مصائد الأسماك الحرفية والصغيرة الحجم؛
- e. ينبغي جمع البيانات المتعلقة بآثار إدخال تعديلات على معدات الصيد (السنانير الجديدة وما إلى ذلك) وإستراتيجيات الصيد من أجل تقييم آثارها على معدلات وفيات السلاحف ومعدلات الصيد وكذلك الآثار على الأنواع الأخرى؛
- f. يجب تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتنفيذ تدابير الحفاظ على السلاحف والتي يمكن أن تؤثر على مصائد الأسماك؛

g. تطوير تقنيات لإدارة شواطئ التعشيش ومناطق العلف؛

h. تأثير تغير المناخ على السلاحف البحرية؛

(b) الرصد

35. بالنسبة للرصد، ينبغي أن تتبع البرامج التوصية الخاصة بالأهداف الإيكولوجية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط وبرنامج التقييم والرصد المتكاملين والبروتوكول ذي الصلة¹⁰. يجب أن تتضمن برامج الرصد عدة أمور منها ما يلي (الترتيب ليس بحسب الأولوية):

- a. تشجيع برامج رصد طويلة الأجل لشواطئ التعشيش المهمة ومناطق العلف. يجب على جميع الأطراف المتعاقدة التي لديها شواطئ تعشيش أو مناطق علف تشجيع الرصد المتواصل والموحد مع مراعاة برامج الرصد الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. في حالة عدم وجود مثل هذه البرامج، يجب على الأطراف إعدادها أو تشجيعها.

¹⁰ بروتوكول رصد السلاحف البحرية في البحر الأبيض المتوسط

- يجب أيضًا إجراء مسوحات لشواطئ التعشيش ذات الأهمية الأقل والتعشيش المتناثر، إن أمكن، حتى يتسنى تكوين صورة أكثر اكتمالاً عن التجمعات.
- يتم تشجيع الأطراف المتعاقدة على استخدام "المبادئ التوجيهية لبرامج الرصد طويلة الأجل لشواطئ تعشيش السلاحف البحرية وطرق الرصد الموحدة لشواطئ التعشيش ومناطق التغذية والاحتفاء من برودة الشتاء" لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة
- b. يجب أن تكون برامج الرصد على متن المراكب الخاصة بجمع بيانات دقيقة عن الخصائص البيولوجية لأنواع ومعدل الوفيات الناجمة عن مصايد الأسماك مكتملة لتقنيات رصد شواطئ التعشيش ومناطق العلف؛
- c. تعزيز آليات جمع البيانات المتعلقة بالسلاحف البحرية الجانحة من خلال الشبكات الوطنية المعنية برعاية الثدييات الجانحة ومراكز الإنقاذ
- d. يجب على الأطراف المتعاقدة، بمساعدة المنظمات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، أن تقوم، عند الاقتضاء، بمبادرات رصد مشتركة على أساس تجريبي، بهدف تبادل أفضل الممارسات ومشاركتها، باستخدام المنهجيات المنسقة، وضمان كفاءة التكلفة.
- e. يجب على الأطراف المتعاقدة أن تدعم وتشارك في المبادرات والمشاريع الإقليمية التي تقودها المنظمات الشريكة المختصة التي ستسهم في تنفيذ المرحلة الأولية من برنامج التقييم والرصد المتكاملين من أجل تعزيز التآزر الإقليمي الإستراتيجي والتشغيلي.
- f. يجب على الأطراف المتعاقدة الإبلاغ عن البيانات مضمونة الجودة بانتظام
36. بالنسبة لبعض الأطراف المتعاقدة، لا تزال هناك معلومات قليلة عن شواطئ تعشيش السلاحف وحجم التجمعات المتكاثرة.
- يجب على هذه الأطراف إجراء مسوحات أكثر شمولاً على وجه السرعة وتشجيع وضع برامج رصد طويلة الأجل مع مراعاة برامج الرصد الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

IV.3. توعية الجمهور وثقافته

37. ينبغي إعداد برامج لتوعية الجمهور، بما في ذلك أدوات المعلومات المتعددة المناسبة (المواد الإعلامية الوثائقية الخاصة، والوسائط الإلكترونية، وما إلى ذلك)، للصيادين والسكان المحليين والسائحين والمنظمات ذات الصلة بالسياحة، للمساعدة في خفض معدلات وفيات السلاحف البحرية، وللحث على احترام مناطق التعشيش والتغذية والاحتفاء من برودة الشتاء والتزاوج، ولتشجيع الإبلاغ عن أي معلومات مفيدة بشأن السلاحف البحرية.
- يمكن توفير التدريب/التعليم المناسب للجهات المعنية (مثل الصيادين والعاملين في قطاع السياحة)
38. هناك حاجة ماسة إلى القيام بحملات إعلامية موجهة إلى السلطات المحلية والسكان المقيمين والمدرسين والزوار والصيادين وصناع القرار على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والجهات المعنية الأخرى، من أجل حشد مشاركتهم في الجهود المبذولة لحفظ السلاحف البحرية والحصول على دعمهم في وضع تدابير للحفظ.

IV.4. بناء القدرات/التدريب

39. ينبغي مواصلة تقديم البرامج التدريبية الحالية، خاصة بالنسبة للأطراف التي تحتاج إلى مزيد من الخبرة و/أو الخبراء الذين لديهم معرفة متخصصة بالسلاحف البحرية، وللمديرين وغيرهم من الموظفين المعنيين بالمناطق المحمية، في تقنيات الحفظ والإدارة اللازمة (وهذا يشمل عدة أمور من بينها إدارة الشاطئ والتوسيم والرصد).
40. على وجه الخصوص، ينبغي مواصلة تقديم البرامج التدريبية في إنشاء وتشغيل مراكز الإنقاذ، بهدف ضمان وجود موظفين ماهرين في هذه المراكز، ومعدات مناسبة واعتماد منهجيات مشتركة لجمع البيانات.
- وضع برامج تدريبية في مجالات أخرى، حسب الحاجة، لا سيما في المجالات التي يهتم بها مصادد الأسماك.

.IV.5 خطط العمل الوطنية

41. يجب على الأطراف المتعاقدة وضع خطط عمل وطنية للحفاظ على السلاحف البحرية.
42. يجب أن تعالج خطط العمل الوطنية العوامل الحالية المسببة لفقدان أعداد السلاحف وموائلها أو انخفاضها، وأن تقترح الموضوعات المناسبة للتشريع، وأن تعطي الأولوية لحماية وإدارة المناطق الساحلية والبحرية، وتنظيم ممارسات الصيد وأن تضمن استمرار البحث والرصد للتجمعات والموائل، وكذلك توفير دورات تدريبية وتنشيطية للمتخصصين ورفع مستوى الوعي وتثقيف الجمهور العام والجهات الفاعلة وصناع القرار.
43. يجب توجيه انتباه جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى الخطط الوطنية وتنسيقها، عند الإمكان، على أساس إقليمي.

.IV.6 هيكل التنسيق الإقليمي

44. من الضروري تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الأطراف المتعاقدة من أجل تنفيذ خطة العمل وتحسين تنسيق الأنشطة داخل المنطقة.
45. يعتبر مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة هو الآلية القائمة الأكثر ملائمة لهذا التنسيق. يمكن تنفيذ خطة العمل، بالتعاون مع الهيئات المعنية الأخرى، من خلال إنشاء مذكرات تعاون، حسب الضرورة.
46. تتمثل المهمة الرئيسية لآلية التنسيق فيما يتعلق بالسلاحف البحرية فيما يلي:
- تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل هذه.
 - سيطلب مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة تحديث التقارير المقدمة من الأطراف، على فترات منتظمة، بما لا يتجاوز عامين، وعلى أساس هذه التقارير الوطنية الجارية وتقييمه الخاص للتقدم المحرز في المكون الإقليمي لخطة العمل هذه، يقوم بإعداد تقارير لتقديمها في اجتماعات جهات التنسيق الوطنية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، التي ستقدم اقتراحات متابعة للأطراف المتعاقدة.
 - جمع وتقييم البيانات على مستوى البحر الأبيض المتوسط
 - إعداد قوائم جرد لشبكات المناطق المحمية للسلاحف البحرية في البحر الأبيض المتوسط وتسهيل تشغيل هذه الشبكات وشبكات قضايا مثل موائل السلاحف البحرية، ونظامها الإيكولوجي، والحفاظ عليها، وما إلى ذلك.
 - إعداد جدول زمني للأنشطة ومقترحات التمويل لاجتماعات الأطراف المتعاقدة؛
 - المساهمة في نشر وتبادل المعلومات؛
 - مواصلة العمل وإيجاد المزيد من الفرص للتعاون مع المنظمات الشريكة ذات الصلة، من أجل تعزيز الدعم الفني الذي قد تحتاج إليه البلدان لتنفيذ برنامج التقييم والرصد المتكاملين فيما يتعلق بالسلاحف البحرية.
 - مساعدة و/أو تنظيم اجتماعات الخبراء حول موضوعات محددة تتعلق بالسلاحف البحرية
 - الاستمرار في دعم تنظيم مؤتمرات السلاحف البحرية المتوسطة
 - مساعدة و/أو تنظيم الدورات التدريبية ودعم وتحفيز مشاركة العلماء المناسبين والموظفين الآخرين في هذه الدورات.

47. ينبغي تشجيع العمل التكميلي الذي تقوم به الهيئات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية وشركاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وتمويله بهدف تحقيق نفس الأهداف لتفادي احتمالية ازدواج الجهد والمساعدة في نشر معارفهم عبر المجتمع المتوسطي.

48. تنسيق الأنشطة اللازمة لمراجعة/تحديث خطة العمل هذه كل خمس سنوات، أو قبل ذلك، إذا كان ذلك ضروريًا، من خلال عقد اجتماعات جهات التنسيق الوطنية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي، أو على أساس توفر معلومات جديدة مهمة.

49. يجب إجراء مراجعة دوية لقوائم جرد الموائل بالغة الأهمية للسلاحف البحرية، بما في ذلك ممرات الهجرة الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط، في ضوء زيادة المعرفة ونشرها على الإنترنت من خلال منصة التنوع البيولوجي المتوسطية¹¹.

IV.7. المشاركة

50. أي منظمة دولية و/أو وطنية مهتمة مدعوة للمشاركة في الإجراءات اللازمة لتنفيذ خطة العمل هذه

51. ينبغي إقامة صلات مع الهيئات الأخرى المسؤولة عن خطط العمل التي تتناول نوع واحد أو أكثر من أنواع السلاحف البحرية، لتعزيز التعاون وتجنب الازدواجية في العمل.

52. يجب على هيكل التنسيق إنشاء آلية للحوار المنتظم بين المنظمات المشاركة، وتنظيم اجتماعات لتحقيق هذا الغرض، عند الاقتضاء.

IV.8. "شركاء خطة العمل"

53. تقع مسؤولية تنفيذ خطة العمل الحالية على عاتق السلطات الوطنية للأطراف المتعاقدة المنظمات الدولية المعنية و/أو المنظمات غير الحكومية والمختبرات وأي منظمة أو هيئة مدعوة للانضمام إلى العمل اللازم لتنفيذ خطة العمل. يجوز للأطراف المتعاقدة، في اجتماعاتها العادية، بناءً على اقتراح اجتماع جهات التنسيق الوطنية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/ذات التنوع البيولوجي، منح لقب "شريك خطة العمل" لأي منظمة أو مختبر يطلب ذلك وينفذ أو يدعم (ماليًا أو غير ذلك) القيام بأعمال ملموسة (الحفظ، والبحث، وما إلى ذلك) من شأنها تسهيل تنفيذ خطة العمل الحالية، مع مراعاة الأولويات الواردة فيها.

المرفق الأول - الجدول الزمني للتنفيذ

الجهة المنفذة	الموعد النهائي ¹² / الدورة الزمنية	الإجراء
		أ. الحماية والإدارة
		1.أ. التشريع
الأطراف المتعاقدة	في أقرب وقت ممكن	أ. حماية السلاحف - حماية الأنواع العامة
الأطراف المتعاقدة	في أقرب وقت ممكن	ب. فرض التشريعات لمكافحة القتل العمد
الأطراف المتعاقدة	في أقرب وقت ممكن	ج. حماية الموائل وإدارتها (التعشيش والتزاوج والتغذية والشتاء وممرات الهجرة الرئيسية)
		2.أ. حماية الموائل وإدارتها
الأطراف المتعاقدة	فوري ومستمر	أ. وضع وتنفيذ خطة الإدارة
الأطراف المتعاقدة	فوري ومستمر	ب. استعادة موائل التعشيش التالفة
		3.أ. التقليل من الصيد العرضي
الأطراف المتعاقدة	فوري ومستمر	أ. تطبيق لوائح الصيد (العمق والموسم ومعدات الصيد) في المناطق الرئيسية
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، والشركاء والأطراف المتعاقدة	فوري ومستمر	ب. تعديل معدات الصيد والأساليب والإستراتيجيات
		4.أ. تدابير أخرى لتقليل الوفيات الفردية
الأطراف المتعاقدة	مستمر	أ. إنشاء و/أو تحسين تشغيل مراكز الإنقاذ
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة	بعد الاعتماد بسنة واحدة	أ. وضع مبادئ توجيهية لإدارة مراكز الإنقاذ، بما في ذلك طرق جمع البيانات
		ب. البحث العلمي والرصد
		ب. I. البحث العلمي
الأطراف المتعاقدة والشركاء	مستمر	أ. تحديد مناطق جديدة للتزاوج والتغذية والاحتماء من برودة الشتاء وممرات الهجرة الرئيسية؛
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، والشركاء والأطراف المتعاقدة	مستمر	ب. وضع وتنفيذ مشاريع بحثية تعاونية ذات أهمية إقليمية تهدف إلى تقييم التفاعل بين السلاحف ومصائد الأسماك
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق	مستمر	ج. التوسيم والتحليل الجيني (حسب الاقتضاء)

¹² المواعيد النهائية المذكورة لا تهدف بأي شكل من الأشكال إلى تأجيل أو تأخير صياغة و/أو تنفيذ التشريعات أو خطط الإدارة أو برامج الرصد وما إلى ذلك، الموجودة بالفعل و/أو الجارية

المتمتعة بحماية خاصة و الأطراف المتعاقدة والشركاء		
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة	مستمر	د. تسهيل الربط الشبكي بين مواقع التعشيش المدارة والمرصودة، بهدف تبادل المعلومات والخبرات
		ب.2. الرصد
الأطراف المتعاقدة ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة	مستمر	أ. إعداد و/أو تحسين برامج رصد طويلة الأجل لشواطئ التعشيش ومناطق التغذية والاحتماء من برودة الشتاء
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة	بعد سنتين من الاعتماد	ب. وضع بروتوكول لجمع البيانات المتعلقة برعاية الثدييات البحرية الجانحة
الأطراف المتعاقدة	في اقرب وقت ممكن	إنشاء شبكات وطنية معنية برعاية الثدييات البحرية الجانحة
		ج. توعية الجمهور وتنقيفه
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة والشركاء والأطراف المتعاقدة	مستمر	القيام بحملات لتوعية الجمهور وتنقيفه تستهدف الصيادين والسكان المحليين على وجه الخصوص
		د. بناء القدرات
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة والشركاء	مستمر	الوروات التدريبية
		هـ. خطط العمل الوطنية
الأطراف المتعاقدة	مستمر	وضع خطط عمل وطنية
		و. التنسيق
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة والأطراف	كل خمس سنوات	أ. تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة	كل ثلاث سنوات	ب. التعاون في تنظيم المؤتمرات المتوسطة المتعلقة بالسلاحف البحرية
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة	بعد خمس سنوات من الاعتماد	ج. تحديث خطة العمل للسلاحف البحرية

المرفق الثاني - توصيات وإرشادات حول التوسيم¹³ في البحر الأبيض المتوسط

VI.1. توصيات عامة:

- a. التأكيد على جميع مشاريع التوسيم المحتملة التي لا يعتبر التوسيم فيها إجراءً للحفاظ ولا بديلاً له. كل ما يمكن أن يفعله، في أحسن الأحوال، هو المساعدة في الحصول على معلومات تستند إليها سياسة الحفظ وإجراءاته
- b. تشجيع الإنفاذ، على المستوى الوطني، للسماح بسن تشريع للتوسيم، من أجل التأكد من عدم وضع وسوم غير هادفة، وأن الفرق/الأشخاص أو المنظمات المعنية بالتوسيم لديها خطط وأهداف مدروسة بعناية وتدريب مناسب لما يعتزمون القيام به
- c. هناك حاجة إلى تنظيم دورات تدريبية في تخطيط وتنفيذ مشروعات التوسيم و/أو دعم التدريب في هذا المجال (مع توفير الخبراء)، خاصة بالنسبة للمشاريع الجديدة
- d. هناك حاجة إلى دعم عملية التوسيم، من خلال توفير المعدات والمواد وغيرها للمشروعات المؤهلة لمثل هذا العمل (إجراء التخطيط والتدريب الكافيين، وما إلى ذلك)
- e. يجب توفير معدات التوسيم بعد طلبها، ويجب أن تحمل الوسوم المقدمة عنوان المرسل الخاص بالمشروع أو البلد
- f. ثمة حاجة إلى تقديم المشورة والمبادئ التوجيهية في البلدان، وذلك عن طريق عدة وسائل منها مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وموقع الويب الخاص به www.spa-rac.org حول المسائل المتعلقة بالتوسيم، وتوفير روابط لمواقع الويب الرئيسية مثل www.seaturtle.org وموقع www.tagfinder.org وكذلك قوائم جرد وسوم السلاحف البحرية لمركز أرشي كار لأبحاث السلاحف البحرية (ACCSTR) www.acestr.ufl.edu، مما يشجع الزوار على تسجيل سلسلة الوسوم في قاعدة البيانات هذه. تجنب ازدواجية الجهود بهذه الطريقة
- g. ينبغي عدم الاستهانة بعملية التوسيم كما يجب وضع مبادئ توجيهية دنيا لضمان سلامة السلاحف (جرت صياغة مبادئ توجيهية أساسية لتقليل الأضرار/الاضطرابات التي تتعرض لها السلاحف عن طريق عملية التوسيم بواسطة فريق العمل ذي الصلة بمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة - انظر أدناه)
- h. سيكون من المفيد إعداد مواد عملية بسيطة (ملصقات، وما إلى ذلك) في حملات التوعية التي تستهدف الصيادين والجهات المعنية الأخرى (مثل المجتمعات الساحلية).
- i. هناك حاجة إلى إجراء جرد إقليمي لمشاريع التوسيم وهي في الواقع مسألة ذات أولوية. يجب تحديث قوائم الجرد هذه عند توافر معلومات جديدة ويجب أن تكون متاحة على الإنترنت. (تم إعداد استبيان من قبل الفريق العامل وتم تقديمه إلى المشاركين في ورشة العمل لملئه، إذ قام مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة بتوفيره لأي شخص يرغب في إدراجه في قوائم الجرد).
- VI.2. مبادئ توجيهية أساسية لتقليل الأضرار/الاضطرابات التي تتعرض لها السلاحف عن طريق عملية التوسيم

الوسوم المعدنية

- j. عدم استخدام الوسوم المعدنية من النوع 49-1005 (شركة NBTC) (National Band and Tag) بالولايات المتحدة الأمريكية)
- k. استخدام المقاس C681 (شركة NBTC) (National Band and Tag) بالولايات المتحدة الأمريكية) - للسلاحف التي يزيد طول درعها المنحني عن 30 سم (أي عدم توسيم السلاحف التي يقل طول درعها المنحني عن 30 سم)
- l. عدم استخدام الوسوم في صغار السلاحف بطريقة تقيد نمو الزعنفة

¹³ على الرغم من الإشارة الصريحة في المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه إلى أسماء تجارية محددة (شركة Dalton وشركة National Band and Tag)، فإن المبادئ التوجيهية تنطبق على الوسوم المشابهة (من حيث المادة والحجم، وما إلى ذلك) المقدمة من قبل الشركات المصنعة الأخرى. تمت الإشارة بشكل خاص إلى هذه الشركات المصنعة والوسوم، حيث إنها الوسوم الأكثر استخداماً لتوسيم السلاحف ومن ثم فهي معروفة جيداً.

الوسوم البلاستيكية

- m. عدم استخدام الوسوم الكبيرة (Jumbotag - Dalton supplies) المحدودة، المملكة المتحدة) بالنسبة للسلاحف التي يقل طول درعها المنحني عن 50 سم
- n. عدم استخدام الوسوم (Rototag - Dalton supplies) المحدودة، المملكة المتحدة) بالنسبة للسلاحف التي يقل طول درعها المنحني عن 30 سم

وسوم PIT

- o. عدم استخدام وسوم PIT (وسوم المستجيب المتفاعل السليبي) بالنسبة للسلاحف التي يقل طول درعها المنحني عن 30 سم
- p. إذا كنت تستخدم وسوم PIT، فقم بوضعها تحت الحراشف أو بين الأصابع، في العضلات، على الزعنفة الأمامية اليسرى.

إرشادات عامة

- q. عدم استخدام طرق التوسيم التي أثبتت عدم فعاليتها
- r. عدم توسيم السلاحف وهي في طريقها إلى الشاطئ أو أثناء وضع البيض. التوسيم بعد تغطية حجرة البيض أو إذا كانت السلحفاة في طريقها للعودة إلى البحر.
- s. عدم قلب السلاحف لتوسيمها

المرفق الرابع

خطة العمل المحدثة للحفاظ على الأسماك الغضروفية
في البحر الأبيض المتوسط

المحتويات

37	المقدمة
39	مقدمة
41	A. الأهداف
41	B. الأولويات
42	C. تدابير التنفيذ
42	ج.1. الحماية
42	ج.2. إدارة مصائد الأسماك
43	ج.3. الموانئ بالغة الأهمية والبيئة
43	ج.4. البحث العلمي والرصد
44	ج.5. بناء القدرات/التدريب
44	ج.6. تثقيف الجمهور وتوعيته
44	ج.7. هيكل التنسيق الإقليمي
45	D. المشاركة في التنفيذ
45	E. لقب شريك خطة العمل
46	F. تقييم مدى تنفيذ خطة العمل ومراجعتها
47	الجدول الزمني للتنفيذ لفترة 2020-2024

المقدمة

تشكل الأسماك الغضروفية فئة من فئات التصنيف الحيواني الذي يشمل الأسماك الغضروفية التي يطلق عليها عادة أسماك القرش والورنك والشفنين البحري والكميرا. الورنك والشفنين البحري أو الشفنينيات هي أسماك مسطحة تشبه القرش.

تتماشى خطة العمل الخاصة بحفظ الأسماك الغضروفية في البحر الأبيض المتوسط مع ما يلي:

(1) اتفاقية برشلونة التي اعتمدها بلدان البحر الأبيض المتوسط والبروتوكول الخاص بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط؛

(2) خطة العمل الدولية للحفاظ على أسماك القرش وإدارتها ((IPOA-Sharks التي اقترحتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 1999 [ملحوظة: في وثائق منظمة الأغذية والزراعة، تُستخدم عبارة "أسماك القرش" بدلاً من الأسماك الغضروفية]؛

(3) اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية (اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال) المعمول بها منذ 11 كانون الأول/ديسمبر 2001؛

(4) الفقرة 31 من خطة التنفيذ لقرار القمة العالمية للتنمية المستدامة المعتمدة في جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر 2002.

في تنفيذ خطة العمل الدولية للحفاظ على أسماك القرش وإدارتها، تشكل خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الخاصة بحفظ الأسماك الغضروفية اقتراحًا للإستراتيجيات الإقليمية، مع الإشارة إلى الأولويات والإجراءات الواجب اتخاذها على الصعيدين الوطني والإقليمي، حيث إن التنسيق الإقليمي ضروري لضمان تنفيذ إجراءات الحفظ.

تقترح خطة العمل الدولية للحفاظ على أسماك القرش وإدارتها على الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وضع خطط عمل وطنية عندما تقوم أساطيل الصيد التابعة لها بإدارة مصائد أسماك مستهدفة أو عرضية لأسماك القرش.

فيما يتعلق بهذه التوصية، نحث الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة بشدة على وضع خطط عمل وطنية وفقاً للأولويات المحددة هنا، من أجل ضمان الحفظ والإدارة والاستخدام المستدام طويل الأجل لموارد الأسماك الغضروفية في بيئتها.

يحظى أربعة وعشرون نوعاً من الأنواع المدرجة في المرفق الثاني (قائمة الأنواع المهددة بالانقراض أو المعرضة للخطر) من البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط بالحماية بالفعل حيث لا يمكن الاحتفاظ بها على أساس التوصية GFCM/36/2012/1 (الآن GFCM/42/2018/2) على متن السفينة أو إعادة شحنها أو الاحتفاظ بها على اليابسة أو نقلها أو تخزينها أو بيعها أو عرضها أو لبيع، ويجب إطلاق سراحها سالمة وعلى قيد الحياة إلى أقصى حد ممكن.

اتخذت بعض بلدان البحر الأبيض المتوسط أيضاً تدابير حماية محددة لهذه الأنواع لتعزيز حالة الحفظ الخاصة بها. تظهر أنواع كثيرة من القائمة في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وفي التذييلات الملحقه باتفاقيتي برن وبون، وقد أدرج بعضها في التذييلات الملحقه بمعاهدة التجارة العالمية لأصناف الحيوان والنبات البري المهدد بالانقراض.

على الرغم من أن تدابير الحفظ التي تركز على أنواع معينة قد أثبتت أنها مفيدة على مستوى الأنواع، إلا أنها ليست كافية على مستوى النظام الإيكولوجي.

وهذا هو السبب في أن البيئة والمؤشرات يجب أن تدرج في خطة العمل.

ونتيجة لذلك، فإن المبادئ التوجيهية لوضع خطة عمل هي كما يلي:

- حفظ الأنواع
- الحفاظ على التنوع البيولوجي
- حماية الموائل
- إدارة الاستخدام المستدام
- البحث العلمي
- الرصد
- تمويل البحوث والتنفيذ والرصد
- توعية الجمهور
- التعاون الدولي لفرض ضوابط في البحار المفتوحة.

وبالتالي، ينبغي أن يشمل تنفيذ خطة العمل عددًا كبيرًا من الجهات المعنية، ويتطلب نجاحها زيادة التعاون بين مختلف الولايات القضائية، والصيادين المحترفين، وهيئات الحفظ والبيئة، ورابطات الصيد الترفيهية ورياضة الصيد، والمنظمات العلمية والبحثية، والمؤسسات الأكاديمية، وهيئات العسكرية والإدارية، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

مقدمة

1. تتنوع الأسماك الغضروفية في البحر الأبيض المتوسط نسبيًا، حيث يوجد ما لا يقل عن 48 نوعًا من أسماك القرش و40 نوعًا من أسماك الشفنينيات ونوعان من الكيميرا، حتى لو كان بعضها يحتاج إلى تأكيد وجوده. يتم صيد جميع الأنواع عن طريق الصيد العرضي. ومع ذلك، فإن الكثير منها يباع في أسواق الأسماك، ومن بينها بعض الأنواع النادرة للغاية والتي ربما لم تكن شائعة. ومع ذلك، هناك دليل على التأثير السلبي المهم لمصائد الأسماك غير المدارة وغير المسؤولة على تجمعات أنواع الأسماك الغضروفية هذه.
2. تتميز الأسماك الغضروفية بخصائص بيولوجية محددة، مثل انخفاض الإنتاج بسبب تأخر النضج الجنسي وانخفاض الخصوبة، مما يجعلها عرضة للإجهادات والاضطرابات الطويلة الأمد ومما يبطئ عملية الشفاء بمجرد نضوبها.
3. بالنسبة للأسماك الغضروفية، توجد أيضًا علاقة وثيقة بين عدد الصغار وحجم الكتلة الحيوية في التكاثر (علاقة تعزيز الرصيد السمكي) والهيكل المكانية المعقدة (الفصل بين الحجم والجنس والهجرة الموسمية)، ما يسهم في تعرضها لتدهور الموائل والتلوث البيئي والإفراط في الاستغلال.
4. تعد معظم أسماك القرش وبعض أسماك الورنك والشفنين البحري من الحيوانات المفترسة المهيمنة ولها وظيفة غذائية مهمة في النظام الإيكولوجي البحري. لذلك، يعتبر نهج النظام الإيكولوجي مهم بشكل خاص لفهم دور هذه الأسماك في تشكيل هذا النظام وتشغيله. يمكن أن تؤدي الآثار المتكاملة للصيد غير المسؤول والتلوث وتدمير الموائل إلى حدوث تغييرات في الوفرة وهيكل الحجم والسمات البيولوجية، ويمكن أن تؤدي في أسوأ الأحوال إلى الانقراض. تشمل التأثيرات غير المباشرة التغييرات في تكوين الفرائس/الأنواع المفترسة، بالإضافة إلى استبدال الأنواع، لأن الصيد يعمل على إزالة الأنواع الأكبر من النظم الإيكولوجية. ينبغي أن يحترم استغلال الأسماك الغضروفية مبادئ الاستدامة والمبدأ التحوطي على النحو المحدد في مدونة السلوك الخاصة بالصيد المسؤول لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.
5. تعد صفيحيات الخياشيم الغضروفية أكثر المجموعات البحرية المهددة بالانقراض في البحر الأبيض المتوسط. تبين القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بوضوح مدى الضرر اللاحق بصفيحيات الخياشيم الغضروفية ونقص البيانات الخاصة بها؛ إذ يوجد 39 نوعًا (53% من 73 نوعًا من الأنواع التي تم تقييمها (2016)) معرضة لخطر شديد أو مهددة بالانقراض، كما أن هناك نقص في البيانات (DD المتعلقة بـ 13% من الأنواع).
6. تمنح الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، في إطار خطة العمل المتعلقة بحماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (المرحلة الثانية من خطة عمل البحر الأبيض المتوسط)، الأولوية لضمان حماية الأنواع الحساسة والموائل والنظم الإيكولوجية في البحر الأبيض المتوسط.
7. أصبح انخفاض عدد الأسماك الغضروفية مصدرًا للقلق الدولي، وقد أعرب عدد متزايد من المنظمات عن الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لحفظ هذه الأسماك. تحقيقًا لهذه الغاية، عهدت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة بمهمة وضع خطة عمل للمحافظة على تجمعات الأسماك الغضروفية في البحر الأبيض المتوسط إلى مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (موناكو، تشرين الثاني/نوفمبر 2001). تم اعتماد خطة العمل هذه في إطار عمل اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط في عام 2003.
8. طلبت الأطراف في اتفاقية برشلونة من مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة خلال الاجتماع العشرين لمؤتمر الأطراف (تيرانا، ألبانيا، 17-20 كانون الأول/ديسمبر 2017) تحديث خطة العمل هذه.

يستند تحديث المشروع، المقدم هنا، بشكل رئيسي إلى ما يلي:

- الإسهام العلمي الجديد في دراسة بيئة الأسماك الغضروفية وخصائصها البيولوجية ومنهجيتها؛
- تقنيات الحفظ الجديدة؛

- البيانات والقرارات والتوصيات الجديدة (الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط...);
 - التقييمات الجديدة للقائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.
9. اليوم، هناك اعتراف واسع النطاق بالتهديدات الخطيرة التي تتعرض لها الأسماك الغضروفية بسبب صيد الأسماك غير المُدار وغير المسؤول بشكل رئيسي، والتلوث، والجوانب السلبية لبعض التطورات الساحلية. تؤثر هذه التهديدات على كل من التنوع البيولوجي للأسماك الغضروفية ووفرته. نظرًا لكون البحر الأبيض المتوسط عبارة عن بحر شبه مغلق به بلدان ساحلية مكتظة بالسكان، فقد تضررت الموائل الحيوية بسبب بعض التطورات الساحلية والتلوث. قد يضر التلوث بالنظام الإيكولوجي البحري لأن الملوثات، التي تركز على الشبكات الغذائية، يمكن أن تغير الفسيولوجيا والأداء الجيد للأفراد والتجمعات.
10. على الرغم من أن الأسماك الغضروفية المتوسطة قد تمت دراستها لفترة طويلة، إلا أنه لا يزال يتعين إجراء بحث علمي لدراسة الخصائص البيولوجية للأرصدة السمكية في معظم الأنواع، وبيئتها، ودينامياتها السكانية، ووضعها. تعتبر هذه الدراسات ضرورية لفهم دورها الإيكولوجي بشكل أفضل. لا يزال الوضع التصنيفي للعديد من الأنواع غير مؤكد. توجد أنواع قليلة مستوطنة في البحر الأبيض المتوسط. تهاجر بعض الأنواع من البحر الأحمر إلى شرق البحر الأبيض المتوسط من خلال قناة السويس (الهجرة السبسية)؛ وينبغي دراسة تطور تجمعات هذه الأنواع وتأثير هذه الأنواع الغازية على بيئة البحر الأبيض المتوسط بعناية.
11. نظرًا لأن العديد من الأسماك الغضروفية شديدة التنوع و/أو مهاجرة، فإن التنسيق الإقليمي يعتبر أمرًا ضروريًا للبحث والرصد والإنفاذ. يجب أيضًا نشر المعلومات على نطاق واسع بين الجمهور لتوعيته بالتهديدات التي تتعرض لها الأسماك الغضروفية والحاجة الملحة لحفظها وإدارتها.

A. الأهداف

12. تهدف خطة العمل الحالية إلى تعزيز ما يلي:

12.1. الحفاظ على تجمعات الأسماك الغضروفية في البحر الأبيض المتوسط بصفة عامة، من خلال دعم وتعزيز البرامج الوطنية والإقليمية بشأن الحد من الصيد العرضي وكل أنواع الاضطرابات الأخرى.

12.2. حماية أنواع الأسماك الغضروفية، التي تتعرض لتجمعاتها للخطر بشكل أساسي؛

12.3. تحديد وحماية واستعادة الموائل البالغة الأهمية، مثل أراضي التزاوج ووضع البيض وتفريخ السمك؛

12.4. تحسين المعرفة العلمية من خلال البحث والرصد العلمي، بما في ذلك إنشاء قواعد بيانات إقليمية موحدة؛

12.5. استرداد أرصدة الأسماك الغضروفية المستنفدة؛

12.6. رفع وعي الجمهور وبناء القدرات بشأن الحفاظ على الأسماك الغضروفية.

B. الأولويات

13. يوصى بالتركيز على الأولويات العامة التالية:

13.1. توفير الحماية القانونية لأنواع المدرجة في المرفق الثاني بصورة عاجلة (قائمة الأنواع المهددة بالانقراض أو المعرضة للخطر) من البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط حيث لا يمكن الاحتفاظ بها على أساس التوصية GFCM/36/2012/1 (الآن GFCM/42/2018/2) على متن السفينة أو إعادة شحنها أو الاحتفاظ بها على اليابسة أو نقلها أو تخزينها أو بيعها أو عرضها أو عرضها للبيع، ويجب إطلاق سراحها سالمة وعلى قيد الحياة إلى أقصى حد ممكن.

13.2. تعاني الأنواع الأخرى حاليًا من نقص البيانات وعدم كفاية المعلومات اللازمة لتقييم خطر الانقراض. وبالتالي، فإن هناك حاجة ملحة لتقييم حالة هذه الأنواع: سمك الرّاي اللّسّاع الرخامي (*Dasyatis marmorata*)، وسمك الوردك (*Himantura uarnak*)، وسمك لوسيتانيان كاونوز (*Rhinoptera marginata*)، وسمك القرش (*Taeniurops grabata*)، والقرش كبير الأنف (*Carcharhinus altimus*)، والقرش النحاس (*Carcharhinus brachyurus*)، والقرش ذو الزعانف السوداء (*Carcharhinus limbatus*)، والقرش الداكن (*Carcharhinus obscurus*)، والقرش الدوار (*Carcharhinus brevipinna*)، والقرش المُرصّع (*Heptranchias perlo*)، وقرش الإسكندر طويل الأنف (*Squalus blainville*)، وقرش الإسكندر قصير الأنف (*Squalus megalops*)، والقرش السندي سداسي الخياشيم (*Hexanchus nakamurai*)، وقرش الماكو المصفر الرأس (*Isurus paucus*).

13.3. تحديد المزيد من التدابير الإدارية والفنية للحد من الصيد العرضي ومعدل الوفيات بين أسماك القرش ووضع برامج إدارة للأنواع التي يتم تسويقها حاليًا.

*13.3.1. في المقام الأول بالنسبة للأنواع المهددة بالانقراض: كلب البحر (*Squalus acanthias*)، والقرش الدراسات (*Alopias* spp.)، والقرش الأزرق (*Prionace glauca*).

*13.3.2. ثانيًا، بالنسبة للأنواع الأخرى ذات الأهمية التجارية: القرش القطي (*Scyliorhinus* spp.) و *Galeus melastomus*)، والقرش الكلبي (*Mustelus* spp.)، والبنبكيات (*Carcharhinus falciformis* و *C.*

وسمك الورك (*Raja*, *Leucoraja* spp.)، وسمك الورك (*C. plumbeus* و *C. obscurus* و *limbatus*)، والرقب (*Dasyatis* spp.)

13.4. ضمان الممارسة الجيدة فيما يتعلق بالتعامل مع أسماك الشفنين البحري وأسماك القرش التي يتم صيدها عن طريق الخطأ وتشجيع ممارسات صيد الأسماك التي تقلل من الصيد العرضي للأسماك الغضروفية و/أو تسهل إطلاق سراحها.

13.5. تحديد الموائل البالغة الأهمية لحمايتها واستعادتها، وخاصة مناطق التزاوج وأراضي وضع البيض وتفريخ السمك.

13.6. استحداث برامج بحثية في علم الأحياء العام (مؤشرات التغذية والإنجاب والنمو)، والتصنيف، والبيئة، وديناميات التجمعات، مع إيلاء اهتمام خاص للدراسات الجينية ودراسات الهجرة.

13.7. تطوير كلا النظامين لبرنامج رصد مصائد الأسماك وبرنامج الرصد المستقل لمصائد الأسماك.

13.8. وضع برامج تدريبية لضمان بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، وخاصة في المجالات التالية: التصنيف، وعلم الأحياء، والبيئة، وطرق الرصد، وتقييم الأرصد السمكية.

13.9. وضع برامج إعلامية وتثقيفية للمهنيين ولتنوع الجمهور.

C. تدابير التنفيذ

من أجل تنفيذ الأولويات العامة المذكورة أعلاه، ينبغي اتخاذ تدابير محددة على الصعيدين الوطني والإقليمي:

ج.1. الحماية

14. الحماية القانونية الصارمة لأنواع صفيحيات الخياشيم الغضروفية بموجب المرفق الثاني (قائمة الأنواع المهددة بالانقراض أو المعرضة للخطر) من البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة لاتفاقية برشلونة، الذي يتعلق بالتوصية GFCM/42/2018/2 بشأن تدابير إدارة مصائد الأسماك لحفظ أسماك القرش والشفنين البحري في مجال تطبيق الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وتعديل التوصية GFCM/36/2012/3 (راجع الفقرتين 10.2 و 11.1) وفقاً للقوانين والاتفاقيات الوطنية والدولية يجب مراجعة حالة الأسماك الغضروفية في البحر الأبيض المتوسط بانتظام من أجل التوصية بالحماية القانونية للأنواع المهددة، عند الضرورة.

ج.2. إدارة مصائد الأسماك

15. وفقاً للمبادئ المتعلقة بخطة العمل الدولية للحفاظ على أسماك القرش وإدارتها واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية المتداخلة المناطق، ينبغي أن تشارك الدول التي تساهم في معدل وفيات الصيد بالنسبة للأنواع أو الأرصد السمكية في إدارة مصائد الأسماك.

16. ينبغي تعديل تقارير التقييم الحالية وبرامج إدارة مصائد الأسماك للحفاظ على الأسماك الغضروفية أو ينبغي وضع خطط محددة في إطار خطة العمل الدولية للحفاظ على أسماك القرش وإدارتها وتوصية الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط. GFCM/42/2018/2

17. هناك حاجة ملحة لجمع إحصاءات دقيقة عن مصائد الأسماك، ولا سيما الكميات التي يتم صيدها وعمليات الإنزال حسب الأنواع. لهذا الغرض، يجب نشر أوراق تحديد الحقول باللغات المناسبة، مع تضمين الأسماء الدارجة غير العلمية وإرسالها إلى الأشخاص المسؤولين عن مصائد الأسماك.

ينبغي أيضًا جمع البيانات المتعلقة بأنشطة الصيد، إلى أقصى حد ممكن.

17. ينبغي ضمان إجراء تدريب في مجال بناء القدرات لجامعي الإحصاءات و تحديد فئات الإحصاءات.

18. ينبغي أن تستند برامج إدارة الأسماك الغضروفية إلى دراسات تقييم الأرصد السمكية والأفراد. يجب أن تستند الإدارة أيضًا إلى الدراسات المتعلقة بالصيد العرضي والتدابير اللازمة للحد منه.

19. تحقيقًا لهذه الغاية، ينبغي نشر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتدابير التي تقلل من الصيد العرضي وممارسات التعامل الجيدة للأنواع المحمية التي يتم صيدها باللغات المناسبة وتعميمها على جميع المستخدمين المحتملين. يجب إطلاق سراح الأنواع المحمية على الفور دون إلحاق أي أذى بها وتركها على قيد الحياة قدر الإمكان.

20. تعد عملية إجراء رصد دائم لمصادر الأسماك التي تتعرض فيها الأسماك الغضروفية للخطر إجراءً إداريًا أساسيًا مفيدًا للحفاظ على هذه الأنواع. سيسمح هذا الإجراء بالكشف في الوقت المناسب عن الانخفاض الواضح في كتلتها الحيوية والذي قد يكون دلالة قاطعة على الصيد المفرط.

يمكن إجراء هذا الرصد من خلال القيام بدراسات استقصائية ومراقبة موقع الهبوط وفحص سجلات أحوال السفن. يجب أن يتناول هذا الإجراء أيضًا المشاهدات (جنوح السفن والملاحظات في البحر).

21. بالنسبة لمعظم الأنواع، تعتبر الإدارة التعاونية ضرورية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. قد تتضمن آليات تحقيق نهج تعاوني العناصر التالية:

- معلومات عن الموارد المستغلة الحالية ونظم الإدارة؛

- تحديد الصكوك القانونية وتوفيرها؛

- استخدام نهج التخطيط التشاركي؛

- تحديد اتفاقات الإدارة الواضحة؛

- بناء المجموعات الوطنية وتطويرها.

22. تحظر بلدان البحر الأبيض المتوسط نزع الزعانف وفقًا لتوصية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط GFCM/42/2018/2؛ إذ يحظر نزع زعانف سمك القرش على متن سفن والاحتفاظ بها أو نقلها أو إنزالها.

ج.3. الموائل بالغة الأهمية والبيئة

23. هناك حاجة إلى إجراء دراسات ميدانية لجرد ورسم خريطة للموائل بالغة الأهمية حول البحر الأبيض المتوسط.

24. يجب توفير الحماية القانونية لهذه الموائل، بما يتوافق مع القوانين والاتفاقيات الوطنية والدولية حول هذا الموضوع، لمنع تدهورها بسبب الآثار السلبية للنشاط البشري.

في حالة تدهور هذه الموائل، ينبغي تنفيذ برامج لاستعادتها.

يعد إنشاء المناطق البحرية المحمية التي يتم تنظيم النشاط البشري، حيثما أمكن ذلك، واحدًا من الأمثلة على الحماية القانونية.

25. يمكن أن تكون تدابير الحماية هذه جزءًا من برامج إدارة المصائد بالإضافة إلى الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

ج.4. البحث العلمي والرصد

26. ينبغي الشروع في تنفيذ أو وضع برامج للبحث العلمي ممولة تمويلًا كافيًا وبها عددًا مناسبًا من الموظفين المدربين، لا سيما في الخصائص البيولوجية للأنواع والبيئة، مع التركيز على النمو والتكاثر والنظام الغذائي والتوزيع الجغرافي والقياسي للأعماق

والهجرة وعلم وراثه التجمعات ودينامياتها وتقييم المخاطر، وذلك بالتوازي مع تدابير الحماية والحفظ. ينبغي وضع برامج توسيم إقليمية (باستخدام الوسوم التقليدية، أو الوسوم المنيقفة المتصلة بالأقمار الصناعية) للأنواع المهاجرة. كما ينبغي أيضاً تقييم جهود رحلات الصيد البحرية الاستكشافية وحالة الموارد ضمن إطار المبدأ الوقائي. وبنفس الطريقة، ينبغي تقييم المصيد المرتجع من حيث الكمية والتركييب. ينبغي تعزيز البحث عن الأدوات اللازمة لتفادي الصيد العرضي أو الحد منه.

27. لرصد مصائد الأسماك، ينبغي استكمال عملية جمع البيانات الموحدة في الأماكن التي ترسو فيها السفن وأسواق الأسماك عن طريق تنفيذ برامج المراقبة على متن السفينة لجمع بيانات دقيقة عن مصائد الأسماك والخصائص البيولوجية للأنواع، كما ينبغي أيضاً توزيع سجلات أحوال السفن التي تم اعتمادها بخصوص مصائد الأسماك الغضروفية على الصيادين. يلزم توفير مجموعة البيانات التالية:

- تركيب الأنواع المصطادة مع التوزيع التكراري لأطوال الأسماك حسب الجنس؛
- المصيد المُحتفظ به حسب الأنواع البحرية من حيث العدد والوزن؛
- المصيد المرتجع من حيث العدد والوزن (مع ذكر أسباب الارتجاع)؛
- الأنواع التي تم إلقائها في المياه من حيث العدد (الجنس، والطول، عند الإمكان)؛
- مواصفات مُعدات الصيد والسفن، وخصائص الرحلات البحرية؛

فضلاً عن ذلك، يجب أخذ عينات (الفقرات والعمود الفقري الظهرية) وحفظها بشكل مناسب لتحديد العمر، وأخذ عينات من الأنسجة لإجراء تحليل الجينات الوراثية (DNA).

28. يجب على بلدان البحر الأبيض المتوسط تصميم برامج محددة أو توسيع نطاق البرامج الموجودة، على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ بحيث تغطي منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها، وجمع بيانات كمية موحدة لتقدير كثافة الأسماك (الوفرة النسبية). سيساعد ذلك على تقييم مدى الخطر الذي تتعرض له شتى الأنواع.

ج.5. بناء القدرات/التدريب

29. ينبغي على الأطراف المتعاقدة تعزيز تدريب المتخصصين وموظفي مصائد الأسماك ومديريها على دراسة الأسماك الغضروفية وحفظها. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المهم تحديد المبادرات الموجودة بالفعل وإعطاء الأولوية للتصنيف وبيولوجيا الحفظ وتقنيات رصد البرامج البحثية (انظر الفقرة أعلاه المتعلقة بالبحث العلمي).

30. ينبغي أن ينصب تركيز البرامج التدريبية أيضاً على وسائل جمع البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك وتقييم الأرصد السمكية، لا سيما تحليل البيانات.

ج.6. تثقيف الجمهور وتوعيته

31. يجب الحصول على الدعم العام؛ حتى تكون تدابير الحماية والحفظ فعالة. في هذا الصدد، (1) ينبغي توجيه الحملات الإعلامية إلى السلطات الوطنية والسكان المقيمين والمدرسين والزوار والصيادين المحترفين والصيادين بالصنارات والغواصين وأي جهة معنية أخرى و(2) ينبغي إنتاج مواد دعائية لعرض دورة حياة الأسماك الغضروفية وقابليتها للتهديد و(3) يجب أن تُدرّس البرنامج التعليمية المتعلقة بهذه المسألة لأطفال المدارس.

32. يجب أيضاً تعميم مبادئ توجيهية بشأن مشاهدة الأسماك الغضروفية وتوزيعها على نطاق واسع على المراقبين المحتملين مثل الصيادين وأصحاب اليخوت والغواصين ومُحبي أسماك القرش، وما إلى ذلك، من أجل إشراكهم بفعالية في الحفاظ على الأسماك الغضروفية.

33. ينبغي طلب المساعدة من الجمعيات والهيئات الأخرى المشاركة في الحفاظ على الطبيعة، خلال عملية تثقيف الجمهور وتوعيته

ج.7. هيكل التنسيق الإقليمي

34. ينبغي رصد جميع الإجراءات الموصى بها المذكورة أعلاه والمتعلقة بحماية وحفظ الأنواع وموائلها والبرامج البحثية والتعليمية وتنفيذها، مع توفير أكبر قدر ممكن من التعاون الإقليمي بين جميع البلدان العاملة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

35. ينبغي اتخاذ هذه الإجراءات بالتعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى لمصائد الأسماك وبدعم منها (مثل اللجنة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، والهيئة الدولية لصيانة التونة في الأطلسي)، عن طريق إنشاء مذكرات تفاهم عند الاقتضاء. ينبغي كذلك إشراك المنظمات غير الحكومية والجمعيات والهيئات البيئية الوطنية.

36. ستقوم الأمانة العامة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط بتنسيق تنفيذ خطة العمل الحالية على المستوى الإقليمي من خلال مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA/RAC). تتمثل المهام الرئيسية لهيكل التنسيق فيما يلي:

- دعم وتشجيع جمع البيانات ونشر النتائج وتعميمها على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط؛
- تشجيع إعداد قوائم جرد خاصة بالأنواع والمناطق ذات الأهمية بالنسبة للبيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط؛
- تعزيز التعاون العابر للحدود؛
- إعداد تقارير حول مدى التقدم المُحرز في تنفيذ خطة العمل، لتقديمها في اجتماع جهات التنسيق الوطنية الخاص بالمناطق المتمتعة بالحماية الخاصة/التنوع البيولوجي واجتماعات الأطراف المتعاقدة؛
- تنظيم اجتماعات للخبراء حول موضوعات محددة تتعلق بالأسماك الغضروفية الموجودة في البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى تقديم دورات تدريبية؛
- دعم استعراض حالة الأنواع ومصائد الأسماك بواسطة المنظمات ذات الصلة؛
- تنسيق تنظيم ندوة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط تهدف إلى تحديد حالة المعرفة بشأن الأسماك الغضروفية وتقييم مدى التقدم المُحرز في تنفيذ خطة العمل، وذلك بعد سنة واحدة من اعتماد خطة العمل؛
- تنظيم اجتماع لمراجعة التقدم المُحرز في خطة العمل واقتراح إجراء مراجعة لخطة العمل عند الاقتضاء، وذلك بعد مرور خمس سنوات من التحديث الحالي لخطة العمل.

37. يجب أن يُشجع مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة الأعمال التكميلية التي تقوم بها المنظمات الدولية الأخرى التي تسعى لتحقيق نفس الأهداف، الأمر الذي يُعزز من التنسيق ويساعد على تقادي احتمالية ازدواج الجهد.

38. ينبغي تشجيع المبادرات الرامية إلى ضمان إنفاذ خطة العمل الحالية، وخاصة فيما يتعلق بالمياه الدولية.

D. المشاركة في التنفيذ

39. تقع مسؤولية تنفيذ خطة العمل الحالية على عاتق السلطات الوطنية للأطراف المتعاقدة. ينبغي أن تُسهّل الأطراف المعنية عمليات التنسيق بين إداراتها الوطنية والبيئية ومصائد الأسماك لضمان تنفيذ الأنشطة الموجهة نحو أنواع الأسماك الغضروفية المحمية وغير المحمية. المنظمات أو الهيئات المعنية مدعوة إلى المشاركة في الجهود الرامية لتنفيذ خطة العمل الحالية. يجوز للأطراف المتعاقدة في اجتماعاتها العادية، وبناءً على الاقتراح المقدم في اجتماع جهات التنسيق الوطنية الخاصة بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة/ذات التنوع البيولوجي، منح لقب "شريك خطة العمل" لأي منظمة أو مختبر يطلب ذلك ولأي منظمة أو مختبر ينفذ أو يدعم (مالياً أو غير ذلك) القيام بأعمال ملموسة (الحفظ، والبحث، وما إلى ذلك) من شأنها تسهيل تنفيذ خطة العمل الحالية، مع مراعاة الأولويات الواردة فيها. يمكن للمنظمات غير الحكومية تقديم طلباتها مباشرة إلى مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة.

A. ينبغي على هيكل التنسيق إنشاء آلية للحوار المنتظم بين شركاء خطة العمل، كما ينبغي عليه تنظيم اجتماعات لتحقيق هذا الغرض عند الاقتضاء. يجب إجراء الحوار بصفة رئيسية عن طريق البريد، بما في ذلك البريد الإلكتروني.

E. لقب شريك خطة العمل

40. لتشجيع المساهمات الخارجية في خطة العمل ومكافئتها، يجوز للأطراف المتعاقدة في اجتماعاتها العادية منح لقب "شريك خطة العمل" إلى أي منظمة (حكومية، أو غير حكومية، أو اقتصادية، أو أكاديمية، وما إلى ذلك) لديها تدابير ملموسة من شأنها أن تساعد في حماية الأسماك الغضروفية في البحر الأبيض المتوسط. ستمنح الأطراف المتعاقدة لقب شريك خطة العمل بناءً على التوصيات الصادرة عن اجتماع جهات التنسيق الوطنية الخاصة في المناطق المتمتعة بحماية خاصة/ذات التنوع البيولوجي.

F. تقييم مدى تنفيذ خطة العمل ومراجعتها

41. ستقوم جهات التنسيق الوطنية الخاصة بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي في كل اجتماع من اجتماعاتها بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، وفقاً للتقارير الوطنية والتقارير الذي قدمه مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة بشأن التنفيذ على المستوى الإقليمي. في ضوء هذا التقييم، سيقترح اجتماع جهات التنسيق الوطنية للمناطق المتمتعة بالحماية الخاصة/التنوع البيولوجي توصيات لتقديمها إلى الأطراف المتعاقدة، وسيقترح تعديلات على الجدول الزمني الوارد في مرفق خطة العمل، عند الضرورة.

الجدول الزمني للتنفيذ لفترة 2020-2024

الجهة المنفذة	التقويم	الإجراءات
		الأدوات
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، وأمانة مذكرة التفاهم الدولية الخاصة بأسماء القرش التابعة لاتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة، وفريق المتخصصين المعني بأسماء القرش التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والفريق العامل المعني بأسماء القرش في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك	العمل المتواصل (2020-2024)	1. تأسيس شبكة واسعة وإعداد دليل للخبراء الوطنيين والإقليميين والدوليين حول الأسماك الغضروفية وتحديثه. (انظر الفقرة 33 من البند ج.7 "هيكل التنسيق الإقليمي")
الأطراف المتعاقدة والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك	العمل المتواصل (2020-2024)	2. تشجيع استخدام الأوراق الحالية لتحديد الحقول (انظر الفقرة 15 من البند ج.2. "إدارة مصائد الأسماك")
الأطراف المتعاقدة	العمل المتواصل (2020-2024)	3. الترويج لاستخدام دليل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (2019) "رصد الصيد العرضي للأنواع المعرضة للخطر في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود: منهجية لجمع البيانات" (انظر الفقرة ج.2. "إدارة مصائد الأسماك")
الأطراف المتعاقدة	كل عام	إضفاء الطابع الرسمي/تعزيز التقديم المترامن للبيانات الخاصة بالصيد والصيد العرضي والصيد المرتجع سنويًا إلى الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وفقًا للإطار المرجعي لجمع البيانات (DCRF). (انظر الفقرة 25 من البند ج.4. "البحث العلمي والرصد")
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة	العمل المتواصل (2020-2024)	5. حملات إعلامية ومواد منشورة من أجل رفع وعي الجماهير (انظر الفقرة ج.6 "تنقيف الجمهور وتوعيته")
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة والمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك	العمل المتواصل (2020-2024)	6. دعم استخدام المبادئ التوجيهية الحالية للحد من تواجد الأنواع الحساسة ضمن الصيد العرضي وإلقائها في الماء إذا تم صيدها. (انظر الفقرة 16 من البند ج.2 «إدارة مصائد الأسماك»)

الوكالات الوطنية والإقليمية والهيئات الاستشارية واتفاقيات المحافظة على الأنواع المهاجرة والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.	من عام 2020 إلى عام 2024	7. تحديث البروتوكولات والبرامج وتعزيزها لتحسين تجميع البيانات وتحليلها، للمساهمة في مبادرات تقييم المخزون الإقليمي. (انظر الفقرة 16 من البند ج 2 "إدارة مصايد الأسماك" والفقرة 25 من البند ج.4. "البحث العلمي والرصد")
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة	في أقرب وقت ممكن	8. إعداد دليل تدريبي حول البيولوجيا الإيكولوجية للأسماك الغضروفية (التصنيف، وتحديد المؤشرات البيولوجية، وتحديد مصائد الأسماك والموائل بالغة الأهمية ورصدها، وعمليات الحفظ...) (راجع الفقرة 29 من البند ج.6 "تثقيف الجمهور وتوعيته")
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة	في أقرب وقت ممكن	9. توفير دورات تدريبية حول البيولوجيا الإيكولوجية للأسماك الغضروفية (انظر الفقرة 27 من البند ج.5 "بناء القدرات والتدريب")
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة	بعد الاعتماد بسنة واحدة	10. ندوة حول الأسماك الغضروفية في البحر الأبيض المتوسط (انظر الفقرة 33 من البند ج.7 "هيكल التنسيق الإقليمي")
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة	بعد الاعتماد بخمس سنوات	11. عقد اجتماع لاستعراض التقدم المُحرز في خطة العمل (انظر الفقرة 33 من البند ج.7 والفقرة 7 و"تقييم تنفيذ خطة العمل ومراجعتها")
الإجراءات القانونية		
الأطراف المتعاقدة،	في أقرب وقت ممكن	12 أ. توفير الحماية القانونية للأنواع المهددة بالانقراض، الموصى بها في خطة العمل هذه، والمحددة حسب البلد (الأنواع المدرجة في المرفق الثاني من بروتوكول للمناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي) 12 ب. التقييم العاجل لحالة الأنواع التي لا توجد بيانات كثيرة عنها، والموصى بها في خطة العمل هذه (التقييم بواسطة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة) (راجع الفقرة 11.1. من البند ب "الأولويات"؛ وج 1 "الحماية")
الأطراف المتعاقدة والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك	في أقرب وقت ممكن	13. الحماية القانونية لحظر "نزع الزعانف" وفقاً لتوصية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM/42/2018/2) (انظر الفقرة 19 من البند ج.2 "إدارة مصائد الأسماك")
الأطراف المتعاقدة	في أقرب وقت ممكن	14. تتم حماية الموائل بالغة الأهمية قانونياً وتتم مراقبتها، بمجرد تحديدها. (انظر الفقرة 3.ج. «الموائل بالغة الأهمية والبيئة»)

الأطراف المتعاقدة، ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة	2024-2020	15. وضع خطط أو إستراتيجيات وطنية ودون إقليمية وإقليمية وتعزيزها من أجل أنواع الأسماك الغضروفية (المدرجة في الأساس بالمرفقين الثاني والثالث). (انظر الفقرة 14 من البند ج.2 "إدارة مصائد الأسماك")
الأطراف المتعاقدة مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة، والاتحاد الأوروبي	2024-2020	16. تسهيل إنفاذ التدابير القانونية التي تهدف إلى إنشاء نظام لرصد مصائد الأسماك في المياه الدولية مثل توسيع برنامج المسح الدولي لشباك الجر القاعية في البحر الأبيض المتوسط (MEDITS) ليشمل جميع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط. (انظر الفقرة 35 من البند ج. 7 "هيكل التنسيق الإقليمي")
		الرصد وجمع البيانات
الأطراف المتعاقدة	2024-2020	17. تأسيس برامج بحثية، تدور بشكل رئيسي حول علم الأحياء، والبيئة، وديناميات التجمعات الخاصة بالأنواع الرئيسية التي تحددها البلدان (راجع الفقرة ج. 4 "البحث العلمي والرصد")
الأطراف المتعاقدة ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة	2024-2020	18. دعم إنشاء قواعد البيانات المركزية أو تغذية قواعد البيانات الحالية (الإطار المرجعي لجمع البيانات، برنامج رصد صفيحيات الخياشيم الغضروفية الكبيرة في البحر الأبيض المتوسط...) (انظر الفقرة ج.7 من "هيكل التنسيق الإقليمي")
الأطراف المتعاقدة	2024-2020	19. إعداد قائمة جرد بالموائل بالغة الأهمية (مناطق التزاوج، والتكاثر، والتفريخ) (انظر الفقرة 11.4 من "الأولويات" والفقرة ج.3 "الموائل بالغة الأهمية والبيئة")
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، والأطراف المتعاقدة، وشركاء خطة العمل	2024-2020	20. دعم المقترحات البحثية الحالية التي تم وضعها بموجب خطة عمل مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة لوكالات التمويل (راجع الفقرة ج. 4 "البحث العلمي والرصد")
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، والأطراف المتعاقدة، وشركاء خطة العمل	2024-2020	21. تعزيز البرامج المتعلقة بحالات الصيد العرضي لاقتراح تدابير تحد من هذه الظاهرة. يجب وضع هذه البرامج مع توفير مراقبين على متن السفن واتباع نُهج تشمل أنواعًا متعددة. (راجع الفقرة ج. 4 "البحث العلمي والرصد")
الأطراف المتعاقدة	من عام 2020 إلى عام 2024	22. زيادة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بجمع بيانات حول الصيد التجاري والصيد العرضي لأنواع معينة وتقديمها إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك من خلال زيادة استخدام المراقبين. (انظر الفقرة ج. 7 "هيكل التنسيق الإقليمي")

الأطراف المتعاقدة، والمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة	في أقرب وقت ممكن	23. دعم مشاركة الخبراء في المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وغيرها من الاجتماعات وورش العمل ذات الصلة، لتبادل الخبرات وبناء القدرات لجمع البيانات وتقييم الأرصد السمكية والحد من الصيد العرضي. (انظر الفقرة ج.5 "بناء القدرات والتدريب")
		تدابير الإدارة والتقييم
المنظمات الدولية	2020-2024	18. استعراض البيانات باستمرار وإجراء دراسات جديدة لتوضيح حالة أنواع الأسماك الغضروفية في البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز على الأنواع المستوطنة والأنواع التي تم تقييمها على أن المعلومات حولها ناقصة أو أنها مهددة بالانقراض (انظر الفقرة 11.2 من البند ب "الأولويات"؛ والفقرة 12 من البند ج. 1 "الحماية"؛ 25 من ج.4 "البحث العلمي والرصد")
الأطراف المتعاقدة	2020-2024	20. وضع الخطط الوطنية المعنية بأسماك القرش واعتمادها (في حالة عدم وجودها) (انظر الفقرة ج.1 "الحماية"، والفقرة ج.2. ("إدارة مصائد الأسماك"، الفقرة ج.3. "الموائل بالغة الأهمية والبيئة")
الأطراف المتعاقدة والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك	2020-2024	21. تحديد المزيد من التدابير الإدارية والفنية للحد من الصيد العرضي ومعدل الوفيات بين أسماك القرش في المصائد التي تؤثر على الأسماك الغضروفية. (انظر الفقرة 11.4 من البند ب "الأولويات")

المرفق الخامس

خطة العمل المحدثة للحفاظ على النباتات البحرية في البحر الأبيض المتوسط

تحديث جدول أعمال خطة العمل الخاصة بالحفاظ على النباتات البحرية في البحر الأبيض المتوسط

1. الاستعراضات والإجراءات الواجب اتخاذها في إطار مواصلة خطة العمل

بناءً على استعراض الإجراءات التي تم تنفيذها خلال الفترة 2012-2018، من الممكن اقتراح الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها في السنوات الخمس التالية:

يجب أن يأخذ النهج التنظيمي كاسيات البذور بعين الاعتبار (على سبيل المثال، إدراجها في قائمة الأنواع المحمية، واتخاذ إجراءات دراسات التأثير قبل حدوث أي تطورات، وإنشاء منطقة بحرية متمتعة بالحماية تستهدف هذه الأنواع) حتى لو كانت هناك حاجة إلى إحراز بعض التقدم بالنسبة لمعظم الأنواع النباتية الأخرى الواردة في المرفق الثاني، والتي لم يتم ذكرها عملياً في هذه الإجراءات، بصرف النظر عن نوع الطحالب البنية.

ينبغي تشجيع دمج جميع الأنواع النباتية المدرجة في المرفق الثاني لبروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي في الإجراءات التنظيمية بشكل أفضل.

تم تسجيل العديد من الأنواع النباتية المدرجة في المرفق الثاني داخل محيط المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية، وذلك بسبب الجهود المبذولة لإنشاء المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية من أجل الامتثال للالتزامات الدول في إطار الاتفاقيات الدولية (اتفاقية التنوع البيولوجي) ونشر شبكة ناتورا 2000 على البحار. توجد لدى العديد من المناطق البحرية المتمتعة بالحماية خطط إدارة من أجل العناية بحفظ هذه الأنواع النباتية بشكل أفضل. ومع ذلك، لا تزال المعالم الطبيعية غير موصوفة على نحو واف بالغرض، خاصةً داخل المناطق البحرية المتمتعة بالحماية، حيث إن التحقيقات التي أجرتها فرنسا تشير إلى أنها ليست نادرة بالضرورة كما كان يُعتقد في السابق، ولكن لأنها موجودة بصورة سطحية، فهي مهددة بشدة بسبب الأنشطة البشرية.

ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لوضع قائمة جرد منهجية للمعالم الطبيعية بحيث يمكن إدراجها في المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية في المستقبل وبالتالي ضمان استدامتها.

هناك زيادة ملحوظة في حجم البلاغات لصالح الأنواع المحمية، إذ يتم القيام بإجراءات إبلاغ أكثر تنوعاً مثل الوسائل المستخدمة والجمهور المستهدف؛ ولا تزال أكثر الأنواع شيوعاً في هذا المجال هي نبتة بوسيدون المحيطية والأعشاب البحرية التي تنتج عنها.

يجب أيضاً القيام بإجراءات إبلاغ لصالح الأنواع النباتية الأخرى.

ارتفاع معدل تكرار الندوات التي تركز على خطة العمل الخاصة بالأنواع النباتية والتي تعكس التقدم الذي أحرزه المجتمع العلمي فيما يتعلق بمعرفة التكوينات النباتية وتحدد الإجراءات ذات الأولوية الواجب اتخاذها. وبالتالي فقد أكدت الندوة التي انعقدت في عام 2014 في سلوفينيا على ضرورة تحديد أسباب التراجع الملحوظ من أجل اقتراح تدابير ملموسة كنوع من أنواع العلاج (على سبيل المثال، أخذ هذه الأمور في الاعتبار أثناء دراسات التأثير). على نفس المنوال، تم إصدار الطبعة الأخيرة (تركيا، كانون الثاني/يناير 2019) حيث طُلب تنفيذ تدابير الاستعادة (نبتة البوسيدون المحيطية، والطحالب البنية) لإعادة تكوين/تعزيز صمود التجمعات الطبيعية ووظائفها الإيكولوجية والسماح لها بالحفاظ على خدمات النظام الإيكولوجي. لا يمكن أن تعوض هذه التدابير عن تدمير الأنواع البحرية أو الموائل ولكن يجب أن تكون جزءاً من مدونة قواعد السلوك الحميد لتجنب أي عمليات تدخل يمكن أن تؤدي إلى تهديد هذه الموائل (مثل إعادة الزراعة والمواقع غير المناسبة):

يجب الحفاظ على انعقاد هذه الندوات لأنها توفر فرصة لتقييم المعرفة المكتسبة ولبدء التعاون ووضع الاستراتيجيات. ينبغي أيضاً فهم تدهور تكوينات الأنواع النباتية بشكل أفضل (السبب والكثافة) من أجل تنفيذ التدابير (مثل فرض القيود، وتعزيز التجمعات البحرية واستعادتها) للحد من هذه الآثار بشكل فعال.

هناك تحسن ملحوظ في الأمور المعرفية المتعلقة بقوائم جرد الأعشاب البحرية ورسم الخرائط الخاصة بها، مقارنة بالتقييم السابق. على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها العديد من الأطراف من أجل استكمال البيانات، إلا أنه لا يزال يتعين بذل مزيد من الجهود الكبيرة، لا سيما في مناطق جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقها. يجب أن يسهل ظهور أدوات بحث جديدة (سينتينيل 2 لبرنامج

كوبرينيكوس/لانديسات 8، والطائرات بدون طيار) رسم خرائط للمساحات الكبيرة والأنواع الأخرى من النباتات الكبيرة المنظورة بالعين المجردة (مثل حامول البحر والطحالب البنية)، خاصة وأن توزيعها، بغض النظر عن الساحل الأسباني، جزئي وغير مقدر بالشكل الكافي. إن اعتماد الأطراف المتعاقدة لإطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي (القرار IG 22/6؛ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2016) جعل رسم خرائط للأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية وتقييم دور الخدمات التي توفرها والقدرة على مواجهة تغير المناخ، من الأمور التي لها أولوية (الهدف التشغيلي 4.1). في ضوء أهمية مروج كاسيات البذور البحرية وخاصة دور نبتة البوسيدون المحيطية في التثبيت وبالتحديد في عزل الكربون العضوي (Mateo et Romero, 1997؛ Pergent وآخرون، 2014، Herr & Landis, 2016)، ينبغي بالتالي مواصلة التدابير المتعلقة بهذا المجال.

وفقاً للإطار الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي، يجب تعميم خرائط مروج كاسيات البذور من أجل الحصول على قائمة جرد محدثة من مصارف الكربون الأزرق على المستوى الإقليمي ولضمان مستقبلها من خلال اتخاذ تدابير إدارية مكيفة (على سبيل المثال، تقييد أماكن رسو السفن، وحظر شبك الجر، وإدراجها في المناطق البحرية المتمتعة بالحماية).

القيام بمبادرات لرصد التكوينات النباتية ومراقبتها. تنفيذ التوجيهات الأوروبية (DCHFF، DCE، DCSMM) وكذلك التزامات الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة لتنفيذ برنامج التقييم والرصد المتكاملين (IMAP) في إطار عملية نهج النظام الإيكولوجي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط- CAR/ASP -مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، 2017)، على المدى القصير، من خلال تعميم هذه الأساليب. أشارت بعض الأطراف إلى أنها بدأت بالفعل عملية التخطيط للإدخال التدريجي لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين في نظام الرصد الوطني الخاص بها. تبين الخبرة التي اكتسبتها الأطراف التي لديها نظم رصد متعددة السنوات، أن السلاسل الزمنية الطويلة والمستدامة هي التي يمكن أن تساعد في فهم وقياس تطورات الموائل/الأنواع المراد حفظها (الحيوية، حدود الموائل).

بالتالي، من الضروري توسيع نطاق أنشطة رصد الأنواع النباتية الموجودة في المرفق الثاني وتعزيزها وضمان استدامتها، على النحو المنصوص عليه في إطار برنامج التقييم والرصد المتكاملين.

إن عملية بناء قدرات الجهات المعنية على المستوى الإقليمي والوطني لا تزال جارية حتى لو كانت توقعات الأطراف عالية للغاية. من الواضح أنه لم يتم تحديد الدورات التدريبية للمدربين الوطنيين، التي سبق ذكرها خلال التقييم السابق، حيث إنها من الممكن أن تكون بمثابة نهج يتم اختباره من أجل تحسين كفاءة الجهات المعنية المحلية.

ينبغي مواصلة أنشطة بناء القدرات ومواءمتها مع توقعات الأطراف.

2. برنامج العمل المحدث والجدول الزمني

سيكون برنامج العمل على النحو التالي:

الجهات المعنية	الموعد النهائي	أنشطة تنفيذ خطة العمل
الأطراف ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة	في أقرب وقت ممكن في أقرب وقت ممكن	الأنشطة التنظيمية - تشجيع الأطراف على تحسين دمج جميع الأنواع النباتية الموجودة في المرفق الثاني في الأدوات التنظيمية الخاصة بالأطراف (مثل الأنواع المحمية، وإجراءات دراسة التأثير، ...) - مساعدة الأطراف التي لم تقم بذلك من قبل، على إنشاء مناطق بحرية متمتعة بالحماية من أجل حفظ أنواع النباتات المدرجة في المرفق الثاني - مساعدة الأطراف على إنشاء مناطق بحرية متمتعة بالحماية لتعزيز حفظ النظم الإيكولوجية للكربون الأزرق والخدمات التي تقدمها للحد من آثار التغير المناخي على وجه الخصوص (مصارف الكربون)
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة والأطراف	في أقرب وقت ممكن	أنشطة الجرد وإعداد الخرائط - بدء إعداد قائمة جرد منهجية للمعالم الطبيعية بحيث يمكن إدراجها في المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية في المستقبل وضمان استدامتها. - إنشاء قائمة جرد أولية للتكوينات النباتية التي تعتبر بمثابة مصارف كربون وتعميم الخرائط الخاصة بها
الأطراف ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة	في أقرب وقت ممكن في أقرب وقت ممكن	مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة والأطراف

<p>مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة والأطراف</p> <p>مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة والأطراف</p>	<p>جاري العمل</p>	<ul style="list-style-type: none"> - مساعدة البلدان في تحديد الضغوط الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى تدهور النباتات البحرية ووضع استراتيجيات لتطوير الممارسات بشكل أفضل (مثل استعادة التجمعات البحرية وتعزيز صمودها)
<p>مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة والأطراف</p> <p>مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة والأطراف</p>	<p>في أقرب وقت ممكن</p> <p>جاري العمل</p>	<p>أنشطة المراقبة والرصد</p> <ul style="list-style-type: none"> - تشجيع إنشاء شبكات رصد للتجمعات النباتية البحرية الرئيسية بما يتوافق مع المبادئ والمؤشرات المشتركة لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين (IMAP) - مساعدة البلدان على جعل شبكات رصد التكوينات البحرية الرئيسية مستدامة وذلك للحصول على سلاسل زمنية طويلة
<p>مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة</p> <p>مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة والأطراف</p> <p>مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة</p> <p>مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة والأطراف</p> <p>مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة</p> <p>الأطراف ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة</p> <p>مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة</p> <p>الأطراف ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة</p>	<p>بدءًا من عام 2021</p> <p>في أقرب وقت ممكن في الندوات</p> <p>في أقرب وقت ممكن جاري العمل</p> <p>في أقرب وقت ممكن جاري العمل</p>	<p>أنشطة بناء القدرات والمعرفة</p> <ul style="list-style-type: none"> - تنظيم ندوة كل 3 سنوات وتعميم النتائج والاقتراحات التي وضعها المشاركون على أوسع نطاق ممكن - تحديث البيانات المتعلقة برسم خرائط للموائل ذات الأولوية والمعالم الطبيعية وإتاحة الوصول إليها - استكمال قائمة المتخصصين والمختبرات والمؤسسات ومراجعتها بانتظام وتشجيع التبادلات فيما بينها - وضع إجراءات إبلاغ بشأن الأنواع النباتية الموجودة في المرفق الثاني من خلال استهداف الأنواع الأقل شيوعًا - الاستمرار في أنشطة بناء القدرات ومواءمتها مع توقعات الأطراف - اختيار برامج تدريب المدربين الوطنيين (الموظفين المهنيين - المرحلات) وتقييم فعاليتها - مساعدة البلدان في تنظيم دورات تدريبية وطنية منتظمة

المرفق السادس

التصنيف المحدث لأنواع الموائل البحرية القاعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط

Draft Updated Classification Of Benthic Marine Habitat Types for the Mediterranean Region**LITTORAL**

MA1.5 Littoral rock

MA1.51 Supralittoral rock

MA1.511 Association with Cyanobacteria and lichens (e.g. *Verrucaria* spp.)

MA1.512 Association with Ochrophyta

and Patellidae) Littorinidae, e.g.) Gastropoda with Facies MA1.513

Chthamalidae

mediolittoral) of enclave) pools eurythermal and euryhaline Supralittoral MA1.51a

macrophytes of leaves dead of Wracks MA1.51b

MA1.52 Mediolittoral caves

Rodophyta other or Corallinales encrusting with Association MA1.521

MA1.53 Upper mediolittoral rock

MA1.531 Association with encrusting Corallinales creating belts (e.g.

Lithophyllum bissoides, *Neogoniolithon* spp.)

Chlorophyta or Rodophyta, other or Bangiales with Association MA1.532

MA1.533 Facies with Bivalvia (e.g. *Mytilus* spp.)MA1.534 Facies with Gastropoda (e.g. *Patella* spp.) and with Chthamalidae

MA1.54 Lower mediolittoral rock

MA1.541 Association with encrusting Corallinales creating belts (e.g.

Lithophyllum bissoides, *Neogoniolithon* spp.)

Fucales with Association MA1.542

MA1.543 Association with algae (algal belts), except Fucales and Corallinales

MA1.544 Facies with *Pollicipes pollicipes*MA1.545 Facies with Vermetidae (*Dendropoma* spp.) (vermetid reefs)MA1.546 Facies with Bivalvia (e.g. *Mytilus* spp.)MA1.547 Facies with Gastropoda (e.g. *Patella* spp.)

infralittoral) of enclave) pools eurythermal and euryhaline Mediolittoral MA1.54a

MA2.5 Littoral biogenic habitat

MA2.51 Lower mediolittoral biogenic habitat

platforms creating Corallinales encrusting with Association MA2.511

MA2.512 Facies with *Sabellaria* spp. (reefs of *Sabellaria*)*Dendropoma* spp.) (vermetid reefs)) Vermetidae with Facies MA2.513MA2.51a Banks of dead leaves of macrophytes (*banquette*)

MA3.5 Littoral coarse sediment

MA3.51 Supralittoral coarse sediment

- MA3.511 Association with macrophytes
- MA3.51a Deposit of dead leaves of macrophytes
 - MA3.51b Beaches with slowly-drying wracks
 - MA3.52 Mediolittoral coarse sediment
- angiosperms marine indigenous with Association MA3.521
 - MA3.522 Association with *Halophila stipulacea*
 - MA3.52a Deposit of dead leaves of macrophytes
 - MA4.5 Littoral mixed sediment
 - MA4.51 Supralittoral mixed sediment
 - MA4.511 Association with macrophytes
 - MA4.51a Deposit of dead leaves of macrophytes
 - MA4.51b Beaches with slowly-drying wracks
 - MA4.52 Mediolittoral mixed sediment
 - angiosperms marine indigenous with Association MA4.521
 - MA4.522 Association with *Halophila stipulacea*
 - macrophytes of leaves dead of Deposit MA4.52a
 - MA5.5 Littoral sand
 - MA5.51 Supralittoral sands
 - MA5.511 Association with macrophytes
 - macrophytes of leaves dead of Deposit MA5.51a
 - wracks slowly-drying with Beaches MA5.51b
 - MA5.52 Mediolittoral sands
 - angiosperms marine indigenous with Association MA5.521
 - MA5.522 Association with *Halophila stipulacea*
 - Polychaeta with Facies MA5.523
 - Bivalvia with Facies MA5.524
 - macrophytes of leaves dead of Deposit MA5.52a
 - MA6.5 Littoral mud
 - MA6.51 Supralittoral mud
 - MA6.511 Association with macrophytes
 - glassworts under wracks slowly-drying with Beaches MA6.51a
 - MA6.52 Mediolittoral mud
 - MA6.52a Habitats of transitional waters (e.g. estuaries and lagoons)
 - MA6.521a Association with halophytes (*Salicornia* spp.) or marine
 - angiosperms (e.g. *Zostera noltei*, *Ruppia maritima*)
 - MA6.522a Habitats of salinas

INFRA-LITTORAL

MB1.5 Infralittoral rock

MB1.51 Algal-dominated infralittoral rock

exposed rock, infralittoral illuminated Well MB1.51a

Fucales with Association MB1.511a

MB1.512a Association with photophilic algae, except Fucales, Corallinales
and Caulerpales

MB1.513a Association with encrusting Corallinales creating belts (e.g.
Titanoderma trochanter, *Tenarea tortuosa*)

MB1.514a Association with indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.

MB1.515a Association with non-indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.

MB1.516a Facies with Scleractinia (e.g. *Cladocora caespitosa*)

MB1.517a Facies with Bivalvia (e.g. *Mytilus* spp.)

ground) barren) Corallinales encrusting on Echinoidea with Facies MB1.518a

MB1.51b Moderately illuminated infralittoral rock, exposed

Corallinales encrusting with Association MB1.511b

MB1.512b Association with indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.

MB1.513b Association with non-indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.

Hydrozoa with Facies MB1.514b

MB1.515b Facies with Scleractinia (e.g. *Astroides calycularis*)

sheltered rock, infralittoral illuminated Well MB1.51c

Fucales with Association MB1.511c

MB1.512c Association with photophilic algae, except Fucales, Corallinales
and Caulerpales

Corallinales encrusting with Association MB1.513c

MB1.514c Association with indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.

MB1.515c Association with non-indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.

MB1.516c Facies with Scleractinia (e.g. *Cladocora caespitosa*)

MB1.51d Moderately illuminated infralittoral rock, sheltered

Corallinales encrusting with Association MB1.511d

MB1.512d Association with indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.

MB1.513d Association with non-indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.

MB1.514d Facies with Alcyonacea (e.g. *Eunicella* spp.)

illuminated moderately rock infralittoral Lower MB1.51e

Fucales with Association MB1.511e

beds) kelp) Laminariales with Association MB1.512e

MB1.513e Association with indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.

- MB1.514e Association with non-indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.
 MB1.515e Facies with Alcyonacea (e.g. *Eunicella* spp.)
 MB1.516e Facies with Scleractinia (e.g. *Cladocora caespitosa*)
 MB1.52 Invertebrate-dominated infralittoral rock
 sheltered rock, infralittoral illuminated Moderately MB1.52a
 MB1.521a Association with indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.
 MB1.522a Association with non-indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.
 MB1.523a Facies with small sponges (sponge ground)
 MB1.524a Facies with Scleractinia (e.g. *Astroides calycularis*, *Cladocora caespitosa*, *Polycyathus muelleriae*, *Pourtalosmilia anthophyllites*)
 MB1.525a Facies with Alcyonacea (e.g. *Eunicella* spp., *Paramuricea clavata*,
Corallium rubrum)
 MB1.53 Infralittoral rock affected by sediments
 MB1.531 Facies with small sponges (sponge ground)
 MB1.532 Facies with large and erect sponges (e.g. *Axinella polypoides*,
Axinella cannabina)
 MB1.533 Facies with Scleractinia (e.g. *Cladocora caespitosa*)
 MB1.534 Facies with Alcyonacea (e.g. *Eunicella* spp., *Leptogorgia* spp.)
 Ascidiacea with Facies MB1.535
 MB1.536 Facies with Bivalvia (e.g. *Pholas dactylus*)
 MB1.537 Facies with endolithic species (e.g. *Lithophaga lithophaga*, *Cliona*
 spp.)
 MB1.54 Habitats of transitional waters (e.g. estuaries and lagoons)
 halophytes other or angiosperms marine with Association MB1.541
 MB1.542 Association with Fucales
 MB1.55 Coralligenous (enclave of circalittoral, see MC1.51)
 MB1.56 Semi-dark caves and overhangs (see MC1.53)
 MB2.5 Infralittoral biogenic habitat
 MB2.51 Reefs in algal-dominated habitat
Dendropoma spp.) (vermetid reefs)) Vermetidae with Facies MB2.511
 MB2.52 Reefs on fine sand in very shallow waters
 MB2.521 Facies with *Sabellaria* spp. (reefs of *Sabellaria*)
 MB2.53 Reefs of *Cladocora caespitosa*
 MB2.54 *Posidonia oceanica* meadows
 MB2.541 *Posidonia oceanica* meadow on rock
 MB2.542 *Posidonia oceanica* meadow on matte
 MB2.543 *Posidonia oceanica* meadow on sand, coarse or mixed sediment

- MB2.544 Dead matte of *Posidonia oceanica*
- MB2.545 Natural monuments/Ecomorphoses of *Posidonia oceanica* (fringing reef, barrier reef, atolls)
- MB2.546 Association of *Posidonia oceanica* with *Cymodocea nodosa* or *Caulerpa* spp.
- MB2.547 Association of *Cymodocea nodosa* or *Caulerpa* spp. with dead matte of *Posidonia oceanica*
- MB3.5 Infralittoral coarse sediment
- MB3.51 Infralittoral coarse sediment mixed by waves
- MB3.511 Association with maërl or rhodolithes (e.g. *Lithothamnion* spp., *Neogoniolithon* spp., *Lithophyllum* spp., *Spongites fruticulosa*)
- MB3.52 Infralittoral coarse sediment under the influence of bottom currents
- MB3.521 Association with maërl or rhodolithes (e.g. *Lithothamnion* spp., *Neogoniolithon* spp., *Lithophyllum* spp., *Spongites fruticulosa*)
- Polychaeta with Facies MB3.522
- MB3.53 Infralittoral pebbles
- MB3.531 Facies with *Gouania willdenowi*
- MB4.5 Infralittoral mixed sediment
- MB5.5 Infralittoral sand
- MB5.51 Fine sand in very shallow waters
- MB5.511 Facies with Bivalvia (e.g. *Lentidium mediterraneum*)
- MB5.52 Well sorted fine sand
- MB5.521 Association with indigenous marine angiosperms
- MB5.522 Association with *Halophila stipulacea*
- MB5.523 Association with photophilic algae
- MB5.53 Fine sand in sheltered waters
- angiosperms marine indigenous with Association MB5.531
- MB5.532 Association with *Halophila stipulacea*
- MB5.533 Association with indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.
- MB5.534 Association with non-indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.
- MB5.535 Association with photophilic algae, except *Caulerpales*
- Bivalvia with Facies MB5.536
- Polychaeta with Facies MB5.537
- Decapoda Crustacea with Facies MB5.538
- MB5.539 Facies of *Tritianeritea* and nematodes (in hydrothermal vents)
- MB5.54 Habitats of transitional waters (e.g. estuaries and lagoons)
- MB5.541 Association with marine angiosperms or other halophytes

- Fucales with Association MB5.542
 MB5.543 Association with photophilic algae, except Fucales
 Polychaeta with Facies MB5.544
 MB5.545 Facies with Bivalvia (e.g. *Mytilus* spp.)
 MB6.5 Infralittoral mud sediment
 MB6.51 Habitats of transitional waters (e.g. estuaries and lagoons)
 halophytes other or angiosperms marine with Association MB6.511

CIRCALITTORAL

- MC1.5 Circalittoral rock
 MC1.51 Coralligenous
 MC1.51a Algal-dominated coralligenous
 Corallinales encrusting with Association MC1.511a
 Laminariales or Fucales with Association MC1.512a
 MC1.513a Association with algae, except Fucales, Laminariales, Corallinales
 and Caulerpales
 MC1.514a Association with non-indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.
 coralligenous Invertebrate-dominated MC1.51b
 MC1.511b Facies with small sponges (sponge ground, e.g. *Ircinia* spp.)
 MC1.512b Facies with large and erect sponges (e.g. *Spongia lamella*,
Sarcotragus foetidus, *Axinella* spp.)
 Hydrozoa with Facies MC1.513b
 MC1.514b Facies with Alcyonacea (e.g. *Eunicella* spp., *Leptogorgia* spp.,
Paramuricea spp., *Corallium rubrum*)
 MC1.515b Facies with Ceriantharia (e.g. *Cerianthus* spp.)
 MC1.516b Facies with Zoantharia (e.g. *Parazoanthus axinellae*, *Savalia*
savaglia)
 MC1.517b Facies with Scleractinia (e.g. *Dendrophyllia* spp., *Leptopsammia*
pruvoti, *Madracis pharensis*)
 Serpulidae and/or Vermetidae with Facies MC1.518b
 MC1.519b Facies with Bryozoa (e.g. *Reteporella grimaldii*, *Pentapora*
fascialis)
 MC1.51Ab Facies with Ascidiacea
 sediment by covered coralligenous Invertebrate-dominated MC1.51c
 facies of examples for MC1.51b See
 MC1.52 Shelf edge rock
 outcrops Coralligenous MC1.52a

- ground) sponges small with Facies MC1.521a
- Hydrozoa with Facies MC1.522a
- MC1.523a Facies with Alcyonacea (e.g. *Alcyonium* spp., *Eunicella* spp.,
Leptogorgia spp., *Paramuricea* spp., *Corallium rubrum*)
- MC1.524a Facies with Antipatharia (e.g. *Antipathella subpinnata*)
- MC1.525a Facies with Scleractinia (e.g. *Dendrophyllia* spp., *Madracis*
pharensis)
- MC1.526a Facies with Bryozoa (e.g. *Reteporella grimaldii*, *Pentapora*
fascialis)
- MC1.527a Facies with Polychaeta
- Bivalvia with Facies MC1.528a
- Brachiopoda with Facies MC1.529a
- sediment by covered outcrops Coralligenous MC1.52b
- facies of examples for MC1.52a See
banks Deep MC1.52c
- MC1.521c Facies with Antipatharia (e.g. *Antipathella subpinnata*)
- MC1.522c Facies with Alcyonacea (e.g. *Nidalia studeri*
Dendrophyllia spp.) e.g.) Scleractinia with Facies MC1.523c
- MC1.53 Semi-dark caves and overhangs
tunnels and Walls MC1.53a
- MC1.531a Facies with sponges (e.g. *Axinella* spp., *Chondrosia reniformis*,
ficiformis) *Petrosia*
- Hydrozoa with Facies MC1.532a
- MC1.533a Facies with Alcyonacea (e.g. *Eunicella* spp., *Paramuricea* spp.,
rubrum) *Corallium*
- MC1.534a Facies with Scleractinia (e.g. *Leptopsammia pruvoti*, *Phyllangia*
mouchezii)
- MC1.535a Facies with Zoantharia (e.g. *Parazoanthus axinellae*)
- MC1.536a Facies with Bryozoa (e.g. *Reteporella grimaldii*, *Pentapora*
fascialis)
- MC1.537a Facies with Ascidiacea
Ceilings MC1.53b
- facies of examples for MC1.53a See
bottom Detritic MC1.53c
- facies and associations of examples for MC3.51 See
- runoff freshwater to subjected caves or caves water Brackish MC1.53d
- MC1.531d Facies with *Heteroscleromorpha* spp. sponges

MC2.5 Circalittoral biogenic habitat

MC2.51 Coralligenous platforms

MC2.511 Association with encrusting Corallinales

Fucales with Association MC2.512

MC2.513 Association with non-indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.MC2.514 Facies with small sponges (sponge ground, e.g. *Ircinia* spp.)MC2.515 Facies with large and erect sponges (e.g. *Spongia lamella*,
Sarcotragus foetidus, *Axinella* spp.)

Hydrozoa with Facies MC2.516

MC2.517 Facies with Alcyonacea (e.g. *Alcyonium* spp., *Eunicella* spp.,
Leptogorgia spp., *Paramuricea* spp., *Corallium rubrum*)MC2.518 Facies with Zoantharia (e.g. *Parazoanthus axinellae*, *Savalia**savaglia*)MC2.519 Facies with Scleractinia (e.g. *Dendrophyllia* spp., *Madracis*
Phyllangia mouchezii)*,pharensis*

Serpulidae and/or Vermetidae with Facies MC2.51A

MC2.51B Facies with Bryozoa (e.g. *Reteporella grimaldii*, *Pentapora**fascialis*)

Ascidiacea with Facies MC2.51C

MC3.5 Circalittoral coarse sediment

MC3.51 Coastal detritic bottoms (without rhodoliths)

MC3.511 Association with Laminariales

MC3.512 Facies with large and erect sponges (e.g. *Spongia lamella*,
Sarcotragus foetidus, *Axinella* spp.)

Hydrozoa with Facies MC3.513

MC3.514 Facies with Alcyonacea (e.g. *Alcyonium* spp., *Eunicella* spp.,
Leptogorgiaspp.)MC3.515 Facies with Pennatulacea (e.g. *Pennatula* spp., *Virgularia mirabilis*
included) complex Salmacina-Filograna) Polychaeta with Facies MC3.516MC3.517 Facies with Bivalvia (e.g. *Pecten jacobaeus*)MC3.518 Facies with Bryozoa (e.g. *Turbicellepora incrassata*, *Fron dipora*
verrucosa, *Pentapora fascialis*)MC3.519 Facies with Crinoidea (e.g. *Leptometra* spp.)MC3.51A Facies with Ophiuroidea (e.g. *Ophiura* spp., *Ophiothrix* spp.)MC3.51B Facies with Echinoidea (e.g. *Neolampas* spp., *Spatangus purpureus*)

Ascidiacea with Facies MC3.51C

MC3.52 Coastal detritic bottoms with rhodoliths

- MC3.521 Association with maërl (e.g. *Lithothamnion* spp., *Neogoniolithon*
Lithophyllum spp., *Spongites fruticulosa*) spp.,
- MC3.522 Association with *Peyssonnelia* spp.
- MC3.523 Association with Laminariales
- MC3.524 Facies with large and erect sponges (e.g. *Spongia lamella*,
Sarcotragus foetidus, *Axinella* spp.)
- MC3.525 Facies with Hydrozoa
- MC3.526 Facies with Alcyonacea (e.g. *Alcyonium* spp., *Paralcyonium*
spinulosum)
- MC3.527 Facies with Pennatulacea (e.g. *Veretillum cynomorium*)
- MC3.528 Facies with Zoantharia (e.g. *Epizoanthus* spp.)
- Ascidiacea with Facies MC3.529
- MC4.5 Circalittoral mixed sediment
- MC4.51 Muddy detritic bottoms
- MC4.511 Facies with Hydrozoa (e.g. *Lytocarpia myriophyllum*, *Nemertesia*
spp.)
- MC4.512 Facies with Alcyonacea (e.g. *Alcyonium* spp., *Spinimuricea* spp.)
- MC4.513 Facies with Pennatulacea (e.g. *Veretillum cynomorium*)
- Polychaeta with Facies MC4.514
- MC4.515 Facies with Ophiuroidea (e.g. *Ophiothrix* spp.)
- MC4.516 Facies with Ascidiacea
- MC5.5 Circalittoral sand
- MC6.5 Circalittoral mud sediment
- MC6.51 Coastal terrigenous muds
- MC6.511 Facies with Alcyonacea (e.g. *Alcyonium* spp.) and Holothuroidea
(e.g. *Parastichopus* spp.)
- MC6.512 Facies with Pennatulacea (e.g. *Pennatula* spp., *Virgularia mirabilis*)
- MC6.513 Facies with Gastropoda (e.g. *Turritella* spp.)
- OFFSHORE CIRCALITTORAL**
- MD1.5 Offshore circalittoral rock
- MD1.51 Offshore circalittoral rock invertebrate-dominated
- MD1.511 Facies with small sponges (sponge ground, e.g. *Haliconaspp.*,
Phakellia spp., *Poecillastra* spp.)
- MD1.512 Facies with large and erect sponges (e.g. *Spongia lamella*, *Axinella*
spp.)

- MD1.513 Facies with Alcyonacea (e.g. *Alcyonium* spp., *Callogorgia verticillata*, *Ellisella paraplexauroides*, *Eunicella* spp., *Leptogorgia* spp., *Paramuricea* spp., *Swiftia pallida*, *Corallium rubrum*)
- MD1.514 Facies with Antipatharia (e.g. *Antipathella subpinnata*)
- MD1.515 Facies with Scleractinia (e.g. *Dendrophyllia* spp., *Madracis pharensis*)
- MD1.516 Facies with Ceriantharia (e.g. *Cerianthus* spp.)
- MD1.517 Facies with Zoantharia (e.g. *Savalia savaglia*)
- Polychaeta with Facies MD1.518
- Bivalvia with Facies MD1.519
- Brachiopoda with Facies MD1.51A
- MD1.51B Facies with Bryozoa (e.g. *Myriapora truncata*, *Pentapora fascialis*)
- MD1.52 Offshore circalittoral rock invertebrate-dominated covered by sediments
facies of examples for MD1.51 See
- MD1.53 Deep offshore circalittoral banks
- MD1.531 Facies with Antipatharia (e.g. *Antipathella subpinnata*)
- MD1.532 Facies with Alcyonacea (e.g. *Nidalia* spp.)
- MD1.533 Facies with Scleractinia (yellow corals forest, e.g. *Dendrophyllia* spp.)
- MD2.5 Offshore circalittoral biogenic habitat
- MD2.51 Offshore reefs
- MD2.511 Facies with Vermetidae and/or Serpulidae
- MD2.52 Thanatocoenosis of corals, or Brachiopoda, or Bivalvia (e.g. *Modiolus modiolus*)
facies of examples for MD1.51 See
- MD3.5 Offshore circalittoral coarse sediment
- MD3.51 Offshore circalittoral detritic bottoms
- MD3.511 Facies with Bivalvia (e.g. *Neopycnodonte* spp.)
- Brachiopoda with Facies ME2.512
- Polychaeta with Facies MD3.513
- MD3.514 Facies with Crinoidea (e.g. *Leptometra* spp.)
- Ophiuroidea with Facies MD3.515
- Echinoidea with Facies MD3.516
- MD4.5 Offshore circalittoral mixed sediment
- MD4.51 Offshore circalittoral detritic bottoms
facies of examples for MD3.51 See
- MD5.5 Offshore circalittoral sand
- MD5.51 Offshore circalittoral sand

facies of examples for MD3.51 See

MD6.5 Offshore circalittoral mud

MD6.51 Offshore terrigenous sticky muds

MD6.511 Facies with Pennatulacea (e.g. *Pennatula* spp., *Virgularia*

mirabilis)

Polychaeta with Facies MD6.512

MD6.513 Facies with Bivalvia (e.g. *Neopycnodonte* spp.)

Brachiopoda with Facies MD6.514

MD6.515 Facies with Ceriantharia (e.g. *Cerianthus* spp., *Arachnanthus* spp.)

UPPER BATHYAL

ME1.5 Upper bathyal rock

ME1.51 Upper bathyal rock invertebrate-dominated

ME1.511 Facies with small sponges (sponge ground; e.g. *Farrea bowerbanki*,
Halicona spp., *Podospongia loveni*, *Tretodictyum* spp.)

ME1.512 Facies with large and erect sponges (e.g. *Spongia lamella*, *Axinella*

spp.)

ME1.513 Facies with Antipatharia (e.g. *Antipathes* spp., *Leiopathes*
glaberrima, *Parantipathes larix*)

ME1.514 Facies with Alcyonacea (e.g. *Acanthogorgia* spp., *Callogorgia*
Placogorgia spp., *Swiftia pallida*, *Corallium rubrum*)

,*verticillata*

ME1.515 Facies with Scleractinia (e.g. *Dendrophyllia* spp., *Madrepora*
oculata, *Desmophyllum cristagalli*, *Desmophyllum pertusum*, *Madracis*
pharensis)

ME1.516 Facies with Cirripeda (e.g. *Megabalanus* spp., *Pachylasma*

giganteum)

ME1.517 Facies with Crinoidea (e.g. *Leptometra* spp.)

ME1.518 Facies with Bivalvia (e.g. *Neopycnodonte* spp.)

Brachiopoda with Facies ME1.519

ME1.52 Caves and ducts in total darkness

ME2.5 Upper bathyal biogenic habitat

ME2.51 Upper bathyal reefs

ground) sponge) sponges small with Facies ME2.511

ME2.512 Facies with large and erect sponges (e.g. *Leiodermatium* spp.)

ME2.513 Facies with Scleractinia (e.g. *Madrepora oculata*, *Desmophyllum*
cristagalli)

ME2.514 Facies with Bivalvia (e.g. *Neopycnodonte* spp.)

- ME2.515 Facies with Serpulidae reefs (e.g. *Serpula vermicularis*)
 Brachiopoda with Facies ME2.516
- ME2.52 Thanatocoenosis of corals, or Brachiopoda, or Bivalvia, or sponges
 facies of examples for ME1.51 See
- ME3.5 Upper bathyal coarse sediment
 ME3.51 Upper bathyal coarse sediment
- ME3.511 Facies with Alcyonacea (e.g. *Alcyonium* spp., *Chironophthya*
Paralcyonium spinulosum, *Paramuricea* spp., *Villoorgia* ,*mediterranea*
bebrycoides)
- ME4.5 Upper bathyal mixed sediment
 ME4.51 Upper bathyal mixed sediment
- ME4.511 Facies with Bivalvia (e.g. *Neopycnodonte* spp.)
 Brachiopoda with Facies ME4.512
- ME5.5 Upper bathyal sand
 ME5.51 Upper bathyal detritic sand
- ME5.511 Facies with small sponges (sponge ground, e.g. *Rhizaxinella* spp.)
- ME5.512 Facies with Pennatulacea (e.g. *Pennatula* spp., *Pteroeides griseum*)
- ME5.513 Facies with Crinoidea (e.g. *Leptometra* spp.)
 Echinoidea with Facies ME5.514
- ME5.515 Facies with Bivalvia (e.g. *Neopycnodonte* spp.)
 Brachiopoda with Facies ME5.516
 Bryozoa with Facies ME5.517
- ME5.518 Facies with Scleractinia (e.g. *Caryophyllia cyathus*)
- ME6.5 Upper bathyal muds
 ME6.51 Upper bathyal muds
- ME6.511 Facies with small sponges (sponge ground, e.g. *Pheronema* spp.,
Thenea spp.)
- ME6.512 Facies with Pennatulacea (e.g. *Pennatula* spp., *Funiculina*
quadrangularis)
- ME6.513 Facies with Alcyonacea (e.g. *Isidella elongata*)
- ME6.514 Facies with Scleractinia (e.g. *Dendrophyllia* spp., *Madrepora*
oculata, *Desmophyllum cristagalli*)
- ME6.515 Facies with Crustacea Decapoda (e.g. *Aristeus antennatus*,
Nephrops norvegicus)
- ME6.516 Facies with Crinoidea (e.g. *Leptometra* spp.)
- ME6.517 Facies with Echinoidea (e.g. *Brissopsis* spp.)
- ME6.518 Facies with Bivalvia (e.g. *Neopycnodonte* spp.)

Brachiopoda with Facies ME6.519

ME6.51A Facies with Ceriantharia (e.g. *Cerianthus* spp., *Arachnanthus* spp.)

ME6.51B Facies with Bryozoa (e.g. *Candidae* spp., *Kinetoskias* spp.)

ME6.51C Facies with giant Foraminifera (e.g. Astrorhizida)

LOWER BATHYAL

MF1.5 Lower bathyal rock

MF1.51 Lower bathyal rock

MF1.511 Facies with small sponges (e.g. *Stylocordyla* spp.)

MF1.512 Facies with Alcyonacea (e.g. *Dendrobrachia* spp.)

MF1.513 Facies with Scleractinia (e.g. *Dendrophyllia* spp., *Madrepora oculata*,
Desmophyllum cristagalli, *Desmophyllum pertusum*)

MF1.514 Facies with chemiosynthetic benthic species (e.g. Siboglinidae,
Lucinoma spp.)

MF2.5 Lower bathyal biogenic habitat

MF2.51 Lower bathyal reefs

MF2.511 Facies with Scleractinia (e.g. *Dendrophyllia* spp., *Madrepora oculata*,
Desmophyllum cristagalli, *Desmophyllum pertusum*)

MF2.52 Thanatocoenosis of corals, or Brachiopoda, or Bivalvia, or sponges
facies of examples for MF1.51 See

MF6.5 Lower bathyal muds

MF6.51 Sandy muds

MF6.511 Facies with small sponges (e.g. *Thenea* spp.)

MF6.512 Facies with Alcyonacea (e.g. *Isidella elongata*)

MF6.513 Facies with Echinoidea (e.g. *Brissopsis* spp.)

MF6.514 Facies with Pennatulacea (e.g. *Pennatula* spp., *Funiculina*

quadrangularis)

MF6.515 Facies with bioturbations

ABYSSAL

MG1.5 Abyssal rock

MG1.51 Abyssal rock

MG1.511 Facies with small sponges

Alcyonacea with Facies MG1.512

Polychaeta with Facies MG1.513

Tanaidacea) Isopoda, Amphipoda,) Crustacea with Facies MG1.514

MG6.5 Abyssal muds

MG6.51 Abyssal muds

MG6.511 Facies with small sponges

MG6.512 Facies with Alcyonacea (e.g. *Isidella elongata*)

Polychaeta with Facies MG6.513

Tanaidacea) Isopoda, Amphipoda,) Crustacea with Facies MG6.514

bioturbations with Facies MG6.515

There are some geomorphologic / hydrologic features not included in the above list because their presence is independent from the depth zone and the substrate type, but they must also be considered due to the role they play in the Mediterranean ecosystem¹⁴. They can hold a “complex of habitats” and geoforms that cannot be treated in isolation, and therefore, they do not fit inside other categories.

Among them:

- Hydrothermal vents
- Cold seeps (sulfide, methane – e.g. pockmarks, mud volcanoes)
- Brine pools
- Freshwater resurgences
- Seamounts (including banks, hills, etc.)
- Submarine canyons
- Escarpments
- Boulders fields

¹⁴ خطة العمل الخاصة بحفظ الموائل والأنواع المرتبطة بالجيال البحرية والكهوف والأخاديد الموجودة تحت الماء والأحواض الصلبة المعتمدة والظواهر الكيميائية الاصطناعية في البحر الأبيض المتوسط (خطة العمل المتعلقة بالموائل المظلمة)

المرفق الأول: القسم البحري المنقح لتصنيف موانئ النظام الأوروبي للمعلومات الطبيعية¹⁵

| | | | Hard/firm | | Soft | | | |
|-------------|--|------------------------|-----------|--------------------|--------|-------|------|-----|
| | | | Rock* | Biogenic habitat** | Coarse | Mixed | Sand | Mud |
| Depth Zones | Phytal gradient/
hydrodynamic
gradient | Littoral | MA1 | MA2 | MA3 | MA4 | MA5 | MA6 |
| | | Infralittoral | MB1 | MB2 | MB3 | MB4 | MB5 | MB6 |
| | | Circalittoral | MC1 | MC2 | MC3 | MC4 | MC5 | MC6 |
| | Aphytal/ hydrodynamic gradient | Offshore circalittoral | MD1 | MD2 | MD3 | MD4 | MD5 | MD6 |
| | | Upper bathyal | ME1 | ME2 | ME3 | ME4 | ME5 | ME6 |
| | | Lower bathyal | MF1 | MF2 | MF3 | MF4 | MF5 | MF6 |
| | | Abyssal | MG1 | MG2 | MG3 | MG4 | MG5 | MG6 |

Table 1. Level 2

units of the marine component of the revised EUNIS habitats classification, including proposed level 2 codes

Table 2. Updated EUNIS habitat classification

Level 1: Marine habitats (code M)

Level 2: Depth zone

A) code) LITTORAL

B) code) INFRALITTORAL

C) code) CIRACLITTORAL

D) code) CIRCALITTORAL OFFSHORE

E) code) BATHYAL UPPER

LOWER BATHYAL (code F)

G) code) ABYSSAL

Substrate type

(1 code) substrata) hard artificial clays, marls, rock, soft including) ROCK

BIOGENIC HABITAT (code 2)

(3 code) COARSE

MIXED (code 4)

(5 code) SAND

(6 code) MUD

Level 3: Regions: Atlantic, Baltic, Black Sea, Artic and Mediterranean (the latter corresponding to the code 5).

المرفق السابع

القائمة المرجعية المحدثة لأنواع الموائل البحرية لاختيار المواقع المراد إدراجها في قوائم الجرد الوطنية للمواقع المهمة بالمحافظة على الطبيعة في البحر الأبيض المتوسط

**Draft Updated Reference List of Marine Habitat Types for the for the Selection of Sites •
to be included in the National Inventories of Natural Sites of Conservation Interest in the
Mediterranean**

LITTORAL

MA1.5 Littoral rock

MA1.51 Supralittoral rock

MA1.51a Supralittoral euryhaline and eurythermal pools (enclave of mediolittoral)

macrophytes of leaves dead of Wracks MA1.51b

MA1.52 Mediolittoral caves

MA1.53 Upper mediolittoral rock

MA1.531 Association with encrusting Corallinales creating belts (e.g.

bissoides, Neogoniolithon spp.)

Lithophyllum

MA1.54 Lower mediolittoral rock

MA1.541 Association with encrusting Corallinales creating belts (e.g.

bissoides, Neogoniolithon spp.)

Lithophyllum

Fucales with Association MA1.542

MA1.544 Facies with *Pollicipes pollicipes*

MA1.545 Facies with Vermetidae (*Dendropoma* spp.) (vermetid reefs)

infralittoral) of enclave) pools eurythermal and euryhaline Mediolittoral MA1.54a

MA2.5 Littoral biogenic habitat

MA2.51 Lower mediolittoral biogenic habitat

MA2.511 Association with encrusting Corallinales creating platforms

MA2.512 Facies with *Sabellaria* spp. (reefs of *Sabellaria*)

Dendropoma spp.) (vermetid reefs)) Vermetidae with Facies MA2.513

MA2.51a Banks of dead leaves of macrophytes (*banquette*)

MA3.5 Littoral coarse sediment

MA3.51 Supralittoral coarse sediment

MA3.511 Association with macrophytes

MA3.51a Deposit of dead leaves of macrophytes

MA3.52 Mediolittoral coarse sediment

angiosperms marine indigenous with Association MA3.521

MA3.52a Deposit of dead leaves of macrophytes

MA4.5 Littoral mixed sediment

MA4.51 Supralittoral mixed sediment

MA4.511 Association with macrophytes

MA4.51a Deposit of dead leaves of macrophytes

MA4.52 Mediolittoral mixed sediment

- Fucales with Association MB1.511e
beds) kelp) Laminariales with Association MB1.512e
MB1.513e Association with indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.
MB1.515e Facies with Alcyonacea (e.g. *Eunicella* spp.)
MB1.516e Facies with Scleractinia (e.g. *Cladocora caespitosa*)
MB1.52 Invertebrate-dominated infralittoral rock
sheltered rock, infralittoral illuminated Moderately MB1.52a
MB1.521a Association with indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.
MB1.524a Facies with Scleractinia (e.g. *Astroides calycularis*, *Cladocora caespitosa*, *Polycyathus muelleriae*, *Pourtalesmilia anthophyllites*)
MB1.525a Facies with Alcyonacea (e.g. *Eunicella* spp., *Paramuricea clavata*, *Corallium rubrum*)
MB1.53 Infralittoral rock affected by sediments
MB1.532 Facies with large and erect sponges (e.g. *Axinella polypoides*, *Axinella cannabina*)
MB1.533 Facies with Scleractinia (e.g. *Cladocora caespitosa*)
MB1.534 Facies with Alcyonacea (e.g. *Eunicella* spp., *Leptogorgia* spp.)
MB1.537 Facies with endolithic species (e.g. *Lithophaga lithophaga*, *Cliona* spp.)
MB1.54 Habitats of transitional waters (e.g. estuaries and lagoons)
halophytes other or angiosperms marine with Association MB1.541
MB1.542 Association with Fucales
MB1.55 Coralligenous (enclave of circalittoral, see MC1.51)
MB1.56 Semi-dark caves and overhangs (see MC1.53)
MB2.5 Infralittoral biogenic habitat
MB2.51 Reefs in algal-dominated habitat
Dendropoma spp.) (vermetid reefs)) Vermetidae with Facies MB2.511
MB2.52 Reefs on fine sand in very shallow waters
MB2.521 Facies with *Sabellaria* spp. (reefs of *Sabellaria*)
MB2.53 Reefs of *Cladocora caespitosa*
MB2.54 *Posidonia oceanica* meadows
MB2.541 *Posidonia oceanica* meadow on rock
MB2.542 *Posidonia oceanica* meadow on matte
MB2.543 *Posidonia oceanica* meadow on sand, coarse or mixed sediment
MB2.545 Natural monuments/Ecomorphoses of *Posidonia oceanica* (fringing reef, barrier reef, atolls)

- MB2.546 Association of *Posidonia oceanica* with *Cymodocea nodosa* or
Caulerpa spp.
- MB2.547 Association of *Cymodocea nodosa* or *Caulerpa* spp. with dead
matte of *Posidonia oceanica*
- MB3.5 Infralittoral coarse sediment
- MB3.51 Infralittoral coarse sediment mixed by waves
- MB3.511 Association with maërl or rhodolithes (e.g. *Lithothamnion* spp.,
Neogoniolithon spp., *Lithophyllum* spp., *Spongites fruticulosa*)
- MB3.52 Infralittoral coarse sediment under the influence of bottom currents
- MB3.521 Association with maërl or rhodolithes (e.g. *Lithothamnion* spp.,
Neogoniolithon spp., *Lithophyllum* spp., *Spongites fruticulosa*)
- MB5.5 Infralittoral sand
- MB5.52 Well sorted fine sand
- MB5.521 Association with indigenous marine angiosperms
- MB5.53 Fine sand in sheltered waters
- angiosperms marine indigenous with Association MB5.531
- MB5.533 Association with indigenous Mediterranean *Caulerpa* spp.
- MB5.539 Facies of *Tritia neritea* and nematodes (in hydrothermal vents)
- MB5.54 Habitats of transitional waters (e.g. estuaries and lagoons)
- MB5.541 Association with marine angiosperms or other halophytes
Fucales with Association MB5.542
- MB6.5 Infralittoral mud sediment
- MB6.51 Habitats of transitional waters (e.g. estuaries and lagoons)
halophytes other or angiosperms marine with Association MB6.511

CIRCALITTORAL

- MC1.5 Circalittoral rock
- MC1.51 Coralligenous
- coralligenous Algal-dominated MC1.51a
- Laminariales or Fucales with Association MC1.512a
- coralligenous Invertebrate-dominated MC1.51b
- MC1.512b Facies with large and erect sponges (e.g. *Spongia lamella*,
Sarcotragus foetidus, *Axinella* spp.)
- MC1.514b Facies with Alcyonacea (e.g. *Eunicella* spp., *Leptogorgia* spp.,
Paramuricea spp., *Corallium rubrum*)
- MC1.516b Facies with the Zoantharia *Savalia savaglia*

- MC1.517b Facies with Scleractinia (e.g. *Dendrophyllia* spp., *Leptopsammia*
Madracis pharensis) ,pruvoti
Serpulidae and/or Vermetidae with Facies MC1.518b
- MC1.519b Facies with Bryozoa (e.g. *Reteporella grimaldii*, *Pentapora*
fascialis)
- MC1.51c Invertebrate-dominated coralligenous covered by sediment
facies reference of examples for MC1.51b See
MC1.52 Shelf edge rock
outcrops Coralligenous MC1.52a
- MC1.523a Facies with Alcyonacea (e.g. *Alcyonium* spp., *Eunicella* spp.,
Leptogorgia spp., *Paramuricea* spp., *Corallium rubrum*)
- MC1.524a Facies with Antipatharia (e.g. *Antipathella subpinnata*)
- MC1.525a Facies with Scleractinia (e.g. *Dendrophyllia* spp., *Madracis*
pharensis)
- MC1.526a Facies with Bryozoa (e.g. *Reteporella grimaldii*, *Pentapora*
fascialis)
- MC1.52b Coralligenous outcrops covered by sediment
facies reference of examples for MC1.52a See
banks Deep MC1.52c
- MC1.521c Facies with Antipatharia (e.g. *Antipathella subpinnata*)
- MC1.522c Facies with Alcyonacea (e.g. *Nidalia studeri*
Dendrophyllia spp.) e.g.) Scleractinia with Facies MC1.523c
- MC1.53 Semi-dark caves and overhangs
tunnels and Walls MC1.53a
- MC1.531a Facies with sponges (e.g. *Axinella* spp., *Chondrosia reniformis*,
ficiformis) *Petrosia*
- MC1.533a Facies with Alcyonacea (e.g. *Eunicella* spp., *Paramuricea* spp.,
rubrum) *Corallium*
- MC1.534a Facies with Scleractinia (e.g. *Leptopsammia pruvoti*, *Phyllangia*
mouchezii)
- MC1.536a Facies with Bryozoa (e.g. *Reteporella grimaldii*, *Pentapora*
fascialis)
- MC1.53b Ceilings
facies reference of examples for MC1.53a See
bottom Detritic MC1.53c
facies and associations reference of examples for MC3.51 See
runoff freshwater to subjected caves or caves water Brackish MC1.53d

MC1.531d Facies with *Heteroscleromorpha* spp. sponges

MC2.5 Circalittoralbiogenic habitat

MC2.51 Coralligenous platforms

Fucales with Association MC2.512

MC2.515 Facies with large and erect sponges (e.g. *Spongia lamella*,
Sarcotragus foetidus, *Axinella* spp.)

MC2.517 Facies with Alcyonacea (e.g. *Alcyonium* spp., *Eunicella* spp.,
Leptogorgia spp., *Paramuricea* spp., *Corallium rubrum*)

MC2.518 Facies with the Zoantharia *Savalia savaglia*

MC2.519 Facies with Scleractinia (e.g. *Dendrophyllia* spp., *Madraci*
spharensis, *Phyllangia mouchezii*)

Serpulidae and/or Vermetidae with Facies MC2.51A

MC2.51B Facies with Bryozoa (e.g. *Reteporella grimaldii*, *Pentapora*

fascialis)

MC3.5 Circalittoral coarse sediment

MC3.51 Coastal detritic bottoms (without rhodoliths)

MC3.511 Association with Laminariales

MC3.512 Facies with large and erect sponges (e.g. *Spongia lamella*,
Sarcotragus foetidus, *Axinella* spp.)

MC3.514 Facies with Alcyonacea (e.g. *Alcyonium* spp., *Eunicella* spp.,
Leptogorgia spp.)

MC3.515 Facies with Pennatulacea (e.g. *Pennatula* spp., *Virgularia mirabilis*)

MC3.518 Facies with Bryozoa (e.g. *Turbicellepora incrassata*, *Fron dipora*
verrucosa, *Pentapora fascialis*)

MC3.519 Facies with Crinoidea (e.g. *Leptometra* spp.)

MC3.52 Coastal detritic bottoms with rhodoliths

MC3.521 Association with maërl (e.g. *Lithothamnion* spp., *Neogoniolithon*
Lithophyllum spp., *Spongites fruticulosa*)

spp.,

MC3.522 Association with *Peyssonnelia* spp.

MC3.523 Association with Laminariales

MC3.524 Facies with large and erect sponges (e.g. *Spongia lamella*,
Sarcotragus foetidus, *Axinella* spp.)

MC3.526 Facies with Alcyonacea (e.g. *Alcyonium* spp., *Paralcyonium*

spinulosum)

MC3.527 Facies with Pennatulacea (e.g. *Veretillum cynomorium*)

MC4.5 Circalittoral mixed sediment

MC4.51 Muddy detritic bottoms

MC4.512 Facies with Alcyonacea (e.g. *Alcyonium* spp., *Spinimuricea* spp.)MC4.513 Facies with Pennatulacea (e.g. *Veretillum cynomorium*)

MC6.5 Circalittoral mud sediment

MC6.51 Coastal terrigenous muds

MC6.511 Facies with Alcyonacea (e.g. *Alcyonium* spp.) and Holothuroidea
(e.g. *Parastichopus* spp.)MC6.512 Facies with Pennatulacea (e.g. *Pennatula* spp., *Virgularia mirabilis*)**OFFSHORE CIRCALITTORAL**

MD1.5 Offshore circalittoral rock

MD1.51 Offshore circalittoral rock invertebrate-dominated

MD1.512 Facies with large and erect sponges (e.g. *Spongia lamella*, *Axinella*

spp.)

MD1.513 Facies with Alcyonacea (e.g. *Alcyonium* spp., *Callogorgia*
verticillata, *Ellisella paraplexauroides*, *Eunicella* spp., *Leptogorgia* spp.,
Paramuricea spp., *Swiftia pallida*, *Corallium rubrum*)MD1.514 Facies with Antipatharia (e.g. *Antipathella subpinnata*)MD1.515 Facies with Scleractinia (e.g. *Dendrophyllia* spp., *Madracis**pharensis*)MD1.517 Facies with the Zoantharia *Savalia savaglia*MD1.51B Facies with Bryozoa (e.g. *Myriapora truncata*, *Pentapora fascialis*)MD1.52 Offshore circalittoral rock invertebrate-dominated covered by sediments
facies reference of examples for MD1.51 See

MD1.53 Deep offshore circalittoral banks

MD1.531 Facies with Antipatharia (e.g. *Antipathella subpinnata*)MD1.532 Facies with Alcyonacea (e.g. *Nidalia* spp.)MD1.533 Facies with Scleractinia (e.g. *Dendrophyllia* spp.)

MD2.5 Offshore circalittoral biogenic habitat

MD2.51 Offshore reefs

MD2.511 Facies with Vermetidae and/or Serpulidae

MD2.52 Thanatocoenosis of corals, or Brachiopoda, or Bivalvia (e.g. *Modiolus modiolus*)
facies reference of examples for MD1.51 See

MD3.5 Offshore circalittoral coarse sediment

MD3.51 Offshore circalittoral detritic bottoms

MD3.511 Facies with the Bivalvia *Neopycnodonte* spp.MD3.514 Facies with Crinoidea (e.g. *Leptometra* spp.)

MD4.5 Offshore circalittoral mixed sediment

MD4.51 Offshore circalittoral detritic bottoms

facies reference of examples for MD3.51 See

MD5.5 Offshore circalittoral sand

MD5.51 Offshore circalittoral sand

facies reference of examples for MD3.51 See

MD6.5 Offshore circalittoral mud

MD6.51 Offshore terrigenous sticky muds

MD6.511 Facies with Pennatulacea (e.g. *Pennatula* spp., *Virgularia*

mirabilis)

MD6.513 Facies with the Bivalvia *Neopycnodonte* spp.

UPPER BATHYAL

ME1.5 Upper bathyal rock

ME1.51 Upper bathyal rock invertebrate-dominated

ME1.512 Facies with large and erect sponges (e.g. *Spongia lamella*, *Axinella*

spp.)

ME1.513 Facies with Antipatharia (e.g. *Antipathes* spp., *Leiopathes*
glaberrima, *Parantipathes larix*)

ME1.514 Facies with Alcyonacea (e.g. *Acanthogorgia* spp., *Callogorgia*
Placogorgia spp., *Swiftia pallida*, *Corallium rubrum*)

,*verticillata*

ME1.515 Facies with Scleractinia (e.g. *Dendrophyllia* spp., *Madrepora*
oculata, *Desmophyllum cristagalli*, *Desmophyllum pertusum*, *Madracis*
pharensis)

ME1.516 Facies with Cirripeda (e.g. *Megabalanus* spp., *Pachylasma*

giganteum)

ME1.517 Facies with Crinoidea (e.g. *Leptometra* spp.)

ME1.518 Facies with the Bivalvia *Neopycnodonte* spp.

ME1.52 Caves and ducts in total darkness

ME2.5 Upper bathyal biogenic habitat

ME2.51 Upper bathyal reefs

ME2.512 Facies with large and erect sponges (e.g. *Leiodermatium* spp.)

ME2.513 Facies with Scleractinia (e.g. *Madrepora oculata*, *Desmophyllum*
cristagalli)

ME2.514 Facies with the Bivalvia *Neopycnodonte* spp.

ME2.515 Facies with Serpulidae reefs (e.g. *Serpula vermicularis*)

ME2.52 Thanatocoenosis of corals, or Brachiopoda, or Bivalvia, or sponges

facies reference of examples for ME1.51 See

ME3.5 Upper bathyal coarse sediment

ME3.51 Upper bathyal coarse sediment

ME3.511 Facies with Alcyonacea (e.g. *Alcyonium* spp., *Chironephthya*

Paralcyonium spinulosum, *Paramuricea* spp., *Villogorgia*

, *mediterranea*

bebrycoides)

ME4.5 Upper bathyal mixed sediment

ME4.51 Upper bathyal mixed sediment

ME4.511 Facies with the Bivalvia *Neopycnodonte* spp.

ME5.5 Upper bathyal sand

ME5.51 Upper bathyal detritic sand

ME5.512 Facies with Pennatulacea (e.g. *Pennatula* spp., *Pteroeides griseum*)

ME5.513 Facies with Crinoidea (e.g. *Leptometra* spp.)

ME5.515 Facies with the Bivalvia *Neopycnodonte* spp.

Bryozoa with Facies ME5.517

ME5.518 Facies with Scleractinia (e.g. *Caryophyllia cyathus*)

ME6.5 Upper bathyal muds

ME6.51 Upper bathyal muds

ME6.512 Facies with Pennatulacea (e.g. *Pennatula* spp., *Funiculina*

quadrangularis)

ME6.513 Facies with Alcyonacea (e.g. *Isidella elongata*)

ME6.514 Facies with Scleractinia (e.g. *Dendrophyllia* spp., *Madrepora*

oculata, *Desmophyllum cristagalli*)

ME6.516 Facies with Crinoidea (e.g. *Leptometra* spp.)

ME6.518 Facies with the Bivalvia *Neopycnodonte* spp.

ME6.51B Facies with Bryozoa (e.g. *Candidae* spp., *Kinetoskias* spp.)

ME6.51C Facies with giant Foraminifera (e.g. *Astrorhizida*)

LOWER BATHYAL

MF1.5 Lower bathyal rock

MF1.51 Lower bathyal rock

MF1.512 Facies with Alcyonacea (e.g. *Dendrobrachia* spp.)

MF1.513 Facies with Scleractinia (e.g. *Dendrophyllia* spp., *Madrepora*

oculata, *Desmophyllum cristagalli*, *Desmophyllum pertusum*)

MF1.514 Facies with chemiosynthetic benthic species (e.g. *Siboglinidae*,

Lucinoma spp.)

MF2.5 Lower bathyal biogenic habitat

MF2.51 Lower bathyal reefs

MF2.511 Facies with Scleractinia (e.g. *Dendrophyllia* spp., *Madrepora oculata*, *Desmophyllum cristagalli*, *Desmophyllum pertusum*)

MF2.52 Thanatocoenosis of corals, or Brachiopoda, or Bivalvia, or sponges
facies reference of examples for MF1.51 See

MF6.5 Lower bathyal muds

MF6.51 Sandy muds

MF6.512 Facies with Alcyonacea (e.g. *Isidella elongata*)

MF6.514 Facies with Pennatulacea (e.g. *Pennatula* spp., *Funiculina*

quadrangularis)

ABYSSAL

MG1.5 Abyssal rock

MG1.51 Abyssal rock

Alcyonacea with Facies MG1.512

MG6.5 Abyssal mud

MG6.51 Abyssal mud

MG6.512 Facies with Alcyonacea (e.g. *Isidella elongata*)

There are some geomorphologic / hydrologic features not included in the above list because their presence is independent from the depth zone and the substrate type, but they must also be considered due to the role they play in the Mediterranean ecosystem¹⁶. They can hold a “complex of habitats” and geoforms that cannot be treated isolated, and therefore, they do not fit inside other categories. Among them:

- Hydrothermal vents •
- Cold seeps (sulfide, methane – e.g. pockmarks, mud volcanoes) •
- Brine pools •
- Freshwater resurgences •
- Seamounts (including banks, hills, etc.) •
- Submarine canyons •
- Escarments •
- Boulders fields

المرفق الأول: القسم البحري المنقح لتصنيف موائل النظام الأوروبي للمعلومات الطبيعية¹⁷

¹⁶ خطة العمل الخاصة بحفظ الموائل والأنواع المرتبطة بالجيال البحرية والكهوف والأخاديد الموجودة تحت الماء والأحواض الصلبة المعتمدة والظواهر الكيميائية الاصطناعية في البحر الأبيض المتوسط (خطة العمل المتعلقة بالموائل المظلمة)

| | | | Hard/firm | | Soft | | | |
|-------------|--|------------------------|-----------|--------------------|--------|-------|------|-----|
| | | | Rock* | Biogenic habitat** | Coarse | Mixed | Sand | Mud |
| Depth Zones | Phytoplankton gradient/
hydrodynamic gradient | Littoral | MA1 | MA2 | MA3 | MA4 | MA5 | MA6 |
| | | Infralittoral | MB1 | MB2 | MB3 | MB4 | MB5 | MB6 |
| | | Circalittoral | MC1 | MC2 | MC3 | MC4 | MC5 | MC6 |
| | Aphytoplankton/hydrodynamic gradient | Offshore circalittoral | MD1 | MD2 | MD3 | MD4 | MD5 | MD6 |
| | | Upper bathyal | ME1 | ME2 | ME3 | ME4 | ME5 | ME6 |
| | | Lower bathyal | MF1 | MF2 | MF3 | MF4 | MF5 | MF6 |
| | | Abyssal | MG1 | MG2 | MG3 | MG4 | MG5 | MG6 |

Table 1. Level

2 units of the marine component of the revised EUNIS habitats classification, including proposed level 2 codes

Table 2. Updated EUNIS habitat classification

Level 1: Marine habitats (code M)

Level 2: Depth zone

A) code) LITTORAL

B) code) INFRALITTORAL

C) code) CIRACLITTORAL

D) code) CIRCALITTORAL OFFSHORE

E) code) BATHYAL UPPER

LOWER BATHYAL (code F)

G) code) ABYSSAL

Substrate type

(1 code) substrata) hard artificial clays, marls, rock, soft including) ROCK

BIOGENIC HABITAT (code 2)

(3 code) COARSE

MIXED (code 4)

(5 code) SAND

(6 code) MUD

Level 3: Regions: Atlantic, Baltic, Black Sea, Arctic and Mediterranean (the latter corresponding to the code 5).

المرفق الثاني: معايير اختيار القائمة المرجعية لأنواع الموائل البحرية

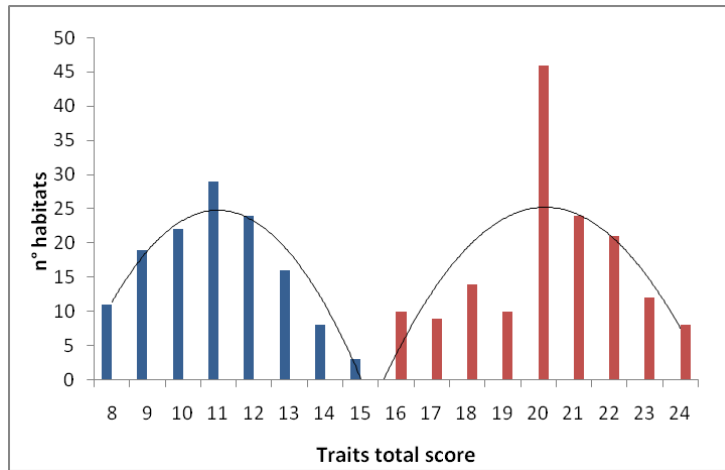
ترد أدناه السمات الثمانية المستخدمة في التحديد:

1. الهشاشة: مدى تضرر الموائل (أي الحفاظ على هيكلها ووظائفها) عند مواجهة الاضطرابات الطبيعية والبشرية؛

2. المرونة¹: عدم القدرة على الانتعاش بسرعة بعد حدوث اضطرابات. عادة ما تكون مرتبطة بسمات دورة حياة الأنواع المكونة لها التي تجعل الانتعاش أمرًا صعبًا (على سبيل المثال، معدلات النمو البطيئة، وتأخر سن النضج، والاستخدام المنخفض أو غير المتوقع، وطول العمر)؛
3. التفرد أو الندرة: درجة الندرة، أي درجة غير عادية أو نادرة جدًا، على مستوى البحر الأبيض المتوسط؛
4. أهمية الموائل لاستضافة الأنواع النادرة أو المهددة بالانقراض أو المعرضة للخطر أو المستوطنة التي لا توجد إلا في مناطق منفصلة؛
5. تنوع الأنواع: عدد الأنواع المستضافة في الموائل؛
6. التعقيد الهيكلي: درجة تعقيد الهياكل المادية الناتجة عن الخصائص الحيوية وغير الحيوية؛
7. القدرة على تعديل البيئة المادية وعمليات النظم الإيكولوجية (أي الصفات الجيومورفولوجية وتدفقات المادة والطاقة)، التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لوجود النباتات الحيوية؛
8. أهمية الموائل للبقاء على قيد الحياة ووضع البيض وتكاثر الأنواع، الأمور تعتبر غير اعتيادية خلال دورة حياتها كلها، وغيرها من الخدمات (النظام الإيكولوجي) التي توفرها الموائل.

تستخدم 3 مستويات من الدرجات لتقييم كل نوع من أنواع الموائل، حسب كل صفة وبالمقارنة مع الموائل الأخرى الموجودة في نفس العمق. الدرجة 1 تقابل المستوى المنخفض، والدرجة 2 تقابل المستوى المتوسط، والدرجة 3 تقابل المستوى العالي. تم اختيار جميع أنواع الموائل التي لها تقييم 3 في "التفرد أو الندرة" (أي الأنواع النادرة جدًا) لإدراجها في القائمة المرجعية بغض النظر عن تقييمها النهائي. لم يتم النظر في إدراج موائل العمود المائي أو الموائل بشرية المنشأ في القائمة المرجعية. إذا كانت الأنواع الرئيسية المكونة للموائل هي أنواع غير أصلية، فلم يتم اختيارها لإدراجها في القائمة المرجعية مهما كان تقييمها النهائي.

يعتمد إدراج الموائل في القائمة المرجعية على التقييم النهائي (أي الدرجة الكلية) بالإضافة إلى قيم السمات الثمانية إجمالاً. يمكن أن يكون الحد الأدنى لدرجة الموئل 8 (درجة 1 لكل سمة من السمات الثمانية)، في حين يمكن أن يكون الحد الأقصى لدرجته 24 (درجة 3 لكل سمة من السمات الثمانية). بعد تحليل التوزيع التكراري للنتائج الإجمالية لجميع الموائل (ما يصل إلى المستوى 5 من التصنيف)، يتم تحديد مجموعتين من المجموعات ذات التوزيع العادي بوضوح (الشكل 1).



الشكل 1. عدد الموائل (ما يصل إلى المستوى 5 من التصنيف) التي تنتمي إلى كل فئة من فئات مجموع درجات السمات. يتم تمثيل النموذج الذي يصف التوزيع الطبيعي أيضًا لكلا المجموعتين.

يتم الفصل بين المجموعتين بالقيمة الحدية 16. ينبغي إدراج جميع الموائل التي يكون مجموعها الإجمالي في السمات الثمانية يساوي أو يزيد عن 16 في قائمة المرجعية المحدثة باعتبارها موائل ذات أولوية. على وجه الخصوص، يمكن تعريف الفئتين التاليتين من الموائل كما يلي:

- الموائل ذات الأولوية: هي الموائل التي تبلغ درجتها الكلية ≤ 16 . بالنسبة لهذه الموائل، يُعد الحفاظ والحماية صارمة أمرًا إلزاميًا للغاية.
- الموائل الأقل فاعلية: هي الموائل التي تبلغ درجتها الكلية ≤ 16 . لا تتطلب هذه الموائل تدابير خاصة للحفاظ أو الإدارة، وبالتالي يمكن استخدامها، ولكنها تُستخدم دائمًا بطريقة مستدامة.

قرار IG.24/8

خارطة طريق لمقترح تعيين محتمل لكامل منطقة للبحر الأبيض المتوسط كمناطق ضبط انبعاثات أكاسيد الكبريت عملاً بالمرفق السادس من اتفاقية ماربول، ضمن إطار عمل اتفاقية برشلونة

الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها في اجتماعهم الحادي والعشرين،

إذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نريده"، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 288/66 في 27 تموز/يوليو 2012،

وإذ تشير إلى القرار 1/70 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة للتنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ تشير كذلك إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة UNEP/EA.4/Res.21 في 15 آذار/مارس 2019، المعنون "نحو كوكب خال من التلوث"،

وإذ تراعي البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث الناجم عن السفن ومكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط في حالات الطوارئ (2002)، وخصوصاً المادة 4 من هذا البروتوكول، حيث يتعين على الأطراف اتخاذ تدابير تتفق مع القانون الدولي لمنع التلوث الناجم عن السفن في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتشريعاتها المعمول بها في هذه المنطقة بصفتها دولة علم ودولة ميناء ودولة ساحلية،

وإذ تشير كذلك إلى الاستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري الناجم عن السفن والتصدي له التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الرابع عشر (COP 14) (بورتوروز، سلوفينيا، 8-11 شباط/نوفمبر 2005)، التي تهدف، بموجب الهدف المحدد 13، إلى دراسة إمكانية تعيين كامل منطقة البحر الأبيض المتوسط كمناطق ضبط انبعاثات (ECA) أكاسيد الكبريت (SO_x) بموجب المرفق السادس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، 1973، بصيغته المعدلة بموجب بروتوكول 1978 المتعلق بها، والصيغة المعدلة كذلك بموجب بروتوكول عام 1997 (ماربول)، والمشار إليها فيما يلي باسم مقترح تعيين البحر الأبيض المتوسط كمناطق لمراقبة الانبعاثات (Med SO_x ECA)،

وإذ تشير كذلك إلى القرار IG.22/4 بشأن الاستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري الناجم عن السفن والتصدي له (2016-2021)، الذي اعتمدهت الأطراف المتعاقدة في اجتماعها التاسع عشر (أثينا، اليونان، 9-12 شباط/فبراير 2016)، الذي يهدف، بموجب الهدف المحدد 15، إلى دراسة إمكانية مقترح تعيين البحر الأبيض المتوسط كمناطق ضبط الانبعاثات (Med SO_x ECA) والتنفيذ الفعال للتدابير الحالية للكفاءة في استخدام الطاقة،

وإذ تقر بدور المنظمة البحرية الدولية وأهمية التعاون في إطار عمل هذه المنظمة، لا سيما في تشجيع اعتماد وتطوير القواعد والمعايير الدولية لمنع وتقليل ومكافحة تلوث البيئة البحرية من السفن،

وإذ تراعي أيضاً الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، 1973، بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول عام 1978 المتعلق بها، والصيغة المعدلة كذلك بموجب بروتوكول عام 1997 (ماربول)، لاسيما المرفق السادس من الاتفاقية بشأن اللوائح المتعلقة بمنع تلوث الهواء الناجم عن السفن، بصيغته المعدلة، والمادة 14 منها بشأن أكاسيد الكبريت (SO_x) والجسيمات، وكذلك التذييل الثالث منها بشأن معايير وإجراءات تعيين مناطق التحكم في الانبعاثات (ECAs)،

وإذ تشير إلى ولاية المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط (REMPEC) في إطار منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة وأهميتها لتنفيذ هذا القرار،

وإذ تعي أنه يجب تنظيم الشحن الدولي على المستوى العالمي حتى يكون أي منظومة مراقبة فعالاً ومن أجل ضمان تكافؤ الفرص لجميع السفن،

وإذ تلاحظ مع القلق آثار انبعاثات أكاسيد الكبريت من السفن على صحة الإنسان والبيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتؤكد على أهمية اتخاذ إجراءات للتعامل مع مثل هذه القضية، من خلال مقترح تعيين محتمل لمنطقة للبحر الأبيض المتوسط كمناطق ضبط انبعاثات (Med SO_x ECA)،

وإذ تقر بنية وبمزايا تعيين كامل مناطق البحر الأبيض المتوسط كمناطق تحكم في الانبعاثات (ECA) أكاسيد الكبريت

SO_x

- وإذ تعترف بالدراسات القائمة بشأن الجدوى التقنية لتعيين كامل منطقة البحر الأبيض المتوسط كمناطق ضبط لأكاسيد النيتروجين، والتي يجريها الاتحاد الأوروبي وفرنسا للنظر في مواصلة العمل،
- وإذ تسلط الضوء على أهمية تقديم مساعدة مستمرة للتصديق والتنفيذ الفعال للمرفق السادس من اتفاقية ماريبول، للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة التي تطلب ذلك،
- وإذ تؤكد على ضرورة جمع المعارف وإجراء مزيد من الدراسات وعلى وجه الخصوص الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لدعم مقترح إمكانية تعيين منطقة البحر الأبيض المتوسط كمناطق تحكم في الانبعاثات (Med SO_x ECA)،
- وإذ تلاحظ أنه اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2020، وفقاً للمرفق السادس من اتفاقية ماريبول والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية، سيتم تقليل المحتوى الكبريتي في زيت الوقود المستخدم على متن السفن إلى 0.50% م/م من 3.5% م/م، والذي سوف يكون له تأثير كبير على إمدادات الوقود والأعمال الأخرى ذات الصلة،
- وإذ تشدد على أهمية تعيين كامل منطقة البحر الأبيض المتوسط كمناطق تحكم في انبعاثات SO_x (ECA)،
- وإذ تراعي تقرير الاجتماع الثالث عشر لمراكز التنسيق للمركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي عُقد في فلوريانا، مالطة، في الفترة من 11 إلى 13 حزيران/يونيو 2019،
1. تعتمد خارطة طريق لمقترح تعيين محتمل لكامل منطقة البحر الأبيض المتوسط كمناطق ضبط انبعاثات أكاسيد الكبريت عملاً بالمرفق السادس من اتفاقية ماريبول، ضمن إطار عمل اتفاقية برشلونة، المنصوص عليها في مرفق هذا القرار وترى تقديم الاقتراح رسمياً إلى الدورة الثامنة والسبعين للجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية (MEPC78) المقرر عقدها في عام 2022؛
 2. توافق على وضع الصيغة النهائية، استناداً إلى نتائج الدراسات الأخرى والأعمال التحضيرية، لاقتراح مشترك ومنسق متفق عليه من أجل إمكانية قيام المنظمة البحرية الدولية، بتعيين كامل منطقة البحر الأبيض المتوسط كمناطق ضبط انبعاثات أكاسيد الكبريت عملاً بالمرفق السادس من اتفاقية ماريبول؛
 3. تطلب من الأمانة العامة تقديم الدعم الفني والمالي اللازم للأطراف المتعاقدة وأن تلبية أي احتياجات محددة من قبل الدراسات قبل مقترح تعيين منطقة البحر الأبيض المتوسط لمراقبة الانبعاثات (Med SO_x ECA)؛
 4. توافق على تمديد ولاية اللجنة الفنية للخبراء بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط (MAP) بشأن منطقة ضبط في انبعاثات أكاسيد الكبريت SO_x (ECA) حتى 30 نيسان/أبريل 2021، للإشراف على الانتهاء من جمع المعارف والتحضيرات للدراسات الإضافية خاصة الاجتماعية والاقتصادية الأثر على فرادى الأطراف المتعاقدة كما هو مبين في المرفق لهذا القرار بما في ذلك وضع اختصاصات كل منها، من خلال المراسلات التي ينسقها المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، عند دراسة إمكانية تعيين المقترح لمنطقة البحر الأبيض المتوسط كمناطق ضبط الانبعاثات (Med SO_x ECA)،
 5. تطلب من الأمانة العامة تحديث مشروع العرض الأولي المقدم إلى المنظمة البحرية الدولية لمقترح تعيين محتمل لكامل منطقة البحر الأبيض المتوسط كمناطق ضبط انبعاثات أكاسيد الكبريت عملاً بالمرفق السادس من اتفاقية ماريبول تحت إشراف اللجنة الفنية للخبراء المعنية بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط المشار إليها في الفقرة 4 أعلاه تماثياً مع خارطة الطريق المتفق عليها؛
 6. تدعو الأطراف المتعاقدة لتقديم الدعم الكامل، تقنياً، من حيث تقديم الخبرة، ومادياً، من حيث المساهمات الطوعية، عند الاقتضاء، لمواصلة عمل اللجنة الفنية للخبراء المعنية بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط لمنطقة ضبط انبعاثات أكاسيد الكبريت SO_x من أجل ضمان الانتهاء من جمع المعارف وإجراء الدراسات الإضافية المذكورة أعلاه بطريقة فعالة ومنسقة وفي الوقت المناسب؛
 7. تشجيع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة على التصديق والتنفيذ الفعال للمرفق السادس من اتفاقية ماريبول في أقرب وقت ممكن، إذا لم تقم الأطراف المتعاقدة بذلك حتى الآن؛
 8. تؤكد على ضرورة ضمان التأزر اللازم لدعم تلك الجهود، من خلال التعاون الفني وأنشطة بناء القدرات التي تقوم بها المنظمة البحرية الدولية، والمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمفوضية الأوروبية والوكالة الأوروبية للسلامة البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ و

9. تطلب أيضًا من الأمانة العامة إعداد وثيقة معلومات تتعلق باعتماد هذا القرار وتقديمه إلى الجلسة القادمة للجنة البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية للنظر فيها.
10. تؤكد أيضًا على الحاجة إلى تشجيع ودعم جهود التحضير والحد من الآثار المحتملة حسب الاقتضاء، بما يتماشى مع نتائج زيادة جمع المعارف من خلال أنشطة مباشرة ذات صلة وآليات مالية وبناء القدرات؛

المرفق

خارطة طريق لمقترح تعيين محتمل لكامل منطقة للبحر الأبيض المتوسط كمنطقة ضبط انبعاثات أكاسيد الكبريت عملاً بالمرفق السادس من اتفاقية ماريبول، ضمن إطار عمل اتفاقية برشلونة

1 المقدمة

توضح خارطة الطريق هذه العملية المفضية إلى مقترح محتمل لتعيين كامل منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما هو محدد في المادة 1 من اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط ("اتفاقية برشلونة")، كمنطقة تحكم في انبعاثات (ECA) أكاسيد الكبريت (SO_x) عملاً بالمرفق السادس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، 1973، بصيغته المعدلة بموجب بروتوكول عام 1978 المتعلق بها، والصيغة المعدلة الأخرى ببروتوكول عام 1997 (ماربول)، في إطار عمل اتفاقية برشلونة، والمشار إليها فيما يلي باسم مقترح *Med SO_x ECA*، والتي توضح الأهداف والخطوات والجدول الزمني، بما في ذلك المعالم الرئيسية والإجراءات، التي تخدم هذا الغرض.

2 الأهداف

تتمثل أهداف العملية في شقين:

1. الوصول إلى توافق في الآراء بين الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة بهدف صياغة مقترح مشترك ومنسق حول مقترح تعيين منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات *Med SO_x ECA* وتقديمه للمنظمة البحرية الدولية؛ و
2. (فقط في حالة التوصل إلى توافق في الآراء) تقديم المقترح المشترك والمنسق لتعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات *Med SO_x ECA* المقدم إلى المنظمة البحرية الدولية وفقاً للقواعد والإجراءات التي وضعتها المنظمة، وتقييم المقترح واعتماده من قبل المنظمة والتي قد تنظر في تعديل المادة 14 للمرفق السادس من اتفاقية ماربول، المتعلق بمقترح تعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات *Med SO_x ECA* وتعتمده وتضعه حيز التنفيذ، وأن تضع مقترح تعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات *Med SO_x ECA* حيز التنفيذ بفعالية ضمن إطار زمني معقول وعملي، على النحو الذي حددته الأطراف المتعاقدة إلى اتفاقية برشلونة.

3 الخطوات

الخطوات الرئيسية (2020-2021):

- استمرار تقديم مساعدة للتصديق والتنفيذ الفعال للمرفق السادس من اتفاقية ماربول، للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة التي تطلب ذلك،
- الانتهاء من جمع المعلومات اللازمة؛
- إجراء المزيد من الدراسات لمعالجة المعايير والإجراءات الخاصة بتعيين مناطق التحكم في الانبعاثات المنصوص عليها في التذييل الثالث في المرفق السادس من اتفاقية ماربول²؛
- تحديث مشروع العرض الأولي المقدم إلى المنظمة البحرية الدولية بناءً على جمع المعارف المكتمل والدراسات الإضافية التي أجريت؛
- مراجعة نتائج الدراسات الإضافية من قبل اللجنة الفنية للخبراء المعنية بمنطقة التحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت *SO_x ECA*؛
- مراجعة ومصادقة المشروع المقدم إلى المنظمة البحرية الدولية من قبل اللجنة الفنية للخبراء المعنية بمناطق التحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت *SO_x ECA*؛
- مراجعة ودراسة واعتماد المقترح المشترك والمنسق لتعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات *Med SO_x ECA* المقدم إلى المنظمة البحرية الدولية إن وجد، من قبل الاجتماع الرابع عشر لمراكز التنسيق للمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛
- الموافقة على مشروع قرار مؤتمر الأطراف المتعاقدة بشأن المقترح المشترك والمنسق لتعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات *Med SO_x ECA* المقدم إلى المنظمة البحرية الدولية، إن وجد، من قبل اجتماع مراكز تنسيق خطة البحر الأبيض المتوسط؛
- اعتماد قرار مؤتمر الأطراف المتعاقدة بشأن المقترح المشترك والمنسق لتعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات *Med SO_x ECA* المقدم إلى المنظمة البحرية الدولية، إن وجد، من قبل الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.

¹ على النحو المشار إليه في الفقرة 2(أ) من هذا القرار.

² على النحو المشار إليه في الفقرة 2(ب) من هذا القرار.

الخطوات النهائية (بعد 2021):³

- تقديم المقترح المشترك والمنسق لتعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات *Med SO_x ECA* المقدم إلى المنظمة البحرية الدولية وفقاً للقواعد والإجراءات التي وضعتها المنظمة؛
- تقييم المقترح المذكور المقدم من لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية والاتفاق عليه، إن وجدت؛
- النظر والموافقة على مشروع تعديل المادة 14 للمرفق السادس من اتفاقية ماربول المتعلق بتعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات *Med SO_x ECA* من قِبل لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية، إن وجد، ومطالبة الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية بتعميمه وفقاً للمادة 16 (2) من اتفاقية ماربول، بهدف اعتماده في الجلسة التالية للجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية؛
- تعميم مشروع تعديل المادة 14 للمرفق السادس من اتفاقية ماربول المتعلقة بمقترح تعيين منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات *Med SO_x ECA* المقترحة من قِبل الأمين العام التابع للمنظمة البحرية الدولية وتقديمها إلى جميع أعضاء المنظمة وجميع الأطراف قبل ستة أشهر على الأقل من النظر فيها؛
- النظر في مشروع تعديل المادة 14 للمرفق السادس من اتفاقية ماربول المتعلقة بمقترح تعيين منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات *Med SO_x ECA* من قِبل لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية، إن وجد؛ واعتماده؛
- تحديد تاريخ بدء نفاذ تعديل المادة 14 للمرفق السادس من اتفاقية ماربول المتعلق بمقترح تعيين منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات *Med SO_x ECA* من قِبل لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية، إن وجد، وفقاً للمادة 16(2)(iii)(f) من اتفاقية ماربول؛
- الموافقة على مشروع تعديل المادة 14 للمرفق السادس من اتفاقية ماربول المتعلقة بمقترح تعيين منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات *Med SO_x ECA* ، إن وجد؛
- بدء نفاذ تعديل المادة 14 للمرفق السادس من اتفاقية ماربول المتعلق بمقترح تعيين منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات *Med SO_x ECA* ، إن وجد؛
- دخول منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات *Med SO_x ECA* حيز النفاذ الفعلي، إن وجد.

³ فقط إذا تم التوصل إلى توافق في الآراء بين الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة بشأن المقترح المشترك والمنسق لتعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات *Med SO_x ECA* المقدم إلى المنظمة البحرية الدولية.

الخطوات الرئيسية (2020-2021):

• الإجراءات الوطنية

| الإجراءات | المعالم الرئيسية |
|---|------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> استمرار تقديم مساعدة للتصديق والتنفيذ الفعال للمرفق السادس من اتفاقية ماربول، للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة التي تطلب ذلك، | فترة السنتين 2020-2021 |

• الإجراءات الإقليمية

| الإجراءات | المعالم الرئيسية |
|---|---------------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> الانتهاء من جمع المعلومات اللازمة⁴؛ إجراء المزيد من الدراسات لمعالجة المعايير والإجراءات الخاصة بتعيين مناطق التحكم في الانبعاثات المنصوص عليها في التذييل الثالث في المرفق السادس من اتفاقية ماربول⁵؛ تحديث مشروع العرض الأولي المقدم إلى المنظمة البحرية الدولية بناءً على جمع المعارف المكتمل والدراسات الإضافية التي أجريت؛ <p>(أ) جمع المعارف:</p> <ul style="list-style-type: none"> ملخص التقييم؛ تحديد كمية الأثار المرتبطة بترسبات المادة الجسيمية PM_{2.5} والسميات الجوية؛ تفاصيل إضافية عن ضوابط الانبعاثات البرية الخاصة بـ SO_x و PM في الدول الساحلية في البحر الأبيض المتوسط؛ وعناصر إضافية عن الأثار الاقتصادية المترتبة على النقل البحري المشارك في التجارة الدولية. <p>(ب) مزيد من الدراسات:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم إضافي للأثر الاقتصادي، وعلى وجه التحديد: <ul style="list-style-type: none"> - تحليل التأثيرات على النقل البحري المشارك في التجارة الدولية وكذلك على تحول الوسائط التجارية خارج البحر الأبيض المتوسط؛ - وتحليل التأثيرات على نشاط النقل البحري قصير المسافات وكذلك التأثير الاجتماعي والاقتصادي على الأطراف المتعاقدة بما في ذلك تنمية الجزر والمناطق النائية والجزرية. تحليلات إضافية خاصة بتزويد الوقود وتقنياته (الإنتاج الإقليمي للوقود وتوافر الوقود وتكنولوجيات الامتثال البديلة)؛ <ul style="list-style-type: none"> مناقشة ضمن إطار اللجنة الفنية للخبراء المعنية بمناطق التحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت SO_x والتي ستوكل إليها المهام الآتية: <ul style="list-style-type: none"> ○ مراجعة نتائج الدراسات الإضافية؛ و ○ مراجعة ومصادقة مسودة العرض للمنظمة البحرية | نيسان/أبريل - كانون الأول/ديسمبر 2020 |

⁴ على النحو المشار إليه في الفقرة 2(أ) من هذا القرار.
⁵ على النحو المشار إليه في الفقرة 2(ب) من هذا القرار.

| الدولية | |
|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> تقديم مذكرة من الأمانة العامة للمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تتضمن مسودة العرض للمنظمة البحرية الدولية، إلى الاجتماع الرابع عشر لمراكز تنسيق المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط. | <p>بحلول نيسان/أبريل 2021 (يؤكد لاحقاً)</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> مراجعة مذكرة الأمانة العامة للمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط والنظر فيها، بما في ذلك مسودة العرض للمنظمة البحرية الدولية، إجراء مناقشات حول: <ul style="list-style-type: none"> ما إذا كان سيتم عرض مقترح على المنظمة البحرية الدولية بمقترح لتعيين منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات Med SO_x ECA أم لا؛ التوقيت الأنسب لمثل هذا العرض، إن وجد؛ و التاريخ الفعلي لدخول مقترح تعيين منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات Med SO_x ECA حيز التنفيذ، إن وجد. المصادقة على المقترح المشترك والمنسق لتعيين المقترح للبحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات Med SO_x ECA المقدم للمنظمة البحرية الدولية، إن وجد. | <p>أيار/مايو 2021 (يؤكد لاحقاً)</p> <p>الاجتماع الرابع عشر لمراكز تنسيق المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> تقديم مشروع قرار مؤتمر الأطراف المتعاقدة بشأن المقترح المشترك والمنسق لمقترح تعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات Med SO_x ECA المقدم إلى المنظمة البحرية الدولية، إن وجد، إلى اجتماع مراكز تنسيق خطة البحر الأبيض المتوسط. <p>(بشرط التوصل إلى اتفاق في الاجتماع الرابع عشر لمراكز التنسيق للمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط)</p> | <p>بحلول تموز/يوليو 2021 (يؤكد لاحقاً)</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> الموافقة على مشروع قرار مؤتمر الأطراف المتعاقدة بشأن المقترح المشترك والمنسق لمقترح تعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات Med SO_x ECA المقدم إلى المنظمة البحرية الدولية | <p>أيلول/سبتمبر 2021 (يؤكد لاحقاً)</p> <p>اجتماع مراكز تنسيق خطة البحر الأبيض المتوسط</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> تقديم مشروع قرار مؤتمر الأطراف المتعاقدة بشأن المقترح المشترك والمنسق لمقترح تعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات Med SO_x ECA المقدم إلى المنظمة البحرية الدولية، إلى المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة. <p>(بشرط التوصل إلى اتفاق في اجتماع مراكز تنسيق خطة البحر الأبيض المتوسط)</p> | <p>بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2021 (يؤكد لاحقاً)</p> |

| | |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> اعتماد مشروع قرار مؤتمر الأطراف المتعاقدة بشأن المقترح المشترك والمنسق لمقترح تعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات Med SO_x ECA المقدم إلى المنظمة البحرية الدولية | <p>كانون الأول/ديسمبر 2021 (يؤكد لاحقاً)</p> <p>الاجتماع الثاني والعشرون لمؤتمر الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها</p> |
|--|--|

• الإجراءات العالمية

| الإجراءات | المعالم الرئيسية |
|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> تقديم وثيقة معلومات، أعدها المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تتعلق باعتماد قرار مؤتمر الأطراف المتعاقدة بشأن خارطة الطريق، المقدم إلى المنظمة البحرية الدولية. (بشرط التوصل إلى اتفاق في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة) | <p>27 كانون الأول/ديسمبر 2019 (يؤكد لاحقاً)</p> <p>(تحديد مهلة 13 أسبوعاً لتقديم الوثائق (بما في ذلك وثائق المعلومات) التي تحتوي على أكثر من ست صفحات من نص (الوثائق الضخمة) إلى الجلسة الخامسة والسبعين للجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية (MEPC 75))</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> عرض بواسطة المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط لوثيقة المعلومات المتعلقة باعتماد قرار مؤتمر الأطراف المتعاقدة بشأن خارطة الطريق. | <p>30 آذار/مارس - 3 نيسان/أبريل 2020 (يؤكد لاحقاً)</p> <p>الجلسة الخامسة والسبعون للجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية (MEPC 75)</p> |

الخطوات النهائية (بعد 2021):⁶

• الإجراءات العالمية

| الإجراءات | المعالم الرئيسية |
|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> تقديم المقترح المشترك والمنسق لمقترح تعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات Med SO_x ECA المقدم إلى المنظمة البحرية الدولية (إلى جانب التعديل المقترح للمرفق السادس من اتفاقية ماربول). (بشرط التوصل إلى اتفاق في المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة) | <p>بحلول كانون الثاني/يناير 2022 (يؤكد لاحقاً)</p> <p>(تحديد مهلة 13 أسبوعاً لتقديم الوثائق (بما في ذلك وثائق المعلومات) التي تحتوي على أكثر من ست صفحات من نص (الوثائق الضخمة) إلى الجلسة الثمانية والسبعين للجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية)</p> |

⁶ فقط إذا تم التوصل إلى توافق في الآراء بين الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة بشأن المقترح المشترك والمنسق لمقترح تعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات Med SO_x ECA المقدم إلى المنظمة البحرية الدولية.

| | |
|---|--|
| | (MEPC 78) |
| <ul style="list-style-type: none"> • تقديم لمقترح المشترك والمنسق لمقترح تعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات Med SO_x ECA المقدم إلى المنظمة البحرية الدولية (إلى جانب التعديل المقترح للمرفق السادس من اتفاقية ماربول). • تقييم المقترح المذكور والموافقة عليه، إن وجد؛ و • النظر في مشروع تعديل المادة 14 للمرفق السادس من اتفاقية ماربول المتعلقة بمقترح تعيين منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات Med SO_x ECA والموافقة عليه، إن وجد، ومطالبة الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية بتعميمه وفقاً للمادة 16(2) من اتفاقية ماربول، بهدف اعتماده في الجلسة التالية للجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية؛ إن وجد. | <p>نيسان/أبريل 2022 (يؤكد لاحقاً)</p> <p>الجلسة الثمانية والسبعون للجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية (MEPC 78)</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> • تعميم مشروع تعديل المادة 14 للمرفق السادس من اتفاقية ماربول المتعلقة بمقترح تعيين منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات Med SO_x ECA المقترحة من قبل الأمين العام التابع للمنظمة البحرية الدولية وتقديمه إلى جميع أعضاء المنظمة وجميع الأطراف. <p>(بشرط التوصل إلى اتفاق في MEPC 78)</p> | <p>بحلول نيسان/أبريل 2022 (يؤكد لاحقاً)</p> <p>(قبل ستة أشهر على الأقل من النظر فيها)</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> • النظر في مشروع تعديل المادة 14 للمرفق السادس من اتفاقية ماربول المتعلقة بمقترح تعيين منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات Med SO_x ECA ؛ إن وجد، واعتماده، • تحديد تاريخ بدء نفاذ تعديل المادة 14 للمرفق السادس من اتفاقية ماربول المتعلقة بمقترح تعيين منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات Med SO_x ECA ، إن وجدت، وفقاً للمادة 16(2)(iii)(f) من اتفاقية ماربول؛ | <p>تشرين الأول/أكتوبر 2022 (يؤكد لاحقاً)</p> <p>الجلسة التاسعة والسبعون للجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية (MEPC 79)</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> • اعتبار تعديل المادة 14 للمرفق السادس من اتفاقية ماربول المتعلقة بمقترح تعيين منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات Med SO_x ECA مقبولاً، إن وجد؛ <p>(بشرط التوصل للاتفاق في الدورة التاسعة والسبعين للجنة حماية البيئة البحرية، وما لم يكن قبل التاريخ المقترح قد أُخبر ما لا يقل عن ثلث الأطراف أو أطراف الأساطيل التجارية المجتمعة التي تشكل ما لا يقل عن 50% من إجمالي حمولة الأسطول التجاري العالمي المنظمة باعتراضهم على التعديل)</p> | <p>ليس قبل 1 أيلول/سبتمبر 2023 (يؤكد لاحقاً)</p> <p>(وفقاً للمادة 16(2)(iii)(f) من اتفاقية ماربول: "لا تقل الفترة عن عشرة أشهر")</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> • بدء نفاذ تعديل المادة 14 للمرفق السادس من اتفاقية ماربول المتعلقة بمقترح تعيين منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات Med SO_x ECA ، إن وجد؛ | <p>ليس قبل 1 آذار/مارس 2024 (يؤكد لاحقاً)</p> <p>(وفقاً للمادة 16(2)(ii)(g) من اتفاقية ماربول: "سنة أشهر من اعتمادها")</p> |

| | |
|---|----------------------------|
| <ul style="list-style-type: none">• دخول منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لمراقبة الانبعاثات Med SO_x ECA حيز النفاذ الفعلي، إن وجد. | (يؤكد لاحقاً) ⁷ |
|---|----------------------------|

⁷ تحدها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة.

القرار IG.24/9

المبادئ التوجيهية والمعايير البحرية المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط:

(أ) المعايير والتوجيهات المشتركة بشأن التخلص من النفط والخلائط النفطية، واستخدام سوانل الحفر، العينات الفتاتية والتخلص منها؛ (ب) المعايير والتوجيهات المشتركة المتعلقة بالقيود أو الشروط الخاصة للقطاعات المشمولة بحماية خاصة ضمن إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط البحرية

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها في اجتماعهم الحادي والعشرين،

وبالإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70 بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وبالإشارة أيضاً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة بتاريخ 15 من آذار/مارس 2019، رقم UNEP/EA.4/Res.10، بعنوان "الابتكار في التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي"، و UNEP/EA.4/Res.21، بعنوان "نحو كوكب خالٍ من التلوث"،

ومع مراعاة البروتوكول لحماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وترتيبه التحتية (1994) (المشار إليه تالياً باسم البروتوكول البحري)، لا سيما المادة 23 (1) منه التي تتطلب أن تُصاغ وتُفسر القواعد الدولية، والمعايير والممارسات والإجراءات الموصى بها لتحقيق أهداف البروتوكول، والمادة 10 منه التي تتطلب أن تصوغ الأطراف وتعتمد المعايير المشتركة للتخلص من النفط والخلائط النفطية من المنشآت ضمن منطقة البروتوكول ولاستخدام سوانل الحفر والعينات الفتاتية والتخلص منها ضمن منطقة البروتوكول، والمادة 21 منه التي تنص على أنه لحماية المناطق المحددة في البروتوكول المتعلقة بالقطاعات المشمولة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط وأي منطقة أخرى يحددها أحد الأطراف وتعزيزاً للأهداف المنصوص عليها في هذه الوثيقة، أن تتخذ الأطراف إجراءات خاصة لمنع التلوث الناجم عن الأنشطة في هذه المناطق، والحد منه، ومكافحته والسيطرة عليه،

ومع مراعاة البروتوكول المتعلقة بالقطاعات المشمولة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط (1995)، لا سيما المادة 6 (هـ) منه التي تتطلب أن تتخذ الأطراف إجراءات الحماية اللازمة للقطاعات المشمولة بحماية خاصة، بما يتوافق مع القانون الدولي، ومع مراعاة خصائص كل قطاع مشمول بحماية خاصة، بما في هذا تنظيم أو حظر أي نشاط ينطوي على استكشاف التربة أو تعديلها أو استغلال التربة التحتية من الجزء الأرضي، أو قاع البحر، أو تربته التحتية،

وبالإشارة إلى القرار IG.22/3، الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماعها التاسع عشر (مؤتمر الأطراف التاسع عشر) (أثينا، اليونان، 9-12 شباط/فبراير 2016)، حول خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في إطار بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وترتيبه التحتية، لا سيما هدفه المحددين 7 و8، اللذين ينصان على تطوير واعتماد معايير ومبادئ توجيهية بحرية إقليمية،

واعترافاً بالحاجة إلى، وبالمزايا المتأتبة من الحد من و/أو تجنب الأنشطة المتعلقة باستكشاف و/أو استغلال الموارد كما هو محدد في البروتوكول البحري في القطاعات المشمولة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط، وبالوضع في الاعتبار عدم وجود حظر عام على إجراء هذه الأنشطة بموجب البروتوكول المتعلقة بالقطاعات المشمولة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط (1995)، ولا بموجب البروتوكول البحري،

وإذ تلاحظ التوجهات والتوقعات المتزايدة لأنشطة الاستكشاف والاستغلال البحريين للنفط والغاز في منطقة البحر الأبيض المتوسط،

وبالإشارة إلى ولاية المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط والعناصر الأخرى ذات الصلة في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - منظومة اتفاقية برشلونة وأهميته لتنفيذ هذا القرار،

وإذ تدرك أن المبادئ التوجيهية المحددة التي تتناول أنشطة توليد الضوضاء البشرية وتخفيف آثارها قد تم اعتمادها بالفعل من جانب أطراف ACCOBAMS وإجراءات تقييم الآثار البيئية (EIAs) التي تتناول أنشطة توليد الضوضاء بواسطة اتفاقية الأنواع المهاجرة،

وبالأخذ في الاعتبار التأثيرات المحتملة لأنشطة التنقيب والاستغلال البحريين للنفط والغاز على البيئة البحرية والساحلية، والحاجة إلى منع التلوث الناجم عن هذه الأنشطة، والحد منه، ومكافحته والسيطرة عليه،

والتزامًا بتنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم 14 (الحياة تحت الماء) وخاصةً الهدف رقم 14.1، الذي ينص على منع التلوث البحري بكافة أنواعه وخفض مستوياته بشكل كبير بحلول عام 2025، والهدف رقم 14.2 الذي ينص على إدارة وحماية مستدامتين للأنظمة البيئية البحرية والساحلية لتفادي الآثار السلبية الكبيرة، بحلول عام 2020،

وبعد النظر في تقارير الاجتماع الثالث عشر لجهات تنسيق المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط (REMPEC) (مالطا، 11-13 حزيران/يونيو 2019)، والاجتماع الرابع عشر لجهات التنسيق المواضيعية للقطاعات المشمولة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي (بورتوروز، سلوفينيا، 18-21 حزيران/يونيو 2019)، والاجتماع الثاني لمجموعة النفط والغاز البحريين من اتفاقية برشلونة، المجموعة الفرعية حول الأثر البيئي (أثينا، اليونان، 27-28 حزيران/يونيو 2019)،

1. نعتد المعايير والتوجيهات المشتركة بشأن التخلص من النفط والخلائط النفطية، واستخدام سائل الحفر، والعينات الفتاتية والتخلص منها، والمحددة في المرفق الأول في القرار الحالي؛
2. ونعتد المعايير والمبادئ التوجيهية المشتركة المتعلقة بالقيود أو الشروط الخاصة للقطاعات المشمولة بحماية خاصة ضمن إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط البحرية، والمحددة في المرفق الثاني في القرار الحالي؛
3. ونطلب من الأطراف المتعاقدة بذل قصارى جهدهم لتنفيذ الفعال للمعايير والتوجيهات المشتركة بشأن التخلص من النفط والخلائط النفطية، واستخدام سائل الحفر، والعينات الفتاتية والتخلص منها، مع الوضع في الاعتبار أفضل الأساليب المتاحة، والفعالة بيئيًا والمناسبة اقتصاديًا والمعايير المقبولة دوليًا، بخصوص استخدام، وتخزين وتفريغ المواد الضارة أو المؤذية؛
4. ونطلب من الأطراف المتعاقدة بذل قصارى جهدهم لتنفيذ الفعال للمعايير والمبادئ التوجيهية المشتركة المتعلقة بالقيود أو الشروط الخاصة للقطاعات المشمولة بحماية خاصة ضمن إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط البحرية، مع الوضع في الاعتبار ضرورة اتخاذ كل الإجراءات المناسبة لمنع التلوث الناجم عن الأنشطة البحرية، والحد منه، ومكافحته والسيطرة عليه، وحظر الأنشطة البحرية في القطاعات المشمولة بحماية خاصة، عند الضرورة؛
5. ونحث الأطراف المتعاقدة على التحكم في التخلص من النفط والخلائط النفطية، واستخدام سائل الحفر، والعينات الفتاتية والتخلص منها، ورفع التقارير عنها في الأوقات المناسبة، باستخدام نظام تقديم التقارير عبر الإنترنت في اتفاقية برشلونة ((BCRS)، وبما يتوافق مع التزامات تقديم التقارير بموجب المادة 26 من اتفاقية برشلونة والمادة 30 من البروتوكول البحري؛
6. ونطلب من الأطراف المتعاقدة بذل قصارى جهدهم لضمان التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية، مع مراعاة عدم المساس بالأحكام و/أو القواعد الأكثر صرامة المتعلقة بالأدوات أو البرامج الأخرى القائمة أو المستقبلية الوطنية أو الدولية؛
7. ونحث الأطراف المتعاقدة على تقديم التقارير عن اعتماد إجراءات خاصة لمنع التلوث الناجم عن الأنشطة في القطاعات المشمولة بحماية خاصة، والحد منه، ومكافحته والسيطرة عليه، باستخدام نظام تقديم التقارير عبر الإنترنت في اتفاقية برشلونة، وبما يتوافق مع التزامات تقديم التقارير بموجب المادة 26 من اتفاقية برشلونة، والمادة 30 من البروتوكول البحري والمادة 23 من البروتوكول المتعلق بالقطاعات المشمولة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط؛
8. وندعو الأطراف المتعاقدة، والأمانة العامة، والمنظمات الدولية ذات الصلة، وأطراف الصناعة إلى استكشاف منهجية تعاونية لتقوية الموارد المالية والبشرية في منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، بهدف تأسيس دعم مستدام ومتكافئ لتيسير تنفيذ البروتوكول البحري وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط؛
9. ونطلب من الأمانة العامة دعم الأطراف المتعاقدة في تنفيذ البروتوكولات البحرية والمبادئ التوجيهية والمعايير البحرية للبحر الأبيض المتوسط، ويتضمن هذا الاجتماعات الفنية، ومشاركة أفضل الممارسات وتقوية القدرات، في حدود الموارد المتاحة، وكذلك ضمان مراجعة منتظمة للمبادئ التوجيهية على فترات متكررة لا تقل عن عامين، وتحديثها، حسب الحاجة؛
10. ونطلب من الأمانة العامة الاستمرار في العمل وإتمام المبادئ التوجيهية لإجراء تقييم الأثر البيئي، المنصوص عليه من خطة العمل البحرية (لا سيما الهدف الثامن)، مع مراعاة الاقتراحات الإضافية التي ستقدمها الأطراف المتعاقدة، لينظر فيها الاجتماع المقبل لمجموعة النفط والغاز البحريين في أثناء العام الأول من فترة السنتين 2020-2021، لئلا تُرسل إلى اجتماع الأطراف المتعاقدة الثاني والعشرين (مؤتمر الأطراف الثاني والعشرون).

المرفق الأول

المبادئ التوجيهية والمعايير البحرية المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط:
المعايير والتوجيهات المشتركة بشأن التخلص من النفط والخلائط النفطية، واستخدام سواحل الحفر، والعينات الفتاتية والتخلص
منها

قائمة بالاختصارات / مسميات الأحرف الأولى

| | |
|---|--------|
| أفضل الممارسات البيئية | BEP |
| البنزين، والتولوين، والبنزين الإيثيلي، والزيلين (الأورثوزايلين، والميتازايلين، والبارازايلين) | BTEX |
| مركز علوم البيئة، ومصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية | CEFAS |
| المرافق العائمة للإنتاج والتخزين والتفريغ | FPSOs |
| وحدات التخزين العائمة | FSUs |
| الفصل الكروماتوغرافي الغازي واكتشاف التأين اللهب | GC-FID |
| الفصل الكروماتوغرافي الغازي - القياس الطيفي للكتلة | GC-MS |
| مؤسسة التمويل الدولية | IFC |
| المنظمة البحرية الدولية | IMO |
| الرابطة الدولية لمنتجات النفط والغاز | IOGP |
| تحت الحمراء | IR |
| السوائل غير مائية القاعدة | NADF |
| المواد المشعة طبيعية المنشأ | NORM |
| نظام الإخطار الكيميائي البحري | OCNS |
| اتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي | OSPAR |
| هيدروكربونات عطرية متعددة الحلقات | PAH |
| قطاعات مشمولة بحماية خاصة | SPA |
| سوائل حفر مائية القاعدة | WBM |

1. استخدام سوائل الحفر والعينات الفتاتية والتخلص منها

1.1. مقدمة

1. يوفر هذا الفصل من الوثيقة توجيهًا حول استخدام سوائل الحفر والعينات الفتاتية الناتجة عن منشآت النفط والغاز البحرية في البحر الأبيض المتوسط والتخلص منها. اشتمق هذا التوجيه من أفضل الممارسات الدولية التي حددتها منظمات ومؤسسات، مثل الأمانة العامة لاتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي ((OSPAR)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) / البنك الدولي، والرابطة الدولية لمنتجي النفط والغاز ((IOGP)، فضلاً عن الدول التي لديها صناعة نفط وغاز ناضجة وذات أطر تنظيمية متطورة، مثل المملكة المتحدة، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة.

1.2. الخلفية التشريعية

2. وقّعت كل الدول في حوض البحر الأبيض المتوسط على اتفاقية برشلونة. وعليه، تقدم اتفاقية برشلونة وبروتوكولها الداعم حول حماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وترتبه التحتية (البروتوكول البحري)، الدافع القانوني الإقليمي الشامل الذي يفتح هذه الوثيقة التوجيهية.

3. تفرض المادة 8 من البروتوكول البحري التزامًا عامًا على المُشغّلين يقضي باستخدام أفضل الممارسات والأساليب الفعالة بيئيًا، والمناسبة اقتصاديًا. يجب كذلك على المُشغّلين متابعة المعايير المقبولة دوليًا بخصوص النفايات، فضلاً عن استخدام، وتخزين وتفريغ المواد الضارة أو المؤذية؛ بهدف خفض خطر التلوث إلى أدنى حد ممكن. توفر المادتان 9 و10 من البروتوكول متطلبات أكثر تحديدًا حول استخدام سوائل الحفر والعينات الفتاتية والتخلص منها.

4. تُعرّف هذه الوثيقة التوجيهية الالتزامات العامة المحددة أعلاه وتوضحها بمزيد من التفصيل.

1.3. استخدام سوائل الحفر والعينات الفتاتية والتخلص منها

1.3.1. خطة الاستخدام الكيميائي

5. تُوضع خطة استخدام كيميائي تبين استخدام المُشغّل لكل سوائل الحفر بما يتوافق مع تقييم الأثر البيئي لكل الأنشطة البحرية. يجب أن توضح خطة الاستخدام الكيميائي التقدير الكمي لكل إضافة كيميائية يُحتمل استخدامها في أثناء الحفر، والتدعيم الإسمنتي للبئر وإكماله، مع تقييم الخطر البيئي لكل إضافة كيميائية منها. ستخضع العمليات التشغيلية التالية للبئر لمتطلبات مشابهة، ويشمل ذلك التحكم في البئر، وأعمال الصيانة، وتعليق استخدامه، والتوقف عن استخدامه تمامًا. يجب أن تشمل خطة الاستخدام الكيميائي على كل المواد الكيميائية التي ستكون على متن وحدة الحفر، وهذا يشمل كل المواد الكيميائية التشغيلية، فضلاً عن المواد الكيميائية لحالات الطوارئ. لن يُسمح إلا باستخدام الإضافات الكيميائية التي اعتمدت السلطة المختصة استخدامها فقط. قبل اعتماد هذه المواد الكيميائية، يجب أن تفحصها السلطة المختصة لمعرفة مدى سميتها، وتراكمها الحيوي، وقابليتها للتحلل الحيوي. وإذا لم تكن السلطة المختصة تطبق نظام تصريح قائم بالفعل خاص بالمواد الكيميائية، فينبغي استخدام قائمة المواد الكيميائية لنظام الإخطار الكيميائي البحري (OCNS) التي تستخدمها المملكة المتحدة وهولندا كبديل. تُحدّث بانتظام قائمة الإضافات الكيميائية التي تخص مركز علوم البيئة، ومصادر الأسماك وتربية الأحياء المائية، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني: <https://www.cefas.co.uk/cefas-data-hub/offshore-chemical-notification-scheme/>.

6. تُرسل خطة الاستخدام الكيميائي إلى السلطة المختصة لمراجعتها واعتمادها. لا تبدأ العمليات التشغيلية ما لم تُصدر السلطة المختصة تصريحًا يحدد شروط الاستخدام، والتفريغ، والمراقبة، وتقديم التقارير.

1.3.2. سوائل حفر مائية القاعدة

7. سوائل الحفر مائية القاعدة (WBM) هي أكثر سوائل الحفر المستخدمة شيوعًا. تتألف سوائل الحفر مائية القاعدة من ماء مخلوط بطين البنتونيت وكبريتات الباريوم (الباريت) للتحكم في كثافة الطين، ومن ثم الضغط الهيدروستاتي. تضاف المواد الأخرى لاكتساب خصائص الحفر المرغوبة (OGP،¹ 2003؛ IOGP،² 2016).

¹ IOGP، 2003. الجوانب البيئية لاستخدام سوائل الحفر غير المائية المرتبطة بعمليات النفط والغاز البحرية والتخلص منها. الرابطة الدولية لمنتجي النفط والغاز. تقرير رقم 342، أيار/مايو 2003.

² IOGP، 2016. المصير والآثار البيئية لتفريغ العينات الفتاتية وسوائل الحفر المرتبطة بها الناتجة عن عمليات النفط والغاز البحرية في المحيط. الرابطة الدولية لمنتجي النفط والغاز. تقرير رقم 543، آذار/مارس 2016.

8. تُستخدم معدات التحكم في المواد الصلبة الجيدة في إزالة المواد الصلبة المتكونة من سائل الحفر والاستعادة سائل الحفر المُستخدم، ليتمكن إعادة استخدامه. في ظروف معينة، يمكن التخلص من سائل الحفر المائي المستخدم والعينات الفتاتية المرتبطة به عن طريق تفريغه في البحر. يلزم الحصول على تصريح من السلطة المختصة لاستخدام سائل الحفر المائي وعيناته الفتاتية وتفريغه بحرًا، كما هو موصوف في القسم 1.3.1 أعلاه.

1.3.3. السوائل غير مائية القاعدة

9. تُستخدم السوائل غير مائية القاعدة (NADF) بانتظام في حفر الأقسام الأعمق من الآبار، عندما يعتقد أن استخدامها سيكون أفيد من استخدام سائل الحفر المائي، حيث يمكنها تحقيق معدلات حفر أسرع، ورفع مستوى استقرار التشكيلات الصخرية الحساسة للمياه، وتكون أكثر فعالية في حفر الآبار المائلة، والعميقة، ومرتفعة درجة الحرارة. تتألف السوائل غير مائية القاعدة من سوائل أساس غير مائي وسوائل أساس غير مائي قابلة للنشر، ويشمل ذلك السوائل ذات الأساس المعدني والزيوت الاصطناعي (OGP، 2003؛ IOGP، 2016).

10. يُسمح باستخدام السوائل غير مائي القاعدة منخفض السمية (أي بمحتوى هيدروكربون عطري إجمالي $> 5\%$ ، ومحتوى هيدروكربوني عطري متعدد الحلقات $> 0.35\%$) في الأقسام الأعمق من البئر (أي من القسم 1/4" فما يليه). يُحظر استخدام سوائل الحفر ذات أساس من الديزل.

11. يُحظر تفريغ السوائل غير مائي القاعدة في البحر. يُعاد شحن أي سائل غير مائي القاعدة غير مستخدم أو مُستعاد من عمليات الحفر إلى الساحل، حيث يمكن إما تجديده لإعادة الاستخدام، أو يمكن معالجته للتخلص منه على اليابسة بطريقة مناسبة. وبدلاً من هذا، يمكن التخلص من السوائل غير مائي القاعدة المستخدم والعينات المفتتة الملوثة من السوائل غير مائي القاعدة، عبر إعادة الحقن في تشكيل صخري مسامي مناسب، إذا أمكن إثبات أن هذا يمثل أفضل الممارسات البيئية (BEP)، وإذا سُحح بفعل هذا بمعرفة السلطة المختصة.

12. يُسمح فقط بالتخلص من العينات المفتتة من الحفر الملوثة بسائل غير مائي القاعدة في البحر إذا عولجت (حرارياً)، وتحتوي على محتوى زيتي أقل من 1% حسب الوزن الجاف (أي أقل من 10 جرامات من الزيت لكل كيلوجرام من العينات المفتتة الجافة). يجب أن تكون نقطة التفريغ البحرية للعينات المفتتة المعالجة أسفل سطح الماء بكثر (أي 15 متراً على الأقل أسفل سطح البحر). يُحظر في جميع الأحوال تفريغ أي عينات مفتتة من الحفر الملوثة بسائل غير مائي القاعدة في القطاعات المشمولة بحماية خاصة.

1.3.4. تفريغ العينات المفتتة الملوثة بالسوائل الممكنية

13. في أثناء الحفر عبر أقسام المكمن في البئر، قد تكون العينات المفتتة من النطاق المنتج (التشكيل الحامل للنقط) العائدة إلى السطح بجانب سوائل الحفر المرتبطة ملوثة (بكميات صغيرة من) هيدروكربونات المكمن السائلة (أي النفط الخام أو ناتج التكثيف). يجب أن تُوضع أي عينات مفتتة و/أو سائل الحفر مائي القاعدة ملوث بسوائل في أوعية، وتُرسل مجدداً إلى الساحل لمعالجتها والتخلص منها بطريقة مناسبة. بدلاً من هذا، تمكن إعادة حقن العينات المفتتة في تشكيل مناسب، إن أمكن فعل هذا أو سمحت السلطة المختصة بهذا، ومعالجتها وتنظيفها لاستيفاء حدود الأداء البيئي (راجع الفقرة 12)، بحيث يمكن تفريغها في البحر. تجب مراقبة التفريغات المسموح بها، وإعداد تقارير بها وتقديمها إلى السلطة المختصة.

2. التخلص من النفط والخلائط النفطية

2.1. مقدمة

14. يوفر هذا الفصل من الوثيقة توجيهًا حول التخلص من النفط والخلائط النفطية من منشآت النفط والغاز البحرية في البحر الأبيض المتوسط والتخلص منها. اشْتُق هذا التوجيه من أفضل الممارسات الدولية المحددة حسبما حددتها منظمات ومؤسسات، مثل الأمانة العامة لاتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي، ومؤسسة التمويل الدولية/البنك الدولي، والرابطة الدولية لمنتجي النفط والغاز، فضلاً عن الدول التي لديها صناعة نفط وغاز ناضجة ذات أطر تنظيمية متطورة، مثل المملكة المتحدة، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة.

15. يتم إنتاج النفط والخلائط النفطية عبر مراحل وعمليات متنوعة على متن منشآت النفط والغاز البحرية، وينبغي أن تتم إدارتهما والتخلص منهما بشكل مسؤول. فعلى سبيل المثال، تضم عمليات الحفر المصدرة للسوائل الملوثة بالنفط كلاً من تنظيف البئر، والتدعيم الإسمنتي للبئر، وتنظيف حفرة الطين، والعمليات التي تصبح فيها سوائل تجويف البئر ملوثة بطين قاعدته من

النفط، أو النفط الخام، أو ناتج التكثيف. علاوة على هذا، يشمل هذا أيضاً السوائل الناتجة عن تصريفات منصة الحفر وغيرها من عمليات تنظيف الخزان. في أثناء مرحلة الإنتاج، تكون المصادر الرئيسية للنفط والخلائط النفطية هي الماء الناتج، والرمال والقشور الصادرة من المكمن، وتصريف أماكن استخدام الآلات.

2.2. الخلفية القانونية

16. توفر اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (المشار إليها باسم "اتفاقية برشلونة") وبروتوكولاتها الإطار القانوني الشامل في إقليم البحر الأبيض المتوسط.

17. الأطراف المتعاقدة الاثنان والعشرون في اتفاقية برشلونة هي: ألبانيا، والجزائر، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وقبرص، ومصر، وفرنسا، واليونان، وإسرائيل، وإيطاليا، ولبنان، وليبيا، ومالطا، وموناكو، والجبل الأسود، والمغرب، وسلوفينيا، وإسبانيا، وسوريا، وتونس، وتركيا، والاتحاد الأوروبي.

18. دخل بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وترتبه التحتية (اعتمد عام 1994) حيز التنفيذ في 2011. يحدد البروتوكول، المعروف باسم "البروتوكول البحري"، التزامات محددة للأطراف المتعاقدة "لاتخاذ إجراءات مناسبة لمنع التلوث الناجم عن الأنشطة في منطقة البروتوكول، والحد منه، ومكافحته، والسيطرة عليه، ضمن أمور أخرى عبر ضمان تطبيق أفضل الأساليب المتاحة، والفعالية بيئياً، والمناسبة اقتصادياً لهذا الغرض".

19. أحد الالتزامات في البروتوكول البحري هو قيام الأطراف المتعاقدة بصياغة واعتماد معايير مشتركة للتخلص من النفط والخلائط النفطية من المنشآت في منطقة البروتوكول.

20. بالإضافة إلى المتطلبات المحددة للأطراف المتعاقدة والمحددة في البروتوكول البحري، يوفر المرفق الأول لاتفاقية ماربول المعيار العالمي للمحتوى النفطي في تصريف أماكن عمل الآلات الصادرة عن السفن، فضلاً عن المنصات الثابتة أو العائمة بما فيها منصات الحفر، والمرافق العائمة للإنتاج والتخزين والتفريغ (FPSOs) المستخدمة في الإنتاج البحري للنفط وتخزينه، ووحدات التخزين العائمة (FSUs) المستخدمة في تخزين النفط المنتج بحرياً. يجب أن تمتثل هذه المنصات الثابتة أو العائمة للمتطلبات ذاتها السارية على السفن ذات الحمولة الإجمالية، بقيمة 400 طن أو أكثر.

21. تم تعيين البحر الأبيض المتوسط بأنه "منطقة خاص" بموجب المرفق الأول لاتفاقية ماربول، ولهذا يخضع لمتطلبات أكثر حزمًا من تلك التي تسري خارج المناطق الخاصة.

2.3. تفريغات الماء الناتج

22. يُستخدم مصطلح "الماء الناتج" لماء التشكيل الناتج بجانب الماء من المستودع، فضلاً عن الماء المتكثف في أثناء عملية الإنتاج. الماء الناتج يُفصل عن جزيئات الهيدروكربون الناتج على متن المنشأة البحرية.

23. متى أمكن، تجب إعادة حقن الماء الناتج في مكمن مناسب. إذا لم تكن إعادة الحقن ممكنة، فيمكن حينها تفريغ الماء الناتج في ظل الظروف المُصرح بها، وتقديم التقارير الموصوفة أدناه.

2.3.1. حدود التفريغ

24. يُسمح فقط بتفريغ الماء الناتج إذا لم يتجاوز محتوى النفط 30 مجم/لتر، كمتوسط في أي شهر تقويمي، فيما يتعين بذل قصارى الجهد لخفض هذا المحتوى إلى 15 مجم/لتر، مع مراعاة أفضل التقنيات المتاحة، مثل وثيقة التوجيه لأفضل التقنيات المتاحة في الاتحاد الأوروبي حول المرحلة الأولية من استكشاف الهيدروكربون، 2019. إذا كانت ثمة حدود أكثر صرامة مفروضة في مكان آخر في القوانين الوطنية لدى الأطراف، فتُطبق الحدود الأكثر صرامة على ذلك الطرف.

25. يُحظر تخفيف الماء الناتج المعالج أو غير المعالج بغرض تخفيض متوسط تركيز النفط، أو تحقيق الامتثال لمعيار الأداء. إذا كان الماء الناتج مخلوطاً بأنواع مياه أخرى بعد عملية المعالجة، يجب أن يكون المُشغّل قادراً على التدليل على إمكانية قياس التركيز الأصلي للمحتوى النفطي في الماء الناتج، وأنه يمكن حساب كمية النفط المفرغ.

26. يُسمح بالتفريغات المتقطعة للماء الناتج المعالج. يُقصد بالتفريغ المتقطع عملية التفريغ غير المستمر للماء الناتج، حيث تتم معالجة الماء الناتج لإزالة النفط بين دفعات التفريغ المتقطعة، فعلى سبيل المثال خزانات الرواسب/التصفية القادرة على إزالة النفط أو الملوثات الأخرى التي يمكن تحديد حدودها بواسطة كل طرف متعاقد.

2.3.2. أخذ العينات

27. تعتمد إستراتيجية أخذ عينات النفط المنتشر في الماء الناتج على حجم الماء الناتج المفرغ ونوع المنشأة. يجب أن يضمن معدل تكرار وتوقيت أخذ العينات أن العينات تمثل النفايات المائية، مع مراعاة أوجه ولوجيستيات العمليات التشغيلية. بالنسبة إلى المنشآت البحرية المأهولة التي تقوم بالتفريغ باستمرار، يجب أن يستند تحديد كمية النفط المنتشر المفرغة إلى نتائج المراقبة المستمرة أو بمقدار مرتين (2) يوميًا. يتعين أخذ العينات على فترات زمنية متساوية. يلزم أخذ العينة الأولى خلال 4 ساعات من بداية التفريغ، والتي يجب بعدها أن يكون أدنى معدل لتكرار أخذ العينات حسب ما هو مذكور في الجدول أدناه. متى نصت التشريعات الوطنية على معدل مراقبة أكثر تكرارًا، فيجب أن تسري المتطلبات الأكثر صرامة.

28. يجب أن تكون نقطة أخذ العينات تمامًا بعد آخر عنصر من معدات المعالجة في منطقة مضطربة، أو في المرحلة الإنتاجية النهائية فيها، أو في أي حالة قبل التخفيف التالي.

الجدول (1). الخلائط النفطية المفرغة في كل نقطة تفريغ في المنشآت المأهولة

| نوع التفريغ | كمية التفريغ سنويًا | معدل تكرار العينات والتحليلات |
|--|-------------------------|-----------------------------------|
| النفط المنتشر | > 2000 كجم | مرة أسبوعيًا |
| | ≤ 2000 كجم | كل يومين |
| البنزين، والتولين، والبنزين الإيثيلي، والزيلين | > 200 كجم | مرتين سنويًا |
| | من 200 كجم إلى 2000 كجم | مرة كل ربع سنة (أي 4 مرات سنويًا) |
| | ≤ 2000 كجم | مرة أسبوعيًا |

BTEX = البنزين، والتولين، والبنزين الإيثيلي، والزيلين (الأورثوزايلين، والميتازايلين، والبارازايلين)

29. بالإضافة إلى محتوى النفط المنتشر، قد يحتوي الماء الناتج أيضًا على هيدروكربونات ذائبة (هيدروكربونات عطرية متعددة الحلقات وفينولات)، ومعادن ثقيلة، ومركبات غير عضوية من التشكيل (كلًا من الأملاح والرواسب الذائبة) والمواد المشعة طبيعية المنشأ (NORM). وعليه، يجب أن يُحدَّد تركيز المعادن الثقيلة ومركبات الهيدروكربونات العطرية متعددة الحلقات، والبنزين، والتولين، والبنزين الإيثيلي، والزيلين، والفينولات، والكيل فينولات، والأحماض الكربوكسيلية في التفريغات كجزء من تحليل الماء الناتج.

30. يجب أن تنحصر هذه الملوثات، بما فيها إضافة توصيات للمعايير أو التوصيات باستعمال التكنولوجيا التي يمكنها تقليل المواد الملوثة (أفضل التقنيات المتاحة، مثل وثيقة التوجيه لأفضل التقنيات المتاحة في الاتحاد الأوروبي حول المرحلة الأولية من استكشاف الهيدروكربون، 2019) للامتثال للحدود البيئية السارية في كل طرف متعاقد وفقًا لتشريعاته الوطنية.

2.3.3. تحليل المحتوى النفطي المنتشر، والبنزين، والتولين، والبنزين الإيثيلي، والزيلين

31. يجب تحديد المحتوى النفطي المنتشر في الماء الناتج عبر وسائل الفصل الكروماتوغرافي الغازي واكتشاف التآين اللهبى (GC-FID)، وفقًا لما هو موصوف في اتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي 15/2005. صُممت هذه الطريقة للماء الناتج والأنواع الأخرى من النفايات المائية المفرغة من الغاز، وناتج التكثيف ومنصات النفط ويتيح تحديد المحتوى النفطي المنتشر بتركيزات أعلى من 0.1 مجم/لتر.

32. الطريقة المرجعية التحليلية للماء الناتج في اتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي هي إصدار معدل من ISO 9377-2. سٌستخدم هذه الطريقة فقط في تحديد النفط المنتشر في الماء الناتج. يجب عدم استخدام هذه الطريقة في تحديد النفط في التفريغات الأخرى للنفط على الرمال، وتفريغات التصريفات، وما إلى هذا. تُنشر تفاصيل طريقة تحليل العينة في: "تحليل النفط في الماء الناتج - المبادئ التوجيهية المنقحة حول معايير قبول الطرق البديلة والمبادئ التوجيهية العامة حول أخذ العينات والتعامل معها - اتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي 2006-6".

33. في حالات معينة، قد يكون ثمة مجال لاستخدام طريقة تحليل بحرية أبسط، إذا تم ربطها بالطريقة المرجعية في اتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي في مختبر على اليابسة. من ثم، قد تُقبل طريقة تحليل بالأشعة تحت الحمراء مناسبة (أو طرق تحليل أخرى) كطريقة تحليل "بديلة"، لكن فقط إذا رُبطت بالطريقة المرجعية لاتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي.

34. يمكن العثور على توجيه إضافي حول طرق أخذ العينات البديلة في وثيقة التوجيه التي نشرتها منهجية إدارة الأعمال، والطاقة، وإستراتيجية الصناعة في المملكة المتحدة (BEIS) لأجل أخذ عينات وتحليل الماء الناتج وغيرها من تفریغات الهيدروكربون (حزيران/يونيو 2018).

35. يجب تحديد "محتوى البنزين والتولوين والبنزين الإيثيلي والزيلين" عبر أخذ مجموع مستويات البنزين والتولوين والبنزين الإيثيلي والزيلين التي تم الحصول عليها عبر تطبيق طريقة مساحة الرأس الساكنة الموصوفة في ISO 11423-1، باستخدام الفصل الكروماتوغرافي الغازي - القياس الطيفي للكتلة (GC-MS)، أو طريقة أخرى تُصدر نتائج مساوية. يجب أن تُحسب كمية البنزين والتولوين والبنزين الإيثيلي والزيلين على أساس كمية الماء في السنة (م3) ومتوسط قيم التدفق السنوي المرجح لتلك الكميات المُحللة في الماء الناتج المُفرغ في البحر.

2.4.2. تفریغات نظام التصريف

36. يجب أن تكون التفریغات من أنظمة التصريفات (تفریغ مفتوح/مغلق، خطر/غير خطر) ضمن حد أو القيم القصوى لمتوسط التركيز النفطي الشهري بقيمة 40 مجم/لتر - 30 مجم/لتر من إجمالي الهيدروكربونات النفطية (TPH)/وإجمالي النفط والشحم (TOG) و 15 مجم/لتر من الزيت المعدني. يمكن أن يحدد كل طرف متعاقد حدود تفریغ الملوثات الأخرى.

2.4.1. تفریغات تصريف أماكن عمل الآلات

37. نظرًا لأن معايير المرفق الأول لاتفاقية ماربول الخاصة بتصريف أماكن عمل الآلات (مثل الغُسلات والمياه الأسنة) مطبقة بالفعل عالميًا، فلا تستدعي الحاجة وضع متطلبات إضافية، فيما يتعلق بتصريف الحفارات ومنصات الحفر.

38. ينبغي استيفاء متطلبات ماربول التالية:

- يجب تجهيز الحفارة أو منصة الحفر "قدر الإمكان" بمعدات تنقية النفط ويُحظر تفریغ النفط أو الخلائط النفطية من أماكن تصريف الآلات، ما لم يتجاوز المحتوى النفطي 15 جزءًا من المليون؛
- يجب على كل المنشآت الاحتفاظ بسجل لكل العمليات التي تنطوي على تفریغات النفط أو الخلائط النفطية؛
- يجب أن يكون تصميم معدات تنقية النفط معتمدًا من الإدارة، وأن تكون المعدات مزودة بآلية إنذار؛ للإشارة إلى الوقت الذي لا يمكن الحفاظ فيه على مستوى 15 جزء من المليون، ويجب ضمان أن أي تفریغ للخلائط النفطية يتوقف تلقائيًا حين يتجاوز المحتوى النفطي 15 جزء من المليون.

39. للاطلاع على المزيد من المعلومات، يمكن مراجعة القرار MEPC.107(49)، حيث وردت المبادئ التوجيهية والمواصفات المنقحة لمعدات منع التلوث من المياه الأسنة من مساحات آلات السفن. تحتفظ المنظمة البحرية الدولية بقائمة بمعدات تنقية النفط المعتمدة.

40. للمنشآت الجديدة والمستقبلية، يجب شهريًا أخذ عينات من النفايات المُجمعة من نظام التصريف المفتوح.

2.5. تفریغات الرمال والقشور الناتجة

41. ينص المرفق الخامس (A.2) من البروتوكول البحري على أنه "يجب نقل جميع النفايات والأحوال النفطية الناتجة من عمليات الفصل إلى الساحل".

42. ولهذا، يجب نقل أي رمال وقشور صادرة عن المستودع ملوثة بالنفط (مثل الأحوال أو الطين المزال من سفن المعالجة) إلى الساحل لمعالجتها والتخلص منها حسب الطرق المناسبة.

2.6. التفريغات الأخرى من العمليات التشغيلية

43. ستُوجّه أغلب تفريغات النفط في المعتاد إلى عملية الإنتاج، أو نظام معالجة الماء الناتج، أو إلى أنظمة التصريف، وستُعالج لتقليل تفريغ النفط إلى الحد الأدنى. ولهذا، ستخضع هذه التفريغات لحدود التفريغ نفسها المطبقة على أنظمة الماء الناتج والتصريف، كما نوقش في القسمين 2.3 و2.4 أعلاه. على سبيل المثال، تخضع مياه الإزاحة (مياه الصابورة) من منشآت التخزين للنفط لمتطلبات التفريغ نفسها الخاصة بالماء الناتج.

44. على الرغم مما ورد أعلاه، من المقبول أن تؤدي عمليات تشغيلية معينة إلى تفريغ منفصل للنفط في البيئة البحرية، على سبيل المثال، في أثناء أنواع معينة من عمليات الصيانة، أو عمليات تشغيل خطوط الأنابيب تحت البحر، مثل وصلات المنشآت، وعمليات التشغيل، وإيقاف التشغيل. في كل الحالات التي يُخطط فيها لتفريغ النفط، يجب على المشغل الحصول على تصريح/موافقة من السلطة المختصة. يجب أن يحتوي كل طلب تصريح على معلومات كافية تسمح بتقييم التأثيرات البيئية المحتملة، وتبرر التفريغ المقترح.

قائمة المراجع

- DECC, 2011. Guidance Notes Decommissioning of Offshore Oil and Gas Installations and Pipelines under the Petroleum Act 1998. Produced by Offshore Decommissioning Unit Department of Energy and Climate Change. Version 6, March 2011.
- Methodology for the sampling and analysis of produced water and other hydrocarbon discharges. UK Department for Business, Energy and Industry Strategy (BEIS). June 2018.
- EPA, 2000. Analytical Method Guidance for EPA Method 1664A Implementation and Use (40 CFR part 136). EPA/821-R-00-003. February 2000.
- ISO 5667-3:2012. Water Quality - Sampling – Part 3: Preservation and handling of water samples.
- ISO 5667-12:2017. Water Quality - Sampling – Part 12: Guidance on sampling of bottom sediments from rivers, lakes and estuarine areas.
- ISO 5667-19:2004. Water Quality - Sampling – Part 19: Guidance on sampling in marine sediments.
- ISO 9377-2:2000. Water quality - Determination of hydrocarbon oil index - Part 2: Method using solvent extraction and gas chromatography.
- ISO 14423-1:1997. Water quality - Determination of benzene and some derivatives - Part 1: Head-space gas chromatographic method.
- ISO 16665:2013. Water Quality - Guidelines for quantitative sampling and sample processing of marine soft-bottom macrofaunal.
- Mijnbouwregeling, 2017. Hoofdstuk 9. Gebruik en lozen van oliehoudende mengsels en chemicaliën – Mining Regulations of the Netherlands, Chapter 9 – The use and discharge of oily mixtures and chemicals. <http://wetten.overheid.nl/BWBR0014468/2017-08-29#Hoofdstuk9>.
- NOROG, 2016. Guidance document for characterization of offshore drill cuttings piles. Norsk Olje & Gas. Version 4, 21 October 2016.
- OSPAR Agreement 2005-15 (As amended in 2011). OSPAR Reference Method of Analysis for the Determination of the Dispersed Oil Content in Produced Water. Amendments to this Agreement were adopted by OIC 2011. See OIC 11/13/1, paragraph 2.10.
- OSPAR Agreement 2006-6. Oil in produced water analysis - Guideline on criteria for alternative method acceptance and general guidelines on sample taking and handling.
- OSPAR Agreement 2017-03. Guidelines for the Sampling and Analysis of Cuttings Piles.

المرفق الثاني

المبادئ التوجيهية والمعايير البحرية المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط:
المعايير والمبادئ التوجيهية المشتركة للقيود أو الشروط الخاصة للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط البحرية

قائمة بالاختصارات / مسميات الأحرف الأولى

| | |
|---|-------------|
| اتفاقية إدارة مياه الصابورة | اتفاقية BWM |
| تقييم الأثر البيئي | EIA |
| المنظمة البحرية الدولية | IMO |
| رابطة صناعة النفط الدولية للحفاظ على البيئة | IPIECA |
| اللجنة المشتركة لحفظ الطبيعة (هيئة استشارية حكومية في المملكة المتحدة) | JNCC |
| الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (اتفاقية ماربول) | MARPOL |
| اتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي. (لجنة أوصلو باريس) | OSPAR |
| الرصد الصوتي السلبي | PAM |
| مركبة تُشغَل عن بعد | ROV |
| مناطق متمتعة بحماية خاصة | SPA |
| القطاعات المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط | SPAMI |

1. مقدمة

1. توفر هذه الوثيقة الحالية المبادئ التوجيهية للقيود أو الظروف الخاصة للأنشطة البحرية في القطاعات المشمولة بحماية خاصة، كما هو منصوص عليه في البروتوكول المتعلق بالقطاعات المشمولة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط، وأي مناطق أخرى حددها الأطراف، بصورة مناسبة، كما هو منصوص عليه في المادة 21 من البروتوكول البحري، مع الإشارة تحديداً إلى صناعة النفط والغاز البحريين كمثال على صناعة الاستكشاف والاستغلال المرتبطة بالبروتوكول البحري. ولقد تم استخلاص هذه المبادئ التوجيهية من مراجعة أفضل الممارسات القائمة، والتوجيه الصناعي والتشريعي الساري بالفعل في الدول التي لديها صناعات نفط وغاز ناضجة، وتعكس نطاقاً من الإجراءات المطبقة أو المقترحة لتخفيف الآثار السلبية المحتملة للأنشطة الاستكشافية والاستغلالية في موانئ وأنواع لا تقدر بثمن، سواء في البحر الأبيض المتوسط وعلى مستوى العالم.

2. تغطي المبادئ التوجيهية النطاق الكامل لمرحلة عمر تطوير الأنشطة البحرية، ويشمل ذلك المسح الجيوفيزيائي المبدئي، والحفر الاستكشافي، والتطوير ووقف التشغيل الميدانيين، وتساهم المبادئ التوجيهية في تنسيق ممارسات العمل بين الأطراف المتعاقدة بما يتوافق مع الأهداف المحددة رقم 3 و7 و8 من خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في إطار البروتوكول لحماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وترتيبه التحتية (القرار IG.22/3). المبادئ التوجيهية التالية تنص على جوانب رئيسية من مراحل التطوير المختلفة من الأعمال التطويرية البحرية.

2. المسح الجيوفيزيائي

2.1. التصريحات

3. يمكن أن يزعج الصوت الصادر تحت الماء في أثناء المسوحات الجيوفيزيائية أنواع الكائنات البحرية المحمية، مثل الثدييات والزواحف والأسماك، مما قد يؤدي إلى أضرار فيسيولوجية، أو تغييرات في سلوكياتها. ولهذا، وحيثما يُقترح إجراء المسوحات الجيوفيزيائية، يجب السماح بها واعتمادها من قبل السلطة المختصة باستخدام أحدث معرفة بالتوزيعات المكانية والزمنية والمرحل العمرية للأنواع المحمية ضمن منطقة الاستقصاء المقترحة؛ بحيث يمكن تجنب المواقع والفترات الحساسة.

4. يجب إجراء المسوحات الجيوفيزيائية في أثناء الفترة الأقل حساسية، فيما يتعلق بوضع أنواع الكائنات المحمية من حيث وضع البيض والتعشيش والهجرة، وكما هو متفق عليه مع السلطة المختصة قبل الشروع في المسح. ويجب تجنب ذروة فترات وضع البيض والتعشيش والهجرة.

5. قبل إصدار تصاريح المسوحات الجيوفيزيائية، يجب أن يبرر متعاقدو المسح أو مقترحو المشروع سبب الحاجة إلى إجراء المسح الجيوفيزيائي المقترح، والبدائل المتاحة أمام السلطة المختصة.

2.2. إجراء المسح الميداني الجيوفيزيائي

6. يتعين الالتزام بتقرير OGP رقم 436 الصادر عن رابطة صناعة النفط الدولية للحفاظ على البيئة، والمبادئ التوجيهية لاتفاقية إدارة مياه الصابورة، وكذلك الالتزام بالأولويات والأعمال الإستراتيجية في الإستراتيجية المتوسطة لإدارة مياه صابورة السفن في أثناء المسوحات الجيوفيزيائية ويتعين اعتماد الإجراءات التالية:

- يلزم استخدام السفن المحلية في إجراء المسح الجيوفيزيائي، متى أمكن ذلك. يشتمل هذا على سفن المسح المستخدمة في نشر المعدات الجيوفيزيائية، فضلاً عن سفن التتبع المستخدمة في حماية الكابلات الزلزالية وغيرها من المعدات المقطورة؛
- يجب أن تنحصر السفن المستخدمة في أثناء المسح الجيوفيزيائي على تلك التي تملك قدرات موثقة لأنواع الكائنات الدخيلة، مثل أنظمة إدارة ومعالجة مياه الصابورة، بما يتوافق مع الاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها التابعة للمنظمة البحرية الدولية؛
- تتعين مراجعة سجلات أنواع الكائنات البحرية بحثاً عن وجود أنواع كائنات دخيلة غازية في المرافئ التي سستخدم في تعبئة المسوحات الجيوفيزيائية وتسريحها قبل الشروع في المسح، ويجب رفع تقارير بنتائج تلك المراجعة إلى السلطة المختصة كجزء من طلب التصريح؛
- في ضوء بيانات حصر أنواع الكائنات في مرافئ التعبئة والتسريح، وقدرات أنواع الكائنات الدخيلة المُسجلة في السفن، وأصل السفينة ومنطقة النشاط المقصودة، يجب تقييم مخاطر احتمالية تقديم ونشر أنواع كائنات دخيلة غازية بسبب المسح

المقصود إجراؤه ورفع تقرير بهذا للسلطات المختصة قبل الشروع في المسح كجزء من طلب التصريح. يجب أن تشير تقييمات المخاطر إلى الأبحاث الناشئة ذات الصلة حول العلاقات بين حركة مرور السفن وأنواع الكائنات الدخيلة الغازية؛

- يتعين اعتماد المبادئ التوجيهية لرابطة صناعة النفط الدولية للحفاظ على البيئة حول تقليل خطر تقديم ونشر أنواع الكائنات الدخيلة إلى الحد الأدنى، ويجب أن تلتزم السفن بمتطلبات اتفاقية إدارة مياه الصابورة، بحسب ما تستدعي الحاجة. ينبغي إزالة الحشف الأحيائي من هياكل السفن، والمعدات، والحفارات، والمعدات عند مصدر الحشف الأحيائي، بطريقة لا تزيد من خطر انتشار المزيد من أنواع الكائنات الدخيلة. تُطبَّق المبادئ التوجيهية للتحكم في الحشف الأحيائي للسفن وإدارته بهدف تقليل نقل الأنواع المائية الغازية (المبادئ التوجيهية للحشف الأحيائي) (القرار ((MEPC.207(62)، متى أمكن.

7. يوصى بإجراء المسوحات الجيوفيزيائية باستخدام أدنى معدلات شدة الأصوات وعلى أصغر منطقة جغرافية ممكنة يجب إجراء المسوحات الجيوفيزيائية باستخدام أدنى معدلات شدة الأصوات، وعلى أصغر منطقة جيوغرافية ممكنة.

8. في حالة عدم وجود توجيه وطني، وفي مناطق أعالي البحار التي تتجاوز الصلاحيات الوطنية، تجب الإشارة إلى توجيه المسح الزلزالي للجنة المشتركة للحفاظ على الطبيعة لتخفيف الأثار المحتملة على الثدييات البحرية، مع مراعاة الظروف المحلية الخاصة. يتعين على المراقبين المعتمدين إجراء الأبحاث من منصة عالية بما يكفي لرصد منطقة تخفيف بعمق 500 متر حول مصدر الصوت؛ بحثاً عن وجود أنواع كائنات حساسة لمدة 30 دقيقة كحد أدنى في مياه على عمق أكبر من 200 متر، أو لمدة 60 دقيقة في مياه على عمق أقل من 200 متر، في أثناء كل بداية بسيطة، وقبل تشغيل معدات المسح المصدرة للضوضاء بكامل طاقتها. إذا اكتُشف وجود ثدييات، أو حيتانيات، أو سلاحف داخل منطقة التخفيف في أثناء بحث التصوير المبدئي (البصري أو الصوتي)، فيجب تأجيل البداية البسيطة حتى تمر تلك الكائنات، أو تنتقل السفينة، بحيث تنتقل هذه الكائنات إلى خارج منطقة التخفيف. يجب ألا تقل مدة التأجيل عن 20 دقيقة من وقت آخر رصد لتلك الكائنات داخل منطقة التخفيف والشروع في البداية البسيطة. قد يستمر التصوير إذا رُصد حيوان ثديي بحري داخل منطقة التخفيف بعد الشروع في التصوير. يلزم استخدام الرصد الصوتي السلبي (PAM) بمعرفة عاملين مدربين؛ لاكتشاف وجود الثدييات البحرية في أثناء فترات الظلام وانعدام الرؤية. يجب الاتفاق مع السلطة المختصة على إجراءات انعطافات الخطوط، أو وفقاً لمشورة اللجنة المشتركة للحفاظ على الطبيعة لعام 2017. ينبغي تقديم وثائق البداية البسيطة للسلطة المختصة في أثناء المسح، وبعد انتهائه، كإثبات لإتمام البداية البسيطة.

9. يمكن أن تعلق السلاحف في العوامات الذيلية في أثناء إجراء المسوحات الميدانية؛ مما قد يصيبها بأضرار فسيولوجية، ووفاتها. ولهذا، يجب تركيب الواقيات على كل العوامات الذيلية المستخدمة في أثناء المسوحات الميدانية في المناطق حيث يحتمل أن توجد السلاحف، أي بالقرب من مواقع تعشيش السلاحف وتغذيتها. يجب أن تستخدم سفينة المسح معدات واقية من تشابك السلاحف.

10. ينبغي أن تمثل السفن لمبادئ ماربول التوجيهية للتحكم في التفرغات النفطية، والتعرف على مستويات التحكم الإضافية المفروضة بموجب تعيين المنظمة البحرية الدولية للبحر الأبيض المتوسط بالكامل كمنطقة خاصة.

3. عمليات الحفر البحرية

3.1. التصريحات

11. تخضع الأنشطة التي تُجرى داخل القطاعات المشمولة بحماية خاصة، وأي مناطق أخرى حددها الأطراف، بصورة مناسبة، وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة 21 من البروتوكول البحري لتقييم الأثر البيئي وفقاً للمادة 17 من بروتوكول القطاعات المشمولة بحماية خاصة/ذات التنوع البيولوجي، ويمكن إجراؤها فقط بما يتوافق مع شروط التصريح المعينة بشكل فردي.

12. يتعين تحديد تركيزات جميع المواد الكيميائية والمواد المقترح تفريغها، وتحديد كمياتها، وتقييم مخاطرها في طلب التصريح، كما هو مشار إليه في المبادئ التوجيهية لإجراء تقييم الأثر البيئي، قبل الشروع في الأنشطة البحرية. ستراجع السلطة المختصة طلب التصريح، وتصدر فقط الموافقة إذا لم تكن ستنتج أي آثار بيئية مهمة عن الأنشطة المخطط لها، مع مراعاة خاصة تولى لأهداف الحفاظ على الطبيعة التي حُدد من أجلها القطاع المشمول بحماية خاصة وأي مناطق أخرى بمعرفة الأطراف، بصورة مناسبة، وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة 21 من البروتوكول البحري.

3.2. تحديد المواقع

13. يلزم تحديد مواقع الآبار وغيرها من البنى التحتية في قاع البحر في مناطق تسبب أقل ضرر للموائل وأنواع الكائنات الحساسة، وبمراعاة التأثيرات المحتملة الأخرى على قاع البحر، مثل مواضع المراسي. إذا لم يكن هذا ممكنًا عمليًا، فيلزم اختبار البدائل الأخرى لتقليل خطر الضرر على الموائل والأنواع الحساسة إلى الحد الأدنى.

14. يجب تحديد مواقع الآبار وغيرها من البنى التحتية في قاع البحر مع مراعاة خصائص المصلحة المحتملة للقطاعات المشمولة بحماية خاصة المحتمل تعيينها مستقبلاً، مثل القطاعات البحرية المقترحة المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط، قدر ما هو ممكن عمليًا.

3.3. إجراء أنشطة الحفر

15. ينبغي اعتماد أنشطة الحفر الاستكشافي أو تعديلها للاستخدام في مواقع في البحر الأبيض المتوسط بما فيها الإجراءات التالية:

- استخدام الحفارات ديناميكية التموضع لتجنب استخدام مراسي الربط في مناطق قاع البحر الحساسة المحتملة؛
- الإنزال المسبق للمراسي قبل وصول الحفارات لتحقيق الدقة في تموضع المراسي والسلاسل، حرصًا على تفادي الشعاب المرجانية والموائل الحساسة بيئيًا؛
- تجنب استعمال الكلابات في رفع سلاسل المراسي، واستعمال مركبة تُشغّل عن بعد أو رفع العوامات لهذا الغرض؛
- استبدال سلاسل المرساة جزئيًا بسلك ليفي (نايلون) وجعله طافيًا عبر ربط عوامات بالسلك الليفي لنلا تتعارض مع خصائص قاع البحر الحساسة؛
- استخدام مرسة أكبر وأثقل، أو سلسلة مرسة ببعد أكبر لتقليل طول السلسلة؛ بهدف تقليل أثر تموضع المرساة، وإضافة مرونة له.

16. ينبغي أن تحدد منهجيات أنشطة الحفر الراسد في القطاعات المشمولة بحماية خاصة، وأي مناطق أخرى تحدها الأطراف، بصورة مناسبة وفق ما هو منصوص عليه في المادة 21 من البروتوكول البحري، الخصائص التي عُيّن لها الموقع، وأن تؤسس على المعايير القائمة متى أمكن (مثل PERSGA/GEF، 2004). يتعين أن تشمل برامج الرصد على منهجيات لاكتشاف الموائل الحساسة المجهولة سابقًا التي قد تتأثر بالنشاط، مثل سونار المسح الجانبي، ومسوحات مركبة تُشغّل عن بعد لأهداف السونار.

17. المعايير والتوجيهات المشتركة بشأن التخلص من النفط والخلانط النفطية، واستخدام سوانل الحفر، والعينات الفتاتية والتخلص منها، المقدمة في المرفق الأول من الوثيقة الحالية، توفر التوجيه لاستخدام سائل الحفر، والعينات الفتاتية، والتخلص منها، ويجب الرجوع إليها عند اقتراح أنشطة حفر بحرية أخرى. بوجه خاص، يجب مراعاة الآثار البيئية لسوانل الحفر والإضافات الكيميائية الأخرى، ويجب اختيار البدائل الأقل ضررًا بيئيًا، كلما أمكن. يُحظر تفرغ العينات الفتاتية وسوانل الحفر غير مائة القاعدة (النفطية) في القطاعات المشمولة بحماية خاصة.

18. ينبغي الالتزام بتوجيه ماريول كمعيار أدنى يتعلق بالتحكم في النفايات، والتفريغات النفطية ومياه الصابورة التي تعترف بمستويات إضافية من عناصر التحكم المفروضة بموجب تعيين المنظمة البحرية الدولية للبحر الأبيض المتوسط كمنطقة خاصة.

19. ينبغي إبقاء الموارد المخصصة لتسربات النفط على أقرب ما يمكن (على الحفارة والسفن الداعمة) وفي موقع بري مناسب إذا حدث الحفر داخل قطاع مشمول بحماية خاصة أو بالقرب منه، وكذلك أي مناطق أخرى حددتها الأطراف بصورة مناسبة وفقًا لما تنص عليه المادة 21 من البروتوكول البحري، تبعًا لمتطلبات ذلك البروتوكول. متى أمكن، يجب مراعاة الموارد المحلية الإضافية لتعزيز مرونة التعامل مع التسرب النفطي والتخطيط للطوارئ.

4. التطوير الميداني

4.1. التصريحات

20. يتعين تحديد تركيزات تفرغ كل الإضافات الكيميائية المقترح تفرغها، وتحديد كمياتها وتقييم مخاطرها في طلب التصريح قبل الشروع في الأنشطة. ستراجع السلطة المختصة طلب التصريح وتصدر الموافقة فقط حين ترضى بعدم وجود آثار بيئية كبيرة نتيجةً للأنشطة المخططة، بحسب الموضح في المبادئ التوجيهية لإجراء تقييم الأثر البيئي.

21. سيحتاج أي طلب تصريح لأنشطة داخل قطاع مشمول بحماية خاصة أو بالقرب منه إلى تقييم بيئي دقيق، يتماشى مع المبادئ التوجيهية لإجراء تقييم الأثر البيئي.

4.2. الأنشطة البحرية

22. يجب أن تقيّد أو تحظر الأطراف المتعاقدة التفريغات مكانياً أو زمنياً في المناطق الحساسة، أو في أثناء المراحل العمرية المهمة، ويجب أن تقلل إلى الحد الأدنى الشعلات في أثناء فترات هجرة الطيور المهمة.

23. تجب مراعاة الآثار البيئية للإضافات الكيميائية، ويجب اختيار البدائل الأقل ضرراً بيئياً، كلما أمكن.

24. يتعين رصد كل التفريغات في البحر ورفع تقارير بها إلى السلطة المختصة، بما يتماشى مع شروط الموافقة.

25. يوصى بالأنواع ذات الصلة حيويًا لدراسات السمية الإيكولوجية والتراكم الأحيائي. يلزم وضع قائمة بالأنواع المؤدية لدور المؤشر والاتفاق على أنواع ومناطق الموائل لأغراض رصد الحالة، حسب الضرورة.

26. يلزم اعتماد دمج رصد بيئي متعلق بالموقع للبرامج الإقليمية، متى أمكن، ليتم تفسير البيانات ضمن سياقٍ أوسع. ينبغي أن تكون معدات الرصد مناسبة للموائل وأنواع الكائنات موضوع الرصد. يوصى باستخدام تقنيات غير مدمرة عند أخذ العينات، مثل المراقبة بالفيديو والتصوير الفوتوغرافي عبر تقنيات عن بُعد، أو تقنيات الغطاسين في مناطق الطبقات السفلية الصلبة، وطبقة الحشائش البحرية، والمناطق حيث تكون كثافة أنواع الكائنات الحساسة عالية.

27. يجب ألا تؤثر خطوط الأنابيب، والكابلات، والماخذ، ومخارج التصريف الساحلية، والحوجز الطينية، ومراسي السفن، وغيرها من بنى قاع البحر تأثيراً مباشراً في أنواع الكائنات والموائل الحساسة حيويًا. ينبغي تقليل الألسنة الرسوبية الناجمة عن أعمال البناء في قاع البحر إلى الحد الأدنى بقدر ما هو ممكن عملياً. يتعين استخدام مناطق فصل الحد الأدنى أو ستائر العكارة متى كان هذا ممكناً لحماية الموائل وأنواع الكائنات الرئيسية من الآثار السلبية المتوقعة للرواسب، كما هو متفق عليه مع السلطة المختصة. في حالة الشك في وصول الترسبات بسبب الجرف إلى موائل حساس، فيجب وضع برنامج رصد وإدارة بيئي (EMMP). يحتاج برنامج الرصد والإدارة البيئي إلى تضمين رصد على الإنترنت للعكارة، مع القدرة على الاستجابة للميدان حين ترتفع العكارة بين منطقة الأعمال والموائل الحساس فوق المستويات المحيطة، بحيث تمنع سحابة الترسبات من الوصول إلى الموائل.

28. ينبغي تقليل الانبعاثات الضوئية قدر الإمكان بما يتماشى مع [توجيه اتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي](#) (المبادئ التوجيهية لتقليل أثر إضاءة المرافق البحرية في المنطقة البحرية لاتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي) (اتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي، 2015-08)).

29. ينبغي إبقاء الموارد المخصصة لتسربات النفط على أقرب ما يمكن (على الحفارة والسفن الداعمة) وفي موقع بري مناسب إذا حدث التطوير داخل قطاع مشمول بحماية خاصة أو بالقرب منه، وكذلك أي مناطق أخرى حددتها الأطراف بصورة مناسبة وفقاً لما تنص عليه المادة 21 من البروتوكول البحري، تبعاً لمتطلبات ذلك البروتوكول. متى أمكن، تجب مراعاة الموارد المحلية الإضافية لتعزيز مرونة التعامل مع التسرب النفطي والتخطيط للطوارئ.

5. إيقاف التشغيل

30. تجب إزالة كل مباني المنصات من داخل حدود القطاعات المشمولة بحماية خاصة ما لم تكن هناك أسباب ذات أولوية قصوى ومتفق عليها لبقائها في موقعها، وحينها يجب تقييم إمكانية تحويلها إلى شعاب مرجانية.
31. يتعين تصريف كل سوائل العمليات، وزيوت الوقود، والمواد الصلبة والكيماويات الناتجة الأخرى وزيوت التشحيم، أو دفعها من العناصر متوقفة التشغيل، ونقلها إلى الساحل للتخلص منها.
32. يجب أن تخضع خطوط الأنابيب لتقييم مقارن لتحديد أفضل خيارات ملائمة لإيقاف التشغيل من تلك المحددة في المادة 20.2 من البروتوكول البحري.
33. إذا كانت كومات العينات الفتاتية موجودة على قاع البحر، فيجب تقييم ما إذا كانت آمنة بيئيًا لتظل في الموقع، أو لنُزال عند إيقاف التشغيل، ما لم تكن ثمة أسباب لإزالتها ذات أولوية قصوى.
34. يجب تفضيل استخدام أدوات العينات الفتاتية الميكانيكية على استخدام المتفجرات. إذا استُخدمت المتفجرات، فيلزم تبرير استخدامها بالكامل ودعمها بواسطة تقييم للتأثير المحتمل على الأنواع المحمية والحساسية والتي يجب أن تشكل جزءًا من تقييم الأثر البيئي وطلب الترخيص. يجب استخدام المبادئ التوجيهية للجنة المشتركة لحفظ الطبيعة، أو ما شابهها، لتخفيف الآثار الواقعة على الأنواع المحمية.
35. يجب إجراء مسوحات بيئية لقاع البحر بعد إيقاف التشغيل. يجب أن يكون نطاق المسوحات وعدد مرات إيقاف المسوحات البيئية المتكررة قائمًا على المخاطر ومطورًا بالتشاور مع السلطة المختصة.
36. يتعين إجراء مسوحات في الموقع للبحث عن الحطام وإزالته بعد إيقاف التشغيل لضمان عدم وجود بقايا حطام في قاع البحر. ينبغي أن تغطي المسوحات مساحة نصف قطرها 500 متر حول موقع المنشأة المتوقفة عن التشغيل و100 متر في أيٍّ من جانبي أي خطوط أنابيب متوقفة عن التشغيل.

القرار IG.24/10

العناصر الرئيسية للخطة الإقليمية الست للحد من/منع التلوث البحري من المصادر البرية؛ تحديث مرفقات المصادر البرية وبرتوكولات الوضع في البحر لاتفاقية برشلونة

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبرتوكولاتها في اجتماعهم الحادي والعشرين،

بالإشارة إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها رقم 288/66 في 27 تموز/يوليو 2012،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70 بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالماً: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ تشير بشكل إضافي إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة UNEP/EA.4/Res.21 بتاريخ 15 آذار/مارس 2019، المعنون "نحو كوكب خالٍ من التلوث"،

وبمراعاة بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن أنشطة ومصادر برية (1996)، وخاصة المادة 15 منه بشأن اعتماد خطط العمل والبرامج والتدابير؛ وبرتوكول منع تلوث البحر الأبيض المتوسط الناجم عن إلقاء وإغراق السفن والطائرات للنفايات أو ترميدها في عرض البحر والتخلص من هذا التلوث (1995)،

وبالإشارة إلى القرار IG.21/7، الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الثامن عشر (COP 18) (إسطنبول، تركيا، 3-6 كانون الأول/ديسمبر 2013) بشأن الخطة الإقليمية لإدارة النفايات البحرية،

وبالتأكيد على الحاجة إلى استخدام نهج مشترك لبناء تدابير الخطط الإقليمية المبنية على القطاعات بدلاً من الملوثات الفردية، والحاجة إلى اتخاذ إجراءات شاملة حول بُعد التلوث، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالتغير المناخي ومناهج التكاليف والفوائد/الأدوات الاقتصادية، من أجل تعزيز تنفيذ الخطط الإقليمية،

والتزاماً بتبسيط الأولويات الوطنية والإقليمية بشكل إضافي على النحو المبين في خطط العمل الوطنية (NAP) داخل الخطط الإقليمية الحالية،

وبملاحظة التطورات المهمة التي تتناول الحد من التلوث والوقاية منه داخل هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف،

وبالنظر إلى تقرير اجتماع مراكز تنسيق برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط (إسطنبول، تركيا، 29-31 أيار/مايو 2019)،

1. اعتماد العناصر الرئيسية والجدول الزمني لتطوير الخطط الإقليمية الست للحد من/منع التلوث البحري من المصادر البرية على النحو الوارد في المرفق الأول لهذا القرار؛

2. إنشاء مجموعات عمل مكونة من خبراء يتم تعيينهم من قبل الأطراف المتعاقدة لتطوير ما يلي، على أساس العناصر الرئيسية المذكورة أعلاه، وتقديم تقرير إلى الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة ((COP 22)، على أساس الإطار المرجعي والجدول الزمني الذي أعدته الأمانة العامة وأقره المكتب في اجتماعه الأول لفترة السنتين 2020-2021:

(أ) ترقية الخطة الإقليمية بشأن الحد من الطلب البيوكيميائي على الأكسجين في المناطق الحضرية في إطار تنفيذ المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية (القرار IG.19/7)؛

(ب) وضع خطة إقليمية جديدة لإدارة حماة مياه الصرف الصحي ومرفقاتها التقنية؛

(ج) ترقية الخطة الإقليمية بشأن إدارة النفايات البحرية في البحر الأبيض المتوسط (القرار IG.21/7)؛

3. مطالبة الأمانة العامة ببدء العملية الرسمية لتحديث مرفقات بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية وبرتوكول الإلقاء والوضع في البحر، لتقديمها إلى الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة للنظر فيها؛

4. إنشاء مجموعات عمل مكونة من خبراء يتم تعيينهم من قبل الأطراف المتعاقدة لمراجعة المرفقات وتقديم مقترحات لينظر فيها الاجتماع الثاني والعشرون للأطراف المتعاقدة (COP 22)، على أساس الإطار المرجعي والجدول الزمني الذي أعدته الأمانة العامة وأقره المكتب في اجتماعه الأول لفترة السنتين 2020-2021؛

5. مطالبة الأطراف المتعاقدة والشركاء بالمساهمة في هذه العملية من خلال ترشيح الخبراء ذوي الكفاءات الملائمة لمجموعات العمل في الوقت المناسب بموجب هذا القرار.

المرفق

المشروع المقترح للعناصر الرئيسية للخطط الإقليمية الست للحد من التلوث

جدول المحتويات

| | | |
|----|--|----|
| 6 | مخطط عناصر الخطط الإقليمية الست | .1 |
| 7 | العناصر المحتملة للخطة الإقليمية لمعالجة مياه الصرف الصحي البلدية | .2 |
| 9 | العناصر المحتملة للخطة الإقليمية لإدارة حمأة مياه الصرف الصحي | .3 |
| 10 | العناصر المحتملة للخطة الإقليمية لمنع إطلاق الملوثات في البحر الأبيض المتوسط من الزراعة والحد منها | .4 |
| 12 | العناصر المحتملة للخطة الإقليمية لإدارة تربية الأحياء المائية | .5 |
| 14 | العناصر المحتملة للخطة الإقليمية لإدارة مياه الصرف المطري في المناطق الحضرية | .6 |
| 15 | العناصر المحتملة للخطة الإقليمية بشأن النفايات البحرية (تمت ترفيقتها) | .7 |
| 17 | المسار المستقبلي | .8 |

قائمة بالاختصارات/مسميات الأحرف الأولى

| | |
|--|---------------------|
| أفضل التقنيات المتاحة | BAT |
| أفضل الممارسات البيئية | BEP |
| الطلب البيوكيميائي على الأكسجين | BOD5 |
| مؤتمر الأطراف | COP |
| الحد الأقصى للانبعاثات | ELV |
| الوضع البيئي الجيد | GES |
| بروتوكول حماية المصادر البرية | LBS Protocol |
| خطة عمل البحر الأبيض المتوسط | MAP |
| برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط | MED POL |
| خطط العمل الوطنية | NAPs |
| برنامج العمل | PoW |
| الاستهلاك والإنتاج المستدامان | SCP |
| القطاعات المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط | SPAMI |
| محطة معالجة مياه الصرف الصحي | WWTP |

1. مخطط عناصر الخطط الإقليمية الست

1. استنادًا إلى النهج المعمول به بالفعل لتطوير الخطط الإقليمية العشر الحالية، يمكن أن يكرر جدول المحتويات والأحكام الخاص بالخطط الإقليمية الست نفس المخطط، على النحو التالي:
 - أ- تعريف المصطلحات
 - ب- نطاق وأهداف الخطة الإقليمية
 - ت- التدابير المقترحة بما في ذلك:
 - i. التدابير التنظيمية (بما في ذلك الحوافز الاقتصادية عندما تقتضي الحاجة):
 - ii. التدابير التقنية (بما في ذلك الاستخدام الفعال للموارد والطاقة):
 - iii. وأنواع أخرى من التدابير (بما في ذلك الرصد وإعداد التقارير والإنفاذ).
 - ث- الجدول الزمني لتنفيذ التدابير
 - ج- دعم التنفيذ الذي قد يشمل:
 - i. المساعدة التقنية والمالية؛
 - ii. والبحث والتعاون العلميين؛
 - iii. والمبادئ التوجيهية؛
 - iv. ومشاركة الجهات المعنية.
 - ح- الدخول في حيز التنفيذ
 - خ- المرفقات وتشمل:
 - i. قوالب تقديم التقارير¹؛ و
 - ii. المسائل التقنية الأخرى.

2. فيما يتعلق بالنطاق الجغرافي للخطط الإقليمية ومع الأخذ في الاعتبار أن الأساس القانوني لتطويرها هو بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية (المادتان 5 و 15)، فإن النطاق الجغرافي للخطط الإقليمية سينطبق على المنطقة المحددة بموجب المادة 3 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية، وهي:
 - a. منطقة البحر الأبيض المتوسط على النحو المحدد في المادة 1 من الاتفاقية؛
 - b. الحوض الهيدرولوجي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط؛
 - c. المياه على الجانب الأرضي من الخطوط الأساسية التي يُقاس منها اتساع البحر الإقليمي ويمتد منها، في حالة المجاري المائية، حتى حد المياه العذبة؛
 - d. المياه الأجاجة والمياه المالحة الساحلية، بما في ذلك المستنقعات والبحيرات الساحلية؛ والمياه الجوفية المتصلة بالبحر الأبيض المتوسط.

¹ أوصى الاجتماع بتجنب تقديم تقارير مزدوجة مع مراعاة الروابط القوية بنظام تقديم التقارير لاتفاقية برشلونة ومؤشرات متابعة خطط العمل الوطنية/الميزانية الأساسية الوطنية

2. العناصر المحتملة للخطة الإقليمية لمعالجة مياه الصرف الصحي البلدية²

3. يمكن توسيع نطاق/تحديث الخطة الإقليمية الحالية للحد من الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية في إطار دمج التدابير المحددة حديثاً والمتعلقة بمعالجة مياه الصرف الصحي البلدية اللازمة لضمان تحقيق الوضع البيئي الجيد و/أو المحافظة عليه ومعالجة الضغوط الإضافية والعناصر الجديدة، مثل نهج المزاي المتعددة والمعايير الأكثر صرامة.
4. يشمل نطاق الخطة الإقليمية "جمع ومعالجة وإعادة استخدام وتصريف مياه الصرف الصحي البلدية ومعالجة وإعادة استخدام وتصريف مياه الصرف الصناعي القابلة للتحلل الحيوي من بعض القطاعات الصناعية."
5. يتمثل هدف الخطة الإقليمية في "حماية البيئة الساحلية والبحرية والصحة من الآثار الضارة الناجمة عن التصريف المباشر أو غير المباشر لمياه الصرف المذكورة أعلاه، لا سيما فيما يتعلق بالآثار الضارة على محتوى الأكسجين في البيئة الساحلية والبحرية وظاهرة وفرة المغذيات، بالإضافة إلى تعزيز كفاءة الموارد."
6. يجب أن تتناول الخطة الإقليمية المطورة المواد ذات الأولوية المحددة في المرفق I-C الخاص ببروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية (فئات المواد) مع التركيز بشكل خاص على قائمة المواد ذات الأولوية، والمشار إليها في المرفق الأول للقرار IG.21/3³ الذي تم اعتماده في الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف (إسطنبول، تركيا، 3-6 كانون الأول/ديسمبر 2013).
7. قد تشمل التدابير المقترحة ما يلي:
 - أ- إعادة استخدام مياه الصرف الصحي البلدية المعالجة في الزراعة (استعادة المغذيات حسب الاقتضاء) أو في الصناعة؛
 - ب- إعادة استخدام/إعادة تدوير مياه الصرف المعالجة للتصدي لندرة المياه الإقليمية (على سبيل المثال تغذية طبقات المياه الجوفية)؛
 - ت- تحديد معايير الجودة المناسبة لإعادة استخدام المياه في الري الزراعي أو إعادة تغذية طبقات المياه الجوفية أو استخدامات أخرى؛
 - ث- تطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية، بما في ذلك توفير الطاقة أو مصادر الطاقة المتجددة/البديلة في تشغيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي (WWTP)؛
 - ج- تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة (مثل الأراضي الرطبة المشيدة) في التجمعات الصغيرة حسب الاقتضاء؛
 - ح- تحديد الحدود القصوى للانبعاثات (ELV) للطلب البيوكيميائي على الأكسجين والطلب الكيميائي على الأكسجين ومجموع الكربون العضوي ومجموع النيتروجين ومجموع الفسفور والكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض كما هو موضح في برنامج التقييم والرصد المتكاملين وغير ذلك من المواد ذات الأولوية/الملوثات الناشئة، بما في ذلك الجسيمات البلاستيكية الدقيقة، حسب الاقتضاء، بناءً على الحساسية ومعايير الجودة البيئية (EQS) ذات الصلة للبيئة المستقبلية، حسبما تكون الحاجة؛
 - خ- تحديد الحدود القصوى للانبعاثات الخاصة بالمعالجة المسبقة لتصريف الصناعات النفايات السائلة في نظم الجمع التي يمكن معالجتها في محطات معالجة مياه الصرف الصحي البلدية، وخاصة الصناعات الصغيرة الموجودة في المناطق الحضرية؛
 - د- تحديد الإطار (الأطر) الزمنية لتنفيذ التقنيات للوصول إلى الحدود القصوى للانبعاثات (الطلب البيوكيميائي على الأكسجين والطلب الكيميائي على الأكسجين ومجموع الكربون العضوي ومجموع النيتروجين ومجموع الفسفور والكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض كما هو موضح في برنامج التقييم والرصد المتكاملين، وغير ذلك من المواد ذات الأولوية/الملوثات الناشئة، بما في ذلك الجسيمات البلاستيكية، حسب الاقتضاء؛ مع مراعاة الكاملة للحاجة إلى تطوير بروتوكولات معنية لأخذ العينات وتحليلها فيما يتعلق بالملوثات الناشئة والوثائق التوجيهية الأخرى.
 - ذ- التأكد من أن إعادة استخدام مياه الصرف الصحي من محطات معالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية خاضعة للوائح مسبقة و/أو ترخيص محدد من قِبل السلطات أو الهيئات المختصة؛
 - ر- التأكد من رصد السلطات أو الهيئات المختصة للمياه المسترجعة للتحقق من الامتثال لمتطلبات الجودة هذه مع مراعاة الحد الأدنى للترددات المشمولة؛
 - ز- التأكد من أن عملية جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية تخضع لأنظمة مناسبة للرصد وتقديم التقارير؛
 - س- التأكد من أن عملية تصريف مياه الصرف الصحي الصناعية في أنظمة الجمع ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية خاضعة للوائح مسبقة و/أو ترخيص محدد من قِبل السلطات أو الهيئات المختصة.

² ما زالت المناقشات جارية حول الحاجة إلى وضع خطة إقليمية منفصلة تتناول معالجة مياه الصرف الصحي من المنشآت الصناعية
³ وأوصى الاجتماع بإدراج هذا المرفق بالخطة الإقليمية.

- ش- التأكد من رصد المشغلين والسلطات أو الهيئات المختصة لعمليات تصريف محطة معالجة مياه الصرف الصحي البلدية والتحكم فيها للتحقق من الامتثال للحدود القصوى للانبعاثات؛
- ص- تحديد إجراءات تقييم الأثر البيئي قبل إصدار تصاريح التصريف مع مراعاة وجود أنواع ونظم إيكولوجية محددة للتنوع البيولوجي؛
- ض- وضع تدابير محددة ودورية لإدارة عملية جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي للمناطق الحضرية في المدن السياحية.

8. دعم تنفيذ التدابير:

- أ- المعايير والتوجيهات بشأن تطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في معالجة مياه الصرف الصحي البلدية (بما في ذلك إدارة حمأة مياه الصرف الصحي) التي تدعم انخفاض تكلفة توفير الطاقة والمياه، التي تتناول على وجه التحديد:
 1. أداء الطاقة.
 2. استهلاك المياه.
 3. كفاءات معالجة مياه الصرف الصحي.
 4. كفاءة معالجة غاز المداخن.
- ب- التوجيهات التقنية بشأن إعادة استخدام المياه، التي تتناول على وجه التحديد:
 1. استخدامات المياه المسترجعة.
 2. تحليل مخاطر الصحة والبيئة لإعادة استخدام المياه في الري الزراعي وإعادة تغذية طبقات المياه الجوفية.
 3. أساليب التطهير والترشيح.
 4. فئات جودة المياه المسترجعة وطريقة الاستخدام الزراعي والري المسموح به.
 5. تقنيات/مراحل المعالجة المثلثة اللازمة لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي.
 6. متطلبات الحد الأدنى للجودة.
- ت- تقديم الدعم للبلدان في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات ذات الصلة.

9. استعدادًا لتطوير هذه الخطة الإقليمية، قد يتم إجراء التقييمات التالية:

- أ- تقييم مستوى جمع ومعالجة التجمعات التي يزيد عدد سكانها عن 2,000 نسمة في المنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط على النحو المحدد وفقاً لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أو باستخدام نهج إدارة حوض الأنهار، بما في ذلك تحديد خصائص مياه الصرف؛
- ب- تقييم الحالة الراهنة لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي الحالية في التجمعات التي يزيد عدد سكانها عن 2,000 نسمة في المنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط على النحو المحدد وفقاً لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أو باستخدام نهج إدارة حوض الأنهار.

3. العناصر المحتملة للخطة الإقليمية لإدارة حمأة مياه الصرف الصحي

1. يشمل نطاق الخطة الإقليمية "إدارة حمأة مياه الصرف الصحي من محطات معالجة مياه الصرف الصحي البلدية"
2. يتمثل هدف الخطة الإقليمية في "ضمان استخدام المواد القيّمة وإمكانات الطاقة من حمأة مياه الصرف الصحي بأقصى قدر من الفعالية، مع منع الآثار الضارة على صحة الإنسان والبيئة البحرية."
3. قد تشمل التدابير المقترحة ما يلي:
 - أ- إعطاء الأولوية لبدائل الإدارة الخاصة بحمأة مياه الصرف الصحي بهدف تقليل عمليات طمر النفايات وقصرها فقط على الحالات التي تكون فيها الخيارات التالية غير ممكنة:
 1. إعادة استخدام/تقييم الحمأة المعالجة كسماد
 2. استعادة الطاقة (الإحراق)
 - ب- تحديد الحدود القصوى للانبعاثات لاستخدام حمأة مياه الصرف الصحي كسماد ومحسّن للتربة، وكذلك استخدامات محتملة أخرى (مثل الخرسانة)، بما في ذلك التلوث الناجم عن الجسيمات البلاستيكية الدقيقة والكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض حسب الاقتضاء.
 - ت- التأكد من معالجة حمأة مياه الصرف الصحي/استقرارها قبل استخدامها في الزراعة أو كمصدر للطاقة.
 - ث- التأكد من استيفاء قيم الحد الأقصى لتركيز المعادن الثقيلة في الحمأة للاستخدام في الزراعة أو كمصدر للطاقة (إضافة إلى معايير محددة)
 - ج- توفير تدابير تتناول السلسلة الكاملة لمعالجة الحمأة، بما في ذلك نزع المياه والهضم والتثبيت والتطهير الميكروبيولوجي واستعادة الطاقة، مع مراعاة المراحل اللازمة التي يجب اعتمادها في محطات معالجة مياه الصرف الصحي للسماح بإعادة استخدام الحمأة؛
 - ح- توفير تدابير إنفاذ، أي التحكم والتفتيش والعقوبات؛
 - خ- وضع شروط للتخزين المؤقت/الدائم للحمأة واتخاذ التدابير اللازمة لحظر تصريفها إلى البحر

4. دعم تنفيذ التدابير:

- أ- المبادئ التوجيهية التقنية لاستخدام حمأة مياه الصرف الصحي في الزراعة:
 1. خصائص حمأة مياه الصرف الصحي
 2. خصائص التربة
 3. معالجة الحمأة
 4. استخدام الحمأة
 5. آثار الحمأة على التربة والمحاصيل
 6. قيود الزراعة والرعي والحصاد
 7. حماية البيئة
- ب- المعايير والتوجيهات بشأن تطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية على معالجة مياه الصرف الصحي البلدية (بما في ذلك إدارة حمأة مياه الصرف الصحي) التي تدعم انخفاض تكلفة توفير الطاقة والمياه، التي تتناول على وجه التحديد:⁴
 1. أداء الطاقة.
 2. استهلاك المياه.
 3. كفاءات معالجة مياه الصرف الصحي.
 4. كفاءة معالجة غاز المداخن.

5. استعدادًا لتطوير هذه الخطة الإقليمية، قد يتم إجراء تقييم للحالة الراهنة لمرافق معالجة الحمأة القائمة وإعادة استخدامها والتخلص منها في مرافق معالجة مياه الصرف الصحي البلدية حول البحر المتوسط.

⁴ وثيقة توجيهية مشتركة موصى باستخدامها في إعداد الخطة الإقليمية لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي البلدية

4. العناصر المحتملة للخطة الإقليمية لمنع إطلاق الملوثات في البحر الأبيض المتوسط من الزراعة والحد منها
1. يشمل نطاق الخطة الإقليمية القطاع الزراعي في المناطق الساحلية أو الأحواض الهيدرولوجية التي تصرف الملوثات في البحر الأبيض المتوسط.
2. يتمثل هدف الخطة الإقليمية في "تقليل تلوث المياه الذي يسببه القطاع الزراعي أو الناتج عنه"، وتعزيز مختلف الجوانب المتعلقة باقتصاد التدوير، وكفاءة الموارد والحلول القائمة على الطبيعة."
3. قد تشمل التدابير المقترحة ما يلي:
- أ- تقليل/ منع الجريان السطحي الزراعي، الذي يمكن أن يشمل التدابير التالية:
1. استخدام أفضل التقنيات المتاحة للري (الري بالتنقيط، أجهزة استشعار الرطوبة)؛
 2. إقامة مناطق عازلة والري اعتمادًا على أنماط الزراعة وسطح الأرض وعلم شكل الأرض والمناخ (لتقليل آثار الجريان السطحي على المسطحات المائية). الانتقال إلى استخدام أنظمة الري المناسبة في المناطق القابلة للري اقتصاديًا، خاصةً للمناطق الحساسة والبور الساخنة.
 3. تحديد المياه التي قد تتأثر بالتلوث أو التي تأثرت به (المناطق المعرضة للخطر) وفقًا للمعايير المحددة.
 4. وضع وتنفيذ برامج عمل للحد من تلوث المياه من مركبات النيتروجين في المناطق المعرضة للخطر بما في ذلك:
 1. الفترات التي يحظر فيها استخدام أنواع معينة من الأسمدة في الأراضي؛
 2. سعة أوعية التخزين للسماد الحيواني؛
 3. تقييد استخدام الأسمدة في الأراضي، بما يتماشى مع الممارسات الزراعية الجيدة ومراعاة خصائص المنطقة المعرضة للخطر المعنية؛
 4. الانتقال إلى استخدام أنظمة الري المناسبة في المناطق القابلة للري اقتصاديًا.
- ب- إدارة استخدام الأسمدة، التي قد تشمل التدابير التالية:
1. وضع معايير لاستخدام الأسمدة اعتمادًا على نوع النباتات واحتياجات النيتروجين وخصائص التربة ونوعية مياه الري وكميتها والظروف المناخية؛
 2. فرض قيود على استخدام الأسمدة بالقرب من المسطحات المائية، أو عمليات الحظر الموسمي
 3. تحديد متطلبات التخزين الصحيح للأسمدة (معالجة المسافة من المسطحات المائية، التغليف، مناطق التخزين المقاومة للمياه، وما إلى ذلك)؛
 4. فرض الاحتفاظ بسجلات مشتريات المزارعين للأسمدة؛
 5. استخدام المحاصيل المقحمة/المحاصيل المثبتة للنيتروجين تحت ظروف محددة؛
 6. وتطبيق أساليب الزراعة العضوية في ظل ظروف محددة.
- ت- إدارة استخدام مبيدات الآفات، التي قد تشمل التدابير التالية:
1. تدريب المزارعين بشأن تعليمات وضع المصقات على المبيدات وموعد/كيفية استخدام مبيدات الآفات بما يتماشى مع الممارسات الزراعية الجيدة ((GAP)؛
 - أ) التشريعات ذات الصلة المتعلقة بمبيدات الآفات واستخدامها؛
 - ب) مخاطر منتجات حماية النباتات غير القانونية؛
 - ج) الأخطار والمخاطر المرتبطة بمبيدات الآفات؛
 - د) إستراتيجيات وتقنيات الإدارة المتكاملة للآفات؛
 - هـ) إجراءات إعداد معدات استخدام مبيدات الآفات للعمل وصيانتها؛
 - و) ممارسات العمل الآمنة لتخزين المبيدات والتعامل معها وخلطها والتخلص من العبوات الفارغة؛
 - ز) الاحتفاظ بسجلات لأي استخدام للمبيدات؛
 - ح) تقديم رعاية خاصة في المناطق المعرضة للخطر؛
 - ط) اتخاذ إجراء طارئ في حالة الانسكاب العرضي.
 2. إتاحة تسويق وبيع مبيدات الآفات إلى المنظمات المهنية (مشروط بالتدريب/الشهادات)؛
 3. تقييد استخدام المبيدات أثناء هطول الأمطار؛
 4. وضع أهداف وجدول زمنية للحد من استخدام المبيدات؛
 5. إجراء عمليات تفتيش منتظمة لمعدات المزارعين؛

6. حظر/تقييد⁵ استخدام مبيدات الآفات من خلال الطائرات، مع وجود إعفاءات خاضعة لضوابط صارمة؛
7. مراقبة مصادر مياه الشرب والمناطق المتمتعة بحماية والأماكن العامة القريبة من المناطق الزراعية المستخدم فيها مبيدات الآفات؛
8. تطبيق الإدارة المتكاملة للآفات.
9. التأكد من وضع برامج الرصد المناسبة المتعلقة بالتدابير المذكورة أعلاه بما يتماشى مع المعايير الموضوعية لهذا الغرض.

ث- إدارة استخدام السماد الطبيعي (تربية الماشية)، التي قد تشمل التدابير التالية:

1. تطبيق تقنيات الإدارة الملائمة لتربية الماشية والهضم وإعادة استخدام السماد الطبيعي؛
2. تطبيق أفضل التقنيات المتاحة بالمزارع الكبيرة بما في ذلك الهضم اللاهوائي وإنتاج الطاقة الحيوية، يليها فصل المكونات السائلة والصلبة؛
3. تطبيق الهضم الهوائي للسوائل، يليه بحيرات التبخير أو الاستخدام لتحسين التربة.
4. اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تشغيل منشآت تربية الماشية وفقاً لأفضل التقنيات المتاحة، على سبيل المثال من خلال التصاريح الخاصة بمنشآت تربية الماشية التي تتجاوز قدرات معينة للحد الأقصى.

4. أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية للقطاع الزراعي (إدارة المزارع والأراضي):

- أ- أفضل الممارسات البيئية لمجموعات المنتجات وأنواع المزارع.
- ب- الإدارة المستدامة: الأرض والطاقة والمياه والنفايات.
- ت- إدارة جودة التربة.
- ث- إدارة المغذيات.
- ج- تهيئة التربة وتخطيط المحاصيل.
- ح- إدارة الرعي والعشب.
- خ- تربية الحيوانات.
- د- إدارة استخدام السماد الطبيعي: الهضم اللاهوائي وإنتاج الطاقة الحيوية
- ذ- أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية لممارسات الري في المناطق القاحلة.
- ر- منتجات حماية المحاصيل.
- ز- البستنة المحمية (الدفينات).

5. استعداداً لتطوير هذه الخطة الإقليمية، قد يتم إجراء تقييم للحالة الراهنة للممارسات الزراعية والملوثات التي يتم تصريفها والتي تصل إلى البيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط.

⁵ يلزم وجود مزيد من التقييمات لاتخاذ قرار أثناء عملية التفاوض بشأن هذا التدبير

5. العناصر المحتملة للخطة الإقليمية لإدارة تربية الأحياء المائية

1. يشمل نطاق الخطة الإقليمية أنشطة تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط.
2. يتمثل هدف الخطة الإقليمية في "تقليل تلوث المياه الذي يسببه قطاع تربية الأحياء المائية أو الناتج عنه".
3. قد تشمل التدابير المقترحة ما يلي:
 - أ- التقليل من آثار تربية الأحياء المائية على اليابسة (بما في ذلك المفرخات)، والتي قد تشمل التدابير التالية:
 1. ممارسات التغذية الفعالة البديلة (يجب أن تستند هذه إلى دراسة ميدانية)
 2. إتاحة تركيب خزانات الرواسب (لجمع التربة المعلقة) والمرشحات (المرشحات الأسطوانية)؛
 3. وتحسين أنظمة التصريف، بما في ذلك:
 - تطوير أنظمة خطوط الأنابيب البحرية.
 - تحديد عمق البحر المناسب.
 - تركيب ناشرات في نهاية خطوط الأنابيب والمضخات.
 - تدابير تخفيف محسنة لجمع المخلفات الزيتية.
 4. وضع برامج رصد تستند إلى الظروف الأوقيانوغرافية المحلية في مناطق التصريف وفي نهاية خزان الرواسب مع مراعاة الحدود القصوى لانبعاثات المغذيات المقبولة⁶.
 5. إنشاء أنظمة إعادة تدوير مغلقة (السماح بتنظيف وإعادة تدوير نفس المياه).
 6. زراعة المحاصيل المقحمة الزرقاء (مثل بلح البحر).
 7. إعادة استخدام/إعادة تدوير المياه لأغراض الري (متطلبات المعالجة الممكنة).
 8. معالجة المغذيات من النفايات السائلة
 9. اعتماد جميع التدابير اللازمة لضمان، قبل منح الموافقة على التطوير، أن مشاريع تربية الأحياء المائية التي من المحتمل أن يكون لها تأثيرات كبيرة على البيئة بحكم طبيعتها أو حجمها أو موقعها، من بين أمور أخرى، تخضع لتقييم الأثر البيئي.
 10. التأكد من أن السلطة المختصة تمنح تصريحا لمنشآت تربية الأحياء المائية وتتخذ التدابير اللازمة لضمان تشغيل المنشآت وفقاً للمبادئ التالية:
 - أ- اتخاذ جميع التدابير الوقائية الملائمة ضد التلوث
 - ب- تطبيق أفضل التقنيات المتاحة (BAT)
 - ت- عدم وقوع تلوث كبير يؤثر على الحفاظ على الوضع البيئي الجيد أو تحقيقه.
 - ب- التقليل من الآثار الناجمة عن تربية الأحياء المائية البحرية، التي قد تشمل التدابير التالية:
 1. وضع معايير يتم استيفاؤها في تحديد موقع تربية الأحياء المائية، بما في ذلك القدرة الاستيعابية، والأنواع المناسبة، وخط التلوث الأساسي. وتقييم الأثر البيئي (عند الاقتضاء)،
 2. تطبيق تخطيط الحيز البحري لتحديد المناطق المناسبة لإنشاء محطات تربية الأحياء المائية؛
 3. تنفيذ المخططات التي تسمح بتحديد الظروف التشغيلية؛
 4. ممارسات التغذية الفعالة البديلة (يجب أن تستند هذه إلى دراسة ميدانية)
 5. التحكم في عمليات التصريف من خلال الرصد على أساس الظروف الأوقيانوغرافية المحلية
 - أ- الرواسب: محتوى الفسفور والكربون والنيتروجين وإمكانية الأكسدة والاختزال
 - ب- عمود الماء: الأكسجين، المغذيات (الفوسفور والنيتروجين غير العضوي، ومجموع النيتروجين والفوسفور)، المواد العضوية الذائبة والجسيمية، والكلوروفيل a، المؤشر الغذائي TRIX، وما إلى ذلك.
 6. إنشاء أنظمة تربية أحياء مائية متعددة الأنواع؛
 7. التحكم في عمليات الهروب للوقاية من الكائنات المائية الضارة، بما في ذلك إدخال الأنواع الدخيلة المغيرة ومسببات الأمراض؛
 8. استخدام عوامل جديدة مضادة للحشف صديقة للبيئة (خالية من ثلاثي البيوتيلين، ويفضل أيضاً أن تكون خالية من النحاس)؛
 9. ضمان الحركة المنتظمة للأقفاص في مواقع تربية الأحياء المائية لتجنب نشوء مناطق خالية من الأكسجين إذا لزم الأمر؛
 10. وتعزيز عملية تصريف/إعادة استخدام الفضلات.
 11. التأكد من وضع برامج الرصد المناسبة.

⁶ أوصى الاجتماع بمراجعة آلية تقديم التقارير: الميزانية الأساسية الوطنية، برنامج التقييم والرصد المتكاملين، وما إلى ذلك.

4. التوجيهات بشأن تطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في قطاع تربية الأحياء المائية (في البر والبحر).

- أ- التأثيرات القاعية والمغذيات: ممارسات التغذية الفعالة وخزانات الرواسب (لجمع التربة المعلقة) والمرشحات (المرشحات الأسطوانية)، والحركة المنتظمة للأقفاص، وتحسين أنظمة التصريف، والمحاصيل المقحمة الزرقاء (مثل بلح البحر)؛
- ب- المياه: إعادة تدوير النظم المغلقة وإعادة استخدام/إعادة تدوير المياه لأغراض الري في تربية الأحياء المائية على اليابسة؛
- ت- الأمراض الطفيليات؛
- ث- التصريفات الكيميائية: استخدام العوامل المضادة للحشف الضارة بيئيًا؛
- ج- الأنواع الهاربة ومنع الأنواع الدخيلة المُغيرة ((IAS)؛
- ح- التحكم في الأنواع المفترسة والآثار الفيزيائية والاضطرابات؛
- خ- التصريف البديل/إعادة استخدام الفضلات.

5. استعدادًا لتطوير هذه الخطة الإقليمية، يمكن إجراء تقييم لحالة ممارسات تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط وتأثيرها على البيئة البحرية. إذا تقرر إجراء ذلك، ينبغي أن يستند هذا التقييم إلى العمل الحالي الذي تضطلع به الأطراف المتعاقدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

6. العناصر المحتملة للخطة الإقليمية لإدارة مياه الصرف المطري في المناطق الحضرية

1. يشمل نطاق الخطة الإقليمية "إدارة مياه الصرف المطري الحضرية في التجمعات الحضرية التي تقع في المناطق الساحلية".
2. يتمثل هدف الخطة الإقليمية في "تقليل مدخلات المواد الصلبة العالقة والملوثات والنفايات البحرية في المياه المستقبلية بسبب مياه الصرف المطري".
3. قد تشمل التدابير المقترحة ما يلي:
 - أ) وضع خطط لإدارة مياه الصرف المطري، بما في ذلك إدارة المخاطر، التي تتضمن أيضًا معلومات عن موقع الأنشطة البرية، على سبيل المثال المنشآت الصناعية والبنى التحتية المدنية مثل محطات معالجة مياه الصرف الصحي البلدية ومدافن النفايات، المحتمل تصريفها لمياه جارية ملوثة أو مياه صرف صحي إلى المجاري المائية وذلك لتقليل تصريفها إلى الحد الأدنى وحماية جودة المياه الجوفية والسطحية بما في ذلك الأنهار والمجاري المائية والأراضي الرطبة ومصبات الأنهار والبيئة البحرية؛
 - ب) إنشاء أنظمة جمع منفصلة لمياه الصرف في ظل ظروف محددة؛
 - ج) في حالة نظام عمليات الجمع المدمجة، تركيب خزانات لمعالجة مياه الصرف المطري تشمل التصفيق والترشيح؛
 - د) تعزيز أنظمة الصرف المدني المستدامة (SUDS) مثل البنية التحتية الصديقة للبيئة بالنسبة للمدن المتوسطة الصغيرة، مثل الأراضي الرطبة، وبرك الاحتفاظ بالمياه، وإعادة تغذية طبقات المياه الجوفية، وما إلى ذلك؛
 - هـ) دمج مخططات إدارة انسياب مياه الصرف المطري في خطط الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ((ICZM)؛
 - و) وضع معايير تقنية لتصريف مياه الصرف المطري في مخارج على الشاطئ؛
 - ز) والتأكد من الحفاظ على نظافة أنظمة مياه الصرف المطري وعملها بشكل صحيح لمنع حدوث الفيضانات أثناء هطول الأمطار.
4. وضع دليل/توجيه بشأن إدارة مياه الصرف المطري بما في ذلك:
 - أ) دمج إدارة مياه الصرف المطري؛
 - ب) خطط إدارة مياه الصرف المطري؛
 - ج) الضوابط الهيكلية الموصى بها: التخزين والاستخدام والترشيح؛
 - د) أفضل ممارسات الإدارة غير الهيكلية الموصى بها: الصيانة، والوعي.
5. استعدادًا لتطوير هذه الخطة الإقليمية، قد يتم إجراء العديد من الدراسات والتقييمات على المستوى الوطني من أجل:
 - أ) تقييم مواقع بؤر النفايات السائلة لمجاري مياه الصرف المطري على طول الساحل؛
 - ب) إعداد خطط لخصائص التصريف لتوضيح النمط الجغرافي الواسع لخصائص التصريف الرئيسية.

7. العناصر المحتملة للخطة الإقليمية بشأن النفايات البحرية (تمت ترقيتها)

1. من المتوقع أن يوفر التقييم المستمر لحالة تنفيذ الخطة الإقليمية الحالية لإدارة النفايات البحرية في البحر الأبيض المتوسط (القرار IG.21/7)، الذي اعتمده الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف (إسطنبول، تركيا، من 3-6 كانون الأول/ديسمبر 2013) أدلة موضوعية يجب وضعها في الاعتبار عند تحديد الحاجة إلى تدابير إضافية، كما هو موضح أعلاه.

2. الأهداف الرئيسية للخطة الإقليمية هي:

- منع التلوث بالنفايات البحرية في البحر الأبيض المتوسط وتأثيره على خدمات النظام الإيكولوجي والموائل والأنواع وخاصة الأنواع المهددة بالانقراض والصحة والسلامة العامة وتقليل ذلك إلى الحد الأدنى؛
- تعزيز المعرفة بشأن النفايات البحرية؛
- التحقق من أن إدارة النفايات البحرية في البحر الأبيض المتوسط تتم وفقاً للمعايير والنهج الدولية المقبولة بالإضافة إلى تلك الخاصة بالمنظمات الإقليمية ذات الصلة وحسب الاقتضاء بما يتماشى مع البرامج والتدابير المطبقة في البحار الأخرى؛
- وتسهيل وتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين، لا سيما نماذج اقتصاد التدوير التي تراعي دورة حياة المنتجات بأكملها، وزيادة كفاءة الموارد، وتسهيل إعادة التدوير وتجنب إطلاق النفايات في البيئة.⁷

3. المبدأ المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين للخطة الإقليمية للنظر فيما يلي:

بموجب الاستهلاك والإنتاج المستدامين، يجب تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة الحالية إلى أنماط مستدامة تفصل التنمية البشرية عن التدهور البيئي، مع إيلاء اهتمام خاص لنماذج اقتصاد التدوير.⁸

4. قد تشمل التدابير المقترحة ما يلي:

- التخلص التدريجي من المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد الموجودة بشكل أكبر في المنطقة؛
- تحديد أهداف لإعادة تدوير البلاستيك والنفايات الأخرى لتجنب أن ينتهي بها المطاف كقمامة بحرية في البيئة البحرية والساحلية؛
- فرض ضرائب بيئية، على سبيل المثال ضريبة البلاستيك على البلاستيك البكر، ومخططات مسؤولية المنتج الموسعة، ومخططات الاسترداد؛
- تشجيع التقنيات الجديدة لإزالة النفايات البحرية من البيئة البحرية والساحلية بطريقة سليمة بيئياً، ولا سيما استرجاع المعدات المهملة وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها؛
- تشديد العقوبات في حالة عدم الامتثال للوائح الوطنية ذات الصلة؛
- تضمين تدابير القطاعات المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط لمكافحة النفايات البحرية وعمليات الرصد ذات الصلة؛⁹
- تقليل التعبئة والتغليف؛
- تعزيز الاتفاقيات الطوعية مع الصناعة على الصعيد الوطني والإقليمي بما يتماشى مع الممارسات والمعايير الدولية؛
- تعزيز التدابير المتعلقة ببرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين لزيادة الوعي وتعزيز التعليم؛
- إدخال تدابير ملموسة تهدف إلى تقليل الجسيمات البلاستيكية، على سبيل المثال:
 - تشجيع البحث وتحديد المصادر المختلفة للجسيمات البلاستيكية الأولية والثانوية (الحبيبات الصناعية وجزيئات النفايات الدقيقة المتعلقة بمنتجات العناية الشخصية، والألياف الموجودة في الملابس).
 - [تقييد]¹⁰ حظر إضافة الجسيمات البلاستيكية لبعض المنتجات، على سبيل المثال مستحضرات التجميل وتشجيع استخدام بدائل صديقة للبيئة في الصناعات.
 - تقييم ما إذا كانت التشريعات تشمل الجسيمات البلاستيكية الأولية والثانوية أم لا، والتصرف للتأثير على الإطار القانوني إذا كان ذلك مناسباً، أو تحديد التدابير الأخرى الضرورية مثل تشجيع الالتزام الطوعي (على سبيل المثال: تقييم إمكانات مخططات إصدار الشهادات)
- تحديد أهداف لجمع النفايات البلاستيكية؛
- تشجيع وتعزيز استبدال المواد البلاستيكية وفقاً لأنظمة إدارة النفايات الوطنية، أي مراعاة توافر منشآت إنتاج السماد العضوي في حالة استبدالها بالمواد البلاستيكية القابلة للتحلل الحيوي؛

⁷ يعزز هذا المقترح بُعد اقتصاد التدوير الخاص بأهداف الخطة الإقليمية

⁸ يعزز هذا المقترح بُعد اقتصاد التدوير على مستوى مبادئ الخطة الإقليمية

⁹ يجب التشاور مع مراكز التنسيق التابعة لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة بشأن أي تدابير تتعلق بإدارة ورصد القطاعات المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط وأن تخضع للمراجعة من قبلها

¹⁰ يلزم وجود تقييم إضافي لتحديد التدبير المعني

- (م) دراسة استخدام أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية وتشجيع ذلك مع الصناعات الملائمة لتطوير حلول مستدامة وفعالة من حيث التكلفة للحد من النفايات المرتبطة بمياه الصرف الصحي ومياه الأمطار والدخول في البيئة البحرية، بما في ذلك الجسيمات الصغيرة بالإضافة إلى تحسين الإدارة الحالية في محطات معالجة مياه الصرف الصحي.
- (ن) إدراج التدابير التي تتناول وتسرع ابتكار مواد أكثر أماناً وإضافات بلاستيكية أقل سمية، وتعزيز التعاون في الصناعة وزيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات حول التركيب الكيميائي للمواد البلاستيكية.
- (س) استكشاف منهجيات لرصد وتقييم المدخلات النهرية من النفايات البحرية في البحر الأبيض المتوسط وتحديد التدابير ذات الصلة المحددة في المراحل الأولية بهدف تقليل هذه المدخلات.
- (ع) النظر في تطبيق التدابير التنظيمية بما في ذلك الحوافز ونهج الاقتصاد الدائرية لمكافحة شبكات إعادة التدوير غير الرسمية/غير القانونية حول الحوض وتشجيع تحولها إلى مخططات إدارة النفايات الرسمية/القانونية.

المسار المستقبلي

1. قد تستغرق عملية التطوير والتفاوض والاعتماد من سنتين إلى ثلاث سنوات لكل من الخطط الإقليمية الست، على الرغم من تجميعها من حيث المضمون؛ وقد يحتاج بعضها إلى تقييم مواضيعي محدد قبل إعدادها. وفي هذا الصدد، يمكن اتباع عدة نهج لتحديد الأولويات في ضوء تطورها ومفاوضاتها المتباعدة والملائمة.
2. يمثل الوقت اللازم لتنفيذ التدابير التقنية على المستوى الوطني اعتبارًا حاسمًا وعملاً رئيسيًا مع مراعاة أن تنفيذ بعض التدابير قد يتطلب استثمارات مهمة وعمليات طويلة لكل من القطاعين العام والخاص.
3. واستنادًا إلى استنتاجات اجتماع الخبراء الإقليميين الحالي، ستواصل الأمانة العامة العمل لتحديد العناصر الرئيسية للتدابير التقنية والجدول الزمني ذي الصلة لتنفيذها وإعداد صيغتها النهائية. يمكن توقع إجراء تقييم شامل، إلى أقصى حد ممكن، للأثار المحتملة (أهداف الوضع البيئي الجيد وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة) لتنفيذها في إطار زمني محدد يمتد ما بين 2024 و2030. قد يكون هذا نهجًا لتحديد الأولويات من حيث توقيت التطوير والتفاوض لكل خطة إقليمية.
4. هناك العديد من المبادئ التوجيهية الإقليمية الحالية المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية المتقدمة والنفايات الخطرة والإدارة البيئية للقطاعات الصناعية التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة بالفعل. قد يمثل أحد النهج المحتملة في بدء تطوير الخطط الإقليمية التي تتناول القضايا التي لم يتم تناولها بعد من قبل المبادئ التوجيهية الحالية التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة بالفعل.
5. ويتمثل نهج آخر في بدء ترقية الخطط الإقليمية الحالية بالعناصر/التدابير الجديدة و/أو تحويل وتعديل وتحديث أحكام المبادئ التوجيهية الإقليمية الحالية للوفاء بمتطلبات الخطط الإقليمية ذات الصلة.
6. يقترح الجدول أدناه سيناريوهات محتملة فيما يتعلق بالإطار الزمني لتطوير الخطط الإقليمية والتفاوض بشأنها واعتمادها لإجراء أول تبادل أولي للأراء مع الأطراف المتعاقدة:

| الخطة الإقليمية | 2018-2019
COP 21 | 2020-2021
COP 22 | 2022-2023
COP 23 | 2024-2025
COP 24 |
|---------------------------------|--|---|---|---------------------|
| معالجة مياه الصرف الصحي البلدية | تطوير العناصر الرئيسية للخطة الإقليمية.
منح ولاية لترقية الخطة الإقليمية للطلب البيوكيميائي على الأكسجين. | تطوير الخطة الإقليمية التي تم تطويرها وتقديمها إلى الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف. | | |
| إدارة حمأة مياه الصرف الصحي | تطوير العناصر الرئيسية للخطة الإقليمية.
منح ولاية تطوير الخطة الإقليمية الجديدة.
منح ولاية تطوير المرفقات التقنية (2020 - 2023). | تطوير الخطة الإقليمية وتقديمها إلى الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف (دون مرفقات تقنية).
استمرار العمل لإعداد الصيغة النهائية للمرفقات التقنية. | إعداد الصيغة النهائية للمرفقات التقنية للخطة الإقليمية وتقديمها إلى الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف. | |
| إدارة المغذيات الزراعية | تطوير العناصر الرئيسية للخطة الإقليمية.
منح ولاية إجراء تقييم شامل. | منح ولاية تطوير الخطة الإقليمية/المبادئ التوجيهية. | تطوير الخطة الإقليمية/المبادئ التوجيهية وتقديمها إلى الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف. | |
| إدارة المغذيات المائية | تطوير العناصر الرئيسية للخطة الإقليمية. إجراء تقييم شامل ومنح ولاية تطوير المعايير التقنية لتربية الأحياء المائية. | منح ولاية تطوير الخطة الإقليمية.
استمرار العمل على المعايير التقنية. | تطوير الخطة الإقليمية/المعايير التقنية وتقديمها إلى الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف. | |

| 2024-2025
COP 24 | 2022-2023
COP 23 | 2020-2021
COP 22 | 2018-2019
COP 21 | الخطة الإقليمية |
|---------------------|--|--|--|--|
| | تطوير الخطة الإقليمية وتقديمها إلى الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف. | منح ولاية تطوير الخطة الإقليمية. | تطوير العناصر الرئيسية للخطة الإقليمية.
تبادل أفضل الممارسات المستمرة.
إعداد تقرير الحالة الراهنة وتبادل أفضل الممارسات؛ أنشطة بناء القدرات. | إدارة مياه الصرف المطري في المناطق الحضرية |
| | | ترقية الخطة الإقليمية للقمامة البحرية أو المرفقات التقنية للخطة الإقليمية الحالية وتقديمها إلى الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف. | الأعمال التحضيرية للمبادئ التوجيهية ذات الصلة كما هو منصوص عليه في الخطة الإقليمية الحالية للقمامة البحرية.
منح ولاية ترقية الخطة الإقليمية للقمامة البحرية أو إضافة مرفقات تقنية لدمج العناصر الجديدة. | النفايات البحرية (تمت ترقيتها) |

القرار IG.24/11

المبادئ التوجيهية:

تبنّى شاطئاً؛ التخلص التدريجي من الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام لمرة واحدة؛ توفير مرافق استقبال في الموانئ وتسليم النفايات الناتجة عن السفن؛ تطبيق الرسوم بتكاليف معقولة لاستخدام مرافق استقبال الموانئ

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها في اجتماعهم الحادي والعشرين،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70 بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، بعنوان "تحويل عالماً: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وبالإشارة أيضاً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة بتاريخ 15 آذار/مارس 2019، رقم UNEP/EA.4/Res.6، بعنوان "القمامة البلاستيكية البحرية والجزئيات البلاستيكية"، و UNEP/EA.4/Res.7 بعنوان "الإدارة البيئية السليمة للنفايات"، و UNEP/EA.4/RES.9 بعنوان "معالجة التلوث الناتج عن المنتجات البلاستيكية المعدة للاستخدام لمرة واحدة" و UNEP/EA.4/Res.21، بعنوان "نحو كوكب خالٍ من التلوث"،

مستوحاة من التزام المجتمع الدولي المعبر عنه في الإعلان الوزاري لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة لمعالجة الأضرار التي لحقت بنظمنا الإيكولوجية بسبب عن طريق الاستخدام غير المستدام للمنتجات البلاستيكية والتخلص منها، بما في ذلك الحد بشكل كبير من تصنيع واستخدام المنتجات البلاستيكية للاستخدام مرة واحدة بحلول عام 2030، والعمل مع القطاع الخاص لإيجاد بدائل ميسورة التكلفة وصديقة للبيئة،

وإذ تراعي أيضاً القرار BC-14/13 الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل في اجتماعه الرابع عشر (جنيف، سويسرا، 29 نيسان/أبريل - 10 أيار/مايو 2019)، حيث دعا الأطراف إلى تنفيذ إجراءات للوقاية وتقليل توليد النفايات البلاستيكية إلى أدنى حد، وتحسين إدارتها السليمة بيئياً، والتحكم في حركتها عبر الحدود؛ والحد من مخاطر العناصر الخطرة في النفايات البلاستيكية،

ملاحظة عمل اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة للتخلص أو التحكم في إنتاج أو استخدام الملوثات العضوية الثابتة في المنتجات البلاستيكية،

بالإشارة إلى القرار IG.21/7، الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الثامن عشر (COP 18) (إسطنبول، تركيا، 3 - 6 كانون الأول/ديسمبر 2013) بشأن الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط في إطار المادة 15 من بروتوكول المصادر البرية،

مع مراعاة أيضاً البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط في حالات الطوارئ (2002)، لا سيما المادة 14 منه المعنية بمرافق استقبال الموانئ،

إذ تشير أيضاً إلى القرار IG.22/4، الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اجتماعها التاسع عشر (COP 19) (أثينا، اليونان، 9 - 12 شباط/فبراير 2016) حول الإستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري الناجم عن السفن والتصدي له (2016 - 2021)،

وإذ تشير إلى برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط، والمركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط، ومركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في إطار منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة وأهميتها لتنفيذ هذا القرار،

إذ تلاحظ مع القلق أن مستويات القمامة البحرية المرتفعة والمتنامية بسرعة، بما في ذلك القمامة البلاستيكية والجزئيات البلاستيكية، تمثل مشكلة بيئية خطيرة على الصعيدين العالمي والإقليمي، مما يؤثر سلباً على التنوع البيولوجي البحري، وعلى النظم الإيكولوجية، ورفاهية الحيوانات، والمجتمعات، وسبل العيش، ومصائد الأسماك، والنقل البحري، والترفيه، والسياحة، والاقتصادات،

إذ تلاحظ أن المواد البلاستيكية قد تحتوي على مواد ربما تكون خطيرة، بما في ذلك المواد المضافة مثل الملدنات ومثبطات اللهب، وعلى هذا النحو، قد تشكل خطراً على صحة الإنسان والبيئة عند تصريفها في النظم الإيكولوجية البحرية أو عندما تصبح قمامة بحرية،

إذ تعترف باعتماد قرار المنظمة البحرية الدولية MEPC.310 (73) في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2018، بشأن خطة العمل للتصدي للقمامة البحرية من السفن، مدعومة باتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إلقاء النفايات وغيرها من المواد (1972) والبروتوكول الملحق بها،

إذ تؤكد على أنه من الضروري مواصلة الجهود الإقليمية لمنع دخول القمامة البحرية إلى البحر الأبيض المتوسط من خلال الأنشطة البرية والبحرية، وعند القيام بذلك، ستكون من الأهمية بمكان زيادة التماسك، والتنسيق والتآزر بين الآليات القائمة لتعزيز التعاون والحكم من أجل تحسين التصدي للتحديات التي تطرحها القمامة البحرية،

وقد نظرت في استنتاجات الاجتماع الثاني عشر لمراكز تنسيق مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، المنعقد في 14-15 أيار/مايو 2019، وتقرير اجتماع مراكز تنسيق برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط المنعقد في 29-31 أيار/مايو 2019، إضافة إلى تقرير الاجتماع الثالث عشر لمراكز تنسيق المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط (REMPEC) المنعقد في 11-13 حزيران/يونيو 2019،

1. اعتماد "المبادئ التوجيهية لتنفيذ إجراءات "تبرئ شاطئاً" في البحر الأبيض المتوسط" وفقاً للمادة 10 (د) من الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، المنصوص عليها في المرفق الأول بهذا القرار؛
2. اعتماد "المبادئ التوجيهية لخفض الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الفردي في البحر الأبيض المتوسط تدريجياً" وفقاً للمادة 9 (2) من الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، المنصوص عليها في المرفق الثاني لهذا القرار؛
3. اعتماد "المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن توفير مرافق الاستقبال في الموانئ وتسليم النفايات الناتجة عن السفن في البحر الأبيض المتوسط" وفقاً للمادتين 9 (5) و10 (و) من الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، والموضحة في المرفق الثالث من هذا القرار؛
4. اعتماد "وثيقة توجيهية لتحديد تطبيق الرسوم بتكاليف معقولة لاستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ أو تطبيق نظام رسوم خاصة في البحر الأبيض المتوسط، عند اللزوم"، وفقاً للمادتين 9 (5) و10 (و) من الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، الواردة في المرفق الرابع من هذا القرار؛
5. حث الأطراف المتعاقدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الإجراءات ذات الصلة المنصوص عليها في الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط تشبهاً مع الجداول الزمنية، واستخدام المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في هذه العملية؛
6. دعوة جميع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة للانضمام والمساهمة في الشراكات العالمية بشأن القمامة البحرية بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وشراكة اتفاقية بازل بشأن النفايات البلاستيكية والمبادرات العالمية ذات الصلة للتصدي للقمامة البحرية؛
7. مطالبة الأمانة العامة بتسهيل عمل الأطراف المتعاقدة من أجل تنفيذ الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط والمبادئ التوجيهية المرتبطة بها وضمان، لهذا الغرض، أوجه التأزر والتنسيق المنتظم مع المنظمات الإقليمية الأخرى العاملة في مجال النفايات البلاستيكية والقمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز بشكل خاص على العمليات الإقليمية للمناطق البحرية المجاورة مثل لجنة البحر الأسود واتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي؛
8. مطالبة الأمانة العامة بالاستكشاف مع المنظمة البحرية الدولية الخطوات التي يمكن اتخاذها في إطار ولايات كل منهما لإقامة أوجه تأزر بهدف تعزيز التعاون والتنسيق في تنفيذ خططهم أو إستراتيجياتهم بشأن القمامة البحرية من السفن وكذلك الخطط أو المبادرات الأخرى ذات الصلة.

المرفقات
إرشادات بشأن القمامة البحرية الإقليمية

المرفق 1

المبادئ التوجيهية لتنفيذ
إجراءات "تبين شاطئاً" في البحر الأبيض المتوسط

جدول المحتويات

| | | |
|----|---|-------|
| 7 | مقدمة | 1 |
| 7 | نطاق إجراءات "تبين شاطئاً" | 2 |
| 7 | مراحل تنفيذ إجراءات "تبين شاطئاً" | 3 |
| 7 | الأنشطة التحضيرية | 3.1 |
| 7 | 3.1.1 مهام "منسق الشاطئ" | 3.1.1 |
| 8 | 3.1.2 اختيار الشواطئ المرشحة | 3.1.2 |
| 9 | 3.1.3 تحديد وحدات الشاطئ | 3.1.3 |
| 10 | 3.1.4 تحديد وحدات القمامة البحرية الخاصة بالشاطئ | 3.1.4 |
| 10 | 3.1.5 إشراك المجتمعات المحلية | 3.1.5 |
| 10 | 3.1.6 تنظيم فرق من متطوعي التجميع | 3.1.6 |
| 10 | 3.1.7 تطوير حملات التوعية والمواد التدريبية | 3.1.7 |
| 11 | 3.1.8 تأمين المواد والمعدات اللازمة | 3.1.8 |
| .. | أنشطة التنفيذ | 3.2 |
| 11 | 3.2.1 رصد القمامة البحرية | 3.2.1 |
| 11 | 3.2.2 جمع القمامة من الشاطئ وتسجيلها والتخلص منها | 3.2.2 |
| 12 | 3.2.3 احتياطات السلامة والأمن | 3.2.3 |
| 13 | 3.3 أنشطة إعداد التقارير | 3.3 |
| 13 | 3.3.1 تطوير قاعدة بيانات وطنية عن إجراءات تبين شاطئاً | 3.3.1 |
| 13 | 3.3.2 ملصقات ومعلومات الدعاية | 3.3.2 |
| 14 | 3.4 الدمج المحتمل لإجراءات "تبين شاطئاً" مع برامج الرصد الوطنية المعنية بشأن القمامة البحرية للشاطئ | 3.4 |
| 15 | 4 المراجع | 4 |

المرفق الأول: دمج إجراءات "تبين شاطئاً" مع برامج الرصد الوطنية المعنية بشأن القمامة البحرية للشاطئ
المرفق الثاني: نموذج معرف الشاطئ ضمن برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط
المرفق الثالث: نموذج مسح الشاطئ ضمن برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط

قائمة بالاختصارات / مسميات الأحرف الأولى

| | |
|---|----------------|
| مؤتمر الأطراف | COP |
| الاتحاد الأوروبي | EU |
| برنامج التقييم والرصد المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وسواحله ومعايير التقييم ذات الصلة | IMAP |
| خطة عمل البحر الأبيض المتوسط | MAP |
| برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط | MED POL |
| منظمات غير حكومية | NGO |
| بولي إيثيلين تيريفثاليت | PET |
| برنامج العمل | PoW |
| الأمم المتحدة | UN |

1 مقدمة

1. تتألف إجراءات "تبين شاطئاً" من التدابير المتعلقة بتنظيف الشواطئ، إلى جانب المسوحات البحرية لرصد القمامة البحرية المُنقذة على المستوى الوطني. يتمثل النطاق العام لإجراءات "تبين شاطئاً" في مساعدة المجتمعات العامة المتوسطة لزيادة مفهومها الإشرافي على ساحل البحر الأبيض المتوسط للحفاظ عليه نظيفاً؛ وزيادة وعي الجمهور بالتهديد الذي تشكله القمامة البحرية؛ بالإضافة إلى دعم دول البحر الأبيض المتوسط لإعداد برامج المراقبة الوطنية للقمامة البحرية وتطويرها.

2 نطاق إجراءات "تبين شاطئاً"

2. نطاق إجراءات "تبين شاطئاً" هي:

- i. الحفاظ على الشواطئ نظيفة وخالية من القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط؛
- ii. زيادة الوعي العام حول مشكلة القمامة البحرية؛
- iii. إعلام المواطنين بمصادر القمامة البحرية، وكيفية إنتاجها واقتراح طرق لتقليلها؛
- iv. تعزيز المشاركة العامة على المستوى القطري، في إجراءات التنظيف الوطنية والدولية للبيئة الساحلية المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط؛
- v. دعم إعداد وتطوير برامج الرصد الوطنية المعنية بالقمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط؛
- vi. تجميع البيانات والمعلومات القيمة اللازمة لتقييم الكميات وتدفقات جنوح السفن للقمامة البحرية الموجودة على طول سواحل البحر الأبيض المتوسط والمساهمة في تحقيق هدف التخفيض على مستوى المنطقة وهو 20% على القمامة البحرية الشاطئية بحلول عام 2024¹

3 مراحل تنفيذ إجراءات "تبين شاطئاً"

3. يمكن تقسيم إجراءات "تبين شاطئاً" إلى أربع مراحل تنفيذ:

- a. أنشطة تحضيرية؛
- b. أنشطة تنفيذية؛
- c. أنشطة تقديم التقارير؛
- d. التكامل المحتمل مع برامج الرصد الوطنية الحالية القائمة على برنامج التقييم والرصد المتكاملين².

3.1 الأنشطة التحضيرية

4. تستلزم الأنشطة التحضيرية المهام التالية:

- a. تعيين "منسق للشاطئ"؛
- b. اختيار الشواطئ المرشحة؛
- c. تحديد وحدات القمامة البحرية الخاصة بالشاطئ؛
- d. إشراك المجتمعات المحلية؛
- e. تنظيم فرق من متطوعي التجميع؛
- f. تطوير حملات زيادة الوعي والمواد التدريبية اللازمة لتنظيم أنشطة توعية تستهدف المجتمعات المحلية؛
- g. وتأمين المواد والمعدات اللازمة لأنشطة التنظيف/التخلص.

3.1.1 مهام "منسق الشاطئ"

5. ينبغي أن يتولى منسق الشاطئ مسؤولية تنفيذ مختلف إجراءات "تبين شاطئاً" على المستوى المحلي/الوطني بطريقة منسقة ومترابطة، وبالتعاون مع برامج الرصد الوطنية بشأن القمامة البحرية على الشاطئ. ويلزم أن يكون منسق الشاطئ مسؤولاً عن تقديم التقارير إلى السلطات الوطنية المختصة وتنفيذ المهام المطلوبة في الوقت المناسب. قد يكون منسق الشاطئ عضواً في المجتمع، حيث يكون مسؤولاً عن ومعهوداً إليه، ولديه خبرة سابقة في تنفيذ إجراءات "تبين شاطئاً" على المستوى

¹القرار IG.22/10: تنفيذ الخطة البحرية بشأن القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، المرفق الثالث: الأهداف البيئية بشأن القمامة البحرية (متوفر باللغة: الإنجليزية، والفرنسية، والعربية، والإسبانية).

²برنامج التقييم والرصد المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وسواحله ومعايير التقييم ذات الصلة.

المحلي/الوطني. يمكن تعيين منسق الشاطئ بواسطة السلطات الوطنية، أو السلطات المسؤولة عن تنفيذ إجراءات "تبين شاطئاً" على المستوى المحلي/الوطني.

6. المهام الرئيسية لمنسق الشاطئ هي:

- إشراك ودعم وتنسيق مشاركة المجتمعات المحلية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمدارس الابتدائية والثانوية والمجتمع المدني والمتطوعين وما إلى ذلك؛
- المساعدة في اختيار الشواطئ المناسبة لتنفيذ إجراءات "تبين شاطئاً" على أساس معايير اختيار شاطئ في برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط؛
- تنفيذ منهجية "تبين شاطئاً"، التي اقترحتها برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط ضمن المبادئ التوجيهية الحالية، وذلك بالتشاور مع السلطات الوطنية؛
- مراقبة تنفيذ إجراءات "تبين شاطئاً" في الوقت المناسب على أساس خطة العمل المتفق عليها مسبقاً مع السلطات الوطنية؛
- تدريب المتطوعين، والفرق ذات الصلة، والمشاركة في إجراءات "تبين شاطئاً"؛
- التأكد من اتباع جميع احتياطات السلامة؛
- وضع دليل الصور الفوتوغرافية الوطنية عن القمامة البحرية الشاطئية، بما في ذلك عناصر القمامة البحرية الأكثر شيوعاً والموجودة على الشواطئ على المستوى الوطني (أي إدراج صورة ووصف موجز)؛
- الإشراف على حملة زيادة الوعي، بما في ذلك إعداد وتطوير الرسائل والمواد الرئيسية للحملات بالتشاور مع السلطات الوطنية؛
- دراسة ما إذا كان من المناسب (على سبيل المثال للشواطئ ذات الاهتمام أو الأهمية الخاصة) تنفيذ خطوات إضافية على النحو المفصل أدناه:
 - تحديد احتياجات الشاطئ وأولوياته؛
 - إعداد عملية تطوير مواد إعلامية بخصوص الحفاظ على الشاطئ وتنسيقها.
- تطوير قائمة بإجراءات "تبين شاطئاً" المنفذة على المستوى الوطني وضمان التأزر والتعاون؛
- تقديم بيانات وتقارير التقدم (على سبيل المثال، عدد المتطوعين وكميات القمامة البحرية التي تم جمعها وأنواعها وتركيبها، وما إلى ذلك) إلى السلطات الوطنية؛
- إ. ورصد وتقييم تكاليف وفوائد وحوكمة إجراءات "تبين شاطئاً" من أجل تقييم نجاح كل تدبير وتبادل الدروس المستفادة.

3.1.2 اختيار الشواطئ المرشحة

7. مطلوب معلومات عن الظروف البيئية للشاطئ لتحديد احتياجات وأولويات الشاطئ الذي سيتم اختياره لإجراءات "تبين شاطئاً". ويشمل ذلك الطقس والظروف السائدة للبحر؛ ومقدار القرب من الأنهار المحلية، وتصريف مياه الصرف الصحي، والموانئ، وحقول صيد الأسماك، والممرات الملاحية أو أي مصدر آخر للقمامة البحرية على الشاطئ.
8. يجب أن تكون الظروف البيئية للشاطئ مستقرة من خلال قائمة مراجعة للتقييم تراعي جوانب مثل صناديق وحاويات التخلص من النفايات الحالية، ونوع الصناديق والحاويات (مع أو بدون غطاء)، وحاويات إعادة التدوير الحالية، وعلامات لمعلومات عن الاستخدامات المسموح بها والمحظورة، إلخ.
9. فيما يلي قائمة مرجعية للتقييم النموذجي:

| قائمة المراجعة الخاصة بتقييمات ظروف الشاطئ | |
|---|---------|
| اسم الشاطئ | التاريخ |
| هل توجد صناديق وحاويات للتخلص من النفايات على الشاطئ؟ (نعم/لا) | |
| ما نوع الصناديق والحاويات؟ (مزودة بغطاء أم بدون غطاء) | |
| هل تتوفر حاويات لإعادة التدوير على الشاطئ؟ (نعم/لا) | |
| ما جزء النفايات التي تجمعها؟ | |
| هل توجد علامات لمعلومات عن الاستخدامات المسموح بها للشاطئ؟ (نعم/لا) | |
| هل توجد علامات لمعلومات تحظر شيئاً ما؟ (نعم/لا) | |

| قائمة المراجعة الخاصة بتقييمات ظروف الشاطئ | |
|--|--|
| ما المحذور؟ | |
| هل تفتقد شيئاً ما على الشاطئ (علامات، مراحيض، إلخ)؟ (نعم/لا) | |
| ماذا تفتقد؟ | |

10. ينبغي التفكير في أنواع مختلفة من الشواطئ عند اختيار أحدها لتنفيذ إجراءات "تبنُّ شاطئاً" (شواطئ حضرية، شواطئ ريفية، شواطئ نائية، شواطئ قريبة من مناطق نهريّة، مصبات أنهار، موانئ، إلخ). وهذا من شأنه أن يسمح بإلقاء نظرة شاملة على مقدار تعرّض الشواطئ لمصادر القمامة البحرية. ينبغي توجيه اهتمام خاص لمساهمة مجاري الأنهار المحلية في توليد القمامة البحرية. ويُعد تنوع معايير اختيار الشواطئ، أثناء عملية الاختيار، من الأمور المرغوبة للغاية لضمان معالجة جميع المصادر المختلفة الممكنة للقمامة البحرية الشاطئية بشكل جيد في البيانات والمعلومات التي تم جمعها. يتم تطبيق المعايير الأكثر تنوعاً أثناء عملية اختيار الشواطئ، فكلما ارتفع عدد الشواطئ المحددة، انخفض التناقض الذي ستم ملاحظته في البيانات التي تم إنشاؤها.

11. تتمتع إجراءات "تبنُّ شاطئاً" بإمكانية التكامل بدرجة كبيرة مع برامج مراقبة مياه الاستحمام الوطنية وبرامج العلم الأزرق. يمكن إدراج تنفيذ الإجراءات المرتبطة كجزء من المعايير ذات الصلة لإصدار الشهادات. إلى هذا الحد، اختيار الشواطئ ذاتها لتنفيذ إجراءات "تبنُّ شاطئاً"، مع تلك الشواطئ التي حصلت على شهادة؛ وبالتالي، تتم مراقبتها في إطار برامج العلم الأزرق، وتوفير إمكانات جيدة للغاية للتكامل.

12. بالإضافة إلى اختيار الشاطئ، ينبغي لمنسق الشاطئ استكمال نموذج معرف الشاطئ ضمن برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط المدرج في المرفق الثاني من هذا المبدأ التوجيهي. يجب ملء هذا النموذج لكل شاطئ على التوالي. يلزم تحديث نموذج معرف الشاطئ ضمن برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط مرة واحدة سنوياً أو قبل ذلك إذا لاحظ فريق المتطوعين تغييرات مهمة في البيئة المحيطة (مثل التطورات الجديدة أو أنواع جديدة من الاستخدامات، إلخ).

13. ويلزم تنفيذ إجراءات "تبنُّ شاطئاً" بالاقتران مع البرنامج الحالي للرصد الوطني القائم على برنامج التقييم والرصد المتكاملين بشأن القمامة البحرية على الشاطئ. وفقاً لذلك، يجب التأكد من اختيار الشواطئ وفقاً لمعايير مشتركة. وهذه المعايير تتضمن:

- إمكانية وصول فرق المتطوعين والمجتمعات المحلية على مدار العام؛
 - سهولة الوصول لإزالة القمامة البحرية؛
 - عدم تشكيل أي تهديد للأنواع المهددة بالانقراض أو المحمية وموائلها، مثل السلاحف البحرية أو الطيور البحرية أو الطيور الساحلية أو الثدييات البحرية أو النباتات الشاطئية الحساسة. وبالتالي، فإن هذا يستبعد المناطق المحمية اعتماداً على ترتيبات الإدارة المحلية.
14. ويوصى باختيار شاطئين (2) إلى أربعة (4) على المستوى الوطني لكل بلد عند تنفيذ إجراءات "تبنُّ شاطئاً". ويجب أن يتم الاختيار بناءً على الخصائص الساحلية الوطنية (مثل طول الخط الساحلي، ومستوى مشاركة المجتمعات العامة، إلخ). وينبغي اختيار الشواطئ في صورة متعاونة، وبالتنسيق مع تلك الشواطئ المحددة لبرامج الرصد الرسمية المعنية بالقمامة البحرية. إذا لم يوجد فعلياً برنامج رصد رسمي للقمامة البحرية الشاطئية على المستوى الوطني، فإن الشواطئ المحددة لتنفيذ إجراءات "تبنُّ شاطئاً"، بناءً على معايير الاختيار لدى برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط، ربما تستخدم في مرحلة لاحقة كأساس لتطوير برنامج الرصد الوطني للقمامة البحرية الشاطئية.

3.1.3 تحديد وحدات الشاطئ

15. بالنسبة إلى "تبنُّ شاطئاً"، تتكون وحدة القمامة البحرية بالشاطئ من الشاطئ بأكمله. ويمكن تقسيم الشاطئ إلى عدة وحدات أو امتدادات لأغراض إعداد التقارير، وذلك في حالة الشواطئ الطويلة، واعتماداً على قدرة فرق المتطوعين.

16. داخل كل شاطئ محدد، يلزم تحديد امتداد يبلغ 100 متر، وهي المسافة التي ستسجل فيها فرق مخصصة من المتطوعين عناصر القمامة البحرية، بناءً على المنهجية المحددة الموضحة أدناه. ويلزم اختيار امتداد الـ 100 متر بالتأزر، وبالتعاون مع امتداد الـ 100 متر المحددة لتلبية احتياجات برنامج الرصد الوطني للقمامة البحرية الشاطئية؛ إذا كانت موجودة بالفعل، لضمان عدم حدوث تكرار.

3.1.4 تحديد وحدات القمامة البحرية الخاصة بالشاطئ

17. الوحدة التي ستستخدم لتقييم كثافة القمامة البحرية بالشاطئ هي "عدد العناصر" ويلزم التعبير عنها في صيغة أعداد عناصر القمامة البحرية لكل امتداد 100 متر (أي العناصر/امتداد 100 متر). قد ترغب الفرق الوطنية أيضًا في التعبير عن كثافة القمامة البحرية للشاطئ في صورة "عدد العناصر" لكل مساحة سطحية³ (أي، عناصر القمامة البحرية/م²)، ولكن يجب أن يتم ذلك فقط بالإضافة إلى عدد عناصر القمامة البحرية لكل امتداد 100 متر. بالإضافة إلى ذلك، يلزم وزن أنواع الفئات الرئيسية من القمامة.

18. بالنسبة للشاطئ بأكمله، حيث يكون المتطوعون نشطين، كلما زادت النتائج المجمعة (مثل الوزن الكلي (كجم) لكل فئات مختلفة (مثل البلاستيك والمعادن، إلخ)، وإجمالي عدد العناصر، والعناصر لكل فئات رئيسية) سيكون بالإمكان استكمال البيانات المستمدة من امتداد 100 متر من الشاطئ.

3.1.5 إشراك المجتمعات المحلية

19. يجب أن تهدف مشاركة المجتمعات المحلية إلى توعية مختلف فئات المجتمع المدني وإشراكها (مثل المجتمعات المحلية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمدارس وغيرها⁴) للمشاركة في إجراءات "تبين شاطئًا"، وإطلاع عامة الناس على الآثار الإيجابية لهذا الإجراء في تقليل عناصر القمامة البحرية العالقة على طول السواحل. وإلى هذا الحد، لا ينبغي استبعاد أي فريق، بعد التأكد من توفير التدريب المناسب لجميع المجتمعات ذات الصلة وأعضاء الفريق.

3.1.6 تنظيم فرق من متطوعي التجميع

20. يلزم تنظيم المتطوعين في فرق لجمع القمامة البحرية على طول الشاطئ المحدد (الشواطئ المحددة). يلزم أيضًا تعيين فرق مدربة جيدًا على امتداد الشاطئ المحدد (100 متر)، بعد تلقي تعليمات خاصة من منسق الشاطئ. كما يلزم تنظيم المتطوعين في فرق صغيرة، تتكون كل منها من 5 إلى 6 أشخاص. وينبغي إنشاء شبكة شاطئية، وفقًا لإجمالي عدد المتطوعين وعدد الفرق المطابق. يجب أن يكون كل فريق مسؤولاً عن جمع عناصر القمامة البحرية على خلية محددة من شبكة الشاطئ.

21. وينبغي أن يكون لكل فريق من المتطوعين قائدًا يشرف على جمع القمامة البحرية، ويكون مسؤولاً عن التسجيل الصحيح للعناصر المختلفة من القمامة البحرية. وينبغي لمنسق الشاطئ التحكم في العملية بأكملها وتنسيقها والإشراف عليها.

3.1.7 تطوير حملات التوعية والمواد التدريبية

22. عند تصميم حملة زيادة الوعي، يمكن أن يكون شعار الحملة هو "تبين شاطئك" من أجل تعزيز ملكية الشاطئ بين المتطوعين. يمكن نشر الرسائل الرئيسية التالية من حملة زيادة الوعي:

- القمامة البحرية هي مشكلة بيئية عالمية يمكن حلها إذا تصرفنا بطريقة متناسقة؛
- القمامة البحرية مشكلة يمكن حلها إذا تحمل الجميع مسؤولية أفعالهم؛
- القمامة البحرية تضرر بالبيئة، ومن مصلحة الجميع حل هذه المشكلة؛
- القمامة البحرية تؤدي الكائنات البحرية (مع التركيز بشكل خاص على السلاحف البحرية)؛
- أهمية إعادة التدوير وتقليل استخدام المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد (مثل الأكياس البلاستيكية وزجاجات البولي إيثيلين تيريفثاليت وغيرها) ولزوم استبدال هذه العناصر بأخرى قابلة لإعادة الاستخدام.

23. يوصى بمواد التوعية التالية:

- شعار إجراءات "تبين شاطئًا" لتعزيز صورة الشركة؛
- ملصق للمعارض وأنشطة النشر؛

³استنادًا إلى التجربة الدولية، والتدابير الأوروبية (مثل التوجيه المتعلق بإطار الإستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي) وتجربة البحار الإقليمية الأخرى (مثل اتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي)، ثبت نجاح التعبير عن عدد عناصر القمامة البحرية المنتشرة على الشواطئ، بصيغة العناصر/امتداد 100 متر. أما القياس الكمي لعدد عناصر القمامة البحرية الموجودة على الشواطئ في صيغة العناصر لكل مساحة سطحية؛ فقد أثار بعض المشكلات، لا سيما في المناطق التي توجد فيها مد وجزر منخفضة وعالية.

⁴القائمة ليست حصرية. نرحب بمشاركة مختلف أنواع مجموعات المجتمع المدني في تنفيذ إجراءات تبني الشاطئ، إلى جانب الحصول على التدريب المناسب.

- منشورات تتضمن معلومات عن إجراءات "تبين شاطئاً" والحقائق والأرقام الوطنية/المحلية المتعلقة بالقمامة البحرية، بما في ذلك تعريف القمامة البحرية؛
- استخدام أعلام "تبين شاطئاً" كمُعَرِّف للشواطئ المحددة.

24. يلزم تغطية الحملة الرسمية لإجراءات "تبين شاطئاً" من جانب الصحافة (مثل المجلات المحلية ووسائل الإعلام الأخرى). يلزم تحرير نشرات صحفية مسبقاً لإعلام الجمهور بتنفيذ الأنشطة والنتائج ذات الصلة.

25. من المحيد للغاية التواصل والتنسيق بصورة معززة بين الأنشطة والمبادرات ذات الصلة قيد التنفيذ على المستوى الوطني. ومن الأهمية بمكان قيام جميع المجتمعات ذات الصلة وأصحاب المصلحة بتنفيذ إجراءات تبني الشاطئ، والجلوس حول الطاولة ذاتها، ومناقشة العناصر المتعلقة بالأسلوب المنهجي لتنفيذ الأنشطة المطلوبة (على سبيل المثال أنواع وقوائم مختلفة لعناصر القمامة البحرية، والشواطئ المحددة، وجمع المعلومات والبيانات ذات الصلة وتحصيلهما، وما إلى ذلك). وقد ثبت أن إنشاء منصات و/أو شبكات تنسيق وطنية لها فائدة كبرى (على سبيل المثال في فرنسا واليونان) لضمان تعزيز الاتصال والتنسيق على المستوى الوطني. فالأنظمة الأساسية و/أو الشبكات المقترحة هي مجموعات مفتوحة العضوية، تم إنشاؤها على أساس طوعي، بهدف إشراك جميع المجتمعات وأصحاب المصلحة المعنيين. كما يوصى بعقد اجتماعات دورية (على سبيل المثال مرتين إلى أربع مرات سنوياً)، اعتماداً على الموارد المتاحة والمشاركة والاهتمام.

3.1.8 تأمين المواد والمعدات اللازمة

26. المواد والمعدات المحددة الضرورية لإجراء عمليات التجميع بالشاطئ. وتشتمل على:

- كاميرا رقمية؛
- وحدة GPS محمولة باليد؛
- بطاريات إضافية (بطاريات قابلة لإعادة الشحن بشكل مثالي)؛
- شريط قياس 100 متر (يفضل من الألياف الزجاجية)؛
- شارات/أعمدة مدببة للأعلام؛
- مجموعة إسعافات أولية (تشمل واقي الشمس، ورضا الحشرات، ومياه للشرب)؛
- قفازات واقية؛
- مقص/سكين؛
- لوح مشبكي لكل مسطح؛
- نماذج التسجيل (مطبوعة على ورق مقاوم للماء)؛
- أقلام رصاص؛
- أكياس قمامة؛
- حاوية صلبة وغطاء قابل للغلق لجمع العناصر الحادة مثل الإبر، إلخ؛
- ملابس مناسبة؛
- موازين (إن أمكن لوزن حقائب القمامة المجمعة)؛
- دليل صور وطني لمساعدة المتطوعين في تحديد عناصر القمامة البحرية وتصنيفها. يجب أن يشتمل دليل الصور على العناصر الموجودة عادة على الشواطئ الوطنية والصور المقابلة لها وينبغي للمنسق تطويرها؛
- رذاذ طلاء للعناصر الكبيرة و/أو الثقيلة.

3.2 أنشطة التنفيذ

27. تشمل أنشطة التنفيذ ثلاث مهام:

- a. رصد القمامة البحرية؛
- b. جمع القمامة من الشاطئ وتسجيلها والتخلص منها؛
- c. احتياطات السلامة والأمن.

3.2.1 رصد القمامة البحرية

28. يجب تنفيذ نشاط جمع القمامة من الشاطئ بانتظام ويفضل التنفيذ بواسطة مجموعات المتطوعين ذاتهم، على نفس الشواطئ وعلى امتداد 100 متر، بموجب نفس المنهجية الموحدة التي ستمنح الفرصة للسلطة الوطنية وصانعي السياسات لتجميع النتائج التي تم الحصول عليها وتحليلها ومقارنتها.

29. ينبغي بذل كل جهد ممكن لتنفيذ إجراءات الرصد المشابهة لتلك المستخدمة لجمع البيانات لمؤشرات رصد القمامة البحرية الوطنية المستندة إلى برنامج التقييم والرصد المتكاملين. بناءً على ذلك، يوصى بتنفيذ إجراءات "تين شاطئاً" على الشواطئ المحددة على الأقل مرتين سنوياً في فصلي الربيع والخريف ويفضل أربع مرات في الربيع والصيف والخريف والشتاء. كما يلزم إخطار السلطات المحلية/الوطنية ذات الصلة بجدول هذه الإجراءات للتنسيق المناسب، إذا لزم الأمر.

3.2.2 جمع القمامة من الشاطئ وتسجيلها والتخلص منها

30. يتكون جمع القمامة من الشاطئ من جمع كل عناصر القمامة البحرية الموجودة على طول الشواطئ المحددة والتخلص منها في صناديق نفايات الشاطئ أو عن طريق حاويات النفايات البلدية، بطريقة سليمة بيئياً. قد يؤدي تجميع عناصر القمامة البحرية المتناثرة، من الفئات ذاتها، أثناء عملية تجميع عناصر القمامة البحرية المتناثرة من الشواطئ إلى تسهيل عملية التجميع بشكل كبير، خاصة في الحالات التي توجد فيها خطط لإعادة تدوير النفايات من السلطات المحلية أو الوطنية. دور السلطات المحلية خلال عملية جمع القمامة البحرية والتخلص منها هو دور فعال، وينبغي لمنسق الشاطئ اتخاذ الترتيبات ذات الصلة مقدماً.

31. ينبغي جمع كل عناصر القمامة البحرية ذات الأحجام والأنواع المختلفة الموجودة على الشواطئ ثم إزالتها من الشاطئ بواسطة فرق معينة من المتطوعين. لا يوجد حد أقصى لحجم مجموعة عناصر القمامة البحرية الموجودة على الشواطئ. وينبغي وضع ترتيبات خاصة مع السلطات المحلية للأيام المحددة التي توجد خلالها فرق المتطوعين في الميدان لضمان التخلص السليم من القمامة البحرية التي تم جمعها. خلال هذه الأيام، يشجع على تنفيذ حملات التوعية من السلطات المحلية/الوطنية، مع التركيز على العدد الإجمالي للقمامة البحرية التي تم جمعها ووزنها؛ وكذلك الأنواع الرئيسية من القمامة البحرية وعناصرها.

32. بالنسبة للعناصر الكبيرة والثقيلة، يلزم اتخاذ ترتيبات خاصة مع سلطات إدارة النفايات المحلية. بالنسبة إلى الشواطئ المحددة، وخاصة بالنسبة للامتداد البالغ 100 متر، سيلزم فرز العناصر التي يزيد حجمها عن 0.5 سم حسب نوع الفئة (بلاستيك، ورق، معدن، زجاج، إلخ)، ووزنها وتسجيلها من حيث إجمالي عدد العناصر، والوزن الإجمالي لكل فئة. يجب أن يتم تسجيل العناصر الموجودة في امتداد 100 متر على نموذج مسح الشاطئ ضمن برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط؛ المدرج في المرفق الثالث لهذا التقرير. تجب الإشارة إلى عناصر القمامة البحرية غير المعروفة أو غير المضمنة في نموذج مسح الشاطئ ضمن برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط في المربع "عنصر آخر" المناسب. ومن ثم؛ ينبغي ذكر وصف قصير لهذا البند في نموذج مسح الشاطئ ضمن برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط. كما ينبغي التقاط صور رقمية للعناصر المجهولة إن أمكن.

33. يجب ترك العناصر الأكبر حجماً التي لا يمكن للمتطوعين إزالتها بأمان على الشاطئ بعد وضع علامات عليها (مثل استخدام رذاذ الطلاء المستوفي للمعايير الصديقة للبيئة)، بحيث لا يتم احتسابها مرة أخرى في المسح البحري التالي للقمامة البحرية. يجب إبلاغ السلطات المحلية وأن تتحمل مسؤولية إزالتها.

34. كما يلزم التخلص من عناصر القمامة البحرية التي يتم جمعها بشكل صحيح بعد اتباع ممارسات التخلص السليمة بيئياً. من الناحية المثالية، يجب أن تستخدم إجراءات تبنى الشاطئ مخططات إدارة النفايات البلدية، وبالتالي يلزم التخلص من القمامة البحرية المجمعة باستخدام حاويات جمع النفايات البلدية. إذا لم تكن هذه الحاويات موجودة، فينبغي إبلاغ البلديات المحلية باتخاذ الإجراءات المناسبة، واستكشاف البدائل.

35. يمكن أيضاً الحصول على معلومات مفيدة فيما يتعلق بتصنيف القمامة البحرية على الشاطئ وكميتها ووزنها وتباينها الموسمي، إلخ. ويلزم تسجيل هذه المعلومات أثناء أنشطة التجميع. يمكن استخدام هذه المعلومات لاقتراح طرق وإجراءات لمنع والحد من توليد القمامة البحرية وتراكمها على الشواطئ مستقبلاً.

36. وتوجد عدة أمثلة في البحر الأبيض المتوسط حيث يتم الجمع بين إجراءات "تين شاطئاً" مع إجراءات تجريبية ينفذها الغواصون في المياه الضحلة (أي ما يصل إلى عمق 20 متراً تقريباً). يجب أن يوفر هذا النهج علاقة مترابطة جيدة ومتكاملة بين عناصر القمامة البحرية المسجلة والموجودة على الشواطئ وتلك الموجودة في المياه الضحلة. يوفر هذا الارتباط بيانات ومعلومات إضافية عن المصادر (أي المصادر البرية والبحرية)؛ والروابط بين البر والبحر؛ وكذلك تعزيز مشاركة مجموعات إضافية من المجتمع المدني وتقويتها.

⁵ تم تحديث قائمة البنود البحرية على أساس المناقشات والتوصيات التي وردت خلال الاجتماع المشترك لفريق مراسلة نهج النظام الإيكولوجي المعني بمراقبة القمامة البحرية وتقييم نظام المعلومات البيئية المشترك في سياسة الجوار الأوروبية لافاق 2020/خطط العمل الوطنية لمؤشرات النفايات (بودغوريتشا، الجبل الأسود، 4-5 نيسان/أبريل، 2019).

3.2.3 احتياطات السلامة والأمن

37. يجب ضمان سلامة المتطوعين دائماً. يلزم تجنّب أي ظروف ربما تؤدي إلى مواقف غير آمنة للمتطوعين (مثل النفايات الثقيلة والرياح الشديدة وما إلى ذلك). نظراً لتنفيذ إجراءات "تبنّ شاطئاً" في هذا المجال، ستوجد بعض المخاطر الكامنة. لذا يلزم توخي الحذر، واتباع احتياطات السلامة العامة الواردة أدناه:
- ارتداء ملابس مناسبة. التأكد من ارتداء أحذية وقفازات قريبة من الأصابع عند التعامل مع القمامة البحرية فربما توجد حواف حادة؛
 - إذا واجهت مادة يحتمل أن تكون خطرة (مثل براميل نفط أو مواد كيميائية أو علب غاز أو خزانات بروبان)، فاتصل بالسلطات المختصة للإبلاغ عن هذا العنصر، مع تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات. لا تلمس المادة أو تحاول تحريكها؛
 - يجب ترك العناصر الثقيلة والكبيرة في مكانها. لا تحاول رفع مواد القمامة البحرية الثقيلة فربما يكون لها وزن مائي إضافي وقد يؤدي رفعها إلى تعرّضك للإصابة. أبلغ السلطات المحلية؛
 - عندما يساورك الشك، لا ترفعها! إذا لم تكن متأكدًا من عنصر ما، فلا تلمسه. إذا كان العنصر يمثل خطرًا محتملاً، فأبلغ السلطات المختصة بذلك؛
 - لا تقم بإجراء عمليات ميدانية في الظروف الجوية القاسية؛
 - كن على دراية ببيئتك المحيطة وانتبه لمخاطر "التعثر والسقوط"؛
 - احمل وسيلة اتصال للطوارئ، مثل الهاتف الخليوي.
 - احمل مجموعة الإسعافات الأولية دائماً. يجب أن تشمل المجموعة على إمدادات مياه للطوارئ، وواقٍ من الشمس، بالإضافة إلى رذاذ للحشرات؛
 - تعرّف على أعراض الإجهاد الحراري والإجراءات اللازمة لعلاجها؛
 - تأكد من حمل كمية كافية من الماء؛
 - أخبر أي شخص بمكانك والموعود المتوقع لعودتك؛
 - يجب أن يتألف فريق المتطوعين من شخصين على الأقل.

3.3 أنشطة إعداد التقارير

38. تتضمن أنشطة إعداد التقارير مهمتين رئيسيتين:

- a. تطوير قاعدة بيانات وطنية عن إجراءات تبنّ شاطئاً؛
- b. ملصقات ومواد دعائية عن العناصر الموجودة على الشاطئ.

3.3.1 تطوير قاعدة بيانات وطنية عن إجراءات تبنّ شاطئاً

39. يوصى بتطوير قاعدة بيانات وطنية حول إجراءات تبنّ شاطئاً المُحدثة واستضافتها بواسطة السلطة الوطنية المختصة لحماية البيئة البحرية والساحلية، حيث يتم تجميع كل البيانات والمعلومات ذات الصلة. وينبغي تنسيق هذه المهمة على المستوى الوطني، وأن يتولى منسق الشاطئ تشجيع السلطات الوطنية على تطوير قاعدة البيانات هذه وصيانتها.
40. يجب تعزيز ضمان الجودة (QA) ومراقبة الجودة (QC) للبيانات التي تم إنشاؤها، وتبسيطها في قواعد البيانات الوطنية ذات الصلة. هذا مهم خصيصاً لتلبية المتطلبات اللازمة لدمج إجراءات تبنّ شاطئاً في مرحلة لاحقة عند اكتمال تنفيذ الإجراءات بدرجة كافية مع برامج الرصد الوطنية القائمة على برنامج التقييم والرصد المتكاملين للقمامة البحرية الشاطئية. تعد فرق المتطوعين المدربين جيداً، والمتمتعين بمستوى جيد من المعرفة بالمنهجية المطبقة، وقرال التقارير، وقائمة عناصر القمامة البحرية، والوحدات ذات الصلة، وما إلى ذلك، من الأمور الضرورية لتلبية معايير ضمان الجودة ومراقبة الجودة. ويُعد التدريب المناسب لفرق المتطوعين والفئات ذات الصلة من المجتمع المدني إحدى مسؤوليات "منسق الشاطئ" والسلطات الوطنية المختصة.

3.3.2 ملصقات ومعلومات الدعاية

41. يلزم إنتاج مواد إعلامية حول الحفاظ على الشاطئ، مثل الملصقات أو اللوحات أو اللافتات، ووضعها على الشواطئ المشاركة في إجراءات تبنّ شاطئاً لإعلام عامة الناس وأيضاً نشر الأنشطة التي تم تطويرها ضمن هذه الإجراءات. يجب إنتاج هذه الملصقات وتطويرها بما يتوافق مع البيئة المحيطة.

42. يمكن أن تحتوي مواد الدعاية أيضًا على توصيات ونصائح لحث مستخدمي الشاطئ على التصرف بسلوك مسؤول. لذلك، يجب صياغة المواد الإعلامية وفقًا لنتائج احتياجات الشاطئ والأولويات المحددة والبيانات التي تم الحصول عليها خلال أنشطة جمع القمامة من الشاطئ، للفت الانتباه إلى بعض العناصر المتكررة والموجودة بوفرة على سبيل المثال.

43. قد تتناول العناصر الرئيسية للمواد الإعلامية ما يلي:

- شرح مشكلة القمامة البحرية (الكمية والتكوين والآثار) مع الإشارة إلى بعض البيانات المحلية والوطنية؛
- توضيح التفسيرات الخاطئة حول ماهية القمامة البحرية والقضايا ذات الصلة (على سبيل المثال، أعقاب السجائر غير مصنوعة من الورق، وقابلية التحلل الأحيائي وتطبيق المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، إلخ). يجب أن تكون الرسائل واضحة؛
- استخدام صناديق القمامة؛ وتجنب إلقاء القمامة البحرية على الشواطئ مما يؤثر سلبيًا على الأسماك والكائنات البحرية الأخرى؛
- تجنب رمي أعقاب السجائر على الشواطئ. توضيح أن أعقاب السجائر ليست مصنوعة من الورق؛ وليست قابلة للتحلل الأحيائي؛ كما أنها تستمر في البيئة البحرية والساحلية لسنوات طويلة، حتى لو كانت مجزأة إلى عناصر أصغر؛
- تجنب ترك العبوات الزجاجية لأنها يمكن أن تعرّض رواد الشواطئ الآخرين للإصابة؛
- النقاط بقايا الطعام عند تناول المواد الغذائية على الشاطئ.

44. تعد مشاركة المتطوعين في هذه العملية من الأمور الأساسية لتعزيز الملكية. يلزم على منسق الشاطئ إدارة تحرير المواد الدعائية لإجراءات تبنّ شاطئًا وتنسيقها.

45. كما ينبغي لمنسق الشاطئ إعداد تقرير تقييم يحتوي على البيانات والنتائج التي تم الحصول عليها أعلاه لإبلاغ السلطات المحلية عن وفرة القمامة البحرية على الشواطئ المحددة، وتأثيرها المحتمل، وكذلك تقديم توصيات حول كيفية تحسين حالة الشاطئ مستقبلاً. في هذا الصدد، من المهم للغاية تضمين العناصر الأكثر وفرة متى عثر عليها لتحديد المصادر المحتملة واتخاذ إجراءات الوقاية المناسبة.

3.4 الدمج المحتمل لإجراءات "تبنّ شاطئًا" مع برامج الرصد الوطنية المعنية بشأن القمامة البحرية للشاطئ

46. عند اكتمال عملية تنفيذ إجراءات تبنّ شاطئًا، وإنجاز الرصد والتجميع والإبلاغ بشكل منتظم وإنشاء بيانات ومعلومات موثوقة، قد تفكر السلطات الوطنية في دمج الشاطئ (الشواطئ) المختارة في نظام الرصد الوطني القائم على بروتوكول برنامج التقييم والرصد المتكاملين، حسب اللزوم. وترد إجراءات الرصد الموصى بها بموجب برنامج التقييم والرصد المتكاملين في المرفق الأول لهذا المبدأ التوجيهي.

4 المراجع

مشروع DeFishGear. منهجية رصد القمامة البحرية على الشواطئ-الحطام الكلي (أقل من 2.5 سم).
لجنة حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي (2010). مبادئ توجيهية لرصد القمامة البحرية على الشواطئ في
المنطقة البحرية للجنة حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي.

Proyecto Un mar sin desperdicio-¡Apadrinad la playa!-. (2017) Submon
متوفر باللغة الإسبانية <https://www.estrategiasmarinas.info/un-mar-sin-desperdicio-apadrina>.
فقط.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (2016). الرصد المتكامل وإرشادات التقييم
(UNEP(DEPI)/MED IG.22/Inf.7).

Appendix 1

Integration of “Adopt-a-Beach” measures with the National Beach Management and IMAP related to Beach Marine Litter

Integration of “Adopt-a-Beach” measures with the National Monitoring Programmes for Beach Marine Litter

1. When Adopt-a-Beach measures are undertaken on a regular basis (2 times a year or even seasonally) in the selected beaches, a 100-m stretch of beach should be isolated to implement the official monitoring programme on beach marine litter. Such an arrangement should be priorly agreed with the corresponding national authorities, being in charge and responsible for the implementation of the marine litter monitoring programme on beaches.

A. Selection of beaches to implement the national monitoring programmes

2. In the selected beaches, according to criteria stated in Section 2.2.1 with regards to typology of beaches to have a comprehensive view on exposure of the beaches to marine litter sources, the sites to be monitored should be selected randomly but taking into consideration following criteria:

- A minimum length of 100 m;
- Low to moderate slope (~1.5-4.5 °), which excludes very shallow tidal mudflat areas;
- Clear access to sea (not blocked by breakwaters or jetties);
- Accessible to survey teams all year round;
- Accessible for ease marine litter removal;
- Ideally not be subject to cleaning activities and corresponding communication should be done with the local authorities/local municipality. In case that they are subjected to marine litter collection activities the timing of non-survey related beach cleaning must be known such that marine litter flux rates (the amount of litter accumulation per unit time) can be determined.
- Posing no threat to endangered or protected species and their habitats, such as sea turtles, sea birds or shore birds, marine mammals or sensitive beach vegetation; in many cases this would exclude protected areas, but it depends on local management arrangements.

3. In each site selection, these criteria should be followed as closely as possible. However, when making the final selection of the beaches to be monitored the surveyors can use their expert judgment and experience related to the coastal area and marine litter situation in their respective country.

B. Sampling unit

4. A sampling unit is defined as a fixed section of a beach covering the whole area from the strandline to the back of the beach. The sampling unit should be one 100-metre stretch of beach, along the strandline and reaching to the back of the beach. For beaches having length of several kilometers, two stretches of 100 m, may be considered. The back of the beach needs to be explicitly identified using coastal features such as the presence of vegetation, dunes, cliff base, road, fence or other anthropogenic structures such as seawalls (either piled boulders or concrete structures).

5. The same sampling units should be monitored for all repeat surveys. In order to define the boundaries of each sampling unit, permanent reference points can be used, and coordinates should be obtained by GPS. In case of heavily littered beaches, 100-metre stretches may be too difficult to survey and therefore two (2) 50-metre stretches separated at least by a 50-metre stretch should be surveyed instead.

C. Frequency and timing of surveys

6. It is recommended that the Adopt-a-Beach measures are conducted in the selected beaches at least 2 times a year in spring and autumn and ideally 4 times in: Spring, Summer, Autumn and Winter. The proposed surveys periods are as follows:

- Winter: Mid-December–mid-January
- Spring: April
- Summer: Mid-June–mid-July
- Autumn: Mid-September–mid-October

7. Any circumstances that may lead to unsafe situations for the surveyors such as heavy winds, etc. should be avoided. The safety of the surveyors must always come first.

D. Pre-survey characterization of sites

8. Before any sampling begins, shoreline characterization should be completed for each 100 m site. The GPS coordinates of the sampling unit should be recorded. A site ID name should be created. The site's special features, including characterization of the type of substrate (sand, pebbles, etc.), beach topography, beach usage, distances from urban settlements, shipping lanes, river mouths, etc. should be recorded using the MED POL Beach ID Form, included under Annex II to the present report. Digital photographs should be taken to document the physical characteristics of the monitoring site.

E. Size limits and classes to be surveyed

9. There are no upper size-limits for marine litter items found on beaches. The lower size-limit is proposed at 0.5 cm. Smaller sized items like the caps, lids, cigarette butts and other similar items should be included in the quantification of beach marine litter. Such big items should only be noted in the monitoring sheets. It is recommended to check the entire beach for big or heavy items (or some major part if the length of the beach is very lengthy) and list all large items. Special arrangements with the local waste management authorities should be in place in order to remove those big items from the beaches in an environmentally sound way.

F. Collection and identification of litter

10. Items found in the sample unit should be classified by type and accordingly entered on the MED POL Beach Survey Form, included under Annex III to the present report. Data should be entered on the form while picking up the litter item.

1. Unknown litter or items that are not on the MED POL Beach Survey Form should be noted in the appropriate "other item box". A short description of the item should then be included on the MED POL Beach Survey Form. If possible, digital photos should be taken of unknown items.

11. For interpreting small pieces of litter in a harmonized way, this guidance should be followed:

- Pieces/fragments of marine litter items that are recognizable with a high level of confidence that are part of the same marine litter item (e.g. G3: shopping bags) should be registered as one item under the corresponding category (i.e. G3).
- Pieces of marine litter items that are not recognizable as a single marine litter item should be counted according to their material type (e.g. plastic, polystyrene pieces) and size (e.g. G75-G77).

12. During the survey, all litter items should be sorted by category type, weighed and then removed from the beach. Larger items that cannot be removed (safely) by the surveyors should be marked, for example with paint spray (which meets environmentally friendly standards) so that they are not counted again at the next survey.

13. The litter collected should be disposed of properly. Ideally, monitoring activities should use municipal waste management; therefore, marine litter collected should be disposed in the municipal selective collection containers. If these do not exist local municipalities should be informed for appropriate action.

G. Quantification of litter

14. The unit to be used to assess the marine litter density is 'number of items' and should be expressed as counts of marine litter items per 100 m (i.e. items / 100m). National teams may wish to also express counts of marine litter items per surface area⁶ (i.e. marine litter items / m²), but this should only be done in addition to the counts of marine litter items per 100 m stretch. In addition, the main category types of litter items should be weighed.

H. Materials and equipment

15. The following materials and equipment are necessary to run the beach surveys:

- i. Digital camera;
- ii. Hand-held GPS unit;
- iii. Extra batteries (ideally rechargeable batteries);
- iv. 100-metre tape measure (fiberglass preferred);
- v. Flag markers/stakes;
- vi. First aid kit (to include sunscreen, bug spray, drinking water);
- vii. Protective gloves;
- viii. Scissors/knife;
- ix. Clipboard for each surveyor;
- x. Recording forms (printed on waterproof paper);
- xi. Pencils;
- xii. Rubbish bags;
- xiii. Rigid container and sealable lid to collect sharp items such as needles, etc.;
- xiv. Appropriate clothing;
- xv. Scales (if possible to weigh your bags of collected litter);
- xvi. National photo guide to assist the volunteers with the identification and categorization of marine litter items. The photo guide should include the items commonly found on national beaches and their corresponding pictures and should be developed by the coordinator,
- xvii. Paint spray for large and/or heavy items.

I. Safety and security precautions

16. Safety of surveyors should be ensured at all times. Since this work is carried out in the field, there are a few inherent hazards. Caution should be used, and the general safety guidelines presented below should be followed:

⁶ Based on the international experience, European (i.e. EU MSFD) and the experience from the other Regional Seas (e.g. OSPAR), the counts of marine litter items found on beaches, in items/100m stretch has proven to work quite well. The quantification of marine litter items found on beaches in items per surface areas may arise problems, especially for areas where low and high tides are present.

- Surveyors should wear appropriate clothing. Be sure to wear close-toed shoes and gloves when handling marine litter as there may be sharp edges.
- If surveyors come across to potentially hazardous materials and/or items (e.g. oil or chemical drums, gas cans, propane tanks), the local authorities should be contacted by the Beach Coordinator in order to report the corresponding item/s. The hazardous materials and/or items should not be touched by the surveyors and no attempt to re/move it should be done.
- Large, heavy objects should be left in place. Do not attempt to lift heavy marine litter items as they may have additional water weight and lifting them could result in injury. Local authorities should be informed by the Beach Coordinator in the case of existence of such items.
- When in doubt, don't pick it up! If unsure of an item, do not touch it. If the item is potentially hazardous, the Beach Coordinator should report it to the appropriate authorities.
- Do not conduct field operations in severe weather conditions.
- Be aware of your surroundings and be mindful of 'trip and fall' hazards.
- Carry a means of communication for emergencies, for example a cell phone.
- Always carry a first aid kit. The kit should include an emergency water supply and sunscreen, as well as bug spray.
- Understand the symptoms of heat stress and actions to treat it.
- Make sure to carry enough water.
- Let someone know where you are and when you expect to return.
- The surveyor team should be composed of at least two people.

J. Additional considerations

17. The amount and type of litter found on beaches can be influenced by different circumstances. To ensure that data will be analyzed and interpreted properly these circumstances must be recorded. Indicative examples of such circumstances include: events that may lead to unusual types and/or amounts of litter (e.g. shipping container losses, overflows of sewage treatment systems, etc.); difficult weather conditions (e.g. heavy winds or rain, etc.); replenishment/nourishment of the beach; etc.

Appendix 2

MED POL Beach ID Form

| MED POL Beach ID Form | | | |
|--|-------------------|---|--|
| Country Name: | | | |
| Region: | | | |
| Municipality: | | | |
| Beach Name: | | | |
| Beach National ID: | | | |
| ① Average beach width (m) | | ② Beach width (m) at mean low spring tide: | |
| ③ Beach width (m) at mean high spring tide (m): | | ④ Total length of beach (m): | |
| ⑤ Back of the beach:
(e.g sand dunes) | | | |
| ⑥ Latitude Start 100 m:
(wgs84 – dd mm ss.ss) | | ⑦ Latitude End 100 m:
(wgs84 – dd mm ss.ss) | |
| ⑥ Longitude Start 100 m:
(wgs84 – dd mm ss.ss) | | ⑦ Longitude End 100 m:
(wgs84 – dd mm ss.ss) | |
| Prevailing currents off the beach: | N – S – E – W | Prevailing winds: | N – S – E – W |
| Beach Orientation?:
(i.e. towards which direction is the beach facing?) | | | N – S – E – W |
| Type of beach material (e.g. sand, pebbles, rocky), including % of coverage:
(e.g. sand 60%, pebbles 40%) | Material 1 and %: | | |
| | Material 2 and %: | | |
| | Material 3 and %: | | |
| Slope of the Beach: (e.g. slope 20%) | | | |
| Are there any objects in the sea (e.g. a pier) that influence the currents? | | | Yes <input type="checkbox"/> No <input type="checkbox"/> |
| If YES, specify: _____ | | | |
| Major beach usage (local people, swimming and sunbathing, fishing, surfing, sailing, other etc.): | | | |
| 1. _____, seasonal or whole year round:
_____ | | | |
| 2. _____, seasonal or whole year round:
_____ | | | |

| | |
|--|--|
| 3. _____ , seasonal or whole year round:
_____ | |
| Access to the beach: | |
| Pedestrian: <input type="checkbox"/> | Vehicle: <input type="checkbox"/> Boats: <input type="checkbox"/> |
| Is the beach adjacent (<5km) to urban areas? : Yes <input type="checkbox"/> No <input type="checkbox"/> | |
| Name of the nearest town or village: | _____ |
| Location: N – S – E – W | Distance to the beach: _____ km |
| Population of the nearest urban areas: | _____ |
| Is the beach adjacent (<5km) to an Aquaculture site?: Yes <input type="checkbox"/> No <input type="checkbox"/> | |
| Location: N – S – E – W | Distance to the beach: _____ km |
| Is there any development behind the beach?: | Yes <input type="checkbox"/> No <input type="checkbox"/>
Specify: _____ |
| Are there food and/or drink outlets on the beach?: | Yes <input type="checkbox"/> No <input type="checkbox"/> |
| Distance from the survey area (m): | _____ |
| Present all year round: Yes <input type="checkbox"/> Specify number of month: _____ | |
| No <input type="checkbox"/> | |
| Position of food and/or drink outlet in relation to the survey area: | N – S – E – W |
| Distance of the beach to the nearest shipping lane (km): | |
| What is the estimated traffic density (<i>number of ships/ year</i>): | _____ |
| It is mainly used for which type of vessels?
(e.g. merchant ships, fishing vessels, all kinds, other) | _____ |
| Position of the shipping lane in relation to survey area: | N – S – E – W |
| Is the beach located near a harbour, port or marina?: Yes <input type="checkbox"/> No <input type="checkbox"/> | |
| Specify: _____ | |
| Distance from the beach to the nearest harbour, port or marina (km): | _____ |
| Name of the harbour, port or marina: | _____ |
| Is the harbour entrance facing the survey area?: | Yes <input type="checkbox"/> No <input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/> |
| Position of harbour in relation to survey area: | N – S – E – W |

| | |
|---|--|
| What is the main type of vessels using the harbour, port or marina?:
(e.g. passenger ships, merchant/cargo ships, fishing vessels) | _____ |
| Size of harbour (number of ships and vessels using the harbour every day): | _____ |
| Beach adjacent to river mouths or drains of water?: | Yes <input type="checkbox"/> No <input type="checkbox"/> N/A <input type="checkbox"/> |
| Name of the nearest river mouth or drain of water: | _____ |
| Distance between sampling area and nearest river mouth/water drain (km): | _____ |
| What is the position of the nearest river mouth in relation to survey area: | N - S - E - W |
| Distance of the beach from the nearest discharge/ waste water (km): | _____ |
| Position of discharge points in relation to survey area: | N - S - E - W |
| Clean-up frequency of the beach?: | |
| All year round: _____ | Daily <input type="checkbox"/> Weekly <input type="checkbox"/> Monthly <input type="checkbox"/> Other: _____ |
| Seasonal: _____ | Daily <input type="checkbox"/> Weekly <input type="checkbox"/> Monthly <input type="checkbox"/> Other: _____ |
| (please specify in months) | |
| Method used for the clean-up: | Manual <input type="checkbox"/> Mechanical <input type="checkbox"/> |
| Who is responsible for the cleaning? | _____ |
| Additional comments and observations about this beach: | _____

_____ |
| Please include: | |
| 1. A map of the beach | |
| 2. A map of the beach and of the local surroundings. When relevant please mark on this map the following: | |
| i) Nearest town | ii) Food/drink outlets |
| iii) Nearest shipping lane | iv) Nearest harbour |
| v) Nearest river mouth | vi) Discharge or discharges of waste water |
| 3. A regional map | |

Is this an amendment to an existing questionnaire: Yes No

Date questionnaire is filled in: _____ / _____ / _____ (dd/mm/yyyy)

Name:

Phone number:

E-mail:

Appendix 3

MED POL Beach Survey Form

نموذج مسح الشاطئ بموجب برنامج MEDPOL
رصد القمامة البحرية على الشاطئ IMAP EO10 CI22:

| MED POL Beach Survey Form | | | |
|---|--|--|--|
| Country: | | | |
| Beach Name: | | | |
| Beach National ID: | | | |
| ID Survey: | | | |
| Date of survey
(dd/mm/yyyy): | | | |
| Previous conducted survey
(dd/mm/yyyy): | | | |
| Time of the sampling
(HH:MM:SS): | | | |
| Number of surveyors: | | | |
| Survey contact details: | | Name: _____
Phone number: _____
Email address: _____ | |
| Latitude Start 100m:
(wgs84 - dd mm ss.ss) | | Latitude End
100m:
(wgs84 - dd mm
ss.ss) | |
| Longitude Start 100 m:
(wgs84 - dd mm ss.ss) | | Longitude End
100m:
(wgs84 - dd mm
ss.ss) | |
| Additional Information | | | |
| Did you divert from the predetermined 100 m?
No <input type="checkbox"/> Yes <input type="checkbox"/>
If YES, please specify new GPS coordinates:
_____ | | | |
| Did any of the following weather conditions affect the data of the survey?
Wind <input type="checkbox"/> Rain <input type="checkbox"/> Sand storm <input type="checkbox"/> Fog <input type="checkbox"/> Snow <input type="checkbox"/> Exceptionally
high tide <input type="checkbox"/>
Exceptionally low tide <input type="checkbox"/> Storm surge <input type="checkbox"/> | | | |
| Did you find stranded or dead animals?
Yes <input type="checkbox"/> No <input type="checkbox"/> If YES how many: _____
Describe the animals, or note the species name if known:
_____ | | | |
| Stranded animals: Dead <input type="checkbox"/> Alive <input type="checkbox"/> | | | |

| | |
|---|--|
| Is the animal entangled in litter? Yes <input type="checkbox"/> No <input type="checkbox"/> | If YES, specify marine litter item code: _____ |
| Were there any circumstances that influenced the survey?
For example, tracks on the beach (cleaning or other), recent replenishment of the beach or other? Please specify:

_____ | |
| Were there any unusual marine litter items and/or marine litter loads?
Please specify:

_____ | |

| ID ¹ | PLASTIC/POLYSTYRENE | N° Items | Weight |
|-----------------|--|----------|--------|
| G1 | 4/6-pack yokes, six-pack rings | | |
| G3 | Shopping bags incl. pieces | | |
| G4 | Small plastic bags, e.g. freezer bags incl. pieces | | |
| G5 | The part that remains from rip-off plastic bags | | |
| G7/G8 | Drink bottles | | |
| G9 | Cleaner bottles & containers | | |
| G10 | Food containers incl. fast food containers | | |
| G11 | Beach use related cosmetic bottles and containers, e.g. sunblock | | |
| G13 | Other bottles, drums and containers | | |
| G14 | Engine oil bottles & containers <50 cm | | |
| G15 | Engine oil bottles & containers >50 cm | | |
| G16 | Jerry cans (square plastic containers with handle) | | |
| G17 | Injection gun containers (incl. nozzles) | | |
| G18 | Crates and containers/ baskets (excluding fish boxes) | | |
| G19 | Vehicle parts (e.g. made of artificial polymer or fibre glass) | | |
| G21/24 | Plastic caps and lids (incl. rings from bottle caps/lids) | | |
| G26 | Cigarette lighters | | |
| G27 | Cigarette butts and filters | | |
| G28 | Pens and pen lids | | |
| G29 | Combs/hair brushes/sunglasses | | |
| G30/31 | Crisps packets/sweets wrappers/ lolly sticks | | |

¹ The allocated codes may be revised in the near future.

نموذج مسح الشاطئ بموجب برنامج MEDPOL
رصد القمامة البحرية على الشاطئ: IMAP EO10 CI22:

| | | | |
|--------|---|--|--|
| G32 | Toys and party poppers | | |
| G33 | Cups and cup lids | | |
| G34 | Cutlery, plates and trays | | |
| G35 | Straws and stirrers | | |
| G36 | Heavy duty sacks (e.g. fertiliser or animal feed sacks) | | |
| G37 | Mesh bags (e.g. vegetables, fruits and other products) excluding aquaculture mesh bags | | |
| G40 | Gloves (i.e. washing up) | | |
| G41 | Gloves (i.e. industrial/ professional rubber gloves) | | |
| G42 | Crab/lobster pots and tops | | |
| G43 | Tags (i.e. fishing and industry) | | |
| G44 | Octopus pots | | |
| G45 | Mesh bags (e.g. mussels nets, net sacks, oyster nets including pieces) and plastic stoppers from mussel lines | | |
| G46 | Oyster trays (e.g. round from oyster cultures) | | |
| G47 | Plastic sheeting from mussel culture (e.g. Tahitians) | | |
| G49 | Rope (i.e. diameter more than 1cm) | | |
| G50 | String and cord (i.e. diameter less than 1 cm) | | |
| G53 | Nets and pieces of net < 50 cm | | |
| G54 | Nets and pieces of net > 50 cm | | |
| G56 | Tangled nets/cord | | |
| G57/58 | Fish boxes | | |
| G59 | Fishing line (i.e. tangled and not tangled) | | |
| G60 | Light sticks (tubes with fluid) incl. packaging | | |
| G62/63 | Buoys (e.g. marking fishing gear, shipping routes, mooring boats etc.) | | |
| G65 | Buckets | | |
| G66 | Strapping bands | | |
| G67 | Sheets, industrial packaging, plastic sheeting (i.e. non-food packaging/transport packaging) excluding agriculture and greenhouse sheeting ² | | |
| G68 | Fibre glass, items and fragments | | |
| G69 | Hard hats/ Helmets | | |
| G70 | Shotgun cartridges | | |
| G71 | Shoes and sandals made of artificial polymeric material | | |
| G73 | Foam sponge items (i.e. matrices, sponge, etc.) | | |

² The 7th Meeting of EcAp Coordination Group agreed to define separate categories for agriculture (i.e. greenhouse sheeting; expanded polystyrene trays/seedlings; and irrigation pipes), which will be brought as a proposal to the next Meeting of CORMON on Marine Litter.

| | | | |
|-----------|--|-----------------------|---------------------|
| G75 | Plastic/polystyrene pieces 0 - 2.5 cm | | |
| G76 | Plastic/polystyrene pieces 2.5 cm > < 50 cm | | |
| G77 | Plastic/polystyrene pieces > 50 cm | | |
| G91 | Biomass holder from sewage treatment plants | | |
| G124 | Other plastic/ polystyrene items (identifiable) including fragments | | |
| | <i>Please specify the items included in G124:</i> | | |
| | | Total N° Items | Total Weight |
| | | | |
| ID | RUBBER | N° Items | Weight |
| G125 | Balloons, balloon ribbons, strings, plastic valves and balloon sticks | | |
| G127 | Rubber boots | | |
| G128 | Tyres and belts | | |
| G134 | Other rubber pieces | | |
| | <i>Please specify the items included in G134</i> | | |
| | | Total N° Items | Total Weight |
| | | | |
| ID | CLOTH | N° Items | Weight |
| G137 | Clothing/ rags (e.g. clothing, hats, towels) | | |
| G138 | Shoes and sandals (e.g. leather, cloth) | | |
| G141 | Carpet & furnishing | | |
| G140 | Sacking (hessian) | | |
| G145 | Other textiles (incl. pieces of cloths, rags, etc.) | | |
| | <i>Please specify the items included in G145</i> | | |
| | | Total N° Items | Total Weight |
| | | | |
| ID | PAPER / CARDBOARD | N° Items | Weight |
| G147 | Paper bags | | |
| G148 | Cardboard (boxes & fragments) | | |
| G150 | Cartons/ Tetrapack Milk | | |
| G151 | Cartons/ Tetrapack (non-milk) | | |
| G152 | Cigarette packets (incl. transparent covering of the cigarette packet) | | |
| G153 | Cups, food trays, food wrappers, drink containers | | |
| G154 | Newspapers & magazines | | |
| G158 | Other paper items (incl. non-recognizable fragments) | | |
| | <i>Please specify the items included in G158</i> | | |
| | | Total N° Items | Total Weight |
| | | | |

نموذج مسح النشاط بموجب برنامج MEDPOL
رصد القمامة البحرية على النشاط: IMAP EO10 CI22:

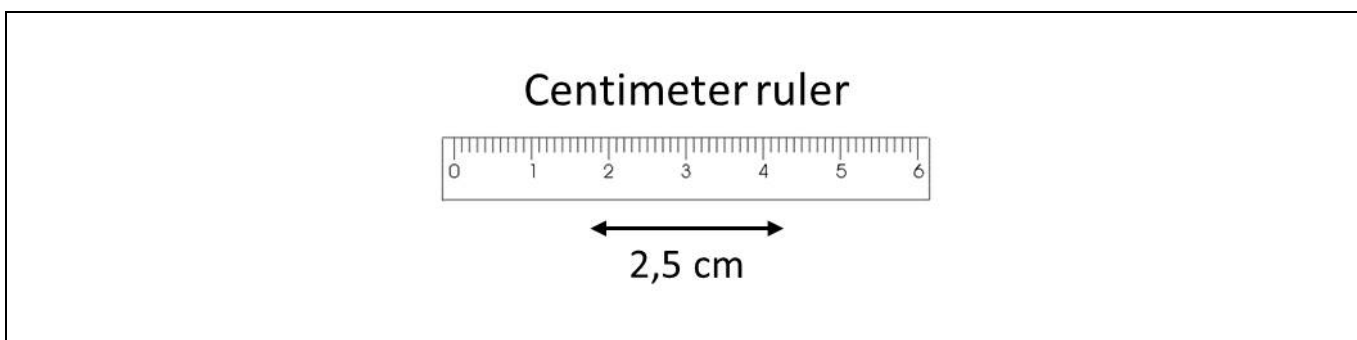
| ID | PROCESSED / WORKED WOOD | N° Items | Weight |
|----------|--|-----------------------|---------------------|
| G159 | Corks | | |
| G160/161 | Pallets/ Processed timber | | |
| G162 | Crates and containers/ baskets (not fish boxes) | | |
| G163 | Crab/lobster pots | | |
| G164 | Fish boxes | | |
| G165 | Ice-cream sticks, chip forks, chopsticks, toothpicks | | |
| G166 | Paint brushes | | |
| G171 | Other wood < 50 cm | | |
| | <i>Please specify the items included in G171</i> | | |
| G172 | Other wood > 50 cm | | |
| | <i>Please specify the items included in G172</i> | | |
| | | Total N° Items | Total Weight |
| | | | |

| ID | METAL | N° Items | Weight |
|------|---|-----------------------|---------------------|
| G174 | Aerosol/ Spray cans industry | | |
| G175 | Cans (beverage) | | |
| G176 | Cans (food) | | |
| G177 | Foil wrappers, aluminium foil | | |
| G178 | Bottle caps, lids & pull tabs | | |
| G179 | Disposable BBQ's | | |
| G180 | Appliances (e.g. refrigerators, washers, etc.) | | |
| G182 | Fishing related (e.g. weights, sinkers, lures, hooks) | | |
| G184 | Lobster/ crab pots | | |
| G186 | Industrial scrap | | |
| G187 | Drums and barrels (e.g. oil, chemicals) | | |
| G190 | Paint tins | | |
| G191 | Wire, wire mesh, barbed wire | | |
| G198 | Other metal pieces < 50 cm | | |
| | <i>Please specify the items included in G198</i> | | |
| G199 | Other metal pieces > 50 cm | | |
| | <i>Please specify the items included in G199</i> | | |
| | | Total N° Items | Total Weight |
| | | | |

| ID | GLASS | N° Items | Weight |
|-------|---|-----------------------|---------------------|
| G200 | Bottles (incl. identifiable fragments) | | |
| G202 | Light bulbs | | |
| G208a | Glass fragments >2.5cm | | |
| G210a | Other glass items | | |
| | <i>Please specify the items included in G210a</i> | | |
| | | Total N° Items | Total Weight |
| | | | |

| ID | CERAMICS | N° Items | Weight |
|-------|---|-----------------------|---------------------|
| G204 | Construction material (e.g. brick, cement, pipes) | | |
| G207 | Octopus pots | | |
| G208b | Ceramic fragments >2.5cm | | |
| G210b | Other ceramics/pottery items | | |
| | <i>Please specify the items included in G210b</i> | | |
| | | Total N° Items | Total Weight |
| | | | |

| ID | SANITARY WASTE | N° Items | Weight |
|------|--|-----------------------|---------------------|
| G95 | Cotton bud sticks | | |
| G96 | Sanitary towels/ panty liners/ backing strips | | |
| G97 | Toilet fresheners | | |
| G98 | Diapers/nappies | | |
| G133 | Condoms (incl. packaging) | | |
| G144 | Tampons and tampon applicators | | |
| | Other sanitary waste | | |
| | <i>Please specify the other sanitary items</i> | | |
| | | Total N° Items | Total Weight |
| | | | |



المرفق الثاني

إرشادات للتخلص تدريجيًا من الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد في البحر الأبيض المتوسط

جدول المحتويات

| | |
|----|--|
| 38 | إرشادات للتخلص تدريجيًا من الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد في البحر الأبيض المتوسط..... |
| 38 | 1. مقدمة..... |
| 38 | 1.1. النطاق..... |
| 39 | 1.2. المشكلة..... |
| 40 | 2. خيارات للتخلص من استخدام الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد وإنتاجها تدريجيًا..... |
| 40 | 2.1. الاتفاقيات الطوعية..... |
| 40 | 2.2. الصكوك الاقتصادية التنظيمية..... |
| 41 | 2.3. صكوك السيطرة والتحكم: محظورات..... |
| 41 | 2.4. مقارنة خيارات السياسة..... |
| 42 | 3. خارطة طريق لتقليل الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد في منطقة البحر الأبيض المتوسط: نهج تدريجي مكون من 8 خطوات..... |
| 42 | 3.1. الإجراءات الأولية (الخطوات 1 و2 و3)..... |
| 44 | 3.2. اعتماد خيار السياسة وتنفيذها (الخطوة 4)..... |
| 47 | 3.3. التدابير المرافقة (الخطوات 5 و6 و7 و8)..... |
| 48 | المرفق 1..... |
| 48 | ال قالب الرئيسي ل..... |
| 48 | الاتفاقيات التطوعية في قطاع البيع بالتجزئة..... |
| 53 | المرفق 2..... |
| 53 | ال قالب الرئيسي..... |
| 54 | المرفق 2. قالب الرئيسي للصك الاقتصادي التنظيمي: الرسوم الإلزامية على الأكياس البلاستيكية..... |
| 57 | المرفق 3..... |
| 57 | ال قالب الرئيسي ل..... |
| 57 | الصك الاقتصادي التنظيمي: الضريبة..... |
| 60 | المرفق 4..... |
| 60 | ال قالب الرئيسي لصكي السيطرة والتحكم : الحظر..... |
| 63 | المرفق 5..... |
| 63 | المصطلحات..... |

قائمة الاختصارات/مسميات الأحرف الأولى والتعاريف

مجموعة الأكياس المستخدمة نسبة أنواع الأكياس المستخدمة في أماكن البيع بالتجزئة

المسؤولية الممتدة للمنتج **EPR**

الوضع البيئي الجيد **GES**

انبعاثات الدفينة **GHG**

البولي إيثيلين مرتفع الكثافة **HDPE**

تقييم دورة الحياة **LCA**

البولي إيثيلين مرتفع الكثافة **LDPE**

البولي بروبيلين **PP**

مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين **SCP/RAC**

الأكياس البلاستيكية المعدة للاستخدام مرة واحدة: أكياس البولي إيثيلين مرتفع الكثافة (HDPE) مصممة للاستخدام مرة واحدة. عادة ما يتم تحديد ذلك من خلال العرض أو الجرامات. لغرض هذا التقرير، ينصب التركيز على الأكياس التي تحتوي على مماسك، وتستخدم عادة كأكياس لنقل البضائع عند التسوق.

SUPB

إرشادات للتخلص تدريجيًا من الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد في البحر الأبيض المتوسط

1. مقدمة

1.1. النطاق

1. تُعد الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة من أكثر عناصر القمامة البحرية التي يتم العثور عليها في البحر الأبيض المتوسط بشكل عام.⁷ لا يشكل تسرب الأكياس إلى البيئة تهديدات للتنوع البيولوجي فحسب، بل للمجتمع أيضًا، وذلك من خلال آثاره السلبية على التنمية الاقتصادية والصحة العامة. فالأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة أصبحت رمزًا للتلوث البلاستيكي ومكافحته؛ وبالتالي، طبقت حوالي 60 دولة سياسات لمعالجتها.⁸

2. تحت الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط،⁹ التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة عام 2013، السلطات الوطنية وفقًا للمادة 9، من بين أمور أخرى، على اتخاذ إجراءات للحد من الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة من خلال "إبرام اتفاقيات طوعية مع تجار التجزئة ومحلات السوبر ماركت لتحديد هدف التقليل من استهلاك الأكياس البلاستيكية وكذلك بيع الأغذية الجافة أو منتجات التنظيف بكميات كبيرة وإعادة تعبئة الحاويات الخاصة والقابلة لإعادة الاستخدام" و"الصكوك المالية والاقتصادية لتعزيز الحد من استهلاك الأكياس البلاستيكية." لقد تم بالفعل اتخاذ إجراءات في معظم دول البحر الأبيض المتوسط (مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا واليونان وكرواتيا وسلوفينيا وألبانيا والبوسنة والهرسك والمغرب وتونس وما إلى ذلك)، بما في ذلك الحظر التام لأنواع معينة من الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة أو تطبيقات معينة منها.

3. مع هدف نهائي يتمثل في تحقيق وضع بيئي جيد¹⁰ (GES) للبحر الأبيض المتوسط، يتناول مشروع القمامة البحرية بالبحر الأبيض المتوسط الممول من الاتحاد الأوروبي¹¹ الحد من الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة في الجزائر ومصر وإسرائيل ولبنان وليبيا والمغرب وتونس، كأحد الإجراءات المشتركة الرئيسية المنصوص عليها في الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط. ضمن هذا المشروع، قُدمت المساعدة الفنية لثلاث دول (تونس ومصر ولبنان) لتطوير الإطار القانوني والتنظيمي المطلوب لإيقاف القمامة البحرية من الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة، عند اللزوم، عبر التخلص من استهلاكها وإنتاجها تدريجيًا. كما قدم المشروع مساعدة تقنية للمغرب والجزائر فيما يتعلق بتقديم المسؤولية الممتدة للمنتجين في قطاع تغليف المواد الغذائية والمشروبات. ويتم تقديم دعم مماثل إلى ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود، وذلك من خلال اتفاق التعاون الثنائي بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ووزارة البيئة، والأراضي، والبحار الإيطالية (IMELS).

4. تهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى توفير فهم مشترك للإجراءات التي يمكن أخذها في الاعتبار عند وضع الإطار القانوني والتنظيمي الأنسب لتقليل إنتاج الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة واستهلاكها في الدول الموقعة على اتفاقية برشلونة. برغم ذلك، من المهم الاعتراف بخط الأساس المختلف في كل دولة من الدول. لقد اتخذت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالفعل إجراءات مدفوعة بالتوجيه 720/2015 بشأن تخفيض استهلاك أكياس الحمل البلاستيكية خفيفة الوزن. وسنّت دول من خارج الاتحاد الأوروبي، مثل البوسنة والهرسك وإسرائيل والمغرب وتونس وتركيا، إجراءات تنظيمية أو مالية أو تطوعية مهمة، أو قيد تطوير صياغة لها. الدول الأخرى لم تبدأ العملية بعد لكنها عبرت عن نيتها والتزامها بالقيام بذلك.

5. تستهدف المبادئ التوجيهية واضعي السياسات وتزودهم بنهج تدريجي لتطوير أنسب إطار عمل قانوني/سياسي/تنظيمي لوقف القمامة البحرية من أكياس الحمل البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد عن طريق التخلص التدريجي من استهلاكها وإنتاجها. حيث يبنون ويركزون على ثلاث فئات عريضة من السياسات التي تم وضعها بالفعل في أجزاء مختلفة من العالم،¹² وتشمل:

- الاتفاقيات الطوعية؛
- الصكوك الاقتصادية التنظيمية؛
- صكوك السيطرة والتحكم: الحظر.

6. بينما تركز هذه الإرشادات على العملية الكاملة لصنع القرار، بدءًا من غياب الإجراءات المعنية بتقليل الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة وانتهاءً ببرنامج شامل لمعالجتها، إلا أنه يمكن استخدامها أيضًا لاستكمال

الإجراءات وتعزيزها في الدول التي تجري فيها العملية. في الواقع، تُظهر التجارب ثغرات وعقبات في مختلف الدول، وتهدف هذه الإرشادات إلى المساهمة في التغلب عليها.

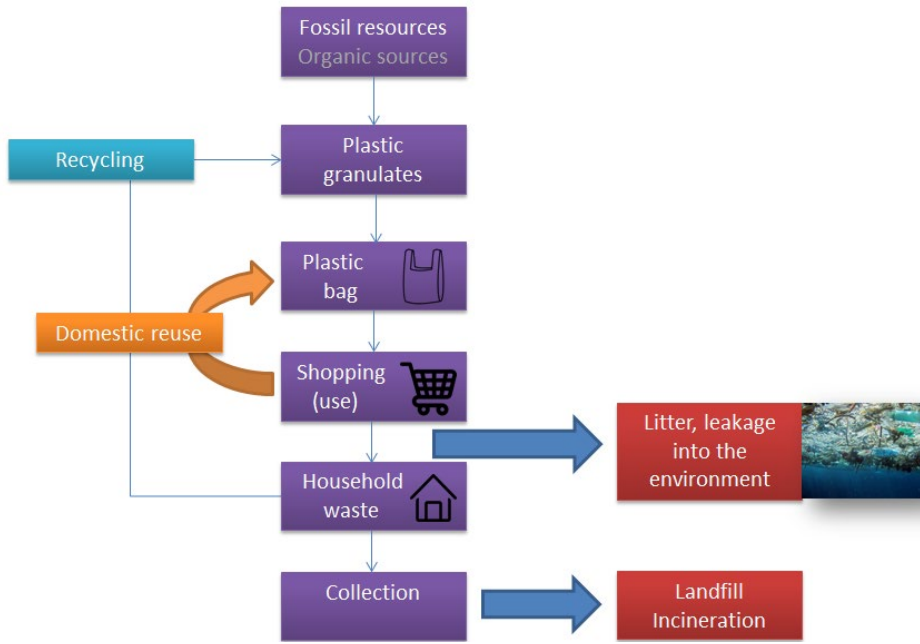
1.2. المشكلة

7. يُعد البلاستيك من المواد الرئيسية للاقتصاد الحديث بسبب خصائصه واستعمالاته المتعددة وتكلفته المنخفضة. وقد زاد استخدامه بشكل كبير منذ خمسينيات القرن الماضي، ومن المتوقع أن يتضاعف خلال الـ 20 عامًا القادمة.¹³

8. تعتبر التعبئة البلاستيكية، والتي تحتوي على أكياس الحمل البلاستيكية، أكبر تطبيق للبلاستيك، حيث تمثل 26 ٪ من الحجم الكلي على المستوى العالمي.⁷ وتشير التقديرات إلى أنه يتم استهلاك ما يقرب من 5 تريليون كيس بلاستيكي في جميع أنحاء العالم سنويًا. وهذا ما يقرب من 10 ملايين كيس حمل بلاستيكي في الدقيقة.¹⁴ المشكلة الرئيسية هي أن 95٪ من قيمة التعبئة البلاستيكية (بما في ذلك الأكياس البلاستيكية) تكون مهدورة اقتصاديًا بعد الاستخدام لأول مرة على المدى القصير. وهذا يشكل آثارًا سلبية ضارة على الناس والطبيعة.⁷ فالنفايات التي يتم التخلص منها في المكب أو تحرق تنطوي على تكاليف اقتصادية تتغل كاهل دافعي الضرائب. عندما يتسرب البلاستيك إلى البيئة، يمكن اعتبار المشكلة الرئيسية سمة رئيسية: فتأثير المتانة؛ وطول فترة التمعدن لا يقتصر على البيئة فقط، ولكن ينطوي أيضًا على آثار اجتماعية واقتصادية مثل فقدان القيم الجمالية التي قد ترتبط بأنشطة اقتصادية. وعندما يتعلق الأمر بالبيئة البحرية، تكون عملية التدهور أطول. فقد تم الإبلاغ عن التأثير السلبي للبلاستيك على ما يتراوح بين 180 إلى 660 نوعًا من الحيوانات، بما في ذلك الطيور والأسماك والسلاحف والثدييات البحرية، بجزء من هذه المواد البلاستيكية التي يُفترض أنها تتكون من أكياس بلاستيكية.¹⁵ قد تخط الحيوانات البحرية بين الأكياس وتعتبرها أطعمة مما يؤدي إلى بلعها، ثم انسداد المسالك الهضمية والموت في النهاية. حيث يتحلل البلاستيك إلى أجزاء أصغر في المحيطات، وصولاً إلى جزيئات بلاستيكية صغيرة ومتناهية الصغر. وتوجد أدلة على استهلاك الكائنات البحرية لهذه الجزيئات، مع وجود آثار غير معروفة في علم السموم، خاصة فيما يتعلق بالتأثيرات على صحة الإنسان.¹⁶

9. تُعرّف الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام في المنشورات بأنها أكياس البولي إيثيلين مرتفع الكثافة (HDPE) المُصممة للاستخدام مرة واحدة. ارتفعت شعبية الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة في أماكن البيع بالتجزئة في سبعينيات القرن الماضي، ولا يزال خيار أكياس البقالة الأكثر شعبية في جميع أنحاء العالم في غياب الإجراءات التنظيمية للسيطرة عليها.¹⁷

10. يبدأ تدفق المنتج إلى النفايات، كما هو موضح في الشكل أدناه، بتحويل الوقود الأحفوري (ولكن أيضًا جزء منخفض جدًا من المصادر العضوية) إلى بوليمرات تستخدم لتصنيع كل المنتجات البلاستيكية. يتبع هذا نموذجًا اقتصاديًا خطيًا تمامًا. يبلغ متوسط مدة استخدام المستهلك للأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة 20 دقيقة فقط¹⁸ وبعد ذلك يمكن أن تتبع عدة مسارات. وبمجرد الاستخدام، قد يتم جمع الأكياس البلاستيكية كنفايات منزلية وينتهي بها المطاف في المكب أو المحارق. يتم بالفعل إعادة تدوير جزء من الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة، لكن هذه النسبة منخفضة جدًا بسبب انخفاض الربحية (من 1٪ إلى 5٪، وفقًا لمصادر مختلفة.^{19، 20}). غالبًا ما يعاد استخدام هذه الأكياس في صورة أكياس من الكتان، وتصبح في النهاية نفايات منزلية. عند التخلص منها في البيئة، يمكن أن يستغرق تحللها ما بين 400 و1000 عام. يتم جمع النفايات وإدارتها بصورة غير منظمة خاصة في الدول المستفيدة من مشروع القمامة البحرية بالبحر الأبيض المتوسط مما يجعل تسرب البلاستيك أكثر أهمية من أي وقت مضى.



الشكل 1. تدفق منتج الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة إلى النفايات في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. المصدر: من إعدادنا الخاص

2. خيارات للتخلص من استخدام الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد وإنتاجها تدريجيًا

11. يشرح هذا القسم بإيجاز خيارات السياسة الرئيسية لمعالجة الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة، استنادًا إلى مراجعة التجربة الدولية.²¹ من المهم الإشارة إلى أنه في أحيان كثيرة يتم تنفيذ خيارات السياسة كمزيج للسياسة، أو تنفيذها تدريجيًا. يتم تضمين جدول ملخص بنهاية هذا القسم لمقارنة إيجابيات الخيارات المختلفة وسلبياتها.

2.1 الاتفاقيات الطوعية

12. في بعض الحالات، يحتل تجار التجزئة زمام المبادرة في مثل هذه المبادرات، حيث تدفعهم عوامل داخلية (مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات (CRS) وأغراض العلامات التجارية) واستجابة لتهديد السلطات العامة بتقديم تنظيم إجباري، أي غير طوعي. ومع ذلك، غالبًا ما تشجع الهيئات العامة مثل هذه الاتفاقيات أو الالتزامات من خلال، على سبيل المثال مذكرات التفاهم.

13. هناك نوعان رئيسيان من الاتفاقيات للتعامل مع الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة:

- عدم توزيع الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة، وبالتالي توفير بدائل أخرى (مثل الأكياس الورقية والحقائب متعددة الاستخدامات)، بسعر التكلفة للمستهلك.
- الدفع مقابل توزيع الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة، غالبًا طوال إمكانية شراء أكياس متعددة الاستخدامات.

14. في كلتا الحالتين، يعمل الاتفاق الطوعي كعائق اقتصادي على المستهلك، مما يؤدي إلى انخفاض استهلاك الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة.

2.2 الصكوك الاقتصادية التنظيمية

15. يمكن للحكومة سن صكوك قانونية لفرض رسوم على الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة في مرحلة التوزيع. حتى فرض رسوم بسيطة يمكن أن يكون له تأثير دلالي قوي على المستهلكين، مما يخلق حوافز للتبديل نحو الخيارات الأخرى. توجد طريقتان رئيسيتان للرسوم التنظيمية:

- a. الأولى التي تصبح إيرادات للسوبر ماركت. في هذه الحالة، غالبًا ما يعود الأمر إلى تاجر التجزئة لتحديد المبلغ المفروض على الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة.
- b. والثانية التي تصبح إيرادات للإدارة العامة للحد من العوامل الخارجية السلبية للأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة. في هذه الحالة، غالبًا ما تسمى الرسوم "ضريبة" أو "ضريبة بيئية". يجب على تاجر التجزئة الإبلاغ بشكل دوري عن الإيرادات التي تم جمعها ودفعها إلى إدارة الضرائب.

16. كما يوجد نوع آخر من الصكوك الاقتصادية التي يمكن تطبيقها على الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة وهو الإعانات. في هذه الحالة، قد تختار الحكومة تقديم الدعم على سبيل المثال للأكياس متعددة الاستخدام، لدعم التخلص التدريجي من الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة.

2.3 صكوك السيطرة والتحكم: محظورات

17. صكوك السيطرة والتحكم أو الصكوك التنظيمية لها تأثير مباشر على سلوك الجهات الفاعلة عبر فرض قواعد تحد من أو تصف أعمال المجموعة المستهدفة. هذه الصكوك لها أساس قانوني. ويُعد الإنفاذ والتحكم أحد العناصر الأساسية لنجاح الصك. وتستخدم محظورات مختلفة لمعالجة الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة، بما في ذلك حظر بعض الأنواع والاستخدامات والحالات. يحدد الصك القانوني مفهوم الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة، غالبًا من حيث المواد والعرض والحجم، ويحدد الأحكام التي يمكن بموجبها استخدام الأكياس البلاستيكية الأخرى. في بعض الحالات، يفرض أيضًا توزيع بدائل للأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة.

2.4 مقارنة خيارات السياسة

18. يلخص الجدول التالي، استنادًا إلى دائرة الاستخبارات بخصوص التنوع البيولوجي (2011)،²² إيجابيات وسلبيات خيارات السياسة المختلفة.

| خيارات السياسة | الإيجابيات | السلبيات |
|--|--|---|
| "الأعمال كالمعتاد" | <ul style="list-style-type: none"> لا توجد تغييرات أو تكاليف قانونية أو إدارية مرتبطة بتنقيح التشريعات الحالية. | <ul style="list-style-type: none"> ستستمر الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة باستخدام أكياس الحمل البلاستيكية و/أو تتفاقم (مثل تراكم الفضلات في البيئة). |
| الالتزام الطوعي لحصة كبيرة من قطاع البيع بالتجزئة بعدم تقديم الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة أو توفيرها مجانًا | <ul style="list-style-type: none"> بعض التخفيض في استخدام أكياس الحمل البلاستيكية في المتاجر المشاركة. الحد الأدنى من الاضطراب للمصنعين وتجار التجزئة. المزيد من "الشراء بكمية كبيرة" من تجار التجزئة. انخفاض العبء الإداري على الحكومات لأنها ستكون أقل مشاركة مقارنة بالإجراءات الإلزامية. الإدخال التدريجي للأكياس الدائمة | <ul style="list-style-type: none"> لن تشارك جميع المتاجر. بموجب اتفاق طوعي، لا يحتمل أن تكون هناك هيئة مخصصة للرصد والإنفاذ، أو عقوبات لضمان التزام تجار التجزئة المشاركين بالأهداف والالتزامات المحددة. سيحتاج المستهلكون إلى الدفع للحصول على الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة أو متعددة الاستخدامات، مما قد يؤدي إلى بعض المعارضة في مرحلة مبكرة |
| مثبط اقتصادي من خلال فرض رسوم على المستهلكين عند توزيع الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة | <ul style="list-style-type: none"> وقد ثبت انخفاض واضح في استخدام الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة عند ارتفاع تكلفتها بما فيه الكفاية، مما يؤدي إلى تغيير السلوك. لا توجد معوقات كبيرة أمام مُصنعي الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة | <ul style="list-style-type: none"> فيما يتعلق بسلوك المستهلك، تعتبر الرسوم الإلزامية للمستهلك وسيلة للضغط المباشر أكثر من كونها اتفاقية طوعية. سيحتاج المستهلكون إلى الدفع للحصول على الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة أو متعددة الاستخدامات، مما قد يؤدي إلى بعض المعارضة في مرحلة مبكرة |

| | |
|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> ● فرصة لجمع الأموال العامة عند تصميم الصك لتوجيه الأموال إلى الإدارات العامة (الضرائب). ● وعند اعتبارها ضريبة، فإن العبء الإداري يقع على قطاع التجزئة وإدارة الضرائب العامة. ● الرصد والإنفاذ المطلوبان من جانب الإدارة العامة | <ul style="list-style-type: none"> ● يوفر درجة عالية من اليقين في التخفيف من الآثار البيئية، خاصة القمامة. ● زيادة محتملة في الإيرادات والوظائف لبعض منتجي حقائب النقل البديلة. |
| <ul style="list-style-type: none"> ● الرصد والإنفاذ المطلوبان من جانب الإدارة العامة ● فقد الإيرادات والوظائف المرتبطة بأكياس الحمل البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد. ● عدم وجود خيارات أمام المستهلك. ● إزعاج للعملاء عندما تكون البدائل غير مكتملة بما فيه الكفاية | <ul style="list-style-type: none"> ● حظر أكياس الحمل البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد |

3. خارطة طريق لتقليل الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد في منطقة البحر الأبيض المتوسط: نهج تدريجي مكون من 8 خطوات

19. دراسة التجارب الحاصلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وخارجها، بجانب ضرورة تصميم حلول صحيحة في إطار زمني طويل الأجل. ينبغي اعتماد نهج تدريجي، أي خطوة تلو الأخرى لضمان:

- تفعيل آليات حكومية لمراقبة إنتاج الأكياس البلاستيكية المعدة للاستخدام مرة واحدة واستهلاكها، من أجل المراجعة والمواءمة إذا لم تتحقق الأهداف.
- تتوافر بدائل سليمة اقتصاديًا/بيئيًا/تقنيًا، وتتوفر المعايير والقواعد ذات الصلة لضمان استخدام وإنتاج بدائل أكثر أمانًا.
- الصناعة ذات الصلة لديها الوقت/الحوافز/إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا للعودة، دون فقدان الوظائف/الإيرادات الرئيسية.
- توجد حوافز لتطوير تقنيات جديدة لأصحاب المشاريع الخضراء والشركات التي ترغب في طرح بدائل جديدة في السوق.
- يدرك المستهلكون تأثيرات سلوكهم ويتم تحفيزهم على تعديل أنماط استهلاكهم.
- يتم تعديل نظام إدارة النفايات في البلدان للارتباط بعملية التخلص التدريجي. أولاً، من المهم تحسين معدلات التجميع/إعادة التدوير وتجنب التخلص غير السليم. لاحقاً، قد يلزم تعديل نظام إدارة النفايات مع البدائل الجديدة المطروحة في السوق، مثل الأكياس القابلة للتحويل إلى سماد (أو غيرها من العناصر القابلة للتصريف والقابلة للتحويل إلى سماد).

20. قد تحقق خيارات السياسة المختلفة تخفيضات جذرية مماثلة كما أثبتت التجربة في عدد كبير من الدول التي تم تحليلها قبل إعداد هذه المبادئ التوجيهية. من المهم ملاحظة أن التأثير الاقتصادي لخفض/حظر الأكياس البلاستيكية المعدة للاستخدام مرة واحدة لا يبدو مهماً لأي من الحالات التي يتم استعراضها. على العكس من ذلك، يعتبر البعض ذلك فرصة لتطوير النشاط الاقتصادي الداخلي.

21. يتكون نهج التخلص التدريجي من الأكياس البلاستيكية المعدة للاستخدام مرة واحدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط من الخطوات الثماني التالية المدرجة أدناه. قد تجد الدول التي نفذت بالفعل إجراءات في هذا الصدد إجراءات تكميلية وداعمة:

- الخطوة 1: تقييم الوضع الحالي للأكياس البلاستيكية المعدة للاستخدام مرة واحدة وزيادة الوعي.
- الخطوة 2: تقييم خيارات السياسة المختلفة، وهي الاتفاقيات الطوعية والاقتصادية. الصكوك والحظر، بالنظر إلى السياقات الوطنية.
- الخطوة 3: تعزيز البدائل وتطويرها.
- الخطوة 4: اعتماد خيار السياسة وتنفيذها.
- الخطوة 5: الحوافز الخاصة بالصناعة.
- الخطوة 6: ترقية نظام إدارة النفايات.
- الخطوة 7: التواصل والمشاركة.
- الخطوة 8: المراجعة والتكيف.

22. ترد أدناه تفاصيل كل خطوة من الخطوات المذكورة أعلاه.

3.1. الإجراءات الأولية (الخطوات 1 و 2 و 3)

23. الخطوة 1: تقييم الوضع الحالي للأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة وزيادة الوعي: يجب أن تكون نقطة البداية رؤية واضحة لسلسلة منتج الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة إلى النفايات في الدولة، لا سيما من حيث الإنتاج والواردات والاستهلاك. في حالة عدم وجود بيانات وطنية حول إنتاج الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة، سيلزم إجراء مسح من خلال غرفة الصناعة والتجارة، أو رابطة منتجي البلاستيك، أو ما شابه ذلك. أو يجب التعامل مع منتجي البلاستيك مباشرة، إن لم يكن عددهم كبيرًا جدًا. ولن تقتصر فائدة هذا المسح على معرفة عدد الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة التي يتم إنتاجها في البلد وخصائصها، ولكن أيضًا على الإيرادات والوظائف ذات الصلة. في هذه المرحلة، من الضروري للغاية اعتبار أنه في كثير من الدول قد يكون الاقتصاد غير الرسمي في إنتاج الأكياس البلاستيكية مرتفعًا وينبغي معالجة ذلك من حيث تأثير أي خيار للسياسة المتبعة. على سبيل المثال، قد يؤدي الحظر النهائي إلى دفع القطاع إلى زيادة المعلومات غير الرسمية. فيما يتعلق بالأكياس البلاستيكية المستوردة المُعدة للاستخدام مرة واحدة، يجب أن تحتفظ إدارة الجمارك بهذه البيانات. علاوة على ذلك، فإن اكتساب المعرفة حول كيفية استخدام الأكياس البلاستيكية من جانب السكان هو من الأمور الهامة، وكذلك إدراكهم للقضية والبدائل المتاحة. يمكن أن يقترن هذا النوع من الأبحاث بعمليات زيادة الوعي، والتي تعد عنصرًا مشتركًا لجميع خيارات السياسة العامة التي يلزم تطبيقها بشكل شامل وواسع النطاق قبل اعتماد الإجراء وبعده. قد تؤدي هذه العناصر إلى وضع أهداف كمية لمنع وتوفير خط الأساس لرصد التقدم المحرز.

24. الخطوة 2: تقييم خيارات السياسة المختلفة، وهي الاتفاقيات الطوعية والاقتصادية. الصكوك والحظر، بالنظر إلى السياقات الوطنية: بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية والبيئية، ينبغي أن يهتم التقييم بالقدرة الوطنية على إنفاذ أدوات مثل الحظر و/أو الرسوم وكذلك جانب التأثير على السكان ذوي الدخل المنخفض. وبالتالي، ينبغي تحليل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية/المؤسسية من أجل معرفة كيفية تنفيذ الإجراء النهائي، والآثار المحتملة التي قد تترتب على الإدارة والصناعة وتجارة التجزئة والسكان. وتعد الدراسات المستندة إلى الأدلة، وهي التقييمات الاجتماعية والاقتصادية حول تأثير خيار السياسة المختار في السياق الوطني، ضرورية أيضًا لهزيمة المعارضة من صناعة البلاستيك. علاوة على المقارنة العامة الموضحة في القسم 2.4، ينصح بإجراء تقييم أكثر دقة من حيث الآثار البيئية والاجتماعية الاقتصادية المحتملة لخيارات السياسة العامة وفقًا للسياقات الوطنية. وإجراء هذا التقييم، تتمثل الخطوة الأولى في تقدير نسبة تخفيض الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام لمرة واحدة كنتيجة لتطبيق خيار محدد (على سبيل المثال، حدد الاتحاد الأوروبي هدفًا للتخفيض بنسبة 80% من الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة في خمس سنوات). ويمكن تقدير ذلك من خلال مراجعة التجارب الدولية.²³ ثانيًا، يمكن مراجعة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ومقارنتها من خلال سلسلة من المؤشرات. ستعتمد قيم هذه المؤشرات على السياق الخاص (مثل الاستهلاك والإنتاج الأساسي للأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة، وتكاليف التجميع، وما إلى ذلك). تقترح المؤشرات التالية:²⁴

• التأثير البيئي:

- وزن/كمية أكياس الحمل البلاستيكية إجمالاً (تخفيض بنسبة %)
- وزن/كمية أكياس الحمل البلاستيكية المُعدة للاستخدام الواحد (تخفيض بنسبة %)
- النفط (كيلوطن محفوظ)؛
- الانبعاثات (مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون).

• المؤشرات الاقتصادية:

- تخفيض التكاليف لتجار التجزئة؛
- الإيرادات الناتجة عن الرسوم؛
- صافي التغيير لمصنعي الحقائب؛
- تخفيض تكلفة جمع القمامة؛
- تخفيض تكلفة إدارة النفايات.

• المؤشرات الاجتماعية:

- التغيير الصافي في التوظيف بقطاع صناعة الأكياس؛
- إنفاق الأسر على بدائل الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة.

وبالتالي، سيوفر التقييم معلومات حول التأثير المحتمل لتخفيض الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة لمختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك مصنعي البلاستيك وتجارة التجزئة والمواطنون والإدارة. قد يؤدي حساب هذه المؤشرات ومقارنتها إلى إعلام صناعات السياسة بصراحة بالقرارات السلمية.

²³لمزيد من المعلومات، راجع UNEP/MED WG.466 Inf.5

²⁴يوجد في UNEP/MED WG.466 Inf.5 مثال عن القيم الخاصة بسياق الاتحاد الأوروبي.

25. الخطوة 3: تعزيز البدائل وتطويرها: قبل وضع أي أداة عملية، يلزم وجود تقييم لبدائل تطبيقات الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة، من حيث الطاقة الإنتاجية والاحتياجات الوطنية، أي العرض والطلب. وفي الواقع، يجب أن يسير هذان الجانبان بالتزامن وأن يتم تعزيزهما بصورة متساوية للتحويل إلى البدائل بفعالية. علاوة على ذلك، قد يمثل هذا فرصة اقتصادية للدول حيث يتم استيراد حصة كبيرة من الأكياس البلاستيكية في أغلب الأحيان. قد تكون القضية المثيرة للجدل هي نوع البدائل التي يلزم الترويج لها استجابة لخفض/حظر الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة.²⁵ لا يوجد حل واحد يناسب الجميع. قد يكون النهج الجيد هو استخدام نهج تحليل دورة الحياة (LCA) لمقارنة الخيارات المختلفة. ويعتمد الاستنتاج العام لتحليل دورة الحياة بخصوص بدائل الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة بدرجة كبيرة على عدد مرات إعادة استخدام الأكياس، بما في ذلك الورق والبولي بروبيلين المنسوج والحقائب القابلة للتحويل إلى سمد. وعلاوة على ذلك، القيود المفروضة على تحليل دورة الحياة هي حساب التكلفة الاقتصادية لتسرب الأكياس البلاستيكية في البيئة بسبب صعوبة إنشاء هذه التكاليف. ومع وضع هذا في الاعتبار، كلما زادت إمكانية إعادة استخدام خيار معين، سيكون التأثير المحتمل أقل. وبالتالي، يلزم أن تكون فكرة قابلية إعادة الاستخدام أساسية عند طرح بدائل للأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة. علاوة على ذلك، ينبغي اعتبار أن الخيارات المختلفة ستستجيب لاستخدامات معينة للأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة، بطريقة لا يستبعدا بديل آخر.

26. قد يتردد المواطنون في التحول إلى البدائل لأسباب مختلفة، ويرجع ذلك أساساً إلى العادات وارتفاع الأسعار. لهذا، يلزم التواصل باستمرار حول فوائد استخدام بدائل الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة والآثار السلبية لهذه الأكياس. وفي بداية تنفيذ إجراءات السياسة العامة، قد يتم دعم البدائل بالأموال المتحصلة من الضرائب البيئية لتعزيز التغيير.

27. ويمكن اعتبار الأكياس البلاستيكية ذات السماكة الدنيا (على سبيل المثال 50 ميكرون) ضمن الأكياس القابلة لإعادة الاستخدام، وبالتالي بدائل للأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة. من أجل تجنب الالتفاف حول القانون أو الترويج لخيارات لا تكون أكثر أماناً للبيئة، فمن الأهمية بمكان وضع قواعد وعلامات لهذه البدائل، والتي تضمن الحد الأدنى من المتطلبات لمثل هذه الأكياس.

28. أخيراً، ينبغي أن ينظر إلى مرحلة نهاية العمر عند الترويج لبديل معين لمنع ظهور خيارات ضارة. هذا مهم بشكل خاص للحقائب القابلة للتحويل إلى سمد، والتي يشار إليها غالباً باسم الأكياس القابلة للتحلل الحيوي والتي تُعد أحد البدائل الرئيسية للأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة. مع ذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام لاعتبارات هامة من ناحية، وبغض النظر عن المواد، فإن هذه الأكياس تستخدم مرة واحدة مما يعني وجود تأثيرات تتعلق بالإنتاج.

29. أما بالنسبة للتخلص النهائي، فإن هذه الأكياس مصممة للتحلل الأحيائي في ظل ظروف التسميد الصناعي، ومن ثم ستحتاج إلى نظام لإدارة النفايات ليتم فصل النفايات العضوية ومعالجتها. وفي غياب هذا النظام، ستكون للأكياس القابلة للتحويل إلى سمد نفس مصير الأكياس التقليدية، وبالتالي فإنها لن تحل مشكلة تسرب البلاستيك في البيئة البحرية ولا في الأرض. في الوقت الحالي، لا توجد أي مواد بلاستيكية، سواء أكانت مصنوعة من موارد أحفورية أو قائمة على أساس حيوي، تسمح بالتحلل الحيوي في البيئة الطبيعية خلال فترة زمنية معقولة. بالإضافة إلى ذلك، نظراً لضعف سماكة هذه الأكياس، فإن عمرها الافتراضي يكون قصيراً، مما يعني أنها تنفتت بسهولة إلى قطع أصغر، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى تفاقم مشكلة الإزالة والمساهمة في توليد المواد البلاستيكية الدقيقة.

30. في حالة وجود نظام لإدارة النفايات البيولوجية، يجب أن يشترط الإطار القانوني توافق هذه الحقائب مع المعايير القابلة للتحلل الحيوي (على سبيل المثال معيار EN 13432) لتجنب الادعاءات الكاذبة بشأن التحلل البيولوجي. ولتحقق من الامتثال للمعايير والقواعد، يجب أن تضمن الدول توفير الموارد البشرية والتقنية المناسبة لاختبار المواد البلاستيكية القابلة للتحلل. ويمكن تعزيز بناء القدرات وتبادلها عبر الدول.

31. على أي حال، يبدو من الضروري بناء القدرات والفهم لدى الحكومة والمواطنين فيما يتعلق بمفاهيم التحلل الحيوي، حيث يوجد فهم خاطئ وسوء فهم واضح في العديد من الدول. ويتضمن الملحق الخامس شرحاً واضحاً للمفاهيم الأكثر صلة.

32. أخيراً، يلزم توفير معلومات واضحة للسكان بشأن التخلص النهائي من هذه الأكياس نظراً لأن الأكياس القابلة للتحويل إلى سمد يمكن اعتبارها خياراً غير ضار بالبيئة؛ وبالتالي يؤدي هذا السلوك المضلل إلى زيادة القمامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مزيج البلاستيك القابل للتحويل إلى سمد مع البلاستيك التقليدي قد يؤدي إلى مشكلات في إعادة التدوير الميكانيكية للبلاستيك.

3.2. اعتماد خيار السياسة وتنفيذها (الخطوة 4)

33. بعد هذه الخطوات الأولية، يمكن اعتماد خيار السياسة وتنفيذه، بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين. وتجدر الإشارة إلى أن المبادرات على المستوى الوطني تؤدي دورًا هامًا، بما في ذلك المشاريع الرائدة التي يمكن توسعها لاحقًا. وكما هو موضح في الفصل 2، توجد ثلاث فئات رئيسية من الخيارات ولكن قد يكون الخيار المحدد عبارة عن مزيج منها أو تدرج من سياسة "بسيطة" إلى "صارمة".

34. تعزيز الاتفاقيات الطوعية مع تجار التجزئة: يوجد خياران رئيسيان في هذه الاتفاقيات: (1) إيقاف التوزيع المجاني للأكياس (بغض النظر عن سُمكها أو خامتها) و(2) إيقاف توزيع الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة. لهذا، يمكن للسلطة الحكومية أن تأخذ زمام المبادرة وتعتمد على جمعيات تجار التجزئة كمنظرة رئيسيين. وينبغي دعوة أصحاب المصلحة الآخرين لحضور اجتماعات التفاوض مثل منتجي الأكياس البلاستيكية ومنظمات المستهلكين. ويلزم أن تتضمن الاتفاقيات الطوعية إجراءات إضافية مثل حملات التوعية التي تستهدف العملاء أو مواعاة أماكن البيع بالتجزئة لاستيعاب بدائل الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة (على سبيل المثال، توفير مساحة آمنة لعربات التسوق أو السماح للعملاء بالتسوق باستخدام حقائبهم الخاصة والحاويات الأخرى). ويرد في المرفق الأول نموذج رئيسي لهذه الاتفاقيات.

35. يمكن تطبيق الاتفاق الطوعي على الأكياس البلاستيكية الرفيعة للغاية، والتي غالبًا ما تكون خارج نطاق الرسوم الإلزامية، بحيث يمكن للسوبر ماركت الالتزام باتخاذ إجراءات ضدها، إما عن طريق فرض رسوم عليها أو الترويج للبدائل.

36. ومع ذلك، في الدول التي تتركز فيها الغالبية العظمى من قطاع البقالة في متاجر صغيرة، يُنصح باتخاذ إجراءات إضافية للوصول إلى نموذج الاستهلاك هذا. على أي حال، يبدو أن الاتفاقيات الطوعية هي طريقة ملائمة للبدء في خفض الاستهلاك، وزيادة وعي المستهلكين لإقناعهم بالبدء في التحول إلى بدائل الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة وبدون أي تعطيل كبير للشركات.

37. تنفيذ الصكوك الاقتصادية التنظيمية: يوجد نهجان رئيسيان لاعتماد الصكوك الاقتصادية المدعومة قانونًا.

38. يتألف الخيار الأول من فرض رسوم إلزامية على الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة. وهذا يمثل إنفاذًا قانونيًا للاتفاقيات الطوعية، مما يعني أن الأموال التي يتم جمعها بواسطة هذه الرسوم يحتفظ بها بواسطة قطاع البيع بالتجزئة. قد تقرر السلطة الحكومية تحديد متطلبات معينة لقطاع التجزئة، بما في ذلك:

- أنواع البلاستيك الخاضعة للرسوم، والمعرفة العامة بالمواد والسّمك؛
- الأكياس المعفاة من نطاق الرسوم، على سبيل المثال الأكياس البلاستيكية فائقة الخفة لوزن المنتجات السائبة؛
- ما إذا كان تجار التجزئة لديهم مرونة من حيث السعر لكل كيس بلاستيكي، أو تحديد سعر أدنى أو ثابت لجميع تجار التجزئة؛
- الإشارة بوضوح إلى سعر الكيس في فاتورة العملاء؛
- تقديم تقرير عن كمية الأكياس المباعة.

39. ويرد في المرفق الثاني لهذه الوثيقة نموذج رئيسي لهذا النوع من الصكوك الاقتصادية التنظيمية.

40. الخيار الثاني، الذي يشار إليه كضريبة أو ضرائب إيكولوجية، يستلزم إنشاء نظام لاسترداد الضرائب، حيث يلتزم تجار التجزئة بالإبلاغ عن عدد الأكياس البلاستيكية التي يتم بيعها والإيرادات المرتبطة بها. قد يتم تخصيص هذه العائدات للميزانية العامة للحكومة أو لصندوق بيئي جديد أو حالي، يمكن أن يمول منع النفايات وجمعها وإعادة تدويرها، الأمر الذي سيخلق بدوره وظائف. يمكن تخصيص الأموال أيضًا لمواعاة صناعة الأكياس البلاستيكية المُعدة للاستخدام مرة واحدة. لذا، سيلزم التعاون مع الإدارة المسؤولة عن التمويل لتقييم جدوى هذا الصك والاتفاق على خريطة طريق للتنفيذ. يجب أن تكون العملية برمتها شفافة لكل من تجار التجزئة والمستهلكين، وأن تنقل مبدأ رسالة "تغريم المُلوث".

41. عند تنفيذ هذه الضريبة، قد تفكر الحكومة في العناصر التالية:

- الشخص المادي أو الاعتباري الخاضع للإبلاغ ودفع الرسوم؛
- أنواع الأكياس البلاستيك الخاضعة للرسوم، والمعرفة العامة بالمواد والسّمك؛
- المبلغ الواجب فرضه لكل كيس بلاستيكي؛
- الإشارة بوضوح إلى سعر الكيس في فاتورة العملاء؛
- كيان تحصيل الضرائب؛
- كيفية متابعة التقرير والدفع، بما في ذلك القوالب والتقويم؛

- إجراء عمليات التفتيش؛
- والعقوبات الناتجة عن عدم الامتثال.

42. في كلتا الحالتين، من المهم معرفة مد استعداد المستهلكين للدفع، وبالتالي تكون الرسوم كبيرة بما يكفي لتغيير السلوك مع الأخذ في الاعتبار قوة المشتري بالمجتمع. الجانب الإيجابي الآخر لهذه الصكوك هو أن الصناعة يمكنها أن تتكيف تدريجيًا، كما أنها ربما تحصل على الدعم من خلال الضريبة المحصلة، لذا لن تمنع في اتخاذ خيار السياسة هذا.

43. ومن العناصر الأخرى الهامة الاستهداف الصحيح لجميع الأكياس البلاستيكية التي تُعد أحادية الاستخدام، بما في ذلك تلك المستخدمة في خدمة التوصيل، من أجل التغلب على التحويلات المحتملة. قد يوجد خيار لفرض رسوم على جميع أنواع الأكياس (البلاستيكية) لتجنب الاستهلاك الزائد للأكياس المعفاة من الرسوم.

44. ومع ذلك، قد يتمثل أحد قيود هذا الخيار في تطبيق الرسوم في السياقات التي تكون فيها المتاجر الصغيرة وحتى القطاع غير الرسمي ملحوظة، مما قد يعرض التنفيذ في المؤسسات التجارية الكبرى للخطر.

45. ويرد في المرفق 3 نموذج رئيسي لهذا النوع من الأدوات الاقتصادية التنظيمية.

46. اعتماد حظر: توجد عدة أنواع من الحظر على إنتاج الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام واستهلاكها. عند اتخاذ القرار بشأن النهج المحدد، فإن أحد الجوانب الرئيسية التي يجب مراعاتها هو نوع البدائل المطروحة (انظر الخطوة 3). تتمثل الطريقة الحكيمة التي تتبعها العديد من الدول في الترويج للأكياس القابلة لإعادة الاستخدام، بغض النظر عن المواد المستخدمة في تصنيعها، وكذلك السماح بالأكياس البلاستيكية لاستخدامات محددة (مثل جمع النفايات، والزراعة، والصناعة، إلخ). وقد يُسمح أيضًا باستخدام الأكياس القابلة للتسميد في السياق الذي يوجد فيه نظام لإدارة النفايات البيولوجية.

47. ولتحديد الأكياس المسموح بها وغير المسموح بها بوضوح، يجب أن يتضمن الصك القانوني المعلومات التالية:

- تعريف الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام، من حيث المواد، والحد الأدنى للسُمْك/الجرامات والحجم. ويكون هذا النوع من الأكياس هو المستهدف بالحظر. وستُعد الأكياس البلاستيكية التي تزيد عن حد معين للسُمْك/الجرامات أكياسًا متعددة الاستخدام أو قابلة لإعادة الاستخدام، ومن ثمَّ يُسمح بها.
- استثناءات الحظر، والتي قد تشمل ما يلي:
 - استعمالات محددة مثل الأكياس الصناعية؛
 - والأكياس الرقيقة جدًا المستخدمة لوزن المنتجات بكميات كبيرة؛
 - والأكياس القابلة للتسميد.
- وضع علامات على الحقائق المسموح بها في البلد، غالبًا ما يتم الرجوع إلى المعايير المعتمدة.
- نظام العقوبات.

48. بالإضافة إلى ذلك، تشتمل النصوص القانونية غالبًا على المعلومات التالية:

- الحاجة إلى إبلاغ السلطات العامة بعدد الأكياس التي يتم بيعها. يتم إنشاء سجلات للجهات المنتجة في بعض الحالات.
- الحاجة إلى تضمين محتوى المصدر الحيوي للأكياس القابلة للتسميد.

49. قد يراعي النص القانوني معالجة الاستثناءات على المدى الطويل، ومن ثمَّ إقرار فترات تنفيذ مختلفة. قد يكون هذا هو الحال بالنسبة للأكياس الرقيقة جدًا، والتي قد يلزم تحويلها إلى سمد على المدى الطويل أو التخلص التدريجي منها. لمراقبة الامتثال للقانون والتحقق منه، قد يتطلب الصك القانوني أن تكون هناك علامة محددة لاستثناءات الحظر وفقًا للمعايير والقواعد. ويكون هذا الأمر مهم بشكل خاص بالنسبة للأكياس القابلة للتسميد، والتي غالبًا ما تكون متوافقة مع المعيار EN 13432 أو الأكياس المعادلة لها. بالنسبة للأكياس الأخرى المسموح بها، قد تكون هناك حاجة لتطوير قواعد محددة في حالة عدم وجودها حتى الآن. حيث يسمح هذا الأمر بوضع حالة تنفيذ واضحة وتجنب الادعاءات الزائفة. وستحتاج الجهات المسؤولة عن الفحص إلى وسائل التحقق في أي حالة من الحالات.

50. بالإضافة إلى ذلك، هناك إمكانية لدمج الحظر مع أحد المثبطات الاقتصادية لتجنب الإفراط في استهلاك بعض البدائل (مثل الورق والأكياس القابلة للتسميد). وفيما يتعلق بالإفناء، من الضروري اعتماد ترتيبات مشتركة بين المؤسسات لمراقبة تنفيذ الحظر والإشراف عليه. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية في التحكم في الإنتاج غير المشروع للأكياس

البلاستيكية واستيرادهاء، مما قد يمثل عبئاً مهماً على الإدارة العامة. وقد تكون هناك حاجة في بعض الحالات للسيطرة على استيراد المواد الخام عبر إجراء خاص لمكافحة التصنيع غير المشروع داخل البلد.

48. ويوجد في المرفق 4 لهذه الوثيقة نموذج رئيسي لتطوير حظر مخصص حسب السياق الوطني.

3.3. التدابير المرافقة (الخطوات 5 و6 و7 و8)

49. الخطوة 5: الحوافز الخاصة بالصناعة: تُعد هذه الخطوة مهمة بشكل خاص في حالة الحظر، ولكنها تُعد مهمة أيضاً في حالة الرسوم، من أجل دمج الصناعة. ويمكن أن توفر الضرائب البيئية الأموال لهذه الحوافز. يجب توفير الفرص والتوجيه اللازمين لتحويل الجهات المنتجة للأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام إلى استعمال المواد البلاستيكية عالية التحمل أو غيرها من مواد المنتجات. بمجرد تحديد الأولويات للترويج لبدائل معينة للأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام، تشمل الخيارات المتوفرة لتحسين طاقتها الإنتاجية: التخفيضات الضريبية، وصناديق البحث والتطوير، والحضانة التكنولوجية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ودعم المشروعات التي تعيد تدوير المواد أحادية الاستخدام وتحويل النفايات إلى بديل للأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام، وتخفيض/إلغاء الضرائب المفروضة على استيراد المواد المستخدمة في صناعة البدائل.

50. وفي حالة الحظر، قد يلزم توفير دعم مالي لتكثيف الجهات المنتجة للأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام مع الخيارات أو الأعمال الأخرى. ولهذا الغرض، ينبغي وضع خطة تحدد نوع الأعمال التي يمكن أن تستفيد من الأموال العامة. قد تستند المنحة العامة المحتملة إلى شركة معينة إلى مقدار مساهمة الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام في مبيعاتها السنوية. وبمجرد تحديد الشركات، يمكن دعوتها لطلب الأموال عن طريق تقديم خطة للتكيف، والتي يمكن تقييمها من خلال الخبراء. كما يمكن بدلاً من ذلك أن توفر المساعدات العامة الخبرات لهذه الشركات حتى يتم تقديم المشورة لها حول أفضل الطرق للتكيف.

51. وفي حالة التواجد المهم للاقتصاد غير الرسمي في صناعة الأكياس البلاستيكية، يجب أيضاً دعم هذا القطاع غير الرسمي في التخلص التدريجي من الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام. ويمكن إنشاء برنامج ممول من القطاع العام لتقديم مصادر دخل أخرى مثل التجميع في التعاونيات والتدريب على إنتاج البدائل.

52. الخطوة 6: ترقية نظام إدارة النفايات: توفر الضرائب البيئية دعماً كبيراً لجمع الأموال لتعزيز عمليات جمع النفايات وإعادة تدويرها ومعالجتها النهائية، والتي تُعد أموراً أساسية لتفادي تحول الأكياس البلاستيكية إلى قمامة بحرية في نهاية المطاف. حتى إذا تم القضاء على الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام، فيجب مراعاة أن الأكياس القابلة لإعادة الاستخدام غالباً ما تكون مصنوعة من البلاستيك (البولي بروبيلين والنايلون وما إلى ذلك)، وبالتالي ينبغي تشجيع جمعها وإعادة تدويرها لتجنب التخلص بطرق غير سليمة. وينبغي في جميع الأحوال تعزيز التعاون بين المنتجين والقائمين بإعادة التدوير لضمان ارتفاع معدلات إعادة التدوير. وقد يتم دعم ذلك من خلال تضمين هذه الأكياس في مخطط مسؤولية المنتج الممتدة (EPR) للتغليف في البلاد، إن وجد، أو تشجيع اعتماد هذه المخططات.

53. في مرحلة لاحقة، إذا تم اعتبار الأكياس القابلة للتسميد كبديل مفضل، فيجب أن يتطور النظام لجمع ومعالجة النفايات البيولوجية بشكل منفصل. ونظراً لارتفاع نسبة النفايات العضوية في العديد من بلدان المنطقة، يمكن تنفيذ مشاريع رائدة بشأن التسميد المحلي والصناعي لتقييم جدوى مد النظام إلى البلد بأكمله. يجب اعتبار هذا الأمر شرطاً ضرورياً قبل الترويج للأكياس القابلة للتسميد بشكل قانوني.

54. الخطوة 7: التواصل والمشاركة: لقد أثبتت سياسات التخلص التدريجي من إنتاج الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام واستخدامها أنها قضية حساسة للغاية. فهي تلعب في الواقع دوراً مهماً في حياتنا اليومية. ولهذا السبب، من المهم التواصل بنشاط وإشراك المواطنين والأطراف المعنية في أي سياسة يتم اتخاذها في هذا الشأن. يمكن أن يستند هذا التواصل إلى الآثار الإيجابية للتحويل نحو الأكياس القابلة لإعادة الاستخدام من حيث توفير الأموال على المدى القصير، وذلك مقارنةً بالشراء المستمر للأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام، بدلاً من الرسائل العامة بشأن الآثار السلبية للأكياس البلاستيكية.

55. الخطوة 8: المراجعة والتكثيف: يجب أن تتضمن جميع تدابير السياسة العامة نظام مراقبة لمعرفة كيفية تطور إنتاج الأكياس واستهلاكها والخيارات الأخرى مع مرور الوقت. فمثلاً، قد يُطلب من منتجي الأكياس البلاستيكية الإبلاغ في فترة زمنية محددة عن إنتاج منتجاتهم ووجهاتها. وغالباً ما تكون هذه الأحكام جزءاً من أدوات السياسة، وهي مذكورة أعلاه. وبناءً على ذلك، إذا لم تتحقق الأهداف، فينبغي إجراء مراجعة لتحسين التنفيذ أو اعتماد تدابير إضافية.

المرفق 1
القالب الرئيسي لـ
الاتفاقيات التطوعية في قطاع البيع بالتجزئة

ملاحظة:

يقدم هذا المرفق نموذجًا رئيسيًا لوضع اتفاقية طوعية لتقليل استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام في قطاع البيع بالتجزئة. ويكون كل فصل من فصول نص الاتفاقية مشروحًا بخط مائل، ويتم اقتراح بعض العبارات المحددة. يمكن تخصيص النص المكتوب بين قوسين وفقًا لاحتياجات الأطراف.

يمكن الاطلاع على مثالين حقيقيين مماثلين لتونس وإسبانيا (منطقة كاتالونيا) هنا: [x](#)

اتفاقية طوعية لتقليل استخدام الأكياس البلاستيكية [في قطاع البيع بالتجزئة]
قد يتم الاتفاق مع أطراف أخرى بخلاف قطاع البيع بالتجزئة، مثل المنتجين ومنظمات المجتمع المدني

[التاريخ]

قد يتم ذكره في النهاية حسب الاقتضاء

الأطراف

تحديد كل طرف من الأطراف الموقعة، وكذلك الممثل القانوني، بما في ذلك بعض المعلومات مثل العنوان ورقم الهوية والتفاصيل الأخرى حسب الاقتضاء. وغالبًا ما يكون الطرف الأول إحدى الجهات العامة كجهة داعمة للاتفاقية. وقد تكون الأطراف الأخرى جمعيات لكيانات خاصة (مثل جمعيات البيع بالتجزئة والجمعيات التجارية وما إلى ذلك)

[الطرف 1]

[الطرف 2]

[...]

الحيثية:

التأكد من قضية الأكياس البلاستيكية وفق السياق الوطني وأدوار الموقعين. يجب أن تحتوي بشكل خاص على معلومات حول إنتاج الأكياس البلاستيكية واستخدامها في البلد، وأي مبادرة ملائمة عالجت هذه القضية، واجتماعات التشاور قبل الاتفاق. ويوجد عدد من العبارات هنا كأمثلة.

- يُعد البلاستيك من المواد الرئيسية للاقتصاد الحديث بسبب خصائصه واستعمالاته المتعددة وتكلفته المنخفضة. وقد زاد استخدامه بشكل كبير منذ الخمسينيات، ومن المتوقع أن يتضاعف خلال الـ 20 عامًا القادمة.
- حيث أصبحت الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام رمزًا للتلوث البلاستيكي ونهجًا للاقتصاد الخطي. لا يشكل تسرب الأكياس إلى البيئة تهديدات للتنوع البيولوجي فحسب، بل للمجتمع أيضًا، وذلك من خلال إعاقة التنمية الاقتصادية والتأثير على الصحة العامة.
- تُعد الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام من أكثر القمامة البحرية التي يتم العثور عليها بشكل عام في البحر الأبيض المتوسط. تحت الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، التي اعتمدها جميع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة في عام 2013، السلطات الوطنية على عدة أمور من بينها اتخاذ إجراءات للحد من استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام.
- وفقا للدراسة [xxx]، يُقدَّر الاستهلاك في [xxx] بـ [xxx] كيس/شخص/سنة.
- يقوم [الطرف 1] بتنفيذ [اسم إطار عمل/أداة سياسية قد يعالج نفايات الأكياس البلاستيكية، مثل خطط النفايات الوطنية].
- [...]

تم اعتماد ما يلي

الاتفاقية:

الفصل 1. الموضوع

يجب تحديد هدف الاتفاقية بوضوح. يجب أن تتضمن أهداف الاتفاقية، هدف التخفيض وتوقيته. تُقترح الصياغة التالية كأساس. في حالة سعي الاتفاقية لإزالة جميع الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام من محلات السوبر ماركت، تُقترح صياغة بديلة

تهدف الاتفاقية التالية إلى إنشاء إطار عمل تعاوني بين الأطراف الموقعة بهدف نهائي هو تصحيح الاستخدام المفرط وغير الضروري للأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام، والمعروفة بأنها تلك الأكياس التي يقل سمك جدارها عن [40-50] ميكرونًا. وينصب التركيز على الأكياس التي تحتوي على ماسك، وتستخدم عادة كأكياس لنقل البضائع عند التسوق.

[تسعى الاتفاقية إلى تحقيق تخفيض في استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام من [xx] % بحلول عام 20 [xx]، فيما يتعلق بالوضع الأساسي في عام 20 [xx].]

[تسعى الاتفاقية إلى تحقيق القضاء على توزيع الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام في محلات السوبر ماركت اعتبارًا من [التاريخ].]

الفصل 2. التزامات الموقعين

يحدد هذا القسم المهام المحددة لكل من الموقعين. يمكن أن يعكس التزامات الجهة الداعمة (السلطة العامة) والموقعين الآخرين (غالبًا ما تكون منظمات خاصة). ويرد عدد من الالتزامات كأمثلة.

تلتزم [اسم السلطة العامة] بما يلي:

- إعداد خطة تواصل لنشر أهداف وإجراءات الاتفاقية وتنفيذها.
- تقديم الدعم الفني والمؤسسي والاتصالات للإجراءات التي اتخذها الموقعون على اتفاقية الحد من الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام.
- تفويض الشركات/الجمعيات الموقعة على الاتفاقية لاستخدام شعار [اسم السلطة العامة] لتنفيذ حملة للحد من الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام.
- المشاركة في اللجنة التوجيهية للاتفاقية لمتابعة النتائج واقتراح إجراءات جديدة.

تلتزم الأطراف الموقعة بما يلي:

- دعم شركائهم ليصبحوا أعضاء في الاتفاقية.
- المشاركة على نحو نشط في اللجنة التوجيهية للاتفاقية، وإبلاغ السلطات العامة بالنتائج التي حققتها الكيانات الأعضاء.
- المشاركة في تصميم التدابير والمؤشرات لتنفيذها.
- تشجيع دراسة شركائهم لفرص تقليل عدد الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام وتقييم جدوى التدابير البديلة.
- يختار الأعضاء الشركاء برنامجًا لتدابير تقليل استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام وفقًا لخصائص التجارة. يقدم المرفق 1 أمثلة عن الإجراءات المحتملة التي قد يتخذها الأعضاء الشركاء.
- استخدام شعار [اسم السلطة العامة] في الحملة لتقليل الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام، مع الامتثال المسبق لـ [اسم السلطة العامة] لمواد التواصل.

الفصل 3. آليات المشاركة في عضوية الاتفاقية

قد تكون الاتفاقية مفتوحة للأطراف المعنية الأخرى للدخول ضمن أعضائها، وبالتالي إشراك أطراف أكثر من الموقعين.

يجوز للشركات، بصورة منفردة أو جماعية تحت مظلة أحد الاتحادات، الانضمام إلى الاتفاقية أثناء سريانها. سيتعين عليهم معالجة النموذج المقدم في المرفق 2 إلى [اسم السلطة العامة]، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالإجراءات الملموسة لتقليل الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام. ستقوم [اسم السلطة العامة] بإبلاغ اللجنة التوجيهية للاتفاقية بالأعضاء الجدد وسيتم تقييم التدابير المقترحة داخل هذه اللجنة.

الفصل 4. السريان

قد يتم ذكر أفق زمني لتحقيق النتيجة المتوقعة، أو قد يُترك مفتوحًا حتى تتحقق النتائج. كلتا الصيغتين متضمنتان كمثال.

[ستسري هذه الاتفاقية لمدة [x] سنوات بعد تاريخ التوقيع، ويمكن تمديدتها باتفاق الموقعين].
[ستسري الاتفاقية حتى تحقيق النتائج المنتظرة أو حتى يقرر الموقعون خلاف ذلك].

الفصل 5. المتابعة والتقييم

- يمكن وضع وسائل متابعة تنفيذ الاتفاقية ونتائجها في هذا الفصل، بما في ذلك الأطراف المتدخلون والتقييم.
- يمكن تشكيل لجنة توجيهية لهذا الغرض. تُقترح الصياغة التالية كمثال.
- يتم إنشاء لجنة توجيهية لمتابعة إنجازات الاتفاقية وتقييمها. وهي تتألف من [ممثل واحد أو أكثر] [مندوبين] عن الأطراف الموقعة. ستجتمع اللجنة التوجيهية ما لا يقل عن [x] مرات في السنة بالأهداف التالية:
- اقتراح إجراءات وتدابير تحقيق أهداف الاتفاقية ومتابعتها.
- تحديد المؤشرات التي تسمح بتحديد تحقيق نتائج الاتفاقية.
- تقييم النتائج التي تم الحصول عليها من خلال التدابير وإبلاغها، والحفاظ على سرية أعضاء الشركات.
- الإبلاغ بالأعضاء الجدد المنضمين للاتفاقية.

الأحكام النهائية لاعتماد الاتفاقية. تُقترح الصياغة التالية.

وكدليل على الامتثال، تقوم جميع الأطراف بإضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقية في المكان والتاريخ المذكورين أعلاه.

[توقيع وتحديد هوية الطرف 1] [توقيع وتحديد هوية الطرف 2]

[توقيع وتحديد هوية الطرف x] [...]

المرفق 1. أمثلة على الإجراءات التي يتعين تنفيذها لتحقيق أهداف الاتفاقية

قد يحدد المرفق التفسير المنطقي للتدابير المختلفة التي يمكن تنفيذها وكذلك الإجراءات المحددة التي قد تسهل اعتماد أعضاء الاتفاقية. تُقترح الصياغة على النحو التالي.

التدابير التالية لها الأساس المنطقي التالي:

- توجيه الخيارات نحو أنظمة سليمة أكثر من المنظور البيئي والاقتصادي والاجتماعي.
 - احترام اختيار المستهلكين، بغض النظر عن تعزيز الوعي العام بالبيئة.
 - تحفيز القطاع الاقتصادي الذي يقدم الأكياس أو غيرها من الوسائل لضبط عرضه بناءً على الطلب الاجتماعي الجديد، وتجنب الخيارات الفريدة التي تقلل من الخيارات والبحث عن حلول أخرى.
 - يجب أن يكون لكل مقياس مؤشرات مرتبطة من حيث الوقاية وإعادة الاستخدام تتيح تقييم النتائج المحققة.
- اقترح التدابير:
- حملات التوعية لإعادة استخدام الأكياس البلاستيكية وإعادة تدويرها.
 - توفير مساحة للترويج لاستخدام عربات التسوق.
 - آليات التحكم والحد من الأكياس الموزعة.
 - تضمين أكياس التجميد القابلة لإعادة الاستخدام في العرض.
 - وقف تسليم الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام
 - تضمين أكياس قابلة لإعادة الاستخدام مصنوعة من مواد مختلفة (المناديل الورقية أو البلاستيكية) وذات سعة مختلفة في العرض.
 - تضمين علب مصنوعة من الورق المقوى قابلة لإعادة الاستخدام في العرض
 - السماح للعملاء بدخول المؤسسة بأكياسهم الخاصة وغيرها من الوسائل.
 - استخدام أدوات اقتصادية من خلال فرض رسوم على الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام أو تقديم خصومات للعملاء الذين يختارون خيارات قابلة لإعادة الاستخدام.

المرفق 2. الالتزام بعضوية اتفاقية الأكياس البلاستيكية

يُتَرحَ النموذج التالي لدعوة الأطراف المعنية إلى الانضمام إلى الاتفاقية وتنفيذ إجراءات محددة. تُتَرح الصياغة التالية.

[المكان] [التاريخ]
السيد/السيدة _____ ، ممثلاً عن شركة/مؤسسة _____ وعنوانه _____ في _____ .

النص:

- الالتزام الطوعي لشركة/مؤسسة _____ بأن تصبح عضوة في الاتفاقية التي أنشأها [الطرف 1] والطرف [2] و[...].
- الدعاية بالأهداف والحقوق والواجبات الناتجة عن الاتفاقية المذكورة وقبولها.
- من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية، تلتزم شركة/مؤسسة _____ بتنفيذ الإجراءات التالية في المباني التجارية²⁶:

[...] ○

[...] ○

[...] ○

وكدليل على الامتثال، يتم التوقيع على الاتفاقية في المكان والتاريخ المذكورين أعلاه.

[توقيع الممثل]

المرفق 2
القالب الرئيسي
للمصك الاقتصادي التنظيمي:
الرسوم الإجبارية على الأكياس البلاستيكية

المرفق 2. القالب الرئيسي للصك الاقتصادي التنظيمي: الرسوم الإجبارية على الأكياس البلاستيكية

ملاحظة:

يقدم هذا المرفق نموذجاً رئيسياً لوضع صك اقتصادي تنظيمي لفرض رسوم إجبارية على توزيع الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام. قد يكون هناك طريقتان لتمرير هذا الصك الاقتصادي:

- تضمين/إضافة هذا الحكم في صك قانوني أكبر أو حالي، مثل قانون نفايات إيطالي؛ أو
- سن صك قانوني محدد

ويكون كل فصل من فصول نص الصك القانوني مشروعًا بخط مائل، ويتم اقتراح بعض العبارات المحددة. يمكن تخصيص النص المكتوب بين قوسين وفقاً لاحتياجات الجهة الداعمة للصك.

يمكن الاطلاع على مثالين حقيقيين مماثلين لإسبانيا (نطاق الدولة) وإسبانيا (نطاق منطقة كاتالونيا) هنا:

المقدمة

قد يحتوي هذا القسم على معلومات تتعلق بالدوافع والخلفية الخاصين بسن/إضافة الأحكام المفصلة أدناه، وكذلك عملية التشاور والموافقة. وسيعتمد هذا الأمر كلياً على كل سياق من السياقات الوطنية.

مادة 1. الهدف

قد تنص هذه المادة على الهدف من الصك القانوني. بشكل عام، يجب أن تتناول هدف تقليل استهلاك الأكياس البلاستيكية. تُذكر الصياغة التالية كمثال.

يهدف هذا [اسم الصك القانوني] إلى اعتماد تدابير للحد من استهلاك الأكياس البلاستيكية من أجل منع وتقليل الآثار السلبية التي تسببها النفايات البلاستيكية ذات الصلة على البيئة والاقتصاد والمجتمع.

مادة 2. نطاق التطبيق

قد تحدد هذه المادة المنطقة الجغرافية والإدارية التي يتم تطبيق الأحكام فيها. تُقترح الصياغة التالية.

يتعلق [اسم الصك القانوني] بجميع الأكياس البلاستيكية المطروحة في السوق في إقليم [اسم البلد].

مادة 3. تعريفات

بالإضافة إلى التعريفات الأخرى الواردة في الصكوك القانونية السابقة، قد تحدد هذه المادة بوضوح الأكياس التي تخضع لأحكام الصك القانوني، وكذلك الأكياس المستتناة. تُذكر تعريفات للأنواع الرئيسية من الأكياس، وينبغي إدراج الأنواع الأخرى حسب الاقتضاء. بالنسبة لتعريف الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام وفائقة الخفة، بناءً على التجربة الدولية، يوصى باستخدام حد يتراوح بين 40 و50 ميكرونًا وبين 15 و20 ميكرونًا على التوالي.

[الإشارة إلى أي صكوك قانونية قائمة تحتوي على تعريفات ذات صلة بنطاق هذا الصك القانوني]

- (a) "البلاستيك": مصطلح عام يستخدم في حالة المواد البوليمرية التي قد تحتوي على مواد أخرى لتحسين الأداء أو خفض التكاليف؛
- (b) "الأكياس البلاستيكية": الأكياس المصنوعة من البلاستيك التي تحتوي على مماسك أو لا تحتوي عليها، والتي تُقدّم إلى المستهلكين في نقاط بيع البضائع والمنتجات؛
- (c) "الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام": الأكياس البلاستيكية الخفيفة، التي يقل سمك جدارها عن [xx] ميكرون؛
- (d) "أكياس الصراف": الأكياس التي تُقدّم بمقابل مادي أو مجاناً عند نقاط بيع الصراف كوسيلة لنقل منتجات البقالة؛
- (e) "الأكياس البلاستيكية فائقة الخفة": الأكياس البلاستيكية التي يقل سمك جدارها عن [xx] ميكرون، والتي تكون ضرورية لأسباب تتعلق بالنظافة، أو تُقدّم كعبوة أساسية للمنتجات السائبة مثل الفواكه والخضروات واللحوم والدواجن أو الأسماك، وغيرها، عندما يدعم الاستخدام منع هدر الطعام؛
- (f) "الأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل بالأكسدة": الأكياس المصنوعة من مواد بلاستيكية تقليدية مع إضافات صناعية تتجزأ إلى أجزاء صغيرة.
- (g) "الأكياس البلاستيكية القابلة للتسميد": الأكياس المصنوعة من البلاستيك، والقادرة على التحلل في البيئات الهوائية التي تُحفظ في درجة الحرارة والرطوبة المحددة الخاضعة للتحكم.

مادة 4. تدابير الحد من الأكياس البلاستيكية

قد يتضمن هذا القسم التدابير المحددة لتجنب التوزيع المجاني للأكياس البلاستيكية وكذلك تاريخ بدء التنفيذ. يمكن مراعاة مراحل وإجراءات مختلفة (مثل الحظر، والذي لم يتم تناوله في هذا القالب) لاستهداف الأنواع المذكورة أعلاه من الأكياس البلاستيكية، بالإضافة إلى الاستثناءات. يُذكر مثال ينبغي تكييفه مع إستراتيجية السياسة الوطنية.

اعتبارًا من [التاريخ]:

- a. يُحظر التوزيع المجاني للأكياس البلاستيكية في نقاط بيع السلع والمنتجات، [باستثناء الأكياس البلاستيكية فائقة الخفة] [باستثناء الأكياس القابلة للتسميد] [...].
- b. [يجب أن يفرض التجار رسومًا قدرها xx من العملة الوطنية] عن كل كيس بلاستيكي يقدمونه للعملاء. [يجب أن يفرض التجار رسومًا مقابل كل كيس بلاستيكي يقدمونه للعملاء لا تقل عن xx من العملة الوطنية]. [يجب على التجار فرض رسوم على كل كيس بلاستيكي يقدمونه للعملاء]
- c. سيقوم التجار بإبلاغ المستهلكين بسعر الأكياس البلاستيكية، ويعرضونها في مكان مرئي.
- d. سيقوم التجار بتضمين الكيس البلاستيكي والسعر في الفاتورة كمنتج بقالة منفصل.

مادة 5. وضع علامات على الأكياس البلاستيكية

في حالة إعفاء الأكياس القابلة للتسميد من الرسوم، سيلزم وضع علامات محددة على تلك الأكياس، وغالبًا ما تشير إلى قاعدة وطنية أو دولية. بالنسبة للأكياس الأخرى، سواء كانت مدفوعة أو مجانية، قد يتم وضع شروط إضافية لوضع العلامات. تزد بعض الأمثلة في الصياغة التالية.

1. يجب أن تتضمن الأكياس القابلة للتسميد العلامة التي تشير إلى أنه يمكن تحويلها إلى سماد وفقاً للمعيار [xxxxx] وأنه يمكن التخلص منها في حاويات النفايات البيولوجية المحددة.
2. يجب أن تتضمن الأكياس البلاستيكية الملصق الذي يشير إلى أنه يمكن إعادة تدويرها وأنه يمكن التخلص منها في الحاويات المحددة.

مادة 6. العقوبات

يمكن تحديد نوع عدم الامتثال والعقوبات ذات الصلة أو إحالته إلى مستند قانوني موجود.

المرفق 3
القالب الرئيسي لـ
الصك الاقتصادي التنظيمي: الضريبة

ملاحظة:

يقدم هذا الملحق نموذجاً رئيسياً لوضع صك اقتصادي تنظيمي لفرض ضريبة (يُشار إليها غالباً باسم الضريبة البيئية) على توزيع الأكياس البلاستيكية في نقطة البيع. ويكون كل فصل من فصول نص الصك القانوني مشروحاً بخط مائل، ويتم اقتراح بعض العبارات المحددة. يمكن تخصيص النص المكتوب بين قوسين وفقاً لاحتياجات الجهة الداعمة للصك. مثالان حقيقيان مطابقان لأيرلندا واليوسنة والمهرسك:

المقدمة

قد يحتوي هذا القسم على معلومات تتعلق بالدوافع والخلفية الخاصين بسن/إضافة الأحكام المفصلة أدناه، وكذلك عملية التشاور والموافقة. وسيعتمد هذا الأمر كلياً على كل سياق من السياقات الوطنية.

مادة 1. الهدف

قد تنص هذه المادة على الهدف من الصك القانوني. بشكل عام، يجب أن تتناول هدف تقليل استهلاك الأكياس البلاستيكية. تُذكر الصياغة التالية كمثال.

يهدف هذا [اسم الصك القانوني] إلى اعتماد تدابير للحد من استهلاك الأكياس البلاستيكية من أجل منع وتقليل الآثار السلبية التي تسببها النفايات البلاستيكية ذات الصلة على البيئة والاقتصاد والمجتمع.

مادة 2. تعريفات

بالإضافة إلى التعريفات الأخرى الواردة في الصكوك القانونية السابقة، قد تحدد هذه المادة بوضوح الأكياس التي تخضع إلى الضريبة، وكذلك الأكياس المستثناة. تُذكر تعريفات للأصناف الرئيسية من الأكياس، وينبغي إدراج الأصناف الأخرى حسب الاقتضاء. قد يتم تغيير الصيغة قليلاً لاستيعاب الخصائص التي سُنطبق عليها الضريبة. بالنسبة لتعريف الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام وفائقة الخفة، بناءً على التجربة الدولية، يوصى باستخدام حد يتراوح بين 40 و50 ميكرونًا وبين 15 و20 ميكرونًا على التوالي.

[الإشارة إلى أي صكوك قانونية قائمة تحتوي على تعريفات ذات صلة بنطاق هذا الصك القانوني]

- (a) "البلاستيك": مصطلح عام يستخدم في حالة المواد البوليمرية التي قد تحتوي على مواد أخرى لتحسين الأداء أو خفض التكاليف؛
- (b) "الأكياس البلاستيكية": الأكياس المصنوعة من البلاستيك التي تحتوي على مماسك أو لا تحتوي عليها، والتي تُقدّم إلى المستهلكين في نقاط بيع البضائع والمنتجات؛
- (c) "الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام": الأكياس البلاستيكية الخفيفة، التي يقل سمك جدارها عن [xx] ميكرون؛
- (d) "الأكياس البلاستيكية القابلة لإعادة الاستخدام": الأكياس البلاستيكية المصنوعة للاستخدام أكثر من مرة، نظرًا لزيادة سمك جدارها عن [xx] ميكرون؛
- (e) "أكياس الصراف": الأكياس التي تُقدّم بمقابل مادي أو مجاناً عند نقاط بيع الصراف كوسيلة لنقل منتجات البقالة؛
- (f) "الأكياس البلاستيكية فائقة الخفة": الأكياس البلاستيكية التي يقل سمك جدارها عن [xx] ميكرون، والتي تكون ضرورية لأسباب تتعلق بالنظافة، أو تُقدّم كعبوة أساسية للمنتجات السائبة مثل الفواكه والخضروات واللحوم والدواجن أو الأسماك، وغيرها، عندما يدعم الاستخدام منع هدر الطعام؛
- (g) "الأكياس القابلة للتحلل بالأكسدة": الأكياس المصنوعة من مواد بلاستيكية تقليدية مع إضافات صناعية تتجزأ إلى أجزاء صغيرة.
- (h) "الأكياس البلاستيكية القابلة للتسميد": الأكياس المصنوعة من البلاستيك، والقدرة على التحلل في البيئات الهوائية التي تُحفظ في درجة الحرارة والرطوبة المحددة الخاضعة للتحكم.

مادة 3. نطاق التطبيق

قد تحدد هذه المادة المنطقة الجغرافية والإدارية التي يتم تطبيق الأحكام فيها. قد يحدد تاريخ بدء تطبيق الضريبة، وكذلك العناصر التي تُطبّق عليها الضريبة والجهة المسؤولة عن سدادها. أما بالنسبة للأكياس القابلة لإعادة الاستخدام، فحتى لو لم يتم فرض ضريبة عليها، فقد يتم تحميل رسوم عليها لتجنب الاستهلاك الزائد. تُقترح الصياغة التالية.

1. يتعلق [اسم الصك القانوني] بالأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام الموزعة في نقاط البيع في إقليم [اسم البلد].

2. اعتبارًا من [التاريخ] يتم فرض رسوم على التوريد إلى العملاء، عند نقطة بيع السلع أو المنتجات التي يتم وضعها في أكياس بلاستيكية أحادية الاستخدام في أي متجر أو سوبر ماركت أو محطة خدمة أو منفذ مبيعات آخر.
3. يتحمل الشخص المسؤول مسؤولية الضريبة ويلتزم بسدادها.
4. يجب أن تكون قيمة الرسوم [xx من العملة الوطنية] لكل كيس بلاستيكي.
5. تُستثنى فئات الأكياس البلاستيكية التالية من الضريبة:
 - a. [الأكياس البلاستيكية فانقة الخفة]
 - b. [ثُباع الأكياس البلاستيكية القابلة لإعادة الاستخدام للعملاء بمبلغ لا يقل عن [xx من العملة الوطنية]].
6. عند فرض رسوم على استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام من خلال شخص مسؤول، يجب تضمينها تفصيليًا في أي فاتورة أو إيصال أو بطاقة محتويات تصدر إلى العميل.

مادة 3. تحصيل الضريبة

قد تحدد هذه المادة الجهة المسؤولة عن دفع الضريبة والجهة التي يجب سدادها إليها، بما في ذلك الفترة الزمنية وصيغة الإبلاغ.

1. تكون [إدارة الشؤون المالية] [...] جهة التحصيل التي تُدفع الضريبة إليها.
2. يجب دفع الضريبة [الفترة الزمنية] كل سنة، وفقًا لعدد الأكياس البلاستيكية التي يتم تسويقها من خلال الشخص المسؤول.
3. يجب على دافع الضريبة تقديم إثبات الدفع مع التقرير وفقًا للمادة 4، بعد نهاية الفترة المحاسبية بفترة [العدد] أيام.

مادة 4. السجل والتقارير

قد يتضمن هذا القسم كيفية احتفاظ الكيانات الخاضعة للضريبة بسجل للأكياس البلاستيكية المبيعة وكيفية إبلاغ سلطة تحصيل الضرائب بهذا.

1. يجب على الشخص المسؤول الاحتفاظ بسجل لكميات الأكياس البلاستيكية المشتراة، واستهلاك الأكياس البلاستيكية وحالة المخزون الخاصة بالأشخاص الخاضعين للضريبة، وكذلك التقارير المقدمة وإثبات المدفوعات.
2. يجب على الشخص المسؤول الاحتفاظ بسجلات لتلك الأكياس البلاستيكية المستخدمة والتي لا تخضع للضريبة.
3. سيقدم الشخص المسؤول إلى [سلطة التحصيل] تقريرًا يوضح عدد الأكياس البلاستيكية المتداولة تجاريًا، وذلك باستخدام النموذج الوارد في المرفق 1 ومستند إثبات الدفع.

مادة 5. التفتيش والعقوبات

يمكن تحديد نوع عدم الامتثال والعقوبات ذات الصلة أو إحالته إلى مستند قانوني موجود. يُعتبر عدم تقديم التقارير ومستندات إثبات المدفوعات عدم امتثال ويخضع لعقوبات مالية.

1. الجهة التي تتولى الإشراف على تنفيذ [اسم الصك القانوني] هي [اسم هيئة التفتيش].
2. تكون العقوبة على عدم امتثال الشخص المسؤول لأحكام تقديم التقارير والدفع بعملة [العملة الوطنية].

المرفق 1. تقرير الأكياس المتداولة تجاريًا

| عدد الأكياس المتداولة تجاريًا غير الخاضعة للضريبة | عدد الأكياس المشتراة غير الخاضعة للضريبة | إجمالي الإيرادات الضريبية | الضريبة المفروضة على كل وحدة | عدد الأكياس المتداولة تجاريًا الخاضعة للضريبة | عدد الأكياس المشتراة الخاضعة للضريبة | الفترة الزمنية |
|---|--|---------------------------|------------------------------|---|--------------------------------------|---------------------|
| | | | | | | الفصل 1 من عام xx20 |
| | | | | | | الفصل 2 من عام xx20 |
| | | | | | | ... |

المرفق 4
القالب الرئيسي لصكي السيطرة والتحكم : الحظر

ملاحظة:

يقدم هذا المرفق نموذجًا رئيسيًا لوضع صك قانوني لحظر الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام. على الرغم من الأساليب المختلفة الموجودة، فإن هذا القالب يشمل الحظر على التصنيع والاستيراد والتوزيع والاستخدام.

ويكون كل فصل من فصول نص الصك القانوني مشروعًا بخط مائل، ويتم اقتراح بعض العبارات المحددة. يمكن تخصيص النص المكتوب بين قوسين وفقًا لاحتياجات الجهة الداعمة للصك.

يمكن الاطلاع على أربعة أمثلة حقيقية مماثلة لإسبانيا وفرنسا والمغرب والولايات المتحدة (ولاية كاليفورنيا) هنا:

المقدمة

قد يحتوي هذا القسم على معلومات تتعلق بالدوافع والخلفية الخاصين بسن/إضافة الأحكام المفصلة أدناه، وكذلك عملية التشاور والموافقة. وسيعتمد هذا الأمر كليًا على كل سياق من السياقات الوطنية.

مادة 1. الهدف

قد تنص هذه المادة على الهدف من الصك القانوني.

يحدد [اسم الصك القانوني] أنواع الأكياس البلاستيكية المسموح بها في إقليم [اسم البلد]، بما في ذلك [التصنيع]، و[الاستيراد]، و[التوزيع] و[الاستخدام].

مادة 2. تعريفات

بالإضافة إلى التعريفات الأخرى الواردة في الصكوك القانونية السابقة، قد تحدد هذه المادة بوضوح الأكياس التي تخضع لأحكام الصك القانوني، وكذلك الأكياس المستثناة. تُذكر تعريفات لأنواع الرئيسية من الأكياس، وينبغي إدراج الأنواع الأخرى حسب الاقتضاء. بالنسبة لتعريف الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام وفائقة الخفة، بناءً على التجربة الدولية، يوصى باستخدام حد يتراوح بين 40 و50 ميكرونًا وبين 15 و20 ميكرونًا على التوالي.

- (a) "البلاستيك": مصطلح عام يستخدم في حالة المواد البوليمرية التي قد تحتوي على مواد أخرى لتحسين الأداء أو خفض التكاليف؛
- (b) "الأكياس البلاستيكية": الأكياس المصنوعة من البلاستيك التي تحتوي على مماسك أو لا تحتوي عليها، والتي تُقدَّم إلى المستهلكين في نقاط بيع البضائع والمنتجات؛
- (c) "الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام": الأكياس البلاستيكية الخفيفة، التي يقل سمك جدارها عن [xx] ميكرون؛
- (d) "أكياس الصراف": الأكياس التي تُقدَّم بمقابل مادي أو مجانًا عند نقاط بيع الصراف كوسيلة لنقل منتجات البقالة؛
- (e) "الأكياس البلاستيكية فائقة الخفة": الأكياس البلاستيكية التي يقل سمك جدارها عن [xx] ميكرون، والتي تكون ضرورية لأسباب تتعلق بالنظافة، أو تُقدَّم كعبوة أساسية للمنتجات السائبة مثل الفواكه والخضروات واللحوم والدواجن أو الأسماك، وغيرها، عندما يدعم الاستخدام منع هدر الطعام؛
- (f) "الأكياس القابلة للتحلل بالأكسدة": الأكياس المصنوعة من مواد بلاستيكية تقليدية مع إضافات صناعية تتجزأ إلى أجزاء صغيرة.
- (g) "الأكياس البلاستيكية القابلة للتسميد": الأكياس المصنوعة من البلاستيك، والقدرة على التحلل في البيئات الهوائية التي تُحفظ في درجة الحرارة والرطوبة المحددة الخاضعة للتحكم.

مادة 3. التدابير

يجب أن يحتوي هذا القسم على أحكام لحظر أنواع معينة من الأكياس البلاستيكية. يمكن مراعاة مراحل وإجراءات مختلفة لاستهداف الأنواع المذكورة أعلاه من الأكياس البلاستيكية، بالإضافة إلى الاستثناءات. يُذكر مثال ينبغي تكييفه مع إستراتيجية السياسة الوطنية.

1. اعتبارًا من [التاريخ]:

- a. [يُحظر استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام في التصنيع والاستيراد والتوزيع والاستخدام [باستثناء الأكياس القابلة للتسميد]. [يُمنع توزيع الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام على العملاء في نقاط البيع، [باستثناء الأكياس القابلة للتسميد].]
- b. [يُمنع توزيع الأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل بالأكسدة على العملاء في نقاط البيع، [باستثناء الأكياس القابلة للتسميد].]

c. [يجب فرض حد أدنى من الرسوم بعملة [العملة الوطنية] على الأنواع الأخرى من الأكياس الموزعة في نقطة البيع.

2. اعتبارًا من [التاريخ]:

- a. [يُحظر توزيع الأكياس البلاستيكية فائقة الخفة، إلا إذا كانت قابلة للتسميد].
b. [يجب أن تحتوي الأكياس القابلة لإعادة الاستخدام على نسبة [xx]% كحد أدنى من المواد المعاد تدويرها].

مادة 4. وضع العلامات

في حالة إعفاء الأكياس القابلة للتسميد من الرسوم، سيلزم وضع علامات محددة على تلك الأكياس، وغالبًا ما تشير إلى قاعدة وطنية أو دولية. بالنسبة للأكياس الأخرى، سواء كانت مدفوعة أو مجانية، قد يتم وضع شروط إضافية لوضع العلامات. يجوز وضع أحكام إضافية للأكياس المسموح بها. ترد بعض الأمثلة في الصياغة التالية.

1. يجب أن تتضمن الأكياس المسموح بها اسم جهة التصنيع/المستورد، بالإضافة إلى تاريخ التصنيع.
2. المواد والأبعاد والحجم والسُمك.
3. يجب أن تتضمن الأكياس القابلة للتسميد العلامة التي تشير إلى أنه يمكن تحويلها إلى سماد وفقًا للمعيار [xxxxx] وأنه يمكن التخلص منها في حاويات النفايات البيولوجية المحددة.
4. يجب أن تتضمن الأكياس البلاستيكية المسموح بها الملصق الذي يشير إلى أنه يمكن إعادة تدويرها وأنه يمكن التخلص منها في الحاويات المحددة.
5. يجب أن تشير الأكياس القابلة لإعادة الاستخدام إلى النسبة المئوية للمحتوى المعاد تدويره.

مادة 6. العقوبات

يمكن تحديد نوع عدم الامتثال والعقوبات ذات الصلة أو إحالته إلى مستند قانوني موجود.

المرفق 5
المصطلحات

البلاستيك: المواد التي تتكون من أي مادة من بين مجموعة واسعة من المركبات العضوية الاصطناعية أو شبه الاصطناعية والتي تكون قابلة للطرق وبالتالي يمكن تشكيلها في شكل أجسام صلبة. المواد البلاستيكية هي بوليمرات عضوية ذات كتلة جزيئية عالية وغالبًا ما تحتوي على مواد أخرى. وعادة ما تكون هذه المواد اصطناعية، ومشتقة بشكل أكبر من البتروكيماويات، ولكنها قد تكون مشتقة أيضًا من مجموعة من المتغيرات المصنوعة من مواد قابلة للتجديد مثل متعدد حمض اللبنيك المشتق من الذرة أو السليلوزيات المشتقة من نسالة القطن.

البلاستيك الحيوي: مصطلح البلاستيك الحيوي هو مصطلح يستخدم على نحو فضفاض إلى حد ما. وغالبًا ما يوصف على أنه يشمل كلاً من البلاستيك القابل للتحلل الحيوي والبلاستيك القائم على التقنية الحيوية، والذي قد يكون قابلاً للتحلل الحيوي أو غير قابل له. ولتجنب الالتباس، يُقترح أن يكون وصف "البلاستيك الحيوي" قادرًا على الإشارة إلى المصدر الدقيق أو الخواص المميزة للبوليمر المعني.

البلاستيك القائم على التقنية الحيوية: يُشتق البلاستيك القائم على التقنية الحيوية من الكتلة الحيوية مثل مواد النفايات العضوية أو المحاصيل المزروعة خصيصًا لهذا الغرض. وقد تكون بعض البوليمرات المصنوعة من مصادر الكتلة الحيوية، مثل الذرة، غير قابلة للتحلل.

التعريفات الشائعة بشأن التحلل الحيوي للبوليمرات

التحلل: التحلل الجزئي أو الكامل للبوليمر كنتيجة للأشعة فوق البنفسجية، أو هجوم الأوكسجين، أو الهجوم البيولوجي على سبيل المثال. وهذا يعني تغيير الخصائص، مثل تغير اللون، والتشقق السطحي، والتفتت.

التحلل الحيوي: العملية البيولوجية للمواد العضوية، والتي تتحول كليًا أو جزئيًا إلى ماء، وثنائي أكسيد الكربون/ميثان، وطاقة وكتلة حيوية جديدة بفعل الكائنات الحية الدقيقة (البكتيريا والفطريات). تختلف الظروف التي تتحلل فيها البوليمرات "القابلة للتحلل الحيوي" فعليًا إلى حد كبير. فمثلاً قد يتطلب كيس التسوق البلاستيكي أحادي الاستخدام، والذي يحمل علامة "قابل للتحلل الحيوي" الظروف التي لا تحدث بشكل شائع إلا في أجهزة التسميد الصناعية (مثل درجة الحرارة البالغة 50 درجة مئوية) ليتحلل بالكامل إلى مكوناته المكونة من الماء، وثنائي أكسيد الكربون، والميثان، وذلك على أساس معقول أو جدول زمني عملي.

التمعدن: يشير هذا المصطلح، في سياق تحلل البوليمرات، إلى التحلل الكامل للبوليمر نتيجة للنشاط اللاحيوي والميكروبي المركب، إلى ثاني أكسيد الكربون، والماء، والميثان، والهيدروجين، والأمونيا وغيرها من المركبات غير العضوية البسيطة.

قابل للتحلل الحيوي: قادر على التحلل حيويًا.

قابل للتسميد: قادر على التحلل البيولوجي في درجات الحرارة المرتفعة في التربة في ظل ظروف وجدول زمنية محددة، وعادة ما يحدث فقط في أجهزة التسميد الصناعية (تطبيق المعايير).

قابل للتحلل بالأوكسجين: البوليمرات التقليدية، مثل البولي إيثيلين، الذي يحتوي على مركب فلزي مضاف للعمل كمحفز، أو منشط للأوكسدة، لزيادة معدل الأوكسدة والتفتت الأولي. يشار إليها أحيانًا على أنها قابلة للتحلل الحيوي بالأوكسجين أو قابلة للتحلل بالأوكسجين. قد يؤدي التحلل الأولي إلى إنتاج العديد من الأجزاء الصغيرة (أي اللدائن المجهرية)، ولكن مصير هذه العناصر في النهاية لا يكون مفهومًا جيدًا. وكما هو الحال مع جميع أشكال التحلل، فإن سرعة ودرجة التفتت واستخدام الكائنات الحية الدقيقة تعتمد على البيئة المحيطة. لا يبدو أن هناك أدلة منشورة مقنعة على أن المواد البلاستيكية القابلة للتحلل بالأوكسدة تتمعدن بشكل كامل في البيئة، إلا في ظل ظروف التسميد الصناعي.

EN 13432: إن معيار التسميد الأوروبي للعوات القابلة للتحلل الحيوي مصمم للمعالجة في منشآت التسميد الصناعي والهضم اللاهوائي، مما يتطلب تحويل نسبة لا تقل عن 90% من المادة العضوية إلى ثاني أكسيد الكربون خلال 6 أشهر، وعدم الاحتفاظ بما يزيد عن 30% من البقايا من خلال شبكة غربلة مقاس 2 مم بعد 3 أشهر من التسميد. يصف المعيار EN 14995 نفس المتطلبات والاختبارات، إلا أنه لا ينطبق فقط على التعبئة، بل على البلاستيك بشكل عام. وينطبق الشيء نفسه على المعيار ISO 18606 "التعبئة والبيئة - إعادة التدوير العضوي" والمعيار ISO 17088 "مواصفات المواد البلاستيكية القابلة للتسميد".

المرفق الثالث

إرشادات تشغيلية بشأن توفير مرافق الاستقبال في الموانئ وتسليم النفايات المتولدة من السفن في البحر الأبيض المتوسط

جدول المحتويات

| | |
|----|--|
| 68 | قائمة بالاختصارات / مسميات الأحرف الأولى..... |
| 69 | I مقدمة..... |
| 69 | 1.1 المعلومات الأساسية..... |
| 70 | 1.2 هدف الإرشادات التشغيلية ونطاقها..... |
| 70 | 1.3 القمامة البحرية الناتجة عن المصادر البحرية..... |
| 71 | 2 أطر العمل التنظيمية المتعلقة بمرافق الاستقبال في الموانئ..... |
| 71 | 2.1 المقدمة..... |
| 71 | 2.2 الإطار التنظيمي الإقليمي..... |
| 71 | 2.2.1 اتفاقية ماربول..... |
| 72 | 2.2.2 المناطق الخاصة للمنظمة البحرية الدولية..... |
| 74 | 2.2.3 النظام العالمي المتكامل لمعلومات الشحن التابع للمنظمة البحرية الدولية ((GISIS)..... |
| 74 | 2.3 إطار العمل التنظيمي الإقليمي توجيه (EU) 2019/883 حول مرافق الاستقبال في الموانئ لتسليم النفايات الناتجة عن السفن..... |
| 75 | 2.3.1 المقدمة..... |
| 75 | 2.3.2 العناصر الرئيسية..... |
| 80 | 3 تخطيط مرافق الاستقبال في الموانئ وتوفيرها..... |
| 80 | 3.1 مقدمة..... |
| 80 | 3.2 تخطيط البنية التحتية لإدارة نفايات الموانئ، بما في ذلك دمج النفايات الناتجة عن السفن في إستراتيجية أوسع لإدارة النفايات..... |
| 80 | 3.2.1 تخطيط البنية التحتية لإدارة نفايات الموانئ..... |
| 81 | 3.2.1.1 جمع البيانات والمعلومات..... |
| 83 | 3.2.1.2 تقييم المعلومات..... |
| 83 | 3.2.1.3 القرارات المتعلقة بنوع مرافق الاستقبال في الموانئ..... |
| 84 | 3.2.2 تطوير إستراتيجية متكاملة لإدارة النفايات الناتجة عن السفن..... |
| 84 | 3.2.2.1 منع النفايات والحد منها..... |
| 85 | 3.2.2.2 معالجة النفايات الناتجة عن السفن والنفايات البرية..... |
| 85 | 3.2.2.3 التعاون بين الموانئ..... |
| 85 | 3.2.2.4 الاقتصاد الدائري..... |
| 85 | 4 أنواع لمرافق الاستقبال في الموانئ..... |
| 85 | 4.1 مقدمة لأنواع مرافق الاستقبال في الموانئ..... |
| 86 | 4.2 مرافق الاستقبال المتنقلة في الموانئ..... |
| 86 | 4.2.1 مرافق الاستقبال العائمة..... |
| 87 | 4.2.2 المركبات والشاحنات وصناديق المخلفات الكبيرة..... |
| 88 | 4.3 مرافق الاستقبال الثابتة في الموانئ..... |
| 89 | 5 جمع وتخزين النفايات الناتجة عن السفن..... |
| 90 | 5.1 خيارات لجمع النفايات وتخزينها بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماربول..... |
| 90 | 5.2 خيارات لجمع النفايات وتخزينها بموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماربول..... |
| 91 | 5.3 خيارات لجمع النفايات وتخزينها بموجب المرفق الرابع من اتفاقية ماربول..... |
| 91 | 5.4 خيارات لجمع النفايات وتخزينها بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماربول..... |
| 92 | 5.5 خيارات لجمع النفايات وتخزينها بموجب المرفق السادس من اتفاقية ماربول..... |
| 93 | 5.6 خيارات لجمع وتخزين النفايات التي يتم اصطياها بالمعدات غير النشطة..... |
| 95 | 6 ضمان ملائمة الأنواع المختلفة من مرافق الاستقبال في الموانئ..... |
| 95 | 6.1 مسألة "الملائمة"..... |
| 95 | 6.1.1 إرشادات حول مصطلح "الملائمة" وفقاً للمنظمة البحرية الدولية..... |
| 97 | 6.1.2 إرشادات حول مصطلح "الملائمة" وفقاً للاتحاد الأوروبي..... |
| 97 | 6.2 خيارات التعاون على المستوى الإقليمي/شبه الإقليمي/الوطني/شبه الوطني..... |
| 98 | 7 الإجراءات المتعلقة بتشغيل مرافق الاستقبال في الموانئ..... |
| 98 | 7.1 أدوات إدارة المعلومات ورصدها..... |
| 98 | 7.1.1 مخططات الإخطار المسبق..... |
| 99 | 7.1.2 إيصال تسليم النفايات..... |

| | |
|-----|--|
| 99 | 7.1.3 تقديم تقارير بشأن أوجه القصور المزعومة في مرافق الاستقبال في الموانئ..... |
| 99 | 7.1.4 إصدار التراخيص باعتبارها أداة لرصد النفايات..... |
| 100 | 7.1.5 نظم معلومات ورصد نفايات الموانئ..... |
| 100 | 7.2 إجراءات تسليم النفايات: تحفيز تسليم النفايات المفصلة..... |
| 101 | 7.3 إدارة النفايات في المراحل النهائية..... |
| 101 | 7.4 خطط إدارة نفايات الموانئ..... |
| 102 | 7.5 مشاوره الجهات المعنية..... |
| 103 | 8 التوجيهات المتعلقة بتوفير مرافق الاستقبال في الموانئ في البحر الأبيض المتوسط..... |
| 103 | 8.1 تأثير البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة خاصة بموجب المرفق الأول والمرفق الخامس من اتفاقية ماريبول..... |
| 104 | 8.2 ما الجهة المسؤولة عن توفير مرافق الاستقبال في الموانئ؟..... |
| 104 | 8.3 العناصر الرئيسية المتعلقة بتوفير مرافق الاستقبال في الموانئ..... |
| 104 | 8.4 توجيهات متعلقة بتوفير مرافق استقبال في الموانئ البحرية التجارية وموانئ سفن الرحلات البحرية/نقل الركاب وموانئ الصيد والمراسي..... |
| 105 | 8.4.1 الموانئ البحرية التجارية..... |
| 105 | 8.4.2 موانئ سفن نقل الركاب/الرحلات البحرية..... |
| 106 | 8.4.3 موانئ الصيد..... |
| 107 | 8.4.4 المراسي..... |

| الرقم | الجدول |
|-------|--|
| 1 | نظرة عامة على الإطار القانوني على الصعيدين الدولي والإقليمي فيما يتعلق بإدارة النفايات والمخلفات الناتجة عن السفن |
| 2 | ملخص للقيود المفروضة على تصريف القمامة في البحر بموجب اللوائح 4 و5 و6 من المرفق الخامس من اتفاقية ماريبول والفصل 5 من الجزء 2.أ من المدونة القطبية |
| 3 | نظرة عامة على الاختلافات الرئيسية بين اتفاقية ماريبول والتوجيه (EU) 2019/883 فيما يتعلق بمتطلبات مرافق استقبال النفايات |
| 4 | نظرة عامة على التعديلات الرئيسية التي أجريت على التوجيه (EU) 2019/883 (مقارنة بالتوجيه (EC/59/2000) |

قائمة بالاختصارات / مسميات الأحرف الأولى

| | |
|--|---------------|
| الاتحاد الأوروبي | EU |
| المنظمة البحرية الدولية | IMO |
| خطة عمل البحر الأبيض المتوسط | MAP |
| الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن | MARPOL |
| برنامج العمل | PoW |
| المركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط | REMPEC |
| الأمم المتحدة | UN |

1.1 المعلومات الأساسية

1. اعتمد الاجتماع الثامن عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط ("اتفاقية برشلونة") وبروتوكولاتها، التي عقدت في إسطنبول، تركيا في الفترة من 3 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر 2013، القرار IG.21/7 المتعلق بالخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط في إطار المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن أنشطة ومصادر برية (LBS Protocol) الملحق باتفاقية برشلونة، يشار إليها فيما يلي باسم الخطة الإقليمية للقمامة البحرية (UNEP(DEPI)/MED IG.21/9).
2. وفقاً للمادة 9 (5) من الخطة الإقليمية للقمامة البحرية، وفقاً لأهداف ومبادئ هذه الاتفاقية، يجب على الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، وفقاً للمادة 14 من البروتوكول الخاص بالتعاون في منع التلوث الناجم عن السفن، وفي حالات الطوارئ، ومكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط ("بروتوكول المنع والطوارئ لعام 2002") الملحق باتفاقية برشلونة، اتخاذ الخطوات اللازمة لتزويد السفن التي تستخدم موانئها بأحدث المعلومات المتعلقة بالالتزامات الناشئة عن المرفق الخامس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (ماربول) وكذلك الناشئة عن تشريعاتها المعمول بها في هذا المجال.
3. علاوة على ذلك، ووفقاً للمادة 14 من الخطة الإقليمية للقمامة البحرية، تقوم الأمانة العامة لبرنامج خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، بإعداد مبادئ توجيهية محددة مع مراعاة المبادئ التوجيهية القائمة عند الاقتضاء، لدعم وتيسير تنفيذ التدابير المنصوص عليها في المادتين 9 و10. مع مراعاة توافر الأموال الخارجية، يجب نشر هذه التوجيهات بلغات منطقة البحر الأبيض المتوسط المختلفة.
4. اعتمد الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، الذي عُقد في أثينا، باليونان في الفترة من 9 إلى 12 شباط/فبراير 2016، القرار IG.22/4 المتعلق بالإستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري الناجم عن السفن والتصدي له (2016-2021)، المشار إليها فيما يلي باسم الإستراتيجية الإقليمية (2016-2021) (UNEP (DEPI) / MED IG.22 / 28).
5. تتصدى الإستراتيجية الإقليمية (2016-2021) - التي ترمي إلى مساعدة الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة لتنفيذ بروتوكول المنع والطوارئ لعام 2002 - لمسألة القمامة البحرية في الأهداف المحددة رقم 5 (توفير مرافق الاستقبال في الموانئ)، ورقم 6 (إيصال النفايات الناتجة عن السفن)، ورقم 9 (الحد من التلوث الناتج عن أنشطة قوارب النزهة). كذلك تتصدى للمسألة ذات الصلة المتمثلة في التصريفات غير المشروعة للمواد الملوثة التي يجري تصريفها من السفن في الهدفين المحددين رقم 7 (تحسين متابعة حالات التلوث وكذلك مراقبة التصريفات غير المشروعة ورصدها) ورقم 8 (تحسين مستوى الإنفاذ ومقاضات منتهكي التصريف). ومن ثمّ تم تناول مسألة تقليل عمليات التصريف (غير المشروعة) الخاصة بالنفايات الناتجة عن السفن ضمن مجالات العمل ذات الأولوية للمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط (REMPEC) الذي تم إنشاؤه في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، المشار إليهم أيضاً باسم UNEP/MAP، وذلك بغرض تنسيق أنشطة الدول الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المتعلقة بتنفيذ بروتوكول المنع والطوارئ لعام 2002.
6. يتضمن برنامج العمل (PoW) لعامي 2018-2019 الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الذي اعتمده الاجتماع العشرون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها والمعقود في تيرانا، بألبانيا، في الفترة من 17 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، العديد من الأنشطة التي تتصدى للقمامة البحرية، بما في ذلك تنفيذ مشروع "القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط" الذي يُموله الاتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى دعم الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، من جنوب البحر الأبيض المتوسط/الجوار الأوروبي لتنفيذ الخطة الإقليمية للقمامة البحرية.
7. يتضمن مشروع "القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط" الممول من الاتحاد الأوروبي نواتج محددة متعلقة بتطوير مجموعة من المبادئ التوجيهية الفنية ضمن إطار عمل المادة 14 من الخطة الإقليمية للقمامة البحرية، ويُركز أحد مكوناته المُسقة بواسطة المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط (REMPEC) على التدابير المتعلقة بتحسين إدارة القمامة البحرية من المصادر البحرية في الموانئ والمرافئ الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط، وبالتحديد تطبيق بعض الرسوم بتكاليف معقولة من أجل استخدام مرافق استقبال الميناء، عند الاقتضاء، أو تطبيق نظام "عدم دفع رسوم خاصة"، بالإضافة إلى توفير مرافق الاستقبال وإيصال النفايات الناتجة عن السفن في الموانئ والمرافئ الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط.
8. وفي هذا السياق، أعد المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط هذه الوثيقة بعنوان "الإرشادات التشغيلية بشأن توفير مرافق الاستقبال في الموانئ وتسليم النفايات المتولدة من السفن في البحر الأبيض المتوسط، والمشار إليها فيما بعد باسم "الإرشادات التشغيلية".

1.2 هدف الإرشادات التشغيلية ونطاقها

9. تبحث الإرشادات التشغيلية بالتفصيل في القضايا المتعلقة بتوفير مرافق الاستقبال في الموانئ (PRF)، بما في ذلك النوع والسعة بالنسبة لأنواع مختلفة من نفايات ماربول في أنواع الموانئ المختلفة، وكذلك الإجراءات التشغيلية المتعلقة باستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ وتسليم النفايات الناجمة عن السفن. تركز الإرشادات التشغيلية على الخطوات العملية التي يمكن أن تساعد في تحقيق توفير مرافق الاستقبال الكافية في الموانئ والمرافق الموجودة بالبحر الأبيض المتوسط من وجهة نظر هيئة الميناء.

10. ينبغي الإشارة إلى أن النفايات والمخلفات الأخرى الناتجة عن السفن، مثل رواسب مياه الصابورة ومخلفات الأنظمة المضادة للحش، يمكن أن تكون ذات صلة عند تقييم الحاجة إلى مرافق الاستقبال في الموانئ. ومع ذلك، نظرًا لأن هذه الأنواع من النفايات لا تدخل في نطاق عمل اتفاقية ماربول، فإن النفايات والمخلفات التي تنظمها اتفاقية إدارة مياه الصابورة، واتفاقية النظم المضادة للحش وبروتوكول لندن/اتفاقية لندن غير مشمولتين في هذه الوثيقة.

1.3 القمامة البحرية الناتجة عن المصادر البحرية

11. وينتج عن القمامة البحرية في المحيطات العديد من الآثار المُضرة بالحياة البحرية والتنوع البيولوجي، ولها كذلك آثار سلبية على صحة الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر القمامة البحرية تأثيرًا سلبيًا على أنشطة مثل السياحة، ومصادر الأسماك وعمليات الشحن، كما أن المواد التي يمكن أن تدر دخلاً عن طريق إعادة الاستخدام أو إعادة التدوير يتم فقدانها بمجرد رميها. هناك العديد من الفئات المختلفة للقمامة البحرية، حيث تشكل المواد البلاستيكية أكبر تحدٍ بسبب قدرتها المنخفضة على التحلل وإمكانية دخولها إلى السلسلة الغذائية البشرية.

12. تدخل القمامة في البيئة البحرية عن طريق وسائل شتى ومن مصادر مختلفة عديدة، بما في ذلك المصادر البرية والبحرية. تشمل المصادر الرئيسية البرية للقمامة البحرية مقالب النفايات الخاصة بالبلدية والنقل النهري للنفايات من المقالب والمناطق الحضرية أو غيرها من المصادر الممتدة على طول الأنهار والممرات المائية الأخرى وتصريفات مياه الصرف الصحي غير المعالجة التابعة للبلدية والمرافق الصناعية والسياحة، خاصة زوار ومرتادي السواحل/الشواطئ.

13. ومن بين مصادر تلويث المحيطات بالقمامة البحرية، الشحن التجاري، والعبّارات وسفن نقل الركاب، وسفن الصيد، خاصة فيما يتعلق بمعدات الصيد المفقودة أو المهجورة والأساطيل العسكرية وسفن البحوث ومرائب النزهة والمنصات البحرية للنفط والغاز والزراعة المائية.

14. كثيرًا ما يُشار إلى أن 80% من الحطام البحري على مستوى العالم يأتي من مصادر برية، و 20% من مصادر في المحيطات، لكن أصول هذه النسب غير واضحة (الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي، 2009). علاوة على ذلك، تتباين أهمية هذه المصادر بشدة فيما يتعلق بمدى مساهمتها في مشكلة القمامة البحرية على الصعيدين الإقليمي والمحلي حسب حجم هذه الأنشطة في المنطقة، بالإضافة إلى السياسات المنظمة. وهذا يعني أن هناك اختلافًا كبيرًا فيما يخص كميات الحطام الناجم عن هذه المصادر وأنواعه، على المستوى الإقليمي والمحلي والموسمي بالتأكيد²⁷.

15. تقييم الاتجاهات الخاصة بمستويات القمامة البحرية ومصادر أمر بالغ الأهمية لمعرفة التدابير محددة الأهداف لمختلف المصادر واعتمادها. وفي هذا الصدد، تعد إجراءات الرصد في اتفاقيات البحار الإقليمية بالغة الأهمية، مثل اتفاقية حماية البيئة البحرية لشرق المحيط الأطلسي واتفاقية هلسنكي واتفاقية برشلونة. يتم تطبيق الرصد وفقًا لمؤشرات وأساليب موحدة للقمامة البحرية (مثل مراقبة الشواطئ وفحص معدة طائر الفلمار و/أو السلاحف البحرية)، الأمر الذي يوفر معلومات حول اتجاهات تراكمات القمامة البحرية ومدى فعالية التدابير المُتخذة. فضلًا عن ذلك، يعتبر التحديد الصحيح للمصدر عنصرًا رئيسيًا في برامج الرصد.

16. على الرغم من أن المصادر البرية هي السبب المهيمن في وجود القمامة البحرية، إلا أن المصادر البحرية أيضًا تساهم بشكل كبير في المشكلة. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أنه رغم أن معظم القمامة البحرية ناتجة عن مصادر برية، إلا أن جزءًا كبيرًا ينبع من مصادر بحرية. هذا على الرغم من حقيقة أن القمامة الناتجة عن السفن، كما هو موضح في الملحق الخامس من اتفاقية ماربول، تخضع لقواعد صارمة ولا يجوز أن يتم صرفها في مياه البحر، وهناك استثناءات محدودة فحسب (مثل فضلات الطعام ومخلفات البضائع غير المُضرة بالبيئة البحرية). هناك حظر صارم بخصوص تصريف أي مواد بلاستيكية في البحر. علاوة على ذلك، يشترط الملحق الخامس أنه في حالة ضياع أي معدات للصيد، يجب إبلاغ سلطات الدولة التي تحمل السفينة علمها وإعلام الدولة الساحلية التي ضاعت في مياهها المعدات.

17. أشارت الدراسات إلى أن الأنشطة البحرية الواقعة في مياه الاتحاد الأوروبي، خاصة الشحن (مثل الحاويات المفقودة) بما في ذلك صيد الأسماك والإبحار باليخوت، بالإضافة إلى الأنشطة الموجودة قبالة الشواطئ، هي مصادر ذات صلة بالقمامة البحرية لأنها مسؤولة عن معدل متوسط في الاتحاد الأوروبي قدره 32% وقيمة تصل إلى 50% في بعض الأحواض البحرية²⁸. كما أشارت الدراسات الحديثة إلى أن قطاع الصيد من المصادر البحرية المساهمة في مشكلة القمامة البحرية أكثر من غيرها، ويسيطر قطاع

²⁷Unger A., Harrison N., 2016، "مصادر الأسماك كمصدر للحطام البحري على الشواطئ في المملكة المتحدة"، نشرة التلوث البحري

الترفيه كذلك على حصة كبيرة²⁹. وعلى الرغم من زيادة القمامة التي تم إيصالها في الموانئ منذ تطبيق توجيه المفوضية الأوروبية EC/59/2000، فلا تزال هناك فجوة كبيرة في عملية الإيصال، والتي تتراوح ما بين 60,000 إلى 300,000 طن، أي ما بين 7% إلى 34% من الإجمالي الذي يتم إيصاله سنويًا.

18. في بعض المناطق، كما هو الحال في أجزاء معينة من المحيط الهادئ وبحر الشمال، تتغلب المصادر البحرية على المصادر البرية حتى. تعتبر القمامة التي تدار بطريقة سيئة، ومعدات الصيد القديمة والمُهملّة، من أكثر العناصر شيوعًا في القمامة البحرية (البلاستيكية).

2 أطر العمل التنظيمية المتعلقة بمرافق الاستقبال في الموانئ

2.1 المقدمة

19. نظرًا لأن الشحن البحري والدولي عمومًا هو صناعة عالمية، فإن غالبية الأطر القانونية والسياسية المتعلقة بالسلامة البحرية ومنع التلوث وحماية البيئة البحرية تخضع إلى التطوير والصيانة من خلال هيئات دولية وحكومية، مثل وكالات الأمم المتحدة المختلفة. ومع ذلك، نظرًا لأن منشأ كل من أطر العمل القانونية والسياسية البرية والبحرية تختلف غالبًا عن بعضها، وكذلك تختلف أطر العمل الناتجة الخاصة بإدارة النفايات الناتجة على متن السفن، من ناحية، والمتطلبات المتعلقة بجمع النفايات الناتجة في المنشآت البرية وتسليمها ومعالجتها، من ناحية أخرى. وقد لا تكون متوافقة في كثير من الحالات.

20. غالبًا ما يكون مصدر إطار العمل القانوني والسياسي لجمع النفايات ونقلها وإدارتها من السفن هو اللوائح التي تركز بشكل أساسي على جمع النفايات الناتجة عن المصادر البرية ونقلها والتخلص منها، بما في ذلك تخزينها. ومن ثمّ فهو يكون أكثر توجهًا نحو الأرض وقد لا يتوافق دائمًا مع إطار العمل القانوني والسياسي للعمليات الجارية في البحر.

21. وبالنسبة للشحن البحري، تُعد المنظمة البحرية الدولية ((IMO)، باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، هي الهيئة العالمية المعنية بوضع معايير السلامة والأمن والأداء البيئي للشحن الدولي. حيث يتمثل دورها الرئيسي في إنشاء إطار عمل تنظيمي دولي لمجال الشحن البحري يتميز بالعدالة والفعالية، ويتم تربيته وتنفيذه عالميًا. ومن ثمّ ليس من المفاجئ أن يكون مصدر معظم القواعد واللوائح الدولية المتعلقة بالأداء البيئي للشحن، بما في ذلك إدارة النفايات الناتجة عن السفن على متنها وحماية البيئة البحرية من خلال منع التلوث الناتج عن السفن، هو المنظمة البحرية الدولية. وقد وُضعت عدة مبادرات تنظيمية وسياسية دولية وإقليمية أخرى من خلال اتفاقية بازل والاتحاد الأوروبي.

22. يقدم الجدول التالي نظرة عامة مرئية لإطار العمل القانوني فيما يتعلق بإدارة النفايات الناتجة عن السفن وغيرها من المخلفات المتعلقة بالسفن على الصعيدين الدولي والإقليمي، وذلك من أجل إعطاء مؤشر إلى مختلف الاتفاقيات ونطاق تطبيقها.

الجدول 1: نظرة عامة على الإطار القانوني على الصعيدين الدولي والإقليمي فيما يتعلق بإدارة النفايات والمخلفات الناتجة عن السفن

| على متن السفن | على الواجهة البحرية الأرضية | في المنشآت البرية |
|---|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار (UNCLOS) اتفاقية ماربول اتفاقية إدارة مياه الصابورة اتفاقية النظم المضادة للحشَف بروتوكول واتفاقية لندن | <ul style="list-style-type: none"> اتفاقية ماربول اتفاقية بازل توجيه (EU) 2019/883 | <ul style="list-style-type: none"> اتفاقية بازل توجيه الاتحاد الأوروبي الإطاري EC/98/2008 بشأن المخلفات |

2.2 الإطار التنظيمي الإقليمي

2.2.1 اتفاقية ماربول

23. تعد الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (لعام 1973 بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكولي 1978 و1997)، والمُشار إليها فيما بعد باسم "اتفاقية ماربول"، واحدة من أهم الاتفاقيات الدولية التي تنظم البيئة البحرية. وقد تم تطويرها من قبل

المنظمة البحرية الدولية بهدف الحفاظ على البيئة البحرية عن طريق القضاء التام على التلوث الناتج عن طريق التصريف التشغيلي للنفط والمواد الضارة الأخرى من السفن، وتقليل حدوث انسكاب عرضي لهذه المواد.

24. تعمل اتفاقية ماريبول ككيان واحد بمشاركة مرفقاتها الستة التي تغطي التلوث الناتج عن النفط والمواد الكيميائية والمواد الضارة المعبأة، والصرف الصحي والقمامة والانبعاثات الجوية: فالبنود تتناول بالأساس الاختصاصات القضائية، وسلطات إنفاذ القانون والتفتيش، في حين أن اللوائح الأكثر تفصيلاً المتعلقة بمكافحة التلوث واردة في المرفقات.

25. تحتوي اتفاقية ماريبول بشكل عام على أحكام من أجل تنظيم مدى توافر مرافق الاستقبال الكفاء في الموانئ ((PRF، وأنواع النفايات الناتجة عن السفن التي يمكن (ومن ثم التي لا يمكن) تصريفها بطريقة مشروعة في مياه البحار، وإدارة النفايات على متن السفن، وسلطات إنفاذ القانون والتفتيش. ترد متطلبات اتفاقية ماريبول فيما يتعلق بتوافر مرافق الاستقبال الكافية في الموانئ في اللوائح التالية:

- اللائحة 38 من المرفق الأول
- اللائحة 18 من المرفق الثاني
- اللانحتان 12 و13 (سفن الركاب في المناطق الخاصة) من المرفق الرابع
- اللائحة 8 من المرفق الخامس
- اللائحة 17 من المرفق السادس

26. بالإضافة إلى اتفاقية ماريبول (بما في ذلك مرفقاتها)، اعتمدت المنظمة البحرية الدولية عدة إرشادات تتعلق بإدارة النفايات الناتجة عن السفن، وتوفير أدوات إضافية لجميع الأطراف المعنية (القطاعين العام والخاص) من أجل تقديم الممارسات الجيدة. ويمكن للحكومات استخدام هذه الممارسات عند وضع متطلبات وطنية أو إقليمية أكثر صرامة، وكذلك تستطيع سلطات الموانئ استخدامها عند تنظيم جمع النفايات من السفن.

27. فيما يلي الإرشادات المتعلقة بإدارة المرفق الخامس من اتفاقية ماريبول:

- إرشادات عام 2017 لتنفيذ المرفق الخامس من اتفاقية ماريبول (القرار 71/MEPC.295)
- التوجيه الموحد لعام 2018 لمقدمي ومستخدمي مرافق الاستقبال في الموانئ (MEPC.1/Circ.834/Rev.1)
- إرشادات عام 2012 لتطوير خطط إدارة القمامة (القرار 63/EPC.220)
- إرشادات عام 2012 لتطوير خطة لمرافق الاستقبال الإقليمية (القرار 63/MEPC.221)
- إرشادات عام 2000 لضمان كفاية مرافق استقبال النفايات في الموانئ (القرار 44/MEPC.83)
- دليل المنظمة البحرية الدولية لعام 2016 "مرافق الاستقبال في الموانئ - كيفية القيام بذلك"

2.2.2 المناطق الخاصة للمنظمة البحرية الدولية

28. تُعد إمكانية التصريف القانوني للنفايات في البحر عنصرًا يمكن أن يؤثر على توصيل نفايات السفن إلى مرافق الاستقبال في الموانئ. على الرغم من أن أنظمة اتفاقية ماريبول أصبحت أكثر صرامة على مر السنين، إلا أنه لا يزال من المسموح بتصريف أنواع نفايات معينة في البحر بشروط محددة. ترد معايير التصريف هذه في اللوائح التالية:

- المرفق الأول من اتفاقية ماريبول: اللانحتان 15 و34
- المرفق الثاني من اتفاقية ماريبول: اللائحة 13
- المرفق الرابع من اتفاقية ماريبول: اللائحة 11
- المرفق الخامس من اتفاقية ماريبول: اللانحتان 4 و6

29. نظرًا لخصائص محددة خاصة بعلوم المحيطات والبيئة وحركة المرور لبعض المناطق البحرية، تُعرّف اتفاقية ماريبول بعض المناطق البحرية بأنها "مناطق خاصة" يلزم فيها تطبيق تدابير أكثر صرامة لحماية تلوث البحر. بموجب اتفاقية ماريبول، يتوفر مستوى أعلى من الحماية لهذه المناطق الخاصة مقارنة بالمناطق الأخرى في البحار.

30. تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة خاصة ضمن الملحقين الأول والخامس من اتفاقية ماريبول. ويمكن الاطلاع على قائمة حديثة تضم جميع المناطق الخاصة بالمنظمة البحرية الدولية على موقع المنظمة البحرية الدولية (<http://www.imo.org>) - انظر فوق البيئة البحرية، ثم المناطق الخاصة).

31. نظرًا لأن معايير تصريف النفايات الناتجة عن السفن تكون أكثر صرامة في المناطق الخاصة، فقد لا تفي السفن التي تبحر في تلك المناطق بهذه المعايير وبالتالي تكون مضطرة إلى تسليم نفاياتها إلى مرافق الاستقبال في الموانئ. لذلك ينبغي على الدول وسلطات الموانئ مراعاة أهمية الامتثال في هذه المناطق الخاصة.

32. ينبغي مراعاة أنه خارج المناطق الخاصة ضمن المرفق الخامس من اتفاقية ماربول، يمكن تفريغ مخلفات البضائع التي لا تُعد ضارة بالبيئة البحرية في البحر بشكل قانوني بشروط محددة. ومع ذلك، نظرًا لأن البحر الأبيض المتوسط هو منطقة خاصة ضمن المرفق الخامس من اتفاقية ماربول، لا يمكن تفريغ مخلفات البضائع غير المضرة بالبيئة البحرية (الموجودة أيضًا في مياه الغسيل) في البحر إلا إذا:

- a. كان كل من ميناء المغادرة وميناء الوصول التالي يقعان داخل المنطقة الخاصة ولن تمر السفينة خارج المنطقة الخاصة بين هذين الميناءين (اللائحة 6.1.2.2 في المرفق الخامس من اتفاقية ماربول)؛
- b. وفي حالة عدم توافر مرافق استقبال كافية في تلك المنافذ (اللائحة 6.1.2.3 في المرفق الخامس من اتفاقية ماربول).

33. ومن أجل حماية البيئة البحرية، من المهم أن تضمن حكومات البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط توافر مرافق استقبال كافية في الموانئ لجمع مخلفات الشحن وفقًا للمرفق الخامس من اتفاقية ماربول، وأن تخطر بوجود هذه المرافق في قاعدة بيانات النظام العالمي المتكامل لمعلومات الشحن التابع للمنظمة البحرية الدولية (GISIS)، انظر أيضًا القسم 2.2.3).

الجدول 2: ملخص للقيود المفروضة على تصريف القمامة في البحر بموجب اللوائح 4 و5 و6 من المرفق الخامس من اتفاقية ماربول والفصل 5 من الجزء 2.أ من المدونة القطبية (المصدر: المنظمة البحرية الدولية)

| نوع القمامة ¹ | جميع السفن باستثناء المنصات ⁴ | |
|---|---|--|
| | اللائحة 4 خارج المناطق الخاصة (المسافات من أقرب أرض) | اللائحة 6 داخل المناطق الخاصة (المسافات من أقرب أرض أو أقرب جرف جليدي) |
| فضلات الطعام المفتتة أو المطحونة ² | ≤ 3 نانومترا، في الطريق ويقدر ما يمكن عمليًا | ≤ 12 نانومتر، في الطريق ويقدر ما يمكن عمليًا ³ |
| فضلات الطعام غير المفتتة أو المطحونة | ≤ 12 نانومتر، في الطريق ويقدر ما يمكن عمليًا | التصريف محظور |
| مخلفات الشحن ⁵ غير الموجودة في ماء الغسيل ⁶ | ≤ 12 نانومتر، في الطريق ويقدر ما يمكن عمليًا | التصريف محظور |
| مخلفات الشحن ⁵ الموجودة في ماء الغسيل ⁶ | ≤ 12 نانومتر، في الطريق ويقدر ما يمكن عمليًا (وفقًا للشروط المنصوص عليها في المادة 6.1.2 والفقرة 5.2.1.5 من الجزء 2-أ من المدونة القطبية) | التصريف محظور |
| مواد التنظيف والمواد المضافة ⁶ الموجودة في ماء غسيل البضائع | ≤ 12 نانومتر، في الطريق ويقدر ما يمكن عمليًا (وفقًا للشروط المنصوص عليها في المادة 6.1.2 والفقرة 5.2.1.5 من الجزء 2-أ من المدونة القطبية) | التصريف محظور |
| مواد التنظيف والمواد المضافة ⁶ الموجودة في ماء غسيل سطح السفينة والأسطح الخارجية | التصريف مسموح | التصريف مسموح |

| نوع القمامة ¹ | جميع السفن باستثناء المنصات ⁴ | | اللائحة 5 |
|---|---|---------------|--|
| | اللائحة 4 | اللائحة 6 | المنصات البحرية التي تقع على بعد أكثر من 12 نانومتر من أقرب أرض والسفن عندما تكون بجانبها أو في نطاق مسافة 500 متر منها المنصات ⁴ |
| جثث الحيوانات (يجب تقسيمها أو معالجتها بطريقة أخرى لضمان أن الجثث سوف تغرق على الفور) | يجب أن تكون في الطريق وبعيداً عن أقرب أرض بأقصى ما يمكن. يجب أن تكون على بعد أكبر من 100 نانومتر وعند أقصى عمق للمياه | التصريف محظور | التصريف محظور |
| جميع المخلفات الأخرى بما في ذلك البلاستيك والحبال الاصطناعية وأدوات الصيد وأكياس القمامة البلاستيكية ورماد المحارق وخبث المعادن وزيت الطهي والكروم العائم ومواد التبيطين والتغليف والورق والخرق والزجاج والمعادن والزجاجات والأواني الفخارية وما شابهها من نفايات | التصريف محظور | التصريف محظور | التصريف محظور |

¹ عند خلط القمامة أو توليها بمواد ضارة أخرى ممنوع تصريفها أو لها متطلبات تصريف مختلفة، تُطبق الشروط الأكثر صرامة.

² يجب أن تكون فضلات الطعام المفتتة أو المطحونة قابلة للمرور عبر شبكة لا يزيد حجمها عن 25 مم.

³ لا يُسمح بتصريف منتجات الطيور المستعملة في منطقة القطب الجنوبي إلا إذا تم ترميدها أو تعقيمها أو معالجتها بطريقة أخرى.

⁴ تشمل المنصات البحرية الواقعة على بعد 12 نانومتر من أقرب أرض والسفن المرتبطة بها جميع المنصات الثابتة أو العائمة التي تعمل في مجال التنقيب أو الاستغلال أو المعالجة المرتبطة بالموارد المعدنية في قاع البحر، وكذلك جميع السفن الموجودة بجانب هذه المنصات أو في نطاق مسافة قدرها 500 متر منها.

⁵ مخلفات البضائع تعني فقط بقايا البضائع التي لا يمكن استعادتها باستخدام الطرق المتوفرة عادة للتفريغ.

⁶ يجب ألا تكون هذه المواد ضارة بالبيئة البحرية.

2.2.3 النظام العالمي المتكامل لمعلومات الشحن التابع للمنظمة البحرية الدولية ((GISIS))

34. من أجل تسهيل نشر المعلومات وتعزيز وصول الجمهور إلى مجموعات جمع البيانات من خلال أمانة المنظمة البحرية الدولية، طورت المنظمة البحرية الدولية قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت بشأن المعلومات المتعلقة بالشحن؛ وهو النظام العالمي المتكامل لمعلومات الشحن 30 ((GISIS)) وتحتوي قاعدة البيانات هذه على معلومات مفتوحة لعامة الناس وقسم منطقة العضو يحتوي على معلومات أكثر تحديداً لا يمكن الوصول إليها إلا لمستخدمي المنظمة البحرية الدولية المسجلين.

35. توفر قاعدة بيانات مرافق الاستقبال في الموانئ (PRFD) المسماة بالنظام العالمي المتكامل لمعلومات الشحن بيانات عن المرافق المخصصة لاستقبال جميع فئات النفايات الناتجة عن السفن. بينما يُسمح للجمهور بالدخول المجاني (بعد تسجيل أولي بسيط) إلى جميع المعلومات على أساس العرض فقط، يمكن فقط للدول الأطراف المعنية تحديث البيانات الخاصة بمرافق الاستقبال عبر كلمة

مرور تسجيل الدخول. وتهدف قاعدة البيانات إلى تحسين معدل الإبلاغ عن أوجه القصور المزعومة في مرافق الاستقبال حتى يمكن معالجة المشكلة بفعالية أكبر.

36. كما يُطلب من الأطراف المشاركة في اتفاقية ماربول أيضاً توصيل المعلومات المتعلقة بمرافق الاستقبال في الموانئ المتاحة في موانئهم إلى قاعدة بيانات مرافق الاستقبال في الموانئ.

2.3 إطار العمل التنظيمي الإقليمي

توجيه (EU) 2019/883 حول مرافق الاستقبال في الموانئ لتسليم النفايات الناتجة عن السفن

2.3.1 المقدمة

37. اعتمد الاتحاد الأوروبي في عام 2000 أداة تنظيمية محددة تتناول قضية منع تلوث البيئة البحرية الذي تسببه النفايات الناتجة عن السفن. والغرض من توجيه المفوضية الأوروبية رقم EC/59/2000 الخاص بمرافق الاستقبال في الموانئ للنفايات الناتجة عن السفن ومخلفات البضائع هو الحد من تصريف النفايات الناتجة عن السفن ومخلفات البضائع في البحر، وخاصة التصريفات غير المشروعة، الناتجة عن السفن التي تستخدم الموانئ في الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تحسين مدى توافر مرافق الاستقبال في الموانئ للمخلفات الناتجة عن السفن ومخلفات البضائع وتطوير استخدامها، مما يؤدي بدوره إلى زيادة حماية البيئة البحرية. على الرغم من أن الغرض من التوجيه EC/59/2000 يشبه الهدف الرئيسي لاتفاقية ماربول، إلا أن هناك بعض الاختلافات فيما يتعلق بمتطلباتهما الرئيسية (انظر النظرة العامة في الجدول 3). تم اعتماد توجيه (EU) 2019/883 الجديد الخاص بمرافق الاستقبال في الموانئ في 9 من نيسان/أبريل عام 2019، والذي يلغي توجيه المفوضية الأوروبية رقم EC/59/2000، وينص على بعض التغييرات التنظيمية المهمة.

38. ينطبق التوجيه (EU) 2019/883 على جميع السفن (بما في ذلك سفن الصيد والسفن السياحية ولكن باستثناء أي سفينة حربية أو السفن البحرية المساعدة أو سفينة أخرى مملوكة أو تديرها أي دولة وتستخدم في الخدمة الحكومية غير التجارية فحسب)، أيًا كان علمها أو ميناء الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي الذي سترسو به أو تعمل بداخله، وينطبق كذلك على جميع موانئ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي عادة ما تزورها هذه السفن.

2.3.2 العناصر الرئيسية

39. المتطلبات الرئيسية للتوجيه (EU) 2019/883:

- التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بضمان توفير مرافق الاستقبال الكفاء في الموانئ لتلبية احتياجات السفن التي عادة ما تزور الميناء، دون التسبب في تأخير لا داعي له. من أجل السماح بإدارة النفايات الناتجة عن السفن بطريقة سليمة بيئيًا وتسهيل إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ضمان جمع النفايات بشكل منفصل من السفن، مع مراعاة فئات النفايات المحددة في اتفاقية ماربول؛
- يتعين على الموانئ تطوير وتنفيذ خطة استقبال ومعالجة النفايات (WRHP)، عقب إجراء مشاورات مع جميع الأطراف المعنية، وخاصة مستخدمي الميناء. يتم تقييم هذه الخطط واعتمادها بواسطة السلطة المختصة التابعة للدولة العضو في الاتحاد الأوروبي؛
- يتعين على ربان السفينة ملء نموذج إشعار بالنفايات وإرساله في الوقت المحدد (24 ساعة على الأقل قبل ميعاد الوصول)، لإبلاغ المرفأ حول نوايا السفينة فيما يتعلق بتسليم النفايات الناتجة عن السفينة ومخلفات البضائع؛
- وعند التسليم، يقوم متعهدو مرافق الاستقبال في الموانئ أو سلطات الميناء بإصدار إيصال تسليم النفايات، ويجب أن يتم الإبلاغ عن هذه المعلومات إلكترونياً بواسطة ربان السفينة؛
- إيصال إلزامي لجميع النفايات الناتجة عن السفن. ومع ذلك، هناك إمكانية ألا توصل السفينة النفايات إذا كانت لديها سعة تخزين مخصصة وكافية إلى أن تصل السفينة إلى ميناء التسليم التالي؛
- تنفيذ نظام لاسترداد التكاليف يطبق مبدأ "تغريم الملوّث" من خلال تطبيق رسوم على النفايات، مما يُمثل حافزاً للسفن على عدم تصريف النفايات الناتجة عن السفن في البحار. يلزم وجود نظام رسوم غير مباشرة بنسبة 100% لنفايات السفن (النفايات المنصوص عليها في المرفق الخامس من اتفاقية ماربول، بخلاف بقايا البضائع). لتوفير دافع قوي لتسليم النفايات، لن يتم فرض أي رسوم مباشرة على هذه النفايات، لكفالة حق التسليم دون دفع أي رسوم إضافية على أساس حجم النفايات التي يتم تسليمها. الاستثناء الوحيد هو عندما يتجاوز حجم النفايات التي يتم تسليمها الحد الأقصى لسعة التخزين المخصصة المذكورة في نموذج الإشعار المسبق؛ في هذه الحالة، يمكن فرض رسوم إضافية مباشرة لضمان أن التكاليف المتعلقة بتلقي هذه الكمية الاستثنائية من النفايات لا تكون عبئاً غير متناسب على نظام استرداد التكاليف في الميناء؛
- إنشاء مخطط إنفاذ تضمن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمقتضاه احتمالية خضوع أي سفينة للتفتيش. يتعين على كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي إجراء عمليات تفتيش للسفن التي ترسو في موانئها بما يعادل 15% على الأقل من العدد الإجمالي للسفن الفردية التي ترسو في موانئها سنوياً. يتم تطبيق نهج قائم على المخاطر في عمليات التفتيش، وفقاً للمعلومات الواردة من الإشعار المسبق المتعلق بالنفايات وإيصال النفايات التي يتم الإبلاغ عنها إلكترونياً وتبادلها.

40. يوفر توجيه (EU) 2019/883 أيضًا إرشادات حول ما يمكن اعتباره مرفق استقبال "مناسب" للميناء:

"التحقيق الكفاءة، تكون مرافق الاستقبال قادرة على استقبال أنواع وكميات النفايات الناتجة عن السفن ومخلفات الشحن الصادرة عن السفن التي تستخدم ذلك الميناء عادة، مع مراعاة الاحتياجات التشغيلية لمستخدمي الميناء وحجم الميناء وموقعه الجغرافي ونوع السفن التي ترسو على ذلك الميناء والإغفاءات المنصوص عليها في المادة 9."

41. يتضمن توجيه (EU) 2019/883 أيضًا خمسة مرفقات:

(a) يوفر المرفق 1 نظرة عامة على العناصر التي سيتم تناولها في خطة استقبال النفايات ومعالجتها في الميناء؛
(b) يوفر المرفق 2 تنسيقًا قياسيًّا لنموذج الإخطار المسبق لتسليم النفايات إلى مرافق الاستقبال في الموانئ؛

(c) يوفر الملحق 3 تنسيقًا قياسيًّا لإيصال تسليم النفايات؛

(d) يوفر الملحق 4 نظرة عامة على فئات التكاليف وصافي الإيرادات المتعلقة بتشغيل مرافق الاستقبال في الموانئ وإدارتها
(e) يوفر الملحق 5 تنسيقًا لشهادة إعفاء وفقًا للمادة 9 (الإعفاء للسفن التي ترسو بصورة متكررة).

الجدول 3: نظرة عامة على الاختلافات الرئيسية بين اتفاقية ماربول وتوجيه (EU) 2019/883 فيما يتعلق بمتطلبات مرافق استقبال النفايات:

| تعريفات: | اتفاقية ماربول | توجيه (EU) 2019/883 |
|---------------------------------------|---|--|
| تعريفات: | على الرغم من أن كلاً من اتفاقية ماربول وتوجيه (EU) 2019/883 يحتويان على عدة تعريفات للنفايات والمخلفات، إلا أن التعريفات لا تُستخدم على نحو مشترك، وهو ما يؤدي أحيانًا إلى فهم مختلف. | توجيه (EU) 2019/883 |
| توفير مرافق استقبال كافية في الموانئ: | من متطلبات اتفاقية ماربول | من متطلبات توجيه (EU) 2019/883 |
| ضمان الجمع المنفصل | لا توجد متطلبات في اتفاقية ماربول | من متطلبات توجيه (EU) 2019/883 |
| المعالجة التحويلية والنهائية: | لا توجد متطلبات في اتفاقية ماربول | تتم المعالجة أو إعادة التدوير أو استعادة الطاقة أو التخلص وفقًا لتشريعات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالنفايات |
| خطط نفايات الموانئ: | ليست مطلوبة بموجب اتفاقية ماربول على الرغم من تشجيع إرشادات المنظمة البحرية الدولية لها ³¹ | يتم تطويرها وتنفيذها لكل ميناء. يرد المحتوى المطلوب للخطة في المرفق 1 لتوجيه (EU) 2019/883 |
| التسليم الإلزامي لنفايات السفينة: | ليس مطلوبًا بموجب اتفاقية ماربول، باستثناء أنواع معينة من بقايا البضائع ومياه الغسيل (المرفق الثاني لاتفاقية ماربول) | التسليم الإلزامي لجميع النفايات الموجودة على متن السفن، إلا في حالة وجود سعة تخزين مخصصة كافية |
| الإشعار المسبق بالنفايات: | ليس مطلوبًا بموجب اتفاقية ماربول، على الرغم من تشجيع إرشادات المنظمة البحرية الدولية لها ⁴ | مطلوب بموجب توجيه (EU) 2019/883، بما في ذلك استخدام التنسيق الموحد (المرفق 2) |
| إيصال تسليم النفايات: | ليست مطلوبة بموجب اتفاقية ماربول على الرغم من تشجيع إرشادات المنظمة البحرية الدولية لها ³² | مطلوب بموجب توجيه (EU) 2019/883، بما في ذلك استخدام التنسيق الموحد (المرفق 3) |
| أنظمة استرداد التكاليف: | ليست مطلوبة بموجب اتفاقية ماربول على الرغم من تشجيع إرشادات المنظمة البحرية الدولية لها ³³ | مطلوب بموجب توجيه (EU) 2019/883: يتم دفع تكلفة مرافق الاستقبال في الموانئ، بما في ذلك الجمع والمعالجة، بموجب رسم يُفرض على السفن. يوفر نظام استرداد التكاليف حافزًا لعدم التصريف في البحر. لزيادة الشفافية، يتم احتساب الرسوم بناءً على التكاليف والإيرادات المدرجة في المرفق 4. |
| إغفاءات السفن التي ترسو بكثرة: | لا تنص عليها اتفاقية ماربول | ينص عليه توجيه (EU) 2019/883 للسفن المشاركة في حركة المرور المجدولة والتي ترسو في الموانئ بصورة متكررة ومنظمة، والتي يكون |

| | |
|----------------|---|
| اتفاقية ماربول | توجيه (EU) 2019/883 |
| | لديها ترتيب لضمان تسليم النفايات ودفع الرسوم في الميناء على طول طريق السفينة (بما في ذلك استخدام شهادة إعفاء موحدة في المرفق 5) |

الجدول 4: نظرة عامة على التعديلات الرئيسية التي أجريت على التوجيه (EU) 2019/883 (مقارنة بالتوجيه (EC/59/2000).

| المادة | الموضوع | التعديل |
|--------|---------------------------------------|--|
| 2 | تعريفات | <ul style="list-style-type: none"> • "النفايات الناتجة عن السفن": يعني جميع النفايات، بما في ذلك بقايا البضائع، والتي تنتج أثناء خدمة السفينة أو أثناء عمليات التحميل والتفريغ والتنظيف، وتدرج في نطاق المرفقات الأول والثاني والرابع والخامس والسادس لاتفاقية ماربول، بالإضافة إلى النفايات المصيدة سلبياً. • يعني مصطلح "النفايات المصيدة سلبياً" النفايات المُجمعة في الشباك أثناء عمليات الصيد • "السفن السياحية" يعني سفينة من أي نوع يبلغ طول هيكلها 2.5 متر أو أكثر، بغض النظر عن وسائل الدفع، والتي تكون مخصصة للأغراض الرياضية أو الترفيهية، ولا تشارك في التجارة |
| 3 | النطاق | <p>ينطبق توجيه (EU) 2019/883 على ما يلي:</p> <p>(أ) جميع السفن، بصرف النظر عن العلم المرفوع عليها، التي ترسو في أحد موانئ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو تعمل فيه، باستثناء السفن العاملة في الخدمات ذات الصلة بالميناء 34، وأي سفينة حربية أو مساعدة بحرية أو سفينة أخرى مملوكة للدولة أو مُشغلة من خلالها، ولا تُستخدم حالياً إلا على أساس حكومي غير تجاري؛</p> <p>(ب) جميع موانئ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تزورها عادة السفن التي تدخل في نطاق النقطة (أ).</p> <p>قد تقرر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي استبعاد المتطلبات المتعلقة بالإخطار المسبق بالنفايات وتسليم نفايات السفينة وأنظمة استرداد التكاليف في مناطق الإرساء.</p> <p>تتضمن هذه المادة أيضاً الاستثناءات الخاصة بالدول غير الساحلية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.</p> |
| 4 | توفير مرافق استقبال في الموانئ | <p>يجب على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ضمان توافر مرافق استقبال كافية في الموانئ، مع مراعاة احتياجات مستخدمي الميناء.</p> <p>يتعين على مرافق الاستقبال في الموانئ ضمان الجمع المنفصل لنفايات السفينة من أجل تسهيل إعادة الاستخدام وإعادة التدوير. من أجل تسهيل هذه العملية، قد تقوم مرافق الاستقبال في الموانئ بجمع أجزاء النفايات المنفصلة وفقاً لفئات النفايات المحددة في اتفاقية ماربول وإرشاداتها.</p> |
| 5 | خطط استقبال النفايات ومعالجتها (WRHP) | <ul style="list-style-type: none"> • يجب توافر خطط مناسبة لاستقبال النفايات ومعالجتها وتنفيذها بالنسبة لكل ميناء • يتم تطوير خطط استقبال النفايات ومعالجتها في أعقاب مشاورات مستمرة مع الأطراف المعنية، وخصوصاً مع مستخدمي الموانئ أو ممثليهم، وكذلك السلطات المحلية المختصة عند الاقتضاء، ومشغلي مرافق الاستقبال في الموانئ، والمنظمات التي تنفذ التزامات المسؤولية الموسعة عن المنتجين وممثلي المجتمع المدني. • يجب إجراء تلك المشاورات أثناء الصياغة الأولية للخطط وبعد اعتمادها، لا سيما عند حدوث تغييرات كبيرة. |
| 6 | الإخطار | <p>يجب الإبلاغ عن معلومات النفايات إلكترونياً في نظام المعلومات والرصد والإنفاذ في الاتحاد الأوروبي³⁵</p> |
| 7 | تسليم النفايات الناتجة عن السفن | <p>يقوم ربان السفينة التي ترسو في أحد موانئ الاتحاد الأوروبي، قبل مغادرة الميناء، بتسليم جميع نفاياتها المحمولة على متنها إلى مرفق الاستقبال في الميناء وفقاً لقواعد التصريف ذات الصلة المنصوص عليها في اتفاقية ماربول. لا ينطبق هذا المطلب على الموانئ الصغيرة ذات المرافق غير المؤهلة أو الموجودة في أماكن بعيدة (بشرط أن تكون الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي التي توجد بها هذه الموانئ قد أخطرت تلك الموانئ إلكترونياً).</p> |

| المادة | الموضوع | التعديل |
|--------|------------------------|--|
| | | <p>عند التسليم، يجب على مشغل مرفق الاستقبال في الميناء أو سلطة الميناء الذي تم تسليم النفايات فيه إكمال إيصال استلام النفايات (في الملحق 3) وإصداره وتقديمه إلى السفينة دون تأخير غير مبرر.</p> <p>يجب على المشغل أو الوكيل أو ربان السفينة³⁶ قبل المغادرة، أو بمجرد استلام إيصال استلام النفايات، الإبلاغ إلكترونياً عن المعلومات الواردة فيه في نظام المعلومات والرصد والإنفاذ في الاتحاد الأوروبي.</p> <p>لضمان توفير ظروف موحدة لتنفيذ الاستثناء على أساس سعة تخزين مخصصة كافية، تُمنح للجنة صلاحيات تنفيذية لتحديد الطرق الواجب استخدامها لحساب سعة التخزين المخصصة على متن السفينة.</p> <p>إذا تعذر إنشاؤها بناءً على المعلومات المتاحة، بما في ذلك المعلومات المتوفرة إلكترونياً في نظام المعلومات والرصد والإنفاذ في الاتحاد الأوروبي أو في النظام العالمي المتكامل لمعلومات الشحن التابع للمنظمة البحرية الدولية، والتي تفيد بوجود مرافق استقبال كافية في ميناء الرسو التالي، أو أن هذا الميناء غير معروف، ينبغي أن تطلب الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي من السفينة تسليم جميع النفايات التي لا يمكن استلامها ومعالجتها على نحو ملائم في ميناء الرسو التالي قبل المغادرة.</p> |
| 8 | أنظمة التكاليف استرداد | <p>يجب على الدول الأعضاء ضمان تغطية تكاليف تشغيل مرافق الاستقبال في الموانئ لاستقبال النفايات الناتجة عن السفن ومعالجتها، باستثناء مخلفات البضائع، من خلال تحصيل رسوم من السفن. تشمل هذه التكاليف العناصر المدرجة في المرفق 4 (فئات التكاليف وصافي الإيرادات المتعلقة بتشغيل وإدارة مرافق الاستقبال في الموانئ، بما في ذلك التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة وصافي الإيرادات)</p> <p>لا تقدم نظم استرداد التكاليف أي حافز للسفن لتصريف نفاياتها في البحر. وتحققاً لهذه الغاية، ستطبق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المبادئ التالية في تصميم أنظمة استرداد التكاليف وتشغيلها في الموانئ:</p> <p>(أ) يجب على السفن دفع رسوم غير مباشرة، بصرف النظر عن إيصال النفايات إلى مرفق الاستقبال في الموانئ؛</p> <p>(ب) يجب أن تغطي الرسوم غير المباشرة التكاليف الإدارية غير المباشرة، بالإضافة إلى جزء كبير من تكاليف التشغيل المباشرة، على النحو المحدد في المرفق 4. يمثل الجزء الأكبر من تكاليف التشغيل المباشرة نسبة لا تقل عن 30% من إجمالي التكاليف المباشرة للتسليم الفعلي للنفايات خلال السنة السابقة. يمكن أيضاً مراعاة التكاليف المرتبطة بحجم حركة المرور المتوقع للعام المقبل؛</p> <p>(ج) من أجل توفير دافع قوي لتسليم النفايات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماربول، وذلك بخلاف مخلفات البضائع، لن يتم فرض أي رسوم مباشرة على هذه النفايات، من أجل كفالة حق تسليم النفايات دون فرض أي رسوم إضافية بناءً على حجم النفايات التي يتم تسليمها، فيما عدا الحالات التي يكون فيها حجم النفايات التي يتم تسليمها يتجاوز الحد الأقصى لسعة التخزين المخصصة والمُشار إليها بالشكل الوارد في المرفق 2 لتوجيه (EU) 2019/883. يجب تغطية النفايات المصيدة سلبياً بهذا النظام، بما في ذلك حق التسليم؛</p> <p>(د) ولتفادي أن يتحمل مستخدمو الموانئ وحدهم تكاليف الجمع والمعالجة الخاصة بالنفايات التي يتم صيدها بشكل سلبي، ستغطي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حسب الاقتضاء، تلك التكاليف من الإيرادات الناتجة عن أنظمة التمويل البديلة والاتحاد، بما في ذلك خطط إدارة النفايات والتمويل الأوروبي أو الوطني أو الإقليمي المتوفر؛</p> <p>(هـ) لتشجيع تسليم المخلفات الناتجة عن غسل الخزانات التي تحتوي على مواد عاتمة عالية اللزوجة، يجوز أن تنص الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على توفير حوافز مالية مناسبة من أجل تسليمها؛</p> <p>(و) لا تشمل الرسوم غير المباشرة النفايات الناتجة عن نُظْم تنظيف الغاز العادم، والتي يجب تغطية تكاليفها بناءً على أنواع النفايات التي يتم تسليمها وكمياتها؛</p> |

| المادة | الموضوع | التعديل |
|--------|------------------|--|
| | | <p>والجزء الذي لا تغطيه الرسوم من التكاليف المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب)، إن وجد، ستقوم السفينة بتغطيته على أساس أنواع النفايات التي يتم تسليمها بالفعل وكمياتها</p> <p>يمكن التمييز بين الرسوم وفقاً للأسس التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - فئة السفينة ونوعها وحجمها؛ - توفير الخدمات للسفن خارج ساعات العمل العادية في الميناء؛ أو - الطبيعة الخطرة للنفايات. <p>يتم تخفيض الرسوم وفقاً للأسس التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نوع التجارة التي تعمل فيها السفينة، خاصة عندما تكون السفينة منخرطة في التجارة التي تعتمد على النقل البحري قصير المسافات؛ أو - تصميم السفينة ومعدات تشغيلها التي تدل على أن السفينة تنتج كميات أقل من النفايات وتدير نفاياتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئياً. |
| 9 | الإعفاءات | <p>قد تقرر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إعفاء إحدى السفن التي ترسو في موانئها من الإخطار المسبق عن النفايات (المادة 6)، والتسليم الإلزامي للنفايات (المادة 7) ودفع رسوم النفايات (المادة 8)، عندما تقي السفينة بمتطلبات معينة تتعلق بتكرار الرسو في الميناء وانتظامه، فإن الترتيب يضمن تسليم النفايات ودفع رسومها في ميناء على طول طريق السفينة.</p> |
| 10 | عمليات التفتيش | <p>يجب على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التأكد من خضوع أي سفينة للتفتيش من أجل التحقق من امتثالها لمتطلبات توجيه (EU) 2019/883.</p> |
| 12 | التزامات التفتيش | <p>يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إجراء عمليات تفتيش للسفن التي ترسو في موانئها بما يعادل 15% على الأقل من العدد الإجمالي للسفن الفردية التي ترسو في الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي سنوياً. يُحسب إجمالي عدد السفن الفردية التي ترسو في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كمتوسط عدد السفن الفردية على مدى السنوات الثلاث السابقة، على النحو الوارد من خلال نظام المعلومات والرصد والإنفاذ.</p> <p>يجب أن تمثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لعدد عمليات التفتيش عن طريق اختيار السفن على أساس آلية الاستهداف القائمة على المخاطر في الاتحاد الأوروبي، والتي يسهلها الإبلاغ الإلكتروني وتبادل المعلومات الواردة من الإخطار المسبق بالنفايات وإيصال النفايات.</p> |

3 تخطيط مرافق الاستقبال في الموانئ وتوفيرها

3.1 مقدمة

42. لضمان توفير بنية تحتية كافية ومعقولة التكلفة لإدارة نفايات الموانئ، سواء كان ذلك لجمع النفايات الناتجة عن السفن و/أو تخزينها و/أو معالجتها، يجب مراعاة العديد من خطوات التخطيط وتقييم المعلومات. على الرغم من أن تخطيط البنية التحتية لإدارة النفايات يبدو منطقيًا ومفيدًا بشكل خاص في الموانئ الكبيرة والصناعية، إلا أن تطبيقها على الموانئ الأصغر وموانئ الصيد والمرافئ يكون بنفس القدر من الأهمية.

43. فيما يلي العناصر الرئيسية التي يجب معالجتها:

- تخطيط البنية التحتية لنفايات الموانئ؛
- جمع البيانات والمعلومات؛
- تقييم المعلومات؛ و
- القرارات المتعلقة بنوع مرافق الاستقبال في الموانئ.

44. نظرًا لأن عملية جمع النفايات الناتجة عن السفن ومعالجتها يُفضّل تضمينها في إستراتيجية إدارة طموحة أوسع وجيدة التطوير وتهدف إلى إدارة سليمة بيئيًا للنفايات تكون مرتبطة بالاقتصاد المستدام والدائري، فمن المهم للغاية أن يتم تقييم هذا الجانب بدقة.

3.2 تخطيط البنية التحتية لإدارة نفايات الموانئ، بما في ذلك دمج النفايات الناتجة عن السفن في إستراتيجية أوسع لإدارة النفايات

3.2.1 تخطيط البنية التحتية لإدارة نفايات الموانئ

45. يُعد التخطيط السليم للبنية التحتية لإدارة النفايات بطريقة معقولة التكلفة أمرًا في غاية الأهمية من أجل تسهيل احتياجات السفن التي ترسو في الميناء. بالإضافة إلى ذلك، من الأفضل أن يتم دمج هذه البنية التحتية لإدارة النفايات في إستراتيجية تهدف إلى الإدارة السليمة للنفايات البيئية وترتبط باقتصاد مستدام ودائري.

46. عند التخطيط للبنية التحتية لإدارة النفايات في منطقة الميناء بشكل عام أو في مرافق الاستقبال في الموانئ المخصصة لنفايات السفينة على وجه التحديد، ينبغي مراعاة أنه يمكن أن تكون الموانئ مختلفة للغاية بسبب مجموعة واسعة من الخصائص المتغيرة:

- الموقع الجغرافي، بما في ذلك تأثير المناطق الخاصة (التي تنطوي على معايير تصريف أكثر صرامة في البحر) و/أو التأثيرات الموسمية (مثل زيادة السياحة)؛
- حجم الميناء؛

- أنواع حركة المرور (الحركة التجارية، وصيد الأسماك، والترفيه، والحركة البحرية، والدعم البحري، إلخ)؛
- أنواع البضائع التي يتم تداولها في الميناء؛
- عدد السفن التي ترسو في الميناء؛
- حجم السفن التي ترسو في الميناء؛
- هيكل الموانئ وحوكمتها؛
- وجود التجمعات الصناعية في الميناء؛
- القدرة الحالية لجمع النفايات وتخزينها ومعالجتها؛ و
- وجود مناطق مكتظة في الميناء أو في المنطقة المجاورة مباشرة.

47. كما يجب مراعاة العناصر المحددة المتعلقة بالسفن التي تؤثر على تسليم النفايات الناتجة عن السفن. كما أشارت دراسة الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية حول "إدارة أنواع النفايات الناتجة عن السفن على متنها"³⁷، يمكن للسفن أن تختار معالجة النفايات على متنها - وعند الامتثال للمعايير - تصريف النفايات السائلة في البحر بشكل قانوني. فيما يلي الأمثلة الشائعة:

- معالجة الماء المتجمع في فاصل النفط عن الماء والتصريف اللاحق للزيت المفصول في مرافق الاستقبال في الموانئ وللماء في البحر؛
- تتم معالجة مياه الصرف الصحي بطرق مختلفة ويمكن تصريفها في البحر إذا كانت معالجة جيدًا؛

- يمكن تفتيت نفايات الطعام أو تمزيقها أو تمريرها عبر مطحنة ثم التخلص منها في البحر أو تجميعها في صناديق وتسليمها إلى مرافق الاستقبال في الموانئ؛
- ويتم تصريف مياه الغسيل التي تحتوي على أنواع معينة من بقايا البضائع في البحر.

48. ومن ثمَّ من الواضح أن الحاجة إلى مرافق استقبال كافية في الموانئ، بما في ذلك مرافق التخلص النهائي من النفايات، تتحدد من خلال احتياجات مستخدمي الميناء بشكل أساسي. وبما أن احتياجاتهم ستكون مختلفة تماماً في الموانئ المختلفة، فإن توفير مرافق استقبال كافية في الموانئ وخيارات التخلص من النفايات يتطلب تخطيطاً وتصميماً جيدين.

49. لا يمكن الموانئ توفير مرافق استقبال كافية للمستخدمين دون تقييم دقيق لاحتياجاتهم. ونتيجة لذلك، يُعد تطوير إجراء تقييم نفايات الميناء أو خطة الإدارة أمراً حيوياً. تُعد السفن بمثابة العملاء بالنسبة للميناء، وتلبي احتياجات السفينة أثناء وجودها في الميناء بمثابة "خدمة عملاء" بسيطة.

50. من المتفق عليه عموماً أن تخطيط إدارة نفايات الموانئ يهدف إلى تحديد العناصر المشتركة التي يجب على جميع الموانئ مراعاتها عند تخطيط البنية التحتية لإدارة النفايات، بغض النظر عن حجم الميناء ونوعه أو أنواع النفايات المستقبلية. فيما يلي العناصر الرئيسية خلال مرحلة التخطيط:

- جمع البيانات والمعلومات؛
 - تقييم هذه البيانات؛ و
 - القرارات المتعلقة بنوع مرافق الاستقبال في الميناء.
51. ويرد شرح لكل خطوة من هذه الخطوات بالتفصيل في الأقسام التالية.

3.2.1.1 جمع البيانات والمعلومات

52. تتمثل الخطوة الأولى الأساسية في مرحلة التخطيط لمرافق الاستقبال في الموانئ في جمع البيانات والمعلومات الموثوقة حول الوضع الحالي في الميناء، وتُستكمل بنظرة عامة على إطار العمل التنظيمي المعمول به. يجب أن تشمل البيانات والمعلومات الرئيسية المُجمَّعة ما يلي:

- البيانات/المعلومات المتعلقة بالميناء:
 - الخصائص الجغرافية؛
 - حركة المرور المائية؛
 - المحطات وتدفقات البضائع؛
 - التجمعات الصناعية في الميناء؛
 - التوقعات بشأن حركة المرور المتوقعة في المستقبل القريب ومتوسط الأجل؛
 - متطلبات السلامة (مثل محطات الغاز الطبيعي المسال)؛
- البيانات/المعلومات المتعلقة بالسفن:
 - عدد السفن التي ترسو في الميناء وأنواعها (الناقلات التجارية/غير التجارية، وناقلات الكيماويات/النفط، وسفن الركاب، وسفن صيد الأسماك، والسفن الترفيهية، إلخ)؛
 - التوقعات الخاصة بالمستقبل القريب ومتوسط الأجل؛
 - متطلبات السلامة (مثل الغاز الطبيعي المسال)؛
- البيانات/المعلومات المتعلقة بأنواع النفايات الناتجة عن السفن وكمياتها:
 - نظرة عامة على أنواع وكميات النفايات والمخلفات الناتجة عن السفن المستقبلية حالياً؛
 - تقديرات أنواع وكميات النفايات والمخلفات الناتجة عن السفن التي يُتوقع تسليمها في المستقبل القريب ومتوسط الأجل، مع مراعاة التغيرات المحتملة لحركة المرور؛
 - تدفقات النفايات في الميناء التي تنشأ من خلال أنشطة أخرى (الصناعة البرية، وشحن وتفريغ البضائع ومناولتها، وما إلى ذلك)؛
- البيانات/المعلومات المتعلقة بمعالجة النفايات:
 - خيارات التخلص من النفايات بما في ذلك التخزين المؤقت والمعالجة المسبقة للنفايات الناتجة عن السفن والمخلفات المتاحة بالفعل في منطقة الميناء والمناطق المجاورة لها؛
 - الحاجة المحتملة إلى تخزين إضافي للنفايات، وقدرة المعالجة الأولية والتخلص والبنية التحتية؛

- إطار العمل التنظيمي المعمول به:
 - نظرة عامة على المتطلبات القانونية المعمول بها (الوطنية والمحلية) بشأن إدارة النفايات بشكل عام والنفايات الناتجة عن السفن تحديداً؛
 - نظرة عامة على العناصر الرئيسية للإستراتيجية الشاملة لإدارة النفايات.

53. وفقاً لإرشادات المنظمة البحرية الدولية لعام 2017 "إرشادات تنفيذ المرفق الخامس لاتفاقية ماربول (القرار MEPC.295(71))، يجب على مشغلي السفن والموانئ والمحطات مراعاة ما يلي عند تحديد كميات وأنواع القمامة حسب كل سفينة:

- أنواع القمامة الناتجة عادة؛
 - نوع السفينة وتصميمها؛
 - طريق سير السفينة؛
 - عدد الأشخاص الموجودين على متنها؛
 - مدة الرحلة؛
 - الوقت المنقضي في المناطق التي يكون فيها التصريف في البحر محظوراً أو محدوداً؛
 - والوقت الذي يُقضى في الميناء.
54. رغم أنه قد تكون هناك اختلافات حسب الطريقة التي يتم بها تنظيم الموانئ (خاصة/عامة)، يُرجح أن تكون البيانات والمعلومات المتعلقة بخصائص الميناء متاحة في سلطة الميناء أو الإدارة الحكومية المختصة المسؤولة عن الموانئ. كما يُفترض أن تكون البيانات المتعلقة بأنواع السفن وحركة المرور ودورة البضائع متوفرة هناك.
55. وقد تكون البيانات المتعلقة بأنواع وكميات النفايات الناتجة عن السفن متاحة أيضاً لدى سلطة الميناء، على الرغم من أن بعض سلطات الموانئ لا تسجلها.

56. في حالة تطبيق خطة إخطار مسبق للنفايات الناتجة عن السفن في الميناء، يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بأنواع وأحجام النفايات المفترض تسليمها من السفينة إلى مرفق الاستقبال في الميناء متاحة لدى الطرف المعني الذي يتلقى نموذج الإخطار المسبق من السفينة (في كثير من الحالات يقوم الوكيل بإرسال المعلومات إلى مكتب مدير الميناء). في بعض الموانئ، قد يطلب مقدمو مرافق الاستقبال في الموانئ إخطاراً مسبقاً من السفينة عن نيتها استخدام المرافق، وذلك لأسباب لوجستية³⁸. سيساعد أيضاً تقديم إخطار مسبق إلى مرفق الاستقبال بنوع وكمية النفايات المشمولة باتفاقية ماربول والموجودة على متن السفينة والنوع والكمية المقرر تسليمها، مشغل مرافق الاستقبال في الموانئ بشكل كبير في استلام النفايات مع تقليل أي تأخير لعمليات الميناء العادية المقدمة للسفينة. ومن الممارسات الموصى بها بوجه عام تقديم المعلومات عبر إشعار لمدة 24 ساعة على الأقل، على الرغم من أن المتطلبات المحددة قد تختلف.

57. إذا زارت سفينة ميناء على أساس منظم، فقد يثبت أن الترتيب الدائم مع مرافق الاستقبال في الموانئ هو الأكثر كفاءة. على الرغم من أن تنسيق الإخطار الإلزامي الذي ينص عليه توجيه (2019/883) EU في موانئ الاتحاد الأوروبي مطلوب، إلا أنه يوصى باستخدام نموذج الإخطار المسبق الموحد الخاص بالمنظمة البحرية الدولية من قبل ربان السفن خارج الاتحاد الأوروبي.³⁹ ونحث سلطات الموانئ والوكلاء ومشغلي المرافق على قبول التنسيق الموحد، رغم أن بعض المشغلين قد يطلبون نموذجاً بديلاً.

58. في كثير من الحالات، يُفترض أن تكون مرافق الاستقبال في الموانئ وجهات جمع النفايات الحالية مصدرًا موثوقاً للمعلومات، ليس فقط بشأن كميات وأنواع النفايات التي يتم جمعها بالفعل،⁴⁰ ولكن أيضاً فيما يتعلق بالبنية التحتية الحالية لجمعها ونقلها والتخلص منها. وخاصة عندما يتم تطبيق نظام يتضمن إيصالات تسليم النفايات في الميناء، يجب أن تتوفر بيانات موثوقة عن الأحجام المستلمة وأنواع النفايات والمخلفات الناتجة عن السفن.

59. في حالة عدم توفر هذه البيانات والمعلومات مباشرة، يمكن أيضاً التفكير في استخدام الاستبيانات. ومع ذلك، يوصى بشدة بإجراء مشاورات شاملة للأطراف المعنية في أي حالة.

³⁸ يتوفر مزيد من المعلومات حول هذا المطلب في القسم 4 من المبادئ الإرشادية لضمان كفاية مرافق استقبال النفايات في الموانئ (القرار MEPC.83(44)).

³⁹ المرفق 2 لقرار المنظمة البحرية الدولية Circular MEPC.1/Circ.834/Rev.1. ⁴⁰ وكما يحدث في معظم الحالات، ستستخدم مرافق الاستقبال في الموانئ سجلاً لتسجيل تدفقات النفايات الواردة والصادرة.

3.2.1.2 تقييم المعلومات

60. يجب أن تبدأ أهداف التقييم أولاً بالكشف عن أوجه القصور في الممارسات الحالية، ثم ثانيًا اقتراح التحسينات. كذلك، يجب أن يبحث التقييم في التغييرات المحتملة في البنية التحتية للميناء (مثل المحطات الجديدة)، والعمليات (مثل زيادة حركة المرور) والإدارة (مثل إدخال خطط مالية جديدة).

61. فيما يلي بعض العناصر الأساسية التي يجب معالجتها عند تقييم المعلومات:

| التغيير المحتمل: | التأثير المحتمل: | الاستجابة المحتملة: |
|---|--|---|
| رسو المزيد من السفن (زيادة حركة المرور) | زيادة السفن التي تنقل النفايات | توفر المزيد من قدرة الجمع والتخلص |
| رسو أنواع أخرى من السفن (حركة مرور جديدة) | تسليم أنواع أخرى من النفايات | ضرورة توافر أنواع جديدة من الحاويات |
| توسيع الميناء: دخول محطات جديدة في العمل | وجود المزيد من السفن التي تنقل النفايات، وتسليم أنواع أخرى من بقايا البضائع ومياه الغسيل | ضرورة توفير أنواع إضافية ومحددة من الحاويات/وسائل الجمع |
| مقدمة عن الخطط المالية التي تحفز تقديم الخدمات (مثل أنظمة الرسوم) | وجود المزيد من السفن التي تنقل (مزيدًا من) النفايات | توفر المزيد من قدرة الجمع والتخلص |

62. فيما يلي الأمور الأخرى التي يجب مراعاتها:

- تكاليف الاستثمار والتشغيل المتوقعة المتعلقة بمرافق الجمع والمعالجة الجديدة؛
- وسائل النقل (مثل الشاحنات أو السكك الحديدية أو السفن) التي قد يلزم تكليفها وترخيصها؛
- قد تكون هناك حاجة إلى إبرام اتفاقيات بشأن الجهة التي تنقل النفايات؛
- في حالة وجود إستراتيجية إقليمية، يجب إعداد اتفاقيات دولية (مثل الآثار المترتبة على نقل النفايات العابرة للحدود).

3.2.1.3 القرارات المتعلقة بنوع مرافق الاستقبال في الموانئ

63. بعد تقييم البيانات والمعلومات، سيتعين اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى أنواع إضافية و/أو أنواع أخرى من مرافق الاستقبال في الموانئ من أجل الوصول إلى مستوى الكفاية الضروري أو الحفاظ عليه، وما إذا كانت هناك عمليات إضافية مطلوبة لإدارة النفايات (مثل التخزين والمعالجة).

64. يجب اتخاذ خيارات بخصوص عدة أمور من بينها ما يلي:

- نوع مرافق الاستقبال في الموانئ المطلوبة، بما في ذلك القدرة اللازمة لجمع النفايات والمخلفات الناتجة عن السفن؛
- الجهة التي سوف تستثمر في مرفق الاستقبال وتديره بالإضافة إلى البنية التحتية لمعالجة النفايات.

65. تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه من المفضل تضمين بنية تحتية إضافية لمرافق الاستقبال في الموانئ و/أو معالجة النفايات في إستراتيجية شاملة لإدارة النفايات على النحو المذكور في القسم 3.1.2 من هذه الوثيقة.

66. اختيار نوع مرفق الاستقبال الذي سيتم تشغيله في الميناء له أهمية أساسية. في حين أن مرافق التخلص من النفايات الناتجة عن السفن ستكون دائمًا على الشاطئ، إلا أن معدات التجميع يمكن أن تكون إما متحركة أو على الشاطئ عند إحدى النقاط الإستراتيجية. تتمثل الخيارات في الاختيار بين أنواع مختلفة من مرافق الاستقبال الثابتة والمتنقلة، على الرغم من أنه يمكن تطبيق كليهما في الموانئ الكبيرة. سيكون اختيار موقع هذه المرافق أمرًا بالغ الأهمية وخصوصًا في حالة المرافق الثابتة. في هذه الحالة، يجب تضمين تقييم اختيار الموقع.

67. تتميز مرافق الاستقبال المتنقلة في الموانئ بأن تكلفة الاستثمار فيها بشكل عام تكون أقل من تكلفة المرافق الثابتة، وأنه يمكن تشغيلها بسرعة ومرونة إلى حد ما. وقد تتمثل عيوبها المحتملة في تداخلها في العمليات الأخرى، مثل تحميل/تفريغ البضائع، وتقييد أو منع الوصول إلى المرافق المتنقلة على الأرصفة البحرية، مثل تلك التي يتم فيها التعامل مع المنتجات النفطية أو الغازات المسالة أو المواد السائلة الضارة أو البضائع الخطرة المعبأة.

68. من ناحية أخرى، تتميز المرافق الثابتة بأنها قد تكون قادرة على جمع المزيد من أنواع النفايات (حيث يمكن تصميمها وتجهيزها بطريقة يمكن بها جمع جميع النفايات الناتجة عن السفن)، بحيث يمكن أن يكون لها قدرة أكبر على التجميع والتخزين، وبمكثها جمع عناصر مختلفة، بما في ذلك تخزين ومعالجة أنواع النفايات المختلفة، وحتى النفايات القادمة من المرافق الأرضية. ويتمثل أحد العيوب الكبرى لهذا النوع من المرافق في ارتفاع تكلفة الاستثمار فيه، وحقيقة تواجدها في موقع إستراتيجي يمكن وصول السفن إليه بسهولة.

69. يرد المزيد من المعلومات حول أنواع مرافق الاستقبال في الموانئ في الفصل 4 من هذه الوثيقة.

3.2.2 تطوير إستراتيجية متكاملة لإدارة النفايات الناتجة عن السفن

70. يُعد تطوير إستراتيجية لإدارة النفايات أداة قوية لإنشاء نظام متماسك للممارسات والمرافق المتكاملة لإدارة النفايات. حيث تؤدي الإستراتيجية المناسبة لإدارة النفايات إلى وجود نظام تشغيل يتميز بالكفاءة والفعالية لإدارة النفايات، والذي ييسر الانتقال نحو الاقتصاد الدائري، ومن ثم يُفترض أن يسهل تطوير اللوائح والإجراءات والبنية التحتية التي تؤدي إلى الإدارة السليمة بيئيًا لكل من النفايات الخطرة وغير الخطرة. إنه يصف الأهداف والغايات، ويحدد المسائل العملية مثل التجميع والنقل والتخلص، بما في ذلك التخزين.

71. تلعب جميع الأطراف المعنية الرئيسية مثل الحكومات والسلطات المحلية والجهات المنتجة للنفايات وجامعي النفايات وناقلي النفايات والتجار والوسطاء ومرافق التخلص من النفايات والمنظمات غير الحكومية دورًا حاسمًا.

72. عند وضع إستراتيجية لإدارة النفايات الناتجة عن السفن التي يتم تسليمها في الموانئ، قد يكون من المفيد مراعاة العناصر التالية:

- التدابير الإدارية والتشريعية والسياسية:
 - اختيار المستوى الأمثل لتنفيذ التدابير التشريعية والإدارية المختلفة؛
 - وجود خطط محددة للترخيص بجمع النفايات والمخلفات الناتجة عن السفن والتخلص منها والسماح بذلك؛
 - تطبيق أنظمة رسوم نفايات على السفن من أجل تحفيز أقصى قدر من تسليم النفايات والمخلفات الناتجة عن السفن إلى مرافق الاستقبال في الموانئ، وذلك بهدف نقل أكبر قدر ممكن من النفايات من السفينة إلى الشاطئ، ومن ثم تجنب التصريف في البحر؛
 - تحفيز تسليم تدفقات النفايات المفصولة بدلاً من النفايات المختلطة، حيث إن استعادة النفايات المفصولة عادة ما تكون أسهل بكثير؛
 - تضمين إدارة النفايات الناتجة عن السفن في إستراتيجية عامة للنفايات، مما يسهل الاقتصاد الدائري؛
- التقنيات والمرافق المطلوبة:
 - توفير مرافق استقبال كافية في الموانئ، وذلك من أجل تلبية احتياجات مستخدمي الموانئ وتسهيل التسليم السلس من السفينة دون التسبب في تأخير غير مبرر؛
 - إدخال التقنيات الحديثة التي يتعين تنفيذها من خلال صناعة إدارة النفايات، وذلك من أجل تقليل تأثير إدارة النفايات على البيئة وتجنب وصول الانبعاثات إلى الأرض والمياه والهواء؛
- آليات العمليات والتنسيق:
 - مشاركة الأطراف المعنية سواء من جانب الصناعة أو من السلطات المختصة، وذلك من أجل تسهيل الاتصال وتبادل المعلومات والممارسات؛
 - التعاون بين الموانئ؛
 - تثبيت نظام حديث للبيانات والمعلومات يرصد تسليم وإدارة النفايات والمخلفات الناتجة عن السفن، مثل الأنظمة القائمة على الويب التي توفر الوصول المباشر إلى جميع الأطراف المعنية والسلطات التنفيذية.

73. يرد وصف لبعض هذه العناصر بمزيد من التفصيل أدناه:

3.2.2.1 منع النفايات والحد منها:

74. يُعد منع النفايات والحد منها من العناصر الأساسية في إستراتيجية إدارة النفايات، باعتبارها أولوية. وتؤدي النفايات غير الضرورية إلى وجود أعباء على مرافق نقل النفايات والتخلص منها، ويجب تجنبها. لا يمكن دائمًا بالطبع تحفيز كفاءة منع النفايات والحد منها على متن السفن من خلال تطبيق اللوائح البرية. لذلك قامت بعض الموانئ بتنفيذ خطط تحفيز طوعية (مالية)، مثل تخفيض رسوم الموانئ أو السداد (الجزئي) لرسوم النفايات المفروضة على السفن التي قامت بتثبيت التقنيات أو تطبيق خطط الإدارة التي تؤدي إلى انخفاض كميات النفايات الناتجة على متنها.

3.2.2.2 معالجة النفايات الناتجة عن السفن والنفايات البرية:

75. يتمثل أحد المبادئ الأساسية عند وضع إستراتيجية لإدارة النفايات الناتجة عن السفن والمخلفات التي يتم تسليمها إلى مرافق الاستقبال في الموانئ أو المحطات، في أنه لا ينبغي رؤية هذه النفايات الناتجة عن السفن بصورة منفصلة عن النفايات البرية؛ حيث لا تتواجد أنظمة النفايات الناتجة عن السفن داخل الموانئ بمعزل عن بقية عمليات الموانئ وخدماتها وبنيتها التحتية، وأنها تصبح جزءاً من التدفق الكلي للنفايات في الموانئ بمجرد استلامها على الشاطئ. نظرًا لأن كلاً من النفايات الناتجة عن السفن والنفايات الأرضية في الميناء ستتم إدارتها بطريقة سليمة بيئيًا، فمن الواضح أن الإستراتيجية المناسبة لإدارة النفايات يجب أن تتناول إدارة كل من النفايات الناتجة عن السفن والنفايات الأرضية، سواء من أصل محلي أو صناعي.

76. وبشكل خاص في الموانئ الأصغر مثل الموانئ المحلية وموانئ الصيد والمرافئ، قد لا تكون كميات النفايات الناجمة عن السفن التي يتم تسليمها إلى مرافق الاستقبال في الموانئ كافية بما يكفي لتطوير إدارة فعالة للنفايات من حيث التكلفة. ومع ذلك، عند الجمع بين النفايات الناجمة عن السفن والنفايات المماثلة الناتجة عن الأنشطة الصناعية البرية والنفايات البلدية، قد تكون الأحجام كافية بما يكفي ليس فقط لإيجاد فرصة عمل مجدية اقتصاديًا، ولكن أيضًا لتسهيل إدارة النفايات بطريقة سليمة بيئيًا.

3.2.2.3 التعاون بين الموانئ:

77. قد يكون زيادة التعاون بين الموانئ أيضًا خيارًا قيمًا وقابلًا للتنفيذ من الناحية الاقتصادية. في هذه الحالة، تتمثل الإستراتيجية في إمكانية استلام جميع النفايات الناتجة عن السفن في جميع الموانئ المشاركة، ولكن بعد ذلك يتم نقلها إلى مرافق التخلص المركزية. يمكن أن تكون هذه الإستراتيجية أكثر انخفاضًا من حيث التكلفة وأكثر فعالية مقارنة بتوفير مرافق التخلص في كل من الموانئ المشاركة.

78. قد تكون الإستراتيجية المنفذة بين الموانئ قابلة للتطبيق على المستوى الإقليمي، حيث تتعاون الموانئ الموجودة في البلدان المجاورة، أو على المستوى شبه الوطني الذي تتعاون فيه الموانئ الموجودة في بلد واحد. على وجه الخصوص إذا كانت الموانئ تقع في المناطق النائية أو في حالة وجود مجموعة من الموانئ الصغيرة (مثل الموانئ التي تقع في عدة جزر صغيرة)، فقد يكون من المفيد التفكير في التعاون بين الموانئ في مجال الاستقبال والمعالجة.

79. تجدر الإشارة إلى أن المنظمة البحرية الدولية قد وضعت بالفعل إطار عمل وإرشادات محددة لمعالجة مدى كفاية مرافق الاستقبال في الموانئ على المستوى الإقليمي وبين الموانئ:

- القرار (MEPC.216/63) لعام 2012: الترتيبات الإقليمية لمرافق استقبال الموانئ بموجب الملحق الأول والثاني والرابع والخامس لاتفاقية ماربول؛
- القرار (MEPC.217/63) لعام 2012: الترتيبات الإقليمية لمرافق استقبال الموانئ بموجب الملحق السادس لاتفاقية ماربول (واعتماد محركات الديزل البحرية المزودة بأنظمة اختزال تحفيزي بموجب المدونة الفنية لأكاسيد النيتروجين لعام 2008)؛
- القرار (MEPC.221/63) لعام 2012: إرشادات تطوير خطة لمرافق الاستقبال الإقليمية.

3.2.2.4 الاقتصاد الدائري:

80. يوجد عنصر مهم آخر وهو أن اتباع نهج متكامل لإدارة النفايات يتضمن دورة حياة النفايات بأكملها، بدءًا من لحظة إنتاجها وحتى التخلص منها، وقد يوفر نفقات مستقبلية كبيرة (ما يسمى "النهج الشامل"). نظرًا لأن النفايات الناتجة عن السفن وكذلك النفايات الأرضية تحتوي على مواد قيمة، فقد يتم استردادها كمواد مرجعية للأنشطة الصناعية الأخرى. حيث سيكون التخلص النهائي من هذه النفايات استخدامًا غير فعال للموارد، وينبغي استكشاف خيارات الاسترداد (ما يُسمى "النهج الشامل").

4 أنواع لمرافق الاستقبال في الموانئ

4.1 مقدمة لأنواع مرافق الاستقبال في الموانئ

81. عند ترتيب توفير مرافق الاستقبال لكل مرفق من مرفقات اتفاقية ماربول، من الواضح أن سلطات الموانئ وجهات تشغيل المحطات يجب أن تكون على دراية باحتياجات السفن التي ترسو فيها. على الرغم من أن الموانئ يجب أن تحدد احتياجات السفن على أساس فردي أكبر، إلا أن كل ميناء تقريبًا سيحتاج بشكل عام إلى مرافق استقبال للقمامة (المرفق الخامس من اتفاقية ماربول). سوف تحتاج الموانئ الأخرى (موانئ تموين السفن، وموانئ المرور الرئيسية، ومحطات ومصافي النفط التي تحمل النفط بكميات كبيرة) أيضًا إلى مرافق استقبال للمخلفات النفطية. وحسب خصائص الموانئ، ستحتاج بعض الموانئ أيضًا إلى مرافق استقبال مخصصة لأنواع محددة من النفايات الناتجة عن السفن (مثل شبكات الصيد) والمخلفات (مثل مياه الغسيل التي تحتوي على مواد سائلة ضارة).

82. في حين أن مرافق التخلص من النفايات الناتجة عن السفن ستكون موجودة على الشاطئ، إلا أن مرافق التجميع يمكن أن تكون إما متنقلة أو على الشاطئ عند إحدى النقاط الثابتة. تتمثل الخيارات في الاختيار بين أنواع مختلفة من مرافق الاستقبال الثابتة

والمتنقلة، على الرغم من أنه يمكن تطبيق كليهما في الموانئ الكبيرة. سيكون اختيار الموقع أمرًا بالغ الأهمية وخصوصًا في حالة المرافق الثابتة. ويجب تضمين تقييم اختيار الموقع في تلك الحالة.

83. وفقًا لإرشادات ضمان ملائمة مرافق استقبال الموانئ التابعة للمنظمة البحرية الدولية (القرار (MEPC.83(44)، يجب أن تتوفر مرافق استقبال النفايات في جميع الموانئ التي تحتاج فيها السفن إلى توصيل النفايات إلى الشاطئ. يجب أن يكون الوصول إليها سهلاً وأن تكون مجهزة للتعامل مع مختلف تدفقات النفايات والكميات التي يقدمها المستخدمون. يجب أن تكون مرافق الاستقبال قادرة على التعامل مع مجموعة النفايات التي من المحتمل أن تنشأ من السفن التي تستخدم الميناء. حيثما كان ذلك مناسباً، وحسب نوع الحركة، يجب أن تكون مرافق الاستقبال في الموانئ قادرة على التعامل مع النفايات المنصوص عليها في مرفق واحد أو أكثر من المرفقات الأولى والثاني والرابع والخامس والسادس من اتفاقية ماربول، على الرغم من أنه من الممكن أيضاً توفير مرافق استقبال في الموانئ مخصصة لأنواع محددة من النفايات فقط (مثل النفايات الخطرة السائلة مثل مياه الغسيل التي تحتوي على مواد كيميائية معينة).

84. من الضروري أن توفر الموانئ مرافق استقبال مناسبة لتلبية كل نوع من النفايات التي يتم تسليمها من خلال السفن التي تستخدم موانئها، حيث إنها تمثل مخلفات البضائع والنفايات الناتجة عن التشغيل العادي للسفينة. بعد عملية التشاور (كما هو موضح أيضاً في القسم 5.5 من هذه الوثيقة)، سيكون الميناء في وضع أفضل لمواءمة المرافق التي سيحتاج إلى توفيرها لتلبية الظروف الفردية وفقاً لحركة المرور العادية للميناء.

85. بالنسبة إلى مختلف تدفقات النفايات، عند الاقتضاء، قد تفضل سلطات الموانئ أن يقوم مشغلو السفن أو وكلائهم بإجراء ترتيباتهم الخاصة مع مقاولي النفايات. ومع ذلك، يجب أن تحتفظ سلطة الميناء بمسؤولية ضمان أن تكون مرافق الاستقبال المتوفرة كافية لكميات وأنواع النفايات الناتجة عن السفن والمخلفات المستقبلية. يمكن لسلطة الميناء إجراء ذلك من خلال ممارسة الرقابة العامة كجزء من خطة إدارة النفايات.

86. تفرض بعض السلطات متطلبات محددة فيما يتعلق بنفايات الحجر الصحي (مثل نفايات الطعام والتموين) الناتجة عن وسائل النقل الدولية. لذلك قد يتطلب هذا النوع من النفايات الناتجة عن السفن حاويات منفصلة، والتي يجب تمييزها بوضوح وتأمينها بدرجة كافية لمنع دخول الطيور والحيوانات. لا ينبغي أن يمثل موقع مرافق نفايات الحجر الصحي زيادة في المخاطر الصحية على الأشخاص الذين يعيشون بالقرب من الموقع، ولا أثناء النقل والمعالجة والتخلص النهائي. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الموانئ التأكد من أن المتطلبات الوطنية المحددة المتعلقة بنفايات الحجر الصحي يتم الإخطار بها بشكل صحيح وإبلاغ مالكي السفن ومشغليها ووكلائها بها.

87. وتجدر الإشارة إلى أن المواصفة القياسية الدولية ISO 16304 المتعلقة بـ "تنظيم مرافق الاستقبال في الموانئ وإدارتها"⁴¹ توفر أيضاً إرشادات بشأن اختيار أنواع مرافق الاستقبال في الموانئ.

4.2 مرافق الاستقبال المتنقلة في الموانئ

4.2.1 مرافق الاستقبال العائمة

88. عند اختيار مرافق الاستقبال العائمة للنفايات الناتجة عن السفن، توفر الصنادل (إما المسحوبة أو ذاتية الدفع) عدة مزايا. نظراً لأن الصنادل المستخدمة لجمع النفايات السائلة الناتجة عن السفن ومخلفات الشحن يكون لها في معظم الحالات متطلبات سحب محدودة، فإنها ستواجه صعوبات قليلة فيما يتعلق بالعمق الكافي للمياه. ويمكن في بعض الحالات استخدام الصنادل لجمع النفايات الصلبة والسائلة الناتجة عن السفن في آن واحد. ومع ذلك، قد يكون من عيوب المجموعة المركبة أنه قد لا توجد مساحة خالية كافية لتوفير مجموعة منفصلة من النفايات الصلبة الناتجة عن السفن (مثل استخدام عدة عمليات نقل على سطح السفينة) في حالة ما إذا أرادت السفينة إنزال تدفقات نفايات منفصلة.

89. كما يجب أيضاً توفير مساحة كافية للمراسي هادئة الطقس ومرافق إرساء مناسبة لتسليم النفايات والمخلفات التي يتم جمعها. يمكن أن تستخدم صنادل مرفق الاستقبال في الموانئ إرساء في كثير من الأحيان، والتي تم بناؤها لأغراض أخرى. في الموانئ التي أصبحت فيها المراسي قديمة بسبب زيادة حجم السفن، قد يتم تحويل المراسي القديمة إلى مرافق استقبال في الميناء لرسو الصنادل.

90. عند استخدام مرافق الاستقبال العائمة، يتم تفريغ النفايات الناتجة عن السفن مباشرة من السفن الموصلة لها إلى صندل تجميع. لجمع القمامة، يجب الحذر من استخدام الشباك أو غيرها من وسائل التغطية لمنع وصول النفايات إلى الماء. في حالة جمع النفايات النفطية، يجب أن تتوفر المعدات المناسبة لمعالجة الانسكاب على متن السفن.

⁴¹ يتوفر المعيار ISO 16304 على موقع (www.iso.org) (ISO).

91. عندما يتم جمع النفايات الناتجة عن السفن ومخلفات البضائع بواسطة صندل أو أي جهاز تجميع عائِم آخر (مثل العوامات المسحوبة)، يجب تفريغ النفايات في مرحلة ما إلى الشاطئ لنقلها إلى أحد أماكن التخزين و/أو مرافق التخلص. يجب وضع بعض الأحكام لتفريغ النفايات من الصنادل إما في الميناء الذي يتم فيه جمع النفايات والمخلفات، أو في موقع التخلص منها (إذا كان وصول الصنادل إليه متاحًا)، أو في ميناء آخر في حالة نقل النفايات والمخلفات عبر المياه إلى ميناء آخر.

92. بعض الأمثلة على مرافق الاستقبال العائمة:



صندل لجمع القمامة
(مراجع الصورة):



صندل يجمع النفايات النفطية السائلة
(مراجع الصورة):



صندل يجمع القمامة المفصولة
(مراجع الصورة):



صندل يجمع القمامة فقط
(مراجع الصورة):

4.2.2 المركبات والشاحنات وصناديق المخلفات الكبيرة

93. لا يمكن تحقيق درجة عالية من المرونة فيما يتعلق بمكان تجميع النفايات عند استخدام المركبات البرية لاستقبال النفايات الناتجة عن السفن فحسب، ولكن في بعض الأحيان كذلك يمكن التقليل من أوقات الانتظار الخاصة بتلقي هذه الخدمة مقارنةً بالصنادل. ومع ذلك، في حين أن المركبات تتمتع إلى حد كبير بنفس المزايا المتوفرة في مرافق استقبال النفايات في الموانئ، إلا أن هناك جوانب معينة من الضروري مراعاتها: قدرة المركبات على التعبئة عادة ما تكون أصغر من قدرة الصنادل، وقد لا تكون طبيعة الأرض ورصف الطرق في الميناء مناسبة دائمًا لتوفير نقل آمن وسريع.

94. تحتاج الشاحنات أو المركبات الأخرى التي تُستخدم في جمع النفايات الصلبة الناتجة عن السفن (مثل القمامة) عن طريق التفريغ المباشر من السفن إلى إمكانية الوصول بسهولة لمكان قريب من السفن، وهو ما يتطلب وجود شبكة طرق جيدة داخل منطقة الميناء ومحطاته. ستكون هناك حاجة لتوفير خدمات لوجستية مناسبة من أجل ترتيب عمليات جمع النفايات. وفيما يتعلق بالصنادل التي تُستخدم في عمليات الجمع، ينبغي توخي الحذر أثناء عملية التفريغ حتى لا تسقط القمامة في الماء. قد يكون من الضروري أيضًا، عند جمع ما تحويه مجاري النفايات المفصولة، طلب أكثر من مركبة واحدة، وذلك لمنع اختلاط النفايات (على سبيل المثال النفايات الصلبة الخطرة مع النفايات غير الخطرة).

95. ويمكن الإشارة إلى أنه يمكن كذلك نقل الأوعية مثل صناديق المخلفات الكبيرة والحاويات بسهولة إلى منطقة مرسى السفن، وهو المكان الذي من المفترض أن تُسلم فيه السفن النفايات الصلبة (مثل القمامة). والميزة في مثل هذه الحالات هي أنه يمكن للشاحنة نقل الأوعية إلى مكان رسو السفن في الميناء، وتركها هناك للفترة الزمنية التي تحتاجها السفينة لتسليم النفايات، والعودة بعد ذلك

لجمعها عندما تمتلئ الأوعية بالقمامة. ومع ذلك يكون حسن التواصل، في هذه الحالة، بين السفينة ومرفق الاستقبال في الموانئ أمرًا ضروريًا من أجل التأكد من السعة الكافية بالأوعية المستخدمة وملاءمتها للغرض المخصص للسفينة (على سبيل المثال في حالة تسليم النفايات الغذائية).

96. بعض الأمثلة على المركبات وصناديق المخلفات الضخمة المستخدمة كمرافق استقبال:



أوعية لجمع القمامة من السفن
(مراجع الصورة):



شاحنة صهريج تجمع النفايات الزيتية
(مراجع الصورة):

4.3 مرافق الاستقبال الثابتة في الموانئ

97. يمكن إنشاء مرفق أو أكثر من المرافق مركزية الموقع الثابتة على الشواطئ لاستقبال النفايات، أو مناطق ثابتة للجمع مزودة بحاويات أو صناديق مخلفات كبيرة، وذلك كبديل للجمع المتنقل للنفايات الناتجة عن السفن. بالنسبة للموانئ الأصغر قد يكون هذا خيارًا مناسبًا، خاصةً عندما يتم تنظيم عمليات جمع القمامة في مكان إستراتيجي في الميناء (مثل وجود هويس يوفر الطريق الرئيسي للوصول إلى الميناء).

98. تتمثل الميزة الخاصة للمرافق الثابتة لاستقبال النفايات في أنه يمكن توسيع نطاق عملياته ودمجها مع معالجة النفايات (أو المعالجة الأولية للنفايات). أما بالنسبة للموانئ الكبيرة، فإن العيب الرئيسي لمرفق الاستقبال الثابت هو أن السفينة قد تُضطر إلى تغيير الأرصفة لتسليم النفايات والمخلفات، إذا كان مرفق استقبال النفايات الناتجة عن السفن في مكان ثابت في موقع آخر في الميناء. يعد تغيير الأرصفة عملية مستهلكة لكثير من الوقت وباهظة التكلفة، مما قد يؤدي إلى حدوث تأخير لا مبرر له أو عدم تحمس السفن لاستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ. في حالة وجود مرافق استقبال في الموانئ في أماكن غير مناسبة بدرجة كبيرة، فسينتج عن ذلك حدوث تأخير وازدحام وسيزداد خطر التعرض للحوادث وحالات التصادم. ولهذا تتضمن المواقع المناسبة لأوعية القمامة الثابتة وجود أرصفة مجاورة للمراسي ونقاط وصول إلى أرصفة الموانئ ومحطات وقود ومنحدرات لإطلاق القوارب.

99. يمكن وضع وعاء ثابت، حسب حجم الميناء، إما في موقع مركزي واحد أو في عدة مواقع داخل منطقة الميناء. تعتمد المساحة المطلوبة على عدد الأوعية المراد وضعها معًا ونوعها، وأنواع وأحجام النفايات الناتجة عن السفن التي سيتم جمعها في موقع واحد. على سبيل المثال، تضع بعض البلدان شروطًا صارمة فيما يتعلق بجمع مخلفات توريد الأغذية الدولية والتخلص منها، والتي يشار إليها غالبًا باسم "نفايات الحجر الصحي". يتعين على متعهدي التخلص من النفايات، في هذه الحالات، توفير حاويات منفصلة لجمع النفايات الناتجة عن السفن.

100. ويمكن استخدام أنواع محدودة من مرافق الاستقبال الثابتة في الموانئ الأصغر حجمًا مثل موانئ الصيد والمرافق البحرية، في الحالات التالية:

- (a) عندما سيتم تسليم كميات محدودة فحسب من النفايات الناتجة عن السفن في تلك الموانئ؛
- (b) على الرغم من أنها يمكن أن تكون محددة (على سبيل المثال شبك الصيد، ومعدات الصيد الاصطناعية، وما إلى ذلك)، إلا أنه سيتم تسليم أنواع محدودة من النفايات الناتجة عن السفن (تشمل بالأساس النفايات المنزلية والقمامة).

101. ليس من الضروري دائمًا توفير مرافق استقبال كبيرة ومختلفة في المرفق البحرية. ولأن النوع الرئيسي، في هذه الموانئ، من النفايات الناتجة عن السفن التي يتم تسليمها هو القمامة والنفايات المنزلية، ستكون الأوعية العامة المخصصة لجمع الأجزاء الأكثر انتشارًا من النفايات المنزلية كافية. ولكن قد يكون من المفيد تجهيز المرفق بمحطة ضخ لجمع الماء المتجمع في قاع السفينة (خليط

المياه الزيتية، المكون بشكل أساسي من المياه) و/أو النفايات الناجمة عن المراحيض الكيميائية، وذلك حسب حجم الميناء (مثل تسهيل دخول اليخوت الآلية الكبيرة) وعدد السفن التي ترسو ونوعها.

102. لاستقبال المخلفات الزيتية والنفايات السائلة الأخرى الناتجة عن السفن مثل مياه المجاري، قد يكون خيار إنشاء خطوط أنابيب لكل مرسى خيارًا مجديًا، خاصة إذا كان مرفق الاستقبال مقترنًا مع مرفق لتنظيف الخزانات، على سبيل المثال في محطة نפט.

103. إذا تم وضع حاويات في مكان معين لجمع النفايات الناتجة عن السفن ومخلفات البضائع، يمكن وضعها في مجمع أو مكان محمي يبني يُستخدم لحجب الحاويات ماديًا وبصريًا لردع استعمالها بواسطة مَنْ هم ليسوا من مستخدمي الميناء، ولمنع النفايات الناتجة عن السفن من الطيران بعيدًا.

104. بعض الأمثلة على مرافق الاستقبال الثابتة في الموانئ:



أوعية لجمع النفايات الناتجة عن السفن في منطقة مُخصصة ومغطاة
(مراجع الصورة):



مرفق استقبال ومعالجة ثابت
(مراجع الصورة):



حاويات للقمامة موضوعة في موقع إستراتيجي عند هويس في مدخل الميناء
(مراجع الصورة):



5 جمع وتخزين النفايات الناتجة عن السفن

105. تعتمد فعالية السفن في الامتثال لمتطلبات التفريغ لاتفاقية ماربول إلى حد كبير على مدى توافر مرافق استقبال ملائمة في الموانئ، لا سيما داخل المناطق الخاصة. ومن الضروري بالتالي توفير مرافق استقبال ملائمة في الموانئ والمحطات لاستقبال النفايات الناتجة عن السفن ومخلفات البضائع. سيتم تطوير بنية تحتية للتخزين كذلك، نظرًا لأن مرافق المعالجة النهائية، بما في ذلك مرافق إعادة التدوير والتخلص من النفايات لا تكون موجودة بالضرورة داخل منطقة الميناء.

106. تعتمد المعايير بشكل عام عند تصميم وتطوير مرافق استقبال ملائمة في الموانئ للتعامل مع النفايات الناتجة عن السفن، على قدرات الجمع المطلوبة (الكمية التي يمكن استقبالها من السفينة، دون التسبب في حدوث تأخير لا مبرر له) وقدرات التخلص والتخزين الإضافية لمجاري النفايات هذه (انتقاء خيارات التخلص). عند النظر بالتحديد إلى متطلبات التخزين المؤقت لضمان إدارة سليمة بيئيًا للنفايات، ينبغي ملاحظة كذلك أن الحاجة إلى وجود تخزين منفصل لبعض مجاري النفايات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من أجل تسهيل استرداد النفايات. خاصةً عندما يتم بالفعل فصل بعض النفايات والمخلفات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماربول

على متن السفينة، يجب أن يكون مرفق استقبال الميناء قادرًا على استقبال وتخزين مختلف مجاري النفايات بشكل منفصل. حيث يسهل هذا التخلص من النفايات وفقًا للتسلسل الهرمي لإدارة النفايات. ولا يمكن بالتالي الاستغناء عن قدرات التخزين ومعداته الملائمة والمخصصة. كذلك يجب أن تؤخذ بعض المتطلبات العامة للجمع والتخزين المناسبين بعين الاعتبار بالنسبة للنفايات الخطرة، مثل:

- يجب تصنيع الأوعية المستخدمة لتخزين النفايات الخطرة من مواد متوافقة مع النفايات (على سبيل المثال، تُعد الحاويات المصنوعة من البولي إيثيلين أفضل من البراميل المعدنية بالنسبة للنفايات الأكلة)؛
- ويجب أن تكون الحاويات من النوع المانع للتسرب؛
- وبالنسبة للنفايات المحددة الخطرة، يمكن أن يكون نظام الاحتواء الثانوي ضروريًا؛
- وينبغي وضع ملصقات على الأوعية على نحو صحيح؛
- ويجب أن تظل النفايات الخطرة غير المتوافقة منفصلة؛
- وينبغي إبقاء أوعية النفايات الخطرة مغلقة وبعيدة عن التقلبات المناخية.

107. نظرًا لأن البدائل المستخدمة في جمع النفايات الناتجة عن السفن وتخزينها ونقلها تعتمد إلى حد كبير على نوع (وكمية) النفايات، فإن خيارات الجمع والتخزين المعروضة في هذا القسم سوف تُستخدم التصنيف المُطبق في مختلف مرفقات اتفاقية ماربول.

5.1 خيارات لجمع النفايات وتخزينها بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماربول

108. إن النفايات الزيتية السائلة الناتجة على متن السفن هي بشكل عام خليط من الزيت والماء والمواد الرسوبية. يمكن أن يختلف التركيب الدقيق بين هذه المكونات اختلافًا كبيرًا، حسب المكان الذي تنتج فيه الخليط الزيتي على متن السفينة، مثل الماء المتجمع في قاع السفينة المختلط بالزيت، أو مخلفات الزيت (حمأة)، أو مياه غسل الخزانات الزيتية (غسالة التنظيف)، أو مياه الصابورة الملوثة، أو القشور والحمأة الناتجة عن تنظيف الخزانات.

109. تتكون المخلفات الزيتية بشكل رئيسي من الزيت الملوث بالماء، في حين أن مياه غسل الخزانات الزيتية والماء المتجمع في قاع السفينة ومياه الصابورة الملوثة تتكون بشكل أساسي من المياه الملوثة بكمية محدودة من الزيت. تعتبر الحمأة من حيث أغراض الجمع بشكل عام فئة منفصلة، نظرًا لما تحتويه من نسبة أعلى من المواد الصلبة، وفي بعض الحالات لا يمكن ضخ الحمأة بسهولة، وتحتوي على كمية كبيرة من الزيت (50%-75%).

110. وبما أنه بعد جمع النفايات الزيتية السائلة سيتم تخزينها في الصندل بصورة مؤقتة فحسب، فقد لا يُنصح باستخدام فواصل الزيت/الماء المتوفرة على متن السفينة. بعد إجراء تحليل كيميائي مناسب، يُفضّل إجراء فصل لمخاليط الزيت والماء في مرافق معالجة النفايات البرية. بالإضافة إلى ذلك، لا تحتوي الصنادل عادة على مساحة كافية لتثبيت وحدة فصل. وعلاوة على ذلك، قد يُحظر في كثير من الموانئ تصريف النفايات السائلة من الصندل في مياه أرصفة الموانئ بسبب قواعد جودة المياه المحلية.

111. يمكن إجراء عمليات الجمع على البر باستخدام شاحنات الوقود أو في مرفق جمع مركزي ثابت. ستكون هناك حاجة في هذه الحالات إلى وجود خزانات وقود مزودة بمرافق ضخ للمخلفات الزيتية، ويمكن للسفن أو صنادل الجمع أو مركبات الجمع من خلال هذه المرافق (حسب النظام المستخدم للجمع) تفريغ المخلفات الزيتية (المجمعة) الخاصة بها.

5.2 خيارات لجمع النفايات وتخزينها بموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماربول

112. وفقًا لتصنيف المواد السائلة الضارة بموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماربول في إحدى الفئات الفرعية X أو Y أو Z أو "غير ذلك"، يجب تنظيف الخزانات. ونظرًا لأن بعض مخلفات البضائع ومياه الغسل الناتجة عن البضائع تحتوي على مواد لا يُسمح بتصريفها في البحر، فمن الضروري بالتالي تسليمها إلى مرافق استقبال في الموانئ مناسبة للجمع والتخزين المؤقت في ميناء يحوي كميات ضخمة من مياه الغسل.

113. عادة ما يتم تنظيف خزانات البضائع الكيميائية باستخدام الماء الساخن أو البارد والذي يمكن إضافة مضافات التنظيف إليه. لا يمكن تنظيف بعض السوائل الضارة بالماء فحسب، وينبغي توفير عوامل تنظيف محددة لتنظيف الخزانات على نحو صحيح. ويتمثل الشاغل الرئيسي لمرافق استقبال المخلفات التي تجمع المخلفات بموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماربول في أن بقايا البضائع المستقبلية في مياه الغسل يمكن أن تحتوي على مجموعة واسعة من المواد السائلة الضارة، ولكل مادة خصائصها الكيميائية ودرجة سُميتها. لذلك، يجب أيضًا أن تكون مرافق التخزين المؤقتة قادرة على التعامل مع مجموعة كبيرة ومتنوعة من المخلفات.

114. وبموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماربول سيتم تصنيف مياه الغسل التي تحتوي على مخلفات على أنها مواد سائلة ضارة تنتج عادة عن عمليات الغسل المسبقة الإلزامية وأنشطة تنظيف الخزانات التجارية، وبالتالي يوجد خيار للجمع بين مرافق تنظيف الخزانات مع مرافق الاستقبال في الموانئ. ونظرًا لأن كميات مياه الغسل هذه ستكون كبيرة في معظم الحالات، فإن عمليات الجمع ستطلب أجهزة ضخ تنسم بالكفاءة وخزانات كبيرة نسبيًا للتخزين. يمكن استخدام كل من الصنادل والشاحنات المعتمدة لنقل البضائع

الخطيرة، ولكن أيضًا يمكن أن تدمج مرافق الاستقبال الثابتة في الموانئ بين جمع مياه الغسل التي تحتوي على مواد سائلة ضارة وأنشطة التنظيف نفسها.

115. ومع ذلك فقد تكون معدات الضخ والخزانات المخصصة للتخزين المطلوبة في مكان مركزي في الميناء؛ نظرًا لأنه من الشائع أن تُغسل ناقلات المواد الكيميائية خزاناتها الخاصة مما يفضي إلى حالات تحتوي فيها السفن التي ترسو بالميناء بالفعل على كميات كبيرة من مياه الغسل على متنها والتي قد ترغب في تسليمها إلى مرفق الاستقبال. من المستحسن التشاور مع شركات مناولة البضائع المعنية من أجل الحصول على رؤية متبصرة حول كميات مياه الغسل المتوقعة وأنواعها؛ وذلك نظرًا لأن كمية هذه الأنواع من النفايات قد تكون ضخمة وهناك تنوع كبير في المخلفات المحتمل وجودها

116. ونظرًا لأن مياه الغسل هذه تحتوي على مواد سائلة ضارة تعتبر في كثير من الحالات خطيرة وفقًا لقوائم النفايات البرية، فإن معالجتها تتطلب تدابير أمان صارمة. يتمثل أكثر جوانب السلامة أهمية، بالنسبة لاستقبال النفايات بموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماربول، في التأكد من أنها غير مختلطة، لأن هذا قد يتسبب في تعريض كل من البيئة وصحة الإنسان لمواقف خطيرة.

5.3 خيارات لجمع النفايات وتخزينها بموجب المرفق الرابع من اتفاقية ماربول

117. تتكون مياه الصرف الصحي الناتجة عن السفن مما يسمى "الماء الأسود" (مياه الصرف الصحي الناتجة عن المراحيض والبول) والمياه الرمادية (الناتجة عن أنشطة مثل غسل الملابس وغسل الصحون والاستحمام). في معظم الحالات، يتم خلط الماء الأسود مع الرمادي. في بعض الحالات، تتضمن مياه المجاري أيضًا خلطًا مع الزيوت ومواد أخرى. وتنبغي الإشارة إلى أن المخلفات الناتجة عن أنظمة معالجة مياه المجاري على متن السفن، مثل حمأة مياه المجاري والمخلفات الحيوية، تدخل ضمن نطاق المرفق الرابع من اتفاقية ماربول.

118. بالنسبة لعمليات جمع مياه المجاري، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار كمياتها الكبيرة التي يمكن تسليمها إلى مرافق الاستقبال في الموانئ. نظرًا لأن الشاحنات ذات سعة محدودة، قد يؤدي استخدامها إلى تأخير لا داعي له للسفينة التي تقوم بالتسليم.

119. يمكن تنظيم استقبال مياه المجاري إما عن طريق التخزين المؤقت في الخزانات، أو من خلال ضخ مياه المجاري بشكل مباشر في شبكة المجاري الخاصة بالبلدية أو مرفق معالجة مياه المجاري. تنص اللائحة 10 من المرفق الرابع من اتفاقية ماربول على أبعاد محددة لمعايير حواف الأنابيب لربط وسائل تصريف مياه المجاري من أجل إتاحة الوصل بين أنابيب مرافق الاستقبال في الموانئ وبين خطوط أنابيب تصريف السفن.

120. قد يكون من الخيارات الفعالة في موانئ سفن الركاب/الرحلات البحرية توفير إمكانية ضخ مياه المجاري الخاصة بالسفن مباشرة في شبكة المجاري الخاصة بالبلدية. قد تكون تكاليف إنشاء شبكة أنابيب معقولة، خاصة في الأماكن التي ترسو فيها السفن دائمًا في نفس المحطة (مثل محطات سفن الركاب أو الرحلات البحرية).

5.4 خيارات جمع النفايات وتخزينها بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماربول

121. عند إنشاء نظام للإدارة السليمة بيئيًا للنفايات الناتجة عن السفن، يجب توفير مرافق استقبال في الموانئ كفاء لتلبية احتياجات السفن، ولكن من الأمور ذات الأهمية الرئيسية أيضًا إجراء تسهيلات لعمليات إعادة التدوير أو التخلص النهائي من النفايات أثناء مرحلة الجمع أو التخزين. لذلك، يجب أن تكون المعدات المستخدمة لتخزين النفايات الناتجة عن السفن مناسبة للتخزين المنفصل لأنواع النفايات الرئيسية التي يتم تسليمها.

122. وحسب "المبادئ التوجيهية لتنفيذ المرفق الخامس من اتفاقية ماربول" للمنظمة البحرية الدولية (IMO) لعام 2017 (القرار MEPC.295(71))، يوصى بالاحتفاظ بأنواع القمامة التالية منفصلة على متن السفن:

- المواد البلاستيكية غير القابلة لإعادة التدوير والبلاستيك المخلوط بالقمامة غير البلاستيكية؛
- الخرق؛
- المواد القابلة لإعادة التدوير:
 - زيت الطهو؛
 - الزجاج؛
 - علب الألومنيوم؛
 - الأوراق، والورق المقوى، والكرتون المموج؛
 - الأخشاب؛
 - المعادن؛
 - المواد البلاستيكية (بما في ذلك الستيروفوم أو المواد البلاستيكية الأخرى المماثلة)؛

- النفايات الإلكترونية الناتجة على متن السفينة (مثل البطاقات الإلكترونية، والأدوات، والأجهزة، والمعدات، وأجهزة الكمبيوتر، وخرائط الطابعات، إلخ.)؛
- والقمامة التي قد تشكل خطراً على السفينة أو الطاقم (مثل الخرق المشبعة بالزيت، والمصابيح الكهربائية، والأحماض، والمواد الكيميائية، والبطاريات، وما إلى ذلك).

123. من المفترض في الأساس أن تسهل معدات معالجة القمامة الناتجة عن السفن في الميناء من عمليات جمع أنواع النفايات المفصلة الناتجة عن السفن وتخزينها بشكل مؤقت ونقلها لاحقاً، والتي تسلمها السفن. يمكن استخدام مجموعة كبيرة ومتنوعة من الحاويات والصناديق لجمع القمامة الناتجة عن السفن، ولكن الأوعية التي يتم استعمالها تحتاج في الأساس إلى أن تكون آمنة وعملية وسهلة الاستخدام.

124. عند تقييم الخيارات المختلفة لاختيار الأوعية لجمع النفايات وتخزينها بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماربول، يجب مراعاة العناصر التالية:

- (a) يجب أن تتوافق سعة الأوعية في كل الأوقات مع طلب المستخدمين، ليس من حيث حجم كل حاوية وسعتها فحسب، ولكن أيضاً من حيث عدد الأوعية المطلوبة؛
- (b) تؤثر أنواع السفن على السعة المطلوبة، على سبيل المثال:
 - a. تُنتج سفن الرحلات البحرية نفايات أكثر من السفن التجارية؛
 - b. تحتاج سفن الصيد إلى سعة جمع وتخزين محددة من أجل شبكات الصيد؛
 - c. قد يكون للتقلبات الموسمية في مراسي السفن تأثير على إيصال القمامة؛
- (c) عند اختيار الأنواع المختلفة من القمامة المراد جمعها وتخزينها بشكل منفصل، يجب مراعاة الفائدة والقيمة المتزايدة في إعادة تدوير النفايات كمصدر محتمل للمواد الخام؛
- (d) في حالة تطبيق معايير أكثر صرامة على أنواع معينة من النفايات (مثل بقايا الطعام أو النفايات الطبية) قد تحتاج مرافق الاستقبال إلى تلبية معايير محددة (مثل الحاويات المغلقة و/أو المانعة للتسرب). وخاصة بالنسبة لحاويات النفايات الطبية بالتحديد التي من المقرر استخدامها من أجل ضمان وجود معالجة نظيفة وأمنة؛
- (e) وبالنسبة للنفايات الخطرة سيتم استخدام أنواع محددة من الأوعية، بما يضمن استخدام مواد متوافقة مع الأوعية، وأنها من النوع المانع للتسرب، وما إلى ذلك؛
- (f) يجب أن تُصنع الحاويات من مواد متينة ويتم تزويدها بأغطية لمكافحة الهوام، لمنع انتشار القمامة على رصيف الميناء ومنع وجود روائح كريهة؛
- (g) ومن أجل تقليل حجم القمامة المطلوب نقلها، يمكن استخدام آلات ضاغطة أو معدات حزم في إبالات، مما يؤدي إلى توفير التكاليف. ومع ذلك، يجب ألا يعوق استخدام الآلات الضاغطة إمكانيات إعادة الاستخدام أو إعادة التدوير.

125. يجب ألا تُخلط النفايات الخطرة مع النفايات غير الخطرة، وتجب معالجتها وفقاً للإجراءات والمتطلبات المناسبة (على سبيل المثال، يجب الاحتفاظ بتوقيع في السجلات). وهناك اعتبار محدد آخر يجب مراعاته عند اختيار نوع الأوعية وهو معرفة مدى ملاءمة الحاوية، من حيث الوزن الذي يتم تفريره والحد الأقصى من الحمولة والحجم، وذلك بمساعدة وسائل النقل المتاحة وغيرها من معدات المعالجة مثل الرافعات الشوكية والأوناش.

5.5 خيارات جمع النفايات وتخزينها بموجب المرفق السادس من اتفاقية ماربول

126. ينظم المرفق السادس من اتفاقية ماربول تأثير تلوث الهواء الناتج عن السفن. فيما يتعلق بمسألة مرافق الاستقبال في الموانئ، هناك نوعان من النفايات والمخلفات ذات الصلة المصنفة بموجب المرفق السادس من اتفاقية ماربول، وهي المواد المستنفدة للأوزون (ODS) الموجودة في بعض المعدات، مثل أجهزة التبريد ومعدات تكييف الهواء ومعدات إطفاء الحرائق، ومخلفات الأنظمة المستخدمة لتنظيف غاز العوادم.

127. وعلى الرغم من أن الملحق السادس من اتفاقية ماربول دخل حيز التنفيذ في عام 2005، بما في ذلك متطلبات توفير مرافق استقبال في الموانئ للمواد المستنفدة للأوزون (والمعدات المحتوية عليها) والمخلفات الناتجة عن أنظمة تنظيف غاز العوادم، إلا أنه لا تتوفر معلومات كثيرة حول كميات المخلفات المتوقعة بموجب الملحق السادس من اتفاقية ماربول وخصائصها، ولا حول ممارسات الجمع.

128. حيث تختلف المخلفات والنفايات الناتجة حسب نوع أجهزة التنقية:

- (a) تستخدم أجهزة التنقية ذات الحلقة المفتوحة مياه البحر لتنظيف انبعاثات عوادم السفن. وينتهي المطاف بمياه أجهزة التنقية التي تحتوي على الكبريت والسخام والمعادن المختلفة في مياه البحر، لذلك، من ناحية المبدأ، ليس هناك مجال لإيصالها إلى مرافق الاستقبال في الموانئ؛
- (b) تستخدم أجهزة التنقية ذات الحلقة المغلقة المياه العذبة المخزنة على متن السفينة وتستعين بمواد التنظيف لغسيل العادم. وهناك خطوة إضافية لمعالجة المجاري المائية لأجهزة التنقية الأولى. ينتج عن ذلك الحمأة التي تحتوي على السخام

والمعادن، والتي يجب تسليمها إلى مرفق الاستقبال في الموانئ، حيث لا يُسمح بحرق حمأة أجهزة التنقية على متن السفينة. ومع ذلك، يتم تصريف ماء أصفر اللون يحتوي على الكبريت في الماء؛
 (c) هناك أيضاً ما يسمى بأجهزة التنقية الهجينة، والتي يمكن استخدامها سواء بحلقة مفتوحة أو مغلقة. وتكون المخلفات الناتجة عنها مشابهة لمخلفات أجهزة التنقية ذات الحلقة المفتوحة والمغلقة، حسب الوضع الذي يتم تشغيل النظام عليه؛
 (d) يُنتج عن أجهزة التنقية الجافة مخلفات تشبه الجبس. ولا تتوفر الكثير من المعلومات حول المخلفات، نظراً لأن هذه الأنواع من أجهزة التنقية لا تستخدم حالياً بشكل عام.

129. لا تتوفر معلومات كثيرة حالياً حول كميات النفايات الناتجة عن أنواع مختلفة من أجهزة التنقية. ومع ذلك، هناك تقارير عن بعض المنتجين تفيد بأن كمية الحمأة الناتجة تتراوح بين 0,1 إلى 0,4 كجم/ميغا واط ساعة تقريباً، بينما يشير آخرون إلى أن الحمأة الناتجة عن أجهزة تنقية مياه البحر تبلغ 0,2 كجم/ميغا واط ساعة.

130. تجدر الإشارة إلى أن تخزين المعدات التي تحتوي على المواد المستنفدة للأوزون من السفن يشبه إلى حد بعيد الممارسات التي يتم إجراؤها على البر. فيجب أن يكون تخزين هذه الأنواع من النفايات أيضاً مستوفياً للمتطلبات المناسبة نظراً لأنها تعتبر نفايات خطيرة. وينبغي أن تكون الأوعية مصادرة للماء ومحمية، من أجل تجنب صرف أي ملوثات محتملة في الماء و/أو التربة.

131. يمكن جمع وتخزين المعدات التي قد يتم التخلص منها على متن السفن التي تحتوي على المواد المستنفدة للأوزون، مثل أجهزة التبريد المعطوبة وأجهزة إطفاء الحرائق منتهية الصلاحية، بطرق مختلفة. فأنسب طريقة للتخزين المؤقت لهذه النفايات هي أسفل مكان محمي على أرضية غير منفذة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تظل فترة التخزين قصيرة قدر الإمكان، خاصة عندما يتم كسر المعدات وعند وجود خطر كبير من تسرب المواد المستنفدة للأوزون إلى الغلاف الجوي. وعلى الرغم من أن التخزين المؤقت يمكن أن يكون داخل منطقة الميناء، إلا أن المعالجة لن تكون هناك في معظم الحالات. حيث يعتمد هذا مرة أخرى على منطقة الميناء ومستوى التصنيع. وسيتم التخلص من المعدات في وحدات معالجة عالية التخصص عن طريق عاملين مدربين.

5.6 خيارات جمع وتخزين النفايات التي يتم اصطياها بالمعدات غير النشطة

132. كثيراً ما يواجه الصيادون أثناء عمليات الصيد الخاصة بهم نفايات مُجمعة في شباكهم (النفايات التي يتم صيدها بالمعدات غير النشطة). لذلك، قامت بعض المنظمات غير الحكومية الدولية بتطوير المخطط المعروف باسم "صيد القمامة". الفكرة وراء ذلك في غاية البساطة: بدلاً من رمي النفايات مرة أخرى في البحر، يتم تشجيع الصيادين على جمعها على متن السفن وتسليمها مجاناً إلى مرافق الاستقبال في الموانئ عند العودة إلى الميناء. عن طريق القيام بذلك فإنهم يقللون من كمية القمامة البحرية الموجودة في البحار الخاصة بنا عن طريق إزالتها فعلياً. بالإضافة إلى ذلك، فهو يبرز أيضاً أهمية وجود إدارة سليمة للنفايات بين أساطيل الصيد.
 133. تم إدراج تدابير مخطط "صيد القمامة" في العديد من خطط العمل الإقليمية (RAP) فيما يتعلق بالقمامة البحرية، على سبيل المثال خطط العمل الإقليمية التي اعتمدها اتفاقية برشلونة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط) للبحر الأبيض المتوسط، من قِبل لجنة اتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي، ومن قِبل لجنة هلسنكي (HELCOM) لبحر البلطيق. تنبغي الإشارة إلى أنه، في نطاق عمل خطة العمل الإقليمية المتعلقة بالقمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، تم اعتماد المبادئ التوجيهية لمخطط "صيد القمامة" (القرار IG.22/10).

134. كذلك تضمنت توجيه (2019/883) EU المتطلبات المتعلقة بإدارة النفايات التي يتم صيدها بشكل سلبى:
 • أدرجت "النفايات التي تم صيدها بشكل سلبى" في تعريف "النفايات الناتجة عن السفن"
 • نظراً لأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملزمة بضمان توفير مرافق كفاء لاستقبال النفايات في الموانئ قادرة على توفير خدمة استقبال "النفايات الناتجة عن السفن"، فإن هذا يشمل أيضاً توفير مرافق استقبال في الموانئ للنفايات التي يتم صيدها بشكل سلبى؛
 • بالنسبة للقمامة، يتضمن التوجيه (2019/883) EU، بعد دفع رسوم النفايات، حقاً في التسليم دون دفع أي رسوم إضافية بناءً على حجم النفايات التي يتم تسليمها⁴²: هذا هو الحال أيضاً بالنسبة للنفايات التي يتم صيدها بشكل سلبى. ولكن لكي يتم تفادي أن يتحمل مستخدمو الموانئ وحدهم تكاليف الجمع والمعالجة الخاصة بالنفايات التي يتم صيدها بشكل سلبى، ستعطي دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حسب الاقتضاء، تلك التكاليف من الإيرادات الناتجة عن أنظمة التمويل البديلة، ويشمل ذلك التمويل الوطني أو الإقليمي المتاح من قِبل مخططات إدارة النفايات (على سبيل المثال المسؤولية الممتدة للمنتج "EPR"، والاتحاد الأوروبي).

135. فقد نفذت العديد من الدول هذا التدبير بالفعل، وأنشأت مخططات لاستقبال النفايات التي يتم صيدها بشكل سلبى. كذلك يشارك الصيادون في تنظيف البحر في البحر الأبيض المتوسط. وخير مثال على ذلك، مخطط "صيد القمامة" الذي تم نشره في البلدان المحيطة بالبحر الأدرياتيكي، حيث قامت 124 سفينة، بين عامي 2014 و2016، في 15 ميناء بين إيطاليا وسلوفينيا وكرواتيا والجبل

⁴² باستثناء الحالات التي يتجاوز فيها حجم النفايات التي يتم تسليمها الحد الأقصى لسعة التخزين المخصصة للسفن.

الأسود واليونان، بإزالة 122 طنًا من النفايات من البحر، معظمها من البلاستيك (تم ربط هذا المشروع بتنفيذ مشروعات تجريبية لمخطط "صيد القمامة" الخاص بمشروع DeFishGear الأوروبي⁴³).

136. وبالتعاون مع الجهات المعنية الإقليمية و/أو الوطنية، تُمنح السفن المشاركة حقائب متينة لجمع القمامة البحرية التي يتم صيدها في شبكاتهم أثناء الأنشطة المعتادة للصيد. يتم إيداع الأكياس المملوءة في الموانئ المشاركة على رصيف الميناء حيث ينقلها موظفو الميناء إلى صناديق مخلفات كبيرة مخصصة أو حاويات للتخلص منها. والنفايات الموجودة على متن السفينة والناجمة عن عمليات التشغيل أو عن المطبخ، والتي تقع مسؤوليتها بالتالي على عاتق السفينة، تستمر في المرور عبر أنظمة إدارة النفايات في الموانئ المنشأة.



حقبيرة كبيرة تستخدم لجمع النفايات التي يتم صيدها بشكل سلمي في هولندا (مرجع الصورة):



حقبيرة كبيرة تستخدم لجمع النفايات التي يتم صيدها بشكل سلمي في المملكة المتحدة (مرجع الصورة):

137. يتم توفير مرافق الاستقبال في موانئ الصيد حيث يمكن للصيادين تسليم نفاياتهم التي تم صيدها بشكل سلمي. ونظرًا لأن النفايات التي يتم صيدها تشبه بشكل عام النفايات الناتجة عن السفن إلى حد كبير، فإن مرافق استقبال النفايات بالموانئ لهذا النوع من النفايات تكون متشابهة كذلك.



حاوية استقبال للنفايات التي تم صيدها بشكل سلمي (مرجع الصورة):



جمع النفايات التي تم صيدها بشكل سلمي في الميناء (مرجع الصورة):

138. تجدر الإشارة إلى أنه من أجل تجنب أن يتحمل الصيادون تكاليف توفير مرافق استقبال النفايات (بما في ذلك معالجة النفايات التي تم صيدها بشكل سلمي) كاملة، مما قد يشكل عقبة أمام الصيادين للمشاركة في مثل هذه المخططات، تلجأ عدة حكومات لأنظمة التمويل البديلة، بما في ذلك التمويل الوطني و/أو الدولي. لذلك، فإن هيئات التنسيق الوطنية المسؤولة عن مخططات "صيد القمامة" بشكل عام هي من تقدم الحقائب مجانًا للصيادين، وتغطي جميع تكاليف الجمع والمعالجة الخاصة بالنفايات التي يتم صيدها بشكل سلمي.

⁴³مخطط صيد القمامة في المنطقة الكبرى الخاصة بالبحر الأدرياتيكي الأيوني (البحر الأبيض المتوسط): نقاط القوة ومواطن الضعف والفرص والتحديات"، روشني وآخرون، 2018، Fishing for Litter in the Adriatic-Ionian macroregion (Mediterranean Sea): Strengths, weaknesses, (opportunities and threats)

6 ضمان ملائمة الأنواع المختلفة من مرافق الاستقبال في الموانئ

6.1 مسألة "الملاءمة"

139. يتطلب كل من المرفق الأول والثاني والرابع والخامس والسادس من اتفاقية ماريبول والتوجيه (2019/883) EU توفير مرافق استقبال في الموانئ ملائمة تلبي احتياجات السفن التي عادة ما تمرّ بالميناء دون التسبب في حدوث تأخير لا مبرر له. عند تنفيذ هذا المتطلب، تختار بعض الحكومات نقل مسؤولية توفير مرافق الاستقبال في الموانئ الملائمة هذه إلى السلطات المحلية مثل البلديات أو سلطات الموانئ، أو إلى الجهات المعنية من القطاع الخاص (مثل مشغلي المحطات الطرفية). بالإضافة إلى ذلك، يُترك تفسير مصطلح "الملاءمة" لدولة الميناء ومستخدمي الميناء (المتمثلين في السفن التي تزور الموانئ).

140. ونظرًا لأنه ينبغي على السلطة المختصة، التي قد تلجأ إما إلى الإدارة البحرية أو الميناء أو الإدارة العامة للبيئة، أن تضمن تنفيذ المتطلبات المتعلقة "بالملاءمة"، لذلك يجب أن تكون كيفية تعريف مصطلح "الملاءمة" واضحة، سواء بالنسبة للسلطة المنفذة أو للجهات المعنية التي من المفترض أن توفر مرافق الاستقبال في الموانئ. ومع ذلك، فقد تبين أن تحديد مبدأ الملاءمة ليس بالأمر اليسير.

6.1.1 إرشادات حول مصطلح "الملاءمة" وفقًا للمنظمة البحرية الدولية:

141. من أجل تقديم الإرشادات بشأن تحديد مدى الملاءمة، اعتمدت المنظمة البحرية الدولية كذلك العديد من المبادئ التوجيهية:

- (a) يتم وصف مصطلح "الملاءمة" في "المبادئ التوجيهية لضمان كفاءة مرافق استقبال النفايات في الموانئ" (القرار (MEPC.83/44)) على النحو المبين أدناه: "التحقيق الملائمة المطلوبة، يجب أن يراعي الميناء الاحتياجات التشغيلية للمستخدمين، ويوفر مرافق استقبال لأنواع وكميات النفايات الناتجة عن السفن التي عادة ما تزور الميناء".
- (b) بالإضافة إلى ذلك، تُوصف "المرافق الملائمة" بأنها المرافق التي:
- يستخدمها البحارة؛
 - تلبي كامل احتياجات السفن التي تستخدمها بانتظام؛
 - تُشجع البحارة على استخدامها؛
 - وتساهم في تحسين البيئة البحرية.
- (c) علاوة على ذلك، يجب على مرافق الاستقبال في الموانئ "تلبية احتياجات السفن التي عادة ما تستخدم الميناء" و"السماح بالتخلص النهائي من النفايات والمخلفات الناتجة عن السفن بطريقة مراعية للبيئة".
- (d) وحسب "المبادئ التوجيهية لعام 2017 لتنفيذ المرفق الخامس من اتفاقية ماريبول" (القرار (MEPC.295/71))، يجب أن تكون المنهجية المُتبعة في تحديد مدى ملاءمة مرافق الاستقبال مستندة إلى عدد السفن التي ستترسو في الميناء وأنواعها، ومتطلبات إدارة النفايات لكل نوع من أنواع السفن وكذلك حجم الميناء وموقعه. ينبغي التركيز أيضًا على حساب كميات القمامة، ويشمل ذلك المواد القابلة لإعادة التدوير التي لا يتم تصريفها في البحار بموجب أحكام المرفق الخامس من اتفاقية ماريبول. ونظرًا للاختلافات الواقعة في تدابير استقبال الميناء للقمامة والمعالجة الإضافية بين الموانئ، فقد تحتاج مرافق الاستقبال في الموانئ إلى فصل ما يلي على متن السفينة:

- نفايات الطعام (مثل مشتقات المنتجات الحيوانية والمنتجات الثانوية بسبب مخاطر انتقال الأمراض الحيوانية)؛
- زيت الطهو (مثل مشتقات المنتجات الحيوانية والمنتجات الثانوية بسبب مخاطر انتقال الأمراض الحيوانية)؛
- المواد البلاستيكية؛
- النفايات المنزلية، والنفايات التشغيلية والمواد القابلة لإعادة التدوير أو القابلة لإعادة الاستخدام؛
- المواد الخاصة مثل النفايات الطبية والألعاب النارية البالية ومخلفات عمليات التبخير؛
- النفايات الحيوانية، بما في ذلك الشراشف المستخدمة في نقل الحيوانات الحية (بسبب مخاطر الإصابة بالأمراض) ولكن باستثناء الصرف الناتج عن الأماكن التي تحتوي على الحيوانات الحية؛
- مخلفات البضائع؛
- النفايات الإلكترونية مثل البطاقات الإلكترونية، والأدوات، والمعدات، وأجهزة الكمبيوتر، وخرائط الطابعات، إلخ.

142. عندما يقيم مشغلو السفن والموانئ والمحطات الطرفية الكميات المتوقعة من النفايات الناتجة عن السفن وأنواعها وفقًا لكل سفينة، ينبغي مراعاة الأمور التالية:

- أنواع القمامة الناتجة عادة؛
- نوع السفينة وتصميمها؛
- نوع الوقود الرئيسي المستخدم في السفينة (إذ ينتج عن أنواع الوقود الأكثر نظافة مثل الديزل/البنزين حمأة أقل)؛

- وسرعة السفينة (إذ قد يدل استهلاك الوقود على مقدار الحمأة الناتجة)؛
- طريق سير السفينة؛
- عدد الأشخاص على متن السفينة (أفراد الطاقم والركاب)؛
- مدة الرحلة؛

- الوقت المنقضي في المناطق التي يكون فيها التصريف في البحر محظورًا أو محدودًا؛
- والوقت الذي يُقضى في الميناء.

143. وعلى أقل تقدير، يجب أن تكون سعة مرافق الاستقبال في موانئ ومحطات تفريغ البضائع وتحميلها وإصلاحها قادرة على استقبال المخلفات والمخاليط التي يتم التعامل معها عادةً داخل ذلك الميناء والتي من المفترض أن توصلها السفن إلى مرافق الاستقبال في الموانئ. تحتاج جميع الموانئ، بما في ذلك المراسي وموانئ الصيد بغض النظر عن حجمها، إلى توفير مرافق ملائمة لاستقبال مخلفات القمامة والمخلفات الزيتية الناتجة عن المحركات، وما إلى ذلك. وستحتاج الموانئ الأكبر حجمًا التي ترسو بها أنواع كثيرة ومختلفة من السفن إلى توفير سعة استقبال أكثر شمولاً (على سبيل المثال من أجل مخلفات البضائع، والماء المتجمع في قاع السفن، ونفايات الحجر الصحي، وغيرها).

144. يجب أن تكون سعة الاستقبال مناسبة على الأقل من حيث الوقت ومدى التوافر لتتمكن من الاستجابة للاحتياجات المستمرة للسفن التي عادة ما تستخدم الميناء. ويجب أن يتم إجراء الترتيبات اللازمة في الوقت المناسب بين السفينة ومرافق الاستقبال في الموانئ لتسهيل تصريف المخلفات والمخاليط وجميع أنواع النفايات الناتجة عن السفن دون التسبب في تأخير لا مبرر له للسفن مثل الإخطار المسبق بأنواع النفايات والمخلفات المتوقع تسليمها وكمياتها، شبكة الأنابيب أو المعدات اللازمة لتصريفها، إلخ.

145. عند تقييم مدى ملاءمة مرافق الاستقبال، ينبغي على السلطات المختصة (بالميناء) مراعاة التحديات التكنولوجية المتعلقة بإدارة النفايات الناتجة عن السفن وتصريفها. وعند القيام بذلك، يوصى بأن تُراعى المعايير الدولية ذات الصلة لأنها تساعد على ضمان أن تكون إدارة النفايات والمخلفات الناتجة عن السفن سليمة بيئيًا.

146. عند اختيار أنسب نوع من أنواع مرافق الاستقبال لميناء معين، ينبغي توجيه الاهتمام للطرق البديلة المتاحة، فالمرافق المتنقلة، مثل الشاحنات، من شأنها أن تعزز سبباً فعالاً من حيث التكلفة لجمع النفايات الناتجة عن السفن. أو قد تعتبر المرافق العائمة، مثل الصنادل، أكثر فاعلية، خاصة عندما يكون الوصول برًا ليس أمرًا عمليًا.

147. ينبغي الإشارة أيضًا إلى أنه بسبب عمليات المعالجة الإضافية، خاصةً عندما يتم تطبيق مبادئ الإدارة السليمة بيئيًا، قد تُشجع مرافق الاستقبال في الموانئ أو تحفز (ماليًا) عملية فصل ما يلي من المواد على متن السفينة:

- المواد البلاستيكية غير القابلة لإعادة التدوير والبلاستيك المخلوط بالقمامة غير البلاستيكية؛
- الخرق؛
- النفايات القابلة لإعادة التدوير:
 - زيت الطهو؛
 - الزجاج؛
 - علب الألومنيوم؛
 - الأوراق، والورق المقوى، والكرتون المموج؛
 - الأخشاب؛
 - المعادن؛
 - المواد البلاستيكية (بما في ذلك الستيروفوم أو المواد البلاستيكية الأخرى المماثلة)
- النفايات الإلكترونية مثل البطاقات الإلكترونية، والمعدات، وأجهزة الكمبيوتر، وخرائط الطابعات، إلخ.
- والقمامة التي قد تشكل خطرًا على السفينة أو الطاقم (مثل الخرق المشبعة بالزيت، والمصابيح الكهربائية، والأحماض، والمواد الكيميائية، والبطاريات، وما إلى ذلك)؛

148. قد يحدث تأخير لا مبرر له عندما يتجاوز الوقت الذي يتم استغراقه في الميناء لإيصال المخلفات أو المخاليط أو النفايات الوقت المعتاد الذي تقضيه السفينة في ذلك الميناء، ما لم يكن التأخير ناتجًا عن خطأ من جانب السفينة أو ربانها أو مالكها أو ممثل المخول أو بسبب متطلبات السلامة المحددة المعمول بها أو إجراءات الميناء العادية. لتوفير درجة عالية من المرونة للسفينة لتسليم النفايات مع تجنب التأخير غير المبرر، في الموانئ الرئيسية يمكن النظر في توافر مرافق الاستقبال على مدار الساعة 7 أيام في الأسبوع.

6.1.2 إرشادات حول مصطلح "الملازمة" وفقاً للاتحاد الأوروبي:

149. تنص المادة 4 من التوجيه (EU) 2019/883 على أن مرافق الاستقبال في الموانئ يجب أن تكون ملائمة "لتلبية احتياجات السفن التي عادة ما تستخدم الميناء دون التسبب في حدوث تأخير لا مبرر له للسفن". فضلاً عن ذلك، تقتضي المادة نفسها بصورة إضافية ما يلي:

- أن يكون لمرافق الاستقبال في الموانئ القدرة على استقبال أنواع وكميات النفايات الناتجة عن السفن التي عادة ما تستخدم ذلك الميناء، مع مراعاة:
 - الاحتياجات التشغيلية لمستخدمي الميناء؛
 - حجم ذلك الميناء وموقعه الجغرافي؛
 - نوع السفن التي ترسو بهذا الميناء؛
 - والاستثناءات المنصوص عليها بموجب هذه المادة. 9
- أن تكون الإجراءات الرسمية والترتيبات العملية المتعلقة باستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ بسيطة وعاجلة لتجنب حدوث أي تأخير لا مبرر له للسفن؛
- ألا تُشكل الرسوم المفروضة على التسليم أي عقبة أمام السفن لاستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ؛
- وأن تسمح مرافق الاستقبال في الموانئ بإدارة النفايات من السفن بطريقة سليمة بيئياً⁴⁴.

150. تتعلق الملازمة بالظروف التشغيلية من ناحية، أي تلبية احتياجات السفن التي تزور الموانئ عادةً وعدم خلق عقبات أمام السفن التي تستخدم مرافق الاستقبال في الموانئ، فضلاً عن الإدارة البيئية لمرافق الاستقبال في الموانئ.

151. وفيما يتعلق بالظروف التشغيلية اللازمة، تؤكد المفوضية الأوروبية أن مجرد توفير مرافق للاستقبال في الموانئ لا يعني بالضرورة أن هذه المرافق ملائمة. فالموقع السيئ والإجراءات المعقدة والتوافر المقيد والتكاليف العالية غير المعقولة للخدمة المقدمة تكون كلها عوامل قد تمنع استخدام مرافق الاستقبال. ولكي تعتبر مرافق الاستقبال في الموانئ ملائمة، يجب أن يكون المرفق متاحاً أثناء زيارة السفينة للميناء، وأن يكون في مكان مناسب وسهل الاستخدام، وأن يلبى احتياجات جميع أنواع مجاري النفايات التي تدخل عادةً إلى الميناء ولا تكون شديدة التكلفة بحيث تشكل عقبة أمام المستخدمين. في الوقت نفسه، تؤكد المفوضية الأوروبية على أن كلاً من حجم الميناء وموقعه الجغرافي قد يحدان مما يمكن تقديمه بشكل عملي ومعقول من حيث استقبال ومعالجة النفايات.

152. ويجب أن تسمح مرافق الاستقبال في الموانئ بالتخلص النهائي من النفايات الناتجة عن السفن بطريقة ملائمة بيئياً. حسب التوجيه (EU) 2019/883، يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ضمان الجمع على أساس منفصل لتسهيل إعادة استخدام وإعادة تدوير النفايات الناتجة عن السفن في الموانئ. ومن أجل تسهيل هذه العملية، قد تقوم مرافق الاستقبال في الموانئ بجمع أجزاء النفايات المنفصلة وفقاً لفئات النفايات المحددة في اتفاقية ماربول، مع مراعاة التوجيهات الخاصة بها. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن اتفاقية ماربول لا تتطلب ذلك، إلا أن الكثير من مشغلي السفن يفصلون نفاياتهم على متن السفينة؛ فلا ينبغي اعتبار الجمع المنفصل اللاحق لهذه النفايات من قبل مرافق الاستقبال في الموانئ كخدمة ملائمة تجاه السفينة فحسب، ولكنه بالتأكيد سوف يسهل عمليات إعادة الاستخدام وإعادة التدوير.

153. يتمثل أحد العناصر الرئيسية لضمان ملازمة مرافق الاستقبال في الموانئ في تطوير وتنفيذ وإعادة تقييم خطة الميناء لاستقبال النفايات ومعالجتها، بناءً على المشاورات مع جميع الأطراف المعنية. ولأسباب عملية وتنظيمية، يمكن تطوير هذه الخطة بشكل مشترك من قبل الموانئ المجاورة في نفس المنطقة الجغرافية، مع المشاركة المناسبة لكل ميناء بشرط أن يتم تحديد الحاجة في كل ميناء إلى مرافق الاستقبال في الموانئ وتوافرها به.

6.2 خيارات التعاون على المستوى الإقليمي/شبه الإقليمي/الوطني/شبه الوطني

154. عندما تتمكن السفن من إقبال نفاياتها ومياه الغسل التي تحتوي على مخلفات البضائع في بضعة موانئ فقط في المنطقة، فهذا يعني أن هذه الموانئ تحمل عبء المنطقة بأكملها (أي استقبال النفايات الناتجة عن السفن التي كان ينبغي تسليمها إلى مرافق استقبال في موانئ أخرى) أو (الأرجح) أن السفن تميل أكثر إلى تصريف نفاياتها بطريقة غير قانونية. إذا تم تحديد المنطقة كمطقة خاصة، فإن النقص في مرافق الاستقبال في الموانئ الملازمة يكون له تبعات أكبر.

155. ومن الإنصاف الاعتراف بأن بعض المتطلبات المتعلقة بتوفير مرافق استقبال ملائمة يمكن أن تثير المخاوف، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS). يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى المادة 8.3 من المرفق الخامس لاتفاقية ماربول، الذي ينص على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد تفي بمتطلبات مرافق الاستقبال من خلال ترتيبات إقليمية عندما تكون هذه الترتيبات، بسبب الظروف الفريدة لتلك الدول، هي الوسيلة العملية الوحيدة لتلبية هذه المتطلبات.

156. لتنفيذ الترتيبات الإقليمية، وضعت المنظمة البحرية الدولية "المبادئ التوجيهية لعام 2012 لإعداد خطة مرافق الاستقبال الإقليمية (القرار 63/221/MEPC)" لتوفير التوجيهات اللازمة لإعداد خطة مرافق الاستقبال الإقليمية ((RRFP)، بهدف مساعدة

⁴⁴ وفقاً للتوجيه EC/98/2008 وقوانين النفايات والاتحاد الأوروبي الوطنية الأخرى ذات الصلة.

الحكومات وسلطات الموانئ في مناطق جغرافية محددة من العالم فيما يتعلق بمتطلبات التنفيذ المناسبة والفعالة الخاصة باتفاقية ماربول.

7 الإجراءات المتعلقة بتشغيل مرافق الاستقبال في الموانئ

7.1 أدوات إدارة المعلومات ورصدها

157. على الرغم من أن توفير مرافق استقبال في الموانئ الملائمة، ووضع خطط لإدارة النفايات وتثبيت إجراءات منسقة لإيصال النفايات هي شروط أساسية مهمة من أجل تسهيل استقبال وإدارة النفايات الناتجة عن السفن بطريقة سليمة بيئيًا، فلا يمكن الاستغناء عن آليات إدارة المعلومات ورصدها.

158. يمكن لإدارة المعلومات والبيانات الحديثة بالاقتران مع الرصد المناسب المساعدة في تسهيل جمع ومعالجة النفايات الناتجة عن السفن بشكل فعال. ولكن ليس من السهل تحقيق هذا دائمًا، لا سيما عندما تعمل بعض الجهات المعنية الرئيسية في البحر. ومع ذلك، تتوافر مجموعة كبيرة من الوثائق والبيانات والمعلومات المتعلقة بالنفايات الناتجة عن السفن خلال العملية من التوليد إلى التسليم، مثل:

- الإخطار بالنفايات من قبل السفن؛
- إيصالات تسليم النفايات؛
- تسجيل مستويات النفايات التي يتم تسليمها في الميناء؛
- المعلومات في دفتر تسجيل الزيوت ودفتر تسجيل القمامة ودفتر تسجيل البضائع؛
- التراخيص الممنوحة للجهات المعنية.

159. علاوة على ذلك، سيسهل تطبيق المعلومات والبيانات في نظام تقنية المعلومات والاتصالات المؤتمت من إدارة المعلومات ورصدها، وسيسمح بالإحالة المرجعية، ويحد من البيروقراطية.

7.1.1 مخططات الإخطار المسبق

160. قد تحتاج الموانئ إلى الامتثال لمتطلبات محلية مختلفة للتعامل المتخصص مع أنواع معينة من النفايات الناتجة عن السفن. لذلك، يجب على مشغلي السفن التحقق مع الوكلاء المحليين أو سلطات الموانئ أو رؤساء الموانئ أو مقدمي خدمات مرافق الاستقبال في الموانئ لمعرفة المتطلبات الخاصة بالميناء قبل الوصول من أجل التخطيط لاستيعاب أي متطلبات معالجة لذلك الميناء الخاص، بما في ذلك عملية الفصل الإضافي التي قد يلزم إجراؤها على متن السفن قبل وقت طويل من الوصول. يجب إدراج هذه المعلومات في خطة الإدارة البيئية للشركة ويجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تخطيط الرحلات. في العديد من الموانئ، تطلب سلطة الميناء و/أو مقدمو خدمات مرافق الاستقبال في الموانئ إخطارًا مسبقًا من السفينة يوضح عزمها على استخدام مرافق الاستقبال، وذلك إما لأسباب لوجستية أو سياسية.

161. سيساعد أيضًا تقديم إخطار مسبق إلى مرافق الاستقبال في الموانئ بنوع وكمية النفايات الناتجة على متن السفن والنوع والكمية المقرر تسليمها، مشغل مرافق الاستقبال في الموانئ بشكل كبير في استلام النفايات مع تقليل أي تأخير لعمليات الميناء العادية للسفينة. ومن الممارسات العامة الموصى بها تقديم إشعار لمدة 24 ساعة على الأقل، على الرغم من أن المتطلبات المحددة قد تختلف حسب الميناء أو مرافق الاستقبال في الموانئ.

162. تطلب العديد من سلطات الموانئ من ربانة السفن استخدام نموذج الإخطار المسبق الموحد كما طوره المنظمة البحرية الدولية في الملحق 2 من "التوجيهات الموحدة لمستخدمي ومقدمي خدمات مرافق الاستقبال في الموانئ" (MEPC.1/Circ.834/Rev.1). ونحث سلطات الموانئ والوكلاء ومشغلي المرافق الآخرين على قبول الصيغة الموحدة، رغم أنهم في بعض الحالات الأخرى قد يطلبون نموذجًا بديلًا.

163. تجدر الإشارة إلى أن التوجيه (2019/883) EU لموانئ الاتحاد الأوروبي يطلب بالفعل استخدامًا إلزاميًا لصيغة الإخطار المسبق في المرفق 2. يعزز استخدام نموذج الإخطار المسبق هذا، الذي يتماشى مع تنسيق المرفق الخامس من اتفاقية ماربول المنقح وقرار المنظمة البحرية الدولية Circular MEPC.1/Circ.834/Rev.1، تنفيذ وإنفاذ التوجيه (2019/883) EU من خلال اشتراط توفير صيغة بمعلومات دقيقة عن أنواع وكميات النفايات التي يتم تسليمها بالفعل.

164. يمكن إرسال إخطار النفايات المسبق من قبل السفينة أو ممثل الميناء إلى سلطة الميناء أو إلى مرافق الاستقبال في الموانئ بشكل مباشر. إذا زارت سفينة ميناء على أساس منتظم، فقد يثبت أن الترتيب الدائم مع مرافق الاستقبال في الموانئ هو الأكثر كفاءة.

7.1.2 إيصال تسليم النفايات

165. بعد تسليم النفايات الناتجة عن السفن، يجب على ربان السفينة طلب إيصال استلام النفايات لتوثيق نوع وكمية النفايات الخاضعة لاتفاقية ماربول والتي استلمتها المرافق فعليًا. وقد وحدت المنظمة البحرية الدولية صيغة هذه الوثيقة لتسهيل استخدامها وتطبيقها ولتوفير اتساق السجلات في جميع أنحاء العالم (الملحق 3 من التوجيه الموحد في MEPC.1/Circ.834/Rev.1). يوقع كل من مسؤول السفينة أو الموظف المسؤول والمستقبل على الوثيقة، ويتم توفير نسخة كدليل على التصريف القانوني.

166. في موانئ الاتحاد الأوروبي، يطالب التوجيه (EU) 2019/883 باستخدام إيصال استلام النفايات: عند التسليم، يجب على مشغل مرافق الاستقبال في الموانئ أو سلطة الميناء حيث تم تسليم النفايات ملء النموذج الوارد في المرفق 3 بشكل حقيقي وبدقة (إيصال تسليم النفايات) وفقًا للتوجيه (EU) 2019/883، وإصداره وتقديمه، دون تأخير لا مبرر له، إلى ربان السفينة. علاوة على ذلك، يجب الإبلاغ عن المعلومات الواردة في إيصال تسليم النفايات إلكترونياً إلى نظام SafeSeaNet من قبل المشغل أو الوكيل أو ربان السفينة.

167. يجب أيضًا الاحتفاظ بالسجلات أو الإيصالات أو الشهادات المناظرة، لمدة لا تقل عن سنتين، في دفتر تسجيل القمامة المناسب أو دفتر تسجيل الزيوت (الجزء الأول لجميع أنواع السفن والجزء الثاني لناقلات النفط) أو دفتر تسجيل البضائع لناقلات المواد الكيميائية.

168. يمكن أن يكون الاستخدام المنتظم لإيصال تسليم النفايات أداة مفيدة لسلطة الميناء لمتابعة النفايات بدءًا من التسليم إلى التخلص النهائي.

7.1.3 تقديم تقارير بشأن أوجه القصور المزعومة في مرافق الاستقبال في الموانئ

169. في الحالات التي تريد فيها السفن تسليم مخلفاتها الناتجة عن السفن و/أو مخلفات البضائع في الميناء ولكن لا يمكنها ذلك بسبب عدم وجود مرافق استقبال أو عدم ملاءمة تلك المتاحة، يمكن لربان السفينة استخدام صيغة تقديم تقارير بشأن أوجه القصور المزعومة في مرافق الاستقبال في الموانئ الواردة في الملحق 1 من قرار المنظمة البحرية الدولية IMO Circular MEPC.1/Circ.834/Rev.1.

170. يُرجى من دول العلم توزيع هذه الصيغة على السفن وحث ربانها السفن على استخدام هذه الصيغة لتقديم تقارير بشأن أوجه القصور المزعومة في مرافق الاستقبال في الموانئ إلى الإدارة البحرية لدولة العلم، وإن أمكن، إلى سلطات دولة الميناء. يقع على عاتق دولة العلم مسؤولية إبلاغ المنظمة البحرية الدولية وإبلاغ الأطراف المعنية بأي حالة يُزعم أن المرافق فيها غير ملائمة. ينبغي أن تضمن دول الميناء توفير الترتيبات المناسبة للنظر في تقارير أوجه القصور المزعومة والرد عليها بشكل مناسب وفعال، وإبلاغ المنظمة البحرية الدولية ودولة العلم المقدمة للتقارير بنتائج تحقيقها.

171. وعلاوة على ذلك، تحتوي قاعدة بيانات مرافق الاستقبال في الموانئ في النظام العالمي المتكامل للمعلومات عن النقل البحري على معلومات تتعلق بأوجه القصور المزعومة المقدم تقارير بشأنها.

7.1.4 إصدار التراخيص باعتبارها أداة لرصد النفايات

172. تستخدم السلطات التراخيص للسماح بنشاط قد يكون محظورًا بأي طريقة أخرى. قد يتطلب الأمر إثبات القدرة ولكن قد يعمل أيضًا على إبقاء السلطات على علم بنوع النشاط، ومنحهم الفرصة لوضع شروط وقيود. إن إصدار الترخيص هو إحدى الأدوات الرئيسية التي يمكن للسلطات من خلالها ممارسة الضوابط التنظيمية لاستقبال النفايات وتخزينها ومعالجتها والتخلص منها.

173. ومن الضروري تتبع هذه النفايات بداية من التسليم من قبل السفينة وحتى لحظة الجمع في مرافق الاستقبال في الموانئ، خاصةً عند ترسيخ إجراءات لضمان تسليم النفايات الناتجة عن السفن. ويمكن أيضًا إثبات التخلص النهائي من النفايات عن طريق تطبيق نظام للإخطار واستخدام وثائق التعقب.

174. يجب أن تحتوي هذه الوثائق، التي يجب أن ترافق نقل النفايات، على تفاصيل حول نوع وكمية النفايات المعنية، ووسائل النقل والتفاصيل المتعلقة بالمنتج والناقل ومرافق الاستقبال في الموانئ. وبهذه الطريقة يصبح توجيه النفايات واضحًا لكل من السلطات المختصة والشركات المعنية، لأن هذه الوثائق تربط (على سبيل المثال من خلال نظام التعقب) الأنشطة المختلفة.

175. اعتمدت العديد من سلطات الموانئ نظام تعقب لتوثيق تسليم النفايات الناتجة عن السفن وجمعها ونقلها. ترافق الوثائق شحنات النفايات وتقدم سجلاً للحركة بدءًا من منتج النفايات حتى كل جهة معنية وبسيطة. في كل مرة يتغير فيها صاحب النفايات، يقوم الشخص المسؤول (الأشخاص المسؤولون) بالتوقيع على المستند المخصص.

7.1.5 نظم معلومات ورصد نفايات الموانئ

176. لا يكون الجمع بين أنواع مختلفة من البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة مهمة واضحة دائماً ويتطلب استخدام تقنية المعلومات الحديثة وتقنية تخزين البيانات. ونظرًا لأن استخدام التطبيقات المستندة إلى الويب في الوقت الحاضر ليس مكلفًا للغاية، يمكن أن يوفر نظام إدارة البيانات والمعلومات المستندة إلى الإنترنت الكثير من المزايا بالفعل عند تنفيذ أدوات الرصد من أجل إرساء إدارة سليمة بيئيًا للنفايات الناتجة عن السفن أو الانتقال نحوها. بالإضافة إلى ذلك، يوجد بالفعل لدى معظم الموانئ نظام اتصال منفرد على أساس الاتصالات عبر الإنترنت، والذي يمكن من خلاله إضافة أدوات إضافية لرصد النفايات الناتجة عن السفن بسهولة نسبية.

177. إن إرساء نظام مناسب لإدارة المعلومات والبيانات الخاصة بالنفايات الناتجة عن السفن لن يوفر فقط نظرة عامة ويقدم إحصائيات موثوقة خلال الخطوات المختلفة في عملية النفايات الناتجة عن السفن، من الجمع إلى المعالجة إلى التخلص النهائي، التي يمكن رصدها ومراجعتها بسهولة، ولكنه سيسهل أيضًا التنفيذ بكفاءة وفعالية.

178. لذلك، يوصى بأن تطور سلطات الموانئ نظامًا لإدارة البيانات يدعم تقنية المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الإجراءات التي يمكنها التعامل مع المسائل التالية:

- الإخطار بالنفايات من قبل السفن؛
- تسجيل مستويات النفايات التي يتم تسليمها في الميناء؛
- المعلومات في دفتر تسجيل الزيوت ودفتر تسجيل القمامة ودفتر تسجيل البضائع؛
- إيصالات تسليم النفايات؛
- شهادات الإعفاء (من أجل السماح بمراقبة الترتيبات الخاصة بتسليم النفايات)
- تقييم وحساب إحصاءات النفايات السنوية؛
- نظام رسوم النفايات (عند الاقتضاء)؛
- وتيسير الإنفاذ (مثل الاستهداف القائم على المخاطر).

179. يمكن تطوير نظام ملائم للرصد والمعلومات الخاصة بالنفايات الناتجة عن السفن على مستوى الميناء وتشغيله وإدارته من قبل سلطة الميناء، أو على المستوى الوطني، مع الجمع بين البيانات التي توفرها الموانئ الفردية. من المفضل أيضًا أن يكون لجميع الجهات المعنية، من كل من القطاع الخاص (مثل وكلاء السفن ومرافق الاستقبال في الموانئ الخاصة) والقطاع العام (مثل السلطات المنفذة) إمكانية وصول مباشر إلى النظام من أجل تسهيل النقل السريع للبيانات الموثوقة (المعلومات الآتية)، للحد من البيروقراطية (دون معاملات ورقية) وزيادة الشفافية. لا ينبغي منح كل جهة معنية إمكانية الوصول إلى النظام بأكمله، ولكن فقط إلى الحقول ذات الصلة بهذه الجهة المعنية.

7.2 إجراءات تسليم النفايات: تحفيز تسليم النفايات المفصلة

180. يجب أن تستند إجراءات جمع وتخزين النفايات الناتجة على متن السفينة إلى ما يلي: المسموح وغير المسموح بتصريفه في البحر خلال مسيرتها؛ وما إذا كان يمكن تصريف نوع معين من النفايات في مرافق الاستقبال في الموانئ لإعادة التدوير أو إعادة الاستخدام. ومع ذلك، ولتقليل أو تجنب الحاجة إلى فرز إضافي بعد تسليم القمامة إلى مرافق الاستقبال في الموانئ ولتيسير إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، من الأفضل أن يتم فصل النفايات على متن السفن مباشرةً وفقًا لتوصيات المنظمة البحرية الدولية لعام 2017 "المبادئ التوجيهية لتنفيذ المرفق الخامس من اتفاقية ماربول" (القرار (71) MEPC.295)، الذي يوصي بفصل القمامة (انظر أيضًا الفقرة 120).

181. نظرًا لأن هذه مجرد توصية وليست من متطلبات اتفاقية ماربول، فلا يزال بإمكان السفن أن تقرر تقديم خلائط من النفايات والمخلفات. ومع ذلك، بمراعاة مبادئ الإدارة السليمة بيئيًا للنفايات، يجب على مرافق الاستقبال في الموانئ أن تسمح بالتخلص النهائي من النفايات الناتجة عن السفن بطريقة مناسبة بيئيًا.

182. تم تضمين هذا المبدأ في الاتحاد الأوروبي في التوجيه (2019/883) EU: تضمن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الجمع على أساس منفصل لتسهيل إعادة استخدام وإعادة تدوير النفايات من السفن في الموانئ. ومن أجل تسهيل هذه العملية، قد تقوم مرافق الاستقبال في الموانئ بجمع أجزاء النفايات المنفصلة وفقًا لفئات النفايات المحددة في اتفاقية ماربول، مع مراعاة التوجيهات الخاصة بها.

183. في بعض الأحيان تشير صناعة النقل البحري إلى أنه حتى عندما يتم فصل النفايات الناتجة عن السفن على متنها وفقًا لتوصيات إرشادات المنظمة البحرية الدولية، فلا تزال مرافق الاستقبال في الموانئ تجمع كل النفايات في وعاء واحد وبالتالي تخلط كل شيء مرة أخرى. وبالتالي، قد يكون هناك خيار لمعالجة هذه المسألة في لوائح الموانئ بطريقة يتم من خلالها، مبدئيًا، قبول النفايات الناتجة على متن السفن والتي يتم تسليمها إلى مرافق الاستقبال في الموانئ بهذه الطريقة من قبل مرافق الاستقبال ويجب إبقاؤها منفصلة لإجراء مزيد من المعالجة، لزيادة إمكانات إعادة تدويرها إلى أقصى حد.

184. قررت بعض سلطات الموانئ ومشغلي محطات الموانئ تحفيز تسليم أنواع معينة من النفايات المفصلة الناتجة عن السفن. وتتمثل إحدى الممارسات التي يتم تطبيقها بالفعل في العديد من الموانئ في منح السفن التي تقدم نفايات منفصلة تخفيضًا على رسوم الميناء وأو رسوم النفايات. يتضمن التوجيه (EU 2019/883) مخطط تخفيض إلزاميًا "السفينة المراعية للبيئة" للحالات التي يمكن فيها إثبات أن تصميم السفينة ومعدات تشغيلها يؤدي إلى إنتاج كميات مخفضة من النفايات، وأن السفينة تدير نفاياتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا.

7.3 إدارة النفايات في المراحل النهائية

185. لا تحتوي اتفاقية ماربول، في حد ذاتها، على أي متطلبات محددة للإدارة النهائية للنفايات الناتجة عن السفن ومخلفات البضائع المستلمة في الميناء، لأنها لا تتطلب سوى توفير مرافق استقبال ملائمة في الموانئ والاستلام المناسب للنفايات الناتجة عن السفن.

186. ومع ذلك، بمجرد تفريغ النفايات الناتجة عن السفن ومخلفات البضائع من السفينة، يجب إدارتها بطريقة سليمة بيئيًا وفقًا لأحكام الإطار التنظيمي الوطني لإدارة النفايات، وعند الاقتضاء، لأحكام إستراتيجية النفايات الشاملة. وعلى المستوى الدولي أيضًا، تحتوي اتفاقية بازل والتوجيه المتعلق بإطار النفايات في الاتحاد الأوروبي على متطلبات محددة فيما يتعلق بإعادة تدوير النفايات ومعالجتها والتخلص النهائي منها. وحسب "المبادئ التوجيهية الخاصة بالمنظمة البحرية الدولية لضمان ملاءمة مرافق استقبال النفايات في الموانئ" (القرار (MEPC.83(44))، يجب على مرافق الاستقبال في الموانئ "السماح بالتخلص النهائي من النفايات الناتجة عن السفن والمخلفات بطريقة ملائمة بيئيًا".

187. على الرغم من أن سلطات الموانئ لا تشترك مباشرة في توفير وتشغيل البنية التحتية لإدارة النفايات في المرحلة النهائية بشكل عام، يمكن أن يعتبر توفر خيارات المعالجة المناسبة (مثل إعادة التدوير والحرق ودفن النفايات) بالقرب من منطقة الميناء ميزة مهمة عند إنشاء البنية التحتية لاستقبال النفايات الناتجة عن السفن ومخلفات البضائع، حيث قد يكون لذلك تأثير على قدرة وتكلفة الجمع.

188. نظرًا لأنه لا يوجد فرق كبير بين معالجة النفايات الناتجة عن السفن والنفايات الناشئة عن العمليات البرية من حيث المبدأ، يوصى أيضًا بعدم اعتبار النفايات الناتجة عن السفن منفصلة عن النفايات البرية. ففي النهاية، لا توجد أنظمة للنفايات الناتجة عن السفن داخل الميناء معزل عن بقية عمليات الميناء والخدمات والبنية التحتية، وتصبح جزءًا من مجرى النفايات الإجمالي بالميناء، بمجرد استلامها على الشاطئ.

189. وبشكل خاص في الموانئ الأصغر مثل الموانئ المحلية وموانئ الصيد والمرافق، قد لا تكون كميات النفايات الناجمة عن السفن التي يتم تسليمها إلى مرافق الاستقبال في الموانئ كافية بما يكفي لتطوير إدارة فعالة للنفايات من حيث التكلفة. ومع ذلك، عند الجمع بين النفايات الناجمة عن السفن والنفايات المماثلة الناتجة عن الأنشطة الصناعية البرية والنفايات البلدية، قد تكون الأحجام كافية بما يكفي ليس فقط لإيجاد فرصة عمل مجدية اقتصاديًا، ولكن أيضًا لتسهيل إدارة النفايات بطريقة سليمة بيئيًا.

7.4 خطط إدارة نفايات الموانئ

190. على الرغم من أن تطوير خطط إدارة نفايات الموانئ (PWMP) يقع خارج نطاق اتفاقية ماربول، فمن المسلم به عمومًا أن الخطة المحدثة لإدارة نفايات الموانئ، عند إعدادها بالتشاور مع جميع الأطراف ذات الصلة، لن تؤدي فقط إلى تحسين ملاءمة مرافق الاستقبال في الموانئ ولكن أيضًا توفر خلاصة منسقة ومفصلة لجميع العمليات المتعلقة بتسليم النفايات والمخلفات الناتجة عن السفن.

191. يفضل أن تكون خطة إدارة نفايات الميناء وثيقة عامة وملزمة قانونًا، بحيث لا يمكن استخدامها فقط كتجميع لجميع المتطلبات ذات الصلة المعمول بها والمتعلقة بإدارة النفايات الناتجة عن السفن، ولكن أيضًا كدليل إرشادي لمستخدمي الميناء والجهات المعنية الأخرى. يجب أن تراعي خطة إدارة نفايات الموانئ، عند الاقتضاء، متطلبات وأهداف الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات، التي تترجم الأهداف المتعلقة بالإدارة البيئية السليمة للنفايات إلى إجراءات وعمليات عملية، وإستراتيجية نفايات الموانئ.

192. يجب أن تقوم سلطة الميناء بإعداد خطة لإدارة نفايات الموانئ، وذلك بالتشاور الوثيق مع جميع مستخدمي الميناء مثل مالكي السفن ووكلاء السفن وجامعي النفايات والمرافق المحتملة للتخلص من النفايات في الموانئ والسلطات المختصة ذات الصلة مثل سلطة التحكم لدولة الميناء والوكالات البيئية والسلطات البحرية. ومع ذلك، قد يكون من المفيد في بعض الحالات أن تقوم المناطق التي تتم إدارتها بشكل مستقل في الموانئ، مثل موانئ الصيد ومحطات النفط ومصانع المواد الكيميائية، بإعداد خططها الخاصة وتكون مسؤولة عن إدارة خدماتها عند استقبال النفايات والمخلفات من السفن كجزء من عملياتها.

193. عند إعداد خطة إدارة نفايات الموانئ، وبالتحديد عند تقييم مدى ملاءمة مرافق الاستقبال في الموانئ الحالية وتحليل الحاجة إلى سعة استقبال إضافية، من المهم أن يتم هذا التقييم على أساس معلومات موثوقة ومفصلة عن أنواع وكميات النفايات الناتجة عن السفن. يجب أن تراعي الخطة أيضًا خصائص الميناء ومستخدميه.

194. يجب أن تشمل خطة إدارة نفايات الموانئ على جميع المعلومات ذات الصلة، على سبيل المثال لا الحصر، العناصر الرئيسية التالية:
- نظرة عامة على التشريعات ذات الصلة المتعلقة بإدارة النفايات، بما في ذلك المسؤوليات بموجب قوانين النفايات الوطنية للأطراف المعنية المشاركة في الميناء؛
 - قائمة مرافق استقبال الموانئ الحالية، بما في ذلك الموقع والنوع (ثابتة/متنقلة) والسعة وأنواع النفايات التي تجمعها؛
 - تقييم للحاجة إلى مرافق إضافية للاستقبال في الموانئ، مع مراعاة التغييرات المحتملة في حركة المرور في السنوات القادمة؛
 - نظرة عامة على نوع وكميات النفايات الناتجة عن السفن المستلمة والمعالجة؛
 - وصف إجراءات استلام وجمع النفايات الناتجة عن السفن؛
 - وصف نظام الشحن (عند الاقتضاء)؛
 - إجراءات حول كيفية تقديم تقارير واتخاذ إجراءات بشأن أوجه القصور المزعومة في مرافق الاستقبال؛
 - إجراءات بشأن الإخطار بالنفايات الناتجة عن السفن وتقديم تقارير بشأنها؛
 - إجراءات بشأن التشاور مع الجهات المعنية المحلية؛
 - تدابير الإنفاذ.
195. قد تختار الموانئ داخل المنطقة أيضًا إعداد خطة مشتركة لإدارة نفايات الموانئ وتطبيق نظام مماثل لجمع النفايات واسترداد التكاليف. إذا كانت مرافق الاستقبال تخدم أيضًا أكثر من ميناء واحد، ينبغي توخي الحذر من أن مرافق استقبال الموانئ المتنقلة هذه قد تكون قادرة على خدمة السفن دون تأخير لا مبرر له في جميع الموانئ المعنية.
196. تجدر الإشارة إلى أن التوجيه (EU) 2019/883 يجعل إعداد خطة لإدارة نفايات الموانئ إلزاميًا ويحتوي في المرفق 1 على المتطلبات التفصيلية للإعداد ومحتوى خطة إدارة نفايات الموانئ. ووفقًا للتوجيه (EU) 2019/883، يمكن تطوير خطط إدارة نفايات الموانئ هذه، عند الحاجة لأسباب تتعلق بالكفاءة، في سياق إقليمي بمشاركة مناسبة من كل ميناء، شريطة تحديد الحاجة إلى مرافق الاستقبال وتوافرها لكل ميناء فردي. يجب على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقييم واعتماد خطة استقبال ومعالجة النفايات، ورصد تنفيذها وضمان إعادة الموافقة عليها كل خمس سنوات على الأقل وبعد أي تغييرات كبيرة في العمليات التشغيلية بالميناء.
197. تجدر الإشارة إلى أنه وفقًا للمادة 5.2 من التوجيه (EU) 2019/883، يتعين على موانئ الاتحاد الأوروبي نقل المعلومات من خطة إدارة نفايات الموانئ المتعلقة بتوافر مرافق الاستقبال في الميناء لجميع مستخدمي الموانئ، على النحو التالي:
- موقع مرافق الاستقبال في الميناء المنطبق على كل مرسى، وعند الاقتضاء، ساعات عملها؛
 - قائمة النفايات الناتجة عن السفن التي يديرها الميناء عادةً؛
 - قائمة نقاط الاتصال ومشغلي مرافق الاستقبال في الموانئ والخدمات المقدمة؛
 - وصف لإجراءات تسليم النفايات؛
 - وصف لنظام استرداد التكاليف، بما في ذلك مخططات إدارة النفايات والأموال على النحو المشار إليه في المرفق 4، عند الاقتضاء.
198. يمكن القيام بذلك من خلال النشرات الإعلامية أو النشر على موقع الميناء على شبكة الإنترنت. وبالنسبة لموانئ الاتحاد الأوروبي، يجب أيضًا الإبلاغ عن هذه المعلومات إلكترونيًا في نظام SafeSeaNet وإبلاغها محدثة.
- 7.5 مشاوره الجهات المعنية
199. إن المجموعة الكبيرة والمتنوعة من المسائل التي تحتاج إلى معالجة من أجل إرساء إدارة سليمة بيئيًا للنفايات الناتجة عن السفن، والجهات المعنية المختلفة العديدة من القطاعين العام والخاص على حد سواء، التي تشارك على مستويات مختلفة، والمدخلات التقنية والمالية والقانونية المتنوعة التي يجب توفيرها، تتطلب عملية تنسيق شاملة على مستويات مختلفة وفي لحظات مختلفة في الوقت المناسب. وتكون الموازنة الجيدة لمتطلبات الميناء والسفن مهمة من أجل تمكين إجراء سريع وآمن للتخلص من النفايات الناتجة عن السفن، ولتجنب أي تأخير لا مبرر له.
200. سيساعد ذلك أيضًا في تحديد مستويات الخدمة المناسبة لكل مجرى نفايات، فعلي ومحتمل، وتحديد طرق تحسين الخدمة وتقليل الأعطال. علاوة على ذلك، يكون التشاور مع الهيئات الإدارية والسلطات المحلية مطلوبًا لضمان تحقيق الامتثال للتشريعات أو اللوائح المحلية والوطنية والحفاظ عليها.
201. وأيضًا، يُعد التشاور مع الجهات المعنية عنصرًا أساسيًا أثناء إعداد خطة ملائمة لإدارة نفايات الموانئ. عند تحديد المستوى المناسب لخدمة إدارة النفايات الناتجة عن السفن، من المهم التشاور بدقة مع جميع مستخدمي الميناء لتقييم احتياجاتهم فيما يتعلق بتوفير مرافق الاستقبال في الموانئ. ستحدد المشاورات المكثفة أيضًا طرقًا لتحسين الممارسات.

202. تتضمن المادة 5.1 من التوجيه (EU) 2019/883 متطلبات محددة تتعلق بتنظيم المشاورات المختلفة المتعلقة بخطة استقبال ومعالجة النفايات ((WRHP)، والجهات المعنية التي يجب أن تشارك فيها: يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ضمان تنفيذ خطة مناسبة لاستقبال ومعالجة النفايات لكل ميناء بعد المشاورات الجارية مع الأطراف المعنية، بما في ذلك بصورة خاصة مع مستخدمي الميناء أو ممثليهم، ومع السلطات المختصة المحلية عند الاقتضاء، ومشغلي مرافق الاستقبال في الموانئ، والمنظمات التي تنفذ التزامات المسؤولية الموسعة عن المنتجين وممثلي المجتمع المدني. يجب إجراء مثل هذه المشاورات أثناء الصياغة الأولية لخطة استقبال ومعالجة النفايات وبعد اعتمادها، لا سيما عند حدوث تغييرات كبيرة في عمليات الميناء.

203. قد تختلف منهجية المشاورات وقد تعتمد على حجم ونوع الميناء، والطريقة التي يتم بها تنظيم الجهات المعنية المحلية من خلال الجمعيات، وتأخذ في الاعتبار الإطار المؤسسي للميناء (خاص أو عام). يمكن إجراء المشاورات في شكل اجتماعات إعلامية، أو باستخدام ورش عمل، أو من خلال إجراء مشاورات رسمية حيث يتم نشر مشروع الخطة ويمكن لكل طرف مهتم تقديم تعليقاته في غضون إطار زمني معين.

204. وللحرص على ضمان شفافية عملية التشاور مع الجهات المعنية، قد يكون من المفيد أن يتم تنفيذ إجراءات التشاور العام بشأن خطة إدارة نفايات الموانئ في اللوائح الوطنية و/أو المحلية المتعلقة بالبيئة والميناء.

8 التوجيهات المتعلقة بتوفير مرافق الاستقبال في الموانئ في البحر الأبيض المتوسط

8.1. تأثير البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة خاصة بموجب المرفق الأول والمرفق الخامس من اتفاقية ماربول

205. كما هو موضح بالفعل في القسم 2.2.2 من هذه الوثيقة، حددت المنظمة البحرية الدولية وصنفت عدة بحار بما يسمى "المناطق الخاصة". عندما يتم تعيين منطقة بحرية معينة كمناطق خاصة لمرفق واحد أو أكثر من مرفقات اتفاقية ماربول، تصبح متطلبات تصريف السفن في تلك المنطقة أكثر صرامة عن خارج المناطق الخاصة. قد لا تفي السفن التي تبحر في تلك المناطق بمعايير التصريف، وبالتالي، يلزم توصيل نفاياتها إلى مرافق الاستقبال في الموانئ.

206. ويعني هذا أيضاً أن حكومات الدول المجاورة لمنطقة خاصة تتحمل مسؤولية خاصة لضمان توفير مرافق استقبال ملائمة في جميع الموانئ التي تتلقى نفايات متولدة من السفن ومخلفات البضائع. لا يمكن أن تصبح حالة المنطقة الخاصة سارية المفعول حتى تتوافر مرافق استقبال ملائمة في الموانئ المجاورة لتلك المنطقة. لذلك ينبغي على الدول وسلطات الموانئ مراعاة أهمية الامتثال في هذه المجالات الخاصة.

207. تجدر الإشارة إلى أن البحر الأبيض المتوسط قد تم تعيينه كمناطق خاصة بموجب المرفق الأول والخامس من اتفاقية ماربول (المخلفات الزيتية). وتخضع عملية تصريف بعض مياه الغسل ومخلفات البضائع الواردة في المرفق الخامس من اتفاقية ماربول للضوابط المحددة في اللانحتين 4 و6 من هذا المرفق. في جوهرها، يخضع تصريف مخلفات البضائع الموجودة في مياه الغسل بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماربول للمعايير التالية:

- يجب ألا يتم تفريغ مخلفات البضائع على بُعد أقل من 12 ميلاً بحرياً من أقرب يابسة أو من أقرب جرف جليدي.
- ينبغي عدم إجراء أي تفريغ لمخلفات البضائع داخل "المناطق الخاصة" الست المحددة بموجب اتفاقية ماربول (البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة "الخليج"، ومنطقة البحر الكاريبي الأوسع بما في ذلك خليج المكسيك وبحر البلطيق وبحر الشمال والقطب الجنوبي). لا يُسمح بتصريف مخلفات البضائع الموجودة في مياه الغسل إلا إذا كان كل من ميناء الوصول والمغادرة داخل "المنطقة الخاصة" ولن تمر السفينة خارج المنطقة الخاصة بين هذين الميناءين، وبشرط عدم وجود مرافق استقبال كافية في الموانئ. وفي مثل هذه الحالات، يجب تصريف مخلفات البضائع غير القابلة للاسترداد، وغير المضرة بالبيئة البحرية (غير ضارة بالبيئة البحرية) في مياه الغسل المحتجزة في مسافات بعيدة داخل البحر قدر الإمكان، وعلى أي حال، على بُعد لا يقل عن 12 ميلاً بحرياً من أقرب يابسة أو أقرب جرف جليدي.
- عدم تفريغ أي من مخلفات البضائع المصنفة بأنها ضارة بالبيئة البحرية. يجب تصريف مياه الغسل المحتجزة إلى مرافق استقبال مناسبة.

208. ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتأثير المرفق الخامس المنقح من اتفاقية ماربول على توفير مرافق استقبال مخلفات البضائع الضارة بالبيئة البحرية في الموانئ: فكما هو مذكور في النقطة ب) من الفقرة أعلاه، لا يزال من الممكن تصريف مخلفات البضائع الضارة بالبيئة البحرية قانونياً، حتى في مناطق خاصة مثل البحر الأبيض المتوسط، عندما لا يكون هناك مرافق استقبال في كل من موانئ الوصول والمغادرة ولن تمر السفينة خارج المنطقة الخاصة بين هذين الميناءين. لتحقيق أقصى حماية للبيئة البحرية، من المهم بالتالي أن تضمن جميع البلدان المطللة على البحر الأبيض المتوسط توفير مرافق استقبال ملائمة في الموانئ لجمع مخلفات البضائع الضارة بالبيئة البحرية في موانئها.

8.2 ما الجهة المسؤولة عن توفير مرافق الاستقبال في الموانئ؟

209. في كل من اتفاقية ماربول والتوجيه (EU) 2019/883، يقع متطلب ضمان توفير مرافق استقبال ملائمة في الموانئ ضمن نطاق الأطراف في اتفاقية ماربول أو الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي. ويتيح ذلك للأطراف أو الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي درجة معينة من المرونة من أجل تحديد الجهة المسؤولة عن توفير مرافق الاستقبال في الموانئ، من منظور قانوني وعملي. نظرًا لأنه سيتم تنفيذ كل من اتفاقية ماربول والتوجيه (EU) 2019/883 في إطار القانون الوطني، فهناك إمكانية لإضافة متطلبات قانونية إضافية، و/أو توضيح بعض المسائل بمزيد من التفصيل.

210. في موانئ الاتحاد الأوروبي، تقع المسؤولية القانونية لتوفير مرافق الاستقبال في الموانئ على عاتق الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي، ولكن العديد منها قد فوض هذه المسؤولية إلى السلطات شبه الوطنية أو المحلية. بالنسبة للموانئ الرئيسية، يمكن أن تقع هذه المسؤولية على عاتق الميناء، على الرغم من أن خطط إدارة نفايات الميناء (التي يجب أن تنص بوضوح على توفير مرافق الاستقبال في الميناء) تشير إلى مشاركة وزارات معنية أيضاً (مثل الإدارات البيئية المختصة). وبالنسبة للموانئ الأصغر، يمكن أن تقع هذه المسؤولية على عاتق مسؤول البلدية أو الميناء.

211. في العديد من الحالات، لا توفر سلطات الموانئ مرافق استقبال في الموانئ بنفسها، لكنها تفضل تعيين متعهد خاص للتخلص من النفايات. لا سيما في الموانئ حيث توجد كمية كبيرة من النفايات الناتجة عن السفن التي يتم تسليمها، وبوفر ذلك، في كثير من الأحيان، حالة تجارية للعمليات الخاصة ولن تضطر سلطات الموانئ إلى الاستثمار في البنية التحتية لتوفير مرافق استقبال في الموانئ بنفسها. وفي الموانئ الأصغر مثل موانئ الصيد الصغيرة والمرافق، يمكن توفير مرافق استقبال في الموانئ من خلال تنفيذ عملية استقبال النفايات الناتجة عن السفن في نظام جمع النفايات البلدية.

8.3 العناصر الرئيسية المتعلقة بتوفير مرافق الاستقبال في الموانئ

212. كما ذكر سابقاً في القسم 3 من هذه الوثيقة، يمكن أن تختلف الموانئ اختلافاً كبيراً فيما يتعلق بحجم حركة المرور ونوعها ومقدارها، وتوافر التجمعات الصناعية، والموقع الجغرافي (بما في ذلك تأثير المناطق الخاصة بالمنظمة البحرية الدولية)، وأنواع البضائع التي يتم تداولها في الميناء، والسعة الحالية لجمع النفايات وتخزينها ومعالجتها، وما إلى ذلك. ونتيجة لذلك، يمكن أن تختلف أيضاً المتطلبات المتعلقة بتوفير مرافق استقبال كافية في الموانئ.

213. مع ذلك، هناك العديد من العناصر الرئيسية التي يمكن تحديدها عند النظر في توفير مرافق الاستقبال في الموانئ. وإيجازاً للقول، تُعد الاعتبارات التالية مهمة عند تحديد مرافق الاستقبال في الموانئ، إما كمرافق استقبال ثابتة أو متنقلة في الموانئ و/أو موقع تخزين مؤقت/معالجة أولية:

- فيما يتعلق بالتشغيل العام لمرافق الاستقبال في الموانئ:

- لا ينبغي عرقلة عمليات الموانئ الأخرى، مثل تحميل/تفريغ البضائع أو تموين السفن بالوقود؛
- ينبغي تقليل مخاطر النفايات الناتجة عن السفن ومخلفات البضائع التي ينتهي بها المطاف في الماء إلى أدنى حد؛
- يجب أن تكون المعدات اللازمة لتنظيف أو منع الانسكابات من تلويث منطقة الميناء بأكملها متاحة بسهولة في المرافق؛
- ينبغي بناء مرافق الاستقبال الثابتة في الموانئ أو الأماكن الثابتة التي يمكن فيها تسليم النفايات الناتجة عن السفن في أماكن مختارة إستراتيجياً، والتي يمكن الوصول إليها بسهولة لكل من السفن وموظفي الميناء والمركبات؛
- يجب أن تتمتع مواقع مرافق الاستقبال في الموانئ بإضاءة كافية، للسماح بتجميع النفايات الناتجة عن السفن وتشجيعها على مدار 24 ساعة في اليوم؛
- يجب تمييز مناطق الاستقبال بوضوح وتحديد موقعها بسهولة، خاصةً عندما يتم جمع مجاري النفايات بطريقة منفصلة؛
- يجب أن تكون مناطق الاستقبال آمنة لمنع الانتهاك أو سوء الاستخدام ولضمان سلامة البحارة وموظفي الموانئ الذين يستخدمونها؛
- يجب تقليل تأثير جمع و/أو التخزين المؤقت للنفايات الناتجة عن السفن على المجتمع المحيط، خاصةً فيما يتعلق بالضوضاء والرائحة والمظهر الخارجي؛
- يجب أن تمثل المرافق للتشريعات الوطنية والمحلية وغيرها من التشريعات المعمول بها بشأن جمع ومعالجة النفايات الناتجة عن السفن ومخلفات البضائع؛

- فيما يتعلق بضمان الملاءمة:

- يجب مراعاة الاحتياجات التشغيلية لمستخدمي الميناء؛
- يجب أن تكون المرافق قادرة على استقبال أنواع وكميات النفايات الناتجة عن السفن التي تزور الميناء عادةً؛

- المرافق الملائمة هي التي:
 - يستخدمها البحارة؛
 - تلبى كامل احتياجات السفن التي تستخدمها بانتظام؛
 - تُشجع البحارة على استخدامها؛
 - تساهم في تحسين البيئة البحرية
- السماح بالتخلص النهائي من النفايات والمخلفات الناتجة عن السفن بطريقة ملائمة بيئيًا.

8.4 توجيهات متعلقة بتوفير مرافق استقبال في الموانئ البحرية التجارية وموانئ سفن الرحلات البحرية/نقل الركاب وموانئ الصيد والمراسي

214. يتم في هذا القسم تقديم بعض التوجيهات الإضافية فيما يتعلق بتوفير مرافق استقبال في الموانئ في أنواع معينة من الموانئ، بما في ذلك أمثلة على مرافق الاستقبال في الموانئ التي تبين أنها فعالة للغاية. يتم التمييز بين الموانئ البحرية التجارية وموانئ سفن الركاب/الرحلات البحرية وموانئ الصيد والمراسي.

8.4.1 الموانئ البحرية التجارية

215. نظرًا للأحجام الكبيرة عمومًا لمخلفات البضائع والنفايات الناتجة عن السفن (سواء كانت موجودة في مياه الغسل أو لا) التي يتم تسليمها، فيمكن توفير وتشغيل مجموعة كبيرة ومتنوعة من مرافق الاستقبال في الميناء في الموانئ البحرية التجارية بشكل عام. يمكن أن تكون كل من المرافق المتنقلة (الشاحنات وكذلك الصنادل) والمرافق الثابتة فعالة من حيث التكلفة.

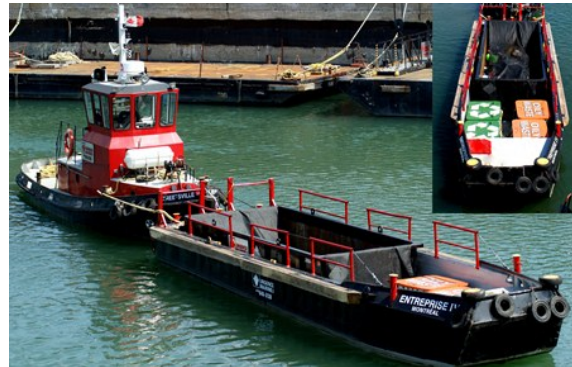
216. ومع ذلك، عند توفير المرافق الثابتة، يجب اختيار الموقع جيدًا حيث قد تحتاج السفن إلى تغيير الأرصفة وهي عملية لا تكون مستهلكة لكثير من الوقت وباهظة التكلفة فحسب، بل قد يؤدي ذلك أيضًا إلى تأخير لا مبرر له أو عدم تحمس السفن لاستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ. ولهذا تتضمن المواقع المناسبة لأوعية القمامة الثابتة وجود أرصفة مجاورة للمراسي ونقاط وصول إلى أرصفة الموانئ ومحطات وقود ومنحدرات لإطلاق القوارب.

217. لاستقبال المخلفات الزيتية والنفايات السائلة الأخرى الناتجة عن السفن مثل مياه المجاري، قد يكون خيار إنشاء خطوط أنابيب لكل مرسى خيارًا مجديًا، خاصة إذا كان مرفق الاستقبال مقترنًا مع مرفق لتنظيف الخزانات، على سبيل المثال في محطة نפט.

218. إذا تم وضع حاويات في مكان معين لجمع النفايات الناتجة عن السفن ومخلفات البضائع، يمكن وضعها في مجمع أو مكان محمي بيئي يُستخدم لحجب الحاويات ماديًا وبصريًا لردع استعمالها بواسطة من هم ليسوا من مستخدمي الميناء، ولمنع النفايات الناتجة عن السفن من الطيران بعيدًا.



صندل الجمع في ميناء روتردام (هولندا)
(مرجع الصورة: ميناء روتردام)



صندل الجمع في ميناء مونتريال (كندا)
(مرجع الصورة: ميناء مونتريال)

219. لتوفير درجة عالية من المرونة للسفينة لتسليم النفايات مع تجنب التأخير غير المبرر، في الموانئ الرئيسية يمكن النظر في توافر مرافق الاستقبال على مدار الساعة 7 أيام في الأسبوع.



مرفق استقبال في الموانئ ثابت في ميناء أنتويرب (بلجيكا)
(مراجع الصورة):



الجمع المتنقل في ميناء بيرايوس (اليونان)
(مراجع الصورة):

8.4.2 موانئ سفن نقل الركاب/الرحلات البحرية

220. في موانئ سفن نقل الركاب/الرحلات البحرية بشكل عام، يمكن استخدام نفس النوع من مرافق الاستقبال في الموانئ كما هو الحال في الموانئ البحرية التجارية، على الرغم من أن حركة النقل الموسمية والسياحة المتزايدة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على كميات النفايات الناتجة عن السفن.



شاحنة وقود تجمع النفايات السائلة من سفينة رحلات بحرية
(مراجع الصورة):



حاوية قمامة من سفينة رحلات بحرية
(مراجع الصورة):

221. في موانئ سفن نقل الركاب، حيث غالبًا ما ترسو نفس السفن على أساس متكرر ومنتظم، يمكن توفير مرافق محددة من أجل تسهيل الجمع السريع للنفايات السائلة، مثل مياه المجاري، باستخدام وصلات أنابيب قياسية.



جمع مياه المجاري في ميناء هلسنكي (فنلندا)
(مراجع الصورة):



جمع مياه المجاري في ميناء تريلبورغ (السويد) (مرجع الصورة): Clean Baltic

8.4.3 موانئ الصيد

222. في الموانئ الأصغر مثل موانئ الصيد والمراسي، على الرغم من أن استخدام مرافق الجمع المتنقلة يمكن أن يكون فعالاً، يمكن استخدام أنواع محدودة من مرافق الاستقبال الثابتة، في الحالات التالية:

- عندما سيتم تسليم كميات محدودة فحسب من النفايات الناتجة عن السفن في تلك الموانئ؛
- على الرغم من أنها يمكن أن تكون محددة (على سبيل المثال شبك الصيد، ومعدات الصيد الاصطناعية، وما إلى ذلك)، إلا أنه سيتم تسليم أنواع محدودة من النفايات الناتجة عن السفن (تشمل بالأساس النفايات المنزلية والقمامة).

223. نظراً للأنواع المحدودة من النفايات الناتجة عن السفن التي يتم تسليمها بواسطة سفن الصيد، يمكن لموانئ الصيد عموماً التركيز على الجمع بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماربول (الماء المتجمع في قاع السفينة والنفايات الزيتية) والمرفق الخامس من اتفاقية ماربول (القمامة، بما في ذلك معدات الصيد). ونتيجة لذلك، يمكن تنظيم عملية جمع النفايات من سفن الصيد بسهولة نسبية باستخدام شاحنات مزودة بخزانات (الماء المتجمع في قاع السفينة) وحوايات وصناديق مخلفات كبيرة (للقمامة ومعدات الصيد).



أوعية لجمع القمامة في صقلية (إيطاليا)
مراجع الصورة:



أوعية لجمع القمامة في ترومسو (النرويج)
مراجع الصورة:



أوعية لجمع القمامة في ميناء هولندي
مراجع الصورة:



أوعية لجمع القمامة في أوستيند (بلجيكا)
مراجع الصورة:

8.4.4 المراسي

224. ليس من الضروري دائماً توفير مرافق استقبال كبيرة ومختلفة في المرافئ البحرية. إلى حد بعيد سيكون أكبر حجم للنفايات الناتجة عن السفن التي يتم تسليمها إلى مرافق الاستقبال في أحد المراسي هو القمامة، من النوع المحلي بشكل رئيسي. ولأن النوع الرئيسي، في هذه الموانئ، من النفايات الناتجة عن السفن التي يتم تسليمها هو القمامة والنفايات المنزلية، ستكون الأوعية العامة المخصصة لجمع الأجزاء الأكثر انتشاراً من النفايات المنزلية كافية. يجب أن يتم قبول جميع المواد البلاستيكية والورق والكرتون ومواد التغليف والمواد الصلبة والقصدير وعلب الطعام والشراب المصنوعة من الألومنيوم والقوارير الزجاجية والبلاستيكية، وما إلى ذلك، من قبل مرافق الاستقبال في أحد المراسي.



مرفق استقبال مشترك للمياه المتجمعة في قاع السفينة والقمامة في مرسى في بلجيكا (مراجع الصورة):



وعاء للزيوت في مرسى مرسييليا (فرنسا) (مراجع الصورة):

225. قد يكون من المفيد تجهيز المرفق بمحطة ضخ لجمع الماء المتجمع في قاع السفينة (خليط المياه الملوثة بالزيت، والمكون بشكل أساسي من المياه) و/أو النفايات الناجمة عن المراحيض الكيميائية، وذلك حسب حجم الميناء (مثل تسهيل دخول اليخوت الآلية الكبيرة) وعدد السفن التي ترسو ونوعها.



أوعية لجمع القمامة في مارينا دي راغوسا (إيطاليا) (مراجع الصورة):



أوعية لجمع القمامة في نيوپورت مارينا (بلجيكا) (مراجع الصورة):

المرفق 4

وثيقة توجيهية لتحديد تطبيق الرسوم بتكاليف معقولة لاستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ أو، عند الاقتضاء، تطبيق نظام الرسوم غير الخاصة، في البحر الأبيض المتوسط

جدول المحتويات

| | | |
|-----|---------|---|
| 112 | 1 | مقدمة |
| 112 | 1.1 | المعلومات الأساسية |
| 113 | 1.2 | هدف الوثيقة التوجيهية ونطاقها |
| 113 | 1.3 | القمامة البحرية الناتجة عن المصادر البحرية |
| 114 | 2 | أطر العمل التنظيمية المتعلقة بأنظمة استرداد التكاليف |
| 114 | 2.1 | الإطار التنظيمي الدولي: اتفاقية ماربول |
| 115 | 2.2 | الأطر التنظيمية الإقليمية |
| 115 | 2.2.1 | الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط |
| 115 | 2.2.2 | التوجيه (EU) 2019/883 حول مرافق الاستقبال في الموانئ لتسليم النفايات الناتجة عن السفن |
| 115 | 2.2.2.1 | مقدمة |
| 116 | 2.2.2.2 | العناصر الرئيسية للتوجيه (EU) 2019/883 |
| 116 | 2.2.2.3 | أنظمة استرداد التكاليف في التوجيه (EU) 2019/883 |
| 118 | 3 | أنواع أنظمة استرداد التكاليف |
| 118 | 3.1 | مقدمة في أنظمة استرداد التكاليف للنفايات الناتجة عن السفن |
| 120 | 3.2 | أنظمة عدم دفع رسوم خاصة ((NSF |
| 120 | 3.3 | أنظمة الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات (ADM) |
| 120 | 3.4 | أنظمة الرسوم المباشرة فقط |
| 122 | 4 | تطبيق أنظمة استرداد التكاليف في الموانئ والمرافئ |
| 122 | 4.1 | نظرة عامة على تطبيق أنظمة استرداد التكاليف في الموانئ البحرية التجارية للاتحاد الأوروبي |
| 122 | 4.2 | تطبيق أنظمة استرداد التكاليف في موانئ رسو السفن السياحية/الركاب |
| 123 | 4.3 | تطبيق أنظمة استرداد التكاليف في موانئ الصيد |
| 123 | 4.4 | تطبيق أنظمة استرداد التكاليف في المرافئ |
| 125 | 5.1 | "تكلفة" مرافق الاستقبال في الموانئ |
| 126 | 5.1.1 | التكاليف المباشرة |
| 126 | 5.1.2 | التكاليف غير المباشرة |
| 126 | 5.2 | الإيرادات |
| 127 | 5.3 | الجانب المتعلق بـ "التكاليف المعقولة" |
| 129 | 6.1 | توصيات لأنظمة استرداد التكاليف في الموانئ البحرية التجارية |
| 129 | 6.1.1 | النفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماربول |
| 130 | 6.1.2 | النفايات بموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماربول |
| 131 | 6.1.3 | النفايات بموجب المرفق الرابع من اتفاقية ماربول |
| 131 | 6.1.4 | النفايات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماربول |
| 131 | 6.1.4.1 | القمامة (المرفق الخامس من اتفاقية ماربول بخلاف مخلفات البضائع) |
| 132 | 6.1.4.2 | مخلفات البضائع بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماربول |
| 133 | 6.1.5 | النفايات بموجب المرفق السادس من اتفاقية ماربول |
| 134 | 6.2 | موانئ سفن الرحلات البحرية/الركاب |
| 134 | 6.2.1 | النفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماربول |
| 134 | 6.2.2 | النفايات بموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماربول |
| 135 | 6.2.3 | النفايات بموجب المرفق الرابع من اتفاقية ماربول |
| 135 | 6.2.4 | النفايات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماربول |
| 136 | 6.2.5 | النفايات بموجب المرفق السادس من اتفاقية ماربول |
| 137 | 6.3 | موانئ الصيد |
| 137 | 6.3.1 | النفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماربول |
| 138 | 6.3.2 | النفايات بموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماربول |
| 138 | 6.3.3 | النفايات بموجب المرفق الرابع من اتفاقية ماربول |
| 138 | 6.3.4 | النفايات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماربول |
| 140 | 6.3.5 | النفايات بموجب المرفق السادس من اتفاقية ماربول |
| 140 | 6.4 | المرافئ |
| 140 | 6.4.1 | النفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماربول |
| 140 | 6.4.2 | النفايات بموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماربول |
| 140 | 6.4.3 | النفايات بموجب المرفق الرابع من اتفاقية ماربول |
| 141 | 6.4.4 | النفايات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماربول |
| 141 | 6.4.5 | النفايات بموجب المرفق السادس من اتفاقية ماربول |
| 141 | 6.5 | نظرة عامة على التوصيات |

قائمة بالاختصارات/مسميات الأحرف الأولى

| | |
|--|--------|
| الاتحاد الأوروبي | EU |
| المنظمة البحرية الدولية | IMO |
| خطة عمل البحر الأبيض المتوسط | MAP |
| الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن | MARPOL |
| برنامج العمل | PoW |
| المركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط | REMPEC |
| الأمم المتحدة | UN |

1 مقدمة

1.1 المعلومات الأساسية

1. اعتمد الاجتماع الثامن عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط ("اتفاقية برشلونة") وبروتوكولاتها، التي عقدت في إسطنبول، تركيا في الفترة من 3 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر 2013، القرار IG.21/7 المتعلق بالخطة الإقليمية لإدارة النفايات البحرية في البحر الأبيض المتوسط في إطار المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن أنشطة ومصادر برية (LBS Protocol) باتفاقية برشلونة، يشار إليها فيما يلي باسم الخطة الإقليمية للقمامة البحرية (UNEP(DEPI)/MED IG.21/9).
2. وفقاً للمادة 9(5) من الخطة الإقليمية للقمامة البحرية، وطبقاً للأهداف والمبادئ الواردة فيها، يتعين على الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، وفقاً للمادة 14 من البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث الناجم عن السفن، ومكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط في حالات الطوارئ ("بروتوكول المنع والطوارئ لعام 2002") باتفاقية برشلونة، أن تستكشف وتنفذ إلى أقصى حد ممكن بحلول عام 2017، الطرق والوسائل لفرض تكلفة معقولة على استخدام مرافق الاستقبال في الموانئ (PRF) أو عند الاقتضاء، تطبيق نظام الرسوم غير الخاصة.
3. علاوة على ذلك، وفقاً للمادة 10(و) من الخطة الإقليمية للقمامة البحرية، تتعهد الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة باستكشاف وتنفيذ التدابير التالية إلى أقصى حد ممكن بحلول عام 2019، [...]، (f) فرض تكاليف معقولة لاستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ أو، عند الاقتضاء، تطبيق نظام الرسوم غير الخاصة، بالتشاور مع المنظمات الدولية والإقليمية المختصة، عند استخدام مرافق الاستقبال في الموانئ لتنفيذ التدابير المنصوص عليها في المادة 10.
4. علاوة على ذلك، ووفقاً للمادة 14 من الخطة الإقليمية للقمامة البحرية، تقوم الأمانة العامة لبرنامج خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، بإعداد مبادئ توجيهية محددة مع مراعاة المبادئ التوجيهية القائمة عند الاقتضاء، لدعم وتيسير تنفيذ التدابير المنصوص عليها في المادتين 9 و10. مع مراعاة توافر الأموال الخارجية، يجب نشر هذه التوجيهات بلغات منطقة البحر الأبيض المتوسط المختلفة.
5. اعتمد الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، الذي عُقد في أثينا، اليونان في الفترة من 9 إلى 12 شباط/فبراير 2016، القرار IG.22/4 المتعلق بالإستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري الناجم عن السفن والتصدي له (2016-2021)، المشار إليها فيما يلي باسم الإستراتيجية الإقليمية (2016-2021) (UNEP(DEPI)/MED IG.22/28).
6. تتصدى الإستراتيجية الإقليمية (2016-2021) -التي ترمي إلى مساعدة الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة لتنفيذ بروتوكول المنع والطوارئ لعام 2002- لمسألة القمامة البحرية في الأهداف المحددة رقم 5 (توفير مرافق الاستقبال في الموانئ)، ورقم 6 (إيصال النفايات الناتجة عن السفن)، ورقم 9 (الحد من التلوث الناتج عن أنشطة قوارب النزهة). كذلك تتصدى للمسألة ذات الصلة المتمثلة في التصريفات غير المشروعة للمواد الملوثة التي يجري تصريفها من السفن في الهدفين المحددين رقم 7 (تحسين متابعة حالات التلوث وكذلك مراقبة التصريفات غير المشروعة ورصدها) ورقم 8 (تحسين مستوى الإنفاذ ومقاصات منتهكي التصريف). ومن ثمّ تم تناول مسألة تقليل عمليات التصريف (غير المشروعة) الخاصة بالنفايات الناتجة عن السفن ضمن مجالات العمل ذات الأولوية للمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط (REMPEC) الذي تم إنشاؤه في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، المشار إليهم أيضاً باسم UNEP/MAP، وذلك بغرض تنسيق أنشطة الدول الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المتعلقة بتنفيذ بروتوكول المنع والطوارئ لعام 2002.
7. يتضمن برنامج العمل (PoW) لعامي 2018-2019 الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الذي اعتمده الاجتماع العشرون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها والمعقود في تيرانا، ألبانيا، في الفترة من 17 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، العديد من الأنشطة التي تتصدى للقمامة البحرية، بما في ذلك تنفيذ مشروع "القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط" الذي يُموله الاتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى دعم الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، من جنوب البحر الأبيض المتوسط/الجوار الأوروبي لتنفيذ الخطة الإقليمية للقمامة البحرية.
8. يتضمن مشروع "القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط" الممول من الاتحاد الأوروبي نواتج محددة متعلقة بتطوير مجموعة من المبادئ التوجيهية الفنية ضمن إطار عمل المادة 14 من الخطة الإقليمية للقمامة البحرية، ويُركز أحد مكوناته المنسق بواسطة المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط على التدابير المتعلقة بتحسين إدارة القمامة البحرية من المصادر البحرية في الموانئ والمراسي بالبحر الأبيض المتوسط وبالتحديد تطبيق بعض الرسوم بتكاليف معقولة من أجل استخدام مرافق الاستقبال في الموانئ، أو، عند الاقتضاء، تطبيق نظام عدم دفع رسوم خاصة بالإضافة إلى توفير مرافق الاستقبال وتسليم النفايات الناتجة عن السفن في الموانئ والمراسي بالبحر الأبيض المتوسط.

9. في هذا السياق، أعد المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط هذه الوثيقة بعنوان "وثيقة توجيهية لتحديد تطبيق رسوم بتكاليف معقولة متعلقة باستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ، أو، عند الاقتضاء، تطبيق نظام عدم دفع رسوم خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، المشار إليها فيما يلي باسم "الوثيقة التوجيهية".

1.2 هدف الوثيقة التوجيهية ونطاقها

10. تتناول الوثيقة التوجيهية بالتفصيل العناصر الخاصة بفرض الرسوم لاستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ في أنظمة الرسوم المختلفة، بما في ذلك نظام عدم دفع رسوم خاصة (NSF). يتم تحديد العناصر المختلفة التي تؤثر على تكلفة توفير مرافق الاستقبال في الموانئ وتشغيلها، ويتم تقييم كيفية تطبيق ذلك في نظام للرسوم يتضمن مبدأ "تغريم الملوّث" دون أن ينطوي الأمر على تكاليف باهظة تقع على عاتق مستخدمي الموانئ والمراسي في البحر الأبيض المتوسط.

11. ينبغي الإشارة إلى أن النفايات والمخلفات الأخرى الناتجة عن السفن، مثل رواسب مياه الصابورة ومخلفات الأنظمة المضادة للحش، يمكن أن تكون ذات صلة عند تقييم تطبيق نظم استرداد التكاليف لاستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ. ومع ذلك، نظرًا لأن هذه الأنواع من النفايات لا تدخل في نطاق عمل اتفاقية ماريبول، فإن النفايات والمخلفات التي تنظمها اتفاقية إدارة مياه الصابورة، واتفاقية النظم المضادة للحش وبروتوكول لندن/اتفاقية لندن غير مشمولتين في هذه الوثيقة.

1.3 القمامة البحرية الناتجة عن المصادر البحرية

12. وينتج عن القمامة البحرية في المحيطات العديد من الآثار المضرّة بالحياة البحرية والتنوع البيولوجي، ولها كذلك آثار سلبية على صحة الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر القمامة البحرية تأثيرًا سلبيًا على أنشطة مثل السياحة، ومصادر الأسماك وعمليات الشحن، كما أن المواد التي يمكن أن تدر دخلًا عن طريق إعادة الاستخدام أو إعادة التدوير يتم فقدانها بمجرد رميها. هناك العديد من الفئات المختلفة للقمامة البحرية، حيث تشكل المواد البلاستيكية أكبر تحدٍ بسبب قدرتها المنخفضة على التحلل وإمكانية دخولها إلى السلسلة الغذائية البشرية.

13. تدخل القمامة في البيئة البحرية عن طريق وسائل شتى ومن مصادر مختلفة عديدة، بما في ذلك المصادر البرية والبحرية. تشمل المصادر الرئيسية البرية للقمامة البحرية مقالب النفايات الخاصة بالبلدية والنقل النهري للنفايات من المقالب والمناطق الحضرية أو غيرها من المصادر الممتدة على طول الأنهار والممرات المائية الأخرى وتصريفات مياه الصرف الصحي غير المعالجة التابعة للبلدية والمرافق الصناعية والسياحة، خاصة زوار ومرتادي السواحل/الشواطئ.

14. ومن بين مصادر تلوث المحيطات بالقمامة البحرية، الشحن التجاري، والعبّارات وسفن نقل الركاب، وسفن الصيد، خاصة فيما يتعلق بمعدات الصيد المفقودة أو المهجورة والأساطيل العسكرية وسفن البحوث ومرائب النزهة والمنصات البحرية للنظ والغاز والزراعة المائية.

15. كثيرًا ما يُشار إلى أن 80% من الحطام البحري على مستوى العالم يأتي من مصادر برية، و 20% من مصادر في المحيطات، لكن أصول هذه النسب غير واضحة (الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي، 2009). علاوة على ذلك، تتباين أهمية هذه المصادر بشدة فيما يتعلق بمدى مساهمتها في مشكلة القمامة البحرية على الصعيدين الإقليمي والمحلي حسب حجم هذه الأنشطة في المنطقة، بالإضافة إلى السياسات المنظمة. وهذا يعني أن هناك اختلافًا كبيرًا فيما يخص كميات الحطام الناجم عن هذه المصادر وأنواعه، على المستوى الإقليمي والمحلي والموسمي بالتأكيد⁴⁵.

16. تقييم الاتجاهات الخاصة بمستويات القمامة البحرية ومصادر ما أمر بالغ الأهمية لمعرفة التدابير محددة الأهداف لمختلف المصادر واعتمادها. وفي هذا الصدد، تعد إجراءات الرصد في اتفاقيات البحار الإقليمية بالغة الأهمية، مثل اتفاقية حماية البيئة البحرية لشرق المحيط الأطلسي واتفاقية هلسنكي واتفاقية برشلونة. يتم تطبيق الرصد وفقًا لمؤشرات وأساليب موحدة للقمامة البحرية (مثل مراقبة الشواطئ وفحص معدة طائر الفلمار و/أو السلاحف البحرية)، الأمر الذي يوفر معلومات حول اتجاهات تراكمات القمامة البحرية ومدى فعالية التدابير المتخذة. فضلًا عن ذلك، يعتبر التحديد الصحيح للمصدر عنصرًا رئيسيًا في برامج الرصد.

17. على الرغم من أن المصادر البرية هي السبب المهيمن في وجود القمامة البحرية، إلا أن المصادر البحرية أيضًا تساهم بشكل كبير في المشكلة. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أنه رغم أن معظم القمامة البحرية ناتجة عن مصادر برية، إلا أن جزءًا كبيرًا ينبع من مصادر بحرية. هذا على الرغم من حقيقة أن القمامة الناتجة عن السفن، كما هو موضح في الملحق الخامس من اتفاقية ماريبول، تخضع لقواعد صارمة ولا يجوز أن يتم صرفها في مياه البحر، وهناك استثناءات محدودة فحسب (مثل فضلات الطعام ومخلفات البضائع غير المضرّة بالبيئة البحرية). هناك حظر صارم بخصوص تصريف أي مواد بلاستيكية في البحر. علاوة على

وتبلغ الحصة التقديرية لقطاع الصيد 30%، في حين أن قطاع الترفيه يبلغ 19%؛ ويوفر القطاع التجاري توازنًا بين المصادر البحرية؛ حيث قدرت شركة أركاديس (عام 2012) حصة قدرها 65% لقطاع الصيد وحده

ذلك، يشترط الملحق الخامس أنه في حالة ضياع أي معدات للصيد، يجب إبلاغ سلطات الدولة التي تحمل السفينة علمها وإعلام الدولة الساحلية التي ضاعت في مياهها المعدات.

18. أشارت الدراسات إلى أن الأنشطة البحرية الواقعة في مياه الاتحاد الأوروبي، خاصة الشحن (مثل الحاويات المفقودة) بما في ذلك صيد الأسماك والإبحار باليخوت، بالإضافة إلى الأنشطة الموجودة قبالة الشواطئ، هي مصادر ذات صلة بالقمامة البحرية لأنها مسؤولة عن معدل متوسط في الاتحاد الأوروبي قدره 32٪ وقيمة تصل إلى 50٪ في بعض الأحواض البحرية⁴⁶. كما أشارت الدراسات الحديثة إلى أن قطاع الصيد من المصادر البحرية المساهمة في مشكلة القمامة البحرية أكثر من غيرها، ويسيطر قطاع الترفيه كذلك على حصة كبيرة⁴⁷. وعلى الرغم من زيادة القمامة التي تم إصالتها في الموانئ منذ تطبيق توجيه المفوضية الأوروبية EC/59/2000، فلا تزال هناك فجوة كبيرة في عملية الإيصال، والتي تتراوح ما بين 60,000 إلى 300,000 طن، أي ما بين 7% إلى 34% من الإجمالي الذي يتم إيصاله سنويًا.

19. في بعض المناطق، كما هو الحال في أجزاء معينة من المحيط الهادئ وبحر الشمال، تتغلب المصادر البحرية على المصادر البرية حتى. تعتبر القمامة التي تدار بطريقة سيئة، ومعدات الصيد القديمة والمُهملّة، من أكثر العناصر شيوعًا في القمامة البحرية (البلاستيكية).

2 أطر العمل التنظيمية المتعلقة بأنظمة استرداد التكاليف

2.1 الإطار التنظيمي الدولي: اتفاقية ماريول

20. تعد الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (لعام 1973 بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكولي 1978 و1997)، وهي اتفاقية ماريول، واحدة من أهم الاتفاقيات الدولية التي تنظم البيئة البحرية. وقد تم تطويرها من قبل المنظمة البحرية الدولية (IMO) بهدف الحفاظ على البيئة البحرية عن طريق القضاء التام على التلوث الناتج عن طريق التصريف التشغيلي للنفط والمواد الضارة الأخرى من السفن، وتقليل حدوث انسكاب عرضي لهذه المواد.

21. تعمل اتفاقية ماريول ككيان واحد بمشاركة مرفقاتها الستة التي تغطي التلوث الناتج عن النفط والمواد الكيميائية والمواد الضارة المعبأة، والصرف الصحي والقمامة والانبعاثات الجوية؛ فالبنود تتناول بالأساس الاختصاصات القضائية، وسلطات إنفاذ القانون والتفتيش، في حين أن اللوائح الأكثر تفصيلاً المتعلقة بمكافحة التلوث واردة في المرفقات.

22. تحتوي اتفاقية ماريول على أحكام من أجل تنظيم مدى توافر مرافق الاستقبال الملائمة في الموانئ ((PRF)، وأنواع النفايات/المخلفات التي يمكن (ومن ثم التي لا يمكن) تصريفها بطريقة مشروعة في مياه البحار، وإدارة النفايات على متن السفن، والإنفاذ والتفتيش.

23. لا تحتوي اتفاقية ماريول على أي متطلبات صريحة لإنشاء أنظمة استرداد التكاليف. ومع ذلك، يُشار في القسم 6.3 من "المبادئ التوجيهية لتنفيذ المرفق الخامس من اتفاقية ماريول" لعام 2017 (القرار 71 (MEPC.295)) إلى استخدام أنظمة حوافز لضمان الامتثال:

"إن زيادة مرافق الاستقبال من أجل خدمة حركة السفن دون حدوث تأخير أو إزعاج لا مبرر له قد تتطلب استثمارًا رأسماليًا من مشغلي الموانئ والمحطات، بالإضافة إلى شركات إدارة القمامة التي تخدم تلك الموانئ. يتم تشجيع الحكومات على تقييم الوسائل الواقعة ضمن نطاق سلطتها للحد من هذا التأثير، مما يساعد على ضمان أن يتم تلقي القمامة المسلمة إلى الميناء بالفعل والتخلص منها بشكل صحيح بتكلفة معقولة أو دون فرض رسوم خاصة على السفن الفردية. يمكن أن تشمل هذه الوسائل، على سبيل المثال لا الحصر:

1. الحوافز الضريبية

2. ضمانات القروض؛

3. التفضيلات التجارية العامة للسفن؛

4. صناديق خاصة للمساعدة في الحالات التي تمثل المشاكل، مثل الموانئ البعيدة التي لا يوجد فيها نظام لإدارة القمامة

البرية لتسليم نفايات السفن؛

5. الإعانات الحكومية؛

وتبلغ الحصة التقديرية لقطاع الصيد 30%، في حين أن قطاع الترفيه يبلغ 19%؛ ويوفر القطاع التجاري توازنًا بين المصادر البحرية؛ حيث قدرت شركة أركاديس (عام 2012) حصة قدرها 65% لقطاع الصيد وحده

وتبلغ الحصة التقديرية لقطاع الصيد 30%، في حين أن قطاع الترفيه يبلغ 19%؛ ويوفر القطاع التجاري توازنًا بين المصادر البحرية؛ حيث قدرت شركة أركاديس (عام 2012) حصة قدرها 65% لقطاع الصيد وحده

6. وصناديق خاصة للمساعدة في تحمل تكلفة برنامج مكافآت لجمع معدات الصيد المفقودة أو المهملة أو المهجورة أو غيرها من القمامة الموجودة باستمرار. وسيدفع البرنامج مبالغ مجزية للأشخاص الذين يستعيدون معدات الصيد هذه أو غيرها من القمامة الموجودة باستمرار باستثناء مخلفاتهم الخاصة من المياه البحرية الخاضعة لولاية الحكومة".

24. على الرغم من أن "الحوافز الضريبية" كما هو مذكور في القسم 6.3 من المبادئ التوجيهية لا تنص صراحة على استخدام أنظمة استرداد التكاليف التي تُنفذ مبدأ "تغريم المُلوث"، إلا أن القسم يشجع الحكومات على النظر في استخدام الأنظمة التي تساعد على ضمان أن يتم تلقي القمامة المسلمة إلى الميناء بالفعل والتخلص منها بشكل صحيح. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تفسير الإشارة إلى "التكلفة المعقولة أو عدم فرض رسوم خاصة على السفن الفردية" على أنها تشجيع على توزيع تكلفة توفير و/أو استخدام مرافق الاستقبال في الموانئ على جميع السفن التي ترسو بالميناء، على سبيل المثال عن طريق تطبيق نظام الرسوم غير الخاصة. ومع ذلك، فإن النص الحالي يترك مجالاً واسعاً للتفسيرات.

2.2 الأطر التنظيمية الإقليمية

2.2.1 الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط

25. تم اعتماد الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط في عام 2013. وتتمثل الأهداف الرئيسية للخطة الإقليمية فيما يلي:

- (a) منع التلوث البحري بالقمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط وتأثيره على خدمات النظام الإيكولوجي والموائل والأنواع وخاصة الأنواع المهددة بالانقراض والصحة والسلامة العامة وتقليل ذلك إلى الحد الأدنى؛
- (b) إزالة أكبر قدر ممكن من القمامة البحرية الموجودة بالفعل؛
- (c) تعزيز المعرفة بشأن القمامة البحرية؛ و
- (d) التحقق من أن إدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط تتم وفقاً للمعايير والنهج الدولية المقبولة بالإضافة إلى تلك الخاصة بالمنظمات الإقليمية ذات الصلة وحسب الاقتضاء بما يتماشى مع البرامج والتدابير المطبقة في البحار الأخرى.

26. تم إدراج العديد من التدابير لمعالجة القمامة البحرية الناتجة عن المصادر البحرية.

27. تشير الخطة في المادة 9.5 الخاصة بها إلى حقيقة أن الأطراف المتعاقدة سوف تقوم بما يلي طبقاً لأهداف الخطة الإقليمية ومبادئها:

"استكشاف وتنفيذ كل الطرق والوسائل لفرض تكلفة معقولة على استخدام مرافق الاستقبال في الموانئ أو تطبيق نظام الرسوم غير الخاصة عند الاقتضاء وذلك إلى أقصى قدر ممكن بحلول عام 2017، وفقاً للمادة 14 من بروتوكول المنع والطوارئ. ويتعين على الأطراف المتعاقدة أيضاً اتخاذ الإجراءات اللازمة لتزويد السفن التي تستخدم موانئها بالمعلومات المحدثة ذات الصلة بالالتزامات الناشئة عن المرفق الخامس من اتفاقية ماربول 5 وتشريعاتها المعمول بها في هذا المجال".

28. أيضاً، في المادة 10. (و) وافقت الأطراف المتعاقدة على دراسة إمكانية:

"فرض تكاليف معقولة على استخدام مرافق الاستقبال في الموانئ أو تطبيق نظام الرسوم غير الخاصة، عند الاقتضاء، بالتشاور مع المنظمات الدولية والإقليمية المختصة، عند استخدام مرافق استقبال في الموانئ لتنفيذ التدابير المنصوص عليها في المادة 10".

2.2.2 التوجيه (EU) 2019/883 حول مرافق الاستقبال في الموانئ لتسليم النفايات الناتجة عن السفن.

2.2.2.1 مقدمة:

29. يمكن أن يكون تطبيق مبدأ "تغريم المُلوث"⁴⁸ طريقة مناسبة لتشجيع استخدام مرافق الاستقبال في الموانئ وتسليم أقصى قدر من النفايات من السفن إلى الشاطئ. بالإضافة إلى ضمان توافر مرافق استقبال ملائمة في الموانئ، يمكن تسهيل تطبيق مبدأ "تغريم المُلوث" على نفايات السفن من خلال مطالبة السفن بالمساهمة بشكل كبير في تكاليف استقبال نفايات السفن وإدارتها. يمكن جمع هذه المساهمات عن طريق إنشاء نظام معين لاسترداد التكاليف باستخدام أي رسوم من السفن

⁴⁸ يتم تطبيق مبدأ "تغريم المُلوث" لجعل الطرف المسؤول عن حدوث التلوث مسؤولاً كذلك عن الدفع مقابل الأضرار التي لحقت بالبيئة الطبيعية.

التي ترسو في الميناء، بغض النظر عما إذا كانت السفن تستخدم مرافق الاستقبال أم لا. ينبغي أن تشمل هذه الرسوم تكاليف جمع نفايات السفن ونقلها والتخلص منها.

30. اعتمد الاتحاد الأوروبي في عام 2000 أداة تنظيمية محددة تتناول قضية منع تلوث البيئة البحرية الذي تسببه النفايات الناتجة عن السفن. والغرض من توجيه المفوضية الأوروبية رقم EC/59/2000 الخاص بمرافق الاستقبال في الموانئ للنفايات الناتجة عن السفن ومخلفات البضائع هو الحد من تصريف النفايات الناتجة عن السفن ومخلفات البضائع في البحر، وخاصة التصريفات غير المشروعة، الناتجة عن السفن التي تستخدم الموانئ في الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تحسين مدى توافر مرافق الاستقبال في الموانئ للمخلفات الناتجة عن السفن ومخلفات البضائع وتطوير استخدامها، مما يؤدي بدوره إلى زيادة حماية البيئة البحرية.

31. ومع ذلك، ترك التوجيه EC/59/2000 مجالاً واسعاً للتفسيرات من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ نظرًا لأن التوجيه هو صك قانوني من قبل الاتحاد الأوروبي يطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تحقيق نتيجة معينة دون إملاء وسائل تحقيق تلك النتيجة⁴⁹، فإن التوجيهات تترك للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في كثير من الأحيان قدرًا معينًا من الحرية فيما يتعلق بالقواعد الدقيقة التي يجب اعتمادها. وينطبق ذلك أيضًا على بعض العناصر الرئيسية للتوجيه EC/59/2000، بما في ذلك العناصر⁵⁰ المتعلقة بأنظمة استرداد التكاليف. لذلك تم اعتماد توجيه جديد (EU) 2019/883 في 9 نيسان/أبريل 2019، يلغي التوجيه EC/59/2000، وينص على تغييرات تنظيمية مهمة.

2.2.2.2 العناصر الرئيسية للتوجيه (EU) 2019/883

32. ينطبق التوجيه (EU) 2019/883 على جميع السفن (بما في ذلك سفن الصيد ومراكب النزهة ولكن باستثناء أي سفينة حربية أو السفن البحرية المساعدة أو سفينة أخرى مملوكة أو تديرها إحدى الدول وتستخدم في الخدمة الحكومية غير التجارية فحسب)، أيًا كان علمها أو ميناء الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي الذي ترسو به أو تعمل بداخله، وينطبق كذلك على جميع موانئ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي عادة ما تزورها هذه السفن.

33. المتطلبات الرئيسية للتوجيه (EU) 2019/883:

- التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بضمان توفير مرافق الاستقبال الكفء في الموانئ لتلبية احتياجات السفن التي عادة ما تزور الميناء، دون التسبب في تأخير لا داعي له؛
- يتعين على الموانئ تطوير وتنفيذ خطة استقبال ومعالجة النفايات (WRHP)، عقب إجراء مشاورات مع جميع الأطراف المعنية، وخاصة مستخدمي الميناء. سيتم تقييم هذه الخطط واعتمادها بواسطة السلطة المختصة التابعة للدولة العضو؛
- يتعين على ربان السفينة ملء نموذج إشعار بالنفايات وإرساله في الوقت المحدد (24 ساعة على الأقل قبل ميعاد الوصول)، لإبلاغ المرفأ حول نوايا السفينة فيما يتعلق بتسليم النفايات الناتجة عن السفينة ومخلفات البضائع؛
- وعند التسليم، يقوم متعهدو مرافق الاستقبال في الموانئ أو سلطات الميناء بإصدار إيصال تسليم النفايات، ويجب أن يتم الإبلاغ عن هذه المعلومات إلكترونياً بواسطة ربان السفينة؛
- إيصال إلزامي لجميع النفايات الناتجة عن السفن. ومع ذلك، هناك إمكانية ألا توصل السفينة النفايات إذا كانت لديها سعة تخزين مخصصة وكافية إلى أن تصل السفينة إلى ميناء التسليم التالي؛
- تنفيذ نظام لاسترداد التكاليف يطبق مبدأ "تعزيز الملوث" من خلال تطبيق رسوم على النفايات، مما يُمثل حافزاً للسفن على عدم تصريف النفايات الناتجة عن السفن في البحار؛ و
- إنشاء مخطط إنفاذ تضمن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمقتضاه احتمالية خضوع أي سفينة للتفتيش. يتم تطبيق نهج قائم على المخاطر في عمليات التفتيش، وفقاً للمعلومات الواردة من الإشعار المسبق المتعلقة بالنفايات وإيصال النفايات التي يتم الإبلاغ عنها إلكترونياً وتبادلها.

2.2.2.3 أنظمة استرداد التكاليف في التوجيه (EU) 2019/883

34. من أجل معالجة الغموض بالتوجيه EC/59/2000 تجاه بعض العناصر الرئيسية المتعلقة بأنظمة استرداد التكاليف، ومن أجل تحقيق مستوى أعلى من التنسيق، يوفر التوجيه (EU) 2019/883 توضيحاً إضافياً فيما يتعلق بأنظمة استرداد التكاليف، مثل: - أن سفن الصيد ومراكب النزهة لم تعد معفاة من أنظمة الرسوم غير المباشرة؛

⁴⁹ وهو يختلف عن اللوائح التي تكون ذاتية التنفيذ ولا تتطلب وجود أي تدابير تنفيذية

⁵⁰دراسة لدعم وضع تدابير للتصدي لمجموعة من مصادر القمامة البحرية، تقرير Eunomia للمفوضية الأوروبية (المديرية العامة للبيئة)، 2016

- العناصر التي تحدد "تكاليف" مرافق الاستقبال في الموانئ، مثل التكاليف التشغيلية والإدارية ولكن كذلك الإيرادات الصافية من مخططات المسؤولية الممتدة للمنتج⁵¹ والتمويل الوطني/الإقليمي. يرد المزيد من المعلومات حول عناصر التكلفة في المرفق 4 للتوجيه (EU) 2019/883؛
- مزيد من الشفافية حول التكاليف والرسوم غير المباشرة؛
- طريقة حساب أكثر اتساقاً للمساهمات الكبيرة؛
- تطبيق عنصر الرسوم غير المباشرة أيضاً على مياه المجاري (المرفق الرابع لاتفاقية ماريول) والنفايات الزيتية (المرفق الأول من اتفاقية ماريول، بخلاف مخلفات البضائع)؛
- التطبيق الإلزامي للرسوم غير المباشرة على القمامة بنسبة 100%، بما في ذلك معدات الصيد والنفايات التي يتم صيدها بشكل سلبي؛
- ستتم تغطية تكاليف جمع النفايات التي تم صيدها بشكل سلبي ومعالجتها، عند الاقتضاء، من خلال الإيرادات الناتجة عن أنظمة التمويل البديلة، بما في ذلك مخططات إدارة النفايات والتمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي أو التمويل الوطني أو الإقليمي؛
- يجب تحديد المعايير المتعلقة بمفهوم "السفينة المراعية للبيئة" عن طريق قانون تنفيذي.

35. يتطلب التوجيه (EU) 2019/883 توفير نظام لاسترداد التكاليف من خلال المادة 8 الخاصة به:

1. يجب على الدول الأعضاء ضمان تغطية تكاليف تشغيل مرافق الاستقبال في الموانئ لاستقبال النفايات من السفن ومعالجتها، باستثناء مخلفات البضائع عن طريق تحصيل رسوم من السفن. وتشمل هذه التكاليف العناصر المدرجة في المرفق 4.
2. لا تقدم نظم استرداد التكاليف أي حافز للسفن لتصريف نفاياتها في البحر. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستطبق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي جميع المبادئ التالية في تصميم أنظمة استرداد التكاليف وتشغيلها في الموانئ:
 - (أ) يجب على السفن دفع رسوم غير مباشرة، بصرف النظر عن تسليم النفايات إلى مرفق استقبال في الموانئ؛
 - (ب) سوف تغطي الرسوم غير المباشرة:
 - (1) التكاليف الإدارية غير المباشرة؛
 - (2) جزءاً كبيراً من تكاليف عمليات التشغيل المباشرة، كما هو محدد في المرفق 4، التي ستمثل ما لا يقل عن 30% من إجمالي التكاليف المباشرة للتسليم الفعلي للنفايات خلال العام الماضي، مع إمكانية أخذ التكاليف المتعلقة بحجم حركة النقل المتوقعة للعام القادم بعين الاعتبار كذلك؛
 - (ج) من أجل توفير دافع قوي لتسليم النفايات المنصوص عليها في المرفق الخامس من اتفاقية ماريول، بخلاف مخلفات البضائع، لن يتم فرض أي رسوم مباشرة على هذه النفايات، من أجل كفالة حق تسليم النفايات دون فرض أي رسوم إضافية استناداً إلى حجم النفايات التي يتم تسليمها، فيما عدا الحالات التي يكون فيها حجم النفايات التي يتم تسليمها يتجاوز الحد الأقصى لسعة التخزين المخصصة والمشار إليها بالشكل الوارد في المرفق 2 لهذا التوجيه؛ سيغطي هذا النظام النفايات التي يتم صيدها بشكل سلبي، بما في ذلك حق التسليم؛
 - (د) لتفادي تحمل مستخدمي الموانئ وحدهم تكاليف الجمع والمعالجة الخاصة بالنفايات التي يتم صيدها بشكل سلبي، ستغطي الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، تلك التكاليف من الإيرادات الناتجة عن أنظمة التمويل البديلة، بما في ذلك من خلال مخططات إدارة النفايات والتمويل الوطني أو الإقليمي أو المقدم من الاتحاد الأوروبي المتاح؛
 - (هـ) لتشجيع تسليم المخلفات الناتجة عن غسل الخزانات التي تحتوي على مواد عائمة -عالية اللزوجة، يجوز أن تنص الدول الأعضاء على توفير حوافز مالية مناسبة مقابل تسليمها؛
 - (و) لا تشمل الرسوم غير المباشرة النفايات الناتجة عن أنظمة تنظيف غاز العوادم، التي يجب تغطية تكاليفها بناءً على أنواع النفايات التي يتم تسليمها وكمياتها.
3. إن جزء التكاليف الذي لا تغطيه الرسوم غير المباشرة، إن وجد، ستتم تغطيته على أساس أنواع وكميات النفايات التي تسلمها السفن بالفعل.
4. يمكن التمييز بين الرسوم وفقاً للأسس التالية:
 - (أ) فئة السفينة ونوعها وحجمها؛ أو
 - (ب) توفير الخدمات للسفن خارج ساعات العمل العادية في الميناء؛ أو

(ج) الطبيعة الخطرة للنفايات.

5. سيتم تخفيض الرسوم وفقاً للأسس التالية:

- (أ) نوع التجارة التي تعمل فيها السفينة، خاصة عندما تكون السفينة منخرطة في التجارة التي تعتمد على النقل البحري قصير المسافات؛
(ب) تصميم السفينة ومعدات تشغيلها بما يدل على أن السفينة تنتج كميات أقل من النفايات وتدير نفاياتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئياً.

بحلول ... [بعد مرور 12 شهراً من تاريخ دخول هذا التوجيه حيز التنفيذ]، يتعين على اللجنة اعتماد قوانين تنفيذية لوضع المعايير التي تحدد أن السفينة تفي بالمتطلبات المنصوص عليها في النقطة (ب) من الفقرة الفرعية الأولى المتعلقة بإدارة النفايات على متن السفن. سيتم اعتماد هذه القوانين التنفيذية بما يتفق مع إجراء الفحص المشار إليه في المادة 20(2).

6. من أجل ضمان أن تكون الرسوم عادلة وتتسم بالشفافية ويمكن تحديدها بسهولة ولا تقوم على التمييز وأنها تعكس تكاليف المرافق والخدمات المتاحة والمستخدمه حسب الاقتضاء، سيتم توفير مقدار الرسوم والأساس الذي حُسبت وفقاً له بلغة رسمية للدولة العضو التي يقع فيها الميناء، وسيتاح توفير ذلك بلغة مستخدمة دولياً لمستخدمي الميناء في مرفق استقبال النفايات وخطة التعامل حيثما يكون ذلك مناسباً.

7. تضمن الدول الأعضاء جمع بيانات الرصد الخاصة بحجم النفايات التي تم صيدها بشكل سلمي وكميتها وأن تُبلغ اللجنة بيانات الرصد هذه. ستُنشر اللجنة، بناءً على بيانات الرصد هذه، تقريراً بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وكل سنتين بعد ذلك.

تعتمد الهيئة قوانين تنفيذية لتحديد منهجيات بيانات الرصد والصيغة المستخدمة لتقديم التقارير. سيتم اعتماد هذه القوانين التنفيذية بما يتفق مع إجراء الفحص المشار إليه في المادة 20(2).

36. ينبغي الإشارة إلى أن التوجيه (2019/883) EU لا يميز بين أنواع السفن، ويُدرج المتطلبات المتعلقة بأنظمة استرداد التكاليف للسفن التجارية وسفن نقل الركاب/الرحلات البحرية وسفن الصيد وكذلك مراكب النزهة إدراجاً تاماً.

37. هناك عنصر مهم آخر وهو أنه يلزم وجود نظام رسوم غير مباشرة بنسبة 100% لنفايات السفن (النفايات المنصوص عليها في المرفق الخامس من اتفاقية ماربول، بخلاف مخلفات البضائع). لتوفير دافع قوي لتسليم النفايات، لن يتم فرض أي رسوم مباشرة على هذه النفايات، لكفالة حق التسليم دون دفع أي رسوم إضافية على أساس حجم النفايات التي يتم تسليمها. الاستثناء الوحيد هو عندما يتجاوز حجم النفايات التي يتم تسليمها الحد الأقصى لسعة التخزين المخصصة المذكورة في نموذج الإشعار المسبق؛ في هذه الحالة، يمكن فرض رسوم إضافية مباشرة لضمان أن التكاليف المتعلقة بتلقي هذه الكمية الاستثنائية من النفايات لا تكون عبئاً غير متناسب على نظام استرداد التكاليف في الميناء.

38. وينبغي الإشارة أيضاً إلى أن أنظمة استرداد التكاليف ليست مطلوبة لتغطية جمع مخلفات البضائع ومعالجتها. وفقاً للمادة 8.1 من التوجيه (2019/883) EU، التي تستثني مخلفات البضائع من متطلبات أنظمة استرداد التكاليف، يتعين على مستخدم مرافق الاستقبال دفع تكاليف تسليم مخلفات البضائع بشكل مباشر. أيضاً يتم فرض رسوم مباشرة على النفايات الناتجة عن أنظمة تنظيف غاز العوادم (المرفق السادس من اتفاقية ماربول).

39. ونظراً لأن التوجيه (2019/883) EU ينطبق على الموانئ داخل الاتحاد الأوروبي فحسب، فإن جميع موانئ الاتحاد الأوروبي اليوم لديها أنظمة استرداد تكاليف معمول بها من أجل نفايات السفن. ومع ذلك، فقد أرست العديد من الموانئ خارج الاتحاد الأوروبي أنظمة استرداد التكاليف هذه.

3. أنواع أنظمة استرداد التكاليف

3.1 مقدمة في أنظمة استرداد التكاليف للنفايات الناتجة عن السفن

40. من الإنصاف أن نقول إنه بسبب الافتقار لوجود لوائح ملزمة صارمة في كل من اتفاقية ماربول (كما هو موضح في الفقرة 18) والتوجيه EC/59/2000 (كما هو موضح في الفقرة 28)، أدت التفسيرات المتنوعة المتعلقة بأنظمة استرداد التكاليف إلى وجود مجموعة واسعة من أنظمة استرداد التكاليف المعمول بها في موانئ الاتحاد الأوروبي.

41. وبحثت العديد من الدراسات والتحليلات في مسألة أنظمة استرداد التكاليف للنفايات الناتجة عن السفن. في عام 2010، قامت الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية (EMSA)⁵² بإجراء تقييم أفقي حول مرافق الاستقبال في الموانئ في موانئ الاتحاد الأوروبي. استند التقييم إلى التقارير المتعلقة بالزيارات التي قامت بها الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية إلى 22 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الفترة 2007 – 2010، لقياس مدى تنفيذ التوجيه EC/59/2000، بما في ذلك توافر أنظمة استرداد التكاليف. أشار التقييم إلى وجود اختلاف في تنفيذ أنظمة استرداد التكاليف وتطبيقها بين (وأحياناً داخل) الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. يمكن تصنيف الأنظمة إلى ثلاث فئات رئيسية:

- أنظمة عدم دفع رسوم خاصة (NSF): تفرض هذه الأنظمة رسوماً على السفن لمعالجة النفايات، بصرف النظر عن استخدامها للمرافق؛
- أنظمة الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات (ADM): تفرض هذه الأنظمة رسوماً على السفن، حيث تعتمد بشكل جزئي على كميات النفايات التي يتم تسليمها، كما تفرض رسوم ثابتة إضافية قابلة للاسترداد عند تسليم النفايات؛
- أنظمة الرسوم المباشرة فقط: تفرض هذه الأنظمة رسوماً على مستخدمي الموانئ بناءً على حجم النفايات التي يتم تصريفها، دون وجود رسوم موحدة إضافية.

42. في إطار هذه الفئات الثلاث، توجد مجموعة واسعة من النماذج المحددة التي يستخدمها كل ميناء على حدة و/أو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وما يزيد الأمر تعقيداً أنه على قائمة المجموعة المتنوعة من أنظمة استرداد التكاليف، يوجد أحياناً في الموانئ و/أو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أنظمة قائمة مختلفة لاسترداد التكاليف لأنواع مختلفة من النفايات.

43. دراسات أخرى إضافية مبنية على تصنيف أنظمة استرداد التكاليف هذا:

- دراسة الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية لعام 2012 حول إيصال المخلفات الناتجة عن السفن ومخلفات البضائع إلى مرافق الاستقبال في الموانئ، وبالتحديد في موانئ الاتحاد الأوروبي، رامبول ((EMSA/OP/06/2011)؛
- "التقييم اللاحق للتوجيه EC/59/2000 حول مرافق الاستقبال في الموانئ" لعام 2015 الذي وضعته شركة Panteia وشركة بي دبليو سي للمفوضية الأوروبية (المديرية العامة للنقل والمواصلات)، في إطار عمل برنامج اللياقة والأداء التنظيمي للمفوضية الأوروبية (REFIT) لمراجعة التوجيه EC/59/2000؛
- تقييم الأثر الذي تم إجراؤه في عام 2017، المصاحب لاقتراح توجيه البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن مرافق استقبال النفايات الناجمة عن السفن في الموانئ، وإلغاء التوجيه EC/59/2000 وتعديل التوجيه EC/16/2009 والتوجيه EU/65/2010 (شركة Ecorys وشركة COWI)، الإصدار النهائي من وثيقة عمل الموظفين رقم 21 (2018).

44. ولذلك، سيتم في هذا الاستعراض العام التأكيد على الفئات الثلاث لأنظمة استرداد التكاليف المذكورة في التقييم الأفقي للوكالة الأوروبية للسلامة البحرية.

45. تجدر الإشارة إلى أن "الدراسة التي تم إجرائها في عام 2016 لدعم وضع التدابير الرامية إلى مكافحة مجموعة من مصادر القمامة البحرية" (شركة Eunomia، تقرير المديرية العامة للبيئة بالمفوضية الأوروبية) استعانت بهذه الفئات نفسها، بيد أنها أضافت بعض الفئات الأخرى:

- الرسوم المباشرة؛
- الرسوم غير المباشرة (وأنظمة الرسوم العكسية)؛
- الرسوم غير المباشرة الجزئية؛
- أنظمة استرداد الودائع؛
- الغرامات؛
- أنظمة القسائم.

46. ترد الفئات الرئيسية الثلاث أدناه حيث يتم شرحها بمزيد من التفصيل، استناداً إلى التحليل الذي تم إجراؤه في التقييم اللاحق للتوجيه EC/59/2000 (شركة Panteia وشركة بي دبليو سي، 2015).

⁵² الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية هي وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي تقدم المساعدة الفنية والدعم اللازم للمفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بسن وتنفيذ تشريعات للاتحاد الأوروبي بشأن السلامة البحرية والتلوث الناتج عن السفن والأمن البحري (www.emsa.europa.eu).

3.2 أنظمة عدم دفع رسوم خاصة (NSF)

47. لا تضع بعض الموانئ الأوروبية حدودًا لكميات النفايات التي يتم إلقائها، ضمن أنظمة استرداد التكاليف بدون دفع رسوم خاصة (نظام عدم دفع رسوم خاصة) المعمول بها في هذه الموانئ (يشار إليها باسم أنظمة الإعفاء من دفع رسوم خاصة بنسبة 100%). في هذا النظام، لا يتم فرض أي رسوم إضافية على الرسوم العادية الخاصة بمعالجة النفايات، والتي تفرضها هيئة الموانئ على جميع السفن. لا تعتمد رسوم المعالجة هذه على كميات النفايات التي يتم تسليمها، ويتم فرض رسوم كذلك على السفن حتى إذا لم تستخدم مرافق الاستقبال في الموانئ مطلقًا. تُحدد الرسوم عادة حسب حجم السفينة وأحيانًا حسب نوعها، ويمكن إدراج رسوم معالجة النفايات ضمن رسوم الموانئ أو دفعها بشكل منفصل.

48. توجد أيضًا موانئ تطبيق مجموعة متنوعة من أنظمة عدم دفع الرسوم الخاصة هذه، حيث تقبل النفايات حتى كميات معينة (معقولة) (يشار إليها باسم أنظمة عدم دفع رسوم خاصة مع وجود كميات معقولة)، وهذا يعني أنه تتم تغطية كمية محددة من النفايات من خلال دفع الرسوم المعتادة الخاصة بمعالجة النفايات والتي يتم فرضها على جميع السفن. يتم فرض رسوم إضافية إذا كانت كميات النفايات "كبيرة للغاية"، ويجوز فرضها من قبل هيئة الموانئ أو الشركات العاملة بالنفايات. يتم تحديد الكميات التي تغطيها رسوم النفايات العادية بواسطة هيئة الموانئ. يتم فرض رسوم على أي نفايات زائدة بشكل منفصل، بناءً على حجم الكميات التي يتم تسليمها.

49. من أجل خلق دافع قوي لتسليم القمامة، تجدر الإشارة إلى أنه وفقًا للتوجيه (الاتحاد الأوروبي) 883/2019، لم يعد مسموحًا بوضع حدود معينة لحجم القمامة التي يتم تسليمها. والاستثناء الوحيد المسموح به هو عندما يتجاوز حجم القمامة التي يتم تسليمها الحد الأقصى لسعة التخزين المخصصة المذكورة في نموذج الإخطار المسبق بتسليم النفايات (المرفق 2 من التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 883/2019).

50. نفذت العديد من موانئ الاتحاد الأوروبي أشكالاً مختلفة من نظام عدم دفع الرسوم الخاصة. في معظم الحالات، يمكن أن يسري هذا النظام على كل من المرفق الأول (النفط) والمرفق الخامس (القمامة) من اتفاقية ماربول. يتم تضمين مياه الصرف الصحي كذلك في حالات محدودة. طبقت بعض الموانئ نظامًا لاسترداد التكاليف، حيث لا يتم تطبيق نظام عدم دفع الرسوم الخاصة إلا على القمامة (يشار إليه باسم نظام عدم دفع الرسوم الخاصة المتعلقة بـ "القمامة فقط"). في هذه الحالات، تغطي الرسوم غير المباشرة كل تكاليف استقبال القمامة، في حين يتم حساب جميع التكاليف الأخرى بناءً على أحجام النفايات التي يتم تسليمها.

3.3 أنظمة الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات (ADM)

51. تتكون أنظمة الإسهامات الإدارية للنفايات بشكل عام من جزأين منفصلين، هما الرسوم الإدارية العامة والرسوم التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بكميات النفايات التي يتم تسليمها.

52. يختلف هذا النظام في وجود إيداع للرسوم الإدارية للنفايات (يشار إليه باسم نظام الإيداع للرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات). في هذا النظام، يتم تغطية جزء كبير من تكاليف مرافق الاستقبال في الموانئ من خلال الرسوم التي تدفعها السفن.

53. هناك فرق هام في كيفية عمل نظام الإيداع للرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات في موانئ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهو ما إذا كانت السفن تسترد الودائع بعد تفريغ النفايات في مرافق الاستقبال في الموانئ أم لا. في بعض الموانئ، يتم فرض رسوم إدارية غير قابلة للاسترداد على السفن. ورغم ذلك، في عدة حالات، تسترد السفن الودائع كليًا أو جزئيًا في حالة تفريغ النفايات. في هذا النظام، تدفع جميع السفن رسوم خاصة بالنفايات إلى هيئة الموانئ. تتحمل الجهات المسؤولة عن النفايات جميع تكاليف استقبال النفايات بشكل مباشر، وذلك بناءً على حجم النفايات التي يتم تصريفها. ونتيجة لذلك، يمكن استرداد المبلغ من هيئة الموانئ عند تقديم دليل على عملية معالجة النفايات في الميناء.

54. تجدر الإشارة إلى أن التوجيه الخاص بموانئ الاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) 883/2019 يتطلب أن تغطي هذه الرسوم غير المباشرة التكاليف الإدارية غير المباشرة، بالإضافة إلى جزء كبير من التكاليف التشغيلية المباشرة (30% من إجمالي التكاليف المباشرة للتسليم الفعلي للنفايات خلال العام السابق).

55. هناك نوع آخر من أنواع نظام استرداد التكاليف التي تتضمن الرسوم الإدارية المُطبقة في موانئ الاتحاد الأوروبي وهو نظام الرسوم المُقابل للرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات. في هذه الحالة، يتم فرض غرامات على جميع السفن إذا لم تتمكن من تقديم دليل على تفريغ النفايات في هذا الميناء أو في ميناء آخر من موانئ الاتحاد الأوروبي.

3.4 أنظمة الرسوم المباشرة فقط

56. يوجد نموذج إضافي واحد، بالإضافة إلى نظام عدم دفع رسوم خاصة ونظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات الخاصين باسترداد التكاليف. يغطي هذا النظام جميع تكاليف استقبال النفايات عن طريق فرض رسوم ترتبط ارتباطًا مباشرًا بكميات النفايات التي يتم تسليمها فقط؛ لذلك لم تُفرض أي رسوم إذا لم يسلم المستخدم أي نفايات. من خلال فرض رسوم على السفن التي تقوم بتسليم

النفائيات فقط، بناءً على حجم النفائيات التي يتم تسليمها، لا تخلق هذه الأنظمة دافعاً يحث المستخدمين على تفريغ النفائيات في الموانئ، وبالتالي فهي لا تتماشى مع التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 883/2019، الذي يتطلب وجود مثل هذه الدوافع.

57. وفقاً للتوجيه (الاتحاد الأوروبي) 883/2019، لا يمكن تطبيق أنظمة الرسوم المباشرة إلا على مخلفات البضائع ومياه الغسيل ومخلفات أجهزة غسل الغاز (المرفق السادس من اتفاقية ماربول).

4. تطبيق أنظمة استرداد التكاليف في الموانئ والمرافئ

4.1 نظرة عامة على تطبيق أنظمة استرداد التكاليف في الموانئ البحرية التجارية للاتحاد الأوروبي

58. في عام 2015، حلل التقييم اللاحق (شركة Panteia وشركة بي دبليو سي) تطبيق نوع أنظمة استرداد التكاليف (CRS) في موانئ الاتحاد الأوروبي، مع مراعاة أن الموانئ عادة ما تستخدم أنظمة استرداد التكاليف لأنواع مختلفة من النفايات. بشكل عام، أشار التقييم إلى أن معظم الموانئ إما أن تطبق نظام عدم دفع رسوم خاصة أو نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات، إلا أن نظام عدم دفع رسوم خاصة يعتبر أكثر شيوعاً.

59. كانت معظم الموانئ التي تستخدم نظام عدم دفع رسوم خاصة تميل إلى وضع حدود قصوى لكمية النفايات التي تغطيها الرسوم الثابتة، ويُفضل استخدام نظام "الكميات المعقولة" أكثر من نظام الإعفاء من دفع رسوم خاصة بنسبة 100% (الاستخدام غير المحدود). عادةً ما تستخدم مرافق استقبال النفايات في الموانئ أنظمة غير مباشرة، إما من خلال أنظمة عدم دفع رسوم خاصة أو من خلال استخدام أحد أشكال أنظمة الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات. في كثير من الأحيان، يتم فرض رسوم مباشرة مُتعلقة بكمية النفايات التي يتم تسليمها، بالنسبة للنفايات الزيتية (المرفق الأول من اتفاقية ماربول) وبالتحديد مخلفات الصرف الصحي (المرفق الرابع من اتفاقية ماربول).

60. عند التقسيم حسب المنطقة الجغرافية، يتضح أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في منطقة بحر البلطيق، بوجه خاص، قد تبنت أنظمة عدم دفع رسوم خاصة. يتم تطبيق نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات في الغالب في موانئ بحر الشمال الأوروبية، حيث يتم فرض رسوم ترتبط ارتباطاً مباشراً بكميات النفايات التي يتم تصريفها في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقة المحيط الأطلسي بالنسبة لبعض أنواع النفايات (بما في ذلك بحر الشمال، وبالتحديد بالنسبة لمخلفات الصرف الصحي).

61. وضعت بعض المناطق إستراتيجيات محددة تتضمن تدابير ملزمة، من أجل معالجة مسألة تلوث البيئة البحرية الناتج عن النفايات الناجمة عن السفن. تعد لجنة هلسنكي لمنطقة بحر البلطيق ((HELCOM)، التي اعتمدت إستراتيجية مرافق الاستقبال في الموانئ الخاصة بالنفايات الناجمة عن السفن والقضايا المرتبطة بها، والمعروفة أيضاً باسم إستراتيجية بحر البلطيق، واحدة من الأمثلة على مثل هذا النهج الإقليمي. تشمل هذه الإستراتيجية مجموعة من التدابير واللوائح التي تهدف إلى ضمان امتثال السفن للوائح التصريف العالمية والإقليمية، والقضاء على التصريفات غير المشروعة في البحر لجميع النفايات الناجمة عن جميع السفن. في عام 2007، اعتمدت لجنة هلسنكي لمنطقة بحر البلطيق توصيتها 1/28 بشأن "تطبيق نظام عدم دفع رسوم خاصة على النفايات الناتجة عن السفن في بحر البلطيق". ونتيجة لذلك، تطبق جميع الموانئ في بحر البلطيق نظام عدم دفع رسوم خاصة.

62. في "الدراسة التي تم إجرائها في عام 2018 والتي تستند إلى استعراض منشورات حول أفضل الممارسات الحالية في البحر الأبيض المتوسط وكذلك البحار الإقليمية الأوروبية الأخرى من أجل تطبيق رسوم بتكاليف معقولة ولتطبيق نظام عدم دفع رسوم خاصة لاستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ" (المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط)، تم إجراء دراسة استقصائية محدودة على شبكة الإنترنت للنظر في تطبيق نظام استرداد التكاليف في الموانئ البحرية التجارية التالية:

| الميناء | أنواع أنظمة استرداد التكاليف |
|----------|---|
| أنتويرب | نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات مع وجود استردادات جزئية |
| لشبونة | نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات |
| غدانسك | نظام عدم دفع رسوم خاصة في حالة وجود كميات معقولة |
| باتراس | نظام عدم دفع رسوم خاصة |
| مارسيليا | نظام الرسوم المُقابل للرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات |

4.2 تطبيق أنظمة استرداد التكاليف في موانئ رسو السفن السياحية/الركاب

63. لم يُفَرَّق التقييم اللاحق لعام 2015 (شركة Panteia وشركة بي دبليو سي) بين الموانئ البحرية التجارية وموانئ رسو السفن السياحية/الركاب.

64. في "الدراسة التي تم إجرائها عام 2018 والتي تستند إلى استعراض منشورات حول أفضل الممارسات الحالية في البحر الأبيض المتوسط وكذلك البحار الإقليمية الأوروبية الأخرى من أجل تطبيق الرسوم بتكاليف معقولة ولتطبيق نظام عدم دفع رسوم

خاصة لاستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ" (المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط)، تم إجراء دراسة استقصائية محدودة على الإنترنت للنظر في تطبيق نظام استرداد التكاليف في موانئ رسو السفن السياحية/الركاب التالية:

| الميناء | أنواع أنظمة استرداد التكاليف |
|-----------|--|
| برشلونة | الإعفاء من دفع رسوم خاصة بنسبة 100% |
| دوبروفنيك | نظام عدم دفع رسوم خاصة للقمامة، ودفع رسوم مباشرة للنفايات الأخرى |
| كوساداسي | نظام عدم دفع رسوم خاصة في حالة وجود كميات معقولة |
| سكاجن | نظام عدم دفع رسوم خاصة في حالة وجود كميات معقولة |
| ستوكهولم | الإعفاء من دفع رسوم خاصة بنسبة 100% |

4.3 تطبيق أنظمة استرداد التكاليف في موانئ الصيد

65. بالنسبة لموانئ الاتحاد الأوروبي، تجدر الإشارة إلى أنه في التوجيه EC/59/2000، كانت سفن الصيد مستثناة من المبادئ المنصوص عليها في المادة 8 بشأن أنظمة استرداد التكاليف. وهذا يعني في الحقيقة أنه لم يكن هناك ما يلزم السفن بفرض رسوم عادية منفصلة للنفايات، وأنه كان يمكن إدراج المساهمات في تكلفة مرافق الاستقبال في الموانئ إدراجاً كاملاً في رسوم الميناء. في التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 883/2019، يتعين على سفن الصيد أيضاً تلبية جميع المتطلبات المتعلقة بأنظمة استرداد التكاليف، بما في ذلك الرسوم غير المباشرة بنسبة 100% من أجل تسليم النفايات (بما في ذلك معدات الصيد).

66. في "الدراسة التي تم إجرائها في عام 2018 والتي تستند إلى استعراض منشورات حول أفضل الممارسات الحالية في البحر الأبيض المتوسط وكذلك البحار الإقليمية الأوروبية الأخرى من أجل تطبيق الرسوم بتكاليف معقولة ولتطبيق نظام عدم دفع رسوم خاصة لاستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ" (المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط)، تبين أن هناك معلومات محدودة على شبكة الإنترنت بشأن نظام استرداد التكاليف في موانئ الصيد. قد يكون السبب في ذلك أنه، بعيداً عن جمع النفايات من السفن التجارية والسفن الأخرى التي تعمل على الصعيد الدولي، يكون لسفن الصيد في كثير من الحالات "ميناء تسجيل" (أو على الأقل عدد محدود من الموانئ التي تزورها لتسويق الأسماك) حيث تعود إليه بعد الانتهاء من أنشطة الصيد. ونتيجة لذلك، فإن هذا يتيح إجراء المزيد من الاتصالات المباشرة (باللغة الأصلية)، فيما يتعلق باللوائح ومخططات جمع النفايات في موانئ التسجيل، وقد لا تحتاج هيئات الموانئ ومجتمعات صيد الأسماك إلى إتاحة رسوم النفايات والتعريفات الجمركية لعامة الجمهور على موقعها على الإنترنت. ومع ذلك، يمكن العثور على بعض المعلومات المتعلقة بنظام استرداد التكاليف لموانئ صيد الأسماك التالية:

| الميناء | أنواع أنظمة استرداد التكاليف |
|-------------------------|--|
| دن هيلدر | نظام عدم دفع رسوم خاصة للنفايات النفطية والنفايات الخطرة الصغيرة |
| جاملا هوفنين (ريكيافيك) | نظام عدم دفع رسوم خاصة |
| بيثيرهيد | نظام عدم دفع رسوم خاصة |
| زيبروغ | نظام الإعفاء من دفع الرسوم الخاصة بنسبة 100% للقمامة |

4.4 تطبيق أنظمة استرداد التكاليف في المرافئ

67. بالنسبة لموانئ الاتحاد الأوروبي، تجدر الإشارة إلى أنه في التوجيه EC/59/2000، كانت السفن السياحية مستثناة من المبادئ المنصوص عليها في المادة 8 بشأن أنظمة استرداد التكاليف. وهذا يعني في الحقيقة أنه لم يكن هناك ما يلزم السفن بفرض رسوم عادية منفصلة للنفايات، وأنه كان يمكن إدراج المساهمات في تكلفة مرافق الاستقبال في الموانئ إدراجاً كاملاً في رسوم الميناء. في التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 883/2019، يتعين على السفن السياحية أيضاً تلبية جميع المتطلبات المتعلقة بأنظمة استرداد التكاليف، بما في ذلك الرسوم غير المباشرة بنسبة 100% من أجل تسليم النفايات.

68. تم استبعاد السفن السياحية من نظام الرسوم غير المباشرة، بموجب النظام القديم لمرافق الاستقبال في الموانئ. ونتيجة لذلك، أشارت غالبية المرافئ البحرية التي تم تقييمها في "الدراسة التي تم إجرائها في عام 2018 والتي تستند إلى استعراض منشورات حول أفضل الممارسات الحالية في البحر الأبيض المتوسط وكذلك البحار الإقليمية الأوربية الأخرى من أجل تطبيق الرسوم بتكاليف معقولة ولتطبيق نظام عدم دفع رسوم خاصة لاستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ" (المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط) على مواقعها الإلكترونية الخاصة إلى أنه "يتم تضمين رسوم تسليم القمامة/النفايات" (أو أي نص مشابه). وأيضاً، تم تطبيق نظام عدم دفع رسوم خاصة في 5 مرافئ من المرافئ الخمسة التي كانت موضوع الدراسة الاستقصائية التي أجريت على الإنترنت.

5. العناصر التي تحدد "تكلفة" مرافق الاستقبال في الموانئ

5.1 "تكلفة" مرافق الاستقبال في الموانئ

69. هناك العديد من عناصر التكلفة المرتبطة بتوفير مرافق الاستقبال في الموانئ وتشغيلها، إذ أن التكلفة الإجمالية لمرافق الاستقبال في الموانئ لا ترتبط بتكاليف جمع النفايات الناجمة عن السفينة فحسب، ولكنها تعتمد أيضاً على تكلفة إعادة تدوير النفايات ومعالجتها والتخلص النهائي منها. بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضاً تكلفة على الموظفين والإدارة، وما إلى ذلك.

70. وفقاً للمادة 8.1 من التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 883/2019، الذي يجب فيه تغطية تكاليف مرافق الاستقبال في الموانئ عن طريق فرض رسوم على السفن، تقوم هيئات الموانئ في الاتحاد الأوروبي أو الجهات المسؤولة عن إدارة الموانئ (يمكن أن تكون المجالس البلدية، ونوادي اليخوت، وما إلى ذلك) بنحويل هذه التكاليف بطرق مختلفة إلى مستخدمي الميناء من خلال تطبيق نظام استرداد التكاليف. تحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على جميع السفن دفع رسوم غير مباشرة، بصرف النظر عن تسليم النفايات إلى مرافق الاستقبال في الموانئ، وذلك وفقاً للمادة 8.2 من التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 883/2019.

71. عند إلقاء نظرة فاحصة على عناصر التكلفة، يمكن ملاحظة أن كل نظام من أنظمة استرداد التكاليف يميل إلى تقسيم التكاليف إلى:

- (a) التكاليف المباشرة، وهي التكاليف التشغيلية الناشئة عن التسليم الفعلي (الجمع والمعالجة والتخلص النهائي) للنفايات الناجمة عن السفن، بما في ذلك تكاليف البنية التحتية (الاستثمارات). يمكن أن يكون مصدر التكاليف المباشرة هو الجهات المسؤولة عن النفايات أو هيئات الموانئ، حسب الترتيبات المحلية لمرافق الاستقبال في الموانئ؛
- (b) التكاليف غير المباشرة، التي تتعلق بالتكاليف الإدارية للميناء والتي تنشأ عن إدارة المعلومات مثل الإخطار المسبق بتسليم النفايات، ووضع خطة لاستقبال النفايات ومعالجتها (بما في ذلك عمليات التشاور، والاتصالات، ومنح التراخيص لمتعهدي التخلص من النفايات، وإجراءات المناقصة، وما إلى ذلك) ونظام استرداد التكاليف نفسه (إصدار الفواتير، وتسديد تكاليف الجهات المسؤولة عن النفايات، والمتابعات المالية).

72. علاوة على ذلك، تتأثر تكاليف مرافق الاستقبال في الموانئ أيضاً بالإيرادات التي يمكن أن تُنتج عن بيع النفايات الناجمة عن السفن التي تمت معالجتها و/أو إعادة التدوير أو إعادة الاستخدام.

73. تم استخدام هذه المصطلحات أو تحديدها في التوجيه EC/59/2000، الأمر الذي أدى إلى وجود تفسيرات مختلفة لماهية "تكلفة مرافق الاستقبال في الموانئ". وبناءً على ذلك، من المُسلّم به أنه من خلال تحديد العناصر المختلفة للتكلفة وتقسيمها إلى تكاليف إدارية غير مباشرة وتكاليف تشغيلية مباشرة، سوف يسهل توضيح أنظمة استرداد التكاليف وجعلها أكثر شفافية بالنسبة لمستخدمي الميناء. تم توضيح العلاقة بين الرسوم والتكاليف بصورة أفضل في المرفق 4 من التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 883/2019.

74. تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه يجب ألا يتم الخلط بين مصطلح "التكاليف غير المباشرة" وبين مصطلح "الرسوم غير المباشرة" الذي يشير إلى رسوم النفايات التي تخلق حافزاً مالياً يحث المستخدمين على تسليم النفايات الناجمة عن السفن، والتي يجب على جميع السفن التي تزور ميناء الاتحاد الأوروبي دفعها بصرف النظر عن استخدام مرافق الاستقبال في الموانئ (المساهمات الكبيرة). تغطي الرسوم غير المباشرة كل من التكاليف غير المباشرة، وكذلك جزء كبير من التكاليف التشغيلية المباشرة.

75. توجد فروق واضحة في الاتحاد الأوروبي حول كيفية تنظيم الموانئ لخدمات مرافق الاستقبال فيها وطريقة توفيرها. توفر بعض الموانئ جميع خدمات مرافق الاستقبال في الموانئ بالنسبة للنفايات الناجمة عن السفن الخاضعة لإشرافها (عادةً ما يتم اختيار متعهدي التخلص من النفايات من خلال إجراءات المناقصات العامة) حيث يكون لدى بعض الموانئ بنية تحتية مناسبة لمرافق الاستقبال في الموانئ، بينما توفر موانئ أخرى كل خدمات مرافق الاستقبال في الموانئ من خلال متعهدي التخلص من النفايات في نظام السوق المفتوح. من الواضح أن عناصر التكلفة تعتمد على الطريقة التي يتم بها تشغيل مرافق الاستقبال في الموانئ ودرجة مشاركة هيئات الموانئ في العمل (على سبيل المثال في بعض الموانئ الصغيرة، لن تتم مراعاة جميع التكاليف الإدارية غير المباشرة في أنظمة استرداد التكاليف). علاوة على ذلك، فإن التكاليف ليست موحدة في جميع الموانئ، إذ يمكن اعتبار التكاليف المباشرة في أحد الموانئ تكاليف غير مباشرة في موانئ أخرى (التخزين المؤقت، والتحميل/التفريغ، وما إلى ذلك).

76. نظراً لوجود إطار تنظيمي لنظام استرداد التكاليف حالياً في الاتحاد الأوروبي فقط، فإن الممارسات والتجارب المتعلقة بنظام استرداد التكاليف وعناصر التكلفة الخاصة بمرافق الاستقبال في الموانئ تعتمد إلى حد كبير على الخبرة المتاحة في الاتحاد الأوروبي. تقدم الأقسام التالية نظرة عامة على عناصر التكلفة المختلفة التي تم تحديدها خلال عملية تقييم الأثر التي تدعم مراجعة التوجيه EC/59/2000، والتي تم إدراجها في المرفق 4 من التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 883/2019.

77. سينتج عن عملية الجمع بين عناصر التكلفة المباشرة وغير المباشرة إلى جانب الإيرادات الصافية، إجمالي التكاليف الصافية الخاصة بعمليات الجمع والتخزين والمعالجة والتخلص النهائي من النفايات الناجمة عن السفن و/أو مخلفات البضائع.

5.1.1 التكاليف المباشرة

78. التكاليف المباشرة هي التكاليف التشغيلية التي تنشأ عن التسليم الفعلي للنفايات الناجمة عن السفن، بما في ذلك ما يلي:
- توفير البنية التحتية لمرافق الاستقبال في الموانئ، بما في ذلك الحاويات، والخزانات، وأدوات المعالجة، والصنادل، والشاحنات، واستقبال النفايات، والمنشآت الخاصة بالمعالجة؛
 - توفير الامتيازات الناجمة عن تأجير الموقع، عند الاقتضاء، أو عند تأجير المعدات اللازمة لتشغيل مرافق الاستقبال في الموانئ؛
 - التشغيل الفعلي لمرافق الاستقبال في الموانئ: جمع النفايات الناجمة عن السفن، ونقلها من مرافق الاستقبال في الموانئ من أجل المعالجة النهائية، وصيانة مرافق الاستقبال في الموانئ وتنظيفها، وتوفير تكاليف الموظفين، بما في ذلك ساعات العمل الإضافية، وتوفير الكهرباء، وتحليل النفايات والتأمين؛
 - المعالجة المسبقة للنفايات المنجامة عن السفن: التحضير لإعادة استخدامها أو إعادة تدويرها أو التخلص منها، بما في ذلك التجميع المنفصل و/أو عمليات الفصل الإضافية للنفايات؛
 - تكاليف الإدارة: إصدار الفواتير، وإصدار إيصالات تسليم النفايات للسفن، وتقديم التقارير، وما إلى ذلك.
79. يمكن أن تتأثر التكاليف المباشرة بمدى توافر البنية التحتية الحالية الخاصة بمعالجة النفايات: قد تتمتع الموانئ التي تقع على مقربة من التجمعات الصناعية الكبيرة بفرص أفضل للوصول إلى المرافق البرية الخاصة بمعالجة النفايات (مثل مرافق الترميد و/أو مغالب القمامة)، الأمر الذي يترتب عليه دفع تكاليف أقل لمعالجة النفايات الناجمة عن السفن لأنه سيتم التعامل مع كميات أكبر من النفايات، بالإضافة إلى الاستفادة من تكاليف النقل المُخفّضة.

5.1.2 التكاليف غير المباشرة

80. التكاليف غير المباشرة هي التكاليف الإدارية التي تنشأ عن إدارة نظام جمع النفايات الناجمة عن السفن في الموانئ، بما في ذلك ما يلي:
- وضع واعتماد خطة لاستقبال النفايات في الميناء ومعالجتها، بما في ذلك جميع عمليات مراجعة الحسابات (المالية) الخاصة بالخطة وتنفيذها؛
 - تحديث خطة استقبال النفايات في الميناء ومعالجتها، بما في ذلك تكلفة الأيدي العاملة ورسوم الخدمات الاستشارية، حسب الاقتضاء؛
 - تنظيم إجراءات التشاور لتقييم (إعادة تقييم) خطة استقبال النفايات في الميناء ومعالجتها؛
 - إدارة أنظمة الإخطار المسبق بتسليم النفايات وأنظمة استرداد التكاليف، بما في ذلك تطبيق الرسوم المخفضة على "السفن الصديقة للبيئة"، وتوفير أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الموانئ والتحليل الإحصائي وتكاليف الأيدي العاملة ذات الصلة؛
 - تنظيم إجراءات المشتريات العامة لتوفير مرافق الاستقبال في الموانئ، وكذلك إصدار ما يلزم من التراخيص لتوفير مرافق الاستقبال في الموانئ؛
 - إبلاغ مستخدمي الميناء بالمعلومات عن طريق توزيع المنشورات، وتعليق اللافتات والملصقات في الميناء، أو نشر المعلومات على الموقع الإلكتروني الخاص بالميناء، والإبلاغ الإلكتروني عن المعلومات كما هو مطلوب في المادة 5 من التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 883/2019 (المعلومات التي ستكون متاحة لجميع مستخدمي الميناء)؛
 - إدارة مخططات إدارة النفايات: مخططات المسؤولية الموسعة للمنتجين (EPR)، وإعادة التدوير، وإنشاء صناديق التمويل الوطنية/الإقليمية وتنفيذها؛
 - التكاليف الإدارية الأخرى: رصد الإعفاءات والإبلاغ الإلكتروني عن هذه المعلومات على النحو المطلوب في المادة 9 من التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 883/2019 (إعفاء السفن التي تتردد على الميناء بشكل منتظم ومتكرر والتي اتخذت ترتيبات من أجل تسليم النفايات الناجمة عنها).

5.2 الإيرادات

81. الإيرادات هي صافي العائدات الناتجة عن مخططات إدارة النفايات والتمويل الوطني/الإقليمي المتاح، بما في ذلك عناصر الإيرادات التالية:

- صافي الفوائد المالية المقررة في مخططات المسؤولية الموسعة للمنتجين (EPR)؛
- صافي الإيرادات الأخرى المتأتية من إدارة النفايات مثل مخططات إعادة التدوير؛

- التمويل بموجب الصندوق الأوروبي للشؤون البحرية ومصادر الأسماك (EMFF)؛
- التمويل أو الإعانات الأخرى المتاحة للموانئ من أجل إدارة النفايات ومصادر الأسماك.

82. لا تعتمد الإيرادات الصافية فقط على وجود سوق لاستخدام النفايات المُعاد تدويرها أو المواد الثانوية (الأمر الذي يمكن تشجيعه ودعمه من خلال وضع إطار تنظيمي يبسر الاقتصاد الدائري)، ولكنها تعتمد كذلك على تطبيق مخططات المسؤولية الموسعة للمنتجين والتمويل الوطني والدولي.

5.3 الجانب المتعلق بـ "التكاليف المعقولة"

83. وفقاً للمادة 10(و) من الخطة الإقليمية للقمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، تلتزم الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة باستكشاف التدابير اللازمة لفرض "تكاليف معقولة" على استخدام مرافق الاستقبال في الموانئ وتنفيذها قدر الإمكان، أو تطبيق نظام عدم دفع رسوم خاصة، عند الاقتضاء.

84. يُستخدم تعبير "التكلفة المعقولة" كذلك في المبادئ التوجيهية للمنظمة البحرية الدولية:

- (a) في القسم 6.3 من "المبادئ التوجيهية لتنفيذ المرفق الخامس من اتفاقية ماريول" الخاصة بالمنظمة البحرية الدولية لعام 2017 (القرار 71 (MEPC.295)): "تشجع الحكومات على تقييم الوسائل الواقعة ضمن نطاق اختصاصها للحد من هذا التأثير، الأمر الذي يساعد على ضمان تلقي القمامة التي يتم تسليمها إلى الميناء والتخلص منها بشكل صحيح وبتكلفة معقولة أو دون فرض رسوم خاصة على السفن"؛
- (b) في القسم 5.2 من "المبادئ التوجيهية المتعلقة بضمان كفاءة مرافق استقبال النفايات في الميناء" للمنظمة البحرية الدولية لعام 2000 (القرار 44 (MEPC.83)، يُشار إلى "أن مجرد توفير المرافق، التي لم يتم استخدامها استخداماً كاملاً، لا يعني بالضرورة أنها تتسم بالكفاءة. إن الموقع السيئ والإجراءات المعقدة والتوافر المحدد والتكاليف العالية غير المعقولة للخدمة المقدمة، جميعها عوامل قد تحول دون استخدام مرافق الاستقبال".

85. توفر الخطة الإقليمية للقمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط أو المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ المرفق الخامس من اتفاقية ماريول للمنظمة البحرية الدولية، توجيهات إضافية حول الأمور التي ينبغي أن تُفهم على أنها تندرج تحت مصطلح "التكلفة المعقولة" هذا.

86. ولذلك تعتبر "التكلفة المعقولة" مصطلحاً غير موضوعي للغاية حيث إن له العديد من الزوايا، على سبيل المثال:

- (a) الأمر يتوقف على وجهات النظر، فالتكلفة التي يمكن اعتبارها "معقولة" للغاية بالنسبة لإحدى هيئات الموانئ أو بالنسبة لأحد مرافق الاستقبال في الموانئ، يمكن أن تكون "غير معقولة" بالنسبة لمالك السفينة أو مُشغلها أو العامل عليها؛
- (b) قد ينشأ عن الممارسات المختلفة في مجال إدارة النفايات بعض التأثيرات: على سبيل المثال، قد يؤدي تطبيق معايير أعلى فيما يتعلق بعمليات إعادة التدوير أو معالجة أنواع معينة من النفايات إلى التسبب في ارتفاع التكاليف، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تغيير التصورات المتعلقة بما هو "معقول" أو ما ليس كذلك. قد تكون القاعدة الرئيسية في بعض البلدان هي تطبيق معايير عليا في إدارة النفايات، ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف تسليم النفايات الناجمة عن السفن في الموانئ. قد يرى البعض أن هذا "غير معقول" بالمقارنة مع المعايير المنخفضة التي يتم تطبيقها في الموانئ/البلدان الأخرى؛
- (c) قد يكون لعدد السفن التي ترسو في الموانئ، ومن ثم كمية النفايات التي يتم تسليمها أيضاً، تأثير على التصورات المتعلقة بـ "التكلفة المعقولة"، حتى داخل نفس الميناء، ففي بعض البلدان، يُطلب من محطات الموانئ القيام بدور مرافق الاستقبال بالنسبة للسفن التي ترسو في المحطات الطرفية. قد تتحمل المحطة الطرفية/مرافق الاستقبال في الموانئ التي ترسو بها أعداد محدودة من السفن (ونتيجة لذلك، يتم تسليم نفايات أقل) نفس التكاليف غير المباشرة (والمباشرة كذلك بشكل جزئي) التي تتكبدها المحطة الطرفية/مرافق الاستقبال في الموانئ التي تقوم فيها العديد من السفن بتسليم نفاياتها. إذا غطت رسوم النفايات التي يتم جمعها من عدد محدود من السفن نفس تكاليف جمع النفايات الناجمة عن السفن ومعالجتها، فإن رسوم النفايات هذه ستكون مرتفعة ويمكن اعتبارها غير معقولة.

87. ومن ثم، من المستحيل وضع رقم مطلق "للتكلفة المعقولة"، لا من حيث المبلغ أو النسبة المئوية المحددة لإجمالي تكلفة رسو السفينة في الميناء.

88. ومع ذلك، فإن هناك بعض العناصر المهمة لمواصلة النظر في الأمر:

- (a) نظراً لأن تكلفة تسليم النفايات الناجمة عن السفن إلى مرافق الاستقبال في الموانئ بشكل عام ما هي إلا جزء بسيط من إجمالي التكلفة التي تتحملها السفينة (بما في ذلك أرباب السفينة، ووزارق السحب، والتحميل/التفريغ، ورسوم الميناء، وما إلى ذلك)، سيكون لتقسيم تكاليف مرافق الاستقبال في الموانئ على جميع السفن التي ترسو بالميناء/المحطة، بغض النظر عما إذا كانت تستخدم مرافق الاستقبال في الموانئ أم لا (أي تطبيق نظام رسوم ينطوي على رسوم غير مباشرة، بصرف النظر عن تسليم النفايات إلى مرافق الاستقبال في الموانئ، على النحو المطلوب في التوجيه (الاتحاد الأوروبي)

883/2019)، تأثيًراً محدوداً فقط على إجمالي التكلفة التي تتحملها السفينة. إن تقسيم إجمالي تكاليف مرافق الاستقبال في الميناء على جميع مستخدميه سيقلل من التكلفة التي تتحملها كل سفينة على حدة وسوف يقلل من التصورات المتعلقة بالتكاليف "غير المعقولة"؛

- (b) من أجل تجنب إجراء مناقشات بسبب عدم فهم ماهية التصورات المتعلقة بـ "التكلفة المعقولة" أو غير المعقولة، فإن العنصر الأساسي الذي يجب مراعاته هو الشفافية. هناك حالات لا يفهم فيها مشغل السفينة أو العامل عليها المبالغ المدرجة في رسوم النفايات بشكل سليم، حيث إنه مُطالب بدفع الرسوم، ولكن ليس لديه معلومات عن النتائج المترتبة على ذلك، على سبيل المثال فهو ليس على علم بأن دفع الرسوم يمنحه الحق في تسليم كمية معينة من النفايات الناجمة عن السفن دون دفع رسوم إضافية (نظام عدم دفع رسوم خاصة)، أو لا يعرف أن بإمكانه استرداد التكاليف بشكل كلي أو جزئي عند تسليم النفايات إلى مرافق الاستقبال في الموانئ. وأيضاً، إذا كانت هناك رسوم (مباشرة) أخرى، فيجب أن يكون ذلك واضحاً ومعروفاً. تجدر الإشارة إلى أن التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 883/2019 في المادة 8.6 يشير صراحةً إلى مسألة الشفافية، وأن الرسوم والأسس الذي تم احتساب هذه الرسوم بناءً عليها ستكون متوفرة لمستخدمي الميناء؛
- (c) يعد تحقيق أقصى قدر ممكن من الشفافية فيما يتعلق بكيفية معالجة النفايات المجمعة أمراً مهماً، حيث قد يؤدي ارتفاع مستويات المعالجة (على سبيل المثال، عمليات إعادة التدوير المحسنة) إلى ارتفاع التكاليف، بيد أن ذلك قد يكون مقبولاً تماماً بالنسبة لمالك السفينة أو المشغل، وبالتالي فإن عدم اعتبار التكاليف "غير معقولة" قد يكون أمراً غير ضروري؛
- (d) جمع أنواع معينة من النفايات ومعالجتها، فقد تستلزم النفايات الخطرة، على سبيل المثال، دفع تكاليف أكبر، ما يؤدي إلى ارتفاع رسوم النفايات. يجب أيضاً إبلاغ مستخدمي الميناء بهذه المعلومات بصورة صحيحة؛
- (e) بالنسبة لأنواع محددة من النقل، مثل النقل البحري قصير المسافات (SSS) أو سفن الرحلات البحرية، ينبغي مراعاة فرض رسوم متباينة، مع أخذ خصوصيات حركة النقل بعين الاعتبار أيضاً؛
- في حالة النقل البحري قصير المسافات، تقوم السفينة برحلات أقصر نسبياً كما ترسو في الميناء بصورة متكررة، لذلك من حيث المبدأ يجب أن يكون هناك العديد من الفرص لتسليم نفايات السفينة إلى مرافق الاستقبال في الميناء. لذلك من المقبول أن تحمل السفينة كميات صغيرة من النفايات، وبالتالي لا يُطلب منها دفع رسوم نفايات "كاملة"؛
 - ينتج عن سفن الرحلات البحرية كميات كبيرة من النفايات مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الجمع والمعالجة، وهو ما يمكن أن ينعكس على رسوم النفايات؛
- (f) في حالة "السفن الصديقة للبيئة" (التي يظهر تصميمها ومعداتها وتشغيلها أنها تنتج كميات مخفضة من النفايات وأنها تدير نفاياتها بطريقة مستدامة وسليمة من الناحية البيئية)، يُمكن أن تقوم الموانئ بتطبيق نظام تخفيض الرسوم.

6. توصيات لتطبيق أنظمة استرداد التكاليف في الموانئ والمرافق في البحر الأبيض المتوسط

89. بناءً على العناصر التي تم تناولها واستنتاجات الدراسات والتحليلات والتقييمات التي كانت موضوع "الدراسة التي تم إجرائها في عام 2018 والتي تستند إلى استعراض منشورات حول أفضل الممارسات الحالية في البحر الأبيض المتوسط وكذلك البحار الإقليمية الأوروبية الأخرى من أجل تطبيق رسوم بتكاليف معقولة ولتطبيق نظام عدم دفع رسوم خاصة لاستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ" (المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط)، ومع مراعاة الممارسات الجيدة لأنظمة الرسوم المطبقة في الموانئ والمتوفرة على الإنترنت وبالنظر إلى متطلبات التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 883/2019، يمكن استخلاص بعض التوصيات بشأن أنظمة استرداد التكاليف. ترد هذه التوصيات أدناه بحسب الموانئ ونوع النفايات بموجب اتفاقية ماربول.

90. بالنسبة لموانئ الاتحاد الأوروبي، يجب طرح المتطلبات التالية الخاصة بالتوجيه (الاتحاد الأوروبي) 883/2019:
- تطبيق نظام فرض رسوم غير مباشرة بالنسبة للقمامة (بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماربول، باستثناء مخلفات البضائع)، إما بنسبة 100% أو على كميات معقولة مُحددة؛
 - بالنسبة لأنواع النفايات الأخرى التي يتم تسليمها عن طريق السفن التي عادة ما ترسو في الميناء: تطبيق رسوم غير مباشرة، بصرف النظر عن الاستخدام الفعلي لمرافق الاستقبال في الموانئ، بحيث تُغطي هذه الرسوم جميع التكاليف الإدارية غير المباشرة بالإضافة إلى جزء كبير من التكاليف التشغيلية المباشرة (كما هو محدد في المرفق 4 من التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 883/2019)، حيث يجب أن تُمثل النسبة 30% على الأقل من إجمالي التكاليف المباشرة للتسليم الفعلي للنفايات خلال العام الماضي؛
 - تحقيق أقصى قدر ممكن من الشفافية فيما يتعلق بالحق في التسليم أو الاسترداد؛
 - تحقيق أقصى قدر من الشفافية فيما يتعلق بالمعالجة النهائية للنفايات.
- بالنسبة للموانئ غير التابعة للاتحاد الأوروبي، يمكن طرح هذه العناصر باعتبارها توصيات عامة.
91. ومع ذلك، ينبغي مراعاة أن التشجيع على توصيل النفايات الناجمة عن السفن إلى مرافق الاستقبال في الموانئ يتألف من مجموعة من العناصر المختلفة، مثل:

- مدى توافر مرافق الاستقبال في الموانئ وإمكانية الوصول إليها؛
- مدى كفاءة مرافق الاستقبال في الموانئ، بما في ذلك التكلفة ومستوى الخدمات المقدمة؛

- حجم الميناء؛

- أنواع النقل، بما في ذلك النقل الموسمي؛
- كميات النفايات التي عادة ما تقوم السفن بتسليمها؛

- إدارة النفايات في المرحلة النهائية وخيارات إعادة التدوير.

92. لذلك، من الممكن أيضًا أن تكون هناك أنواع أخرى تتسم بالفعالية والكفاءة من حيث التكلفة من أنظمة استرداد التكاليف في أحد الموانئ، وذلك بجانب التوصيات التالية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن خطط الإنفاذ الملائمة ستساهم بشكل إيجابي في استخدام مرافق الاستقبال في الموانئ.

6.1 توصيات لأنظمة استرداد التكاليف في الموانئ البحرية التجارية

6.1.1 النفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماربول

93. النظر في خصائص النفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماربول:

(a) يمكن تخزين النفايات النفطية السائلة مثل الحمأة والمياه النفطية المتجمعة في قاع السفينة على متن السفينة بسهولة نسبية في الخزانات المخصصة. ونظرًا لأن سعة تخزين هذه الخزانات يمكن أن تكون كبيرة جدًا، يمكن للسفن أن تبحر لمسافات طويلة قبل امتلاء الخزانات ولكنه يتوجب عليها تسليم هذه النفايات إلى مرافق الاستقبال في الموانئ.

(b) عندما تكون السفينة مجهزة بتكنولوجيا فصل الماء المتجمع في قاع السفينة مثل فاصل النفط عن الماء ((OWS)، والتي يمكن أن تقلل من كمية الماء المتجمع في قاع السفينة بنسبة 65-85%، يمكن إطالة وقت التسليم إلى مرافق الاستقبال في الموانئ.

(c) يعد تسليم النفايات النفطية السائلة عملية معقدة تتطلب معدات مخصصة (خزانات وأنبوب) وقدرة ضخ كبيرة.

نظرًا لأن تسليم الحمأة و/أو المياه النفطية المتجمعة في قاع السفينة قد يستغرق بعض الوقت، فلن يحرص مشغلو السفن على تسليم كميات صغيرة في كل ميناء يتوقفون به، ولكن فقط:

a. عندما تكون سعة خزانات التخزين المتبقية محدودة بالنسبة لكمية النفايات النفطية التي سيتم إنتاجها خلال الرحلة التالية؛ أو

b. عندما يمكن توفير مستويات خدمة متطورة لتجميع النفايات بواسطة مرافق الاستقبال في ميناء معين.

(d) يبدو أن شركات الشحن تعمل على تحسين عملية تسليم النفايات الخاصة بها من أجل تقليل تكلفة إدارة النفايات. وفقًا للمعلومات الواردة من مشغلي مرافق الاستقبال في الموانئ، يتم عادةً الاحتفاظ بالنفايات النفطية، حيث قد يكون لها قيمة تجارية في بعض الأحيان، على متن السفن من أجل تسليمها إلى مرافق الاستقبال في ميناء تكون فيه ظروف السوق مواتية للغاية (فيما يتعلق بأسعار النفط، والطلب على النفايات النفطية، وما إلى ذلك).

قد توجد مثل هذه الشروط داخل الاتحاد الأوروبي وربما خارجه أيضًا.

(e) تظل مخلفات البضائع بشكل عام ملكًا لمالك البضائع بعد تفريغ البضائع في المحطة، حيث إنها غالبًا ما تكون ذات قيمة اقتصادية لهذا السبب، لا يتم إدراج مخلفات البضائع في معظم الحالات في أنظمة استرداد التكاليف وتطبيق رسوم غير مباشرة.

يقوم مستخدم مرافق الاستقبال في الموانئ بدفع رسوم تسليم مخلفات البضائع مباشرة، على النحو المحدد في الترتيبات التعاقدية بين الأطراف المعنية أو في الترتيبات المحلية الأخرى.

94. بالنظر إلى نتائج تقييمات أنظمة استرداد التكاليف:

(a) فقد لوحظ أن مستويات النفايات النفطية المتزايدة باستمرار يتم تسليمها إلى أنظمة الإيداع للرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات.

يشير هذا إلى أنه في الموانئ التي تستخدم هذه الأنظمة، يقوم عدد مماثل من السفن في المتوسط بتسليم نفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماربول أكثر من ذي قبل.
(b) لم تظهر نظم استرداد التكاليف الأخرى اتجاهاً تصاعدياً مشابهاً.

التوصية:

- بالنسبة للنفايات النفطية الناتجة عن السفن (الماء المتجمع في قاع السفينة، الحمأة، زيت النفايات): تطبيق نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات، حيث يحتوي على رسم ثابت غير مباشر مع جزء (إيداع) قابل للاسترداد أو عقوبة (في حالة عدم التسليم)
- بالنسبة لمخلفات البضائع ومياه الغسيل بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماربول: بشكل عام، يتم فرض رسوم تسليم مخلفات البضائع ومياه الغسيل بشكل مباشر، ويرتبط ذلك بكمية النفايات التي يتم تسليمها

6.1.2 النفايات بموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماربول

95. النظر في خصائص النفايات بموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماربول:

- (a) بشكل عام، تظل مخلفات البضائع ملكاً لمالك البضائع بعد تفريغ الشحنة في المحطة، حيث إنها غالباً ما تكون ذات قيمة اقتصادية. لهذا السبب، لا يتم إدراج مخلفات البضائع في معظم الحالات في نظم استرداد التكاليف وتطبيق رسوم غير مباشرة.
- (b) يتم دفع رسوم تسليم مخلفات البضائع مباشرة من قبل مستخدم مرافق الاستقبال في الموانئ، كما هو محدد في الترتيبات التعاقدية بين الأطراف المعنية أو في ترتيبات محلية أخرى.
- (c) تشمل مخلفات البضائع أيضاً بقايا البضائع السائلة الضارة بعد عمليات التنظيف التي تنطبق عليها قواعد التفريغ بموجب اتفاقية ماربول، والتي لا تحتاج في ظل ظروف معينة، على النحو المنصوص عليه في مرفقات اتفاقية ماربول، إلى التسليم في الميناء لتجنب تكاليف التشغيل غير الضرورية للسفن والازدحام في الموانئ.
- (d) ومن حيث المبدأ فقط، يمكن للسفن الناقلة للمواد السائبة (الجافة والسائلة) إنتاج مخلفات البضائع أو مياه الغسيل التي تحتوي على مخلفات البضائع.
- لذلك، لا يبدو من العدل تطبيق نظام رسوم غير مباشرة على هذا النوع من النفايات وتوزيع تكلفة الجمع والمعالجة على جميع مستخدمي الميناء (وأيضاً أولئك الذين لا ينتجون مخلفات بضائع).

96. بالنظر إلى نتائج تقييمات أنظمة استرداد التكاليف:

- تم تطبيق أنظمة الرسوم غير المباشرة بما في ذلك مخلفات البضائع في حالات قليلة ومحددة للغاية (على سبيل المثال، في الموانئ الأصغر التي تحتوي فقط على القليل من المحطات المخصصة)؛
- تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للتوجيه (EU) 883/2019، قد تشجع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تسليم المخلفات الناتجة عن غسل الخزانات التي تحتوي على مواد عائمة عالية اللزوجة من خلال توفير الحوافز المالية المناسبة.

التوصية: تطبيق نظام رسوم مباشرة، مرتبط بكميات النفايات التي يتم تسليمها إلى مرفق الاستقبال في الموانئ

6.1.3 النفايات بموجب المرفق الرابع من اتفاقية ماربول

97. النظر في خصائص النفايات بموجب المرفق الرابع من اتفاقية ماربول:

(a) معظم السفن التجارية لديها خزانات حاملة لمياه الصرف الصحي.

يغطي حجم هذه الخزانات السعة اللازمة للاحتفاظ بجميع مياه الصرف الصحي الناتجة أثناء تشغيل السفينة، وعدد الأشخاص الذين كانوا على متنها.

واعتمادًا على سعة التخزين لهذه الخزانات، قد لا يكون من الضروري دائمًا أن تقوم السفينة بتوصيل مياه الصرف الصحي إلى مرفق استقبال في الموانئ.

(b) فبعض السفن مجهزة بمحطات معالجة لمياه الصرف الصحي معتمدة النوع.

في هذه الحالات، لا يُطلب من السفن إلا تسليم النفايات السائلة الناتجة عندما تكون السفينة في الميناء (حيث تُمنع السفن في كثير من الأحيان من التفريغ)، كما هو الحال عندما تكون في مسارها، يمكن تصريف جميع مياه الصرف الصحي (عندما تتم معالجتها جيدًا) بشكل قانوني في البحر.

لذلك، لا تقوم كل سفينة بتسليم مياه الصرف الصحي إلى مرفق الاستقبال في الموانئ، ويمكن أن تكون كميات مياه الصرف الصحي السنوية التي يتم توصيلها إلى مرفق الاستقبال في الموانئ في ميناء ما منخفضة إلى حد ما.

98. بالنظر إلى نتائج تقييمات أنظمة استرداد التكاليف:

(a) استقبلت المنافذ المزودة بنظام عدم دفع رسوم خاصة/غير محدود كميات أعلى نسبيًا من مياه الصرف الصحي مقارنةً بالمنافذ التي تستخدم أنظمة استرداد تكاليف أخرى.

(b) لقد تم التوصل إلى أن نوع نظام استرداد التكاليف ليس هو العامل الرئيسي الذي يؤثر على مستوى توصيل مياه الصرف الصحي، ولكنه يرتبط بشكل أكبر بالظروف الإقليمية (مثل جهود لجنة هلسنكي في بحر البلطيق، وهي منطقة خاصة تدرج في المرفق الرابع من اتفاقية ماربول).

التوصية: اعتمادًا على حركة المرور العادية والمتوقعة في الميناء (كميات مياه الصرف الصحي التي يتم تسليمها عادةً)، تطبيق نظام عدم دفع رسوم خاصة بكميات غير محدودة أو معقولة.

6.1.4 النفايات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماربول

6.1.4.1 القمامة (المرفق الخامس من اتفاقية ماربول بخلاف مخلفات البضائع)

99. النظر في خصائص النفايات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماربول:

(a) يرتبط إنتاج القمامة ارتباطًا لا ينفصم بكمية الأشخاص على متن سفينة. وبما أن كل سفينة بها طاقم وأو ركاب على متنها، فإن كل سفينة تنتج القمامة.

(b) بعد فترة من الوقت، يمكن أن تصبح القمامة ذات رائحة كريهة للغاية، خاصةً عندما تكون ملوثة بمخلفات المطبخ وتغليف المواد الغذائية.

نظرًا لأنه لا يُسمح بتفريغ أي نفايات في البحر (باستثناء نفايات الطعام، في ظل ظروف محددة)، ولأسباب صحية لا يجرص طاقم السفينة عمومًا على إبقاء القمامة على متن السفينة، وبالتالي، خصوصًا بعد الرحلات الطويلة، يسعدهم تسليم القمامة الخاصة بهم عند التوقف في ميناء ما.

(c) تشبه القمامة الناتجة عن السفن بشكل نسبي النفايات الخاصة بالبلدية، والتي يتم إنتاجها في كل مدينة وميناء. لذلك، فإن وسائل الجمع (شاحنات القمامة، والقواديس، وحاويات النفايات) لهذا النوع من النفايات غير مكلفة نسبياً (خاصةً إذا ما قورنت بنفايات كيميائية محددة) ومتاحة بسهولة.

(d) على الرغم من أن الملحق الثاني بالمرفق الخامس من اتفاقية ماريبول يوفر فئات مختلفة⁵³ من القمامة المراد تجميعها في دفتر تسجيل النفايات، فإنه لا يتطلب الفصل على متن السفينة لهذه الأنواع من النفايات. بالإضافة إلى ذلك، لا يحتوي المرفق الخامس من اتفاقية ماريبول على شرط لفصل القمامة الخطرة عن القمامة غير الخطرة. ونتيجة لذلك، لا يتم تحديد تكلفة جمع ومعالجة القمامة المختلطة فقط من خلال حجم النفايات التي يتم تسليمها، ولكن أيضاً من خلال كمية النفايات الخطرة (حيث إن تكلفة مناولة ومعالجة هذا النوع من النفايات أعلى بكثير).

100. بالنظر إلى نتائج تقييمات أنظمة استرداد التكاليف:

(a) تبين أنه يتم تسليم كميات أقل من النفايات إلى الموانئ التي تفرض رسوماً فيما يتعلق بكميات النفايات التي يتم تسليمها، عند مقارنتها بالموانئ التي توجد بها أنظمة رسوم غير مباشرة.

(b) بينما كانت هذه المستويات منخفضة نسبياً حتى عام 2008، لوحظ في السنوات الأخيرة اتجاه صعودي واضح في الموانئ التي بها أنظمة عدم دفع الرسوم الخاصة. يتماشى هذا الاكتشاف مع الطريقة التي يوفر بها نظام استرداد تكاليف متمثل في عدم دفع الرسوم الخاصة حوافز للتوصيل إلى الميناء.

(c) يحتوي التوجيه (EU) 883/2019 على شرط لتطبيق نظام استرداد التكاليف غير المباشرة بنسبة 100% للنفايات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماريبول، بخلاف مخلفات البضائع. تتضمن هذه الرسوم غير المباشرة بنسبة 100% حق التسليم دون أي رسوم إضافية بناءً على حجم النفايات التي يتم تسليمها، إلا إذا كان حجم النفايات الذي يتم تسليمه يتجاوز الحد الأقصى لسعة التخزين المخصصة كما هو مذكور في النموذج الوارد في المرفق 54² للتوجيه (EU) 883/2019.

(d) على الرغم من أنه من المتصور عمومًا أن نظام عدم دفع الرسوم الخاصة بنسبة 100%، بصرف النظر عن كونه واضحاً وبسيطاً نسبياً في إدارته، يتمتع بميزة توفير حافز كبير لعدم تفريغ القمامة في البحر، إلا أنه يُذكر أحياناً أيضاً⁵⁵ أن هذا النظام لا يوفر حافز واضح للسفن للحد من إنتاج النفايات على متن السفينة. يمكن معالجة ذلك من خلال تقديم:

a. بالنسبة إلى الموانئ غير التابعة للاتحاد الأوروبي: أحجام محدودة مدرجة في نظام عدم دفع الرسوم الخاصة (كميات معقولة)؛ أو

b. رسوم نفايات مخفضة للسفن التي تنتج كميات أقل من النفايات

التوصية:

- للموانئ التابعة للاتحاد الأوروبي: نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100%
- للموانئ غير التابعة للاتحاد الأوروبي: نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100%، أو عدم دفع رسوم خاصة لكميات معقولة

6.1.4.2 مخلفات البضائع بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماريبول

101. النظر في خصائص مخلفات البضائع بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماريبول:

⁵⁴التنسيق القياسي لنموذج الإخطار المسبق لتسليم النفايات إلى مرافق الاستقبال في الموانئ

⁵⁴التنسيق القياسي لنموذج الإخطار المسبق لتسليم النفايات إلى مرافق الاستقبال في الموانئ

⁵⁷التنسيق القياسي لنموذج الإخطار المسبق لتسليم النفايات إلى مرافق الاستقبال في الموانئ

- (a) غالبًا ما تظل مخلفات البضائع ملغًا لمالك البضائع بعد تفريغ الشحنة في المحطة. لهذا السبب، لا يتم إدراج مخلفات البضائع في معظم الحالات في نُظم استرداد التكاليف وتطبيق رسوم غير مباشرة.
- (b) يتم دفع رسوم تسليم مخلفات البضائع مباشرةً من قبل مستخدم مرافق الاستقبال في الموانئ، كما هو محدد في الترتيبات التعاقدية بين الأطراف المعنية أو في ترتيبات محلية أخرى.
- (c) خارج المناطق الخاصة ضمن المرفق الخامس من اتفاقية ماربول، يمكن تفريغ مخلفات البضائع التي لا تعتبر ضارة بالبيئة البحرية، في ظل ظروف معينة، في البحر بشكل قانوني. ومع ذلك، نظرًا لأن البحر الأبيض المتوسط هو منطقة خاصة ضمن المرفق الخامس من اتفاقية ماربول، لا يمكن تفريغ مخلفات البضائع غير المضرة بالبيئة البحرية (الموجودة أيضًا في مياه الغسيل) في البحر إلا إذا:
- a. كان كل من ميناء المغادرة وميناء الوصول التالي يقعان داخل المنطقة الخاصة ولن تمر السفينة خارج المنطقة الخاصة بين هذين الميناءين (اللائحة 6.1.2.2 في المرفق الخامس من اتفاقية ماربول)؛
- b. وفي حالة عدم توافر مرافق استقبال كافية في تلك المنافذ (اللائحة 6.1.2.3 في المرفق الخامس من اتفاقية ماربول).
- (d) ووفقًا للمرفق الخامس من اتفاقية ماربول، لا يلزم تسليم مخلفات البضائع غير المضرة بالبيئة (الموجودة أيضًا في مياه الغسيل بعد عمليات التنظيف) في الميناء، لتجنب تكاليف التشغيل غير الضرورية للسفن والازدحام في الموانئ.
- (e) ومن حيث المبدأ فقط، يمكن للسفن الناقلة للمواد السائبة (الجافة والسائلة) إنتاج مخلفات البضائع أو مياه الغسيل التي تحتوي على مخلفات البضائع.
- لذلك، لا يبدو من العدل تطبيق نظام رسوم غير مباشرة على هذا النوع من النفايات وتوزيع تكلفة الجمع والمعالجة على جميع مستخدمي الميناء (وأيضًا أولئك الذين لا ينتجون مخلفات بضائع).

102. بالنظر إلى نتائج تقييمات أنظمة استرداد التكاليف:

- تم تطبيق أنظمة الرسوم غير المباشرة بما في ذلك مخلفات البضائع في حالات قليلة ومحددة للغاية (على سبيل المثال، في الموانئ الأصغر التي تحتوي فقط على القليل من المحطات المخصصة).

| | |
|-----------------|--|
| التوصية: | تطبيق نظام رسوم مباشرة، مرتبط بكميات النفايات التي يتم تسليمها إلى مرفق الاستقبال في الموانئ |
|-----------------|--|

6.1.5 النفايات بموجب المرفق السادس من اتفاقية ماربول

103. النظر في الخصائص بموجب المرفق السادس من اتفاقية ماربول:

- (a) يتضمن المرفق السادس من اتفاقية ماربول النفايات الناتجة عن أنظمة تنظيف غاز العادم (حمأة أجهزة غسل الغاز) والمواد المستنفدة للأوزون (ODS). نظرًا لأن المواد المستنفدة للأوزون يتم التعامل معها بشكل أساسي من خلال ساحات الإصلاح، فهي غير مشمولة في أنظمة الرسوم.
- (b) بما أن المرفق السادس من اتفاقية ماربول لا يتطلب استخدام أجهزة غسل الغاز، فلا تقوم كل سفينة بإنتاجه. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن تكون هناك زيادة في هذا النوع من النفايات في المستقبل، إلا أن حمأة جهاز غسل الغاز تتولد حاليًا بكميات محدودة فقط، نظرًا لحقيقة أن عدد السفن التي بها أجهزة غسل غاز على متنها لا يزال صغيرًا نسبيًا.

104. بالنظر إلى نتائج تقييمات أنظمة استرداد التكاليف:

- يتم تطبيق نظم الرسوم على نفايات أجهزة غسل الغاز فقط في حالات قليلة للغاية. بسبب الحجم المحدود من نفايات أجهزة غسل الغاز المتولدة، تم تطبيق أنظمة الرسوم المباشرة في معظم هذه الحالات.

التوصية: تطبيق نظام رسوم مباشرة، مرتبط بكميات النفايات التي يتم تسليمها إلى مرفق الاستقبال في الموانئ

6.2 موانئ سفن الرحلات البحرية/الركاب

6.2.1 النفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماريبول

105. **النظر في خصائص النفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماريبول:**

- (a) يمكن تخزين النفايات النفطية السائلة مثل الحمأة والمياه النفطية المتجمعة في قاع السفينة على متن السفينة بسهولة نسبية في الخزانات المخصصة. ونظرًا لأن سعة تخزين هذه الخزانات يمكن أن تكون كبيرة جدًا، يمكن للسفن أن تبحر لمسافات طويلة قبل امتلاء الخزانات ولكنه يتوجب عليها تسليم هذه النفايات إلى مرافق الاستقبال في الموانئ.
- (b) عندما تكون السفينة مجهزة بتكنولوجيا فصل الماء المتجمع في قاع السفينة مثل فاصل النفط عن الماء (OWS)، والتي يمكن أن تقلل من كمية الماء المتجمع في قاع السفينة بنسبة 65-85%، يمكن إطالة وقت التسليم إلى مرافق الاستقبال في الموانئ.
- (c) يعد تسليم النفايات النفطية السائلة عملية معقدة تتطلب معدات مخصصة (خزانات وأنابيب) وقدرة ضخ كبيرة.

نظرًا لأن تسليم الحمأة و/أو المياه النفطية المتجمعة في قاع السفينة قد يستغرق بعض الوقت، فلن يحرص مشغلو السفن على تسليم كميات صغيرة في كل ميناء يتوقفون به، ولكن فقط:

a. عندما تكون سعة خزانات التخزين المتبقية محدودة من أجل تغطية كمية النفايات النفطية التي سيتم إنتاجها خلال الرحلة التالية؛ أو

b. عند إمكانية توفير مستويات الخدمة المتطورة للتجميع بواسطة مرافق الاستقبال في الموانئ في منفذ معين.

(d) يبدو أن شركات الشحن تعمل على تحسين عملية تسليم النفايات الخاصة بها من أجل تقليل تكلفة إدارة النفايات. وفقًا للمعلومات الواردة من مشغلي مرافق الاستقبال في الموانئ، يتم عادةً الاحتفاظ بالنفايات النفطية، والتي يكون لها قيمة تجارية في بعض الأحيان، على متن السفن من أجل تسليمها إلى مرافق الاستقبال في الموانئ في ميناء تكون فيه ظروف السوق مواتية للغاية (فيما يتعلق بأسعار النفط، والطلب على النفايات النفطية، وما إلى ذلك).

قد توجد مثل هذه الشروط داخل الاتحاد الأوروبي وربما خارجه أيضًا.

(e) تتأثر موانئ سفن الرحلات البحرية/الركاب بشدة بالحركة الموسمية (العديد من السفن في موسم الذروة)، مما يؤثر أيضًا على كميات النفايات التي يتم تسليمها.

106. **بالنظر إلى نتائج تقييمات أنظمة استرداد التكاليف:**

- (a) فقد لوحظ أن مستويات النفايات النفطية المتزايدة باستمرار يتم تسليمها إلى أنظمة الإيداع للرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات. يشير هذا إلى أنه في الموانئ التي تستخدم هذه الأنظمة، يقوم عدد مماثل من السفن في المتوسط بتسليم نفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماريبول أكثر من ذي قبل.
- (b) لم تظهر نظم استرداد التكاليف الأخرى اتجاهًا تصاعديًا مشابهًا.

التوصية: بالنسبة للنفايات النفطية الناتجة عن السفن (الماء المتجمع في قاع السفينة، الحمأة، زيت النفايات): تطبيق نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات، حيث يحتوي على رسم ثابت غير مباشر مع جزء (إيداع) قابل للاسترداد أو عقوبة (في حالة عدم التسليم).

بينما تتأثر موانئ سفن الرحلات البحرية/الركاب بشدة بالحركة الموسمية (العديد من السفن في موسم الذروة)، يمكن أيضًا تطبيق نظام عدم دفع رسوم خاصة خلال هذه الفترات.

6.2.2 النفايات بموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماريبول

107. لا تنطبق على سفن الرحلات البحرية/الركاب.

6.2.3 النفايات بموجب المرفق الرابع من اتفاقية ماريبول

108. النظر في خصائص النفايات بموجب المرفق الرابع من اتفاقية ماريبول:

- (a) معظم سفن الرحلات البحرية لديها خزانات حاملة لمياه الصرف الصحي. يغطي حجم هذه الخزانات السعة اللازمة للاحتفاظ بجميع مياه الصرف الصحي الناتجة أثناء تشغيل السفينة، وعدد الأشخاص الذين كانوا على متنها. واعتمادًا على سعة التخزين لهذه الخزانات، قد لا يكون من الضروري دائمًا أن تقوم السفينة بتوصيل مياه الصرف الصحي إلى مرفق استقبال في الموانئ.
- (b) فبعض سفن الرحلات البحرية مجهزة بمحطات معالجة لمياه الصرف الصحي معتمدة النوع. في هذه الحالات، لا يُطلب من السفن إلا تسليم النفايات السائلة الناتجة عندما تكون السفينة في الميناء (حيث تُمنع السفن في كثير من الأحيان من التفريغ)، كما هو الحال عندما تكون في مسارها، يمكن تصريف جميع النفايات السائلة الناتجة عن معالجة مياه الصرف الصحي بشكل قانوني في البحر. لذلك، لا تقوم كل سفينة بتسليم مياه الصرف الصحي إلى مرفق الاستقبال في الموانئ، ويمكن أن تكون كميات مياه الصرف الصحي السنوية التي يتم توصيلها إلى مرفق الاستقبال في الموانئ في ميناء ما منخفضة إلى حد ما.
- (c) تتأثر موانئ سفن الرحلات البحرية/الركاب بشدة بالحركة الموسمية (العديد من السفن في موسم الذروة)، مما يؤثر أيضًا على كميات مياه الصرف الصحي التي يتم تسليمها.

109. بالنظر إلى نتائج تقييمات أنظمة استرداد التكاليف:

- (a) استقبلت المنافذ المزودة بنظام عدم دفع رسوم خاصة كميات أعلى نسبيًا من مياه الصرف الصحي مقارنةً بالمنافذ التي تستخدم أنظمة استرداد تكاليف أخرى.
- (b) لقد تم التوصل إلى أن نوع نظام استرداد التكاليف ليس هو العامل الرئيسي الذي يؤثر على مستوى توصيل مياه الصرف الصحي، ولكنه يرتبط بشكل أكبر بالظروف الإقليمية (مثل جهود لجنة هلسنكي في بحر البلطيق، وهي منطقة خاصة تدرج في المرفق الرابع من اتفاقية ماريبول).

| | |
|----------|--|
| التوصية: | اعتمادًا على حركة المرور العادية والمتوقعة (موسم الذروة) لسفن الرحلات البحرية والركاب في الميناء، يتم تطبيق نظام عدم دفع رسوم خاصة |
|----------|--|

6.2.4 النفايات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماريبول

110. النظر في خصائص النفايات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماريبول:

- (a) يرتبط إنتاج القمامة ارتباطًا لا ينفصم بكمية الأشخاص على متن سفينة. ولسفن الرحلات البحرية/الركاب حسب التعريف طاقم كبير وعدد كبير من الركاب على متنها، وتنتج كل سفينة رحلات بحرية/ركاب كميات كبيرة من القمامة.
- (b) نظرًا لأنه لا يُسمح بتفريغ أي نفايات في البحر (باستثناء نفايات الطعام، في ظل ظروف محددة)، ولأسباب صحية لا يحرص طاقم السفينة عمومًا على إبقاء القمامة على متن السفينة، وبالتالي، خصوصًا بعد الرحلات الطويلة، يساعدهم تسليم القمامة الخاصة بهم إلى أحد مرافق الاستقبال في الموانئ.
- (c) تشبه القمامة الناتجة عن السفن بشكل نسبي النفايات الخاصة بالبلدية، والتي يتم إنتاجها في كل مدينة وميناء. لذلك، فإن وسائل الجمع (شاحنات القمامة، والقواديس، وحوايات النفايات) لهذا النوع من النفايات غير مكلفة نسبيًا (خاصةً إذا ما قورنت بنفايات كيميائية محددة) ومتاحة بسهولة.

- (d) على الرغم من أن الملحق الثاني بالمرفق الخامس من اتفاقية ماربول يوفر فئات مختلفة⁵⁶ من القمامة المراد تجميعها في دفتر تسجيل النفايات، فإنه لا يتطلب الفصل على متن السفينة لهذه الأنواع من النفايات. بالإضافة إلى ذلك، لا يحتوي المرفق الخامس من اتفاقية ماربول على شرط لفصل القمامة الخطرة عن القمامة غير الخطرة. ونتيجة لذلك، لا يتم تحديد تكلفة جمع ومعالجة القمامة المختلطة فقط من خلال حجم النفايات التي يتم تسليمها، ولكن أيضاً من خلال كمية النفايات الخطرة (حيث إن تكلفة مناولة ومعالجة هذا النوع من النفايات أعلى بكثير).
- (e) غالبًا ما يحافظ مشغلو سفن الرحلات البحرية على معايير بيئية عالية وينفذون بعضًا من أكثر مخططات إدارة النفايات تقدمًا في الصناعة البحرية، بما في ذلك الفصل بين العديد من تدفقات النفايات الخطرة وغير الخطرة.

111. بالنظر إلى نتائج تقييمات أنظمة استرداد التكاليف:

- (a) تبين أنه يتم تسليم كميات أقل من النفايات إلى الموانئ التي تفرض رسومًا فيما يتعلق بكميات النفايات التي يتم تسليمها، عند مقارنتها بالموانئ التي توجد بها أنظمة رسوم غير مباشرة.
- (b) بينما كانت هذه المستويات منخفضة نسبيًا حتى عام 2008، لوحظ في السنوات الأخيرة اتجاه صعودي واضح في الموانئ التي بها أنظمة عدم دفع الرسوم الخاصة. يتماشى هذا الاكتشاف مع الطريقة التي يوفر بها نظام استرداد تكاليف متمثل في عدم دفع الرسوم الخاصة حوافز للتوصيل إلى الميناء.
- (c) يحتوي التوجيه (EU) 883/2019 على شرط لتطبيق نظام استرداد التكاليف غير المباشرة بنسبة 100% لتلك الواقعة ضمن المرفق الخامس من اتفاقية ماربول، بخلاف مخلفات البضائع. ستضمن هذه الرسوم غير المباشرة بنسبة 100% حق التسليم دون أي رسوم إضافية بناءً على حجم النفايات التي يتم تسليمها، إلا إذا كان حجم النفايات الذي يتم تسليمه يتجاوز الحد الأقصى لسعة التخزين المخصصة كما هو مذكور في النموذج الوارد في المرفق 572 للتوجيه (EU) 883/2019.
- (d) على الرغم من أنه من المتصور عمومًا أن نظام عدم دفع الرسوم الخاصة بنسبة 100%، بصرف النظر عن كونه واضحًا وبسيطًا نسبيًا في إدارته، يتمتع بميزة توفير حافز كبير لعدم تفريغ القمامة في البحر، إلا أنه يُذكر أحيانًا أيضًا⁵⁸ أن هذا النظام لا يوفر حافز واضح للسفن للحد من إنتاج النفايات على متن السفينة. يمكن معالجة ذلك من خلال تقديم:
- (e)

a. بالنسبة إلى الموانئ غير التابعة للاتحاد الأوروبي: أحجام محدودة مدرجة في نظام عدم دفع الرسوم الخاصة (كميات معقولة)؛ أو

b. رسوم نفايات مخفضة للسفن التي تنتج كميات أقل من النفايات

التوصية:

- للموانئ التابعة للاتحاد الأوروبي: نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100%
- للموانئ غير التابعة للاتحاد الأوروبي: نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100%، أو نظام عدم دفع رسوم خاصة مع الكميات المعقولة

6.2.5 النفايات بموجب المرفق السادس من اتفاقية ماربول

⁵⁷التنسيق القياسي لنموذج الإخطار المسبق لتسليم النفايات إلى مرافق الاستقبال في الموانئ

⁵⁷التنسيق القياسي لنموذج الإخطار المسبق لتسليم النفايات إلى مرافق الاستقبال في الموانئ

⁵⁹المواد البلاستيكية (الفئة أ)، نفايات الطعام (ب)، النفايات المنزلية (ج)، زيت الطهي (د)، رماد المحرقة (هـ)، النفايات التشغيلية (و)، جثث الحيوانات (ز)، معدات الصيد (ح) والنفايات الإلكترونية (ط)

112. النظر في الخصائص بموجب المرفق السادس من اتفاقية ماريبول:

- (a) يتضمن المرفق السادس من اتفاقية ماريبول النفايات الناتجة عن أنظمة تنظيف غاز العادم (حمأة أجهزة غسل الغاز) والمواد المستنفدة للأوزون (ODS).
نظرًا لأن المواد المستنفدة للأوزون يتم التعامل معها بشكل أساسي من خلال ساحات الإصلاح، فهي غير مشمولة في أنظمة الرسوم.
- (b) بما أن المرفق السادس من اتفاقية ماريبول لا يتطلب استخدام أجهزة غسل الغاز، فلا تقوم كل سفينة بإنتاجه.
وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن تكون هناك زيادة في هذا النوع من النفايات في المستقبل، إلا أن حمأة جهاز غسل الغاز تتولد حاليًا بكميات محدودة فقط، نظرًا لحقيقة أن عدد السفن التي بها أجهزة غسل غاز على متنها لا يزال صغيرًا نسبيًا.

113. بالنظر إلى نتائج تقييمات أنظمة استرداد التكاليف:

- يتم تطبيق نظم الرسوم على نفايات أجهزة غسل الغاز فقط في حالات قليلة للغاية.
بسبب الحجم المحدود من نفايات أجهزة غسل الغاز المتولدة، تم تطبيق أنظمة الرسوم المباشرة في معظم هذه الحالات.

التوصية: تطبيق نظام رسوم مباشرة، مرتبط بكميات النفايات التي يتم تسليمها إلى مرفق الاستقبال في الموانئ

6.3 موانئ الصيد

6.3.1 النفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماريبول

114. النظر في خصائص النفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماريبول:

- (a) ولأن سفن الصيد تستخدم على الأرجح أنواع الوقود الأخف مثل الديزل، فإن هذه الأنواع من السفن لا ينتج عنها الحمأة.
(b) يمكن تخزين النفايات النفطية السائلة مثل المياه النفطية المتجمعة في قاع السفينة على متن السفينة في الخزانات المخصصة. سوف يعتمد التسليم إلى مرافق الاستقبال في الموانئ على سعة تخزين هذه الخزانات.
- (c) عندما تكون السفينة مجهزة بتكنولوجيا فصل الماء المتجمع في قاع السفينة مثل فاصل النفط عن الماء ((OWS)، والتي يمكن أن تقلل من كمية الماء المتجمع في قاع السفينة بنسبة 65-85%، يمكن إطالة وقت التسليم إلى مرافق الاستقبال في الموانئ.

115. بالنظر إلى نتائج تقييمات أنظمة استرداد التكاليف:

- (a) فقد لوحظ أن مستويات النفايات النفطية المتزايدة باستمرار يتم تسليمها إلى أنظمة الإيداع للرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات. يشير هذا إلى أنه في الموانئ التي تستخدم هذه الأنظمة، يقوم عدد مماثل من السفن في المتوسط بتسليم نفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماريبول أكثر من ذي قبل.
- (b) ومع ذلك، فإن بعض الممارسات المتعلقة بأنظمة استرداد التكاليف في موانئ الصيد تشمل أيضًا أنظمة عدم دفع رسوم خاصة للنفايات النفطية.
سيتم ذلك على ما إذا كان ميناء الصيد دائمًا ما تتوقف به تقريبًا نفس السفن التي يمكن ترتيب اتفاق محدد معها، أو غالبًا ما تزوره سفن أخرى.

التوصية:

- بالنسبة لموانئ الصيد التي تتردد عليها بشكل عام نفس السفن والتي يمكن ترتيب اتفاق محدد معها:
 - نظام عدم دفع رسوم خاصة
 - الزوار الوافدون على الميناء:
 - للموانئ التابعة للاتحاد الأوروبي: نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات
 - للموانئ غير التابعة للاتحاد الأوروبي: تطبيق نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات أو نظام رسوم مباشرة، مرتبط بكميات النفايات التي يتم تسليمها

6.3.2 النفايات بموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماربول

116. لا ينطبق على سفن الصيد.

6.3.3 النفايات بموجب المرفق الرابع من اتفاقية ماربول

117. النظر في خصائص النفايات بموجب المرفق الرابع من اتفاقية ماربول:

عندما تكون سفن الصيد مجهزة بخزانات لحفظ مياه الصرف الصحي، فإن توصيل مياه الصرف الصحي إلى مرافق الاستقبال في الموانئ يعتمد على حجم هذه الخزانات بالاشتراك مع طول الرحلة.

118. بالنظر إلى نتائج تقييمات أنظمة استرداد التكاليف:

- (a) استقبلت المنافذ المزودة بنظام عدم دفع رسوم خاصة كميات أعلى نسبيًا من مياه الصرف الصحي مقارنةً بالمنافذ التي تستخدم أنظمة استرداد تكاليف أخرى.
- (b) لقد تم التوصل إلى أن نوع نظام استرداد التكاليف ليس هو العامل الرئيسي الذي يؤثر على مستوى توصيل مياه الصرف الصحي، ولكنه يرتبط بشكل أكبر بالظروف الإقليمية (مثل جهود لجنة هلسنكي في بحر البلطيق، وهي منطقة خاصة تدرج في المرفق الرابع من اتفاقية ماربول).
- (c) لم تتضمن أي من الممارسات المتعلقة بأنظمة استرداد التكاليف التي تم تقييمها خلال الدراسة الاستقصائية التي أجريت على الإنترنت وجود نظام عدم دفع رسوم خاصة لمياه الصرف الصحي.

التوصية:

- للموانئ التابعة للاتحاد الأوروبي: نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات
- للموانئ غير التابعة للاتحاد الأوروبي: تطبيق نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات أو نظام رسوم مباشرة، مرتبط بكميات النفايات التي يتم تسليمها

6.3.4 النفايات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماربول

119. النظر في خصائص النفايات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماربول:

- (a) يرتبط إنتاج القمامة ارتباطًا لا ينفصم بكمية الأشخاص على متن سفينة. وبما أن كل سفينة بها طاقم وأو ركاب على متنها، فإن كل سفينة تنتج القمامة.
- (b) بعد فترة من الوقت، يمكن أن تصبح القمامة ذات رائحة كريهة للغاية، خاصةً عندما تكون ملوثة بمخلفات المطبخ وتغليف المواد الغذائية.
- نظرًا لأنه لا يُسمح بتفريغ أي نفايات في البحر (باستثناء نفايات الطعام، في ظل ظروف محددة)، ولأسباب صحية لا يجرص طاقم السفينة عمومًا على إبقاء القمامة على متن السفينة، وبالتالي، خصوصًا بعد الرحلات الطويلة، يسعدهم تسليم القمامة الخاصة بهم عند التوقف في ميناء ما.
- (c) تشبه القمامة الناتجة عن السفن بشكل نسبي النفايات الخاصة بالبلدية، والتي يتم إنتاجها في كل مدينة وميناء. لذلك، فإن وسائل الجمع (شاحنات القمامة، والقواديس، وحاويات النفايات) لهذا النوع من النفايات غير مكلفة نسبيًا (خاصةً إذا ما قورنت بنفايات كيميائية محددة) ومتاحة بسهولة.

- (d) على الرغم من أن الملحق الثاني بالمرفق الخامس من اتفاقية ماربول يوفر فئات مختلفة⁵⁹ من القمامة المراد تجميعها في دفتر تسجيل النفايات، فإنه لا يتطلب الفصل على متن السفينة لهذه الأنواع من النفايات. بالإضافة إلى ذلك، لا يحتوي المرفق الخامس من اتفاقية ماربول على شرط لفصل القمامة الخطرة عن القمامة غير الخطرة. ونتيجة لذلك، لا يتم تحديد تكلفة جمع ومعالجة القمامة المختلطة فقط من خلال حجم النفايات التي يتم تسليمها، ولكن أيضاً من خلال كمية النفايات الخطرة (حيث إن تكلفة مناولة ومعالجة هذا النوع من النفايات أعلى بكثير).
- (e) في بعض المناطق، تم وضع مخططات لجمع "النفايات التي تم صيدها بشكل سلبى" (النفايات التي تم جمعها في الشباك أثناء عمليات الصيد). نظراً لأن هذا النوع من النفايات يشبه القمامة من حيث المبدأ، يمكن جمعها في الموانئ.

120. بالنظر إلى نتائج تقييمات أنظمة استرداد التكاليف:

- (a) تبين أنه يتم تسليم كميات أقل من النفايات إلى الموانئ التي تفرض رسوماً فيما يتعلق بكميات النفايات التي يتم تسليمها، عند مقارنتها بالموانئ التي توجد بها أنظمة رسوم غير مباشرة. في السنوات الأخيرة، لوحظ اتجاه صعودي واضح في الموانئ من حيث أنظمة عدم دفع رسوم خاصة. يتماشى هذا الاكتشاف مع الطريقة التي يوفر بها نظام استرداد تكاليف متمثل في عدم دفع الرسوم الخاصة حوافز للتوصيل إلى الميناء.
- (b) يحتوي التوجيه (EU) 883/2019 على شرط لتطبيق نظام استرداد التكاليف غير المباشرة بنسبة 100% لتلك الواقعة ضمن المرفق الخامس من اتفاقية ماربول، بخلاف مخلفات البضائع.
- (c) على الرغم من أنه من المتصور عمومًا أن نظام عدم دفع الرسوم الخاصة بنسبة 100%، بصرف النظر عن كونه واضحًا وبسيطًا نسبيًا في إدارته، يتمتع بميزة توفير حافز كبير لعدم تفريغ القمامة في البحر، إلا أنه يُذكر أحياناً أيضاً⁶⁰ أن هذا النظام لا يوفر حافز واضح للسفن للحد من إنتاج النفايات على متن السفينة. يمكن معالجة ذلك من خلال تقديم:

a. بالنسبة إلى الموانئ غير التابعة للاتحاد الأوروبي: أحجام محدودة مدرجة في نظام عدم دفع الرسوم الخاصة (كميات معقولة)؛ أو

b. رسوم نفايات مخفضة للسفن التي تنتج كميات أقل من النفايات

- (d) في بعض المناطق، تم وضع مخططات لجمع "النفايات التي تم صيدها بشكل سلبى" (النفايات التي تم جمعها في الشباك أثناء عمليات الصيد). نظراً لأن هذا النوع من النفايات يشبه القمامة من حيث المبدأ، يمكن جمعها في الموانئ. ومع ذلك، لا يوصى بتغطية تكلفة جمع ومعالجة هذا النوع من النفايات برسوم من سفن الصيد، حتى لا يشكل الأمر حائلاً دون مشاركة مجتمعات موانئ الصيد في مخططات تسليم النفايات التي يتم صيدها بشكل سلبى. في معظم الحالات، تمت تغطية تكاليف جمع ومعالجة النفايات التي يتم صيدها بشكل سلبى بواسطة خطط تمويل على المستوى الوطني أو دون الوطني (الإعانات).

التوصية:

- للموانئ التابعة للاتحاد الأوروبي: نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100%، بما في ذلك لمعدات الصيد
- للموانئ غير التابعة للاتحاد الأوروبي: نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100%، أو عدم دفع رسوم خاصة لكميات معقولة، بما في ذلك معدات الصيد

⁵⁹المواد البلاستيكية (الفئة أ)، نفايات الطعام (ب)، النفايات المنزلية (ج)، زيت الطهي (د)، رماد المحرقة (هـ)، النفايات التشغيلية (و)، جثث الحيوانات (ز)، معدات الصيد (ح) والنفايات الإلكترونية (ط)

- يمكن ترتيبها على المستوى الوطني أو دون الوطني
- قد تتم تغطية تكلفة جمع ومعالجة النفايات التي يتم صيدها بشكل سلبي عن طريق تمويل/إعانات بديلة على المستوى الوطني أو دون الوطني

6.3.5 النفايات بموجب المرفق السادس من اتفاقية ماريبول

121. لا ينطبق على سفن الصيد.

6.4 المرافئ

6.4.1 النفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماريبول

122. النظر في خصائص النفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماريبول:

- (a) ولأن اليخوت تستخدم أنواع الوقود الأخرى مثل الديزل، فإن هذه الأنواع من السفن لا ينتج عنها الحمأة. يتم أيضًا إنتاج الماء المتجمع في قاع السفينة بكميات محدودة، وهذا يتوقف على حجم السفينة.
- (b) يمكن تخزين النفايات النفطية السائلة مثل المياه النفطية المتجمعة في قاع السفينة على متن السفينة في الخزانات. سوف يعتمد التسليم إلى مرافق الاستقبال في الموانئ على سعة تخزين هذه الخزانات.

123. بالنظر إلى نتائج تقييمات أنظمة استرداد التكاليف:

- (a) فقد لوحظ أن مستويات النفايات النفطية المتزايدة باستمرار يتم تسليمها إلى أنظمة الإيداع للرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات. يشير هذا إلى أنه في الموانئ التي تستخدم هذه الأنظمة، يقوم عدد مماثل من السفن في المتوسط بتسليم نفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماريبول أكثر من ذي قبل.
- (b) ومع ذلك، فإن بعض الممارسات المتعلقة بأنظمة استرداد التكاليف في المرافئ تشمل أيضًا أنظمة عدم دفع رسوم خاصة للنفايات النفطية.

التوصية:

- لأعضاء النادي و/أو الزوار الموسميون للمرفأ: نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100%، أو عدم دفع رسوم خاصة لكميات معقولة
- الزوار اليوميون:
 - للموانئ التابعة للاتحاد الأوروبي: نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات
 - للموانئ غير التابعة للاتحاد الأوروبي: تطبيق نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات أو نظام رسوم مباشرة، مرتبط بكميات النفايات التي يتم تسليمها

6.4.2 النفايات بموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماريبول

124. لا ينطبق على السفن السياحية.

6.4.3 النفايات بموجب المرفق الرابع من اتفاقية ماريبول

125. النظر في خصائص النفايات بموجب المرفق الرابع من اتفاقية ماريبول:

- يعتمد تسليم مياه الصرف الصحي إلى مرافق الاستقبال في الموانئ على حجم خزانات الحفظ بالاشتراك مع طول الرحلة.

126. بالنظر إلى نتائج تقييمات أنظمة استرداد التكاليف:

- (a) على الرغم من أنه تم استنتاج حصول الموانئ التي بها نظام عدم دفع رسوم خاصة على كميات أعلى نسبيًا من مياه الصرف الصحي مقارنةً بالمنافذ التي بها أنظمة استرداد تكاليف أخرى، إلا أن التقييمات الخاصة بأنظمة استرداد التكاليف

كانت تركز أساسًا على الموانئ البحرية التجارية، وليس المرافئ.

(b) ومع ذلك، فإن بعض الممارسات المتعلقة بأنظمة استرداد التكاليف في المرافئ شملت أيضًا أنظمة عدم دفع رسوم خاصة لمياه الصرف الصحي.

التوصية:

- لأعضاء النادي و/أو الزوار الموسمين للمرفأ: نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100%، أو عدم دفع رسوم خاصة مع الكميات المحدودة
- الزوار اليوميون:
 - للموانئ التابعة للاتحاد الأوروبي: نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات
 - للموانئ غير التابعة للاتحاد الأوروبي: تطبيق نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات أو نظام رسوم مباشرة، مرتبط بكميات النفايات التي يتم تسليمها

6.4.4 النفايات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماريبول

127. النظر في خصائص النفايات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماريبول:

- (a) يرتبط إنتاج القمامة ارتباطًا لا ينفصم بكمية الأشخاص على متن سفينة. وبما أن كل سفينة بها طاقم و/أو ركاب على متنها، فإن كل سفينة تنتج القمامة.
- (b) تشبه القمامة الناتجة عن السفن بشكل نسبي النفايات الخاصة بالبلدية، والتي يتم إنتاجها في كل مدينة وميناء. لذلك، فإن وسائل الجمع (شاحنات القمامة، والقواديس، وحاربات النفايات) لهذا النوع من النفايات غير مكلفة نسبيًا (خاصةً إذا ما قورنت بنفايات كيميائية محددة) ومتاحة بسهولة.

128. بالنظر إلى نتائج تقييمات أنظمة استرداد التكاليف:

- (a) على الرغم من أنه تم استنتاج حصول الموانئ التي بها نظام عدم دفع رسوم خاصة على كميات أعلى نسبيًا من القمامة مقارنةً بالمنافذ التي بها أنظمة استرداد تكاليف أخرى، إلا أن التقييمات الخاصة بأنظمة استرداد التكاليف كانت تركز أساسًا على الموانئ البحرية التجارية، وليس المرافئ.
- (b) ومع ذلك، فإن جميع المرافئ التي تم تقييمها في إطار هذه الدراسة تطبق أنظمة عدم دفع رسوم خاصة للقمامة.

التوصية:

- للموانئ التابعة للاتحاد الأوروبي: نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100%
- للموانئ غير التابعة للاتحاد الأوروبي:
 - نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100%، أو عدم دفع رسوم خاصة لكميات معقولة
 - الزوار اليوميون: تطبيق نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات أو نظام رسوم مباشرة، مرتبط بكميات النفايات التي يتم تسليمها

6.4.5 النفايات بموجب المرفق السادس من اتفاقية ماريبول

129. لا ينطبق على السفن السياحية.

6.5 نظرة عامة على التوصيات

| | |
|----------------------|---------------------------------|
| الميناء/نوع النفايات | نظام استرداد التكاليف الموصى به |
|----------------------|---------------------------------|

| الموانئ البحرية التجارية | |
|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> ● بالنسبة للنفايات النفطية الناتجة عن السفن (الماء المتجمع في قاع السفينة، الحمأة، زيت النفايات): تطبيق نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات، حيث يحتوي على رسم ثابت غير مباشر مع جزء (إيداع) قابل للاسترداد أو عقوبة (في حالة عدم التسليم) ● بالنسبة لمخلفات البضائع ومياه الغسيل بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماريول: بشكل عام، يتم فرض رسوم تسليم مخلفات البضائع ومياه الغسيل بشكل مباشر، ويرتبط ذلك بكميات النفايات التي يتم تسليمها | النفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماريول |
| تطبيق نظام رسوم مباشرة، مرتبط بكميات النفايات التي يتم تسليمها إلى مرفق الاستقبال في الموانئ | النفايات بموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماريول |
| اعتمادًا على حركة المرور العادية والمتوقعة في الميناء (كميات مياه الصرف الصحي التي يتم تسليمها عادةً)، تطبيق نظام عدم دفع رسوم خاصة بكميات غير محدودة أو معقولة. | النفايات بموجب المرفق الرابع من اتفاقية ماريول |
| <ul style="list-style-type: none"> ● للموانئ التابعة للاتحاد الأوروبي: نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100% ● للموانئ غير التابعة للاتحاد الأوروبي: نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100%، أو عدم دفع رسوم خاصة لكميات معقولة | النفايات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماريول، بخلاف مخلفات البضائع |
| تطبيق نظام رسوم مباشرة، مرتبط بكميات النفايات التي يتم تسليمها إلى مرفق الاستقبال في الموانئ | مخلفات البضائع بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماريول |
| تطبيق نظام رسوم مباشرة، مرتبط بكميات النفايات التي يتم تسليمها إلى مرفق الاستقبال في الموانئ | النفايات بموجب المرفق السادس من اتفاقية ماريول |
| موانئ سفن الرحلات البحرية/الركاب | |
| <ul style="list-style-type: none"> ● بالنسبة للنفايات النفطية الناتجة عن السفن (الماء المتجمع في قاع السفينة، الحمأة، زيت النفايات): تطبيق نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات، حيث يحتوي على رسم ثابت غير مباشر مع جزء (إيداع) قابل للاسترداد أو عقوبة (في حالة عدم التسليم). <p>بينما تتأثر موانئ سفن الرحلات البحرية/الركاب بشدة بالحركة الموسمية (العديد من السفن في موسم الذروة)، يمكن أيضًا تطبيق نظام عدم دفع رسوم خاصة خلال هذه الفترات.</p> | النفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماريول |
| لا ينطبق | النفايات بموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماريول |
| اعتمادًا على حركة المرور العادية والمتوقعة (موسم الذروة) لسفن الرحلات البحرية والركاب في الميناء، يتم تطبيق نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100% أو عدم دفع رسوم خاصة لكميات معقولة. | النفايات بموجب المرفق الرابع من اتفاقية ماريول |
| <ul style="list-style-type: none"> ● للموانئ التابعة للاتحاد الأوروبي: نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100% ● للموانئ غير التابعة للاتحاد الأوروبي: نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100%، أو عدم دفع رسوم خاصة لكميات معقولة | النفايات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماريول |
| تطبيق نظام رسوم مباشرة، مرتبط بكميات النفايات التي يتم تسليمها إلى مرفق الاستقبال في الموانئ | النفايات بموجب المرفق السادس من اتفاقية ماريول |

| | |
|---|--|
| | |
| | موانئ الصيد |
| <ul style="list-style-type: none"> ● بالنسبة لموانئ الصيد التي تتردد عليها بشكل عام نفس السفن والتي يمكن ترتيب اتفاق محدد معها: <p>نظام عدم دفع رسوم خاصة</p> <ul style="list-style-type: none"> ● الزوار الوافدون على الميناء: تطبيق نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات أو نظام رسوم مباشرة، مرتبط بكميات النفايات التي يتم تسليمها | النفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماريول |
| لا ينطبق | النفايات بموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماريول |
| تطبيق نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات أو نظام رسوم مباشرة، مرتبط بكميات النفايات التي يتم تسليمها | النفايات بموجب المرفق الرابع من اتفاقية ماريول |
| <ul style="list-style-type: none"> ● للموانئ التابعة للاتحاد الأوروبي: نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100%، بما في ذلك معدات الصيد ● للموانئ غير التابعة للاتحاد الأوروبي: نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100%، أو عدم دفع رسوم خاصة لكميات معقولة، بما في ذلك معدات الصيد ● يمكن ترتيبها على المستوى الوطني أو دون الوطني <p>● قد تتم تغطية تكلفة جمع ومعالجة النفايات التي يتم صيدها بشكل سلمي عن طريق تمويل/إعانات بديلة على المستوى الوطني أو دون الوطني</p> | النفايات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماريول |
| لا ينطبق | النفايات بموجب المرفق السادس من اتفاقية ماريول |
| | المرفق |
| <ul style="list-style-type: none"> ● لأعضاء النادي و/أو الزوار الموسمين للمرفأ: نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100%، أو عدم دفع رسوم خاصة لكميات معقولة ● الزوار اليوميون: تطبيق نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات أو نظام رسوم مباشرة، مرتبط بكميات النفايات التي يتم تسليمها | النفايات بموجب المرفق الأول من اتفاقية ماريول |
| لا ينطبق | النفايات بموجب المرفق الثاني من اتفاقية ماريول |
| <ul style="list-style-type: none"> ● لأعضاء النادي و/أو الزوار الموسمين للمرفأ: نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100%، أو عدم دفع رسوم خاصة لكميات معقولة ● الزوار اليوميون: تطبيق نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات أو نظام رسوم مباشرة، مرتبط بكميات النفايات التي يتم تسليمها | النفايات بموجب المرفق الرابع من اتفاقية ماريول |
| <ul style="list-style-type: none"> ● للموانئ التابعة للاتحاد الأوروبي: نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100% ● للموانئ غير التابعة للاتحاد الأوروبي: <ul style="list-style-type: none"> ○ نظام عدم دفع رسوم خاصة بنسبة 100%، أو عدم دفع رسوم خاصة لكميات معقولة ○ الزوار اليوميون: تطبيق نظام الرسوم/الإسهامات الإدارية للنفايات أو نظام رسوم مباشرة، مرتبط بكميات النفايات التي يتم تسليمها | النفايات بموجب المرفق الخامس من اتفاقية ماريول |
| لا ينطبق | النفايات بموجب المرفق السادس من اتفاقية ماريول |

قرار IG.24/12**الإرشادات التوجيهية المحدثة لتنظيم وضع الشعاب الاصطناعية في البحر**

الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها في اجتماعها الواحد والعشرين،

إذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنون "المستقبل الذي نريده"، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها 288/66 المؤرخ 27 تموز / يوليه 2012، ولا سيما تلك الفقرات ذات الصلة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1/70 المؤرخ 25 سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة UNEP / EA.4 / Res.7 المؤرخ 15 مارس 2019، المعنون "الإدارة البيئية السليمة للنفايات" و UNEP / EA.4 / Res. 21 من 15 مارس 2019، بعنوان "نحو كوكب خال من التلوث"،

مع مراعاة بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن تصريف النفايات من السفن والطائرات، ويشار إليه فيم بعد باسم "بروتوكول الإلقاء لسنة 1995"، وخصوصاً مادته 3 (4) (ب)، التي تستثني من تعريف الإلقاء وضع المادة لغرض آخر غير محض التخلص منها شريطة ألا يتعارض وضع هذه المادة مع أهداف بروتوكول الإلقاء لسنة 1995،

وإذ يشير إلى الإرشادات التوجيهية لسنة 2005 بشأن وضع مادة في البحر لغرض آخر غير محض التخلص منها (إنشاء الشعاب الاصطناعية)، التي أقرتها الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الرابع عشر، وإقراراً بالتقدم المحقق والدروس المستفادة في تنفيذها،

وإذ يشير أيضاً إلى القرار IG.22/20، الذي أقرته الأطراف المتعاقدة في اجتماعها التاسع عشر، والذي أصدرت بموجبه الأطراف المتعاقدة تكليفها بتحديث الإرشادات التوجيهية لسنة 2005،

وإذ يشدد على أنه، رهنا بدخول بروتوكول الإلقاء لعام 1995 حيز النفاذ، يُحظر إلقاء السفن في منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ 31 كانون الأول / ديسمبر 2000، وفقاً للمادة 4(2) (ج) من البروتوكول،

مع الأخذ في الاعتبار أن وضع المادة لغرض آخر غير مجرد التخلص في منطقة البحر الأبيض المتوسط لا يتعارض مع أهداف بروتوكول الإلقاء لعام 1995، وهذا يتماشى مع هدف وغرض بروتوكول الإلقاء لعام 1995 واتفاقية برشلونة، يجب ألا تستخدم أنشطة التوظيف لإضفاء الشرعية على إلقاء النفايات أو غيرها من الأمور المحظورة بموجب بروتوكول الإلقاء لعام 1995،

وإذ تحيط علماً بأحدث التطورات المتعلقة بوضع الشعاب الاصطناعية، لا سيما بموجب اتفاقية المنظمة البحرية الدولية لمنع التلوث البحري الناجم عن إلقاء النفايات وغيرها من المواد (1972) والبروتوكول الملحق بها،

إدراكاً أنه حيثما لا يحظر التشريع الوطني وضع السفن كشعاب اصطناعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، لا يجوز النظر في هذا التنسيب إلا في حالة اتخاذ جميع التدابير التنظيمية وغيرها من التدابير المناسبة لمنع أي تلوث محتمل للبحر المتوسط والحد منه والقضاء عليه من هذا التنسيب وفقاً لأحكام اللوائح المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة،

وإذ تؤكد أن وضع الشعاب المرجانية هو تغيير متعمد للنظم الإيكولوجية البحرية والموائل التي ينبغي مراعاتها وفقاً للمبدأ التحوطي،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة الملحة إلى تحديث المبادئ التوجيهية لعام 2005 للاستجابة للتطور المتزايد للشعاب المرجانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب آثارها السلبية المحتملة على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وغيرها من الاستخدامات المشروعة للبحر، وزيادة تشجيع الوعي بأهمية الشعاب الاصطناعية المصممة بشكل جيد والمدارة بشكل جيد وتقييمها ورصدها بشكل صحيح في منطقة البحر الأبيض المتوسط والفوائد التي يمكن أن تولدها البيئة البحرية،

ملتزمون بمواصلة تبسيط الأهداف البيئية لخطة عمل البحر المتوسط، لا سيما الأهداف المتعلقة بالتلوث والقمامة والتنوع البيولوجي والسواحل والهيدرولوجيا وأهداف الحالة البيئية الجيدة المرتبطة بها، وكذلك الأحكام ذات الصلة من الخطة الإقليمية لإدارة النفايات البحرية في البحر المتوسط، في نطاق تطبيق بروتوكول الإلقاء لعام 1995،

وقد نظرت في تقارير اجتماع جهات اتصال مدبول في مايو 2017 واجتماع منسقي المواضيع للمناطق المحمية الخاصة والتنوع البيولوجي الذي انعقد في يونيو 2019 ،

1. *اعتماد المبادئ التوجيهية المحدثة التي تنظم وضع الشعاب الاصطناعية في البحر ، والموضحة في مرفق هذا القرار ، والتي تحل محل المبادئ التوجيهية لعام 2005 ؛*
2. *مطالبة الأطراف المتعاقدة بذل كل الجهود لضمان فعالية تنفيذها، مع مراعاة أن الإرشادات التوجيهية المحدثة بشأن وضع الشعاب الاصطناعية ستسري دون إخلال بالأحكام الأشد صرامة فيما يخص وضع الشعاب الاصطناعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المتضمنة في الصكوك أو البرامج الوطنية أو الدولية الحالية أو المستقبلية؛*
3. *حث الأطراف المتعاقدة على الإبلاغ في الوقت المناسب عن أنشطة الوضع في منطقة البحر الأبيض المتوسط باستخدام نظام الإبلاغ عن اتفاقية برشلونة عبر الإنترنت لخطة العمل المتوسطة؛*
4. *مطالبة الأمانة بتسهيل عمل الأطراف المتعاقدة لتنفيذ الإرشادات التوجيهية المحدثة ، من خلال زيادة تعزيز التعاون والتأزر في هذا المجال مع اتفاقية لندن وبروتوكولها وصكوك المنظمة البحرية الدولية الأخرى ذات الصلة ؛ ومن خلال تبادل المعلومات مع الاتفاقيات والبرامج العالمية والإقليمية حول إنجازات منظومة اتفاقية برشلونة لخطة عمل البحر المتوسط والتقدم المحرز في هذا المجال.*

المرفق

الإرشادات التوجيهية المحدثة والناظمة لوضع الشعاب الاصطناعية في البحر

جدول المحتويات

| | |
|----|---|
| 6 | الجزء (أ) - متطلبات بروتوكول الإلقاء واتفاقية برشلونة |
| 6 | 1. مقدمة |
| 7 | 2. النطاق |
| 7 | 3. التعريفات والغرض |
| 8 | الجزء (ب) - تقييم وإدارة عمليات الوضع في البحر |
| 8 | 1. متطلبات الإنشاء والوضع |
| 10 | 2. متطلبات الترخيص بوضع مادة في البحر |
| 13 | الجزء (ج) - وضع أبدان السفن والمنشآت الضخمة |
| 13 | 1. المنافع |
| 14 | 2. المحدوديات والسلبيات |
| 14 | 3. التوصيات والاعتبارات |
| 16 | 4. تنظيف السفن |
| 23 | الجزء (د) - رصد عمليات وضع مادة في البحر لغرض آخر غير محض التخلص منها |
| 23 | 1. التعريف |
| 23 | 2. الأهداف |
| 23 | 3. ضبط الجودة |
| 24 | 4. ضمان الجودة |

قائمة الاختصارات / الأسماء المختصرة

| | |
|---|----------------------|
| أفضل الممارسات البيئية | BEP |
| مركبات الكلوروفلوروكربون | CFCs |
| الأطراف المتعاقدة | CPs |
| مؤتمر الأطراف | COP |
| منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة | FAO |
| الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط | GFCM |
| الوضع البيئي الجيد | GES |
| برنامج التقييم والرصد المتكاملين | IMAP |
| المنظمة البحرية الدولية | IMO |
| خطة عمل البحر الأبيض المتوسط | MAP |
| البرنامج المنسق لمراقبة ودراسة التلوث في منطقة البحر الأبيض المتوسط | MED POL |
| اتفاقية أوسلو وباريس | اتفاقية أوسلو وباريس |
| المركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور | PCBs |
| مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة | RAC/SPA |
| المناطق المشمولة بحماية خاصة التي تحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط | SPAMIs |
| برنامج الأمم المتحدة للبيئة | UNEP |
| برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط | UNEP/MAP |

الجزء (أ) - متطلبات بروتوكول الإلقاء واتفاقية برشلونة

1. مقدمة

1. بموجب المادة 4.1 من بروتوكول الإلقاء، يُحظر إلقاء النفايات أو أي مواد أخرى في البحر، باستثناء المواد الواردة في المادة 4.2. تستثني المادة 3(4ب) من بروتوكول الإلقاء المعدل من تعريف "الإلقاء" وضع مادة لغرض آخر غير محض التخلص منها، شريطة أن يتم هذا الوضع وفقاً لأحكام البروتوكول ذات العلاقة.

2. في هذا الصدد، تشمل "أحكام الاتفاقية ذات العلاقة" الالتزامات العامة المتضمنة في المادة 4، وخصوصاً الالتزام بأن تتخذ الأطراف المتعاقدة، وفقاً لأحكام الاتفاقية، كافة الخطوات الممكنة لمنع والقضاء على التلوث وحماية المنطقة البحرية من الآثار السلبية للأنشطة البشرية بغية حماية صحة الإنسان والحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية، وعندما يكون هذا ممكناً عملياً، فاستعادة المناطق البحرية التي تضررت تائراً سلبياً (المادة 4.2، 4.3). على نحو أكثر تحديداً، تقتضي أحكام المادة 5 من الاتفاقية أن: "تتخذ الأطراف المتعاقدة كافة التدابير الملائمة لمنع وتخفيف والقضاء على تلوث منطقة البحر الأبيض المتوسط الناتج عن إلقاء النفايات أو ترميدها من السفن والطائرات في عرض البحر إلى أقصى حد ممكن".

3. علاوة على ذلك، ففي بداية إقرار نهج النظام الإيكولوجي للحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية في البحر الأبيض المتوسط، يجب أن تأخذ الأطراف المتعاقدة في اعتبارها في أنشطتها المتعلقة بوضع الشعاب الاصطناعية الأهداف التنفيذية وتعريفات الوضع البيئي الجيد ذات الصلة بالعناصر الفلزية الضئيلة ومواد عضوية المختارة، على النحو المتضمن في القرار IG.21/3، الذي أقره مؤتمر الأطراف 18 في 2013.

4. علاوة على ذلك، فوفقاً للمادة 6 من بروتوكول الإلقاء، لا يتم إصدار التصريح المشار إليه في المادة 5 إلا بعد دراسة متأنية للعوامل المبينة في المرفق ببروتوكول الإلقاء.

5. تُعد هذه الإرشادات التوجيهية المحدثة عملاً بالمادة 3(4ب) من بروتوكول الإلقاء المعدل لسنة 1966. والغرض منها مساعدة الأطراف المتعاقدة في:

- (a) تدبر عواقب وضع الشعاب الاصطناعية في قاع البحر فيما يخص البيئة البحرية. إنشاء الشعاب الاصطناعية أحد الأمثلة على "الوضع" وتحتوي الإرشادات التوجيهية التالية العناصر وثيقة الصلة لطائفة واسعة من عمليات التطوير الساحلية والبحرية التي تنطوي على إمكانية التسبب في آثار سلبية في البيئة البحرية، وأنه ينبغي بالتالي أن تندرج تحت رقابة السلطات الوطنية المعنية.
- (b) الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإصدار التصاريح لوضع المادة.
- (c) إرسال معلومات موثوقة إلى المنظمة بشأن مدخلات المادة المشمولة ببروتوكول الإلقاء.

6. تسري الإرشادات التوجيهية المحدثة بشأن وضع الشعاب الاصطناعية دون إخلال بالأحكام الأشد صرامة فيما يخص وضع الشعاب الاصطناعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المتضمنة في الصكوك أو البرامج الوطنية أو الدولية الحالية أو المستقبلية.

7. تدل البيانات والمعلومات المقدمة من السلطات الوطنية، في إطار عملية تقديم التقارير إلى المنظمة البحرية الدولية وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط استناداً إلى اتفاقيتي لندن وبرشلونة على الترتيب، على أن وضع السفن يعتبر، بالإضافة إلى التجريف، واحداً من أنشطة الإلقاء الرئيسية في المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، فمع مراعاة الاستنتاجات العلمية التي تدل على عدد من السلبيات في وضع المادة، وخصوصاً السفن، فيما يخص تطوير الشعاب الاصطناعية والمخاطر الناتجة لأغراض السياحة والنظم الإيكولوجية والعمل في إطار المبدأ الوقائي، فإن المفهوم الأساسي لهذه الإرشادات التوجيهية المحدثة هو توفير تعليمات حول وضع الشعاب الاصطناعية لتعزيز النظم الإيكولوجية وتوصيات لضمان استقرار السفن وقوارب الصيد الصغيرة، وقوارب الدفع والقطر، والعبّارات الصغيرة، وبوجه عام كل القطع البحرية، التي يقل طولها عن 30 متراً والتي توضع على عمق يقل عن 40 متراً، نتيجة مخاطرها البشرية المحتملة. تقدم هذه الإرشادات التوجيهية المحدثة أيضاً معلومات وفيرة عن وضع القطع البحرية بصفة عامة، وإجراءات التنظيف التي ينبغي تنفيذها قبل وضع كافة أنواع القطع البحرية لمنع تلوث النظم الإيكولوجية البحرية وللمساهمة في تحقيق/الحفاظ على الوضع البيئي الجيد تماشياً مع الأهداف الإيكولوجية 1 و2 و6 و7 و8 و9 و10 وتعريفات الوضع البيئي الجيد وغاياته.

2. النطاق

8. تُستخدم الشعاب الاصطناعية في المياه الساحلية في مناطق كثيرة من العالم في مجالات واسعة من استعمالات الإدارة الساحلية. يعتبر تطوير الشعاب الاصطناعية في المنطقة البحرية ممارسة متزايدة. من بين الاستخدامات التي بحثها المجتمع العلمي ما يلي:

- (a) الحد من الفيضانات وتعرية السواحل نتيجة الأمواج المدية؛
- (b) توفير مناطق رسو محمية للسفن والقوارب الصغيرة؛
- (c) تطوير موئل لمصايد القشريات (مثلاً الكركند)، ولا سيما بالاقتران مع إعادة تكوين المخزونات بالأسماك اليافعة؛
- (d) توفير مادة تحتية للطحالب وتربية الرخويات؛
- (e) توفير وسائل لتقييد صيد الأسماك في المناطق التي تحتاج فيها المخزونات أو النظم الإيكولوجية إلى حماية؛
- (f) إيجاد مناطق لمصايد الأسماك وهواة الصيد بالصنارة والغوص؛
- (g) إحلال الموائل في المناطق التي تتعرض فيها مواد تحتية معينة للتهديد؛
- (h) تخفيف الأثر فيما يخص الموائل في أماكن أخرى (مثلاً: عاقبة استصلاح الأراضي)؛
- (i) إنتاج موارد بحرية.

3. التعريفات والغرض

9. الشعاب الاصطناعية عبارة عن هيكل مغمور في الماء يتم إنشاؤه عن قصد أو وضعه في قاع البحر لمحاكاة بعض وظائف الشعاب الطبيعية مثل حماية، تجديد، تركيز و/أو زيادة مجموعات الموارد البحرية الحية.
10. قد تتضمن أهداف الشعاب الاصطناعية أيضاً حماية الموائل المائية واستعادتها وتجديدها، وتشجيع البحوث والفرص الترويجية والاستخدام التعليمي للمنطقة.
11. لا يشمل المصطلح الهياكل المغمورة التي توضع عن قصد لأداء وظائف غير متعلقة بوظائف الشعاب الطبيعية، كمصدات الأمواج أو نقاط رسو السفن أو الكابلات أو خطوط الأنابيب أو أجهزة البحوث البحرية أو المنصات، حتى لو حاكت عَرَضاً بعض وظائف الشعاب الطبيعية.
12. تتناول الإرشادات التوجيهية الهياكل المنشأة خصيصاً لحماية، تجديد، تركيز و/أو زيادة مجموعات الموارد البحرية الحية، سواء لمصايد الأسماك أو حفظ الطبيعة. ويشمل هذا حماية الموائل وتجديدها.
13. أي ترخيص بإنشاء شعب اصطناعي ينبغي أن يحدد بوضوح الأغراض التي يُنشأ من أجلها.

الجزء (ب) - تقييم وإدارة عمليات الوضع في البحر

1. متطلبات الإنشاء والوضع

1.1 المواد

14. ينبغي بناء الشعاب الاصطناعية من مواد خاملة. وتعتبر - لأغراض هذه الإرشادات التوجيهية - المواد التي لا تسبب تلوثاً من خلال التسرب، التجوية الفيزيائية أو الكيميائية و/أو النشاط البيولوجي. قد تُسفر التجوية الفيزيائية أو الكيميائية للهياكل عن زيادة تعرض الكائنات الحساسة للملوثات وتؤدي إلى آثار بيئية سلبية.

15. يجب بالضرورة أن تكون المواد المستخدمة في إنشاء الشعاب الاصطناعية الدائمة ضخمة بطبيعتها، كالمواد الجيولوجية (الصخور مثلاً) أو الخرسانة أو الفولاذ. يمكن وضع هياكل السفن، بموجب أحكام البروتوكول، شريطة تنفيذ تعليمات هذه الإرشادات التوجيهية المحدثة كما ينبغي.

16. يجب ألا تُستخدم في إنشاء الشعاب الاصطناعية مواد تعتبر نفايات أو مواد أخرى قد يكون وضعها في البحر محظوراً بطريقة أخرى.

1.2 التصميم

17. تُبنى وحدات الشعاب الاصطناعية عموماً على البر ما لم تكن تتكون من مواد طبيعية توضع في صورة غير معدلة. يجب أن تكون المواد المختارة لإنشاء الشعاب الاصطناعية ذات قوة هندسية كافية، كوحدات فردية وكهيكلي كلي على السواء، لتحمل الإجهادات الفيزيائية للبيئة البحرية وعدم انكسارها، مما قد يتسبب في مشاكل تداخل خطيرة في منطقة واسعة من قاع البحر. يجب أيضاً إنشاء الشعاب الاصطناعية وتركيبها على نحو يضمن عدم انزياح الهياكل أو انقلابها بقوة أنظمة الصيد بالجرف أو الأمواج أو التيارات أو عمليات التعرية لكي تستوفي أهدافها في كل الأوقات.

18. ينبغي تصميم الشعاب الاصطناعية وبنائها على نحو يتسنى معه إزالتها عند اللزوم. ينبغي أن يسعى تصميم الشعاب الاصطناعية جاهداً إلى تحقيق أهدافه مع أقل قدر من شغل الحيز والتداخل مع النظم الإيكولوجية البحرية.

1.3 الوضع

19. ينبغي أن يتم وضع الشعاب الاصطناعية مع مراعاة أي نشاط مشروع يمارس فعلاً جري أو يُتوقع ممارسته في المنطقة محل الاهتمام، كالملاحة أو السياحة أو الترويح أو الصيد أو تربية الأحياء المائية أو حفظ الطبيعة أو إدارة المناطق الساحلية.

20. قبل وضع أي شعاب اصطناعية، ينبغي أن يحاط جميع الفئات والأفراد الذين قد يتأثرون أو يهتمون بها علماً بخصائص هذه الشعاب الاصطناعية ومكانها وعمق وضعها. وينبغي أن تتاح لهم الفرصة لإبداء وجهات نظرهم في الوقت المناسب قبل الوضع.

21. ينبغي أن يُدرس مكان الشعب الاصطناعي المقترح وتوقيت إنشائه/وضعه بعناية بمعرفة الهيئة المختصة في مرحلة مبكرة من التخطيط، ولا سيما فيما يخص الآتي:

- (a) المسافة إلى أقرب خط ساحلي؛
- (b) العمليات الساحلية بما في ذلك حركة الرواسب؛
- (c) المناطق الترويحية والمرافق الساحلية؛
- (d) مناطق التكاثر والتفريخ؛
- (e) مسارات هجرة الأسماك أو الثدييات البحرية المعروفة؛
- (f) مناطق الصيد الرياضي أو التجاري؛
- (g) المناطق ذات الجمال الطبيعي أو الأهمية الثقافية أو التاريخية أو الأثرية الكبيرة؛
- (h) مجالات ذات أهمية علمية أو بيولوجية
- (i) السلامة البحرية وكثافة الحركة البحرية وأنظمة توجيه السفن؛
- (j) مواقع الوضع البحرية المعينة؛
- (k) مناطق الحظر العسكرية القديمة، بما في ذلك مواقع الإلقاء المغلقة؛
- (l) الاستخدامات الهندسية لقاع البحر (مثلاً: التعدين المحتمل أو الحالي في قاع البحر أو خطوط أنابيب قاع البحر أو الكابلات البحرية أو محطات التحلية أو مواقع تحويل الطاقة).

(m) مواقع الإلقاء السابقة في المنطقة

22. على الرغم من أنه ينبغي في حالات كثيرة أن يكون الهدف هو تفادي أي تضارب مع المصالح السابقة، يمكن توجيه أهداف الإدارة فيما يخص الشعب الاصطناعي تحديداً إلى التصدي للتداخل، كتنظيف استخدام أنواع معينة من تجهيزات الصيد. سيكون من المهم أيضاً أن نأخذ في اعتبارنا المعلومات المتعلقة بما يلي:

- (a) أعماق المياه (الحدان الأقصى والأدنى والمتوسط)؛
- (b) التأثير على التكوين الطبقي؛
- (c) خصائص المنطقة المتعلقة بنواحي الأرصاد الجوية والأوقيانوغرافية والهيدروغرافية بناءً على المعلومات والبيانات الرسمية؛
- (d) التأثير على حماية السواحل؛
- (e) تأثير الهيكل على التركيزات الصلبة المعلقة المحلية.

23. ينبغي إعارة اهتمام خاص للإمكانية الفنية فيما يخص الوصول المادي المستقبلي إلى الشعب عند الحاجة، ولا سيما فيما يخص أقصى عمق له، للسماح بإزالته أو إصلاحه متى تم وضعه. وفيما يتعلق بهذا الأمر، فإنه ينبغي تفادي وضع الشعب الاصطناعي في قيعان البحر العميق.

24. ينبغي أن تضمن السلطة المختصة بإصدار التصريح أن يكون الموقع الذي تم مسحه وعمق الشعب الاصطناعي وأبعادها مبنية على خرائط الملاحة البحرية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تضمن السلطة إصدار إشعار مسبق بعملية الوضع لشركات التعدين وجهات المسح الجغرافي المائي.

1.4 تقييم الأثر المحتمل - فرضية التأثير

25. ينبغي أن يفرض تقييم الأثر المحتمل إلى بيان موجز للعواقب المتوقعة على البيئة البحرية، بمعنى "فرضية التأثير". وهي يوفر أساساً لتقرير ما لو كانت تتم الموافقة على خيار الوضع المقترح أو رفضه ولتحديد متطلبات الرصد البيئي.

26. ينبغي أن تدمج تقييم الوضع المعلومات المتعلقة بخصائص المادة والأحوال في موقع (مواقع) الوضع المقترح، وأساليب الوضع المقترحة، وتحديد الأثر المحتمل على الصحة البشرية والموارد الحية والمرافق واستخدامات البحر المشروعة الأخرى. ينبغي أن تعين الطبيعة والنطاق الزمني والمكاني ومدة الأثر المتوقعة استناداً إلى افتراضات متحفظة في حدود المعقول.

27. عند صياغة فرضية التأثير، ينبغي أن يعار اهتمام خاص، على سبيل المثال لا الحصر، التأثيرات المحتملة على المرافق والمناطق الحساسة (مناطق التكاثر أو التفريخ أو التغذية)، والموئل (مثلاً: التعديل البيولوجي والكيميائية والفيزيائي)، وأنماط الهجرة، وقابلية تسويق الموارد. ينبغي أيضاً أن يعار اهتمام إلى التأثيرات المحتملة على استخدامات البحر الأخرى، بما في ذلك الصيد، والملاحة، والاستخدامات الهندسية، والمناطق مثار الاهتمام الخاص وذات القيمة الخاصة، واستخدامات البحر التقليدية.

28. يمكن أن يكون لجميع المواد مجموعة متنوعة من الآثار الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية. ولا يمكن أن تسعى فرضيات التأثير إلى مراعاتها جميعاً. ويجب الاعتراف بأنه حتى فرضية التأثير الأكثر شمولاً ربما لا تتعامل مع كافة السيناريوهات الممكنة، كالتأثيرات غير المتوقعة. وبالتالي فمن الحتمي أن يرتبط برنامج الرصد ارتباطاً مباشراً بالفرضية وأن يكون بمنزلة آلية تغذية استرجاعية للتحقق من التنبؤات واستعراض كفاية تدابير الإدارة المطبقة على عملية الوضع وفي موقع الوضع. من المهم أن نحدد مصادر المشكوكية وعواقبها. والآثار الوحيدة التي تتطلب أخذها في الاعتبار بشكل مفصل في هذا السياق هي الآثار الفيزيائية على الكائنات الحية.

29. ينبغي بيان عواقب الوضع المتوقعة من حيث الموائل والعمليات والأنواع والمجتمعات المحلية والاستخدامات المتأثرة. ينبغي وصف الطبيعة الدقيقة للأثر المتوقع (مثلاً: التغيير أو الاستجابة أو التداخل). ينبغي قياس الأثر قياساً كميّاً بالتفصيل الكافي بحيث يزول أي شك تجاه المتغيرات المراد قياسها أثناء الرصد الميداني. وفي السياق الأخير، سيكون من الضروري تقرير "أين" و"متى" يمكن توقع حدوث التأثيرات. ينبغي أن ينصب التأكيد على الآثار البيولوجية وتعديل الموائل وكذلك التغيير الفيزيائي والكيميائي. ينبغي التصدي للعوامل التالية:

- (a) التغييرات الفيزيائية والآثار الفيزيائية على الكائنات الحية؛
- (b) والآثار الفيزيائية على نقل الرواسب.

30. كلما أُصد وضع شعب اصطناعي ضمن حدود محمية بحرية (سواء في منطقة المركز أو في المنطقة العازلة)، يجب إجراء تقييم آثار مصمم خصيصاً لتلك الحالة.

31. في الأحوال التي تشير فيها فرضية التأثير إلى أي تأثيرات عابرة للحدود، ينبغي إطلاق عملية تشاور وفقاً للقسم 2.5.

1.5 التجارب العلمية

32. قد تدعو الحاجة إلى تجارب تشتمل على عملية وضع صغيرة النطاق¹ للأغراض العلمية قبل الشروع في النشر على نطاق كامل بغية تقييم ملاءمة الشعب الاصطناعي وتقييم دقة التنبؤات بتأثيره على البيئة البحرية المحلية. وكلما تطور استخدام الشعب الاصطناعي، يجوز إجراء تجارب علمية. وفي هذه الأحوال، قد لا يكون المسوغ الكامل المشار إليه ضمن القسم 3 من الجزء (أ) "التعريفات والأغراض" ممكناً أو ضرورياً.

1.6 الإدارة والمسؤوليات

33. ينبغي للتراخيص بإنشاء الشعب الاصطناعية أن:

- (a) تعين المسؤولية عن تنفيذ أي تدابير إدارة وأنشطة رصد لازمة وعن نشر التقارير حول نتائج أي رصد من هذا القبيل؛
- (b) تحدد مالك الشعب الاصطناعي والشخص المسؤول عن استيفاء مطالبات الأضرار المستقبلية الناجمة عن تلك الهياكل والترتيبات التي يمكن في إطارها مباشرة هذه المطالبات ضد الشخص المسؤول.

2. متطلبات الترخيص بوضع مادة في البحر

2.1 متطلبات طلب الحصول على تصريح

34. أي طلب لاستخراج تصريح يجب أن يحتوي على بيانات ومعلومات تحدد ما يلي:

- (a) الغرض من وضع الشعب الاصطناعية،
- (b) فرضية التأثير، بما في ذلك اعتبارات الصحة والسلامة،
- (c) أنواع المادة التي ستوضع وكمياتها ومصادرها؛
- (d) التصميم، والذي يتضمن اختيار المواد الملائمة وتصميم الهيكل المفصل، استناداً إلى الغرض من الشعب؛
- (d) مكان موقع (مواقع) الوضع والمسافة بينه وبين المحميات البحرية وأسراب الأسماك؛
- (e) تاريخ عمليات الوضع السابقة و/أو الأنشطة السابقة ذات الآثار البيئية السلبية؛
- (f) تقييم المخاطر الذي يشمل على الأقل الخصائص الأوقيانوغرافية والهيدروغرافية للمنطقة، والسلامة البحرية، وحماية البيئة وإجراءاتها في حالة وقوع حوادث تتعلق بعملية الاستغلال
- (g) طريقة الوضع؛
- (h) الرصد المقترح والإبلاغ عن الترتيبات؛
- (i) تدابير التصحيح والتخفيف المقترحة.

2.2 معايير لتقييم طلب الحصول على تصريح

35. ينبغي ألا تُنشأ الشعب الاصطناعية إلا إذا تبين، بعد دراسة وافية لكافة التكاليف البيئية والجوانب الاجتماعية الاقتصادية (مثلاً: التأثيرات أو التغييرات غير المرغوبة)، أن هناك منفعة صافية مؤكدة فيما يخص الأهداف المحددة. في هذا التقييم للآثار المحتملة (الذي قد يلزم أن يكون تقييماً رسمياً للآثار البيئية إذا لم يتسنّ استبعاد الآثار الكبيرة)، ينبغي اتباع الخطوات التالية:

- (a) ينبغي تنفيذ دراسات تتمحور عن المعلومات المطلوبة لتقييم:
 - i. الآثار المحتملة لتكوين شعب اصطناعي على الأنواع الحيوانية والنباتية الأصلية، الموائل الرئيسية البحرية وبيئة الموقع والمنطقة المحيطة ككل؛
 - ii. المنافع المتوقعة الحصول عليها من تركيب شعب اصطناعي؛
- (b) ضرورة تحديد أفضل البدائل لتصميم ووضع الشعب الاصطناعي. في هذه المرحلة، ينبغي تقييم منافع جميع الخيارات، بما في ذلك منافع عدم اتخاذ أي إجراء، قياساً على تكاليفها البيئية وجوانبها الاجتماعية الاقتصادية؛
- (c) قبل تركيب شعب اصطناعي، ينبغي إجراء دراسات خط أساس لتوفير معلومات مرجعية للرصد اللاحق لآثار الشعب الاصطناعي على البيئة البحرية.

36. في الأحوال التي يكشف فيها التقييم المقارن عن عدم توفر معلومات كافية لتقرير الآثار المحتملة لخيار الوضع المقترح، بما

¹ في مرحلة التخطيط للشعب الاصطناعية على نطاق كامل، ينفذ العلماء عادة تجارب وضع صغيرة النطاق بغية تقييم ملاءمة الشعب الاصطناعي ولتقييم دقة فرضية التأثير على البيئة البحرية المحلية.

في ذلك العواقب الضارة المحتملة على المدى البعيد، لا ينبغي النظر في هذا الخيار أكثر من ذلك. بالإضافة إلى ذلك، وفي الأحوال التي يظهر فيها تحليل التقييم المقارن أن خيار الوضع أقل أفضلية من خيار آخر، ينبغي عدم إصدار تصريح بالوضع.

37. ينبغي أن يختتم كل تقييم ببيان يؤيد قراراً إما بإصدار تصريح الوضع أو رفضه. ينبغي إتاحة الفرص لاستعراض الجمهور ومشاركته في عملية تقييم التصريح.

2.3 شروط إصدار التصريح

38. ينبغي لأي قرار بإصدار تصريح أن يستند إلى العناصر الواردة في المسح الأولي. إذا كان توصيف هذه الظروف غير كافٍ لصياغة فرضية تأثير، ستدعو الحاجة إلى معلومات إضافية قبل اتخاذ أي قرار بشأن إصدار التصريح.

39. ينبغي ألا يتخذ أي قرار بإصدار تصريح إلا عند استيفاء كافة تقييمات الآثار، مع مراعاة المعايير المحددة، وحيثما تقرر متطلبات الرصد. ينبغي أن تضمن الشروط المنصوص عليها في التصريح، قدر المستطاع، تقليل الاختلال والضرر البيئي إلى الحد الأدنى، وتعظيم المنافع إلى الحد الأقصى. في هذا الصدد، ينبغي أن يعين التصريح تدابير وقائية أو تخفيفية وتصحيحية تهدف إلى الوقاية من التأثير المحتمل أو تخفيفه.

40. ينبغي أن تسعى الجهات التنظيمية جاهدة في جميع الأوقات إلى إنفاذ الإجراءات التي تضمن أن تكون التغييرات البيئية أقل كثيراً من حدود التغيير البيئي المسموح به قدر الإمكان، مع أخذ القدرات التكنولوجية والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاعتبار.

ينبغي أن تأخذ السلطة المسؤولة عن إصدار التصريح في اعتبارها النتائج البحثية ذات العلاقة عند تعيين متطلبات التصريح.

2.4 شروط تكميلية لإصدار تصريح يخص موقع وضع قانماً

41. ينبغي أن يستند إصدار تصريح بالوضع في موقع شهد فيما سبق أنشطة وضع إلى استعراض شامل للنتائج وأهداف برامج الرصد الحالية. توفر عملية الاستعراض ملاحظات تقييمية مهمة وقراراً مبنياً على علم بخصوص آثار أنشطة الوضع الإضافية، وما إذا كان يتم إصدار تصريح بوضع شعاب إضافية في الموقع أم لا. علاوة على ذلك، سيبين هذا الاستعراض ما إذا كان برنامج الرصد الميداني ينبغي أن يستمر أو يتم تنقيحه أو إنهاؤه.

2.5 عملية التشاور في حالة التأثيرات العابرة للحدود

42. فيما يخص القسم 1.4 من الجزء (ب)، وإذا ما أشارت فرضية التأثير إلى أي تأثيرات عابرة للحدود، ينبغي الشروع في عملية تشاور قبل أي تاريخ مخطط لاتخاذ قرار بشأن تلك المسألة بمدة 32 أسبوعاً على الأقل وذلك بإرسال إخطار إلى الأمانة يتضمن ما يلي:

- تقييم معدّ وفقاً للجزء (ب) من هذه الإرشادات التوجيهية، بما في ذلك الملخص وفقاً للجزء (ب) من هذه الإرشادات التوجيهية؛
- المسوغات التي تجعل الطرف المتعاقد يعتبر أن متطلبات القسم 1.4 من الجزء (ب) قد تكون مستوفاه؛
- أي معلومات إضافية ضرورية لتمكين الأطراف المتعاقدة من دراسة تأثيرات خيارات إعادة الاستخدام وإعادة التدوير والوضع وجدواها العملية.
- ينبغي أن تبادر أمانة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط فوراً إلى إرسال نسخ من الإخطار إلى جميع الأطراف المتعاقدة.

43. إذا رغب أحد الأطراف المتعاقدة في الاعتراض على إصدار تصريح أو التعليق عليه، فعليه أن يحيط الطرف المتعاقد الذي يدرس مسألة التصريح في موعد أقصاه نهاية 16 أسبوعاً من تاريخ تعميم أمانة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للإخطار على الأطراف المتعاقدة، وأن يرسل نسخة من الاعتراض أو التعليق إلى أمانة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. يجب أن يتضمن أي اعتراض تفسيراً للأسباب التي تدعو الطرف المتعاقد المعترض إلى اعتبار أن المسألة المطروحة لا تستوفي متطلبات القسم 1.4 من الجزء (ب) من هذه الإرشادات التوجيهية. يجب أن يكون هذا التفسير مؤيداً بالحجج العلمية والفنية. تقوم أمانة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بتعميم أي اعتراض أو تعليق على الأطراف المتعاقدة الأخرى.

44. يجب أن تسعى الأطراف المتعاقدة إلى حل بالمشاورات الجماعية أي اعتراضات تقدم في إطار الفقرة السابقة. بأسرع ما يمكن بعد هذه المشاورات، وفي جميع الأحوال في موعد أقصاه نهاية 22 أسبوعاً من تاريخ تعميم أمانة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للإخطار على

الأطراف المتعاقدة، على الطرف المتعاقد الذي اقترح إصدار التصريح إحاطة الأمانة علماً بمحصلة المشاورات. ترسل الأمانة هذه المعلومات فوراً إلى جميع الأطراف المتعاقدة الأخرى.

45. إذا لم تسفر هذه المشاورات عن حل الاعتراض، يجوز للطرف المتعاقد الذي اعترض، بدعم من طرفين متعاقدين آخرين على الأقل، أن يطلب من أمانة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ترتيب اجتماع خاص حسب الاقتضاء لمناقشة الاعتراضات المثارة. يتم تقديم هذا الطلب في موعد أقصاه نهاية 24 أسبوعاً من تاريخ تعميم أمانة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للإخطار على الأطراف المتعاقدة.
46. يجب أن ترتب الأمانة لعقد هذا الاجتماع الخاص في غضون 6 أسابيع من طلبه، ما لم يوافق الطرف الذي ينظر في إصدار التصريح على التمديد. ويكون هذا الاجتماع مفتوحاً لكافة الأطراف المتعاقدة، ومشغّل المنشأة المعنية، وكافة مراقبي الأمانة. يركز الاجتماع على المعلومات المقدمة وفقاً للقسم 1 من الجزء (ب) من هذه الإرشادات التوجيهية.
47. يتولى رئاسة الاجتماع منسق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط أو شخص آخر يعينه منسق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وأي سؤال عن الترتيبات للاجتماع يتولى التعامل معه رئيس الاجتماع.
48. يعد رئيس الاجتماع تقريراً يتضمن وجهات النظر التي طُرحت أثناء الاجتماع والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، على أن يتم إرسال هذا التقرير إلى كافة الأطراف المتعاقدة في غضون أسبوعين من الاجتماع.
49. يجوز للسلطة المختصة للطرف المتعاقد ذي الصلة أن تتخذ قراراً بإصدار تصريح في أي وقت بعد:
- (a) نهاية 16 أسبوعاً من تاريخ إرسال النسخ بموجب الفقرة 41 (د) من عملية التشاور، في حالة عدم وجود اعتراضات في نهاية الفترة؛
 - (b) نهاية 22 أسبوعاً من تاريخ إرسال النسخ بموجب الفقرة 41 (د) من عملية التشاور، في حالة تسوية أي اعتراضات بالمشاورات الجماعية؛
 - (c) نهاية 24 أسبوعاً من تاريخ إرسال النسخ بموجب الفقرة 41 (د) من عملية التشاور، في حالة عدم طلب عقد اجتماع خاص؛
 - (d) تلقي تقرير الاجتماع الخاص من رئيس ذلك الاجتماع.
50. قبل اتخاذ قرار بشأن أي تصريح، تأخذ السلطة المختصة للطرف المتعاقد ذي الصلة في اعتبارها كلاً من وجهات النظر وأي استنتاجات مسجلة في تقرير الاجتماع الخاص وأي وجهات نظر أعربت عنها الأطراف المتعاقدة أثناء هذه العملية.
51. يجب أيضاً إرسال نسخ من كافة الوثائق إلى كافة الأطراف المتعاقدة وفقاً لهذه العملية إلى المراقبين الذين قدموا طلباً دائماً في هذا الشأن إلى الأمانة.

الجزء (ج) - وضع أبدان السفن والمنشآت الضخمة

52. الغرض هذه الإرشادات التوجيهية المحدثة، يسري مصطلح سفينة على بدن السفينة، الذي يعتبر الجسم الرئيسي للسفينة، وعلى إنشائها العلوي، الذي يتألف من أجزاء السفينة التي تبرز فوق ظهرها الرئيسي.

53. ينبغي عد سماح السلطات الوطنية المختصة بوضع السفن قبل التأكد من إتمام عملية تنظيفها وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في القسم 4 من الجزء (ج) من هذه الإرشادات التوجيهية المحدثة.

54. وضع السفن لإنشاء شعاب اصطناعية ممارسة متبعة في عدد متزايد من الأطراف المتعاقدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتتطوي هذه الممارسة من حيث المبدأ على الكثير من المنافع للنظم الإيكولوجية والمنافع الاقتصادية والترويحية. ومع ذلك فقد كشفت التجارب المستمدة من منطقة البحر الأبيض المتوسط وأجزاء أخرى من العالم عن العديد من المحدوديات والسلبيات التي تجعل ممارسات وضع السفن غير مفيدة للنظم الإيكولوجية البحرية، واقتصاد البلديات الساحلية، وحركة النقل البحري، وتتمخض عن مخاطر على الصحة البشرية. وبأخذ هذه الحقائق في الاعتبار، توفر هذه الإرشادات التوجيهية المحدثة توصيات إلى الأطراف المتعاقدة ينبغي على السلطات الوطنية ذات العلاقة أخذها بعين الاعتبار قبل منح تصريح بوضع السفن. وينبغي أن تُقرأ بالاقتران مع المادة 3 (4ب) من بروتوكول الإلقاء، وهي تقدم إرشادات، مستندة إلى الملاحظة والخبرة، بشأن كيفية أداء عملية وضع السفن. وفي هذا الصدد، يوصى بشدة بأن تؤخذ أحكام الاتفاقيات الدولية الأخرى ذات العلاقة (كاتفاقية هونغ كونغ واتفاقية بازل، إلخ) في الاعتبار.

1. المنافع

55. يمكن تلخيص المنافع، ضمن أمور أخرى، على النحو التالي:

- تتيح السفن أماكن غطس شائقة لكل من الغوص الترويحي ومستخدمي الغوص التقني العميق بالغازات المخلوطة. تُستخدم السفن أيضاً بكثرة كمواقع صيد بالصنارة من جانب هواة الصيد والصيد بالقرابب المؤجرة.
- بإمكان السفن المستخدمة كشعاب اصطناعية، وحدها أو مقترنة بأنواع أخرى من الشعاب الاصطناعية، أن تحقق مساهمات اقتصادية مرتبطة بالشعاب لصالح البلديات الساحلية.
- تعتبر السفن الفولاذية الأبدان مادة شعاب اصطناعية معمرة عند وضعها على أعماق وفي اتجاهات تضمن ثباتها في حالات العواصف العاتية. تتمتع السفن الكبيرة المستخدمة كشعاب اصطناعية بأعمار قد تتجاوز 60 سنة، وذلك تبعاً لنوع السفينة وحالتها المادية وموقع نشرها وشدة العواصف.
- قد تكون إعادة استخدام السفن الكبيرة الفولاذية الأبدان كشعاب اصطناعية خياراً اقتصادياً أفضل من تخريد السفن محلياً.
- تجتذب السفن، بفضل ارتفاعها الراسي، كلاً من الأسماك التي تعيش في المناطق البحرية المفتوحة والتي تعيش في الأعماق. تُنتج الأسطح الرأسية ظروفاً ترتفع فيها مياه القاع إلى السطح، وظلال تيارات بحرية، وتغيرات أخرى في سرعة واتجاه التيارات، ولكنها ذات جاذبية لدى أسراب أسماك الفريسة، التي تجتذب بدورها أنواعاً ذات أهمية تجارية وترويحية، مما يُسفر عن زيادة معدلات حصائل صيد الصيادين.
- بإمكان السفن، مثلها مثل مواد الشعاب الاصطناعية الأخرى، تقوية البنية القاعية مما يزيد محلياً فرص المأوى وسعة حمل الشعب من الأسماك في المواقع التي تتسم فيها البنية الطبيعية بالتناثر، أو إيجاد بنية أكثر تفضيلاً أو جاذبية لأنواع معينة من الأسماك مقارنة بالقرع الصلب الأقل تعقيداً في ذلك الموضع.
- قد توفر الشعاب المصنوعة من سفن فولاذية البدن التي لا تحظى بدعاية جيدة، أو الموجودة على مبعده من الشاطئ، أو التي يصعب الوصول إليها بطريقة أخرى لأغراض الصيد والغوص بسبب العمق والتيارات، إذا أحسن اختيار موقعها، ملجأً مهماً لأنواع أسماك الشعاب. يمكن أن توفر مثل هذه السفن مواقع مهمة للتجمع والمأوى والإقامة لأنواع أسماك الشعاب التي تعرضت تقليدياً للصيد الجائر.
- قد توفر السفن في ظل ظروف معينة موطناً لتكاثر تجمعات بعض أنواع أسماك الشعاب المدارة.
- قد توفر السفن مساحة سطحية واسعة للاستعمار شبه القاعي، مما يسفر عن تحسين الكتلة الحيوية لمستوى التغذية المنخفض في موقع السفينة.
- في ظل بعض الظروف، وتبعاً للمكان والموسم، قد تضم بعض السفن كميات أوفر كبر وكتلة حيوية أكبر من الأنواع السمكية، بما في ذلك بعض الأنواع المهمة ترفيهياً (مثلاً: سمك النهاش)، مقارنة بالشعاب الطبيعية القريبة.
- قد تقلل السفن أضرار معدات الإرساء وغيرها من الأضرار المادية بتوجيه نسبة من مستخدمي الشعاب بعيداً

عن الشعاب الطبيعية القريبة. وبالمثل توفر السفن بدائل على صعيد غوص لمواقع الشعاب الطبيعية التي تسارع تدهورها هي والأنواع الحيوانية المرتبطة بها بفعل الضرر المادي الناشئ عن معدات الإرساء والجروح والمناولة والزحف القاعي وجمع العينات والصيد بالرمح.

2. المحدوديات والسلبيات

56. سلطت الأعمال المنشورة الضوء على عدد من المحدوديات والسلبيات المتعلقة بوضع السفن كشعاب اصطناعية:

- (a) صُممت السفن أصلاً واستُخدمت في أغراض غير إنشاء الشعاب الاصطناعية. يمكن أن تكون ملوثة بملوثات من ضمنها: المركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور والمواد المطلقة للإشعاع والمنتجات البترولية والريصاص والزنك والأسبستوس. إزالة النفايات الخطرة والملوثات الأخرى من السفن صعبة وباهظة التكلفة. المواد الخطرة ذاتها، متى أزيلت من السفينة، يلزم التخلص منها في إطار إرشادات توجيهية ملائمة دون إضرار بالبيئة.
- (b) إلحاق ضرر بالمتلكات الخاصة والعامة أثناء عمليات التنظيف أو القطر اللاحق، وغرق السفن خارج الموقع المعين مما يتمخض عن أخطار على الملاحة، وإلحاق السفن ضرراً بالموائل الطبيعية نتيجة سوء نشرها أو تحركها فيما بعد.
- (c) يتفاوت استقرار السفن أثناء العواصف. فالسفن الموضوعة على أعماق ضحلة (أقل من 50 متراً) أكثر عرضة للحركة أثناء العواصف الشديدة من السفن الموضوعة على أعماق أكبر، وينبغي أن تؤخذ الخواص الأوقيانوغرافية المحلية في الاعتبار.
- (d) يمكن أيضاً حدوث ضرر للسلامة البنيوية للسفن التي يتم إغراقها كشعاب اصطناعية نتيجة العواصف. لكن ينبغي التنويه إلى أن الشعاب الطبيعية وبعض الأنواع الأخرى الأقل متانة من هياكل الشعاب الاصطناعية تعرضت خي الأخرى لأضرار بسبب العواصف. بعض السفن التي قد تقاوم حدوث تحركات كبيرة لبدنها عند هبوب العواصف قد تتعرض على الرغم من ذلك لأضرار بنيوية كبيرة. وبإمكان فقدان السلامة البنيوية زيادة الأخطار على الغواصين على الشعاب الاصطناعية بخلق بيئة مضللة أو زيادة إمكانية التعثر في المعدات أو الضرر البدني من المعادن المسننة، إلخ.
- (e) تتطلب إزالة المواد الخطرة والملوثات والمواد الأخرى غير المرخص لوضعها كشعاب اصطناعية بموجب التصريح مزيداً من النفقات والوقت وفي بعض الحالات معدات وخبرات خاصة. تزداد تكلفة وضع سفينة بأمان في البحر كشعاب اصطناعية كلما ازداد حجم السفينة وعدد حجراتها ومساحاتها الفارغة وتعقيدها الكلي.
- (f) توفر السفن نمطياً مأوى أقل نسبياً للأسماك التي تعيش في الأعماق واللافقاريات مقارنة بالمواد الأخرى ذات الحجم الإجمالي المماثل؛ لأن البدن الكبير وأسطح ظهر السفينة توفر القليل من الثقوب والشقوق، إن وُجدت أصلاً. تقل بشدة منفعة السفينة كمنطقة تفريخ لإنتاج الأسماك واللافقاريات بسبب افتقار هذه الكائنات إلى مأوى من الافتراس في هذه السفن. أيضاً فإنه على الرغم من أن الارتفاع الرأسي الكبير قد يكون جذاباً لأنواع الأسماك التي تعيش في المناطق البحرية المفتوحة، فما لم يتم تعديل بدن السفينة بدرجة كبيرة للسماح بالوصول ودوران الماء واختراق الضوء، يصير معظم دواخلها بلا فائدة للأسماك البحرية واللافقاريات الكبيرة.
- (g) يمكن أن يسفر استخدام السفن كشعاب اصطناعية عن صراعات بين الغواصين والصيادين وأي استخدام آخر مشروع للبحر. وعلى الرغم من أن هذه الصراعات يمكن أن تحدث على الشعاب الطبيعية، يميل الغواصون غالباً إلى تفضيل استخدام السفن، مما يسفر عن هيمنة بعض مجموعات مستخدمي الغوص على بعض مواقع شعاب السفن. ويصدق هذا بوجه خاص في المناطق التي يوجد بها تجمعات سكانية كبيرة من السياح والغواصين الذين يجذبون انتقائياً إلى السفن الغارقة في البيئات المائية الضحلة الصافية والدافئة.
- (h) سطح البدن الفولاذي أقل ملاءمة من الصخور أو الخرسانة للاستعمار القاعي. ويسفر تفتت الحديد نتيجة التآكل عن فقدان الحيوانات شبه القاعية.
- (i) لوضع السفن تأثير على سلامة قاع البحر، وذلك أثناء عمليات الوضع وعند تحركها أثناء العواصف.

3. التوصيات والاعتبارات

57. على أساس المنافع والمحدوديات والسلبيات، يُنصح بشدة بما يلي:

- (a) ينبغي على مقدم طلب وضع السفينة ضمان استقرار الصنادل وقوارب الصيد الصغيرة وقوارب الدفع والقطر والعبارات الصغيرة، وبوجه عام كل القطع البحرية التي يقل طولها عن 30 متراً التي توضع على عمق يقل

- عن 40 متراً، نتيجة مخاطرها البشرية المحتملة.
- (b) التوصية بإنشاء منطقة عازلة تبلغ نحو 450 متراً بين أي قاع طبيعي صلب ورخو تشغله أنواع محمية أو موانئ والسفن المنتشرة كمادة شعاب اصطناعية على أعماق تقل عن 50 متراً. وتستند منطقة الأمان العازلة هذه إلى حركة السفن، أو أجزاء منها، الموثقة أثناء العواصف. على الأعماق التي تزيد على 50 متراً لكن تقل عن 100 متر، يوصى بتترك مسافة عازلة لا تقل عن 100 متر. لأغراض هذه الإرشادات التوجيهية، يشمل القاع الصلب الشعاب الطبيعية الحية كالشعاب المرجانية وشعاب المحار وشعاب الديدان ومناطق القيعان الصلبة أو التتواتر الصخرية الموجودة بشكل طبيعي التي ترتبط بها تجمعات بيولوجية متنوعة على درجة كبيرة من التطور كأنواع الطحالب المعمرة و/أو اللاقاريات كمراروح البحر أو المرجانيات أو سوط البحر أو الهيدرونيات أو الكيسيات أو الإسفنجيات أو المرجان.
- (c) برهنت الأعمال المنتشرة والخبرات الإقليمية على إمكانية تنفيذ برنامج شعاب اصطناعية قابل للنجاح دون وضع قطع بحرية. من المهم أن يقيم المديرين أهدافهم عند تأمين قطعة بحرية؛ بما أن تكاليف التنظيف والقطر، ولا سيما عندما ينطوي الأمر على نقل عبر الحدود، قد تكون باهظة.
- (d) مع الزيادة السريعة في أنشطة رياضة الغوص الترويحي في بعض المناطق، ربما يكون نشر السفن في مناطق معينة ذا قيمة أكبر بالنسبة لنشاط الغوص منه بالنسبة لصيد الأسماك الترويحي بالصنارة والخيوط. السفن المنتشرة في مياه ضحلة (18-30 متراً) جذابة بوجه خاص لهواة الغوص الترويحي بأجهزة التنفس. إذا كان مصدر التمويل إيرادات تراخيص صيد الأسماك، والموقع يهيمن عليه الغواصون، فالواجب أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.
- (e) إذا كان المقصود من تطوير الشعاب الاصطناعية توفير فرص للصيد الترويحي مع مستوى ما من النجاح في الصيد، مع تفادي في الوقت نفسه حدوث صراع بين المستخدمين، فقد يؤدي الأثر المشترك للصيد بالرمح والصيد بالصنارة والخيوط والمسؤولية المرتبطة بحوادث الغوص أثناء الغوص لمشاهدة الحطام إلى التوصية بإغراق السفن على أعماق أكبر (40-100 متر).
- (f) النظر في الاقتصاد على استخدام السفن فولاذية البدن المصممة للتشغيل في الأوضاع البحرية الثقيلة كالقاطرات ومنصات النفط وسفن إعادة الترميم وسفن الصيد والفرقاطات الصغيرة، السليمة كلها بنوياً، على أن ينصب التركيز على البنى المعقدة المناسبة كموانئ، بدلاً من التركيز بشكل صارم على الارتفاع الرأسي أو محض الطول الكلي.
- (g) تاريخياً لم يتبع بعض المقاولين أو المؤسسات الأخرى المكالفة بتنظيف السفن، أو العمال أو المتطوعين التابعين لها، بشكل دائم التعليمات الخاصة بالمناولة والتخلص و/أو تنظيف المواد الخطرة والنفايات الأخرى كما ينبغي، بما في ذلك التعليمات الواردة في هذه الإرشادات التوجيهية المحدثة، نتيجة الافتقار إلى الخبرة أو التدريب، أو عدم كفاية المرافق والمعدات والقوة العاملة، أو الرغبة في تقليص زمن المشروع ونفقاته، أو نقص الإرشادات أو الإشراف من جانب مدير العقد أو المشروع، والتركيز على إزالة المواد القابلة للاستنقاذ على نحو يؤثر سلباً على الوفاء بأهداف التنظيف والإعداد الأخرى.
- (h) يجب إزالة جميع المنتجات البترولية، السائلة وشبه الصلبة على السواء، من الصهاريج على متن السفن مع القيام بمعاينة للمتابعة. لا يكفي تفريغ محتويات الصهاريج ثم إغلاق فتحاتها بالحام؛ حيث أثبتت الخبرة أن تآكل معدن السفينة سيطلق في النهاية الوقود المتبقي في البيئة وأن الكميات الصغيرة نسبياً يمكنها التسبب في عواقب تنظيمية وعلى صعيد العلاقات العامة.
- (i) فمقاومة عاصفة مدتها 20 عاماً هو الحد الأدنى المقبول للاستقرار. بالنسبة للسفن المنتشرة في حدود نحو 900 متر من الشعاب المرجانية الطبيعية، أو مجتمعات القاع الصلب التي على درجة كبيرة من التطور، أو البنى التحتية للنفط والغاز، يوصى بأن يزداد متطلب استقرار السفينة على العمق الموضوعه فيه إلى مقاومة احتمال هبوب عاصفة بنسبة 50%.
- (j) تجنب استخدام المتفجرات إلى أقصى درجة ممكنة في إغراق السفن التي يقل طولها عن 45 متراً في الأحوال التي يكون فيها استخدام طرق الإلقاء البديلة (فتح محابس ماء البحر، الغمر بالمضخات، فتح الثقوب السابقة المغلقة إغلاقاً مؤقتاً، إلخ) مجدياً. إذا لزم استخدام المتفجرات لإغراق السفن الكبيرة ذات الحجيرات الكثيرة غير المنفذة للماء، ينبغي أن يضع الخبراء بعناية الحد الأدنى من المتفجرات الحارقة للفولاذ الإنشائي بغية إغراق السفينة بأمان وكفاءة. الحد من أضرار السفن وتفايدي حدوث أضرار للحياة البحرية أهداف مهمة لإغراق السفن. ينبغي أن تؤخذ التأثيرات المحتملة على الثدييات والسلاحف والأسماك في الاعتبار.
- (k) من المهم أن يتم وضع وتنفيذ معايير تنظيف للملوثات المعروف وجودها على متن السفن، مع اشتراط الفحص تحرياً للمركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور على متن القوارب والسفن المنشأة قبل عام 1975 (عام وقف تصنيع المركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور)، واشتراط الفحص تحرياً للأسبستوس. يجوز ترك الأسبستوس

- الذي يتم العثور عليه ويكون مصنوعاً في موضعه أو مغلفاً في موضعه دون عبث به قبل الإغراق.
- (l) يجب على مستخرجي التصريح التعرف على القضايا المتعلقة بالمسؤولية القانونية والتعامل معها، على أن يكفلوا المسؤولية طويلة الأجل عن المواد الموجودة في مواقع الشعاب الاصطناعية المصرح بها لهم، بما في ذلك السفن. قد يتضمن إثبات هذه المسؤولية توفير تأمين مسؤولية أو إيداع سند ضمان أو وثيقة تعويض أخرى لضمان تسوية قضايا المسؤولية المرتبطة بقطر السفن وتنظيفها وإغراقها على الأرض المغمورة المملوكة للدولة. وتشمل هذه المسؤولية الأضرار الناتجة عن تحرك المواد أثناء العواصف.
- (m) ينبغي إعادة تقييم جميع القيود التي قد توضع على إغراق سفينة (بمعنى الحد الأدنى للعمق، المسافة من الشاطئ، تعقيد السفينة الذي قد يتطلب مساعدة فنية إضافية، متطلبات الاستقرار، توجيه السفينة، التكلفة، الزمن الذي يستغرقه المشروع، إلخ) بغية اتخاذ قرار ميكراً بشأن ما إذا كان واحد أو أكثر من هذه القيود سيُسفر عن محصلة نهائية لن تكون ناجحة في تحقيق أهداف المشروع.
- (n) يوصى بوضع خطة وطنية منسقة لتطوير الشعاب. قبل التصريح بوضع أي سفن في إطار مثل هذا البرنامج، ينبغي تشجيع السلطة الوطنية إلى أقصى درجة ممكنة لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان تمويل عملية التنظيف والتحصير والقطر وإغراق السفن بالكلية كمشروع بنظام تسليم المفتاح، وذلك في موقع يختاره برنامج تطوير الشعاب الحكومي المكلف بالحصول على السفينة.

4. تنظيف السفن

58. اقتراحات للعمل التخطيطي:

(a) جمع المعلومات عن القطعة البحرية والسفينة والقارب

59. هناك أجزاء عديدة من هذه الإرشادات التوجيهية تتطلب موافقة السلطة المختصة بالمعلومات عن القطعة البحرية والسفينة والقارب. إذا لم تكن هذه المعلومات متاحة، سيتعين على مؤسسة التنظيف أو طالب التصريح إعداد بعض المعلومات أو كلها، وهو ما يتأتى نمطياً بتكلفة كبيرة. كشرط لشراء القطعة البحرية والسفينة والقارب، ينبغي على طالبي التصاريح الحصول من مالك القطعة البحرية والسفينة والقارب على المعلومات والشهادات التالية (الصادرة عن السلطات المختصة):

- (a) شهادات الأسبستوس، التي تدل على أن القطعة البحرية والسفينة والقارب خال من الأسبستوس، أو تبين تفصيلاً مكان الأسبستوس المتبقي في القطعة البحرية والسفينة والقارب؛
- (b) شهادات المركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور، التي تدل على أن القطعة البحرية والسفينة والقارب خال من المركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور، أو تبين تفصيلاً مكان المركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور المتبقية في القطعة البحرية والسفينة والقارب؛
- (c) شهادة "خلو من الذخيرة" صادرة من سلطات الدفاع فيما يخص السفن الحربية وسفن القوات البحرية المساندة؛
- (d) شهادة فحص إشعاعي فيما يخص السفن الحربية وسفن القوات البحرية المساندة والقطع البحرية والسفن والقوارب التي استخدمت كسفن بحوث، والقطع البحرية والسفن والقوارب الأخرى التي ربما حملت مواد مشعة؛
- (e) شهادة بإزالة مواد التبريد والهالونات من الأنظمة الموجودة على متن السفينة؛
- (f) شهادات أخرى تتعلق بإزالة/إضافة معدات أو مكونات أو منتجات؛
- (g) معلومات حول المواد الخطرة المتروكة في القطعة البحرية والسفينة والقارب؛
- (h) معلومات حول طلاء البدن الخارجي، بما في ذلك نوع الطلاء، ومعلومات فنية مفصلة حول الطلاء وتاريخ تطبيقه؛
- (i) معلومات حول الآلات والحجيرات ومخطط الصهاريح، والأمثل أن يكون هذا على هيئة رسم تخطيطي عام أو مخطط حجيرات خاص بمكافحة الحريق؛
- (j) معلومات حول أنواع الوقود المحمولة والمستخدمة على متن القطعة البحرية والسفينة والقارب؛

(b) وضع خطة عمل لخفض التكاليف

60. ستتداخل العمليتان الرئيسيتان (الاستنقاذ والتنظيف) نمطياً، وقد تسيران على التوازي في مقاطع مختلفة من القطعة البحرية والسفينة والقارب. أثبتت التجربة الأهمية البالغة، من منظور اقتصادي، لوضع خطة شاملة تفصل الأنشطة التي سيتم تنفيذها. أدى عدم وضع خطة واستعمالها فيما مضى إلى تكرارات متعددة لعمليات التنظيف ذاتها، أو عدم القدرة

على استنقاذ مكونات معينة، نتيجة مشاكل الوصول أو ضيق الوقت. بما أن التمويل المخصص للمشروع عادة ما يكون محدوداً، من المهم لجدوى المشروع ألا تبذل الجهود أو تضيع الفرص لجلب الأموال من خلال الاستنقاذ. لن تخفف السلطة المختصة المتطلبات المنصوص عليها في الإرشادات التوجيهية لأن طالب التصريح أو مفاول التنظيف لم ينظم العمل بشكل وافٍ. تطلبت عمليات الاستنقاذ والتنظيف التي يمكن اعتبارها ناجحة من منظور اقتصادي وبيئي على السواء مجهوداً تخطيطياً مكثفاً.

61. بوجه عام، ينبغي أن تتم عمليات الاستنقاذ أولاً، وذلك بهدف الحد من الحطام والتلوث بالزيوت أو المنتجات الأخرى التي سيتعين تنظيفها في مرحلة لاحقة. تشير التجربة إلى الصلة الوثيقة بين مجهود الاستنقاذ والتنظيف. أسفرت عمليات الاستنقاذ السابقة التي لم تراعى عمليات التنظيف التالية عن متطلبات تنظيف هائلة.

62. سيكون التنظيف نمطياً آخر عملية في سلسلة هذا النشاط. في أي قسم بعينه، سيبدأ التنظيف نمطياً في أعلى جزء من الحجيرة أو الصهريج، ويمضي نزولاً إلى قعر السفينة.

63. وُضعت الإرشادات العامة التالية من واقع جهود سابقة:

- التعامل مع التركيزات الكبيرة من النفط والمنتجات الخطرة في مرحلة مبكر من العملية؛
- الحفاظ على الحجيرات نظيفة وبذل جهود منسقة لتفادي الانسكاب أثناء الاستنقاذ والتنظيف؛
- مراعاة إزالة الآلات والأنابيب الملوثة بشدة بدلاً من تنظيفها؛
- الإزالة نمطياً أسرع كثيراً وتسمح ببذل جهد كلي أقل كثيراً في التنظيف؛ حيث تتحسن إمكانية الوصول إلى مختلف الأماكن مع تقليل التلوث المتواصل نتيجة التقاطر والارتشاح؛
- الاحتفاظ بوجود قوي لإدارة المشروع في الموقع.

(c) الحفاظ على الأمن أثناء التنظيف

64. ينبغي التعامل مع أمن القطعة البحرية والسفينة والقارب والموقع المحيط في خطة التنظيف والاستنقاذ. تشير الخبرة إلى أن قضايا الأمن ليست جامدة وتحتاج إلى اهتمام مستمر على مدى حياة المشروع. لكن لمساعدة طالبي التصاريح وضمان السلامة، يوصى بأن يتم التعامل مع القضايا التالية:

- السلامة العامة: عمليات الاستنقاذ الجارية على متن القطعة البحرية والسفينة والقارب مواقع خطيرة. يجب منع الجمهور من الوصول سهواً أو عرضاً إلى داخل القطعة البحرية والسفينة والقارب وموقع التنظيف.
- أمن الاستنقاذ: يرتبط هذا ارتباطاً وثيقاً بقضية سلامة الجمهور. فحتماً هناك أفراد من الجمهور سيسعون جاهدين للتمكن من الدخول إلى الموقع والقطعة البحرية والسفينة والقارب بشكل غير قانوني. تتطلب هذه القضية الأمنية يقظة مستمرة وتقييماً متكرراً.
- ينبغي أيضاً أخذ تأمين المسؤولية في الاعتبار
- المسؤولية البيئية: يمكن أن تصير بعض المواد المزالة من القطعة البحرية والسفينة والقارب مسؤولية بيئية كبيرة لو أسيء التعامل معها أو حدث خلل فيه أو انسكبت. ينبغي عدم السماح بتراكم المواد في الموقع. يجب أن يكون الأفراد المشاركون في عمليات التنظيف والاستنقاذ على وعي بمسؤوليات العناية البيئية الواجبة.
- يوصى بشدة بتوفير مكان موصد (للأدوات والمستنقذات الثمينة والأشياء محتملة الخطورة، إلخ).

(d) الإعداد للمعاينات

65. في ظل الظروف العادية، سيحتاج مسؤول السلطة المختصة إلى إشعار مدته ثلاثة أسابيع كحد أدنى لترتيب المعاينة. يُتوقع أن يتم إجراء معاينتين، مع تصحيح جميع أوجه القصور تمهيداً للمعاينة الثانية والأخيرة. إذا دعت الحاجة إلى معاينات لاحقة، فسوف تشمل على الأرجح على تحميل نفقات بشكل مباشر على طالب التصريح.

66. سيتألف فريق المعاينة من مسؤول السلطة المختصة بالإضافة إلى أي موظف دعم متخصص ضروري. ينبغي أن يضمن طالب التصريح وجود كبار أفراد فريق التنظيف وفريق الاستنقاذ، إذا كانوا ينتمون إلى مؤسستين مختلفتين، في الموقع لحضور المعاينة (المعاينات). ينبغي أن يصاحب هؤلاء الأفراد السلطة المختصة أثناء المعاينة للسماح بالإحاطة الكاملة بأي نتائج. يجوز للسلطة المختصة أن تقدم اقتراحات بشأن مجهود التنظيف، لكنها ليست ملزمة بذلك. إذا أمكن تصحيح نتائج ثانوية أثناء سير المعاينة، يجوز للسلطة المختصة، إذا سمح الوقت، أن تعيد معاينة هذه النتيجة المعينة.

67. يجب إغارة اهتمام خاص لمسائل الوصول وسلامة الأفراد. يجب أن تعين السلطة المختصة كل جزء من القطعة البحرية والسفينة والقارب دون تحمل أي مخاطر شخصية لا داعي لها.

(e) ملاحظات عامة على الاستنقاذ وإعادة التدوير

68. هناك جزء كبير من معظم القطع البحرية والسفن والقوارب يكون عادة قابلاً للاستنقاذ اقتصادياً. وتشمل الأشياء التي تم استنقذت وبيعت سليمة في مشاريع التنظيف والاستنقاذ السابقة: المولدات والمعدات المرتبطة بها، ومختلف أنواع الخزائن، ومعدات الإرساء والسلاسل، وكوات الحجيرات والأبواب غير المنفذة للماء، والأثاث، وتجهيزات معينة بمطبخ السفينة. وتعتبر المحابس، ولا سيما ذات القطر الكبير، مصدر إيراد محتمل إضافي. على حسب الجهد الكهربائي المقنن والتردد المستخدم في القطعة البحرية والسفينة والقارب، قد تكون المواتير مصدر إيراد إضافياً. يمكن أن يكون الفرق بين قيمة "المستعمل" وقيمة "الخردة" كبيراً. ونهيب بمقاولي الاستنقاذ والتنظيف للبحث بنشاط عن أسواق للمعدات والتجهيزات المستعملة.

69. التجهيزات التي لا توجد لها سوق حالياً قد تكون مع ذلك ذات قيمة كخردة بناء على المادة الخام التي تحتوي عليها. تشمل المعادن الشائعة القابلة للاستنقاذ ما يلي:

- (a) البرونز: يكون هذا المعدن نمطياً مصبوباً، ويوجد في الرفاصات وأجسام المحابس وأجسام المبردات ومختلف سبائك الآلات.
- (b) النحاس الأصفر: يوجد النحاس الأصفر نمطياً على هيئة مخروطية. وتشمل الأشياء التي يحتمل العثور عليها على متن القطعة البحرية والسفينة والقارب ألواح تثبيت الأنابيب في المبردات، والمحابس الصغيرة، والتركيبات الديكورية، وأغطية المحابس المسطحة، ومكونات مختلف الآلات.
- (c) النحاس-النيكل: تُستخدم سبيكة النحاس-النيكل على نطاق واسع في أنظمة أنابيب مياه البحر، ويشيع استخدامها كمادة لصنع الأنابيب في المبردات والمكثفات. وكلتا الفئتين 90-10 (الأكثر شيوعاً) و70-30 مستخدمتان في القطاع البحري.
- (d) الألمنيوم: يكون معظم الألمنيوم على هيئة صفائح أو ألواح أو دعائم تقوية، وقد يُعثر عليه في تشكيلة واسعة من التجهيزات، من ضمنها الخزائن والمكاتب والأسرة والأرفف. يُستخدم الألمنيوم الإنشائي في بعض القطعة البحرية والسفينة والقارب لتقليل الوزن الإجمالي، ويشيع وجوده في الصواري والكابائن التي على ظهر السفينة.
- (e) النحاس: يوجد النحاس في الكابلات الكهربائية والأنابيب صغيرة الأقطار (عدادات الضغط) والمواتير والمولدات والتركيبات الكهربائية المتنوعة. استنقاذ النحاس عامة عملية متعادلة الربح والخسارة من منظور اقتصادي.
- (f) الفولاذ غير القابل للصدأ: يُستخدم الفولاذ غير القابل للصدأ أكثر ما يكون على هيئة صفائح أو ألواح ويوجد في مناطق تحضير الطعام وتقديمه، والمرافق الطبية، وخزائن السطح العلوي، وبعض التركيبات الخارجية. على الرغم من أن استنقاذ الفولاذ غير القابل للصدأ عموماً ليس خياراً اقتصادياً، سيكون من الأرخص والأكثر كفاءة في أمثلة كثيرة أن تزال الأنابيب والمعدات الفولاذية ويعاد تدويرها. وهذه استراتيجية فعالة بوجه خاص في الأحوال التي يكون فيها مجهود تنظيف المادة في الموقع كبيراً أو ستتسبب المادة في مشاكل وصول أثناء مجهود التنظيف.

(f) ملاحظات عامة بشأن السلامة الشخصية أثناء التنظيف والمعاينات

70. يُنصح مقاولي الاستنقاذ والتنظيف بأن تكون أنشطتهم في القطع البحرية والسفن والقوارب والموقع المحيط مستوفية للمتطلبات الوطنية.

(g) ملاحظات بشأن استقرار القطعة البحرية والسفينة والقارب أثناء التنظيف والعبور

71. بإمكان العمليات المرتبطة بالاستنقاذ والتنظيف ووصول الغواصين أن تؤثر سلباً على استقرار القطعة البحرية والسفينة والقارب. ويمكن أن يكون هذا قضية مهمة، ولا سيما إذا لزم تحريك القطعة البحرية والسفينة والقارب إلى موقع الإغراق. عدم مراعاة استقرار السفينة السليمة والمعطوبة أثناء العمليات يمكنه التمهض عن انقلاب سابق لأوانه وخارج السيطرة و/أو غرق القطعة البحرية والسفينة والقارب. وهذا الموقف يمكن تفاديه بالكلية.

72. ونصح المؤسسات التي بصدد تنفيذ مشاريع لجذب هوة الغوص بأجهزة التنفس بالاستعانة بمهندس معماري بحري مسجل إقليمياً للعمل كمهندس محترف وذلك لمراجعة خطط الاستنقاذ والعمل كاستشاري استقرار.

73. تشمل المسائل التي ينبغي أخذها في الاعتبار أثناء مرحلة التخطيط ضمن أمور أخرى ما يلي:

- (a) إزالة الوزن: ستؤثر إزالة الوزن على مركز الجاذبية وبالتالي على استقرار القطعة البحرية والسفينة والقارب. بوجه عام، الوزن المزال من أسفل السفينة (قضبان التوازن، أنابيب قعر السفينة، إلخ) له تأثير سلبي على الاستقرار، وأما الوزن المزال من أعلى السفينة فله تأثير إيجابي على الاستقرار.
- (b) فتحات البدن: غالباً ما تدعو الحاجة إلى إحداث فتحات في البدن لصالح جهود الاستنقاذ، لكنها تتطوي على مخاطر على صعيد عمر السفينة بالماء. وينبغي أن تتجاوز فتحات البدن خط الماء تماماً. ويجب أن يدرس طابو التصاريح بعناية مسألة إحداث فتحات في البدن، ولا سيما إذا كان يلزم تحريك القطعة البحرية والسفينة والقارب بعد إحداث هذه الفتحات.
- (c) يجب أن يأخذ طالب التصريح في اعتباره ترنج السفينة وميلها الطبيعيين وإمكانية مصادفتها أمواجاً عالية.
- (d) السلامة من حيث عدم نفاذ الماء: ربما تكون السلامة من حيث عدم نفاذ الماء داخلياً على المستوى الإرشادي الأولي المطلوب وقت التخلص من القطعة البحرية والسفينة والقارب، وغالباً ما تزداد ضعفاً بفعل نشاط الاستنقاذ.
- (e) آثار خلو السطح: قد يكون خلو السطح مشكلة إذا سُمح للسوائل بالتراكم في قعر السفينة أو إذا أُبقي على الصهاريج في حالة شبه ممتلئة. ينبغي اعتبار استقرار القطعة البحرية والسفينة والقارب جزءاً لا يتجزأ من خطة الاستنقاذ والتنظيف. يجب أن يكون طالب التصريح على وعي دائم بأحوال استقرار القطعة البحرية والسفينة والقارب، وأن يكون مستعداً لاتخاذ إجراء لتحسين استقرارها عند اللزوم.

(h) تنظيف الصهاريج

74. نقدم فيما يلي العديد من الطرق المقبولة والمستخدمة على نطاق واسع لتنظيف صهاريج الوقود والزيت. سنتوقف أفضل طريقة تُستخدم على نوع المادة الهيدروكربونية الموجودة في الصهريج والكمية المتبقية في الصهريج ومدى أي رواسب أو بقايا صلبة أو عبيدة. بوجه عام، سيطلب الوقود الأقل جودة مجهوداً أكبر في تنظيفه. وبالمثل فإن صهاريج الزيوت القذرة أو الملوثة بالماء ستطلب مزيداً من جهود التنظيف.

75. العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند تنظيف الصهاريج هي متطلبات الإرشادات التوجيهية، والآلات والموارد المتاحة، والطريقة أو المرافق المتاحة للتعامل مع بقايا التنظيف. قد يلزم التجريب باستخدام طرق تنظيف عديدة للعثور على طريقة تُفلح في الظروف المعينة. في الأحوال التي يُتوقع أن يكون فيها التنظيف معقداً أو صعباً، ينبغي أن ينظر طالب التصريح في الاستعانة بخدمات مقول تنظيف صهاريج محترف. تشمل خيارات تنظيف الصهاريج ما يلي ضمن أمور أخرى:

(a) التنظيف الميكانيكي

76. يشتمل التنظيف الميكانيكي على الإزالة الميكانيكية للحمأة والسوائل المتبقية ومسح جميع الأسطح بمادة ماصة للزيت. وعلى الرغم من تكلفته العالية من حيث القوة العاملة، إلا أنه يحد فعلاً من انتشار التلوث ويقلل إنتاج السوائل التي يتكلف التخلص منها تكلفة عالية.

(b) الغسل بالبخار أو الماء الساخن:

77. هذه الطريقة فعالة تماماً، لكنها تتطلب معدات خاصة وتولد كميات كبيرة من المياه الزيتية. إذا نُظر في استخدام هذه الطريقة، ينبغي أن يكون لدى المؤسسة خطة للتعامل مع المياه الزيتية تمتثل للوائح التنظيمية المحلية وقانون الملاحة الوطني. لا يوصى باستخدام المواد الخافضة للتوتر السطحي (أو الصابون)؛ حيث إنها تميل إلى استحلاب أي زيت موجود وجعل المياه الزيتية صعبة المعالجة للغاية، مما سيرفع هذا على الأرجح تكاليف التخلص أكثر مما ينبغي. في حالة الصهاريج التي تخلو أسقفها وجوانبها نوعاً ما من التلوث، يمكن أن يتسبب التنظيف بالضغط في تلويث كبير لهذه الأسطح النظيفة أصلاً من خلال التناثر والتعشية والترحيل.

(c) الغسل بالمذيبات

78. قد يكون الغسل بالمذيبات خياراً عند مواجهة رواسب أو طبقات عبيدة بشكل غير عادي. لاحظ أن المذيبات المستخدمة ستطلب إزالتها فيما بعد، وكل النواتج السائلة ستطلب مناوئتها والتخلص منها بطريقة خاصة. في حالات منفردة، ولا سيما عند تخزين وقود متدني الدرجة، قد يلزم اللجوء إلى طرق تنظيف صهاريج أكثر تطوراً كالموجات فوق الصوتية أو المذيبات الخاصة.

79. قد يكون من المفيد استخدام الطرق الثلاث كلها مع أي قطعة بحرية وسفينة وقارب بعينه على حسب طبيعة التلوث ومكانه. بوجه عام، سيكون التنظيف الميكانيكي أول طريقة تتم تجربتها، يليها الغسل بالبخار أو الماء الساخن، ثم الغسل بالمذيبات في مواقف التنظيف الصعبة للغاية.

80. أيما كانت الطريقة المستخدمة، يجب جمع النفايات السائلة والمخلفات ومعالجتها. ستتطلب الكميات الكبيرة الاستعانة بشاحنة ضخ وأما الكميات الصغيرة فربما يكفي استيعابها في براميل. يجب توخي الحرص في عمليات النقل لنفاذي الانسكابات. إذا لزم نقل كميات كبيرة من الزيوت أو السوائل الملوثة بالزيوت، ينبغي النظر في استخدام طوق عائم حول القطع البحرية والسفن والقوارب.

(i) تنظيف الحجيرات المحتوية على مياه أسنة

81. غالباً ما يزداد تنظيف المياه الأسنة المتجمعة في قعر السفينة تعقيداً بفعل سوء إمكانية الوصول نتيجة الأنايبب والمُصْبِعات والمعدات. وينبغي أن يدرس مقاول التنظيف مسألة الوصول بعناية أثناء مرحلة التخطيط. في أحوال كثيرة، تكون إزالة الأشياء التي تسبب التداخل (ولا سيما عندما تكون هي ذاتها قذرة أو ملوثة) أرخص وأسهل من محاولة تنظيفها هي وقعر السفينة المجاور.

82. تكون مناطق قعر السفينة شديدة العرضة للتلوث من جديد بعد تنظيفها. وينبغي أن يكون المقاولون على دراية بالأشكال التالية من المواقف التي أثارَت مشاكل فيما مضى:

- (a) ستستمر الأنايبب والمحابس والتركيبات في أنظمة المواد الهيدروكربونية في النزّ لبعض الوقت بعد تفريغ محتوياتها أول مرة. ويمكن لهذه القطرات على مدى فترة زمنية قصيرة أن تؤدي إلى مجهود كبير للعمل من جديد. وينبغي تجميع القطرات كلما أمكن؛
- (b) الحاويات المستعملة في التنظيف عرضة للانقلاب وخصوصاً في أوضاع سوء الثبات والإضاءة السائدة غالباً على متن القطع البحرية والسفن والقوارب التي يتم تحضيرها للإغراق. ينبغي إزالة الدلاء كلما استُخدمت، أو إذا كانت مستخدمة في تجميع القطرات، فالواجب تفريغها بانتظام؛
- (c) ينبغي عدم السماح للماء بدخول قعر السفينة ما لم يكن جزءاً من حملة تنظيف مخططة. تعقد المياه عموماً تنظيف قعر السفينة؛ إذ يجب التعامل مع هذه المياه كمياه صرف زيتية. بوجه عام، تُعتبر نُهْج وطرق تنظيف قعر السفينة وتنظيف الصهاريج سواء.

(j) التعامل مع الأنايبب والتركيبات

83. ينبغي أن يحدد المقاولون الأنايبب والتركيبات التي تحتوي على وقود وزيوت ومياه زيتية في إطار عملية التخطيط. إذا لم تكن رسومات السفينة متاحة، سيكون من الضروري التوصل إلى هذه المعلومات في الموقع. ستفترض السلطة عموماً أن الأنايبب كانت تحتوي على مواد هيدروكربونية ما لم يتم التعرف بوضوح على أنها جزء من نظام غير هيدروكربوني أو توجد شواهد واضحة على أن الأنايبب لم تكن جزءاً من نظام هيدروكربوني (مثلاً: أنابيب مياه بحر للمبردات، أنابيب مياه عذبة للمساحات المستخدمة في أماكن العيش). وفقاً للإرشادات التوجيهية، سيُفترض أن الأنايبب الموجودة في قعر السفينة ملوثة بالنفط حتى يثبت العكس.

(k) تنظيف الآلات المثبتة بالسفينة

84. تنظيف الآلات المثبتة بالسفينة عملية مطولة وصعبة. وينبغي كلما أمكن بيع الآلات المثبتة بالسفينة في سوق الآلات المستعملة أو إزالتها لإعادة تدويرها.

85. النهج العام المتبع في تنظيف محركات/مولدات الديزل وصناديق التروس والضواغط وغيرها مماثل. وينبغي أن تحدد عملية التنظيف السوائل والملوثات الأخرى في الآلة التي ستزال. ينبغي توخي الحرص لتجميع السوائل بغية تفادي المزيد من جهود التنظيف. ينبغي عدم خلط أنواع الوقود تفادياً لزيادة تكاليف التخلص منها. ينبغي تفريغ صهاريج السوائل الكبيرة أولاً، تليها التراكمات الصغيرة في غلب الآلات والأنايبب والتركيبات. ستساعد قوة الجاذبية في تجميع السوائل على مدى فترة زمنية، وينبغي أن تسمح خطة التنظيف بفترة تفريغ كافية. ستفاوت الفترة الدقيقة المطلوبة حسب خلوص الآلات الداخلية وطول الأنايبب ومقاسها ولزوجة السوائل ودرجة الحرارة. بما أن الزيوت والسوائل ستستمر في النز لعدة أيام أو أسابيع، ينبغي أن تعترف خطط التنظيف بمتطلب تجميع الارتشاح أثناء هذه الفترة للحد من التلوث التبعي لقعر السفينة وسطحها وحزم الأنايبب وما إلى ذلك. سيتم التطرق لاحقاً للإرشادات العامة فيما يخص معدات معينة.

l محركات الاحتراق

86. نظام الزيت الخارجي: فرغ حوض الزيت. حدّد كافة خطوط الزيت الخارجية والمبردات والتركيبات الأخرى. افتح هذه القطع وفرّغ محتوياتها. بعد التفريغ، ينبغي مراعاة إزالة هذه القطع من القطع البحرية والسفن والقوارب لمنع ارتشاح الزيت من الوصلات. اخلع جميع عناصر فلتر الزيت والمصافي وعدادات الضغط وخطوط القياس.

87. نظام الوقود: اخلع حواقي الوقود. حدد جميع خطوط ضغط الوقود الخارجية والخطوط الراجعة والتركيبات. افتح هذه القطع وفرّغ محتوياتها. بعد التفريغ، ينبغي مراعاة إزالة هذه القطع من القطع البحرية والسفن والقوارب لمنع ارتشاح الوقود من الوصلات. اخلع جميع فلتر الوقود والمصافي وعدادات الضغط وخطوط القياس. افتح أي منظّات وفرّغ محتوياتها.

88. دواخل المحرك: افتح جميع أبواب المراجل وأبواب فتحات اليد وألواح فتحات الصيانة وما إلى ذلك. في بعض المحركات، قد يكون من المستحب إحداث فتحات وصول إضافية. اخلع الرؤوس ونظّفها تماماً، أو فرّغ محتوياتها واخلعها من القطع البحرية والسفن والقوارب، مع ملاحظة أن الرؤوس قد تكون ذات قيمة استثنائية على حسب نوع المحرك وحالته. افتح كافة خطوط الزيت الداخلية ومنصات المؤخرة. اخلع مضخة الزيت أو افتحها ونظّفها استعداداً للمعاينة. افتح قواعد المحامل ونظّفها. افتح محامل الشاحن التوربيني أو الشاحن الفائق. في هذه المرحلة، يُستحب عمومًا إحداث فتحة في حوض الزيت الرئيسي للوصول إليه بشكل أفضل. امسح الأسطح الداخلية بالمحرك. يدل النرّ المستمر على تراكم زيت أو وقود ينبغي تحرّيه.

89. نظام التبريد: فرّغ جميع المياه المعالجة.

m صناديق التروس

90. قد تكون صناديق التروس معدات مستقلة أو مدمجة في آلة أخرى. السمة المشتركة هي وجود نظام تزليق بالزيت. تعامل معها أولاً كما الحال فيما يخص "نظام الزيت الخارجي" الذي تناولناه ضمن محركات الاحتراق. افتح جميع الأغشية وألواح الوصول. في معظم الأحوال، سيلزم إحداث فتحات وصول إضافية للسماح بتنظيف دواخل صندوق التروس بشكل كافٍ. افتح كافة خطوط الزيت الداخلية. افتح قواعد المحامل (وخصوصاً القواعد الأفقية) إذا كانت هناك جيوب من التراكبات الزيتية. سيلزم أن ترى السلطة المختصة على الأقل محملاً واحداً مفتوحاً لتقييم الإنشاء. اخلع رشاشات التروس أو فرّغ محتوياتها. امسح جميع الأسطح.

n الآلات الأخرى

91. يمكن التعامل مع الآلات الأخرى، وتسمى غالباً الآلات الثانوية، ضمن فئتين عامتين لأغراض التنظيف. المجموعة الأولى هي الآلات التي لا تستخدم التزليق بالزيت ولا تحتوي على شحم غير الشحم الموجود داخل العناصر الدوارة محكمة الغلق.

هذه الآلات لا تتطلب عمومًا تنظيفاً هيدروكربونياً ما لم تكن مستخدمة في ضخ الوقود أو الزيت أو تحتوي على خزانات شحم كبيرة. وتتضمن الآلات النمطية التي لن تتطلب تنظيفاً في العادة مضخات المياه الصغيرة ومرآح التهوية.

92. التصنيف العام التالي للآلات هو المعدات التي تستخدم زيت التزليق أو تحتوي على شحوم خارج المحامل محكمة الغلق. على الرغم من أن الآلات الثانوية (ضواغط الهواء، ضواغط التبريد، مضخات التدوير، التوربينات البخارية، إلخ) تختلف بشدة في غرضها وتفاصيل بنائها، إلا أنه يمكن التعامل مع كل منها بطريقة متماثلة أثناء التنظيف. ينبغي أولاً إزالة أي سوائل عمل ذات أساس هيدروكربوني أو خطيرة بصورة أخرى (مثلاً: مركبات الهيدروكلوروفلوروكربون)، مع ترك طرف المضخة مفتوحاً. ينبغي تنظيف أنظمة زيت التزليق المركبة فيها على النحو المبين ضمن "نظام الزيت الخارجي" في قسم محركات الاحتراق. في حالة وجود صندوق تروس مركب، ينبغي معاملته على النحو الوارد في قسم صناديق التروس.

93. تدل الخبرات المكتسبة على أن أحواض الزيت في الآلات الصغيرة ستحتاج بشكل شبه دائم إلى إحداث فتحة فيها للسماح بوصول كافٍ لتنظيفها. امسح جميع الأسطح الداخلية المبللة بالزيت. يجب عمومًا فتح القارنات المليئة بالشحم وصناديق الحشو وتروس الجنازير وأعمدة الإدارة الدودية إلخ، ما لم تستوف استثناء "الكيميائيات الصغيرة" الوارد في الإرشادات التوجيهية.

94. عادة ما تكون أفضل طريقة لإزالة الشحم هي الوسائل الميكانيكية، وإن كان في بعض حالات الوصول المحدود جداً (مثل حلقات إحكام الربط)، قد يلزم اللجوء إلى الغسل بالبخار أو بالمذيبات.

95. تسمح المعرفة الأساسية بالآلات وفهم الغرض من المعدات المعينة نمطياً بسير مجهود التنظيف على نحو أكثر كفاءة.

(o) اقتراحات بشأن مناولة الحطام

96. ستتمخض عمليات الاستنقاذ والتنظيف عن كمية كبيرة من المواد التي يجب أن تزال من القطعة البحرية والسفينة والقارب.

(p) المستنقذات

97. يجب أن تتناول خطة الاستنقاذ والتنظيف فصل مختلف أنواع المستنقذات والحطام. ينبغي توخي الحرص في فصل المعادن لإعادة تدويرها؛ حيث إن التلوث بمعادن أخرى أو بالحطام سيقلل القيمة الاستنقاذية بشدة. يجوز النظر في استخدام صناديق تخزين للمواد المستنقذة، لكن ينبغي أن يكون الوصول إليها تحت السيطرة. ينبغي أن تكون المواد الموضوعة في صناديق المستنقذات نظيفة وخالية من الزيوت أو المنتجات الأخرى. قد تؤدي عدم مراعاة هذا المبدأ التوجيهي إلى صعوبات في التحكم في الصرف السطحي الملوث في الموقع.

(q) النفايات والحطام

98. ينبغي فصل المواد الخطرة بعناية عن مجرى النفايات العادي لتفادي تلويث المجرى العادي وبالتالي تكبد تكاليف كبيرة للتخلص من الكمية بالكامل كمواد خطيرة.

99. تشكل النفايات السائلة مشاكل خاصة لأطقم التنظيف على صعيد المناولة. يمكن استخدام أصناف الزيت والوقود المسترجعة في أغراض تدفئة الموقع أو القطعة البحرية والسفينة والقارب إذا كانت مناسبة، لكن السوائل الأخرى ستحتاج نمطياً إلى معالجتها بمعرفة مقاولي نفايات خطيرة مرخصين. للسيطرة على تكاليف التخلص، ينبغي ألا تُخلط النفايات السائلة، مع ضرورة وضع بطاقات تعريف على الحاويات متضمنة جميع المعلومات المتعلقة بالمنتج. يجب أن يخضع تخزين السوائل وتحريكها حول الموقع للرقابة المشددة؛ فالانسكابات ستتمخض عن تكاليف تنظيف كبيرة. يمثل التحكم في الصرف السطحي الناتج عن مواقع التخزين المؤقت مشكلة ويجب التعامل معه في خطة التنظيف. يوصى بشدة بتخصيص منطقة مغطاة ذات أرضية وحواجز غير نفاذة، وقد يكون هذا متطلباً تشترطه السلطات المحلية.

100. تتفاوت متطلبات التعامل مع النفايات الصلبة حسب الإقليم وأحياناً حسب البلدية. يجب تحديد المتطلبات والقيود المحلية أثناء مرحلة التخطيط. تشمل البنود التي ينبغي التعامل معها التخلص من المواد الماصة للزيت المستعملة، والعزل الخالي من الأسبستوس، والألواح الجدارية، والبلاط، ومشعّ وبطائن الأرضيات، والسجاد، والأثاث.

101. سيلزم تخصيص منطقة لأنابيب الزيت والوقود والتراكيبات وما إلى ذلك لتفريغ محتوياتها. يجب أن يتم هذا في منطقة مغطاة وأفضل ما يكون ذلك في حجرة مخصصة لهذا الغرض على متن القطعة البحرية والسفينة والقارب.

الجزء (د) - رصد عمليات وضع مادة في البحر لغرض آخر غير محض التخلص منها

1. التعريف

102. لأغراض تقييم وتنظيم التأثيرات البيئية لعمليات الوضع، يعرف الرصد بأنه القياس المتكرر لأثر معين، سواء مباشر أو غير مباشر، على البيئة البحرية و/أو قياس التداخلات مع استخدامات البحر المشروعة الأخرى.

103. ينبغي أن يستهدف برنامج الرصد أيضاً تأكيد وتقييم التأثيرات البيئية و/أو أوجه تضارب الشعاب الاصطناعية مع الاستخدامات المشروعة الأخرى للمنطقة البحرية أو أجزاء منها وأن يكون متنسقاً مع برنامج التقييم والرصد المتكاملين فيما يخص الأهداف الإيكولوجية ذات العلاقة. تبعاً لمحصلة هذا الرصد، قد يلزم إجراء تعديلات في الهيكل أو النظر في إزالته. في حالة استغراق عمليات الوضع فترات زمنية مطولة (سنوات)، ينبغي أن يكون الرصد متزامناً مع الإنشاء للتأثير على تعديل الشعب حسب الاقتضاء.

2. الأهداف

104. لتنفيذ برنامج الرصد بأسلوب فعال التكلفة، من الضروري أن تكون أهداف البرنامج محددة بوضوح. تندرج الملاحظات الرصدية المطلوبة في موقع الوضع عادة في فئتين أساسيتين:

- (a) فحوص ما قبل الوضع المصممة للمساعدة في اختيار الموقع أو تأكيد ملاءمة الموقع الذي وقع عليه الاختيار؛
 (b) ودراسات ما بعد الوضع المصممة للتحقق من استيفاء شروط التصريح؛ ويشار إلى هذه العملية باسم رصد الامتثال؛ ومن أن الافتراضات التي طُرحت أثناء عمليتي إصدار التصريح واختيار الموقع كانت صالحة وكافية لمنع الآثار السلبية على الصحة البشرية والبيئة نتيجة الوضع؛ ويشار إلى هذه العملية باسم الرصد الميداني، حيث توفر نتائج مثل هذه المراجعات الأساس لتعديل معايير إصدار التصاريح الجديدة فيما يخص عمليات الوضع المستقبلية في مواقع الوضع الحالية والمقترحة.

105. ينبغي كلما أمكن أن يكون برنامج الرصد متنسقاً مع برامج الرصد الحالية التابعة للبرنامج المنسق لمراقبة ودراسة التلوث في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبرنامج التقييم والرصد المتكاملين فيما يخص الأهداف الإيكولوجية 1 و2 و3 و4 و5 و6 و7 و8 و9 و10 بما يتماشى مع برنامج التقييم والرصد المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وساحله ومعايير التقييم ذات الصلة المنصوص عليها في القرار IG. 22/7 الصادر عن مؤتمر الأطراف 19.

3. ضبط الجودة

106. تعرف ضبط الجودة بأنها الأساليب والأنشطة التنفيذية المستخدمة لاستيفاء المتطلبات ذات الصلة بالجودة. وهي تشمل معايير الرصد والإرشادات التوجيهية وطرق الاعتيان وأماكن العينات وتكرارها وإجراءات تقديم التقارير.

107. قبل إعداد أي برنامج رصد وتنفيذه، يجب التعامل مع قضايا ضبط الجودة التالية:

- (a) ما الفرضيات القابلة للاختبار التي يمكن استنباطها من فرضية التأثير؟
 (b) أي شيء نقيس بالضبط؟
 (c) ما الغرض من رصد متغير معين أو أثر فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي بعينه؟
 (d) في أي حبيرة وفي أي الأماكن يمكن أخذ القياسات على نحو أشد فعالية؟
 (e) إلى أي فترة زمنية ينبغي أن يتم تنفيذ القياسات لاستيفاء الهدف المحدد؟
 (f) بأي معدل تكرر ينبغي أخذ القياسات؟
 (g) ما النطاق الزمني والمكاني الذي ينبغي أن يُستخدم مع القياسات التي تتم لاختبار فرضية التأثير؟
 (h) كيف تتم إدارة وتفسير البيانات المستمدة من برنامج الرصد؟

108. تُعنى الملاحظات الرصدية نمطياً بالخصائص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية لموقع الوضع.

- (a) وتتألف الملاحظات الفيزيائية من المسوح الهيدرولوجية لخواص كتلة المياه، كدرجة الحرارة والملوحة

والكثافة، على امتداد العمود المائي بأكمله وعلى نحو يمتد أفقياً على مدى كامل المنطقة التي ستتأثر بوضع المادة.

- (b) يجب أن تكون الملاحظات الكيميائية التي تُجرى في موقع الوضع وحوله وثيقة الصلة بنوع المادة المعنية. بوجه عام، في الأحوال التي لا يتسنى فيها إزالة كافة المادة التي يُحتمل أن تكون ملوثة قبل الوضع وبالتالي يمكن أن تتوقع آثاراً كيميائية، يجب تنفيذ التحليل السليم لطبقة البحر المجهرية السطحية التي تتألف من منطقة بيولوجية بالغة النشاط تتراكم فيها عادة طائفة واسعة من المواد الكيميائية، كالفلزات الثقيلة والمواد القابلة للذوبان في الزيت. يجب أيضاً إجراء الملاحظات الكيميائية في البحر في الأحوال التي يمكن فيها للمواد، حتى وإن لم تكن موجودة في المادة التي وُضعت بكميات أو تركيزات كبيرة، أن تتراكم بفضل طبيعتها الثابتة، إما في قاع البحر وإما في المجتمعات القاعية بالقرب من موقع الوضع.
- (c) ينبغي أن يتوقف معدل تكرار الملاحظات البيولوجية على نطاق عملية الوضع ودرجة المخاطر التي تواجه الموارد المحتملة في الأحوال التي يُتوقع أن تحدث فيها آثار فيزيائية على قاع البحر، قد يلزم إجراء تقييم للكثافة الحيوية للعوالق النباتية والعوالق الحيوانية وإنتاجيتها قبل الوضع لتأكيد صورة عامة للمنطقة. يمكن أن تساعد ملاحظات العوالق في أعقاب عملية الوضع مباشرة على تقرير ما إذا كانت هناك آثار حادة تحدث أم لا. سيتمخض رصد الأنواع النباتية والحيوانية القاعية وشبه القاعية على الأرجح عن معلومات أكثر لأنها تخضع عادة لا لتأثير العمود المائي العلوي فحسب بل لأي تغيرات تحدث فيه.

109. ينبغي تصميم رصد ما بعد الوضع لتحديد ما يلي:

- (a) ما إذا كانت منطقة التأثير تختلف عن المنطقة المتنبأ بها؛
(b) وما إذا كان مدى التغييرات خارج منطقة التأثير يختلف عن المتنبأ به أم لا.

110. ويمكن التحقق من الأولى بتصميم سلسلة قياسات في المكان والزمان بغرض ضمان عدم تجاوز النطاق المكاني المتوقع للتغيير. ويمكن التثبت من الأخيرة من خلال القياسات التي تعطي معلومات عن مدى التغيير الحادث خارج منطقة التأثير نتيجة عملية الوضع. غالباً ما تستند هذه القياسات إلى فرضية العدم، بمعنى أنه لا يمكن اكتشاف تغيير كبير. يتوقف المدى المكاني للاعتيان على مساحة المنطقة التي عُينت لوضع الشعب الاصطناعي فيها.

111. لكن ينبغي إدراك أنه تحدث تفاوتات على المدى البعيد نتيجة أسباب طبيعية محضة وأنه قد يصعب تمييزها عن التغييرات المصطنعة، وخصوصاً فيما يتعلق بمجموعات الكائنات.

112. في الأحوال التي يرجح أن تكون الآثار فيها فيزيائية إلى حد كبير، قد يستند الرصد إلى أساليب رصد عن بعد (مثلاً: القياسات الصوتية، سونار المسح الجانبي). لكن يجب إدراك أن هناك قياسات أرضية معينة تظل دائماً ضرورية لتفسير صور الاستشعار عن بعد.

113. ينبغي إعداد تقارير موجزة عن أنشطة الرصد وإتاحتها لأصحاب المصلحة ذوي الصلة وغيرهم من الأطراف المعنية. ينبغي أن تفصل التقارير القياسات التي تمت، والنتائج التي تم الحصول عليها، وعلى أي نحو ترتبط هذه البيانات بأهداف الرصد وتؤكد فرضية التأثير. ستتوقف وتيرة تقديم التقارير على نطاق عملية الوضع وكثافة الرصد والنتائج التي يتم الحصول عليها.

4. ضمان الجودة

114. يمكن تعريف ضمان الجودة بأنه كافة الأنشطة المخططة والممنهجة المنفذة لإعطاء تأكيد كاف بأن أنشطة الرصد تستوفي المتطلبات المتعلقة بالجودة.

115. ينبغي استعراض أنشطة الرصد على فترات منتظمة قياساً على الأهداف، وذلك بغية توفير أساس للآتي:

- (a) تعديل برنامج الرصد الميداني أو إنهائه؛
(b) وتعديل تصريح الوضع أو سحبه؛
(c) وإعادة تحديد موقع الوضع أو إغلاقه؛
(d) تعديل الأساس لتقييم تصريح الوضع في البحر الأبيض المتوسط.

116. ينبغي إبلاغ كافة الأطراف المتعاقدة المنخرطة في هذه الأنشطة بنتائج أي أنشطة رصد. ونهيب بسلطة الترخيص لأخذ نتائج البحوث ذات العلاقة في الاعتبار بغرض تعديل برامج الرصد.

المراجع

Basel Convention (2008) Decision OEWG-7/12 on Environmentally Sound Dismantling of Ships.

Convention on the Control of Transboundary Movements of Hazardous Wastes and their Disposal, Basel, 22 March 1989.

EU DIRECTIVE 2008/56/EC establishing a framework for community action in the field of marine environmental policy (Marine Strategy Framework Directive).

Fabi. G & al (2011) Overview of artificial reefs in Europe. Brazilian Journal of Oceanography. Vol. 59.

IMO (2001) Revised Guidelines for the identification and designation of particularly sensitive sea areas.

IMO (2001) Waste Assessment Guidelines under the London Convention and Protocol: 2014 edition.

IMO (2009), Hong Kong International Convention for the Safe and Environmentally Sound Recycling of Ships.

IMO/UNEP (2009) Guidelines for the placement of artificial reef.

OSPAR Commission. 2009. Assessment of construction or placement of artificial reefs. London: Biodiversity Series, publ. no. 438/2009. 27 pp.

OSPAR Guidelines on Artificial Reefs in relation to Living Marine Resources¹. Reference 2012.3.

UNEP/Map (2013) Decision IG.21/3 on the Ecosystems Approach including adopting definitions of Good Environmental Status (GES) and targets UNEP(DEPI)/MED IG.21/9.

UNEP/Map (2013) Proposed GES and Targets regarding Ecological Objectives on Pollution and Litter Cluster UNEP(DEPI)/MED WG. 379/11, 23 May 2013.

UNEP/Map (2013) Decision IG.22/7 on the Integrated Monitoring and Assessment Programme of the Mediterranean Sea and Coast and Related Assessment Criteria.

UNEP/Map-RAC/SPA, 2016. Mapping of marine key habitats in the Mediterranean and promoting their conservation through the establishment of Specially Protected Areas of Mediterranean Importance. By Habib LANGAR, Cyrine BOUAFIF, Yassine Ramzi SGHAIER, Atef OUERGHI, Dorra MAAOUI. Ed. RAC/SPA - MedKeyHabitats Project, Tunis: 20 pp + sheets.

USEPA, MARINE PROTECTION, RESEARCH, AND SANCTUARIES, ACT OF 1972, December 2000.

US Atlantic and Gulf States Marine Fisheries Commissions (2004) Guidelines for Marine artificial reef materials Second Edition.

القرار IG.24/13

وضع مجموعة من التدابير الإقليمية لدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري وتعزيز الطلب على منتجات أكثر استدامة

الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها في اجتماعهم الحادي والعشرين،

إذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نريده"، والتي أقرتها الجمعية العامة في قرارها 288/66 في 27 تموز/يوليو 2012، وبشكل أكثر تحديداً الفقرات ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة رقم 1/70 بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ تشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة في 15 آذار/مارس 2019 رقم UNEP/EA.4/Res.1، المعنون "مسارات مبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين" ورقم UNEP/EA.4/Res.4، المعنون "مواجهة التحديات البيئية من خلال ممارسات الأعمال المستدامة"،

وإذ تضع في اعتبارها التزام المجتمع الدولي الذي تم التعبير عنه في الإعلان الوزاري لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة بالنهوض بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك، وليس حصراً عليها، من خلال اقتصاد التدوير والنماذج الاقتصادية المستدامة الأخرى وتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة،

وإذ تراعي بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن أنشطة ومصادر برية (1996)، وبخاصة مادته رقم 5 المتعلقة بالالتزامات العامة ومادته رقم 9 المتعلقة بالتعاون العلمي والتقني، والبروتوكول المتعلق بمنع تلوث البحر الأبيض المتوسط بسبب تحركات النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (1996)، وبخاصة مادته رقم 5 المتعلقة بالالتزامات العامة، والبروتوكول المعني بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط (2008)، وبخاصة مادته رقم 9 المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية،

وإذ تشير إلى القرارين IG.22/2 و IG.22/5، اللذين اعتمدهما الأطراف المتعاقدة في اجتماعها التاسع عشر (COP 19) (أثينا، اليونان، 9-12 شباط/فبراير 2016)، بشأن الإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025، وخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط على التوالي، وهما يسلمان الضوء على تلك الأعمال، وبخاصة الأعمال المراعية للبيئة وأصحاب المشروعات، باعتبارها محركات رئيسية في عملية التحول إلى الاقتصادات الخضراء والزراعة في بلدان البحر الأبيض المتوسط،

وإذ تشير إلى ولاية مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في إطار منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة وأهميته لتنفيذ هذا القرار،

وإذ تقر أيضاً بالحاجة إلى التحول من نماذج الأعمال الخطية التقليدية إلى نماذج الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري الابتكارية، ولتحقيق هذا التحول، ينبغي تهيئة بيئة سياسات تمكينية ملائمة مع منظمات دعم الأعمال المعززة والأدوات المالية المناسبة على المستوى الإقليمي والوطني،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل المنجز في هذا الاتجاه في إطار برنامج الأعمال المتوسطة المراعية للبيئة الذي أسهم في إنشاء شركات مراعية للبيئة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط،

وإذ تراعي تقرير اجتماع مراكز تنسيق مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، المنعقد في برشلونة، إسبانيا، في 14-15 أيار/مايو 2019،

1. تطالب الأمانة العامة بإعداد مجموعة من التدابير الإقليمية لدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري وزيادة الطلب على منتجات أكثر استدامة، وفقاً للجدول الزمني المحدد في المرفق الأول من القرار الحالي، كطريقة لدعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر واقتصاد التدوير من نماذج الأعمال الخطية التقليدية إلى نماذج الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري الابتكارية؛

2. تطالب أيضاً الأمانة العامة بضمان أن تستهدف التدابير الإقليمية تلك القطاعات الاقتصادية التي حددتها البروتوكولات ذات الصلة في اتفاقية برشلونة وأن يكون لها تأثير محدد في البيئة البحرية والساحلية، وتعالج مسائل شاملة ذات صلة؛

3. **تطالب كذلك الأمانة العامة بوضع معايير محددة لتعريف الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري في البحر الأبيض المتوسط، بناءً على مبادرات حالية على المستويات العالمية، والإقليمية، والوطنية لتتظّر فيها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها في المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة (COP 22)؛**

4. **تطلب من الأمانة العامة بذل كل الجهود الممكنة للتأكد من توافق إعداد مجموعة التدابير الإقليمية وتطوير الأهداف مع أطر السياسات الإقليمية والوطنية الحالية التي تدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري.**

المرفق الأول: الجدول الزمني لوضع مجموعة من التدابير الإقليمية لدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري وتعزيز الطلب على منتجات أكثر استدامة

| متى؟ | ماذا؟ |
|----------------------|---|
| الربع الأول من 2020 | <ul style="list-style-type: none"> مطالبة مراكز تنسيق مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين بتعيين خبراء وطنيين لدعم وضع التدابير والمعايير الإقليمية (سيحدد مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين اختصاصات هؤلاء الخبراء الوطنيين) مراجعة المعلومات الحالية إعداد دراسة خط الأساس إعداد اختصاصات آليات المشاورات عبر الإنترنت، باستخدام منصة ويب للاستهلاك والإنتاج المستدامين ذات الصلة الحالية الملائمة التي يديرها مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، في سبيل تسهيل إشراك ومشاركة جميع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين |
| الربع الثاني من 2020 | <ul style="list-style-type: none"> إطلاق خدمة التشاور عبر الإنترنت وضع مسودة أولية للتدابير والمعايير |
| الربع الثالث من 2020 | <ul style="list-style-type: none"> ترتيب اجتماع تشاوري إقليمي لضمان الحصول على مدخلات أصحاب المصلحة المتوسطيين الرئيسيين، وبخاصة قطاع الأعمال، والقادة الاقتصاديين، وأصحاب المصلحة المعنيين بالتمويل والهيئات المعنية الأخرى النشطة في مجال الاقتصاد الأخضر واقتصاد التدوير في منطقة البحر الأبيض المتوسط. إنهاء التشاور عبر الإنترنت قائمة حديثة بالتدابير والمعايير الإقليمية وتعميم المسودة على مراكز تنسيق مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل التشاور عبر الإنترنت |
| الربع الرابع من 2020 | <ul style="list-style-type: none"> ترتيب اجتماع تشاوري مع خبراء وطنيين تعينهم الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة قائمة مسبقة بالتدابير والمعايير تتم مشاركتها مع مراكز تنسيق مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين لإجراء اجتماع تشاور ثنائي عبر الإنترنت |
| الربع الأول من 2021 | <ul style="list-style-type: none"> تقديم المسودة النهائية للتدابير والمعايير إلى مراكز تنسيق مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين واجتماعات لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة |
| الربع الثاني من 2021 | <ul style="list-style-type: none"> اجتماعات مراكز تنسيق مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين ولجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة قائمة حديثة بالتدابير والمعايير تتضمن تعليقات أعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة ومراكز تنسيق مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين إعداد مشروع القرار |
| الربع الثالث من 2021 | <ul style="list-style-type: none"> تقديم مشروع القرار إلى اجتماع مراكز تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط |
| الربع الرابع من 2021 | <ul style="list-style-type: none"> تقديم مشروع القرار إلى المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة للتصديق عليه |

القسم 4

قرار اعتمده الاجتماع الحادي والعشرون للأطراف المتعاقدة في إتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط :
برنامج العمل والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

القرار IG.24/14

برنامج العمل والميزانية 2020-2021

الاجتماع الحادي والعشرون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، المشار إليها فيما بعد باسم اتفاقية برشلونة،

إذ يشير إلى المادتين 18 و24 (2) من اتفاقية برشلونة والقرار IG.21/15 الصادر عن المؤتمر الثامن عشر للأطراف المتعاقدة (إسطنبول، تركيا، الفترة من 3 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر 2013) بشأن القواعد والإجراءات المالية لصناديق اتفاقية برشلونة؛

وإذ يشير إلى القرار IG.22/1 الصادر عن المؤتمر التاسع عشر للأطراف المتعاقدة (أثينا، اليونان، الفترة 9 إلى 12 شباط/فبراير 2016) الذي يعتمد الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021 كإطار لتطوير وتنفيذ برنامج العمل الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط؛

وإذ يشير كذلك إلى قراره IG.24/2 بشأن الحوكمة بما في ذلك إعداد الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2022-2027؛

وإذ يرحب بالتقرير المرحلي بشأن الأنشطة المنفذة خلال فترة السنتين 2018-2019 وتقرير الإنفاق ذي الصلة؛

وإذ يؤكد على الحاجة إلى موارد مالية مستقرة وكافية ويمكن التنبؤ بها لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط والصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط؛

وإذ يرحب بالتحسن في معدل تحصيل المساهمات المقدرة بما في ذلك أجزاء من المتأخرات وإرساء احتياطي رأس المال العامل والمحافظة عليه؛

وإذ يقدر التوجيه المقدم إلى الأمانة من قبل مكتب الأطراف المتعاقدة لاتفاقية برشلونة خلال فترة السنتين 2018-2019؛

وإذ يعبر عن فائق تقديره للأطراف المتعاقدة والشركاء الآخرين الذين قدموا موارد مالية وموارد أخرى لتنفيذ أنشطة فترة السنتين 2018-2019، بما في ذلك اتفاقية التعاون الإيطالية، ويرحب بالموارد المالية التي حشدتها الأمانة بما في ذلك مراكز الأنشطة الإقليمية لنفس الغرض؛

1. يطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنسق خطة عمل البحر المتوسط تنفيذ الميزانية مع مراعاة القرار IG.21/15 بشأن النظام المالي والقواعد والإجراءات المالية للأطراف المتعاقدة، وخاصة الأحكام الواردة في الملحق 2، الإجراء 2، الفقرة 4، التي أوكلت إليها مسؤولية التصديق على المصروفات والإذن بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وفقاً لقرارات برنامج العمل والميزانية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف؛

2. يعتمد برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 الوارد في مرفق هذا القرار؛

3. يعتمد مخصصات الميزانية، على النحو الوارد في الجدول 1. "نظرة عامة على الإيرادات والالتزامات" في مرفق هذا القرار؛ تتضمن الإيرادات التي تبلغ 13296144 يورو، الصندوق الائتماني للبحر الأبيض المتوسط بمبلغ 11413577 يورو، والمساهمة التقديرية للاتحاد الأوروبي بمبلغ 1192968 يورو، ومساهمة البلد المضيف بمبلغ 689600 يورو (800000 دولار أمريكي)؛ واستخدام رصيد MTF الإيجابي النقدي بمبلغ لا يزيد عن [2945838 يورو]؛

4. يطلب من الأمانة عند التحضير للميزانية المستقبلية أن تستند السيناريوهات المحتملة في الميزانية حصراً إلى مستوى الاشتراكات المقدرة؛

5. يعتمد المساهمات العادية المقدرة للفترة 2020-2021 من الأطراف الموضحة في الجدول 2 "الدخل العادي المتوقع" بمرفق هذا القرار، والذي يستند إلى نطاق التقييم للفترة 2019-2021 الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعين في القرار A/RES/73/271،

6. يطالب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتشاور مع جمعية الأمم المتحدة للبيئة، بتمديد الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021؛

7. يعتمد تعيين موظفين في وحدة التنسيق بما في ذلك برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط للفترة 2020-2021 كما هو موضح في الجدول 4. "تفاصيل المرتبات والتكاليف الإدارية للأمانة" في مرفق هذا القرار؛

8. يحيط علمًا بتزويد المركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط بالموظفين للفترة 2020-2021 كما هو مبين في الجدول 4 ب، "تفاصيل المرتبات والتكاليف الإدارية" للمركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط" في ملحق هذا القرار؛
9. بحث الأطراف المتعاقدة على التقيد الصارم بالإجراء 4.2 من القواعد والإجراءات المالية ودفع مساهماتها إلى الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط في الربع الأول من كل عام للسماح بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل؛
10. يطالب الأمانة العامة بالمحافظة على تحديث المعلومات عن حالة مساهمات الأطراف المتعاقدة في الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط ومواصلة نشرها في مكان متاح للجمهور على الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ورفع تقرير إلى مكتب الأطراف المتعاقدة في اجتماعاتهم الدورية حول حالة الموارد غير المستخدمة؛
11. بحث الأطراف المتعاقدة على الالتزام بالمواعيد النهائية لترشيح ممثلهم في اجتماعات منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وتجنب إجراء تعديلات بشأن سفرهم وإلغائه من أجل تقليل الخسائر الناجمة عن زيادة رسوم السفر ورسوم الإلغاء وأوجه القصور؛
12. يدعو الأطراف المتعاقدة إلى النظر في زيادة مساهماتها الطوعية نقدًا و/أو عينيًا لدعم تنفيذ برنامج العمل 2020-2021؛
13. بحث الأطراف المتعاقدة والشركاء الآخرين بما في ذلك الصناعة على المساهمة بالموارد البشرية والمالية الكافية لتلبية متطلبات التمويل الخارجي للأولويات التي لا تزال غير ممولة في إطار برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 ودعم أنشطة تعبئة الموارد للأمانة العامة؛
14. بحث حكومة الجمهورية اليونانية على اتخاذ جميع الخطوات المطلوبة من أجل ضمان إتاحة أماكن مناسبة بالكامل لوحدة التنسيق في أقصر وقت ممكن وبما يتماشى مع التزاماتها بموجب اتفاق البلد المضيف، ويطالب الأمانة العامة بتقديم تقارير إلى الأطراف المتعاقدة والمكتب حول التقدم المحرز؛
15. يوافق على الحاجة إلى الاحتفاظ برصيد نقدي صافي¹ عندما تسمح الظروف بذلك، كتدبير لتلبية الاحتياجات غير المتوقعة بشكل مؤقت لتنفيذ برنامج العمل، وتقديم تقرير إلى مكتب الأطراف المتعاقدة في اجتماعاته العادية بشأن استخدامه؛
16. يطلب أيضًا من الأمانة العامة، بالتشاور مع المكتب، إعداد برنامج عمل قائم على النتائج وميزانية للفترة 2022-2023، للدراسة والموافقة من قبل الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، توضح المبادئ والافتراضات الرئيسية التي تستند إليها مع مراعاة التقدم المحرز خلال تنفيذ برنامج العمل للفترة 2020-2021، والتوافق التام مع الاستراتيجية متوسطة الأجل؛
17. ويطلب أيضًا من الأمانة العامة تقديم ميزانية للفترة 2022-2023 كافية لشمول تنفيذ الولاية المستمدة من الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2022-2027 والتكاليف اللازمة للقدرة والتكاليف التشغيلية للأمانة العامة بأكملها بما في ذلك عناصر خطة عمل البحر المتوسط، مع مراعاة الحاجة إلى تخصيص الملائم للصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط اللازم لتنفيذ ولاياتها وعملياتها بفعالية كذلك.
18. ولتحقيق هذا الهدف، يطلب أيضًا من الأمانة أن تربط بإحكام إعداد خطة العمل والميزانية للفترة 2022-2023 بعملية إعداد الاستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة 2022-2027 مع الأخذ في الاعتبار بشكل كامل الركائز الرئيسية الثلاثة في عمليتها وهي المحتويات والأولويات والنتائج، ولتقييم مدى ملاءمة منظومة اتفاقية برشلونة لتحقيق الاستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة واستدامتها المالية. وقد يشمل ذلك تحديد منهجيات لحساب حصة المساهمات بين الأطراف.

¹ قد يكون هذا المبلغ معادلًا للميزانية المطلوبة لتغطية تكلفة تنفيذ برنامج العمل لمدة أقصاها 4 أشهر.

المرفق

برنامج العمل والميزانية للفترة 2021-2020

الجدول (1). عرض عام للدخل والالتزامات

جميع المبالغ باليورو

| الميزانية المقترحة لعام 2020-2021 ⁽¹⁾ | | | الجزء (أ) (التمويل الأساسي) | | |
|--|-------------------|-------------------|-----------------------------|-------------------|-------------------|
| 0.862 | سعر الصرف | | 0.918 | سعر الصرف | |
| يورو | يورو | يورو | يورو | يورو | يورو |
| إجمالي 2021-2020 | المقترح لعام 2021 | المقترح لعام 2020 | إجمالي 2019-2018 | المعتمد لعام 2019 | المعتمد لعام 2018 |
| | | | | | |
| 11,413,576 | 5,706,788 | 5,706,788 | 11,413,576 | 5,706,788 | 5,706,788 |
| 1,192,968 | 596,484 | 596,484 | 1,192,968 | 596,484 | 596,484 |
| 689,600 | 344,800 | 344,800 | 734,400 | 367,200 | 367,200 |
| 13,296,144 | 6,648,072 | 6,648,072 | 13,340,944 | 6,670,472 | 6,670,472 |
| | | | | | |
| 2,945,838 | 1,508,502 | 1,437,336 | 545,107 | 170,336 | 374,771 |
| | | | | | |
| 16,241,982 | 8,156,574 | 8,085,408 | 13,886,051 | 6,840,808 | 7,045,243 |
| | | | | | |
| إجمالي 2021-2020 | المقترح لعام 2021 | المقترح لعام 2020 | إجمالي 2019-2018 | المعتمد لعام 2019 | المعتمد لعام 2018 |
| 4,857,952 | 2,514,085 | 2,343,867 | 4,101,886 | 1,904,304 | 2,197,582 |
| 9,530,105 | 4,786,726 | 4,743,379 | 8,220,085 | 4,200,264 | 4,019,821 |
| 1,683,764 | 855,764 | 828,000 | 1,422,774 | 701,815 | 720,959 |
| 16,071,821 | 8,156,575 | 7,915,246 | 13,744,745 | 6,806,383 | 6,938,362 |
| 170,163 | | 170,163 | 38,031 | | 38,031 |
| 16,241,984 | 8,156,575 | 8,085,409 | 13,782,776 | 6,806,383 | 6,976,393 |
| | | | | | |
| 0 | 0 | 0 | 103,275 | 34,425 | 68,850 |

(5)

الفرق بين الدخل والالتزامات (CAL)

الجزء (ب) (التمويل الخارجي)

| إجمالي 2021-2020 | إجمالي 2019-2018 | |
|-------------------|-------------------|---|
| 4,639,500 | 9,018,339 | تمويل مشروعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط |
| 8,668,871 | 2,720,000 | الموارد المعبأة بمعرفة العناصر |
| 7,720,500 | 2,345,000 | الموارد المراد تعيينتها |
| 21,028,871 | 14,083,339 | الإجمالي |

الجزء (ج) (مساهمات البلدان المضيفة لمراكز الأنشطة الإقليمية)⁽⁶⁾

| إجمالي 2021-2020 ⁽⁷⁾ | 2021 | 2020 | إجمالي 2019-2018 | 2019 | 2018 | البلد (المركز) |
|---------------------------------|------------------|------------------|------------------|----------------|----------------|---|
| 319,332 | 159,666 | 159,666 | 319,332 | 159,666 | 159,666 | كرواتيا (مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية) |
| 755,570 | 377,785 | 377,785 | 0 | | | فرنسا (مركز الأنشطة الإقليمية التابع للخطة الزرقاء) ⁽⁸⁾ |
| 0 | | | 200,000 | 100,000 | 100,000 | إيطاليا (مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والتواصل) |
| 0 | | | 510,000 | 255,000 | 255,000 | مالطا (المركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري) |
| 1,300,000 | 650,000 | 650,000 | 0 | | | إسبانيا (مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج النظيف) ⁽⁹⁾ |
| 0 | | | 180,000 | 90,000 | 90,000 | تونس (مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة) |
| 2,374,902 | 1,187,451 | 1,187,451 | 1,209,332 | 604,666 | 604,666 | إجمالي مساهمات البلدان المضيفة (تقاً / عيلاً) |

(1): زيادة ميزانية العام 2019-2018 بالقيمة الاسمية.

(2): ما يعادل 400000 دولار أمريكي باليورو باستخدام سعر صرف الميزانية (0.862 لعام 2021-2020 بناءً على متوسط السعر المحسوب للفترة 01 / 06-2018 / 2019 و 0.918 للعام 2019-2018).

(3): يتضمن الرقم المقترح مساهمة البلد المضيف اليوناني، في حين يستثنى الجدول 3 ذلك.

(4): تم الاحتفاظ برأس المال العامل للفترة 2018-2019 في الميزانية المقترحة لعام 2020 -2021؛ نظرًا لأن رقم المصروفات الفعلية لعام 2018-2019 غير متوفر بعد.

(5): تم التعافي من العجز في الميزانية في عام 2019، وبالتالي لم تعد هناك حاجة إلى معاملات أخرى لفترة السنتين 2020-2021.

(6): المساهمات الوطنية في مراكز الأنشطة الإقليمية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط من البلد المضيف المعني.

(7): تُقدم المعلومات الخاصة بمساهمات البلدان المضيفة في مركز الأنشطة الإقليمية في الفترة 2020-2021 بمجرد توفرها.

(8): بلغت مساهمة البلد المضيف التي قدمتها فرنسا إلى مركز الأنشطة الإقليمية التابع للخطة الزرقاء 388٠800 يورو لعام 2018، و354٠500 يورو لعام 2019، أي ما مجموعه 743300 يورو لفترة السنتين 2018-2019.

(9): تقدر مساهمة البلد المضيف التي ستقدمها إسبانيا إلى مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في فترة السنتين 2020-2021 بمبلغ 650.000 يورو سنويًا ، سيخصص منها مبلغ 80.000 يورو لفترة السنتين لتطوير الأنشطة المشمولة بالموضوع السادس ، "الاستهلاك والإنتاج المستدامين" وخاصة مشروع SwitchMed الذي يمول الأنشطة التالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لتلك الفترة: 6.1.1.3 ، 6.2.1.1 ، 6.2.1.2 ، 6.3.1.1 ، 6.4.1.1 و 6.4.1.2 و 6.4.1.3 و 6.4.2.1.

الجدول (2) الدخل العادي المتوقع

المساهمات العادية المقررة الموزعة على أطراف اتفاقية برشلونة لفترة السنتين 2021-2020 (بالیورو)¹

0% زيادة في إجمالي المساهمات المقررة

| المساهمات العادية المقترحة لعام 2021-2020 (بالیورو) | المساهمات العادية المقترحة لعام 2021 (بالیورو) | المساهمات العادية المقترحة لعام 2020 (بالیورو) | الفرق بين المساهمات العادية المقترحة لعام 2019 والمعددة لعام 2019 (بالیورو) | المساهمات العادية المقترحة لعام 2019 (بالیورو) | جدول الأرصدة المقررة المعدل مع 2.5% من المساهمة العادية المقررة للاتحاد الأوروبي (A.O.C.) * (2019 - (A.O.C.) % (2021) | جدول الأرصدة المقررة المعدل المساهمة العادية المقررة للاتحاد الأوروبي (A.O.C.) * (2019-2021) % | جدول الأمم المتحدة للأرصدة المقررة (2019-2021) ST/ADMJ (SER.B/992/ | المساهمات العادية المقترحة لعام 2019 (بالیورو) | المساهمات العادية المقترحة لعام 2018 (بالیورو) | نطاق التقييم التطبيقي للسندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط للفترة 2018-2019 % | الأطراف المتعددة |
|---|--|--|---|--|---|--|--|--|--|--|--|
| 6,933 | 3,467 | 3,467 | 250 | 3,467 | 0.061 | 0.062 | 0.008 | 3,217 | 3,217 | 0.06 | اليانها |
| 119,603 | 59,801 | 59,801 | -4,945 | 59,801 | 1.048 | 1.075 | 0.138 | 64,746 | 64,746 | 1.13 | الجزائر |
| 10,400 | 5,200 | 5,200 | -28 | 5,200 | 0.091 | 0.093 | 0.012 | 5,228 | 5,228 | 0.09 | البوسنة والهرسك |
| 66,735 | 33,367 | 33,367 | -6,445 | 33,367 | 0.585 | 0.600 | 0.077 | 39,813 | 39,813 | 0.70 | كرواتيا |
| 31,201 | 15,600 | 15,600 | -1,692 | 15,600 | 0.273 | 0.280 | 0.036 | 17,292 | 17,292 | 0.30 | قبرص |
| 285,339 | 142,670 | 142,670 | 0 | 142,670 | 2.500 | - | | 142,670 | 142,670 | 2.50 | الاتحاد الأوروبي |
| 161,203 | 80,602 | 80,602 | 19,475 | 80,602 | 1.412 | 1.449 | 0.186 | 61,126 | 61,126 | 1.07 | مصر |
| 3,836,815 | 1,918,407 | 1,918,407 | -35,629 | 1,918,407 | 33.616 | 34.478 | 4.427 | 1,954,037 | 1,954,037 | 34.24 | فرنسا |
| 317,207 | 158,603 | 158,603 | -30,808 | 158,603 | 2.779 | 2.850 | 0.366 | 189,412 | 189,412 | 3.32 | اليونان |
| 424,676 | 212,338 | 212,338 | 39,414 | 212,338 | 3.721 | 3.816 | 0.490 | 172,924 | 172,924 | 3.03 | إسرائيل |
| 2,866,128 | 1,433,064 | 1,433,064 | -74,187 | 1,433,064 | 25.112 | 25.755 | 3.307 | 1,507,250 | 1,507,250 | 26.41 | إيطاليا |
| 40,734 | 20,367 | 20,367 | 1,868 | 20,367 | 0.357 | 0.366 | 0.047 | 18,499 | 18,499 | 0.32 | لبنان |
| 26,001 | 13,000 | 13,000 | -37,268 | 13,000 | 0.228 | 0.234 | 0.030 | 50,268 | 50,268 | 0.88 | ليبيا (ولة ليبيا) |
| 14,734 | 7,367 | 7,367 | 932 | 7,367 | 0.129 | 0.132 | 0.017 | 6,434 | 6,434 | 0.11 | مالطة |
| 9,534 | 4,767 | 4,767 | 745 | 4,767 | 0.084 | 0.086 | 0.011 | 4,021 | 4,021 | 0.07 | موناكو |
| 3,467 | 1,733 | 1,733 | 124 | 1,733 | 0.030 | 0.031 | 0.004 | 1,609 | 1,609 | 0.03 | الجزيل الأسود |
| 47,668 | 23,834 | 23,834 | 2,118 | 23,834 | 0.418 | 0.428 | 0.055 | 21,716 | 21,716 | 0.38 | المغرب |
| 65,868 | 32,934 | 32,934 | -846 | 32,934 | 0.577 | 0.592 | 0.076 | 33,780 | 33,780 | 0.59 | سلوفاكيا |
| 1,859,906 | 929,953 | 929,953 | -52,494 | 929,953 | 16.296 | 16.713 | 2.146 | 982,447 | 982,447 | 17.22 | إسبانيا |
| 9,534 | 4,767 | 4,767 | -4,885 | 4,767 | 0.084 | 0.086 | 0.011 | 9,652 | 9,652 | 0.17 | الجمهورية العربية السورية |
| 21,667 | 10,834 | 10,834 | -427 | 10,834 | 0.190 | 0.195 | 0.025 | 11,260 | 11,260 | 0.20 | تونس |
| 1,188,225 | 594,113 | 594,113 | 184,726 | 594,113 | 10.411 | 10.678 | 1.371 | 409,387 | 409,387 | 7.17 | تركيا |
| 11,413,576 | 5,706,788 | 5,706,788 | 0 | 5,706,788 | 100 | 100 | 12.840 | 5,706,788 | 5,706,788 | 100 | إجمالي المساهمات العادية (الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط) |

المساهمات الإضافية

| المساهمة المتوقعة لعام 2021 (بالیورو) | المساهمة المتوقعة لعام 2020 (بالیورو) | المساهمة المتوقعة لعام 2019 (بالیورو) | المساهمة المتوقعة لعام 2019 (بالیورو) | المساهمة لعام 2018 (بالیورو) | مساهمة المفوضية الأوروبية التقديرية |
|---------------------------------------|---------------------------------------|---------------------------------------|---------------------------------------|------------------------------|--|
| 1,192,968 | 596,484 | 596,484 | 596,484 | 596,484 | |
| 689,600 | 344,800 | 344,800 | 367,200 | 367,200 | مساهمة البلد المضيف (اليونان) ⁽²⁾ |

(1): تتماشى المساهمات المقترحة للفترة 2021-2020 مع معدلات الأرصدة المقررة الحالية للأمم المتحدة (2021-2019).
(2): ما يعادل 400000 دولار أمريكي بالیورو باستخدام سعر صرف الميزانية (0.862 لعام 2021-2020 و0.918 لعام 2019-2018).

* A.O.C. = المساهمة (المساهمات) العادية المقررة

الجدول (3). ملخص الأنشطة والتكاليف الإدارية حسب العنصر (الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط/مساهمة الاتحاد الأوروبي التقديرية)

| الميزانية المقترحة 2021-2020 ⁽¹⁾ | | | الميزانية المعتمدة لعام 2018-2019 (بالیورو) | | | (بالیورو) |
|---|-----------|-----------|---|-----------|-----------|--|
| الميزانية المقترحة لعام 2021-2020 (بالیورو) | | | الميزانية المعتمدة لعام 2018-2019 (بالیورو) | | | |
| 2021-2020 | 2021 | 2020 | 2019-2018 | 2019 | 2018 | |
| 1,115,463 | 767,861 | 347,602 | 1,047,832 | 747,969 | 299,863 | وحدة التنسيق |
| 3,077,271 | 1,551,060 | 1,526,211 | 2,542,400 | 1,342,540 | 1,199,860 | إجمالي الأنشطة |
| 4,192,734 | 2,318,921 | 1,873,813 | 3,590,232 | 2,090,509 | 1,499,723 | مركز الأنشطة التشغيلية والتكاليف التشغيلية |
| 1,002,014 | 525,014 | 477,000 | 1,097,773 | 335,000 | 762,773 | برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط |
| 1,218,090 | 613,938 | 604,152 | 1,184,367 | 590,274 | 594,093 | إجمالي الأنشطة |
| 2,220,104 | 1,138,952 | 1,081,152 | 2,282,140 | 925,274 | 1,356,866 | مركز الأنشطة التشغيلية والتكاليف التشغيلية |
| 573,085 | 166,000 | 407,085 | 308,000 | 86,000 | 222,000 | المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة |
| 1,231,516 | 620,114 | 611,402 | 1,198,565 | 602,861 | 595,704 | إجمالي الأنشطة |
| 1,804,601 | 786,114 | 1,018,487 | 1,506,565 | 688,861 | 817,704 | الدعم الإداري |
| 465,600 | 207,800 | 257,800 | 371,400 | 90,600 | 280,800 | مركز الأنشطة الإقليمية التابع للخطة الزرقاء |
| 1,065,400 | 532,700 | 532,700 | 905,400 | 452,700 | 452,700 | إجمالي الأنشطة |
| 1,531,000 | 740,500 | 790,500 | 1,276,800 | 543,300 | 733,500 | الدعم الإداري |
| 424,896 | 229,000 | 195,896 | 325,881 | 168,735 | 157,146 | مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية |
| 976,634 | 488,317 | 488,317 | 876,634 | 438,317 | 438,317 | إجمالي الأنشطة |
| 1,401,530 | 717,317 | 684,213 | 1,202,515 | 607,052 | 595,463 | الدعم الإداري |
| 702,922 | 356,000 | 346,922 | 576,000 | 301,000 | 275,000 | مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة |
| 743,094 | 371,547 | 371,547 | 693,094 | 346,547 | 346,547 | إجمالي الأنشطة |
| 1,446,016 | 727,547 | 718,469 | 1,269,094 | 647,547 | 621,547 | الدعم الإداري |
| 305,410 | 127,554 | 177,856 | 150,000 | 70,000 | 80,000 | مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والتواصل |
| 248,500 | 124,250 | 124,250 | 78,500 | 39,250 | 39,250 | إجمالي الأنشطة |
| 553,910 | 251,804 | 302,106 | 228,500 | 109,250 | 119,250 | الدعم الإداري |
| 268,562 | 134,856 | 133,706 | 225,000 | 105,000 | 120,000 | مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين |
| 280,000 | 140,000 | 140,000 | 110,000 | 55,000 | 55,000 | إجمالي الأنشطة |
| 548,562 | 274,856 | 273,706 | 335,000 | 160,000 | 175,000 | الدعم الإداري |
| 13,698,457 | 6,956,011 | 6,742,446 | 11,690,846 | 5,771,793 | 5,919,053 | المجموع الفرعي |
| 1,683,764 | 855,764 | 828,000 | 1,422,774 | 701,815 | 720,959 | تكاليف دعم البرنامج* |
| 15,382,221 | 7,811,775 | 7,570,446 | 13,113,620 | 6,473,608 | 6,640,012 | المجموع الكلي |
| 4,857,952 | 2,514,085 | 2,343,867 | 4,101,886 | 1,904,304 | 2,197,582 | إجمالي الأنشطة |
| 8,840,505 | 4,441,926 | 4,398,579 | 7,588,960 | 3,867,489 | 3,721,471 | إجمالي تكاليف الإدارة والتشغيل |
| 13,698,457 | 6,956,011 | 6,742,446 | 11,690,846 | 5,771,793 | 5,919,053 | التكاليف المباشرة |
| 1,683,764 | 855,764 | 828,000 | 1,422,774 | 701,815 | 720,959 | تكاليف دعم البرنامج |
| 15,382,221 | 7,811,775 | 7,570,446 | 13,113,620 | 6,473,608 | 6,640,012 | المجموع الكلي |

* حسب تكاليف دعم البرنامج 13% و 4.5% بالتناسب مع الدخل المعنى.

1. تتضمن ميزانية الأنشطة محصنات إنشائية قدرها 170,000 يورو لقادة مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والتواصل لدعم تنفيذ الأنشطة المستمدة من قرارات مؤتمر الأطراف الـ 21 بشأن الاستراتيجية المعلومات والاتصالات وسلامة بيانات خطة عمل البحر المتوسط، و 170,000 يورو لمركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين لدعم تنفيذ الأنشطة المتعلقة بملوثات البلاستيك لمنع التلوث البحرية، وتقييم متصف من أجل خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وخطة العمل الوطنية واستراتيجيات الاقتصاد الدائري، والقرار بشأن الاقتصاد الدائري، والدعم لمخطط الإقليمي المتعلق بالبيانات البحرية، والمؤتمرات العضوية للبيانات، والبيانات الخطرة والرفق + 160,000 يورو لـ PB/RAC لدعم تطوير البصر الاستراتيجي التشاركي والتحليلات الإحصائية والاقتصادية MED 2050 حول البحر الأبيض المتوسط SOx ECA، و 100,000 يورو لـ PAP/RAC لدعم تنفيذ جميع الأنشطة المتعلقة بتنفيذ ICZM CRF و MSP و LSI تحت مخرجات 4.2.2 و 4.1 (أ) و 50,000 يورو لـ SPA/RAC لدعم صياغة SAP BIO و 2020 والوفية الاستراتيجية لما بعد 2020 في المناطق المحمية البحرية وتدوير الخطم القمامة على المناطق وتطوير تحديث خطط العمل الإقليمية بشأن الأرواح والموائل. لا تدخل المحصنات الإضافية المذكورة أعلاه بقرارات ذات الصلة في القوات المالية الفعلية.

الجدول 4 (أ) بيانات المرتبات والتكاليف الإدارية (الأمانة)

| الميزانية المقترحة (باليورو)
مع زيادة 2% | | | الميزانية المعتمدة (باليورو) | | | الأمانة |
|---|--|--|---|---|--|--|
| إجمالي
2020-2021 | 2021 | 2020 | إجمالي
2018-2019 | 2019 | 2018 | |
| الصندوق
الاستئماني للبحر
الابيض المتوسط | الصندوق
الاستئماني
للبحر الابيض
المتوسط | الصندوق
الاستئماني
للبحر الابيض
المتوسط | الصندوق
الاستئماني للبحر
الابيض المتوسط | الصندوق الاستئماني
للبحر الابيض
المتوسط | الصندوق
الاستئماني
للبحر الابيض
المتوسط | |
| 473,231 | 238,958 | 234,273 | 457,084 | 229,679 | 227,405 | الموظفون الفنيون ³ |
| 427,054 | 215,641 | 211,413 | 412,483 | 207,268 | 205,215 | المنسق - الرتبة D.1 |
| 367,195 | 185,415 | 181,780 | 354,666 | 178,215 | 176,451 | نائب المنسق - الرتبة P.5 |
| 367,195 | 185,415 | 181,780 | 354,666 | 178,215 | 176,451 | مسؤول برنامج (الحوكمة) - الرتبة P.4 |
| 310,585 | 156,830 | 153,755 | 299,987 | 150,740 | 149,247 | مسؤول برنامج (برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الابيض المتوسط) - الرتبة P.4 |
| 310,585 | 156,830 | 153,755 | 299,987 | 150,740 | 149,247 | مسؤول برنامج (مسؤول الرصد والتقييم في برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الابيض المتوسط) - الرتبة P.3 |
| 310,585 | 156,830 | 153,755 | 299,987 | 150,740 | 149,247 | مسؤول برنامج (الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية/ التنمية المستدامة) - الرتبة P.3 |
| 310,585 | 156,830 | 153,755 | 299,987 | 150,740 | 149,247 | مسؤول برنامج (التلوث في برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الابيض المتوسط) - الرتبة P.3 |
| 310,585 | 156,830 | 153,755 | 150,740 | 150,740 | 0 | موظف قانوني - الرتبة P.3 |
| 310,585 | 156,830 | 153,755 | 0 | 0 | 0 | مسؤول برنامج خبير تقرير حالة الجودة في البحر الابيض المتوسط - الرتبة P.3 / موظف عالم الأحياء البحرية - الرتبة P.4 ⁴ |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | مسؤول المعلومات والاتصالات - الرتبة P3 ⁵ |
| 0 | 0 | 0 | - | - | - | مسؤول إداري/ إدارة الصندوق - الرتبة P.4 ¹ |
| 0 | 0 | 0 | - | - | - | مسؤول إدارة - الرتبة P.2 ¹ |
| 0 | 0 | 0 | - | - | - | مسؤول برنامج (مسؤول إدارة برنامج القمامة البحرية) - الرتبة P.2/P.3 ⁶ |
| 0 | 0 | 0 | - | - | - | مسؤول برنامج (مسؤول برنامج المناطق البحرية) - الرتبة P.2/P.3 ⁶ |
| 3,498,185 | 1,766,409 | 1,731,776 | 2,929,587 | 1,547,077 | 1,382,510 | إجمالي الموظفين الفنيين |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | موظفو الخدمة العامة |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | مساعد شؤون الاجتماعات والمشتريات - الرتبة G.6 ¹ |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | مساعد المدفوعات والرحلات - الرتبة G.5 ¹ |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | مساعد الميزانية - الرتبة G.6 ¹ |
| 108,000 | 54,000 | 54,000 | 108,000 | 54,000 | 54,000 | مساعد إداري - الرتبة G.6 ¹ |
| 108,000 | 54,000 | 54,000 | 108,000 | 54,000 | 54,000 | مساعد معلومات - الرتبة G.5 |
| 108,000 | 54,000 | 54,000 | 108,000 | 54,000 | 54,000 | مساعد برامج - الرتبة G.5 |
| 108,000 | 54,000 | 54,000 | 108,000 | 54,000 | 54,000 | مساعد برامج - الرتبة G.5 |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | مساعد برامج (برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الابيض المتوسط) - الرتبة G.5 |
| 0 | 0 | 0 | - | - | - | كاتب إداري - الرتبة G.4/G.5 ¹ |
| 0 | 0 | 0 | - | - | - | مساعد تكنولوجيا معلومات - الرتبة G.5 ¹ |
| 0 | 0 | 0 | - | - | - | مساعد برامج (برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الابيض المتوسط) - الرتبة G.5 ⁶ |
| 432,000 | 216,000 | 216,000 | 432,000 | 216,000 | 216,000 | إجمالي موظفي الخدمة العامة |
| 3,930,185 | 1,982,409 | 1,947,776 | 3,361,587 | 1,763,077 | 1,598,510 | إجمالي مرتبات الوظائف |
| 240,000 | 120,000 | 120,000 | 240,000 | 120,000 | 120,000 | التكاليف الإدارية الأخرى |
| 125,180 | 62,590 | 62,590 | 125,180 | 49,737 | 75,443 | رحلات العمل الرسمية |
| | | | | | | التكاليف المكتبية الأخرى ² |
| 365,180 | 182,590 | 182,590 | 365,180 | 169,737 | 195,443 | إجمالي التكاليف الإدارية الأخرى |
| 4,295,365 | 2,164,999 | 2,130,366 | 3,726,767 | 1,932,814 | 1,793,953 | إجمالي مرتبات الوظائف والتكاليف الإدارية الأخرى |

(1) الوظيفة مشمولة في تكاليف دعم البرنامج.

(2) مخصص لتدريب موظفي خطة عمل البحر الابيض المتوسط، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع خطة طوارئ مكتب خطة عمل البحر الابيض المتوسط.

(3) زيادة بنسبة اثنين في المائة في تكلفة الموظفين الدوليين في 2020 و2021.

(4) تم تمويل هذه الوظيفة من الوفورات المتحققة في عام 2019. المخصص المعتمد للصندوق الاستئماني للبحر الابيض المتوسط للعام 2020-2021 لهذه الوظيفة عند المستوى P.3.

(5) مولت حكومة إيطاليا هذه الوظيفة في عام 2018-2019.

(6) شمول هذه الوظيفة من الموارد خارجية أو الإعارة.

الجدول 4 (ب). بيانات المرتبات والتكاليف الإدارية (المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط)

| الميزانية المقترحة لعام 2021-2020 (باليورو) زيادة 2% | | | الميزانية المعتمدة (باليورو) | | | المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط |
|--|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي 2021-2020 | 2021 | 2020 | إجمالي 2019-2018 | 2019 | 2018 | |
| الصندوق الاستثماري للبحر الأبيض المتوسط | الصندوق الاستثماري للبحر الأبيض المتوسط | الصندوق الاستثماري للبحر الأبيض المتوسط | الصندوق الاستثماري للبحر الأبيض المتوسط | الصندوق الاستثماري للبحر الأبيض المتوسط | الصندوق الاستثماري للبحر الأبيض المتوسط | |
| | | | | | | الموظفون الفنيون ⁽⁴⁾ |
| 343,533 | 173,467 | 170,066 | 331,811 | 166,731 | 165,080 | رئيس المكتب الرتبة P.4 |
| 262,554 | 132,577 | 129,977 | 253,596 | 127,429 | 126,167 | مسؤول برنامج (المنع) الرتبة P.3 |
| 273,803 | 138,257 | 135,546 | 264,461 | 132,888 | 131,573 | مسؤول برنامج (الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في مكافحة التلوث النفطي) (P.3) |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | مسؤول برنامج (بحري) الرتبة P.3 ⁽¹⁾ |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | مسؤول مهني معاون ⁽²⁾ |
| 879,890 | 444,301 | 435,589 | 849,868 | 427,048 | 422,820 | إجمالي الموظفين الفنيين |
| | | | | | | موظفو الخدمة العامة |
| 51,546 | 25,773 | 25,773 | 50,417 | 25,773 | 24,644 | مساعد إداري/مالي - الرتبة G7 ⁽³⁾ |
| 74,816 | 37,408 | 37,408 | 73,727 | 37,408 | 36,319 | مساعد المدير - الرتبة G.7 |
| 54,008 | 27,004 | 27,004 | 53,297 | 27,004 | 26,293 | سكرتير - الرتبة G.5 |
| 180,370 | 90,185 | 90,185 | 177,441 | 90,185 | 87,256 | إجمالي موظفي الخدمة العامة |
| 1,060,260 | 534,486 | 525,774 | 1,027,309 | 517,233 | 510,076 | إجمالي مرتبات الوظائف |
| | | | | | | التكاليف الإدارية الأخرى |
| 70,000 | 35,000 | 35,000 | 70,000 | 35,000 | 35,000 | رحلات العمل الرسمية |
| 101,256 | 50,628 | 50,628 | 101,256 | 50,628 | 50,628 | تكاليف مكتبية |
| 171,256 | 85,628 | 85,628 | 171,256 | 85,628 | 85,628 | إجمالي التكاليف الإدارية الأخرى |
| 1,231,516 | 620,114 | 611,402 | 1,198,565 | 602,861 | 595,704 | إجمالي مرتبات الوظائف والتكاليف الإدارية الأخرى |

(1) تخضع الأنشطة المقترحة في برنامج العمل لفترة السنتين 2020/2021 الخاصة بخطة العمل البحري لتوافر الموارد المالية لهذه الوظيفة.

(2) ستتولى تغطية هذه الوظيفة الدولة العضو المعنية في المنظمة البحرية الدولية، وذلك في إطار برنامج المسؤولين المهنيين المعاونين للمنظمة البحرية الدولية.

(3) هذه الوظيفة مغطاة جزئياً بمساهمة المنظمة البحرية الدولية (13000 يورو سنوياً) المدفوعة من حصة المنظمة من تكاليف دعم المشاريع.

(4) زيادة سنوية بنسبة اثنين في المائة في تكاليف الموظفين الدوليين لعامي 2020 و2021.

| <p>3.2.2. وضع الميزانية التقديرية وغيرها من الأدوات وتجهيزها ونشرها لحفظ الأوعية السامة والتهوية والمعالجة والتخلص من المخلفات الناتجة عن الأوعية السامة والتهوية والمعالجة والتخلص من المخلفات الناتجة عن الأوعية السامة</p> | <p>3.2.2. وضع الميزانية التقديرية وغيرها من الأدوات وتجهيزها ونشرها لحفظ الأوعية السامة والتهوية والمعالجة والتخلص من المخلفات الناتجة عن الأوعية السامة</p> | <p>3.2.2. وضع الميزانية التقديرية وغيرها من الأدوات وتجهيزها ونشرها لحفظ الأوعية السامة والتهوية والمعالجة والتخلص من المخلفات الناتجة عن الأوعية السامة</p> | <p>3.2.2. وضع الميزانية التقديرية وغيرها من الأدوات وتجهيزها ونشرها لحفظ الأوعية السامة والتهوية والمعالجة والتخلص من المخلفات الناتجة عن الأوعية السامة</p> | <p>3.2.2. وضع الميزانية التقديرية وغيرها من الأدوات وتجهيزها ونشرها لحفظ الأوعية السامة والتهوية والمعالجة والتخلص من المخلفات الناتجة عن الأوعية السامة</p> | <p>3.2.2. وضع الميزانية التقديرية وغيرها من الأدوات وتجهيزها ونشرها لحفظ الأوعية السامة والتهوية والمعالجة والتخلص من المخلفات الناتجة عن الأوعية السامة</p> | <p>3.2.2. وضع الميزانية التقديرية وغيرها من الأدوات وتجهيزها ونشرها لحفظ الأوعية السامة والتهوية والمعالجة والتخلص من المخلفات الناتجة عن الأوعية السامة</p> | <p>3.2.2. وضع الميزانية التقديرية وغيرها من الأدوات وتجهيزها ونشرها لحفظ الأوعية السامة والتهوية والمعالجة والتخلص من المخلفات الناتجة عن الأوعية السامة</p> |
|---|--|--|--|--|--|--|--|
| <p>تعمل على تحسين مخزون من خلال مؤسسة مالا (MAVA) والتمويل الأوروبي.</p> | <p>415,000 €</p> | <p>70,000 €</p> | <p>40,000 €</p> | <p>30,000 €</p> | <p>30,000 €</p> | <p>30,000 €</p> | <p>30,000 €</p> |
| <p>تعمل على تحسين مخزون من خلال مؤسسة مالا (MAVA) والتمويل الأوروبي.</p> | <p>35,000 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> |
| <p>تعمل على تحسين مخزون من خلال مؤسسة مالا (MAVA) والتمويل الأوروبي.</p> | <p>0 €</p> | <p>24,000 €</p> | <p>30,000 €</p> | <p>8,000 €</p> | <p>22,000 €</p> | <p>8,000 €</p> | <p>22,000 €</p> |
| <p>تعمل على تحسين مخزون من خلال مؤسسة مالا (MAVA) والتمويل الأوروبي.</p> | <p>10,000 €</p> | <p>30,000 €</p> | <p>8,000 €</p> | <p>22,000 €</p> | <p>8,000 €</p> | <p>22,000 €</p> | <p>8,000 €</p> |
| <p>تعمل على تحسين مخزون من خلال مؤسسة مالا (MAVA) والتمويل الأوروبي.</p> | <p>14,000 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> |
| <p>تعمل على تحسين مخزون من خلال مؤسسة مالا (MAVA) والتمويل الأوروبي.</p> | <p>80,000 €</p> | <p>495,500 €</p> | <p>45,000 €</p> | <p>22,000 €</p> | <p>23,000 €</p> | <p>80,000 €</p> | <p>495,500 €</p> |
| <p>تعمل على تحسين مخزون من خلال مؤسسة مالا (MAVA) والتمويل الأوروبي.</p> | <p>80,000 €</p> | <p>85,500 €</p> | <p>30,000 €</p> | <p>15,000 €</p> | <p>15,000 €</p> | <p>80,000 €</p> | <p>85,500 €</p> |
| <p>تعمل على تحسين مخزون من خلال مؤسسة مالا (MAVA) والتمويل الأوروبي.</p> | <p>20,000 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> |
| <p>تعمل على تحسين مخزون من خلال مؤسسة مالا (MAVA) والتمويل الأوروبي.</p> | <p>80,000 €</p> | <p>85,500 €</p> | <p>10,000 €</p> | <p>5,000 €</p> | <p>5,000 €</p> | <p>80,000 €</p> | <p>85,500 €</p> |
| <p>تعمل على تحسين مخزون من خلال مؤسسة مالا (MAVA) والتمويل الأوروبي.</p> | <p>0 €</p> | <p>410,000 €</p> | <p>15,000 €</p> | <p>7,000 €</p> | <p>8,000 €</p> | <p>0 €</p> | <p>410,000 €</p> |
| <p>تعمل على تحسين مخزون من خلال مشروع برنامج التقييم وتمويل المنظمات المتخصصة المعنية بالأسامة</p> | <p>130,000 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> |
| <p>تعمل على تحسين مخزون من خلال مشروع برنامج التقييم وتمويل المنظمات المتخصصة المعنية بالأسامة</p> | <p>180,000 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> |
| <p>تعمل على تحسين مخزون من خلال برنامج MedProgramme الخاص بمرضى التهاب الكبد</p> | <p>100,000 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> |
| <p>تعمل على تحسين مخزون من خلال برنامج التقييم وتمويل المنظمات المتخصصة المعنية بالأسامة</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> |
| <p>تعمل على تحسين مخزون من خلال مشروع برنامج التقييم وتمويل المنظمات المتخصصة المعنية بالأسامة</p> | <p>0 €</p> | <p>820,000 €</p> | <p>106,000 €</p> | <p>56,000 €</p> | <p>50,000 €</p> | <p>0 €</p> | <p>820,000 €</p> |
| <p>تعمل على تحسين مخزون من خلال مشروع برنامج التقييم وتمويل المنظمات المتخصصة المعنية بالأسامة</p> | <p>0 €</p> | <p>230,000 €</p> | <p>91,000 €</p> | <p>56,000 €</p> | <p>35,000 €</p> | <p>0 €</p> | <p>230,000 €</p> |
| <p>تعمل على تحسين مخزون من خلال مشروع برنامج التقييم وتمويل المنظمات المتخصصة المعنية بالأسامة</p> | <p>15,000 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> | <p>0 €</p> |

| رقم المشروع | الوصف | المدة | الميزانية | التمويل | الملاحظات | |
|-------------|--|-------|-------------|-----------|-----------|---|
| 3.4.2 | وضع آليات نظم بقاء التنوع البيولوجي وتنشيطه (تقييم الوضع البيئي المتعلق، والعراض، ومصفاه، واقع المؤثرات) وإظهار الإجهاد على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والإقليمية، وإسناد نظام العمل الوطني، وضمان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط | 2020 | 15,000 € | 15,000 € | 0 € | 1. دعم تطوير وإعداد برنامج (إنتاج البرهان) من أجل تطوير خطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. 2. إجراء التقييم البيئي للتدابير المتخذة لحماية التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. |
| 3.4.3 | رصد المؤثرات المشتركة لتغير المناخ البيولوجي بشأن التنوع البيولوجي والأنواع غير الأصلية من خلال برنامج التقييم والمراقبة والإبلاغ الإجهاد على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والإقليمية، وإسناد نظام العمل الوطني، وضمان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط | 2020 | 490,000 € | 490,000 € | 0 € | 1. تعزيز رصد التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال مشروع برنامج التقييم والمراقبة والإبلاغ الإجهاد على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والإقليمية، وإسناد نظام العمل الوطني، وضمان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. 2. إجراء التقييم البيئي للتدابير المتخذة لحماية التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. |
| 3.4.4 | إجراء برامج تقييم الوضع البيئي والتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإسناد نظام العمل الوطني، وضمان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط | 2020 | 100,000 € | 100,000 € | 0 € | 1. دعم تطوير وإعداد برنامج (إنتاج البرهان) من أجل تطوير خطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. 2. إجراء التقييم البيئي للتدابير المتخذة لحماية التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. |
| 3.5 | إسناد نظام العمل الوطني، وضمان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط | 2020 | 29,922 € | 30,000 € | 60,000 € | 1. دعم تطوير وإعداد برنامج (إنتاج البرهان) من أجل تطوير خطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. 2. إجراء التقييم البيئي للتدابير المتخذة لحماية التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. |
| 3.6.1 | وضع وتنفيذ برامج رصد التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإسناد نظام العمل الوطني، وضمان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط | 2020 | 59,922 € | 30,000 € | 0 € | 1. دعم تطوير وإعداد برنامج (إنتاج البرهان) من أجل تطوير خطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. 2. إجراء التقييم البيئي للتدابير المتخذة لحماية التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. |
| 3.6.2 | تقديم برامج تقييم الوضع البيئي والتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإسناد نظام العمل الوطني، وضمان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط | 2020 | 160,000 € | 160,000 € | 60,000 € | 1. دعم تطوير وإعداد برنامج (إنتاج البرهان) من أجل تطوير خطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. 2. إجراء التقييم البيئي للتدابير المتخذة لحماية التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. |
| 3.6.3 | إجراء برامج تقييم الوضع البيئي والتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإسناد نظام العمل الوطني، وضمان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط | 2020 | 265,922 € | 171,000 € | 0 € | 1. دعم تطوير وإعداد برنامج (إنتاج البرهان) من أجل تطوير خطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. 2. إجراء التقييم البيئي للتدابير المتخذة لحماية التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. |
| 3.6.4 | إجراء برامج تقييم الوضع البيئي والتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإسناد نظام العمل الوطني، وضمان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط | 2020 | 2,329,500 € | 790,000 € | 0 € | 1. دعم تطوير وإعداد برنامج (إنتاج البرهان) من أجل تطوير خطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. 2. إجراء التقييم البيئي للتدابير المتخذة لحماية التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. |

| | | | | | |
|----------|-----------|----------|-----|----------|--|
| | | 0 € | | | الجزء المتبقي المتبقية في مجال الطوارئ الناشئة عن التوث الجرمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط |
| | | 0 € | | | مركز الأنشطة الإقليمية التابع للخطوة كزوفه |
| | | 0 € | | | مركز الأنشطة الإقليمية للتعاون المتكامل بحماية الحياة |
| 80.000 € | 450.000 € | 20.896 € | 0 € | 20.896 € | مركز الأنشطة الإقليمية للتعاون المتكامل للتصديع والتقييم ذات الأهمية |
| | | 0 € | | | مركز الأنشطة الإقليمية للتعاون والتواصل |
| | | 0 € | | | مركز الأنشطة الإقليمية للتصديع والتقييم والتعاون والاتجاه المستدامين |
| 80.000 € | 450.000 € | 20.896 € | 0 € | 20.896 € | الإجمالي |

| | | | | | |
|----------|-----------|----------|-----|----------|-----------------------------------|
| 80.000 € | 450.000 € | 20.896 € | 0 € | 20.896 € | مجموع الأجزاء الفرعية المتبقي |
| 80.000 € | 450.000 € | 20.896 € | 0 € | 20.896 € | مجموع الأجزاء الفرعية المتبقي ذات |

| | | | | | | | | | | | |
|--|-----------|-----------|----------|---------|----------|---|--|---|-----------------|--|--|
| | | | 20,000 € | | 20,000 € | تدعيم الجهات القائمة الإقليمية بقرارات مستنيرة أفضل بشأن تأثير تغير المناخ، بمشاركة القطاع التعليمي والدراسات المتقدمة وأفضل الممارسات بشأن إجراءات التكيف. | الأطراف المتعاقدة شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والفنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الإقليم، الإجماع من أجل المتوسط، RMC، وكالة البيئة والتحكم بالبيئة البحرية، الأمانة العامة. | وحدة التنسيق ومركز الأمانة الإقليمية التابع للبرنامج التعاوني للأزرق والبحري. | الحملة الزرقاء. | الخبرة الداخلية، الاستشارات، التواصل مع المؤسسات العلمية والممارسين، ورشة عمل إقليمية. | 2. تعزيز الحوار الإقليمي حول آثار تغير المناخ وإجراءات التكيف. |
| | 138,000 € | 424,000 € | 42,600 € | 5,000 € | 37,600 € | | | | | | إجمالي الميزانية الكلية للفترة من 2021 إلى 2022 |

| الموضوع والتكلفة مع تغير المناخ | الميزانية المتوقعة للفترة المتوسطة 2020 | الميزانية المتوقعة للفترة المتوسطة 2021 | إجمالي مساهمة الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط | إجمالي التمويل الخارجي للفترة المتوسطة 2021-2022 | إجمالي التمويل الخارجي للفترة المتوسطة 2021-2020 |
|---|---|---|---|--|--|
| وحدة التنسيق | 0 € | 0 € | 0 € | 0 € | 0 € |
| برنامج تقييم ومراقبة التوثيق البحري في البحر الأبيض المتوسط | 0 € | 0 € | 0 € | 0 € | 0 € |
| المركز الإقليمي للتخطيط في حالات الطوارئ الخاصة من التوثيق البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط | 30,600 € | 5,000 € | 35,600 € | 100,000 € | 138,000 € |
| مركز الأمانة الإقليمية للبحر الأبيض المتوسط | 0 € | 7,000 € | 7,000 € | 0 € | 3,000 € |
| مركز الأمانة الإقليمية للتشاور المتكامل معيضية خاصة | 0 € | 0 € | 0 € | 0 € | 0 € |
| مركز الأمانة الإقليمية للتعويض والتأهيل في حالات الطوارئ | 0 € | 0 € | 0 € | 324,000 € | 0 € |
| مركز الأمانة الإقليمية للتأهيل والتأهيل | 0 € | 0 € | 0 € | 0 € | 0 € |
| مركز الأمانة الإقليمية للتأهيل والتأهيل | 0 € | 0 € | 0 € | 0 € | 0 € |
| الإجمالي | 37,600 € | 5,000 € | 42,600 € | 424,000 € | 138,000 € |

| | | | | | |
|------------------------------|----------|---------|----------|-----------|-----------|
| مجموع الأجزاء الفرعية للتتبع | 37,600 € | 5,000 € | 42,600 € | 424,000 € | 138,000 € |
| مجموع الأجزاء الفرعية للتتبع | 37,600 € | 5,000 € | 42,600 € | 424,000 € | 138,000 € |

المرفق الأول
بيانات مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين

Annex I
COP 21 Statements

**(A) Statements delivered at the opening of COP 21
2 December 2019**

Opening of COP 21 - Monday, 2 December 2019**Statement by the outgoing President of the Bureau, Ms. Klodiana Marika**

Excellencies,
Coordinator of the Mediterranean Action Plan,
Distinguished Delegates,
Ladies and Gentlemen,
Dear Colleagues,

First of all, I would like to convey, on behalf of Albania, our sincere thanks to the Government of Italy for generously hosting the 21st Meeting of the Contracting Parties to the Barcelona Convention in the emblematic medieval Castello dell' Ovo, here in Naples.

We are now at the end of this biennium, and me as the president of the bureau, and honestly it has been quite an impressive journey.

Let me also express, on behalf of the Bureau of the Contracting Parties and on behalf of Albania, our deep appreciation to the Secretariat for organizing this Meeting with a lot of professionalism, as usual. Thank you, Mr. Coordinator, dear Gaetano Leone, and your team!

I would also like to congratulate the Secretariat for the important work done during the past biennium (2018-2019) and for efficiently supporting the work of the Bureau. We have in front of us important thematic and strategic decisions to be negotiated and agreed during this COP21, including the MAP Programme of Work and Budget for 2020-2021. These decisions will pave the way towards our joint action for addressing important challenges of environmental protection and sustainable development in our Mediterranean basin.

It is been almost three years that I entered BC. During the last Cop that was held in Tirana, we underlined the importance of the Mediterranean for the people and culture along our coast and highlighted the need for continuous preservation of the Mediterranean biodiversity and its ecosystems and integrated coastal zone management, while pointing out the necessity for additional support for the prevention of marine and coastal pollution.

Today, the Barcelona Convention and MAP are more active than ever. The 22 Contracting Parties are determined to protect the Mediterranean marine and coastal environment while boosting regional and national plans to achieve sustainable development.

On the other side the environmental and sustainable issues have been in the frontline of the global context. The global is warming and causing the deterioration of the environment causing destruction of the coral reefs, stressing biological diversity both in marine and coastal ecosystems, and affecting humanity impacting freshwater supply, transport, tourism, and most importantly the wellbeing of the people.

Pollution of the river that ends in seas and oceans is estimated to be around 9 million tons per year global, is almost plastic, which remains in the environment for hundreds of years, and this pollution doesn't spare our region.

The BC in line with other conventions has been committed and showed to have a key role in facing the challenges in the Mediterranean region, through implementation of its mandate and

through enforcement and commitments taken during the time of more than 40 years of work, mainly focused on

- reduction of pollution from land-based sources;
- protection of marine and coastal habitats and threatened species;
- making maritime activities safer and more conscious of the Mediterranean marine environment;
- intensifying integrated planning of coastal areas;
- monitoring the spreading of invasive species;
- limiting and intervene promptly on oil pollution.
- And to further promoting sustainable development in the Mediterranean region
- Accelerating efforts to ensure the implementation of the Aichi Biodiversity Targets and especially Aichi Target 11, as well as the ocean related SDG targets, in particular SDG target 14.5 in the Mediterranean;
- and encouragement to work on advancing the process of establishing marine protected areas (MPAs).

Our unique and longstanding regional cooperation framework must continue to be exemplary in implementing, at the regional, sub-regional and national levels, the global policy agenda. The next biennium will be crucial for the implementation of global processes such as the 2030 Agenda for Sustainable Development and its Sustainable Development Goals, the Post-2020 Global Biodiversity Framework under the Convention on Biological Diversity, and the Paris Agreement under the UN Framework Convention on Climate Change.

Let us also expand our efforts for renewing our voluntary commitments and joint involvement, under the UNEP/MAP flag and with our implementing Partners, in the 2020 UN Ocean Conference. These global processes, together with our Mediterranean priorities, will also inform the preparation of the next UNEP/MAP Medium-Term Strategy 2022-2027.

I would like to thank all the members of the Bureau of the Contracting Parties to the Barcelona Convention, namely Cyprus, Egypt, Italy, Montenegro and Tunisia, for our smooth and fruitful collaboration. I would like also to thank, on behalf of Albania, all the delegations for their commitment in implementing our common goals. I finally want to express to Italy my best wishes in taking the lead as President of the Bureau in 2020-2021.

Be ensured that Albania remains more than ever committed to work with you towards the achievement of our common vision; *A healthy Mediterranean with marine and coastal ecosystems that are productive and biologically diverse contributing to sustainable development for the benefit of present and future generations.*

Before closing my opening statement, as you might know my country is facing a very difficult situation because the strong earthquake that hit it on the 27 of November, because of which more than 50 people died and more than 700 are injured, without mentioning the destruction of a vast number buildings and houses. With this regard I would like to thank Croatia, Italy, France, Greece, Montenegro, Turkey, as I am mentioning here only the Mediterranean countries for all the support they provided.

I am not to raise funds, but any support or help is highly appreciated.

I extend my best wishes for a very productive COP 21 and Thank you all for the cooperation.

Mr. Sergio Costa, Minister for the Environment, Land and Sea of Italy

COP 21 Opening Speech

I wish to address to all participants to the COP 21 of the Barcelona Convention a warm welcome.

All environmental themes, in particular the Mediterranean Sea, represent a huge challenge for humanity and for those Countries looking at the future. The thin balance between man and environment, which is needed to protect the planet's health and the survival of next generations, depends on everyone's choices and behaviors.

Biodiversity and ecosystems provide the infrastructure, which is essential to support life on earth; biodiversity has to be placed at the core of socio-economic assessments as well as of the decision-making processes.

The Mediterranean represents our common home where our communities have lived and prospered for millennia and on whose health the wellness and peace of our children depend.

Yet, data on the Mediterranean are alarming: over the last years, the number of species has seriously decreased and many others are threatened by extinction.

The major threats affecting species, habitats and entire ecosystems of our natural heritage are the consequences of the impact of human activities linked to urbanization, alien species, pollution, land fragmentation and use. These data oblige us to an immediate change at global level so that our resources, our ecosystems, our oceans and seas are stronger protected.

The 21st United Nations Conference of the Barcelona Convention represents a unique opportunity for the Parties to promote the protection of the Mediterranean and its biodiversity in the next years.

I wish to stress the centrality of the Barcelona Convention, of its Protocols and its Regional Activity Centers, as well as of the human resources animating it and acting in a framework of increasing difficulties on the environmental and geo-political levels.

We are well aware of the complexity, often undervalued, of this framework on our daily behavior, as Authorities called to protect the sea and its ecosystem vitality as well as to design a sustainable future for our communities.

We are also aware of the key role that the Mediterranean Region can offer at global level in view of its unique richness in biodiversity, natural resources and cultural and historical links, in a key moment for the global strategies and programs on environment protection.

In particular, it is necessary to make a common front in order to preserve the Mediterranean from climate change, with more ambitious and effective adaptation and mitigation choices and actions.

We must work all together also to promote measures to limit the marine litter and for the recovery of waste at sea, including with the involvement of the interested parties and with greater awareness of the citizens on the issue. In this context, Italy has approved the "*Legge Salva Mare*" as a fundamental step for our project to free the sea from waste and plastic.

The Mediterranean has been experiencing extreme and frequent weather phenomena over the last years and for this, we must go beyond our objectives and promote an area with reduced SOx emissions (SECA).

Among companies, people and especially young people, there is a growing interest for nature and for new, more sustainable production and consumption models. There is a growing awareness of the need to redirect economic development paths towards a sustainable economy.

In particular, I believe it is important to increase and enhance the role of young people on issues of protection of the marine environment and of the Mediterranean coastal region as well as on the United Nations 2030 Agenda. Therefore, Italy, thanks to the collaboration with the Secretariat of the Convention, organized the first Youth COP - which was held in Naples on 23 October 2019, where several young people from the southern and northern shores of the Mediterranean took part to discuss together the new challenges laying ahead.

Italy and the Mediterranean must look to them, to the scientific community and to stakeholders who play a primary role in allowing our policies to bear fruit.

Therefore, thanks again to the strong agreement with the Secretariat of the Convention, we supported the organization of the first "Regional stakeholder consultation meeting" which was held in Athens from 24 to 25 October 2019, and promoted a meeting of the National stakeholders, always in Naples, on November 13.

This approach to COP 21 marks our commitment to renew the ten-year obligation towards a responsible path for the protection and sustainable development of the *Mare Nostrum*, a common heritage of which today we are only administrators and, therefore, called to preserve, improve, clean and pass to the future generations of the Mediterranean.

Time is crucial: as we know from the recent IPBES Report (Intergovernmental Platform on Biodiversity and Ecosystem Services), more needs to be done to protect nature and biodiversity.

The 21 Parties of the Barcelona Convention besides the European Union are taking careful measures aimed at improving the quality of our waters. However, more needs to be done and therefore, right here at COP 21, Governments are called to send clear messages on the need to better protect the Mediterranean

and the health of marine ecosystems as a fundamental resource for our survival and social and economic well-being.

Restoration, protection and conservation must become fundamental guiding principles. In this regard, Italy wants to be on the front line to work and collaborate with all the Countries of the Barcelona Convention to promote the protection of the Mediterranean, as the main objective of the Barcelona Convention.

We must look to a more sustainable world as a great opportunity: innovation, economic growth, employment; a development model focused on the protection and sustainable use of resources.

Addressing major environmental challenges is a duty that I believe we must all take on together so that young people can inherit a world that is more sustainable and culturally more receptive to the needs of the environment.

This is one of the reasons why the Government has embarked on the path of the New green deal to strengthen a development, which is sustainable and compatible with the needs of protecting habitats, and at the same time develop an environmentally friendly economy through the Environmental Economic Zones.

All this must be declined in a new Green Deal, which will allow a radical cultural change and face the great and current environmental challenges: loss of biodiversity and protection of the seas from plastic, climate change, deforestation.

It is necessary to have ambitious targets for the coming years through the dialogue and agreement of all the actors on the world stage in order to promote national resource efficiency policies based on the promotion of the environmental objectives of the 2030 Agenda and on the sustainable development of Countries.

We must act now.

I wish all you good work.

**21st Meeting of the Contracting Parties to the Barcelona Convention (COP21), 2-5 December 2019 –
Naples, Italy**

**Opening remarks on behalf of
the Executive Director, United Nations Environment Programme**

**Mr. Habib El Habr, Coordinator,
Global Programme of Action for the Protection of the Marine Environment
from Land-Based Activities (GPA), UNEP**

Excellencies,

Distinguished guests, colleagues, friends, ladies, and gentlemen;

Thank you all for attending the 21st Meeting of the Contracting Parties to the Barcelona Convention.

It is an honor for me to address you here in Naples, Italy on behalf of our Executive Director, Ms Inger Andersen. I would like to thank the Government of Italy for hosting us here in this historic venue and for the excellent collaboration in the preparations towards this meeting. I am sure you will join me in thanking them for allowing us to enjoy the Gulf of Naples and its hospitality.

The Barcelona Convention is the first UNEP's Regional Seas Convention and Action Plan. Its Programme of Work is strongly tied to the work of UNEP particularly the Global Programme of Action for the Protection of the Marine Environment from Land-Based Activities, which addresses land-based pollution through science, policy, awareness-raising, capacity building, and by enhancing good regional governance.

Ladies and gentlemen

The Mediterranean region is a leading tourist destination in the world, attracting almost a third of the world's global tourist population. This results in enormous pressure to the already limited and scarce coastal and marine resources such as from marine litter, untreated municipal waste, excess nutrients, biodiversity loss, etc. The human induced challenges are made complex with risks resulting from climate change.

The Mediterranean Action Plan (MAP) together with the Contracting Parties have made significant strides to ensure the protection of the environment around the Mediterranean Sea. MAP has played a pioneering role within the Regional Seas Programme by not only being the first Regional Seas Programme to be established by UNEP but also a leader in the management of marine and coastal environment and I would like here to highlight some of its features:

- For example, MAP has established a strong partnership with the General Fisheries Commission for the Mediterranean which serves as a great example of excellent cooperation between a Regional Sea Convention and a Regional Fisheries Management Organization.
- Also, the Regional Plan on Marine Litter Management in the Mediterranean is the first-ever legally binding instrument on marine litter reduction and prevention at the regional level. The strong coordination among the European Regional Seas made it possible to develop and adopt, in 2018, a Regional Plan on Marine Litter for the Black Sea.
- Remarkably, the Mediterranean countries have a regional Strategy for Sustainable Development, aiming at transposing the 2030 Agenda at the regional level, and this is also exceptional.
- In this regard, the Mediterranean Commission on Sustainable Development is a unique mechanism in the panorama of the Regional Seas, involving government representatives and other stakeholders.

Ladies and Gentlemen

I strongly encourage you the Contracting Parties and Partners to the Barcelona Convention to inform the 2020 UN Ocean Conference about your invaluable regional experience and great efforts for strengthening such coordinated work.

Let's not forget that, under the pressures posed by us, humans, the Mediterranean ecosystems struggle to heal themselves and recover naturally, as highlighted by the *2019 State of the Environment and Development Report*.

Also, the IPBES *Global Assessment on Biodiversity and Ecosystem Services* and the IPCC *Special Report on the Ocean and Cryosphere in a Changing Climate* tell us that we are, indeed, in the middle of a global environmental crisis. I do, however, remain confident and positive that together, through excellent programmes, projects, and regional and international cooperation, we can tackle these challenges.

I take the opportunity to remind you that the global processes are key to the preparation of the MAP Medium-Term Strategy for 2022-2027, these of course include the 2019 Climate Action Summit and the UNFCCC "Blue COP" happening as we speak in Madrid; the Post-2020 Global Biodiversity Framework to be adopted in October 2020; the 2020 UN Ocean Conference; and the IUCN World Congress in Marseille in June 2020.

Ladies and gentlemen

Marine litter, marine protected areas, biodiversity, climate change, and blue economy, are the focus at this COP21 Ministerial Session. These are the same key areas where further action needs to be taken to ensure healthy and productive ecosystems across the Mediterranean. Hence, I strongly encourage you to embrace these challenges, and continue your great work to meet our global targets, such as those set under SDG 14 "Life Below Water" and SDG 6 on "Water and Sanitation for All."

Let's not forget, though, that to reach these goals, we have to ensure that investments, innovative finance, and generally, the private sector understands, supports, and amplifies the execution of legally binding instruments such as MAP. I am very excited to highlight the promising programmes of cooperation with the Global Environment Facility, the European Investment Bank, the European Bank for Reconstruction and Development, the European Commission, and other donors.

Distinguished delegates

Let me conclude by re-emphasizing UNEP's commitment to regional collaboration and to the MAP/Barcelona Convention. At a time when oceans have become ever more crucial to the global agenda, UNEP stands by the visionary steps that were taken in the past to create the Barcelona Convention to tackle the challenges of Mediterranean Sea. I look forward to seeing the results of this COP, for the benefit of our environment, and, ultimately, for us all.

Thank you.

Statement of Mr. Gaetano Leone - UNEP/MAP Coordinator
DAY 1 – Opening Session

Your Excellency Sergio Costa Minister of Environment of Italy,
Mayor Luigi De Magistris of Naples.
President of the Bureau of the Contracting Parties, Klodiana Marika,
Representative of the UNEP Executive Director, Habib El Habr,
Distinguished delegates from Contracting Parties and Stakeholders,
Heads of MAP Components,
Representatives of media,
Colleagues,
Dear guests,

[Thanks to Host Country]

It is a privilege and an honor for me, on behalf of the Entire UNEP/MAP-Barcelona Convention Secretariat to welcome you to the 21st Ordinary Meeting of the Contracting Parties to the Barcelona Convention and its Protocols.

[The Past Two Years: Progress and Challenges]

The last two years of our work have been demanding, but fruitful.

We have continued to offer a platform for dialogue and collaboration in a region that is complex and very diverse; progressed with the ratification and reporting levels of the Barcelona Convention instruments; increased efficiency and coordination in the delivery of our mandate; and enhanced integration of responses, which is a unique benefit of Regional Sea Conventions whose mandate encompasses all aspects of marine and coastal ecosystems, including socio-economic ones.

We also provided technical support to national and local actors; mobilized robust financial resources that provide us with the stability and the means to increase our ambitions; reached out to new and old stakeholders in mobilizing and delivering action; formalized collaboration with multilateral agreements and inter-governmental organizations; raised the visibility and recognition of our work at national, regional and global level; and established a sound basis for the next biennium, when we shall be called to develop together strategies and implementation options for the medium term.

On Wednesday, in the context of the Ministerial Segment of COP21, I will highlight messages distilled from the comprehensive progress report on the 2018-2019 biennium.

These messages that carry evidence of progress should feed into our collective reflection on how we can enhance, accelerate and scale up the work of UNEP/MAP–Barcelona Convention system, because we must do more.

Despite the bright spots that blossomed during the last biennium, and which we owe to the support of our Contracting Parties, the plight of Mediterranean ecosystems continues to be cause for concern.

[Pressures on Mediterranean: SOED]

The UNEP/MAP State of Environment and Development Report, that is before this COP, describes mounting pressure on our basin, deriving from population growth, climate change, agriculture and fisheries, other economic activities such as tourism, extractive industries, and transport, with significant noxious emissions that impact health and livelihoods of coastal populations.

Sea-level rise, although estimated at lower levels so far, may exceed 1 meter by the end of next century; marine litter is found in the Mediterranean at levels of concentration that are among the highest in the world; the Mediterranean and Black Sea region have the lowest percentage of sustainable fish stocks worldwide, with the majority of assessed Mediterranean and Black Sea stocks being fished at biologically unsustainable levels.

We will need all the capacity that we have at local, national, and regional levels to formulate adequate responses to these momentous challenges.

But allow me to put things into perspective: the MAP-Barcelona Convention system is a relatively small actor with a unique mandate and its success depends *in primis* on the engagement of Contracting Parties, and of stakeholders.

Powerful young voices clamor for us to do more and better. The love and respect that we have for this incredible region that is our home press on us to leave our business-as-usual comfort zones.

The adoption of the ambitious programme proposed by the Secretariat for the next two years along with the set of forward-looking decisions that are before you today would give the right signal of engagement and progress.

[COP 21: Ambition and Expectations]

Distinguished delegates,

The decisions before COP21 address prevention and the reduction of pollution from Land-Based Sources (LBS); an ambitious roadmap for the Possible Designation of the Mediterranean Sea Area as an Emission Control Area for Sulphur Oxides pursuant to MARPOL Annex VI. They further address issues related to biodiversity and ecosystems, as well as Marine Protected Areas, including four proposed new SPAMIs. They include the Common Regional Framework on ICZM and a set of regional measures on green and circular businesses and sustainable products. They focus on filling knowledge gaps through assessment studies and especially the 2019 State of the Environment and Development Report, and a roadmap for the preparation of a data management policy. Finally, a set of action-oriented recommendations by the Compliance Committee to promote compliance with the Barcelona Convention and its Protocols, strengthening also capacity building at the appropriate level.

I appeal to you to please look beyond the minutiae of words and activity budget lines; and to consider positively the decisions that are in front of you and at the strategically important biennium that starts. This is a positive time in the history of the MAP-Barcelona Convention and we should not shy away from proactively looking at the future and supporting higher ambitions with the required means.

I am confident that together we shall complete the job of the COP this week, with the usual constructive and cooperative spirit that characterizes the MAP system since its inception, more than 40 years ago.

[Thanks to Out-going President and Bureau]

Before I conclude, distinguished delegates,

Allow me to thank wholeheartedly the outgoing President and Bureau, whose guidance has been precious in the last biennium to deliver the work mandated to us in the most effective fashion.

I feel particularly lucky and somehow moved that this meeting – possibly my last COP – happens in the city where I was born. On behalf of the UNEP/MAP Secretariat, I express my heartfelt gratitude to Italy for hosting us in such a historic and meaningful venue.

Thank you. Chokran. Merci. Gracias. Grazie.

**(B) Statements delivered at the opening of the Ministerial Session
4 December 2019**

Il Presidente della Repubblica

TELEGRAMMA

DOTTOR GAETANO LEONE
COORDINATORE DEL SEGRETARIATO DELLA CONVENZIONE DI BARCELLONA
UNITED NATIONS ENVIRONMENT PROGRAMME MEDITERRANEAN ACTION PLAN
VAS. KONSTANTINOU, 48 ATHENS 11635
GREECE

RIVOLGO UN CORDIALE SALUTO A TUTTI I PARTECIPANTI ALLA 21• CONFERENZA DELLE PARTI CONTRAENTI DELLA CONVENZIONE PER LA PROTEZIONE DELL'AMBIENTE MARINO E DELLA REGIONE COSTIERA DEL MEDITERRANEO E DEI SUOI PROTOCOLLI, GIUNTA OGGI, QUI A NAPOLI, ALLA SUA TERZA GIORNATA DI SVOLGIMENTO.

A VENT'ANNI DALLA LEGGE DI RATIFICA DEL TRATTATO, L'APPUNTAMENTO, CHE RIUNISCE VENTIDUE PAESI IMPEGNATI IN UN PERCORSO DI COLLABORAZIONE STRATEGICA PER LA TUTELA DEL MEDITERRANEO, CONFERMA L'INTENTO DI RAFFORZARE INIZIATIVE MIRATE ALLO SVILUPPO SOSTENIBILE E AL CONTRASTO AI CAMBIAMENTI CLIMATICI E ALLA PERDITA DELLA BIODIVERSITA.

IL PIANO D'AZIONE COSTITUISCE, QUINDI, UNO STRUMENTO CRUCIALE CHE, AFFERMANDO LA CENTRALITA DELLA LOTTA ALL'INQUINAMENTO E ALLE ALTRE CRITICITA AMBIENTALI A GARANZIA DEL FUTURO DELLE GIOVANI GENERAZIONI, CONSOLIDA L'ADOZIONE DI APPROCCI CONDIVISI PER AFFRONTARE I GRAVI PROBLEMI DELL'ECOSISTEMA.

CON QUESTO SPIRITO, FORMULO UN SENTITO AUGURIO DI BUON LAVORO.

SERGIO MATTARELLA

*Adunazione
immediata
3/12*

Mr. Sergio Costa, Minister for the Environment, Land and Sea of Italy
Opening Speech at the High-Level Segment of COP 21

I wish to thank you all and the Secretariat of the Barcelona Convention, and its staff bringing together all the souls of *Mare Nostrum*, for the work we have done together, today and over these months, thus leading to the Ministerial Declaration of Naples.

The Declaration is not only an act with a political value but a real *manifesto*: an action oriented charter committing the Ministries and Governments of our Countries to boost the common challenge in the policies of protection and sustainability of the Mediterranean with a long-term perspective but also in a realistic way.

I wanted to immediately set up the preparation of this Conference by giving a strong impetus towards concreteness and tangibility of the results. Our fellow citizens, in an increasingly critical situation, and I'd say - quoting the declaration of the European Parliament - "of emergency", do not call for words, they call for facts. Facts, to fight the alarming marine litter phenomenon; facts, to contrast the impetuous loss of biodiversity, facts to reduce discharges and emissions from ships jeopardizing not only the environment, but also the health of coastal populations.

Italy wanted to give a strong sign to these processes through the participation of the young generation, the scientific community and decision-makers.

This is why the Italian Ministry of the Environment, thanks to the collaboration with the Secretariat of the Convention, has organized the first Youth COP, which was held in Naples on 23 October 2019 and to which several young people from your Countries took part. Boys and girls from the southern and northern shores of the Mediterranean joined to discuss the challenges and formulate proposals and ideas that we wanted to convey here to the COP.

Italy and the Mediterranean must look to them: to the scientific community and to the stakeholders, which play a primary role in allowing our policies to bear fruit.

For this reason, thanks again to the solid agreement with the Secretariat of the Convention, we supported the organization of the first "Regional Stakeholder Consultation Meeting", which was held in Athens from 24 to 25 October 2019, and promoted, at national level, a National Stakeholders meeting, always in Naples, on 13 November 2019.

This inclusiveness approach, starting from the young generations until the wider context of the stakeholders, is the trademark of this COP as well as of the events that Italy will organize next year in the framework of the partnership with UK for the Climate Change COP 26. Italy will host the pre-COP and, in this context, a big Youth event. We will collect inputs, ideas, proposals and obviously criticisms, which we will bring to the pre-COP and to the COP in Glasgow.

Always in the spirit of inclusion and attention not to leave anyone behind, Italy will also organize, next year, an event on climate dedicated to Africa, as the continent least responsible for climate change and at the same time the most affected by its consequences.

We want to be ambitious when we talk about climate and environment. Pragmatically ambitious. Ready to do our part so that everyone is on board in the inevitable transition. And we want to be ambitious at 360 degrees, linking the fight against climate change to the preservation of biodiversity, to the fight against desertification, the relaunch of the circular economy, with the same holistic vision that underlies the United Nations 2030 Agenda.

The approach to COP 21, described earlier, is the proof of our commitment to renew the ten-year obligation towards responsible action for the protection and sustainable development of *Mare Nostrum*, a common heritage of which we must be wise and far-sighted administrators and therefore motivated to preserve, improve, clean and pass to the future generations of the Mediterranean.

It is a long journey, and the two-year path under the Italian Presidency, is full of opportunities and events on a global scale, which will also have consequences for the Barcelona Convention. I am referring, in particular, to the United Nations Ocean Conference in Lisbon, next spring, and to the crucial COP of the Convention on Biodiversity, in China in October 2020.

We will give proof of the seriousness of the proposal that we wanted to bring here in Naples, throughout our entire Presidency, where we all reaffirm our commitment to leave our children a clean and peaceful Mediterranean.

Because, as responsible of the environmental policies, we are aware that the protection of the environment within a sea basin is an area in which collaboration is crucial. Those phenomena, which are harmful to the environment and that we must combat, do not know borders, and the measures and solutions that we put in place to combat them must not know them either. Nor can we bask in the illusion that the important thing is to preserve our "sea at home", without being interested in what happens offshore, or elsewhere. The Mediterranean is our home, and as when flames rise in a room of our home and we say "my house is burning" instead of "my room is burning", equally we must look at the Mediterranean as a whole, to its threats as threats to all of us, to solutions as to remedies that we must all jointly activate.

Environmental protection naturally drives us to collaboration and dialogue. That dialogue, that perhaps on other levels is not always fluid between the countries bordering the basin, on the other hand, exists, is shared and has margins for further strengthening on the environmental level. If we talk to each other, if by collaborating we obtain concrete results - as the Barcelona Convention has shown it can do - then we will also have greater confidence in the dialogue on other and more bristly terrains.

This is why I believe that by working together for the environment in the Mediterranean, we work together for peace and stability in the Mediterranean.

21st Conference of Parties of the Barcelona Convention for the Protection of the Marine Environment and the Coastal Region of the Mediterranean

Speech by the Deputy Executive Director of UNEP, Ms. Joyce Msuya

H.E. Mr. Sergio Costa, Minister of Environment, Land and Sea of Italy
Excellencies, Ladies and Gentlemen.

It is a pleasure to speak to you all today, and to open this important meeting – here in this impressive setting, among so many respected colleagues, and in this historic city on the Mediterranean coast.

I'd like to begin by expressing my sincere gratitude to the Government of Italy for the leadership and support they have so consistently demonstrated, not only on marine and coastal issues – our focus here – but on the health of our planet as a whole. Indeed, this Conference of the Parties comes right on the heels of a very successful Meeting of the Parties of the Ozone Convention, which took place in Rome just last month. Italy's wholehearted commitment to our global environment is firm and unwavering, and should serve as an inspiration to us all.

As we gather here today, we are in the midst of an accelerating global climate emergency which is having profound impacts on our marine ecosystems.

Our scientists, issue regular warnings about these changes. We know from the IPCC's recent report on the world's oceans and cryosphere that sea levels are now rising at more than double the pace we saw in the 20th century, and that we could see a rise of more than a meter by 2100 if we don't take urgent action. We also know that, since the 1980s, the world's oceans have absorbed up to 30% of all of humanity's carbon dioxide emissions, and their acid levels have surged as a result, destroying delicate marine life.

And here in the Mediterranean – as in all of the world's regions – we see hard evidence of the unfolding crisis. Despite decades of efforts, the Mediterranean remains one of the world's most polluted ocean basins. One recent study concluded that about 62 million individual pieces of marine litter are probably floating around, right now, in the waters of the Mediterranean. All of that garbage is not just unsightly, of course – it also puts real and immediate pressures on the region's wildlife and plants, people and their livelihoods.

Ladies and gentlemen, the science is undisputed and every day, somewhere on this earth, we are feeling the impact of the extreme weather events that are a result of climate inertia. I have just arrived from East Africa which is reeling from unprecedented floods. And as world leaders kick-off the COP 25 Climate meeting in Madrid, the urgency of cooperation and action has never been more critical.

And it is this principle, ladies and gentlemen, that has guided UNEP's work here in the region since 1975, just three years after UNEP's founding. It was in 1975 that 16 countries and the European Community adopted the Mediterranean Action Plan, the first-ever Regional Seas Programme under UNEP's umbrella. Over the past four decades – here in the Mediterranean, and later in regional seas around the globe – we have taken on a huge array of pressing challenges: from marine litter and plastic pollution, to the preservation of natural and cultural heritage, to the safeguarding of the livelihoods of those who depend on the sea and its resources. These regional structures have achieved so much, and they are now proving critical to our efforts to achieve SDG 14, a better life under water, in the regions and around the globe.

For forceful evidence of the strength of this Convention, we have only to look at its remarkably solid funding situation: to date, nearly 93% of this year's assessed contributions of Contracting Parties to the Mediterranean Trust Fund have already been received. This financial commitment demonstrates that Contracting Parties believe in this instrument, what it has achieved, and what achievements are still to come.

And so here we are at COP 21. This meeting is about taking stock of where we are today with the Convention, assessing what we have achieved, what lessons we have learned, and then setting our course

for the future. And indeed, this work has already begun: MAP's proposed new Programme of Work and Budget and the forward-looking Naples Ministerial Declaration – will guide the work of the Mediterranean Action Plan and the Barcelona Convention over the next two years and beyond.

COP21 comes at the end of a biennium of amplified impact and recognition of the UNEP/MAP and Barcelona Convention system, as well as an increased interaction with other UN bodies and offices. We saw strong interaction with partners and funders, including GEF, the European Commission and the Government of Italy. Just one powerful example of the projects made possible by these collaborations is GEF Mediterranean Sea Programme, which is working to enhance environmental security in the region.

This COP also comes at the close of a landmark year for marine conservation. Already in 2019, we have seen the launch of the Special Report on the Ocean and the Cryosphere, the Secretary-General's historic Climate Action Summit, as well as the UNFCCC's first "Blue COP," which began just this week in Madrid.

It is your job here to carry forward this momentum, and then to spread the word **at the global level** – at other COPs, as well as at the UN Ocean Conference next year – about the immense importance and huge potential of working collaboratively in the regions. Because progress here in the regions can serve as a powerful driving force towards achieving the Sustainable Development Goals for the world as a whole.

At the same time, I call upon you – the parties that have believed in this initiative for nearly half a century – to scale up your support. You can do this by committing new resources, strengthening national plans, ensuring universal ratification of pending protocols, and delivering the commitments that you have made in the context of global and regional frameworks. And finally, our actions are only as good as the science, and now perhaps more than ever before in history, we need to invest in the science and data that will help us assess our progress and update the Barcelona Convention process.

The next biennium of the Medium-Term Strategy gives us a chance to raise our ambition, to set bold new goals, and to demonstrate our wholehearted support for the Mediterranean Action Plan and what it's able to achieve.

To demonstrate the importance of our seas as the lifelines of millions.

To demonstrate the importance of regional action for our planet's shared resources.

And to demonstrate that at this time of climate emergency, WE CAN together overcome our common challenges, protecting both people and planet, and ensuring the prosperity of future generations.

Thank you.

COP 21 – Ministerial Session

Statement of Mr. Gaetano Leone - UNEP/MAP Coordinator

President of the Bureau of the Contracting Parties,

Your Excellency Sergio Costa, Minister of Environment of Italy,

(...)

Excellencies,

Assistant Secretary-General Joyce Msuya, Deputy Executive Director Of UNEP,

Distinguished delegates,

Heads of MAP Components,

Representatives of media,

Colleagues,

Guests,

[Thanks to Italy, Host Country]

It is a privilege and an honor to welcome you to the High-Level segment of the 21st Ordinary Meeting of the Contracting Parties to the Barcelona Convention and its Protocols. It is a dream some true for me that this meeting happens in the city where I was born, a city that has welcomed this COP wholeheartedly. On behalf of the UNEP/MAP Secretariat, I express our heartfelt gratitude to Italy for hosting us in such a historic and meaningful venue.

[Pressures on Global Environment: Recent Reports]

A few days ago, Under-Secretary General and Executive Director of UNEP Inger Anderson, said that “We need to close the commitment gap between what we say we will do and what we need to do”. This was on the occasion of the launch of UNEP’s 2019 Emission Gap Report – and it applies also to our own action in the context of the Barcelona Convention. The Emission Gap Report shows that if we do nothing beyond our current, inadequate commitments to curb emissions and halt climate change, temperatures can be expected to rise 3.2°C above pre-industrial levels, with devastating effect.

More alarming news were delivered earlier this year by the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services (IPBES), which reported on research showing that nature is declining at unprecedented rates; and by the IPCC with its Special Report on the Ocean and Cryosphere in a Changing Climate (SROCC), describing how warming and changes in ocean chemistry are significantly impacting marine ecosystems and the people that depend on them.

The urgency of these issues is only increasing. At the same time, the 2019 SDG Report on the progress made in the implementation of the universally agreed 17 Goals, makes it abundantly clear that we still need

a deeper, faster and more ambitious response to bring about the necessary transformation, "leaving no one behind".

[Pressures on Mediterranean: SOED]

ASG Joyce Msuya just reminded us that we are in the middle of an unfolding global environmental crisis. The Mediterranean Sea and coastal area are not immune from escalating problems and multiple threats. The UNEP/MAP State of the Environment and Development Report presented yesterday to this COP, describes mounting pressures on our basin, deriving from population growth, climate change, agriculture and fisheries, other economic activities such as tourism, extractive industries, and transport, with significant noxious emissions that impact health and livelihoods of coastal populations. Sea-level rise, although estimated at lower levels so far, may exceed 1 meter by the end of next century; marine litter is found in the Mediterranean at levels of concentration that are among the highest in the world; the Mediterranean and Black Sea regions have the lowest percentage of sustainable fish stocks worldwide, with the majority of assessed stocks being fished at biologically unsustainable levels.

[Barcelona Convention 's Relevance to Responses]

All of these challenges are exacerbated by the unique conditions of the Mediterranean region. They need to be addressed using all the capacity that we have at local, national, and regional levels for the governance and protection of ecosystems. The MAP-Barcelona Convention system continues to have a key role in providing responses, through the implementation of our mandate, through increasing links and interactions with on-going global and regional processes, and through the enforcement of significant commitments taken in more than four decades of working together.

[The Past Two Years: Progress and Challenges]

The last two years of our work on the protection of the marine environment and coastal areas as a contribution to the sustainable development of the region, have been demanding, but fruitful. We have continued to offer a platform for dialogue and collaboration in a region that is complex and very diverse: we have progressed with the ratification and reporting levels of the Barcelona Convention instruments; increased efficiency and coordination in the delivery of our mandate; and enhanced integration of responses, which is a unique advantage of Regional Sea Conventions whose mandate encompasses all aspects of marine and coastal ecosystems, including socio-economic ones.

We also provided technical support to national and local actors; mobilized robust financial resources that provide us with the stability and the means to increase our ambitions; reached out to new and old stakeholders in delivering action; formalized cooperation with multilateral agreements and inter-governmental organizations; raised the visibility and recognition of our work at national, regional and global level; and established a sound basis for the next biennium, when we shall be called to develop together strategies and implementation options for the medium term. I will make a more detailed presentation on the progress of our work during the biennium in a short while.

Distinguished delegates,

We owe a lot of our success of the past biennium to the commitment and support of the Contracting Parties. Notwithstanding this success, conditions around the Mediterranean region and ecosystems continue to be degraded, and immediate and concerted action is required. The achievements of the MAP-Barcelona Convention system achievements depend on the engagement *in primis* of Contracting Parties, but also of stakeholders and partners – who are more and more numerous and committed to support our mandate through implementation of concrete actions.

I am grateful and excited for the increasing financial backing that we have received through voluntary bilateral contributions such as the one from the EU and Italy; major programmatic support from the GEF, which has been with us in the Mediterranean for more than 20 years, helping us on a trajectory that started with transboundary diagnosis, moved to regional strategies, national action plans and finally large-scale investments in the immediate future; the European Union through the Commission, which has been instrumental in supporting the fundamental process of mainstreaming the ecosystems approach in the work of the MAP-Barcelona Convention system, including the ecosystem-based monitoring and assessment of the marine environment, the implementation of the Regional Plan on Marine Litter Management in the Mediterranean, as well as in areas of biodiversity restoration and sustainable management of Marine Protected Areas, blue economy, sustainable tourism, and reporting of good quality data; foundations such as MAVA for Nature, putting at our disposal significant resources for marine biodiversity conservation work; IMO for its long-standing technical and financial support through the Integrated Technical Cooperation Programme; and the UfM and our partnership on a number of activities. All of us in this entire system owe these partners much gratitude.

[COP 21: Ambition and Expectations]

Excellencies,

We will be as successful as you want us to be. Our relevance, the impact of what the system does, our very future depends on your ambitions, your sense of urgency, your commitment, and your support.

This is possibly my last Barcelona Convention COP as Coordinator. I am grateful to you for the trust and for having guided and supported me in my efforts to stabilize and bring the MAP-Barcelona Convention system back to the place that it deserves on the international stage – I am proud of the progress made since 2014, and of the great work of my colleagues at the Secretariat and MAP Components. Together, we have delivered. The MAP-Barcelona Convention system is a unique, and fruitful undertaking at the global level.

As we have successfully turned the mid-point of the 6 years covered by the current Medium-Term Strategy, we now look towards the future. A future that is shaped by rapidly mounting and difficult-to-predict environmental, social, and inter-generational challenges that require open-minded, innovative and inclusive solutions. Powerful young voices clamor for us to do more, and better. The love and respect that we have for this incredible region, that is our home, press on us to leave our business-as-usual comfort zones.

Opportunities in the region are enormous: resources, education, creativity, leadership. The most advanced technologies, knowledge and wealth are accessible here, and we have the duty to engage them.

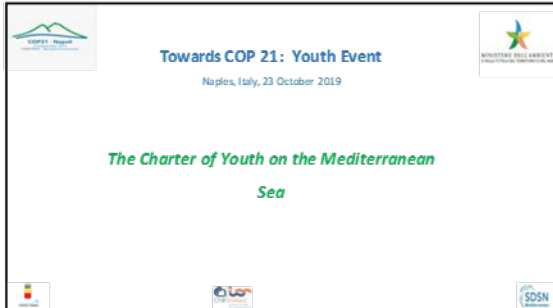
The key question is how MAP can harness the current heightened awareness of environmental issues and use it to engage the resources for significant shifts towards a more sustainable future. Engaged resources, deeper participation and guidance from Contracting Parties, linked with more robust scientific support, stronger enforcement and compliance, and your backing in global regional and national frameworks are paramount to deliver our mandate.

What is needed now is more decisive and incisive action. This is the one commitment we are after; action by the Secretariat and the Components, action by our partners; most importantly, action by the Parties.

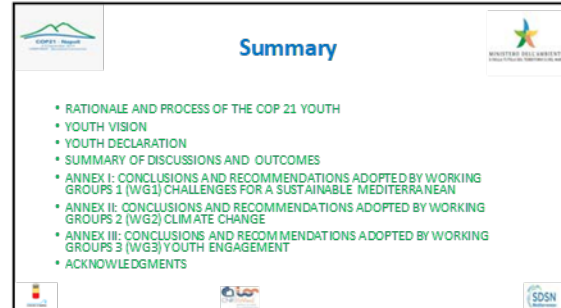
In closing, I emphasize that building on our momentum, we have a window of opportunity to bring real change to our region, not just to the organization. The timing is right, to bolster the convening role of UNEP/MAP and to demonstrate our collective commitment towards achieving healthy and resilient marine and coastal ecosystems in the Mediterranean. Next year is said to be a "super-year" for oceans. The MAP-Barcelona Convention system must be part of the global processes, which are backed by a historic groundswell of public support for action on environmental challenges. A strong and fit-for-purpose MAP system – both supporting and supported by Contracting Parties – will be essential in helping the world deliver on its commitments. Let me assure you that the MAP Secretariat and Components are fully engaged in making this vision a reality. We count on your engagement.

Thank you. Chokran. Merci. Gracias. Grazie.

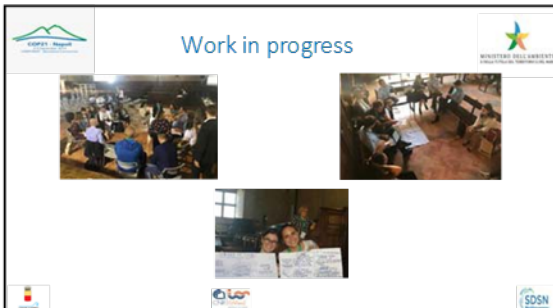
COP 21 – Ministerial Session Address by representatives of Youth



1



3



2



4

Youth Declaration

- Knowledge and awareness
- Climate change
- Sea pollution and marine litter
- Marine Protected Areas (MPAs)
- Blue Economy
- Role of youth in the protection of coastal and marine environment and its sustainable development

5

Climate Change

- Develop technical and operational measures to reduce greenhouse gas emissions and encourage low carbon transition shifting subsidies from fossil fuel towards renewable energy sources
- Enhance resilience and adaptation of marine and coastal zones, strengthening natural defenses and improving the adaptive capacity of countries, in particular the vulnerable ones

7

Knowledge and awareness

- Promote awareness activities addressed to the general public, such as the organization of beach clean-up days and the preparation and distribution of promotional materials in the coastal municipalities to raise education and public awareness on the importance of marine and coastal areas in terms of their role in biodiversity conservation and sustainable socio-economic development
- Develop zero-waste programs in schools and public institutions
- Encourage educational programs, such as marine litter lesson days/weeks for school children, training of teachers, administrators, etc.

6


Sea Pollution and Marine Litter

- Strengthen the ecosystem approach
- Promote both legislative and economic instruments to limit pollution, also through the engagement of a pool of stakeholders to reduce and remove marine litter
- Promote the transition towards a circular economy

8


Marine Protected Areas (MPAs)

- Strengthen the network, the effective management of MPAs, and the creation of new MPAs in the southern and eastern Mediterranean countries, above all ensuring the financial sustainability of protected areas




9

Blue Economy



- Create a representation of youth at the decision making level to foster dialogue and cooperation on the most urgent challenges affecting their communities
- Promote sustainable living exchange programmes between youth representatives of both Northern and Southern Mediterranean States with the scope to share experiences, best practices and initiatives aimed at supporting the sustainable socio-economic growth
- Introduce Education for Sustainable Development (ESS) in all universities and schools to provide competences and skills necessary to act with responsibility and train enthusiastic and qualified young people to become themselves professional educators



11

Blue Economy

Increase the linkages between tourism and environment :

- Encouraging effective multi-stakeholder participation in the design and management of tourism activities
- Introduce monitoring and evaluation systems of tourism flows to assess carrying capacities of tourist destinations
- Implement measures and economic tools to address the development of a greener and sustainable tourism model



10

Blue Economy



Young representatives of the Contracting Parties to the Barcelona Convention would like to express deep gratitude to the Italian Ministry of Environment, Land and Sea for hosting in the COP21 Youth Event in Naples on October 23th and its warm hospitality



12

**(C) Statements delivered by Ministers/Heads of Delegation of Contracting Parties during the Interactive Ministerial Policy Review Session (as received by the Secretariat by 13 February 2020)
4 December 2019**



BOSNIA AND HERZEGOVINA

Ministry of Foreign Trade and Economic Relations

Statement on behalf of Bosnia and Herzegovina at the

**21st Meeting of Contracting Parties to the Convention for the Protection of the
Marine Environment and the Coastal Region of the Mediterranean and its
protocols**

by

Mr. Senad Oprašić, PhD

Head of Environmental Protection Department

Castell dell'Ovo, Napoli, Republic of Italy, 4th December 2019

Excellencies
Ladies and Gentlemen,
Dear Participants
Dear Colleagues and Friends,

It is my great privilege and a honor to be here together with you in beautiful and very historical City Naples and have a possibility to address at the 21st COP of Barcelona Convention and its Protocols, on behalf of Bosnia and Herzegovina.

At the beginning I would like to express my gratitude to the People and Government of the Republic of Italia and Ministry of Environment, Land and Sea of Republic of Italia, for a very warm hospitality and excellent organization of this meeting.

I would like also to thank Secretariat of UNEP/MAP who provide all technical and other support for excellent organization of the 21st Meeting of Contracting Parties to the Convention for the Protection of the Marine Environment and the Coastal Region of the Mediterranean and its Protocols.

We all came to Naples with the same target, to exchange a view, share experience and try to find best solution for our countries, Protecting Mediterranean having in mind national priorities but in the regional context.

Mediterranean Region are sensitive and vulnerable and affected by many negative impacts from the climate changes, huge amount of marine litter, loss of biodiversity, migrant crisis and other global environmental and socio-economic challenges, so we need to act on the best way to prevent all of this issues.

Bosnia and Herzegovina with its capacity doing all to be active participant in processes of implementation of Barcelona Convention and its Protocols.

We are ready to start implementation of CAMP in Bosnia and Herzegovina in this biennium, as well as Contingency Plan, that was postponed due to our internal reasons.

In that regards we are very much appreciate to the Secretariat of UNEP/MAP for the patient and understanding the position of Bosnia and Herzegovina, and for the great support you providing to us regarding this issues.

We think that this activities will be a trigger for the further steps in the processes of implementation of Convention for the Protection of the Marine Environment and the Coastal Region of the Mediterranean and its Protocols in Bosnia and Herzegovina, and encourage us for the strong actions to fulfil provisions of the Barcelona Convention and its Protocols.

We organized several meetings, workshops, round tables and other meetings, gathering all stakeholders inside Bosnia and Herzegovina and informing them on the Barcelona Convention and its Protocols, and necessity and importance's of common and coordinating work to implement provisions. In this activities we are very appreciate colleagues from the Republic of Croatia that are always ready to support us on the various way.

Since the Region are very sensitive and vulnerable on climate changes my country faced several significant extreme climate and weather episodes that have caused considerable material and financial losses as well as losses of human lives. The two most significant events have been heavy drought (2012) and the flood (2014).

The drought was particularly severe, and it contributed to decrease in the yields of some crops by 50%. Estimation shows that more than 3 billion Euros in damage was caused by the droughts in 2000, 2003, 2007 and 2012, and over EUR 2 billion by the flood in 2014.

Climatic models and climatic scenarios predict a significant rise in temperature and reduction of precipitation by the end of the 21st Century. It is warning signal to the Mediterranean Region that we need to take these problems and challenges in priority consideration and find the best and feasible solutions.

In that sense Bosnia and Herzegovina adopted many strategic documents concerning climate changes, biodiversity, land degradation management, and other, with the recommendations for the further actions, that are in co-relations with the Barcelona Conventions and its Protocol.

As a potential candidate country for EU it is important to inform you that Council of Ministers of Bosnia and Herzegovina 2017 adopted Environmental Approximation Strategy that will help us in transposition of EU acquis in our legislation. It will be very demanding and expensive process, and need to be supported by EU countries.

In the EU accession process Bosnia and Herzegovina are very active in implementation of Macroregional EU Strategy for the Adriatic Ionian Region, co-chairing with Republic of Slovenia Third Pillar (Environmental Quality) of the EUSAIR.

Until today, together with other countries of Thematic Steering Group 3 organized 11 meetings, define our regional priorities, proposed several Pillar and inter-pillar projects and we are in process to consider proposals for Inter-macroregional projects.

Global issues, like climate changes and marine litter show that synergy between different EU macroregional strategies, push us to work more closely together and in synergy with all stakeholders, to be ready to adopt our citizens on climate changes and prevent marine litter. It has to be done in accordance with SDG's.

Bosnia and Herzegovina are currently in the process of drafting Strategy of Environmental Protection with Action Plan in which we will define our clear action according to our strategic ways on environmental protection. Barcelona Convention and its Protocols will be addressed in this document.

At the end, supporting all activities of EU at this COP, as well as Ministerial declaration I would like to thank ones more to the Secretariat of UNEP/MAP, and other countries for the support providing to the Bosnia and Herzegovina in our work regarding implementations of BC and its Protocols.

Thank you

**Republic of Croatia
Statement at COP 21**

Thank you Mr Chair,
Distinguished delegates,
Ladies and Gentlemen,

- Allow me to begin by expressing, on behalf of the Republic of Croatia, our sincere gratitude to the Italian Government for hosting this meeting, which is of great significance for all Mediterranean countries that strive to create and implement sound environmental and sustainable development policies, in order to achieve long lasting environmental protection for present and future generations.
- As you are all aware, the Mediterranean Sea, and its sensitive part such as the Adriatic Sea, being a small enclosed sea, is extremely vulnerable to pollution, especially marine litter. Its accumulation and particularly the generation of plastic micro-litter, is a growing cause for concern, potentially compromising the functionality of the ecosystems and reducing the quality of coastal waters and life in the coastal and marine areas itself.
- Furthermore, we are all familiar with the trans-boundary effects in this area, with floating marine litter travelling across borders. Without doubt, this common issue requires a common approach for an adequate solution to be found.
- Aware of the immense pressure of marine litter on the marine and coastal environment, Croatia incorporated this environmental challenge into national strategic documents dealing with waste management and marine and coastal protection.
- Bearing in mind the importance of this issue at the global and the EU level, Croatia will use the opportunity to highlight marine litter issues as one of its priorities during the Croatian Presidency of the Council of the European Union in the first half of 2020. In that respect and in line with the 14th Sustainable Development Goal (SDG 14), the Croatian Presidency will encourage further discussions on marine litter with the aim of strengthening implementation of the existing relevant EU legal framework on marine litter generation, monitoring and prevention.
- It is important to stress that we support an ambitious and knowledge-based post-2020 global biodiversity framework and that we believe that marine and coastal related issues will be considered an important element in its development.
- Croatia is of the opinion that mainstreaming biodiversity into all relevant EU policies is of high relevance, since sectoral policies' coherence and integration with biodiversity goals is a key driver of transformative change.
- For the seas and oceans, this particularly concerns the fisheries sector, in which we need to strengthen actions and enhance efficiency in the sustainable use of natural resources to the benefit of all. In this regard, we will continue our cooperation with the fisheries sector on the protection of depleted fish stocks in the Adriatic Sea, aimed at reducing the overall negative trend in the Mediterranean and the Black Sea, where 78% of fish stocks are fished at biologically unsustainable levels.
- The Republic of Croatia is committed to the protection of its unique biodiversity. With regard to marine environment, we have designated more than 16% of the territorial sea as Natura 2000 ecological network. However, the network is not yet completed. In this regard, additional efforts will be invested into the use of new data on species and habitats from ongoing EU funded projects for the purpose of expanding and finalizing the Natura 2000 network, including the area of the Adriatic Sea under national jurisdiction.

- Nowadays challenges, especially, biodiversity loss, ecosystem degradation and climate change should be addressed together. In this context, we encourage and promote coastal and marine nature-based solutions for climate change mitigation and adaptation.
- A sizeable population lives in Mediterranean region and the number of people staying in the area seasonally is multiplied by the developed tourism, culture and sport sector, on which this region depends economically. Therefore, joint action is necessary in order to avoid problems, negative consequences and effects on the environment, society and the economy.
- Ecological transition is a prerequisite for preserving our biodiversity and protecting our environment and ecosystem services in the Mediterranean region for the present and future generations. Many goals and actions are defined at the global and regional levels, but it is important to focus on initiatives promoting sustainable business models. We need to do more with regard to pressures and not only focus on the protection.
- It is of the utmost importance to enable macroeconomic and sectoral policies and to balance the policy mix that contributes and supports environmental and biodiversity policies, which should be more closely linked to climate policy.
- Support to the role of UNEP as a global agency for environment, should continue and there is still room within the United Nations system for better promotion and coherent implementation of the environmental dimension of sustainable development.

We firmly believe a lot has been achieved through the work of the Barcelona convention and the Mediterranean Action Plan within the past 40 years. Moreover, we are convinced that despite existing challenges, or just because of them, we can all work together towards sustainable future for all of us. Living by the sea and of the sea - by protecting and preserving it and thus ensuring its services for the generations to come.

Thank you

21st Meeting of the Contracting Parties to the Convention for the Protection of the Marine Environment and the Coastal Region of the Mediterranean and its Protocols Naples, Italy, 2-5 December 2019

Intervention by Mr. Andreas Louca, Permanent Secretary of the Ministry of Agriculture, Rural Development and Environment, CYPRUS at the Ministerial Declaration, 4 December 2019

Honorable Ministers,

UN Assistant Secretary-General and Deputy Executive Director UNEP

Coordinator of UNEP/MAP,

Distinguished representatives, Dear colleagues, Dear Friends

It is a great pleasure to be here today in the beautiful city of Naples and I would like first to express my sincere thanks to the Government of Italy and particularly H.E. Minister Mr. Sergio Costa for hosting the 21st COP meeting, as well as the Secretariat of UNEP/MAP for the whole organization.

The Republic of Cyprus, being aware of the significant importance of the Mediterranean Sea and its environmental and sustainable development challenges is strongly support the identified priorities in order to ensure the protection of its fragile environment, the well-being and prosperity of the Mediterranean citizens and is ready to implement the ongoing global and regional processes, goals and targets.

Ladies and Gentleman,

The problem of **marine litter** is of major concern for our country because of the significant environmental impacts of waste on the environment and the effects of marine litter on economic activities such as tourism, on which Cyprus is directly dependent. Several monitoring programs are implemented as part of the EU Marine Strategy Framework Directive and the Integrated Monitoring and Assessment Program of UNEP/MAP, including the assessment of marine litter items from beach and seafloor.

To address the problem of marine litter in Cyprus, waste management policies and regulations are set into force for the establishment of a nation-wide separate collection system for recyclables and organic waste. Furthermore, a number of measures including clean-up campaigns, raising environmental awareness, participation in the Mediterranean Coastal Clean-up Day, promotion of knowledge and cooperation between stakeholders and policy makers are implemented. The local communities in Cyprus have demonstrated a great interest in the UNEP-MAP initiative "*Adopt a beach*" and we are working closely with the local stakeholders in order to apply it. Finally,

measures such as the charges on plastic bags and the coming restrictions on single use plastic products, are expected to contribute significantly to the prevention of marine littering.

As an island country, a national challenge, is the marine litter items transferred by ocean currents to our seafloor and beach. Marine litter is a transboundary environmental problem and the implementation of regional plans and measures are necessary to address this issue.

Dear Friends,

Cyprus understands the importance of protecting and conserving its **marine biodiversity**. For that reason, we have been working towards achieving the Aichi Target 11, of declaring 10% of our waters as areas under protection. Currently, we have several designated marine areas under various protection regimes, including Natura 2000 areas, one (1) SPAMI, Marine Protected Areas with fisheries restrictions including no-take zones with Artificial Reefs, one (1) offshore Fisheries Restriction Area, and recently one (1) additional offshore area which has been proposed as a Natura 2000 area. As a result, the percentage of the marine protected areas in Cyprus rises to **19%** of its total marine area, a number almost double the Aichi Target. Without a doubt, Cyprus made a real progress and exceeded the target of 10%. But a crucial question should be addressed: Is it a percentage enough as adequate measure?

Our answer is no. We need to continue our effort aiming to stretch beyond the percentage goals. Our next tasks are to focus on taking appropriate actions and measures so that the MPAs are **effectively and equitably managed, well-connected, and integrated into the wider seascape**. To achieve this, an effective surveillance system is needed to be established so as to ensure that the management measures are implemented effectively and the MPAs are not only a percentage on a paper.

As regards to **climate change**, it is well known that the Eastern Mediterranean and Middle East region is classified as a climate change “hotspot”. All the countries that are located in these regions expressed their concern about the impact of climate change on the region and their willingness to comply with Paris Agreement.

Towards this end the President of the Republic of Cyprus expressed his vision for Cyprus to undertake an international initiative and assume a coordinating role in the efforts of Eastern Mediterranean and Middle East region to ameliorate climate change and its impacts.

This will include, among others, the coordination of countries to develop a Regional Action Plan for recording and mitigating climate change impacts, research surveys and identification and implementation of solutions and most important, it will act as a “dialogue forum”- a platform where national and regional stakeholders can discuss science-based practical solutions to challenges related to climate change.

We plan to present our initiative in a joint side-event with the Union for the Mediterranean during the COP 25.

With refer to the **Integrated Coastal Zone Management Protocol**, although Cyprus has not ratified it yet, we implement certain provisions of the Protocol. We have developed the National ICZM Strategy and Action Plan, that is envisaged to be implemented until 2030. while, in 2013 a Working Group on ICZM and Marine Spatial Planning (MSP) was established with a view to promote efficient governance for the purpose of integrated coastal zone management.

Dear Colleagues

Having said these, I believe that today's meeting is a proof of our commitment to collaborate and take actions to protect the Mediterranean Sea. Our vision is that our sea and our coastline are valuable resources. It is our duty to establish **a healthy Mediterranean for a sustainable future**, for a better quality of life and perspective for everyone, for our children's future and the next generations to come.

Thank you for your attention.

Egypt
Statement at COP 21

كلمة السيد الدكتور الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة خلال مؤتمر

الأطراف الحادي والعشرين لاتفاقية برشلونة

نابولي - 4 ديسمبر 2019

السادة الوزراء

رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة

الزملاء والزميلات

بداية أود أن أرحب بكم جميعاً في هذا المحفل الهام ونحن في إحدى المدن الجميلة المطلّة على ضفاف البحر المتوسط أود أن أشكر الحكومة الإيطالية على حسن التنظيم وكرم الضيافة والاستقبال مما لا شك فيه أن هناك جهداً كبيراً بذل في التنظيم المميز لمؤتمر الأطراف الحادي والعشرين لاتفاقية برشلونة

ونحن اليوم نجتمع هنا لإتخاذ عدد من القرارات المصرية الهامة التي من شأنها حماية بيئة البحر المتوسط من التلوث والحد من كافة مصادر تلوثه والعمل الدؤوب لتحقيق الاستدامة للنظام الأيكولوجي الفريد الذي يميزه والحفاظ عليه كشران للحياة لكافة الدول المطلّة عليه مما جعله قاسم مشترك لكافة الحضارات التي نشأت على ضفافه.

من هنا أؤكد لكم حرص الحكومة المصرية ممثلة في وزارة البيئة على المشاركة الفاعلة في كافة الأنشطة و البرامج التي تنفذ تحت مظلة خطة عمل البحر المتوسط والتي من شأنها حماية التنوع البيولوجي في المنطقة ولا شك أن إستضافة مصر للمؤتمر الرابع عشر للأطراف المتعاقدة لاتفاقية التنوع البيولوجي في شرم الشيخ مدينة السلام خلال العام الماضي وما أنبثق عنه من قرارات و مبادرات هامة خير دليل على سعينا الحثيث لتحقيق مبادئ و الأهداف الأمية للتنمية المستدامة التي نضعها نصب أعيننا وتم تضمينها ضمن الاستراتيجية المعنية بتطبيق رؤية مصر 2030 وتسخر الدولة المصرية كافة إمكانياتها لتحقيقها عن طريق التكامل بين مختلف الوزارات .

وإدراكاً منا لأهمية تطبيق مبادئ الإدارة الساحلية المتكاملة في البحر المتوسط قامت وزارة البيئة بإقرار الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتي تهدف إلى إحداث التوافق مع بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بما يكفل تحقيق الاستدامة في منطقة المتوسط.

ونحن على أعتاب المشاركة في مؤتمر الأطراف الخاص بإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية في مدريد خلال أيام قدمت مصر مبادراتها الخاصة بدمج اتفاقيات ريو الثلاثة وتسعي حثيثاً لخفض انبعاثاتها من كافة المصادر مع اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بتحقيق التكيف مع الآثار المترتبة على التغيرات المناخية.

وتولي وزارة البيئة إهتماماً كبيراً بالحد من تلوث الهواء و دراسة آثاره على الصحة و التدهور البيئي بالتعاون و الشراكة مع عدد من المنظمات الدولية و علي رأسها البنك الدولي وقد نجحت وزارة البيئة في القضاء علي ظاهرة نوبات تلوث الهواء الحاد الناجمة عن حرق المخلفات الزراعية و تحسن نوعية هواء القاهرة الكبرى بنسبة 20% خلال الثماني سنوات الأخيرة ...

كذلك تأتي قضية الإدارة السليمة للمخلفات علي رأس اهتمامات الحكومة المصرية بأنواعها المختلفة و تأتي علي رأسها المخلفات البلاستيكية و لذلك تم طرح عدد من المبادرات الحكومية و الأهلية للحد من إستخدام الأكياس البلاستيكية خاصة أحادية الإستخدام

..

كما تقود وزارة البيئة حملة ضخمة للحد من القمامة البحرية عن طريق خلق فريق عمل مدرب لوضع إستراتيجية متكاملة للتخلص من القمامة البحرية و المشاركة في عدد من برامج الرصد المعنية تقوم بها الجهات البحثية و العلمية في سواحل البحر المتوسط بتمويل من برنامج الرصد البيئي لمنطقة المتوسط (ميدبول)

و نولي اهتماماً كبيراً بتطبيق مبادئ برشلونة و خطة عمل البحر المتوسط التي تعد الإطار التشريعي و الذراع التنفيذية التي تكفل لدولنا التعاون الفعال لتحقيق التنمية المستدامة في منطقة المتوسط و لذلك حرصنا علي الاستفادة من الدعم المقدم من البرامج التابعة للمراكز الإقليمية ومنها الإتفاقيات المالية قصيرة الأجل و التي تم الاستفادة منها في تحديث التقارير الوطنية و إجراء دراسات نوعية في عدد من المجالات منها إدارة المخلفات الصلبة و الخطرة و تحسين نوعية المياه وإدارة القمامة البحرية بمشاركة عدد من الخبراء و الإستشاريين وفريق عمل من الفروع الإقليمية للوزارة بهدف رفع كفاءتهم في المجالات المذكورة تحت مظلة برنامج آفاق 2020 وبرنامج الرصد المتكامل للبحر المتوسط و قد أسفرت تلك الجهود عن تدريب ما يزيد عن 400 متدرب خلال المرحلتين الأولى و الثانية .

و نسعي دائماً لتعظيم الاستفادة من تعدد وتنوع البرامج التي تعمل تحت مظلة خطة عمل البحر المتوسط ومنها مبادرة الأقتصاد الدوار من خلال المشارك في أنشطة برنامج سويتش ميد التابع للمركز الإقليمي للإنتاج و الاستهلاك المستدام

وفي الختام لا يسعني إلا أنا أتقدم بالشكر والتقدير لفريق عمل وسكرتارية خطة البحر المتوسط لهذا الجهد الدؤوب المبذول لتطبيق مبادي برشلونة وإرساء قواعد العدالة والاستدامة من اجل الارتقاء بمنطقة المتوسط والتي تمثل الحياة لدولنا العريقة وفي نهاية كلمتي أتقدم لحضراتكم جميعاً بخالص الشكر والتقدير .

Statement by
Mr. Daniel Calleja Crespo, Director General,
DG Environment, European Union

Excellences, Ladies and Gentlemen,

It is my pleasure to address you on behalf of the European Union and its Member States at the 21st Conference of the Contracting Parties of the Barcelona Convention. Let me use this opportunity to congratulate our Italian colleague, Minister Costa, and the whole team of the Host Country for the warm welcome that we are having in Naples.

The Mediterranean Sea, with its rich and biodiverse ecosystems, wildlife and its coastal region has for centuries been, and still is, important for the people who live by the sea and off the sea. However, the Mediterranean Sea and its rich biodiversity is under pressure from human activities, that generate various forms of pollution, loss of marine life, as well as climate change impacts to name some. The fragile balance of marine ecosystems is threatened by its unsustainable and irresponsible use.

It's time to act. Climate change and biodiversity loss are already now affecting life systems on earth, and threatening the livelihoods of many. Business as usual would make us responsible for the sixth global mass extinction of species with devastating impacts. We need much, much stronger action, as science and our youth keep reminding us.

The Mediterranean, sadly, already experiences human tragedy on a large scale; we should not be compounding this with people fleeing from hardship due for environmental and climatic factors.

Protecting biodiversity is one of our important priorities. And for this, an inclusive, **ambitious post-2020 framework** at the UN Biodiversity Conference in Kunming in 2020 is essential.

The new President-elect of the European Commission, **Ursula von der Leyen, put biodiversity prominently in her political guidelines** and announced a 'European Green Deal'. In this context, and also in response to the call from CBD CoP14 in 2018, we are currently preparing EU and MS biodiversity commitments to be submitted before or at CBD CoP15.

And in order to have a healthy and biodiverse Mediterranean Sea, we need to address those human activities that exert pressure on it.

Addressing **marine pollution** of all kinds is one of our important objectives. **Marine Litter** is particularly prominent issue to address with urgency, but in order to address it in its entirety it is of utmost importance to address the plastics. And we need to do this at source, thereby preventing the that plastic pollution, including microplastics, make it to sea.

Changing the way plastics are designed, produced, used can greatly contribute to reducing plastic pollution and marine litter, by preventing waste or turning used plastics into secondary resources.

The EU champions the circular economy model and the EU's Plastic Strategy provides for a broad spectrum of measures to address the current shortcomings. We now have a specific directive, which covers the whole value chain of a range of plastic products from product design, extended producer responsibility, market restrictions, consumer information campaigns to waste management. Some categories of single use plastics found on the European beaches will be banned as from 2021. All the others – including fishing gears - will be covered by financial producer responsibilities.

Greening of maritime transport to achieve 'zero pollution' is a core element of the EU Green Deal, therefore, collective action is needed to ensure the health of the Mediterranean citizens and an air-pollution free future for the Mediterranean citizens. And we need to work towards shipping design and practices that do not harm marine life; that are mindful of other marine creatures with which we share the seas.

Contributing to the **Marine Protected Areas global targets** is very important in this context, in particular in the Mediterranean. Legally protecting our seas, coupled with real management measures, are a must if we wish to preserve the "jewels" of marine life they harbour in the EU.

We very much encourage all Parties to adopt **ambitious commitments towards CBD CoP15**: the challenges are immense, and we need to join our forces to tackle them collectively with the strong contribution of the Regional Seas Conventions and their experiences with work on the protection of the biodiversity.

The Mediterranean can be highly impacted by **climate change** through physical, chemical and associated biological and ecological changes, but it can also contribute to providing solutions, such as wave and offshore wind energy or green infrastructure. We however need to develop this mindful of their impacts on marine habitats, and therefore create a synergetic relationship between their development and life above and under the sea.

The vitality of the Sea and its continued role in maintaining the stability of the climate system and in providing a sink for carbon dioxide are under threat from climate change itself. Therefore, we have to reiterate the importance of implementing the **Paris Agreement** and insisting on implementing the relevant **adaptation measures** through Integrated Coastal Zone Management and **coastal restoration**.

Land degradation in the Mediterranean is exacerbated by the effects of climate change and the EU supports steps to achieve land degradation neutrality under SDG 15.3 both within the EU itself and as a part of support of sustainable land management actions across the Mediterranean region, as a whole.

Ladies and Gentlemen,

We are all aware that these are determining times for the future of our oceans and if we have to take decisive actions now to prevent the irreversible threats for the future of the Mediterranean Sea, the future of its people and the future of the Planet.

In that context, the European Union and its Member States would like to highlight the importance of joint efforts in international arena in reaching the agreement under **UNCLOS for the conservation and sustainable use of marine biodiversity of areas beyond national jurisdiction (BBNJ); the post-2020 biodiversity framework; the follow up to Paris Agreement; and the implementation of Agenda 2030**.

At the same time, we consider important joining efforts at the sea-basin level in the Mediterranean to address the challenges in a holistic way, based on the Ecosystem Approach implementation, in reaching **Good Environmental Status** in the Mediterranean. To achieve this goal, we need essential tools such as a databased Quality Status Report, that can help us understand better the measures that need to be taken in order to ensure clean, healthy and productive Mediterranean Sea for current and future generations.

In our European legislation – notably the **Marine Strategy Framework Directive** – puts to the fore that the regional approach is of crucial importance to achieve Good Environmental Status of the marine waters of any sea basin. That is why we look at the Barcelona Convention as our partner in achieving this environmental objective.

Strengthening of **International Ocean Governance** at all levels is particularly important in that context. The Mediterranean showcases that collaboration of Regional Seas Conventions, Regional Fisheries Management Organisations and other forms of regional cooperation can bring more coherent policy approaches. Integrated delivery of ocean-related targets of the **Agenda 2030 and the SDG 14** needs to be underpinned by a strong support from the regional organisations with complementary mandates.

Understanding the challenges in real time is vital in order to enable timely and effective responses. For millennia, the people have had to fight the nature and the sea to survive, but it is only now, that they realise, that in order to survive, they must protect the sea and the environment. Our collaboration within the Barcelona Convention creates enabling environment to reach our common objectives in the Mediterranean Sea region and the European Union and its Member States remain committed collaboration in this environment for the benefit of the Mediterranean Sea, its coastal region and its current and future generations!

Statement by the Finnish EU Council Presidency, Secretary General Hannele Pokka, on sharing the experiences of the Baltic Region

Ministerial session of COP 21 of the Barcelona Convention and its Protocols

4 December 2019

Ministers and colleagues - ladies and gentlemen,

- I would like to start by congratulating the host country Italy as well as the Secretariat of the Barcelona Convention for the excellent arrangements and this beautiful venue of the meeting.
- While the Mediterranean still looks inviting to a northern European, at this time of the year, my home sea, the Baltic, is already starting to freeze. Although these two regions are quite different, they share between them great challenges of our times, among them especially the climate change and biodiversity crisis.
- Climate change is a direct threat to life in oceans and seas. This was underlined by the recently published Special Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) on the Oceans and Cryosphere. In light of the findings of the report, the interlinkage between climate change and oceans is something we need to pay increasing attention to.
- Both the Mediterranean and the Baltic Sea are warming at higher rates than many other regions in the world. As you too well know, manifestations of climate change include rising sea levels, changes in precipitation and ocean acidification. This makes living difficult not only for the human population in the region but also for the marine life. We will need to identify ways of adapting to the effects of global ocean warming and reducing the vulnerability of natural and human systems to climate change.
- As we speak, representatives from all around the world have come together at the 25th Conference of the Parties of the UN Framework Convention on Climate Change in Madrid, Spain. It is extremely timely that the ocean and seas have been raised as one of the issues on the climate agenda. We must strive for closer cooperation between the marine and climate communities on all levels, also on a regional level.

Esteemed audience,

- Clean air is crucial for human health. For this reason, and for the protection of our marine environments, International Maritime Organisation IMO has designated the Baltic and North Seas as Sulphur and Nitrogen Emission Control Areas. The Sulphur Emission Control Area, SECA, took effect already in January 2015.
- In Finland, we are very dependent on maritime transport as 90% of our foreign trade relies on shipping. At the time, designating the Baltic as an emission control area was criticized by Finnish export industries. In their worstcase scenarios, they envisaged that a SECA designation would increase shipping costs so much that export industries would become non-profitable in Finland.
- Now that we look back, we can see that those scenarios did not happen. Instead, transition to the use of 0,1% sulphur content fuel oil or scrubbers happened smoothly. Most importantly, it resulted in a significant decrease in air emissions, and an improved air quality, as well as reduction in acidifying substances affecting the sea.
- I can assure you that such a transition to a cleaner air is valuable also for the Mediterranean region and I encourage you to move forward with the SECA designation for the Mediterranean as well as with a future NECA designation.

Ladies and gentlemen,

- In the Baltic Sea region, we have seen the encouraging results that good ocean governance at a regional level can yield. In the past, the Baltic Sea has been referred to as the most polluted sea

area in the world. Although we still have our challenges, a long-standing collaboration among the Baltic Sea states has resulted in a continuous decreasing trend of pollutants in the sea.

- I think that key to our progress has been a close and active international cooperation at the regional level and a good scientific knowledge basis. Since 1974, the Baltic States have cooperated under the auspices of the Helsinki Commission, HELCOM.
- Regional sea level cooperation has great potential to produce significant results. As EU Presidency, one of our priorities has been to facilitate and to contribute to regional sea level cooperation in such a way that it yields results and improves the state of the marine environment.
- The Mediterranean Sea is a unique regional sea. You have a beautiful and productive marine environment and great cultural diversity. Your well-established cooperation structures and willingness to work together will help to ensure a bright future for the Mediterranean Sea. I would like to express my sincere congratulations for a successful meeting.

France

Statement by the Head of Delegation, Mr. Yann Wehring.

Madame la Présidente,

Mesdames et Messieurs les Ministres, ambassadeurs et chefs de délégation,

Mesdames et Messieurs,

Je veux tout d'abord remercier l'Italie pour son chaleureux accueil ici à Naples.

Notre Convention, née en 1976, engage depuis plus de 40 ans 21 États riverains de la Méditerranée et l'UE, dans la protection de ce bien commun de l'Humanité, qu'est la Méditerranée. C'est objectivement un motif de satisfaction pour nous tous.

Mais nos activités dégradent notre environnement de manière globale, et une mer fermée comme la Méditerranée est d'autant plus impactée. L'Organisation Météorologique Mondiale a ainsi souligné que le taux de gaz à effet de serre dans l'atmosphère est dorénavant équivalent à ce qu'il fut sur Terre il y a 3 millions d'années, ère durant laquelle le niveau des océans était de 10 à 20 mètres plus élevé qu'aujourd'hui. Imaginez ce que cela pourrait signifier en Méditerranée pour le delta du Nil, la lagune de Venise et de tant et tant d'autres zones côtières très peuplées !

Il y a aujourd'hui un paradoxe : l'état de l'environnement continue de se dégrader et pourtant nous n'avons jamais été aussi mobilisés.

La France pense dès lors qu'il faut ajouter à nos paroles fortes, des actions tout aussi fortes.

Il nous faut impliquer les cercles de décision les plus décisifs. C'est la raison pour laquelle nous n'avons pas hésité, lors de la présidence française du G7, à engager le dernier G7 sur les enjeux de la Biodiversité avec la signature d'une Charte sur la biodiversité, de la Charte SAILS signées par plus d'une dizaine d'armateurs européens pour un transport maritime durable, et la Déclaration de Niulakita pour la réduction des émissions de CO2 par les navires.

En 2020, la conférence de Lisbonne sur l'ODD sur les océans, le congrès UICN de Marseille, la COP26 Climat à Glasgow – la pré-COP étant accueillie par l'Italie - et COP15 de la CDB nous inviteront tous à rehausser les engagements et les actions concrètes.

Ici à Naples, nous avons le devoir de montrer que nous sommes une région du monde ambitieuse pour la protection de la Biodiversité. Ainsi, avec le Rapport du Plan Bleu sur l'état de l'environnement et du développement en Méditerranée nous partageons des constats communs et avançons ensemble pour définir une Stratégie future pour protéger notre environnement marin, tout en assurant un développement durable pour tous. Ce rapport de qualité rappelle que la Méditerranée est un hot-spot de Biodiversité et aussi un hot-spot du changement climatique.

Nous voulons également nous féliciter de notre décision de nous engager vers une zone ECA sur toute la Méditerranée. Nos économies sont différentes mais l'air que nous respirons est le même, c'est pourquoi la France est convaincue que nous devons avancer rapidement sur la question des polluants que sont les oxydes de soufre et les oxydes d'azote au niveau Méditerranéen, tout en apportant un soutien technique et financier considérable à ceux qui en auront besoin. Nous savons que des pays du nord de l'Europe ainsi que la Commission européenne ont déjà commencé à se mettre en ordre de marche pour cela.

Notre ambition commune, nous devons aussi la diriger sur la question des déchets : 95 à 100 % des déchets en Méditerranée sont en plastique. Il faut interdire les plastiques à usage unique et mettre en place les incitations pour faire évoluer nos habitudes de consommation pour réduire considérablement les plastiques sans grande difficulté. Pour les déchets restants, faisons notre maximum pour les recycler à 100 % d'ici 2025. La Convention de Barcelone est l'enceinte idéale pour franchir ce cap de manière commune et coordonnée, en nous dirigeant ensemble vers une économie circulaire.

Quant aux aires marines protégées, poursuivons leur développement. L'Aire Marine Protégée de Cerbère-Banyuls est devenue cette semaine une AMP d'intérêt méditerranéen, et de nombreuses choses sont faites, ici grâce au Centre tunisien et aussi grâce au MedFund, initiative très concrète que je vous encourage à rejoindre, et grâce à MedPAN (réseau des gestionnaires d'aires marines protégées méditerranéennes). La France pense qu'il est désormais crucial de fixer notre objectif d'Aires protégées, marines comme terrestres, à 30 %, dont un tiers en protection forte.

La transition écologique de la Méditerranée passera aussi par une Stratégie méditerranéenne de tourisme durable. Le tourisme durable serait une force, une opportunité pour accélérer la transition écologique de la région.

Enfin, si nous voulons maximiser l'impact de nos engagements, donnons-nous les moyens d'évaluer l'application effective de la Convention de Barcelone. Nous avons des indicateurs scientifiques et économiques, mais il nous manque des indicateurs juridiques. Le Centre International du Droit Comparé de l'Environnement a fait un travail considérable et solide sur le sujet, il est ici présent, et se tient prêt à travailler avec nous, pour que nous élaborions ensemble ces indicateurs, afin de renforcer l'évaluation de la mise en œuvre de nos engagements au titre de la Convention

Je vous souhaite une excellente fin de COP.

Merci

Greece
Statement at COP 21

Your Excellency Minister Costa

Your Excellency Coordinator of the Mediterranean Action Plan,

Distinguished Delegates,

Ladies and Gentlemen,

First of all I would like to express on behalf of Greece, our deep appreciation to the Secretariat for organizing the 21st Ordinary Meeting of the Contracting Parties to the Convention for the Protection of the Marine Environment and the Coastal Region of the Mediterranean and its Protocols and the government of Italy for hosting it in this beautiful city .

I would also like to express our appreciation and congratulate the Secretariat for the important work done, for the implementation of the adopted work programme and the preparation of the reports and the draft decisions on various matters. Decisions are both of strategic and thematic nature. Either thematic or strategic, the decisions have the potential to coordinate our attempts in order to address effectively and efficiently our common challenges, to further enhance the status of the Mediterranean Action Plan and to achieve the goal of a clean, healthy, sustainable and productive Mediterranean.

Only two years have passed since the last COP and significant developments took place both at UNEP/MAP level and at international and regional level.

The discussions on climate neutrality, the preparation of the post 2020 biodiversity global framework, the new European green deal , the NY Climate summit, the continuous implementation of the Agenda 2030 and its Sustainable Development Goals and the ongoing negotiations for an international legally binding instrument under the United Nations Convention on the Law of the Sea on the conservation and sustainable use of marine biological diversity of areas beyond national jurisdiction, **are among the international developments of utmost importance for our sustainable future.**

Barcelona Convention and its Protocols have contributed significantly to the aforementioned international developments and simultaneously have played an important role for environmental protection at Mediterranean level, as well as for the promotion of sustainable development. We do believe that the Barcelona Convention and the Mediterranean Action Plan comprise a driving force towards the direction of applying our policies in international and regional level.

In line with the aforementioned developments and particularly the Agenda 2030, I would like to highlight the Mediterranean Sustainability Dashboard, which is a very important point for us, as Greece has been chairing the MCSD Steering Committee from mid 2017

to mid 2019. During this period, based on the mandate given to the MCSD Steering Committee at COP20, the MCSD Steering Committee and the Secretariat invested a lot of efforts and substantive technical work to arrive to the proposed, updated list, of a limited number of indicators (only 28) fully in line with the SDGs' ones, keeping in mind the Mediterranean specificities and taking into account all MSSD objectives in a balanced manner. The most important element that was also taken into account in defining the list of Indicators is the existence of credible and already available data from international sources to avoid reporting burden to countries. We need to maintain the Mediterranean being a front-runner globally on sustainable development issues by presenting innovative work like this one.

Taking this opportunity, I would like to inform you that the new Greek government gives very high priority to the environment and climate agenda. Among others, Greek Ministry of Environment and Energy promised to completely ban certain single use plastics by JUNE OF 2021, to shut down all lignite run electricity production units by 2028 and to increase the share of RES.

ADDITIONALLY as you have already know, the Greek prime minister announced during the NY Climate summit that Greece will host an international summit at the level of heads of state and governments to address the risks posed by climate change to the world's cultural heritage. As Mediterranean countries we should collectively take urgent action in order to protect our rich Mediterranean cultural heritage and indeed we count on your support in order to turn plans into actions,

Before closing my short intervention, I would like to thank all the delegates for their ongoing commitment in implementing our shared goals and wish Italy all the best for their new tenure as President of the Bureau. I personally, as well as the Greek government wish to reaffirm our country's determination to protect Mediterranean Sea by all means available and together with other Mediterranean countries and the international community to make sure that the future generation will be able to enjoy the results of our common efforts. Greece as host country of the Coordinating Unit of MAP, since 1985, has been providing its continuous support to the work of the MAP system.

In light of the above I would like to wish you fruitful deliberation and a smooth negotiations during this meeting towards the effective achievement of our collective goals.

Israel
Statement at COP 21

Madame President
Executive Director
Honourable Heads of Delegations and Colleagues

This year we have had the privilege to hold our meeting of the parties in this impressive location overlooking the Gulf of Naples and beyond it - the Mediterranean Sea. The Castel dell'Ovo may be Medieval in origin but our work has been anything but Medieval as a series of decisions has been taken which show that the UNEP MAP and the Barcelona Convention is poised for the future and looking ahead towards the many challenges to our region.

The Barcelona Convention has carried out its work relying on partnerships and here is the place to commend the Secretariat and the Components for managing to leverage support and cooperation and double the amount from party contributions, by securing external funding. That is impressive. But in the end, it is the collective actions of the Parties and our commitment to capacity building so that all Parties are in a position to fulfill their obligations, by which the success of this Convention will be judged.

I would like briefly to mention some of the activities that Israel has undertaken to further the aims of the Barcelona Convention – by way of sharing our best practices.

Until recently, land based sourced pollution was our main challenge and it is here that improvements have been tremendous. To date, seven land-based pollution "hotspots" have been reduced to two.

In the last 20 years the load of pollutants (heavy metals, organic material, oils, nutrients) discharged into the Mediterranean has been reduced by 95-99% due to strict application of the LBS law and permitting system, with its enhanced inspection and enforcement measures, on discharging entities and bringing the "biggest 30" polluters to this reduction. One of these important successes was the cessation of sewage sludge discharge to the sea from the Shafdan wastewater treatment plant. In addition, we should mention the use of economic tools of taxation of discharged loads, including the imposition of substantial sanctions on polluting facilities.

Concerning what was in the past the main LBS pollution source – municipal sewage - Israel treats over 90% of its wastewater and reclaims an unprecedented 87% which is reused mainly for agricultural purposes.

Marine Litter is proving to be, in Israel as in all other countries, a major challenge. Reduction at source through imposing a cost on plastic bags used in supermarkets has helped reduced this problem substantially, up to approximately 50% in the use of these plastic bags. Israel is currently the second biggest per-capita consumer of single-use plastic in the world. Therefore, definitely our aim is to reduce this excess usage, at source.

Israel has implemented a quite successful "clean coast" program which provides government funds to local authorities to keep the open coasts - 155 km of Israel's 190 km shoreline - free of litter. Over \$2 million has been allocated to local authorities this year, triple the previous budget. Israel has made a pledge to the UNEP CleanSeas campaign to have 70% of these beaches clean 70% of the time by 2023. Currently this stands as 66.7% clean 70% of the time. At the eve of this program in 2005, the index showed that just 20% were clean for 70% of the time. [The ultimate target of a 100% clean coast at all times seems unreachable currently, but we strive for it.]

Desalination in Israel now accounts for 60% of water for domestic usage. The positive impacts of desalination go beyond securing a water supply for a water resource challenged country. It also means that conflicts over water sources can be reduced by "increasing the pie".

Of course, any major engineering feat such as seawater desalination must be carefully supervised and monitored to restrict the possible adverse environmental effects from the discharge of desalination brine and prevent the discharge of additives originating in the desalination process. Israel does that, applying the precautionary principle and in addition, we impose multiple layers of sampling and monitoring programs both at discharge source and in the surrounding ambient marine environment.

Many important decisions have been taken at this COP and the secretariat is to be congratulated on its hard work and achievements. MAP is on the map. MAP consistently reinvents itself and admirably becomes an ever-increasingly relevant organization putting on the table new and developing risks and hazards as well as new methods and systems to combat them.

But let us continuously keep our focus on the core activities of our Convention and mission. There are many bodies which engage in the global threats and developments occurring in our region too. But there is one body that brings all the Mediterranean Sea countries together and which in the language of the Convention itself should direct the majority of its efforts, budget and human resources "...to prevent, abate and combat pollution of the Mediterranean Sea area and to protect and enhance the marine environment in that area".

As long as the discharge of raw or primary treated sewage or the flow to the Sea of plastic debris from illegal dumps is occurring in around one third of member countries, then we are failing in our commitment to our Convention.

Maximum resources, in terms of personnel, budget, and the focus of the compliance committee should be going towards assisting those parties experiencing implementation difficulties and they must be provided with expert advice and capacity building. This indeed must be the prime focus for our convention in the years to come - to direct funds and human resource to those who are in need the most. We cannot leave anyone behind. We are dealing with a common resource.

It has been a pleasure as always to work in cooperation with our fellow Parties and with the dedicated, expert and committed regional centers and Secretariat and thank you Italy and Naples for hosting us so beautifully

Malta**Statement at the High-level Segment of COP 21**

Honorable Ministers, Ambassador, Delegates,

I would like to thank the Government of Italy for hosting, and the UNEP/MAP Secretariat for the organisation of, this 21st Conference of the Parties at the Barcelona Convention and related Protocols in this wonderful setting.

Throughout the years, the Mediterranean Action Plan has been, and continues to be pivotal for promoting dialogue and cooperation among Mediterranean countries, with a view to enhancing environmental protection in the region.

In this vein, Malta remains committed to continue working with the Secretariat and the Contracting Parties along such a path; I am glad to announce that Malta has recently ratified the ICZM Protocol and wishes to express its interest in hosting the Coast Day in 2020 and enter into discussions with the Priority Actions Programme Activity Centre to have another Coastal Area Management Project.

As a small island nation, at the heart the Mediterranean, Malta fully recognizes the importance of enhancing various policy measures towards the protection of marine biodiversity, especially from the threat caused by marine litter. We have already designed over 35% of our waters as Marine Protected Areas, ensuring the protection and future conservation of our marine ecosystems. In addition, recognizing the transboundary nature of marine litter, we value the importance of dialogue and cooperation among Contracting Parties, whilst we remain committed to implement various policies, strategies and plans emanating from the Barcelona Convention as well as the Marine Strategy Framework Directive, the recently adopted Single Use Plastic Directive and the Waste Package Directive.

Therefore, we believe on the importance of policy measures which promotes the shift towards more sustainable consumption patterns. In this regard, the Maltese government launched an extensive awareness raising campaign on single use plastics and their negative impact on the marine environment called 'Saving our Blue'. The campaign was focused on citizen engagement. This is being complemented by the introduction of the Beverage Container Refund Scheme, which is aimed at improving the recyclability of such consumption use and further reduce litter. We also support voluntary organizations' work in relation to marine clean-ups.

As also announced by the Maltese Government in the Budget for 2020, Malta intends to effectively ban certain the importation of single use plastic products in 2021 as well as ban their sale and distribution in 2022. These are complemented by financial schemes to business operators to introduce green corners in their market place.

Therefore, Mr Chair, we believe that environmental policy measures are more effective when these result from a solid engagement process with various stakeholders, and the identification and assessment of alternatives in a way that safeguards our environment, but also ensures the socio-economic sustainability of the implemented measures.



*21^{ème} Conférence des Parties contractantes à la Convention sur la protection du milieu marin et du littoral de la Méditerranée et de ses Protocoles –
Segment de haut niveau - intervention de la Principauté de Monaco
(Naples, le 4 décembre 2019)*

Mme la Présidente,

M. le Ministre italien de l'Environnement, de la Protection du Territoire et de la Mer,
M. le Coordinateur du Secrétariat du Plan d'action pour la Méditerranée, cher Gaetano
Leone,

Excellences,
Mesdames et Messieurs,
Chers amis,

Au nom de la Principauté de Monaco, je suis honoré de m'adresser à vous dans le cadre du segment de haut niveau de la Conférence des Parties contractantes à la Convention sur la protection du milieu marin et du littoral de la Méditerranée et de ses Protocoles, dite Convention de Barcelone.

Je voudrais, M. Président, vous dire le plaisir pour la Principauté de Monaco de vous voir conduire les travaux de ce segment de haut niveau.

Monsieur le Président, je voudrais également exprimer nos remerciements sincères aux Autorités italiennes, à la Ville de Naples de l'accueil chaleureux dont nous avons fait l'objet.

Je voudrais enfin avoir une pensée pour le personnel du Secrétariat de la Convention de Barcelone, pour les interprètes ainsi que pour les équipes du Bulletin de la terre. Que toutes et tous soient grandement remerciés.

Mme la Présidente,

Ce segment ministériel de la 21^{ème} Conférence des Parties contractantes à la Convention de Barcelone intervient dans le sillage de la Première réunion mondiale de planification de la Décennie des Nations Unies pour les sciences océaniques au service du développement durable, tenue à Copenhague du 13 au 15 mai 2019.

Ce segment de haut niveau intervient également dans la perspective de la 4^{ème} réunion de la Conférence intergouvernementale sur l'élaboration d'un instrument international juridiquement contraignant dans le cadre de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer, relatif à la conservation et l'exploitation durable de la biodiversité marine des zones au-delà des limites de la juridiction nationale (BBNJ).

En nous retrouvant ici pour cette session, nous lançons aussi le compte à rebours qui nous amènera à la 2^{ème} Conférence de haut niveau des Nations Unies visant à soutenir la réalisation de l'odd14, prévue à Lisbonne, du 2 au 6 juin 2020. A raison, cette conférence aura pour thème général : « Océans: intensification de l'action fondée sur la science et l'innovation aux fins de la mise en œuvre de l'Objectif n°14 : bilan, partenariats et solutions ».

Ces trois importants évènements confirment le constat sur le chemin parcouru et celui qui reste à parcourir en matière de développement de la recherche scientifique au service de l'exploitation durable des mers et des océans.

C'est là une précieuse opportunité qu'il m'appartient de saisir pour évoquer certains aspects de la déclaration ministérielle que nous allons examiner aujourd'hui.

Sans entrer dans les détails de cette déclaration, je souhaiterais, M. le Président, formuler quelques observations.

La prise en compte de la lutte contre les pollutions, y compris par les déchets plastiques, des aires marines protégées, de la recherche scientifique marine, de la conservation de la biodiversité, de la valeur économique et sociale de la Méditerranée, de l'impact de l'activité humaine, des changements climatiques, du renforcement des capacités et du rôle de la société civile est indispensable.

Monaco se félicite que ces questions aient été retenues dans la Déclaration de Naples.

Mme la Présidente,

Ces questions sont cruciales parce que la mer Méditerranée est largement menacée. Le réchauffement climatique, causé en grande partie par les activités humaines, bouleverse ses écosystèmes. Les émissions de gaz à effet de serre accentuent son acidité et menacent des nombreuses espèces. Les pollutions, notamment plastiques, saccagent ses écosystèmes et contaminent l'ensemble de la chaîne alimentaire. L'expansion humaine défigure des régions entières. Les activités minières ou la surpêche ravagent ses fonds et détruisent la biodiversité.

Notre opinion est que face à cette situation catastrophique, annonciatrice d'un déclin programmé de notre mer Méditerranée, il est urgent d'agir.

Et, la bonne nouvelle est que la solution pourrait être entre nos mains, dans les sciences marines.

Nous devons donc intensifier des recherches scientifiques ciblées pour combler les lacunes dans les connaissances et soutenir l'application des mesures requises pour la survie de cet environnement marin fragile.

C'est ce que la Principauté de Monaco fait, sous l'impulsion de S.A.S. le Prince Albert II, en mobilisant la Communauté internationale autour de la question de l'acidification des océans.

C'est ce qu'elle a fait aussi en portant le projet de rapport spécial du Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat (GIEC) sur « les océans et la cryosphère », dont nous avons accueilli la restitution en septembre dernier.

C'est également le sens de son engagement de lors des réunions des Etats parties à la Convention-cadre des Nations unies sur les changements climatiques dont la célèbre « CoP 21 » ayant abouti à l'Accord de Paris et la prise en compte spécifique de cette question, à travers l'un des 17 objectifs de développement durable défini par les Nations Unies, l'objectif n°14.

C'est enfin ce qu'elle défend dans le cadre des négociations actuelles autour de la biodiversité marine dans les zones situées au-delà de la limite de la juridiction nationale ou encore dans la perspective du lancement par l'U.N.E.S.C.O. de la Décennie des Nations Unies pour les sciences océaniques au service du développement durable.

Soyez assuré, M. le Président, M. le Coordinateur, que vous pourrez compter sur la coopération de la Principauté de Monaco dans tous ces domaines.

Je vous remercie

STATEMENT

by **H. E. Mr. Milorad Scepanovic, Ambassador,**
Permanent Representative of Montenegro to UNEP

The Twenty-First Ordinary Meeting of the Contracting Parties

**to the Convention for the Protection of Marine Environment and the Coastal Region of the
Mediterranean and its Protocols**

Naples, Italy, 2–5 December 2019

Mr. Chairman, Your Excellency Minister Luigi Di Maio, Your Excellency Minister Costa, Mrs. Msuya, UNEP Deputy Executive Director, Mr. Leone, MAP Coordinator,

Please allow me to express the great privilege I feel at having the opportunity to represent Montenegro at the 21st Meeting of the Contracting Parties to the Barcelona Convention. It is an extraordinary honour and pleasure to greet you on this exceptional occasion and to thank the Government of Italy for hosting this important event in the beautiful city of Naples, one of UNESCO's gems in the Mediterranean that, in many ways, reflects the environmental, cultural and historical heritage of the Mediterranean.

Although the development models, as well as the policy measures aimed at protection of the marine and coastal environment, are defined by numerous regional and national strategies, only the Barcelona Convention and its Protocols provide – and have provided for more than four decades – a unique framework for environmental protection, the sustainable use of natural resources and protection of the productivity of coastal ecosystems, thus contributing to economic and social progress, regional stability and solidarity.

A clean, healthy and productive Mediterranean Sea is a prerequisite for sustainable development of the entire region. Today's ministerial session is a great opportunity to confirm our commitment to implementation of the Barcelona Convention, including the further strengthening of its comprehensive policy framework for the sustainable future of our region, the elimination of pollution and the achievement of a good environmental status of the marine environment. The holistic, integral and integrated approach of the Mediterranean Action Plan requires our decisive action. Its innovative solutions are instrumental in strengthening the voice of the environment and the environmental pillar of 2030 UN Agenda on Sustainable Development.

Montenegro, as a constitutionally declared ecological state, is making all possible efforts to contribute to the success of UNEA's mandate, and is thereby looking forward to the better positioned Regional Seas Programme to implement the Ocean Strategy and 2030 UN Agenda on Sustainable Development. In that context, on behalf of the Government of Montenegro, I would like to express our commitment to the Naples Ministerial Declaration and the associated successive processes that this document will imply towards the implementation of the Decisions of COP 21 and the UNEP/MAP Programme of Work for the biennium 2020–2021.

This is the time for a positive change to the existing practices at all levels. In order to take forward the vision of a clean and healthy Mediterranean, firmly touching upon the elevated visibility of the UNEP/MAP, from Montenegro's perspective the following priorities have to bring tangible improvements:

- ICZM and MSP to support sustainable development of the coastal and marine areas and achievement of a good environmental status of the marine environment;
- ICZM to contribute to building resilience of the coastal zone to development pressures that are caused particularly by the development of tourism and the accompanying urbanisation processes, as well to the growing and hard-to-control impacts of climate change, in particular rising sea levels, droughts and floods.
- the remediation of pollution- and chemical-related hotspots, especially those contaminated with persistent organic contaminants and mercury;
- the control and reduction of the worrying effects that marine plastic litter and the micro-plastics monster cause to the Adriatic Sea;
- the transfer of clean technology and accessible use of the best available techniques to prevent, monitor and mitigate pollution;
- reliable scientific data and evidence-based decision making, including improvement of national capacities to continuously monitor the state of the marine environment towards it achieving a good environmental status;
- the preservation, restoration and sustainable use of valuable ecosystems, so as to primarily achieve the MPA global targets in the Mediterranean;
- partnerships with industry and business communities, local authorities, scientific organisations, non-governmental organisations and other interested stakeholders.

In spite of the excellent results achieved in terms of building the legal, institutional and strategic framework, the legitimate question of whether we have completed the process that we had planned still remains. It is therefore still relevant, in the search for answers to the question of “what it will take?”, to find answers to the question of “how?” Recognising that the answers to these questions lie in the UNEP/MAP Programme of Work for the biennium 2020–2021 and the policy instruments developed under Barcelona Convention framework, Montenegro will remain committed to the following priorities, so as to contribute to the collective journey towards a sustainable Mediterranean future:

- Implementation of the priority actions of the National Strategy for Integrated Coastal Zone Management along with the 2030 National Strategy for Sustainable Development will continue to play a central place in shifting towards sustainable coastal and marine spatial planning, a green coastal economy and effective and efficient implementation of the ICZM's governing tools.
- Implementation of the National Action Plan to reduce pollution from land-based sources, national policy documents related to waste waters and waste management, as well as through implementation of the National Strategy on Climate Change.
- Support for future successful implementation of the GEF MED Programme towards pollution reduction, remediation of hotspots and introduction of prevention measures.
- Fostering of holistic, integrated monitoring and assessment of the marine environment by implementing the just-prepared, new, national, IMAP-based monitoring programme, hand-in-hand with the implementation of pollution-reduction measures;

- Searching for new opportunities to facilitate the interface between policy and science, along with continual efforts to improve knowledge and understanding of the marine and coastal ecosystems;
- Support for evidence-based development and application of innovative policies and solutions.

Further strengthening of the Mediterranean Commission for Sustainable Development and implementation of the Mediterranean Strategy for Sustainable Development are our most significant priorities, especially during Montenegro's presidency of the Mediterranean Commission for Sustainable Development in the period 2019–2020. We consider this period to be an exceptional opportunity for Montenegro to contribute to successful delivery in the environmental dimension of the 2030 Agenda in the Mediterranean region. The contribution of the Mediterranean Commission to building an institutional framework for sustainable development both in Montenegro and throughout the Mediterranean is irreplaceable. In addition, the specificity of this regional body provides a unique context for implementation of Sustainable Development Goal 14. This specificity generates new opportunities for Mediterranean countries to apply integrated coastal zone management instruments within their national sustainable development policies, so as to limit the growing pressures on the natural resources of the sea and coastal areas, while maintaining the trend of positive economic effects.

With the expectation that the UNEP/MAP will continue providing an ever-stronger, regional, multilateral framework for the protection and sustainable development of the Mediterranean marine and coastal environment, I cordially welcome you and wish all of us a successful COP.

Spain
Statement at COP 21



MINISTERIO
PARA LA TRANSICIÓN ECOLÓGICA

SECRETARÍA DE ESTADO
DE MEDIO AMBIENTE

**INTERVENCIÓN SEMA EN LA CONVENCION DE LAS PARTES DEL
CONVENIO DE BARCELONA COP21
NÁPOLES, 4 DE DICIEMBRE DE 2019**

Señor Presidente, señor Secretario Ejecutivo, señor Alcalde, señor Presidente de la Campania, señores Ministros, señores Jefes de Delegación, señoras y señores.

Es para mí un honor pronunciar estas palabras en esta sesión de alto nivel de la reunión de las Partes Contratantes y Ministerial del Convenio de Barcelona en esta ciudad de Nápoles tan cercana emocional e históricamente a España.

Querría comenzar subrayando la importancia para España de la aplicación de la Agenda 2030 de desarrollo sostenible en las políticas de Gobierno.

La **Agenda 2030 y los Objetivos de Desarrollo Sostenible** representan un avance sustancial para la sostenibilidad de los países, de las regiones y global.

La aplicación de la agenda en su dimensión marina, en particular el objetivo 14, para la conservación y uso sostenible de los océanos, los mares y los recursos marinos, y su relación con otros objetivos fundamentales como son el objetivo 12 sobre consumo y producción sostenibles, 13 para adoptar medidas urgentes para combatir el cambio climático y el objetivo 15 para detener la pérdida de biodiversidad, debería ser la **columna vertebral de la nueva Estrategia a Medio Plazo** que se desarrollará durante el próximo bienio.

Además de la Agenda 2030, se ha avanzado sustancialmente en materia de protección del medio marino y la Estrategia a Medio Plazo debería tomar cuenta de esos avances, entre ellos:

- El nuevo instrumento jurídico vinculante, en aplicación del Tratado de Derechos del Mar, sobre la **biodiversidad más allá de las jurisdicciones nacionales** que será, cuando se finalice, un logro de la comunidad internacional para la protección de esa zona tan desconocida de los océanos.
- **Y la agenda post 2020 del Convenio de Diversidad Biológica** que se constituirá en un punto de referencia de las políticas mundiales para la conservación de la biodiversidad. España apuesta por que incluya objetivos ambiciosos, como que para 2030 un 30% de los océanos esté sujeto a medidas de protección eficientes, tales como las áreas protegidas.

A continuación me centraré en dos materias relacionadas con el objetivo 14 de la Agenda 2030:

- a. La prioridad regional y española de **reducir sustancialmente la contaminación y las basuras marinas**.
- b. Y la necesidad regional de establecer una red completa y coherente de **Áreas Marinas Protegidas** e identificar y conservar **especies vulnerables**.

La toma de decisiones en sobre ambas prioridades deberá basarse en el **más avanzado conocimiento científico disponible** y, para ello, quisiera poner de relieve la importancia de llevar a cabo el **informe sobre el estado de la calidad del medio marino en 2023** en el ámbito del Proceso del Enfoque Ecosistémico. La cooperación regional y subregional en este campo obliga a planificar y financiar adecuadamente su realización.

a. La prioridad regional y española de reducir sustancialmente la contaminación y las basuras marinas.

En primer lugar, quiero hacer mención a la prevención y reducción de la contaminación como prioridad mundial.

i) En esta reunión estamos debatiendo la presentación en la Organización Marítima Internacional de un **Área de Control de Emisiones mediterránea**. Múltiples estudios concluyen que una ECA mediterránea podría mejorar la calidad del aire sustancialmente, lo cual se traduciría en beneficios para la salud de la población de las zonas costeras.

España apoya sin reservas que se trabaje intensamente en el Plan de Acción del Mediterráneo y poder **presentar una propuesta en la OMI con toda urgencia**, a más tardar para la próxima reunión de las Partes Contratantes del Convenio de Barcelona de 2021. La salud de los ciudadanos y el medio ambiente merecen el esfuerzo.

ii) En relación a las **basuras marinas**, España ve con gran preocupación la amenaza que suponen para la biodiversidad marina. El Mar Mediterráneo sufre especialmente sus efectos.

Las medidas sobre basuras marinas deberán integrar, entre otros aspectos, aquellos encaminados a lograr la circularidad de los plásticos, abordando las principales fuentes terrestres y marítimas, la retirada de basuras del mar en colaboración con el sector pesquero y la sociedad civil, y la sensibilización.

La experiencia de UNEP/MAP (*Programa de Naciones Unidas para el Medio Ambiente/Plan de Acción Mediterráneo*) es inspiradora para otras regiones y debe necesariamente conectarse con otros instrumentos internacionales tales como las iniciativas de la Asamblea de las Naciones Unidas para el Medio Ambiente.

b. La necesidad regional de establecer una red completa y coherente de Áreas protegidas e identificar y conservar especies vulnerables.

Ahora, me gustaría centrarme en la necesidad regional de establecer **áreas marinas protegidas** y de tomar medidas eficientes para conservar los hábitats y **especies vulnerables**. España comparte esta prioridad, para la que el Convenio de Barcelona constituye una plataforma mediterránea fundamental, que facilita la protección de la biodiversidad excepcional y sensible de esta región.

i) Las **Áreas Marinas Protegidas** han demostrado ser **herramientas muy útiles** para aumentar la resiliencia de los ecosistemas frente a las presiones antropogénicas y frente al cambio climático, así como para proteger sus recursos.

Por ello, resulta especialmente relevante para mí que esta reunión vaya a aprobar formalmente la **inclusión de una nueva área protegida en la Lista ZEPIM, que se denomina "Corredor de migración de cetáceos del Mediterráneo"**.

En esta zona, se estima la presencia de aproximadamente **3.500 rorcuales comunes**, así como un censo de más de **6.000 delfines**, entre las especies de delfín mular, delfín listado y delfín común y otras especies en menor densidad, como el calderón común, calderón gris, cachalote y zifio de Cuvier, y de tortugas marinas como la tortuga boba.

España ya ha declarado el "Corredor de migración de cetáceos del Mediterráneo" como un Área Marina Protegida nacional, con un régimen de protección transitorio. El Gobierno de España se compromete a presentar un detallado plan de gestión conforme a los plazos acordados.

Con la declaración del "Corredor de Migración de cetáceos del Mediterráneo", España tiene ya más del **12% de sus aguas marinas** cubierto por una figura legal de protección.

Pero esto no acaba aquí: **España se compromete a declarar 9 áreas protegidas más para 2024**, 7 de ellas en el Mediterráneo.

Estas 7 nuevas áreas protegidas, que ya están identificadas serán: los bancos y gargantas del Mar de Alborán; el oeste del Estrecho de Gibraltar; las Islas Chafarinas; el Estrecho de Gibraltar; la costa central catalana; los montes submarinos del sur del Canal de Mallorca y el sistema de cañones submarinos desde Cabo Tiñoso hasta Cabo de Palos.

Además, España se ha comprometido a realizar una **inversión de 25 millones de euros en los próximos 4 años** para el seguimiento del estado ambiental del medio marino y de las áreas marinas protegidas.

ii) Además está prevista la elaboración de **estrategias y planes de conservación de especies marinas** de interés comunitario: 4 estrategias y 7 planes de conservación para 34 especies.

Por otra parte, quiero destacar que España otorga la máxima prioridad a la lucha contra el cambio Climático y es consciente de que el Mediterráneo es una región especialmente vulnerable a sus efectos, en particular, el aumento del nivel del mar, los eventos más frecuentes y extremos de sequías y lluvias, y las distorsiones de los procesos ecológicos.

El cambio climático y la acidificación desencadenan riesgos importantes para nuestros ecosistemas costeros y marinos, y, como consecuencia, sobre el bienestar de los ciudadanos.

Somos conscientes de la necesidad de una estrategia efectiva de adaptación al cambio climático que incluya todos los sectores afectados, y de evaluar los impactos ambientales, económicos y sociales, con el fin de garantizar que la gestión de los usos de la costa y la infraestructura incluya la perspectiva climática y sus incertidumbres.

El contexto de cooperación y coordinación regional que proporciona el Convenio de Barcelona junto con otras instituciones mediterráneas, tales como la Unión por el Mediterráneo, es una fortaleza que tenemos que aprovechar a la hora de aunar nuestras fuerzas en la lucha contra el cambio climático.

Precisamente, con esta vocación de cooperación, nuestro país está siendo anfitrión, esta misma semana, de la 25 Conferencia de las Partes del Convenio de Cambio Climático. Esta Conferencia, conocida como la "COP Azul", supondrá un gran avance para dar visibilidad a los océanos en el contexto del cambio climático. Y dentro de los múltiples eventos que tendrán lugar, estamos organizando, directamente de la mano de nuestra Ministra para la Transición Ecológica, un evento sobre "el cambio climático en el Mediterráneo".

Tenemos el gran reto de integrar, de manera transversal, el cambio climático en todas las líneas de actuación ya en marcha en el Convenio de Barcelona y la redacción de la nueva estrategia a Medio Plazo es una oportunidad.

Con esta exposición general, he querido dar una muestra del compromiso de España con la protección de nuestro medio marino y poner en valor la importancia del Convenio de Barcelona.

Señor Presidente, para terminar, no quisiera dejar de expresar mi agradecimiento y reconocimiento a su especial capacidad dirigiendo esta reunión y asegurarle el apoyo del Gobierno español a la presidencia italiana en este próximo bienio, crucial para nuestra región.

Turkey

Statement at COP 21

Thank you,

Dear Minister Sergio Costa,

Dear Deputy Executive Director Madam Joyce Msuya,

Dear UNEP/MAP Coordinator Mr Gaetano Leone,

Dear ministers,

Distinguished delegates,

- After Tirana, once again we have come together to identify a common vision for the Mediterranean region.
- At the outset, I would like to express my gratitude to the Italian Government for hosting this timely event in this beautiful venue and to the Secretariat for their great efforts.
- I am very happy for being in this beautiful and historic city where is also hometown of my dearest friend Mr Gaetano Leone.

Dear Participants,

- Turkey is fully committed to the conservation and sustainable use of seas and marine resources,
- and gives great importance to regional and international cooperation.
- For reaching Good Environmental Status in the Mediterranean, Barcelona Convention and Mediterranean Action Plan set a sound base for its parties and a good example for other regions.
- I am very glad to see that UNEP/MAP system has become one of the leading regional seas programmes.

CLIMATE CHANGE AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

Dear Participants,

- We appreciate the hard work of the UNEP/MAP on the Regional Climate Change Adaptation Framework for the Mediterranean.
- Turkey is already facing severe effects of climate change.
- And we are doing our best.
- The best example of this is Climate Change Action Plans which are being prepared for seven regions of Turkey.

- After the recent flood in the black sea region, we had to conduct intense clean-up activities because of the marine litter washed ashore.
- This demonstrates that environmental problems are bound together.
- We need to adopt a holistic approach to handle them all together.
- And, in this sense, I believe the 2030 Sustainable Development Agenda and the Mediterranean Strategy for Sustainable Development are crucial to create a healthy environment and high quality of life for people.
- In this light, we started up studies to develop the National Marine Environment Strategy.

ZERO WASTE AND MARINE LITTER

Distinguished Delegates,

- Our seas are precious, and we are determined to protect all our seas against pollution.
- For this reason, we initiated the Zero Waste Project which also contributes to our marine protection efforts.
- This project is conducted under the auspices of the esteemed wife of our President, her excellency madam Emine Erdoğan.
- This project is to facilitate transition to a zero-waste management system in our country by 2023.
- With the Zero Waste Project, we aim to
 - increase waste segregation and therefore recycling,
 - reducing the pressure of the solid wastes on our seas.
- We have taken an important step towards the reduction of single-use plastics.
- We imposed fee for single-use plastic bags at sales points as of 2019.
- With this enforcement, the use of plastic bags decreased by around 78% by November 2019.
- On the other hand, the Zero Waste Project includes an awareness raising component regarding marine litter and microplastics namely Zero Waste Blue Movement.
- Another remarkable work on marine litter is the memorandum of understanding signed between the Barcelona and Bucharest Conventions during my capacity as the president of the bureau.
- Within this scope, “Black Sea Marine Litter Action Plan” was prepared with the great support of UNEP/MAP showing a good example of cooperation in the international platform.
- I am proud of our contributions on this great work.

INTEGRATED COASTAL ZONE MANAGEMENT

Dear Participants,

- Within the scope of Integrated Coastal Management Protocol, we closely follow current studies in marine and coastal areas.
- Our planning approach covers detailed research studies based on land-sea interaction approach, carried out
 - in the marine side,
 - coastal area
 - and its hinterland.
- In this context, we welcome the draft Napoli Declaration integrating planning and management approaches regarding marine and coastal areas.

BIODIVERSITY

- Biodiversity in marine and coastal areas is also in our focus.
- In 2022, Turkey will host the 16th Conference of the Parties to the Convention on Biological Diversity.
- I believe that we will demonstrate good collaboration with all parties for biodiversity conservation during our term presidency.

ISTANBUL ENVIRONMENT FRIENDLY CITY AWARD

- I would like to express that we are proud that 2nd edition of the **Istanbul Environment Friendly City Award** was granted, and we hope it will be sustained for long years.
- Let me congratulate the awarded city in your presence again.

CLOSING REMARKS

Dear Participants,

- Before finishing my words, I would like to express Turkey's will to host the next Conference of Parties in Antalya, the beautiful coastal city of the Mediterranean.
- I am quite certain that the results of this meeting will strengthen the past commitments.
- And Napoli Declaration will contribute more to the protection of the Mediterranean.
- Thank you.
- Sono molto contento di essere a Napoli per la COP venti uno, é una citta bellissima.
- Grazie mille a tutti...

المرفق الثاني
قائمة المشاركين

LIST OF PARTICIPANTS / LISTE DES PARTICIPANTS

| Country/Pays | Participant |
|---|---|
| ALBANIA / ALBANIE | <p>Ms. Klodiana Marika
 Director
 Biodiversity and Protected Areas
 Department of Environment
 Ministry of Environment</p> <p>Tel: +35 5 4226 7233
 +35 5 69209 2872
 Email: Klodiana.Marika@moe.gov.al
 Klodiana.marika@turizmi.gov.al</p> |
| ALGERIA / ALGÉRIE | <p>Mr. Kamel Eddine Belatreche
 Secrétaire Général
 Alger Centre
 Ministère de l'Environnement et des Energies
 Renouvelables</p> <p>Tel: +213 6 6195 0403
 Email: belatrechekamel@gmail.com</p> <p>Ms. Samira Hamidi
 Inspectrice Générale de l'Environnement
 Direction Générale de l'Environnement et du
 Développement Durable
 Ministère de l'Environnement et des Energies
 Renouvelables</p> <p>Tel: +213 2143 2862
 Email: natechesamira@yahoo.fr</p> <p>Mr. Raouf Hadj Aissa
 Sous-Directeur
 Chargé de la Préservation du Littoral, du Milieu Marin et
 des Zones Humides, Ministère de l'Environnement et des
 Énergies Renouvelables, Alger Centre
 Ministère de l'Environnement et des Energies
 Renouvelables</p> <p>Tel: +213 2143 1144
 Email: raouf_hadjaissa@yahoo.com</p> |
| BOSNIA AND HERZEGOVINA /
BOSNIE ET HERZÉGOVINE | <p>Mr. Senad Oprašić
 Head
 Environmental Protection Department
 Ministry of Foreign Trade and Economic Relations</p> <p>Tel: +387 3395 3536
 Email: Senad.Oprasic@mvteo.gov.ba</p> |

CROATIA / CROATIE

Mr. Mario Siljeg

State Secretary
Ministry of Environment and Energy

Tel: +385 98 410 043
Email: mario.siljeg@mzoe.hr

Ms. Barbara Škevin Ivošević

Head of Service
Department for Sea and Coastal Protection
Ministry of Environment and Energy

Tel: +38 5 5121 3499
Fax: +38 5 5121 4324
Email: barbara.skevin-ivosevic@mzoe.hr

Mr. Gordan Dosen

Senior Expert Adviser
Ministry of Environment and Energy

Tel: +38 5 1371 7173
Email: gordandosen2@gmail.com

Ms. Sremic Snjezana

Minister Plenipotentiary in the Sector for International Law
Ministry of Foreign Affairs

Tel: +385 0 1459 7756
Email: ssremic@mvep.hr

Ms. Biserka Vištica

Head
Environmental Protection Department
Ministry of the Sea, Transport and Infrastructure

Tel: +385 1616 9028
Fax: +385 1616 9029
Email: biserka.vistica@pomorstvo.hr

CYPRUS / CHYPRE

Mr. Andreas Louka

Permanent Secretary
Ministry of Agriculture, Rural Development and
Environment

Tel: +35 7 2240 8333
Email: antoniadesdina@gmail.com;
cantoniades@moa.gov.cy

Ms. Marina Argyrou

Director
Department of Fisheries and Marine Research
Ministry of Agriculture, Rural Development and
Environment

Tel: +35 7 2280 7867

Fax: +35 7 2278 1226
Email: margyrou@dfmr.moa.gov.cy
director@dfmr.moa.gov.cy

EGYPT / ÉGYPTE

Mr. Mohamed Salaheldin Elsaid
Chief Executive Officer
Egyptian Environmental Affairs Agency (EEAA)

Tel: +202 2525 6450; +202 2525 6445
Fax: +202 2525 6454
Email: ceo.eeaa@eeaa.cloud.gov.eg

Ms. Heba Salaheldin Mahmoud Sharawy
General Manager
Coordinator for the Mediterranean Action Plan
Egyptian Environmental Affairs Agency (EEAA)

Tel: +202 2525 6452
Email: heba_shrawy@yahoo.com

Mr. Mustafa Fouda
Minister Advisor on Biodiversity

Tel: +201 2 2228 3890
Email: drfoudamos@gmail.com

**EUROPEAN UNION / UNION
EUROPÉENNE**

Mr. Daniel Calleja-Crespo
Director-General
Directorate General for Environment
European Commission

Tel: +32 2296 1386
Email: daniel.calleja-crespo@ec.europa.eu

Ms. Veronica Manfredi
Director
Directorate General for Environment
European Commission

Tel: +32 295 3936
Email: veronica.manfredi@ec.europa.eu

Ms. Marijana Mance
Policy Officer, MAP Focal Point
Directorate General for Environment
European Commission

Tel: +32 2298 2011
Email: marijana.mance@ec.europa.eu

Ms. Rosa Antidormi
Senior Policy Officer
European Commission

Tel: +32 299 8899

Email: rosa.antidormi@ec.europa.eu

Ms. Hannele Pokka
Permanent Secretary
Ministry of the Environment
Finland

Tel: +35 84 0482 2772
Email: hannele.pokka@ym.fi

Ms. Maria Laamanen
Senior Ministerial Adviser
Ministry of the Environment, Helsinki
Finland

Tel: +35 85 0366 9849
Email: maria.laamanen@ym.fi

Ms. Sara Viljanen
Senior Ministerial Adviser Legislative Affairs
Ministry of the Environment
Finland

Tel: +35 84 0039 9089
Email: sara.viljanen@ym.fi

Ms. Cécile Roddier-Quefelec
Project Coordinator
ENI SEIS Support Mechanism South
European Neighbourhood Policy Activities
Mediterranean area cooperation
European Environment Agency

Tel: +45 3343 5940
Email: cecile.roddier-quefelec@eea.europa.eu

Ms. Claudette Spiteri
Senior Advisor - Deltares
European Environment Agency

Tel: +33 7 6420 3274
Email: claudette.spiteri@deltares.nl

Ms. Galina Hristova
Head of Group Networks and Partnerships, Coordination
and Strategy Programme
European Environment Agency

Tel: +45 3336 7278
Email: galina.georgieva@eea.europa.eu

Mr. François Galgani
Mission Board Member on Healthy Oceans

Tel: +33 6 3842 5290

Email: francois.galgani@ifremer.fr

FRANCE

Mr. Yann Wehring

French Ambassador for the Environment
Ministry for Foreign Affairs

Tel: +33 1 4317 8016

Email: yann.wehring@diplomatie.gouv.fr

Ms. Nadia Deckert

Protection internationale des océans
Sous-direction de l'environnement et du climat
Ministère des Affaires Etrangères et du Développement
International

Tel: +33 014317 8263

Email: nadia.deckert@diplomatie.gouv.fr

Mr. Benoît Rodrigues

Chargé de mission protection du milieu marin et
conventions de mers régionales (Méditerranée, Océan
indien, Pacifique, Caraïbes)

Bureau Biodiversité et Milieux

Direction des Affaires Européennes et Internationales
SG/DAEI/CCDD/CCDD2

Ministère de la transition écologique et solidaire

Tel: +33 14081 7677

Email: benoit.rodrigues@developpement-durable.gouv.fr

Mr. Rouchdy Kbaier

ECAMED

Ministère de la transition écologique et solidaire

Tel: +33 06 2453 0731

Email: rouchdy.kbaier@developpement-durable.gouv.fr

Ms. Anne-France Didier

Expert SDG 14 and French Representative to the MCSD

Ministère de la transition écologique et solidaire

Tel: +33 06 3052 3344

Email: anne-france.didier@developpement-durable.gouv.fr

Ms. Laurence Rouil

Institut national de l'environnement industriel et des risques
(Ineris)

Tel: +33 06 2639 5328

Email: laurence.rouil@ineris.fr

GREECE / GRÈCE

Mr. Konstantinos Aravosis

General Secretary for Natural Environment and Water
Hellenic Ministry of Environment and Energy

Tel: +30 21 3151 3849
Email: grggper@prv.ypeka.gr

Mr. Nikolaos Mavrakis

Head of the Department of European and International
Environmental Affairs
Directorate of International and European Affairs
Hellenic Ministry of Environment and Energy

Tel: +30 21 3151 3555
Email: n.mavrakis@prv.ypeka.gr

Ms. Evangelia Stamouli

National Expert-Environmental Attaché
Directorate of International and European Affairs
Department of European and International Environment
Affairs
Hellenic Ministry of Environment and Energy

Tel: +32 2551 5704
Email: e.stamouli@rp-grece.be

Ms. Aikaterini Stamou

Commander H.C.G.
Marine Environment Protection Directorate
International Relation Section
Hellenic Ministry of Maritime Affairs and Insular Policy

Tel: +30 21 3137 4119
Email: kstamou@hcg.gr

ISRAEL / ISRAËL

Ms. Ayelet Rosen

Director
Division of Multilateral Environmental Agreements
Marine Environment Protection
Ministry of Environmental Protection

Tel: +97 02 2655 3745
Fax: +97 02 2655 3752
Email: ayeletr@sviva.gov.il

Mr. Rani Amir

Director
Division of Marine Environment Protection
Ministry of Environmental Protection

Tel: +97 02 5062 3050
Email: rani@sviva.gov.il

ITALY / ITALIE

Mr. Sergio Costa

Minister of Environment Land and Sea
Ministry of Environment, Land and Sea

Tel: +39 06 5722 5576
Email: ucd@minambiente.it

Mr. Oliviero Montanaro

Director General
Directorate for Sustainable Development, Environmental
Damage European Union Affairs
Ministry of Environment, Land and Sea

Tel: +39 06 5722 5644/45/46
Fax: +39 32 9381 0308
Email: montanaro.oliviero@minambiente.it

Ms. Maria Carmela Giarratano

Director General - Chair of COP 21
Directorate General for Nature and Sea Protection
Ministry of Environment Land and Sea

Tel: +39 32 0427 7572
Email: giarratano.mariacarmela@gmail.com

Mr. Pier Luigi Petrillo

Chief of Cabinet
Ministry of Environment, Land and Sea

Tel: +39 06 5722 5526
Email: segreteria.capogab@minambiente

Mr. Fulvio Mamone Capria

Head of the Minister's Secretariat
Ministry of Environment Land and Sea Protection

Tel: +39 33 3162 4138
Email: mamonecapria.fulvio@minambiente.it

Mr. Tullio Berlenghi

Head of the Minister's Technical Secretariat
Ministry of Environment Land and Sea Protection

Tel: +39 06 5722 5579
Email: t.berlenghi@gmail.com

Mr. Giuseppe Italiano

Director of Division
Directorate General for Nature and Sea Protection
Ministry of Environment Land and Sea Protection

Tel: +39 06 5722 8303
Email: italiano.giuseppe@minambiente.it

Mr. Antonio Maturani

Director of Division
Directorate General for Nature and Sea Protection
Ministry of Environment Land and Sea Protection

Tel: +39 06 5722 8364
Email: maturani.antonio@minambiente.it

Mr. Ottavio Di Bella
Advisor to the Minister
Ministry for Environment Land and Sea Protection

Tel: +39 06 5722 5574
Email: dibella.ottavio@minambiente.it

Mr. Silvio Vetrano
Delegate
Directorate General for Nature and Sea Protection
Ministry of Environment Land and Sea Protection

Tel: +39 03 3522 8660
Email: silvio.vt@gmail.com

Mr. Roberto Giangreco
Delegate
Deputy Head of Delegation
Directorate General for Nature and Sea Protection
Ministry of Environment Land and Sea Protection

Tel: +39 06 5722 8406
Email: Giangreco.roberto@minambiente.it

Mrs. Federica Rolle
Officer
Directorate General for Nature and Sea Protection
Ministry of Environment Land and Sea Protection

Tel: +39 33 9897 9500
Email: Rolle.federica@minambiente.it

Ms. Stefania Divertito
Head of press office
Ministry of Environment Land and Sea Protection

Tel: +39 33 9114 6600
Email: divertito.stefania@minambiente.it

Mr. Luca Signorelli
Social Media Manager

Tel: +39 33 9102 0188
Email: luke.signorelli@gmail.com

Mr. Santo Altavilla
Head of Office - Marine Environmental Department ITCG
Ministry of Environment Land and Sea Protection

Tel: +39 34 6360 0301
Email: altavilla.santo@minambiente.it

Mr. Gabriele Peschiulli

Head of Office - Marine Environmental Department ITCG
Ministry of Environment Land and Sea Protection

Tel: +39 33 9399 1114

Email: peschiulli.gabriele@minambiente.it

Mr. Emiliano Santocchini

Environmental Department ITCG
Ministry of Environment Land and Sea Protection

Tel: +39 34 7991 4646

Email: santocchini.emiliano@minambiente.it

Mr. Mario Valente

Head of Office
Ministry of Environment Land and Sea Protection/ram

Tel: +39 06 5722 3409

Email: valente.mario@minambiente.it

Ms. Silvia Sartori

Expert
Technical Assistance Unit, Sogesid SpA
Land and Sea Protection
Ministry of Environment Land and Sea Protection

Tel: +39 06 5722 8285

Email: sartori.silvia@minambiente.it

Ms. Patrizia Esposito

Technical Assistance, Sogesid SpA
Ministry of Environment, Land and Sea

Tel: +39 06 5722 3424

Email: p.esposito@sogesid.it

Mr. Fabrizio Penna

ATS, Sogesid SpA
Ministry of Environment, Land and Sea

Tel: +39 33 1668 2243

Email: penna.fabrizio@minambiente.it

Mr. Carlo Percopo

Expert

Tel: +39 05 5722 3512

Email: percopo.carlo@minambiente.it

Ms. Milena Citarella

Expert

Tel: +39 33 8281 5485

Email: milena.citarella@gmail.com

Ms. Raffaella Cherubini

Expert

Tel: +39 33 3392 1036

Email: r.cherubini@libero.it

Mr. Filippo Scammacca

Ministry of Foreign Affairs

Email: filippo.scammacca@esteri.it

Mr. Luca Demicheli

Head

International Affairs and Institutional Relations

Italian National Institute for Environmental and Research –
ISPRA

Tel: +39 32 0768 2895

Email: luca.demicheli@isprambiente.it

Mr. Leonardo Tunesi

Research Director

Italian National Institute for Environmental and Research –
ISPRA

Tel: +39 06 5007 4776

Email: leonardo.tunesi@isprambiente.it

Ms. Erika Magaletti

MED POL Focal Point

Italian National Institute for Environmental and Research –
ISPRA

Tel: +39 06 5007 4788

Email: erika.magaletti@isprambiente.it

Ms. Francesca Catini

Technologist

Italian National Institute for Environmental and Research –
ISPRA

Tel: +39 32 0573 4120

Email: francesca.catini@isprambiente

Ms. Stefania Fusani

Environmental Certification Service

Officer

Italian National Institute for Environmental and Research –
ISPRA

Tel: +39 0 6507 4838

Email: stefania.fusani@isprambiente.it

Ms. Paola Giambanco

Employee

Italian National Institute for Environmental and Research –
ISPRA

Tel: +39 3 49291 4082
Email: paola.giambanco@isprambiente.it

LEBANON / LIBAN

Mr. Richard Hanna
First Advisor to H.E. the Minister of Environment
Ministry of Environment

Tel: +96 1368 8837
Email: richardhanna@gmail.com

LIBYA / LIBYE

Mr. Ali El Kekli
Director
Technical Cooperation and consultancy Department
Environment General Authority

Tel: +218 9 1377 7246
Fax: +218 9 1377 7246
Email: relkekli@gmail.com

MALTA / MALTE

Ms. Margeret Cassar Severino Concalves
Director General
Ministry for the Environment, Sustainable Development
and Climate Change

Tel: +35 6 2292 6227
Email: Margaret.a.cassar@gov.mt

Ms. Marguerite Camilleri
Head of Unit
International Affairs Unit
Ministry for the Environment, Sustainable Development
and Climate Change

Tel: +35 6 2292 3514
Email: marguerite.b.camilleri@era.org.mt

Ms. Roberta Debono
Environment Protection Officer
Ministry for the Environment, Sustainable Development
and Climate Change

Tel: +35 6 2292 3623
Email: roberta.a.debono@era.org.mt

Mr. Luca Lacitignola
Manager
Ministry for the Environment, Sustainable Development
and Climate Change

Tel: +35 6 2292 6226
Email: luca.lacitignola@gov.mt

MONACO

Mr. Tidiani Couma

Secrétaire des Relations Extérieures
Département des Relations Extérieures et de la
Coopération
Ministère d'Etat

Tel: +37 7 9898 8677

Email: tcouma@gouv.mc

MONTENEGRO / MONTÉNÉGRO

Mr. Milorad Scepanovic

Ambassador, Permanent Representative of Montenegro to
the UN in Geneva

Tel: +41 2 2732 6680

Email: missionofmontenegro@bluewin.ch

Ms. Ivana Stojanovic

President of the MCS
Directorate for Climate Change and Mediterranean Affairs
Ministry of Sustainable Development and Tourism

Tel: +382 2044 6388

Email: ivana.stojanovic@mrt.gov.me;
stojanovic_ivana@hotmail.com

MOROCCO / MAROC

Mr. Mohamed Benyahia

Secretary General of the Ministry of Environment
Secrétariat d'Etat charge du Développement Durable
Ministère de l'Energie, des Mines et de l'Environnement

Tel: +212 3757 6647

Fax: +212 3757 0447

Email: benyahia@environnement.gov.ma;
sg@environnement.gov.ma

Mr. Doumi El Hassane

Chef de Service de la Coopération Bilatérale
Direction du Partenariat, de la Communication et de la
Coopération
Département de l'Environnement
Ministère de l'Energie, des Mines et de l'Environnement

Tel: +21 26 7226 7370

Fax: +21 25 3757 6638

Email: elh.doumi@gmail.com

Mr. Mohammed El Bouch

Directeur du Laboratoire National des Etudes et de
Surveillance de la Pollution, Département de
l'Environnement
Ministère de l'Energie, des Mines et de l'Environnement

Tel: +21 26 7308 2936

Email: elbouch21@yahoo.fr

SLOVENIA / SLOVÉNIE**H.E. Simon Zajc**

Minister

Ministry of Environment and Spatial Planning

Tel: +38 6 1478 7325

Email: albina.koprivec@gov.si

Ms. Andreja Potocnik

Head of Minister's Office

Ministry of Environment and Spatial Planning

Tel: +38 6 1478 7325

Email: luka.vombek@gov.si

Ms. Katja PiskurSecretary, Head of Department for EU Coordination and
International Relations

Ministry of the Environment and Spatial Planning

Tel: +38 6 1478 7325

Email: katja.piskut@gov.si

Ms. Vesna Ugrinovski

Acting Director General

Water and Investments Directorate

Ministry of the Environment and Spatial Planning

Tel: +38 6 1478 7340

Email: vesna.ugrinovski@gov.si

Mr. Mitja Bricelj

Secretary

Environment Directorate Water Department

Ministry for Environment and Spatial Planning

Tel: +38 61478 7477

Email: mitja.bricelj@gov.si

Ms. Barbara BreznikSecretary, Water and Investments Directorate, Ministry
of the Environment and Spatial Planning

Tel: +386 1478 7080

Email: barbara.breznik@gov.si

Ms. Klara Jarni

Senior Adviser

Institute for Water

Tel: +38 6 1477 5350

Email: klara.jarni@izvrs.si

Mr. Slobodan Sesum

Embassy of Slovenia in Italy

Tel: +39 33 5630 8851
Email: slobodn.sesum@gov.si

SPAIN / ESPAGNE

Sr. D. Hugo Alfonso Moran Fernandez
Secretary of State of Environment
Ministry for the Ecological transition

Email: sema@mapama.es

Sr. D. Carlos Maldonado Valcarcel
Consul General de Espana en Napoles

Tel: +39 0 8141 4115
Email: hector.lujan@maec.es

Sra. Da. Itziar Martin Partida
Deputy Director General
Directorate General for the Sustainability of the Coast
and the Sea
Ministry of the Environment and Rural and Marine Affairs

Tel: +34 9 1597 6463
Email: itmarpar@miteco.es

Mr. Victor Escobar
Head of Unit
Directorate General for the Sustainability of the Coast
and the Sea
Ministry of the Environment and Rural and Marine Affairs

Tel: +349 1597 6038
Email: vaescobar@miteco.es

SYRIA / SYRIE

Mr. Muhammad Daher
Focal Point
Ministry of Local Administration and Environment

Tel: +9631 1231 8682; +9631 1211 0013
Email: m.dahr333@gmail.com

TUNISIA / TUNISIE

Mr. Mohamed Sghaier Ben Jeddou
Directeur Général de l'Environnement et de la Qualité de
Vie
Ministère des Affaires Locales et de l'Environnement de la
République Tunisienne (cabinet)

Tel: +21 6 7024 3928
Email: mohamed.benjeddou@mineat.gov.tn

Mr. Mohamed Ali Ben Temessek
Deputy director of natural ecosystems,
Ministère des Affaires Locales et de l'Environnement

Tel: +216 2034 3555

Email: mtemessek@gmail.com;
mohamed.temessek@mineat.gov.tn

TURKEY / TURQUIE

Prof. Mehmet Emin Birpınar
Deputy Minister
Ministry of Environment and Urbanization

Tel: +90 31 2410 1000
Email: mehmet.birpinar@csb.gov.tr

Mr. Kerem Noyan
Head of Section
Ministry of Environment and Urbanization

Tel: +90 54 2217 7737
Fax: +90 54 2217 7737
Email: keremnoyan@gmail.com

Ms. Asli Topalak
Expert
Ministry of Environment and Urbanization

Tel: +90 53 3253 2792
Email: asli.topalak@csb.gov.tr

Ms. Seda Nal
City Planner
Ministry of Environment and Urbanization

Tel: +90 53 0491 2483
Email: sedanal@yahoo.com

Ms. Nuri Kunt
Head of Department
Ministry of Environment and Urbanization

Tel: +90 50 5546 5660
Email: nrkunt@gmail.com

Mr. Emrah Manap
Biologist
Ministry of Environment and Urbanization

Tel: +90 53 2371 7331
Email: emrah.manap@gmail.com

Ms. Pinar Saral Baskurt
Environment and Urbanization Expert
Ministry of Environment and Urbanization

Tel: +90 50 5662 9536
Email: pinar.saral@csb.gov.tr

Mr. Yunis Emre Ozigci
Head of Department

Ministry of Foreign Affairs

Tel: +90 53 0509 0782

Email: eozigci@mfa.gov.tr

**COMPLIANCE COMMITTEE /
COMITE DE RESPECT DES
OBLIGATIONS**

Ms. Odeta Cato
Chair of the Compliance Committee

Tel: +3556 9808 1001
Email: odeta.cato@undp.org

**UNITED NATIONS PROGRAMMES, FUNDS, AGENCIES AND RELATED
ORGANIZATIONS / REPRESENTANTS DES INSTITUTIONS SPECIALISEES
DES NATIONS UNIES**

**GLOBAL ENVIRONMENT
FACILITY (GEF)**

Mr. Christian Severin
Coordinator GEF International Waters

Tel: +120 2621 4829
Email: cseverin@thegef.org

**GENERAL FISHERIES
COMMISSION FOR THE
MEDITERRANEAN (GFCM)**

Mr. Abdellah Srour
Executive Secretary

Tel: +39 06 5705 5730
Email: Abdellah.Srour@fao.org

**INTERNATIONAL MARITIME
ORGANIZATION (IMO) /
ORGANISATION MARITIME
INTERNATIONALE (OMI)**

Patricia Charlebois
Deputy Director
Subdivision for Implementation
Marine Environment Division

Tel: +44 20 7587 3163
Email: PCharlebois@imo.org

**SECRETARIAT OF THE BASEL,
ROTTERDAM AND STOCKHOLM
CONVENTIONS**

Ms. Marylene Beau
Programme Officer, Geneva

Tel: +41 2 2917 8387
Email: marylene.beau@brsmeas.org

**REPRESENTATIVES OF OTHER INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS
/ REPRESENTANTS DES INSTITUTIONS SPECIALISEES DES NATIONS UNIES
ET AUTRES ORGANISATIONS INTERGOUVERNEMENTALES**

**AGREEMENT ON THE
CONSERVATION OF CETACEANS IN
THE BLACK SEA, MEDITERRANEAN
SEA AND CONTIGUOUS ATLANTIC
AREA (ACCOBAMS) / ACCORD SUR
LA CONSERVATION DES CÉTACÉS
DE LA MER NOIRE, DE LA
MÉDITERRANÉE ET DE LA ZONE
ATLANTIQUE ADJACENTE
(ACCOBAMS)**

Ms. Florence Descroix-Commanducci

Executive Secretary

Tel: +37 7 9898 8010

Email: fcdescroix@accobams.net

**BLACK SEA COMMISSION /
COMMISSION DE LA MER NOIRE**

Ms. Iryna Makarenko

PMA Officer

Tel: +90 53 3393 6225

Fax: +90 21 2299 2944

Email: iryna.makarenko79@gmail.com

**CIRCLE OF MEDITERRANEAN
PARLIAMENTARIANS ON
SUSTAINABLE DEVELOPMENT
(COMPSUD) / CERCLE DES
PARLEMENTAIRES
MÉDITERRANÉENS SUR LE
DÉVELOPPEMENT DURABLE
(COMPSUD)**

Mr. Mohamad Rejdali

Président de la Commune de Témara
COMPSUD

Tel: +212 6 6139 5884

Fax: +212 5 3774 7503

Email: m_rejdali@hotmail.com

**INTERNATIONAL UNION FOR
CONSERVATION OF NATURE (IUCN)
/ UNION INTERNATIONALE POUR
LA CONSERVATION DE LA NATURE
(IUCN)**

Ms. Marie Aude Sévin-Allouet

Marine Conservation Programme Manager

Tel: +34 9 5202 8430

Email: marieaude.sevin@iucn.org

Ms. María Del Mar Otero

Marine Programme Officer

Tel: +34 9 5202 8430

Email: mariadelmar.otero@iucn.org

**PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF
THE MEDITERRANEAN (PAM) /
ASSEMBLÉE PARLEMENTAIRE DE
LA MÉDITERRANÉE (APM)**

Mr. Gennaro Migliore

Head of Delegation, Naples

Tel: +39 34 0293 2919

Email: carafa@pam.int

Ms. Fatima Khachi

Deputy to the Secretary General

Tel: +39 34 2187 6472

Email: progofficer1@pam.int

Mr. Francesco Senese
Legal Advisor

Tel: +39 34 2870 4813
Email: eosg@pam.int

**SECRETARIAT OF THE UNION FOR
THE MEDITERRANEAN (UFMS) /
SECRÉTARIAT DE L'UNION POUR
LA MÉDITERRANÉE
(UFMS)**

Mr. Isidro Gonzalez
Deputy Secretary General

Tel: +34 9 3521 4160
Email: isidorogonzales@ufmsecretariat.org

Ms. Alessandra Sensi
Senior Programme Manager

Tel: +34 93521 4165
Email: alessandra.sensi@ufmSecretariat.org

**MEDITERRANEAN WETLANDS
INITIATIVE (MEDWET) / INITIATIVE
POUR LES ZONES HUMIDES
MÉDITERRANÉENNES (MEDWET)**

Mr. Alessio Satta
Coordinator

Tel: +39 34 2877 2838
Email: satta@medwet.org

**RAMOGE AGREEMENT / ACCORD
RAMOGE**

Mr. Florent Champion
Secrétariat de l'Accord RAMOGE

Tel: +377 9898 4229
Email: flchampion@gouv.mc

**NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS / ORGANISATIONS NON-
GOUVERNEMENTALES
OBSERVERS / OBSERVATEURS**

**ASSOCIATION OF CONTINUITY
OF GENERATIONS (ACG)**

Ms. Sana Taktak Keskes
President of ACG
Tunisia

Tel: +216 5841 3229
Email: sana.t.keskes@gmail.com

**ARAB NETWORK FOR
ENVIRONMENT & DEVELOPMENT
(RAED)**

Ms. Ghada Ahmadein
Programme Manager
Cairo, Egypt

Tel: +201 001437405
Email: ghada_ahmadein@yahoo.com

**ARAB OFFICE FOR YOUTH AND
ENVIRONMENT (AOYE)**

Mr. Essam Nada
Arab Office for Youth and Environment "AOYE"

Tel.: +202 2516 1519/245; +201 06422 8846
Fax : +202 2516 2961

Email e.nada@aoye.org
enada2013@gmail.com

BIRDLIFE MALTA

Mr. Laurent Vassallo
Docteur en droit

Tel: +356 7938 9687
Email: laurent.vassallo.mt@gmail.com

**CENTRE INTERNATIONAL DE
DROIT COMPARE DE
L'ENVIRONNEMENT
(CIDCE)**

Mr. Michel Prieur
Président

Tel: +33 06 0773 0751
Email: michel.prieur@unilim.fr

Ms. Pantelina Emmanouilidou
Chargée de programme

Tel: +33 07 7008 2130
Email: linanimae@hotmail.com

**ENVIRONMENTAL CENTER FOR
ADMINISTRATION
AND TECHNOLOGY TIRANA – ECAT
(ECAT TIRANA)**

Ms. Marieta Mima
Director
ECAT Tirana

Tel: +35 54 222 3930
Email: ecat@ecat-tirana.org; mima@ecat-tirana.org

ECO-UNION

Mr. Jeremie Fosse
President

Tel: +34 6 2969 4001
Email: jeremie.fosse@ecounion.eu

FISPMED ONLUS

Mr. Roberto Russo
President

Tel: +34 8155 4263
Email: fispmed@gmail.com

GREENPEACE

Ms. Louisa Casson
Campaigner

Tel: +44 77 7230 4063
Email: louisa.casson@greenpeace.org

**HUMAN ENVIRONMENT
ASSOCIATION FOR
DEVELOPMENT (HEAD)**

Ms. Marie Therese Merhej Seif
Founder & President

Tel: +96 1381 4370
Fax: +96 1994 4254
Email: headorg4@gmail.com

**INTERNATIONAL ASSOCIATION
OF OIL & GAS PRODUCERS (IOGP)**

Ms. Wendy Brown
Environment Director

Tel: +44 78 1814 4673

Email: wb@iogp.org

MEDCITIES

Mr. Josep Canals Molina

Secretary General

Tel: +34 6 7008 0190

Email: jcanals@amb.cat

MEDITERRANEAN ASSOCIATION TO SAVE THE SEA TURTLES (MEDASSET)

Mr. Francesco Saverio Civili

Member of the Board of Directors

Tel: +30 69 3264 2069

Email: frasaci@gmail.com

Ms. Flegra Bentivegna

Expert

Tel: +39 33 8178 4583

Email: flegra.bentivegna@gmail.com

MEDITERRANEAN INFORMATION OFFICE FOR ENVIRONMENT, CULTURE AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT (MIO-ECSDE)

Mr. Michail Marios Scoullos

Team Leader

Tel: +30 69 4483 2775

Email: scoullos@mio-ecsde.org

Ms. Thomais Vlachogianni

Programme Policy Officer

Tel: +30 21 0324 7490

Email: vlachogianni@mio-ecsde.org

MEDITERRANEAN PROGRAMME FOR INTERNATIONAL ENVIRONMENTAL LAW AND NEGOTIATION, PANTEION UNIVERSITY OF ATHENS (MEPIELAN CENTER)

Mr. Evangelos Raftopoulos

Director

Professor at International Law

Tel: +3021 0920 1841

Email: evanraft@otenet.gr

OCEANA

Mr. Nicolas Fournier

Policy Manager

Tel: +32 4 7260 4228

Email: nfournier@oceana.org

Ms. Pilar Marin

Marine Habitats Scientist

Tel: +349 1144 0880

Fax: +349 1144 0890

Email: pmarin@oceana.org

OCEANCARE

Mr. Nicolas Entrup
Co-Director International Relations

Tel: +43 66 0211 9963
Email: nentrup@oceancare.org

Mr. Carlos Bravo
Consultant and Policy Expert

Tel: +346 2699 8241
Email: carlos.bravo@salvia-edm.eu

PALESTINE WILDLIFE SOCIETY

Mr. Imad F. B. Al Atrash
Executive Director

Tel: +97 25 9925 8726
Email: pwls@wildlife-pal.org

SDSN/UNISI

Ms. Maria Cristina Fossi
Full Professor in Ecology and Ecotoxicology
Associated Editor Environmental Pollution
Plastic Busters and Plastic Busters MPAs Scientific
Coordinator
Dipartimento di Scienze Fisiche, della Terra e
dell'Ambiente, Università di Siena

Tel: +39 05 7723 2258
Email: fossi@unisi.it

Mr. Simone Cresti
SDSN Project Manager
Università di Siena

Email: Simone.cresti@unisi.it

Giovanni Stanghellini
Università di Siena
Santa Chiara Lab

Tel: +39 05 7723 5786
Email: Giovanni.stanghellini@unisi.it

THE PELAGOS SANCTUARY

Ms. Costanza Favilli
Executive Secretary
Permanent Secretariat of the Pelagos Agreement

Tel: +37 7 9216 1157
Email: costanzafavilli@pelagos-sanctuary.org

UNIVERDE FOUNDATION

Mr. Alfonso Pecoraro Scanio
Chairman

Tel: +39 33 5530 5643
Email: a.pecoraroscanio@fondazioneuniverde.it

Mr. Giuseppe Di Duca

Director

Tel: +39 33 8614 4817

Email: g.diduca@fondazioneuniverde.it

Mr. Carlo D'Orta

Professor – Lawyer

Tel: +39 39 2003 3331

Email: c.dorta@unilink.it

Mr. Fabio Valenziano

Lawyer

Tel: +39 33 3226 9777

Email: fabiovalenziano@gmail.com

**WWF MEDITERRANEAN
PROGRAMME OFFICE (WWF
MEDPO)****Mr. Giuseppe di Carlo**

Director

Tel: +39 24 7297 2613

Email: gdicarlo@wwfmedpo.org

Ms. Camille Loth

Marine Initiative Policy Manager

Tel: +33 6 2806 4598

Email: cloth@wwf.fr

Mr. Mauro Randone

Blue Economy Program Manager

Tel: +39 34 7297 2856

Email: mrandone@wwfmedpo.org

Ms. Clémentine LaurentWWF Mediterranean Marine Initiative
Communications Officer

Tel: +39 34 0355 7039

Email: claurent@wwfmedpo.org

Ms. Marina Gomei

Regional projects manager

Tel: +39 34 7468 9298

Email: mgomei@wwfmedpo.org

YLE FOUNDATION**Mr. Ahmed Fathy**

Head and founder

Tel: +2012 8444 7333; +2010 0335 8810

Email: ylefoundation@gmail.com

**SPECIAL GUESTS-PANELISTS /
INVITES SPECIAUX-PANELISTES**

AMBASSADOR FOR THE COAST

Ms. Xenia I. Loizidou

Moderator

European and international expert

Tel: +35 7 9959 6867

Email: xenia@isotech.com.cy

GREECE – City of Athens

Mr. Kostas Bakoyannis

Mayor of Athens, Greece

Tel: +30 21 0372 2010

Email: pr@athens.gr

Ms. Evangelia Sofroni

City of Athens

Tel: +30 21 0372 2010

Email: v.chyta@athens.gr

**ALLIANCE TO END PLASTIC
WASTE**

Mr. Jacob Duer

President & CEO

Tel: +41 7 9212 4518

Email: jacob.duer@endplasticwaste.org

**WWF MEDITERRANEAN
PROGRAMME OFFICE**

Mr. Gavin Edwards

Global Coordinator

Tel: +44 078 7681 8030

Email: gedwards@wwfint.org

UNIVERSITY OF BERN

Prof. Thomas Froelicher

SNF Assistant Professor

Tel: +41 3 1631 8664

Email: froelicher@climate.unibe.ch

**UNECA - UNITED NATIONS -
ECONOMIC COMMISSION FOR
AFRICA**

Ms. Lilia Naas Hachem

Director

Tel: +2125 3754 8712

Email: lilia.naas@un.org

**TAVOLARA MARINE
PROTECTED AREA**

Mr. Giuseppe Navone

Director

Email: direzione@amptavolara.it;

segreteria@amptavolara.it

**ISTANBUL ENVIRONMENT FRIENDLY CITY AWARD /
PRIX ISTANBUL DE LA VILLE MEDITERRANEENNE DURABLE**

Mr. Yechiel Lasry

Mayor of Ashdod
Municipality of Ashdod, Israel

Tel: +97 25 4439 3603
Email: danielok@ashdod.muni.il

Mr. Ariel Bercovich

Embassy of Israel to Italy

Tel: +39 34 6689 2263
Email: public-affairs@roma.mfa.gov.il

Ms. Yamit Honikman Perez

Manager of Ashdod Sustainable and Environment
Department
Municipality of Ashdod, Israel

Tel: +97 25 3523 6247
Email: yamit@ashdod.muni.il

Ms. Ronit Tzur

Director of Ashdod Welfare and Social Services
Division
Municipality of Ashdod, Israel

Tel: +97 25 3486 7330
Email: ronitz@ashdod.muni.il

INDEPENDENT EXPERTS / EXPERTS INDÉPENDANTS

Ms. Daniela Addis

Consultant
Addis Law Firm

Tel.: +39 35 1622 9550
Email: daniela.addis@gmail.com

Ms. Caterina Maria Fortuna

Consultant
EcapMed II Project

Tel: +39 34 9734 4094
Email: fortuna.cm@gmail.com

**UNITED NATIONS ENVIRONMENT PROGRAMME - SECRETARIAT TO THE
BARCELONA CONVENTION AND COMPONENTS OF THE MEDITERRANEAN ACTION
PLAN / PROGRAMME DES NATIONS UNIES POUR L'ENVIRONNEMENT -
SECRETARIAT DE LA CONVENTION DE BARCELONE ET COMPOSANTES DU PLAN
D'ACTION POUR LA MEDITERRANEE**

**UNITED NATIONS ENVIRONMENT
PROGRAMME / PROGRAMME DES
NATIONS UNIES POUR
L'ENVIRONNEMENT**

Ms. Joyce Msuya Mpanju

Deputy Executive Director
Nairobi

Tel: +254 2 0762 3186

Email: joyce.msuya@un.org

Ms. Anjana Varma

Special Assistant to the Deputy Executive Director,
Nairobi

Tel: +254 7 9286 3349

Email: anjana.varma@unep.org

Mr. Moses Tefula

Principal Financial Advisor to the MEAs
Nairobi

Tel: +254 7 1582 4170

Email: moses.tefula@un.org

Ms. Nancy Soi

Programme Management Officer
Nairobi

Tel: +254 7 2189 1626

Email: nancy.soi@un.org

Mr. Luc Reuter

Programme Officer
France

Tel: +33 1 4437 1987

Email: luc.reuter@un.org

Ms. Sarah Jaoko

Finance Officer
Nairobi

Tel: +254 7 1353 2783

Email: serah.jaoko@un.org

Ms. Peace Nganga

Admin Support to MEAs Financial Advisory Unit
Nairobi

Tel: +254 7 5712 8687

Email: peace.nganga.un.org

**SECRETARIAT TO THE BARCELONA CONVENTION AND COMPONENTS OF THE
MEDITERRANEAN ACTION PLAN / SecrÉTariat de la Convention de
BARCELONE ET COMPOSANTES DU PLAN D'ACTION POUR LA MÉDITERRANÉE**

**UNITED NATIONS ENVIRONMENT
PROGRAMME - MEDITERRANEAN
ACTION PLAN (UNEP/MAP) /
PROGRAMME DES NATIONS UNIES
POUR L'ENVIRONNEMENT - PLAN
D'ACTION POUR LA
MEDITERRANEE (PNUE/PAM)**

Mr. Gaetano Leone
Coordinator

Tel: +3021 0727 3101
Email: gaetano.leone@un.org

Ms. Tatjana Hema
Deputy Coordinator

Tel: +3021 0727 3115
Email: tatjana.hema@un.org

Mr. Ilias Mavroeidis
Programme Officer

Tel: +3021 0727 3132
Email: ilias.mavroeidis@un.org

Ms. Lydia Eibl-Kamolleh
Fund/Administrative Officer

Tel: +3021 0727 3104
Email: lydia.eibl-kamolleh@un.org

Mr. Lorenzo Paolo Galbiati
Project Pool Manager

Tel: +3021 0727 3106
Email: lorenzo.galbiati@un.org

Ms. Luisa Rodriguez Lucas
Legal Officer

Tel: +3021 0727 3142
Email: luisa.rodriguez-lucas@un.org

Mr. Jihed Ghannem
Public Information Officer

Tel: + 3021 0727 3138
Email: ghannem@un.org

Mr. Julien Le Tellier
Programme Management Officer

Tel: +3021 0727 3133
Email: Julien.Letellier@un.org

Ms. Daria Mokhnacheva
Programme Officer

Tel: +3021 0727 3126
Email: daria.mokhnacheva@un.org

Mr. Stavros Antoniadis
Policy and Project Expert

Tel: +3021 0717 3140
Email: Stavros.Antoniadis@un.org

Ms. Julie Auerbach
Project Manager

Tel: +35 6 9943 3434
Email: julie.mizzi@un.org

Ms. Valentina Mauriello
Liaison Officer for COP 21

Tel: +39 34 7301 3142
Email: valentina.mauriello@un.org

**THE MEDITERRANEAN POLLUTION
ASSESSMENT AND CONTROL
PROGRAMME (MED POL) / LE
PROGRAMME D'ÉVALUATION ET
DE MAÎTRISE DE LA POLLUTION
MARINE EN MEDITERRANEE (MED
POL)**

Mr. Mohamad Kayyal
Programme Management Officer

Tel: +3021 0727 3122
Email: mohamad.kayyal@un.org

Ms. Jelena Knezevic
Monitoring and Assessment Officer

Tel: +3021 0727 3116
Email: jelena.knezevic@un.org

Mr. Erol Cavus
Programme Officer

Tel: +3021 0727 3123
Email: erol.cavus@un.org

Mr. Christos Ioakeimidis
Marine Litter Expert

Tel: +3021 0727 3126
Email: christos.ioakeimidis@un.org

**REGIONAL ACTIVITY CENTRE FOR
INFORMATION AND
COMMUNICATION (INFO/RAC) /
CENTRE D'ACTIVITÉS
RÉGIONALES POUR
L'INFORMATION ET LA
COMMUNICATION (INFO/CAR)**

Ms. Giuseppina Monacelli
Director

Tel: +3906 5007 4471
Email: giuseppina.monacelli@isprambiente.it;
giuseppina.monacelli@info-rac.org

Mr. Carlo Cipolloni

Deputy Director

Tel: +39 06 5007 4262

Email: carlo.cipolloni@isprambiente.it;
carlo.cipolloni@info-rac.org**Ms. Lorenza Babbini**

Outreach Programme Officer

Regional Activity Centre for Information and
Communication

Tel: +39 06 5007 2277

Email: lorenza.babbini@info-rac.org

Ms. Celine NdongTraining Programme Officer ENI SEIS SOUTH II
Project Officer

Tel: +39 33 3446 8084

Email: celine.ndong@info-rac.org

Mr. Giordano Giorgi

IMAP Programme Officer

Tel: +39 06 5007 4640

Email: giordano.giorgi@isprambiente.it

Mr. Arthur Pasquale

Senior Communication Officer

Tel: +39 32 8941 0002

Email: arthur.pasquale@info-rac.org

Mr. Marco Pisapia

Employ, Inforac - ISPRA

Tel: +34 9053 8660

Email: marco.pisapia@isprambiente.it

Ms. Vincenza Faraco

Communication team member

Tel: +39 34 0348 3751

Email: vfaraco@unina.it

Mr. Attilio Castellino

Email: attilio.castellino@isprambiente.it

Mr. Cristian Di Stefano

I&CT expert

Email: Cristian.distefano@inforac.org

**PLAN BLEU REGIONAL ACTIVITY
CENTRE (PLAN BLEU/RAC)
PLAN BLEU, CENTRE D'ACTIVITÉS
RÉGIONALES (PLAN BLEU/RAC)**

Ms. Elen Lemaitre-Curri

Director

Tel: +33 4 8408 0050

Email: elemaitre-curri@planbleu.org

Ms. Lina Tode

Programme Officer, Foresight and Environmental
Economics

Tel: +33 6 4308 7386

Email: ltode@planbleu.org

Mr. Raffaele Mancini

Blue Economy Expert

Tel: +34 6 4651 8485

Email: raff29467@gmail.com

Mr. Antoine Lafitte

Programme Officer, Integrated Coastal Zone Management

Tel: +33 7 8638 1720

Email: alafitte@planbleu.org

**REGIONAL ACTIVITY CENTER FOR
THE PRIORITY ACTIONS
PROGRAMME (PAP/RAC) / CENTRE
D'ACTIVITÉS RÉGIONALES
PROGRAMME D' ACTIONS
PRIORITAIRES (CAR/PAP)**

Ms. Zeljka Skaricic

Director

Tel: +38 5 2134 0471

Email: zeljka.skaricic@paprac.org

Mr. Marko Prem

Deputy Director

Tel: +38 5 2134 0475

Email: marko.prem@paprac.org

Ms. Neven Stipica

Programme Officer

Tel: +385 2134 0479

Email: neven.stipica@paprac.org

**REGIONAL MARINE POLLUTION
EMERGENCY RESPONSE CENTRE
FOR THE MEDITERRANEAN SEA
(REMPEC) / CENTRE RÉGIONAL
MEDITERRANÉEN POUR
L'INTERVENTION D'URGENCE
CONTRE LA POLLUTION MARINE
ACCIDENTELLE (REMPEC)**

Mr. Gabino Gonzalez

Head of Office

Tel: +356 2133 7296

Email: ggonzale@imo.org

Mr. Franck Lauwers

Programme Officer (Prevention)

Tel: +356 2133 7296

Fax: +356 2133 9951

Email: flauwers@rempec.org

Mr. Shi Wentao
Junior Professional Officer

Tel: +356 2133 7296
Email: jpo@rempec.org

**REGIONAL ACTIVITY CENTER FOR
SPECIALLY PROTECTED AREAS
(SPA/RAC) /
CENTRE D'ACTIVITÉS
RÉGIONALES POUR LES AIRES
SPECIALEMENT PROTÉGÉES
(CAR/ASP)**

Mr. Khalil Attia
Director

Tel: +21 6 7120 6649, 6; +21 67120 6485
Fax: +216 7120 6490
Email: director@spa-rac.org

Ms. Souha El Asmi
Programme Officer (SPAs)

Tel: +21 67194 7162
Email: souha.asmi@spa-rac.org

Ms. Dorra Maaoui
Communication Assistant

Tel: +216 2530 5081
Email: dorra.maaoui@spa-rac.org

**REGIONAL ACTIVITY CENTRE FOR
SUSTAINABLE CONSUMPTION AND
PRODUCTION (SCP/RAC) / CENTRE
D'ACTIVITES REGIONALES POUR
LA CONSOMMATION ET LA
PRODUCTION DURABLES
(CAR/CPD)**

Mr. Josep Maria Tost I Borrás
Director of Waste Agency of Catalonia, Barcelona

Tel: +34 9 3567 3300
Email: josepmaria.tost@gencat.cat

Mr. Roger Garcia
Deputy Director

Tel: +34 6 3773 0381
Email: rgarcia@scprac.org

Ms. Magali Outters
Team Leader

Tel: +34 9 3554 1666
Email: moutters@scprac.org

Ms. Lucille Guiheneuf
Communication Officer

Tel: +33 6 4549 1234
Email: Lucille.guiheneuf@scprac.org

Ms. Yara Saab
Coordinator of Operations

Tel: +34 6 4638 7894
Email: ysaab@scprac.org